

22 56

21A

﴿فهرست الجزء الثالث من كشف القناع عن متن الاقتاع﴾

صفحة	كتاب	صفحة
٧٨	كتاب النكاح وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم	٧٨
٧٩	فصل في الخطبة	٧٩
٨٠	فصل في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم	٨٠
٨٢	باب أركان النكاح وشروطه	٨٢
٨٣	فصل في شروط النكاح خمسة وفيه الأول والثاني	٨٣
٨٦	من الشروط	٨٦
٨٨	فصل الثالث الولي الخ	٨٨
٨٩	فصل ويشترط في الولي الخ	٨٩
٩١	فصل ووكيل كل واحد من هؤلاء الأولياء	٩١
٩٢	فصل وإذا استولى وليان فأكثر الخ	٩٢
٩٤	فصل وإذا قال لأمتي القن أو المديرة الخ	٩٤
٩٥	فصل * الشرط الرابع من شروط النكاح	٩٥
٩٦	الشهادة	٩٦
٩٧	فصل الشرط الخامس من الموانع	٩٧
١٠١	باب المحرمات في النكاح	١٠١
١٠٢	فصل ويحرم بالمصاهرة أربع	١٠٢
١٠٤	فصل ويحرم الجمع بين الاختين	١٠٤
١٠٧	فصل في المحرمات لعارض يزول الخ	١٠٧
١٠٩	باب الشروط في النكاح	١٠٩
١١٣	فصل القسم الثاني من الشروط في النكاح الخ	١١٣
١١٧	فصل فان تزوجها على أنها مسلمة الخ	١١٧
١٢٣	فصل وان عتقت الأمة الخ	١٢٣
١٢٤	باب العيوب في النكاح	١٢٤
١٢٦	فصل ويثبت الخيار الخ	١٢٦
١٢٨	فصل وخيار العيوب والشروط على التراخي الخ	١٢٨
١٣٠	فصل وليس لولي صغيرة أو صغير الخ	١٣٠
١٣٢	باب نكاح الكفار وما يتعلق به	١٣٢
١٣٤	فصل وإذا أسلم الزوجان الخ	١٣٤
١٣٦	فصل وان ارتد أمعا الخ	١٣٦
١٣٨	فصل وان أسلم حر ونحوه أكثر من أربع فأسلم	١٣٨
١٣٩	معها الخ	١٣٩
١٤٠	فصل وان أسلم حر ونحوه أماء الخ	١٤٠
١٤٢	كتاب المداق	١٤٢
١٤٤	فصل ويشترط أن يكون المداق معلوما كالتمن	١٤٤
١٤٥	فصل وان تزوجها على خمر أو خنزير الخ	١٤٥
١٤٦	فصل ولا باب المرأة أن يشترط شيئا من صداقها	١٤٦
١٤٧	لنفسه الخ	١٤٧
١٤٨	فصل وان تزوج عبد باذن سيده صح	١٤٨
١٤٩	فصل وتلك الزوجة المداق المسمى بالعقد	١٤٩
١٥٠	فصل وإذا أبرأتها من صداقها الخ	١٥٠
١٥١	فصل وكل فرقة جاءت من قبل الزوج الخ	١٥١
١٥٢	فصل ويقر والمداق المسمى كاملا الخ	١٥٢
١٥٣	فصل وان اختلف الزوجان أو رتتهما الخ	١٥٣
١٥٤	فصل في المفوضة	١٥٤
١٥٥	فصل ومهر المثل معتبر بن يساويهما من جميع	١٥٥
١٥٦	أقاربها الخ	١٥٦
١٥٧	فصل وإذا اقترقا في النكاح الخ	١٥٧
١٥٨	فصل وان دفع أجنبية فذهب عذرتها الخ	١٥٨
١٥٩	باب الولية وآداب الأكل والشرب وما يتعلق	١٥٩
١٦٠	بذلك	١٦٠
١٦١	فصل وان علم ان في الدعوة منكر الخ	١٦١
١٦٢	فصل في آداب الأكل	١٦٢
١٦٣	فصل ويكره القرآن في التمر ونحوه	١٦٣
١٦٤	فصل ويستحب أن يياض الاخوان بالحديث	١٦٤
١٦٥	الطيب عند الأكل	١٦٥
١٦٦	باب عشرة النساء والقسم والنشوز وما يتعلق	١٦٦
١٦٧	بها الخ	١٦٧
١٦٨	فصل وعليه أن يبيت في المضجع ليلة من كل	١٦٨
١٦٩	أربع الخ	١٦٩
١٧٠	فصل في القسم الخ	١٧٠
١٧١	فصل وان أراد النقلة من بلد إلى بلد الخ	١٧١
١٧٢	فصل وإذا تزوج بكر أو لامة أقام عندها سبعة	١٧٢
١٧٣	فصل في النشوز	١٧٣
١٧٤	باب الخلع	١٧٤
١٧٥	فصل والخلع طلاق بائن	١٧٥
١٧٦	فصل ولا يصح الخلع إلا بعوض	١٧٦
١٧٧	فصل ولا يصح الخلع بالجهول	١٧٧

مكتبة	مكتبة
١٣٤ فصل وطلاق معلق أو منجز الخ	٢٠٥ فصل وإن قال من له امرأتان الخ
١٣٦ فصل وإذا خالعت الزوجة في مرض موتها صح	٢٠٦ فصل فإن ماتت بمرض الخ
١٣٨ فصل وإذا قال خالعتك بأنك الخ	٢٠٦ فصل إذا كان له أربع نسوة فطلق إحداهن الخ
١٣٩ كتاب الطلاق	٢٠٧ فصل وإذا ادعت أن زوجها طلقها الخ
١٤١ فصل ومن أكره على الطلاق ظلم الخ	٢٠٧ فصل إن طار طائر فقال الخ
١٤٢ فصل ومن صح طلاقه صح توكيله	٢٠٩ باب الرجعة
١٤٣ باب سنة الطلاق وبذعته	٢١١ فصل وإذا تزوجت الرجعية الخ
١٤٧ باب صريح الطلاق وكلياته	٢١٢ فصل وأقل ما تنقضي به عدة الحرة الخ
١٥٠ فصل والحكماء نوعان الخ	٢١٤ فصل والمرأة إذا لم يدخل بها الخ
١٥٣ فصل وإذا قال لامرأته أمرك بيديك الخ	٢١٦ باب الإبلاء
١٥٦ باب ما يختلف به عدد الطلاق	٢١٧ فصل والآفاظ التي يكون بها مولى الخ
١٥٩ فصل وجزء طلاقه كهي	٢٢١ فصل وإن قال والله لا وطئتك إن شئت الخ
١٦٠ فصل وإن قال لزوجة الخ	٢٢٢ فصل وإذا صح الإبلاء الخ
فصل وإن قال لزوجة مدخول بها الخ	٢٢٦ كتاب الظهار
١٦٢ باب الاستثناء في الطلاق	٢٢٨ فصل ويصح الظهار الخ
١٦٥ باب أطلاق في الماضي والمستقبل	٢٣٠ فصل في حكم الظهار
١٦٧ فصل ويستعمل طلاق ونحوه الخ	٢٣١ فصل في كفارة الظهار وغيرها
١٦٨ فصل في الطلاق في زمن مستقبل الخ	٢٣٢ فصل فن ملك رقية لزمه العتق
١٧٠ فصل وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد	٢٣٣ فصل ولا يجوز في جميع الكفارات الخ
١٧٢ باب تعليق الطلاق بالشروط	٢٣٦ فصل فن لم يجد رقية الخ
١٧٤ فصل وأدوات الشرط الخ	٢٣٧ فصل فإن لم يستعصم الصوم الكبير
١٧٦ فصل وإن قال العاصي أن دخلت الدار فأنت طالق الخ	٢٣٩ فصل ولا يجوز إطعام وعتق وصوم الابنية
١٧٧ فصل في تعليقه بالحيفض	٢٤٠ كتاب اللعان وما يلحق من النسب
١٨٠ فصل في تعليقه بالطلاق الخ	٢٤٢ فصل والسنة أن يتلاعنا فيما
١٨٤ فصل في تعليقه بالخلف	٢٤٣ فصل ولا يصح اللعان الخ
١٨٦ فصل في تعليقه بالكلام	٢٤٦ فصل القذف الذي يترتب عليه الحد الخ
١٨٨ فصل في تعليقه بالأذن في الخروج	٢٤٧ فصل فإن صدقته الزوجة فيما رماها به الخ
١٨٨ فصل في تعليقه بالمشيئة	٢٤٩ فصل وإذا حكم اللعان يدينه ما ثبت له أربعة
١٩١ فصل في مسائل متفرقة	أحكام
١٩٥ باب التأويل في الخلف	٢٥١ فصل ومن شرط نفي الولد الخ
١٩٦ فصل ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين	٢٥٣ فصل فيما يلحق من النسب الخ
١٩٧ فصل وإن استخلفه ظالم الخ	٢٥٤ فصل وإن طلقها طلاقا رجعيًا الخ
٢٠٢ فصل في الإيمان التي يستخلف بها النساء	٢٥٦ فصل ومن اعترف بوطء أمتة في الفرج أو
أزواجهن	دونه الخ
باب الشك في الطلاق	٢٥٧ كتاب العدد
٢٠٣	٢٦٠ فصل الثانية المتوفى عنها زوجها

مصحفه	مصحفه
٣١٨ فصل وتجب نفقة طئ	٢٦٢ فصل الثالثة ذات القروء الخ
٣٢٠ فصل ويلزم السيد نفقة فريقه فتركها يتهم بالمعروف	٢٦٣ فصل الرابعة المفارقة في الحياة الخ
٣٢٤ فصل ويلزمه اطعام بهائه ولو عطيت	٢٦٤ فصل الخامسة من ارتفع حبسها
٣٢٥ باب الحضانة	٢٦٥ فصل السادسة امرأة المعقود
٣٢٨ فصل ولا حضانة لرقيق الخ	٢٦٩ فصل وان وطئت معتدة بشبهة الخ
٣٣٠ فصل واذا بلغ الغلام سبع سنين الخ	٢٧١ فصل وان طلقها الزوج واحدة الخ
٣٣٢ كتاب الجنائيات	فصل ويلزم الاحداد
٣٣٨ فصل وشبه العمد ويسمى خطأ العمد وعمد الخطأ	٢٧٣ فصل وتجب عدة الوفاة الخ
٣٣٩ فصل في معنى الخطأ	٢٧٦ فصل وقت تدبائن حيث شاءت الخ
٣٤٠ فصل وتقتل الجماعة بالواحد	٢٧٧ باب الاستبراء
٣٤٤ فصل وان اشترك في القتل اثنان الخ	٢٧٩ فصل وان وطئ أمته ثم اراد تزويجها أو بيعها لم يجز
٣٤٥ باب شروط القصاص	٢٨٢ فصل ويحصل استبراء حامل الخ
٣٤٩ فصل ولو قطع أنف عبد الخ	كتاب الرضاع
٣٥٧ باب استيفاء القصاص	٢٨٥ فصل ولاتت الحُرمة بالرضاع الابشروط الخ
٣٦١ فصل ولا يستوفى القصاص ولو في النفس الا بحضرة السلطان أو نائبه وجوبا	٢٨٧ فصل واذا تزوج كبيرة ذاب ابن من غيره الخ
٣٦٣ فصل ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس الابالسييف	٢٨٨ فصل وكل من أفسد نسكاح امرأة الخ
٣٦٨ باب العفو عن القصاص	٢٩١ فصل واذا طلق كبيرة مدخولا بها الخ
٣٧٢ باب ما يجب قصاصا فيما دون النفس من الاطراف والجراح	٢٩٢ فصل واذا طلق امرأته رطامنه لبن الخ
٣٧٣ فصل ويشترط للقصاص في الاطراف ثلاثة شروط	٢٩٣ فصل متى كان مفسد السكاح جماعه الخ
٣٨٠ فصل الشرط الثاني المماثلة في الاسم والموضع	٢٩٣ فصل واذا رضعته لأمه امرأة معتبرة الخ
٣٨٢ فصل الشرط الثالث استواءهما في الصحة والكمال	فصل واذا سلم في الرضاع الخ
٣٨٥ فصل النوع الثاني الجراح الخ	٢٩٧ كتاب النفقات
٣٨٧ فصل وان اشترك جماعة في قطع طرف الخ	٣٠١ فصل وعليه نفقة المطلقة الخ
	٣٠٣ فصل ويلزمه دفع ثاقوب الى الزوجة الخ
	٣٠٥ فصل واذا بدلت الزوجة نسب نفسها الخ
	٣٠٧ فصل واذا فترت المرأة الخ
	٣١٠ فصل واذا عسر الزوج بنفقة الخ
	٣١٢ فصل وان منع زوج الخ
	٣١٣ باب نفقة لاذرب وامه سيفر مهاتم

فهرست الجزء الثالث من شرح منتهى الارادات لشيخ الاسلام
الشيخ منصور بن يونس الهمداني

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	كتاب النكاح	١٣٧	فصل في المفوضة
٦	فصل ويباح لمن أراد خطبة امرأته	١٤٢	فصل ولا مهر بفرقة قبل دخول
١٣	فصل يحرم قصر الخ	١٤٦	باب الوليمة
١٧	باب وكفى النكاح وشروطه	١٥٩	باب عشرة النساء
٢٠	فصل وشروط خمسة	١٦٤	فصل ويحرم وطء في حيض
٢٦	فصل الثالث الى	١٧١	فصل في القسم
٣٣	فصل ووكيل كل ولية ومقامه	١٧٨	فصل ومن تزوج بكرة
٣٦	فصل وان استوى وليان فاكثر في درجة صح	١٨١	فصل في النشوز
	التزويج الخ	١٨٤	كتاب الخلع
٣٩	فصل ومن قال لامته التي يحل له نكاحها الخ	١٨٨	فصل والخلع طلاق بائن
٤٢	فصل الشرط الرابع الشهادة	١٩١	فصل ولا يصح الابعوض
٤٦	باب موانع النكاح	١٩٥	فصل وطلاق مع اتي بعوض تخلع
٥٢	فصل الضرب الثاني المحرمات الى آمد	١٩٧	فصل من سبيل الخلع الخ
٦٠	فصل النوع الثاني المحرمات لعارض يزول	٢٠١	فصل اذا خالعت في مرضه وتها الخ
٦٧	باب الشروط في النكاح	٢٠٣	فصل اذا قال خالعتك بألف فأنكرته الخ
٦٩	فصل القسم الثاني من الشروط	٢٠٥	كتاب الطلاق
٧٢	فصل وان شرطها مسلمة	٢١٠	فصل ومن صح طلاقه الخ
٧٨	فصل وان عتقت كلها تحت رقيق كله القسح	٢١٢	باب سنة الطلاق وبدعته
٨٣	باب حكم العيوب في النكاح	٢١٧	فصل وان قال أنت طالق أحسن الطلاق الخ
٨٨	فصل ولا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد	٢١٩	باب صريح الطلاق وكنايته
٩١	فصل ولا يس لولي صغير الخ	٢٢٥	فصل وكنايته نوعان
٩٢	باب نكاح الكفار	٢٣٠	فصل وقوله لا مراثة امرئ بيدك كناية
٩٦	فصل وان أسلم الزوجان معا	٢٣٤	باب ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به
٩٩	فصل وان أسلم كافر وتحت أكثر من أربع الخ	٢٣٩	فصل وجزء طلاقه كفى
١٠٣	فصل وان أسلم حرة وتحت زوجات الخ	٢٤٢	فصل فيما يختلف به المدخول بها غيرها
١٠٦	فصل وان ارتد أحد الزوجين الخ	٢٤٤	باب الاستثناء في الطلاق
١٠٧	كتاب المصداق	٢٤٧	باب الطلاق في الماضي والمستقبل
١١٢	فصل ويترط علم المصداق	٢٤٩	فصل ويسقط طلاق ويحويه استعمال القسم
١١٦	فصل وان تزوجها على خمر أو خنزير الخ	٢٥٠	فصل في الطلاق في زمن دست قبل الخ
١١٩	فصل ولا ب تزويج بكر أو ثيب بدون مصداق مثلها	٢٥٤	باب تعليق الصلاق بالشروط
١٢١	فصل وان تزوج عبد باذن سيده صح	٢٥٥	فصل وأدوات الشرط الخ
١٢٣	فصل وتلك زوجة بعقد جميع المسمى	٢٥٨	فصل وان قال عامي أنفت بفتح الهمزة الخ
١٣٠	فصل ويسقط المصداق كماله غير متعة	٢٦٠	فصل في تعاقبه الطلاق بالحيض
١٣٤	فصل واذا اختلف الزوجان الخ	٢٦٣	فصل في تعلقه بالحل والولادة

مكتبة

٢٦٥ فصل في تعليقه بالطلاق

٢٦٩ فصل في تعليقه بالخلف

٢٧١ فصل في تعليقه بالكلام الخ

٢٧٣ فصل في تعليقه بالشيئة

٢٧٦ فصل في مسائل متفرقة

٢٨٠ باب التأويل في الخلف

٢٨٣ باب الشك في الطلاق

٢٨٦ كتاب الرجعة

٢٩١ فصل وان طلقها حرثا لثا الخ

٢٩٣ كتاب الايلاء واحكام المولى

٢٩٥ فصل وان جعل غايته مالا يوجده الخ

٢٩٧ فصل ويصح الايلاء من كل زوج يصح طلاقه الخ

٣٠٠ كتاب الظهار

٣٠٢ فصل ويصح انظار من كل من يصح طلاقه

٣٠٤ فصل في كفارة انظار

٣٠٨ فصل فان لم يستطع صوما لكبرا الخ

٣١٠ كتاب اللعان

٣١٢ فصل وشروط اللعان ثلاثة

٣١٤ فصل ويثبت بتمام تلاعنها أربعة احكام الخ

٣١٦ فصل فيما يفتق من النسب

٣١٨ فصل ومن ثبت انه وطئ الخ

٣٢٠ كتاب العدد

٣٢٨ فصل وان وطئت معتدة بشبهة الخ

٣٣٠ فصل يحرم احدى طرفي ثلاث

٣٣٤ باب استبراء الاماء

٣٣٨ فصل واستبراء حامل بوضع

٣٣٩ كتاب الرضاع

٣٤٠ فصل وللحرية رضاع شرطان

٣٤٢ فصل ومن تزوج ذات لبن الخ

٣٤٤ فصل لكل امرأة افسدت نكاح نفسها

مكتبة

برضاع الخ

٣٤٥ فصل وان شك في رضاع الخ

٣٤٧ كتاب النفقات

٣٤٩ فصل والواجب على زوج دفع قوت الخ

٣٥١ فصل ومطلقة رجعية كزوجة

٣٥٣ فصل ومتى تسلم زوج الخ

٣٥٥ فصل ومتى أعسر بنفقة معسر الخ

٣٥٦ باب نفقة الاقارب

٣٥٨ فصل ويجب اعفاف من يجب له النفقة

٣٦٠ فصل وتزومه نفقة وسكنى الخ

٣٦٢ فصل على مالك بيمينه اطعامها

٣٦٣ باب الحضنة

٣٦٤ فصل وان بلغ صبي سبع سنين الخ

٣٦٥ كتاب الجنائز

٣٦٨ فصل وشبه العمدان بقصد جناية لا تقتل غالبا

الخ

٣٦٩ فصل وان خطأ ضربا الخ

٣٧٠ فصل ويقتل العدد بواحد الخ

٣٧٢ فصل ومن أمسك انسانا لا يخرج

٣٧٣ باب شروط القصاص

فصل الشرط الثالث مكانة مقتول الخ

٣٧٥ فصل الشرط الرابع كون مقتول ليس بولد

الخ

١٧٦ باب استيفاء القصاص في النفس ومادونها

٣٧٩ فصل ويحرم استيفاء قود بلا حضرة سلطان أو

نائبه

٣٨٠ فصل ومن قتل أو قطع عديدا الخ

٣٨١ باب العقوب عن القصاص

٣٨٣ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

٣٨٦ فصل ومن أذهب بعض لسان أو مرن الخ

فصل النوع الثاني

الجزء الثالث

من كشف القناع على متن الاقناع لشيخ
مشايخ الاسلام وأحد الكبراء الفخام
صاحب الافتاء والتدريس العلامة
الشيخ منصور بن إدريس
الحنبلي رضي الله تعالى
عنه وأرضاه
آمين

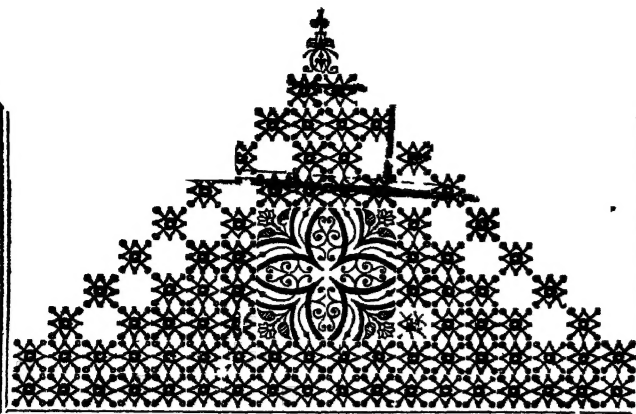
وبها مشهورة - الماتية - لشيخ الاسلام وقديره الانام
وخاتمة المحققين وبقية المندققين الشيخ منصور
ابن يونس البهوتي الحنبلي رحمه الله
وجعل الجنة متواها آمين

طبع بعرفة الأجلين المحترمين الشيخ محمد ولي شيخ أحمد
ابن عمر بادكيم على نفقة الحاج مقبل بن عبد الرحمن
الذكير أناب الله الجميع من فيض
فضله الخير الكثير آمين

الطبعة الأولى

بالطبعة العاشرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم

وذكرت هنا لانها في النكاح أكثر منها في غيره * (وهو) أي النكاح لغة الضم ومنه قولهم
إننا كثر الأشجار أي انضم بعضها إلى بعض وقوله

أيما النكاح الثرى بأسه لا * عسر الله كيف يحتمل

وعن الزجاج النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعا قال ابن جني عن أبي
علي الفارسي فرقت العرب فرقا طيغا يعرف به موضع العقد من الوطء فإذا قالوا نكح
فلانة أو بنت فلان أرادوا تزويجها والعقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا الجماع لأن
بذكر امرأته وزوجته يستغنى عن العقد وشرعا (عقد التزويج) أي عقده عندهم بلفظ
نكاح أو تزويج أو تزجه (وهو حقيقة في العقد مجازي في الوطء) لأنه المشهور في القرآن
والأخبار وقد قيل ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى حتى تنكح زوجا
غيره تلجدا حتى تذوق عسيلته وأخذته فقبضت منه الوطء فيقال هذا نكاح وليس بسفاح وصحة
نفى دليل المجاز ولأنه ينصرف إليه عند الإطلاق ولا يتبادر الذهن إلا إليه فهو مما نقله العرف
وقيل أنه حقيقة في الوطء مجازي العقد كس ما تقدم لمسابق والأصل عدم النقل واختاره
القاضي في بعض كتبه والأشهر أنه مشترك قاله في الفرق وع قال في الانصاف وعليه الأكثر
قال ابن رزين والأشبه أنه حقيقة في كل واحد باعتبار مطلق الضم لأن القول بالتواطؤ خير
من الاشتراك والمجاز لانهما على خلاف الأصل (والله قدود عليه) أي الذي يتناول عقده
النكاح ويقع عليه (منفعة الاستمتاع لأملاكها) أي ملك المنفعة قال القاضي في أحكام
القرآن المعقود عليه الحل لملك المنفعة ولهذا يقع الاستمتاع من جهة الزوج جهة أنه لملك
طوا وقيل بل المعقود عليه الأزواج كالمشاركة وهو مشرع بالاجماع وسنده قوله تعالى
ما ذكركم وما طاب لكم من النساء وأنكهم أو الأياح منكم وقوله عليه السلام يا ههشرا الشهاب

(كتاب النكاح) لغة الوطء
المباح قاله الأزهرى وقال
الجوهري النكاح الوطء وقد
يكون العقد ونكحتهم ونكحت
هي أي تزوجت انتهى وإذا قالوا
نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا
عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته
زوجته لم يريدوا إلا الجماع لقرب
ذكر امرأته أو زوجته أشار إليه أبو
علي الفارسي (وهو) أي النكاح
شرع (حقيقة في عقد التزويج)
لصحة نفيه عن الوطء فيقال هذا
سفاح وليس بنكاح وصحة النفي
دليل المجاز ولا ينصرف اللفظ
عند الإطلاق إليه وتبادر إلى
الذهن دون غيره (مجازي
الوطء) لما تقدم وقيل النكاح
حقيقة في الوطء مجازي العقد
لأنه سبب الوطء وقيل حقيقة في
مجموعهما فهو من الألفاظ
المتوسطة قال ابن رزين أنه
الأشبه باعتبار مطلق الضم لأن
القول بالتواطؤ خير من
الاشتراك والمجاز لانهما على
خلاف الأصل (والأشهر) أنه
أي لفظ النكاح (مشترك)
بين العقد والوطء فيطلق على كل
منهما على انفراد حقيقة قال
في الانصاف وعليه الأكثر أنه
لوروده في كل منهما والأصل في
الأصناف الحقيقة (والمعقود)
أي الذي يرد (عليه) عقد
النكاح (المنفعة) كالإجارة
قائمه في أنه روع قول القاضي أبو

الحسين في فروعة والذي يقتضيه ما ذهبنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة ٣ الاستمتاع وأنه في حكم منفعة الاستخدام

وقال القاضي في أحكام القرآن
المعقود عليه الحل لملك المنفعة
ولهذا يقع الاستمتاع من جهة
الزوجة مع أنه لا ملك لها وأجمعوا
على مشروعية النكاح لقوله
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء الآية وغيرها وحديث
تزوجوا الولود والولداني مكثر
بكم الأنبياء يوم القيامة رواه أحمد
وابن حبان (وسن) النكاح
(لذي شهوة لا يخاف زنا) من
رجل وامرأة لحديث ابن مسعود
مرفوعا يا معشر الشباب من
استطاع منكم الباءة فليستزوج
فانه أغض للبصر وأحصن
للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فانه له وجاء رواه الجماعة
خاطب الشباب لانهم أغلب
شهوة (واشتهاله) أي ذى
(أفضل من) النكاح (به) أي بالنكاح
(أفضل من) التحنل لنوافل
العبادة) لظاهر قول الصحابة
وفعلهم قال ابن مسعود لم يدرى
من أجل الأعمش أيام وأعلم أنى
أموت في آخرها يؤماني فيهن
طول النكاح استزوجت مخافة
ألفته وقال ابن عباس لسعيد بن
جبير تزوج فان خير هذه الأمة
أكثرها نساء ولا شتماله على
تخصين فرج نفسه وزوجته
وحفظها والقيام بها واجباد
النسل وتكثير الأمة وتحقيق
مباهاة عليه الصلاة والسلام
وغير ذلك (وبياح) النكاح
(لأن لاشهوه له) أصلا كعتين
أذهبت شهوته لعارض كرض
وكبر لأن المقصود من النكاح
التخصين والولد وتكثير النسل
وهو غير موجود فيه فلا ينصرف الخطاب به إليه إلا أن يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه فتخليه لنوافل العبادة

من استطاع منكم الباءة فليستزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فانه له وجاء متفق عليه وغير ذلك من الأدلة واعلم أن الناس في النكاح على ثلاثة أقسام
أحدها ما أشار إليه بقوله (يسن لمن له شهوة ولا يخاف الزنا) لأحدث السابق على أمره
به بانه أغض للبصر وأحصن للفرج وخاطب الشباب لانهم أغلب شهوة وذكره بأفعل
التفضيل فدل على أن ذلك أولى اللام من الوقوع في محظور والنظر والزنا من تركه (ولو)
كان (فقيرا) عاجزا عن الانفاق نص عليه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصح
وما عندهم شيء وعسى وما عندهم شيء ولانه عليه السلام زوج رجلا لم يقدر على خاتمه من حديد
ولا وجد الا زاده ولم يكن له رداء أخرجه البخاري قال أحمد في رجل قليل الكسب يصف قلبه
عن التزويج النبي رزقهم التزويج أحسن له قال في الشرح هذا في حق من يمكنه التزويج
فاما من لا يمكنه فقد قال تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله
انتهى وقبل صالح يقترض ويتزوج (واشتهاله) أي ذى الشهوة (به) أي النكاح
(أفضل من) نوافل العبادة قاله في المختصر ومن (الحنل لنوافل العبادة) قال ابن مسعود
لم يدرى من أجل الأعمش أيام وأعلم أنى أموت في آخرها يؤماني فيهن طول النكاح استزوجت
مخافة ألفتة وقال ابن عباس لسعيد بن جبير تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء قال أحمد
في رواية المروزي ليست الزوجة من أمر الإسلام في شيء ومن دعاك إلى غير التزويج فقد
دعاك إلى غير الإسلام ولتزوج بشر كان قد تم أمره ولأن مصالح النكاح أكثر من مصالح
الحنل لنوافل العبادة لاشتماله على تخصيص فرج نفسه وزوجته وحفظها والقيام بها واجباد
النسل وتكثير الأمة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الأربع
أحدها على نفل العبادة القسم الثاني ذكره بقوله (وبياح) النكاح (لأن لاشهوه له) كاعتين
والمريض والكبير لأن العلة التي لها يجب النكاح أو يستحب وهو خوف الزنا وجود الشهوة
مفقودة فيه ولأن المقصود من النكاح الولد ورقيق لاشهوه له غير موجود فلا ينصرف
إليه الخطاب إلا أن يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه وتخليه
لنوافل العبادة أفضل لمنع من يتزوجها من التخصين بغيره ويضرها بحبسها على نفسه وتعرض
نفسه لواحيات وحقوق لعله لا يقوم بها ويشغل عن العلم والعبادة عما لا فائدة فيه القسم
الثالث ما أشار إليه بقوله (ويحب على من يخاف الزنا) بترك النكاح (من رجل وامرأة)
سواء كان خوفه ذلك (علما أو ظمنا) لانه يلزمه اعتصاف نفسه وصرفها عن الحرام وطريقه
النكاح (وبعد حينئذ) وجب (على حج واجب نصا) خشية الوقوع في المحظور
بأن خبره بخلاف المخرج قال أبو العباس وإن كانت العبادات فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت
على النكاح إذا لم يخش العنت قال في الاختيارات وما قاله أبو العباس طاهر راب قلنا إن
النكاح سنة فإن قلنا انه لا يقع الا فرض كفاية كما قال أبو يعلى الصغير وابن المنثي في تعليقهما
فقد تعارض فرضا كفاية فقه نظرا وإن قلنا إن النكاح واجب قدمه لأن فروض الاعيان
مقدمة على فروض الكفايات (ولا يكتفى في) الخروج من عهدة (الوجوب بمرة واحدة
بل يكون) التزويج (في مجموع العمر) لتدفع خشية الوقوع في المحظور (ولا يكتفى)
في الامتنال (بالعقد فقط بل يجب الاستمتاع) لأن خشية المحظور لا تندفع إلا به (ويجوز
تسرعنه) لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم (ومن أمره والدماء) أمره
(أحدهما) قال أحمد مرة أن يتزوج (لوجوب بر والديه) قال في الفروع والذي يخلف
بالطلاق لا يتزوج أبدا إن أمره أبوه تزوج (قال الشيخ وليس لهما) أي لأبويه (الزامة
وهو غير موجود فيه فلا ينصرف الخطاب به إليه إلا أن يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه فتخليه لنوافل العبادة

لعله لا يقوم بها ويشغل عن العلم والعبادة عالا فائدة له فيه (ويجب) النكاح بالنزوي (على من يخاف) تركه (زنا) وقد روى عن النكاح حرة (ولو) كان خوفه ذلك (ظنا من رجل وامرأة) لانه يلزمه اعفاف نفسه وصونها عن الحرام وطربقه بقبه النكاح وظاهر كلام أحمد لا فرق بين العقد على الاتفاق والعابرة واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام كان يصح وما عندهم شيء ويصيرون عندهم شيء ولأنه عليه السلام زوج رجلا لا يقدر على خاتمه من حديد ولا وحدا لا يزاره ولم يكن له رداء خرج به البخاري قل في إشاره وهذا في حق من يمكنه أن يزوج نكاحا لا يمكنه قال تعالى فقد وبسته فثبت الذين لا يجحدون نكاحا حتى يفهم الله من فضله انتهى ونقل صاحب بقية نرضو بتزوج ون أمر به والداه أو أحدهما فليتزوج نكاحا (ويقصد) النكاح (حيثما) أي حين وجوبه (على حج واحد) زوجه خشية الوقوع في محذور (ولا يكتفى) في الخروج من وجوب النكاح حيث وجب بالعقد ولا (بمرة) أي بأن يزوج مرة (بل كزوج) (أو يزوج) (في مجموع الأمر) يحصل الاعفاف صرفا فمس عن الحرام (ويجوز) نكاح مسلمة (بدار حرب لضرورة) غير أسير (ولا يزوج منه) فإن لم تكن ضرورية لم يزوج ولو مسلمة نصوا بطأز وجبته ان كانت معه أو على مقتضى

ينكح من لا يريد) نكاحها لعدم حصول الغرض بها (فلا يكون عاقا) بمغاها من في ذلك (كامل من لا يريد) أكله (ويجب) النكاح بالزمن ذي الشهوة لحديث من نذر أن يطبع الله قلبه وأما نحو العنين فيخير بينه وبين الكفارة كسائر المباحات إذا نذر على ما يأتي في النذر (وليس له) أي المسلم دخل دار كفر بأمان كمتاجر (أن يزوج) بدار حرب الا ضرورة (ولا يتسرى) بدار حرب الا ضرورة (ولا يبطأ زوجه ان كانت معه) ولا أمته ولا أمة أشتراها منهم (بدار حرب الا ضرورة) ولو مسلمة نص عليه في رواية حنبل وعلى مقتضى تبدل له نكاح آتية أو صفة فانه هلل وقال من أجل الولد لا يستعبد قاله الزركشي قلت وعال، يضاد بأنه لا يأمن أن يبطأ زوجه غيرهم فعليه لا يبيع حتى الصغيرة والآتية وأما ان كان في جيش المسلمين فله أن يزوج من ياروى عن سعيد بن أبي هلال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج اسماء بنت عيسى أبا بكر وهم تحت أليات رواه سعيد ولان الكفار لا يدهم عليه أشبهه من في دار الإسلام وذلك في المعنى والشرح في أحرار الجهاد وأما لاسير فظاهر كلام أحمد لا يصلح له التزويج مادام أسير لانه دفعه من وطأ رآه إذا أسرت معه مع صحة نكاحه ما انتهى فظاهره ولو اضرورة كما هو مقتضى لام المنتهى (ويصح النكاح) بدار الحرب (ولو في غير الضرورة) لانه تصرف من أهله في محله (ويجب عزله) طاهره سواء حرم ابتداء لنكاح أو حاز فان غلبت عليه الشهوة أبيع له نكاح مسلمة وليعزل عنها وقال في الانصاف حيث حرم نكاحه بالضرورة وفصل وجب عزله ولا يستحب عزله ذكره في الفصول قلت في بابها (ولا يزوج) بدار حرب (منهم) أي من الكفار بل حيث احتاج يتزوج المسلمة لانه أقرب لسلامة الولد منها ان يستعبد (ويستحب) لمن أراد النكاح أن يخبر (نكاح دينه) لحديث أبي هريرة مرفوعا تسبح المرأة أربعين تسبيحا ولحسها ولحمها ولدينها فاقطر بذات الدين تربت يداك متفق عليه ويستحب نكاح (ولو) لحديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تزوجوا نودود الولود فأنى مكانكم يوم القيامة رواه سعيد ويعرف كون البكر ولودا يكونها من نساء مرفوعة بكرة لأولاد (و) يستحب نكاح (بكر) لقوله عليه السلام لجارية لا بكراتلاعها ولا عيل متفق عليه (الآن تكون مصلحته في نكاح الشب أريج) فيقدمها على البكر وأن تكون (من بيت معروف بالدين والفناسة) لانه مظنة دنيا وقناعتها وأن تكون (حسنة) أي النسبية أي طيبة الأصل) لكون ولدها نجبا فانه ربما أشبه أهلها ونزع اليهم (ش) ينبغي تزوج (بنت زنا) وقبضة ومن لا يعرف أبوها) يستحب (أن تكون جميلة) لانه أسكر لنفسه وأغض لغيره وأكمل لمودته ولذلك جاز النظر في نكاح ولد بنت أبي هريرة قال قيل يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها في ماله بما يكره رواه أحمد والنسائي وقد قيل ان الغراب أحب من بنت لعم أصبر وعن يحيى بن حمزة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير فائده فادها المرأة المسلمة بعد اسلامه امرأة جميلة تدبره إذ نظر اليها وتطيعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسه هار رواه سعيد يستحب أن تكون (حسنة) لان ولدها يكون أحب وانه لا يأمن الطلاق فيفرض مع لقرب من قبيحة رحمة الأمور بصلته لان النكاح براد للعشرة ولا تصلح العشرة مع الجفاء لا يثبت (ش) مع زوجة من ذى ذلك إلى ولدها وقد قيل اجتنبوا الجمعاء فان ولدها ضايع ويحتمل بدار (و) يستحب (أن لا يزيد على واحدة) ان حصل بها الاعفاف (لما فيه من التعريض لمحرمة) لاني ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم وقال صلى الله عليه وسلم من كان لدا مرتبة فليأت واحداهما يوم القيامة وشقه مابل رواه النسبة أراد أحدا أن يزوج أو

ليس له التزوج مادام أسيرا (ويعزل) وحوالان حرم نكاحه والاستعجاب ذكره

في الفصول (ويجزئ تسريحه)

أي النكاح حيث وجب أو استحب لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم والتحبير انما يكون بين متساوين (وسن) ان أراد نكاحا (تخير ذات الدين) الحديث أي هريرة مرفوعا تنكح المرأة لاربعمائة مائة وتسع مائة ولديها طفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (الولود) الحديث أنس مرفوعا تزوجا الولود الولود فاني مكار بك الام يوم القيامة رواه سعيد (البكر) لقوله عليه السلام لجارية هـ لا بكرات لا عبيد ولا متفق عليه ويعرف كثر الذكر ولودا يكونها من نساء يهـ رفن بكثرة الأولاد (المسيبة) النجاسة ولدها فانه رعا شمسها أهلها ونزع اليهم أي أتى على صفتهم (الأجنبية) لأن ولدها تنجب ولأنه لا يأمّن الفسراق فيفضي مع القرابة إلى قطيعة الرحم ويسن أبيه تخيير الجميلة للخبير ولأنه أسكت نفسه وأغض لصره واكمل لمودته ولذلك شرع النظر قبل النكاح وعن أبي هريرة قال قيل يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا امر ولا تخالفه في نفسها ولا في ما له بها بكروه رواه أحمد والسنن (وليسأل عن ديبها حتى يحمده) له (جمالها) قال أحمد اذا خطب رجل امرأة سال عن جمالها أولا فان حمد سال عن دينها فان حمد تزوج وان لم يحمد يكون ردا لاجل الدين ولا يسأل أولا عن الدين فان حمد

يتسرى فقال يكون لهما الحميم يريد كونهما سميتين وكان يقال من أراد أن يتزوج امرأة فليستحبه شعرها فان الشعر وجهه فتخير واحد الوجهين وأحسن النساء الستريات وأصلهن الجلب التي لم تعرف أحدا وليعزل عن الملوكة إلى أن يتيقن جود دينها وقوة عيلائها إليه وليحذر العاقل إطلاق البصر فان العين ترى غير المقدور عليه على غير ما هو عليه ويرى ما وقع من ذلك العشق وفي تلك البدن والدين ولا يسأل عن دينها حتى يحمده له جمالها (ويسن) لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته النظر خرمه الحلواني وابن عقيل وصاحب الترغيب وغيرهم قال في الانصاف وهو الصواب قال الزركشي وحده ابن عقيل وابن الجوزي مستحبوا وهو ظاهر الحديث (وقال الاكثر يباح) خرمه في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والكافي والزعاينة والحاوي الصغير والفائق وغيرهم وقدمه في الفروع وتجريد العناية قال في الانصاف هذا المذهب (لوروده) أي الأمر بالنظر (بهذا المظهر) أي المنع روى المغيرة عن شعبة انه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما رواه الخمسة الا ابا داود قال في النهاية يقال آدم الله بينكما يادم ادميا بالسكون أي ألف ووقف (لمن أراد خطبة امرأة) بكسر الخاء (وغلب على ظنه اجابته النظر ويكره) أي النظر (ويأمل المحاسن ولو بلاذن) ان أمن الشهوة من المرأة (ولعله) أي عدم الاذن (أولى) الحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل قال فيحطبت جارية من بني سلمة فكنت أنجبها لاحتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها رواه أحمد وأبو داود (ان أمن) الذي أراد خطبة امرأة (الشهوة) أي ثورانها من غير خلوة (إلى ما يظهر منها) أي المرأة (غالبا كوجه ورقبة ويد وقدم) لانه عليه السلام لما أذن في المطر اليها من غير علمها علم انه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر وغالبا لا يمكن افراد الوجه به بالنظر مع مساركه غيره في الظهور ولانه يظهر غالبا أشبه الوجه (فان لم يتسره له المظهر أو كرهه) أي النظر (بعث اليها امرأة) ثقة (تأملها ثم تصفها له) ليكون على بصيرة (وتنظر المرأة إلى الرجل اذا عزم على نكاحه لانه يعجبها منه ما يعجبها منها) وهذا انما يظهر على قول من يقول لا تنظر المرأة من لرجل والمذهب كما أتت أي انما تنظر إلى ما دعا ما بين سرته وركبته وان كان المراد انه يسر فهو انما يتشبه على قول غير الأكثر (قال ابن الجوزي في كتاب النساء ويستحب لمن أراد أن يتزوج ابنته أن ينظر لها شابا يستحسن الصورة ولا يزوج جهاد ميميا) بالدال المهملة (وهو أقبج ويأتي في الباب بعده وعلى من استشير في خاطب أو مخطوبة أن يذكر ما فيه من مسا) أي عيوب (وغيرها) ولا يكون غيبة محرمة اذا قصد به النصيحة) الحديث استشار مؤمن وحديث الدين النصيحة ويأتي في الشهادات بأوسع من هذا (وان استشير في أمر نفسه بينه كقوله عندى ثم وخلى شديدا ونحوها) لعدم ماسبق (ولا يصلح من النساء من فطال لبثها مع رجل ومن التعتيل أن يتزوج الشيخ صبوية) أي شابة (ويعم) الزوج (المرأة من مخالطة النساء فاهن ففسدتها عليه والأولى أن لا يسكن) الزوج (بها عند أهلها) لسقوط حرمة عندها بذلك (وان لا يدخل بيته مراهاق ولا يذن لها في الخروج) من بيته لانها اذا اعتادته لم يتمكن من منه ما بعد (ولرجل نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم (و) نظر (رأس وساق من الأئمة المستنامة وهي المطلوب سرائرها) لان الحاجة داعية إلى ذلك كالمخطوبة وأولى لانها تراد للاستمتاع وغيره من التجارة وحسنها يزبد في ثمنها والمقصود يحصل برؤية ذلك فاكنتي به (وكذا الأئمة غير المستنامة) ينظر منها إلى هذه الأعضاء الستة قطعها القاضي في الجامع الصغير

سأل عن الجسار فان لم يحمدها للجمال لا للدين (ولا تسر) الزيادة على واحد لانه تعريض للحرم وأراد أحمد أن يتزوج أو يتسرى

فقال يكون لها لحم يرد كونه اسميتين

٦

وكان يقال من تزوج امرأة فليس ينجس شعرها فان الشعر وجهه فقبحه واحد

الوجهين وينبغي أن تكون المرأة من بيت معروف بالدين والقناعة وأن تكون ذات عقل لا جفاء وأن يمنع زوجها من مخالطة النساء فأنهن يفسدن علمه وأن لا يدخل بيته مراهقا ولا يأذن لها في الخروج وأحسن النساء التركيات وأصلهن الخلب التي لم تعرف أحدا ولا يحذر العاقل إطلاق البصر فان العين ترى غير المقدر وعليه على غيرها وعليه وربما وقع من ذلك العشق فيهلك البدن والدين فمن اتلى شيئا من ذلك فابتغى في عيوب النساء

فصل وبياح لمن أراد خطبة امرأة بكسر الخاء (وغلب على ظنه حاجته نظرا بياح) منه (غالباً كوجه ورقبة ويدوقدم) خذت اذا خطب أحدكم المرأة فقمز أن يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها ففعل رواء أحمد وأبو داود وابن أبي شيبة في قوله عذ وجل في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس ان ينظر اليها رواء أحمد وابن ماجه من حديث محمد بن سلمة عن أنس بن شعبة أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم ينظر اليها فانه أحقر أن يؤدم بينكما رواء النسبة الأبي داود ومعنى يؤدم أي يؤف ويوفى والأمر بذلك عند الخطبة لا بالباحة (ويكره ويتأمل المحسن بلا إذن (انراة) أن أمن الشهوة) في تزويجها (من غير خيوة) حديث جابر مرفوعاً في خطب أحدكم امرأة فاستطاع أن ينظره

واختاره في المعنى لانه يروى عن عمر انه رأى أمة مثلهما فغضب بها بالدرة وقال أنه يشبهين بالحرث بالكاع وروى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أوطم على صفية قال الناس لاندري أجعلها أم المؤمنين أو أم ولده فقالوا ان يحبها فهي أم المؤمنين وان لم يحبها فهي أم ولد فلما ركب وطأ لها خلفه وهذا الجواب بينه وبين الناس متفق عليه وهذا يدل على أن عدم محبة الاماء كان مستقيضاً عندهم (وهو) أي ما ذكره المصنف من أن حكم الأمة غير المستامة كالاستامة (أصوب مما في التنقيح) حيث قال ومن أمة غير مستامة الى غير عورة صلاة وتبعه في المنتهى قال في شرحه وما ذكره في التنقيح مخالف للمعنى الذي أوجح النظر من أجله وقال والذي يظهر التسوية بينهما (و) لرحل أيضاً نظره وجهه ورقبة ويدوقدم ورأس وساق (من ذات محارمه) قال القاضي على هذه الرواية بياح ما يظهر غالباً كالرأس واليدين الى المرفقين (وهن من تحرم عليه على التأييد بنسب) كاخته وعمته وخالته (أو سبب مباح) كاخته من رضاع وأم زوجته ورقيقة دخل بأمها وحليها أب وأبن (لحرمتها) احتراز عن الملازمة لان محرماتها تغليظ عليه (الانساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا) بياح النظر اليهن من غير المسد كورين في قوله تعالى لأجنح عليهن في آياتهن الآية لقوله تعالى وإذا أسألتهم عن متاعا فاسألوهم من وراء حجاب (وتقدم) ذلك (في الحج) مفصلاً (فيحرم) على زان (النظر الى أم المولى بهاو) الى (بنيتها) لانه ليس محرماً لها (لان تحريمهن بسبب محرم وكذا المحرمة باللعان) يحرم على المعلن النظر اليها (و) كذا (بنت الموطوءة بشبهة وأما) لانه ليس محرماً لها (ولانها امرأة مسلمة مع أيم الكافر لانه ليس محرماً لها في السفر نصاً) وان كان محرماً في النظر (وان كانت الأمة جميلة وخفية الفتنة بها حرم النظر اليها كالاعلام الأمرد) الذي يخشى الفتنة بنظره لوجود العلة في تحريم النظر وهو الخوف من الفتنة والفتنة يستوى في الحرمة والأمة والذكر والأنثى (ونص) أحمد (أن) الأمة (الجميلة تنقب) ولا ينظر الى الملوكة فكيف نظره ألقت في قلب صاحبها البلاء (ولعمدته لا بعض) ومشتك وأبقى الموفى (بلى) في المشتك انه كان بعد (نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق (من مولاته) لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الآية الى قوله أو ما ملكت أيمانهم ولانه يشق على ربة العبد التحريم منه (وكذا) أي كالعبد والمحرم (غير أولى الأربية) من الرجال أي غير أولى الحاجة من النساء قاله ابن عباس وعنه هو الخنف الذي لا يقوم عليه آلة وعن مجاهد وقتادة الذي لا أرب له في النساء (وهو من لا شهوة له كعنين وكبير ومخنث) أي شديد التأذي في الخلقة حتى يشبه المرأة في الدين والكلام والنعمة والنظر والفعل وإذا كان كذلك لم يكن له في النساء أرب (ومن ذهب شهوته لمرض لا يرجي برؤه) لقوله تعالى أو المتابعين غير أولى الأربية من الرجال (وينظر من لا تشتهى كجوز وبررة) لا تشتهى (وقبيحة) ومريضة لا يرجي برؤها (الى غير عورة صلاة) على ما تقدم في ستر العورة وقال في الكافي بياح النظره نها الى ما يظهر غالباً لقول الله تعالى والقوا بعد من النساء إلا التي لا يرجون نكاحاً الآية قال ابن عباس استئذنها من الله من قوله تعالى وقول المؤمنين يغضضن من أياضهن ولان ما حرم النظر لأجله معدوم في جهتها فاشبهت ذوات المحارم وتبعه الشارح (ويحرم نظره خصي ومحبوب) ومسوح (الى) امرأة (أجنبية نصاً) قال الأثرم استعظم الامام أحمد ادخال الخصى على النساء لان العضو وان تعطل أو عدم فشهوة الرجل لا تزول من قلوبهم ولا يؤمن التمتع بالقبلة وغیره (كفحل) ولذلك

لاتباح

ينظره مبدعوه في نكاحها ففعل قل خطبت جاريه من بني سلمة فكنت أنخي لها حتى رأيت منها

فهو ما دعاني الى نكاحها رواه أحمد وأبو داود فان كان مع خلوة أو مع خوف ثوران الشهوة **v** لم يجوز (ولرجل وامرأة انظر ذلك) أي

الوجه واليد والرقبة والقدم
(ورأس وساق من أمة مستامة)
أي مع عرضة للبيع يريد شراءها
كما لو أراد خطبتها بل المستامة
أولى لأنها تاراد للاستمتاع وغيره
نقل حنبل لأبأس أن يقامها اذا
أراد الشراء من فوق الثياب لأنها
لاحقة لها وروى أبو حفصة أن
ابن عمر كان يدفع به بين ثدييها
وعلى عجزها من فوق الثياب
ويكشف عن سانيها (و) يباح
لرجل نظرها ورجلته ويدوقه
ورأس وساق (من) ذات محرم
لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن
الابيضات من ألبائن من الآية
(وهي) أي ذات المحرم (من)
فحرم عليه أبدا بنسب
كامه وأخته (أو سبب مباح)
كرضاع ومصاهرة كاخته من
رضاع وزوجه أبوه وابنته وأم
زوجته بخلاف أختها ونحوها
لأن تحرجهما إلى أمه وبخلاف
أم المزني بها وبنتها وأم الموطوءة
بشبهه وبنتها لأن السبب ليس
مباحا (لحرمتهما) أخرج
للأعنة لأنها تحرم على الأعنة
أبدا عقوبة عليه لا لحرمتهما
(الأنساء النبي صلى الله عليه وسلم)
فلا يباح النظر اليهن من غير
آبائهن ونحوهم وإن حرم علينا
أبدا (و) يباح (لعبد) امرأة
(لأبعض أو مشترك) نظر ذلك
أي الوجه والرقبة واليد والقدم
والرأس والساق (من مولاته)
أي مالكة كله لقوله تعالى
أو ما ملكت أيمانن ولمشفة
تحرزها منه (وكذا غير أولى
الاربة) أي الحاجة إلى النساء

لاتباح خلوة الفضل بالرقعة من النساء (ولشاهد نظره مشهود عليها محملا وادعاء عند المطالبة منه
لتكون الشهادة واقعة على غيرها قال أحمد لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها
(ونزهه وكفيها مع الحاجة) عبارة الانصاف المنصوص عن أحمد أنه ينظر إلى وجهها وكفيها اذا
كانت تعامله انتهى وقد ذكرت كلام الشيخ تقي الدين في نقلي الروايات عن الامام من
الحاشية وإن مقتضاه أن الشاهد لا ينظر سوى الوجه اذا الشهادة لا تدخل لها في نظر الكفين
(وكذا) ينظر (لأن يعاملها في بيع راجارة ونحو ذلك) كقرض وغيره فينظر لوجهها
لغيرها بعينها فيرجع علمه بالدرك والى كفيها الحاجة (واطبيب نظر وليس مائة والحاجة إلى
نظره ولمسه حتى فرجها أو باطنه) لأن ذلك موضع حاجة وظاهره ولو ذمها قاله في المبدع ومثله
المعنى (وليدكن ذلك مع حضور محرم أو زوج) لأنه لا يباح من مع الخلوة ومواقعة المحظور
أقوله عليه السلام لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما متفق عليه (ويستتر منها
ما عدا موضع الحاجة) لأنها على الأصل في التحريم (ومثله) أي الطبيب (من) يلى
خدمة مريض أو مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما وكفيلها من غرق وحق ونحوهما وكذا
لوحاق عاتة من لا يحسن حلق عاتة نساء) وظاهره ولو ذمها وكذا المعرفة بكارة وثبوتها وبلوغ
لأنه عليه السلام لما حكم سدها في بني قريظة فكان يكشف عن مؤثره رهم وعن عثمان أنه أتى
بغلام قد سرق فقال انظر والى مؤثره فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه (ولصبي غير عير ذي
الشهوة نظر ما فوق السرة وتحت الركبة) لأنه لا شهوة له أشبه الطفل ولأن المحرم للرقبة في
حق البالغ كونه محلا للشهوة وهو معدوم هنا (و) الميز (ذو الشهوة) كذي رحم محرم لأن
الله تعالى فرق بين البالغ وغيره بقوله وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليست أذنوا ولم يكن له النظر
لما كان بينهم مافرق (وبنت تسع) مع رجل (كذي رحم) محرم لأن عورتها مائة الف
لعورة البالغة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار يدل على صحة صلاة
من لم تحض مكشوفة الرأس وكقولنا في الغلام المراهق مع النساء (ومن له النظر) من تقدم
(لا يحرم البروز له) أي عدم الاستئذان منه لما تقدم ولما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
أتى فاطمة تبعد وهيها قال وعلى فاطمة ثوب اذا قعت به رأسها لم يبلغ رجلها واذا غطت رجلها
لم يبلغ رأسها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس عليك لباس انما هو أبوك وغلامك
رواه أبو داود (ولا يحرم النظر إلى عورة الطفل والطفلة قبل السبع ولا المسهات فاصلا لا يجب
سنرها) أي عورة الطفل والطفلة (مع أمن الشهوة) لأن ابراهيم بن النبي صلى الله عليه
وسلم غسله النساء (ولا يجب الاستئذان منه) أي من دون سبع (في شئ) من الأمور
(ولمراهق مع الرجل) نظر ما فوق السرة وتحت الركبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة
بنت قيس اعتدى في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى فنهضت ثيابك فلا يراك وقالت عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسري برداءه وأنا أنظر إلى الحشمة يلبسون في المسجد متفق
عليه ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العبد مضى إلى النساء فذكرهن ومعه بلال
فامرهن بالصدقة ولأنهن لو منعن من النظر لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء لثلا
ينظرون إليهم فأما حديث نهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم
أنا وحصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احتجما منه فقلت يا رسول الله
انه ضرب رايه فصر فقال أفعميا وانما لا تبصران رواه أبو داود فقال أحمد نهان روى حديثين
عجيبين هذا الحديث والآخرة اذا كان لاحدا كن مكاتب فلتعجب منه كأنه أشار إلى ضعف
حديثه اذ لم يروا هذين الحديثين المخالفين للاصول وقال ابن عبد البر نهان مجهول لا يعرف

فباح لهم النظر إلى ذلك من الاجنبات (كعتين وكبير ونحوهما) كبريى لا شهوة له لقوله تعالى أو التابعين غير أولى الاربة

من الرجال (و) يباح أن (ينظر من ٨ لانتهي كيجوز وبزة) لانتهي (وقبيحة ونحوهن) كبرضا لا تشتهى

الابرواية الزهرى عنه هذا الحديث وحديث فاطمة صحيح فالحجة لازمة ثم حجة - ل ان حديث
 زهنا خاص بأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قاله أحمد وأبو داود * قلت لكن يعارضه
 حديث عائشة المنفق عليه (و) للمرأة (مع المرأة ولو كافرة) مع مسلمة نظرها فوق السرة
 وتحت الركبة لان النساء الكوافر كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن يحجبهن
 ولا أمر بحجاب (وللرجل مع الرجل ولو أمرد نظرها فوق السرة وتحت الركبة) لفهم قوله صلى
 الله عليه وسلم فيما رواه ابن حكيم عن أبيه عن حماد بن عوف عن رطل الامن ز وجعل
 أرمالها كسكيت يمينك (وخفى مشكل في النظر اليه كأمراة) تغليب الجانب الخطر (ونظرة)
 أي الخنثى المشكل (الى رجل كظفر امرأة اليه و) نظره (أي امرأة كنظر رجل اليها)
 قاله المنقح تغليب الجانب الخطر (ويجوز النظر الى الغلام بغير شهوة) لانه ذكر أشبه بالمخفى
 (ما لم يخف ثورانها) أي الشهوة (فيحرم) النظر الى الغلام (إذا كان عذرا) لمسا فيه من
 الفتنة (ويحرم النظر الى أحد منهم) أي ممن تقدم ذكرهم من ذكر وأني وخفي غير
 زوجته وسرته (بشهوة أو) مع (خوف) ثورانها (نصا) لمسا فيه من الدعاء الى الفتنة
 (وليس كنظر) فيحرم حيث يحرم النظر (وأولى) أي بل اللبس أولى لانه أبلغ من النظر
 ولا يلزم من حرمان النظر للفسح كاشاهد ونحوه (ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر) الى الشيء
 (ولا يجوز النظر الى) شيء من (الخبرة الأجنبية) وهذا في غير ما تقدم لفهم ما سبق
 رأينا انظر من غير قصد فليس بحرام وهو معنى قوله عليه السلام الأولى لك أي ما كان فجأة من
 غير قصد (ويحرم نظرها) أي شعر المرأة الأجنبية كسائر أجزائها (لا) يحرم نظره
 ولأمن الشعر (الباين) أي المنفصل من المرأة الأجنبية لوال حرمة بالانفصال (وتقدم
 أي) باب (السواك وصوتها) أي الأجنبية (ليس بعورة) قال في الفروع وغيره على
 الأصح (ويحرم التلذذ بسماعه ولو) كان (بقراءة) خشية الفتنة وتقدم في الصلاة وتسر
 بالقراءة أن كان يسميها أجنبي وقال في رواية ههنا ينبغي للمرأة أن تحفض من صوتها إذا كانت
 في قراءتها إذا قرأت الليل (ويحرم النظر مع شهوة تخفي وسخا في وداه تشتهى ولا يعرف عنها)
 قاله ابن عقيل وهو ظاهر كلام غيره (وكذا الخلو بها) أي يداه يشتهى ولا يعرف عنها
 لحوف الفتنة (وتحرم الخلو لغير محرم على الكل) أي كل من تقدم (مطلقا) أي مع
 شهوة أو بدونها حديث ابن عباس مرفوعا لا يخجلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم متفق عليه
 (الخلوة) أي لرجل (بأجنبية ولو) كانت (رتقاء كذا) فيحرم خلوة رجل أجنبي بعدد
 من النساء (خلوة) رجل (أجنبي بها) أي بامرأة عموم ما سبق (وتحرم) الخلو (لغير محرم)
 تشتهى المرأة أو تشتهى كالقرد (ذكره ابن عقيل وابن الجوزي والشيخ في الدين لحوف
 الفتنة) وقال الشيخ الخلو بامرء حسن ومضاجعته كامرأة) أي فيحرم لحوف الفتنة (ولو
 لمصلحة تعليم وتأديب والمقرم لاه) بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام (عند من يعاشره كذلك)
 أي مع الخلوة والمضاجعة (لمعوزة ديوث ومن عرف بحجبتهم ومعاشرته ينهم من تعليمهم) سدا
 للباب (وقال أحمد لرجل معه غلام جيل هو ابن أخته الذي أرى لك أن لا يمشي معك في طريق)
 وقال ابن الجوزي كان السلف يقولون في الأمردهو أشد فتنة من العذارى فاطلاق البصر من
 أعظم الفتن وروى الحاكم في تاريخه عن ابن عيينة حدثني عبد الله بن المبارك وكان عاقلا من
 أشياخ أهل الشام قال من أعطى أسباب الفتنة من نفسه أو لأم يبيع منها أخراوان كان جاهدا
 قال ابن عقيل الأمر ينفع على الرجال والنساء فهو شبكة الشياطين في حق النوعين (وكره)
 الأعم (أحمد صاحبها النساء وشدد أيضا حتى لحرم وحوزة لوالد) قال في الفروع ويتوحد

الى غير عورة صلاة لقوله تعالى
 والقواعد من النساء التي
 لا يربون نكاحا الآية (و)
 يباح أن ينظر (من أمة غير
 مستامة الى غير عورة صلاة)
 قاله في التنقيح وتبعه المصنف عليه
 وقطع القاضي في الجامع انه غير
 بأن حكمه واحد واختاره في
 المغني قنا بن اثنتي عشر
 قال لا معة معة معة معة
 رسل ولا تشبهى بالحرر
 وط في شرحه في رد كلام
 المنقح هنا وهكذا في الاقتناع
 الصواب خلافه (ويحرم نظر
 نهي) أي مقطوع
 الخصة بين (ومحبوب) أي
 مقطوع الذكر (ومحبوب)
 أي مقطوع الذكر والخصة بين
 (أي أجنبية) ولو امرأة سيده
 قال لا ترم استعظم الإمام أحمد
 دخول الخصة بين على النساء قال
 ابن عقيل لا تحل خلوة النساء
 بالخصيان ولا لغيره من لان
 أعضوان تعطيل أو عدم
 فشهوة الرجال لا تزول من
 قلوبهم ولا يؤمن التمتع قبله
 أو غيره، وبذلك لا يباح خلوة
 المحل بالارتقاء من النساء هذه
 النعمة (وأشاهد ومعاشر نظر
 وجه مشهود عليه (ووجه) من
 تعامله) في بيع أو اجارة أو
 غيرهم ليس عرفها بعينها يجوز
 أشهد عليه أو ليس عرفها
 بالدرنك (وكذا) من نظر الى
 (كفها خاتمة) من حرب ومجد
 ابن أبي حرب في أنه منع ينظر
 كفيها أو وجهها كانت عجزا
 رحوث ونكتة تشتهى
 كرهت أن تشبه ومن يلى خدمه مخرج

أدفع يدين (ولو أنشئ في وضوء واستحاضا نظروا) (ومحرم)

تخليص من غرق ونحوه وروى
انه عليه الصلاة والسلام لما حكم سعدا
في بني قريظة كان يكشف عن
مؤثر وهم وعن عثمان انه اتي
بغلام قد سرق فقال انظر وراق
مؤثره فلم يجدوه انبت الشعر
فلم يقطعه (وكذا إلحقيق عانة
من لا يحسنه) أي حلق عانة
نفسه فبإباح الحلاق النظر إلى
الحمل الذي يحلفه نصا (و)
يباح (لامرأة مع امرأة ولو
كافرة مع مسلمة ورجل مع رجل
ولو امرؤ نظر غيرة عورة وهي)
أي العورة هنا (من امرأة ما بين
سرة وركبة) كالرجل لكن أن
كان الأمر جيلًا يخاف الفتنة
بالنظر إليه لم يجزعه النظر إليه
وروى الشعبي قال قدم وفد
عبد قيس على النبي صلى الله
عليه وسلم وفيهم غلام أمر بظاهر
الوضاءة فأجلسه النبي صلى الله
عليه وسلم وراء ظهره وراه أبو
حفص (و) يباح (لامرأة
نظر من رجل إلى غير عورة)
لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة
بنت قيس اعتدي في بيت
ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى
تضعين ثيابك فلا يراك وقالت
عائشة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستتر في بردائه وأنا
أنظر إلى الحبشة يلعبون في
المسجد معنقى عليه ولا نهن
لومتعن النظر لوجوب على الرجال
الحجاب كما وجب على النساء لئلا
ينظرن إليهم فاما حديث نهبان
عن أم سلمة قالت كتبت فاعسدة
عند النبي صلى الله عليه وسلم
أنا وحفصة فاستأذن ابن أم

ومحرم (وجواز أخذ يد عجوز) وفي الرعاية وشعرها (ولا بأس للقادم من سفر بتقبيل ذوات
الحرام إذا لم يخف على نفسه) نص عليه في رواية ابن منصور وذكر حديث خالد بن الوليد
انه صلى الله عليه وسلم قدم من غزو فقبل فاطمة (يمكن لا يفعله على القمائل الجبهة والراس)
ونقل حرب فبين تضع يدها على بطن رجل لا تحل له قال لا ينبغي الاضرورة وقيل المروزي
تضع يدها على صدره قال ضرورة (واصل واحد من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه
بلا كراهة حتى الفرج) لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا
مانا في منها وما نذكر قال احفظ عورتك الا من زوجهك أو ما ملكك عينك رواه الترمذي وقال
حديث حسن ولان الفرج محل الاستمتاع فبإباح النظر إليه كبقية البدن والسنة أن لا ينظر
كل منهما إلى الفرج الا خرافات عائشة ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن
ماجه وفي لفظ قالت ما رأيت من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني (قال القاضي يجوز
تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره) تقبيله (بعده) وذكره عن عطاء ويكره النظر
إليه حال الطمث (وكذا سيد مع أمته المباحة) له حديث بهز بن حكيم واحتج بقوله المباحة
عن المشترك كقوله المزوجة والوثنية ونحوها ممن لا تحل له (ولا ينظر) السيد (من) الأمة
(المشتركة عورتها) فظاهره أنه يباح نظرها مع أمها كالمزوجة (ويجزم أن تنظر) امرأة
(لمحرم غيرها) أي غير زوجها وسيدها لانه مظنة الفتنة (وله) أي السيد (النظر من
أمته المزوجة والوثنية والمحوسبة إلى ما فوق السرة وتحت الركبة) لما روى عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجنبيته
فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة فانه عورة رواه أبو داود ومعه موهبة بإباحة النظر إلى
ما عند ذلك (قال في الترتيب وغيره ويكره النظر إلى عورة نفسه بلا حاجة) قلت لعل المراد
حيث أجمع كشفها والاحرم لأنه استدامة الكشف المحرم كما يدل عليه كلامهم في ستر العورة
(ويكره نوم رجلين أو امرأتين أو مراة بين) وفي الرعاية حمير بن (متجردين تحت ثوب واحد
أو) تحت (لحاف واحد) قال في الآداب ذكره في المستوعب والرعاية وقدينسي النبي
صلى الله عليه وسلم عن مباشرة الرجل الرجل في ثوب واحد والمرأة المرأة (قال في المستوعب
ما لم يكن بينهما ثوب) فلا يكره نومهما تحت ثوب واحد ولحاف واحد وهو موهبة قوله فيما
سبق متجردين (وإن كان أحدهما ذكرًا غير زوج وسيد) والآخرا نئي (أو) كان رجل
(مع امرؤ حر) نومهما تحت ثوب واحد ولحاف واحد ما أتى في الأخوة (وإذا منع الأخوة
عشر من ذكورا كانوا أو إناثا أو ذكورا ففرقوا بينهم في المضاجع فيعمل لكل واحد
منهم فراشا وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع أي حيث كانوا ينامون
متجردين كما في المستوعب والرعاية قال في الآداب الكبرى وهذا والله أعلم على رواية واختارها
أبو بكر والمنصوص واختاره أكثر أصحابنا وجوب التفريق في ابن سبع فأكثر وأنه

عورة يجب حفظها

فصل في الخطية (ويحرم التصريح وهو لا يحتمل غير الكاح بخطبة معتدة بآش)
قال في المبدع بالاجماع وسنده قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء
ولأنه لا يؤمن أن يحملك الحرص على النكاح على الأخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها
والتعريض بخلافه (الازوج قهـ لـه) كالمختلعة لانه يباح له نكاحها في عدتها أشبهت
غير المعتدة بالنساء اليه فان كانت لا تحل له الا بعد انقضاء العدة كالزنى بها والموطوءة بشبهه
فينبغي أن يكون كالأجنبي والمستبرأة كأم الولد إذا ماتت سيدها وأعتقها ينبغي أن تكون في

لأحد أن يكتب فليكتب منه
كانه أشار إلى ضعف حديثه إذ
لم يروا هذا من الحديثين
المتخالفين للأصول وقال ابن
عبد البر بنان مجهول لا يعرف
الأبرواية الزهرى عنه هذا
الحديث وحديث فاطمة صحيح
فالحجة به لازمة ثم يحتمل أن
حديث بنان خاص بأزواج
رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
قانه أحمد وأبوداود (وميز
لأشهره مع امرأة كأمراء) مع
امرأة تـ وله تعالى ليس عنكم
ولا عليهم جناح بعدهن طوافون
عليكم بعضكم على بعض وقوله
وإذا بلغ لأطعم لمنكم الخ
فليستأذوا كما استأذن الذين من
قبلهم فدل على انفريق بين
البائع وغيره (و) الميز (و) الشهوة
معها أي المرأة كحرم المرأة
حيث فرق الله بينه وبين البائع
(و) بنت تسع مع رجل كحرم
حديث لا يقبل الله صلاة حائض
الاغتسل أو قتل على صحة صلاة من لم
تخص مكشوفة الرأس فيكون
حكمها مع الرجال كذوات
الحمار وكان غلام المراهق مع
النساء (وخشي مشك في نظر
رجل إليه كأمراء) تغليبا
لجانب الخطرق (المنقع
ونظرة) أي الخشعي المشكل
(الرجل كمنظر امرأة إليه)
(أي المرأة كمنظر رجل إليها) تغليبا
لجانب الخطرق (ولرجل نظر
نعلام فغير شهوة) كالبائع والـ
لوجب عليه تخاطب كأمراء
(ويحرم نظرها) أي الشهوة
بأن تذهب نظري أحد من ذكرنا

حق الاجنبى كالموتى عنها قاله في الاختيارات (ويحرم) أيضا (تعريض وهو ما يفهم منه
التكاح مع احتمال غيره) أي غير التكاح (بخطبة) مطلقة (رجعية) لأنها في حكم
الزواج (ويجوز) التعريض (في عدة الوفاة والبائن بطلاق ثلاث) (وبغير)
الطلاق (الثلاث) كالمختلعة والمطلقة على عوض (و) البائن (بفسخ لعنة وعيب)
ورضاع ونحوه وقوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (وهي) أي المرأة
(في الجواب) للخطاب (كهو فيما يحل ويحرم) فيجوز للبائن التعريض في الإجابة ويحرم
عليها التصريح وعلى الرجعية التعريض والتصريح مادامت في العدة لأن الخطبة للعدة فلا
يختلفان في حله وحرمته (والتعريض) من الخطاب (نحو) يقول في ذلك لا أحب
ولا تقويني نفسك وإذا انقضت عدتك فاعلميني وما أشبه ذلك ما يدعى على رغبته فيها) نحو
ما أوجعني إلى مثلك (وتجيبه) تعريضا (ما يرغب عنك) وأن قضى شيء كان ونحو ذلك
نحو أن بك من عند الله عنصه (فانصرح) الخطاب (بالخطبة أو عرض) بالخطبة (في
موضع يحرم ان فيه ثم تزويجها به مدحها) وانقضاء عدتها (صحيح كاحه) لأن أكثر ما في
ذلك تقديم حظر على العقد (ولا يحل لرجل أن يخطب امرأة) (على خطبة مسلم)
حديث أبي هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ر واه البخاري
وانتسائي ولان في خطبة الثاني فسادا على الاول وأبقاها لمدادوه (لا) تحرم خطبة على
خطبة (كافر) لفهم قوله على خطبة أخيه (كالا) يجب أن (ينصحه نصا) حديث
الدين النصيحة فلما لم يارسول الله قال لله والكتاب وسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ر واه مسلم
ولان النهي خاص بالمسلم والمخاطب غير به انما يصح إذا كان مثله وإيس الذي كالمسلم ولا حرمته
كحرمته (ان اجيب) الخطاب الاول (تصريحاً أو تعريضا) علم (الثاني بخطبة الاول
واجابته لانه اذا لم يعلم كان معذورا بالجهل والاصل عدم الإجابة (فان قيل) أي خطب على
خطبته بعد اجابته مع علمه وعقد عليها (صحيح العقد كخطبة) أي كالمخطوب (في العدة)
لأن الحرم لا يقارن العقد فلم يؤثر فيه (بخلاف البيع) على بيع المسلم (فان لم يعلم) الثاني
(اجيب) الاول (أملا) جازلانه معذور بالجهل (أورد) الاول جازلما روت فاطمة
بنت قيس أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ان معاوية وأبا جهم خطبها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم أماما بارية فصرعوك لاملاله وأما أبو جهم فلا تضع البصاع عاتقه
انكبي أسامة بن زيد متفق عليه (و) لو كان رده (بعد الإجابة) فيجوز للثاني الخطبة
لأن الأعراض عن الاول ليس من قبله (أولم يكن) بالبناء للفعول (إليه) أي إلى الاول
وهو معنى عدم الإجابة (أو أذن) الاول (له) أي للثاني في الخطبة جازلانه أسقط حقه
(أو سكنت) لأول (عنه) بأن استأذن الثاني الاول فسكت عنه جازلانه في معنى التبرك
(لو كان) الاول (قد عرض لها في العدة) قال في الاختيارات ومن خطب تعريضا في
العدة أو بعده فلا ينهي غيره عن الخطبة (أو ترك) الاول (الخطبة جاز) للثاني أن يخطب
لما تقدم من قوله عليها الصلاة والسلام حتى ينكح أو يترك وكذا لو لم يعد الخطاب حتى طالت
العدة وتضررت المرأة بذلك أو زالت ولاية الولي المجيب بـ موت أو جنون أو كانت لإجابة
من المرأة ثم جئت ذكره ابن نصر الله (ولا يكره للولي) المجبر لجوع عن الإجابة فرض
(و) بكره (للرأة) غير المجبرة (الرجوع عن الإجابة لغرض) صحيح لانه عقد عمر يدوم
أضر رفيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في حفظها والولي قائم مقامها في ذلك (و) بلا
غرض (صحيح) بكره (الرجوع منه ومنها ما فيه من خلاف الوعد والرجوع عن القول

الى أحد من ذكرنا) من ذكر وأثنى وخشى غير زوجته وسريته وحرم ابن عقيل ١١ وهو ظاهر كلام غيره النظر مع شموله

تخييت وصحاف ودابة يشتهى ولا
بعضها (وليس كمنظر رجل
أولى) لأنه أبلغ منه فيحرم اللبس
حيث يحرم النظر وليس كلما
أبغى نظره لمقتضى شرعي يباح
للمس لأن الأصل المنع للنظر
واللبس تخييت أبغى للنظر ليدله
بقي ما عداه على الأصل إلا
ما نص على جواز له (وصوت
الأجنبية ليس بعورة ويحرم
تلذذ بسماعه) أي صوت
المرأة غير زوجته وسريته
(ولو) كان صوتها (بقراءة) لأنه
يدعو إلى الفتنه بها وتقدم أنها
تسري بالقراءة إذا سمعها أجنبي
(و) يحرم (خلوة غير محرم) بذات
محرمه (على الجميع) أي جميع ما
تقدم (مطلقا) أي بشهوة ودونها
(وكرجل) واحد بخلو (مع
عدد من نساء وعكسه) بأن
يخلو عدد من رجال بامرأة
واحدة قال في الفروع ولو
يحيوان يشتهى المرأة أو تشتهيه
كالقرود كره ابن عقيل وابن
الجوزي وشيخنا وقال الخلوة
بأمر دومضا جعته كالمرأة ولو
لصحة تعليم وتأديب والمقرر
موليه عقد من به أشبه لذلك
ملعون ديوت ومن عرف
محبتهم أو عاشر بينهم منع
من تعليمهم (ولكل من
الزوجين نظير جميع بدن الآخر
ولمس بلا كراهة حتى فرجه)
نصا لقوله تعالى (لا على أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم) ولحديث
بهر بن حكيم عن أبيه عن جده
قلت يا رسول الله عورائنا ما تاتي
منها وما نذكر قال احفظ عورتك
الامن زوجك أو ما ملكت

ولم يحرم لأن الحق به لم يلزم كن ساوما لسلعة ثم بداله أب لا يبيعها (وأشده منه) أي من تحريم
الخطبة على الخطبة (تحريم من فرض له ولي الأمر على الصدقات أو غيرها) كالجوازي
(ما يستحقه فيجب من زواجه) فيه (أو) من (ينزعه عنه) لأنه أشد أذى له من خطبة
عليه (والتعويل في الردو الإجابة عليها) أي المرأة (أن لم تكن مجبرة) لأنها أحق
بنفسها من ولها ولو أجابت الولي ورغبت هي عن النكاح كان الأمر أمرا (والا) بأن كانت
مجبرة (ف) التعويل في الردو الإجابة (على الولي) لأنه ملك تزويجها بغير اختيارها فكانت
المبررة لها (لكن لو كرهت) المجررة (المجاب واختارت) كقولا (غيره وعقته سقط
حكم إجابته ولها لأن اختيارها) إذا تم لها تسع سنين (يقدم على اختياره قال الشيخ ولو
خطبت المرأة أو ولها الرجل ابتداء فأجابها فيبغى أن لا يجل لرجل آخر خطبتها) لأنه ابتداء له
(لأنه أضعف من أن يكون هو الخطيب) لأنه دونه في الابتداء ثم ذكر الشيخ مسئلة وقع فيها
في كلامه سقط كلمة فترتها المصنف ثم قال الشيخ (ونظير الأولى) وهي التي ذكرت لك في المتن
(ارخطبه امرأة أو) بخطبه (ولها بعد أن خطب هو امرأة) فان هذا ابتداء للخطوب في
الموضعين كما أن ذلك ابتداء للخطاب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد العقد أي
لزومه (وذلك كما ينبغي أن يكون حراما انتهى) قال في المبدع وظاهر كلامهم تقبض جواز
خطبة المرأة على خطبة أختها وصرح في الاختيارات بالمنع وأعل العلة مساعدته (والسعي من
الأب للإيم في التزويج واختياره لا كفاء غيره مكره) بل هو مستحب (لفعل عمر رضي الله
عنه) حيث عرض حفصة على عثمان رضي الله عنهم قاله ابن الجوزي (ولو أذنت) امرأة
(ولها أن يزوجه من رجل بعينه) بل يحرم على أخيه المسلم خطبتها (ألا) يحرم فيه
(احتمال أن) أحدهما يحرم كالخطبة فأجابت قال التقي الفتوح الأظهر التحريم والثاني
لا يحرم لأنه لم يخطبها أحد وهما للقاضي أي بهي قال الشيخ تقي الدين وهذا دليل من القاضي
أن سكوت المرأة عند الخطبة ليس بخطبة محال (وبسحب عقد النكاح يوم الجمعة مساء)
لحديث أبي هريرة مرفوعا أمساوا بأملاك فانه أعظم للبركة رواه أبو حفص ولأنه أقرب المقصود
ولأنه يوم شريف ويوم عيد والبركة في النكاح مطلوبة فاستحب له أشرف الأيام طلبا للبركة
والله ساعه لأن في آخر النهار من يوم الجمعة ساعه الإجابة يستحب أن يكون العقد (بعد خطبة)
عبد الله (ابن مسعود) رضي الله عنه (يخطبها العاقد أو غيره) من الحاضرين (قبل
الإيجاب والقبول) وقال الشيخ عبد القادر أن آخر الخطبة عن العقد جاز قال في الانصاف ينبغي
أن يقال مع النسيان بعد العقد (وكا) الإمام (أجد إذا حضى عقد نكاح ولم يخطب فيه بها قام
وتركهم) وهذا منه على طريق المبالغة في استحبابها (وايست واجبة) لأن رجلا قال للنبي صلى
الله عليه وسلم زوجني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجتكها بما عمل من القرآن متفق
عليه ولم يذكر خطبة وروى أبو داود بإسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب فأنكف من غير أن ينشده ولا نه عقد معاوضة فلم يجب
فيه خطبة كالمبيع (وهي) أي خطبة ابن مسعود قال عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المسألة والنشيد في الحاجة (أن الحمد لله) بكسر الهمزة على الاستئناف وقصها على أنها
متعلقة بقوله (فحمدته ونسبته) وقد تغفره فذبح الله من شرور أنفسنا وسبايا أعمالنا من
يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله ويقرأ ثلاث آيات) ففسرها سفيان الثوري (اتقوا الله حتى تقاته ولا تعوثن الا
وأنت مسلمون اتقوا الله الذي تساء لون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا اتقوا الله وقولوا قولا

عيناك رواه الترمذي وحسنه ولان الفرج محل الاستمتاع فجاز النظر إليه كبقية البدن (كبت دون سبع) سنين وابن دون سبع

يترغ عليه فرفع مقدم قميصه
أراه قال فقبل زيبه رواه أبو
حفص (وهكره) النظر
(اليه) أي الفرج (حال
الطمث) أي الحبض يقال
طمثت المرأة فطمثت كنعمر
ومع إذا حاضت فهي طامث
ويكون أيضا معني في الجماع
وزاد في الرعاية الكبرى وحال
الوطء (و) كرهه (تقبيله)
أي الفرج (بعد الجماع لا قبله)
قاله القاضي في الجامع وذكره
غيره عن عطاء (وكذا سيدهم أمته
المباحة له) لكل منهما أنظر
جميع بدن الآخر ولمسه بلا
كرهه حتى فرجهما تقدم
والسنة عدم نظر كل منهما إلى
فرج الآخر حديث عائشة
رضي الله تعالى عنها كانت ما رأيت
فرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم قط رواه ابن ماجه وفي لفظ
ما رأيت من النبي صلى الله
عليه وسلم ولا رأاه مني ولأنه أغاظ
السورة (وينظر سيد
من أمته غير المباحة) له
(كزوجه) ينظر (مسلم
من أمته الوثنية والمجوسية إلى
غير عورة) فيحرم نظره إلى
مابين السرة والركبة حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده مرفوعا أن زوج أحدكم
حار به عبده أو أجيده فلا ينظر
إلى ما دون السرة وفوق الركبة
فإنه عور رواه أبو داود
ومفهومه إباحة النظر إلى
معها ذنت والمجوسية
والوثنية في معنى المزوجة
بجميع الحرمات (ومن لا يملك)
من أمته (الابنه) ولو أكثرها

سديد الآيه) رواه الترمذي وصححه وأقتصر في المقنع والمنتهى على خطبة ابن مسعود
قال في الانصاف وهو المذهب وعليه الأصحاب زاد في عيون المسائل (وبعد فان الله أمر
بالنكاح ونهى عن السفاح فقال فخير أو أمر أو أنكحوا الآية منهكم الآية) قال الشيخ
عبد القادر وسحب أن يزيد هذه الآية أيضا (ويحزني عن ذلك أن يتشبهوا به صلى الله على
النبي صلى الله عليه وسلم) لما روى عن ابن عمر أنه كان إذا دعى إلى زوج قال الحمد لله وصلى الله على
سيدنا محمدان فلانا بخطب اليكم فلانة فان أنكحتموه فالحمد لله وإن زددتموه فسيحان الله (والسحب
خطبة واحدة) لما تقدم (لا) خطبتان (اثنتان أحدهما) من العاقد والآخرى من (الزوج
قبل قبوله) لأن المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ما تتبع
(ويستحب ضرب الدف) الذي لاحق في فيه ولا صنوج (في الأملاك) بكسر الهاء مرة أي
التزويج (حتى يشتهروا يعرف نصا قيل لأحمد ما الصوت قال يتكلمون يتحدثون ويظهر ويسن
أظهار النكاح) لقوله صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الخلال والحرام الصوت والدف في
النكاح رواه النسائي (وبأي آخر الوليمة) يسن (أن يقال للزوج ببارك الله لك وعليك
وجمع بينكما في خير وعافه) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رقي
انسانا تزوج قال ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير رواه النسائي
وصححه الترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ببارك الله لك أولم ولو بشاة
(و) يسن (أن يقول) الزوج (إذا زفت اليه) المرأة (الاهم) أي أسألك خيرها وخير ما
جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادما فليقل
الاهم أي أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه وإذا اشترى
بعيرا أخذ بذرو وسنامه ولبق مثل ذلك رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي سعيد مولى
أبي أسيد أنه تزوج تخضره عبد الله بن مسعود وأبوذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا له إذا دخلت على أهلك فصل ركعتين ثم خذ برأس أهلك ثم قل اللهم بارك
لني في أهلي وبارك لأهلي في وادزني منهم ثم شأنك وشأن أهلك رواه صالح بن أحمد في
مسائله عن أبيه بإسناده

فصل في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم واحتيج إلى بيانها لئلا يرى جاهل بعض
الخصائص في الخبر الصحيح فيعمل بها أخذ بأصل التأسي فوجب بيانها لتعرف وأي فائدة أهم
من هذا وأما ما يقع في ضمن الخصائص مما لا فائدة فيه اليوم فقليل لا يدخل أبواب الفقه عن
مثله للتدريج ومعرفة الأدلة (خص النبي صلى الله عليه وسلم بأجبات ومحظورات
ومباحات وكرهات قاله) الإمام (أحمد) وقد بدأ منها بالواجبات فقال (فالواجبات
الوتر) لخبر ثلاثه عن علي فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى رواه البيهقي
وضعه ويؤخذ منه أن الواجب عليه أقل الضحى لا أكثر وقياسه في الوتر كذلك قيل والاولى
أن يحمل على ثلاث ركعات لأنه منهي عن الاقتصار بالركعة (وهل هو) أي الوتر (قيام
الليل أو غيره احتملان الاظهر الثاني) أي أن الوتر غير قيام الليل لحديث سابقين عقيل
الوتر والتجدد ركعتا الفجر قال الشيخ تقي الدين فرفق أصحابنا هنا بين الوتر وقيام الليل انتهى
وأكثر الواصفين التجدد صلى الله عليه وسلم اقتصر وأعلى أحد عشر ركعة وذلك هو الوتر
وتقدم في صلاة التطوع أن التجدد بدتوم وعليه فان نام ثم أوترفته جدد وتر وان أوتر قبل أن
ينام فوتر لا يتجدد (والسواك لكل صلاة) لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر به لكل صلاة

رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وغيره (والاضحية) بضم الهمزة وكسر هاء وتشديد الباء وتخفيفها ولو عبر بالاضحية لكان أولى لأن الاضحية اسم للشاة ونحوها مما يضحى به (وركعتا الفجر) الحديث ابن عباس ثلاث كتبت على وهن لئلا تطوع التور والنحر وركعتا الفجر رواه الدارقطني (وفي الرعاية والضحي) للخبر السابق ورد بضعف الخبر وبحديث عائشة أنه لم يداوم على صلاة الضحي (وغلطه الشيخ) قال لم يكن يواطىء الضحي باتفاق العلماء بسننه (وقيام الليل لم ينسخ) وحربه على المخرج من المذهب ذكره أبو بكر وغيره قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد وقد قدمه في الرعاية الكبرى والفروع وقيل نسخ خبره في الفصول والمستوعب قاله في الانصاف (وأن يخبر) صلى الله عليه وسلم (نساءه) رضى الله عنهن (بين فراقه) طليبا للدينا (والاقامة معه) طليبا لآخره أى وجب عليه ذلك لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكئن وأسرحكن الآيةين ولئلا يكون مكرها من على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر وهذا لا ينافي أنه تعود من الفقر لأنه في الحقيقة أعما تعود من فتنته كما تعود من فتنة الغنى أو تعود من فقر القلب بدليل قوله ليس الغنى بكثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس وخيرهن وبدأمنهن بعائشة فأخترن المقام (وانكار المنكر إذا رام على كل حال) فلا يسقط عنه بالخوف لأن الله وعده بالعصمة بخلاف غيره وإذا كان المرتكب يزده الانكار اغراء لئلا يتوهم بإباحته بخلاف سائر الأمة ذكره السمعاني في القواطع (والمشاورة في الأمر مع أهله وأصحابه) ذوى الأحلام لقوله تعالى وشاورهم في الأمر والحكمة أن يستن بها الحكماء بعده فقد كان صلى الله عليه وسلم غنيا عنها بالوحى (ومصاهرة العدو الكثير) الزائد على الضعف (للعود بالنصر) أى لأنه موعود بالعصمة والنصر بل روى الدميري وغيره عن ابن عباس أنه لم يقتل نبي أمر بالقتال ثم أشار إلى المخطورات بقوله (ومنع) صلى الله عليه وسلم (من الرمز بالعين والاشارة بها) الحديث ما كان لني أن تكون له خاتمة الاعيان رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وهي الأسماء إلى مباح من نحو ضرب وقتل على خلاف ما هو الظاهر وسعى خاتمة الاعيان أشبه بالخيانة بأخفائه ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور (و) من (نزع لامة الحرب) أى سلاحه كدفعه (إذا البها حتى يلقى العدو) ويقا له ان احتيج إليه لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة أحد لما أشير عليه بترك الحرب بعد أن ليس لامة ما كان لني أن يلبس لامة الحرب ثم ينزعها حتى يخبر الله بينه وبين عدوه وقضيته أن ذلك من خصائص الانبياء (و) من (امساك من كرهت نكاحه) كما هو قضية تخييره نساءه واحتج له بخبر العائذة بقولها أعوذ بالله منك وهو قوله صلى الله عليه وسلم لقد استعذت بمعاذ الحق باهلك البخارى (ومن الشعر والخط وتعلمها) قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقال وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك الآية وأما قوله صلى الله عليه وسلم أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ونحوه فليس بشعر لأنه كلام موزون بلا قصد زنته واتفق أهل العروض والأدب على أنه لا يكون شعرا إلا بالقصد واختلافوا في الرجز أشعر هو أم لا وكان عيسى بن جسد الشعر ورديته (ومن نكاح الكفاية) لأنها تتركه بحسنة ولأنه أشرف من أن يضع مائة في رحم كافرة وفي الخبر سألت ربي أن لا زوج الامن كان معي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وصححه اسناده (كالامة) أى كما منع من نكاح الاممة ولو سلمة لأن نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم وبفقدان مهر الحرة ونكاحه غنى عن المهر ابتداء وانتهاه مخرج بالنكاح التسرى (ومن) أخذ (الصدقة) لنفسه (ولو تطوعا أو) بخطبة معتدة (ياش ولو بغبر) طلاق (ثلاث وسمع لعنة وعيب) لأنها بائن أشبهت المطلقة ثلاثا وانفسخ نكاحها النكاح بوضع

مصلحة النساء وشدد حتى لحرم غراب وفي الفروع ويتوجه وحرم والله أعلم فصل بمحرم تصريح (ومن) أى التصريح (مالا) يحتمل غير النكاح بخطبة معتدة بكسر الخاء ومثلها مستبرأة عتقت بمحرم سيد ونحوه كقوله أريد أن أتزوجك أو إذا انقضت عدتك تزوجتك أو تزوجيني أو زوجيني نفسك لفهوم قوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء إذ تخصيص التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح ولأنه لا يؤمن أن يحملها الحرج على النكاح على الاخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها (الأزواج تحمل له) كالمخلوعة والمطلقة دون ثلاث على عوض لأنه يباح له نكاحها في عدتها أشبهت غير المعتدة بالنسبة اليه فان وطئت بشبهة أو زاني عدتها فالزوج كالأجنبي لأنها لا تصل له اذن كالمطلقة ثلاثا (و) محرم أيضا (تعريض خطبة رجعية) لأنها حكم الزوجات أشبهت التي في صلب النكاح (ويجوز) التعريض بخطبة معتدة (في عدة وفاة) للآية ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متابة من أبي سلمة فقال لقد هلمت إلى رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من فومي وكانت تلك خطبته رواه الدارقطني وهذا أنه تعريض بالنكاح في عدة وفاة (و) يجوز التعريض

كانت (غير ما كولة) وكذا الكفارة لخبر مسلم ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانها لا تخل لمجد ولا لآل محمد وصيانة لغيره الشريفة لانها تنبئ عن ذل الآخذ وعز المأخوذ منه وأبدل بها الفاني الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة المنبئ عن عز الآخذ وذل المأخوذ منه (و) من (الزكاة على قرابته وهما بنو هاشم وبنو المطلب) على قول في بنى المطلب وكذا موافق لقوله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تخل لنا وان مولى القوم من أنفسهم رواه الترمذي وقال هذا حسن صحيح ولكون فخرهما على هؤلاء بسبب انتسابهم اليه عدم خصائصه اصاصدة النفل فلا تحرم عليهم (وقال القاضي في قوله تعالى) يا ايها النبي انا للناك أزواجك (في قوله التي هاجرنك الآية تدل على أن من لم تهجره لم تحل له) قال في الفروع وبوجه آخر احتمال انه شرط في قراباته في الآية لا الأجنبية فلا قول ثلاثة وذكر بعض العلماء نسخه ولم يبينه (وكان) عليه الصلاة والسلام (لا يصلي أولا) أى في أول الاسلام (على من مات وعليه دين لا وفاء له كانه ممنوع عنه الامع ضامن ويأذن) عليه الصلاة والسلام (لا يحبه) رضى الله عنهم (في الصلاة عليه ثم نسخ المنع فكان آخر ايصلى عليه ولا ضامن ويوفى دينه من عبده) خبر الصحيحين أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن توفي منهم فترك ديننا في قتله في الفروع (وظاهر كلامهم لا يمنع من الارث وفي عبون المسائل لا يرث ولا يعقل بالاجاع) واقصر على ذلك في الانصاف ثم شرع في المباحات بقوله (وأبج) صلى الله عليه وسلم (أن تزوج بأى عدد شاء) لقوله تعالى ترجى من تشاء منهن وتؤى اليك من تشاء الآية ولأنه مأمون بالحدود مات عن نفسه كما هو مشهور (وفي الرعاية كان له) صلى الله عليه وسلم (أن تزوج بأى عدد شاء الى أن نزل قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج انتهى ثم نسخ ان تكون المنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بترك التزويج فقال تعالى انا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن الآية) وقيل نسخ بقوله تعالى ترجى من تشاء منهن وتؤى اليك من تشاء الآية (وله) صلى الله عليه وسلم (أن تزوج بالاولى ولا شهود) لان اعتبار الشهود لا من الحدود وهو مأمون منه والمرأة لو حدثت لا ينفك اليها واعتبار الولي للحافظة على الكفاة وهو فوق الكفاة (و) له أن تزوج أيضا (بلا مهر) وهو معنى الهبة فلا يجب مهر ابتداء ولا انتهاء لقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية (و) له أن تزوج (بلفظ الهبة) للآية السابقة (وتحلى له) صلى الله عليه وسلم المرأة (بزوج الله) تعالى من غير تلفظ بعدد (كزنيب) قال تعالى فلما فضي زيد منها وطرا زوجناكها (واذا تزوج) صلى الله عليه وسلم (بلفظ الهبة لا يجب مهر بالعقد ولا بالدخول) اظها الآية (و) كان (له أن) تزوج في زمن الاحرام) خبر الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم لكن أكثر الروايات انه كان حلالا كما رواه ابن عباس أيضا وفي مسلم وغيره قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف وقال أبو رافع تزوجها وهو حلال وكنت السفيرة بينهما رواه الترمذي وحسنه وقد ردها رواية ابن عباس الاولى (و) له (أن يردف الأجنبية خلفه لقصة أسماء) وروى أبو داود عن امرأة من غفار ان النبي صلى الله عليه وسلم أوردفها على حقيقته وتحلى بها لقصة أم حرام قال في الاداب وهل له أن يردفها معه على الدابة مع عدم سوء الظن يتوجه خلاف بناء على ان اردافه عليه الصلاة والسلام لا يمايختص به واختار النووي والقاضي عياض المنع (و) له (أن يزوجه) أى الأجنبية (لمن شاء) بلا دنها (واذن) (و) (ن) (ب) (ط) (في العقد) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (واذن

من تصرّح وتعرّض فيجبوز
للإثن الثعريض في عذتها
دون التصريح لغير من يحل له
إذن ويجزم على الرجعية
التعريض والتصرّح في الجواب
مادامت في العدة (والتعريض
من الخطاب إلى في ذلك لأغلب
ولا تفوتني بنفسك ونجيبه
ما رغبت عنك وإن قضى شيء
كان ونحوه) كقولها إذا حملت
فأذني وما أحوجني إلى مثالك
وقولها إن يك من عدي لله عضه
(وتحرم خطبة على خطبة مسلم
أجيب ولو تعرّض لغيره أن علم الثاني)
أجابته "أول الحديث أبي هريرة
مرفوعا ليخطب إلى رجل على
خطبة أخيه حتى يذبح أو يترك
رواه البخاري والنسائي ولما فيها
من الفساد على الأول وبذا
وايقاع العداوة (والأ) بأن
لما يعلم الذي بأجوبة الأول (جز) لأنه
مستدور بأخيه - (أترك)
الأول الخطبة وكذا لو أخر العقد
وطالت المدّة تضررت الخطوبة
(أو أذن) الثاني في الخطبة جاز
لحديث ابن عمر برفعه ليخطب
الرجل على خطبة الرجل حتى
يترك الخطبة - (نه أو أذن
الخطب رواه أحمد والبخاري
والنسائي (أو سك) الخطب
الأول (عنه) أي الثاني بأن
استأذنه فسكت (جز) للتاني
أرخطب لأن سكوتة عند
استأذنه في معنى الترك وكان
رد الأول بعد أجابته ويكرهه
بلا غرض (وأنه) في فرد
واحدة) الخطبة (على ولي
ي) (مرفوعا أو مسند)

انہ نوح - کانت اور وجہ حزیہ کر اوکنا سیداءہ، کر او یب و لا اسر لاجابہ الجہرہ لاں ولہا مالک

اجابه وليها التذييل اختصارها عليه
(والا) تكن مجبرة كرهت ثيب
عاقلة ثم لها تسع سنين (و) التعويل
في رد واجابه (عليها) أي
المخطوبة دون وليها لانها أحق
بنفسها فكان الأمر لها وقد
جاء عن عروة ان النبي صلى الله
عليه وسلم خطب عائشة الى أبي
بكر رواه البخاري مختصرا مرسل
وعن أم سلمة أنها لما مات أبو سلمة
أرسل الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخطبتي واجبه رواه
مسلم مختصرا فان خطب كافر
كاتبه لم يحرر خطبتها على مسلم
نصا وقال لا يخطب علي خطبة
أخيه ولا سواهم على سوم أخيه
انما هو للمسلمين ولو خطب علي
خطبة يهودي أو نصراني أو سوام
على سومهم لم يكن داخلا في ذلك
لانهم ليسوا بأخوة للمسلمين (وفي
تحريم خطبة من أدنت لوليها في
تزيينها من) شخص (معين)
مسلم (احتمالان) أحدها
تحريم كماله خطبت فاجابت والثاني
لا يحرر لانه لم يخطبها أحدهما
للقاضي قاله المصنف على هامش
نسخته الا طهر التحريم
(ويصح عقد مع خطبة حرمت)
لان أكثر ما فيه تقدم حظره على
العقد أشبه ما لو قدم عليه
تصريحا أو تعريضا عرنا
(ويصح عقد النكاح مساء يوم
الجمعة) لانه يوم شريف ويوم
عيد والبركة في النكاح مطلوبة
فاستحب له أشرف الأيام طلبا
للبركة والامساك به أن يكون من
آخر النهار وروى أبو حفص العكبري
مرفوعا مسوا بالامسالك فانه
اعظم للبركة ولان في آخر يوم
(أن يخطب) العاقبة (قوله) أي

كانت المرأة (خليفة) من موانع النكاح (أو رغب) صلى الله عليه وسلم (فيها)
وجبت عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها (للاية السابقة) (وأبيح له) صلى الله عليه وسلم
وسلم (الوصال في الصوم) لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقيل انك
قواصل فقال اني لست مثلكم اني أطعم وأسقي أي أعطى ذرة الطعام والشارب (و) أبيح له
(خمس خمس الغنية وان لم يحضر) الواقعة لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
والرسول (و) أبيح له (النهي من المغنم وهو ما يختاره قبل القسمة من الغنيمه) كجارية
ونحوها كسيف ودرع ومنه صفة أم المؤمنين رضي الله عنهما (و) أبيح له عليه الصلاة والسلام
(دخول مكة بلا حرام) من غير عذر (و) أبيح له (القتال فيها) أي في مكة (ساعة)
من النهار فكانت من طلوع الشمس الى العصر وقت دم مريض في الحج (وله) عليه الصلاة
والسلام (أخذ الماء من العطشان) والطعام من المحتاج اليه لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم
(و) أبيح له (أن يقتل بغير احدى الثلاث نصا) يعني بالثلاث المذكورة في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب
الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه (وجعلت تركه صدقة
فلا يورث) لخبر الصحيحين انهم اشر الانبياء لانور ما تركناه صدقة ومنه يعلم أن هذا لا يخص
بني بنائيل سائر الانبياء مثله فهو من خصائص الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وفي عيون المسائل)
وقوله الشيخ تقي الدين عن القاضي في الجامع وابن عقيل (ويباح له ملك اليمين مسلمة كانت
الامة (أو مشركه) يعني كتابية ولا يشترط كل حرار التبري بالكتابية بما علموا ان نكاح
الكتابية من كونها تركه محبته لان التوالد لا يستلزم المحبة فلا يستلزم ترك اهتياؤا لان القصد
بالنكاح اصابة التوالد فاحتيط له ويلزم في النكاح أن تكون الزوجة المشركه أم المؤمنين
بخلاف الملك ثم ذكر الكرامة بقوله (وأكرم) صلى الله عليه وسلم بان جعل خاتم الانبياء قال
تعالى واكن رسول الله وخاتم النبيين (و) جعل (خبر الخلائق أجمعين) لحديث أناسيد
ولد آدم ولا فخرأى ولا فخرأكل من هذا الفخرا عطية أولا أقول ذلك على وجه الافتخار بل
ليسان الواقع أو للتبليغ وحديث لا تفضلوا بين الانبياء ونحوه أجيب عنه بأجوبة منها ان المراد
يؤدى الى التفتيش ونوع الأذى أفضل انطلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضل انطلق (وأتمته
أفضل الأمم) قال تعالى كنتم خيرا ما أخرجت للناس (وجعلت) أمته (شهداء على
الأمم بتبليغ الرسل اليهم) لقوله تعالى لا تكفروا شهداء على الناس (وأحبابه خير القرون)
لحديث خير القرون قرني متفق عليه (وأتمته معصومة من الاجتماع على الضلالة) لحديث
لا تجتمع هذه الامة على ضلالة رواه أبو داود والترمذي وفي سنده ضعف لكن أخرج الحاكم
له شواهد (و) لذلك كان (اجماعهم حجة) واختلافهم رحمة (ونسخ شرعه الشرائع) لما
مرانه خاتم الانبياء وقد أمر بترك شرائع غيره من الانبياء (ولا تنسخ شريعته) لانه لا نبي
بعده (وجعل كتابه مهيأ) لقوله تعالى قل اني اجتمعت الانس والجن على أن يأثروا مثل هذا
القرآن لا يأتيون بعلمه الآية (و) جعل كتابه (محفوظا عن التبديل) والتحرير لقوله
تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بخلاف غيره من الكتب وقد اشتمل على
جميع الكتب الالهية وزاد في جميع كل شيء ويسر للحفظ ونزل منجما على سبعة أحرف أي
أوجه من المعاني متفقة بالفاظ مختلفة وبكل لغة من لغات العرب لكن أكثره بلغة أهل
الحجاز فنه خسون لغة ذكرها الواطلي في الارشاد (ولو ادعى عليه) بشئ (أو ادعى) على
غيره (ينقض كان القول قوله) صلى الله عليه وسلم (بغير عيبين) لانه المعصوم الصادق
الجمعة ساعة الاجابة فاستحب العقد فيها لانها أعظم للبركة واحرى لاجابة الدعاء لهما (و) يسن (أن يخطب) العاقبة (قوله) أي

ابن مسعود) وهي ما رواه قال
لنا رسول الله صلى الله عليه
سلم لتشهد في الصلاة والتشهد
في الحاجة (إن الحمد لله نحمده
نستعينه ونستغفره ونتوب إليه
نعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيائات أفعالنا من بھد الله
الامنعزل له ومن يضل الله فلا
مادى له واشهد ان لا اله الا الله
يا شهد ان محمدا عبده ورسوله قال
ويقرأ ثلاث آيات ففسرها سفيان
الثوري انقروا الله حتى تقامه ولا
تموت الا وانتم مسلمون اتقوا الله
الذي تسألون به والارحام ان
الله كان عليكم رقيبا اتقوا الله
وقولوا قولا سديدا الآية رواه
الترمذي وصححه وروى ان احمد
كان اذا حضر عرسا نكاح ولم
يخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام
وتركهم وهذا على طريق المبالغه
في استعجالها لا على الجاهل
(ويجزي) عن هذه الخطبة
(ان يتشهد ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم) لما روى
عن ابن عمر انه كان اذا دعي ليزوج
قال الحمد لله وصلى الله على سيدنا
محمد بن فلانا يخطب اليكم فان
أنكحتموه والحمد لله وان رد دفعوه
فسيحان الله ولا يجب شيء من ذلك
لما في المتن في علمه ان رجلا قال
لنبي صلى الله عليه وسلم ولمزوجتيها
فقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم زوجتيكها اجماعك
من القرآن وعن رجل من بني
سليم قال خطبت الى النبي صلى
الله عليه وسلم امرأة بنت عبد
انصاف فأنكحني من غير أن

الصدوق انتهى (وظاهر كلامهم) أي الاصحاب كما أشار إليه في الفروع (انه في وجوب
القسم) بين الزوجات (والتسوية بين الزوجات كفيرة) قال في الفروع وذكره في المهر
والقنون والفصول انتهى لقوله الله -م هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه
ابن حبان وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم قال الترمذي وروى مرسل وهو أصح (وظاهر
كلام ابن الجوزي انه) أي القسم غير واجب عليه وقال الشيخ تقي الدين في المستورد أيجز له
ترك القسم قسم الابتداء او قسم الانتهاء قاله أبو بكر والقاضي في الجامع (وجعل) صلى الله
عليه وسلم (أولى بالمؤمنين من أنفسهم) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم
(وبلزم كل واحد أن يقيه بنفسه وماله فله طلب ذلك) حتى من المحتاج ويقتدي به حتى
مهمته صلى الله عليه وسلم فانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومثله لو قصد ظالم فلي من حضره أن
يبدل نفسه دونه (و) يلزم كل أحد (أن يحبه أكثر من نفسه) الحديث عمر مرفوعا ان
يؤمن أحدكم حتى يكون أحب اليه من نفسه رواه البخاري (و) أكثر من (ماله
ولده) ووالده (والناس أجمعين) الحديث أنس لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب
اليه من والده وولده رواه البخاري وزاد النسائي والناس أجمعين (وحرم على غيره نكاح
زوجاته بعد موته) لقوله تعالى ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا حتى من فارقها في الحياة
دخل بها أو لم يدخل بها قال القاضي وغيره وهو قول أبي هريرة ونقل الشيخ تقي الدين عن أبي
حامد يجوز العقد على من دخل بهادون من لم يدخل بها وأطلق في الفروع عن جواز نكاح
من فارقها في حياته وأما تحريم سراريه صلى الله عليه وسلم على غيره فلم أره في كلام أصحابنا فنيا
ولا أثبتا تاد للشافعية وجهان وجرم الطاوي والبارزي وغيرهما منهم بالتحريم قياسا على
زوجته قال شيخ الاسلام زكريا في شرح الهدية وظاهر الدلالة تقتضي انها لا تحرم على غيره
لانها ليست بزوجه ولا لمؤمنين لكن المنع أقوى منعا (وهن أزواجه في الدنيا والآخرة)
الخبر (وجعلهن أمهات المؤمنين) قال الشيخ تقي الدين والزوجه باقية بينه وبينهن من
ماتت عنه أو مات عنها قال تعالى وأزواجه أمهاتهم (في تحريم النكاح ووجوب احترامهن
وطاعتهم وتحريم عقوبتهن) دون اللطوة والنظر والمسافرة ونحوها (ولا يعمدى تحريم
نكاحهن الى قرابتهن) فلا تحرم بناتهن ولا أمهاتهن ولا اخواتهن ونحوهن على المؤمنين
(اجماعا) لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (وجعل ثوابهن وعقابين ضعيفين) لقوله
تعالى يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة لا تثنين (ولا يحل أن يسألن شيئا
الامن وراء حجاب) لقوله تعالى وإذا سألتوهن عن ما فاسألوهن من وراء حجاب (ويجوز
أن يسأل غيرهن) من النساء (مشافهة) وأفضلهن خديجة وعائشة وما ثبت انه صلى الله
عليه وسلم قال لعائشة حين قالت له قدر زكف الله خير أمهات الله ما رزقي الله خير أمهات الله
بي حين كذبني الناس وأعطتني ما لم أحسن حرمي الناس وما روى ان عائشة أقرأها النبي صلى الله
عليه وسلم من جبريل وخديجة أقرأها - بريل من ربه السلام على لسان محمد يدل على تفصيل
خديجة وخبر فاطمة بضعة مني وقوله لها ما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة الامر يدل
على أن فاطمة أفضل واحتج من فضل عائشة بما احتج به من أنها في الآخرة مع النبي صلى
الله عليه وسلم في الدرجة وفاطمة مع علي فيها (وأولاد بناته) صلى الله عليه وسلم (ينسبون
اليه) الحديث ان ابني هذا سيد مشير الى الحسن رواه أبو يعلى وفي حديث ان الله لم يبعث
نبيا قط الا جعل ذريته من صلبه غيري فان الله جعل ذريتي من صلب علي ذكره في الخصائص
الصغرى (دون أولاد بنات غيره) فينسبون الى آبائهم قال تعالى ادعوهم لابائهم (والجنس

وجع يشك في خير وعاقبة)
لحديث أبي هريرة مرفوعا كان
إذا رأى انسانا تزوج قال بارك
اللهك وبارك عليك وجع
يشك في خير وعاقبة رواه
الحنابلة إلا النسائي وصححه
الترمذي وقال عليه الصلاة
والسلام لعبد الرحمن بن عوف
بارك الله لك أولم ولو شاء (فإذا
زفت) الزوجة (إليه) أي
إلى الزوج (قال) نبا (اللهم
أني أسألك خبرها وخبر ما جرت بها
عليه وأعوذ بك من شرها
وشر ما جرت عليه) الحديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده مرفوعا إذا تزوج أحدكم
امراة واشترى خادما فليقل
اللهم أني أسألك خبرها وخبر
ما جرت عليه وأعوذ بك من
شرها وشر ما جرت عليه وإذا
اشترى بعيرا أخذ بذروة سنامه
وايقل مثل ذلك رواه أبو
داود والله أعلم

(باب ركني النكاح وشروطه)
أي النكاح * ركن الشيء جزء ماهيته
وهي لا تتم بدون جزءها فكذلك الشيء
لا يتم بدون ركنه وركنه معنى
الركن والشرط (ركناه)
أي النكاح أحدها (إيجاب)
أي اللفظ الصادر من الولي
أو من يقوم مقامه (بلفظ
انكاح أو بلفظ (تزوج)
بمعنى بان يقول أنكحت فلانة
أو زوجتكها (و) قول
(سيد من علمكها أو علمك
(بعضها) وباقيها حرقا لأن هي
ومعنى البعض (أعنتك
وجعلت عنتك صداقك ونحوه)
العربية بغير أنكحت أو زوجت

مناظرته) صلى الله عليه وسلم ومن سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو يجوز أن يستشفى
ببوله ودمه لما رواه الدارقطني أن أم أيمن شربت بوله فقال الأذن تخرج النار بطنك لكنه ضعيف
ولما رواه ابن حبان في الضعفاء أن غلاما حجج النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجاجته شرب
دمه فقال ويحك ما صنعت بالدم قال غنيت في بطني قال اذهب فقد أحرزت نفسك من النار قال
الحافظ ابن حجر وكان السرف في ذلك ما صنعت المذكان من غسائهم ما جوفه (وهو) صلى الله عليه
وسلم (ظاهر بعد موته بالانزعاج بين العلماء) واختلفوا في غيره من الأتباع والمذهب عندنا
أن غيره أيضا ظاهر (ولم يكن له) صلى الله عليه وسلم (فيه) أي ظل (في الشمس والقمر
لأنه نوراني وانظر نوع ظله) ذكره ابن عقيل وغيره ويشهد له أنه سأل الله أن يجعل في جميع
أعضائه وجهات نور وختم بقوله واجهاني نورا (وكانت الأرض تجذب أثقاله) للأخبار
(وساوى الأنبياء في معجزاتهم وانفرد بالقرآن) فآدم خلقه الله بيده ومحمد شق صدره وملائكة
ذلك الخلق النبوي وأعطى أدريس علوا المذبح ومحمد المعراج ولما نجى إبراهيم من النار نجى
محمد من نار الحرب ولما أعطاه مقام الخلد أعطى محمدا مقام المحبة بل جعله مع الخلد كما في
حديث أبي يعلى في المعراج فقال له ربه اتخذ خيلا وحيدا وهو مكتوب في التوراة ومحمد حبيب
الرحمن ولما أعطى موسى قلب العصا أعطى محمدا حنين الجذع الذي هو أغرب ولما
أعطاه انفلاق البحر أعطى محمدا انشقاق القمر الذي هو أبهى لأنه تصرف في العالم العلوي ولما
أعطاه تنجير الماء من الحجر أعطى محمدا تنبع الماء من بين الأصابع ولما أعطاه الكلام أعطى
محمدا الدفوف والرباب ولما أعطى يوسف منظر الحسن أعطى محمدا الحسن كله ولما أعطى داود نابي
الحد يد أعطى محمدا الخضراء والعود الياس بين يديه ولما أعطى سليمان كلام الطير أعطى
محمدا أن كلمة الحجر والشجر والزرع والضب ولما أعطى عيسى إبراهيم الأكر والأبرص وأحياء
الموتى أعطى محمدا رد العين بعد سقوطها وهكذا (و) أحلت له (الغنائم) ولم تحل لنبى
قبله حديث أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي والأنبياء منهم من لم يؤمر بالجهاد فلم تكن غنائم
والمأذون المنوع منها فتأتى نار من السماء فتحرقها إلا الذرية (وجعلت له ولايته الأرض
مسجدا) أي محل السجود فاعمار حل أدركته الصلاة في مكان صلى ولم تكن الأمم المقدمه
تصلى إلى الألف الميع والكنائس (و) جعل له ولايته (تراها طهورا) أي مطهرا وهو
التيمم عند تعذر الماء شربا وى ذلك الشيطان وغيرها (ونصر بالرب) أي بسبب
خوف العدو منه (مسيرة شهر) أمامه وشهر خلفه من جميع جهات المدينة فزوى ذلك
الشيطان وحملت الغاية شهر لأنه لم يكن إذا ذلك بيته وبين أعدائه أكثر من شهر (وبعث
إلى الناس كافة) قال تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس وأما عموم رسالته فوجبه الطوفان
فلا يخص الأباقيين فمن كانوا معه وأرسل إلى الجن بالأجاء وإلى الملائكة في أحد القولين
(وأعطى الشفاعة العظمى والمقام المحمود) مقتضى كلامه كالمواهب انخصائص وغيرها
انعاما بغير أن يذكر بعضهم في الأذان والمقام المحمود الشفاعة العظمى لأن فيه بحمد الأولون
والآخرين وعلى الأول فالأول فإمام المحمود حلاوسه صلى الله عليه وسلم على العرش وعن عبد الله
ابن سلام على السكينة ذكرها البغوي (ومعجزاته باقية إلى يوم القيامة) وأدققت
معجزات الأنبياء بجمعهم إذا أكثر معجزات بني إسرائيل كانت حسية تشاهد بالابصار كقناة صالح
وعصا موسى فانقرضت بانقرض أعصارهم ولم يشاهد بها الأمر حضرها ومعجزات القرآن
تشاهد بالبصيرة فتستمر إلى يوم القيامة لا يعرصرها أو يظهر فيه شيء أخبرانه سيكون إذا ما يدرك

زوحنا كها وأما إيجاب السبد
باعتقك وجهك واعتقك صدرك
ونحوه فلم يثبت أنس مرفوعا
أعتق صفة وجهك لعتقها
صدقاتها متفق عليه ويأتي
بأرضع من هذا (وإن فتح
ولي) ناء (زو جنتك فقل
يصح) النكاح (مطلقا)
أي عالميا كان الولي بالعربية
أرجاء لها فادرا على النطق
بضم التاء أو عجزا عنه وافتى به
الموفق (وقيل) لا يصح (إلا من
جاهل) بالعربية (و) من
(عاجز) عن النطق بضم التاء
قل في شرحه وهذا هو الظاهر
انتهى وقطع به في الاقتناع وفي
أرجاه يصح - لا لا عجزا ولا
احتمل وجهي (ويصح)
إيجاب بلفظ (زوجت بضم
الزاي وفتح التاء) أي بصيغة
المبني للقول لمحصل المعنى
المقصود به لأجوز ذلك
بتقديم الجيم وسئل الشيخ
تقي الدين عن رجل لم يقدر أن
يقول الأقبلت بنحو يزها بتقديم
الجيم فأجاب بأنه يدل قوله
جوز في طائق فأنها تطلق
(و) الركن الثاني (قبول
بلفظ قبلت) هذا النكاح
(أو رضيت هذا النكاح أو
قبلت) فقط (أو رضيت فقط
أو تزوجتها) وفي الفروع أو
رضيت به (ويصحان) أي
إيجاب النكاح وقبوله
(من هازل وتلثه) الحديث
ثلاث هزل من جد وجاهل من جد
انطلاق والنكاح والعقود رواه
الترمذي وعن الحسن قال قال

بالعقل يعلمه من جاء بعد الأول (ونسح الماء من بين أصابعه بركة من الله تعالى حلت في الماء
بوضع أصابعه فيه فجعل يفور ويخرج من بين أصابعه) حتى كان في غزوة تبوك وكذلك
روى في الصحيحين وقوعه يوم الحديبية فنقد الماء فوضع صلى الله عليه وسلم يده في قليل فقار الماء
من بين أصابعه وشربوا فوضوا وهم ألف وخمسمائة (لأنه يخرج من نفس اللحم والدم كما
ظنه بعض الجهال قاله في الحديث) وفيه نظر فإن هذا القول ظاهر كلام القرطبي وبه صرح
النووي في شرح مسلم ويؤيده قول جابر فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه قال في المواهب
وهذا هو الصحيح وكلاهما معجزه صلى الله عليه وسلم وأما فعل ذلك ولم يخرج منه من غير ملابس
ماء ولا وضع إناء نادى مع الله تعالى اذهبوا المفرد يا تداع الماء وماتوا بمجاهداهم من غير أصل
(ومن دعاه) صلى الله عليه وسلم (أو هو يصلي وحب عايه قطعها) أي الصلاة (واجابته) أقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا استقيموا لله وللرسول إذا دعاكم (وتطوعه صلى الله عليه وسلم بالصلاة
قاعدا) بلا عذر (كطوعه عثمان في الأجر) لما روى أحمد ومسلم وأبو داود عن ابن عمر أنه
رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي جالسا فوضع يده على رأسه فقال مالك يا عبد الله قلت حدثت
أنك قلت صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم قال أجل ولكن استكاحه منكم قال في
الفروع وجهه على العذر لا يصح إدم الفرق (وقال القفال) تطوعه بالصلاة قاعدا (على
النصف) من أجزائه (كغيره) ويرد ما سبق (وكان له القضاء بعلمه) لأن الله عصمه
فلا يجوز عليه خطا بقرعائه (وهو سيد ولد آدم) للخبر (وأول من تشق عنه الأرض)
يوم القيامة الحديث مسلم أنا أول من تشق عنه الأرض (وأول شافع وأول مشفع وأول من
يقرع باب الجنة) رواه مسلم وأول من يدخل الجنة (وهو أكثر الأنبياء تبعاً) الحديث
مسلم أنا أكثر الأنبياء تبعاً وحديث البراء يأتى معي من أمي يوم القيامة مثل السيل والليل
وحديث مسلم ما صدقني من الأنبياء ما صدقت أذن الأنبياء من لم يصدقه إلا الرجل الواحد
(وأعطى حوامع الكلام) رواه مسلم أي الفاظ قليلة تفيد معاني كثيرة (وصفوف أمته
في الصلاة كصفوف الملائكة) الحديث مسلم الأصفون كما تصف الملائكة عند ربها يقيمون
الصفوف المتقدمة ويراصون في الصف (ولا يحل لأحد أن يرفع صوته فوق صوته) أقوله
تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض (ولأن
يناديه من وراء المحبرات) لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء المحبرات أكثرهم
لا يعقلون (ولا) أن يناديه (باسمه) فيقول يا محمد بل يقول يا رسول الله يا نبي الله) أقوله
تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قال الحافظ ابن حجر والكنية من الاسم
وأما وقع لبعض الصحابة من فدائه بكنيته فاما أن يكون قبل أن يسلم فأنه أو قبل نزول الآية
(ويخطب في الصلاة بقوله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولو خاطب مخمولا
غيره بطائ صلاته وخاطب أبا بكر في صلاته فقال ألعنك لعنة الله) وفي الفروع قبل
التحريم أو مؤثر وظاهره عدم الخصوصية (ولم تبطل) صلاته (وكانت الهدية حلالا له)
فكان إذا أتى بطعام سأل عنه قال أهديه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لا صحابه كانوا ولم يأكل
معهم وإن قيل هديا ضرب بيده وأكل معهم متفق عليه من حديث أبي هريرة (بخلاف
غيره) من ولادة الأمور فلا تحل لهم الهدية (من رعاها هم) لما روى أبو جهم الساعدي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا المال غلول رواه أحمد (ومن رآه في المنام فقد رآه حقا
فإن الشيطان لا يخييل به) لأن الله عصمه منه لكن لا يعمل الرائي عما سمعه منه مما يتعلق
بالحكام لعدم التصط لا لشك في رؤيته (وكان لا يتشبه) لانه من الشيطان والله عصمه

والنذر (و) بهمان (ع) أي بلفظ (يؤدي معناه) الخاص بكل لسان (أي لغة) (من عاجز) عنه ما بالعربية لأن ذلك في لغته فلهذا لا النكاح والتزويج ولا يكفل الله نفسه الاوسمة ولا يصح ان لا يؤدي معناه الخاص كالعربي اذا عدل عن ان يكتم أو زوجت الى غيرها (ولا يلزمه) أي العاخر عن ما بالعربية (تعلم) أن كانه بالعربية فلا عقد معاوضة كالبيع بخلاف تكبير الصلاة ولأن العقد هنا المعنى دون اللفظ المحض بخلاف القراءة وان أحسن أحدهما بالعربية وحده أتى به والآخر بلغته وترجم بينهما ان لم يحسن أحدهما لسان الآخر ولا بد من معرفة الشاهد لفظ العاقدين (ولا) يصح إيجاب ولا قبول (ككتابة) والاشارة مفهومة (الامن أحسن) فيصحب منه بالاشارة نصا كيد وهو طلاقه واذا صح منه بالاشارة فالكاتب أولى لانهاية نزلة المصريح في الطلاق والقرار (وان قيل (ل) ولي (مزوج أزوجت) ثلاثة بعلان (فقال نعم) قيل (لمزوج أقبلت فقامت مع) النكاح لأنهم جواب لقوله أزوجت وأقبلت والسؤال مضمر في الجواب معاد فيه فتقضى نعم من الولي وزوجته فلانة ومعنى نعم من المتزوج قبلت هذا النكاح ولا احتمال فيه فوجب أن ينعقد به ولهذا كانت صريحة في الإقرار بحيث يقطع السارق به امع أن الحدود تدبر بالتبهاط و (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (قبول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماضي

منه (وعرض عليه الخلق كلهم من آدم الى من بعده كما علم آدم اسماء كل شيء) لحديث الدبلي مثلث في الدنيا بالاسماء والطين فعملت الاشياء كلها كما علم آدم الاسماء كلها وعرض عليه أمته باسمهم حتى رأهم لحديث الطبراني عرضت على أمي البارحة فلهذا هذه الحجة أو لها وأخرها صور والى بالماء والطين حتى اني لا عرف بالانسان منهم من أحدكم بصاحبه وعرض عليه أيعنا ما هو كائن في أمته حتى تقوم الساعة لحديث أحمد وغيره أدريت ما تلقى أمي بعدى وفك بعضهم دماء بعض (وبينة سلام الناس بعد موت) لحديث أحمد عن أبي هريرة مرفوعا من أحد سلم على عند قبري الأرد الله على روعي حتى ارد عليه السلام (والكذب عليه) صلى الله عليه وسلم (ليس ككذب على غيره) لانه عليه كبرية للحديث الذي ذكر المصنف معناه والكذب على غيره صغيرة الأفيان في الشهادات (ومن كذب على معتمدا فلينبوا مع قدمه من النار وتنام عيناه ولا ينم قلبه) خبر الصحيحين ان عيني تتأمان ولا ينم قلبي وفي البخاري في خبر الاسراء كذلك الانبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ولا بد عليه نومه في الوادي عن صلاة الصبح لأن طلوع الفجر والشمس انما يدرك بالعين وهي نائمة أو يقال كان له نومان أحدهما ينام عينه وقلبه والثاني عينه دون قلبه وكان يوم الوادي من النوع الأول (ولا تنقض بنومه ولو مضطجعا) خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اضطجع ونام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ (وبرى من خلفه كما يرى امامه رؤية بالعين حقيقة نصا) كاثبت في الصحيحين والاختلاف الواجب فيه مقيدة بحال الصلاة فهي مقيدة لقوله لا أعلم ما وراء جداري هذا قاله الحفظ ابن حجر (والدفن في البنيان مخص به لئلا يتخذ قبره مسجدا) وما روى عن أبي بكر مرفوعا لم يقبرني الا حيث قبض (وزياد قبره مستحبة للرجال والنساء) لعموم ما روى الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج وزار قبري بعد وفاتي فكا كما زارني في حياتي وفي رواية من زار قبري وجبت له شفاعتي وكرمه الشريف في عموم الزيارة تبعاله قبر صاحبه رضي الله عنه ما يذكره النساء زيارة من عداه على الصحيح وتقديم (وخص بصلاته ركعتين بعد العصر) اختاره ابن عقيل قال ابن بطه كان خاصا به وكذا أجاب القاضي لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينهي عنهما رواه أبو داود من حديث عائشة وظاهر كلامه في المعنى راشرح وغيرهما في أوقات النهي انه من قضاء الرتبة اذا كانت وليس بخصوصية حيث استدلوا به على جواز قضاء الرتبة في وقت النهي (ولم يكن له ان يهدي) شيئا (لبيط) بالبناء للفعول (أكثر منه) لقوله لم يولى ولا تمنن تستكثر أي لا تعط شيئا لئلا أخذ أكثر منه (وله) صلى الله عليه وسلم (أن يقضي) ويقضى (وهو غضبان وأن يقضى بعلمه ويحكم لنفسه وولده ويشهد لنفسه وولده ويقبل شهادة من يشهد له صلى الله عليه وسلم) أولولده لحديث خزيمه لانه معصوم وقصيته انه يشهد ويقبل ويحكم على عده وبأباحه الحي لنفسه وتقدم في أحياء الموات قال في الفروع وظاهرا كلامهم ان كان لصبي مال لزمته الزكاة قبل للقاضي الزكاة طهارة والصبي مطهرة لباطل بزكاة الفطر ثم بالانبياء صلوات الله عليهم لانهم مطهرون ولو كان لهم مال لزمهم الزكاة وخصائصه صلى الله عليه وسلم لا تنحصر فيه ذكر وفيها كتب مشتملة على بعضها

باب اركان النكاح وشروطه

اركان الشيء أجزاء ماهية والماهية لا توجد بدون جزئها فكذلك الشيء لا يتم بدون ركته والشروط ما يمتنع في الشروط بانتفاءه وايسر جزاها ماهية (وأركانها) أي النكاح ثلاثة أحدهم (الزوجان) السارق به امع أن الحدود تدبر بالتبهاط و (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (قبول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماضي

للإيجاب في وجوبه لم يكن قبولاً لعدم معناه كما لو تقدم بلفظ الاستفهام بخلاف البيع فإنه يصح بالمعاطاة وكل ما أدى معناه وأنخلع لأنه يصح تعلقه على شرط إذا نوى به الطلاق (وإن زاحي) قبول عن إيجاب (حتى تفرقا) من المجلس (أو تشاغلا بما يقطع عن رفا بطل الإيجاب) للأعراض عنه بالتفرق أو الاشتغال بدليل صحة انعقاد شبه ما لو رد فإر طال الفصل بينهما ولم ينفق قالوا تشاغلا بما يقطع صح انعقاد لأن حكم المجلس حكم حالة العقد بدليل صحة قبض فيما يشترط أنه صحت قبضه في المجلس وثبوت الخيارات في البيع فيه (ومن أوجب) أي صدر منه إيجاب عقد (ولو) كان الإيجاب (في غير نكاح) كبيع واجارة (ثم جن أو غنى عليه قبل قبول) لم أوجب (بطل) إيجابه بذلك (ك) بطلانه (بوتة) أو بطل من أوجب له عدم لزوم الإيجاب إذا شبه العقود الجائزة و (لا) بطل الإيجاب (أن نام) من أوجب عقداً قبل قبوله أن قبل في المجلس لأن النوى لا يبطل انعقاد الجائزة (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يستزوج بلفظ أهبة) دون غيره كما كان أن تزوج بلامه من قوله تعالى (وإنه مني) الآية

فصل في شروطه أي النكاح (خمسة) وتتمين بشرط خمسة (تعيين)

الخاليان من الموانع) الآية في باب محرمات النكاح وأسقطه في المقتنع والمنتهى وغيره لوضوحه (و) الثاني (الإيجاب) الثالث (القبول) لأن ماهية النكاح مراكبة منهما ومتوقفة عليهما (ولا ينعقد) النكاح (إلا بماترتين الإيجاب أو لا وهو) أي الإيجاب (اللفظ الصادر من قبل الولي أو من يقوم مقامه) كوكيل لأن القبول إنما يكون للإيجاب فإذا وجد قبله لم يكن قبولاً لعدم معناه (ولا يصح إيجاب) من يحسن العربية (الالفاظ) (أنكحت أو زوجت) لو رده ما في نص القرآن في قوله زوجناكم ولا تنكحوا ما نكح آبائكم (ولمن علمكها أو) علك (بعضها وبعضها الآخر) إذا أذنت له هي ومعتق البقية على ما يأتي (أعتقتها وجعلت عتقها صداقها ونحوه) مما يؤدي هذا المعنى وبأني لقصة صافية إذا عادل عن هذه الصيغة مع معرفته لها عادل عن اللفظ الذي ورد به الكتاب والسنة مع القدرة * فان قلت قدروى الذي صلى الله عليه وسلم زوج رجل امرأة فقال ما ليكنك يسامك من القرآن رآه البخاري * قلت ورد فيه زوجتكها أو زوجناكم وأنت كنهتكها من طرق صحيحة فاما أن يكون قد جمع بين الألفاظ أو يحمل على أن الراوى روى بالمعنى فظانها من طريق واحد ويكون خاصية وعلى كل تقدير لا يفتي صحة * ويصح الإيجاب من الولي بلفظ زوجت بضم الزاى وفتح الهمزة بصيغة المبني للقول لأجوز ذلك بتقديم الجيم * وسئل الشيخ تقي الدين عن رجل لم يقدر أن يقول أقبليت تجوزها فأجاب بالصحة بدليل قوله جري في طالق فأنها تطلق (ولا يصح قبول لمن يحسنها) أي العربية (الاب) لفظ (قبليت تزويجها أو) قبليت (نكحها أو) قبليت (هذا تزويج أو) قبليت (هذا النكاح) أو تزوجتها أو رضيت هذا النكاح أو قبليت فقط أو تزوجت) لأن ذلك صريح في الجواب فصحة النكاح به كالبيع (أو قال الخطيب للولي أزوجت فقال) الولي (نعم وقال) الخطيب (للمتزوجة أقبليت فقال) المتزوجة (نعم) انه عند النكاح لأن المعنى نعم زوجت نعم قبليت هذا النكاح لأن السؤال يكون مضمراً في الجواب معادافه بدليل قوله تعالى هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم أي نعم وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً ولو قبل لأرجل الفلاني عليك ألف درهم فقال نعم كان أقراراً صريحاً لا يفتقر إلى نية ولا يرجع فيه إلى تغييره وبطله تقطع اليد في السرقة مع أن الحدود تدرباً للشبهات فوجب أن ينعقد به التزويج (واختار المارقي والشيخ) تقي الدين (وجمع انه قاده بغير العربية ممن لم يحسنها) لأن المقصود بالمعنى دون اللفظ (وقال الشيخ أيضاً) انعقد النكاح (بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان وإن مثله) أي النكاح (كل عقد) فينعقد المبيع بما عده الناس معاً بأي لغة ولفظ كان والأجارة بما عده الناس اجارة بأي لغة ولفظ كان وكذلك (و) قال أيضاً (أن الشرط بين الناس ما عده شرطاً) وكذا قال تلميذه ابن القيم فلو تزوج من قوم لم يجزوا عاده بآزواج على نسائهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج عليها وتأتي الإشارة إليه وإلى ما حذره في باب الشروط في النكاح (فالأسماء تعرف حدودها تارة باسمها) كالأصنام والمخيم والوضوء والغسل ونحوها (و) تعرف حدودها (تارة بلغة) كرجل وفسر وشجر ونحوها (و) تعرف حدودها (تارة بالعرف) العام كالأبنة والذوات الأربع أو الخاص كالنفاع والميتة (وكذلك العقود) فتعرف حدودها (بأحد من هذه الثلاثة) (تهنى) والفرق أن الشهادة شرط في النكاح والكفاية إنما تعلم بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم الاطلاع عليها فيجب أن لا ينعقد (مان كان أحد المتعديين) للنكاح (يحسن العربية دون الأخرى الذي يحسن العربية) بما هو من فعله من إيجاب أو قبول (م) أي بالعربية لقدرته عليه (و) الناقد (الأخرى) أي

فيها غيرهما من اخواتها كالكبرى
أو الطويلة أو شير اليان
كانت حاضرة كـ هذه (والا)
يكن له الابنت واحدة (فيصح)
النكاح بقوله زوجتك بنتي
(ولو سماها بغير اسمها) لانه
لا تعدد هنا فلا التباس (وان
سماها باسمها) كان قال
زوجتك فاطمة أو الطويلة
(ولم يقل) بنتي لم يصح العقد
لاشتراك هذا الاسم أو هذه
الصفة بينهما وبين سائر الفواطم
والطوال (أو قال من له)
بنتان (عائشة وفاطمة
زوجتك بنتي عائشة فقيل)
زوج النكاح (وئويا) أي الولي
والزوج (فاطمة لم يصح)
النكاح لانها لم تطلق بما يصح
العقد بالشهادة عليه فأشبهه
ما نوقل زوجتك بنتي فقط
أو عائشة فقط ولا ناسم اختها
لا يميزها بل يصرف العقد عنها
وكذا ما لو اراد الولي الكبرى
والزوج الصغرى (كن سمي
له في العقد غير مخطوبته فقيل
بظنها) أي غير المخطوبة
(اياها) أي المخطوبة لانصراف
القبول الى غير من وجد
الايجاب فيها فان لم يظنها اياها
صح العقد (وكذا زوجتك حل
هذه المرأة) فلا يصح لان الحمل
مجهول ولا يتحقق كونه أنثى ولم
يثبت له حكم الوجود وكذا ان
وضعت زوجتي ابنة فقد
زوجتكها الآن النكاح لا يصح
تعليقه * الشرط (الثاني رضا
زوج مكلف) أي بالغ عاقل
(ولو) كان المكلف (رتيقا)
بإذنا ليس لسيده اجباره لانه ملك

بما ومن قبله (بلسانه) أي بلفظه (وان كان كل منهما) أي العاقدين (لا يحسن
لسان الاخر ترجم بينهما ثقة يعرف اللسانين) قال الشيخ نقي الدين عن القاضي ولم يشترط
تعدد أي الثقة الذي يترجم بين العاقدين ويأتي في الشهادات ان الترجمة عند الحاكم كالشهادة
فاذا كان القاضي لا يعرف اسامهما فلا بد في الترجمة عنده من رجلين عداين (ولا بد ان يعرف
الشاهدان اللسانين المدة قودهما) ليتكلم من تحمل الشهادة لانها على اللفظ الصادر منهما
فاذا لم يعرفاه لم يثبت لهما الشهادة به (ويأتي حكم قولي طرفي العقد) في فصل واذا استوى
وليان (ويصح ايجاب آخرس وقوله) النكاح (بإشارة مفهومة يفهمها صاحبه) العاقد
معها (و) يفهمها (الشهود) لان النكاح معنى لا يستغاد الا من جهته فصيح بإشارته
كبيعه وطلاقه (أو كتابة) أي ويصح ايجاب النكاح وقوله من آخرس بكتابة لأنها أولى
من الإشارة لأنهم بمنزلة الصريح في انطلاق والاقرار (و) لا يصح النكاح (من القادر على
اللفظ) بإشارة ولا كتابة للاستغناء عنها (ولا) يصح ايجاب النكاح ولا قوله (من آخرس
لا تفهم إشارته) كسائر تصرفاته القولية لعدم الصيغة (فان قدر على تعلمها) أي الايجاب
والقبول (من لا يحسنهما بالعربية لم يلزمه) تعلمهما بالعربية لأن النكاح غير واجب بأصل
الشرع فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع بخلاف التكبير ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ
المعجز بخلاف القراءة في الصلاة (وكما) أي العاقر (منهاها الخاص بكل لسان) أي
الغة عرفها لأن ذلك في لغته نظير الانكاح والتزويج وعلم منه انه لا يصح بلفظ لا يؤدي معنى
النكاح والتزويج الخاص لأن من عدل عن اللفظ الخاص بذلك اللسان الى غيره يشبهه من
هو عربي وعدل عن لفظه ما لخاص (ولو قال الولي للزوج زوجتك موليتي) فلانة
(بفتح التاء) من زوجتك (بحجزا) عن ضمها (أو جهلا باللغة العربية صح) النكاح
(ولا) يصح ان كان ذلك (من عارف) بالعربية فادعى اصله قال في شرح المنتهى
هذا هو الظاهر واتفق الموفق انه يصح مطلقا وتوقف في المسئلة ناصح الاسلام ابن أبي الفهم
من أصحابنا واطلق القولين في المنتهى ومثله لو قال الزوج قبلت بفتح التاء (وان أوجب
الولي (النكاح) ونحوه (ثم جن) قبل القول (أو أغنى عليه قبل القبول بطل العقد)
أي الايجاب بذلك كما يبطل (بموت نسا) لأن الايجاب قبل القبول غير لازم فيبطل بزوان
العقل كالغفود الجائزة تبطل بالموت والجنون (لا) تبطل (ان) أوجب ثم (نام)
وحصل القبول في المجلس لأن النوم لا يبطل العقد والجائزة كذلك هذا (ولا يصح تعليق
النكاح على شرط مستقبل كقوله ان وضعت زوجتي فارتد زوجتك أو زوجتك ما
يظنها) أي بطن هذه المرأة (أو) زوجتك (من في هذه الدار وهما) أي انولى والزوج
(لا يعلمان مانها) أي الدار فلا يصح النكاح (بجلاء الشروط الحاضرة) اشروط
(الماضية مثل قوله زوجتك هذا) المولود (ان كان أنثى أو زوجتك ابنتي ان كانت عدتها
قد انقضت أو) زوجتك بنتي (ان كنت ولها ابوهما يعلمان ذلك) أي كونها أنثى في المثال
الأول وانقضت العدة في المثال الثاني أو انه وإلها في الثالث (فانه يصح) النكاح لأن ذلك ليس
بتعليق حقيقة اذا الماضي والحاضر لا يقبله (وكذا تعليقه بمشيئة الله) كقوله زوجتكها ان
شاء الله أو قبلت ان شاء الله (أو قال) لولي (زوجتك ابنتي ان شئت فقال قد شئت وقبلت
فيصح) النكاح (فاله زين لدين بن عبد الرحمن بن رجب) رحمه الله تعالى (واذا وجد الايجاب
القبول انعقد النكاح ولوم هارل ومجنى) بقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث هن من جدوجدهن
جدا انطلاق والنكاح والرجعة الترمذي وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحرة ولا له حالص حقه ونفعه له فلا يجبر عليه كالحر والامراة نكاحه في قوله تعالى وأنتم والإمامي منكم

مقتضى الأمر للوجوب وانما يجب تزوجه اذا طلبه وأما الامة فالسيد بملك منافع بضعها والاستمتاع بها بخلاف العبد والاجارة عقد على منافع بدنه وسده بملك استيفاءها بخلاف النكاح (و) رضا (زوجة حرة عاتلة ثبت لها تسع سنين) ولها اذن بمكح معتبر فبشرط مع ثبوته او يسر مع بكارتها فصالح الحديث أبي هريرة مرفوعا لانكهم الائم حتى تسنأمرولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذننا قال ان نكحت متفق عليه وخمس بنت تسع لحديث اجد عن عائشة قالت اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأتوروى عن ابن عمر مرفوعا ومعناه في حكم المرأة ولانها تصلح بذلك نكاح وتختار اليه أشبهت بالبالغة (ويجبر أب ثيبا دون ذلك) أى تسع سنين لأنه لا اذن له معتبر (ويجبر أب بكرة ولو) كانت (مكحلة) لحديث ابن عباس مرفوعا الائم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذننا صحتها رواه أبو داود فقسم ان ساء قسمين واثبت الحق لاحدهما فدل على نفيه عن الآخر وهى ابكر فيكون وليها أحق منها بها ودل الحديث على أن المستأمر هنا والاستئذان في الحديث السابق مستحب غير واجب (ويسن استئذانهم) أى بكرة اذا تم لها تسع سنين لما سبق (مع) استئذان (أمها)

من نكح لاعبا أو طلق لاعبا أو عتيق لاعبا جاز وقال عمر أرابع جائزات اذا تكلم لمن الطلاق والعناق والنكاح والاندز (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بلفظ الهبة وتقدم) ذلك (في الماب قبله) موصفا (وأن تقدم القبول الايجاب كقوله تزوجت أنتك) فيقول لولى زوجتكمها (أو زوجتني أنتك) فيقول لولى زوجتكمها (لم يضر نصا) لان القبول انما يكون للايجاب ففى وجهه قبله لم يكن قبولا لعدم معناه فلم يصح كالموت تقدم بلفظ الاستفهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح واذا تقدم كان أولى كصيغة الاستفهام وبفارق البيع لانه لا يشترط فيه صيغة الايجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يعين فيه لفظ بل يصح بأى لفظ كان اذا أتى بالمعنى وبفارق الملع لانه يصح تعليقه على الشرط اذا أتى بقية الطلاق (وان تراخى) قبول (عنه) أى عن الايجاب (صح مادام فى المجلس ولم يتشاغلا بما يقطععه عرفا) ولو طل الفصل لان حكم المجلس حكم حالة العقد بدليل صحة القبض فيما يشترط لصحته قبضه فى المجلس وبدليل ثبوت التلادى عقود المعاوضات (وان تفرقا قبله) أى قبل القبول بعد الايجاب (بطل الايجاب) وكذا ان تشاغلا بما يقطععه عرفا لان ذلك اعراض عنه أشبه ما لورده (وان اختلف لفظ الايجاب والقبول فقال لولى زوجتكم) بنى مثلا (فقال أنت زوج قبلت هذا النكاح أو بالعكس) بأن قال لولى أنك كمتك بنى فقال الزوج تزوجتها ونحوه (صح) العقد لان اللفظ وان اختلف فالمعنى متحد (ولا يثبت الخيار فى النكاح وسواء فى ذلك خيار المجلس وخيار الشرط) لانه ليس ببيع ولا فى معناه والعوض ليس ركنا فيه ولا مقصودا منه

فوفصل وشروطه) أى النكاح (خمس) بالاستقراء (أحدها تعيين الزوجين) لان النكاح عقد موضة أشبهه بتعيين المبيع فى البيع ولأن المقصود فى النكاح التمييز فلم يصح بدونه (فلا يصح) العقدان قل لولى (زوجتك ابنتي وله بنات حتى يميزها) عن غيرها (بأن يشير اليها أو يسهها) باسم يخصها (أو يصفها بما تميزه عن غيرها) بأن تكون الصفة لا يشترط فيها غيرها من أخواتها (كقوله) زوجتك (بنتي الكبرى أو) بنتى (الصغرى أو) بنتى (الوسطى أو) بنتى (البعضا ونحوه) كالجراء أو السوداء (فان سماها مع ذلك) أى مع وصفها لى تميزه كان يقول زوجتك بنتى فلانة الكبرى (كان) ذلك (تأكيدها) لانه مقول لادل الاسم عليه (ولو) قل لولى زوجتكم بنتى (لم يكن له) أى لولى (الا) بنت (واحدة صح) العقد (ولو سماها) لولى (بغير اسمها) لان عدم التعيين اسماء من التعدد ولا تعدد (وكذا لو سماها بغير اسمها وأشار اليها) بأن قال زوجتك بنتى فاطمة فدل على أنها واحدة على خديجة فصيح العقد على خديجة لان الإشارة أقوى (وان سماها) لولى (رسما) بأن قال تزوجتك فاطمة ولم يقل بنتى لم يصح (أو) سماها (بغيرها) أى غير اسمها (ولم يقل بنتى لم يصح) النكاح وكذا لو قال زوجتك الكبيرة أو الطويلة ونحوه لان هذا الاسم وهذه الصفة يشتركان بينهما وبين سائر المواظم أو الطوال (وكن له بنات فاطمة وعائشة فقل) لولى (زوجتك بنتى عائشة فقبل) الزوج (ونوبانى الماطن فاطمة) فلا يصح النكاح لان المرأة لم تذكر بما تميز به فان اسم أختها لا يميزها بل يصفى العقد عنها ولا نعم لم ينفذ فابى يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه ما لوقل زوجتك عائشة فقط أو ما قول زوجتك ابنتي ولم يسمه وادالم يصح فيما ذالم يسمه فى ما ذالم يسمه بغير اسمها أولى وكذا ان قصد لولى واحدة والروح أخرى (ونسمى له) أى لمن يريد التزويج (فى الله قد غير من خصها فقبل بظن الخطوبة لم يصح) العقد لان القبول انصرف الى غير من وحد الايجاب

يلجئنا ابن عمر مرفوعا أمروا النساء بناتهن رواه أبو داود (ويؤخذ بتعيين بنت تسع فاكثر) ولو

بكر (كذلك لا يتعين أب) فإما ان عينت غير كة فقدم تعيين الأب (و) ٢٣ بـ برأب (مجنونة ولو) كانت (بـ لا

شهوة) أو كانت (شبهة) بالغة) لأن ولاية الاجبار انتفتت
عن العقلة بخبرة نظرها
انفسها بخلاف المجنونة
(ويزوجها) أي المجنونة
(مع شهوتها كل ولي) لحاجتها
الى الزكاح لدفع ضرر الشهوة
عنها وصياتها عن القبحور
وتحصيل المهر والمقة والعفاف
وصيانة العرض وتعريف شهوتها
من كلاهما وقرائن أحدهما
كتشبهها بالجال ومياله اليه
(و) يجبر أب ابنا (بناصه غيرا)
أي غير بالغ لما روى ان ابن
عمر زوج ابنته وهو صغير
فاختصمه والى زبد فاجازاه جميعا
رواه الاثرم وله تزويجه أكثر
من واحدة ان رأى مصلحة (و)
يجبر أب ابنا (بالغا مجنونا)
مطبقا ومعنوها (ولو) كان
(بلا شهوة) لانه غير مكاف
أشبه الصغيرة اذا تزويج
الصغير مع عدم حاجته في الحل
وتوقع نظره ففند حاجته أولى
وربما كان الزكاح دواء له يرجى
به شفاؤه وقد يحتاج الى الإيواء
والحفظ وبأنى ان للاب تزويج
ابنه الصغير والمجنون ما كثر من
مهر المثل كنز وبيع الصغيرة
بدون مهر مثلها لمصلحة
(ويزوجهما) أي الصغير
والبالغ المجنون (مع عدم أب)
لهما (وصيه) أي الأب في
الزكاح كما به لم مما رأتى وقاله
الشرقي وجرمه ان ركشى قال
في الفروع وهو أظهر لقيامه
مقامه (فان عدم) وصى الأب
(ونم حاجة) الى ان كاحهما

فيها (ولورضى) الزوج (بعد علمه بالحل) فلا ينعقد الزكاح بها قبل غير طائ
انها المخطوبة صح الزكاح (وان كان) الذى سعى له في العقد غير مخطوبته وقبل بظنها ايها
(قد أصابها) أى وطئها (وهي جاهلة بالحال) أى بانها سميت له في العقد بعد ان خطب
غيرها (أو) جاهلة (التحريم فلها الصداق) أى مهر المثل لانه وطئ شبهة (يرحم
به) الواطئ (على وإيها قال) الامام (أحمد) لانه غره وتجهز اليه (أى استحبابا) (التي
خطبها بالصداق الأول حتى بعد جدبد) لتوقف الحمل عليه (بعد انقضاء عدة اتى أصابها
ان كانت) المخطوبة (من يجمع بينهما) بان كانت أختا امصابة أو عمتا أو خاتما
ونحوهما باقى في تحريم الجمع (وان كانت) المصابة (ولدت منه ولد) لأنه من
وطئ بشبهة (وان علمت) المصابة (انها ليست زوجته) علمت (انها محرمة عليه) وأمكنته
من نفسها فهي زانية لصادق لها) وعلمها الحد لانقضاء الشبهة وجميع ما تقدم في تعيين الزوجة
بأنى نظيره في الزوج ولم يتنوها عليه لوضعه في الشرط (الثاني رضى) أى الزوجين (أو)
من يقوم مقامهما فان لم يرضيا (أو) لم يرض (أحدهما لم يصح) الزكاح
لأن العقد لم يوافقا فاعتبر تراصهما كالبيم (اكن للاب) خاصة (تزوج به الصغار و)
بنسبه (المجانين و) لو كان بقوه المجانين (بالغين) لانهم لا قول لهم فكان له ولاية
تزوجهم كأولاده الصغار وروى الاثرم ان ابن عمر زوج ابنة وهو صغير فاخصموا الى زبد
فأجازاه جميعا وكأبى الصغيرة والمجنونة وحيث زوج الاب ابنته له صغيرة ومجنونة فانه تزوجه
(بغير أمه) اثلاثا بترق ولده (ولامعية عينا يريد به الزكاح) كرتقاء وحذماء لم يافيه من
لنفير ويزوج الاب ابنة الصغير والمجنون (بمهر المثل وغيره ولو كرها) لان للاب تزويج
ابنته المكر بدون صداق مثلها وهذا مثله فانه قدرى المصلحة في ذلك فجعله بذل المال فيه
كداواته بل هذا أولى فان الغالب ان المرأة لا ترضى أن تتزوج المجنون إلا أن ترغب بزيادة
على مهر مثلها فبقت نذر الوصول الى الزكاح بدون ذلك (وايس لهم) أى للبنين الصغار
والمجانين ان تزوجهم الاب (خيارا اذا بلغوا) وعقوا كالأولاد مع عدم ونحوه (و) للاب
(تزوج ببناته البكار ولو بعد البلوغ) الحديث ابن عباس مرفوعا لا يحق أحق بنفسها من
أبيها والبكر تستأمر وافتها صامتة واه أبو داود فلما قسم النساء قسمه بن وثابت الحق لاحدهما
دل على نفيه عن الآخر وهى البكر فيكون وأبى أحق منها بها ودل الحديث على أن الاستئمانا رهنما
والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب (و) للاب أبنا تزويج (يحب لها تسع
سنين) لانه لا إذن لها (بغير إذنهم) أى البنين الصغار والمجانين والبنات البكر والشيب
التي لها دون تسع سنين لما تقدم (وايس ذلك) أى تزويج من ذكر (للجد) لعدم
الاحاديث ولانه قاصر عن الاب فلم يملك الاجبار كالحكم (وبسن استئذان بكر بالغة هى وأمها)
أما هى فلما تقدم وأما استئذان أمها فلحديث ابن عمر مرفوعا أمر والنساء فى بناتهن رواه
أبو داود ويكون استئذان الولي لها (بنفسه أو بسوة فقات ينظر من فى نفسها) لانها
قد تسقى منه (وأما بذلك أرى) لانها تظهر على أمها متحفة على غيرها (واذا زوج)
الاب (ابنته الصغيرة) انه تزوجه (بامرأة واحدة) لوصول الغرض بها (و) له تزويجه
(بأكثر) من واحدة (ان رأى فيه مصلحة) نقله فى الانصاف عن ابن رزين وغيره لكن
ضعفه فى صحيح الفروع قال وهذاضيف - داو ليس فى ذلك مصلحة بل مفسدة وصدوب انه
لا يزوجه أكثر من واحدة وقال هو مراد من أطلق وأما الوصى فلا يزوجه أكثر لانه تزويج
لحاجة والكفاية تحصل بذلك إلا أن تكون غائبة أو صغيرة طفلة وبه حادثة فيجوز أن يزوجه

(لحكم) يزوجه ما لانه ينظر فى مصالحها ما بعد الأب ووصيه ومن يحقق فى بعض الاحيان ان يبلغ لا يصح تزويجه الاباذنه لانه يمكن

فكالمعقل (ويصح قبول) صبي
(عجز لنكاحه باذن وليه) كقوليه
البيع والشراء لنفسه باذن وليه
(ولكل ولي) من أب ووصيه
وبقية العصبات والحاكم
(تزوج بنت تسع فأكثر باذنها)
نص الحديث أبي هريرة مرفوعا
تستأمر اليتيمة في نفسها فإن
سكنت فله - وإن لم تزل
تكره - وإن لم تزل على أن
اليتيمة تزوج باذن أمها أو أباها
محجبا وقد انتفى ذلك فيمن لم
تبلغ تسعاً بالاتفاق فوجب حمل
علي من بلغت تسعاً جميعاً بين
الأخبار (وهو) أي أذن
(معتبر) كما تقدم بيانه
و(لا) يزوج غير أب ووصيه
(من دونها) أي تسع سنين
(يحل) من الأحول لأنه
لاذن لها وغير الأب ووصيه
لا إخباره (وإن ثبت بوطء في
قبول ولو) كان وطؤها (زنا) ومع
عوبديكار) بعد وطئها (الكلام)
حديث الشيب تعرب عن نفسها
ولف هو حديث لا تنكح الأيم حتى
تستأمر ولا تنكح البكر حتى
تستأذن وأذنهما إن تسكت لأنه
ما قسم النساء قسمين وجهل
أنسكوت أذن أحدهما واجب
أن يكون الآخر بخلافه
(و) أذن (بكر) ولو وضعت في دبر
العصمات) حديث عائشة
قلت يا رسول الله ألبكر تسخي
قال رضاهما متفق عليه
(ولو وضعت أو بكت) كان
أذن الحديث أبي هريرة مرفوعا
تستأمر من بكت أو سكنت
فهي مرضها وإن ثبت فلا يجوز

نائبة قاله القاضي في المجرى في الوصايا انتهى وعلى نحو ذلك يحتمل كلام ابن رزين وغيره فلا
تضعيف (وحيث أجبرت) البكر (أخذت بعين بنت تسع سنين فأكثر كقول الأبياتيين المجبر)
من أب أو وصيه لأن النكاح براد للرغبة فلا تجبر على من لا ترغب فيه قال في المبدع وقد صرح
بعض العلماء أنه يذترط للأجبار شروط أن يزوجه من كفؤ بمهر المثل وأن لا يكون الزوج
معسراً وأن لا يكون بينهما وبين الأب عداوة ظاهرة وأن يزوجه من نقد البلد واقتصر عليه
قلت وفيه ثني (فإن امتنع) المجبر (من تزويجه من عينته) بنت تسع سنين فأكثر
(فهو عاضل سقطت ولايته) وبفسق به أن تسكر (وعلى ما يأتي) (ومن يخفى في بعض الأحكام)
لم يصح تزويجه إلا بأذنه أن كان بالغاً لأنه يمكن أن يتزوج لنفسه فلم تثبت ولاية تزويجه لغيره
كالمعقل (أو زال عقله بمرض أو مرض يرجى زواله) لم يصح تزويجه إلا بأذنه (كالمعقل)
فإن دام به صار كالمجنون قاله الشيخ في الدين في المسودة وهو معنى كلام الشارح (وليس
للأب تزويج ابنه البالغ المعقل بغير أذنه) لأنه لا ولاية له عليه (الآن يكون سهياً وكان
النكاح (صالحاً) بأن يكون زماناً أو ضماً فيحتاج إلى امرأة تحضمه فإن لم يكن محتاجاً إليه
فليس لوليه تزويجه (وله) أي الأب (قبول النكاح لابنه الصغير) ولو عجز (و) لأنه
(المجنون) لما تقدم وكذا البالغ المعتوه في ظاهر كلام أحمد والخبر في مع ظهور أمارات
الشهوة وعدمها وقال القاضي إنما يجوز تزويجه إذا ظهرت منه أمارات الشهوة بسببه إلى
النساء ونحوه (ويصح قبول ميمز لنكاحه باذن وليه نصاً) كما به أن يتولى البيع والشراء
لنفسه باذن وليه (لا) يصح قبول (طفل دون التمييز) لنكاحه (ولا) قبول
(مجنون) لنكاحه (ولو باذن وليه) لأن قولهما غير معتبر (وليس إخباراً منه إلا بإخبار
والثب) لا فرق بين الكبيرة والصغيرة من ولدين القن والمدة وأما الولد لأن منافعه من
مملوكة له والنكاح عقد على منفعة من فاشبهه عقد الإجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وهذا فارقت
لعبه ولأنه ينتفع بذلك ما يحصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد
ولا فرق بين كونها مباحة أو محرمة عليه كاخته من رضاع (الامكانية) ولو صغيرة فلا يجبرها
لأنها بمنزلة الإجارة عن ملكه ولذلك لا يلزمه نفقتها ولا إخبارها ولا أخذ مهرها (ولو كان
نصف الأم حر لم يملك الرق إخبارها) لأنه لا يملك نفقتها (وبعتير أذنهما) لما قبلهما من
الحرية (و) يعتبر (أذن مالك البقية كاملة لاثنين) وكذا يعتبر بآذن المعتق لأن له ولاية
ما اعتق منها فهو وليه (ويقول كل منهما) أي من المعتق ومالك البقية (زوجتها) لا إجارة
ولا قول زوجها (بعضها) لأن النكاح لا يقبل التشقيص والتجزئ بخلاف البيع والإجارة
وهل يعتبر بآذن أحدهما أو بآذن كليهما أو بآذن كليهما معاً نظر قاله ابن نصر الله قلت لا يظهر
أنه لا يعتبر بآذن كليهما فيه مادام في المجلس ولم يتشاغلا بآبائه قطعه عرفاً وفي اعتباره اتحاد حرج
ومشقة (وملك) السيد (إخبار عبيده الصغير ولو) كان العبد (مجنوناً) فحجبه ولو
كان بالغاً لأن الإنسان إذا ملك تزويج ابنه الصغير والمجنون فعهده الذي كذلك مع ملكه
وقام ولايته عليه أولى (لا) يملك إخبار (عبد الكبير المعقل) لأنه مكلف بملك الطلاق فلا
يجبر على النكاح كالحر ولأن النكاح خالص حقه ونفعه له فلا يجبر عليه كالحر والأمر بالنكاح
مختص بحال الطلبه بدليل عطفه على الأياح وأما بزوجن عند الطلب (ولا يجوز لساثر)
أي باقى (الأولياء) بعد الأب (تزوج حرة كبيرة) باعثة ثيباً كانت أو بكراً (الأبازنها)
حديث أبي هريرة مرفوعاً لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله
كيف أذننا قال إن تسكت متفق عليه (المجنونة فله) أي لساثر الأولياء (تزوجها)

بالأذن (أبلغ) من صماتها
لأنه الأصل فى الأذن واكتفى
عنه بصمات البكر لا سقياتها
(ويعتبر فى استئذان) من
بشروط استئذانها (تسمية
الزوج لها على وجه تقع
المعرفة) منها (به) بأن
بذكر لها نسبه ومنصبه ونحوه
بما يصف به لتكون على بصيرة
فى أذنها فى تزويجه ولا يعتبر
تسمية المهر (ومن زالت
بكرتها بغير طء) كاصح
أو وثبة (وكبكر) فى الأذن
فانها صماتها لأن حياها
لا يزول بذلك (ويجبر سيد
عمدا صغير أو مجنوناً)
كأنسه وأولى لتمام ملكه
وولائه (و) يجبر سيد
(أمة مطلقاً) أى كبيرة كانت
أو صغيرة بكر أو ثيباً قناً أو مدبرة
أو أم ولد لأن منافعها مملوكة
له والنكاح عقد على منفعتها
أشبه عقد الإجارة ولذلك ملك
الاستمتاع بها وبهذا فارق
العبد ولأنه ينتفع بما يحصل
له من مهر أو ولده أو يسقط
عنه نفقتها وكسوتها بخلاف
العبد وسواء كانت مباحة له
أو محرمة عليه كأمه أو اخته من
رضاع أو محوسية ونحوها
لأن منافعها له وإنما حرم
عليه أعارضه (لا) يجبر
سيد (مكاتباً أو مكاتبة)
ولو صغيرين لأنهما بمنزلة
الخارجين عن ملكه ولذلك
لا يلزمه نفقتهما ولا عكس إجازتهما
ولا أخذهما للمكاتبة (ويعتبر
فى نكاح (معتق بعضها أذنها

أى المجنونة (إذا ظهر منها الميل إلى الرجال) لأن لها حاجة إلى النكاح لدفع ضرر الشهوة
عنها وصداقتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل إلى
أذنها فأبج تزويجها كالنكاح مع أبيها (وبصرف ذلك) أى ميلها إلى الرجال (من كلامها
وتبنيها الرجال وميلها إليهم ونحوه) من قرأ من الأحوال (وكذا أن قال أهل الطب) ولعل
المراة ثقة منهم أن تعذر غيره والأقارب على ما أتت فى الشهادات (أن علمها تزول بتزويجها)
فذلك ولو تزويجها لأن ذلك من أعظم مصالحها كالمداواة (ولو لم يكن لها) أى المجنونة
ذات الشهوة ونحوها (ولى الحاكم زوجها) لما سقى (وان احتاج الصغير العاقل أو)
احتاج (المجنون المطبق البائع إلى النكاح لحاجة النكاح) أى الوطء (أو) لحاجة
(غيره) كخدمة (زوجهم الحاكم بهد الأب والوصى) أى مع عدمهما لأنه الذى ينظر فى
مصالحهما وأذن وتقدم حكم من يخلق فى بعض الأحيان (بإعلاء ذلك) أى تزويج الصغير
والمجنون (بقية لأولياء) وهم من عد الأب وصيه والحاكم لأنه لا ينظر لغير هؤلاء فى
مالهما ومصالحهما المتعلقة به (وان لم يحتاج) أى الصغير والمجنون (إليه) أى إلى
النكاح (فليس له) أى الحاكم (تزوجهما) لأنه اضطرار بهما لانه لا منفعة (وليس لسائر
الأولياء) أى من عد الأب وصيه الذى نص له عليه (تزوج صغيراً لها دون تسع سنين
بحال) أى فى حال من الأحوال لما روى أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عد الله
ابن عمر فوقع ذلك لأننى صلى الله عليه وسلم لم يقل أنها يتيمة ولا نكح الأب أذنها والصغيرة لا أذن
لها بحال (وللحاكم تزويجها) أى بنت دون تسع سنين كغيره (خلافاً لما فى الفروع)
قال وعنه لهم تزويجها كالحاكم (فانه) أى صاحب الفروع (لم يوافق) بالبناء للفعول
(عليه) أى على ما أفهمه كلامه من أن للحاكم تزويج الصغيرة وان منعتا غيره من الأولياء
قال فى الانصاف ولا أعلم له موافقاً على ذلك بل صرح فى المستوعب والرعاية وغيرهما بغير ذلك
ونص عليه أحمد ومع ذلك له وجه لأنه أعلم بالمصالح من غيره من الأولياء لكنه يحتاج إلى موافق
وله كالأب فسبق العلم وكذا قال شهاب بن نصر الله وذكر شيخنا أنه ظاهر كلام القاضى
فى المجرد (رغم) أى سائر الأولياء (تزوج بنت تسع سنين) فأكبر بأذنها ولها أذن صحيح
معتبر نصاً لما روى أحمد بسنده إلى عائشة إذا بلغت الحارثية تسع سنين فهى امرأة دورى
مرفوعة عن ابن عمر ومعهما فى حكم المرأة ولأنها تصلح بذلك للنكاح وتحتاج إليه أشبهت البالغة
(وأذن الثيب الكلام) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ثيب تعرب عن نفسها ولا كره رضاها
صحتها وأه الأثر وابن ماجه (وبى) أى الثيب (من وطئت فى القبل) لا فى الدبر (بالأذن
الرجال) لا بالاعتداء (ولو) كافت وطئت (بزنا) لأنه لو وصى للثيب دخلت فى الوصية ولو
وصى لغيرها لم تدخل فيها (وحيث) كمنابا الشيعة (بان وطئت فى القبل بالزحل) وعات
البكارة لم يزل حكم الثيوبه) لأن الحكمة التى اقتضت التفرقة بينا وبين البكر مباعدة الرجال
ومخالطتهم وهذا موجود مع عود البكارة (وأذن المكر الصمات ولو زوجها غير الأب) لما روى
أحمد بسنده عن أنى هريرة مرفوعة تستأمر اليتيم فى نفسه فان سكنت فهو أذنها وان أبت
لم تكره وعن عائشة أنها قالت يا رسول الله ان البكر تسقى قال رضاها صماتها متفق عليه (وان
ضحكك أو بككت فى) ذلك (كسكوتها) لما روى أبو بكر بأسناده عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تستأمر اليتيمه فان بككت أو سكنت فهو رضاها وان أبت فلا
جواز عليها ولا ناعى غير ناطقة بالامتناع مع سماعها للاستئذان فكان ذلك أذنها (ونطقها)

في أمة فيعتبر نكاحها اذنها
في الشتركة (زوجتها)
ولا يقول زوجتك نصيب من
لان النكاح لا يقبل التبعض
والجوزى بخلاف البيع
والاجارة

فصل الثالث في شروط
النكاح (الولي) نسا (الا
على النبي صلى الله عليه وسلم)
لقرنه تعالى النبي أولى بالمؤمنين
من أنفسهم والأصل في اشتراط
الولي حديث أبي موسى مرفوعا
لأنكاح الأبوي رواه النسبة
الانثائي وصححه أحمد وابن
معين قاله المروزي وعن عائشة
مرفوعا ايما امرأة نكحت بغير
اذن وليها فنكاحها باطل
فنكاحها باطل فنكاحها باطل
فان دخل بها فلها المهر بما
استحل من فرجها فان
اشتهر واقام السلطان ولي من
لاولي لها رواه النسبة الانثائي
وحكى بعض الحفاظ عن يحيى
انه أمع ما في الباب ولان المرأة
مولى عليها في النكاح فلا تلبس
كالمعتقة لا يقبل بحمل
الحديث الأول على نفي الكمال
لان مقتضاه نفي حقيقة
النكاح الا انه لما لم يمكن ذلك
حمل على نفي المعصية لا سيما وقد
عضده الحديث الآخر
فنكاحها باطل وقوله عليه
الصلاة والسلام في الحديث
الثاني بغير اذن وليها خرج
مخرج الغالب فلا مفر منه
لان للمرأة غالباً ما تزوج
نفسها بغير اذن وليها وقوله
تعالى فلا تنكحوهن أن
يشكهن أزواجهن لا يدل على
معصية نكاحها نفسها بل على أن نكاحها إلى الولي لأنها تزوجت في معصية بن يسار حتى امنع من

أي البكر (أبلغ) من سكوتها وضحكها وبكائها لانه الأصل في الاذن وانما اكتفى بالصمت
من البكر للاستبراء (فان أذنت) البكر نطقاً (فلا كلام وان لم تأذن) البكر نطقاً (استحب أن
لا يجبرها) على النطق واكتفى بسكوتها ان لم تصرح بالمنع فلا يجبرها غير الأب ووصيه كما تقدم
(وزوال الكافة ما صبح أو نة أو شدة حبيته ونحوه) كسقوط من شأق (لا يغير صفة
الاذن) لهما حكم البكر في الاذن لانها لم تخبر المقصود ولا وحدها في القبل فاشبهت من لم تزل
عذرتها (وكذا طه دبر) ومباشرة دون الفرج لانها غير موطوءة في القبل (وبعد برفي
الاستئذان تسمية الزوج على وجهه تقع معرفتها) أي المرأة (به) أي بالزوج بأن يذكرها
نسبه ومصيه ونحوه لتكون على بصيرة في اذنها في تزويجها (ولا يشترط) في استئذان
(تسمية المهر) لانه ليس ركناً في النكاح ولا مقصوداً منه قلت ولا يشترط أيضاً اقترانه بالعقد
وتقدم الخطبة والاهداء ونحوه اذا استؤذنت مع سكوتها وان كانت بكر ادليل اذنها (ولا)
يشترط أيضاً (الشهادة بخلوها عن الموانع الشرعية) عملاً في الظاهر والهيبة بالعقود بما
في نفس الامر (ولا) يشترط أيضاً (الاشهاد على اذنها) لولها أن يزوجه ولو غير محبرة
لما تقدم (والاحتياط للاشهاد) على خلوها من الموانع وعلى اذنها لولها ان اعتبر
احتياطاً (وان ادعى زوج اذنها) في التزويج للولي (وانكرت) الاذن له (صدقت
قبل الدخول) لأن الأصل عدمه (ولا) تصدق (بعدمه) أي بعد الدخول لان نكاحها
من نكاح دليل اذنها فلم تقبل دعواها عدم الاذن بعد نكاحها الظاهر (وان ادعت) من
مات الماقد عليها (الاذن) لولها في تزويجها (فانكرت) ورثته أن تكون اذنت
(صدقت) لانها تدعى بمكة العقد وهم يدعون فسادهم فقدم قولها عليهم لموافقته الظاهر
في العقود وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده فينتقر راضد في وراثته منه (ومن ادعى
نكاح امرأة فجدته) فقوله لا نكاح منكرة والمنة على المدعي (ثم) ان (أقرت له)
بعد مجردها (لم تحصل له) بنفسه الاقرار حيث لم تذكر زوجته له سواء صالحها عن ذلك
بعض أو لانه صلح أحل حراماً (الابعد قد جدد) مع خلوها عن الموانع وباقي شروط
وان كانت زوجته في الباطن فانكارها لا أثر له وتحمل له ويحصل التوارث بينهما كما ذكره
هو وغيره في مواضع تقدم بعضها وتأتي بقية (فان أقر الولي عليها) بالنكاح بان اقرانه
زوجها من المدعي وانكرت (وكان الولي بمن يملك اجبارها) كابي البكر ووصيه في النكاح
(مع اقراره) لان من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به (والا) بأن لم يكن
لولى مجبراً كالجد والعم والاخ (فلا) يقبل قوله عليها لانه اقرار على الغير ما لم تقر بالاذن
له والله أعلم

فصل في الشرط (الثالث الولي فلا) يصح نكاح (الأبوي) لما روى أبو موسى
الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لانكاح الأبوي رواه النسبة وصححه ابن المديني وقال
المروزي سألت أحمد ويحيى عن حديث لانكاح الأبوي فقال لا يصح وهو له في الحقيقة
الشرعية بدليل ما روى سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنفكاحها باطل باطل
باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتهر واقام السلطان ولي من لاولي
له رواه أحمد و أبو داود و الترمذي وصححه لا يقال يمكن حل الرواية الأولى على نفي الكمال لان
كلام شارح محمول على الحقائق الشرعية أي لانكاح شرعي أو موجود في الشرع الأبوي
ولا يقال الثاني أيضاً يدل على معصية بادر الولي وانتم لا تقولون به مع أن قوله تعالى فلا تنكحوهن

تزوج أخته فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها فلم يكن لعقل ولاية ٢٧ النكاح كما عاتبه تعالى على ذلك

وأما أنه قد عاتبه تعالى على ذلك
 بين وعقده عليهن (فلا
 يصح) من امرأة (انكاحها
 انفسها) لما تقدم (أو)
 انكاحها (غيرها) لأنه إذا
 لم يصح انكاحها لنفسها فغيرها
 أولى (فيزوج أمته المحجور
 عليها) أصغر أو جنون أو سفه
 (وليها في مالها) لمصلحة لأن
 الأمة مال والتزويج تصرف
 فيها وكذا أمة محجور عليه
 (و) تزوج أمة (غيرها)
 أي غير المحجور عليها وهي
 المكلفة الرشيدة (من يزوج
 سيدتها) أي ولي سيدتها
 في النكاح لا يمنع ولاية
 النكاح في حقها لأن ثبوتها
 مثبت لا وليا لها كولاية
 نفسها ولأنهم يملكون الوعقت
 في حال رقها أولى (بشرط
 انهما) أي السيدة في تزويج
 أمته لأنه تصرف في مالها ولا
 يتصرف في مال الرشيدة بغير
 انهما (نظفا ولو) كانت
 سيدتها (بكرا) لأنه إنما
 اکتفی بهما في تزويج
 نفسها لحياثتها ولا تنحى في
 تزويج أمتها (ولا اذن لمولاة
 معتقة) في تزويجها
 لما كانا نفسها بالعقبي
 وليست المعتقة من أهـل الولاية
 (وبزوجه) أي العتيقة
 (باذن) أي العتيقة (أقرب
 عصبته) أي العتيقة (باذن) أي العتيقة
 لا أنهم عصبته يرون ويملكون وكذلك يزوجهن وظاهر كلامهما الاجبار وصرح به انشراح
 قال وليس له ولاية اجبارا لأنه بعد العصبان وتقدم ما فيه (فان اجتمع ابن المعتقة وأبوها وابن
 أولى) بتزويج عتيقه أمه لأنه أقرب واذب اعما قدّم في نكاح ابنته زيادة شفعته
 (ولادن) بتزويج (سيدتها) أي ائتمته في تزويجها لأنه لا ولاية لها ولا ملك (وأ)

أن ينكح من أزواجهن بدل على صحة انكاحها لنفسها لأنه إضافة اليهن ولأنه خاص حقها فصيح
 منها كبيع أمته لأنه يخرج بخروج الغالب فلا مفهوم له لأن الغالب ان المرأة انما تزوج
 نفسها بغير اذن وليها أو أم الآبه فانتهى عن المضل عم لا ولياء ونهيمهم عنه دليل على اشتراطهم
 اذا المضل لغة المنع وهو شامل للمضلل الحسي والشرعي ثم الآية نزلت في معقل بن يسار حين امتنع
 من تزويج أخته فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها ولم يكن لعقل ولاية وإن الحكم
 متوقف عليه لما عوتب عليه وأما الاضافة اليهن فلا نهر محل له (بل وزوجت) امرأة (نفسها)
 زوجت (غيرها) كما تمها وبنيتها وأختها ونحوها (أو وكالت) امرأة (غير وليها في تزويجها
 ولو باذن وليها فنهين) أي في الصور الثلاثة المذكورة (لم يصح) النكاح لعدم وجود
 شرطه ولا نكاحا غير مأمونة على البضع لنقص عقلها وسرعة انخداعها فلم يجز تفويضه اليها
 كما مبذور في المال واذا لم يصح منها لم يصح أن توكل فيه ولا أن تتوكل فيه وروى هذا عن عمر
 وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة (فان حكم بصحته حاكم) لم ينقض
 (أو كان المتولى العفة حاكم) براه (لم ينقض) وكذلك سائر الافعية الفاسدة (اذا حكم بها
 من براه لم ينقض) لأنه يسوغ فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحكم بها (كما لو حكم بالشفعة للجار)
 ونحوه مما لا اجتهاد فيه مساغ وليس فيه مخالفة قاطع على ما يأتي تفصيله في انقضاء وهذا
 لنص متأول وفي صحته كلام وقد عارضه ظواهر (وبزوج أمته باذنها) أي المالكة
 (شرط نطقها) أي المالكة (به) أي بالادن (من يزوجها) أي المالكة من أب
 وجد وأخ وعم ونحوهم لأن مقتضى الدليل كون الولاية للمالكة فامتنعت في حقها انقصورها
 فثبتت لا واماتها كولاية نفسها ولأنهم يملكونها لو عتقت في حال رقها أولى (ولو) كانت
 المالكة (بكرا) فلا بد من نطقها بالاذن لان صمايتها إنما اکتفی به في تزويجها لنفسها
 لحياثتها ولا تنحى في تزويج أمتها (ان كانت) المالكة (غير محجور عليها) لحظ نفسها
 (والا) بان كانت محجورا - ليها المص - فمراوسفه أو جنون (فيزوج أمتها وليها في مالها)
 من أب أو وصيه أو حاكم أو قيمه فقط (ان كان الحظ في تزويجها) لان التزويج تصرف
 في المال والأمة مال ولا اذن للمالكة اذن (وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير) أو المجنون
 أو السفه فيزوجه بوليها المصلحة كما تقدم فان لم يكن أب فوصيه ثم الحاكم ثم قيمه (وبجبرها
 من يجبر سيدتها) ان حمل ذلك على الأمة كما دوا صريح كلامه ولا مفهوم له والمعنى انه يزوج
 الأمة بلا اذن وليها سيدتها كما تقدم ان لم تكن محجورا عليها والازوجهها لهما في
 مالها وان كان مراده يجبر العتيقة من يجبر مولاتها كما في المنتهى وغيره فانه ان أبا المعتقة
 يجبر عتيقة ابنته البكر قال الزركشي وهو بعيد وقال عن عدم الاجبار انه الصحيح المنطوق به عند
 الشيخين وغيرهما قال في الانصاف وهو كما قال في الكبيرة يعني اذا كانت العتيقة كبيرة
 لا اجبار بخلاف الصغيرة التي لم يتم لها تسع سنين ولذلك اقتصر على التمثيل بها في شرح المنتهى
 (وبزوج معتقتها) أي عتيقة المرأة (عصبية المعتقة) بفتح التاء بضبط المصنف (من
 النسب) كما يهاوا بنها وأخيهما ونحوهم لان عصبية النسب مقدمة على عصبية لولاه (فان عدم)
 عصبته من النسب (فأقرب وليا سيدته المعتقة) تزوج العتيقة (باذن) أي العتيقة
 لانهم عصبته يرون ويملكون وكذلك يزوجهن وظاهر كلامهما الاجبار وصرح به انشراح
 قال وليس له ولاية اجبارا لأنه بعد العصبان وتقدم ما فيه (فان اجتمع ابن المعتقة وأبوها وابن
 أولى) بتزويج عتيقه أمه لأنه أقرب واذب اعما قدّم في نكاح ابنته زيادة شفعته
 (ولادن) بتزويج (سيدتها) أي ائتمته في تزويجها لأنه لا ولاية لها ولا ملك (وأ)

والولاية يقدم فيه الابن على الأب (وبجبرها) أي عتيقة المرأة (من يجبر مولاتها) على النكاح فلو كانت العتيقة بكرا ولولاتها

(ثم أقرب عصبية نسب) كم الأب ثم بنه ثم عم الجد ثم بنه كذلك وان علوا ٢٩ (كالأرث) أي ترتيب الولاية بعده

الأخوة على ترتيب الميراث
بالنصيب فاحقهم بالميراث
أحقهم بالولاية فلا يلى بنو أب
أعلى مع بنى أب أقرب منه وان
نزلت درجاتهم وأولى ولد كل
أب أقربهم إليه لان مبنى
الولاية على الشفقة والنظر
ومظنتها القسرة فاقربهم
أشقهم ولا ولاية لأقرب العصبية
كأن لا يدخل لام وعم لام وبنه وان لا
وأبى الأم ونحوهم نصا لقول
على إذا بلغ النساء نص الحقائق
فالعصبية أولى بمعنى إذا أدركن
رواه أبو عبيد في الغريب
ولان من ليس من عصبته أشبه
بالأجنبي منها (ثم) يلى نكاح
حرة عند عدم عصبته من
النسب (المولى المنعم) أي
المعتق لأنه بره وأبعد قل عنها
فكان له تزويجها وقدم
عليه عصبته بالنسب كما قدموا
عليه في الأرث (ثم عصبته)
أي المولى المعتق بعده
(الأقرب) منهم (فالأقرب)
كالـميراث (ثم مولى المولى ثم
عصبته) كذلك أبدا (ثم) عند
عدم عصبته النسب والولاية لى
نكاح حرة (السلطان وهو
الامام) الأعظم (أونائبه)
قال أحمد والقاضي أحب إلى
من الأمير في هذا (ولمن
بغاة إذا استولوا على بلد)
فيحـرى فيسه حكم سلطانهم
وقاضيه مجرى الامام وقاضيه
قال الشيخ تقي الدين تزويج
الاباى فرض كفاية أجماعا
فان أباه حاكم لا يظلم كطلبه
جـمـلا لا يسخـره صار وحـوده
(زوجها ووسـلطان في مكانها

لأنه مجرى فيه حكم سلطانهم وقاضيه مجرى حكم الامام وقاضيه وإذا دعت المرأة نخلوها من
الموانع وانما الأولى لها زوج ولو لم يثبت ذلك يمينه ذكره الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في
الفروع (ومن حكمه الزوجان) بينهما (وهو صالح للحكم كحكم) مولى من قبل
الامام أو نائبه لما يأتى في القضا (ولا ولاية لأقرب العصبية) القسبية والسببية من (الأقرب
كالأخ من الأم والخال وعم الأم وأبيها ونحوهم) لقول على رضي الله عنه إذا بلغ النساء
نص الحقائق فالعصبية أولى بمعنى إذا أدركن رواد أبو عبيد في الغريب ولان من ليس من عصبته
شبهه بالأجنبي منها وفي نسخة لأقرب العصبية والأقرب وما وقع عليه الحل أولى وقوله من
الأقرب عصبته لأقرب العصبية أو حال وعلى كل منهما مفهومه ليس مراد بل عصبته الولاء أيضا
لها لولاية لكننا المؤخرة عن عصبته بالنسب كما تقدم (ولا) ولاية (لن أسلمت) المرأة
(على يديه) ولا للتمتظ لانه بالنسب ولا لولا حديث الولاء لمن اعتق (فان عدم الولي مطلقا)
بان لم يوجد أحد من تقدم (أو عضل) وإيه ولم يوجد غيره (زوجها ووسـلطان في ذلك
المكان كوالى البلد أو كبيره أو أمير القافلة ونحوه) لانه سلطنة (فان تعذر) ذوسـلطان
في ذلك المكان (زوجها عدل باذنها قال) الامام (أحمد في دهقان قرية) بكسر الدال
وتضم ودهقن الرجل وتدهقن كثر ماله قاله في الحاشية أى (رئيسها) وزوج من لاولى لها
إذا احتاط لها في الكفو والمهراد لم يكن في الرسة قاض (لان اشتراط الولاية في هذه
الحالة يمنع المصالح بالكلية فلم يجوز كاشتراط كون الولي عصبية في حق من لا عصبية لها (وار
كان في البلد حاكم رابى التزويج لا يظلم كطلبه جـمـلا لا يسخـره) اما لان يكون له في بيت
المال ما يكميه أو طلب زيادة على جـمـل منـله (صار وجوده) أى الحاكم (كعدمه)
قال الشيخ تقي الدين ووجهه ظاهر (وولى أمه ولو) كانت (آبقة سيدها) المكف
الرشيده لانه عقد على منافعها وكان اليه كالأجارة (ولو) كان سيدها (فاسقاً أو مكاتباً)
لان تزويجها إياها تنصرف في ماله فصاع ذلك منه كبيعته لكن لا يزوجه المكاتب إلا بأذن
سيده كما تقدم في النكابة (فان كان لها سيدان اشتركا في لولية وليس لواحد منهما
الاستقلال بها) أى بالولاية عليها (بغير إذن صاحبه) كما لا يبيعها ولا يؤجرها بغير إذنه
ولا يأتى تزويج نفسه لانه لا ينفق (فان اشتجرا) أى سيدا الأمة في تزويجها
(لم يكن للسلطان ولاية) لانهم لو كفا كافر رشيد حاضر ولا ولاية عليه لاحد (فان
اعتقاها) معا أو اخر واحد بعد واحد والأول مـسـر (وليس لها عصبية) من النسب
(فهو ما وليها) يزوجهان باذنها ولو توافى العقد (فان اشترى أقالها كم مقام المنع منها)
لانها صارت حرة وصار نكاحها حقا لها ولا يستقل الآخره لان ولابته سيدها المعتق وهو اعترق
بعضها (وان كان المعتق أو) كانت (المعتقة واحد واحد له عصبته كالأبنين والأخوين
فلا حدهما الاستقلال بتزويجها) باذنهما كالأبنين والأخوين من العصب لان الولاء لا يورث
وانما زوج يكونه عصبته للمعتق ولا ينفق في ذلك بخلاف المعتقين وعصبتهما (ولا نزول
الولاية للأغنياء) لقصر مدته عادة كالنوم (ولا) نزول الولاية أيضا (بالعمى) لان
العمى أهل للشهادة والرواية فيكون من أهل الولاية كالصبر (ولا) نزول الولاية أيضا
(بالسفه) لأن رشدها المال غير معتبر في النكاح (وان جن) الولي (أحيانا وأغنى)
عليه (أو نقص عقله) أى الولي (بنحو مرض) يرجى زواله (أو أحره) الولي محج أو عمرة
(انتظر زوال ذلك) لأن مدته لا تنصل عادة (ولا ينزل وكلامهم بطريان ذلك) أى ماد كـر
من الجنون أحيانا والأغنياء ونقص العقل بالمرض المرجو زواله ولا حرام لانه لا يأتى الولاية
كعدمه (فان عدم الكل) أى عصبته بالنسب والولاية والسلطان ونائبه من المحل الذى به الحرمة

دواؤه وامتنع عليه (فان
تعدر) ذو سلطان في مكانها
(وكلت) عدلا في ذلك المكان
يزوجها قال أحمد في دفعان
قريبة بزواج من لا ولي لها اذا
احتاط لها في الكفو والمهر
اذا لم يكن في الرستاق قاض
لان اشتراط الولي في هذه الحال
يمنع النكاح بالكلفة (وولي
أمة ولو) كانت الامه (آبهة
سيداها) لانه مالها وله
النصرف في رقتها بالبيع
وغيره ففي التزويج أولى
(ولو) كان السيد (ماسقا)
لانه يتصرف في ماله (أو)
كان (مكاتبا) ان أذنه سيده
في تزويج أمته (وشرط في
ولي) سبعة شروط أحدها
(ذكورية) لان المرأة لا يثبت
لها ولاية على نفسها فلي غيرها
أولى (و) الثاني (عقل)
فلا ولاية لجنون مطبق فان
جن أحيا أو أغشى عليه أو نقص
عقله بخو مرض أو حرم انتظر
ولا ينعزى ويكف بطريان ذلك
(و) الثالث (بلوغ) لان
الولاية يعتبر بها كمال الحد لها
تنفيذ تصرف في حق غيره
وغيره ككف مولى عبده نقص
نظرة فلا تثبت له ولاية كالمرأة
قال أحمد لا يزوج لغيره حتى
يختلم ليس له أمر (و) الرابع
مستحب (حرية) لا سابع
وان بعض لا يستقل بولاية على
أنفسهم وأولى على غيره
(لامكان تزويج أمته) فيصنع
وتنهد (و) الخامس (تفق
دين) الولي والمولى عليها ولا
وليها كادري على مسجة وكذا عكسه

وأما الخدم فان منهم فهم الاشارة ازل لولاية وان لم يمنعه الم تزول الولاية لان الاحرس يصح
تزوجهم فصح تزويجهم كالناطق
هو فصل ويشترط في الولي (سبعة شروط أحدها (حرية) أي كمالها لان العبد
والبعض لا يستقل بالولاية على أنفسهما فلي غيرها أولى (الامكان تزويج أمته) باذن
سيده وتقدم (و) الثاني (ذكورية) لان المرأة لا يثبت لها ولاية على نفسها فلي
غيرها أولى (و) الثالث (اتفاق دين) الولي والمولى عليها لا يزوج كافر مسلمة ولا
عكسه قال في الاختيارات لو كانت المرأة يهودية ووليها نصراني أو بالعكس فينبغي أن يخرج
على الرواية في تزويجهم وجرم عقده في شرح المنتهى قال ولا لنصراني ولاية على مجوسيه
ونحو ذلك لانه لا تورث بينهما بالنسب (سوى ما يأتي قريبا) من أم ولد الكافر اذا
اسلمت يزوجها والمسلم لم يزوج أمته الكافرة والسلطان بزواج كافرة لا ولي لها (و)
لرابع (بلوغ) الخامس (عقل) لان الولاية يعتبر بها كمال الحد لانها تفيد التصرف
في حق غيره وغير المكلف مولى عليه مقصوره فلا تثبت له ولاية كالمرأة (و) السادس
(عدالة) لما روي عن ابن عباس لانتكاح الابشاهدي عدل ولو مرشد قال أحمد أصح شيء
في هذا قول ابن عباس وروي عنه مرفوعا لانتكاح الابوي وشاهدي عدل وأما امرأة
نكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل وروي البرقي في مسنده عن جابر مرفوعا لانتكاح
الابوي وشاهدي عدل ولأنها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق كولاية المال (ولو) كان
الولي عدلا (ظاهرا) فيكفي مستورا لحدال لان اشتراط العدالة ظاهر او باطنا حرج ومشقة
ويغنى الى بطلان غالب النكحة (الا في سلطان) يزوج من لا ولي لها فلا تشترط
عدالة الحاجة (و) الا في (سيد) يزوج أمته فلا تشترط عدالة لانه تصرف في
أمة أشبهه مألواجرها (و) السابع (رشد) لما تقدم عن ابن عباس (وهو) أي
لشدها (معرفة الكفو ومصالح النكاح) وليس هو حفظ المال لان رشد كل مقام بحسبه
قاله الشيخ (وهو) أي ما شترطه في الوضع من كونه عالما بالمصالح لاشيخا كبيرا جاهلا
بالمصلحة وقال القاضي وابن عقيل وغيرهما (ويقدم) الولي (أصح الخاطبين)
لأوليته لانه أحفظ لها (وفي الذم وادري ينبغي أن يختار لمولاه من شابه حسن الصورة) لان
المرأة يجبرها من الرجل ما يجبر منها (فان كان الاقرب ليس أهلا) للولاية (كاطفل)
يعني من لم يبلغ (والعبد والكافر والفاسق) ظاهر الفسق (والجبن والطبق والشيخ
دا أفتد) أي ضعف في العقل وانصرف قال في القاموس القنديل انكار العقل
لهم أو مرض والخطا في القول والراي والكذب كالافتاد ولا تنقل بحجوزة مفيدة لانهم لم تكن
ذات رأي أبدا (أو عضل الاقرب بزواج الابعاد) يعني من يلى الاقرب من الاولياء
من الولاية لا تثبت للاقرب مع انصافه بما تقدم فوجوده كعدمه ولتعدر التزويج من جهة
الاقرب بالعضل جعل كالمسلم كالمجوس فان عضل الابعاد يمتاز زوجها له كمنه عليه
لصلاة والسلام فان شجره والسلطان ولي من لا ولي لها (والعقل منعها) أن تزوج
(بكذا) ثابت ذلك ورعب كل منهما في صاحبه (بما صح مهرا) (ولو) كان (بدون
مهر) مثلها (يقال ذاء عضال اذا اعيى الطيب دواؤه وامتنع عليه) قاله الشيخ ومن صور
لعضل (المسقة لولديته) (اذا امتنع الخطاب لشده لولي انتهى) لكن الظاهر انها
حرمة على لولي منها لانه ليس له فعل في ذلك (ويفسق) الولي (بالعضل ان تذكر منه)
لانه معة رفيه ما أشربا ليه في الحاشية (وان غاب) الولي (غيبه) منقطعه ولم يוכל

يزوجه الكافر لما تقدم وكذا
أمة كافر لمسلمة فيزوجها ولي
سيدتها على ما سبق (و) لا
(السلطان) فيزوج من لا ولي لها
من الكواثر له موم ولا ينته على
أهل دار الاسلام وهذه من أهل
لدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة
(و) السادس (عدالة)
نصف القول ابن عباس لا نكاح
الابشاهدي عدل وولي مرشد
قال أحمد أصح شيء في هذا قول ابن
عباس يعني قدرى عن ابن عباس
رفوعا لا نكاح الابولى وشاهدى عدل
وأما وأمرأة أنكحه اولى مخطوط
فنكاحها باطل وروى البرقي
بأسناده عن جابر مرفوعا لا نكاح
الابولى وشاهدى عدل ولا نكاح
الابنة بطريقه فلا يستدبرها الفاسق
كولاية المال (ولو) كانت العدالة
(ظاهرة) فيكفى مستورا لجل
كولاية المال (الاف سلطان)
فلا يشترط في تزويجه بالولاية
العامه للعدالة الحاجة (و)
الاف (سيد) أمة لانه
يتصرف في ملكه كما لو أحرما
(و) السابع (رشد) لما تقدم
عن ابن عباس (وهو) أى
الرشد هنا (معرفة الكفو
ومصلح النكاح) وأبى هو
حفظ المال فان رشد كل مقام
بحسبه وعلم مما سبق انه لا يشترط
كون الولي بصيرا ولا كونه
منكما اذا فهمت اشارته
قيامها مقام نطقه في جميع العقود
(ان كان الأقرب) من
أولياء الميرة (طفلا)
(أرك) فسرأر فاسقنا
أوعدا (انصف الأقرب

من زوج (زوج) الولي (الابعد) دون السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان
ولي من لا ولي لها وهذه لى (ما لم تكن أمة) غائب سببها (فيزوجها الحاكم) لان
له نظرا في مال الغائب (و) يأتي في نفقة المالك) بأتم من هذا (وهي) أى الغيبة المنقطعة
(مالات قطع الابكفة ومشقة) نص عليه في رواية عبد الله قال الموقى وهذا أقرب الى المواب
فان التحديد باب التوقيف والتوقيف (وتكون) الغيبة المنقطعة (فوق مسافة اقصر)
لان من دون ذلك إحق حكم الحاضر (وان كان الأقرب أسيرا أو محسوبا في مسافة قريبة) يمكن
مراجعته أو تتعذر) أى تتعسر مراجعته فزوج الابعد صح لانه صار كالبعيد (أو كان)
الأقرب (غائبا لا يعلم) محله (أقرب هو أم بعيد) فزوج الابعد صح (أو علم انه)
أى الأقرب (قريب) المسافة (ولم يعلم مكانه) فزوج الابعد صح لتعذر مراجعته
(أو كان) الأقرب (مجهولا لا يعلم انه عصبة) للمرأة (فزوج الابعد) الذى يليه (صح)
التزويج استصحابا للأصل (ثم ان علم العصبة) بعد العقد وكان غيره معلوم حينه لم يعد العقد
(و) أن (زال مانع) بعد العقد بان بلغ الغيرة أو عقل المجنون ونحوه (لم يعد العقد)
وكذا ان قام بالأقرب مانع أو كان غير أهل ثم زال وعاد أهلا ولم يعلم ذلك حين العقد فزوج
الابعد بعد العقد (وكذا لو زوجت بنت مملوكة) بعد ان نفها أو مملوكة لغيره (ثم
استلحقها أب) لم يعد العقد استصحابا للأصل في ذلك كله قال الشيخ تقي الدين في المسودة قد
يقال حكم تزويجها حكم سائر الاحكام المتعلقة بالنسب تلك المدة من العقل والأرث وغير ذلك
(ولا يلى كافر نكاح مسلمة يوليه) لانه لا يرثها (الا اذا أسلمت أم ولده ومكاتبته ومديونه فيليه)
أى بلى نكاحها (وبياشره) كما يؤثر حاله تصرف في ملكه لكنه في المكاتبه والمديره
مبنى على أنه لا يجبر على بيعهما أو نحوه والمذهب انهما لا يبقيان بملكه لصحة بيعهما بخلاف أم
الولد ولذلك اقتصر في المنتهى وغيره على أم الولد (وبلى كنى نكاح موليته الكفاية)
فيزوجها (من مسلم ودعى وبياشره) لانه ولي مناسب لها فبإزالة العقد عليها وبه شرته
(ويشترط فيه شروط) من الباطل والعقل والذكورة والعدالة في دينه والرشد وغيرهما
تقدم (ولا يلى مسلم نكاح كافره) كما لا يرثها (الاسيد أمة) مسلم زوج أمة الكافر فلا
تقدم (أو ولي سيدتها) أى سيد الأمة الكافرة على ما تقدم تفصيله لانها مال فأشبهه
نكاحها اجارتها (أو يكون المسلم سلطانا وله تزويج ذمية لاولى لها) لعدم قوله عليه
الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي لها (واذا زوج الابعد من غير عدل بالأقرب)
لم يصح النكاح ولو أجاز له الأقرب لان الابعد لا ولاية له مع الأقرب أشبهه ما لو زوجها أجنبي
(أو زوج أجنبي) ولو أجازها مع وجه ودولى (لم يصح) النكاح (ولو أجاز له الولي) لقد قد
شرطه وهو الولي (ولو تزوج الأجنبي لغيره بغير إذنه أو زوج الولي موليته التى يعتبر إذنها)
كأخته (بغير إذنها) لم يصح (أو تزوج العبد بغير إذنه سيده لم يصح ولو أجاز له) بعد العقد
لقوله عليه الصلاة والسلام اذا تزوج العبد بغير إذنه سيده فهو عاهر وفي لفظ فنكاحه باطل
ولانه نكاح لم يثبت احكامه من الطلاق والخلع والتوارث فلم يعد كمنكاح المعتدة (وهو
نكاح الفسوق فان وطئ) الزوج فيه (فلاحد) عليه لانه نكاح مختلف فيه والمحدود
قدرا بالاشهاد

فصل ووكيل كل واحد من هؤلاء الأولياء مجبر ان أرغره (بقوم مقامه وان كان)
الولى (حاضرا) لانه عقد معارضة فيجب التوكيل فيه كالبيع وقباصا على توكيل الزوج
لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم كل أباراع في تزويج ميمونة وكل عمر وبن أمية لضمري
بصفات الولاية لكن (عمل بان منعها كعوارضة ورغب) فيها (بما صح مهورا) أى ولو كان دون مهر المثل لرضاها به حينئذ

المنقطعة (مالاتقطع الإكفلة
ومشقة) قال في الاقداغ
وتكون فرق مسافة القصر
(أو جهل مكانه) أي الأقرب
(أو تعذر مراجعته) أي
الأقرب (بامر أو حبس)
ونحوهما (زوج) امرأة
(حرة أبعد) أولياؤها أي من
بلى الأقرب المدكور في الولاية
أما فيما إذا كان الأقرب طفلا
أو كافرا وهي مسلمة أو فاسقا قالوا
عندنا أنه لا بد من ثبوت الولاية
للاقرب مع اتصافه بما ذكر
فوجوده كعدمه وأما مع
عضل الأقرب أو غيبته القبيحة
المذكورة أو تعذر مراجعته فلتعذر
التزويج من جهته أشبه
ما لو جاز فان عضلوا كلهم
زوجها الحاكم (و) زوج
(أمة) غاب سيده أو تعذر
مراجعته بنحو امر (حكم) لأن
له النظر في مال الغائب ونحوه
(وان زوج) امرأة (حكم)
مع وجود أوليائها لم يصح (و) زوجه
ولي (أبعد بلا تعذر للأقرب)
اليامنة (فيصح) النكاح إذا
ولاية للحاكم والأبعد مدع من
هو أحق منهما أشبه بالاجبي
(فدلو كان الأقرب) عند
تزوج الحاكم والأبعد (لا يعلم
أنه عصبة) ثم علم بعد العقد
لم يعد (أو) كان أمه أو دعدم
أهلية الأقرب لصغر ونحوه
ولم يعلم (أنه صار) فلا يلوغ
ونحوه ثم علم بعد العقد لم يعد
(أو) كان لأقرب مجنوناً
مثلاً ولم يعلم عند التزويج أنه
(عاداهن) فزوج (بعد
مناف) كاجنوب (ثم علم) أنه عاداهن لم يعد العقد (أو استلحق بنت ملاءنة أب بعد عقد)

في تزويجه أم حبيبة (والولي ليس بوكيل للراة) لأنه لم تثبت ولايته من جهتها (ولو كان)
الولي (وكيلاً) عنها (اتمكنت من عزله) كسائر الوكلاء وانما إذا نها حيث اعتبر شرط
لحجة تصرفه فأشبهه ولاية الحاكم عليها وحيث تقرر أنه ليس وكيلاً عنها (فله توكيل) من
وجب ذكائها (بغير إذنها وقبل إذنها) أي لوليها في تزويجها وان لم تكن بحجة
(ولا يفتقر) توكيله (إلى حضور شاهدين) لأنه اذن من الولي في التزويج فلا يفتقر
إلى اذن المرأة ولا الأشهاد عليه كاذن الحاكم (ويثبت له) أي الوكيل (ما ثبت لموكل
حتى في الإجمار) لأنه نائبه وكذا الحكم في السلاطن والحاكم بما اذن غيره في التزويج
(ليكن لا بد من اذن) امرأة (غير مجبرة لوكيل) ولها أن يزوجه (فلا يكفي إذنها لوليها
بالتزويج) من غير مراجعته وكيل لها وإذا نهاه بعد توكيلها قاله في التنقيح (رأى) يكفي
إذنها لوليها (بالتوكيل من غير مراجعته الوكيل لها وإذا نهاه بعد توكيله فيما يظهر)
قاله في التنقيح جزمه في المنتهى لأنه قبل أن يوكله لولي اجنبي وبعد توكيله ولي قالت
في أخذ منه لو أذنت الأب بعد أن يزوجهام أهلية الأقرب ثم انتقلت لولاية الأب مد فلا بد من
مراجعته لها بعد انتقال الولاية إليه (ولو وكيلى) غير مجبر في نكاح موليته (ثم أذنت) المرأة
(للوكيل) أن يزوجهما (صح) ذلك (ولو لم تأذن للولي) أن يزوجهما أو أن
يوكله لأنه ليس وكيلاً عنها (وهو في كلامهم) قاله في التنقيح وجزمه في المنتهى وغيره
(ويشترط في وكيل ولي ما يشترط في الولي من العدالة وغيرها) كالشدة والذكورة والبلوغ
والعقل واتحاد الدين لأنها ولاية فلا يصح أن يباشره غير أهلها ولا نعلم ما يملك تزويج مناسبتها
دلالة على ذلك تزويج مولية غيره بالتوكيل أولى (ولا يشترط في وكيل الزوج عدالته) فيصح توكيل
فاسق في قبوله لأن الفاسق يصح قبوله النكاح لنفسه فصح قبوله لغيره وكذا الوكيل مسلم
نصرانياً في قبول نكاح نصرانية لصحة قبول ذلك لنفسه (ويصح توكيله) أي الولي في
إيجاب النكاح توكيلاً (مطلقاً) وإذا نها لوليها في العقد مطلقاً (كقول المرأة لوليها) زوج
من شئت أو من رضاه (و) قول (الولي لوكيله زوج من شئت أو من رضاه) روى أن رجلاً
من العرب ترك ابنته عند عمر وقال إذا وجدت كفواً تزوجه ولو بشرأك فعله فزوجها
عذمان بن عفان فهي أم عمرو بن عثمان واشتهر بذلك فلم ينكر وكان توكيل في البيع ونحوه
(وبتقيده الولي) إذا أذنت له أن يزوجهما وأطلقت بالكم (و) بتقيده (وكيله المطلق
بالكفو) ظاهره وان لم يشترط وقال في الترغيب ان اشترط واقترع عليه المبدع وغيره
أولعل ما ذكره المصنف أولى لأن الإطلاق يحمل على ما لا تنقيص فيه (وليس الوكيل) أن
يزوجهما لنفسه كالوكيل في البيع يبيع لنفسه (ولالولي) إذا أذنت له المرأة أن يزوجهما
وأطلقت (أن يزوجهما لنفسه) لأن إطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره قطعه به في الشرح
والمبدع في آخر تولى طرفي العقد وقال في الانصاف وأما من ولايته بالشرع كالولي والحاكم
وأما غيره فله أن يزوجه نفسه ولو قلنا ليس لهم أن يشترطوا من المال ذكره القاضي في خلاف
والحق الوصي بذلك قال في القواعد الفقهية والاصولية وفيه نظر فإن الوصي يشبه الوكيل
انصرفه ما أذن قال وسواء في ذلك النيمة وغيرها صرح به القاضي في ذلك حيث
يكون له اذن معتبر (ويجوز) للوكيل المطلق والولي إذا أذنت له أن يزوجهما
وأطلقت أن يزوجهما (ولده) ووالده وأخيه ونحوهم إذا كان كفواً تناول اللفظ له
وهذا بخلاف الوكيل في البيع ونحوه فإنه لا يبيع لمن تردم أدته لأنه متهم لأن الثمن ركن
في البيع بخلاف المداق (و) يصح توكيله (مقيداً كزوج فلان بدينه) فلا يزوي

لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (حتى) في تزويجها (من مسلم) لانه ولما فصيح أن يزوجه من نفسه كالوزوجها من كافر وبياضه أي النكاح لانه ولها أشبهه ما لوزوجها من كافر (ويشترط فيه) أي في كافر بزواج موليته الكافرة (شروط) الولي (المسلم) من الذكورية والتكليف وغيرهما

فصل ووكيل كل ولي من تقدم (يقوم مقامه غائبا وحاضرا) مجبرا كان أو غيره لانه عقد مفاوضة فجاز التوكيل فيه كالبيع وقياسا على توكيل الزوج لانه روى انه عليه الصلاة والسلام وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة وكل عمرو بن أمية الضمري في تزويجه أم حبيبة (وله) أي الولي غير المجبر (أن يوكل قبل انذنها) أي موليته (و) له أن يوكل (بدونه) أي اذن موليته لانه اذن من الولي في التزويج فلا يفقر الى اذن المرأة ولا الاشهاد عليه كاذن الحاكم ولان الولي ليس وكيلا للمرأة بدله بل انها لا تملك عزله من الولاية (ويثبت لوكيل) ولي (ماله) أي الولي (من اجبار وغيره) لانه نائبه وكذا سلطان وحكم اذن لغيره في التزويج (ان كان لا بد من اذن غير مجبر لوكيل) ولها لانه نائب عن غير مجبر فيثبت له ما ثبت لمن يثوب عنه (فلا يكتفى اذنها لولها بالتزويج أو توكيل فيه) أي التزويج (بالاجابة وتوكيل أي استئذان لها) أي لغير

من غيره لقصور ولايته (ويشترط) لصحة النكاح (قول ولي) لوكيل زوج (أو قول وكيله) أي الولي (لوكيل زوج زوجة فلانة) بنت فلان ونفسها (فلانا) بن فلان وينسبه ولم ينسبه على ذلك هنالك لم به مما سبق من اشتراط تعيين الزوجين (أو) قوله (زوجت موكلا فلانا) بن فلان (فلانة) بنت فلان (ولا يقول) الولي ولا وكيله لوكيل الزوج (زوجت منك) ولا أنكحتكها (و) يشترط أن (يقول وكيلا زوج قبلته لفلان) بن فلان وينسبه (أو) قبلته (لموكل فلان) بن فلان فان لم يقل كذلك لم يصح بخلاف البيع ونحوه (ومضى كل واحد من الأولياء في النكاح بمثلته) لقيامه مقامه (فتستفاد ولاية النكاح بالوصية فانص له على التزويج مجبرا كان الولي كاب أو غير مجبر كاخ) لانه برأى وكذا عدم وايته لانها ولاية ثابتة للولي فيما زنت وصيته بها كولاية المال ولانه يجوز أن يستنوب فيها في حياته ويكون نائبه قائما مقامه في زمان يستنوب فيها بعد موته (قال ابن عقيل صفة الايصاء أن يقول الأب ابن اختاره وصيت اليك بنكاح بناتي أو جعلت لك وصيافي بنكاح بناتي كما يقول في المال وصيت اليك بالنظر في أموال أولادي فقوم الوصي مقامه) أي مقام الموصي (مقدما) الوصي (على من يقدم عليه الموصي فان كان الولي له الاجبار) كافي المكر (فذلك) الاجبار (لوصيه فيجب) وصي الاب (من يجبره) الاب (من ذكر وأنثى) لقيامه مقام الاب (وان كان) الولي ليس مجبرا كافي ثبت ثم لما تسع سنين وأخيرا وعنها ونحوه من (يحتاج اذنها فوصيه كذلك) يحتاج الى انذنها كوكيله (ولا خيار لمن زوجته) الوصي ذكر أو أنثى (اذ بالغ) لان الوصي قام مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل (وأما الوصي في المال فملك تزويج أمه من ملك النظر في ماله نصا) لانها من جملة المال الذي ينظر فيه وتقدم (وكذا) اذا وصى اليه بالنظر في أم وأولاده الصغار لم يملك تزويج أحدهم (و) (من لم يثبت له الولاية كالعبد والفاسق والصبي المميز لا يصح ان بوكله الولي في تزويج موليته) لانه اذا لم يصح منه انكاح موليته فلولية غيره أولى (فان وكاه) أي العبد والفاسق أو الصبي (الزوج في قبول النكاح) صح لان الفاسق ونحوه يصح قبوله النكاح لنفسه فصيح اذ غيره وتقدم (أو وكاه الاب) أي وكل عبد أو فاسقا أو صبيًا مجبرا (في قبوله) أي النكاح لابنه (كاتبه الصغير) أول من تحت حجره (صح) التوكيل لما تقدم

فصل واذا استولى وليان فأكثر في امرأة (في الدرجة) كاخوة لها كلهم لأبوين أو لأب أو أعمام كذلك أو بنى اخوة كذلك (فان أذنت لواحد منهم) بعينه (تعين) ولم يصح نكاح غيره (من لم تأذن لعدم الاذن (وان أذنت لهما) أي لكل واحد منهم أن يزوجهما (صح) التزويج من كل واحد منهم) لان سبب الولاية موجود في كل واحد منهم (والأولى تقديم أفضلهم) أي المستوين (علماء ودينًا ثم) ان استووا في العلم والدين قدم (أصغرهم) لان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم اليه محبصة فوجوه وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقل النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر أي قدم الأكبر فتقدم حويصة ولانه أحوط للعقد في اجتماع شروطه والنظر في الخط (فان تشاحوا) أي الأولياء المستوون في الدرجة (أقرع بينهم) لانهم تساووا في الحق وتعذر الجمع (فان سبق غير من قرع) أي من خرجت له القرعة (فزوج) وقد أذنت لهم (صح) التزويج لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية باذن موليته فصح منه كالأقارب والولاية ولان القرعة انما شرعت لازالة المشاحة

(واذا زوج الوليان) أى المستويان فى الدرجة (اثنين وعلم السابق) منهما (فانكاح له) وعقد الثاني باطل لحديث سمرة وعقبه مرفوعا عينا امرأة زوجها وليان فهي للاول رواه ابوداود ولان الاول خلعا من مطلق والثاني تزوج زوجة غيره فكان باطلا كما لو علم (فان دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق بينهما) لمطيلان نكاحه (فان كان وطئها وهو لا يعلم فهو وطء شبهة يجب لها به مهر المثل وترد للاول) لانها زوجته (ولا تحل له) أى الاول (حتى تنقضى عدتها) من وطء الثاني للعلم ببراءة زوجها منه (ولا ترد الصداق الذى يؤخذ من الداخل بها) وهو الثاني (على) الزوج الاول (الذى دفعت اليه) لانه لا يملك التصرف فيها فلا يملك عوضه بخلاف منفعة العيس المؤجرة فانها ملك للمستأجر يتصرف فيها بعوضها (ولا يحتاج النكاح الثاني الى فسخ لانه باطل ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول) أى الخلوة من غير وطء (و) دون (الوطء دون الفرج) كما لما أخذت لانه نكاح باطل لاحكمه (وان وقع) أى النكاحان (معاً) أى فى وقت واحد (بطلا) أى فهم باطلان من أصلهما ولا يحتاجان الى فسخ لانه لا يمكن تصحيحهما ولا مرجح لاحدهما على الآخر (ولامهر لها على واحد منهما ولا يرانها ولا ترثهما) لان العقد الباطل وجوده كعدمه (وان جهل السابق) منهما (مثل ان جهل السبق) بأن جهل هل وقع (مما أومرتين) (أو علم عين السابق) من العقدين (ثم جهل) أى نسي (أو علم السبق) كما لو علم ان أحدهما قبل الزوال والآخر بعده (وجعل السابق) منهما (فصحهما كما) لان أحدهما صحيح ولا طريق للعلم به (وطئ نصف المهر بقترعان عليه) فن خرجت عليه القرعة غرمه لان عقدا أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه من غير جهة الزوجية قبل الدخول فوجب عليه نصف المهر (وكذا لو طلقها) وجب على أحدهما نصف المهر بقرعة وإذا عقد عليها أحدهما بعد ذلك فلا ينبغي أن ينقص عدد طلاق هذه الطلقة لانها لم تنقش ان عقده هو الصحيح حتى يقع طلاقه ذكره مناه الشيخ تقي الدين (وان أقربت لاحدهما بالسبق) بان نكاحه سابق (لم يقبل) اقرارها على الآخر (نصاً) لان النكاح صحيحاً وهو انعقاد الثاني فلم يقبل قولها عليه وان ادعى عليه العلم بالسابق لم يلزمها عين لان من لا يقبل اقراره لا يستخلف فى انكاره ويبقى فى القضاء (وان ماتت) المرأة (قبل الفسخ والطلاق فلا أحدهما نصف ميراثها بقرعة) أى بقترعان عليه فبأخذه من خرجت له القرعة (من غير عين) قال الشيخ تقي الدين انه المذهب قال وكفى بخلاف من قال لا أعرف الحال (وان مات الزوجان) قبل الفسخ والطلاق (فان كانت أقربت بسبق أحدهما فلا ميراث لها من الآخر) لاعترافها بطلان نكاحه (وهى تدعى ميراثها بمن أقربت له بالسبق فان) كان (ادعى ذلك) أى السبق (أيضاً دفع اليها ميراثها منه) لاتفاقهما على صحة النكاح (وان لم يكن ادعى ذلك) أى السبق قبل موته (وانكر الورثة) كونه السابق (فالقول قولهم مع أيما نكاح) انهم لا يعلمون انه السابق لقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أذكر (فان نكحوا قضى عليهم) بالنكاح (وان لم تكن أقربت بالسبق فلا ميراث لها من أحدهما بقرعة) فبقرع بين الرجلين فن خرجت عليه القرعة فلها ارثها منه تنقل حينئذ عن أحدهما رجل له ثلاث بنات زوج أحدها من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أبتهن زوج يقرع فابتهن أصابتهن القرعة فهي زوجته وان مات الزوج فهي التى ترثه (ولو ادعى كل واحد منهما ما سبق فاقرت به لاحدهما) فلا أثر له كما سبق (ثم) اذا (فرق بينهما) بان فسخ الحاكم نكاحهما أو طلقها (وجب المهر) بعد الدخول وقبله نصفه (على المقرلة) لاعترافه بها وتصدقها

فيه الوكيل هو غير ما يوكل فيه الموكل فهو كالموكل فى ذلك ولا أثر لاذنها قبل أن يوكله الولي لانه أجنبي اذن وأما بعده فوكلى (فلو وكل ولي) غير مجبرة فى تزويجها (ثم أذنت لوكيله) أى وكيلها فى تزويجها فزوجها (صحيح) النكاح (ولو لم تأذن للولي) فى التوكيل أو التزويج لقيام وكيله مقامه (ويشترط فى وكيل ولي ما يشترط فيه) أى الولي من ذكورة وبلوغ وعقل وعدالة ورشد وغيره بالأنه لا يهمل ولا يهمل أن يباشرها غير أهلها ولانه اذا لم يملك تزويج مولاه أصالة فلثلاً يملك تزويج مولاه غيره بالتوكيل أولى (ويصح توكيل فاسق ونحوه) كيهودى وكله مسلم (فى قبول) نكاح يهودية لانه يصح قبله لنفسه النكاح فصح غيره (ويصح توكيله) أى الولي أن يزوج (مطلقاً) كقوله (زوج من شئت) نساورى ان رجلاً من العرب ترك ابنته عند عمرو قال اذا وجدت كفواً فزوج به ولو بشرائك نعم له فزوجها عثمان بن عفان فهي أم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك ولم ينكح ولانه اذن فى النكاح بخلاف مطلقا كاذن المرأة لوئها (ولا يملك وكيل به) أى بالتوكيل المطلق (ان يزوجها من نفسه) كالوكيل فى البيع لا راطلاق الاذن يقتضى تزويجها غيره وله تزويجها من أبيه وابنه ونحوهما (و) بهن توكيله (مقبلاً كزوج زيدا) أو زوج هذا فلا يزوج من غيره (وان قال)

خاطب لوكيله في قبول النكاح
(أقبل) النكاح (من وكيله)
أى وكيل لولى المخطوبة (زيد
(أو) قال خاطب لوكيله أقبل
من (أحدوكيله) وأبهم
وله وكيلان زيد وعمرو (نزوج)
وكيل لولى من وكيل زوج عمرو
في الأولين لم يصح (أو قبل)
وكيل زوج النكاح (من
وكيله) أى الولي (عمرو)
في الأخيرين (لم يصح)
النكاح للخاتمة فيما إذا قال من
وكيله زيد وللإهم فيما إذا قال
من أحدوكيله (و بشرط)
النكاح فيه وكيل في قبول
(قبول لولى) لوكيل زوج
(أو) قبول (وكيله) أى
الولى (وكيل زوج زوجته
فلانة) بنت فلان (فلانا)
وبصفة ما بمنزبه (أو)
زوجة فلانة بنت فلان (فلان)
ابن فلان (أو) بقول لولى
أو وكيله (زوجة موكلك
فلانا فلانة) بنت فلان ولا يقول
زوجه موكله ونحوه (و بشرط)
(قول وكيل زوج قبلته) أى
النكاح (لموكلي فلان أو)
قبلته (فلان) بن فلان فان
لم يقل ذلك لم يصح النكاح
(ووصى لولى أب أو غيره) كاخ
وعم لغير أم (في) إيجاب
(نكاح) وقوله (بنزلاته) أى
الموصى (إذا نص)
الموصى (له) أى الوصى
(عليه) أى النكاح فستفاد
ولاية النكاح بالوصية لأنها ولاية
ثابتة للموصى فجازت وصيته بها
كولاية المال ولأنه يجوز أن
يسقط في حياته ويقوم
بأنه مقامه فجاز أن يستنصب

له عليه (وان مات ورثت المقرله) لأنه مقتضى إقرارهما (دون صاحبه) لأنها ندعى
بطلان نكاحه لتأخره (وان مات) من أقرب لاحدهما بالسبق وصدقها (قبلهما) أحتمل
أن يبرئها المقرله) كما تراه (واحتمل أن لا يقبل إقرارها له) كما لو لم تقبله في نفسها (أطلقها
في المعنى والشرح وان لم تقبل لاحدهما) بالسبق (الابعد موته فمكالم أقرب له في حياته)
على ما تقدم (وليس لورثة أحدهما الانكار لاستحقاقها) لأنه ظم لها (وان لم تقبلوا أحد
منهما) بالسبق (أقرع بينهما وكان لها ميراثها من تفع لها القرعة عليه) قبسا
على القرعة في المعنى والطلاق وغيرهما (وان كان أحدهما قد أصابها) أى وظفها (وكان
هو المقرله) بالسبق فلها المسمى (أو) وظفها من ادعى السبق (و) كانت لم تقبلوا أحد
منهما فله المسمى) في عقده (لأنه مقر لها به وهي لا تدعى سواه) فتأخذه (وان كانت
مقره للآخر) بالسبق (فهى تدعى مهر المثل) بوطء أياها مع كونها غير زوجته (وهو
مقرها بالمسمى) لدعواه الزوجية (فان استويا) أى مهر المثل والمسمى فلا كلام
(أو اصطفا) أى الواطئ والموطوءة على قليل أو كثير (فلا كلام) لان الحق لا يعد وهما
(وان كان مهر المثل) الذى تدعيه الموطوءة (أكثر) من المسمى (حلف) الواطئ
(على الزائد وسطاً) لان الأصل براءته منه (وان كان المسمى لها) في العقد (أكثر)
من مهر المثل الذى تدعيه (فهو مقر لها بالزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها) أى لا تستحق
المطالبة بها لانه إقراره بانكاره (وان زوج سيد عبده الصغير من أمته) صغيرة كانت
أو كبيرة صح أن يتولى طرفى العقد بلانزع لانه عقد بحكم الملك لا بحكم الاذن (أو) زوج
عبده الصغير من (بنته) باذنها صح أن يتولى طرفى العقد وان زوجته ابنته الصغيرة لم يجز لانه
لا يجوز له تزويجها من لباكتها وعنه يجوز قوله في الشرح (أو زوج) شخص (ابنه)
الصغير أو المجنون أو السفينة (بنت أخيه) صح أن يتولى طرفى العقد (أو زوج وصى في
نكاح صغيراً) تحت حجره (صغيرة تحت حجره ونحوه) كما كم زوج من لاولى له بن لاولى لها
(صح أن يتولى طرفى العقد وكذلك لولى المرأة العاقلة) اذا كانت تحمل له (مثل ابن عم) لابوين
أولاب (والمولى) المعتق وعصمته المتعصب بنفسه (والحاكم) وأمينه (اذا أذن له في نكاحها)
فانه يصح أن يتولى طرفى العقد بخارى قال قال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنه
فارض أن يجعل ابن أمك الى قالت نعم قال قد تزوجتك ولانه ملك الايجاب والقبول فجاز أن يتولاها
كما لو زوج أمته عبده الصغير ولانه عقد وجب فيه الايجاب من لولى ثابت الولاية والقبول من
زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجد من رجلين (أو وكل الزوج لولى) في قبول نكاح مخطوبته
صح أن يتولى لولى طرفى العقد (أو) كل (الولى الزوج) في إيجاب النكاح لنفسه صح أن
يتولى طرفى العقد (أو وكلاً) أى الولي والزوج رجلاً (واحد) في العقد صح أن يتولى طرفى العقد
(ونحوه) كما لو أذن السيد لعبده الكبير أن يتزوج أمته صح أن يتولى طرفى العقد وكذا البيع
والاجارة ونحوهما (ويكفى) في عقد النكاح من يتولى طريقه (زوجت فلانا) وينسب
(فلانة) وينسبها من غير أن يقول وقبلته له نكاحها (أو) يقول (تزوجتها) ان كان هو
الزوج) من غير أن يقول قبلت نكاحها لنفسى لحديث عبد الرحمن بن عوف السابق
ولان إيجابه يتضمن القبول (أو) يقول تزوجتها لموكلي فلان أو فلانة وينسبها ان كان
(وكيله) أى وكيل الزوج من غير أن يقول وقبلته له نكاحها (الابنت عمه وعتيقته
المجنونتين) فلا يكتفى بولى طرفى العقد اذا أراد أن تزوجها (فيستط) لصحة النكاح
اذن (ولى غيره أو حاكم) لأن لولى انما جعل النظر لولى عليه والاحتياط له فلا يجوز له

فيها بعد موته فان لم ينص له على النكاح بل وصاه على أولاده الصغار ينظر طرفى أمرهم لم يملك بذلك تزويج أحد منهم وان قال وصيت

التصرف لنفسه فيها هو مولى عايله ما كان التهمة هكذا الوكيل في البيع لا يبيعه لنفسه والله أعلم

فوفصل واذا قال لامته الفن أو المدبرة أو المسكينة أو أم ولده أو المملوق عتقها على صفة قبل وجودها (التي تحصل) أي يحل نكاحها (له اذن) لو كانت حرة لم يدخل فيه الكتابية واحترازا عن المحوسية والثنية والحرمه وكذا لو كان معه أربع نسوة وقال لامته ما أتى فلا يكون نكاحا لانه حينئذ لا يحل له نكاحها الا انها خمسة وقولهم لو كانت حرة لدفع اعتبار عدم الطول وخوف العنت المعتبر في نكاح الامه مع ما تقدم (أعتقتك وجعلت عتقك صدقا أو) قال (جعلت عتق أمي حتى صدقاتها أو) قال (صدقات أمي حتى عتقها أو) قال (قد أعتقتها وجعلت عتقها صدقاتها أو) قال (أعتقت أمي على أن عتقها صدقاتها أو) قال (أعتقتك على أن أتزوجك وعتقتك صدقاتك) أو قال (أعتقتك على أن أتزوجك وعتقتك صدقاتك) (صح) العتق والنكاح في هذه الصور كما هو ان لم يقل وتزوجتك أو وتزوجتها لان قوله وجعلت عتقها صدقاتها ونحوه يتضمن ذلك والاصل في ذلك ما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صدقاتها واه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه وروى الأثرم بإسناده عن صفية قال أعتقت في رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل عتق صداتي وبأبيه من عتقها عن علي انه كان يقول اذا أعتق الرجل أم ولده فجعل عتقها صدقاتها فلا بأس بذلك وفعله أنس بن مالك ولأن العتق يجب تقديمه على النكاح ليصح وقد شرطه صدقاتا فتوقف صحة العتق على صحة النكاح ليكون العتق صدقاتها وقد ثبت العتق فيصح النكاح ومحل الصحة (ان كان) الكلام (متصلا نصا) فلو قال أعتقتك وسكت سكونا عكفه الكلام فيه أو تكلم بكلام أجنبي ثم قال وجعلت عتقك صدقاتك لم يصح النكاح لأنها صارت بالعتق حرة فيحتاج إلى أن يتزوجها برضاها بصدقات جديد ومحل الصحة أيضا ان كان (بحضرة شاهدين) نصا لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي وشاهدين ذكره أحمد في رواية ابنه عبد الله (فان طلقها سبيدها) الذي أعتقها وجعل عتقها صدقاتها (قبل الدخول رجوع عليها) سبيدها (بنصف قيمتها وقت الاعناق) لأن الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض له وقد فرض لها نفسها ولا سبيل إلى الرجوع في الرق بعد ذواله فرجع بنصف قيمه ما أعتق منها لانه صدقاتها (فان) كانت قادرة أجبرت على الاعطاء وان (لم تكن قادرة أجبرت على الاستملاء نصا) كما تقدم في المفاس وكذا كل من لم يدين مستقرا (وان ارتدت) من أعتقها سبيدها وجعل عتقها صدقاتها قبل الدخول (أو فعلت ما يفسخ نكاحها مثل ان أرضعت له زوجة صغيرة ونحو ذلك) كما لو أسسته دخلت ذكر أبيه أو ابنه (قبل الدخول فليها قيمة نفسها) لو جوب عودا بصدقات اذن للزوج وقد أصدقها نفسها ولا سبيل إلى الرجوع في الرق كما تقدم فرجع بقيمة نفسها (ويصح جعل صدقات من بعضها حر) وبعضها رقيق له (عتق ذلك البعض) اذا أذنت له وأذنت له معتق البقية على قياس ما تقدم وكان متصلا بحضرة شاهدين كامله الرق (وان قال) السيد لامته (زوجتك لزيد وجعلت عتقك صدقاتك) وقبل زيد صح (او قال) زوجتك لزيد (صدقاتك عتقك أو) قال (أعتقتك وزوجتك له) أي لزيد (على ألف وقبل لزيد) النكاح (فهما صح) العتق والنكاح اذا كان متصلا بحضرة شاهدين (كما) لو قال لامته (أعتقتك وأكرمتك لأمته) أي من زيد متصلا (بالف) وقبل زيد لانه بمنزلة استثناء العتق منه مثل أن يقول أعتقتك على خدمة سنة ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتكها

وأنتي) لقيامه مقامه سواء عين له الزوج أم لا لأن من ملك التزويج اذا عتق من له الزوج ملكه مع الإطلاق (ولا خيار) لمن زوجه وصي صغيرا من ذكر وأنتي (يبلوغ) لقيام الوصي مقام الموصي فلم يثبت فيه تزويجه خيارا كالوكيل

فوفصل وان استنوى ولبيان فأكثر في المرأة (في درجة) كاخوة كلهم لا يوين أولاب أو بنى اخوة كذلك أو أعمام أو بنينم كذلك (صح التزويج من كل واحد) منهم لوجود سبب الولاية في كل منهم (والأولى تقدم أفضل) المستويين في الدرجة علما ودينا ليزوج فان استنوى في الفضل (فأسن) لانه عليه الصلاة والسلام لما تقدم إليه محبسة وحوبسة وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبير كبر أي قدم الأكبر فتقدم حوبسة ولاته أحوط للمنفق اجتماع شروطه والنظر في الخط (فان تشاحوا) أي الأولياء المستترون في الدرجة يطيب كل منهم أن يزوج (أقرع) بينهم لتساويهم في الحق وتعدرا لجمع بينهم (فان سبق غير من قرع) أي خرجت له القرعة (فزوج) وقد أذنت لهم أي لكل واحد منهم (صح) التزويج لصدوره من ولي كامله الولاية باذن موليته أشبهه مالمو انصرف بالولاية (والا) تأذن هم بل لبعضهم (تعين من أذنت له) فيزوجها دون غيرهم ان يكونوا مجبرين كما وصيا بغير جعل أبوها الكل منهم أن ينقربه فإيهما

(وان زوج وليان) استويادرجه
موليتهما (لاثنين) كان تزويجها
أحدهما الزيد والآخر له مرو
(وجهل السبق مطلقاً) بأن لم
يعلم هل وقعا معاً أو واحداً بعد
آخر فسحقهما حاكم (أو علم
سابق) منهما (تمنسي)
السابق منهما فسحقهما حاكم
(أو علم السبق) لأحد العقدين
على الآخر (وجهل السابق)
منهما (فسحقهما حاكم) نفساً
لأن أحدهما صحيح ولا طريق
للعلم به ولا مرجح لأحدهما على
الآخر وان طلقاً لم يمتنع إلى
الفسخ فان عقد عليها أحدهما
بعد لم ينقص بهذا الطلاق عدده
لأنه لم يتعين وتزوج الطلاق
به وان أقرت بسبق لأحدهما
لم يقبل نفساً (فان علم
وقوعهما) أي العقدين (معاً)
في وقت واحد (بطلاً) أي فهم
باطلان من أصلهما لا يحتاجان
إلى فسخ ولا توارث فيما (ولها)
أي التي زوجها ولياها لاثنتين
ولم يعلم السابق بعينه (في
غير هذه) الصورة وهي
ما إذا علم وقوعهما معاً (نصف
المهر) على أحدهما (بقرعة)
بين الزوجين فمن خرجت عليه
القرعة أخذت منه نصف
المسمى لأن عقد أحدهما صحيح
وقد انفسخ قبل الدخول
فوجب عليه نصف المهر وأما
إذا علم وقوعهما معاً لاثنتين
لهما عليهما (وان ماتت) في غير
الاخيرة قبل فسخ الحاكم
نكاحهما (فلا أحدهما نصف
ميراثها) ان لم يكن لها ولد
(بقرعة) فبأخذها من خرجت
القرعة له (بلايين) لأنه يقول لأعرف الحال (وامات الزوجان) أي العاقدان على امرأة وجهل السابق منهما (فان كانت

وأكثر يتها من فلان أو بعتكها أو زوجها أو أكره يتها من فلان فقياس المذهب بحسنه لأنه
في معنى الاستثناء للنفقة * وحاصله أنا نجوز اعتق والوقف والهبة والبيع مع استثناء منفعه
الخدمة وقد جوزنا أن يكون الاعناق والانكاح في زمن واحد وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح
فبطل الاعناق لأنها حين الاعناق لم تخرج عن ملكه ذكره في الاختيارات (ولو أعتقها)
سبدها (بسؤالها على أن تنكحه أو قال) لها من غير سؤالها (أعتقك على أن تنكحيني
ويكون عتقك صدقاً لك أو) قال أعتقك (على أن تنكحيني فقط) دون أن يقول
ويكون عتقك صدقاً لك (وقبلت صحيح) العتق (و) إذا تزوجها (بصبراً عتقك صدقاً)
لها وان كان تقدم العقد كالوقارنه و (كالودع اليها) لو كانت حرة (مالاتم تزويجها عليه
ولم يلزمه أن تزوجه) لأن العتق وقع سلفاً في النكاح فلم يلزمها كالأول سلف حرة الفاعل
أن يتزوجها (تم أن تزوجه) لم يكن له عليها شيء لأنه أزال ملكه عنها بشرط عوض وقد
سلم له فلم يكن له غيره (والا) أي وان لم تزوجه (لزمها فيه نفسها) لأنه أزال ملكه
عنها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بسدله قال في الشرح فان بذلت له نفسها
له تزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لأنها إذا لم تخبر على تزويجه بنفسه لم يجبر هو على
قبولها (ولو قال أعتقك وزوجيني نفسك) عتقت لتخبر عتقها (ولم يلزمها أن تزوجه
ولا شيء عليها) من قيمة نفسها إذا لم تزوجه لأنه أزالها بما لا يلزمها ولم تلزمه (ولا بأس أن
يعتق الرجل أمته ثم يتزوجها سواء أعتقه الله سبحانه أو) أعتقها (لبنزوحها) إذا لم يحظور
فيه وقال عليه الصلاة والسلام من كانت عنده جارية فعملها وأحسن تعليمها أو أحسن إليها
ثم أعتقها وتزوجها فله أجران متفق عليه (وإذا قال) مكلف رشيد لاخر (أعتق عبدك
على أن أزوجه ابنتي فاعتقه لم يلزمه) أي القائل (أن تزوجه ابنته) لأنه وعد لا يلزم
الوفاء به (وعليه) أي القائل (له) أي العتق (قيمة العبد) لأنه غيره (كالوقال
اعتق عبدك عني وعلى ثمنه) فأعتقه لزمه ثمنه وتقدم (أو) قال له (طلق زوجتك
على ألف ففعل أو ألقى متاعك في البحر وعلى ثمنه) فألقاه فعليه ثمنه بخلاف ما لو قال اعتق
عبدك عني أو ألقى متاعك في البحر ففعل فلا شيء عليه لأنه لم يلزم له عوضه
فصل في الشرط (الرابع الشهادة) على النكاح (احتياطاً للنسب خوفاً من النكاح
فلا بد من عقد النكاح بالإشهادين) روى عن عمر وعلي وهو قول ابن عباس رواه الدارقطني
لما تقدم ولما روت عائشة مرفوعاً لا بد في النكاح من حضور أربعة الولي والزوج والشاهدان رواه
الدارقطني وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البغايا اللواتي ينكحن أنفسهن بغير
بينهن وإله الترمذي ولأنه عقد يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشتراط الشهادة فيه لئلا
يتجهد أبوه فيضيع نسبه بخلاف غيره من العقود وما روى عن أحمد أنه صلى الله عليه وسلم
أعتق صفيية وتزوجها من غير مهر ودفع خصائمه كما سبق (مسلمين) لقوله عليه الصلاة
والسلام لأنكاح الأبوي وشاهد عدل رواه الخللا (عدلين) للخبر (ذكرين) لما
روى أبو عبيد في الأموال عن الزهري أنه قال مضت السنة أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود
ولا في النكاح ولا في الطلاق (بالبنتين عاقلتين) لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل الشهادة
(سميعين) لأن الأصم لا يسمع العقد فيشهد به (ناطقين) لأن الأخرس لا يتكلم من أداء
الشهادة (ولو كانا عديدين) كسائر الشهادات (أو) كانا (ضربين) إذا تيقنا الصوت
تيقنا الشك فيه (كالشهادة بالاستفاضة) (أو) كانا (عدوي الزوجين أو) عدوي (أحدهما
أو) عدوي (الولي) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام وشاهدي عدل ولأنه ينعقد بهما
القرعة له (بلايين) لأنه يقول لأعرف الحال (وامات الزوجان) أي العاقدان على امرأة وجهل السابق منهما (فان كانت

له بالسبق لتعني صحة نكاحه
(فإن كان ادعى ذلك) أي
السبق (أيضا) قبل موته
(دفع إليها) أرثها منه (والا)
يكن المدعى ذلك قبل موته
(ولا) يدفع إليها شيء (إن ذكر
ورثته) سبقه ولها تحلية بهم
أنهم لا يعلمون أنه السابق فإن
نكحوا قضى عليهم (وإن لم
تكن المرأة أقرب بسبق) من
أحدهما (ورثت من أحدهما
بقرعة) بأن يقرع بينهما فإن
خرجت عليه القرعة فلها أرثها منه
وروي حنبل عن أحمد في رجل
له ثلاث بنات زوج أحدها من
من رجل ثم مات الأب ولم يعلم
أيهن زوج بقبر فأيتهن
أصابها القرعة فهي زوجته
وإن مات الزوج فهي التي ترثه
(ومن زوج عبده المصغر
بأمنته) حزان يتولى طهره
المعقد بالزناح قاله في شرحه لأنه
عقد مدحك لك لا يحكم الإذن
(أو) زوج ربيته (المصغر
ويحويه) بنت أخيه (جائز
يتولى طهره المعقد) (أو) زوج
(وصى في نكح صغيرا بصغيرة
تحت حجره وشعره) كما لو زوج
ابنه بصغيرة هو وصى عنها (صح
أن يتولى طهره المعقد وكذا وصى
امراة) عقلة تخصه كان عـم
ومـوفى بها ما ذاء ذنته
بتميمه وعقلمته زمن مولى
هـ في تزويجها يصح أن يترى
ضرفي المصغر روي البخاري
عن عبد الرحمن بن عوف أنه
قال ما حكم به بنـه تارض
تخصيص مـرثـة مـم قـل
فتمري جنك ولا يـدبـا ما حجاب رانـتـبـور فـجـر ابـتـولا هـما كـا لو زوج أمته عبده الصغير (أو وكل زوج ولها)

غير هذا النكاح فانه قد هو أيضا بهما كسائر العقود (لا) ينقد النكاح (بتميم لرحم
كأنى الزوجين أو ابني أحدهما ونحوه) كابويهما وابن أحدهما وأبي الآخر لثمة (ولا)
ينقد النكاح أيضا (بأصميين أو أخريين أو) بشاهدين (أحدهما كذلك) أي أصم
أو أخريين لما تقدم (ولا يبطل) النكاح (بالتواصي بكتفائه) لأنه لا يكون مع الشهادة
عليه مكتوما (فإن كتبه) أي النكاح (الزوجان والولي والشهود قد أصبح المعقد وكره)
كتفائهم له لأن السنة إعلان النكاح (ولا ينقد نكاح مسلم بشهادة ذميين) ولا يشهد به مسلم
وذى قوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم (ولو كانت الزوجة ذمية) كتابية أو أباها
كثيان (ولو أقر رجل وامراة أنهما نكحوا بولي وشاهدي عدل قبل منهما) لأنه لا منازع لهما فيه
(وبثبت النكاح باقرارهما) لعدم المخاصم فيه (ويكنى العدالة ظاهرا فقط) في الشاهدين
بالنكاح بأن لا يظهر فسقهما لأن الفرض من الشهادة إعلان النكاح ولهذا يثبت بالتسامع
فإذا حضر من يشهر بحضوره كفى ولأن النكاح يقع بين عامة الناس في مواضع لا تعرف فيها
حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق (فلوبانا) أي الشاهدان بالنكاح بعده (فاسقين فالعقد
صح) ولا ينفذ وكذلك لو كان الولي فاسقا لأن الشرط العدالة ظاهرا وهو أن لا يكون ظاهرا
الفسق وقد تحقق ذلك (ولو تاب) الشاهد (في مجلس العقد كمستور) العدالة (قاله
في الترغيب) فيكفى وكذلك لو تاب الولي في المجلس قلت بل يكفي بذلك حيث اعتبرت العدالة
مطلقا لأن إصلاح العمل ليس شرطاً فيها كما يأتي في الشرط (الخامس الخلو من الموانع) الآتية
في باب المحرمات (بأن لا يكون بهما) أي بالزوجين (أو بأحدهما ما يمنع التزويج من
نسب أو سبب) كرضاع ومهارة (أو اختلافاً دين) بأن يكون مسلماً وهي مجوسية
ونحوه مما يأتي (أو كونها في عدة ونحو ذلك) كان يكون أحدهما محرماً (والكفاءة في زوج
شرط للزوم النكاح لا صحته) هذا المذهب عند أكثر المتأخرين قال في المفتع والشرح وهي
أصح وهذا قول أكثر أهل العلم لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة
ابن زيد مولاه فنكحها بامر متفق عليه وروى عائشة أن أباها ذيفعة بن عتبة بن ربيعة تبنى
سالمًا ونكحه ابنه أخيه الوليد بن عتبة وهو مولى لامراة من الأنصار روى البخاري وأبو داود
والنسائي وعن أبي حنيفة بن أبي سفيان الجمعي عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن
عوف تحت يلال رواء الدارقطني فعلى هذا (يصح النكاح مع فقدها) أي فقد الكفاءة
(فهى حتى للمرأة والأولياء كلهم) القريب والبعيد (حتى من يحدث منهم) بعد العقد لتساويهم
في حقوق العار بفقد الكفاءة (فلو زوجت المرأة بغير كفؤ فإن لم يرض) بالنكاح (الفسخ
من المرأة والأولياء جميعهم) بيان أن لم يرض (فورا وتراخيا) لأنه خيار ينقص في العقود
عليه أشبه خيار البيع (وبذلك لا بعد) من الأولياء (مع رضا الأقرب) منهم به
(و) أمه رضا (لزوجته) دفعا لما يلحقه من حقوق العار (فلو زوج الأب) بنته (بغير كفؤ
رضا فللاخوة لصنخ نصا) لأن العار في تزويج من ليس بكفؤ عليهم أجمعين (ولو زالت
الكفاءة بعد العقد فلها) أي لزوجته (الفسخ فقط) دون أوليائها كعتة هانت تحت عبد ولأن
حق الأولياء في ابتداء العقد لا في استدامته (والكفاءة) لغة المساواة ومنه قوله صلى
الله عليه وسلم المسلمون تنكأ دماءهم أي تتساوى فيكون دم الوضع منهم كدم الرضيع وهي هنا
(مفسرة في خمسة أشياء الدين فلا يكون الفاجر والقاسق كفؤا العفيفة عدل) لأنه مردود
الشهادة فالرأيه وذلك نقص في إنسانيته فلا يكون كفؤا العادل ويؤيده قوله تعالى أفن كان
مؤمنا كن كان فاسقا فلا يستوون (الشأن المصعب وهو الذنب فلا يكون الجحيم وهو من

بأن وكل الولي الزوج في

إيجاب النكاح لنفسه فيجوز للزوج أن يتولى طرفي العقد (أو وكلاً) أي الزوج والولي رجلاً (واحداً) بأن وكله الولي في الإيجاب والزوج في القبول فله أن يتولى طرفي العقد كليهما (ونحوه) أي ما تقدم كان أذن السيد لعده الكبير أن يتزوج أمته أو نحو النكاح من العقود كالبيع والأجرة فيجوز فيهما تولي طرفي العقد أو كل أحد العاقلين الآخر أو كل واحد (و) لا يشترط في تولي طرفي العقد الجمع بين الإيجاب والقبول بل (يكفي زوجت) فلانة بنت فلان (فلاناً) وينسبهما بمنزله وإن لم يقل وقبلت له نكاحه (أو) يقول (تزوجتها) أي فلانة بنت فلان (أن كان هو الزوج) وإن لم يقل وقبلت نكاحها لنفسه (أو) كان (وكيله) أي الزوج فيقول تزوجتها لموكلتي فلان أو فلان بن فلان وإن لم يقل وقبلت له نكاحها (الابنت عمه وعتيقة المجنونة) إذا أراد تزوجهما لا يتولى طرفي عقدهما (فشرط) لتزوجه بهما (ولي غيره) أن كان (أولاً) أن لم يكن غيره لأن الولي اعتبر بالنظر للمولى عليه والاحتياط له فليجوز له النكاح فيما هو مولى عليه لمكالاتهم كالأول في البيع لا يبيع لنفسه فيزوجه ولي غيره ولو لم يعد منه أن وجد والأفالم كم تنتفي التهمة ففصل ومن قال لامته التي يحل له نكاحها إذا لم يكن أي وقت

ليس من العرب كفؤ العربية) أقول عمر لا يمنع أن تزوج ذات الإحساب الأمن إلا كفاء رواه الخلال والدارقطني ولأن العرب يعقدون الكفاءة في النسب ويأثفون من نكاح المولى ويرون ذلك نقصاً وعاراً وبؤساً به حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم ولأن العرب فصلت الأم برسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث الحرمة فلا يكون العبد ولا المبعوض كعقوبة الحر ولو) كانت (عتيقة) لأنه ممتص بالرق ممنوع من التصرف في نفسه غير مالك له ولأن ملك السيد لرقبة يشبه ملك البهيمة فلا تساوي الحرمة لذلك والعتيق كله كفؤ الحر (الرابع الصناعة فلا يكون صاحب صناعة ذنبه كالخام والحائك والاكساح والزبال والفقاع كقفا ابنت من هو صاحب صناعة ذنبه كالتاجر والبراز) أي الذي يجز في البرز هو والقماش (والثاني صاحب المقادير ونحو ذلك) لأن ذلك نقص في عرف الناس فأشبهه نقص العيب وروى في حديث العرب بعضهم لبعض كفاء الاحائك أو حجاما قيل لأحمد كيف تأخذ به وأنت تضعه قال العمل عليه يعني أنه موافق لأهل العرف (الخامس اليسار بحسب ما يجب لها من المهر والنقعة) و (قال ابن عقيل بحيث لا تتغير عليها عاداتها عند أبيها في دينه فلا يكون المعسر كفؤاً للموسر) لأن على الموسر ضرورة رافعا زوجه إلا خلاه بنفقته أو مؤنة أولاده ولهذا ملك الفسخ ما عساه بالنقعة ولأن ذلك نقص في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب (فائدة) ولذا نأخذ قيل أنه كفؤ لذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أن ينكح وينكح إليه فكأنه لم يجب ذلك لأن المرأة تنضر ربه هي وأولياؤها وبنته مدى ذلك إلى ولدها وليس هو كفؤاً للعربية بغير أشكال فيه لأنه أدنى حالاً من المولى قاله في الشرح (وليس مولى القوم كفؤاً لهم) نقل الميموني مولى القوم من أنفسهم في الصدقة ولم يكن عنده هذا هكذا في التزويج ونقل مهنأه كفؤاً لم ذكرهما في الخلاف (ومحرم) على ولي المرأة (تزوجها بغير كفؤ بغير رضاها) لأنه اضطرار بها وادخال للمار عليها (وبفسق به) أي بتزويجها بغير كفؤ بلا رضاها (الولي) قلت إن تعدده (وبسقط خيارها) أي المرأة إذا تزوجت بغير كفؤ (بمبادل) منها (على الرضا من قول أو فعل) بأن مكنته من نفسها عالمته (وأما الأولياء فلا يثبت رضاهم إلا بالقول) بأن يقولوا أسقطنا الكفاءة أو رضينا به بغير كفؤ ونحوه وأما سكوتهم فليس برضا (ولا تعتبر هذه الصفات) وهي الدين والمنصب والحرية والصناعة غير الذرية واليسار (في المرأة) لأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بشرف أمه (فليست الكفاءة شرطاً في حقها للرجل) وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بمسقية بنت حبي وتسرى بالأماء (والعرب من قرشي وغيره بعضهم لبعض كفاء) لأن الأسود بن المقداد التميمي تزوج صنابغة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر اخته الأشعث بن قيس الكندي وزوج علي ابنته أم كلثوم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم (وسائر الناس) أي بأقربهم بعد العرب (بعضهم لبعض كفاء) لظواهر الخبر السابق انتهى

باب المحرمات في النكاح

وهو ضربان: ضرب (محرم على الأب) وهن أقسام الأول بالنسب وهن سبع (الأم والجددة من كل جهة) أي سواء كانت من جهة الأب أو الأم (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وأمهاتكم كل من انتسبت إليهن بالولادة سواء وقع عليها اسم الأم حقيقة وهي التي ولدت أو مجازاً وهي التي ولدت من ولدك وان علت واردة كانت أو غير واردة ذكر أبو عمر يرفها جراً أقول (لو كانت حرة) لتدخل السكناية وتخرج الجوسية والوثنية والمعتدة لعدم حل كل منهن (من) بيان لامته (قن

وإذا جعل عتقها أو عتق بعضها صدقها (رجع) عتقها (عليها بنصف قيمتها عتق) منها نسوان سقط الرضاغ ونحوه رجع بكها وقت عتق ونجسب على الاعطاء ان كانت مليئة به (وتجبر على الاستسعاء) أي التمسك (غير مليئة) لعتقه وما بقي منه لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض لها وقد فرض لها ما أعتق منها ولا سبيل إلى الرجوع في الرقي به سد زواله فرجع بنصف قيمة ما عتق منها لانه صدقها (ومن أعتقها) رها (سؤلها) عتقها (على أن تنكح أو قل) غا (اعتقك على أن تنكحني فقط) ولم يزد على ذلك (وضيت صح) العتق ولم يلزمها أن تنكحه لان العتق وقع سلفا في نكاح فلم يلزمها كالأول سلف حرة ألغى على أن تزوجه (ثم إن أنكحته) فلا نكح عليها لأنه قد سلم له ما شرطه عليها (والا) تنكحه (فعلها فيه ما أعتق منها) كلا كان أو بعضا لأنه أزل ملكه عنها بسطر عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمتها كالبيع الفاسد إذا تلف المبيع به المستري وسواء امتنع من تزوجه أو بذلته فلم يستزوجها كماله وفي الشرح وتعتبر القيمة وقت الاعتناف لانه وقت التلاصق (وان قال) منه (زوجتك) لزيد

من تزوجها أبوه أو حمده لا يسه ولا مهر من نسأ الرضاغ إن عتقها أو عتقها وحلائلهم تزوجاتهم سميت امرأة لرجل لميله لأنها تحل زار زوجه وهي محالة له بقوله تعالى ولا تنكحوا نكاح آؤكم من النساء (وحلائل أبائهن من كل من تزوجها أحد من بنيهن أو) من (بنى أولاده وإن تزواهم أولاد البنين أو البنات من نسأ الرضاغ) لقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع ما قدم من قوله سابعه الصلاة والسلام يحرم من الرضاغ محرم من الذم وب قوله تعالى الذين من أصلابكم إلا من تزواهم بناته وليس منه (وتباح بناتها) أي بنات حلائل الآباء ولا بنات وأمهاتهن من لدخولهن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (والرابعة) ربان ولو كن في غير حجره (لأن التربية لا تأبى لها في التحريم) وأما قوله تعالى الملاق في حجركم فإنه لم يخرج مخرج شرط وإنما وصفه بذلك تعريفا لها بغالب أحوالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك بغيره (وهن) أي الربائب المحرمات (بنات نسائه الذي دخل بهن) صفة للنساء (دون) النساء (اللائي لم يدخل بهن) فلا تحرم بناتهن لقوله تعالى فإن لم تكن فوادخلن بهن فلا حرام عليكم (فان هت) أي نسائه (قبل الدخول) أي الوطء لم تحرم بناتهن (أو أبائهن) الزوج (بعد الدخول) الوطء لم تحرم البنات (لأن الدخول يسمى دخولا) (ولا يحرم لربيه إلا الوطء) دون العقد والدخول المباشر دون الفرج إلا بالربابة (قل) الشارح والدخول هو وطؤها كفي عنه والدخول وتحرر من بنت ربيته نسأ (نكح) بنت ربيته (وسواء في ذلك القرية) توالى عيدات لدخولهن في الرتب (وتباح زوجه ربيته) إن أبانها أو خلت من المراتم الزوج أمه (وتباح) له (أخت أخيه) من أبيه (ر) تباح له (بنت زوج أمه) تباح له (زوجه زوج أمه) تباح له (جدة له) جده (والدة وبناها) أي بنتا جده ولده وجدة ولده لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (ولو كان لرجل ابن أو بنت من غير زوجته ولده) أي الابن أو البنت (قل تزويجهما أو بعده ولو) أنه ولده (بعد فراجه أو طها) أي زوجته (بنت أو ابن من غير ولدهما) أي البنت أو ولده (قبل تزويجهما أو بعده) بوطئها أو فراجه ولده من آخر جاز تزويجه أحدهما من الآخر (لأنه السابقة) (ويباح لها) أي للأنثى (ابن روجه) بنها (يباح لها) (ابن زوج ابنتها) (يباح لها) (زوج زوجه ابنتها) (يباح لها) (زوجة ابنتها) (لأن الأصل في الفروج الحلال ما لم يقد الامور والسرع بحرمة) (وبثبت تحريم المصاهرة بوطء حلال) (اجمعا) (و) الوطء (حرام) كزنا (ر) الوطء (شبهة ولو) كالزطء (في دبر) لأن الوطء يعني نكاحا كما به دم أول كتاب النكاح فدخل في عموم قوله تعالى وتزويجكم ما نكحتمكم إلا به ونظر ثم ما في الآية بصافرة رتبة مرفوعة إلى الوطء وهي قوله أنه كان فاحشة زمة أو ساءة قيل وهذا للغايط غير يكون في الوطء لأن الذي من التحريم الوطء لم يباح تعنى المحذور كوطء الحائض ونظر كماله كالطريق أن هذه الشبهة ليس بحلال ولا حرم وصرح القاضي في تعليقه أنه حر دكره نصف (وبثبت) التحريم بوطء (نكحت) (الموطوءة) (مينة أو صفة لا يوطئ مثلاً) لأنه ليس بسبب البهنية شبهة النضر (لا) يثبت تحريم المصاهرة (بما شرعوا ولا ينضمه في صريحها أو) بظاهرها (غيره ولا يحلوه) ولو (لسهوة) بقوله تعالى فاستمكرن فوطئهن فلا جناح عليكم في ذلك الدخول الوطء (وكذا

زيد النكاح (فيه ما) أي
الصورتين (صح) العتق
والنكاح (كاعتقتك
وأكرمتك منه) أي زيد
(سنة بالف) فيصح العتق
والاجارة ان قبلها ما زيد وهو تنزلة
استثناء للخدمة

فصل في الشرط الرابع
الشهادة على النكاح احتياطا
للسبب خوف الانكار لحدوث
عائشة مرفوعا لا بد في النكاح
من حضور أربعة أولي الزوج
والشاهدان رواه الدارقطني
وعن ابن عباس مرفوعا
البغايا اللواتي زوجن أنفسهن
بغير رينة رواه الترمذي ولأنه
عقد يتعلق به حق غير
المعقدين وهو الولد فاشتراط
فيه الشهادة أشد لا يصحده أبوه
فبقيت نسبه بخلاف غيره
من العقود (الأعلى النبي صلى
الله عليه وسلم) اذ انكح أو
أسكح لامن الانكار (فلا ينفق)
النكاح (الشهادة ذكر بين الغيب
عاطلين متكلمين جميعين مسلمين
ولو أن الزوجة ذمية عدلين
ولو ظاهرا) لان الغرض من
الشهادة اعلان النكاح واطهاره
ولذلك يثبت بالاسقاط فاذا
حضر من يشهر بحضوره صح
(فلا ينقض لو بان) أي
الشاهدان (فاسقين) لوقوع
النكاح في الفسرى والامصار
والسوادى وبين عامة الناس
من لا يعرف حقيقة العدالة
فاعتبار ذلك يشترق فاكفى
بظواهر الحرف فيه عقلت وكذا
لا ينعقد أبداً الرق فاسقاً
(غير متميز لرحم) بان لا يكونان عمودى نسب الزوجين أو الولي فلا تصح شهادة أبي الزوجة

لوفعلت هي ذلك) أي ما ذكر من المباشرة والنظر الى الفرج أو غيره والخلو لشهوة (برجل) لم
تحرم بنتها عليه لأنه لم يدخل بأمرها (أو استدخلت) المرأة (ماء) أي منيه بقطنة
أو نحوها فلا تحرم بنتها عليه لعدم الدخول بالأم وكذا لا تحرم هي على أبيه ولا على ابنه ان لم
يكن عقد عليه لأنه لا عقد ولا وطء نقله في الانصاف عن التعليق واقتصر عليه وهو مقتضى
كلام التنقيح والمنتهى هنا وقال في الرابة ولو استدخلت مني زوج أو أجنبي بشهوة ثبت
النسب والعدة والمصاهرة وتبعه في المنتهى في الصداق (ويحرم بالوطء لا بدوا عليه)
من قبله ونحوهما (ولا يباحقة النساء ما يحرم بوطء المرأة من تلوط بغلام) غير بائع
بطبق الجماع (أو بائع حرم على كل واحد منهما) أي الملائط والموطء (أم لا تحرم
وابنته نصا) لأنه وطء في فرج ففسد الحرمة كوطء المرأة وقال في شرح المقنع الصحيح ان
هذا لا ينشر الحرمة وان هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم فيدخلن في عموم قوله تعالى
وأحل لكم ما وراء ذلكم ولا نهن غير منصوص عليهن ولا نهن في معنى المنصوص عليه فوجب
ان لا يثبت حكم التحريم فيمن فان المنصوص عليه في هذا دلائل الابناء ومن نكحهن الآباء
وأمهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء منهن ولا في معناه (وتحرم أخته من الزنا وبنت
ابنه) من الزنا (وبنت بنته) من الزنا وان نزلت (وبنت أخيه) من الزنا (وبنت
أخته من الزنا) وكذا عمته وخالتها من الزنا وكذا أحليته الأب والابن من الزنا لا دخولن في
العمومات السابقة * القسم الخامس المحرم بالامان وذكر ما يقوله (وتحرم الملاعة على
الملاعن على التأييد) لما روى سهل بن سعد قال مضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما
ثم لا يجتمعا أبدار واه الجوز جاني (ولو أكلذب) الملاعن (نفسه) لأنه تحريم لا يرتفع
قبل الجلد والتكذيب فلم يرتفع بهما (أو كان الله ان بهد البينة) لفي الولد (أو) كان
للعان (في نكاح فاسد) لفي الولد لعدم ما سبق (واذا قتل رجل رجلا لم تزوج امرأته
لم تحل له أبداً قاله الشيخ عقوبة له) بنقض قصده المحرم كمرمان القاتل الميراث (وقال)
الشيخ (في رجل خيب) أي خدع (امرأة على زوجها) حتى طلقها (بما قب
عقوبة بلغة) لارتكابه تلك المعصية (ونكاحه باطل في أحد قولي العلماء في مذهب
مالك وأحمد وغيرهما ويجب التفريق بينهما) عقوبة له كمنع القاتل الميراث (واذا فسخ
الحاكم نكاحا لعنة أو عيب يوجب) أي يقتضي (الفسخ) كجئون وجذام ونحوهما (لم
تحرم) المفسوخ نكاحها على المفسوخ عليه (على التأييد) بل تباح له بالعقد عليها لقوله
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم

فصل في الضرب الثاني المحرمات الى امدوهن نوعان أحدهما لأجل الجمع وهو المشار
اليه بقوله (ويحرم الجميع بين الاختين) من نسب أو رضاع حرتين كاتناً أو أمتين أو حرة
وأمة قبل الدخول أو بعده لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف (و) يحرم
الجميع أيضا (بين المرأة وعمتها أو) بين المرأة (خالتها ولو رضيتا وسواء كانت العمة
والخاله حقيقة أو مجازا كعمات آبائهم وخالاتهم) أي خالات الآباء وان علوا (وعلمات
أمهاتهن وأخالاتهن وان علت درجاتهن من نسب أو رضاع) قال ابن المنذر اجمع أهل العلم
على القول به وليس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بهن أهل البدع من لا تعدد محالته خلافا
وهو الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بأسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجم هو ابين المرأة وعمتها
ولا بين المرأة وخالها متفق عليه وفي رواية أبي داود ولا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على

بنت أخيهما ولا المرأة على خالته أو لخالته على بنت أختها لا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى ولا نكاح في نحرهم الجمع بين الأختين إيقاع العداوة بين الأقارب واقضاء ذلك إلى قطعة الرحم المحرم فإن احتجوا به يوم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم خصصناه بما روى من الحديث الصحيح (و) يحرم الجمع أيضا (بين حائنتين بأن ينكح كل واحد منهما) أي من رجلين (ابنة الأخت فيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين خالة للأخرى لأنها أخت أمها لا ابنتها (و) يحرم الجمع أيضا (بين عمتين بأن ينكح كل واحد منهما أم الأخت فيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين عمّة للأخرى لأنها أخت أبيها لا أمه (أو) أي ويحرم الجمع بين (عمّة وخالة بأن ينكح الرجل امرأة وينكح ابنه أمها فيولد لكل واحد منهما بنت) فبنت الابن خالة ابن بنت الأب وبنت الأب عمّة بنت الابن (و) يحرم الجمع (بين كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم نكاحه) أي الذكر لها قرابة أو رضاع لأن المعنى الذي حرم الجمع من أجله افضاؤه إلى قطعة الرحم القريبة لما في الطباع من التناقض والغيرة بين الضرائر والحق بالقرابة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (فإن كان) الجمع بين الأختين ونحوهما (في عقد واحد) بطل في حقهما (أو) كان الجمع بينهما (في عقدين معاً) أي في وقت واحد بطلا (أو زوج خسا) فأكثر (في عقد واحد بطل في الجميع) لأنه لا يمكن تجميعه في الكل ولا مزيجاً لواحدة على غيرها في بطل في الجميع بمعنى أنه لم ينعقد (وان تزوجهما) أي الأختين أو نحوهما (في عقدين) واحدة بعد الأخرى بطل الثاني لأن الجمع حصل به (أو وقع) العقد على إحدى الأختين ونحوهما (في عدة الأخرى بائناً كانت أو رجعية بطل الثاني) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجمع مائة في رحم أختين ولا نكاحاً بمائة عن النكاح لحقه فأنشئت الرجعية (و) العقد (الأول صحيح) لأنه لا يجمع فيه (فإن) تزوج أختين ونحوهما في عقدين مرتبين (و) لم تعلم أو لا هما فعليه فرقتهما بطلا أو يفسخ الحاكم نكاحهما ما حل بهما (أو) دخل (بواحدة منهما) ولم يدخل (بواحدة) منهما إلا أن أحدهما محرم عليه ونكاحها باطل ولا يعرف المحللة له ونكاح أحدهما صحيح ولا ينعقد بينهما من قبله فوجب كالأول زوج الوليان ولم يعلم السابق من العقد (فإن كان) من عقد على أختين ونحوهما في عقدين مرتبين وجهل السابق (لم يدخل بهما) وطلقهما أو فسخ الحاكم نكاحهما (فعليه لاحدهما نصف المهر) لأن نكاح واحدة منهما صحيح وقد فارقها قبل الدخول (يقترعان عليه) فتأخذه من حررت لها القرعة (وله أن يعقد على أحدهما في الحال بعد فراق الأخرى) قبل الدخول به لأنه لا عدة وسواء فعل ذلك بقرعة أو لا (وإن كان دخل بأحدهما) دون الأخرى ثم طلقهما أو فسخ الحاكم نكاحهما (أفرع بينهما) فإن وقعت القرعة لغير المصابة فلها نصف المهر (لأنها روجه فارقها قبل الدخول) وللمصابة مهر المثل (بما استحل من فرجها) وإن وقعت القرعة للمصابة فلا شيء للأخرى وللمصابة المسمى جميعه) لتقرر به بالدخول (وله نكاح من شاء منهما) فإن نكح المصابة فله ذلك في الحال (لأنها معتدة من وطء يلحق فيه النسب أشبه المصابة منه من نكاح صحيح (وإن أراد نكاح الأخرى) التي لم يصحبها (لم يجز) له نكاحها (حتى تنقضي عدة المصابة) ثم لا يجمع مائة في رحم نحو أختين (وإن كان دخل بهما أو أصابهما فلا حد لهما المسمى ولا الأخرى مهر المثل يقرع بينهما) لتمييز من تأخذ المسمى عن تأخذ مهر المثل أن تفوتا (وبس) له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى لما تقدم (وإن

بنت أخيهما ولا المرأة على خالته أو لخالته على بنت أختها لا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى ولا نكاح في نحرهم الجمع بين الأختين إيقاع العداوة بين الأقارب واقضاء ذلك إلى قطعة الرحم المحرم فإن احتجوا به يوم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم خصصناه بما روى من الحديث الصحيح (و) يحرم الجمع أيضا (بين حائنتين بأن ينكح كل واحد منهما) أي من رجلين (ابنة الأخت فيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين خالة للأخرى لأنها أخت أمها لا ابنتها (و) يحرم الجمع أيضا (بين عمتين بأن ينكح كل واحد منهما أم الأخت فيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين عمّة للأخرى لأنها أخت أبيها لا أمه (أو) أي ويحرم الجمع بين (عمّة وخالة بأن ينكح الرجل امرأة وينكح ابنه أمها فيولد لكل واحد منهما بنت) فبنت الابن خالة ابن بنت الأب وبنت الأب عمّة بنت الابن (و) يحرم الجمع (بين كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم نكاحه) أي الذكر لها قرابة أو رضاع لأن المعنى الذي حرم الجمع من أجله افضاؤه إلى قطعة الرحم القريبة لما في الطباع من التناقض والغيرة بين الضرائر والحق بالقرابة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (فإن كان) الجمع بين الأختين ونحوهما (في عقد واحد) بطل في حقهما (أو) كان الجمع بينهما (في عقدين معاً) أي في وقت واحد بطلا (أو زوج خسا) فأكثر (في عقد واحد بطل في الجميع) لأنه لا يمكن تجميعه في الكل ولا مزيجاً لواحدة على غيرها في بطل في الجميع بمعنى أنه لم ينعقد (وان تزوجهما) أي الأختين أو نحوهما (في عقدين) واحدة بعد الأخرى بطل الثاني لأن الجمع حصل به (أو وقع) العقد على إحدى الأختين ونحوهما (في عدة الأخرى بائناً كانت أو رجعية بطل الثاني) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجمع مائة في رحم أختين ولا نكاحاً بمائة عن النكاح لحقه فأنشئت الرجعية (و) العقد (الأول صحيح) لأنه لا يجمع فيه (فإن) تزوج أختين ونحوهما في عقدين مرتبين (و) لم تعلم أو لا هما فعليه فرقتهما بطلا أو يفسخ الحاكم نكاحهما ما حل بهما (أو) دخل (بواحدة منهما) ولم يدخل (بواحدة) منهما إلا أن أحدهما محرم عليه ونكاحها باطل ولا يعرف المحللة له ونكاح أحدهما صحيح ولا ينعقد بينهما من قبله فوجب كالأول زوج الوليان ولم يعلم السابق من العقد (فإن كان) من عقد على أختين ونحوهما في عقدين مرتبين وجهل السابق (لم يدخل بهما) وطلقهما أو فسخ الحاكم نكاحهما (فعليه لاحدهما نصف المهر) لأن نكاح واحدة منهما صحيح وقد فارقها قبل الدخول (يقترعان عليه) فتأخذه من حررت لها القرعة (وله أن يعقد على أحدهما في الحال بعد فراق الأخرى) قبل الدخول به لأنه لا عدة وسواء فعل ذلك بقرعة أو لا (وإن كان دخل بأحدهما) دون الأخرى ثم طلقهما أو فسخ الحاكم نكاحهما (أفرع بينهما) فإن وقعت القرعة لغير المصابة فلها نصف المهر (لأنها روجه فارقها قبل الدخول) وللمصابة مهر المثل (بما استحل من فرجها) وإن وقعت القرعة للمصابة فلا شيء للأخرى وللمصابة المسمى جميعه) لتقرر به بالدخول (وله نكاح من شاء منهما) فإن نكح المصابة فله ذلك في الحال (لأنها معتدة من وطء يلحق فيه النسب أشبه المصابة منه من نكاح صحيح (وإن أراد نكاح الأخرى) التي لم يصحبها (لم يجز) له نكاحها (حتى تنقضي عدة المصابة) ثم لا يجمع مائة في رحم نحو أختين (وإن كان دخل بهما أو أصابهما فلا حد لهما المسمى ولا الأخرى مهر المثل يقرع بينهما) لتمييز من تأخذ المسمى عن تأخذ مهر المثل أن تفوتا (وبس) له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى لما تقدم (وإن

متكون) السكاهة (حقاً لله تعالى ولها) أي الزوجة (ولا ولياتها كلهم) على هذه الرواية (لورضية) امرأة (مع

ولدت منه أحدهما (لحقه النسب (أو) ولدت منه (كلتاها فالنسب لاحق به) لانه
 اما من نكاح أو شبهة نكاح (ولا يحرم الجمع بين أخت رجل من أبيه وأخته من أمه ولو لم
 عقد واحد) لانه لو كانت أحدهما إذا كركحت له الأخرى فان ولد لهما ولد فالرجل عمه وخاله
 (ولا) يحرم الجمع أيضا (بين من كانت زوجة رجل) وبانت منه بموت أو طلاق ونحوه
 (و) بين (ابنته من غيرها) لانه وان حرمت أحدهما على الأخرى لو قدرناها ذلك لم يكن
 تحريمها إلا من أجل المصاهرة لانه لا قرابة بينهما (وبكره) للرجل أن يجمع (بين بنتي
 عميه أو) بنتي (عمته أو بنتي خالته أو بنتي خالته أو) يجمع بين (بنت عمه وبنت
 عمته أو) يجمع بين (بنت خاله وبنت خالته) لما روي أبو حفص عيسى بن طلحة قال
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذى قرابتهما محاربة القطيعة أى لانصاته
 إلى طيعة الله والرحم كما قدم لكن لم يحرم لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وابعاد القرابة ولذلك
 لم يحرم نكاحها وكانت الأجنبية أولى كما تقدم (ولو كان لرجلين بنتان لكل رجل بنت ووطئا
 أمة) لهما أو امرأة شبهة في طهر واحد (فانت بولد وألحق ولداهما) ما افتزوج رجل
 بالأمه وبالبنتين) أو بهما أو بالمرأة (فقد تزوج أم رجل وأخته) والنكاح صحيح لما تقدم
 فيم تزوج بامه شخص وبنته (وان اشترى أخت امرأته أو) اشترى (عمتها أو) اشترى
 (خالتها) من نسب أو رضاع (صح) الشراء لأن الملك يراد للاستمتاع وبه ولذلك صح
 شراء أخته من الرضاع (ولم يحل له وطؤها) أى التى ملكها (حتى يطلق امرأته) أو يخلعها
 أو يفسخ نكاحه لمقتضى ولذلك قال فى المتهمى حتى يفارق زوجته (وتنقض عدتها)
 لئلا يجمع ماءه في رحم أختين ونحوهما وذلك حرام لما تقدم (ودعوى الوطء مثله) أى مثل
 الوطء فحرم صحته فى الانصاف لأن الوسائل لها حكم المقاصد وذو بحر والجمع بينهما فى الخلوة
 (وان اشترى جارية ووطئها حل له شراء) أمها (وأختها وعمتها وأختها) كما يحل له
 شراء المعتقة والمزوجة (والجوسية والمحرمه للرضاع) (وان اشترى من يحرم الجمع
 بينهما) كالأختين (فى عقد واحد صح) العقدان فى المهر ولا ينافى خلافا فى ذلك (وله
 وطء أحدهما) بتمه ما شاء لأن الأخرى لم تصرف راشا كالأختين كان فى ملكه أحدهما وحدها
 (وليس له الجمع بينهما فى الوطء) لقوله عليه السلام لا يؤمن بالله واليوم
 الآخر لا يجمع ماءه فى رحم ختين (وأما الجمع) بين الأختين ونحوهما (فى الاستمتاع
 بمقتضى الوطء فيكره ولا يحرم قاله ابن عقيل) وقال الفاضل يحرم كالوطء وقاله ابن رجب
 يحتمل فى القعدة لمدى دسة والنزاع بينهما. وصححه فى الانصاف كما جزم به المصنف أن
 روى كلام ابن عقيل على ما قبل وطء أحدهما لم يعارض كلام الفاضل وغيره (فان وطئ)
 من ملك أختين ونحوهما (أحدهما فليس له وطء الأخرى) لقوله تعالى وأرتحموا
 بين الأختين فإنه يؤول إلى فقد الوطء جميعا كما سائر المذكورات فى الآية يحرم وطؤها والعقد
 عتيق ولأن امرأة صارت فراشا لحرم أختها كالزوجة ويستمد التحريم (حتى يحرم
 الموطوءة على نفسه بعق أو تزويج بعد استبراء أو زالة ملكه ولو بيع ونحوه) كعبه
 (لحاحه) إلى المنفريق لانه يحرم الجمع فى النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقدم أحدهما
 كلام المحققين بقاءه بموجبه يقتضى هذا (قاله الشيخ وابن رجب) وجزم بهما فى المتهمى
 (أو) حتى (يعا) ما يبيع ونحوه (فما ليس بمهر) قاله ابن عقيل ولا يكفي فى إباحتها
 مجرد رتبة الملك حتى تنقض حصة الاستبراء وتكون الحصة كالعدة قال أبو العباس هذا
 قبل فى كلام أحمد وعامة صحبه وأما فى كازم على وابن عمر مع ان عليا لا يجوز وطء

أولياتها (تزوج (غير كفؤ ٤٤ لم يصح) النكاح لغوات شرطه (ولو زالت) الكفاءة (بعد عقد فلها فقط) دون
 أولياتها (الفسخ) كعتقها
 تحت عقد قبل لأحد فبين
 شرب الخمر يفرق بينهما ما قال
 استغفر الله فالمتبرع إلى هذه
 الرواية وأجودها حل العقد
 واحتج بهذه الرواية بأن منعها
 تزويج نفسها لا تنافي في
 غير كدوث قبل العقد لئلا يجمع
 القارن هادنا أولى وما فيه من
 حتى الله تعالى (وعلى)
 رواية (أخرى أنها) أى الكفاءة
 (شرط للزوم) أى لزوم
 النكاح (للاختة) أى صحة
 النكاح وهى المذهب عند
 أكثر المتقدمين والمتأخرين
 وقول أكثر أهل العلم بالاروت
 عائشة ان أباحذيف بن عتبة
 ابن ربيعة نكح سائلا وانكحه
 ابنة أخيه الوليد بن عتبة وهو
 مسؤول لامرأته من الانصار ورواه
 البخارى والتسائى وأبو داود
 وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 فاطمة بنت قيس أن تنكح
 أسامة بن زيد فنكحها بامر
 متفق عليه ولا ان الكفاءة حتى
 لا يخرج عن المرأة وأولياتها
 فاذا رضوا به صح لأنه اسقط
 لحقه ولا يحرم فيه عليهم
 (فيصح) النكاح مع فقه
 الكفاءة (ولمن لم يرض) بغير
 كفؤ بعد عقد (من امرأة
 وعصبة حتى من يحد) من
 عصبتها (الفسخ) لعدم
 لزوم النكاح ففقد الكفاءة
 (فيجوز أن) يفسخ أخ مع
 رضا أب (لأن اعارفى تزويج
 غير الكفو عنهم يجمع بين
 (وهو) أى حيدرا نكح ففقد الكفاءة (على استراخي) لانه لم يقص على المعقود عليه شبهة خيار العيب

كان مكنته عالمة بأنه غير كفؤ
ويحرم تزويج امرأة غير كفؤ
بلا رضاها ويفسق به الولي
(والكفاءة) لغة المائنة
والمساواة ومنه حديث المسلمون
تتكايدون وهم أي تتساوى قدم
الوضع منهم كدم الرقيق وهذا
(دين فلا تزوج عفيفة) عن
زنا (بفاجر) أي فاسق بقول
أوفسأل أو اعتقاد لانه مردود
الشهادة والرواية وذلك نقص
في انسابه فليس كفؤ العدل
لقوله تعالى أفن كان مؤمنا
كن كان فاسقا لا يستتروون
(ومنصب وهو والنسب فلا
تزوج عريضة) من ولد
اسمهيل (بجهمي) ولا يولد زنا
لقول عمر لا تمنع تزوج ذوات
الاحساب الا من الاكهار واه
الدارقطني ولان العرب
يعتمدون الكفاءة في النسب
ويأثرون من نكاح الموالي
ويرون ذلك نقصا وعاوارا والعرب
قريش وغيرهم بعضهم لبعض
اكفاء وسائر الناس بعضهم
لبعض اكفاء (وحرية فلا
تزوج حرة) ولو عتقة (بعد)
ولا يعض قالة الزكشي لانه
منقرض بالرق ممنوع من
التصرف في كسبه غير مالك
ولان ملك السيد له يشبه ملك
الهيبة فلا تساوى الحرية لذلك
(ويصح) النكاح على
الرايين (ان عتق) العبد
(مع قبوله) النكاح بان قال له
سيده انت حر مع قبولك النكاح
أو يكون السيد وكذا عن عبده
في تزويج النكاح فيقول له
ايجاب النكاح لبيده قبلت
له هذا النكاح واعتقه لانه لم يسز من بعد العقد بمك العسخ فيه وعلم منه ان العتق كقولك لا اصل (وصدقة غير زرية)

الاخت في عدة أختها (ولا يكتفي) لا باسقاط وطء الاخرى (استبرأها) أي الموطوءة
(بدون زوال الملك) لانه لا يؤمن عوده انها يكون جامع بينهما (ولا) يكتفي ايضا
(تحررها) أي الموطوءة بان يقول هي حرام عليه لان هذا يعين مكفرة ولو كان يحرمها لانه
لمعارض متى شاء ازاله بما كفارة كالحيض والاحرام (ولا زوال ملك) عن الموطوءة (بدون
استبراء) لانه لان الاستبراء كالمعدة (ولا) يكتفي ايضا (كتابتها) لانه يسير من
استباحته بما لا يقف على غيرهما (ولا) يكتفي ايضا (وهنا) لان منعه من وطئها الحق
المرتهن لا تحررها ولذلك يجوز له وطئها ما دلت المرتهن ولانه يقدر على فكها متى شاء (ولا)
يكتفي ايضا (بغير شرط خيار) لانه يقدر على استرجاعها متى شاء فيفسخ البيع (ومثله)
أي مثل البيع بشرط خياره في عدم الاكتفاء به (ههنا) أي الموطوءة (لمن عاك)
استرجاعها منه كعنتها الولد (قال في الوجيز فان وطئ احداهم لم تحل له الاخرى حتى يحرم
الموطوءة بعد لا يمكن ان يرفعه وحده وجرم به ابن عبدوس في ذكره ويكتفي في تحريم
الموطوءة واخراج الملك في بعضها كبيع أو هبة جزء منها لان ذلك تحريمها كبيع كلها
فان اخرج الملك لازما ثم عوض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها بسلعة ثم تبين انها كانت مبيعة
أو يقاس المشتري بالتمن أو يظهر في العوض تدليس أو يكون منبونا فالذي يجب أن يقال في
هذه الموضع أن يباح وطء الاخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء اجماع وغيره قاله
في الاختيارت (لخواف) مشترى لاختين ونحوهما (ووشو ما واحدة بعد واحدة فوطء
الثانية محرم) لانه الذي حصل به جمع مائة في رجوعه (لا حله فيه) شبهه الملك (ولزمه
أن يمسك عهدها حتى يحرم احدها وبشترها) لان الله صارت فرائشه يلحقه نسب ولدها
فحرمت عليه ختها ونحوها كالأول وطئها ابنه واستدلال من قال لا في باقية على الحد بحديث
ان الاحرام لا يحرم الحلال لا يصبح لان الخبر ليس بصحيح قاله في السرح وفي شرح المنتهى ويرد
عليه اذا وطئ الأولى وطأ محرما كفي حيض أو احرام أو صوم فرض فان أختها تحرم عليه بذلك
(فان عادت) التي أخرجه عن ملكه (أي ملكه ولو) كان عوده، ليه (فبوطء الباقيه لم يمسك
واحدة منهم ما حتى يحرم الاخرى) لما تقدم (فان ابن نصر الله هذا لم يجب استبراء) كما
لو كان زوجها فاطلة لها تزوج قبل الدخول فيكف عنها وعن الاخرى حتى يحرم واحدة منهم
(فان وحب) الاستبراء بان باعها ووهب ثم ادت اليه (لم يلزمه ترك أختها) أرغفوها
(فيه) أي في زمن الاستبراء لانها محرمة عليه زمنا بذيقة صدره على دفعه قاله في المبدع
رائد مقيح (وهو حسن) زقالا الشيخ تقي لدين في المسودة وقد نص على انه اذا رجعت اليه
بعد خروجه عن ملكه لا تحل له احداها مع عين الاستبراء قال ابن كنانة القاضي حسين
انقاس يقتضي الاكتفاء بالاستبراء (وان وطئ امة ثم تزوج ختها) أرغمت أو اختها
ونحوها (لم يصح) النكاح لانه عند النكاح تصير به المراتة فراشا ثم يحزن برده على فراش
الاخت كالوطء لان وطء بموكتنه معني يحرم ختها لانه لجمع فقع محبة النكاح كالزوجة
ويغارق ذلك محبة شراء أختها فان السرا يكون نكاحا وغيره بخلاف النكاح (فان حرمت
عليه) سرته باخراج عن ملكه كما تقدم (ثم تزوج لاحت) ونحوه (بعد استبراء) صح
النكاح لزوال كونها فراشا (فان رجعت اليه امة فالزوجة بجاهها) لانه لا يرى قال
الموفق وأشار (والمع) أي من حيث الزوجية (في) نفق الزوجية (ولم يطأ واحدة
منهم ما حتى يحرم عليه الاخرى) كما تقدم وهذا ينافي قوله وحده باقي لا يحرم ما عارض
لا يرفع الزوجية فلا يرفع أثرها كالزوجة حتى يفسد مقتضى كلام ابن نصراته فيما سبق انه
له هذا النكاح واعتقه لانه لم يسز من بعد العقد بمك العسخ فيه وعلم منه ان العتق كقولك لا اصل (وصدقة غير زرية)

(والبنات) أصلب (وبنات الولد) ذكر اكان أو أنثى (وان سفل) وارثات كن أو غير وارثات لقوله تعالى وبناتكم (ولو) كن (متفيات بلمعان أو) كن (من زنا) لدخولن في عموم اللفظ والنفي بلمعان لا يمنع احتمال كونها خلقت من مائه وكذا يقال في الاخوات وغيرهن مما يأتي من الاقسام ويكفي في التحريم أن يعلم انها بناتها ونحوها ظاهرا وان كان النسب لغيره (والاخذت من الجهات الثلاث) وهي الاخذت لابوين والاخذت لآب والاخذت لأم لقوله تعالى واخواتكم (وبنت لها) أي للاخذت مطلقا (أو) بنت (لابنها) أي ابن الاخذت (أو) بنت (لبنتها) أي لبنت الاخذت لقوله تعالى وبنات الاخذت (وست كل أخ) شقيق أولاب أولام (وبنتها) أي بنت بنت الاخ (وبنت ابنها وان نزلن كلهن) لقوله تعالى وبنات الاخ (والعمة) من كل جهة (والخالدة من كل جهة وان علنا) أي العمة والخالدة (كعمة أبيه) عمة (أمه) لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم (وعمة السهم لآب) لانها عمة أبيه و (لا) تحرم عمة العم (لام) بان يكون للعم أخى أبيه لانه عمة فلا تحرم على ابن أخيه لانها أجنبية عنه (و) كجهة (خالدة لآب) فحرم لاهامعة الام و (لا) تحرم (عمة الخالدة لآب) لانها أجنبية

باسناده عن محمد بن سيرين ان عمر سأل الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف اثنتين وطلانه اثنتين وكان ذلك بحضور من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا يخص عموم الآية مع أن فيها ما يدل على إرادة الاحرار وقوله أو ما ملكك أي ما ملكك (ولأن النكاح مبني على التقصيل ولهذا فارق النبي صلى الله عليه وسلم قبله أمته (وليس له) أي العبد (القسري) ولو أذنه سيده لانه لا عليك (ويأتي في ثقة المالك ولمن نصفه حردا كثر) من نصفه (نكاح ثلاث) نسوة (نصا) فان ملك يجزئه الحرج جارية فليكنه نام وله الوطء بغير إذن سيده لقوله تعالى أو ما ملكك أي ما ملكك ذكره في الكافي وفي الفسوف قال فقيه شهوة المرأة فوق شهوة الرجل بنسبة أجزاء فقال حنبل لو كان هذا ما كان له أن يتزوج بأربع وينكح من الاماء ما شاء ولا يتزاد امرأة على رجل ولما من القسم أربع وحاشا حكيمته أن تضيق على الاحوج وذكر ابن عبد البر عن أبي هريرة وبعضهم يرفعه ففصلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين جزءا من اللذة أو قال من الشهوة ولكن الله أنقضى عليه الحياء (ومن طلق واحدة من نهاية جمعه) بأن طلق الحرة واحدة من أربع أو العبد واحدة من اثنتين أو البعض واحدة من ثلاث (لم يجزله أن يتزوج أخرى حتى تنقضي عدتها ولو كان الطلاق بائنا) لان المعتدة في حكم الزوجة لان العدة أثر النكاح فبأنه باق فلو جاز له أن يتزوج غيرها لكان جامعها بينا أثر من يباح له (وان ماتت) واحدة من نهاية جمعه (جاز) له أن يتزوج بدلها (في الحال نصا) لانه لم يبق لنكاحها أثر (فلو) طلق واحدة من نهاية جمعه ثم (قال أخبرني باقضاء عدتها في مدة يجوز) أي يمكن (انقضائها فيها فكذلك) لم يقبل قولها عليه في عدم جواز نكاحه غيرها لانه لا حتى لها في هذه الدعوى وأما الحق في ذلك لله تعالى ولانها متممة في ذلك بإرادته منه نكاح غيرها اذا تقرر ذلك (فله نكاح أختها) له نكاح (بدلها) وان كانت من نهاية جمعه (في الظاهر) قلت وأما ما في الباطن فليس له ذلك ان كان كاذبا ولم يغلب على ظنه انقضاء عدتها (ولان سقط السكنى والنفقة) عنه بدعواه اخبارها باقضاء عدتها مع انكارها الحديث ولكن اليمين على من أنكر (و) لا يسقط نصا (نسب الولد) اذا أنت به المطلقة لغزو أربع سنين ما لم يثبت اقرارها باقضاء عدتها بالقرعة ثم تأتي به لا أكثر من ستة أشهر بعدها لان اقرار المطلق لا يقبل عليها (وسقط الرحمة) أي لو كان الطلاق رجعيما وقال أخبرني باقضاء عدتها فانكرت فأراد رجعتها لم عليك ذلك مؤاخذه له بمقتضى اقراره

(فصل في بيان النوع الثاني من المحرمات الى أمه ودهن) المحرمات لعرضي زول تحرم عليه زوجة غيره (لقوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكك أي ما ملكك (و) تحرم أيضا عليه (المعتدة) من غيره لقوله ولا تفرز مواعدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (و) تحرم أيضا (المستبرأة منه) أي من غيره لان تزوجها من استبرائها يفضي الى اختلاط الماء واشباهه الانساب وسواء في ذلك المعتدة والمستبرأة (من وطء مباح أو محرم) كشبهة وزنا (أو من غير وطء) كالتوفي عنها زوجه قبل الدخول لعموم ما تقدم (و) كذا (المراتب بعد العدة بالجل) لا يصح نكاحها غيره حتى تزول الريبة ويأتي في العدد (وتحرم الزانية اذا علم زناها على الرافى وغيره حتى تتوب وتنقض عدتها) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان أو شرك وهو غير موهاه النسي ولغوه قولهم تعالى والمحصنات من المؤمنات وهن العذائف ولقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين لا يجمل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره يعني اثبات الحبالي واه أبو داود والترمذي وحسنه (لام) لانها أجنبية منه (و) كخالدة العمة لام) فحرم لانها خالدة أبيه و (لا) تحرم

(فهرم كل نسبه) أي قريبة ٤٨ (سوى بنت عمو) بنت (عمو بنت خالو) بنت (خاله) وإن تزاد أقوله تعالى وبشاد

(بأن كانت) الزنية (حامله) أي من الزنا (لم يحسن تكاها قبل الوضع) لما سبق
(وتوبتها) أي الزانية (أن تراود عليه) أي الزنا (فمنع) منه لما روي أنه قيل لعمر
كيف تعرف توبتها قال بردها على ذلك فإن طأعته فلم توب وان أبى فقد تابت قصار
جد إلى قول عمر ابن الخطاب قال في الاختيارات وعلى هذا كل من أراد مخالطة إنسان امتنع به
حتى يعرف بره أو فجو ره أو توبته وبسأل عن ذلك من يعرفه (وقيل توبتها) أي الزانية
(كتوبة غيرها) ندم وذل لا يعود (من غير مراد واختاره الموفق وغيره)
وقال لا ينبغي امتحانها بطلب الزنا منها بحال وقدمه في الفروع (فإذا تابت) من الزنا
وانقضت عدها (حل نكاحها للزاني وغيره) عند أهل العلم منهم أبو بكر وعمر وابنه
وابن عباس وجابر وروى عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة أنها لا تحل للزاني بحال
فيحتمل أنهم أرادوا بذلك ما قبل التوبة وقبل استبراءها فيكون كقولنا (ولا يشترط) النجاسة
نكاحها (توبة الزاني بها إذا نكحها) أي إذا أراد أن ينكح الزانية كالزاني غيرها
(وأنزنت امرأة) قبل الدخول أو بعده لم يفسخ النكاح (أو) زنى (رجل قبل
الدخول) بزوجه (أو بعده لم يفسخ النكاح) بالزنا لأنه معصية لا تخرج عن الإسلام
أشبهه السرقه لكن لا يطؤها حتى تقعد إذا كانت في الزانية وبأنى واستحب أحمد للزوج
مفارقة امرأته إذا زنت وقول لا يرى أن يسل مثل هذه لانه لا يأمن أن تفسد فراشه وتحقق به
ولا ليس منه وإن زنى بأخت زوجته لم يطأ زوجته حتى تنقض عدة أختها وإن زنى بام زوجته
أو بنتها أفسخ النكاح (ولا يطأ رجل أخته إذا علم منها فجورا) أي زنا حتى تتوب ويستبرأها
خشية أن تلحق به لئلا يس منه قال ابن مسعود كره أن أطأ أمي وقد بغت (وتحرم مطلقته
ثلاثا) بكامة أو كلمات (حتى تنكح زوجها غيره) نكاحها ويوطؤها أقوله تعالى فإن
طلقتها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأة دفاعة لسان
أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثا وتزوجت بعد الرجوع بن الزبير لا حتى تذوق عسيلته
(وبأنى في الرجعة بأسطع من هذا وتحرم المحرمة حتى تحل) حديث مسلم لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا يخطب (وتقدم في محظورات الاحرام) بأوسع من هذا (ولا يحل لمسلمة نكاح
كافر بحال) حتى سلم لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعنهم إلى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن (ولا) يحل (لمسلم ولو)
كان (عمدا نكاح كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولعله ولا تنكحوا
بعض الكوافر (الأحرار نساء أهل الكتاب ولو) كن (حرييات) لقوله تعالى
وللمؤمنات من الذين آتوا الكتاب من قبله كزواجا لا يحل لمسلم ولو بعد ذلك نكاح أمه كناية لقوله
تعالى من قبيلكم المؤمنين وآتوا الكتاب من قبله لا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولدها المسلم (والأولى أن
يستزوج من نسائهم وقال الشيخ بكره) أي مع وجود المهر المثلثات قال في الاختيارات
رقاله القاضي رأ كثر العلماء لقول عمر لالذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب طلقوهن
(ك) كل (ذاتهم بلا حجة) تدعو إليه (ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح
كنايته) منع (أيضا من نكاح أمه مطلقا) أي مسلمة كانت أو كنيانية وتقدم في النكاح
مومنها (وأهل الكتاب هم أهل التوراة والإنجيل) لقوله تعالى إن تقولوا انما أنزل
الكتاب على طائفتين من قبلنا (كاليهود والنصارى) فترى من اليهود (والنصارى ومن
أفقههم من الأفرنج والذين وغيرهم) فاستمسك من الكفر ببعض إبراهيم وشيث وزبور
دعوة يسوا من كتاب (لأنه) نسبه ولأن تلك الكتب ليست بشرائع انما هي مواظ

عمل الآية والقسم (الثاني) من
المحرمات على الأبد المحرمات
(بالرضاع ولو) كان الرضاع
(محرمًا كمن أكره) وفي نسبه
غصب (امرأة على رضاع
طفل) فأرضعته فحرم عليه
لوجود سبب التحريم وهو الرضاع
ولا يشترط في سبب التحريم
كونه مباحا بل ثبت تحريم
المصاهرة بالزنا وكذا لو غصب
ابن امرأة وسقاه طفلا سقيا
محرمًا (وتحريمه) أي الرضاع
(ك) تحريم (نسب) فكل امرأة
حرمت من النسب حرم مثلها
بالرضاع حتى من أرضعت من
لبن تاب منه من زنا كبنته من زنا
نص عليه في رواية عبد الله
لحديث ابن عباس أنه صلى الله
عليه وسلم أريد على ابنته حمزة
فقال انما لا تحل لي انما ابنة
أخي من الرضاع فانه محرم من
الرضاع ويحرم من النسب وفي
لفظ من الرحم متفق عليه
وعن علي مرفوعا أن لله حرم من
الرضاع ما حرم من النسب رواه
أحمد والترمذي وصححه ولان
الامهات والاخوات منصوص
عليهن في قوله تعالى وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من
الرضاعة والباقيات بدخلن
في عموم لفظ سائر المحرمات
فيدخل في البنيات بنات
الرضاعة وفي بنات الأخ
والأخت بنتهما من الرضاعة
وفي العمات واخالات العممة
والخاله من الرضاع (حتى في
مصاهرة فحرم زوجه أبيه
وزوجه) ولده من رضاع
فحرم عليه زوجه أبيه وأمه

فحل مرضعة وبنتها لأي من نفع وأخيه من نسب ونحل أم مرتضع وأخته من نسب لأبيه وأخيه من رضاع لأنهن في مقابلة فمن يحرم بالمصاهرة لافي مقابلة من يحرم من النسب والشارع إنما حرم من الرضاع ما حرم من النسب لا ما يحرم بالمصاهرة القسم (الثالث) المحرمات (بالمصاهرة وهن أربع) أحدهن (أمهات زوجته وان علون) من نسب ومثلهن من رضاع فيحرم من مجرد العقد نصا لقوله تعالى وأمهات نسائكم والمعقود عليهن من نسائه فتدخل أمهات في عموم الآية قال ابن عباس إبهما وما إبهما القرآن أي عموا كحكاه في كل حال ولا تعلقوا بين المدخول بها وغيرهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا من تزوج امرأة فطلة هاتسل أن يدخل بها فلا بأس أن يتزوج ربيته ولا يحل له أن يتزوج أمهات أو أرحفص (و) الثاني والثالث (حلائل عمودي نسبه) أي زوجات آباءه وأبائته سميت امرأة لرحل حليلة لأنها تحلل أزارز زوجها ومحللة له (ومثلهن) أي مثل حلائل عمودي نسبه وزوجات آباءه وأبائته (من رضاع فيحرم من) أي أمهات زوجته وحلائل عمودي نسبه ومثلهن من رضاع (بمجرد عقد) قال في الشرح لانه لم في هذا خلافا ويدخل فيه زوجة الجسد وان علا وارثا كان أو غيره وزوجة

وأمثال ذلك (لا) نحل منا حكمهم ولا ذبا حكمهم كالجوس وأهل الاوثان وكن أحد أبويها غير كتابي ولو اختارت دين أهل الكتاب (لأنها لم تتم محض كفاية ولا انها متولدة بين من يحل وبين من لا يحل فلم تحل كالسمع والمغل وعلم منه انه لو كان أبواها غير كتابيين واختارت دين أهل الكتاب لم تحل لمسلم قال في الانصاف والمبدع وهو المذهب وقطع به المصنف في أواخر أحكام الذمة (و) يحل (لكتابي ذكاح مجوسية) ويحل (لكتابي أيضا) (وطؤها) أي المجوسية (بذلك عين) كالمسلم ينكح السكائية ويطؤها بملك اليين (ولا) يحل (لجوسية) نكاح (كتابية نصا) لأنها أشرف منه فان ملكها له وطؤها على الصحيح قدمه في الرعايتين قاله في الانصاف (ونحل نسائه بنى ثعلب ومن في معناه من نصارى العرب و) من (يهودهم) لأنهن كتابيات فيدخلن في عموم الآية (والدروز والنصيرية والتبانية) فرق بجعل الشوق وكسروا تهم أحوال شنية وظهروا لم شوكه أزله الله تعالى (لا تحل ذبا حكمهم ولا يحل نكاح نسائهم ولا أن ينكحهم المسلم وليته) قلت حكمهم كالمرتدين (والمرتدة بحرم نكاحها على) أي (دين كانت) عليه وان تدبنت بدين أهل الكتاب لأنها لا تقرر على دينها (ولا يحل لحرم مسلم ولو) كان (خصيا أو مجبوا إذا كان له شهوة يخاف معها امواتة المخطور بالمباشرة نكاح أمه مسلمة إلا أن يخاف) الحر (عنت العزوبة اما الحاجة متممة واما الحاجة خدمة لكبر أو سقم ونحوهما نصا ولا يحد طول ولا نكاح حرة ولو) كانت (كتابية بان لا يكون معها مال حاضر يكفي لنكاحها ولا يقدّر على ثمن أمة ولو كتابية فحل) له الأمة اذن لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات الى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم هذا لم تجب نفقته على غيره فان وجبت لم يجز له أن يتزوج أمة لأن المنفق يتحمل ذلك عنه فيعفى بجمرة وان قدر على ثمن أمة لم يتزوج أمة قاله كثير من الأصحاب منهم القاضي في المجردين عقيل وابن الخطاب في الهداية والمجدي في المحرر وصاحب المذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاص والنظم والشرح والحاوي الصغير والوجيز وغيرهم واحتراره ابن عبدوس في تذكرة قال في الرعاية وهو ظاهر وظاهر كلام الخمر في عدم اشتراطه وهو ظاهر إطلاق القاضي في تعليقه وطائفة من الأصحاب وقدمه في الرعايتين والفروع وحزمه في المنور قاله في الانصاف وقدم اثباتي في التقييد وقطع به في المنتهى وهو ظاهر الآية (والصبر عنها) أي عن نكاح الأمة (مع ذلك) أي مع وجود ما تقدم اعتماره (خير وأفضل) لقوله تعالى وأن تصبروا خير لكم (له) أي لغير (فعل ذلك) أي تزوج الأمة بالشرطين المذكورين (مع صغر زوجته الحرة أو) دع (غيتها أو) مع (مرضها) بحيث تهزبه عن الخدمة لأن الحرة التي لا تعفه كالمسلم (أو كان له مال ولكن لم يزوج) حرة (لفصوره نسبه) فله نكاح الأمة لأنه غير مستطيع الطول الى نكاح حرة (أو له مال غائب) فله أن يتزوج الأمة (بشرطه) وهو خوف العنت لأنه غير مستطيع الطول لنكاح الحرة (فان وحده من بقرضه) ما يتزوج به حرة لم يلزمه لأن المقرض يطالبه به في الحال (أو رضى الحرة بتأخير صداقها) لم يلزمه لأنها تطالبه به (أو) رضى الحرة (بدون مهر مثلاً أو) رضى (بتفويض بضعة) لم يلزمه لأن لها طلب فرضه (أو بذل لها ذل أن تزني) أي الصداق عنه (أو أن يهبه) له لم يلزمه لما فيه من المنفعة (أو لم يحسد من يزوجه ألاما أكثر من مهر المثل بزيادة تجعده بماله

والا) تحرم (بناتهن) اي بنات

٥٠

حلائل عمودى نسبه (وامهاتهن) فحل له ربيبة والده وولده وام زوجته

والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم (و) الرابعة (الربائب وهن بنات زوجته تدخل بها وان سفلن) من نسبا ورضاع لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلنكم منهن (او كن بنات) (اربيب) (او) كن بنات لا (ابن ربيبة) قريبات كن او بعيدات وارثات او غير وارثات في حمرة اولاد التريبة لا تأثير لها في التحريم واما قوله تعالى اللاتي في حجوركم فقد خرج محرج الغالب لا الشرط فلا يصح التسلسل بمفهومه (فان ماتت) الزوجة (قبل دخول) لم تحرم بنتها لقوله تعالى فان ام تكوفوا دخلتم بها فلا جناح عليكم (او ابائنا) اي الزوجة (بعد دخولها وقبول وطه لم يحرم) ي بناتها الا بالانحلال لا نسي دحولا (ونحل زوجة ربيب) بانتم منه زوج امه (و) فحل (بنت زوج ام) لابن امراته (و) نحل (زوجته زوج م) لانها (و) يحل (لأنثى ابن زوجة ابن) له (و) يحل لأنثى (زوج زوجة اب) بان تزوج زوج زوجة ابها (او) زوج (زوجة ابن) بان تزوج زوج زوجة ابنها لقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم ولا في الأصل في الفروج الخلل الامور والسرع بجرعه (ولا يحرم) بتشديد الراء وطه (في مائة ربة لا بتعقيب حشفة أهلية في فرج أصلي) طاهره ولو بحائل (ولو دبرا) لانه فرج يتعلق به النحر بمداو حدى

لم يلزمه) أن يتزوج الحرة وجازله أن يتزوج الأمة حيث خاف العنت لانه لم يستطع طولا لنكاح حرة بلا ضرر عليه (والقول قوله في خشية العنت و) في (عدم الطول) لانه أدري بحال نفسه (حتى لو كان في يده مال فادعى انه وديعة أو) انه (مضاربة قبيل قوله) لانه يمكن قلت بلايين لعدم الخصم (ونكاح من بهضها حرم) مع وجود الشرطين (أولى من) نكاح (أمة) لان استرقاق بعض الولد أخف من استرقاق كله (ومضى تزوج أمة ثم ذكر انه كان مومرا) لنكاح حرة (حال النكاح أو) ذكر انه (لم يكن يخشى العنت فرق بينهما) لاعتباره بفساد نكاحه (فان كان) اقراره بذلك (قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر) لاتفاقهما على بطلان النكاح (وان أ كذبه) السيد في ذكره ان كان مومرا ولم يخش العنت (فله) أي السيد (نصفه) أي المهر لان اقراره غير مقبول على السيد في اسقاطه (وان كان) اقراره بذلك (بعد الدخول فعليه المسمى جميعه) بما استحل من فرجها فان كان مهر المثل أكثر من المسمى لزمه لاقراره به وان كان المسمى أكثر وحل للسيد (واذا تزوج الأمة وفيه الشرطان) بان كان عادم الطول خائف العنت (ثم ابسر أو نكح حرة أو زال خوف العنت أو فخره) كما لو تزوجها القبيصة زوجته فحضرت أو صغرها فكبرت أو لمرضها ففويت (لم يطل نكاحها) أي الأمة لا لاستدامة النكاح تخالف ابتداءه بدليل ان العدة والدة بمنع ان ابتداءه دون استدامته ولما روى عن علي انه قال اذا تزوج الحرة على الأمة قسم للحرية ليلتين واللامه ليلية (وان تزوج) الحر (حرة) فلم تعفه ولم يجده طولا والحرة أخرى جازله نكاح أمة) لعدم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا لأية قال أحدنا لم يصبر كيف يصنع (ولو جمع بينهما) أي بين حرة لا تعفه وأمة بشرطه (في عقد واحد) صبح كالأبى عقدين (وكذا لو تزوج أمة فلم تعفه ساغ له نكاح ثالثة ثم) ان لم تعفاه ساغ له نكاح (ثالثة ثم) ان لم يعف عنه سالم له نكاح (رابعة ولو في عقد واحد اذا علم انه لا يعفه الا ذلك) لما سبق (وكفى حرق ذلك) أي في تزوج الأمة (كسالم) ولا يحل له نكاح الأمة الا بالشرطين (وولد الجميع) من مسلم أو كفى (منهن) أي الاماء (رقيق للسيد) تنعالمه (الا بشترط الزوج على مالها حريته) أي الولد (فيكون) ولده (حرا) قاله في الروضة (وابن النميم) لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم الا بشرط أحل حراما أو حرم حلالا ولقول عمره قاطع الحقوق عند الشرط ولان هذا لا يمنع المقصود من النكاح وكان لازما كشرط سيدها زيادة في مهرها (في تنبيهه) في قوله في شرح المنتهى على مالها كمالها الى أن ناظر الوقف ولى التيم ونحوه ليس للزوج اشتراط حرية الولد عليه لانه ليس بمائت وانما يتصرف للغير بما فيه حظ وليس ذلك من مقتضى العقد فلا أثر لاشتراطه (ولم يد) نكاح أمة (و) (المدير) نكاح أمة (و) (المكاتب) نكاح أمة (و) (المعتق ببعضه) نكاح أمة ولو فقد فيه الشرطان ولو على حرة (لأنها تساويه) (وان جمع) العبد أو المدير ونحوه (بينهما) أي بين حرة وأمة (في عقد واحد صبح) العبد فيهما كما لو عقد عليهما في عقدين (وليس له) أي للعبد (نكاح سيدة) المالك له أوله منه لان أحكام النكاح والمالك تتناقص اذ ملكها اياه يقتضى وجوب نفقته عليها وان يكون بحكمها ونكاحه اياها يقتضى عكس ذلك ولما روى الأثر بما سنده عن جابر قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدا فانتهرها عمر وهم أن يرجعها وقال لا يحل لك (ولا) يصح من العبد أن يتزوج (ام سيدة أو) أم (سيدة) لما سأل في من انه اذا ملك ولد أحد الزوجهين الآخر نسخ لنكاح (ولا الحرام يتزوج أمة) لان النكاح وجوب للمرأة

أولج ذكره في فرج مبيته أو
أدخلت امرأة حشفته مبيت في
فرجها لم يؤثر في تحريم
المصاهرة (و) بشرط (كون
مثلها بطا أو بوطا) فلو أولج
ابن دون عشرين حشفته في
فرج امرأة أو أولج ابن عشر
فأكثر حشفته في فرج بنت دون
تسعين لم يؤثر في تحريم المصاهرة
وكذا تغيب بعض الحشفة
واللس والقيلة والمباشرة دون
الفرج فلا يؤثر في تحريم
المصاهرة ومقتضاه أيضا أن
يحمل المرأة ماء أجنبي لا يؤثر
في تحريم المصاهرة وجرمه في
الافتناع ويأتي به في المصداق أنه
يحرم كالوطء وإنما كان وطء
الشبهة وزنا محرما كالخلال
لعموم قوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم ونظيره ولأن
ما نكح من التحريم بالوطء
المباح تعلق بالمحظور كوطء
الخائض (ويحرم بوطء ذكر
ما يحرم) وطء (امرأة فلا
يحل لكل من لا يطء موطوءة أم
الآن خروا لبنته) أي الآن خروا
لأنه وطئ في فرج ففسخ الحرمة
كوطء امرأة قال في الشرح
الصحيح أن هذا لا ينشر الحرمة
فإن هؤلاء غير منصوص عليهن في
التحريم فيدخلن في عموم قوله
وأحل لكم ما وراء ذلكم ولا من
غيره منصوص عليهن ولا من
في معنى المنصوص عليهن
فوجب أن لا يثبت حكم التحريم
فيهن فإن المنصوص عليهن في
هذا حلال الأبناء ومن نكحن
الآن بقاء وأمهات النساء

حقوقهم القسم والمبيت وغيرهما وذلك عنه ملك اليمين فلا يصح مع وجود ما ينافيه ولأن ملك
لرقبة يملك لمنفعة وأباحها المصنع فلا يجتمع معه عقد أضف منه (ولا) للحر (أو)
تزوج أمة مكاتبه) أو أمة مكاتبته (ولأمة ولده من أنسب) لأن له فيها شبهة ملك
(دون الرضاع) فله أن يتزوج أمة ولده من الرضاع بشرطه كالأجنبي (ولو كان ملك كل
واحد من الثلاثة) وهم الحر ومكاتبه وولده (بعضهم الأمة) فإنه يمنع صحة النكاح
كلها (ولا حرمة نكاح عبيد ولذا) لما تقدم (وطا) أي الأم (ذلك) أي
نكاح عبيد ولذا (معرقها ولا لعبد نكاح أمة ولده) لأن الرق قطع التوارث بين الأمة
أو العبد وولده فهو كالأجنبي منهما (ويصح) للعبد أو الحر بشرطه (نكاح أمة من بيت
المال مع أن فيه شبهة تسقط الحد لكن لا تجوز الأمة أم ولد ذكره في الفتون) لأن للأمام
التصرف في بيت المال بما يرى أنه مصلحة ولأن حق الزوج في بيت المال لم يمتنع في المنكوحه
(ولابن نكاح أمة أمه) لأنه ليس له شبهة التملك من محل أبيه بخلاف الأب (وكذلك سائر)
أي باقي (القربات) فللمهر أن ينكح أمة أخيه أو عمه وأمه جده لأنه ليس له التملك عليهم
(وإن ملك حر) زوجته انفسخ النكاح لأن ملك اليمين أقوى من النكاح فيزله (أو)
ملك (ولده الحر زوجته) انفسخ النكاح لأن ملكه تملك أمه له في إسقاط الحد فكان كملكه
في إزالة النكاح (أو) ملك (مكاتبه زوجته غير أن أو غيره انفسخ نكاحها) لما تقدم
(وكذا لو ملك) الزوج أو ولده الحر أو مكاتبه (بعضها) أي بعض الزوجة بقتل والمكاتبه
في ذلك كالمكاتب (ويحرم وطؤها) أي إذا ملك بعضه لم يدم تمام الملك وكذا إذا ملكها
ولده الحر أو مكاتبه يحرم وطؤها (وكذا لو ملكت زوجة) زوجها (أو) ملك (ولدها)
الحر زوجها (أو) ملك (مكاتبه زوجها أو) ملك أحدهم (بعضه) انفسخ
النكاح كما سبق (ومن جمع بين محلة ومحرمه) كأيام وزوجة نكحها (في عقد واحد صح)
النكاح (فإن نكح) وهي الأيم لأنها محل قابل للنكاح أضيق إليها عقد صائر من أمه لم يجز
معها فيه مثلها فصح كالواحدة فتردت به وفارق العقد على نحو أختين لأنه لا مزية لاحدهما على
الأخرى وهما قد تعينت التي بطل النكاح فيها والتي صح نكاحها من المسمى لها قسط مهر مثلها
منه (ولو تزوج أمة أو بنتا في عقد واحد بطل) النكاح (في الأم فقط) وصح في البنت
لأنه عقد تضمن عقدين يمكن تصحيح أحدهما دون الآخر فصح فيما يصح وبطل فيما يبطل
لأن لو فرضنا أن العقد على الأم سبق ثم عقد على البنت صح نكاح البنت ولو فرضنا أن العقد على
البنت سبق وبطل ثم عقد على الأم لم يصح فإذا وقعا معا فسخ البنت أبطل نكاح الأم لأنها
تصير أم زوجته ونكاح الأم لا يبطل نكاح البنت لأنها تصير ربيته من زوجته لم يدخل به
ولذلك صح نكاح البنت وبطل نكاح الأم (ومن حرم نكاحها حرم وطؤها) ملك اليمين
كالجوسية لأن النكاح إذا حرم لكونه طريقا إلى الوطء فزنا يحرم لوطء نفسه أولى (الأماء
أهل الكتاب) فيحرم نكاحهم ولا يحرم وطئهم بملك اليمين لدخولهم في قوله تعالى
أولئك أمهاتكم ولأن نكاح الأماء من أهل الكتاب أغما حرم من أجناس ألقا الولد
وبقاءه مع كافر وهذا معدوم وطئهم بملك اليمين (وكل من حرمها النكاح من أمهات النساء
وبناتهن وحلائل الآباء) حلائل (لأنها حرمها الوطء في ملك اليمين) وطء
(الشبهة والزنا) لأن الوطء أكد في التحريم من العقد بدليل أنه يحرم الرتبة ولا يحرم
العقد فلو تزوج رجل امرأة وتزوج أبوه بنته أو أمه فزنا أمه كل منه ما لا أثر فوطئته
فإن وطء الأولى يوجب عليه مهر مثلها وينفسخ به نكاحها من زوجها لأنها صارت بالوطء

وبناتها وليس هؤلاء منهن ولا في معناه من القسم (الرابع) من المحرمات على الأبد المحرمة (باللعان) نعم (فإن لعن زوجته

موضعا في العمان القسم
(الخامس) من المحرمات على
الأبد (زوجات نبينا) محمد
(صلى الله عليه وسلم) فحرم من
(على غيره) أبد القول تعالى ولا
أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا
(ولو من فارقها) في حياته لأنها
من أزواجه (وهن أزواجه
دنيا وأخرى) كرامة له صلى
الله عليه وسلم

فصل المصير الثاني
من المحرمات في النكاح
المحرمات (إلى أمه وبناتها
نوع) منها يحرم (الأجل
الجميع فيحرم) الجمع (بين
أختين) من نسب أو رضاع
حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة
وسواء قبل الدخول أو بعده
لعموم قوله تعالى وأن نكحوا
بين الأختين (و) يحرم الجمع
(بين امرأة وعمتها أو خالتها أو
علمات من كل جهة من نسب
أو رضاع) الحديث لا يجتمعوا بين
المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها
متفق عليه وفي رواية أبي داود
ولا تنكح المرأة على عمتها ولا
العمة على بنت أخيها ولا المرأة
على خالتها ولا الخالة على بنت
أختها ولا تنكح الكبرى على
الصغرى ولا الصغرى على
الكبرى ولما فيه من إبقاء العداوة
بين الأقارب وإفضاء ذلك
لقضية الرحم المحرم وعموم قوله
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم
مخصوص بما ذكر من الحديث
الصحيح (و) يحرم الجمع (بين
خاتنتين) كان تزوج كل من
رجلين بنت الأخت أو بنت
فالمولودان كل منهما مأكلة إلا

حلية ألبه أبويه أو ابنه ويسقط به مهر الموطوءة عن زوجها الجني الفسخ من قبلها وينفسخ
بتمكينها من وطئها أو موطأ عتقها عليه وينفسخ نكاح الواطئ أيضا لأن امرأته صارت أم الموطوءة
وأبنتها ولها نصف المسمى وأما وطء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة فان أشكل الأول
انفسخ النكاح وانكح واحدة من ماله مهر مثلها على واطئها ولا رجوع لاحدهما على الآخر
ويجب لكل واحدة من ماله مهر مثلها على زوجها نصف المسمى ولا يسقط بالنكاح (فلو وطئ ابنته أمة
أو) وطئ (أبوه أمة ملكة الحين) أو بشبهه أو زنا (حرم عليه نكاحها) حرم عليه
(وطئها ان ملكها) وكذا أمهات بنتها تحرم على الواطئ كذلك لا على أبيه أو أمه (ولا يحل
نكاح خشي مشكل حتى يتبين أمره) لاشتباه المباح والمخطور في حقته فحرمه قال الخرفي إذا قال
أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء وان قال أنا امرأة لم يكح إلا رجلا فان تزوج امرأة ثم قال أنا امرأة
انفسخ نكاحه لا لقراره بطلانه ولزمه نصف المهر ان كان قبل الدخول وأجمعه ان كان بعده
ولا يحل له بعد ذلك أن ينكح لانه أقرب بقوله أنا رجل بنكح الرجل وأقرب بقوله أنا امرأة
بنكح النساء وان تزوج رجلا ثم قال أنا رجل لم يقبل قوله فيفسخ نكاحه لانه حق عليه فاذا زال
نكاحه فلا مهر له لانه يقرانه لا يستحقه سواء دخل به أو لم يدخل ويحرم النكاح بعد ذلك
لما ذكرنا قاله في الشرح (قال الشيخ ولا يحرم في الجنة زيادة العدد) لا (الجمع بين
المحارم وغيره) لانها ليست دارة تكليف

باب الشروط في النكاح

أي ما يشترط أحد الزوجين في العقد في الآخرة مما له فيه غرض (ومحل الاعتبار منها) أي
من الشروط (صلب العقد) كان يقول زوجته بتي فلا تشرط كذا ونحوه وقبل الزوج
على ذلك (وكذا لو اتفقا) أي الزوجان (عليه) أي الشرط (قبله) أي العقد
(قال الشيخ وغيره) قال الزكشي هو ظاهر طلاق الخرفي وابن الخطاب وأبي محمد وغيرهم
(وقال) الشيخ (وعلى هذا جواب أحد في مسائل الحيل لأن) الأمر (بالوفاء بالشروط
والعقود والعهد يتناول ذلك تناولا واحدا وقال في فتاويه أنه ظاهر المذهب) ظاهر (منصوص
أحمد) ظاهر (قول قدماء أصحابه ومحقق المتأخرين قال في الانصاف وهو) والمصواب الذي
لا شك فيه (وقطع به في المنتهى) وظاهره هذا أو صريحه أن ذلك لا يختص بالنكاح بل بالعقود
كلها في ذلك سواء (ولا يلزم الشرط بعد العقد ولو) لغوات محله لكن يأتي في آخر النشوز
أن اشتراط الحكيم ما لا ينافي في النكاح لازم الآن يقال نزلت هذه الحالة من قبل العقد قطعا
للسقاق والمنازعة (وهي) أي الشروط في النكاح (قسمان) أحدهما (صحیح وهو
نوعان أحدهما ما يفتيه العقد) بأن يكون هو مقتضى العقد (كتسليم الزوجة إليه)
أي إلى الزوج (وتعظيمه من الاستمتاع بها) وتسليمها للمهر وتعتكفها من الانتفاع به
(فوجوده كعدمه) لأن العقد يقتضي ذلك (الثاني شرط ما تنفع به المرأة) مما لا ينافي
العقد (كزيادة مهرها) أو نفقتها الواجبة أشار إليه في الاختيارات (أو)
اشتراط كون مهرها من (نقد معين أو) تشترط عليه (أن لا ينقلها من دارها أو بلدها
أو أن لا يسافر بها أو) أن لا يفرق بينها وبين زوجها (أو) أن لا يفرق بينها وبين (أولادها
أو على أن ترضع ولدها الصغير أو) شرطت أن (لا يتزوج عليها ولا يتسرى أو شرط لها طلاق
ضرتها أو) شرط لها (بيع أمته فهذا) النوع (صحیح لازم الزوج بمعنى ثبوت الخيار لها
بعدمه) لما روى الأثر من باسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه

رجل امرأة وابنة أمها وتلد كل
منهما بنتا بنت الابن خالة
بنت الاب وبنت الاب عمة
بنت الابن فيحرم الجمع بينهما
(أو) بن (أما قين لو كانت
أحدهما ذكرا والاخرى أنثى
حرم نكاحه أي الذكر لها)
أي الأنثى (لقربة أو رضاع)
لان المعنى الذي لأجله حرم
الجمع افصاؤه الى قطيعة الرحم
القريبة لما في الطباع من
التنافس والغيرة بين الضرائر
والحق بالقربة الرضاع الحديث
يحرم من الرضاع ما يحرم من
(النسب و) لا يحرم الجمع
(بين أخت شخص من أبيه
وأخته من أمه) ولو في عقد
وأحد لانه لو كانت أحدهما
ذكر أخلت له الاخرى والشخص
في المشال خال وعم ولولدهما ولو
كان لكل من رجلين بنت
ووطئاً أمة لهما فالحق ولدها
بهما فتزوج رجل بالامة
وبالبنتين فقد تزوج أم رجل
وأختيه ذكراه بن عقيل (ولا)
يحرم الجمع (بين مائة شخص
وبنته من غيرها ولو في عقد)
وأحد لانه وان حرم أحدهما
على الاخرى لو قدرت ذكرا
لم يكن يحرمها الا للماهرة
لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع
(فن تزوج أختين أو نحوهما)
كأمرأة وعمتها وخالتها (في عقد)
واحد (أو) في (عقد بن
معا) في وقت واحد (بطلان)
أي العقدان لانه لا يمكن
تصحيحهما ولا مزيج لحدادهما
على الاخرى فبطل فيهما
عقد (متأخر) لان الجمع

الى عمر فقال لها شرطها فقال الرجل اذا بطلقتنا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه
شرط لها منفعة مقصودة لاتتم المقصود من النكاح فكان لازماً كالواشترطت كون المهر
من غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل أي ليس
في حكم الله وشرعه وهذا مشروع وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل
وقولهم ان هذا يحرم الحلال ليس كذلك وانما ثبت للمرأة اذا لم يقب به خيار الفسخ وقولهم انه
ليس من مصلحة العقد ممنوع فانه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من
مصلحة العقد كاشترط الزهر في البيع (ولايجب الوفاة) أي بالشرط الصحيح (بل ين)
الوفاء لانه لو وجب لأجل الزوج عليه ولم يجبره عمر بل قال لها شرطها (فان لم يفعل)
أي يف الزوج لها شرطها (فلها الفسخ) لما تقدم عن عمر ولانه شرط لازم في عقد فثبت
حق الفسخ بترك الوفاة كالأمر والاضمين في البيع وحيث قلنا تنسخ فسخه ما شرط أن لا يفعله
(لا يعزمه) عليه خلافا للقاضي لان العزم على الشيء ليس كعهده (وهو) أي القسح اذن
(على التراخي) لانه خيار ثبت لدفع الضرر فكان على التراخي فخصه بالمقصودها تخيار
المبيع واقتصاص فلا (يسقط) الخيار (الاعمال على الرضا) منها (من قول أو تعكس
منها مع العلم) بفعله ما شرطت ان لا يفعله فان لم تعلم بعدم الوفاء ومكنته لم يسقط خيارها لان
موجبها لم يثبت فلا يكون له أثر كالمسقط لشهته قبل البيع واذا شرطت عليه
أن لا يتزوج أو لا يتسرى عليها ففعل ذلك ثم قبل أن تنسخ طلق أو باع قال في الاختيارات
قياس المسد بها نهائياً الفسخ (ولا يلزم هذه الشروط الا في النكاح الذي شرطت فيه
فان بانبت) المشتربة (منه ثم تزوجها ثانية) الشروط لأن زوال العقد زوال
لما هو مرتبط به (وقال الشيخ لو خدعها) أي خدع من شرط أن لا ساقر بها (فساقر بها
ثم كرهته لم يكن له أن يكرهها) على السفر (بمدن انتهت) هذا اذا لم تسقط حقها
من الشرط (فان أسقطته سقط) قال في الانصاف الصواب انها اذا أسقطت حقها يسقط
مطلقاً (ولو شرط لها أن لا يخرجها من منزل أبيها فأتى الاب) أو الام (بطل
الشرط) لأن المنزل صار لأحدهما بعد ان كان لهما فاستحال اخراجها من منزل أبيها
فبطل الشرط (ولو تفرقت سكنى المنزل) الذي اشترطت سكاها (بخراب وغيره سكن بها)
الزوج (حيث أراد سقط حقها من الفسخ) لان الشرط عارض وقد زال فرجعنا الى الأصل
والسكنى محض حقه (وقال الشيخ في شرط لها أن يسكنها بمنزلة أبيه فسكنت ثم طلبت
سكنى منفردة وهو عاجز فلا يلزمه ما عجز عنه) بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك واحد
القولين في مذهب أحمد وغيره غير ما شرط لها (انتهى) قال في الفروع كذا قال ورايه
صححة الشرط في الجملة يعني ثبوت اختيارها بعد ماله لانه يلزمها لانه شرط لحقها المصلحة للاحقه
لمصلحة حتى يلزمه في حقها ولهذا لو سلمت نفسها من شرطت دارها فيها أو في داره لم ينتهي
أي لزمه تسليمها ولهذا قال في المنتهى ومن شرطت سكاها مع أبيه ثم ارادتها منفردة فلها ذلك
(ولو شرطت عليه نفقة ولدا) من غيره (وكسوته مائة مائة) صح الشرط وكانت من
المهر فظاهره ان لم يبين المدة لم يصح للجملة

فصل القسم الثاني من الشروط في النكاح (فاسد وهو نوعان أحدهما ما يبطل
النكاح وهو أربعة أشياء أحدها نكاح الشغار) بكسر الشين قيل سمي به لقبحه تشبهاً برفع
الكبر رجله ليمسح وقيل هو الرفع كان كل واحد رفع رجله لآخر عماريد وقيل هو البعد
كانه بعد عن طريق الحق وقال شيخنا في ليدن اظهر انه من الخلو يقال شغار المكاء اذا خلا
وكذا الزوج خمس زوجات في عقد واحد (و) ان تزوجها في عقدين (في زمنين يبطل)

ومكان شاغر أي خال وشغرا الكا اذا رفع رجله لانه أخلى ذلك المكان من رجله وقد فسر
 الامام بانه فرج بفرج فالفرج كالأوتار ولا توهب فائده لانه عوض بوضع أولى (وهو أن
 بزوجه وليته على أن يزوجه الا تخويلته ولا مهر بينهما) أي (سكاكته أو شرط ان فيه
 ولوا بقل وبضع كل واحدة منهما مهر الأخرى وكذا الوضوح لا بضع كل واحدة ودراهم مهـ لومة
 مهر الأخرى) ولا تختار في ال رابة عن أحدان نكاح الشغار فاسد قال وروى عن عمرو بن زيد
 ابن ثابت انهما افراقاه أي بين المتناكحين ما روى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الشغار والشغار أن تزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخرة وليس بينهما صداق
 متفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم وروى عمران بن حصين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا حبل ولا جنب ولا شغار في الإسلام واه الأثرم ولانه جعل كل واحد من
 العقدين سلفا في الآخر فلم يصح كالأول قال معنى ثوبك على أن أبيعك ثوبي وليس فسادا من قبل
 التسمية بل من جهة أنه واقعه على شرط فاسد ولانه شرط ثوبك البضع غير الزوج فانه جعل
 تزويجه أياها مهر الأخرى فكانه ما ملكه أياها بشرط انتزاعها منه (فان سموا) لكل واحدة
 منهما (مهرا كان يقول ز وجنك أبتى على أن تزوجني ابنتك وهر كل واحدة مائة أو) قال
 أحدهما (ومهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل) منها (أو أكثر صح) العقد عليها
 (بالمسمى نصا) قال في المحرر والفصول في المثال المذكور المنصوص عن أحدان النكاح صحيح
 وقال الخمرقي باطل قالوا الصحيح الأول لانه لما يحصل في هذا العقد تنكيرك واغـ حصل فيه شرط
 بطل الشرط وصح العقد قال الشيخ تقي الدين وفيه مخالفة للأصول من أن به وجوه وذكرتها
 في الحاشية ومحل الصحة (ان كان) المسمى لكل واحدة منهما (مستقلا) عن بضع الأخرى
 فان حصل المسمى دراهم وبضع الأخرى لم يصح كما تقدم ومحل الصحة أيضا ان كان (غير قابل
 حيلة) سواء كان مهر المثل أو أقل فان كان قليلا حيلة لم يصح لما تقدم في بطلان الحبل على
 محرم وظاهره ان كان كثيرا صح ولو حيلة وبعبارة المنتهى به الالتفات تنقيح تنقضي فسادا واعتراضه
 المصنف في حاشية التنقيح كما أوهده في حاشية المنتهى (ولو سمي) المهر (لأحدهما ولم
 يسم للأخرى صح) نكاح من سمي لها (لان في نكاح المسمى لها تسمية بشرط فأنشبه ما لو سمي
 لكل واحدة منهما مهر) فائدة (لو قال ز وجنك جارية هذه على أن تزوجني ابنتك
 وتكون رقبته صداقا لا بئنك لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجعل لها صداقا سوى
 تزويج ابنته واذا زوجه ابنته على أن يجدها رقبته الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن
 تكون صداقا وان زوجه عبدة امرأة وحمل رقبته صداقا لها لم يصح الصداق لان ملك المرأة
 زوجها صح صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح ويصح مهر المثل قاله في الشرح
 (الثاني نكاح المحلل) سمي محلا لا قصد المحلل في موضع لا يحصل فيه الحل (بان يتزوجها)
 أي المطلقة ثلاثا (شرط انه متى أحلها للدارل طلقه أو) يتزوجها بشرط أنه متى أحلها الأول
 (الانكاح بينهما أو اتفقا عليه) أي على أنه متى أحلها الأول طلقها أو لا نكاح بينهما قبله أي
 قبل العقد ولم يرجع عن نيته ما عقد (أو نوى) المحلل (ذلك) أي أنه متى أحلها الأول
 طلقها (ولم يرجع عن نيته عند العقد وهو) أي النكاح في الصور المذكورة (حرام غير صحيح)
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المحلل والمحلل له رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال
 حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر
 وابنه وعثمان وهوقول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن علي وابن عباس وقال ابن مسعود
 المحلل والمحلل له ملعونان على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وروى ابن ماجه عن عتبة بن

(الأخرى ولو) كانت الآخت
 الأخرى (بائنا) كالمقدمة من خلع
 أو طلاق ثلاث أو على عوض
 وكما لو تزوج خامسة في عدة
 رابعة ولو بمائة (فان جهل)
 أبقى العقدين (فسما) أي
 فسماهما الحاكم أن لم يطلقهما
 لبطلان النكاح في أحدهما
 وتجرعها ما عليه ولا تعرف المحللة
 له فقد أشتبهت عليه ونكاح
 أحدهما صحيح ولا تتبع بينوتهما
 منه الإبطا لهما أو فسح نكاحهما
 فوجب ذلك كما لو زوج الوليان
 وجهل السابق منهما قال في
 الشرح وان أحب أن يفارق
 أحدهما ثم يجد عقد الأخرى
 ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك
 بقرعة أو غيرها (ولا أحدهما)
 أي أحده من يحرم الجمع
 بينهما اذا عقد عليهما في زمنين
 وجهل أسبتهما وطلقهما
 أو فسح نكاحهما قبل الدخول
 (نصف مهرها بقرعة) بين المرأتين
 فتأخذهن من تخرج لها القرعة
 وله العقد على أحدهما في الحال
 اذن وان أصاب أحدهما أقرع
 بينهما فان خرجت المصابة قلها
 مسمى لها ولا شيء للأخرى وان
 وقعت غير المصابة قلها نصف
 مسمى لها والمصابة مهر مثلها
 استحل من فرجها وله نكاح المصابة
 في الحال لا الأخرى حتى تنقضي عدة
 المصابة وان أصابها فلا أحدهما
 المسمى ولا الأخرى مهر المثل
 بقسرة ان عليه ما ولا يندكح
 أحدهما حتى تنقضي عدة
 الأخرى (ومن ملك آخت
 زوجته أو) ملك (عنها
 أو) ملك (خالتها صح) ملكه لانه براد للاستمتاع وغيره ولذلك صح شراؤه آخته من رضاع (وحرم ان يطلقها) عام

أختين ونحوهما وذلك لاجل
لحديث من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يجمع ماؤه فى
رحم أختين (ومن ملك أختين
أو نحوهما) كأمرأة وعمتها
أو خالتها (معاً) ولو فى عقد
واحد (صح) الله قد قال فى
الشرح ولأنه لم يخلاف فى ذلك
اتهى وكذا لو اشترى جارية
وطئها حصل له شراء أختها
وعمتها وحالتها كشراء المعتدة
من غيره والمزوج جمع انهما
لا يجلان له (وله طوء أيهما
شاء) لأن الأخرى لم تصرف فراساً
كأول ملك أحدهما وحدها
(وتحرمة) أى طوء أحدهما
(الأخرى) نصاً ودواعى الطوء
كالطوء عموم نوله تعالى وأن
تجمعوا بين الأختين فإنه يعم
الطوء والعقد جميعاً كسائر
الذكورات فى الآية ويحرم
وطؤها والعقد عليهن ولأنها
أمرأة صارت فراساً فحرمت
أختها كالزوجة (حتى يحرم
الموطوءة) منهما (بإخراج)
لها أولبعضها (عن ملكه
ولو يبيع للحاجة) إلى التفريق
(أو به) مقبوضة لغير ولده
(أو تزويج به) واستبراء
ليعلم أنها ليست حاملاً منه
(ولا يكتفى) فى حل الأخرى
(بمجرد تحرير) الموطوءة لأنه
مجرد بيع مكفرة ولو حررها إلا أنه
لعارض متى شاء أزاله بالكفارة
فهو كالخمر والنفس والاحرام
والصبيام (أو) أى ولا يكتفى
لحل الأخرى (بكتابة)
الموطوءة لأنه سبيل من
استباحها بما لا يقف على

عامر بن النضر صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بالنسب المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل
أمن الله المحلل والمحلل له وعن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال له تزوجتها وأحلها لزوجها لم يأمرنى
ولم يعلم قال لا إلا كحاح رغبة أن أعجبته أمسكتها وإن كرهتها فافترقها وإن قال كذا عهده على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صفحا وقال لا يزالان بين وان مكنا عشر من سنة إذا علم أنه
يريد أن يحلها هو - هذا قول عثمان وجاء رجل إلى ابن عباس فقال إن عبي طلق امرأته ثلاثاً
أحلها له رجل قال من يخادع الله يخدعه (ولا يحل به) أى بنكاح المحلل (الاحصان
والإباحة للزوج الأول) المطلق ثلاثاً لفساده (ويحتمل فيه النسب) للشبهة بالاختلاف
فيه (فلو شرط عليه قبل العقد أن يحلها مطلقاً) ثلاثاً وأجاب لذلك (ثم نوى عند العقد
غير ما شرط عليه وأنه نكاح رغبة صح فالحال الموفق وغيره) وعلى - هذا يحمل حديث
الرفعتين وهو ما روى أبو حفص بأسناده عن محمد بن سيرين قال قدم بكه رجل ومعه أخوة له
صغار وعليه أزار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر بن الخطاب عنهما ما هو كذا فقال
أشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها ثلاثاً فقال هل لك أن نعطي ذا الرفعتين
شيئاً ويحل لك لى قالت نعم أن شئت فأخبر به بذلك قال نعم فترجعا فدخل بها فلما أصبحت
دخلت أخوته الدار فبعاء القرشي يحوم حول الدار وقال يا بلة غلب على امرأته فأتى عمر فقال
يا أمير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذوالرفعتين قال أرسلوا إليه فلما جاءه
الرسول قالت له المرأة كيف موضعتك من قومك قال لبس بموضعتى بأس قالت إن أمير المؤمنين
يقول لك طلق امرأتك فقل لا والله لا أطلقها فإنه لا يكره لك فألبسته حلقة فلما رآه عمر من بعيد
قال الحمد لله الذى رزق ذالرفعتين فدخل عليه فقال أطلاق امرأتك قال لا والله لا أطلقها
قال عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط ورواه أيضاً عبد بن سنان فبحوم - هذا وقال من
أهل المدينة (والقول قوله) أى الثانى (فى بيته) إذا ادعى أنه رجع عن شرط التحليل
وقصد أنه نكاح رغبة لأنه أعلم بما نواه قال فى الاختيارات وإن ادعى بعد المفاقة فغيبه نظر
ويذنى أن لا يقبل قوله لأن الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة أن النكاح الثانى كان فاسداً
لأنحل للاول لا اعترافاً بالتحرير عليه (ولو زوج) المطلق ثلاثاً (عبدته مطلقته ثلاثاً ثم
وهما) المطلق (العبد أو) وهما (بعضه) أى بعض العبد (لبنفسه نكاحها)
على كراهة زوجها أو بعينه (لم يصح النكاح نصاً) قال فهذا انتهى عنه عمر ويؤيدان جميعاً رعل
أحمد فساد به يشين أحدهما أنه شبهه بالمحلل وهو معنى قوله (وهو) أى المطلق (محلل
بنيته كذبة الزوج) لأنه انما تزوجها بإيهامه بالحلل والثانى كونه ليس بكف لها (ولو دفعت)
مطلقته ثلاثاً (مألهة لمن تثق به ليشترى بمو كافترا وزوجه لها ثم وهبها لها انقضى
النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوى من تأثير نيته بشرطه وهو الزوج ولا أثر لنية
الزوجة والولى) لأنه لا فرقة بينهما (قاله فى اعلام الموقعين وقال صرح أصحابنا بأن
ذلك يحلها وذكر كلامه فى المغنى فيها قال فى الحرر والفروع وغيرهما ومن لا فرقة بينهما لا أثر
لنيت) و (قال المنقح الأظهر عدم الإحلال) قال فى المستهى والأصح قول المنقح انتهى
وهو قياس التى قبلها قال فى الواضح نيتها كنيته وقال فى الروضة نكاح المحلل باطل إذا اتفقا
فإن اعتقدت ذلك باطناً ولم تظهره صح فى الحكم وبطل فيما بيننا وبين الله (وفى الغنون فممن
طلق زوجته الأمة ثلاثاً ثم اشتراها التأسف على طلاقها أحلها بعد فى مذهبه لأنه) أى الحل
(يقف على زوج وأصاية ومضى زوجها مع ما ظهر من تأسفه عليه لم يكن قصده بالنكاح
الإتحليل والقصده عندنا يؤثر فى النكاح بدليل ما ذكره أصحابنا أن تزوج الغريب بنيتة
غيرها (أو رهن) لا رمنعه من وطئها حتى المرنه لا تحريمها ولها يحل له وطؤها بأذنه ولأنه يقدر على فكها متى شاء (أو يبيعها)

بشرط خياره) أي البائع فلا
أنه ما رآه شرعه (فلا خلاف
ووطئ) الأخرى قبل إخراج
الموطوءة أولاً أو بعضها عن
ملكه (لأنه أن عسل عنهما)
أي الموطوءة أولاً والموطوءة
ثانياً (حتى يحرم أحدهما)
بإخراجها أو بعضها عن ملكه
(كما تقدم) لأن الثانية صارت
غداً له يلحقه نسب ولدها
لحرمته عليه اختها كما لو وطئها
ابتداءً وحديث أن الحرام
لا يحرم الحلال غير صحيح ذكره
في التشرح وشرحه ويرد عليه
إذا وطئ الأولى وطأ محرماً كفي
حيض ونحوه (فان عادت)
الأولى (المسكولة) كان عودها
(قبل وطء الباقية) في ملكه
(لم يصح واحدة منهما) حتى
يحرم الأخرى (على نفسه كما
لأنه نصر الله أن يحجب استبراء
كما لو كان زوجها طلقها
الزوج قبل الدخول) فان
وجوب الاستبراء (لم يلزم
ترك الباقية فيه) أي في زمن
الاستبراء قال (المنفوع وهو)
أي قول ابن نصر الله (حسن)
لأنه أحرمه عليه زمن الاستبراء
ومثل ذلك لو عادت إليه معتدة
لم يلزم ترك الباقية حتى
تنقضي عدة العائدة ذكره في
شرحه وقد ذكرت ما فيه في
شرح الاقتناع (ومن تزوج
أخت سريته ولو بعد اعتاقها
زمناً استبراءها لم يصح)
النكاح لأنه عقد نصير به المرأة
فراشاً لم يجز أن يرد على فراش
الأخت كالوطء ويقارن النكاح
شراً واختها ونحوها لأنه يكون للوطء

يكفيه لأنه بقدر على استرجاعها متى شاء بفسخ البيع وظاهره أنه يكفيه أن كان

طلاقها إذا خرج من البلد لم يصح ومن عزم على تزويجه لمطلقته ثلاثاً أو وعداها سواء كان أشد
تحريراً من التصريح بخطبة المعتدة أجمعاً لا سيما ينفق عليها ويوطئها ما تحل به ذكره الشيخ
وهو واضح * (الثالث نكاح المتعة) سمي بذلك لأنه يتزوجها ليمتع بها إلى أمد (وهو
أن يتزوجها إلى مدة) معلومة أو مجهولة (مثل أن يقول) الولي (زوجتك ابتنتي شهراً أو سنة
أو) زوجتكها (إلى انقضاء الموسم أو) إلى (قدوم الحاج وشبهه معلومة كانت المدة
أو مجهولة أو يقول هو) أي المتزوج (أمتعتني نفسك فقول أمتعتك نفسك لا بولي
ولا شاهدين) لما روى الربيع بن سبرة أنه قال أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عنه في حجة الوداع وفي لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء
رواه أبو داود وفي لفظ رواه ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس إني كنت
أذنبت في الاستمتاع إلا وإن الله حرمها إلى يوم القيامة وروى سبرة قال أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها رواه مسلم وروى أبو
بكر بن محمد عن سعد بن جبيرة أن ابن عباس قام خطباً فقال إن المتعة كالمتعة والدم والحلم
الخنزير قال الشافعي لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ثم أحله ثم حرمه إلا المتعة (وان نوى) الزوج
(بقوله) أنه نكاح متعة من غير تلفظ بشرط (فكأن شرط نصاً خلافاً للوفقي) نقل أبو داود
بهاهوشيه بالمتعة لا حتى يتزوجها على أنها امرأة ما حبيت (وان شرط) الزوج (في
النكاح طلاقها في وقت ولو مجهولاً فهو كالمتعة) فلا يصح ما تقدم (وان لم يدخل بها في
عقد المتعة وفيما حكمنا به أنه) ك(متعة فرق بينهما) فيفسخ الحاكم النكاح إن لم
يطلق الزوج لأنه مختلف فيه (ولا شيء عليه) من المهر ولا متعة لفساد العقد وجوده
كعدمه (وان دخل بها) أي عن نكاحها نكاح متعة (فعليه مهر المثل وان كان فيه مسمى)
قال أبو اسحق بن شاذان إن الأئمة بعد الفسخ حرموا في حيز السفاح لا في حيز النكاح انتهى
لكن ذكر المصنف كغيره من الأصحاب أو أخصاً اصداف أن النكاح الفاسد يجب فيه بالدخول
المسمى كالصحيح ولم يفرقوا بين نكاح المتعة وغيره (ولا يثبت به) أي بنكاح المتعة
(احسان ولا إباحة للزوج الأول) يعني لمن طلقها ثلاثاً لأنه فاسد فلا يترتب عليه أثره (ولا
يتوارثان ولا تسمى زوجته) لما سبق (ومن تعاطاه عالماً) تحريره (عزراً) لا تركابه
معصية لا حد فيها ولا كدارة (ويحرق فيه النسب إذا وطئ به معتدة نكاحاً) * قلت أولم يعتقه
نكاحاً لأن له شبهة العقد (ورث ولده وورثه) ولده للحقوق النسب (ومثله) أي مثل
نكاح المتعة فيذكر (إذا تزوجها بغير قولي ولا شيء ودعا معتدة نكاحاً جازراً) * قلت
أولم يعتقه كذلك (فأ) الوطء فيه وطء شبهة يلحقه الولد فيه (لشبهة العقد) ويستحقان
العقوبة (أي التعزير) على مثل هذا العقد (لتماطبهما عقداً فاسداً) * (الرابع إذا شرط
في الحل في نكاح) بأن تزوجها على أن تحل له فلا يصح النكاح لأشترط ما ينافيه (أو علق
ابتداءه) أي النكاح (على شرط) مستقبل (غير مشيئة الله كقوله زوجتك) ابنتي
أو نحوها (إذا جاء رأس الشهر أو) إذا (رضيت أمها أو) إذا (رضي فلان أو) زوجتكها
على (أن لا يكره فلان فسد العقد) لأنه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبلي
كالبيع ولأن ذلك وقف للنكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط ويصح زوجت وقلت إن شاء
الله وتعليقه على شرط ماضٍ أو حاضر (وتقدم ذكر بعض الشروط في أركان النكاح وبصح
النكاح إلى الممات) بأن يقول زوجتك إلى الممات فيقبل فيصح ولا أثر لهذا التوقيت لأنه
مقتضى العقد (النوع الثاني) من الشروط الفاسدة (إذا شرطاً) أي الزوجان (أو)

لمعنى لا يوجب في غيرها (وان تزوجها) أي نحو أخت مبرئة (بعد تحريم المبرئة) بنحو بيع (و) بعد (استبراءها) رجعت إليه المبرئة بنحو بيع (فالنكاح بحاله) لا يفسخ بذلك لعنته وقوته ولا تحل له المبرئة حتى تبين الزوجية وتنفق في عدتها وكذا لا يحل له وطء الزوجة حتى يحرم المبرئة كما تقدم (ومن وطئ امرأة يشبهه أو زنا حرم في زمن عدتها نكاح أختها) أو عمتها أو خالتها ونحوها (و) يحرم عليه (وطؤها) أي أخت موطوءة بشبهة أو زنا وعمتها ونحوها (ان كانت زوجة أو أمة) له (و) يحرم عليه (ان يزيد على ثلاث غيرها) أي الموطوءة بشبهة أو زنا (بعد قد) فان كان معه ثلاث زوجات لم يحل له نكاح رابعة حتى تنقضي عدة موطوءة بشبهة أو زنا (أو وطء) أي لو كان له أربع زوجات ووطئ امرأة يشبهه أو زنا لم يحل له أن يطء منهن أكثر من ثلاث حتى تنقضي عدة موطوءة بشبهة أو زنا لا يجمع مؤنه في أكثر من أربع نسوة (ولا يحل نكاح موطوءة بشبهة في عدتها) كعددة من نكاح (الامن واطئ لها) بشبهة فيحل له أن يتزوجها لأن منعها من النكاح لا فضائه إلى اختلاط المياه واشتاءه الأنساب وهو مأمور هنا لأن القسب كما يلحق

شرط (أحدهما الخيار في النكاح) كقوله زوجه وحلتك بشرط الخيار أبدا أو مدة ولو مجعولة (أو) شرطا أو أحدهما الخيار (في المهر) بطل الشرط وصح العقد لما يأتي وهل يصح المصداق ويطلب شرط الخيار فيه أو يصح ويثبت فيه الخيار أو يطل المصداق فيه ثلاثة أوجه أطلبها في الشرح (أو) شرطا أو أحدهما (عدم الوطاء) شرطت (ان جاء بالمهر في وقت كذا أو الأفلان نكاح بينهما أو شرط) الزوج (عدم لمهرا أو) عدم (النفقة أو) شرط (قسمة لها أقل من ضرثها أو أكثر) منها (أو) شرط (ان أصدقها رجع عليها) بما أصدقها أو ببعضه (أو بشرط أن يعزل عنها أو) شرطت أن (لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة أو) شرطت أن (لا تسلم نفسها إليه أو) شرطت أن لا تسلم نفسها إليه (إلا بعد مدة معينة أو) شرطت (أن لا يسافر بها إذا أرادت انتقالا أو) شرطت (أن يسكن بها حيث شاءت أو) حيث (شاء أبوها أو) حيث شاء (غيره) من قريب أو أجنبي (أو) شرطت (أن تستدعيه إلى الجماع وقت حاجتها أو) وقت (إرادتها أو شرط لها النهار دون الليل أو) شرطت (أن لا تنفق عليه أو) ان (تعطيه شيئا ونحوه) كان شرطت عليه أن تنفق عليها كل يوم عشرة دراهم مثلا (بطل الشرط) لأنه ينافي مقتضى العقد ويتضمن إسقاط حقوق يجب بالعقد قبل انعقاده فلم يصح كالأسقاط الشفيع شفيعه قبل البيع (وصح العقد) لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كالأشياء فيه صداقا محرما ولأن النكاح يصح مع الجهل بالعوض لحاز أن ينفذ مع الشرط الفاسد كالعتق (وان طلق بشرط خيار وقع) طلاقه ولغاشرطه كالنكاح وأولى

فصل في تزويجها أي تزويج رجل امرأة (على أنها مسلمة فبانت كتابية) أو قال الولي زوجه وحلتك هذه المسلمة فبانت كافرة (أو تزويجها بظنهما مسلمة ولم تعرف بتقديم كفر فبانت كافرة) كتابية (قله الخيار في فسخ النكاح) لأنه شرط صفة مقصودة فبانت بخلافها فاشبه ما لو شرطها حرة فبانت أمة (وبالعكس) بأن شرطها أمة فبانت مسلمة (لأخيار له) لأن ذلك زيادة خبر فيها (وان شرطها أمة فبانت حرة) فلا خيار له (أو) شرطها (ذات نسب فبانت أشرف أو) شرطها (على صفة ذنب فبانت أعلى منها) كالأشرفها شوهاء فبانت حسنة أو قصيرة فبانت طويلة أو سوداء فبانت بيضاء (ولا خيار له) لأن ذلك زيادة خبر فيها (وان شرطها بكرًا) فبانت ثيب قلها الخيار (أو) شرطها (جميلة أو نسبية) أي ذات نسب فبانت بخلافه قلها الخيار (أو) شرطها (بعضاء أو طوبيلة أو شرطت في العيوب التي لا يفسخ بها النكاح كالعمى والخرس والصمم والشلل ونحوه) كالتعرج والعمور (فبانت) الزوجة (بخلافه) أي بخلاف ما شرطه (فله الخيار نصا) لأنه شرط وصفا مقصودا فبانت بخلافه (كالو شرط المبرئة) فبانت أمة (ورجيع) الزوج (بالمهران قبضته) فقلت لعل المراد أن استقر بأن دخل أو حلاها كإثباتي في الأمة (على انغار) له منها أو من وليه أو وكيله للفرور (والا) بأن فسخ قبل ما يقرره (سقط) لأنه فسخ قبل الدخول بسبب من جهتها (ولا يصح فسخ في خيار الشرط إلا بحكم الحاكم) لأنه مختلف فيه (غير ما يأتي في الباب بعده) أي بعد ما ذكر من أن من شرط حرية زوجها فبانت عسدا فلها الفسخ بلا حاكم كالو عتقت تحتها (وان تزوج الحرة امرأة بظن حرة الأصل) فبانت أمة (أو شرطها حرة فبانت أمة وكان الحر من نيجوز له كالأماء) بأن يكون غير عادم الطول

خائف العنت فالنكاح غير صحيح ولا مهر قبل الدخول (أو كان) الحر (من يجوز له ذلك) أى نكاح الاماء لكونه عادم الطول خائف العنت (واختار الفسخ) فله ذلك لانه عقد غريمه أحد الزوجين بحرية الآخر وكان له ذلك فثبت فيه الخيار كالآخر ثم ان فسخ (وكان ذلك قبل الدخول) بها (فلا مهر) لحصول الفرقة من قبلها (وان كان) الزوج (دخول بها) ثم فسخ (فله المسمى) لتقوده بالدخول (ولده منها حر) لانه اعتقد حر ينافى كان ولده حر الاعتقاد ما يقتضى حر يته (ويفديه) الزوج (بقيمة يوم ولادته) قضى بذلك عمر وعلى وابن عباس لانه يحكم بحر يته عند الوضع فوجب أن يضمه حينئذ لانه وقت فوات رقة ولان الزيادة بعد الوضع لم تكن عملاً لكونه مالاً لامة فلم يضمها كما بعد الخصومة (ان ولده حياً لوقت يعيش لانه سواء عاش أو مات بعد ذلك) أى بعد ان ولده بخلاف اذا ولده ميتاً أو حيال دون ستة أشهر لانه فى حكم الميت ولا قيمة له (وبرجع) الزوج (بذلك) أى بالفداء (و) يرجع (بالمهر) يعنى اذا لم يخبر اماً كان النكاح حيث يكون له الامضاء (على من غره سواء كان الغار واحداً أو أكثر كما يأتى قريباً) قضى به عمر وعلى وابن عباس وكذلك ان غرم الزوج أجره خدمته له فله الرجوع بها على الغار (وان كان) حزين تزوج بالمرأة (ظنها عتقة) فبانت أمة (فلا خيار له) لان الاصل عدم العتق فكانه دخل على بصرية (والحكم فى المدبرة وأم الولد والمعلق عتقها بصفه) قبل وجودها (كالامة القن ولداً أم الولد يقوم كانه عبد) ويعزم أبوه قيمته يوم ولادته (وكذلك ولد المعلق بعضها) يكون حراً اذا غر بها (وبقضى) الزوج (من ولدها بقدر ما فيه من الرق) وباقيه حراً فداء فيه (وكذلك المدكاتسة) اذا غر بها (ويفديه) أى ولدها (أبوه) المغرور بها (ومهرها) وقيمة ولدها لها (لان ذلك من كسبها) (ان يكون الغرور منها فلا شئ لها) لانه لا فائدة فى أن يجلب لها ثم يرجع به عليها (ويثبت كونها أمة بيمينه فقط لا بمجرد الدعوى) لحديث و يعطى الناس بدعواهم (ولا) يثبت كونها أمة أيضاً (بإقرارها) بذلك لانه اقرار على غيرهما فلم يقبل (وان حملت المغرور بها فضررها ضارب فألقت حنيناً ميتة فعلى الضارب عرق) لانه جنى على جنين حر (برثها ورثته) أى ورثة الجنين كانه ولد حياً ومات عنها (وان كان الضارب أباه) فعليه غرة (لم يرثه) لانه قاتل (ولا يجب فداء هذا الولد للسيد) لانه ولد ميت ولا قيمة له (ويفرق بينهما) أى بين الامه ومن غر بها (ان لم يكن من يجوز له نكاح الاماء) بان كان حراً فقد اشترط أن أوأخذها (وان كان من يجوز له نكاح الاماء) (فله الخيار) كما تقدم (فان رضى بالمقام معها فاف) حملت به وولده (بعد الرضا فرقته) لمالك الامه تبعه لانه ولد لامة من غناها رغماً وهما مالكةا وقد انتفى الغرور لمقتضى الحرية (وان كان المغرور بالامة) (عبد فولده) منها (أحرار) لانه وطئها معتقداً حرية أولادها فأشبهه الحر (يفديهم) أى يفدى العبد أولاده من الامه التى غر بها بقتيلهم يوم الولادة (اذا عتق لتعلقه) أى الفداء (بذمته) لانه فوت رقتهم باعتقاده الحرية ولا مال له فى الحال فتعلق الفداء بذمته ويفارق الجنابة والاستدانة لانهم اغتاضوا من طريق الحكم من غير جنابة منه ولا أخذ عوض (ويرجع) العبد (به) أى بالفداء (على من غره) قال فى الكافى والشرح ولا يرجع به حتى يفرضه لانه لا يرجع بشئ لم يفت عليه (كامره) أى كالأمر انسان عبداً (بأن لا مال غيره) مغراله (بأنه) أى المال (له) أى لا أثر (لم يكن) المال له وأغرمه مال كقيمة فانه يرجع على الأمر (ويرجع) العبد (عليه) أى على الغار (بالمهر المسمى أيضاً) لما تقدم فى الحر (وشرط رجوعه) أى

كافى المحرور وغيره قال ابن نعيم الله والقياس انه نكاحها اذا دخلت فى عدة وطئه وصاحب الفتى أشار إليه (وليس المحرر جمع أكثر من أربع زوجات لانه صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة حين أسلم وتحمته عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن وقال نوفل ابن معارية أسلمت ونفى خمس نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فارق واحدة ممن رواه الشافعى فى مسنده فاذا منع من استدامة ما زاد على أربع فلا تبداء أولى ونوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع أريد به التغيير بين اثنين وثلاث وأربع كما قال تعالى أولى بجهنم مثنى وثلاث ورباع ولم يردان لكل تسعة أبجحه ولو اراده أقل تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال خلاف ذلك فقد جهل اللغة العربية (الا لاني صلى الله عليه وسلم فكان له أن يتزوج بأى عدد شاء) تكملة له من الله تعالى ومات عن تسع (ونسخ تحريم المنع) وهـ وقوله تعالى لا يحمل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج بقوله تعالى ترجى من تشاء ممنهن وتؤوى اليك من تشاء (ولا بعد جمع أكثر من اثنين) أى زوجتين لما روى أحمد بأسناده عن محمد بن سيرين ان عمر سأل الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف اثنتين وطلاقة اثنتين وظاهره انه كان يحضر من الصبية وغيرهم فلم يشكر وهو يخص عمه الآية مع أن فيها ما يدل على ارادة الأحرار وهو قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم

(ولأن نصفه حرفاً أكثر جمع ثلاث زوجات نصاً اثنين بنصفه الحد وواحدة بنصفه الرقبي فان كان دون نصفه حرفه نكاح اثنتين فقط (ومن طلق واحدة من نهاية جمعه) كحطوط واحد من أربع أو عبد واحدة من اثنين (حرم) عليه (تزوجا) بدلها حتى تنقضي عدتها نصاً لأن العتدة في حكم الزوجة إذا العدة أثر النكاح فلو جاز له أن يتزوج غيره لكان جامعاً بين أكثر من يباح له (بخلاف موتها) أي واحد من جمعه فله نكاح غيره في الحال نصاً لأنه لم يرد نكاحها أثر (فان قال) مطلق واحدة من نهاية جمعه عن (أخبرتني بإقضاء عدتها فكذبته) وأمكن انقضائها (فله نكاح أختها) نكاح (بدلها) لأنه لا قبل قوله عليه لأنه لاحق لها في هذا الدعوى بل الحق لله تعالى فدينه فيه ونصه ولا لأنها متما في ذلك بإرادة منه نكاح غيرها (وتسقط الرجعة) فليس له رجعتها ان كان الطلاق رجعيًا مؤخذة له بإقراره بانقضاء عدتها و (لا) تسقط عنه (السكنى والنفقة) لها ان كانت رجعية مع نكاحه كذبيح له في أنها أخبرته بانقضاء عدتها لأنها ما حلق لها عليه يدعي سقوطه وهي منكدة له والأصل معها فالقول قوله أفيه دونه (و) لا يسقط (نسب الولد) إذا أتت به المطلقة لمدة يلحق فيها على ما يأتي تفصيله ما لم يثبت

المغرور حراً كان أو عبداً (على الفرض) له (أن يكون) الغار (قد شرط له أم حرة ولو لم يقارن الشرط العقد) بأن تقدم عليه (حتى مع إيهامه حريةها) بأن عدم رقبها وكتمه (قوله في التفرج والمغنى) قال في المغنى والغار من علم رقبها ولم يبينه وفي نسخ (نسا) لكن سيأتي كلام الشرح لا يكون غاراً إلا لا اشتراط أو الأخبار بحريتها أو إيهامه ذلك بقرائي تغلب على ظنه حرية أفنية كتمها على ذلك ويرغب فيها ويصدقها صدقاً الحرائر (ولسحق العداء) والمهر (مطالبة الغار ابتداء) أي من غير أن يطالب الزوج لاستقرار العتمة عليه (فان كان الغار) هو (السيد ولم تعتق بذلك) أي ولم يكن التغير بلفظ ثبوت الحرية (فلا شيء له على الزوج) لعدم الفائدة في أنه يجب له ما يرجع به عليه (وان كان) الغار (الامة) غير المكاتبة (تعلق) الواجب (برقبها) فيعزم الزوج المهر وقيمة الأولاد للسيد وبتعلق ذلك برقبها فيخير سيدها بين فداها ببقية قيمتها ان كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها فان اختار فداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لا فائدة في أن توجب عليه ثم ترده اليه وان اختار تسليمها أسلمها وأخذ ما وجب له (وان كان) الغار (أجنبياً رجعي) الزوج بما غرمه (عليه) لما تقدم (وان كان الغار ورمها) أي (الامة) (ومن وكيلها فالعتمة بينه مانصة فان) كالشريك في الجناية وتعلق ما وجب عليها برقبها كما تقدم (وان تزوجت حرة) رجلاً على أنه حر (أو) تزوجت (أمة رجلاً) على أنه حر (أو) تزوجته الحرة أو الامة (نظنه حراً فيمان عتد أهلها اختيار بين الفسخ والامضاء نصاً) أما الحرة فلا نكاحها إذا ملكك الفسخ للحرية الطارئة فلا سابقة أولى وأما الامة فلا نكاحها مغرورة بحرية من ليس بحراً شبهت الحرة والعبد المغرور وعلم منه صحة النكاح لأن اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كالتزوج أمة على أنها حرة وهذا إذا كانت شروط النكاح وكان باذن سيده (فان اختارت الحرة لامضاء فلا ولياؤها الاعتراض عليها لعدم الكفاة وان اختارت الفسخ فلهذا ذلك من غيرها كم كالمو كانت) عتقت (نحت عتد وان غيرها بنسب فبان دونه وكان ذلك محلاً بالكفاة) بان غيرها بأنه حر في فبان بحجماً (لهما الخيار) لعدم الكفاة (وان لم يخل) ذلك (بها) أي الكفاة (فلا خيار) لها لان ذلك ليس بمعتبر في صحة النكاح (أشبه ما لو شرطت دفعاً فبان بخلافه وان شرطت المرأة (صفة غير ذلك) المذكور من الحرية والنسب (محالاً يعتبر في الكفاة كالجمال ونحوه فبان أقل منها فلا خيارها) لما تقدم (وكل موضع) كم فيه فساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر (ان فرق بينهما) بعده فلهما مهر المثل (عما استعمل من فرجهما لكن يأتي في آخر الصداق ان لها المسمى وهو المذهب كما في الانصاف (وكل موضع فسخ فيه النكاح مع صحته قبل الدخول فلا مهر) لها لوصول الفسخ منها أو بسبب من جهتها (و) ان فسخ (بعده) أي بعد الدخول أو الطلاق ونحوها عما يقرره (يجب المسمى) في العقد لتقرر ولأنه فسخ طرأ على نكاح صحيح فأشبهه الطلاق

فصل وان عتقت الامة كلها أو زوجها حر (أو) عتقت كلها (بعضه) حر (فلا خيارها) لقول ابن عمر وابن عباس ولأنها كافات زوجها في الكمال فلم يثبت لها خيار كالمو سلمت الكتابية تحت مسلم وأما خبر الأسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة وكان زوجها حراراً والفساق في قدر روى عنها النكاح من محمد وعروة ان زوج بريرة كان عبداً سودانياً المغيرة يقال له مغيرة روى البخاري وغيره وهما أخص بهما من الأسود لأنهم ما بن خيها وابن اختها قال أحمد هذا ابن عباس وعائشة

أقرارها بانقضاء عدتها بالقرء ثم تأتي به لا أكثر من سنة أشهر بعدها لان إقراره لا يقبل عليها

لقوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايماكم (و) فحرم (معتدته) أي غيره لقوله تعالى ولا تعزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (و) فحرم عليه (مستبرأه منه) أي غيره لأنها في معنى المعتدة وبمعنى تزوجها الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواء كانت العدة أو الاستبراء من وطء مباح أو محرم أو من غير وطء لأنه لا يؤمن أن تكون حاملاً (و) فحرم (زانية على زان وغيره حتى تتوب) لقوله تعالى والزانية لا ينكها الا زمان أو مشرك لفظه لفظ الخبر والمراد النهي وقوله والمحصنات من المؤمنات أي العفائف ففهموه ان غير العفيفة لا تباح وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الاسارى بكمه وكان يكمه بغيره يقال لها عناق وكانت صدقته قال فبحث النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقاً قال فسكت عني فزلت والزانية لا ينكحها الا زمان أو مشرك فدعاني فقرأه على وقال تنكحها رواه أبو داود والترمذي والنسائي * وتوبة الزانية (بأن تراد) عسى الى الزنا (فتمتنع) نصاروى عن عمرو بن عباس فان ثابت وانقضت عدتها حلت لزمان غيره في قول أكثر أهل العلم منهم أبو بكر وعمر وابن عباس وجبروع بن مسعود والبراء بن عازب وعائشة لا تحل لزمان بجان فيحمل منهم أرادوا قبل التوبة

قالوا زوج برزانه بعد رواية علماء المدينة وعماهم واذا روى أهل المدينة حديثاً وعملوا به فهو أصح شيء وإنما يصح أنه حر عن الأسود وحده (وان كان) زوج الأمة التي عتقت كلها (عبداً قلها) فسخ النكاح بنفسها (الاحكام) لأنه فسخ جميع عليه غير مجتهد فيه فلم يفتقر الى حكم حاكم كالرد بالعيب في البيع بخلاف خيار العيب في النكاح (فاذا قالت اخترت نفسي أو) قالت (فسخت النكاح انفسخ) وكذا لو قالت اخترت فراقه (ولو قالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان) ذلك (كناية عن الفسخ) لأنه يؤدي معنى الفسخ فصلى كونه كناية عنه كالكتابة بالفسخ عن الطلاق ولا يكون فسخها النكاح طلاقاً لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق لمن أخذ بالساق ولا لها فراقه من قبل الزوجة وكانت فسخاً كما لو اختلف دينها (وهو) أي خيار الفسخ منها (على التراخي) تخيار العيب (فان عتق) زوجها (قبل فسخها) بطل خيارها لان الخيار لدفع الضرر بالرق وقد زال بالعتق فسقط الخيار كما لم يبيع اذا زال عيبه سريعاً (أو رضيت) العقيقة (بالمقام معه) رقية أو في نسخة بعده أي بعد العتق فلا خيار لها لان الحق لها وقد أسقطته (أو أمكنته من وطئها أو) من (مباشرتها أو) من (تقبيلها طائفة أو قبلته هي ونحوه مما يدل على الرضا بطل خيارها) لما روى أبو داود ان برة عتقت وهي عند مغيب عبد لآل أبي محمد فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قربك فلا خيار لك (فان ادعت الجهل بالعتق وهو مما يجوز) أي يمكن (جهلها أو) ادعت (الجهل عليك الفسخ لم تسمع) دعواها (وبطل خيارها نصاً) لعدم ما سبق (ويجوز للزوج الاقدام على وطئها اذا كانت غير عاتمة) بالعتق ولا يمنع منه لأنه حقه ولم يوجده ما سبقه (ولو بذل الزوج لها) أي العتيقة (عوضاً على أن تختاره) أي الزوج (جاز) ذلك (فصا) قال ابن رجب وهو راجع الى صحة إسقاط الخيار بموضع ومرح الاصحاب يجوز له في خيار البيع (ولو شرط معتقها عليها دوام النكاح تحت حر) ان قلنا لها الفسخ اذا عتقت تحته (أو) شرط عليها معتقها دوام النكاح تحت (عبد اذا عتقها فرضيت بالشرط) (لزمها ذلك) وليس لها الفسخ اذ كان استثنى منفعة بعضها الزوج والعتق بشرط جائز (فان كانت) من عتقت تحت عبد (صغيرة) دون تسع (أو مجنونة فلا خيار لها في الحال) لأنه لا حكم لقولها (ولها الخيار اذا بلغت تسع وعقلت) لكونها صارت على صفة اكلاسه احكم وكذا لو كان زوجها عيباً وجب الفسخ (مالم يطل الزوج قبل ذلك) أي قبل اختيارها الفسخ فيسقط كالكميرة لان قضاء مدة الخيار (ولا يمنع زوجها من وطئها) كما لا يمنع من وطء الكميرة قبل علمها (وليس لوليها) أي الصغيرة أو المجنونة (الاختيار عنها) لان طريق ذلك الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالقصاص (فان طلقت) من عتقت تحت عبد (قبل أن تختار) الفسخ (وقع الطلاق) لصدوره من أهله في محله كما لو لم تعتق (وبطل خيارها ان كان) الطلاق (بائناً) لغوات محله (وان كان) الطلاق (رجعياً) فلها الخيار (أو عتقت المعتدة الرجعية فلها الخيار) مادامت في العدة لان نكاحها باق يمكن فسخه ولها في الفسخ فائدة فانها لا تأمن رجوعه اذ لم تصح بخلاف البائنة (فان رضيت) الرجعية (بالمقام بطل خيارها) لانها حاله يصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار المقام كصلب النكاح وان لم تختار شيأ لم يسقط خيارها لأنه على التراخي وسكوتها لا يدل على رضاها (وان فسخت) الرجعية (في العدة بنت على ما مضى منها) أي من العدة لان الفسخ لا ينافي عدة طلاق ولا بطلانها فهو كالوطئ طلاقاً لغيره (تمام عدة حرة) لانها عتقت في عدتها وهي رجعية (فان) لم تفسخ و (راجعها اولها الفسخ) لأنه على التراخي

أي الزانية والمطلقه ثلاثاً من زوج نكحته لقب وله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والمراد بالنكاح هنا الوطء لقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأة رافعة لما أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثاً وتزوجت بعد الرحمن بن الزبير لا حتى تذوق عسيته وعدة زانية من فراغ وطء كوطوءه بشبهة وتنقضى عدته بإبضع حملها من زمان كان ذكره في الشرح (و) نحرم (محرمه حتى تحل) من أحرامها المحدث عثمان مرفوعاً لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة إلا البخاري ولم يذكر السنن والخطبة ولأنه عارض منع الطيب فنبع النكاح كالعدة (و) نحرم (مسلمه على كافر حتى يسلم) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله فان علمن موهن مؤمنات فلا ترجعنهن إلى الكفار ذهن حل لمس (و) نحرم (على مسلم ولو عبداً كافراً) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقوله ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بهن الكوافر (غير حرة كتابية) ولو حربية (أبواها كتابيان) لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوفوا النكاح من قبلكم فهو مخصص لما تقدم وأهل النكاح من دان بالتزويج والنجيل خاصة (ولو) كان أبواها (من بني تغلب ومن في مناهم) من نصارى

كما تقدم (فان فسخت ثم عاد تزوجها بقيت معها بطلقة واحدة) لا بعبدة إطلاق يعتبر بالزوج كما يأتي وهو رفیق وقد طلق واحدة فبقيت له أخرى (وان تزوجها بعد أن عتق رجعت معه على طلقين) كسائر الأحرار (ومتى اختارت) العتقة (الفرقة بعد الدخول فالمهر للسيد) لانه وجب بالعقد وهي ملكه حاله كما لو لم تنسخ (وان كان) الفسخ (قبله) أي قبل الدخول (فلا مهر) لان الفرقة آتت من قبل الزوجة فسقط بذلك مهرها كما لو أرضعت زوجة له صغرى (وان أعنتى أحد الشريكين) نصيبه من الامة (وهو) أي المعتق (مهر فلا خيار لها) لانها لم تعتق كلها فلم تغتبه المكافأة (ولو زوج مدبرة له لملك غيرها وقيمة مائة بعد على مائتين مهر اثم مات السيد عتقت ولا فسخ) لها (قبل الدخول للثلاث سقط المهر) على المذهب (أو يقتصر) على مقابل المذهب (فلا تخرج من الثلث فبرق مضى فميتع الفسخ) لان ما أدى وجوده إلى رفعه يرتفع من أصله (فهذه مستثناة من كلام من أطلق) من الأصحاب ان من عتقت تحت رفیق كله لها الفسخ وبها يابها فيقال أمة عتقت كلها تحت رفیق كله ولم تملك الفسخ (وان أعنتى الزوجان معاً فلا خيار لها) لعدم قوات المكافأة (وان أعنتى العبد ونحوه أمة فلا خيار له لان الكفاءة تعتبر فيه لانيها فلو تزوج رجل امرأة مطلقاً أي من غير شرط حرة ولا رق (فبانت أمة فلا خيار) له لماسبق (ولو تزوجت رجلاً مطلقاً) أي من غير شرط حرة أو عدها (فبان عتقها فلا خيار) لماسبق (فكذلك في الاستدامة) فانما عتق العبد ونحوه أمة لا خيار له وإذا عتقت تحت عتقها فلا خيار على ما سبق تفصيله (ويستحب لمن له عبد وأمة متزوجة أن أراد عتقهما بالبداءة بالرجل لثلاثين لثباتها عليه خيار) ففسخ نكاحه لما روى أبو داود والترمذي بإسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية تزوجا فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم اني أريد أن أعتقهما فقال لها ابدي بالرجل قبل المرأة وعن صفية بنت أبي عبيد الله فقلت ذلك وقالت للرجل اني بدأت بعتقك لئلا يكون لها عليك خيار ولما لك زوجين بيعهما وبيع أحدهما ولا فرقة بذلك ومن عتقت وزادها زوجها في مهرها فالزيادة لها دون سيدها سواء كان زوجها أمة أو عتق معها أو لم يعتق وعلى قياس ذلك لوزوجها سيداهما بما عفاها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة لثاني قاله في الشرح

باب العيوب في النكاح

أي بيان ما يثبت به الخيار من العيوب وما لا يثبت به خيار وأقسام العيوب المثبتة للخيار ثلاثة أحدها ما يختص بالرجل وقد ذكره بقوله (إذا وجدت) المرأة (زوجها مجبواً أي مقطوع الذكر) كله أو بعضه بحيث (لم يبق منه ما يطأ به أو) وجدت زوجها (أشله) الذكر (فلها الفسخ في الحال) وبروي ثبوت الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر عيباً في الجملة عن عمر وابنه وابن عباس وعن علي لا ترد الحرة بعيب وعن ابن مسعود لا يفسخ النكاح بعيب وإنما ان المرأة أحد العوضين في النكاح فجاز رد ما يبيع كالصداق والرجل أحد الزوجين فيثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ولان الحب والرتق ونحوهما يمنع المفصود بقصد النكاح وهو الوطء بخلاف الهوى والزمانة ونحوهما وأما الجذام والبرص والجنون فتوجب نفرة تمنع قربانه بالكلية ويخاف منه التمسك إلى نفسه وتسله والمجنون يخاف منه الجنابة فصارت كالمانع الحسي (فان) جب بعض ذكره (وأمكن وطؤه بالبالي فادعاه) أي أمكن وطئه بالبالي من ذكره (وأذكرته قبل قولها معيها) لأنه يفسد بالقطم والأصل عدم الوطء (وان بان) الزوج (عينة) أي عاجزاً عن الوطء وربما اشتبهه

العرب ويهودهم (حتى تسلم) الكافرة فقل بعد إسلامها المسلم لزان المانع وعلم منه عدم حل الجوسية ونحوها المسلم ولو اختارت

دين اهل الكتاب وكذا التولدتين كتابي ٦٢ ومحوسية تغليبا للخطور وكذا الدوروز ونحوهم لا تحل منا نحنهم ولا ذبايحهم (ومنع النبي

صلى الله عليه وسلم من نكاح
كناية) اكرامه (ك) ما منع من
نكاح (امة مطلقا) أى في
كل زمان وعلى كل حال في
عسرون المسائل بباح له ملك
اليمن مسلمة كانت أو مشركة
والاول المذهب قاله في شرحه
(ولكن في نكاح محوسية و) له
(وطؤها ملك عين) قياسا على
المسلم ينكح الكناية ويطؤها
ملك اليمن و(لا) يحل
نكاح (محوسية كناية) نصا
لأنها أعلى منه (ولا تحل الحر
مسلم نكاح امة مسلمة الا أن
يخفى في غنى العزوبية الحاجة
معة أو) حاجة (خدمة) امرأة
له كبر أو مرض أو غيرها
نصا وأدخل القاضي وأبو
الخطاب في خلافهما انحصى
والجواب إذا كان له شهوة
يخاف معها من التلذذ
بالمباشرة حراما وهدام أطول
وهو وطنه كلام الخرفي
والموفق وغيرهما (ولو) كان
خوف غنى العزوبية (مع
صغر زوجه الحرة أو غيبته أو
مرضها) أى زوجه الحرة
نصا (ولا يحد طهولا) أى
مالا (حضر يكفي نكاح حرة ولو)
كانت الحرة (كناية)
لأن غيب ولو وجد من بقرضه
أو رضيت الحرة بشي خبر صدقها
أو بدون مهر مثلها أو تقويض
بضعتها أو هب له (فحصل) له
الامة المسماة بهذين الشرطين
خوف الغنى وعدم الطول لقوله
نفي ومن لم يستطع منه كطولا
أى قوله ذلت من حتى أغنت
منه وانعبر عن نكاحها مع
أمرين وفى قوله نفي وان تعبر وأحير لكم وقبل قوله وجود الشرطين ولو كان بيده مال فادعى انه وديعة

ولا يملكه من عن الشيء إذا اعترض لأن ذكره من إذا أراد ابلجته أى بعترض (لا يملكه
لوطعا بقراره) متعلق به ان (أو يبينه على اقراره) انه عني قال في المدعى فان كان للمدعى
بينه من اهل الخبرة والثقة عمل بها (أو ينكوله) عن اليمين (كيا بأجل سنة هلالية
ولو عدا من ذرافعه الى الحاكم) فيضرب الحاكم (له المدة ولا يضربها غيره) أى غير
الحاكم لما روى ان عمر أكل العنين سنة وروى ذلك الدارقطني عن ابن مسعود والمغيرة بن
شعبة وروى ابضا عن عثمان ولا يخالف لهم ورواه ابو حفص عن علي ولانه عيب يمنع الوطء
وأثبت الخبر كالجلب في الرجل والرق في المرأة وأما ما روى ان أمة النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبنت طلاق فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير وان
ماله منديل هدية اثوب فقال تريد أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسب ملته ويذوق
عسب ملتك ولم يضرب له مدة فقال ابن عبد البر قد صح ان ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب
المدة (ولا تعتبر عنه الا بعد بلوغه) لاحتمال أن يكون عجزه أصغره لا خلفه (ولا يحسب
عليه منها) أى السنة (مالة تزاته) المرأة بالنشوزا وغيره لان المانع منها أو اغناض ضرب
له السنة لانه قول من سمي من الصحابة ولان هذا العجز قد يكون لعنته وقد يكون لمرض
يضرب له سنة لتبريه الفصول لاربعة فان كان من يمس زال في فصل الرطوبة وان كان من
رطوبة زال في فصل اليبس وان كان من برودة زال في فصل الحرارة وان كان من احتراف مزاج
زال في فصل الاعتدال فذا مضت الفصول الأربعة ولم يزل علمنا انه خلقه (ولو عزل) الزوج
(نفسه) عنها (أو سافر) لحاجة أو غيرها (حسب عليه) ذلك من المدة لانه من قبله
وكالمولى (فان رطئ) الزوج (فيها) أى في السنة فليس بعنين (والا) بأن مضت
لم يبطأها فيها (فله الفسخ) أى فسخ نكاحها منه لما سبق (واحسب) أى قطع ذكره
(قبل المداولة) كان الجلب (به) علمها فلها الخيار من وقتها لانه لا فائدة اذ التاجيل
والفسخ دل على الحب لانه (فان قال) الزوج (قد علمت اني عني قبل أن أنكحها فان
أعرب) بذلك (أربت) علمها (بينه فلا يؤجل) وهي امرأته (ولافسخ لها الدخول
على بصيرة) وان علمت انه عني بعد الدخول فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فعله اذ لك
دعه على التراخي (ويؤجل سنة من يوم تراه) لامن العقد ولامن الدخول (وان قالت
في رقة من المواقف رضيت به عني لم يكن لها المطالبة بعد) ذلك بالفسخ لاسقاطها حقها
منه (وان لم يعترف) بأنه عني (وام تكن بينه) تشهد باعتقافه أو بعنته ان أمكن
(ولم يدع رطاحا) على ذلك انقص دعواها وانما كان القول قوله لان الاصل في الرجل
السرمه (فان نكل) عن اليمين (جل) سنة لمسا بأى في القضاء بالنكول (فان
اعترفت) المرأة (انه وضعت له في قبيل ولو) كان الوطء (في مرض يضربها فيه الوطء
وفي حيفض ونحوه) كنفاس (أو في احرام أو وهي صائمة وطاهره ولو في الردة بطل كونه عنيها)
زول عنه بالوطء (فان وطئها في الدبر) لم تزل اعنته لانه ليس محلا للوطء فاشبه الوطء
في غير دون المخرج ولذلك لا يتعلق به احصان ولا احوال لاطلاقها ثلاثا (أو) وطئها (في نكاح
سابق أو وطئ غيرهما ثم تزنا اعنته لا نهاده تطرا) ولان حكم كل امرأة يعتبر بنفسها والفسخ لزوال
العذر الخاص بعجزه عن وطئها وهو لا يزيل بوطء غيرها (وان ادعى) زوج (وطء بكر
فشهد بعذرتها) يضم العنين أى بكارتها (أمرأة ثقة أجل) سنة كالمالك كانت ذميا (والاحوط
شهادة امرأتين) نفق (وان لم يشهد بها) أى المكارة (أحدا فالقول قوله) لان الاصل
السنة (وعلمها اليمين) قال (الزوج (أزلتها) أى المكارة (وعادت) لاحتمال

بزوج لفصوره نفسه قله فسكاح
الأمة أى مع خوف العنت لأنه
غير مستطيع الطول إلى حرة عنه
فأشبهه من لم يجد شيئاً انتهى وكذا
لم يجد من يزوجه حرة لا بزيادة
عن مهر مثلها تحجف عاله
(ولو قدر) غادم الطول خائف
العنت (على من أمة) قدمه
في التفتيح ثم قال وفيه لا ولو
كناية واحتماره جمع كثير وهو
أظهر انتهى ومن اختار القول
الثاني القاضي في المحرر وأبو
الخطاب في الهداية والمجدي
المحرر وابن عقيل وصاحب
المذهب ومسبوك الذهب
والمستوعب والخالصة والظاهر
والمقتنع والشرح والحاوي
الصغير والوجيز وابن عبدوس
وغيرهم واختاره في الاقتناع
(ولا يبطن كاحها) أى الأمة
اذ تزوجه بالشرطين (ان
أيسر) فلك ما يكفي فسكاح
حرة (ولو نكح حرة عليها أو زال
خوف العنت ونحوه) كالونكح أمة
لحاجة خدمة مرض فعوى منه
أو غيبة زوجته فقد تمت لأن
ذلك شرط لا ابتداء النكاح
لا لاستدامته وهي تخالف ابتداءه
دالردة والعدة وأمن العنت عنعن
ابتداءه دون استدامته وقال على
اذا تزوج الحرة على الأمة قسم
الحرة لملتين وللامة لملته (وله) أى
لمن تزوج أمة بشرطه (ان لم
تعه) الأمة (نكاح) أمة (أخرى)
عليها فان لم يعفاه فله نكاح ثالثة
وهكذا (ان أن يصرن أربعا)
لهوم فوله تعالى ومن لم يستطع
منكم ضلوا إلى آخره (وكذا)

صدقه ما كنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول قولها بينهما (وان شهدت) امرأة لنفسه
(بزوالها) أى البكارة بعد دعواه الوطء (لم يؤجل) أى لم يثبت له حكم العنين وتأجيله
سنه لبيان كذبها بثبوت زوال بكارتها (وعليه اليمين ان قالت) المرأة (زالت) البكارة
(بقيرة) أى بغير وطء لاحتمال صدقها (وكذا ان أقر بعنده وأجل) السنة (وإدعى
وطأها في المدة) فقولها ان كانت بكر أو شهدت ثقة ببقاء بكارتها عملاً بالظاهر (وان كانت
ثيباً وإدعى وطأها بعد ثبوت عنته وأنكرته) أقول (قولها) لأن الأصل عدم الوطء وقد
انضم إليه وجود ما يقتضى الفسخ وهو ثبوت العنة (وان ادعى الوطء ابتداء مع انكار العنة
وأنكرته) أى الوطء (فقوله مع عنته) ان كانت ثيباً لأن الأصل السلامة (فان نكل)
عن اليمين (تقضى عليه بنكوله ويكنى في زوال العنة تعقيب الحشفة أو قدرها من مقطوع)
الحشفة (مع انشاره) ليكون ما يجزئ من المقطوع مثل ما يجزئ من الصحيح وكذا يسقط
حق امرأة من جب بعض ذكره بتعقيب قدر الحشفة مع الانتشار (وان ادعت زوجة تخنون
عنته ضربت له المدة) عند ابن عقيل ووصوبه في الانصاف وعند القاضي لا تضرب ووجه
الأول ان مشروعية ملك الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالجمح عن الوطء وذلك يستوى فيه
المتخون والعاقل قال في المنتهى ويحج ونثبت عنته كعاقول في ضرب المدة (وبكون القول
ذوالها هنا في عدم الوطء ولو كانت ثيباً) لأن قول المتخون لا حكم له (وان علم ان عجزه) أى الزوج
(عن الوطء لعارض من صغره أو مرض رجواله) لم تضرب له مدة (لأنه ليس بعنين
وعارضه رجواله) (وان كان) عجزه عن الوطء (لكبر أو مرض لا يرجى زواله) ضربت
له المدة (كأن خلق لأن عارضه لا يرجى زواله) (وكل موضع حكمه بوطئه فيه بطل حكم عنته
فان كان) الحكم بوطئه (في ابتداء الأمر) عند الترافع (لم تضرب له مدة) (لأنه لا عنة
مع الوطء) (وان كان) الحكم بوطئه (بعد ضربه انقطعت) عنته لأنه يمكن زوالها (وان
كان) الحكم بوطئه (بعد انقضائها لم يثبت لها خيار) الفسخ زال موجبها كالو زال عيب
المبيع سريعاً (وكل موضع حكمنا بعدم الوطء فيه حكمنا بعنته كما لو أقر بها) أى بالعنة
لأن عدم الوطء علامتها

فصل في القسم الثاني من العيوب ما يشترك فيه الرجال والنساء وقد أشار إليه بقوله
(ويثبت الخيار في فسخ النكاح بحضام أو برص أو جنون ولو أفاق) أحياناً لأن النفس
لا تسكن إلى من هذه حاله (فان اختلفا في بياض بحضامه هل هو بهق أو برص أو) اختلف
(في علامات الحضام من ذهاب شعر الحاجبين هل هو حضام فان كانت للبدن دية من أهل
البيعة والخبرة تشهد بما قال ثبت قوله والا) بان لم تكن له دية بذلك (حلف المنكر) الحديث
البيعة على المدعى واليمين على من أنكر (واقول قوله) أى المنكر حيث لا دية يدينه يدينه
ولمنا سق (وان اختلفا في عيوب النساء) تحت الشيا (أربت النساء اثقات) لأن
الحاجة تدفع بذلك (ويقل قول امرأة واحدة عدل) فيكتفي بشهادتها بذات لأنه محل حاجة
والاحوط اثنتان كما يأتي في الشهادات (وان شهدت) امرأة عدل (بما قال الزوج)
من العيب في امرأته عمل بشهادتها (والا فالقول قول المرأة) في عدم العيب لأن الأصل
السلامة قلت وفي معنى ذلك لو ادعى الزوج بعد الوطء انه وجد الزوجة ثيباً وقالت بل كنت
بكرًا فالظاهر ان القول قولها لأن الأصل السلامة بخلاف ما تقدم في البيع اذا اختلف البائع
والمشتري في ذلك لأن الأصل براءة المشتري من الثمن (وان زال العقل بمرض فهو أعماء
لا يثبت به خيار) لأنه لا تطول مدته ولا تثبت الولاية به (فان زال المرض ودأب به الأعماء

له ان يزوجه أمة (على حرة لم تعفه) الحرة (بشرطه) بان لا يجد طولاً لنكاح حرة لهوم الآية قال أحمد إذا لم يصبر كيف يصنع فان

كان معه حرة أو أمة تنفقه فلا خلاف
منهما فنكاحهما باطل له ماله في
أحدهما وليس أحداهما بأولى من
الأخرى فبطل فيما كملو جمع بين
أختين (وكلي حرف ذلك) أي
نكاح الأمة (كسمل) فلا تحل
له إلا بالشرطين وكونها كتابية
(ولا يصح نكاح أمة من بيت
المال) مع أن فيه شبهة تسقط
الحل لكن لا تجعل الأمة أم ولده
ذكره في الفنون وحق الزوج
في بيت المال لم يتعين في المنكوحه
(ولا نصير) أمة منكوحه من
بيت المال (ان ولدت أم ولد)
لأنه من زوج ولو كان عليها أو
شيأ منها لم يصح النكاح (ولا
يكون ولد الأمة) من زوجها
(حرا) ان لم يكن ذرهم محرم
لسيدها (الأبشراط) الزوج
حرينه فان اشترطها فخر لحديث
المسلمون على شروطهم ولقول
عمر مقاطع الحقوق عند الشرع
لأنه شرط لا يمنع المقصود ومن
النكاح فلزم كشرط سيدها زيادة
مهرها ومن نكح أمة ثم ادعى فقد
أحد الشرطين ففرق بينهما وعليه
المسمى بعد الدخول مطلقا ونصفه
قبيله ان لم يصدقه سيدها
(و) يساح (لقن ومدير ومكاتب
ومعص نكاح أمة ولو) كانت
(لأبنة) الحر لان الرق قطع
ولاية والده عنه وعن ماله وله ما
لأبلي ماله ولا نكاحه ولا يرث
أحدهما صاحبه فهو كالأجنبي
منه (حتى) لو تزوجها (على
حرة) ان قلنا الكفاعة ليست
شرطا للمحبة (و) للمبد (جمع
بينهم) أي الأخرى والأمة (في
عقد) واحد لانه اذا جز افراد
كل منهم بان عقد حازب جمع بينهما كالأمتين و (لا) يساح للمبد ولا يصح منه (نكاح سيدته) ولو لم تكن

فهو كالمتون) يثبت به الخيار قاله في الشرح وعبارة الزركشي والمبدع فهو حنون (يثبت به
الخيار) * القسم الثالث من العيوب ما يختص بالنساء وهو المشار إليه بقوله (ويثبت) خيار
الفسخ للزوج (بالرتق) بفتح الراء والتاء (وهو كون الفرج مسدودا ما يتصقا لامسك
لذكر فيه) بأصل الخلقة ويثبت خيار الفسخ للزوج (بالقرن والعفل) وهو لم يحدث
فيه بسده) فعلى هذا القرن والعفل في العيوب واحد وهو قول القاضى وظاهر الخرقى
(وقيل القرن عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر) قاله صاحب المطالع والزركشي (وقيل
العفل رغو تمنع لذة الوطء) قائله أبو حفص (وقيل شئ يخرج من الفرج شبهة بالأدرة التي
للرجال في الخصية) قائله صاحب المطالع والزركشي ولا تعارض بين هذه الأقوال لا مكان أن
يكون مشتركين هذه الأمور فلذلك قال (وعلى كلا الأقوال يثبت به الخيار) لانه يمنع الوطء
المقصود من النكاح ويثبت الخيار للرجل أيضا (بالتخراق ما بين السيلين) أي القبل
والدبر من المرأة (و) بالتخراق (ما بين مخرج البول ومنى) وهو الفتحة لانه يمنع لذة الوطء
وفائدته (و) يثبت الخيار لكل من الزوجين (بخرم) الآخر فهو من العيوب المشتركة
قال في الفروع قال بعض أصحابنا يستعمل للخبر السوالك ويأخذ في كل يوم ورق أس مع
زبيب منزوع العجم بقدر الحوزة راستعمال الكرفس ومضع النعناع جيد فيه قال بعضهم
والدواء القوي علاجه أن يتغرغر بالصبر كل ثلاثة أيام على الريق ووسط النهار وعند النوم
ويتمضمض بالخردل بعد ثلاثة أيام آخر يفعل ذلك في كل ما يتغير فيه إلى أن يبرأ وامسك
الذهب في الغم بزيل البحر (و) يثبت الخيار للرجل بخمر (فرج) المرأة وهو من في
الفرج يشور بالوطء (و) يثبت الخيار لكل منهما (باستطلاق بول) استطلاق
(نحو) أي غائط (و) يثبت الخيار للرجل (بقروح سيالة في فرج) المرأة
(و) يثبت الخيار لكل منهما (بماسور وناصور) وهما آذان المقعدة فالناسور ومنه ما هو أرق
كأنه دس أو الخصى أو الغيب أو الثوب ومنه ما هو عاتر داخل المقعدة وكل من ذلك اما سائل
أو غير سائل والناصور قروح غائرة تحدث في المقعدة يسيل منها صديد وينقسم إلى نافذة
وغير نافذة وعلامة النافذة أن يخرج الريح والنحو بلا إرادة وإذا أدخل في الناصور مبيلا
وأدخل الأصبع في المقعدة فإن التقيا فالناصور نافذ (و) يثبت للمرأة خيار الفسخ (بخصاء)
الرجل (وهو قطع الخصيتين) يثبت لها الخيار أيضا (بسل) وهو ساهما أي الخصيتين
(و) يثبت الخيار لها أيضا (بوجاء) بكسر الواو والمسد (وهو رضحها) أي ردا لخصيتين
قال في المطالع هو رضح عرق البضتين حتى يفسخ فيكون شبيه بالخصاء انتهى وانما ثبت لها
الخيار بذلك لان فيه نقصا عن الوطء أو يضعفه وقد روى أبو عبيد بن جابر عن سليمان بن
يسار أن ابن سنان تزوج امرأة وهو خصي فقال له عمها أنها قال لا تارأها ثم خذها
(و) يثبت الخيار لكل منهما (بكونه) أي أحد الزوجين (خنثى غير مشكل وأما) الخنثى
(المشكل فلا يصح نكاحه) حتى يتضح كانه قد فسخ النكاح بكل واحد من العيوب
السابقة من منها ما يخشى تعدى إذاه ومنها ما فيه نفرة ونقص ومنها ما تعدى نجاسته
(و) يثبت الفسخ (و) وجدان أحدهما بالأحرع عيبا به عيب غيره أو مثله) كان يجزأ لاجتماع المرأة
برضاء أو جذا معا لوجود سببه كالأحرع عيبا به عيب غيره أو مثله) كان يجزأ لاجتماع المرأة
(الآن يجزأ المحبوب المراد رتقاء فلا ينبغي أن يثبت لها خيار قاله الموفق والشارح) وصاحب
المبدع لا امتناع الاستمتاع بعيب نفسه واختار في الفصول ان لم يطأ طرفا أو فرك رتقاء
(و) يثبت الخيار أيضا (بجدونه) أي العيب (بعد العقد ولو بعد الدخول قاله الشيخ) في

وجوب نفقته عليها وأن يكون بحكمها ونكاحه اياها يقتضي عكس ذلك وروى الأثر بما سنده عن أبي الزبير عن جابر انه سأله عن العبد ينكح سيده فقال جاءت امرأة الى عمر ابن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم أن يزجها وقال لايجل لك (و) يباح (لامه نكاح عبد ولو) كان العبد (لايتها) لقطع رقبها التوارث بينهما وبين ابنتها فهو كالاجنبي منها (ولا) يصح (أن تزوج) أمة (بيدها) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة وباحا لا يضيع فلا يجتمع معه عقد أو ضعف منه (ولا) يباح (لحر أو حرة نكاح أمة أو عبد ولدها) أي ليس للحر نكاح أمة ولده ولا للحررة نكاح عبد ولدها لما يأتي انه اذا ملك ولد أحد الزوجين الآخر انفسح النكاح (وان ملك أحد الزوجين الزوج الآخر) بعضه بشراء أو ارث أو هبة ونحوها انفسح النكاح لثنا في أحكام الملك والنكاح كما تقدم قريبا (أو) ملك (ولده الحر) أي ولد أحد الزوجين الزوج الآخر أو بعضه انفسح النكاح لأن ملك ولد أحد الزوجين كملك أصله في اسقاط الحد فكان كملكه في اسقاط النكاح (أو) ملك (مكانه) أي مكان أحد الزوجين (أو) ملك (مكانه) أي ولد أحد الزوجين (الزوج الآخر أو) ملك (بعضه) أي بعض الزوج السابق فلو بيعت اليه زوجته حرمت

شرح المحرر (وتعليهم) بأنه عيب أثبت الخيارات مقارنا فانبت طارئا كالاعسار والرق (لا يدل عليه) أي على ما قاله الشيخ من ثبوت الخيار ولو بعد الدخول (وهنا) أي اذا كان الفسخ بعد الدخول لعيب طرأ بعده (يرجع) الزوج (بالمهر على أحد لانه لم يحصل غرر) لانه لا يعلم الغيب الا الله (ويثبت) للزوج خيار الفسخ (بأسخاضه) ويثبت الخيار لهما (قرع في رأس وله ربح منكرا) لما فيه من النفرة (فان كان أحد الزوجين الذي لا عيب به (عالم بالعيب) في الآخر (وقت العقد) فلا خيار له (أو علم) بالعيب (بعده) أي بعد العقد (ورضى به) فلا خيار له قال في المبدع بغير خلاف تعلمه لانه قد رضى به كشيء من المبيع (أو وجد منه دلالة على الرضا) بالعيب (من وطء أو تمكين) من وطء (مع العلم بالعيب فلا خيار له) لما تقدم (و) ان اختلفا في العلم بالعيب (فالقول قوله) أي قول منكر العلم (مع عيبه في عدم علمه) بالعيب لانه الأصل (فان رضى بمبيع) كما لو رضيه ارتقاء مثلا (ثم حدث عيب آخر من غير جنسه) بأن حدث للرتقاء حذام (فله الخيار) للعيب الحادث لانه لم يرض به (فان ظن العيب الذي رضى به يسيرا فبان كثيرا كن ظن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه أو زاد) العيب (بعد العقد فلا خيار له) لانه من جنس ما رضى به ورضاه به رضاه بما يحدث منه (وان كان الزوج صغيرا) ولودون عشر (وبه جنون أو حذام أو برص فله الفسخ في الحال) لوجود صيبه (ولا ينتظر وقت امكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة أو عفلاء أو قرناء) قاله الشيخ في الدين أي فله الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت امكان الوطء لان الأصل بقاؤه بحاله

وفصل وخيار العيوب والشروط على السراخي (لانه لدفع ضرر متحقق فكان على السراخي تخيار القصاص) (لا يسقط الآن توجد منه) أي من له الخيار (دلالة على الرضا من قول) كقوله أسقطت الفسخ ونحوه رضى (أو وطء) اذا كان الخيار للزوج لانه يدل على رغبته فيها (أو تمكين) من وطء ان كان الخيار له لانه دليل رغبته فيه (مع العلم بالعيب) وتقدم معناه (أو يأتي بصريح الرضا) كقوله رضى بالعيب (فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجبه له) كما يحى لا يخالف الفقهاء كثيرا (فلا يظهر ثبوت الفسخ قاله الشيخ) عملا بالظاهر وقال في المستهى ولو جهل الحكم أي يسقط خياره بما يدل على الرضا ولو جهل الحكم (و) خيار الفسخ (في العنة لا يسقط بغير قول) امرأة العنين أسقطت حتى من الفسخ أو رضى به عينا ونحوه لا يثبت كبتها من الوطء لانه واجب عليها التمسك أزالت عنه أم لا (ومتي زال العيب) قبل الفسخ (فلا فسخ) لزوال سببه كالمبيع يزول عيبه (ولو فسخ بمبيع) كميض يبدنه ظنة برصا (فبان أن لعيب بطل) أي تيننا بطلان (الفسخ) اذا الحكم بدور مع العلة وجودا وعدما (واستمر النكاح) لعدم ما يقتضي فسخه (ولا فسخ بغير العيوب المدة كدور وعرج وعي وخرس وطرش وقطع يد أو رجل وكل عيب ينقر لزوجه الآخر منه خلافا لابن القيم) قال انه أولى من البيع والفرق ان المقصود من النكاح الوطء وهذه لانه والحررة لا تقلب كما تقلب الأمه والزوجة قد رضيهما لمقاومهما بشرط صفة فبان دونها وقال أبو البقاء الشيخوخة في أحد هاعيب (فان شرط الزوج في ذلك) أي العور والعرج ونحوه فبان بخلافه فله الخيار (أو شرطه انكر أو جملته ونحوه) بأن شرطه نسبية (فبان بخلافه فله

به عدد الطلاق فلو اعتقته ثم تزوجها لم يحسن بسبب بتطبيقه (ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمه كأيام) بنشدديد المثناة نكحت أي من لا زوج لها (ومن زوجة صبي في الأيم) لأنها محل قابل للنكاح أضعيف إليها عقد من أهل أم يجتمع معها فيه مثلها فصيح كالو انفردت به وفارق العقد على الاختين لأنه لا لزوم للاحداها على الأخرى وهناك قد تعينت التي بطل فيها النكاح ولها من المسمى بقسط مهر مثلها منه (و) من جمع في عقد (بين أم وبنت صبي) العقد (في البنت) دور الام لأنه عقد تعدن عقدين يمكن تصحيح أحدهما دون الآخر فصيح فيما يصح وبطل فيما يبطل إذ لو فرضنا سبق عقد الام ثم بطلانه ثم عقد على البنت صح نكاح البنت بخلاف عكسه فإذا وقعا معا فنكاح البنت أبطل نكاح الام لأنها تصير أم زوجته ونكاح الام لا يبطل نكاح البنت لأنها تصير رب بيتة من زوجة لم يدخل بها (ومن حرم نكاحها حرم وطؤها عليك) عيب لأنه إذا حرم النكاح لم يحرم طهرها طريقالوطء فهو نفسه أولى بالتحرير (الإلأمة الكسبية) فيحرم نكاحها لاوطؤها عليك لمعم قوله تعالى أو ما ملكك أيمانكم ولأن نكاح الأممة المكتوبة إنما حرم لأجل ارقاق الولد وبقيته مع كافر وهو معدوم وملك اليمين (ولا يصح نكاح غنثي مشكل حتى يبين امره) نصا لعدم تحقق ما يبيحه فغلب الخطر كما لو اشتبهت أخته بأجنبيات

الخيار) بشرطه (وكذا بشرطه) حوا (أو طنته حوا فبان عبدا وتقدم في الساب قبله) بأوسع من هذا (ولو بان) أحدهما (عقيما) فلا خيار للآخر (أو كان) الزوج (يطأ) ولا ينزل فلا خيار لها لأن حقها في الوطء لا في الانزال ولا يصح فسخ في خيار العيب وخيار الشرط إلا بحكم حاكم) لأنه فسخ بمجتهديه فافتقر إليه كالفسخ للعنة والأعسار بالنفقة إلا الحرة إذا غرت بعد ومن عتقت كلها تحت رقيق كله فتنسخ بسلامة ثم تقدم (في فسخه) أي النكاح (الحاكم أو برده) أي الفسخ (إلى من له الخيار) ففسخه (ويصح) الفسخ من المرأة حيث ملكته (في غيبة زوج) كما تقدم في الخيار (والأولى) الفسخ (مع حضوره) أي الزوج خروجا من خلاف من منعه في غيبته (والفسخ لا ينقص عدد الطلاق) لأنه ليس بطلاق (وله) أي الزوج (رجعتها) يعني أعادتها (بنكاح جديد) بولي وشاهد عدل (وتكون عنده على طلاق ثلاث) حيث لم يسبق له طلاق (وكذا أسائر الفسوخ) كالفسخ لأعساره بالصدوق أو بالنفقة وفسخ الحاكم على المولى بشرطه (الافرة اللعان) فإن الملاعنة تحرم على الملاعن أبدا كما تقدم (فان فسخ) النكاح (قبل الدخول ولا مهر) ولا متعة سواء كان الفسخ من الرجل أو المرأة لأن الفسخ ان كان منها فالفرقة من جهتها وان كان منه فأنما فسخ لعيب بهاد لسته بالاختفاء فصار الفسخ كأنه منها لا يقال هاجع ففسخها عليه كأنه منه لمصلحة بتدليس لأن العوض من الزوج في مقابلة منافعها فإذا اختارت الفسخ مع سلامة ما عقد عليه رجع العوض إلى العاقدة منها وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وأغاثت لها الخيار لأجل ضرر يلحقها بالأجل تعذرها استحققت عليه في مقابله عوضا فافترقا (و) ان فسخ (برده) أي به الدخول (أو بعد خلوة) ذ(لها المسمى) لأنه نكاح صحيح وجدها باركانه وشروطه فترتب عليه أحكام الصحة ولأن المهر يجب بالعقد ويستقر بالخلوة فلا يسقط بمحادث بعده وكالوطر العيب (ويرجع) الزوج (به) أي بالمهر (على من غره من امرأة عاقلة وولي ووكيل) رواه مالك عن عمر ووكالوغر بحرية أهله قال أحمد كنت أذهب إلى قول علي فنهته قلت إلى قول عمر (أيهم انفراد الغرض من) وحده لا انفراده بالسبب الموجب (وشرط أبو عبد الله) محمد بن الحر الدين بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن عبد (بن تيمية) الحراني الواعظ الفقيه (ياوغها) أي المرأة أن كان التعزير منها (وقت العقد ليوجد تعزير محرم) وقال ابن عقيل إنما تكون المرأة غارة إذا كانت تعلم وأما الطفلة والمجنونة فلا فاعتبر القصد دون لفه من المحرم وهو مقتضى قوله في التقييد والمنتهى زوجة عاقلة (ولاسكني لها) أي للفسوخ نكاحها (ولانفقة الآن تكون حاملا) فحبس النفقة للحمل كالباثن (وان وحد الغرور من المرأة والولي فالضمان على الولي) لأنه المباشرة للعقد (و) ان وحد الغرور (منها ومن الوكيل) ذ(ينهما نصفا) قاله الموفق وقد أشرت إلى ما فيه في الحاشية (وان أنكر الولي) علمه بالعيب (ولو كان ممن له رؤيتها) كإيها وأخبرها فقوله لأن الأصل عدم علمه (أو) ادعى (الوكيل عدم العلم بالعيب ولا يبينه) تشهد عليه بأقراره بعلمه بالعيب (قبل قوله مع ميعينه) أنه لا يعلم العيب لأنه الأصل (وان ادعت) امرأة بها عيب وزوجت (عدم العلم بعيب نفسها واحتمل ذلك فحكمها حكم الولي قاله الزركشي) لأن الأصل عدم علمها فان لم يحتمل ذلك فقوله (ومثلها) أي مثل هذه المسئلة وهي ما إذا غرلزوج في تزويجه مع ميعينه (في الرخوع على العارلوزوج امرأة فادخلوا عليه غيرها)

بستن المحارم) كالمرأة وغمتها
أو خالتها ونحوه (وغيره) لأنها
ليست دار تكليف

باب الشروط في النكاح
أي ما يشترطه أحد الزوجين
على الآخر خرم الله فيه غرض
(ومحل المتبرع منها) أي الشروط
في النكاح (صلب العقد) أي
عقد النكاح (وكذا الوانفقا
عليه قبله) أي قبل العقد في
ظاهر المذهب قاله الشيخ تنقي
الدين وقال على هذا جواب أحمد
في مسائل الخيل لأن الأمر
بالوفاء بالشروط والعقد والعهود
بتناول ذلك تناولا واحدا
قال في الانصاف وهو الصواب
الذي لا شك فيه فان لم يقع
الشرط لا بعد لزوم العقد لم يلزم
نصا (وهي) أي الشروط في
النكاح (قيمان) أحدهما
(صحيح) لازم للزوج فليس له فكه
وهو ما لا ينافي مقتضى العقد
(بدون ابانتها) أي الزوجة
فان بانت منه انفكت الشروط
لأنه زال العقد بزول ما هو
مرتبط به (ويسن وفأوه) أي
الزوج (به) أي الشرط ومال
الشيخ تنقي الدين إلى وجوب
الوفاء (كما) شرط المرأة أو
وليها على زوجها (زيادة
مهر) قد راعينا وكذا الشرطت
عليه نفقة وولدها وكسوته مدة
معينة وتكون من المهر (أو)
اشرط كون مهرها من (نقد
مدين) فيعتين كمن مبيع
(أو) اشرطها أن لا يخرجها
من دارها أو يلبدها أو لا يتزوج
عليها (أو) لا يتسرى عليها
أو لا يفرق بينها وبين أبيها (أو)
لا يفرق بينها وبين (أولادها أو أن ترضع ولدها الصغير أو) أن (يطلق ضررتها أو) أن (يبيع أمته) لأن لها فيه قصدا صحيحا

أي غير زوجته فوطئها فعليه مهر مثلها للشبهة ويرجع به على من غره بإدخالها عليه
(ويطهقه الولد) أن أتت به للشبهة (وتجهز) إليه (زوجته) بالمهر الأول نصا وتقدم
نحوه في باب أركان النكاح (وأن طلقها) أي طلق المغيبة (قبل الدخول) والتمسوة
(ثم علم أنه كان بها عيب) يقتضي الفسخ (فعليه نصف المهر) أي لا يرجع به (على
أحد لانه قد رضى بالتزامه بطلاقها فلم يكن له أن يرجع به على أحد (وان مات)
الزوج قبل علمه بعيبها (أو مات قبل العلم به أو بعده وقبل الفسخ فلها المهر) أي المهر كاملا
لتقرر بالموت (ولا يرجع به على أحد) لأن سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد

وفصل وليس لولي صغيرة أو صغير وكي لا لولي (مجنونة ومجنون) لا (سيدامة
تزوجهم معيابه) في النكاح لأنه ناظر لهم بما فيه الحظ والمصلحة ولا حظ لهم
في هذا العقد (فلو خالف وفعل) بأن زوجهم معيابه (لم يصح) النكاح
(فيمن مع علمه) لانه عقد لهم عقد الايجوز عقده كما لو باع عقارا محجوره لغير مصلحة
(والا) أي وان لم يعلم الولي عيبه (صح) النكاح كما لو اشترى لهم معيابه لا يعلم عيبه (ويجب
عليه الفسخ إذا علم قاله في المغني والشرح وشرح ابن منجا والركشي في شرح الوجيز
وغيرهم) لانه أحظ من فوجب عليه فعله (خلافا لما في التنقيح) وتبعه في المنتهى قالوا
وله الفسخ واللام للإباحة وهو مقتضى عبارة المدعي وقد يجاب عنه بأنه في مقابلة من يقول
لا يفسخ وينتظر البلوغ أو الاتفاق فلا ينافي الوجوب ونظيره في كلامهم ومنه ما في الفروع
في الوقت في بيع الناظر له (ولولي كبيرة تزويجها عيب بغير رضاها لانها تلك الفسخ إذا
علمته) أي العيب (بعد العقد) فالامتناع أولى (فان اختارت) كبيرة (نكاح
محبوب أو) نكاح (عين لم يملكها) الذي بعده نكاحها منعها (لأن الحق في الوطاء لها
والضرر مختص بها وقال أحمد ما يعنى أن يزويجها بعين وان رضيت الساعة تكرر إذا دخلت
عليه لأن من شأنه النكاح ويجهن من ذلك ما يعجبنا (وان اختارت نكاح مجنون أو
مجذوم أو برص فله منعها) لأن فيه ضررا دائما وعارا عليها وعلى أهلها كمنعها من الزوج
بغير كفؤ (وان علمت بالعيب) الذي يملك به الفسخ (بعد العقد أو حدث به) أي بالزوج
العيب بعد العقد (لم يملك الولي إجبارها على الفسخ) لأن حقه في ابتداء النكاح
لا في دوامه (لأنها لو دعت وليها أن يزويجها بعد لم يلزمه إجابتها ولو عتقت تحت عبد لم
يملك إجبارها على الفسخ

باب نكاح الكفار وما يتعلق به

(حكمه) حكم نكاح المسلمين (لأن الله تعالى أضاف النساء إليهم) فقال وامرأته
جمالة الخطب وقال وامرأة فرعون وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لا من سفح
(فيما يجب به) من مهر وقسم ونحوها مما يأتي (و) في (تحريم المحرمات) السابق
تفصيلهن لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كما تقدم في مواضع (و) في (وقوع
الطلاق) والخلع لانه طلاق من بالغ عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم (و) في صحة
(الظهار) فإذا طاهر كافر من زوجته ثم أسلم أو قد وطئها فعليه كفارة الظهار (و) في
صحة (الإبلاء) فإذا آلى الكافر من زوجته حكمه كالمسلم على ما يأتي تفصيله لتناول عموم
آية الظهار والإبلاء لهم (وفي وجوب المهر والقسم) لما تقدم (و) في (الإباحة
للزوج الأول) إذا كان طلقه ثلاثا وكان الثاني وطئها لدخوله في عموم قوله تعالى حتى تنكح
لا يفرق بينها وبين (أولادها أو أن ترضع ولدها الصغير أو) أن (يطلق ضررتها أو) أن (يبيع أمته) لأن لها فيه قصدا صحيحا

وعمر بن الخطاب وبؤيده
حديث أن أحق ما أوتيت به من
الشروط ما استحلتم به الفروج
متفق عليه وحديث المسلمون
على شروطهم وهو قول من سمي
من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف
في عصرهم وروى الأثر أن
رجلا تزوج امرأة بشرط لها
دارها ثم أراد نقلها فخاصمها وإلى
عمر فقال عمر لها شرطها فقال
الرجل اذن يطلعننا فقال عمر
مقاطع الحقوق عند الشروط
وأما حديث كل شرط ليس
في كتاب الله فهو باطل أي
ليس في حكم الله وشرعه وهذا
مشروع لما تقدم من الدليل
على مشروعيته وعلى من نقاها
الدليل وقولهم أنه يجرم الحلال
ليس مسلما وأما ثبت للمرأة إذا
لم يف لها به خیار الفسخ وقولهم
ليس من مصلحة العقد ممنوع
فإنه من مصلحة المرأة وما كان
من مصلحة العقد فهو ممنوع
مصلحة العقد كاشتراط الرهن
والضمين في البيع ويصح جمع
بين شرطين هنا بخلاف البيع
كما أوضحت في الحاشية عن ابن
نصر الله (فان لم يفسد) زوج
لها بشرطه (فأما الفسخ)
لما تقدم من قول عمر مقاطع
الحقوق عند الشروط ولم
يلتفت إلى قول الزوج اذن
يطلعننا وكالبيع (على التراخي)
لأنه لدفع ضرر أشبهه خیار
العصا (بفسخه) أي
الزوج ما شرطت عليه
الزوجة أن لا يفسد عليه كاتزوج
والنسرى والسفر بها (لا)
فسخه (بفسخه) على الفعل قبله لعدم تحقق المخالفة (ولا يفسخ) ملكها الفسخ لعدم وفائه بما اشترطته

زوجا غيره (و) في (الاحصاء) إذا وطئها وهما حران مكلفان كما يأتي تفصيله في
المحدود (وغير ذلك) كوجوب النفقة والكسوة ولزوم ما يلزم من الشروط والفسخ
للعقود أو أوصار بواجب نفقة (فأذا طلق الكافر) امرأته الكافرة (ثلاثا ثم تزوجها
قبل زوج وأصابه ثم أسلم لم يقرأ عليه) لأنها مطلقة ثلاثا لم يصحها زوج غيره (وان طلق)
الكافر امرأته (أقل من ثلاثا ثم أعادها) (أسلمها فهي عنده على ما بقي من طلاقها)
سواء أعادها قبل أن تنكح غيره أو بعده كما يأتي في المسلم (وان نكحها) أي الكافرة
الزوج (الثاني وأصابها حلت لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أو كافرا) لما تقدم
(وان ظاهر الذي من أمره ثم أسلم فاعليه كفارة الظاهر) بالوطء فيه لما تقدم والظاهر
أن النكاح لم يستقيدا (ونقرهم) أي الكفار (على فاسدنكاحهم وان خالف أنكحة
المسلمين إذا اعتقدوه في دينهم) نكاحا (ولم يرتفعوا اليها) لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضرك شيء أبدا على أنهم يحلون أحكامهم
إذا لم يجيئوا البناء والله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم
في أنكحتهم مع علمهم أنهم يستبيحون نكاح محارمهم وما لا يعتدون حله ليس من دينهم فلا
يقرون عليه كالزنا والسرقة (فان أتوا قبل عقده) أي النكاح (عقدناه على حكمنا)
بولى وشهود وإيجاب وقبول لقوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان أتوا مسلمين
أو غير مسلمين بعده) أي العقد (لم نتعرض لكيفية عقدهم) لأنه أسلم خلق كثير في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم فأقرهم على أنكحتهم ولم يكشف عن كيفيةها فأولى إذا
ارتفعوا اليها من غير اسلام (ولا نعتبره) أي لمكاحهم الذي يعتقدونه لانفسهم (شروط
أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصفة الإيجاب والقبول وأشباه ذلك) مما تقدم لما سبق
(لكن لا نقرهم على نكاح محرم في الحال) أي حال الترافع اليها مسلمين أولا (كالنكاحات
بالنفس) كان كانت تحتة أخته أو بنتها أو بنت أخيه (أو السبب) كان تكون تحتة
أم زوجها أو زوجة أبيه أو ابنة أخته من رضاع أو بنت موطوءة ولو بشبهة أو زنا
(والمعتدة) من غيره ولم تفسر عندها (و) ك(المرتدة) لأنها لا تفسر على ردتها
(و) ك(المجوسية) إذا أسلم زوجها لا يقر على نكاحها (و) ك(الحمل من الزنا) إذا
ترافعا اليها قبل أن تلد أو أسلما أو أحدهما قبل ذلك (و) ك(المطلقة ثلاثا) فلا يقر على
نكاحها إذا أسلم أو أسلمت أو ترافعا اليها (أو) كان النكاح (شرط فيه الخيار متى شاء أو)
شرط فيه الخيار (إلى مدة هما فيها) حيث قلنا بفساده من المسلم كإنيته عليه القاضي وابن
عقيل وأبو عبد الله بن تيمية وصاحب التنقيح لأنهم ما يعتقدان أنه لا يدوم بينهما والمذهب
أن النكاح صحيح والشرط فاسد كما تقدم وعبارته كالتمسكي موهبة وسبقهما الشارح وغيره
اليها (ونحوه) كما لو تزوجها إلى مدة وهو نكاح المنة فإذا أسلم لم يقرأ عليه لأنه ما يعتقدان
أنه لا يدوم بينهما (بل يفرق بينهما فان كان) التفريق بينهما (قبل الدخول فلا مهر)
لأنه لا أثر له قد اذن وان فرق بينهما ما بعده أي بعد الدخول فلها (مهر المثل) لشبهة
العقد والاعتقاد (وان كانت المرأة باح اذن) أي حال الترافع أو الاسلام (كعقده)
عليها (في عدة) ولم يترافعا أو أسلما حتى (فرغت) العدة (أو) عقده (بلاولى
أو بلاشهود وصيغة) أي إيجاب وقبول (أو تزوجها على أخت) لها (وماتت) أختها
(بعد عقده وقبل الاسلام والترافع اقرا) قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن الزوجين
إذا أسلما معاً في حالة واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما منسب أو رضاع (وان

(الاجابيل على رضا) منها (من قول أوقين) كان مكنيته من نفسها (مع العلم) بفعله ما شرطت. ٦٩ أن لا يفعله فان مكنته قبل العلم

لم يسقط فسحقها لانه لا يدل على رضاها
ينزك الوفاء فلا أثر له كاسقاط الشفعة
قبل البيع (اكن لشرط) لها
(أن لا يسافر بها فخذها
وسافر بها ثم كرهته ولم تسقط
حقها من الشرط لم يكرها
بعد) ذلك على السفر لبقاء حكم
الشرط فان أسقطت حقها من
الشرط سقط مطلقا قال في
الانصاف انه الصواب (ومن
شرط) لزوجه (أن
لا يخرجها من منزل أبوها
فإن أحدهما) أي أحد
أبوها (بطل الشرط) لأن
المنزل صار لأحد الأبوين بعد أن
كان لهما فاستحال إخراجها من
منزل أبوها فبطل الشرط وكذا
ان تعذر سكنى المنزل لصو خراب
فله أن يسكن بها حيث أراد سواء
رضيت أو لا لانه الأصل والشرط
عارض وفد زال فبرجعتا إلى
الأصل وهو محض حقه (ومن
شرطت) على زوجها (سكنها
مع أبيه ثم أرادتها) أي السكنى
(منفردة فلها ذلك) أي طلبه
باسكانها منفردة لانه لحقها
المصلحة لا لحقها المصلحة فلا يلزم
في حقها ولهذا لو سلمت نفسها
من شرطت دارها فيها أو في داره
لزمه تسليمها
فصل القسم الثاني من
الشروط في النكاح (فاسد
وهو نوعان نوع) منهما
(يبطل النكاح من أصله وهو)
أي المطلق للنكاح من أصله
(ثلاثة أشياء) أحدها
(نكاح الشغار) بكسر الشين
(وهو أن يزوجه) أي تزوج
رجل رجلا (وليته) أي بنته
وأختهم وهما (على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما)
يقال شغار الكلب اذا رفع رجله ليبول فسمي هذا النكاح شغارا

فهو حربي حربي فوطئها أو طأ وعنده واعتقدها نكاحا أقرا عليه اذا أسلم الان المصحح له
اعتقاده الحل وهو موجود هنا كانه كاح بلاولى (وان لم يعتقدها نكاحا لم يقر عليه لانه ليس
من أنكحهم وكذا ذى) يعني قهر حربي واعتقدها نكاحا أقرا عليه أو طأ وعنده على الوطء
واعتقدها نكاحا أقرا عليه وأما قهر الذمية فلا يأتى لعصمتها قال الشيخ تقي الدين ان قهر ذى
ذمية لم يقر مطلقا وهو ظاهر كلام جماعة وصرح به في الترغيب وجرم به في البلغة وظاهر كلام
الموفق والشارح انهم كاهل الحرب قال في الانصاف وهو الصواب ويمكن جله على ماشرت
البسه أو لا فلا تعارض (ومضى كان المهر محجها) استقر (أو) كان المهر (فاسدا) تكسر
أو خنبر (وقبضته استقر) لانه لا يتعرض لما فيه لوهو يؤكده قوله تعالى فمن جاءهم موعظة
من ربه فاتتهمى فله ما سلف وأمره إلى الله ولان التعرض للقبوض باطله يشق لتطاول الزمان
وكثرة تصرفاتهم في الحرام ولان في التعرض اليهم تنفير لهم عن الاسلام فعفى عنه كما عفى عما
تركوه من الفرائض (وان كان) المهر (محجها ولم تقبضه أخذته) لوجوبه بالعقد (وان
لم تقبض) المهر (فاسد) فلها مهر المثل لانه يجب في التسمية الفاسدة اذا كانت
الزوجة مسلمة فكذا الكافرة ولان الجز لا قيمة له في الاسلام فوجب مهر المثل (أولم
يسم لها مهر فلها مهر المثل) لانه نكاح خلاق تسمية فوجب لها مهر المثل كاسلمة
(ولو أسلمها والمهر خمر قد قبضته فانقلب) الجز (خلا وطلق قبل الدخول رجع بنصفه) أي
نصف الخلل لانه عين المصدق المعقود عليه (ولو تلف الخلل ثم طلق) قبل الدخول (رجع
بنصفه) لانه مثلى (وان قبضت الزوجة بعض الحرام) كالجز اذا قبضت منه بعضه
قبل الاسلام أو الترافع اليها استقر ما قبضته لما تقدم و(وجب) لها (حصه ما بقى من مهر المثل)
لاستقرار ما قبضته والغايم ما لم تقبضه (وتعتبر الحصه فيما يدخله كبل) بالكبل (أو)
يدخله (وزن) بالوزن (أو) يدخله (عده) أو ذرع بالذرع لان العرف فيه كذلك
ولا قيمة له في الاسلام ليعتبر بها فلو أصدقها عشرة خنازير فقبضت منها خمسة وجب لها سقط
ما بقى وهو نصف مهر المثل لانه لا قيمة لها فاستوى كبيرها وأصغرها
فصل وإذا أسلم الزوجان معا بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة قال الشيخ تقي الدين يدخل
في المعية لو شرع الثاني قبل أن يفرغ الأول فهم على نكاحهما لانه لم يوجد منهما اختلاف دين
(أو أسلم زوج كائنية) أبواها كتابيان (فهما على نكاحهما) لأن نكاح الكائنية يجوز
ابتداءه فالاستمرار أولى (سواء كان) ذلك (قبل الدخول أو بعده) وسواء كان زوج
الكائنية كتابيا أو غيره (وان أسلمت كائنية تحت كتابي) أو غير كتابي (أو) أسلم (أحد
الزوجين غير الكائنين) كالمجوسيين والوثنيين (قبل الدخول انفسخ النكاح) لقوله
تعالى لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن إلى ولا تمسكوا بهن الكوافرا ولا يجوز لكافر نكاح
مسلمة قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم ولان دينهما اختلف فلم
يجز استمراره كاستدائه ونجست الفرقة (ولا يكون) هذا الفسخ (طلاقا) كما تقدم في
الفسخ للعيب وكأزدة فلو أسلم الآخر ثم أعادها فهي معه على طلاق ثلاث (وان سبقته)
بالاسلام قبل الدخول (فلا مهر) لمان الفرقة من جهتها أشبه ما لو ارتدت (وان سبقها)
بالاسلام قبل الدخول (فلها نصفه) لان الفرقة حصلت من جهتها أشبه ما لو طلقها (وان
قالت سبقني) وفي نسخ سبقتي بالاسلام في نصف المهر (قال بل أنت سبقتي) بالاسلام
فلاشئ لك (في القول) قولها لانه ان دعى استحقاق شيء أو حبه المقدر وهو يدعى سقوطه
فلم يقبل قوله لان الأصل عدمه (وان قال) أي الزوجان (سبق أحدهما ولا تعلم عينه فلها)
وأختهم وهما (على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما) يقال شغار الكلب اذا رفع رجله ليبول فسمي هذا النكاح شغارا

تشبيها في القبح برفع الكلب برجله ٧٠ للبولوروي عن عمرو بن دينار ثبت أنهما فرقا فيه بين المتناكحين لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار متفق عليه وسلم مثله عن أبي هريرة ولأنه جعل كل واحد من العقدين مسلفا في الآخر فلم يصح كقوله يعني ثوبك على أن أبيعك ثوبي وليس فسادا من قبل التسمية بل لأنه وقفه على شرط فاسد ولأنه شرط تعليقك البضع لغير الزوج فإنه جعل تزويجه أياها مهرا للآخرى فكانه ملكه أياها بشرط انتزاعها منه وسواء قال على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى أو لم يلقه لحديث ابن عمر مرفوعا نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر خرابته وليس بينهما صدق متفق عليه وهذا يجب تقديمه على غيره (أو يجعل بضع كل واحدة منهما مع دراهم معلومة مهرا للآخرى) فلا يصح لما تقدم (فإن سمو أمهرا مستقلا غير قليل ولا حيلة هم) النكاح سواء كان المسمى مهر المثل أو أقل فإن كان قليلا حيلة لم يصح وكلام الجاهل هنا في الحاشية (وان سمي) مهر (لأحدهما) دون الأخرى (صح نكاحها) أي من سمي المهر لها (فقط) لأن فيه تشبيها وشرطا أشبه ما لو سمي لكل واحدة منهما مهر وان قال تزوجت كجاريته هذه على أن تزوجني ابنتك وتكون رقبته صداقا لا ينتكح لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لأنه لم يجعل لها صداقا سوى تزويج ابنته وإذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبته الجارية صح لأن الجارية تصلح أن تكون صداقا وان زوج عبده امرأة جعل رقبته صداقا لها

أضنافه) لأن الأصل عدم سقوطه (وان قال الرجل أسلمنا معا فنحن على النكاح وأنكرته) فقالت بل سبق أحدنا بالاسلام (ذ) القول (قولها) لأن الظاهر معها الذي بعد اتفاق الاسلام منهما دفعة (وان أسلم أحدهما) أي الزوجين (بعد الدخول وقف الأمر على فراغ العدة فإن أسلم الآخر باق النكاح) لما روى ابن شبرمة قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم الرجل قبل المرأة والمرأة قبله فأيهما أسلم قبل انقضاء العدة فهي امرأته وان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما ما روى أن بنت الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسامت ثم أسلم صفوان فلم يعرف النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال ابن شهاب وكان بينهما مخوم شهر رواء مالك قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث أقوى من إسناده وقال ابن شهاب أسامت أم حكيم وهرب زوجها عكرمة إلى اليمن فارتحلت إليه ودعته إلى الاسلام فأسلم وقد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقي على نكاحهما قال المزهرى ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها الآن يقدم زوجها مهاجرا قبل انقضاء عدتها روى ذلك مالك (والا) أي وان لم يسلم الآخر في العدة (تبيننا فسخه منذ أسلم الأول) لأن سبب الفرة اختلاف الدين فوجب أن تحسب الفرة منه كالمطلق (ولو وطئ) في العدة (مع الوقف) أي وقف النكاح على انقضاء عدة المتخلف (ولم يسلم الآخر) في العدة (فلها مهر المثل) لأننا تبيننا أنه وطئ في غير ملك قال في الشرح وفي المبدع ويؤدب (وان أسلم) الآخر في العدة بعد الوطء (فسلا) مهر لذلك الوطء لأنه وطئها في نكاحه (ولها نفقة العدة أن أسلمت قبله) لأنها محبوسة بسببه وكان لها النفقة لكونه متمكنا من تلافى نكاحها كالرجعة وسواء أسلم في عدتها أم لا (ولا) نفقة لها للعدة أن أسامت (بعده) لأنه لا سبيل له إلى تلافى نكاحها فاشبهت البائن وكذا لو أسلم ولم تسلم هي (وان اختلفا في السابق) منهما بآثار ادعت سبقه لتجب لها نفقة العدة فانكرها فقوله لأن الأصل وجوب النفقة وهو بدعي سقوطها (أو جهل الأمر) فلم يعلم أيهما السابق (فقولها) يعني فجب لها النفقة لأن الأصل وجوبها فلا تسقط بالشك (وان قال) الرجل لزوجه (أسامت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيهما فانات) بل أسامت (بعد شهر) في نفقة الشهر الآخر (ذ) القول (قوله) لأن الأصل براءته مما تدعيه واستصحاب الأصل (ولو اتفقا على أنها أسلمت بعده وقالت أسلمت في العدة وقال بل) أسلمت (بعد هذا) القول (قوله) لأن الأصل عدم اسلامها في العدة (وانفسخ النكاح) مؤاخذه له بإقراره (وان قال) الرجل لزوجه وقد أسلمت قبله ثم أسلم (أسامت في عدتك فالنكاح باق وقالت بل) أسلمت (بعد انقضائها) فانفسخ النكاح (ذ) القول (قوله) لأن الأصل بقاء النكاح (ويجب المسمى بالدخول مطلقا) أي سواء كانت هي التي أسلمت أو هو الذي أسلم لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشئ وقدّم حكم ما إذا كان صحيحا أو فاسدا (وسواء فيما ذكرنا اتفقت الداران أو اختلفتا) أي فلا فرق بين كونهما في دار الاسلام أو الحرب أو أحدهما بدار الاسلام والاخر بدار الحرب لأن أباسفان أسلم غير الظهران وامرأته بمكة لم تسلم وهي حينئذ دار حرب ولأن أم حكيم أسلمت بمكة وزوجها عكرمة قد هرب إلى اليمن ثم أسلم المتخلف وأقر واعلى أنكحتم مع اختلاف الدين والدار فلزوج مسلم مقيم بدار الاسلام كناية بدار الحرب صح نكاحه لأنه يباح نكاحها إذا كانت بدار الاسلام فأبج نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

فوفصل وان ارتد أحدهما أي الزوجان (معا) فلم يسبق أحدهما الآخر قبل الدخول انفسخ النكاح لأن الارتداد اختلاف دين وقع قبل الاصابة فوجب انفساخ النكاح كالأول أسامت تحت

النكاح وجب مهر المثل كاله
 في الشرح (الثاني) من الثلاثة
 أشياء (نكاح المحلل وهو أن
 يتزوجها) أي المطلقة ثلاثا
 (على انه اذا أحلها) أطلقها
 أي وطئها (طلفها أو)
 يتزوجها على انه اذا أحلها (فلا
 نكاح بينهما) وهو حرام باطل
 لحديث ابن الله المحلل والمحلل
 له رواه أبو داود وابن ماجه
 والترمذي وقال حسن صحيح
 والعمل عليه عند أهل العلم من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر بن الخطاب وابنه
 وعثمان بن عفان وروى عن
 علي وابن عباس وقال ابن مسعود
 المحلل والمحلل له ملعونان على
 لسان محمد صلى الله عليه وسلم
 وابن ماجه عن عقيبة بن عامر
 مرفوعا ألا أخبركم بالتمس المستعار
 قالوا بلى يا رسول الله قال هو
 المحلل لعن الله المحلل والمحلل له
 (أوينويه) أي بنوي الزوج
 التحليل (ولم يذكر) الشرط
 في العقد فالنكاح باطل أيضا
 دخوله في عموم ما سبق وروى نافع
 عن ابن عمر بن جلا قال له تزوجتها
 أحلها الزوجها لم يأمرني ولم يعلم
 قال لا لا نكاح رغبه أن
 أعجبك أمسكتها وان كرهتها
 فارقته قال وان كنا نعهد على
 عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سفاحا وقال لا يزالان تسين
 وان مكنا عشر سن سنة اذا علم انه
 يريد أن يحلها له وهذا قول
 عثمان وجاء رجس إلى ابن
 عباس فقال ان غي طلق امرأته
 ثلاثا يحلها له رجس قال من
 يخادع الله يخدعه (أوبتفقا)

كافر (أو) ارتد (أحدهما قبل الدخول انفسخ النكاح) لقوله تعالى لاهن حل لهما
 ولا هم يحلون لهن إلى قوله ولا تنكوا بهن الكوافر ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة
 فأوجب فسخ النكاح كالأول سلمت تحت كافر (ويسقط المهر بردها) لان الفسخ من
 قبلها (و) يسقط المهر أيضا (بردها معا) لان الفرقه من جهتها (ويتنصف) الصداق (برده)
 وحده لان الفرقه من جهته أشبه ما لو طلقها قبل الدخول (وان كانت) الردة (بعد الدخول
 وقفت الفرقه على انقضاء العدة) فان عاد المرتد للإسلام قبل انقضائها فالنكاح بحاله والاتبينا
 فسخه من الردة كالسلام أحد الزوجين بخلاف الرضاغ فانه يحرمها على التأبيد فلا فائدة في
 تأخير الفسخ حتى تنقضي العدة (ويمنع) الزوج (من وطئها) اذا ارتد أو أحدهما بعد الدخول
 لانه اشتبهت حالة الخطر بحالة الأمانة فغلب الخطر احتياطا (وتسقط نفقتها بردها) لانه لا سبيل
 له إلى تلافى نكاحها فلم يكن لها نفقة كما بعد العدة (لا) تسقط نفقتها (برده) لانه يمكنه تلافى
 نكاحها بإسلامه فهو كزوج الرجعية (لا) تسقط نفقتها أيضا (بردها معا) لان المانع لم
 يتمحض من جهتها (وان) ارتد أحدهما بعد الدخول أوهما ووقف الأمر على انقضاء العدة
 (وطئها مع الوقف أدب) لفعلة معصية لا حد فيه ولا كفارة (وجب لها مهر المثل لهذا
 الوطء ان ثبت على الردة) ان كانت منهما (أرثبت المرتد منها) على رده (حتى انقضت العدة)
 لاتبينا ان النكاح انفسخ منذ الردة وأن الوطء في أجنبية لكن له شبهة نذر الحد فوجب لها مهر
 بما استحل من فرجها (ويسقط) مهر الوطء حال الوقف (ان أسلمها) قبل انقضائها (أو) أسلم
 (المرتد) منها (فقبل انقضائها) أي العدة لاتبينا انه وطئ في زوجه (ويجب لها
 المسمى) لانه وجب بالعقد واستقر بالدخول فليسقط بعد سواء كانت الردة منه أو منها أو منهما
 فتطالب به (ان لم تكن قبضته) لاستقراره وان طلقها حال الوقف فان أسلمها أو المرتد في
 العدة وقع الطلاق والا فلا (وان انتقلا) أي الزوجان الكافران (أو) انتقل (أحدهما
 إلى دين لا يقر عليه) كاليهودي بنصر أو النصراني يهودي كالردة (أو تنجس أحد الزوجين
 إلى كفاين كالردة) فيفسخ النكاح قبل الدخول ويتوقف بعده على انقضاء العدة لانه
 انتقل إلى دين باطل قد أقر به طلاله فلم يقر عليه كالمترد وكذا حكم كتابية تحت مسلم اذا عجزت
 أو ضوه

فوفصل وان أسلم حر ونحته أكثر من أربع فأسلم من معها (أوفي العدة ان كان بعد الدخول
 بهن (أو) لم يسلموا (كن كتابيات أمسكت أربعها) منهن وليس له امساكهن كاهن لما
 روى قيس بن الحارث قال أسلمت ونحتي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت
 له ذلك فقال اختر منهن أربع رواه أحمد وأبو داود وروى محمد بن سويد الثقفى ان غيلان بن
 سلمة أسلم ونحته عشرين نسوة فأسلم من معها فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربع
 رواه الترمذي ورواه مالك في موطنه عن الزهري مرسلا (ولو كان محرما) لان الاختيار
 استدامة النكاح وتعيين للنكاح فصح من المحرم كالرجعة بخلاف ابتداء النكاح وله الاختيار
 (ولومن مئاث) لان الاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وهو وقت الاسلام وقد كن أحياء وقته
 (وفارق سائرهن) أي باقين (ان كان) الزوج (مكافا سواء تزوجهن في عقد أو عقود
 وسواء كان من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن) لعموم ما سبق (والا) أي
 وان لم يكن مكافا بان كان صغيرا أو مجنوناً ولو كان جنونا بعد اسلامه (وقف الأمر حتى يكاف
 وليس لولي الاختيار) له لان ذلك يرجع إلى الشهرة فلا تدخله الولاية (وعليه) أي على
 من أسلم ونحته أكثر من أربع نسوة ولو غير مكاف (النفقة) لبعيها (الى أن يختار)

أي الزوجان (عليه) أي على انه نكاح محلل (قبله) أي قبل العقد ولم يذكر في العقد فلا يصح ان لم يرجع عنه وبنوي حال

في شرحه (أو يزوج عرسه مطلقته ثلاثين سنة منه) منها (أو) بنية هبة (بعضه أو) بنية (بيعه أو) بيع (بعضه) منها الفسخ نكاحها) فلا يصح قال أحمد هذا من غيره يؤيد بان جميعا وعلل فساد به شقين أحدهما أنه أشبه المحلل لأنه أنما زوجها إياه لصلها له والثاني كونه ليس بكف على (ومن لا فرقة بيده لا أثر لنيته فلو وهبت) مطلقته ثلاثا (مالا لا تنق به ليشترى مملوكا فاشترى وزوجه بها ثم وهب أو) وهب (بعضه لها انفسخ نكاحها ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا مندوب من توثق نيته أو شرط وهو الزوج) ولا أثر لنية الزوجة والولي قاله في أعلام الموقعين وقال صرح أصحابنا بأن ذلك يحلها وذكر كلامه في المفتي فيها قال في المحرر والقمر وغيرهما ومن لا فرقة بيده لا أثر لنيته قاله في التفتيح (والاصح قول المتق) بعد ذلك قلت لا يظهر عدم الاحلال قال في الواضح منها كنيته وفي الروضة نكاح المحلل باطل اذا اتفقتان اعتقدت ذلك باطنا ولم تظهره صح في الحكم وبطل فيما بينها وبين الله تعالى (الثالث) من الثلاثة أشياء (نكاح المتعة وهو أن يتزوجها) أي المرأة (إلى مدة أو بشرط طلاقها فيه) أي النكاح (بوقت) كزوجتك ابنتي شهرا أو سنة أو إلى انقضائه الموسوم أو إلى قدومه الحاج ونحوه فيبطل نصا لحديث الربيع بن حبرة أنه قال أشهد على

منهن أربعاً لأنهن محبوسات لأجله وهن في حكم الزوجات (وان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه) في الاختيار وبأقبح حكم العدة والاث (وان أسلم البعض) من الزوجات (وأيس البواقي كتبايات ملك أمساك أو فسحا في مسلمة خاصة) ان زادت المسلمات على أربع وأيس له أن يختار واحدة ممن يعلم لعدم حلها له (وله) أي من أسلم ونكحته أكثر من أربع فأسلم بعضهم وبقي البعض (تجمل أمساك مطلقا) له (تأخير حتى تنقضي عدة البقية أو يسلمن) فن أسلم ونكحته ثمان نسوة فأسلم منهن خمس فله اختار أربع منهن وله تأخير الاختيار إلى أن يسلم البواقي أو تنقضي عدتهن (وصفة الاختيار اختارت نكاح هؤلاء أو اختارت هؤلاء أو أمسكتن أو اختارت حبسهن أو) اختارت (أمساكن أو) اختارت (نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو ثبتن أو أمسكت هؤلاء أو تركت هؤلاء أو اختارت هذه للفسخ أو) اختارتها (لأمساك ونحوه) كاتبت هذه وباعدت هذه (وان قال لمن زاده على أربع فسخت نكاحهن كان اختيارا لاربعة) لدلائله عليه (فان قال سرح هؤلاء أو فارقتهن لم يكن طلاقا لهن) إلا أن ينويه لانه كتابة (ولا اختيارا لغيرهن) لانه ليس مريحافيه (الآن ينويه) فيعمل بما نواه لان لفظه يحتمل له والنية معينة للقصود (والمرء انفسخ نكاحها بالاختيار ان كان دخل بها) لانه استقر بالدخول فلم يسقط (والا) بأن لم يدخل بها (فلها مهرها) لان النكاح ارتفع من أصله لانه ممنوع من ابتدائه واستدامته فوجوده كعدمه (ولا يصح تعليق الفرقة) بشرط (ولا) يصح تعليق (الاختيار بشرط) فلا يصح كلما أسلمت واحدة فقد اخترتها أو كل من دخلت دار فلان فقد فارقته أو نحوه لان الشرط قد يوجد فمن يجبها فيفضي إلى تنفيره ولذلك لم تدخل القرعة فيه فان علق النسخ بشرط وأراد به الطلاق ففيه وجهان أطلقهما في الشرح وغيره (ولا) يصح (فسخ نكاح مسلمة لم يتقدمها) أي لم يتقدم فسخ نكاحها (اسلام أربع) قال في المحرر ولو اختار أولا فسخ نكاح مسلمة صح ان تقدمه اسلام أربع سواها واللم يصح بحال وقال في المفتي وان اختار أقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربع أو تمام أربع لان الأربع زوجات ذين منه الا بطلاق أو ما يقوم مقامه (وعدة ذوات الفسخ منذ اختار) لان البينة حصلت به (وفرقتهم فسخ) لا ينقص به عدد طلاقهن لوعدة عليهن بعد (وعدهن كمدة المطلقات) لأنهن من مفارقات حال الحياة (وان ماتت إحدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح واحدة من المفارقات) لان تحريمها كان لعارض وقد زال (وتكون عنده على طلاق ثلاث) يعني ان الفسخ لا يحسب من عدد الطلاق لانه ليس طلاقا (وان لم يختار) من نسائه ما للفسخ ولا لأمساك (أجبر) على الاختيار (بجس ثم تعزير) لان الاختيار حق عليه فالزوم بالخروج منه ان امتنع كسائر الحقوق (وليس للحاكم أن يختار عنه) كما يطلق على المولى لان الحق هنا لغير معين (ولهن النفقة حتى يختار) لأنهن محبوسات لأجله وتقدم (فان طلق واحدة) منهن فقد اختارها لان الطلاق لا يكون الا في زوجة (أو وطئها فقد اختارها) لانه لا يجوز الا في ملك كوطء الجارية التي اشترىها بشرط الخمار له (وان وطئ الكل تعين) الأربع (الاوله) أي الأمساك وما عداهن تعين للترك (وان ظاهر) من واحدة (أو إلى منها أو قد نفها لم يكن اختيارا) لها لان هذه كاتدل على التصرف في المنكحة تدل على اختيار تركها فاني تعارض الاختيار وعدمه فلا يثبت واحد منهما (فان طلق الكل ثلاثا أخرج بالقرعة أربع منهن وكن المختارات ووقع الطلاق بهن) لانه لا يملك الطلاق على أكثر من أربع فاذا وقع الطلاق على الجميع أخرج الأربع المطلقات بالقرعة كما

لوطي اربعاً ممن لا يعينهن (وله نكاح البواقي بعد اذ قضت عدة الاربع) فلو كن ثمانيا
فكلما انقضت عدة واحدة من المطلقات فله نكاح واحدة من المفارقات (وان مات) قبل
الاختيار (فعلى الجميع أطول الامر من من عدة وفاة أو ثلاثة قروء ان كن من محضن)
لنقضى العدة بيقين لان عدة كل واحدة ممن يحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة
المختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة ثلاثة قروء فأوجبنا أطولهما (وعدة حامل بوضعه)
لأنه لا يختلف عدتها (و) عدة (صغيرة ويسة بعدة وفاة) لأنه أطول من ثلاثة
أشهر (والسراة لأربع) ممن (بقرعة) لأن الميراث الزوجية والزوجية
فيما زاد على الأربع (وان اخترن جميعهن الصلح) وكن مكلفات رشيدات (جاز
كيف ما اصطحن) لأن الحق لا يعدوهن (ومن هاجر البنا) من الزوجين
(بذمة مؤبدة أو أسلم) أي الزوجان (أو أسلم) أحدهما (والآخر يدار الحرب
لم يفسخ النكاح) باختلاف الدار لما تقدم وأما اختلاف الدين فقد مضى تفصيله (وان
أسلمت امرأة ولها زوجان أو أكثر) من زوجين (تزوجاها في عهد واحد لم يكن لها
أن تختار أحدهم ولو أسلما معا) قال في الانصاف ذكره القاضي محل وفاق (وان
كان) تزويجهم بها (في عقود الاول صحيح وما بعده باطل وان أسلم ونحته اختان أو امرأة
وعمتها أو) امرأة (وخالتها) ونحوه (أختار منهن) واحدة ان كانتا كائيتين أو كانتا
(غيرهما) كمجوسيتين (وأسلمت معهما أو) أسلمتا (بعده في العدة ان كانت عدة)
بان كان دخل بهما ما روى الصحاح لثب مير وزعن أبيه قال أسلمت وعندى امرأتان
اختار فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق أحدهما رواه الخمسة وفي لفظ للترمذي
أختار أي ما شئت ولان الميقاتة امرأة يجوز له ابتداء نكاحها فجعله اسما لمتعة كغيرها ولأن
أنكحة الكفار صحيحة وانما حرم الجميع وقد أزاله كما لوطي قبل الاسلام أحدهما ولا مهر
غير المختارة ان لم يكن دخل بها لانه نكاح لا يقر عليه في الاسلام أشبه تزويج المجوسى
أخته (وان كانتا) أي اللتان تحت من أسلم (أما وبنتا) وأسلمتا معه أو في العدة
(فسد نكاح الأم) لقوله تعالى وأمهات نسائكم وهذه أم زوجته فتدخل في عموم الآية
ولاه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها اذا أسلم فاذ لم يطلقها وعسل بنكاحها
فن باب أولى ويبقى نكاح الميت ان لم يكن دخل بأمها (وان كان دخل بها) أي بالأم
والبنت فسد نكاحهما أما الأم فلما تقدم وأما البنت فلأنه ربيبة دخل بأمها (أو) كان
دخل (بالأم) وحدها (فسد نكاحهما) لما تقدم وكذا لو أسلمت أحدهما وحدها (وان
اختار إحدى الأختين ونحوهما) كالمرأة وعمتها أو خالتها (لم يبطأها) أي المختارة (حتى
تمقضى عدة أختها) ونحوها ثلاثا يجمع ماءه في رحم نحو أختين (وكذلك اذا أسلم وتحتة
أكثر من أربع) فليجمع ماءه في أكثر من رحم أربع (ان كن ثمانيا أو اختار
أربعاً وفارق الباقيات لم يبطأ واحدة من المختارات حتى تنقضى عدة المفارقات أو عتقن)
يعنى كلبا انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات (وان كن
خمساً ففارق أحدها من) وأسلم أربعاً (فله وطء ثلاث من المختارات ولا يبطأ الرابعة
حتى تنقضى عدة المفارقة وان كن ستة ففارق اثنين فله وطء اثنين من المختارات) وإذا
انقضت عدة إحدى المفارقين فله وطء ثالثة من المختارات (وان كن سبعاً ففارق ثلاثاً
فله وطء واحدة فقط من المختارات وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة

بالمئة عام الفتح حين دخلنا مكة
ثم لم يخرج حتى نهاها عنها
وحكى عن ابن عباس الرجوع
عن قوله يجوز المتعة وأما اذن
النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد
ثبت نسخه قال الشافعي لا أعلم
شيأ أحله الله ثم حرمه ثم أحله
ثم حرمه الا المتعة (أو بنو به)
أي بنوى الزوج طلاقها بوقت
(بقائه أو بتزوج الغريب
بنية طلاقها اذا خرج) ليعود
الى وطنه لانه شبه بالمتعة
(أو بعلق النكاح على
شرط غير زوجت) ان شاء
الله (وقبلت ان شاء الله)
فيبطل النكاح المعلق على شرط
(مستقبل كقوله (زوجتك)
انتي (اذا جاء من اشهر
أو ان رضيت أمها أو ان وضعت
زوجتي ابنتاً فقد زوجتكها)
لانه عقد معاوضة فلا يصح
تعليقه على شرط مستقبل
كالبيع ولانه وقف النكاح
على شرط فم يجز (ويصح)
تعليق النكاح (على) شرط
(ماض) (أو) على شرط
(حاضر) فالماضي (كقوله
زوجتك فلانة) ان كانت بنتى أو
زوجتكها (ان كنت ولها
أو انقضت عدتها وهما) أي
الماقدان (يعلم ان ذلك)
أي انها بنته وانه ولها وان
عدتها انقضت والشرط الحاضر
أشار اليه بقوله (أو)
زوجتكها (ان شئت فقال
شئت وقبلت ونحوه) فيصح
النكاح لأنه ليس بتعليق
النوع (الثالث) من الشروط

من المختارات وان أسلم) الزوج (فلهن) أي قبل أسلام من تحتته وهن أكثر من أربع (ثم طلقهن قبل أن تصدقهن ثم أسلمن بعد ما تبين أن طلاقهن لم يقع بهن) لأنهن قد بنى مجرد أسلامه فلا يلحقهن طلاقه (وله نكاح أو بيع منهن) في الحال (وان كان وطئنهن) حال الوقف (تبين أنه وطئ غير نسائه) فيؤدب ويجب طمس مهر المثل حيث لم يسلمن حتى انقضت عدتهن (وان آلى منهن أو طاهر أو ذف) هن بعد أسلامه ولم يسلمن حتى انقضت العدة (تبين أن ذلك في غير زوجة وحكمه حكم ما لو خاطب بذلك أجنبية) لأنهن قد بنى منه مجرد أسلامه في هذه الحالة وان أسلم ثم طلق الجميع قبل أسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار أو بما منهن فإذا اختارهن تبين أن طلاقهن وقع بهن لأنهن زوجات ويعتد من حين طلاقه وان البواقي باختياره لغيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أو بيع منهن إذا انقضت عدة المطلقات لان هؤلاء غير مطلقات والفرق بين هذه وبين ما إذا طلقهن بعد أسلامهن لأن طلاقهن قبل أسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه فإذا أسلمن تحدد له الاختيار حينئذ وبعد أسلامهن طلقهن وله الاختيار ويصح طلاقه اختياراً وقد أرقه في الجميع وليس بعضهم أولى من بعض فصرنا إلى القرعة لتساوي الحقوق (فان أسلم بعضهم في العدة تبين أنما زوجة فوق طلاقها وكان وطؤها) أي وطؤها به المطلق (وطء المطلقة) فان كان المطلق رجعيًا كان رجعة وان كان بائناً فوطؤها شبهة لها به مهر المثل (وان كانت المطلقة غيباً) أي غيباً لموطوءة (فوطؤها لها وطء لمرأته) لأنني عليه به (وكذلك ان كان وطؤها قبل طلاقها) فهو وطء لمرأته لاشئ به عليه (وان) أسلم قبلهن ثم (طلق الجميع) قبل أسلامهن (فأسلم أربع منهن أو) أسلم (أقل) من أربع (في عدتهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجه في المسلمات) لأنهن لم يتجاوزن أربعاً (ووقع الطلاق بهن) لأنهن محل له (فان أسلم البواقي) بعد عدتهن (فله أن يتزوج منهن) إلى أربع لأنهن لم يطلعن منه

فصل وان أسلم حرة تحتها امرأة أكثر من أربع أو أقل (فأسلمن معه أو) أسلمن (في العدة) ان كان دخل بهن (وكان في حال اجتماعهم على الاسلام من محل له نكاح الاماء) بأن كان عادم الطول خائف العنت (اختارهن واحدة ان كانت تعرفه والا) بان لم تعرفه الواحدة (اختار من يعرفه) من ثنتين (إلى أربع) لأنها نهاية الجميع (والا) أي وان لم يكن من يباح له نكاح الاماء حال اجتماع اسلامهم (فستنكحهن) ولم يكن له أن يختار لانه لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام فلم يملك اختيارها كالمعتدة وان لم يسلمن الا بعد العدة انفسح نكاحهن وان كان كتابيات (وان أسلم) الزوج (وهو موسر) أو غير خائف العنت (فلم يسلمن) أي الاماء (حتى أعسر) أو خاف العنت (فله الاختيار منهن) من بعده لان شرائط النكاح انما تمتع بهن في وقت الاختيار وهو حال اجتماعهم في الاسلام (وان أسلم وهو موسر) خائف العنت (فلم يسلمن حتى أبسر) أو زال خوف العنت (لم يكن له الاختيار منهن) اعتباراً بحال اجتماعهم في الاسلام كما تقدم (وان أسلم بعضهم وهو موسر أو) أسلم (بعضهم وهو موسر) خائف العنت (فله الاختيار من اجتماعهم) واسلامهن وهو موسر (خائف للعنت لأنهن اجتماع معهن في حال يجوز فيه ابتداء نكاحهن) (وان) أسلم ثم (أسلمت احداهن بعده ثم عتقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار منهن بشرطه) وهو أن يكون حال اجتماعهم عادم الطول خائف العنت لان العبرة بحال الاختيار كما تقدم وحالة اجتماعهم في الاسلام كانت أمة فلم تميز على البواقي (وان) أسلم ثم (عتقت

ضرتها أو) ان يقسم لها (أقل) من ضررتها (أو ان بشرطاً) عدم وطء (أو) ان بشرط (أحد) عدم وطء (أو) كعزله عنها أو ان لا يكون عندها في الجمعة الا ليلة أو شرط لها النهار دون الليل أو شرط على المرأة ان تنفق عليه أو ان تعطيه شيئاً (أو) شرطه (ان فارق رجوعها انفق أو) شرط (اختيار في عقد أو) شرط اختيار في (مهر أو) شرط عليه (ان جاءه) أي المهر (في وقت كذا) والافلا نكاح بينهما (أو) شرطت عليه (ان بسافر بها) ولو لحج (أو ان تستدعيه لوطء عند ارادتها أو ان لا تسلم نفسها) إليه) إلى مدة كذا ونحوه) كافئاً له عليها كل يوم عشرة دراهم (فيصح النكاح دون الشرط) في هذه الصور كلها لمناقاة لمقتضى العقد ولتضمنه اسقاط حقوق يجب بالعقد قبل انعقاده كاسقاط الشفع شفعته قبل البيع وأما العقد نفسه فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا بشرط ذكره فيه ولا بضرائطه بل به فلم يبطله كشرط صدق محرم فيه ولأن النكاح يصح مع الجهل بالعوض فجاء أن ينقضه مع الشرط الفاسد كالتنقي (ومن طلب بشرط خيار وقسم طلاقه لصدوره من أهله في محله وله الشرط

فصل وان شرطها في الزوجة (مسلمة أو قيل) أي قل الولي للزوج (زوجته) أي هذه المسلمة أو طئها) أي طئن

بمخلافه فله الخيار (أو شرط)
 الزوج في العقد (نفي عيب)
 عن الزوجة (لا يفسخ به
 لنكاح) كشرطها سمع أو بصيرة
 (فبانت بمخلافه فله) أي الزوج
 (الخيار) لأنه شرط صفة
 مقسودة ففانت أشبهه
 ما لو شرطها حرة فبانت أمة
 ولا شيء عليه إن فسخ قبل
 الدخول وبه يرجع بالمهر
 على الفار وكذا لو شرطها
 حسان فبانت شوهاء أو بيضاء
 فبانت سوداء أو طويلاً
 فبانت قصيرة أو ذات نسب
 فبانت دونه لأن ظن ذلك
 ولم بشرطه و (لا) خياره
 (إن شرطها كتابية أو أمة
 فبانت مسلمة أحررة) أي
 شرطها كتابية فبانت مسلمة
 أو أمة فبانت حرة لأنه زيادة
 خير فيها (أو شرط) في الزوجة
 (صفة فبانت) الزوجة (أعلى
 منها) أي أعلى من النصفة التي
 شرطها فلا خيار له لما تقدم
 (ومن تزوج أمة وظن) أنها
 حرة الأصل لا عتيقة (أو)
 تزوج امرأة و (شرط أنها حرة
 فولدت) منه مع جهل بمرورها
 (فولده حرة) لا اعتقاده حرة به
 باعتقاده حرة أمه (ويفدى)
 أي يلزم الزوج أن يفدى
 (ما ولد) له من زوجته الأمة
 التي غرّبها (حياً) لو قت
 يعيش مثله نقضاء عمره وعلى
 وإن عباس ولأن الولد غناء
 الأمة الملوكة فبيله أن
 يكون مملوكاً كما أسكنها وقدفوت
 رقه باعتقاده الحرة فبأنزله
 ضمنه كما لو دفوت رقه بفسخه

ثم أسلمت ثم أسلمن) أي البواقي من الأمانة تبين الأولى أن كانت تعفه (أو) أسلم ثم
 عتقت ثم أسلمن ثم أسلمت) تبين من عتقت أن كانت تعفه (أو عتقت بين إسلامها
 وإسلامه) كان أسلمت ثم عتقت ثم أسلم (تبين الأولى) وهي العتيقة (أن كانت تعفه)
 لأنه مالك لعصمة حرة تعفه وقت اجتماع إسلامها وإسلامه فلم يبع له الأمانة (ولا) أي وإن
 لم تعفه العتيقة إذن (اختار من البواقي معهما من تعفه) من واحدة وفتين أو ثلاث لوجود
 الحاجة حيث كان عادم الطول (وإن أسلم) حر (وتحت حرز أمانة فأسلمت الحرة في عهدتها
 قبلهن) أي الأمانة (أو بعدهن انفسح نكاحهن وتبعت الحرة أن كانت تعفه) لأنه قادر
 على الحرة التي تعفه فلا يختار عليها أمة (هذا) الحكم (إذا لم يعتق ثم أسلمن في العدة
 فإن اعتقن ثم أسلمن في العدة لم يكرهن كالحرائر) فله أن يختار منهن أربعا وإن عتقن
 أو بعضهن بعد إسلامه وإسلامهن لم يؤثر لأن الاعتبار في ثبوت الاختيار بحال اجتماعهم
 في الإسلام وإن أسلمت الحرة معه دون الأمانة ثبت نكاحها وإن طلعت عصمتها وابتداء عهدت
 منذ أسلم وإن أسلم الأمانة دون الحرة ولم تسلم الحرة حتى انقضت عدها بابتها بخلاف الدين
 وله أن يختار من الأمانة بشرطه لأنه لم يقدر على الحرة وليس له أن يختار من الأمانة قبل انقضاء
 عده الحرة لأنها لا تملك عدم إسلامها في عهدتها وإن طلق الحرة ثلاثاً في عهدتها لم تسلم في عهدتها
 لم يقع الطلاق لأنها تبين أن النكاح انفسح باختلاف الدين وإن أسلمت في عهدتها تبين وقوع
 الطلاق (وإن أسلم عده وتحت أمانة فأسلمن معه أو) أسلمن (في العدة) بعد الدخول
 (ثم عتق أولاً) أي أولهن عتق (اختار) العبد من الأمانة (فتين) لأنه حال اجتماعهم
 على الإسلام كان عبداً يجوز له الاختيار من الأمانة اثنتان ثم يه جمعه (فأسلم) العبد
 (وعتق ثم أسلمن) في العدة اختار ما يعفه إلى أربع بشرطه (أو أسلمن ثم عتق ثم أسلم
 اختار ما يعفه إلى أربع بشرطه) وهو أن يكون عادم الطول خائف العتق لأنه في حال اجتماعهم
 في الإسلام كان حراً فبشرط في حقه بشرط في حق الحرة يثبت له ما يثبت للحر (ولو كان
 تحت) أي العبد (أحراراً فأسلم وأسلمن معه) أوفى العدة بعد الدخول تبين اختار منهن
 ثنتين و (لم يكن) الحرة التي يسكنها (خياراً الفسخ) لأنهن رضين به عبداً كافراً
 فعبداً مسلماً أولاً

كتاب الصداق

بفتح الصاد وكسر هاء ويقال صدقة بفتح الصاد وضم الدال وصدقة بضم الدال وفيها
 مع ضم الصاد وفتحها وله اسماء الصداق والصدقة والمهر والنكحة والفريضة والاجر والعلاوة
 والعقر والحباء وقد نظمت منها ثمانية في بيت وهو قوله

صداق ومهر ونكحة وفريضة * حياء وأجر ثم عقر عزابى

يقال صدقت المرأة ومهرتها ولا يقال أمه رهنها قاله في المفني والشرح وانها بغير مهر
 مشرورع بالكتاب والسنة والاجماع وسقف على أدلة مشروعية (وهو) أي انصداق
 (المعوض في النكاح) سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضيهما أو الحاكم (ونحوه)
 أي نحو النكاح كوطء الشبهة ولزأمانة أو مكرهه (وبسن تخفيفه) أي الصداق لقوله عليه
 الصلاة والسلام أعظم النكاح بركة أسره مؤنة رواه أحمد وفيه ضعف وقال عمر لا تغفلوا في
 صداق النساء فلو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رواه أبو داود وترمذي والنسائي وصححه (و) تسن (تسميته في العقد) لأنه

يفديه (بقيمته) لأنه حيوان وكل الحيوانات متقومة (يوم ولادته) قضى به عمر وعلى وابن عباس لأنه محكوم بحريته عند

المصومة (ثمان كان) الزوج
(من لا يحمل له نكاح الاماء)
بان كان حراً واحداً طويلاً
أو غير خائف العنت (فرق
بينهما) اظهر بطالان
النكاح لفسد شرطه وكذا ان
كان تزوجها بغير إذن سيدها
ونحوه (والا) بأن كان ممن
يحمل له نكاح الاماء (فله
الخيار) بين فسخ النكاح
والمقام عابه لانه عقد قد
غرقه أحد الزوجين بحرية
الأخر أشبه عكسه (فان رضى
بالمقام) معها مع ثبوت رقتها
بالبينة فاما ان أقرت لانسان
بالرق لم يقبل قولها على زوجها
فصالان اقرارها بزل النكاح
عنها ويثبت حقا على غيرها
أشبه مالوا أقرت بحال على غيرها
(فنا) حملت وولدت
عند زوج (بعد) ثبوت
رقها (فهو) رقيق (لرب
الامة لانه من غائبا) وان كان
المغرور بالامة بان ظنها
أوشطها حرة (عبد فولده)
منها (حر) لانه وطئها معتقدا
حرينها أشبه الحر وعلة رفق
الولد رفق امه خاصة ولا عبرة
بالأب يدل ولد الحر من الامة
وولد العبد من الحر وهما بقا
حرين رقيقين و(يفديه) أى
يفدى العبد ولده من ممة غربها
بقيمته (يوم ولادته) حيا (ادا
عشق لتعلمه) أى الفداء
(بذمته) لانه فوت رقه
باعقاده الحرية وفعله ولأماله
في الحان فتعلق الفداء بذمته
(ويرجع زوج) حراً كان
أو عبداً (بفداء) غرمه على من غرمه ان كان الغار له أجنبيا قضى به عمر وعلى وابن عباس

صلى الله عليه وسلم كان يزوج ويتزوج وام يكن يخل ذلك من صداق مع انه عليه الصلاة
والسلام له أن يتزوج بلامهر وقال للذي زوجه الموهوبة هل من شئ تصدقها قال لا قال النمس
ولو خاتما من حديد ولانه أقطع للزواج (ويسن أن يكون من أربعة مائة درهم إلى خمسة مائة)
درهم أى أن لا يزبد على ذلك لما روى مسلم من حديث عائشة أن صداق النبی صلى الله عليه
وسلم على أزواجه خمسة مائة درهم (وان زاد) الصداق على ذلك (فلا بأس) لما روت أم
حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بأرض الحبشة تزوجها النجاشي وأمهرها
أربعة آلاف وجهزها من عتده وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة فلم يبعث اليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشئ رواه أحمد والنسائي ولو ذكره ذلك لذكره (ويكره ترك التسمية فيه قاله
في التبصرة) لانه قد يؤدي إلى التنازع في فرضه (ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم)
خروجاً من خلاف من قدر أقله بذلك (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بلامهر)
لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (وكل ما صح ثمناً أو أجرة صح مهر وان قل) لحديث جابر
مرفوعاً لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً من عيده طعاماً كانت له حلالاً رواه أبو داود بمعناه وروى
عامر بن ببيعة أن امرأة من قريظة تزوجت على نعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضيت
من مالك ونفسك بنعين قالت نعم فاجازها رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ثم بين ما صح
ثمناً أو أجرة بقوله (من عين ودين ومجمل وموكل ومنفعة معلومة كراية غنمها مائة)
معلومة (وخطاطة توهبها ورأى بقها من موضع معين) ومنافع الحر والعبد سواء لقوله تعالى
حكاية عن شعيب مع موسى ائى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى
سجج ولان منفعة الحر يجوز أخذ العوض عنها في الاجارة فجازت صداقاً كمنفعة العبد ومن قال
ليست مالاً ممنوع لانه يجوز المعاوضة عنها بما شئت لم تكن مالاً فقد أجرى بحرى المال
(فان طلقه قبل الدخول وقيل استيفاء المنفعة فعليه نصف أجرة ذلك) النفع الذى جعله صداقاً
لها (وان كانت) المنفعة التى جعلها صداقاً لها (مجهولة كدأبقها أين كان وخدمتها
فما شاءت شهر الم يصح) ذلك صداقاً لانه عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجرولاً كالنهن
في البيع والاجرة في الاجارة (وان تزوجها على منافعها) المعلومه (أو) على (منافع
غيره المعلومه مدته معلومة صح) بدليل قصة موسى وقبسا على منفعة العبد (ويصح) أن
يتزوجها (على عمل معلوم) كخطاطة ثوب معين (منه ومن غيره) فان تلف الثوب قبل
خطاطته فعليه أجرة المثل كالأصدة تعلم عبيدها صناعه فبات قبل ذلك وان عجز عن
خطاطته مع بقاءه فبات مرض ونحوه فعليه أن يقيم مقامه من خطاطه وان طلقها قبل خطاطته وقبل
الدخول فعليه خطاطة نصفه ان أمكن معرفة نصفه والا فنصف الاجرة الا أن يبدل خطاطة
أكبر من نصفه بحيث يعلم أنه قد خا ط النصف بقينا ذكره في الشرح انتهى (و) يصح أيضاً
أن يتزوجها على (دين) سلم أو غيره وعلى غير مقدوره كالأبق ومنعتصم بحصلها ومبيع اشتراه
ولم يقبضه نصاً ولو مكى لا ونحوه) كوزون ومعدود ومذروع لان الصداق ليس ركناً في النكاح
فاغتفر المجهل اليسر والغر الذي برحى زواله ولان القصد بالنكاح الوصله والاستمتاع
(وعليه) أى على الزوج (تخصيله) أى المبيع قبل قبضه ونحوه (فان تذر) عليه
تخصيله (وعليه) قيمته (لمحل المساحة وان كان مثلياً فله مثله عند تذر لان المثل
أقرب إليه) (و) يصح أن يتزوجها (على أن يشتري لها عبد زبد) لانه مال معلوم
(أو) أن يتزوجها (على أن يعق أباهها) أو عتق قن له من ذكر أو أنثى لان بذل العوض له في
مفادته حتر (فان تذر شراً أو طاب) ربه (بأن أكثر من قيمته فله اقيمته) لانه عوض

(على من غره ان كان) الفأولة
 (أجنبيا) لأنه ضمن له سلامة
 الوطاء كما ضمن له سلامة الولد
 فكما يرجع عليه بقيمة الولد
 كذلك يرجع عليه بالمهر وكذا
 أجرة انتفاعه بها ان غرمها
 (فان كان) الفار الزوج
 (سيدها ولم تعتق بذلك) بأن
 لم يكن التغير بلفظ تحصل به
 الحرية (أو) كان الفار
 للزوج (أباها) أي الزوجة
 نفسها (وهي مكاتبه فلا مهر له)
 أي سيدها اذا كان هو والفار
 (ولا) مهر (لها) أي
 المكاتبه ان كانت هي الفارة
 لأنه لا فائدة في أن يجب لأحدهما
 ما يرجع به عليه (وولدها)
 أي المكاتبه من زوج غرم
 بحريتها (مكاتب) لولا التغير
 تبعها (فيغرم أبوه قيمته لها)
 ان لم تكن هي الفارة لأنه فوته
 عليها ويرجع بما يغرمه على من
 غره (ون كانت) الزوجة
 الفارة (فنا) أو مدبرة
 أو أم ولد لم يسقط مهرها
 ويغرمه وفداً وولدها لسيدها
 (وتعاق) ما غرمه لسيدها
 (برقتها) فيخير سيدها بين
 فداها بأقل من قيمتها أو الغرم
 أو يسلمها ان لم تكن أم ولد فان
 اختار فداها بقيمتها سقط
 قدرها عن الزوج بما عليه لأنه
 لا فائدة في إيجابه عليه ثم رده
 إليه وان اختار تسليمها سلمها
 وأخذ مالها (والمعتق بعضها)
 اذا غررت زوجها بحريتها
 (يجب لها بعض) من
 مهرها بقدر حريتها (فيسقط)
 (وولدها) أي المعتق بعضها (يغرم

تعدر تسليمه فرجع إلى قيمته كما لو كان سيده فاستحق (فار جاءها بقيمة مع إمكان شراؤه
 أم يلزمها قبوله) لأنه يفوت عليها الغرض في عتقه (وكل موضع لا تصح فيه التسمية أو خلا
 العقد عن ذكره حتى في التفويض ويأتي يجب مهر المثل بالعقد) لأن المرأة لا تسلم إلا
 بمثل ولم يسلم البذل وتعدر رد العوض فوجب بدله كما لو باعته سلمه فخرقت عند المشتري
 (وان أصدقها تعليم أو أبواب فقه أو) تعليم أبواب (حديث أو) تعليم (شئ من شعر مباح أو أدب
 أو صنعة أو كتابة أو ما يجوز أخذها لأجرة على تعليمه وهو ممنوع) لأنه يصح أخذ الأجرة على
 تعليمه لحازان يكون صداقا كمنافح الدار (حتى ولو كان لا يحفظه ويتعلمه ثم يعلمها) لأنه
 بذلك يخرج من عهده ما وجب عليه (وان تعلمته) أي تعلمت ما أصدقها تعليمه (من
 غيره) لزمته أجرة التعليم (أو تعدر عليه تعليمها) بأن أصدقها تعليم خياطة فتعدر (لزمته
 أجرة التعليم) لأنه لما تعدر الوفاء بالواجب وجب الرجوع إلى بدله (وان علمها) ما أصدقها
 تعليمه (ثم نسبها) أي الصنعة التي علمها أباها (فلا شيء عليه) لأنه قد وفاها (وان
 لقننا الجميع وكلما لقننا شيئاً أنسيته لم يعد بذلك تعليمها) لأن العرف لا يبعد تعليمها (وان ادعى
 الزوج أنه علمها وادعت أن غيره علمها قال قولها) لأن الأصل عدمه (وان جاءته
 غيرها بالعلم ما كان يريد بعلمها) لم يلزمه لأن المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه إبقاؤه في
 غيرها كما لو استأجرته لتطبخ فوبق فأتته بغيره ولأن المتعلمين يختلفون في التعليم اختلافا
 كثيراً (أو أتتها بغيره يعلمها لم يلزمها قبوله) لأن المتعلمين يختلفون في التعليم وقد يكون
 لها غرض في التعليم منه لكونه زوجاً (وان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمها فعليها
 نصف الأجرة) أي نصف أجرة مثل تعليم ما أصدقها تعليمه لأنها قد صارت أجنبية
 منه فلا يؤمن في تعليمها الفتنة (و) عليه بطلاقها قبل التعليم (و بعد الدخول كلها)
 أي كل الأجرة لاستمرار ما أصدقها الدخول (وان كان) طلقها قبل الدخول (بعد
 تعليمها رجوع عليها بنصف الأجرة) لأن الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق
 والرجوع بنصف التعليم متعدر فوجب الرجوع إلى بدله وهو نصف الأجرة (ولو حصلت
 لفراقه من جهتها) قبل الدخول وبعد التعليم (رجع عليها بالأجرة كاملة) لتعدر
 لرجوع بالتعليم (وان أصدقها تعليم شئ معين من القرآن لم يصح) الاصداق لأن
 الفروج لا تستباح بالمثل لقوله تعالى أن تبنوا بآبائكم ومن لم يستطع منكم طولا والطول
 المال ولأن تعليم القرآن قرينة ولا يصح أن تكون صداقا كالصوم وحديث
 المروية قيل معناه زوجته كما لاك من أهل القرآن كما زوج أباطحة على إسلامه
 فروى ابن عبد البر بإسناداه أن أباطحة أتت أم سلمة بخطيبها قبل أن يسلم فقالت أتزوجك
 وأنت تعدد خشية تحتها عبدني فلان أسلمت تزوجت بك قال فأسلم أباطحة فتزوجها
 على إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر انتعاب ويحتمل أن يكون خصا بذلك الرجل
 ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم لمزوج غلاما على سورة من القرآن ثم قال لا تكون
 بعدك مهرار أو أهدد والخازي (وان أصدقها تعليم التوراة والإنجيل أو شئ منهما
 لم يصح ولو كانت) المرأة (كتابية أو) كان (المصدق كتابيا لأنه) أي المذكور
 من التوراة أو الإنجيل (ممدوخ مبدل محرم فهو كالأصدقها محرما) ولها مهر المثل
 (واذا تزوج نسائهم واحد) صح وقسم بينهم على قدر مهرهم مثلهم (أو حاله من عوض
 واحد صح) لأن العوض في الجملة معلوم فلم تؤثر جهالة نقصه كشرائه أربعة أعبد
 بعوض واحد (ويقسم بينهم على قدر مهرهم مثلهم) لأن الصدقة اذا وقعت على شيئين
 ما وجب لها لما تقدم ويجب باقيه لما لا تبقى ويتعلق برقتها فيخير سيدها كما كاملة لرق (وولدها) أي المعتق بعضها (يغرم

أبوه قدر زقه (من قيمته ويرجع
من سيدو زوجة مكاتبه
ومبعضه (مطالبه غار)
زوج (ابتداء) نصابون
مطالبة الزوج (وانما من
علم رتها) أي الزوجة أدرك
بعضها (ولم يبينه) للزوج
بـل أتى بما يوجب حريتها كما
أوضحته في شرح الاقتناع
(ومن تزوجت رجلا على أنه
حرا وتظنه حرافيان عدا فلها
الخياران صريح النكاح) بأن
كملت شروطه وكان باذن سيده
لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة
العقد كما لو تزوج أمه على أنها حرة
فان اختارت الفسخ لم ينجح
الى حكم حاكم كن عتقت تحت
عبد وان اختارت امضاءه
فلا وليا ثم الاعتراض علم ان
كانت حرة لعدم الكفاءة وان
كانت أمه فلها الخيار أيضا لانه
اذا ثبت الخيار لا بد اذا غر بأمه
ثبت للامه اذا غر ببيد (وان
شرطت) زوجة في زوج
(صفة) كما يكون نسبيا أو عفيفا
أو جليلا ونحوه (فبتان أقل)
عما شرطته (فلا فسخ) لها
لانه ليس بمعتبر في صحة النكاح
أشبهه شرطها طول له أو قصره
(الا بشرط حرية) أي اذا
شرطته حرافيان عدا فلها
الفسخ كما لو كانت أمه وعتقت
تحتة فهنا أولى وكذا شرطها فيه
صفة بخلاف فقهها بالكفاءة كما
ذكره ابن نصر الله وجزم به في
الاقتناع

فوفصل وان في أي ولا ممة
ومبعضه (عتقت كلها تحت
رقيق كله انفسخ) حكاه ابن
المنذر وابن عبد البر وغيره

مختلف في القيمة وجب تقسيط العوض بينهما بالقيمة كالأبواب شقها وسبقا (ولو) تزوجهن
أو خالهن على عوض واحد (قال يبنن فعلى عدد دهن) لانه أضافه اليهن إضافة
واحدة فكان يبنن بالسوية (فان تزوج امرأتين بمصدق واحد ونكاح أحدهما
فاسد لكونها محرمة عليه فلن يصح نكاحها أحدهما من المسمى) كما لو صرح النكاحان (وان
جمع بين نكاح وبيع فقال زوجتك ابنتي وبعثك دارى هذه بألف صح) كل من النكاح
والبيع (وتقسط الألف على قدر مهر مثلها أو قيمة الدار) وتقدم في البيع (وان قال
زوجتك ابنتي واشترى منك عبدك هذا بألف فقال بعتك وقبلت النكاح صح) ويقسط
الألف على قدر قيمة العبد ومهر مثلها (كالتى قبلها) فان قال زوجتك ابنتي أو نحوها
(ولا هذا الألف بالافين لم يصح لانه كدعجوة) ودرهم بدعجوة ودرهم لانه يبيع ربوى بنفسه
ومع أحدهما من غير جنسه وانظر هل يبطل النكاح أو التسمية فيصح ولها
مهر المثل

فوفصل وبشرط أن يكون الصداق معلوما كالمثل لان الصداق عوض في حق معاوضة
فأشبه الثمن ولان غير المعلوم مجهول لا يصح عوضا في البيع فلم يصح تسميته كالحرمة (فان
أصدقها دارا غير معينة) لم يصح (أو) أصدقها (دابة) مبهمه (أو) أصدقها
(عبدا مطلقا) بأن لم يعينه ولم يصفه ولم يقل من عبيدي لم يصح (أو) أصدقها (شيئا
معلوما) ان يزوجه على (ما يدرى من خبره ونحوه) كالذى يتسببه عبده (أو) أصدقها
(مجهولا) كمتاع يبيته وما يحكم به أحد الزوجين (أو) ما يحكم به (زيدا) أصدقها (مالا
منقصة فيه) كالنشرات (أو) أصدقها (مالا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك
في الماء وما لا يتحمل عاده كقشرة جوزة زوجة وحذقة لم يصح) الا صداق لاجهالة أو الغرر
أو عدم التناول (ويجب أن يكون له) أي الصداق (نصف يقول عادة) وبهذا العوض
في مثله عرفا (هذا معنى كلام الخرقى وتبعه ابن عقيل في الفصول والموتى والشارح لان
الطلاق بعوض فيه قبيل الدخول فلا يبقى للمرأة فيه الا نصفه فيجب أن يبقى لها مال تنفع به قال
الزركشى وليس في كلام أحمد هذا الشرط وكذا أكثر أصحابه حتى بالغ ابن عقيل في ضمن كلام
له لجوز الصداق بالحبة والثمرة التي يبيد مثلها ولا يعرف ذلك انتهى وما ذكره الزركشى عن
أكثر الأصحاب هو ظاهر ما قدمه المصنف أول الكتاب من قوله وان قل (والمراد) بوجوبه
ان يكون له نصف يتمول (نصف القيمة لا نصف عين الصداق فانه قد يصدقها مالا لا يقسم
كعبا ولو نكحها على أن يخرج بها الم تصح التسمية) لان الحملان مجهول لا يوقف له على حد (ولا
بضر جهل بسير ولا غرر ربحي رواه كاتبة دم في الباب) من صحة تسمية الأبى
والمنصوب ردين لسلم والمبيع قبل قبضه ولو مكى ولا ونحوه (وان أصدقها عبدا من عبيده
صح (أو) أصدقها (دابة من دوابه) يعني فرسان خيله أو بغال من بغاله أو جارا من
جيره صح (أو) أصدقها قيمتها (من قصاصه ونحوه) كختم من خواتمه (صح) ذلك لان
الجهالة فيه يسيرة ولها أحدهم) يخرج (بقرعة نصا) نقله مهنا لانه اذا صح أن يكون صداقها
استحققت واحدا غير معين فوجب القرعة لتميزه كما لو أعتق أحد عبده (وان أصدقها
عبدا موصوفا) بذكره (صح) لانه يجوز أن يكون عوضا في البيع والصفة منزلة منزلة
التي بين في زن يكون صداق (وان جاءها بقرعة أو أصدقها عبدا وسطا ثم جاءها بقرعة أو خالعه
على ذلك لعنته فجهته قيمته لم يلزم ما قبله لان العبد استحق بعقد معاوضة فلم يلزم أخذ
قيمه كما نسلفه وكما لو كان مينا) تبه) قال في الشر - الأوسط من العبد السندى لان الاعلى

والسلام خير بريرة وكان زوجها حراروا النسائي فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة بن زوج بريرة كان عبدا أسود لبني المغيرة يقال له مغيرة رواه البخاري وغيره وهاهنا خص بها من الأسود لأنهما ابن أخوها وابن أختها وكذا قال ابن عباس كان زوج بريرة عبدا أسود لبني المغيرة يقال له المغيرة رواه البخاري وغيره قال أحمد هذا ابن عباس وعائشة قال في زوج بريرة أنه عبدا وأنه عالما بالمدينة وعلمهم وأذاروى أهل المدينة حديثا وعمه لم يوهب فهو أصح شيء وإنما يصح أنه حر عن الأسود وحده قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالاختلاف فيه والحرفية اختلاف والعد لا اختلاف فيه وبخالف الحر العبد لأننا قد ناقضنا إذا كنت تحتته تنصرت ببقائه عنده بخلاف الحر (والا) بأن لم تعتق كلها تحت رقيقك كله بأن عتقت بعضها أو عتقت تحت حر أو بعض فلا يفسخ (أو عتقت) أي الزوجان (معاً) بأن كانا لو احدهما فاعتقهما بكلمة واحدة أو كانا اثنين فوكل أحدهما الآخر أو كلاهما فاعتقهما بكلمة واحدة (فلا) ففسخ لأن لم تعتق في كلها تحت رقيقك كله (فتقرون) العتقة ان اختارت الفسخ (فسخت) نكاحي أو اختارت نفسي (أو اختارت فراقه) (و) قولها (طلقتها) أي طلقت نفسي (كناية عن الفسخ) فيفسخ به نكاحها ان نوت به الفرقة لأنه

التركي والرومي والاسفل الزنجي والحشي والوسط السندي والمنصوري (وان أصدقها عتق أمته صح) لأن لها فيه فائدة ونفعاً مما يحصل لها من ثواب العتق (وان أصدقها طلاق امرأة له أخرى أو أن يجعلها طلاقاً ضرتها إلى سنة) مثلاً (لم يصح) لقوله تعالى أن تبغوا بأموالكم وقوله عليه الصلاة والسلام لا تسئل المرأة طلاقاً أختها وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن ينكح امرأة طلاقاً أخرى (وكما لو أصدقها خيراً وطاهراً مثلها) لفساد التسمية (وان تزوجها على ألفان كان أبوها حياً والفان ان كان) أبوها (ميتاً لم يصح) لأنه ليس له في موت أبيها غرض صحيح وربما كانت حالة الأب غير معلومة فيكون مجهولاً (وان تزوجها على ألفان لم تكن له زوجة) أوسرية (أو أن) أو أن لم يخرجها من دارها أو بلدها (على) ألفان ان كان له زوجة) أوسرية (أو أن) أخرجهما من دارها أو بلدها (صح) لأن خلو المرأة من ضرة أوسرية تنافيها وتضييق عليها من أكبر أغراضها المقصودة وكذا البقاء في دارها أو بلدها بين أهلها وفي وطنها ولذلك خفف صدقاتها التحصيل غرضها وتغلبه عند فواته (وذا قال) العبد (اسيده أعنتني على أن أتزوج بك فأعتقته) عتق ولم يلزمه شيء (أو قالت) له ابتداء (أعنتك على أن تزوج بي عتق ولم يلزمه شيء) لأنها اشترطت عليه شرطاً هو وحده فلم يلزمه كمالو شرطت عليه أن تنهيه عن تأخير فبقائها ولا أن النكاح من الرجل لا عوض له بخلاف نكاح المرأة ومن قال لا تحرق عتقك عتق على أن أزوجك ابنتي فأعتقته على ذلك لزمته قيمته ومعتقه ولا يلزم القائل أن تزوجه ابنته ناعتق عتقك على أن أبيعك عبدي (وإذا فرض) أي سمي (الصداق) في العقد (وأطلق) فلم يقيده بحلول ولا تأجيل (صح ويكون) الصداق (حالا) لأن الأصل عدم الأجل (وان فرضه) مؤجلاً (أو) فرض (بعضه) مؤجلاً إلى وقت معلوم أو إلى أوقات كل زمنه إلى وقت معلوم صح ذلك لأنه عقد معروضه بخار ذلك فيه كالتنمين (وهو إلى أحده) سواء فارقها أو أبقاها كسائر الحقوق المؤجلة (وان أحله) أي الصداق (أو) أجل (بعضه) ولم يذكر محله الأجل صح نصاً ومحله الفرقة البائدة فلا يحل مهر الرحمة إلا بانقضاء عتقها) قال أحمد اذا تزوج على العاجل والاتسار لا يحل إلا بموت أو فرقة لأن كل لفظ مطلق يحمل على العرف والعرف في الصداق ترك المطالبة به إلى حين الفرقة بالموت أو البينونة فيحمل عليه فيصير حينئذ معلوماً بذلك فان جعل أجله مدة مجهولة كقدوم زيد لم يصح التأجيل لجهالة وانما صح التأجيل لأن أجله الفرقة يحكم العادة وقد صرف هنالك عن العادة ذكر الأجل ولم يبينه فسبق مجهولاً قال في الشرح فيحمل أن تبطل التسمية ويحتمل أن يبطل التأجيل ويحل انتهى قلت الثاني هو قياس ما قدم في ثمن المبيع

فإن فصل وان تزوجها على خيرا وخير أو مال مفصوب مع النكاح في لأنه لو كان عوضه مبيعاً كان صحافاً فوجب أن يصح وإن كان عوضه فاسداً كمالو لو كان مجهولاً ولأنه عقد ففسخ بجهالة العوض فلا يفسد بخرجه كالخلع ولأن فساد العوض لا يرد على عدمه ولو عدم كان النكاح صحافاً كذا اذا كان فاسداً (وطاهراً مثلها) لأن فساد العرض يقتضي رد عوضه وقد فات ذلك لصحة النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل ولأن ما يضمن بالفساد فاسداً اعتبر قيمته بالقيمة ما اغت كالمبيع كمن اشترى شيئاً ثم فسد ففقد المبيع وتلف في يده (وان تزوجها على عبد بهينه فظنه مملوكاً له فخرج حراً) فلها قيمته (أو) خرج (مفصوباً) فلها قيمته يوم العقد لأن العقد وقع على التسمية فكان لها قيمته ولأنها أرضيت بما سمي لها

يؤدي معنى الفسخ فصل كونه كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق وليس فسخ نكاحها ان نوت به الفرقة طلاقاً لم يثبت

الطلاق من أخذ بالساق وكما لو أَرْضَعَتْ

يوجد منها ما يدل على رضا) بالقيام معه روى عن ابن عمر وأخت حفصة حديث أبي داود أن برة عتقت وهي عند عتيق عبد لآل بني محمد خيرها الذي صلى الله عليه وسلم وقال طهارة قربك فلا خيار لك وقال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة (ولا يحتاج تفـوذ) فنعها الحكم حاكم للاجماع وعدم احتياجه للاختصاص كالرد بالعيب في البيع بخلاف خيار العيب في الكاح فانه محصل اجتهاد فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار (فان عتق) زوج عتيقة (قبل فسخ) بطل خيارها ازوال عتقه وهي الرق (أو مكنته) أي الرقيق العتيقة (من وطئها أو) من (مباشرتها ونحوه) كقبالتها (ولو جاهلة عتقها أو) جاهلة (ملك الفسخ بطل خيارها) لحديث الحسن عن عمرو بن أمية قال سمعت رجلا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يوطأها ان شاءت فارقته فان وطئها فلا خيار لها واه أحمد وماتقدم في حديث أبي داود من قوله فان قربك فلا خيار لك وروى مالك عن نافع عن ابن عمر انهما انخيار ما لم يمسوا ويجوز لزوجهما وطئها بعد عتقهما مع عدم علمها به (ولانت نسع أو) بنت (دونها اذا بلغت) أي تم لها نسع—نين الخيار (ولجنونة اذا عقلت الخيار) لانها—ما صارا على صفة تسكن منها محكم وكذا لو كذا

وتسليمه ممنوع لكونه غير قابل لجعله صداقا فوجب الانتقال الى قيمته يوم العقد لانهما يدل ولا تسحق مهر المثل لعدم رضاها به وان اصدقها مثليا فخرج منصوصا بقلها امثله (وان وجدت به) اي بما اصدقها (عينا فلها الخيار بين امساكه واخذار شه او رده واخذ قيمته) ان كان متقوما (او مثله ان كان مثليا كببيع) لانه عوض في عقد معاوضة فخيرت فيه كببيع وكذا عوض الخلع المعين فان تعيب ايضا فعندها خيرت بين اخذ ارشه ورده ورد ارش عييه كالمبيع وان تزوجها على نحو شاة فوجدتها امرأة فلها ردها وتزويجها معا من غير على قياس البيع وسائر فروع الردي العيب والتدليس تثبت هنا لانه عقد معاوضة فاشبهه البيع هذا معنى كلامه في الشرح (وكذا ان تزوجها على عيب معين بشرط فيه صفات فيبان ناقصا صفة شرطتها) فلها الخيار بين امساكه مع ارش فقد اصفه وبين رده والطلب بقيمته وان كان في الدمة ولم يكن بالصفات فلها بدله فقط (و) ان تزوجها (على حرة خل فخرجت خيرا او) خرج الخل (منصوصا بقلها امثله) خلا لانها رضيت به خلا وقد تعذر تسليمه فوجب مثله (و) ان تزوجها (على هذا الخمر وأشار الى خل او) على (عبد فقلان هذا وأشار الى عبده صحت التسمية ولها المشار اليه) لان التعيين أقوى من التسمية فقد علم عليها (كالمثل بعقل هذا الاسود وأشار الى أبيض او) بعقل (هذا الطويل وأشار الى قصير) فانه يصح البيع في المشار اليه لقوة التعيين (و) ان تزوجها (على عبيدين فخرج أحدهما حرا فلها قيمة الحر وتأخذ رفيق) وكذا لو خرج أحدهما منصوصا بالما تقدم (و) ان تزوجها (على عبد فيبان نصفه حرا أو مستحقا أو) تزوجها (على أف ذراع فأنت تسماؤه فخيرت بين أخذه وقيمة الغائت وبين رده وأخذ قيمة الكل) لا الشركة عيب (وان) تزوجها (على عصير فيبان خيرا فلها مثل العصير) لانه مثل والمثل أقرب اليه من الفقة (فان كان المثل معدوما بقيمته) يوم اعوازه كبديل قرض تعذر مثله

فوفصل ولاي المرأة في الحرة (أن بشرط شيأ من صداقها لنفسه بل) يصح (ولو) بشرط (الكل) أي كل الصداق لان تشييبا زوج موسى عليها الصلاة والسلام ابتته على رعايته غنمه وذلك اشتراط لنفسه ولان للوالد الاخذ من مال ولده لقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك واقوله عليه الصلاة والسلام ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم رواه أبو داود والترمذي وحسنه فاذا شرط شيأ لنفسه من مهر ابنته صح (اذا كان ممن يصح تملكه) على ما تقدم تفصيله في الهمة (و يكون ذلك اخذ من مالها) فتعتبره بشرطه (فاذا تزوجها على ألف لها وألف لابنها صح) ذلك (وكانا) أي الألفان وفي نسخة وكان (جميعا مهرها وعلى ان الكل له يصح أيضا) لما تقدم (وكان) الكل (مهرها ولا يملكه الأب الا بالقبض مع النية) لتملكه كسائر مالها (وشرطه أن لا يحذف مال البنات قاله في الجرد وابن عقييل والموفق والشارح) قال في المبسوط ومنعه الشيخ تقي الدين لانه لا ينفرد بالاحكام لعدم ملكها فظاهر كلام أحمد والقاضي في تعليقه وأبي الخطاب انه لا يشترط (فان طلقها) الزوج (قبل الدخول بعد قبضه) أي قبض الأب ما شرطه من صداق ابنته بنية التملك (رجع) الزوج (عليها في الاولى) وهي ما اذا تزوجها على ألف لها وألف لابنها (بألف) لانه نصف الصداق (و) يرجع (في الثانية بقدر نصفه) أي نصف ما شرطه الأب صداقها وشرطه لنفسه بنية التملك (ولاشئ على الأب فيما أخذه) من نصف أو كل (ان قبضه بنية التملك) لانه أخذه من مال ابنته فلا رجوع عليه بشئ منه كسائر مالها (و) ان طلقها الزوج (قبل القبض) للصداق

على صفة ترك كل منهما احكم وكذا لو كان يزوجهما اعيب بوجوب الفسخ فان وطئهما زوجاها فاعلى ما سبق لاختيار

فلا خيار له لأن طريقة الشهوة
فلا تدخله الولاية كاتقصاص
(فان طلق) من عتقت تحت
عبد (قبله) أي الفسخ
(وقع) الطلاق لانه من زوج
عاقل ملك العصمة فتفسد كالأول
لم تعتق الزوجة (وبطل
خيارها ان كان) الطلاق
(بأثنا) لغوات محله (وان
عتقت) الأمة (الرجعية)
في عتقتها فلها الخيار
(أو عتقت) الأمة تحت عبد
(ثم طلقها) زوجها العبد
طلاقاً (رجعياً فلها الخيار)
مادامت في العدة إبقاء نكاحها
ولم يفسخ فائدة فأنها لا تأمن
رجعته اذا لم تفسخ واذا فسخت
بنت على ماضى من عدتها ان
الفسخ لا ينافى عدة الطلاق
فلا يطلها كالأول طلقها طلاقاً
أخرى وتم عدة حره لا تأمن رجعية
عتقت في عدتها (فان رضيت)
رجعية (بالمقام) تحت العبد
بعد عتقتها (بطل) خيارها
لأنها حاله يصح فيه الخيار والفسخ
فصح اختيارها المقام كملاب
النكاح فان لم تختر شيئاً لم يسقط
خيارها لانه على الترخي
وسكوتها لا يدل على رضاها
(ومتى فسخت) عتيقة نكاحها
(بعد دخول فهرها لتسيدها)
لوحونه بالعدة وهي ملكه حاله
كأولم تفسخ والواجب المسمى
لعدة العقد (و) متى فسخت
(قبله) أي الدخول (فلامهر)
نصالحى الفرقه من قبلها كما
لواردت أو أرضعت من يفسخ
به نكاحها (ومن شرط معتقها) في عتقتها (ان لا يفسخ

المسمى سقط عن الزوج نصف المسمى وبقي النصف للزوجة (بأخذ) الأب (من) النصف
(الباقى) لها (ماشاء بشرطه) السابق في باب الهبة (وأن فعل ذلك) أى ما ذكر
من اشتراط الصداق أو بهضه له (غير الأب) كالجدة والاخت وكذا الأب لا يصح عليه
(صحت التسمية) وانما الشرط (والكل لها) لأن جميع ما اشتراطه عوض في تزويجها
فيكون صداقاً لها كالأول له لها وليس للغير أن يأخذ شيئاً بغير إذن فيقع الاشتراط لغوا
(وللأب تزويج ابنته المبكر والنائب بدون صداق مثلها وان كرهت كعبدة كانت
أو صغيرة) لأن عمر خطب الناس فقال لا تغلوا في صداق النساء فما اصدق النبي صلى الله
عليه وسلم أحداً من نسائه ولا بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية وكان ذلك بحضور من الصحابة
ولم ينكره فكان اتفاقاً منهم على أنه أن زوج بذلك وان كان دون صداق مثله لانه ليس
المقصود من النكاح العوض وانما المقصود السكن والازدواج ووضع المرأة في منصب
عند من يكفيا ويصونها والظاهر من الأب مع تمام شفقتة وحسن نظره لانه لا ينقصها
من الصداق الا تحصيل المعافى المقصودة فلا يمنع منه بخلاف عقود المعاضات فان المقصود
منها العوض لا يقال كيف ملك الأب تزويج الشيب الكبيرة بدون صداق مثلها لان الأشهر انه
يتصور بأن تأذن في أصل النكاح دون قدر المهر قال في المبدع (وليس لها) أي الزوجة
(الامار وقع عليه العقد) فلا يلزم أحدانته مهر المثل از زوجها الأب بدونه وقيل يتمه
الأب كعبدة مالها بدون ثمنه لسلطان بظن به حفظ السابق ذكره في الانتصار (وان فعل
ذلك) أي زوجها بدون صداق مثلها (غير الأب باذنها صحيح ولم يكن لغيره) أي غير العاقد
من الأولياء (الاعتراض ان كانت) الآذنة (رشيدة) لأن الحق لها فاذا رضيت باسقاطه
سقط كبيع سلمتها (وان فعله) أي زوجها بدون مهر مثلها (بغير انذار) وجب مهر
المثل (لانه قيمة بضعها وليس للولى نقصها منه والنكاح صحيح لا يثر فيه فساد التسمية
وعندها) (وبكفها) أي يكمل الزوج مهر المثل لانه المستوفى لبدله وهو البضع (ويكون
الولى ضامناً) لانه مفطر كالوباع مالها بدون ثمن مثله (وان زوج) الأب (ابنه
الصغير بمهر المثل أو أكثر صح) لأن تصرف الأب ملحوظ فيه المصلحة فكما يصح أن تزوج
ابنته بدون مهر المثل للمصلحة فكذا يصح هنا تحصيلها (ولزم) الصداق (ذمة الابن)
لأن العقد له كان بدله عليه كمن المبيع ونقل ابن داني مع رضاه (وان كان) الابن
(معتقاً) فلا يضمنه الأب كمن مبيعه (الآن يضمنه أبوه) فيأمر بهما ضمان (كمن
مبيعه وان تزوج امرأة فضمن أبوه أو غيره نفقة عشر سنين) مثلاً (صح) الضمان
(موسراً كالأب أو معسراً) لأن ضمان ما يؤول الى الوجوب صحيح وهذا منه ولو قيل له
انك فقير من أين يؤخذ الصداق فقال عندي ولم يزد على ذلك لزمه (وان دفع الأب الصداق
عن ابنه الصغير أو الكبير ثم طلق الابن قبل الدخول فنصف الصداق) الرجوع (للأب
دون الأب وكذا لو ارادت) الزوجة (قبل الدخول فرجعت) الصداق (جميعه) فهو
للأب دون الأب وقل بلوغ لأن الابن هو المباشر لطلاق الذي هو سبب استحقاق الرجوع
بنصف الصداق فكان ذلك لمتى طى السبب دون غيره ولانه ما تفسخ العقد عادليه عوضه
(وليس للأب الرجوع فيه) أي فيما أعاد الى الابن بالطلاق أو الردة ومحوهما من الصداق
(يعنى الرجوع في الهبة لأن الابن ملكه من غير أبيه) لانه ملكه من الزوجة وله عليه
من حيث انه يملك من مال ولده ماشاء بشرطه وما تقدم من أن الرجوع للأب قل ابن نصر الله

تحت عبد (عوض) من السيد أو غيره (لنسقط حقها من فسخ ملكته) بالعتق (صح) ذلك (ولزمها) نصا وهو راجع إلى صحة اسقاط الخيار بعوض وصرح الاصحاب بجوازه في خيار العيب (ومن زوج مدبرة لأهلك غيرها رقيتها مائة بعدد ما تبين مهرها ثم مات) السيد (عتقت ولا فسخ) أي لا خيار لها أن مات سيدها (قبل الدخول) بها (ائثلا يسقط المهر) لمجيء الفقرة من قبلها (فلا تخرج من الثلث ففرق بعضها) فيفرض اثبات الخيار لها إلى اسقاطه (فيمتنع الفسخ) فيها بابا (فهذه) الصورة (مستثناة من كلام من أطلق) من الاصحاب أن من عتقت تحت عبد لها الخيار وإذا تزوج العتقة في مهرها بعد عتقها قال زيادة لها دون سيدها حرا كان زوجها أو عبد اعتق معها أو لا قال في الشرح وعلى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم باعها فزاد زوجها في مهرها قال زيادة لثاني (ولمّا لك زوجين يبعهما) له يبيع (أحدهما ولا فرقة بذلك) أي يبيع السيد لأنه لا أثر له في النكاح ويستحب لمن له عبد وأمة تزوجان إذا أراد عتقهما البداية بالرجل اثلا ثبت لها عليه خيار ففسخ نكاحه لم يثبت عائشة أنه كان لها غلام وجارية تزوجا فالتفتي صلى الله عليه وسلم إلى أن رد أن أعتقتهما ما فقال لها ابني بالرجل قبل المرأة وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت للرجل اني يدات بعتك

محل له ما لم يكن زوجا لوجوب الاعقاف عليه فانه يكون للاب (وللاب قبض صدق ابقته المحجور عليها) لصغر أو سفاهة أو جنون لانه يملك ما له فانه كان له قبضه كمن مبيعهها (ولا) يقبض صدق (الكبيرة الرشيدة ولو بكر الابانها) لانها المنصرفه في مالها فاعتبرت انتها في قبضه كمن مبيعهها ولا يبرأ الزوج وإذا غرم رجوع على الاب (فصل) وان تزوج عبد باذن سيده صح (نكاحه) لان الحجر عليه لم يفسد فاذن اسقط حقه سقط بغير خلاف (وله نكاح أمة ولو أملكه) نكاح (حرة) لانها تساويه (و) إذا نكح باذن سيده (تعلق صدق ونفقة وكسوة ومساكن بذمة السيد نصا) نقله الجماعة لانه حق تعلق بالعبد برضا سيده فتعلق بذمته كالدين فيجب الصدق والنفقة والكسوة والمساكن على السيد وان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لعدم كسب العبد والسيد استخدامه ومنعه من الاكتساب (ولا ينكح) العبد (مع الاذن المطلق) من سيده بان قال له تزوج ونحوه ولم يقيد بأحد ولا أكثر (الا) امرأة (واحدة) نصا لان ما زاد غير مأذون فيه نطقا ولا عرفا (وزيادته) أي العبد (على مهر المثل) بغير اذن سيده (في رقبته) لانها وجبت به له أشبهت جنابته (وان طلق) العبد زوجته (رجعها فله) أن رجعاها بغير اذن سيده (لان ذلك استدامة للنكاح لا ابتداء له) (ولا) يملك العبد (اعادة) المطلق (البائن الا باذن سيده) لان اعادة البائن لا تكون الا بعد جديد (وان تزوج) العبد (بغير اذن) أي اذن سيده لم يصح النكاح وهو قول عثمان وابن عمر لما روى جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه واسناده جيد لكن في اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه كلام ولانه نكاح فقد شرطه فكان باطلا كالتزويج بغير شهود (أو اذن) السيد (له في التزويج بعمية) فنكح غيرها (أو) اذن له أن يتزوج (من بلد معين أو من جنس معين فنكح غير ذلك لم يصح النكاح) لعدم الاذن فيه (ويجب بوطئها في رقبته مهر مثلها) كسائر الانكحة الفاسدة (ولا) يجب شيء (بمجرد الدخول والخلو) من غير وطء كسائر الانكحة الفاسدة وحيث تعلق المهر برقبته (بقبض السيد بالآقل من قيمته أو المهر الواجب) لان الوطء أجرى مجرى الجنابة (وان اذن له في تزويج صح صح أو أطلق) بان اذن له أن يتزوج ولم يقل صحها ولا فاسدا (فنكح نكاحا فاسدا) نكاح (غير مأذون فيه) لأن الصحح لا يتناول الفاسد والمطلق انما يحمل على الصحح (وان اذن) السيد (له في نكاح فاسد وحصلت اصابه قال المهر على السيد) كاذنه في الجنابة (وان زوجته) سيده (أمة وجب) للسيد (مهر المثل) في ذمة العبد (ويتبع به بعد عتقه نصا) لان النكاح ائتلاف بضع يختص به العبد فلزمه في ذمته وظاهره سواء كان فيه تسمية أولا (وان زوجته) أي زوج السيد عتقه (حرة ثم باعه) السيد (لها ثمن في الذمة صح) البيع (وانفسخ النكاح) لانها ملكت زوجها (ولها) أي الزوجة (على سيده المهران كان) البيع (بعد الدخول) لاستقرارها بالدخول (فان كان المهر وثمنه) الذي باعه بها (من جنس) واحد (تقاصا بشرطه وتقدمت) المقاصة بشرطها (في السلم وان كان الشراء) من الزوجة لزوجه العبد (قبل الدخول سقط نصف الصدق) ورجع السيد بنصفه ولم يسقط اصدق لان الفرقه لم تتم حتى من قبلها (وان باعها) أي باع السيد زوجته عبده الحرة (ايها باصدق صح) البيع (قبل الدخول وبعده) لان اصدق مال يصح جفله ثمنًا بغير هذا العبد فصح أن يكون ثمنه كغيره من الاموال (وانفسخ

أي بيان ما ثبت به اختيارها منها وما لا خيار به (وأقسامها) أي العيوب (المثبتة للخيار ثلاثة) منها (قسم يختص بالرجل) وثبوت الخيار لأحد الزوجين لزوجها بالآخرة عيا في الجملة روى عن عمرو ابنه وابن عباس لانه يمنع الوطء فأثبت الخيار كالجنب والعنة ولأن المرأة أحد العوضين في النكاح فمماز ردها يعيب كالصدوق ولأن الرجل أحد الزوجين فثبت له الخيار بالعيوب في الآخر كالمرأة وأما العمى والزمانة ونحوهما فلا يمنع المقصود بالنكاح وهو الوطء بخلاف الجذام والبرص والجنون ونحوهما فانه أتوجب نفقة فتنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسبه والمجنون يخاف منه الجنابة فهو كالمانع الحسى (وهو) أي انقسم المختص بالرجل لثلاثة أشياء أحدها (كونه) أي الرجل (قد قطع ذكره) كله (أو) قطع (بعضه ولم يبق) منه (ما يمكن جماعه ويقبل قولها) ان اختلفا (في) مكان الوطء بما يفي منه (وعدم مكانه) أي الوطء لانه يضعف بانقطع ولا يصل عدم الوطء الشيء الثاني ذكره بقوله (وقطع خصه بانه أوردت بيضناه) أي عرقهما حتى ينفخ (أوسلا) أي بيضناه لأن فيه نقصا يمنع الوطء أو يضره وروى أبو عبيد بأسناده عن سليمان بن يسار ان ابن سعد تزوج امرأة وهو

السداح) لأن زوجته صادت ماله له (ويرجع سيده عليها بنصفه) أي المهر (ان كان) البيع (قبل الدخول) لما تقدم (ولو جعل السيد المهر ما بطل المهر) قد كمن زوج ابنه على رقعة من يعتق على الابن لو ملكه) كاخيه لانه (اذتذره) أي انك في المهر (له) أي للابن (قبلها) أي قبل ان يصير للزوجة واذ ادخل في ملكه عتق عليه فلا يثبت الملك بخلاف اصدق الجنر لانه لو ثبت لم يفسخ وقال ابن نصر الله لا يلزم من ثبوت ملك الابن له وعتقه عليه بطلان المقدام يلزم من ذلك بطلان الصداق وأوجه كما أشرنا اليه في حاشية المنتهى

فصل وتلك الزوجة الصداق المسمى بالعقد حالا كان أو مؤجلا لقوله عليه الصلاة والسلام ان أعطيت الزارة جلست ولا تزالك فيدل على أن الصداق كله للمرأة ولا يبق للرجل فيه شيء ولانه عقد ملك به العوض فملك به العوض كاملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد الا ترى انها لو ارتدت سقط جميعه وان كانت ملكت نصفه (فان كان) الصداق (معينا كالعبد والدار والماشية فلها التصرف فيه) لانه ملكها فكان لها ذلك كسائر أملاكها (وغناؤه المتصل والمنفصل لها وزكاته ونقصه وضمانه عليها سواء قبضته أو لم تقبضه) لأن ذلك كله من توابع الملك (فان زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضمان الزكاة كله لهما) لانها قد ملكته أشبه ما ملكته بالبيع (الا أن يمنعها) الزوج (قبضه) أي الصداق المعين (فيكون ضمانه عليه لانه بمنزلة الغاصب) وان زاد فالزكاة لها وان نقص فالتقص عليه وهو بالخيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته أكثر ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض لانه اذا زاد بعد العقد فالزكاة لها وان نقص فالتقص عليه الا أن تكون الزيادة لتغير الاسعار (الا أن يتلف) الصداق المعين (يفعلها فيكون ذلك) أي اتلافه (قبضا منها أو يسقط عنه ضمانه) كالبيع المعين يتلفه المشتري (وان كان) الصداق (غيره من كفيل من صيرة ملكته) بالعقد ما تقدم (وان لم يدخل في ضمانها) الا بقبضه (وام تملك التصرف فيه الا بقبضه كبيع) أي كالمالك كان ذلك مبينا وحول غير المعين من التبعين بخلاف المعين فحوله من العقد وتقدم في الزكاة (وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج اذا تلف لم يطل الصداق بتلفه) بل يضمه بمثله أو قيمته (وان قبضت) المرأة (صداقها ثم طلقها) الزوج (قبل الدخول رجع بنصف عينه ان كان باقيا) بحاله لقرله تعالى وان طلقته موهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف ما فرضتم الآية (ولو) كان الباقي بحاله من الصداق (النصف فقط ولو) كان (لنصف مشاعا) فيرجع به (ويدخل في ملكه قهرا ولو لم يجزئه) أي يجزئه ملكه (كالميراث) الآية السابقة لا روقا فنصف ما فرضتم بدل عليه لأن لتقدير فنصف ما فرضتم لكم أولهن وذلك يقتضي كونه لانه نصف له أو ما يجزئ الطلاق ولأن الطلاق سبب ملك به بغير عوض فلم يفتقر الى اختياره كالارث (فما حصل من غناؤه) أي الصداق (كله بعد دخول نفسه في ملكه) أي الزوج (فهو بينهما) أي الزوجين (نصفين) لأن النماء تابع للأصل (فان كانت) المرأة (تصرف في الصداق ببيع أو هبة مقبوضة أو عتق أو رهن أو كتابة منع) ذلك (الرجوع في نصفه) لانه تصرف ينقل الملك أو يمنع المالك من التصرف ففتح الرجوع ولأن النكاح تزداد حتى المزيل للملك وهي عقد لازم فأحرقت بحري الرهن (ويثبت حق) أي الزوج حيث امتنع رجوعه (في القيمة ان لم يكن) الصداق (مثليا) في أخذ نصف قيمة انقوم أو نصف قيمة المثل

نحى فقال له عمر علمتها قال لا قال أعلمها ثم خيرها النبي الثابت أشار اليه بقوله (أو عينا لا يمكنه وطء ولو لكبر أو مرض) لا يرجع

تأجيله سنة روى عن عمر
وعثمان وعلى وابن مسعود
والغيرة بن شعبة وعليه فتوى
فقهاء الامصار لانه قول من
سمي من النجاسة ولا يخالف
لهم ولانه عيب يمنع الوطء فانبت
الخيار كالجب وأما قصة عبد
الرحمن بن الزبير فلم تنبت عنه
ولا طابت المرأة ضرب المدة
وقال ابن عبد البر وقد صرح ان
ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى
لضرب المدة (فان) علم ان
عجزه عن الوطء لعارض كمرض
ومرض يرجى زواله لم تضرب
له المدة فان ادعت امرأة عنه
زوجها (واقربا لعنة أو ثبتت)
عنته (بيته) قال في المبدع
فان كان للمدعى بيته من أهل
النجاسة والثقة عمل بها
(أو عدما) أى الاقرار والبينة
(فطلبت يمينه فبكل) عن
اليمين (ولم يدع وطأ) قبل
دعواها (أجل سنة هلالية)
ولو عبدا (منذ تراءى) لانه
قول من سمينا من النجاسة ولان
الجهنم قد يكون لعنة وقد يكون
لمرض فضرب له سنة ثم مر به
الفصول الاربعه فان كان من
يبس زال في فصل الرطوبة
وبالعكس وان كان من برودة
زال في فصل الحرارة وان كان
من احتراق مزاج زال في فصل
الاعتدال فان مضت الفصول
الاربعة ولم يزل علم انم خلقة
(ولا ينسب عليه منى) أى
السنة (ما عترته) أى مدة
اعتزل الزوجية له (فقط)
لأن المنع من قبله ولو عزل
نفسه أو سافر احتسب عليه من ذلك

في المثلى (ولا تمنع الوصية والشركة والمضاربة) والابداع والاعارة (والتدبير) من
الرجوع فوجود هذا التصرف كعدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من التصرف
فلا يمنع من له الرجوع على المالك الرجوع على من الصداق بيده وهو العامل ونحوه
(وان تصرفت) المرأة في الصداق (باجارة أو تزويج رقيق) لم يمنع ذلك الرجوع كما
تقدم (و) خير الزوج بين الرجوع في نصفه ناقصا وبين الرجوع في نصف قيمته
لانه نقص حصل في الصداق بخير جنابة عليه (فان رجع) الزوج (في نصف المستاجر
صبر حتى تنقض الاجارة) ولا تنزع من المستاجر لان الاجارة عقد لازم فليس للزوج
ابطالها (ولو طلقها) أى طاق الزوجية قبل الدخول بها (على ان المهر كله لها
لم يصح الشرط) لمخالفته لا ككتاب (وان طلق) قبل الدخول بلا شرط (ثم عفا) عن
نصف المهر (صح) عفو وبقى مفسلا لقوله تعالى الآن يعفو الذى بيده
عقدة النكاح (وان زاد الصداق زيادة منفصلة) كالولد والثمرة ثم طلق
الزوج قبل الدخول (رجع في نصف الاصل) لانه قد أمكن الرجوع فيه من غير ضرر
على أحد فوجب أن ثبت حكمه (والزيادة لها) لانها غناء لمليها (ولو كانت الزيادة)
المنفصلة (ولدامنة) لانها لا تفريق فيه بل بقا ملك الزوجة على النصف (وان كانت
الزيادة متصلة كطالع نخل وثمر شجر) لم يحذف (وسوى أرض) وسمي وتعلم صنعة
(فهى) أى الزيادة (لها) أى للزوجة (ايضا) أى كالمنفصلة لانها غناء لمليها ويفارق
غناء المبيع المعيب لأن سبب الفسخ العيب وهو سابق على الزيادة وسبب تنصيف الصداق
الطلاق وهو حادث بعدها (فان كانت) الزوجة (غير محجور عليها خبرت) بين دفع
نصفه زائدا أو بين دفع نصف قيمته يوم العقدان كان متميزا لانها اختارت دفع نصف
الاصل زائدا كان ذلك اسقاطا لحقها من الزيادة وان اختارت دفع نصف قيمته
كان لها ذلك لانه لا يلزمها دفع نصف الاصل لاشتماله على الزيادة التى لا يمكن فصلها عنه
وحينئذ تعبت القيمة كالانلاف وانما اعتبرت قيمة المتميز يوم العقد لانه يدخل في ضمانها
بمجرد العقد فاعتبرت صفته وقته (و) الصداق (غير المتميز) كعبد من عبده اذا
دفعه لها وزد زيادة متصلة ثم طلق واختارت دفع نصف قيمته (له قيمة نصفه يوم الفارقة
على أدنى صفة من وقت العقد أى وقت قبضه) لانه لا يدخل في ضمانه الا قبضه فما
نقص قبل ذلك غير مضمون عليها (و) الزوجة (المحجور عليها) اذا زاد الصداق
ثم تنصف (لا تعطيه) بى لا يعطىها اوليا (النصف القيمة) لانه لا يصح تبرعها ثم ان
كان الصداق متميزا أخذ نصف القيمة يوم العقد وان كان غير متميز أخذ نصف القيمة على
أدنى صفة من عقد الى قبض (وان كان) الصداق (ناقصا بخير جنابة عليه) كان
نقص مرض أو نسيان صفة ثم طلق قبل الدخول (خير زوج غير محجور عليه بين أخذه
باقصا ولا بى له غيره) لانه اذا اختار أخذه نصفه فقد أسقط حقه (وبين أخذ نصف
قيمه) لأن قبوله ناقصا ضرر عليه وهو منقضى شرعا وتعتبر القيمة (يوم العقدان كان)
الصداق (متميزا) لانه مضمون بالعقد (وغيره) أى غير المتميز تعتبر قيمته (يوم
الفارقة على أدنى صفة من يوم العقد الى يوم القبض) لانه لا يدخل في ضمانها قبل القبض
ولمحجور عليه لا بأخذ وليه الا نصف القيمة (وان كان ناقصا) أى الصداق (بخير جنابة
عليه) كما لو كان عبدا فاعفأ نساء عنه (وله) أى للزوج (مع ذلك) أى مع أخذ نصف
انعمد (نصف الارش) لأنه يدل ما فات منه (وان زاد) الصداق (من وجهه ونقص من

وجه) آخر (كعبد صغير كبير ومصوغ كسرت رعايته صياغة أخرى وجعل الأمة ومثل ان يتعلم) العبد (صنعة ينسب أخرى أو هزل وتعلم) صنعة (فلكل منهما الخيار) فيخير الزوج بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف القيمة وتخيار الزوج بين أخذ نصفه زائدا وبين دفع نصف قيمته (ولا ان لمصوغ كسرت رعايته كما كان أو أمة سميت ثم هزلت ثم سميت ولا لارتفاع سوق) لانه وجهه بصفته فكانه لم يتغير (وجعل البهيمة زيادة مالم يفسد اللحم) بخلاف جعل الأمة فانه نقص لان قيمتها تنقص به (وزرع وغرس) وبناء (نقص الأرض) بخلاف حرثها (ولو أصدقها صيدا ثم طلق) قبل الدخول (وهو محرم دخل) نصفه في (ملكه ضرر) ردة كارت قلها امساكه (بيده الحكمة لا المشاهدة) وان كان (الصدوق) ثوبا فاصبته أو رضا فبنتها فبذله الزوج قيمة زيادة لمساكه فله ذلك) لانه يزيل بذلك ضرر الشركة عنه كالشفيع والمؤجر والمخير اذا بدل قيمة ما بالأرض من البناء ونحوه (فولو بدلت المرة لنصف) من الصدوق (بزيادة لزمه) أي الزوج (قبوله) لانه اذا زادت شيئا بنصفه ولا يضره قلت قد سبق في النصف فيمن غصب خشيًا وسمره الغاصب بمسا ميره ثم ودعها المالك الخشب لم يلزمه قبولها لانه فاهر والفرق بين البناء والمساير ولذلك لو بدلت له نصف الأرض مزروعة بنصف زرعه لم يلزمه القبول قدمه في المغنى والشرح وشرح ابن رز بن وغيرهم ويحتمل في تصحيح الفروع (وان كان) الصدوق وقت الطلاق قبل الدخول (تالما أو مستحقا بدين) كما اذا أفلست المرأة وحررها لم عليها فانه يرجع في نصف القيمة وبشارك الغرماء قاله الزركشي في شرح قطعة الوحيرو بعضه في شرح المنتهى وقال ابن منجه في استحقاقه بدين أن يكون رهنا عليه ولا يدخل في ذلك ما اذا أفلست واستحق الغرماء مالها فان ذلك لا يمنع الزوج من الرجوع فيه اذا كان باذنا بعينه ذكره في المغنى والمكاي نفعه ابن نصر الله عنه وجرمه المصنف في المحرركن مسألة الزهني تقدمت في كلام المصنف هنا فالأولى من كلامه هنا على أن يكون اصدقا قفا مستدين دينًا يتعلق برقبته (أو) استحق (شفعة) بان كان ثقباص مشفوعا وطالب الشفيع بأشفعة ان قلنا ثبت فيما أخذ صدقا قامع ذلك رجوع الزوج في عينه و(رجع في المثل بنصف مثله وفي غيره) وهو أي المنقوض (بنصف قيمته) لتعذر الرجوع في عينه لتعلق حق التعبير وتعتبر القيمة (يوم القدان كان متميز أو غير متميز) تعتبر قيمته (يوم الفرقه على أدنى صفاته من يوم القدان يوم القبض) لما تقدم (ولو طلق) الزوج (قبل أخذ الشفيع) بالشفعة (ان قلنا ثبت الشفعة فيما أخذ صدقا) وهو رجوع (فدم الشفيع) لسبق حقه لانه يثبت بالعقد وحق الزوج اغيا يثبت بالطلاق (والنقص الصدوق) في يدها بعد الطلاق ضمنته (وتف) الصدوق (في يدها بعد الطلاق قبل المطالبة أو بعد ما ضمنته) سواء كان متميزا أو غير متميز ضمنته قبضه ولانه وجب بنصف الصدوق فلم يدخل في ضمانه إلا ما قبضه واذا لم يدخل في ضمانه كان مضمونا عليها فتضمن نفسه وتلفه (وان قبضت) الزوجة (المسمى في الذمة) كما لو أصدقها عبدا موصوفا بذمة ثم أقبضها اليه (فهو كاملين) بعدد في جميع ما ذكرناه استحقاق قبض عينا فصار كما لو عده بالعقد (الا لانه لا يرجع) بالامانة لمعول أي لا يرجع هي أو وليها على الزوج (بنصفه) قبل قبضه لانه لا يملكه الا بالتبني (ويستبرأ في ثقبه يوم قبضه) لانه الوقت الذي ملكه فيه (ويجب رده) أي رده نصفه رضى يثبت الدخول مع بقائه (بعينه) كانهين (وازوج هو الذي بيده عقد النكاح) من روى عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي

الوطء وقد انضم اليه وجود ما يقتضى الفسخ وهو ثبت وت العنة (والا) تثبت عنه قبل دعواه وطأها (ق) اقول (قوله) لان الأصل السلامة (وان كانت) مدعية عنه (بكر أو ثبتت عنه وبكراتها أجل) سنة كاملة كما لو كانت ثيب لان وجود العذرة يدل على عدم الوطء لانه يزيلها (وعليها المسمى ان قال) زوجها (أزنت) أي البكارة (وعادت) لاحتمل صدقه (وان أشهد) بالبناء للفقول أي شهدت بيته (بزوالها) أي البكارة (لم يؤجل) لانه لم يثبت له حكم العنين اثنين كذبها لثبوت زوان بكارتها (وحلف) لزوما (ان قالت زالت) بكارتها (بغيره) أي غير وطئه لاحتمل صدقها (وكذا) لا يؤجل (ان لم تثبت عنه ودعاه) أي الوطء ولو مع دعواه البكارة ولم تثبت لان الأصل في الرجوع حال السلامة ويحذف على ذلك لقطع دعواها فان نكل قضى عليه بالنكول (ومق اعترفت بوطئه) أي زوجها (في قبل) لها) نكاح (نرافعا فيه ولو) قالت وطئني (مرة) واحدة (أو في حيض أو نفاس أو أحرأ أوردة ونحوه) كصوم واجب (ولو) كان اقرارها بالوطء (بعد ثبوت عنه فتدراأت) عنه لاقرارها بما تضمنه زوالها وهو الوطء (والا) بأن كان اقرارها بالوطء في القبل قبل ثبوت عنه

(فليس بعينين) لاعترافها بما ينسب دعواه ولان حقوق الزوجية من استقرار المهر وجوب العدة تثبت بالوطء مرة وقد وجد

صلى الله عليه وسلم قال ولي العدة الزوج رواه الدارقطني عن أبي لحيمة ورواه أيضا بإسناد
 حيد عن علي ورواه إسناد حسن عن حمير بن مطعم عن ابن عباس ولان الذي يبيده عدة
 النكاح بعد العدة هو الزوج فانه يتمكن من قطعه وقضه وامساكه وليس للولى منه
 شيء ولان الله سبحانه وتعالى قال وان تم فوا أقرب للتقوى والعفو الذي هو أقرب للتقوى عفو
 الزوج عن حقه واماعفو ولى المرأة عن ماها فليس هو أقرب للتقوى ولان المهر مال للزوج
 فلا يملك الولى اسقاطه كغيره من أموالها وحقوقها ولا يمتنع ذلك العدول عن خطاب المأخوذ
 الى خطاب الغائب كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ريح طيبة (فاذا طلق)
 الزوج (قبل الدخول) والخلوة وسائر ما يقرر الصداق (فأههما) أى الزوجين (عفا
 لصاحبه عما وجب له من المهر وهو حائرا لبراءة في ماله) بان كان مكلفا وشيدا (برئ منه
 صاحبه سواء كان المعفوع عنه عينا أو دينا) لقوله تعالى الا أن يعفون أو يعفو الذي يبيده عدة
 النكاح (فان كان) المعفوع عنه (دينا سقط بلفظ الهبة والتمليك والاسقاط والبراءة والعفو
 والصدقة والترك ولا يقتصر) اسقاطه (الى قبول) كسائر الديون وتقدم ذلك كله في الهبة
 (وان كان) المعفوع عنه (عينا في يد أحدهما عفا الذي هو في يده فهو هبة يصح لفظ العفو
 والهبة والتمليك ولا يصح بلفظ البراءة والاسقاط) لان الاعيان لا تقبل ذلك أصالة
 (وبقتصر) لزوم العفو عن الدين من هي يده (الى القبض فيما يشترط القبض فيه) لان
 ذلك هبة حقيقة ولا تلزم الا بالقبض والقبض في كل شيء بحسبه كما تقدم في قبض المبيع فقبض
 ما لا ينقل بالتخلية ولو اسقط فيما يشترط القبض فيه لمكان مناسبا لما سبق وبوجه كلامه ان من
 الهبة فيما يبيد الواهب ما يلزم بالقبض وليس كذلك (وان عفا غير الذي هو في يده) زوجها
 كان أو زوجة (صح العفو بهذه الالفاظ) من الهبة والتمليك والاسقاط والبراءة والعفو
 والصدقة والترك (كأها) وتقدم التنبيه على ما فيه في الهبة وتلزم بغير الهبة فلا يفتقر الى
 مضي زمن يتأق فيه القبض (ولا يملك الأب العفو عن نصف مهر ابنته الصغيرة اذا طلقت
 ولو قبل الدخول) كمن مبيعها (ولا) يملك الأب أيضا العفو عن شيء من مهر ابنته (الكبيرة)
 اذا طلقت ولو قبل الدخول لانه لا ولاية له عليها (ولا) يملك (غيره) أى الأب (من
 الاولياء) كالجدة والاخت وابعم العفو عن شيء من مهر ابنته ولو طلقت قبل الدخول لانه لا ولاية
 لهم في المال (ولو بانبت امرأة الصغيرة أو السفية أو المجنون على وجه يسقط صداقها عنهم مثل
 أن تفعل امرأته) أى امرأة الصغير أو السفية أو المجنون (ما يفسخ نكاحها برضاها
 أو ردة أو) رجعا ما يسقطه (نصفه) أى الصداق (كطلاق من السفية)
 أو من صغير بعقله (أو رضاع من أجنبية فان يفسخ نكاحها برضاها) كالودب
 الزوج انه غير فارض عن أم زوجته أو أختها أو نحوها (ونحو ذلك) كالوطء أم زوجته
 فانفسخ نكاح بنتها وعاد ليه نصف الصداق (لم يكن لوليم العفو عن شيء من الصداق)

لم تقدم
 وفصل واذا أبرأته من صداقها أو وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجعت الى الزوج
 (عليها نصفه) لان عدو نصف الصداق الى الزوج بالطلاق وهو غير الهبة المستحق لها
 الصداق أولا فهو كالأب أو نسايا من دين عليه ثم يستحق عليه مثل ما أبرأته منه بوجه آخر فلا
 يتسقط بذلك (وان أبرأته من نصفه) أى الصداق (أو وهبته) أى نصف الصداق
 (له ثم طلقها) الزوج (قبل الدخول رجعت الى نصف الباقي) لانه وجد نصف ما صدقها
 بعينه وشبهه ما لم تهبه له (ونحو شترى) انسان (عبداء ثم أبرأه البائع من الثمن أو قبضه

بغيره من وطئها أوه ولا يزول
 بوطء غيرها (أو) أى
 ولا تزول عنه بوطء مدعية (في
 دبر) لانه ليس محلا لوطء
 أشبه الوطء فيما دون الفرج
 ولذلك لا يتعلق به احصان
 ولا احوال لمطلقها ثلاثا
 (ومجنون ثبتت عنه كعاقل
 في ضرب المدة) لان مشروعية
 الفسخ لدفع الضرر والحاصل
 بالجنون عن الوطء ويستوى فيه
 المجنون وغيره فان ثبتت عنه
 لم يضرب له مدة (ومن حدث
 بها جنون فيها) أى المدة التي
 ضربت لزوجها العنين (حتى
 انتهت) المدة (ولم يوطأ
 فلولها) أى المجنونة (الفسخ)
 لتسدره من جهتها وتحقق
 احتياجها للوطء بدليل طلبها
 قبل جنونها (ويسقط حق
 زوجة عفيف) زوجة
 مقطوع بعض ذكره بتغيب
 الحشفة من سليمها كسائر
 أحكام الوطء (أو) تغيب
 (رقدها) أى الحشفة من
 مقطوعها ليكون ما يجزى من
 المقطوع مثل ما يجزى من الصحيح
 (وقسم) من العيوب
 (يختص بالمرأه) وهو القسم
 الثاني من العيوب المنبئ به
 له خيار (وهو كون فرجها
 مسدودا لا يسلكه ذكر فان كان)
 ذلك (بأصل الخلقة) هى (رتقاء)
 بالمدا لرتقى تلاحم الشفرين
 خلقة (والا) يكن ذلك بأصل
 الخلقة (هى) قرناء وعقلاء
 وظاهر كلامه كالحرقى ان
 القرن وانغل في العيوب شيء
 بإحدى أو كاله القاضى وقبل القرناء من نبت في فرجها تخم زائد فسده والعفو رم يكرن في العبة التي بين

ثم وهبه اياه ثم وجد المشتري به (أى العبد) عيافه رد المبيع والمطالبة بالثمن (لما تقدم
 (أو أخذ أراضى العيب مع امساكه) أى المعيب كالصداق فيما تقدم (فان رد المشتري
 العبد للبائع ثم أفسد المشتري والتمن في ذمت ضرب البائع الثمن مع الغرماء) لانه لم يعد
 الى البائع منه شيء من الثمن (ولو كان ب) انسان (عبد) ثم سقط عنه مال الكتابة بربى
 المكتاتب (وعتق) لانه لم يبق عليه شيء من الكتابة (فالالموفق وغيره) (ولم يرجع
 المكتاتب على سيده بما كان عليه من الالباء) وهو ربيع مال الكتابة لان الاسقاط
 عنه يقوم مقام الالباء (وكذلك لو أسقط) السيد (عن المكتاتب ان قدر الذى يلزمه ايتاؤه
 اياه) وهو الربيع (واستوفى) السيد (الباقى) من مال الكتابة فلا رجوع للمكاتب عليه
 وتقدم فى الكتابة (ولو قضى المهر اجنبي) عن الزوج (متهربا ثم سقط) الصداق لردتها
 ونحوها قبل دخول (أو تنصف) الصداق بنحو طلاقه قبل دخول (فالراجع) من المهر
 (للزوج) لأن الاجنبي وهب ذلك للزوج بقضائه عنه فاذا عاد اليه الاستحقاق بغبر المهر
 المستحقه أولا كان للزوج كالأداء من ماله (ولو خالها) الزوج (بنصف صداقها قبل الدخول
 صح) ذلك (وصار الصداق كله له نصفه) له (بالطلاق) بدنى الطلع قبل الدخول (ونصفه) له
 (بالخلع) أى عوضا (وان خالها) قبل الدخول (على مثل نصف الصداق في ذمتها) وكانت
 لم تقبض الصداق منه (صح) ذلك (وسقط) عنه (جميع المداق نصفه بالطلاق ونصفه
 بالمفارقة) حيث وجدت شروطها (ولو قالت) المرأة (له) أى لزوجها قبل الدخول وقبل
 قبض الصداق (اخلعنى بما سلم الى من صداقى أو) اخلعنى (على أن لا تبعة عليك فى المهر
 ففعل) أى خلعهاء على ذلك (صح) الخلع لانه بدنى سؤالها الخلع على نصف الصداق (وبرئ)
 الزوج (من جميعه) نصفه بالخلع ونصفه بحقه عوضا له فيه (وان خالها) قبل الدخول
 (بمثل جميع الصداق في ذمتها أو) خالها (بصداقها كله صح) الخلع اصدده من
 أهله في محله (وبرجع عليها بنصفه) وسقط عنه الصداق لما تقدم (وان أبرأت
 مفوضة المهر) وهى التى تزوجها على مائة أو شاة أو شاة أو بدو ونحوه من المهر صح (أو)
 أبرأت مفوضة (الضع) وهى من زوجت بنصف صداق المهر صح (أو) أبرأت (من
 سعى لها مهر فاسد كالخنزير والمجهول من المهر صح) الابراء (قبل الدخول وبه) لان عقد
 سبب وجوبه وهو عقد النكاح كالفروع عن القصاص بعد المخرج وقبل الزهوق (فان
 طلقها) أى طلق الزوج المفوضة أو من سعى لها مهر فاسد بعد البراءة (قبل الدخول
 رجع) المطلق (عليها بنصف مهر المثل) لانه الذى يجب بالعقد فهو كالأبرأت
 من المسمى ثم طلقها وعفا وهذا احتمال ذكره فى الشرح وقال فى المسمى لها المنع
 قال فى شرحه فى الاصح وهو مقتضى الآية (فان كانت البراءة) من المفوضة ومن
 سعى لها مهر فاسد (من نصفه ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر المثل الباقى)
 بعد النصف السقط بالبراءة وهو بدنى على ما سبق (ولامتنع لها) فى أحد لوجهين قطع به
 ابن رز بن فى شرحه وقدمه فى المتن والشرح روجه الثانى لانه لا سقط ويصح المناظم وقدمه
 فى المحرر والعائين والحاوى المصنف وقطع به فى المتن وقا فى شرحه فى الاصح اقوله تعالى
 فتعوهن فأوجب لها المنع بالطلاق وهى اغنا وبعته مهر المثل فلا تدخل المنع فيه ولا يصح
 اسقاطها قبل الفرقة لانه اسقط ما لا يجب كسقوط الشفعة قبل البيع (وان ارتدت من
 وهبت زوجها الصداق) قبل الدخول رجع عليها بأكمله (أو) ارتدت من (أبرأت منه قبل
 الدخول رجع) الزوج (عليه بجمعه أى الصداق) ثم رده اليه بذلك وكما يرجع عليها

نكاحه وتقدم (فى نسخ بكل من ذلك) لما فيه من النقص أو القس أو خوف تعدى إذا أو تعدى نجاسته (ولو حدث) ذلك (بعد

فدخول) لانه عيب في النكاح ثبت به ٨٨ اختيار مقارنا فاشته طارئا كالا عسار ولانه عقد على منفعة فحدث العيب بها

بنصفه لو تنصف (ولا يبرأ الزوج من الصداق) معينا كان أو موصوفا في الدمة (الابتسليمه اليها أو الى وكيلها اذا كانت) بالغة (رشيدة ولو بركا) كتمن مبيعها (ولا يبرأ) الزوج (بالسليم اليها ولا الى غيره) من الاولياء أو غيرهم (فان فعل) بان سلم الزوج الصداق لغيرها أو غيره (وأنتكرت) الزوجة (وصوله) أي المهر (اليها خلفها الزوج) ان أحب ذلك (ورحمت عليه) لان الأصل عدم وصوله اليها (ورجعت) الزوج (على أيها) أو غيره بما دفعه لها لعدم براءة بدفعه اليه (وان كانت) الزوجة (غير رشيدة سلمه الى وليها قبالها من أيها أو وصيها أو الخا كم أو من أقامه الحاكم) قبالها كتمن مبيعها وسائر ديونها

فصل وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاقه وخلعه ولو بسؤالها (وكم) ك(الامه) ان لم تكن كتابية (وردته أو) جاءت (من) قبل (أجنبي كرضاع) بأن أرضعت أخته الزوجة مثلا (ونحوه) بان وطئ أبوه أو ابنه الزوجة (تنصف المهر) المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية فثبت في الطلاق والباقي قياسا عليه لانه في معناه وانما تنصف بالملع لان المذهب فيه جانب الزوج بدليل ان بذل عرضه يصح منها ومن غيرها نصار الزوج كالمفرد به والفرقة من قبل الآخر لا حنانية فيها من المرأة ليست صدقاتها ويرجع الزوج عما غرمه على الفاعل لانه قروءه عليه (وتجب بها) أي بالفرقة اذا كانت من قبل الزوج أو أجنبي كما تقدم (المنعة لغير من سمى لها) مهر صحيح كالمفوضة ومن سمى لها مهر فاسد لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تقرضوهن من فرضة ومتعهن والباقي بالقياس على الطلاق (وكذا نعلق طلاقها على فعلها) فاذا فعلت وقع وتنصف الصداق لان السبب وجد من الزوج وهو الطلاق وانما هي حققت شرطه والحكم انما يضاف الى صاحب السبب (وكذا توكيلها) أي توكيل الرجل زوجته قبل الدخول (فيه) أي في طلاقها (ففعلة) فيتنصف الصداق لانها نائب عنه وان طلق الحاكم لها كم على الزوج في الابداء فهو كطلاقه لانه قام مقامه في ارفاء الحق عنه عند امتناعه منه (وقال الشيخ لوعلى طلاقها على صفة من فعلها الذي لها منه بد) كدخولها دار أجنبي (وفعله) قبل الدخول (فلامه) ولها وقواه (ابن رجب) بما يأتي في مسئلة تجزئها في نفسها اذا اختارت الفرقة قبل الدخول فانه لامهر لها على المنصوص لكن انما تتم المشابهة اذا كان يسألها كما يأتي (ولو أقر الزوج بنسب) زوجته بأن قال هي أختي من النسب (أو) قر (رضاع) كقوله هي أختي من الرضاع (أو) أقر (بغير ذلك من المفسدات) كتحريمها عليه لمصاهرة (قبل) اقراره (منه في انفساخ النكاح) لانه أقرب بحق عليه فخذبه (دون سقوط النصف) أي نصف الصداق فلا يقبل اقراره به عليها لان اقراره على الغير (فان صدقته) الزوجة على ما أقرب به من المفسد سقط (أو ثبت) المفسد (بينه وسقط) أي تبين عدم وجوبه لفساد العقد فوجوده كعدمه (ولو وطئ) الزوج (أم زوجته أو) وطئ (ابتها بشبهة أو زنا انفسخ النكاح) كما تقدم (ولها) أي الزوجة (نصف الصداق) ان كان قبل الدخول لجيء بالفرقة من قبله وأما الموطوءة بشبهة أو زنا فبأن حكمها في الصداق (وكل فرقة جاءت من قبلها) أي الزوجة (قبل الدخول كاسلامها) تحت كافر (وردتها أو أرضعها من يفسخ نكاحها برضعه) كالو أرضعت زوجة له صغرى (وارضاعها وهي صغيرة) من أمه أو أخته ونحوها (وفسخها عيبه) أي الزوج ككونه مجبوبا أو مجذوما ونحوه (و) فسوخ (باعساره جهرا أو نكفا أو غيرها أو اعتقها فحمت عبده وفسوخا عيبها أو)

ثبت اختيارا كالأجارة (أو) أي ولو (كان بالفاسخ عيب مثله) أي العيب الذي فسوخ به لوجود سببه كما لو غر عبد بأمة لانه قد يأنف من عيب غيره ولا يأنف من عيب نفسه (أو) كان بالفاسخ عيب (معاير له) أي العيب الذي فسوخ به كالأجدم يجد المرأة برصا ونحوه فيثبت لكل منهما الخيار لوجود سببه قال في المغنى والشرح والمبدع الا أن يجد المحبوب المرأة رتقا فلا ينبغي أن يثبت لأحدهما خيار لان عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وانما امتنع لعيب نفسه و(لا) يثبت خيار لأحد الزوجين (بغير ما ذكر) من العيوب (كعدو ووعرج وقطع يد وطرش وقصر أربع له وكون أحدهما عقيما أو نعوا) أي تحيفا جدا (ونحوه) كسبين جدا وكسج لان ذلك كله لا يمنع الاستمتاع ولا يحشى تدهيه

فصل ولا يثبت خيار في عيب زال بعد العقد

لزال سببه (ولا) خيار (لعمامة) أي العيب (وقته) أي انه قد لدخوله على بصيرة (وهو) أي خيار العيب (على التراخي) لانه لدفع ضرر متحقق أشبهه خيار القصاص و(لا) بسقط (الفسخ) في عنة (الابقول) امرأة العنين أسقطت حق من اختيار معتقه ونحوه لان العلم بعدم قدرته على الوطء لا يكون بدون التمكن فلم يكن التمكن دليلا لرضاها فيقال لا يتحول (و) سقط (خيارها) (به) أي بالقول (ولو بانتهى عاها)

غير عنة بما يدل على رضا من وطء أو تمكن مع علمه (أ) العيب (ب) ما سقط (قول) فحسب أسقطت خيارى كشتى العيب يسقط خياره بالقول وبما يدل على رضاه بالعيب (ولو جهل الحكم) أى ملك الفسخ (أو زاد) العيب كان كان به برص قليل فأنسقط في حله لأن رضاه به رضا بما يحدث منه (أو طنه) أى العيب (يسير أقبان كثيرا) كظنه البرص في قليل من جسدها فبان في كثير منه فسقط خياره لأنه من جنس ما رضى به (ولا يصح فسخ) من له الخيار (بلا) حكم (حكم) لأنه فسخ مجتهد فيه أشبه الفسخ للأعسار بالنفقة بخلاف خيار المنة تحت عهده لأنه متفق عليه (فيسخه) أى النكاح لما تم بطلب من له الخيار (أو برده) أى انقضى إلى (من له الخيار) فيسخه ويكون حكمه على ما يأتي في كتاب القضاء (ويصح) فسخ لعيب (مع غيبة زوج) كفسخ مشتر بينهما مع غيبة بائع (فان فسخ) النكاح قبل دخول (المهر) لها سواء كان الفسخ من الزوج أو الزوجة لأن الفسخ كان منها فالفرقة من جهتها وإن كان منه فافسا فسخ بعيب داسه بالاحقائه فكانه منها ولم نجعل فسخها العيبه كانه منه لئلا يسهل لأن العوض من الزوج في مقابلة فسخها فافسا فإذا اختارت الفسخ مع سلامة ما عده عليه رجع العوض إلى

فسخه (أ) فقد شرطها فيها) كان شرطها بكذا قبلت ثوبا وسخ قبل لدخول (فانه يسقط به مهرها) يسقط به أيضا (منتهان كانت مفوضة) أو سمى لها مهر فاسد لأنها أنفقت العوض قبل تسليمه فسقط البذل كله كالبائع يلف المبيع قبل تسليمه (وكذا فسختها بشرط صحيح شرط عليه حالة العقد) كان تزوجها بشرط أن لا تزوج عليها أو لا ينسرى أو لا يخرجها من دارها (فلم يف به) فلا مهر لها ولا منة لما تقدم (وفرقه) اللعان تسقط كل المهر) لأن الفسخ من قبله لأنه اغتاب يحصل عند تمام إيمانها (ويقتضف) المصداق (بشراف زوج زوجته) لأن المبيع الموحى للفسخ تم بالزوج والسيد أشبه الخلع (ولو) كان شراء زوجته (من مسحق مهرها) وهو مالك رقبته أو نفعها لما تقدم (و) يقتضف أيضا (بشرائها) أى الزوجة للمرة (له) أى الزوج أو الزوجين لأن المبيع الموحى للفسخ تم بالمرة والسيد أشبه الخلع (ولو جعل لها الخيار بسؤالها) بأن سألته أن يجعل لها الخيار فجعله لها (فاختارت نفسها) قبل الدخول (فلا مهر لها) لأن الفسخ تمت بقوله أو مسمى المسحقة للمصداق فيسقط كالمهر بالشرط أو كذا مفارقات من أسلم قبل الدخول على أكثر من أربع وتقدم (وإن كان) جعله الخيار إليها (غير سؤالها لم يسقط) المصداق باختيارها نفسها قبل الدخول بل ينتصف لأنها نائبة عنه ففعلها كفعله

فصل وبقدر المصداق المسمى وهو المهر (كامل لحره كانت الزوجة أو أمة موت وقتل كالدخل) لما روى معقل بن سنان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق وكان تزوجها مات ولم يدخل بها ولم يفرض لها مصادا كافيل لها مهر نسائها لاوكس ولا شطط رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولأنه عتد عمر فوت أحدهما ينتهى فيستقر به العوض كإنتهاء الإجارة ومتى استقر لم يسقط منه شيء فانفسخ النكاح ولا غيره (حتى ولو قتل أحدهما) أى الزوجين (الآخر أو قتل) أحدهما (نفسه) لأن النكاح قد بلغ غايته فقام ذلك مقام استيفاء المنة (و) يقرره أيضا (وطؤها في فرج ولودبرا) أو في غير خلوة له فوجوده استيفاء المقصود فاستقر العوض (و) يقرره أيضا (طلاق في مرض موت) الزوج المخوف (قبل دخوله) به يدين أن الزوج إذا مرض مرض الموت لمخوف وطاق زوجته فإرادته مات تقرر عليه المصداق كاملا ما لموت لو جوب عدة الوفاة علم في هذه الحالة فوجب كمال المهر ما لم تنزوجه أو تزنت وعبارته توهم خلاف المراد وصوابها ما قلته كمنى المنتهى وغيره (و) يقرره أيضا (خلوة) الزوج (بها) أى بزوجه روى ذلك عن خلفاء الراشدين وزيد وابن عمر روى أحدهما ولا يرد ما سنادهما عن زرارة بن أوفى قال قضى الخلفاء تراشدون المهديون أن من أغلق بابا أرأخى سترافق أو جبا المهر ووجبت العدة وروى أيضا عن الأحنف عن ابن عمر وعلى وهذه قضايها اشترطت ولم يخلفهم أحد في عصرهم فكان كالاجماع ولأن التسليم المسحق وحده من جهته فاستقر به البذل كالموطئ أو كالمولود دارها وسلمتها أو راعته وأما قوله تعالى من قبل أن تمسوهن فيحتمل أنه كفى بالمسبب عن السبب الذى هو الخلوة بما يدل من قوله تعالى ما ذكرنا وأما قوله وقد أفضى بمقتضى بعض فقهاء عن الفراء أنه قال لا يضاء الخلوة دل به أو لم يدخل لأن الإفضاء مأخوذ من الضاء وهو الخلاء فكانه قال وقد دخل به صلى الله عليه وسلم بشرط لا يخدع المرأة أن تكون (عزبا وغيره) (لو)

وَجَعَلَ رَقَبَتَهُ صِدْقًا قَالَهَا
وَأَعْتَقَهُ مَالُكَ الْجَارِيَةِ وَظَهَرَ
الْعَبْدُ عَلَى عَيْبِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ
فَفُسِّخَ زَجَجٌ عَلَى مَعْتَقِهِ مَالُكَ
الْجَارِيَةِ بِقِيَمَتِهِ لِأَنَّهُ هَرَمًا
(وَلَهَا) أَيْ لَزْ وَجْهَةً فَسُخِطَ
لِعَيْبِ زَوْجِهَا أَوْ فُسِّخَ هَوَاهِيهَا
(بَعْدَ دُخُولِ أَوْ خُلُوعِ) وَنَحْوِهَا
بِمَا يَقْرَأُ الْهَرَمَ (الْمُسَمَّى)
فِي عَقْدِ (كَالْطَّرَافِ الْعَيْبِ)
بَعْدَ الدَّخُولِ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِالْعَقْدِ
وَيَسْتَقْبَلُ الدَّخُولَ فَلَا يَسْقُطُ
بِمَحْدَثٍ عَدُوٍّ وَلِذَا لَا يَسْقُطُ
بِرَدِّهَا لِابْتِسَافِ مَنْ
جَهَّتْهَا (وَرَجَعَ) زَوْجُ
(بِهِ) أَيْ بِنَظَرٍ مَسْمُومٍ غَرَمَهُ
لِأَنَّهُ أَرَامَهُ (عَلَى مَعْرِ) لَهُ
(مِنْ زَوْجَةٍ عَاقِلَةٍ وَوَلِيِّ وَكِيلٍ)
قَالَ أَحْمَدُ كَيْتَ أَذْهَبَ إِلَى قَوْلِ
عَلَى فُهِمَتْهُ فَلْتِ إِلَى قَوْلِ عَمَرَ
إِذَا تَرَى وَجْهَهَا فَسَرَى جَدَامَا
أَوْ بِرِصَافَانِ لَهَا صَادِقَاهُ عَيْسِيَّة
أَبَاهَا وَوَلِيَّاهُ ضَامِنٌ لِلصَّدَاقِ أَيْ
لِأَنَّهُ غَرَمَهُ بِبَابِ تَبَيَّنَ الْخِيَارِ فِي
النِّكَاحِ فَكَانَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ كَمَا
لَوْ غَرَمَهُ بِجَرِيَّةٍ أَمَةً فَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ
عَسَلًا غَرَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَسَلًا
فَانْتَعَرِ مِنْ الْمَرْءِ تَفْصِيرُ جَعِ
عَلَيْهَا بِجَمِيعِ الصَّدَاقِ قَالَهُ
فِي شَرْحِهِ (وَيَقْبَلُ قَوْلَ وَلِيِّ
وَلَوْ حُرًّا) كَابْنِهَا وَأَخِيهَا وَعَمَلُهَا
وَكَذَا وَكَلَّهَا (فِي عَدَمِ عِلْمِهِ
بِهِ) أَيْ الْعَيْبِ حَيْثُ لَا يَنْبَغُ
بَعْلًا لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ فَلَا غَرَمَ
عَلَيْهِ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ مِنْ غَيْرِهِ
وَنَدَاهِي يَقْبَلُ قَوْلَهَا فِي عَدَمِ
عِلْمِهَا إِنْ احْتَسَلَ ذَكَرَهُ
الزَّكَاتِيُّ (فَلَوْ وَجَدَ) التَّغْيِيرَ
(مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلِيِّ وَضَمَانٍ عَلَى الْوَلِيِّ) لِأَنَّهُ لِمُبَاشَرَةٍ مِنَ الْمَرْأَةِ الْوَكِيلِ وَالضَّمَانِ بَيْنَهُمَا نَصِيفَيْنِ

كَانَ (كَافِرًا أَوْ عَمِيًّا نَصًا) ذَكَرَ إِنْ كَانَ أَوْ أَنْتَى عَاقِلًا أَوْ جَهْلًا وَسَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجَانِ
مُسْلِمَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ الزَّوْجُ مَسَاهًا وَالزَّوْجَةُ كَلْبِيَّةً (وَلَوْ كَانَ) الزَّوْجُ (الْخَالِي)
بِزَوْجَتِهِ (أَعْمَى أَوْ نَائِمًا مَعَ عِلْمِهِ) بِأَنَّهُ عِنْدَهُ (أَنْ لَمْ تَعْنَهُ) الزَّوْجَةُ مِنْ وَطْئِهَا فَإِنْ
مَنْعَتْهُ مِنْهُ لَمْ يَتَقَرَّرْ صِدْقًا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ التَّمَكُّنُ وَإِنَّمَا تَكُونُ الْخُلُوعُ مَقْرُورَةً (إِنْ كَانَ)
الزَّوْجُ (مِنْ بَطْأٍ مِثْلِهِ) وَهُوَ أَنْ عَشْرَ وَقَدْ خَلَا (وَبَيْنَ بَطْأٍ مِثْلِهَا) فَإِنْ كَانَ دُونَ عَشْرٍ
أَوْ كَانَتْ دُونَ تِسْعٍ لَمْ يَتَقَرَّرْ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْوَطْءِ (وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ) أَيْ دَعْوَى الزَّوْجِ بَعْدَ
إِنْ خَلَا بِزَوْجَتِهِ (عَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا) وَلَوْ كَانَ أَعْمَى نَصًا إِنْ لَمْ تَصْدُقْهُ (عَلَى ذَلِكَ) لِأَنَّ الْعَادَةَ
أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَتَقَدَّمَتِ الْعَادَةُ هُنَا عَلَى الْأَصْلِ قَالَ الشَّيْخُ وَكَذَا دَعْوَى انْفَاقِهِ (عَلَى
زَوْجَتِهِ) مَقْرُورَةً مَعَهَا (فَإِنَّ الْعَادَةَ هُنَاكَ) أَيْ فِي الْإِنْفَاقِ (أَنْتَى أَنْتَى) لَكُنْ
الْمَعْرُوفُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ الْإِنْفَاقِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (و) إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْوَطْءِ
فِي الْخُلُوعِ فَانَّهُ (يَقْبَلُ قَوْلَ مَدْعَى الْوَطْءِ فِي الْخُلُوعِ) عَلَامًا بِأَنَّ الظَّاهِرَ وَظَاهِرَهُ سَوَاءٌ كَانَتْ بَكْرًا أَوْ
ثِيَابًا وَفِيهِ شَيْءٌ يَمْتَدُّ فِي الْعِيُوبِ (وَتَقَرَّرَ الْخُلُوعُ الْمَذْكُورَةُ وَلَوْ لَمْ يَطْأَوْ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا) أَيْ
زَوْجَيْنِ (مَانِعٍ أَوْ) كَانَ (بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ حَتَّى كَيْبُ وَرَتَقَ وَنِصَاوَةً) أَيْ هَذَا (أَوْ)
مَانِعٌ (شَرْعِيٌّ كَالْحَرَامِ وَحَيْضٍ) وَنَفَاسٍ (وَصَوْمٍ) وَلَوْ كَانَتْ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَانْتَقَرَّ
الْمَهْرُ كَامِلًا إِذَا كَانَتْ بِشَرْطِهَا لِأَنَّ الْخُلُوعَ نَفْسُهَا مَقْدَرَةٌ لِلْمَهْرِ وَمَا تَقَدَّمَ (وَحُكْمُ الْخُلُوعِ) حُكْمُ
الْوَطْءِ فِي تَكْمِيلِ الْمَهْرِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ (لِمَا تَقَدَّمَ) (و) كَذَلِكَ (تَحْرِيمُ اخْتِهَا) إِذَا
طَلَّقَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا (و) فِي تَحْرِيمِ (أَرْبَعِ سَوَاهَا) إِذَا طَلَّقَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا
(و) فِي (ثَبُوتِ الرَّجْعَةِ عَلَيْهَا فِي عِدَّتِهَا) فِي وَجُوبِ (نَفَقَةِ الْعِدَّةِ) لِأَنَّ ذَلِكَ فَرْعٌ وَجُوبُ
الْعِدَّةِ (و) فِي (ثَبُوتِ النَّسَبِ) إِذَا خَلَا بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَوْلِدُ لَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سَنِينَ وَلَمْ
تَكُنْ أَقْرَبَتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالْقَرَّةِ وَلِأَنَّ رَجْعَتَهُ فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ (لَا) أَيْ لَيْسَ
حُكْمُ الْخُلُوعِ حُكْمُ الْوَطْءِ (فِي الْأَحْصَانِ) فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمَا حَصْنًا بِالْخُلُوعِ (و) لَا فِي
(الْإِبَاحَةِ) لِمَطْلَقِهَا ثَلَاثًا فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِالْخُلُوعِ لِحَدِيثٍ حَتَّى تَذُقَ عَسَلَتَهُ (وَلَا يَجِبُ بِهَا الْغُسْلُ)
إِدْلَالُ النِّقَاحِ لِاخْتِلَافِ فِيهَا (وَلَا) يَجِبُ بِهَا (الْكَفَّارَةُ) إِذَا خَلَا بِهَا فِي الْحَيْضِ أَوْ الْأَحْوَامِ
(وَلَا يَخْرُجُ بِهَا) الْعَذِينِ (مِنْ الْعِنَةِ) وَلَا تَحْصُلُ بِهَا الْغَيْبَةُ (مِنْ الْمَوْتِ) (وَلَا تَفْسُدُ
بِهَا الْعِبَادَاتُ) وَلَا تَخْرُجُ بِهَا الرِّبِّيَّةُ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ مَنْصُوبَةً بِالْوَطْءِ وَلَوْ جَدَّ (وَيَقَرُّهُ)
أَيُّ الصَّدَاقِ كَامِلًا (لِمَسِّ) لِلزَّوْجَةِ (وَنَظَرًا) لِفَرْجِهَا بِشَمْسٍ وَفِيهَا أَيْ فِي الْمَسِّ
وَالنَّظَرِ لِفَرْجِ (وَتَقْبِيلِهَا) وَلَوْ بِحَضْرَةِ النَّاسِ لِأَنَّ ذَلِكَ نَوْعٌ اسْتِمْنَاعٌ أَوْ جَبُّ النَّظَرِ كَالْوَطْءِ
وَلِأَنَّهُ نَازِلٌ مِنْهَا شَيْءٌ لَا يَسَاحُ فِيهِ وَلَفْهُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ طَلَّقْتَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَ
الْآيَةُ وَحَقِيقَةُ الْمَسِّ التَّمَسُّ بِبَشَرَتَيْنِ (وَلَا) يَتَقَرَّرُ الصَّدَاقُ (بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا) دُونَ فَرْجِهَا
لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَصْصَاعٍ عَلَيْهِ وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ (وَلَا) يَقَرَّرُ أَيْضًا (تَحْمِيلُهَا مَعَ الزَّوْجِ)
أَيُّ مَنِيٍّ مِنْ غَيْرِ خُلُوعٍ مِنْهَا وَلَوْ أَوْطَأَ لِأَنَّهُ لَا اسْتِمْنَاعَ مِنْهَا فِيهِ (وَيُثَبِّتُ بِهِ) أَيْ بِفَعْلِهَا
مَاءَهُ (النَّسَبُ) فَإِذَا تَحْمَلَتْ بِمَاءِهِ وَأَنْتَ بَوْلِدُ لَهُ أَشْهَرُ فَإِنَّهُ كَثَرَتْ خُصْمَتُهُ لَهَا بِأَيِّ (وَهَدِيَّةٍ)
زَوْجٍ أَيْ سَتَ مِنَ الْمَهْرِ نِصَافًا) أَهْدَاهُ زَوْجٌ مِنْ هَدِيَّةٍ (قَبْلَ الْعَقْدَانِ) وَعَدُوهُ بِالْعَقْدِ
وَلَمْ يَفُورَ جَمْعُهَا قَالَهُ الشَّيْخُ لِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ مِنَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَسَلِّمْ لَهُ وَعِلْمُ مَنِيٍّ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ
هَذَا لَعَرِجُوعُهُ كَالْجَمَاعِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِالْعَمَلِ (وَقَالَ) الشَّيْخُ (فِيمَا إِنْ اتَّفَقُوا) أَيْ
لِلطَّائِفِ مَعَ الْمَرَادِ وَوَلِيَّهَا (عَلَى انْتِكَاحٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ فَأَعْطَى) الْمَطْلُوبَ (أَبَاهَا) لِأَجْلِ ذَلِكَ
شَيْءٌ (مِنْ غَيْرِ الصَّدَقِ) (فَتَقَبَّلَ الْعَقْدَ) لَيْسَ لَهُ اسْتِرْحَاجُ مَا أَعْطَاهُمْ أَنْتَهَى (لِأَنَّ

معيبة (فادخلوا عليه غيرها)
أي غير زوجته فوطئها عليه
مهر مثلها ويرجع به على من
غره بادخلها عليه (وبالحقه
الولد) ان حلت نصا للشبهة
وتجهز اليه امرأته بالمهر الأول نصا
(وان طلقت) المعيبة (قبل
دخول) بها وقبل العلم
بالعيب فعليه نصف الصداق
ولا يرجع به على أحد لانه قد رضى
بالتزامه بطلاقه فلم يكن له أن
يرجع على أحد (أومات
أحدها) أي أحد الزوجين
مع عيبيهما أو عيب أحدهما
(قبل العلم به) أي العيب (فلا
رجوع) بالصداق المستقر
بالموت على أحد لان سبب
الرجوع العيب ولم يوجد

فصل وليس لولي صغير أو
صغيره أن

ولي (مجنون أو مجنونة أو
سيد أمة تزويجهم بمعيب)
من امرأة أو رجل عيبا (يرده)
في النكاح لوجوب نظره لهم
بما فيه الخط والمصلحة وانتفاء
ذلك في هذا العقد (والولي
حرة مكافئة تزويجها به) أي
بمعيب يرد به (بلا رضاها)
قال في الشرح بقدر خلاف فعله
(فلو فعل) ولي غير المكاف
والمكاف وسيد الأمة أو ولي
المكاف بلا رضاها بأن زوج
بمعيب يرد به (لم يصح) النكاح
(أن علم العيب) لانه عقد لهم
عقد لا يجوز عفا عنه كالأبواب
عقار المن في حجره غير مصلحة
(والأ) يعلم لولي انه معيب
(صح) العقد (وله القسح

عدم التمام ليس من جهتهم وعلى قياس ذلك لومات الخطاب لا رجوع لورثته (وما قبض
بسبب النكاح) كالذي يسمونه المأكدة (فكمهر) أي حكمه حكم المهر فيما يسقطه أو
نصفه أو يقرره ويكون ذلك لها ولا عليك الولي منه شيئا إلا أن تنبهه بشرطه إلا لأب
قبله أن يأخذها بشرط وبالشروط من مالها ما شاء بشرطه وتقدم (وما كتب قيم المهر
لها ولو لمقت قاله الشيخ) لأن العادة أخذها له (ولو نسخ) النكاح (في فرقة
قهرية) كالفسخ (لقد كفاه قبل الدخول رد اليه) أي الزوج (الكل) أي كل
الصداق وما دفعه (ولو هديه نصا) حكاها الأثر لدلالة الحال على انه وهب بشرط بقاء العقد
ما دزال ملك الرجوع كالهبة بشرط الثواب قلت قياس ذلك لو وهبته هي شيئا قبل الدخول
ثم طلق ونحوه (وكذا) برد اليه الكل ولو هديه (في فرقة اختيارية مسقطه للمهر) لما
تقدم (وتثبت الهدية) للزوجة (مع فسخ) للنكاح (مقرر له) أي الصداق (أو
لنصفه) فلا رجوع له في الهدية أدل لأن زوال العقد ليس من قضاها (وان كانت العطية
لغير العاقلين بسبب العقد كاجرة الدال ونحوها) كاجرة الكيال والوزان (قال ابن عثيل)
في النظريات (أن فسخ بيع باق له ونحوها مما يقف على تراض) من العاقلين (لم
يرده) أي لم يرد لدلال ما أخذه (والأ) أي وان لم يقف الفسخ على تراضيهما كالفسخ
لعيب ونحوه (رده) أي رد الدال ما أخذه لان المبيع وقع مترددا بين اللزوم وعدمه (وقياسه)
أي قياس المبيع (نكاح فسخ لعقد كقاعة) الزوج (أو عيب) في أحده
(فسرده) أي خاطب ما أخذه (ولا) يرده ان افسخ النكاح (ردة ورضاع
ومخالعة) وذلك حكاه لفظه معناه كما يدل عليه كلام الانصاف

فصل وان اختلف الزوجان أو في اختلاف (ورثتهما) أو أحدهما وورثته الآخرا
ولي الزوج والزوجة (أو الزوج وولي غير مكلف في قدر الصداق أو) في (عينة أو) في (صفته
أو) في (جنسه أو يستقر به) من وطء أو خلوة ونحوها (فقول زوج) بيمينه
(أو وارثه بيمينه) وكذا وليه (ولو لم يكن) مادعاء لزوج أو وليه أو وارثه (مهر مثل)
لانه منكر لما يدعي عليه فدخل في عموم قوله عليه الصلاة والسلام ولكن اليمين على
المدعي عليه وصورة الاحتمال في قدره ان يقول الصداق مائة فتقول بل مائة وخمسون وفي
عينه أن يقول صدقتك هذا العبد فتقول بل هذه لامة وفي صفته أن يقول صدقتك عبدا
زنجيا فتقول روميا وفي جنسه أن يقول صدقتك مائة من الدراهم فتقول من الدنانير وفيما
يقرره أن تقول دخل أو خلا في فسخها (و) ان اختلفا أو ورثتهما أو أحدهما وولي
الآخر أو وارثه (في تسميته) بأن قال لم نسلم مهورا وقالت سمى لي مهورا مثل (ه) القول (قوله)
أي الزوج (بيمينه) في أحدهما أو اثنين لا يدي مياوافق الفصل هـ في تهيج
الفرع وهو الصواب والرواية انه اقرب في تسمية مهر المأكدة في لرعايتين
والحبوى الصغير وخزبه في المنتهى ولم يذكر المأكدة في التفتيح (وله مهر مثل) على
كلتا الروايتين ان وجد ما يقرره (فان طلق ولم يدخلها فلها منتهى) بناء على ما ذكره من
أن انقول قوله في عدم تسمية فقهى مفروضة وعلى الرواية الأخرى له نصف مهر المثل لانه
المسمى لها ان يقول قولها فيه (ومن حلف على فعل نفسه) من الزوجين والولي (حلف على
البت) لانه الأصل في التيمين (و) من حلف (على فعل غيره) كالورثة حلف (على
نفي العلم) لا على البت (وان أنكر) الزوج (أن يكون لها) أي الزوجة (عليه صداق
فلقول قواها قبل لدخول وبعده فيمبايوق مهر مثلها سواء دعي له وفاء) انصداق

اداعلم (العيب كما لو اشترى له معيبة في الاقماغ تبعا لغيره) وشرح ابن ميجاز شرح الوجيز للزركشي وغيرهما يجب الفسخ على

ان تزوج (عنينا لم تنع) أي لم عنعها أو إليها لأن الحق في الوطء لها دون (و) ان اختارت مكلفة أن تزوج (محمدا أو محمدا أو أبرص فلوها العقد منها) منه لأن فيه عارا عليها وعلى أهلها وضررا يخشى تعديبه إلى الولد كنهها من تزويجها بغير كفؤ (وان علمت العيب بعد العقد) لم تجبر على الفسخ (أو حدث) العيب (به) أي الزوج بعد عقد (لم تجبر) من ولها ولا غيره (على الفسخ) لأن حق الولي في ابتداء العقد لا دوامه ولهذا لو دعت إلى التزويج بها بعد لم يلزمه اجابتها ولو عتقت تحت عبد لم يملك اجبارها على الفسخ

باب نكاح الكفار

أي بيان حكمه وما يقرن عليه لو تزوجوا اليما أو أسلموا (وهو) صحيح وحكمه (كنكاح المسلمين) فيه يجب به (من وقوع الطلاق والظهار والابلاء ووجوب المهر والنفقة وأقسام الإباحة للطلق ثلاثا والأحصان ودليل صحته قوله تعالى وأمرته جملة الخطب وأمرأة فرعون فأضاف النساء إليهم وحقيقة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة وقال عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لأم من سعة وأذا ثبتت الصحة ثبتت أحكامها نكحة المسلمين ومنها وقوع الطلاق لصدوره من أهله في محله كطلاق المسلم (و) في تحريم المحرمات) فلو طلق كافرا زوجته ثلاثا ثم تزوجها قبل وطء زوج آخر لم يقر عليه لو أسلم

(أو) ادعى أنها (أبرأه منه أو قال لا تستحق علي شيئا) لأنه قد تحقق موجبها والأصل عدم راعته منه (وان دفع) الزوج (إليها ألفا أو) دفع إليها (عرضا فصال دفعته صداقا وقالت هبة) فالتقول (قوله مع عينة) لأنه أعلم بينته ومثله النفقة والكسوة (لكن ان كان) مادفعه (من غير جنس الواجب) عليه (فلها رده ومطالبة به بصداقها) الواجب لأنه لا يقبل قوله في المعاوضة بالابينة (وان اختلعا في قبض المهر) قبل الدخول أو بعده (فقولها) بيمينها الحديث واليمين على من أنكر (واذا كرر العقد على صداقين سر وعلانية) بأن عقد سر على صداق وعلانية على صداق آخر (أخذنا زائد) سواء كان صداق السر أو العلانية حرق الزيادة بالصداق بعد العقد على ما يأتي (وان قال) الزوج (هو عقد) واحد (أمرته ثم أظهرته) فلا يلزم من الأمر واحد (وقالت) الزوجة (ان عقدان بينهما فرفقة) لقول (قواها) بيمينها لأن الظاهر ان الثاني عقد صحيح يفيد حكما كالاول (ولها المهر في المدة الثانية ان كان دخل بها ونصفه) أي المهر (في العقد الاول ان ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول) لأن الأصل عدم لزومه له (وإذا صرح على الإنكار) أي انكار جريان عقد بين بينهما فرفقة (سئلت فان ادعت انه دخل بها في النكاح الاول ثم طلقها طلاقا ثانيا ثم بكهنا نكاحا ثانيا دخلت على ذلك واستحقت) مادعته وان أقرت بما سقط نصف المهر وأوجب له مهرها ما أقرت به (ولو اتفقا قبل العقد على مهر وعقداهما بكهنا ثم منه أخذت بالعقد به) لأنها تسمية صحيحة في عقد صحيح فوجب كما لو لم يتقدمها اتفاق على خلافها (وكعقد) أي النكاح (هزلا وتلجئة) بخلاف البيع (ويستحب أن تنفي بما وعدت به بشرطته) من انهما لا يأخذ المهر السر لكي لا يحصل من اغروا وروى الحديث المؤمنون على شروطهم (ولو وقع مثل ذلك في البيع) بأن اتفقا على ثمن وعقداهما بكهنا ثم منه أخذت بالعقد به (فالتنمين ما اتفقا عليه) دون ما عقدا به لأن البيع لا ينفك هزلا وتلجئة بخلاف النكاح (والزيادة على الصداق بعد العقد تلحق به) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ولأن ما بعد العقد زمن لقرض المهر فكان حالة للزيادة كما في المدة عند وجوب البيع والاجارة ومعنى لحرق الزيادة انه ثبت لها حكم المسمى في المدة قد يكون (حكمها حكم الأصل المدة قد عليه فيما يقرره) كله (وينصفه) ولا تنفذ في شروط الهبة (و) لكن انما (تلك الزيادة من حينها) لأنها حين العقد لأن الملك لا يجرز تقسده على سببه ولا وجوده في حال عدمه وانما ثبت الملك به بسببه من حينه (وزيادة مهرأمة بعد عتقها الهانصا) نقله منها لما تقدم

فصل في المفوضة بكسر الواو ونحوها قال كسر على نسبة التمسك إلى المرأة على أنها فاعلة الفسخ على نسبتها إليها (وهو) أي التفويض لغة الإهمال كان المهر أهمل حيث لم يسم قال الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا واصطلاحا (على ضربين تفويض البضع) وهو الذي ينصرف إلى (وهو أن تزوجه الأب ابنته المحبرة بغير صداق أو تأدت المرأة إليها أن تزوجه بغير صداق سواء سكت عن الصداق بشرط نفيه) فيصح العقد ويجب لها مهر المثل لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وتقرضوهن فريضة ولقضاءه على الله عليه وسلم في بروع بنت وشق كما تقدم من حديث معمر بن سفيان ولأن الصداق من النكاح لوصاية ولا يستمتع

وإن نكح كذا كفاية ووطنها
 حلت لمعاها ثلاثا بشرطه
 مسلما كان المطلق أو كافرا وإن
 ظاهر كافر من امرأته ثم أسلما
 فعليه كفارة الظهار بشرطه
 لعموم الآية وبحرم عليهم في
 النكاح ما يحرم على المسلمين
 على ما تقدم تفصيله
 (وبقرون) أي الكفار (على
 أكمة محرمة ما اعتقدوا
 حلها) أي إباحتها لأن مالا
 يعتقدون حله ليس من دينهم
 فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة
 (ولم يترانعا) أي لم يترانعا
 قان جؤ فاحكم بينهم
 أو أعرض عنهم الآية فدل أنهم
 يحلون وأحكامهم أن لم يجثوا
 البينا ولأنه عليه الصلاة والسلام
 أخذ الجزية من مجوس هجر
 ولم يعترضهم في أنكحتهم مع
 عثمهم لم يستبجوا نكاح
 محرمهم (فإن أؤذ) أي
 الكفر (فيلعده) أي
 النكاح بينهم (عقدناه على
 حكمنا) أي بإيجاب وقبول
 وشاهد على عدل منا كذا كفة
 المسلم من لقوله تعالى وإن
 حكمت فاحكم بينهم بالنسب
 ولأنه حاجة إلى عقد بخلاف
 ذلك (وإن أؤذ به) أي
 لعقد فيما بينهم (أؤسلم
 الزوجان) على نكاح لم
 تعترض كيفية العقد من
 وجوب صيغة أو ولي أو شهود
 أو إيجاب أو إجماع العلماء
 على أن الزوجين إذا أسلما معا
 في حرة واحدة أو لهما المقام على
 نكاحهم لم يكن بينهما نسب
 أو رضاع وقد أُلحق كثير من

دور الصدق فصح من غيره ذكره ولا فرق في ذلك بين أن يقول زوجك بغير مهر أو يزيد
 في المال ولا في المال لأن معناه واحد (أو) الضرب (أو) في تقويض المهر وهو أن
 يتزوجها على ما شاءت أو على ما (شاء) الزوج أو لولي (أو) على
 ما (شاء) أجنبي (أو) غير الزوجين (أو) يقول الولي زوجتكها (على) شئت أو
 على (حكمتنا ونحوه) كقولك أؤسلمك أو أؤسلمك (أو) في جميع هذه الصور
 (ويجب مهر المثل) لأنها لم تأذن في تزويجها إلا على صدق لكنه جهول فقط
 لجهلته ووجب مهر المثل (بالعقد) في الضربين لأنه ثلث المطالبة به فكان
 واحدا كالمسمى ولأنه لولي يجب بالعقد لما استقر بالموت (فولو فوض مهر أمته ثم
 أعتقها أو باعها ثم فرض لها المهر كان) المهر (لمعتقها) بائنها لأن المهر وح
 بالعقد (وهي) (فملكه) قبل العتق أو البيع (ولو فرضت المرأة) بضع (نفسها)
 بأن أذنت لوليها أن يزوجه بالامهر (ثم طالبت بفرض مهرها بعد تغيير مهرها أو)
 بعد (دخولها بها لوجب مهر المثل حاله العقد) لأنه وقت الإحزاب (وأما المطالبة
 بفرضه ها) وفي كل موضع فسدت فيه التسمية (قبل الدخول) بعده فإن امتنع أجب
 عليه لأن النكاح لا يخلو من المهر فكان لها المطالبة به ببيان قدره (فإن راضيا) أي
 الزوجان المكلفان الرشيدان (على فرضه) أي المهر (جاز) ما اعتق عليه (وصار
 حكمه حكم المسمى) في العقد (فإذا كان أو كثيرا سواء كانا عاقلين مهر المثل أو) أي أو
 جاهلين به لأنه إن فرض لها كثيرا فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وإن فرض لها يسيرا
 فقد رضيت بدون ما يجب لها (والا) أي وإن لم يرضيا على شيء (فرضه) أي
 مهر المثل (حاكم بقدر مهر المثل) لأن الزيادة عليه ميل على الزوج والنقص
 عنه ميل على الزوجة ولا يخل الميسل ولأنه إنما يفرض بدل البضع فيقدر بقدره
 كسبعة أثلثت يقومها بما يقول أصل للمبرة (وصار) ما قدره الحاكم من المهر
 أو راضيا عليه (كالمسمى) في العقد (بقتصاف بالطلاق قبل الدخول) ويجب
 لمعتق معه (لعموم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) (فأفرضه)
 الحاكم (لزمهما) أي الزوجين (فرضه حكمه) أي كما قال حكمت به سواء رضيا بفرضه
 أولا أفرضه له حكمه قال في الفروع (فدل على أن ثبوت سبب المطالبة) وهو
 فرض الحاكم فإن مرد فرضه بسبب المطالبة فله أن ينصر الله في حريته (كالمبرة) أي
 الحاكم (أجرة المثل والنفقة ونحوه) أي نحو تقرير ما ذكره كبركة أو مدين مثل أو
 جعل (حكم) قال بن نصر لله أي متضمن للحكم وليس بحكم صريح (أو يغيره) كما
 ما لم يغيرا نسب (كيساره وعساره في النفقة والسوة) فإن الحاكم يغيره وبفرضه أنه
 باعتبار الحال وليس ذلك نقض (حكم السابق) (وإن فرض لها) أي نفقته ونحوها (غير
 الزوج والحاكم) مهر مثلها فريضة لم يحد فرضه (لأنه ليس بزوج زلا حاكم) وإن
 مات أحدهما (أي أحد الزوجين) (قبل الإصابتين) (فرض) منه أو من الحاكم
 (ورثه صاحبه) (لأن ترك تسمية المصدق أم يقتض في صحة النكاح) (وكانها) أي المفريضة
 (مهر نسائها) أي مثل مهر من تسويبه من حديث علق بن سنان السابق (فإن فارق)
 أي فارق المفريضة زوجها (قبل أن يخل بطلاق غيره) (فإن نصف ما) في (المكر
 لها) (لأنه) لعموم قوله تعالى من نكح امرأة لم ينكح أمه أو غيرها (أو يفرضوا لها
 فريضة ومعهن على أن توسع قدره وعين المقدره) (أو مائة حتى لا يعارضه بولا

في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأسلمت وهم فتراعى أنكحتهم ولم يسألهم أي صلى الله عليه وسلم عن شروط النكاح ولا كيفية

(فإن كانت المرأة تباح) للزوج
 على أخذ زوجة ماتت أو بلا
 شهود أو (بلا ولي أو) بلا
 صيغة أقرا) على بكاحهما لما
 تقدم ولأن ابتداء الكاح اذن
 لمانع منه فلا مانع من استدامته
 بالأولى (وان حرم ابتداء
 نكاحها) أى الزوجة (الآن)
 أى وقت السترافع أو الاسلام
 (كذات محرم) من نسب
 أو رضاع (أو) مصاهرة أو
 (مزوجة في عدة) من غيره
 (لم تفرغ) الى الترافع أو الاسلام
 (أو) كانت (حبي) حين الترافع
 أو الاسلام من غيره (ولو) كان
 الحمل (من زنا أو) كان النكاح
 (شرطا الخيار فيه مطلقا) أى
 لم يقيد بعدة (أو) شرط
 الخيار فيه (بعدة) لم تقض
 عند الترافع أو الاسلام ان قلنا
 انه لا يصح من مسلم النكاح
 كذلك كفى التنقيح وغيره وقد
 أوضحته في الحاشية وغيرها
 والمذهب يحتمل من مسلمها أولى
 (أو استدام) كاح مطلقة ثلاثا
 ولومعة قد أحلها) مع رجوع
 الطلاق الثلاث (فرق بينهما)
 لأنه حال يمنع من ابتداء عقد
 فنع من استدامته ككاح ذوات
 المحارم ولأن من شروط الكاح
 اللزوم والمشرط فيه الخيار
 لا بد من اللزوم لجواز فسخه
 فلا يقران عليه لعدم جواز
 ابتدائه كذلكان فلا يصح كما
 تقدم (وان وطئ حربي حربة
 واعتقده نكاحا أقرا) عليه أنه
 لا يتعرض لكيفية النكاح (بم
 (والا) يكونا حربيين أو كانا ربيما
 يعتقداه نكاحا (وز) يقران
 عليه لأنه ليس بكاح عديم

(إذا) أى حال الترافع أو الاسلام (كعدة في عدة فرغت) نصا (أو) عدة
 حقا على المحسنين لان أداء الواجب من الاحسان (وهى) أى المنة (معتبرة بحال
 الزوج في يساره واعساره على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) للآية السابقة (فأعلاها)
 أى المنة (خادم اذا كان موسرا وأدناها اذا كان فقيرا كسوة تجزئها في صلاتها)
 وهى درع وخمار أو نحو ذلك لقول ابن عباس أعلا المنة خادم ثم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك
 لكسوة وفيدت بما يجزئها في صلاتها لأن ذلك أقل الكسوة (فان دخل) الزوج (بها)
 أى بالمفوضة (قبل الفرض استقر) به (مهر المثل) لان الدخول يوجب استقرار المسمى
 فكذلك مهر المثل لا شترأ كهما فى المعنى الموجب للاستقرار (فان طلقها) أى المفوضة (بعد
 ذلك) أى بعد الدخول بها (لم تجب المنة) بل مهر المثل لما تقدم وكالدخول سائر ما يقرر
 الصداق لان كل من وجب لها المهر أو نفقة أم تجب لها المنة سواء كانت ممن سمي لها صداق
 اولاولانها وجب لها مهر المثل فلم تجب لها المنة لانها اكامل بدل مع مهر المثل (والمنة تجب على
 كل زوج حر وعبد مسلم وذمى لكل زوجة مفوضة) بضع أو مهر (حر أو أمة مسامة أو ذمية
 طلق قبل الدخول وقيل أن يفرض لها مهر) لما تقدم من الآية ولأن ما يجب من الفرض
 يستوى فيه المسلم والكافر والمحرر والعبد وان وجب الزوج للمفوضة شيئا ثم طلقها قبل فرض
 الصداق قلها المنة تصالان المنة انما تجب بالطلاق فلا يصح قضائها قبله ولانها واجبة فلا
 تنقضى الهبة كالمسمى (وتستحب) المنة (لكل مطلقة غيرها) أى غير المفوضة التى
 لا يفرض لها قوله تعالى وللطالقات متاع بالمعروف والآية ولم تجب لانه تعالى قسم المطلقات
 قسمين وأوجب المنة لغير المفروض لهن ونصف المسمى للمفروض لهن وذلك يدل على
 اختصاص كل قسم بحكمه ولا منة للمنفوق عنها لان النص لم يشأولها وانما يتناول المطلقات
 (ومنة الآمة ما يدها كهرها) لانه يدل عن نصفه كما مر (وتسقط المنة في كل موضع يسقط
 فيه كل المهر) كزيتها ورضاعها من ينفسخ به نكاحها ونحوه لانها أقيمت مقام نصف
 المسمى فسقطت في كل موضع يسقط فيه (وتجيب) المنة للمفوضة (في كل موضع يقتضيه
 فيه المسمى) كرده فياسا على الطلاق (ويجوز الدخول بالمرأه قبل اعطائها شيئا مفوضه
 كانت أو مسمى لها) حديث عقبة بن عامر فى الذى زوجه النبي صلى الله عليه وسلم لم
 ودخل بها ولم يعطها شيئا وعن ابن عباس وابن عمر لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا بالخبر وجوابه
 بأنه محمول على الاستحباب (ويستحب اعطاؤها شيئا قبل الدخول بها) لما تقدم (وان
 سمي لها صداقا فاسدا) كالخمر والمجهول (وطلقها قبل الدخول) ونحوه مما يقرر
 الصداق (ويجب عليه) لها (نصف مهر المثل) قال فى الاضاف وهو المذهب قال فى
 تنقيح الفروع وهو الصحيح اختاره الشارح والشيخ تقي الدين والموفق والشارح
 وغيرهم وقصع به الخرقى وابن رزق فى شرحه وتبهم المذهب فى الحاشية واختار
 القاضى وصح به والجهد وغيرهم (كصاحب الرعايتين والنظم تجب) (المنة)
 دون نصف مهر المثل وهو مذهبهم ما قطع به فى التنقيح ووجهه فى المتهى لان النسبية لغاسدة
 كندها فأشبهت المنة مفوضه
 فخصل ومهر مثل معتبر عن يساويه من جميع أقاربها من جهة أيها وأما كاختها وعنتها
 وبنت أخي وبنت عمها وأنها وخاتم رغيرهن القربى فالقربى كما لما فى حديث ابن مسعود
 لها مهر نسائها ولاز مطبق بقربة له ترى الجملة (وتعتبر المساواة فى المال والجمال والعقل
 والادب والسر والمكارة والشيوية والبلد وصراة نسبها وكل ما يختص لاجله الصداق) لان
 مهراتهن بدر منافع فاعتبرت الصفات المفصودة (فالم يوجد) فى نسائها (الادون

استقر) لتباينهما بمحكم الشرع
ورثت منه كالتواضع
فأسدا وتباينه والتعرض
لإبطال المقدوس بشق أطول
الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام
رفيه تنفير عن الإسلام فعق عنه
كما عفي عما تركوه من الفرائض
والواحبات وان طلقها قبل
الدخول ثم أسلم أو أحدهما
قبل أخذ نصفه سقط قياسا على
فرض الخمر ثم أسلم أحدهما
(وان بقى ثنى) من الفساد ولا
قبض (وجوب سقطه) أى
الباقى (من مهر المثل)
فلوسى لها عشرة خنابر
فقبضت خمسة ثم أسلمها
أوترا فمما التواضع لها نصف
مهر المثل (و يعتبر) القسط
(بما يدخله كيل) بالكيل
(أو) ما يدخله (وزن)
أو (أو) ما يدخله (عديه)
أى العدة لانه العرف فيه لانه
لاية له يقسط عليها فاستوى
كبيرة وصغيرة (ولو أسلمها) أى
الزوجان (فانقلب عن خمر)
أصدقها إياها (خلاف طلق ولم
يدخل) بالزوجة (رجع
بنصفه) أى الخلل لانه عين
ما أصدقها انقلبت صفته (ولو
تلف الخلل) المنقلب عن خمر
أصدقها إياها (قبل طلاقه
رجع) ان كان الطلاق قبل
الدخول (بنصف مثله) لانه
مثلى (وان لم تقبض شيئا) مما
سمى لها من جر ونحوه فله مهر
مثله اذا أسلمت أو ترافعها اليها
لان المحرم لا يجوز إيجابه في
الحكم ولا يكون صداقا لمسلمة

زادت بقدر فضيلة القربى فالقربى) من مزية القرب لان زيادة فضيلته تقتضى
زيادة في المهر (وان لم يوجد) في نسائه (الافوقه) انقصت بقدر نقصها (كارش العيب
بقدر نقص المبيع ولأن له أثرا في تنقيس المهر فوجب ان يرتب بحسبه (وان كان عادتهم
التخفيف) في المهر (على عشرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك) لان العادة لها أثر في المقدار
فكذا في التخفيف وان كان عادتهم تسمة مهر كثير لا يستوفونه قط فوجد كعدمه قاله الشيخ
تقى الدين * لا يقال مهر المثل بدل متلف فوجب أن لا يختلف كسائر المتلفات * لان النكاح
يخالف سائر المتلفات باعتبار ان المقصود منه اعيان الزوجين بخلاف بقية المتلفات فان
المقصود منها المسالية خاصة فكذلك لم تختلف باختلاف العوائد (وان كان عادتهم انتاج حيل
فرض مؤجلا) لأنه مهر نسائها (والا) بان لم يكن عادتهم التاجيل فرض (حالا) لانه
بدل متلف فوجب أن يكون حالا تقيم المتلفات (وان لم يكن لها أقارب اعتبر شبهها) بنساء
لدها) لأن ذلك له أثر في الجلة (فان عدمن) أى نساء بلد لها بان لم يكن فيهن من يشبهها
(فباقرب نساء شبهها) من أقرب البلاد لهما) لانه لما تعذر الأقارب اعتبر أقرب النساء
شبهها من غيرهن كما اعتبر برقرابن البعيدة اذا لم يوجد قريب (فان اختلفت عادتهم)
في الحلول والتأجيل (أو) اختلفت (مهورهن) قلته وكثرة (أخذ بالوسط)
منها لانه العدل (الحال) من نقد البلد فان تعدد في غالبه لانه بدل متلف فاشبهه بقيم
المتلفات

فصل واذا افتقر في النكاح الفساد قبل الدخول بطلاق أو موت أو غيرها مما كان خلاف
دين ورضاع (فلا مهر فيه) لأن المهر يجب بالعقد والعقد فاسد فوجده كعدمه كالبيع
الفساد (وان دخل) به في النكاح الفساد (أو دخلها) فيه (استقر المسمى) لأن
في بعض الانفاذ حديث عائشة ولها الذى أعطاهما بما أصاب منها رواه أبو بكر البرقاني وهو
محمد الخلال باسنادها والخلو كالوطء ولان النكاح مع فساد ينعقد ويرتب عليه أكثر
أحكام الصحيح من وقوع الطلاق وزوم عدة الوفاة بعد الموت ونحو ذلك لذلك لم يسمى فيه
كالصحيح (بخلاف البيع الفساد اذا تلف) المبيع (فانه يضم) ضمان المتلف
(لأبقية) أو مثله (لا) ضمان عقد (بشمه) ذكره معناه في الانصاف قلت قد يشكل
عليه ما بآني في الطلاق من أن العتق يقع في البيع الفساد كالطلاق في النكاح الفساد لأن
يقال هذا حكم من أحكام البيع وأكثرها متلف بخلاف النكاح (ولا يصح تزويج من
نكاحها فاسد قبل طلاق أو فسح فان أبى زوج الطلاق فسحه) أى النكاح الفاسد
(حاكم) لانه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتج في التفريق لى ايقاع فسقه كالصحيح
المختلف فيه ولا تزويجها من غير فسخ فغضى الى تسليط زوجين عليها كل واحد به مقدحة
نكاحه وفساد نكاح الآخر وفارق النكاح الباطل من هذين الوجهين قال في الشرح
فعلى هذا متى تزوجت باسحق قبل التفريق لم يصح النكاح انشائي ولم يحترز ويجهل انشائي
حتى يعلق الاولان أو يفسخ نكاحهما (ويجب مهر المثل للوطوءة بشبهة) كن وطئ امرأة
استزوجته ولا ملوكة يظن أزواجه أو ملوكة قال في الشرح والمبدع غير خلاف علمه
كبدل متلف (و) يجب مهر المثل أيضا (نكحة على زنا) وطئها (في قبل ولو كانت
من محارمه) كاخته وعمته من نسب أو رضاع كبدل متلف (أو) كانت الموطوءة زنا
(مينة) فيجب مهر المثل ويورث عنها قبل في الفروع ولو وطئ مينة لزوم مهر المثل في ظاهر
كلامهم ومهر متعة ثم نقل عن القاضي انه لا مهر (ولو) كان الوطء شبهة أو زنا مع كراه

ولا في نكاح مسلم في طلق ويرجع الى مهر المثل (أو) لم (بسم) لها (مهر) في نكاحها (فله مهر مثلهما) لانه نكاح خـ لاهن

بأن تلتفط بالسلام دفعة واحدة قال الشيخ في الدين ويدخل فيه لو شرع الشاق قبل أن يفرغ الأول فعلى نكاحهما لأنه لم يوجد بينهما اختلاف دين ولحديث أبي داود عن ابن عباس أن رجلا جاء مسلما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسامة بعده فقال يا رسول الله إنها كانت أسلمت معي فرددتها عليه (أو) أسلم (زوج كناية) كنايةا كان أولا (فهما) (على نكاحهما) ولو قبل الدخول لأن المسلم له ابتداء نكاح الكاتبة فاستدانه أولى (وان أسلمت كناية تحت كافر) كناية أو غيره قبل دخول النفسح المكاح لأنه لا يجوز للكافر ابتداء نكاح مسلمة (أو) أسلم (أحد) زوجين (غير كتابيين) قبل دخول النفسح (نكاحهما) لقوله تعالى فلا ترجعهن إلى الكفار لأن حل لهن ولا هم يحنون لهن وقوله ولا تفسدوا دينهم الكوافر ولأن اختلاف الدين سبب للعداوة والبغضاء ومفسود النكاح الاتفاق والائتلاف (ولها) أي الزوجة (نصف المهر) (ان أسلم) الزوج (فتط) أي دونها المجيء انفرقة من قبله باسلامه كالوطنة الكن لو كان المهر خيرا ونحوه وبضته فلا رجوع بنصفه ولا يسدله إذا كفر ضمير ثم لم أحدها (أو) أي ولها نصف المهر (ان أسلم) أو ادعت سببه لها باسلامه وقال الزوج بل هي السابقة فختلف انه السابق بالسلام وتخذ نصف المهر راجع لمهر في ذمته إلى حين انفرقة لا تقبل دوا

(من مجازين) لانه ائتلاف ولا يلحقه النسب في الزوايا (وبتعدد المهر بتعدد الشبهة مثل أن تشبهه) المطروعة (بزوجه ثم يتبين) له (الحال) ويعرف انها ليست زوجته ثم تشبهه لموطوعة عليه مرة أخرى أو تشبهه عليه بزوجه (فاطمة) ثم تشبهه بزوجه الأخرى أو بأتمته ونحو ذلك) وتقدم في الكتابة بتعدد بوطئه مكانته ان استوفت مهر الوطء الأول والأفلاوقاله في المغنى والنهاية (وبتعدد) أيضا المهر (ب) بتعدد (وطء الزنا) إذا كانت (مكرهه) كل مرة لانه ائتلاف في تعدد بوطئه (أو) أي وكذا بتعدد بوطئه الزنا إذا كانت (أمة) ولو كانت (مطروعة) بغير إذن سيدها) لأن الحق في المهر للسيدة فلا يسقط طأوعتها (لا) بتعدد المهر (بتعدد وطء) في (شبهة) واحدة (مثل أن اشتمت) المطروعة (عليه بزوجه) ودامت تلك الشبهة حتى وطئ مرارا فعليه مهر واحد لأن ذلك بمنزلة ائتلاف واحد (ولا) بتعدد المهر أيضا (بتعدد) أي الوطء (في نكاح فاسد) لدخولها على أن تستحق مهر واحد (ولا مهر بوطئها) أي المشتبهة والمزني بها (في دبر ولا في اللواط بالذكر) لانه غير ممنون على أحد لان الشرع لم يرد به له ولا هو ائتلاف لشي فأشبهه القبل والوطء دون الفرج (ولا) مهر للمزني بها (المطأوعة على الزنا) لانه ائتلاف البضع برضا مال كنه (كما لو أذنت له في قطع بها فقطعها إلا الأمة) المزني بها فلا يسقط مهرها بطأوعتها لانه أسيدها والمبغضة يسقط منه ما يقابل حريمها والباقي أسيدها (وإذا وطئ في نكاح أطبل بالاجماع كنكاح زوجة الغير أو) نكاح (المعدنة) عقلت من غير زنا والافهر مختلف به (وهو عالم بالحال) أي بانها زوجة الغير أو معدنة (و) عالم (ب) حریم الوطء وهي مطأوعة عالمة بالحال (فلا مهر) لها ان كانت حرة (لانه زنا بوجوب الحد وهي مطأوعة عليه) وان جهلت تحریم ذلك أو جهلت (كونها في عدة فله مهر المثل) بما نال من فرجها (كالوطوءة بشبهة ولا يجب إرش بكاره مع وجوب المهر) للحره (الموطوءة بشبهة أو زنا) لانه وطء ضمن بالهر فلا يجب معه إرش كسائر الوطء ولأن الإرش يدخل في مهر المثل فلا يجب مرة أخرى وهذا بخلاف الأمة وتقدم في النصف (ومن طلق امرأته قبل الدخول) ونحوه (طالعة وطئ) أمه لا تبين به قرطه لزمه مهر المثل (بالوطء لانه وطء شبهة) (و) لزمه أيضا (نصف المسمى) بالطلاق قبل الدخول ولما تقدم

وفصل وان دفع أحبتيه أي غير زوجته أو أمته (فأذهب عن ذمتهما) بضم العين أي بكارتهما (أو قبل ذلك بأصبعه أو غيره) فعليه إرش بكارتهما (لا مهر مثلها) لأنه لم يطأها وهو تلاف جزء لم يرد الشرع بتقدير عروضة فراجع فيه إلى إرشه كسائر المتلفعات (وهو) أي إرش البكاره (ما بين مهر الذكر والأنثى) قاله في السرح والمبدع وكلامهما أو لا صريح في أنه حكومة قال لانه ائتلاف جزء لم يرد الشرع بتقدير بديته فراجع فيه إلى الحكومة كسائر ما يقدر وهو صريح كلامه في شرح المنتهى في الجائيات ومقتضى كلامه نصف رغيره هناك (وان فعل ذلك) أي أذهب العدة بغير وطء (الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن لها عليه النصف المسمى) مهر القرلة تعالى وإن طلقته وهن من قبل أن تفسوهن وقد فرضت لهن قريضة ف نصف ما فرضت وهذا مطلقه بل الميسر والخلوقة فلم يكن لها سوى نصف الصداق المسمى ولأنه نصف ما يسحق ائتلافها بالعدة فلا يضمنه بغيره كالوأتلف عذرة أمته (وللازمة منع نفسها من الدخول حتى يغضب مهر الحبل كله أو الحبل منه) حكاه ابن المنذر راجعا ولأن المنفعة المذمومة عليهم تناها باستيفاء فاداءه واستيفاء لمهر عليها لم يكن استيفاء عوضها

بخلاف البيع ولا فرق في ذلك بين المسمى لها والمفوضة (ولها) أى للمرأة (المطالبة به) أى بحال مهرها (ولم تصلح للاستمتاع) أصغر أو نحوه لأنه وجب بالعقد (مان وطئها) زوج (مكره) قبل دفع الحال من صداقها (لم يسقط به حقها من الامتناع) فلما بعد ذلك منع نفسها حتى تقبض الحال منه لما تقدم لأن وطأها مكره كعدمه (وحيث قلنا لها منع نفسها فلها السفر بغير إذنه) لأنه امتناع بحق فلم يثبت للزوج عليه حق الحبس فصار كمن لا زوج لها وبقاء درهم منه كبقاء جيبه كسائر الديون (ولها) زمن منع نفسها لقبض حال صداقها (النفقة أن صلحت للاستمتاع) ولو كان معسر بالصداق لأن الحبس من نفسه على به أحد قال الموفق ولذا صاحب المنتهى إنما لها النفقة في الحضردون السفر لأنه لو بذل لها الصداق وهي غائبة لم يمكنه تسليمها وبذلك أنها لو سافرت بإذنه فلا نفقة لها (فان كانت) المرأة (محبوسة أو) كان (لها عذر يمنع التسليم وجب تسليم الصداق) كهر الصغيرة ولو جوب به بالعقد بخلاف النفقة (وان كان) الصداق (مؤجلا لم تملك منع نفسها) حتى تقبضه لأنها لا تملك الطلب به (ولو حل قبل الدخول) فليس لها منع نفسها لأن التسليم قد وجب عليها فاستقر قبل قبضه ولم يكن لها أن تمتنع منه (وان قبضته) أى الصداق (وسلمت نفسها ثم بان) الصداق (معيبا كان لها منع نفسها) حتى تقبض بدله وأرشفه لأنها إنما سلمت نفسها ظانها أنها قبضت صداقها فبتين عدمه (ولو أبى كل من الزوجين التسليم الواجب) عليه (أجبر زوج) على تسليم الصداق (ثم) تجبر (زوجة) على تسليم نفسها لأن في إجبارها على تسليم نفسها أولا حظرات خلاف البضع والامتناع من بذل الصداق ولا يمكن الرجوع في البضع (وان باء أحدهما) أى أحد الزوجين (به) أى بتسليم ما وجب عليه لا آخر (أجبر الآخر) لأنه لم يبق له حجة في التأخير (وان باء هو وسلم الصداق فله طلب التمكن) منها (فان أبت) التمكن (بلا عذر فله استرجاعه) أى الصداق لعدم تسليمها المعقود عليه مع عدم العذر (وان تبرعت بتسليم نفسها ثم أودت الامتناع بعد دخول أو خلوة لم تملكه) لأن التسليم استقر به العوض برضا المسلم (فان امتنعت) بعد ان سلمت نفسها (فلا نفقة لها) لأنها ناشز (وان أعسر) الزوج (بالمهر الحال قبل الدخول أو بعده فله حكمة مكلفة الفسخ) لأنه تعذر عليها الوصول إلى العوض أشبه ما لو أفلس المشتري (فلورضيت بالمقام معه مع عسرة) امتنع الفسخ (أو تزوجه عامة بعسرة امتنع الفسخ) لرضاها به (ولها) أى التي رضيت بالمقام مع العسرة أو تزوجه عامة بها (منع نفسها) حتى تقبض مهرها الحال لأنه لم يثبت له عليها حق الحبس (ويبقى في التفقات والخيرة لسيد الأمة) إذا أعسر زوجها لأن الحق لسيدها لأنه ملك نفعتها والصداق عوض منفعاتها فهو ملكه دونها و(لا) خيرة (لولى) زوجة (صغيرة ومجنونة) لأن الحق لها في الصداق دون وليها وقد رضي بتأخيرها (ولا يصح الفسخ في ذلك كله إلا بحكم حاكم) لأنه فسخ مختلف فيه كالفسخ للعنة والاعسار بأفقة ولأنه يفضى إلى أن يكون للمرأة زوجان كل يعتد لحملها ونحرها على الآخر والقياس على المعتقة غير صحيح لأنه متفق عليه وهذا مختلف فيه

باب الواجبة وآداب الاكل والشرب وما يتعلق بذلك

مشكوك فيه (وان قال) الزوج (اسلمنا معا فنحن على النكاح فانكرته) الزوجة فقتالت سبق أحدهما فأنفسح النكاح (في القول) (فولها) لأنه الظاهر بعد اتفاقهما في الاسلام دفعة واحدة (وان أسلم أحدهما) أى الزوجين غير الكتابيين أو أسلمت كتابية تحت كفر (بعد الدخول) وقف الامر على انقضاء العدة (لحديث مالك في الموطأ عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائفة وهو كافر ثم أسلم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستفرت عنده امرأته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث أقوى من استاده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وهذا بخلاف ما قبل الدخول فإنه لا عدة عليها فتبطل البيونة كالمطلقة (وان أسلم الثاني) أى المتأخر (قله) أى قبل انقضاء العدة (فيهما) على نكاحهما (لما سبق) (والا) يسلم الثاني قبل انقضاء العدة (تبينا فسحه) أى النكاح (منذ أسلم الاول) منها لا خلاف الدين ولا يحتاج لعدة ثانية فلو وطئ

الزوج زوجته قبل انقضاء فيها (فلها مهر مثلها) لتبين انه وطئها بعد البينونة (وان أسلم) الثاني قبل انقضاء العدة وبعد الوطء (فلا) مهر عليه لأنه وطئها في نكاحه فلم يكن عليه شيء (وان أسلمت قبله فلها نفقة العدة ولو لم يسلم) لتمامه من الاستمتاع بها وابقاء نكاحها باسمه في عدتها أشبهت الرجعية لا مكان تلافيه نكاحها باسلامه (وان أسلم قبلها فلا) نفقة لها العدة لأنه لا سبيل له لتلافي نكاحها فأشبهت البائن وسواء أسلمت بعد أو لم تسلم لكن ان كانت حاملا وجبت النفقة للحمل كالبائن (وان اختلفا) أي الزوجان (في السابق) متهما بالاسلام بان قال الزوج أسلمت قبلك فلان نفقة لك وقالت هل أسلمت قبله فلي النفقة فقولها ولها النفقة (أو جهل الأمر) بان جهل السابق أو علم وجهل السابق منها (فقولها) في السابق (ولها النفقة) لان الأصل وجوبها وان اتفقا على تأخر اسلامها وقالت أسلمت في العدة وقال بل بعدها فقولها لاقراره على نفسه بفسخ النكاح ولان الأصل عدم اسلامها في العدة وكذا يقبل قوله في عكسها لان الأصل بقاء النكاح وكذا قول أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلان نفقة لك فيها وقالت بعد شهر فقولها استعجابا للأصل (ويجب المداق بكل حال) لاستقراره بالدخول وسواء كانا بدار الاسلام او دار الحرب أو أحدهما في دار الاسلام والاخر بدار الحرب لأن أم حكيم أسلمت بعه وزوجها عكرمة

(وهي) أي الوليمة (اسم طعام العرس خاصة) لاتقع على غيره حكاه ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أئمة اللغة وقال بعض أصحابنا وغيرهم يقع على كل طعام لسرو وحادث الا ان استعمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لانهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعلم بلغات العرب قاله في الشرح والمبدع قال في المستوعب وليمة الشيء كماله وجعه وسميت دعوة العرس وليمة لاجتماع الزوجين يقال أولم اذا صنع وليمة (قال الشيخ ونسحب بالدخول انتهى) وقال ابن الجوزي بالعدا واقصر عليه في الفرع والمبدع وقدمه في تجريد العناية قال في الانصاف الأولى أن يقال وقت الاستحباب موسع من عقد النكاح الى انتهاء أيام العرس لجهة الاخبار في هذا وهذا وكما السرو وربعه بالدخول (وجرت العادة) بجملة الوليمة (قبله) أي قبل الدخول (يسيرو) الاطعمة التي يدي الناس اليها إحدى عشرة الوليمة وتقدمت والثاني (شنديه) ويقال شندخ بضم الشين المججمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وباء الناء المججمة (اطعام املاك على زوجة) مأخوذ من قولهم فرس مشدخ أي يتقدم غيره سمي بذلك لأنه يتقدم الدخول (و) الثالث (عذيرة واعذار) بكسر الهمزة (اطعام حتان) ويقال العذرة بضم فسكون (و) الرابع (خرسه وخرس) بضم الخاء المججمة وسكون الراء وبسين مهملة ويقال بالصاد (اطعام ولادة أي تخلصها وسلامتها من الطلق) والخامس (عقيقة الذبح للمولود) وتقدمت في الاضحية (و) السادس (وكيرة لبناء) قال النووي أي المسكن المتجدد انتهى من الوكورة وهو المأوى والمستقر (و) السابع (نقعة) من النقع وهو الغبار أو الخمر أو القتل (تصنع للقادم من سفر) ظاهره طويل كان أو قصيرا (و) الثامن (الخففة طعام القادم به من سفر) هو وقال ابن القيم في تحفة الودود في أحكام المولود (هو) أي القادم (الزائر) أي وان لم يكن من سفر (و) التاسع (حذاق) بكسر الحاء وتخفيف الذل المججمة وآخره كاف (اطعام عند حذاق صبي) قال في القاموس يوم حذاق الصبي يوم ختمه القرآن (و) العاشر (وضيمة وهي طعام المأتوم) الحادي عشر (مشندناخ الماكول من ختمه القاري والعنيرة) مقتضى كلامهم انها ليست من أسماء الطعام بل هي الذبيحة (تذبح أول يوم في رجب) وتقدم ذلك في آخر الهدى والاضاحي (والاخاء والتسرى ذكرها بعض الشافعية) وفي المنتهى ولم يخصها أي الدعوة لاهاء ونسب باسم الفرعة والفرع ذريح أول ولد النافسة (والقري اسم طعام الضيفان) وليس ذلك من الدعوات (والمأدبة) بضم الدال ويجوز فتحها (اسم لكل دعوة بسبب أو غيره والآداب) بوزن فاعل (صاحب المأدبة فان عمه الداعي فقال يا ايها الناس هلموا الى الطعام أو يقول الرسول) أي رسول الآداب (قد أذن لي أن أدعو من لقيت أو من شئت وقد شئت أن تحضر وافهي الجفلى) بفتح الجيم والقاء (وان خص قوم للدعوة دون قوم فهي النقرى) بفتح النون والقاف قال الشاعر

نحن في المشتات ندعو الجفلى * لا ترى الا دبا فينا بنقصر

أي ندعو قومادون قوم (وجيها) أي الدعوات (جائرة) أي مباحة لأنها الأصل في الاشياء غير ما تم ميكره وروى الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص الى ختان فأي أن يجيب وقال كذا الانا في الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعي اليه رواه أحمد (وليس منها) أي من الدعوات (شي واجب) وقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة متفق عليه محمول على الاستحباب (و) وليمة العرس سنة مؤكدة) لأنه عليه الصلاة

مسلم بدار الإسلام كتابه بدار
الحرب صرح لعوم قوله تعالى
والحصنات من الذين أرتوا
الكتاب من قبلكم (ومن
هاجر إلينا فمؤبدة) من
الزوجين والآخر بدار الحرب
لم يفسخ (أو) هاجر إلينا
الزوج (مسلم أو) هاجرت إلينا
الزوجة (مسلمه والآخر) منها
(بدار الحرب لم يفسخ) نكاحهما
بالحجرة لما تقدم خلافاً لابي حنيفة
ففسخ وان أسلم ككافر
(وتختها أكثر من أربع) نسوة
(فأسلمهن) في عدتهن
(أو كن كنيات) أو كان
بعضهن كتابيات وبعضهن
غيرهن فأسلمن في عدتهن
لم يكن له أمسا كهن كاهن
بغير خلاف (اختارولو) كان
(فحرما أربعة منهن ولو من
ميتات) لأن الاختيار استدامة
للتكاح وتعيين للثكوة فصح من
الحرم بخلاف ابتداء التكاح
والاعتبار في الاختيار بوقت
ثبوته فلا ذلك صح أن يختار من
الميتات لأنهن كن أحياء وقتها
(ان كان) الزوج (مكففاً
والا) يكن الزوج مكففاً (وقف
الامر حتى يكف) فختار منهن
لأن غير المكف لا حكم له أقوله
ولا يختار عنه ولبيته لأنه
حق يتعلق بالشهوة فلا يـوم
غيره فيه مقامه وسواء تزوجهن
في عقد أو عقود وسواء اختار
الأوائل أو الأواخر فصالحا روى
قيس بن الحرث قال أسلمت
وتختي ثمان نسوة فأنبت النبي
صلى الله عليه وسلم فقد كرت له
ذلك فقيل أخبرت منهن أربعاً

والسلام أمر بها وفعلاها (ولو بشئ قليل كدين من شعير) لما روى البخاري أن النبي
صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بدين من شعير (ويسن أن لا تنقص) الوليمة (عن
شاة) ذكره جماعة من الأصحاب لحديث عبد الرحمن بن عوف وتقدم (والأولى الزيادة
عليها) أي على الشاة لما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ولو بشاة (وان تكبح) رجل
(أكثر من واحدة في عقد أو عقود أجزائه وليمة واحدة إذا نواها عن الكل) لتدخل أسبابها
كما تقدم في المقيقة وكما لو نوى بركة من القبة والسنة (والاجابة اليها) أي الوليمة
(واجبة) لحديث أبي هريرة يرفعه شر الطعام طعام الوليمة أي الذي يدعى له الأغنياء
وتترك الفقراء قاله في الشرح عنهما: بأنها يدعى اليها من بأبائها ومن لا يجب فقد عصى
الله ورسوله رواه مسلم وعن ابن عمر مرفوعاً جيبوا هذه الدعوة إذا دعيت إليها منفق
عليه (إذا دعيت) دع مسلم يحرم هجره ومكسبه طيب في اليوم الأول) ويأتي محترز
هذه القيود (وهي) أي الاجابة (حق الداعي تسقط بمفوه) عن الدعوة كسائر
حقوق الأدنى (وقدم في الترغيب لا يلزم القاضى حضور وليمة عرس) لعله في
منفعة الحاجة اليه لدفع ما هو أهم من ذلك (ومنع ابن الجوزي في المنهاج من حاجة طالب
وفاسق ومبتدع ومتفاجر بها أو فيهم امتنع دعيتكم بسدعة إلا رد عليه وكذلك ان كان فيها
مضحك بعش أو كذب (أبيح) أن يجيب (إذا كان) يضحك (قليل) ولو كان المدعو
مريضاً أو مريضاً لغيره (أو مشغولاً بحفظ مال) لنفسه أو غيره (أو كان في شدة حر
أو برد أو) في (مطر يسيل الشباب أو وحل) لم تجب الاجابة لأن ذلك عند ريب
ترك الجماعة فإباح ترك الاجابة (أو كان أجبراً) خاصاً (ولم يأذن له المستأجر لم
تجب) عليه (الاجابة) لأن منافعه يملوكة لغيره أشبهه العبد بغير المأذون (والعبد
كالحر) في وجوب الاجابة لعوم ما سبق (ان أذن له سيده) والا لم يجب لأن حق
سيده أكد (والمكاتب ان ضر) حضوره (يكسبه ام يلزمه الحضور إلا أن يأذن له سيده
وفي الترغيب) والبلغة (ان علم حضور الأراذل ومن محاسنهم تزيى عنه لم تجب اجابته) قال
الشيخ في الذين لم أره لغيره من أصحابنا قال وقد أطلق أحمد للوجوب واشترط الحل وعدم
المنكر ما هذا الشرط فلا أصل له كما أن مخالطة هؤلاء في صفوف الصلاة لا تسقط الجماعة
وفي الجنازة لا تسقط الحضور فكذلك هنا وهذه شبهة للحاجب من أوطاة وهو نوع من التكبير
فلا يلتفت إليه نعم ان كانوا يتكلمون بكلام محرم فقد اشتملت الدعوة على محرم وان كان
مكروها فقد اشتملت على مكروه (وتكره اجابة من في ماله حلال وحرام كالكاهن منه
ومعاملته وقبول هديته وهبته ونحوه) كصدقة حرمه في المغنى والشرح وقال ابن عقيل
في الفصول وغيره وقدمه الأزهري وغيره قال في الانصاف وهذا المذهب على ما اصطالحناه في
الخطبة انتهى ويؤيده حديث فن ترك انشبهات فقد استبرأ لبنته وعرضه (وقيل يحرم)
مطلقاً (كالو كان كله حراماً) قطع به الشريزي في المنتخب (وقال الأزهري) في نهايته
(وهو قياس المذهب) وقدمه أبو الخطاب في الانتصار (وسئل) أي سأل المرؤذي
(أحمد بن الذي يعامل بالربا) كل عنده أم لا قال لا وفي (أداب) (الرعاية) الكبرى (ولاباً كل
مختلط بالحرام بلا ضرر) وقيل ان زاد الحرام على الثالث حرم الأكل والأفلا قدمه في الرعاية
وقيل ان كان الحرام أكثر من حرم الأكل والأفلا إقامة للكثر مقام الكل قطع به ابن
الجوزي في المنهاج (و) على القول الأول (تقوى الكراهة وتضعف بحسب كثره الحرام

رواه أحمد وأبو داود وعن محمد بن سويد النقي ان غيلان بن سلامة أسلم وتخته عشر نسوة فأسلمن معه فأمراه النبي صلى الله عليه وسلم

حتى تنقضي عدة المفارقات) ان كانت المفارقات أربعاً فأكثروا الاعتزال من المختارات بعددهن لئلا يجمع ما به في رحم أكثر من أربع نسوة فإن كن خمساً ففارقوا إحداهن فله وطء ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة وان كن ستاً وفارق اثنتين اعتزل اثنتين من المختارات وان كن سبعاً ففارق ثلاثاً اعتزل من المختارات ثلاثاً وان كن ثمانية اعتزل المختارات وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات وان تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمات في العدة فاختار أحدهما لم يطأها حتى تنقضي هذه أختها لئلا يطأ إحدى الاختين في عدة أختها (وأولها) أي العدة (من حين اختياره) المختارات لأنه وقت فرقة المفارقات (أو يمتن) عطوف على تنقضي أي يجب عليه أن يعتزل المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات أو يمتن (وان أسلم بعضهم) أي الزوجات الزائدات على أربع (وليس الباقي) أي المتخلف عن الإسلام منهن (كثنيات ملكاً أمساكاً أو فسخاً في مسلمة) من الزوجات ان زدن على أربع (خاصة) فلا يختار من لم يسلمن (وله) أي لمن أسلم ونهتبه أكثر من أربع فأسلم منهن خمساً فأكثروا (تجيب) أمساكاً مطلقاً بان يختار أربعاً منهن أسلم (و) له (تأخير) أي الاختيار (حتى تنقضي عدة البقية أو يسلمن) فان

وقلته وان لم يعلم ان في المال حراماً فالأصل الإباحة) فحب الاجابة ولا تحريم بالاحتمال استحباباً للأصل (وان كان تركه) أي الاكل (أولى) حيث لم يعلم الحل (لشك) وينبغي صرف الشبهات في الاجبة عن المنفعة فالأقرب ما يدخل في الباطن من الطعام والشراب ونحوه) فيجوز فيه الحلال (ثم ما ولي الظاهر من اللباس فان دعاه الجفلى) كرهت الاجابة (أو) دعاه (في اليوم الثالث) كرهت الاجابة لقوله عليه الصلاة والسلام الوليمة أول يوم حتى والثاني معروف والثالث رواء وسبعة رواء أبو داود وابن ماجه وغيرهما (أو) دعاه (دعى) كرهت (الاجابة) لان المطلوب اذلاله وذلك في اجابته (وتسحب) الاجابة (في اليوم الثاني) للحديث السابق (وان دعت امرأة ففكر جل) في وجوب الاجابة على ما تقدم لعموم ما سبق (الامع خلوة محرمة) فحرم الاجابة لاشتغالها على محرم (وسائر الدعوات مباحة نصاً) وقد مر (غير عقيقة فتسن) وتقدمت في الهدى والاضاحي (و) غير (ما تم فتكره) وتقدم في الجنائز والما تم بالمشاة قال في النهاية المأتم في الأصل مجتمع الرجال والنساء في النعم والفرح ثم خص به اجتماع النساء في الموت وقيل هو للشباب منهن لا غير (ويكره لاهل الفضل والعلم الامراع الى الاجابة) الى الولائم غير الشرعية (والتساح) أي التساهل (فيه لان فيه بذلة ودناءة وشرها لاسيما الحاكم) لأنه ربما كان ذريعة للتهاون به وعدم المبالاة (وان حضر) المدعو والوليمة ونحوها (وهو صائم صوماً واجباً لم يفطر) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولان الفطر محرم والاكل غير واجب وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليدع وان كان فاطمراً فليطعم رواء أبو داود وفي رواية فليصل أي يدع (ودعا) للخبر (وأخبرهم انه صائم) كما فعل ابن عمر لترزول عنه التهمة في ترك الأكل (ثم انصرف وان كان مفطراً استحب الأكل) لأنه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه وان أحب دعاء وانصرف لقوله عليه الصلاة والسلام اذا دعى أحدكم فليجب فان شاء أكل وان شاء ترك قال في الشرح حديث صحيح (وان كان) المدعو (صائماً تطوعاً وفي تركه الاكل كسر قلب الداعي استحب له أن يفطر) لان في أكله ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم كان في دعوة معه جماعة فاعتزل رجل من القوم ناحية فقال اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم أخوكم وتكفركم كل يوماً ثم صم يوماً مكانه ان شئت (والا) بأمر لم يكن في تركه الاكل كسر قلب الداعي (كان تمام الصوم أولى من المفطر) هذا معنى ما جزم به في الرعاية الصغرى والوجيز وهو ظاهر تعليل الموفق والشارح (قال الشيخ وهو أعدل الاقوال وقال ولا ينبغي لصاحب الدعوة) الاحاح (في الطعام) أي الاكل (للدعوا اذا امتنع) من المفطر في التطوع أو الاكل ان كان مفطراً (فان كلا الأمرين جائز واذا ألزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسئلة المنهي عنها ولا يخلف عليه) ان كان صائماً ليفطر (ولا) يخلف عليه ان لم يكن صائماً (لياً كل ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه) من الاكل أو المفطر في النفل (مفساد ان يمنع فان فطره جائز انتهى) ويحرم أخذ الطعام من الوليمة أو غيرها (بغير اذن صاحبه) لما فيه من الانتهاك عليه (فان علم) الأخذ (بقربة رضاه) أي رب الطعام (ففي الترغيب بكره) قال في الفروع ويتوجه يساح وانه يكره مع ظنه رضاه (فمع الظن) أي ظن رضاه (أولى) لان الظن دون العلم ويأتي حكم الاكل بلاذن (وان دعاه اثنان الى وليمتين اجاب أسبقهما بالقول) لقوله عليه الصلاة والسلام فان سبق أحدكم فاجب الذي سبق رواء أبو داود (فان استوبا اجاب أدبهما) لان كثرة الدين لها أثر في التقديم كالامامة (ثم) ان استوبا اجاب

الأول فيمن (فان لم يسلمن) أي الباقيات (أو أسلمن وقد اختار أربعا) ممن أسلمن أولا (فعدتهن منذ أسلم) لان الاسلام سبب منع استدامة نكاحها وانما كانت مهممة قبل الاختيار اذ ليس احدهن أولى بالفسخ من غيرهما قبل الاختيار تعينت والعدة من حين السبب (فان لم يختبر) من أسلم وتحتته أكثر من أربع (أجبر) على الاختيار (بمجلس ثم تعزير) ان أصرع على المجلس لاختار لانه حق عليه فاجبر على الخروج منه اذا امتنع كسائر الحقوق (و) يجب (عليه نفقتين) جميعا (الى أن يختار) منهن أربعا لوجوب نفقة زوجته عليه وقبل الاختيار لم تعين زوجته من غيرهن بتفريطه وليست احدهن أولى بالنفقة من الاخرى (ويكفي في اختيار) قوله (أمسكت هؤلاء وزكيت هؤلاء أو اخترت هذه لفسخ أو اخترت هذه) (لامساك ونحوه) كاتبت هذه وواعدت هذه (ويحصل) اختيار (بوطء أو طلاق) لانهما لا يكونان الا في زوجة (ولا) يحصل اختيار (بظهار أو إيلاء) لانهما كما يدلان على التصرف في المنكوحه يدلان على اختيار تركها فيعارض الاختيار وعدمه فلا يثبت واحد منهما (وان وطئ الكل) قبل الاختيار باقوله (تعين الاول) أي الاربع الموطون منهن أولا للامساك وما بعدهن لترك (وان طلق الكل ثلاثا أخرج) منهن (أربعا بقرعة) فكن المختارات فيقع بهن الطلاق لانه لا يملكه في أكثر

(أقرب - مارحما) لما في تقديمه من صلة الرحم (ثم) ان استويا باقربيهما (جوارا) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اجتمع داعيان فأجب أقربيهما بايا فان أقربيهما بايا أقربيهما جوارا (ثم) ان استويا (بقرع) بينهما (ولا يجيب الثاني) حيث سبق الاول (الا ان يتسع الوقت لاجابتهما فان اتسع) الوقت (لهما وجبا) أي وجبت اجابتهما للاخبار

فصل وان علم المدعو (ان في الدعوة منكر كالزمر والخمر والعود والطبل ونحوه) كالخنك والرباب (أو) علم ان فيها (آنية ذهب أو فضة أو فرش محرمة أو مكنته ازالة المنكر لزمه الحضور والانكار) لانه يؤدي بذلك فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر (وان لم يقدر) على ازالة المنكر (لم يحضر) وحرمت الاجابة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر رواه أحمد من حديث عمر والترمذي من حديث جابر (فان لم يعلم) بالمنكر (حتى حضر وشاهد ازاله وجلس) بعد ذلك اجابة لمن دعاه (فان لم يقدر) على ازالته (أنصرف) لما تقدم وروى نافع قال كنت أسير مع عبد الله بن عمر فسمع زمارة فوضع أصبعه في أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول يا نافع اتسمع حتى قامت لافأخرج أصبعه من أذنيه ثم رجعت الى الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع رواه أبو داود واندلال وخرج أحمد من وليمة فيها آنية فضة فقال الداعي نحو لها فاني أن رجعت نقه خبل ويغارق من له جار مقسم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حادثة لما في الخمر وج من المنزل من الضر وقاله في الشرح (وان علم المدعو) أي بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس والاكل نصا) لان المحرم رؤية المنكر أو سماعه ولم يوجد (وله الانصراف) فخير لاسقاط الداعي حرمة نفسه بإيجاد المنكر (وان شاهد ستورا معلقة فيها صور حيوان وأمكنه حطها أو) أمكنه (قطع رؤسها ففعل) لما فيه من ازالة المنكر (وجلس) اجابة للداعي (وان لم يمكنه ذلك كره الجلوس الا ان زال) قال في الانصاف والمذهب لا يحرم ان يهيئ لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فرأى فيها صورة ابراهيم واسماعيل يستقسمان بالازلام فقال قاتلهم الله لقد علموا أنهم ما استقسموا بها قط رواه أبو داود ولان دخول الكنائس والبيع غير محرم وهي لا تخلو منها وكون الملائكة لا تدخل بيوتهم صور لا يوجب تحريم دخولهم كما لو كان قبيح كلب ولا يحرم علينا صفة رفقته فيها جرم مع ان الملائكة لا تنهيهن ويباح ترك الاجابة اذن عقوبة للفاعل وزجره عنه فعله (وان علم بها) أي بالصورة المعلقة (قبل الدخول كره الدخول وان كانت) الستور المصورة (مبسوطة أو على وسادة فلا بأس بها) لان فيه اهانة لها ولان تحريم تعليقها انما كان لما فيه من التعظيم والاعزاز والتشبيه بالاصنام التي تعدو ذلك مفقود في البسط واقول عائشة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكئا على غرفة فيها تصاوير ورواه ابن عبد البر ولان فيه اهانة كالنسط (ويحرم تعليق ما فيه صورة حيوان وسترا الجدر به وتصويره) وتقدم في ستر العورة (فان قطع) انسان (رأس الصورة) فلا كراهة قال ابن عباس الصورة الرأس فاذا قطع فليس بصورة (أو قطع منها) أي الصورة (مالاتيقي الحياة بعد ذهابه فهو كقطع الرأس كصدرها وبطنها أو صورها بلا رأس أو بلا صدر أو بلا بطن أو جعل لها رأسا منفصلا عن بدنها أو) صور (رأسها بلا بدن فلا كراهة) لان ذلك لم يدخل في النهي (وان كان الذاهب يبق الحيوان بعده كالعين واليد والرجل حرم) تعليق ما هي فيه وسترا الجدر به وتصويره لدخوله تحت النهي (وتقدم بعض ذلك في باب ستر العورة وبكره

وما بعدهن لترك (وان طلق الكل ثلاثا أخرج) منهن (أربعا بقرعة) فكن المختارات فيقع بهن الطلاق لانه لا يملكه في أكثر

واجب (لمن انفسخ نكاحها بالاختيار ان كان دخول بها) لاستقراره بالدخول كالدين (والا) يكن دخول بها (فلا) مهر لها لتبين ان الفسقة وقعت باسلامهم جميعا كفسخ النكاح لعيب أحد الزوجين ولانه نكاح لا يقع عليه في الاسلام فكانه لم يوجد كالمجوسى يتزوج أخته ثم يسلان قبل الدخول (ولا يصح تعليق اختيار بشرط) كقوله من دخلت الدار فقد اخترتها (ولا يصح) فسوخ نكاح مسلمة لم يتقدمها (أى حالة الفسخ وفي الخبر لم يتقدمه أى الفسخ) (اسلام أربع) سواها وليس فيهن أربع كتابيات لان الفسخ انما يكون فيما زاد على الأربع الا ان يريد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كناية وان اختار احدها من قبل اسلامها لم يصح لانه ليس بوقت اختيار وان فسوخ نكاحها لم يفسخ لانه لم يجر الاختيار لم يجز الفسخ (وان مات) من أسلم وتحت أكثر من أربع (قبل اختيار) أربع منهم (فعلى الجميع) ممن أسلم من نسائه (أطول الامر من عدة وفاة أو ثلاث قروء) ان كن من يحضن لتنقض العدة يبين لان كل واحدة منهم يحتسب أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة المختارة للوفاة أربع أشهر وعشرة أيام وعدة المفارقة ثلاثة قروء فوجب أطولهن احتياطاً وتعتد حامل بوضع صغير أو يسه لوفاة لانها أطول (ويرث منه) أى الميت

ستر حيطان يستور لاصور فيها أو يستور (فيها صور غير حيوان ان كانت غير حرة نصاً) لما فيه من السرف وذلك لا يبلغ به التحريم وهو عذر في ترك الاجابة الى الدعوة قال أحمد قد خرج أبو أيوب بن دعابة عن عمر فرأى البيت قد ستر رواء الأثرم وابن عمر أقر على ذلك وقال أحمد دعى حذيفة فخرج وانما رأى شيأ من زى الاعاجم (و) محل الكراهة (ان لم تكن ضرورة من حر أو برد) فان كانت فلا بأس بالحاجة (كالستر على الباب للحاجة) اليه قال في المبدع وفي جواز خروجه لاجله وجهان (ويحرم ستر) الحيطان (بحرير) وتقدم في ستر العورة (و) يحرم (الجلوس معه) لانه من المنكر (لا) يحرم الجلوس (مع) الستر (بغيره) أى الحرير وتقدم (ولا يجوز الا كل بغير اذن صريح أو قرينة ولو من بيت قريبه أو صديقه ولم يحرم زعمه) لحديث ابن عمر مرفوعاً من دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً رواء أبو داود ومختصراً ولانه مال غيره فلا يباح أكله بغير اذنه (كأخذ الدراهم) وقال في الاكاذب الكبرى يباح الاكل من بيت القريب والصديق من مال غير محرر زعمه اذا علم أو ظن رضا صاحبه بذلك نظر الى العادة والعرف وهذا هو المتوجه وما يذكر من كلام أحمد من الاستئذان محمول على الشك في رضا صاحبه أو على الورع ونال به المصنف في شرح المنظومة قال في الفرق وعظا هر كلام ابن الجوزي وغيره يجوز واختاره شيخنا وهو وأظهر (والدعاء الى الوليمة أو تقديم الطعام اذن فيه) أى الاكل (اذا) كمل وضعه ولم يلحظ انتظار (من يأتي) لحديث أبي هريرة مرفوعاً اذا دعى أحدكم الى طعام فجاهد مع الرسول فذلك اذن له رواء أبو داود وقال عبد الله بن مسعود اذا دعيت فقد اذن لك رواء أحمد بإسناده (لا) يكون الدعاء الى الوليمة اذناً (في الدخول الابقرينة) تدل عليه (فلا يشترط) مع الدعاء الى الوليمة أو تقديم الطعام (اذن) لان لكل كالحياط اذا دعى للتفصيل والطبيب للقصد وغير ذلك من الصنائع فيكون) العرف (اذناً في التصرف) قال في العتمة لا يحتاج بعد تقديم الطعام اذناً اذا جرت العادة في ذلك البلبدا لاكل في ذلك فيكون العرف اذناً (ولا يملك) من قدم اليه طعام (الطعام الذى قدم اليه بل يملك على ملك صاحبه) لانه لم يملكه شيئاً وانما يباحه الاكل ولهذا لم يملك التصرف فيه بغير اذنه (ولا يجوز للضيقة ان قسمه ولو حلف أن لا يهبه فأضافه لم يحث) لانه لم يملكه كما تقدم

فصل في آداب الاكل والشرب وما يتعلق بهما (يستحب غسل اليد قبل الطعام) متقدماً به ربه (و) غسلها (بعده) متأخراً به (ولو كان) الاكل (على وضوء) لقوله عليه الصلاة والسلام من أحب أن يكتر خير بيته فليتوضأ اذا حضر غداؤه واذا رفع رواء ابن ماجه (و) يستحب (أن يتوضأ الخبز قبل الاكل) لحديث عائشة وتقدم في الغسل والشرب مثله (ولا يكره غسل يديه في الاناء الذى اكل فيه) نص عليه (ويكره) غسل يديه (بطعام) وهو القوت ولو بدقيق حص وعدس وباقلاء ونحوه قال الشيخ المصنف ليس بقوت وانما يصلح به القوت) فعليه لا يكره الغسل به (ولا بأس) بغسل اليدين (بخالصة) لانها ليست قوتاً (وان دعت الحاجة الى استعمال القوت مثل الدبغ بدقيق الشعير والقطيب للجرب بالابن والدقيق ونحو ذلك رخص فيه) للحاجة وتقدم في ازالة النجاسة يحرم استعمال مطعوم في ازالته (وغسل الفم بعد الطعام مستحب) ويسن أن يتمضمض من شرب اللبن (قال في الآداب ويتوجه أن يستحب المضمضة من كل ماله دمم لتعليمه عليه الصلاة والسلام (ويسن أن يلعق أصابعه قبل الغسل والمسح أو يلعقها غيره) لحديث كعب بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يديه حتى يلعقها رواء الخلال بإسناده

العدة ان دخل بها أولم تسلم
وهما كتابيتان (اختار منهما
واحدة) لما روى الضحاك بن
فيروز عن أبيه قال أسلمت وعندي
أمر أنان أختان قاتري النبي
صلى الله عليه وسلم أن أطلق
أحدهما رواه الجسة وفي لفظ
الترمذي اختار بينهما شئت ولان
المباعدة يجوز له ابتداء نكاحها
فما زله استداعته كذيرها ولان
أنكحة الكفار صحيحة وانما حرم
الجماع وقد أزاله ولا مهر للفرقة
منه ما قبل الدخول لما تقدم فيما
زاد عن أربع ولان النكاح
ارفع من أصله لانه ممنوع من
ابتدائه فوجوده كعدمه
(وان كانتا) أي من أسلم
كافر عليهما (أما وبتا)
وأسلمتا أو أحدهما أو كانتا
كتابيتين (فسد نكاحهما) ما ان
كان دخل بالام) أما الام فلقوله
تعالى وأمهات نائكم وهذه أم
زوجه فتدخل في عمومها ولان
لو تزوج البنت وحدهم طلقها
حرمت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم
يطلقها وعسل نكاحهما من
باب أولى وأما البنت قبلانها
ربية دخل بها وحدها ابن المذنب
اجماعا (والا) يكن دخل بالام
(فمكاحها) أي الام بقصد
(وحددها) تحريمها بجراد العقد
على ابتها على التأييد فلم يمكن
اختيارها والبنت لا تحرم قبل
الدخول بامها فتنبت النكاح فيها
بخلاف الأختين

وفصل وان أسلم حرة تحت زوجات
(اماء) أكثر من أربع (فأسلمن
معه) قبل الدخول بين أو بعده
أو

(ويعرض رب الطعام الماء لغسلهما ويقدمه بقرب طعامه) تذكير بالاسمة (ولا يعرض
الطعام) بل يقدمه لهم التلاصق ويؤلفا بالموت (وتسن التسمية على الطعام والشراب)
لحديث عائشة مرفوعا اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله
فليقل بسم الله أوله وآخره والشراب مثله (ويجهر بها) أي بالتسمية ندبا لينبه غيره عليها
(فيقول) الا كل أو الشارب (بسم الله قال الشيخ ولوراد الرحمن الرحيم لكان حسنا)
فانه أكمل من لا في النسخ فانه قد قيل لا يناسب ذلك (و) يسن (أن يأكل يمينه ويمسك
بليمه ويكره تركها) أي ترك الأكل باليمين ويمسك بليمه لما روى عن عمر بن أبي سلمة قال كنت
بنيمة في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي صلى
الله عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل بما يليك متفق عليه (و) يكره (الأكل
والشراب بشماله إلا من ضرورة) لحديث ابن عمر مرفوعا اذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه
فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله متفق عليه (وان جعل يمينه خيرا وشماله
شيا) كجبن أو خيار (يأتم به وجعل يأكل من هذا) الذي جعله بشماله (كره لانه
أكل بشماله ولما فيه من الشره فان أكل أو شرب بشماله أكل وشرب معه الشيطان) للخبر
(وان نسي التسمية في أوله) أي الأكل أو الشرب (قال اذا ذكر اسم الله أوله وآخره)
لما تقدم في حديث عائشة وظاهره ولو بعد فراغه من الأكل (فان كانوا) أي الأكل
(جماعة سموا كلهم) لعموم الخبر (ويسمى الميز) لحديث ابن أبي سلمة (ويسمى عن
لا عقل له ولا تمييز) لتعذرهما منه ويبغى أن يشربها أخرى ونحوه كالوضوء (ويحمد الله)
الأكل والشارب (حدها اذا فرغ) من أكله أو شربه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله
ليرضى من العبدان يأكل الأكلة أو يشرب الشربة فيحمد الله عليها رواه مسلم (ويقول) اذا
فرغ من أكله (ما ورد منه) ما روى أبو سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل
أو شرب قال (الحمد لله الذي أطعمتنا وسقانا وجعلنا مسلمين) ومنه أيضا ما روى معاذ بن أنس
الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني
هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه ابن ماجه (ويسن
الدعاء لمصاحب الطعام ومنه أظفر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الا برار وصملت عليكم
الملائكة) للخبر (ويستحب اذا فرغ من الأكل أن لا يطيل الجلوس من غير حاجة بل
يستأذن رب المنزل وينصرف) لقوله تعالى فاذا طعمتم فانظروا (ويسمى أشراب
عند كل ابتداء ويحمد عند كل قطع وقد يقال مثله في كل لقمه فله أحد وقال كل
وجد خير من أكل وصمت ويكره الأكل من ذر وطعام) أي أعلى الصحفة (ومن وسطه
بل) كل (من أسفله) لما روى ابن عباس مرفوعا اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل
من أعلى الصحفة ولكن يأكل من أسفلها فان البركة تنزل من أعلاها وفي حديث آخر كلوا من
جوانبها ودعوا ذروتها يارك فيها رواه ابن ماجه (وكذلك الدكيل) لتعلة السقي أشار
إليه عليه الصلاة والسلام (ويكره نفخ الطعام والشراب) لسيد قال في المستوعب النفخ
في الطعام والشراب وان كان منتهى عنه وقال لا يكره النفخ والطعام حار قال في
الانصاف وهو الصواب ان كان ثم حاجة الى الأكل حيث (و) يكره (التنفس في اناءيهما)
لانه ربما عاد اليه من فيه شيء (وأكله حارا) لانه لا بركة فيه كما في الخبر (ان لم تكن حاجة)
الى أكله حارا فيباح (و) يكره أيضا أكله (بما يلي غيره ان كان الطعام نوعا واحدا فان
كان أنواعا) أي نوعين فأكثر فلا بأس (أو) كان الطعام (فاكبه) فلا بأس لحديث

أو أسلمن (في العدة) ان كان دخل أو خلا بين (مطلقا) أي سواء أسلمن قبله أو بعده لان العدة حيث وجبت لم تشتط

(وقت اجتماع اسلامه باسلامهن) تنزله منزلة ابتداء العقد فيختار منهن واحدة ان كانت تعفه فان لم تعفه اختار من يعفه منهن الى أربع (والا) يجزله نكاحهن وقت اجتماع اسلامه باسلامهن (فسد نكاحهن) لانهم لو كانوا جميعا مساهقين لم يجز ابتداء نكاح واحدة منهن فكذا استدامته (فان كان) زوج الاماء (موسرا) قبل اسلامهن (فلم يسلمن حتى أعسر) فله الاختيار حيث خاف العنت اعتبارا بوقت اجتماع اسلامهن باسلامه ولو أسلم معسرا فلم يسلمن حتى أسير فليس له الاختيار لما تقدم (أو أسلمت أحدهن بعده ثم عتقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار) منهن اعتبارا بحالة الاختيار وهي حالة اجتماعهم على الاسلام فكد كانت عند اجتماع اسلامها باسلامه (وان عتقت) احدتهن (ثم أسلمت ثم أسلن) أي البسرقى تعينت الاولى ان كانت تعفه لان تحتها حرة عند اجتماعهما على الاسلام (أو عتقت) واحدة من الاماء (ثم أسلمن) أي البواقي (ثم أسلمت) العتيقة تعينت ان كانت تعفه لما تقدم (أو عتقت بين اسلامه واسلامها) كان أسلم ثم عتقت ثم أسلمت ثم أسلم البواقي (تعينت الاولى ان كانت تعفه) وانفسخ نكاح البواقي لانهن لا يصح نكاحهن الا مع الحاجة وهي عديم الطول وخوف العنت وذلك غير موجود هنا لحصول العفة بالسرعة وان عتقت احداهن بعد اسلامها باسلامهن لم يترك تقدم (وان أسلم) حر (وتحت حرة واماء فأسلمت الحرة

عكر اش بر ذؤيب قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجفنة كثيرة السريد والودك فاقبلنا نأكل فخطبت يدي في نواحيهم فقال يا عكر اش كل من موضع واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطبيق وقال يا عكر اش كل من حيث شئت فقلته غير لون واحد رواه ابن ماجه (قال الأمدى أو كان يأكل وحده فلا بأس) بأكله مما لا يلبسه لانه لا يؤذى بذلك قلت وكذا لو كان يأكل مع من لا يستفد منه بل يستشفي به كما يشهد له تتبعه صلى الله عليه وسلم للاماء من حوالى الجفنة في حديث أنس (وكره) الامام (أحمد أن يتعد القوم حين وضع الطعام فيفجأهم) لقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الآية (وكذا) الضيف الذي يتبع الضيف (من غير أن يدي وهو الطفيل وفي الشرح لا يجوز ان فجأهم بل انعمدا كل نصا) وأطلق في المستوعب وغيره الكراهة الامن عادته السماحة (وكره) أحمد (الخبر الكبار وقال ليس فيه بركة) وذكر معمران أبا أسامة قدم لهم طعاما فكسر الخبز قال أحمد لثلاث يعرفون كى ما يكون (ويكره أن يستبدله) أى الخبز لقوله اكرموا الخبز (فلا تعسج يده ولا السكين به) أى بالخبز (ولا يضعه تحت القصعة ولا تحت الملح) أى آنية الملح لانه استبدال له (بل يوضع الملح وحده على الخبز) لانه لا استبدال فيه (ويستحب أن يصغر اللقمة ويجيد المضغ ويطيل البلع) لانه أجود هضمًا (قال الشيخ الآن يكون هناك ما هو أهم من الاطالة واستحب بعض الأصحاب تصغير الكسر) يعنى اللقم (وينوى) ندبا (ياكله وشربه النقوى على الطاعة) لحديث واغسل الكلى امرئ مانوى (ويدأ الاكبر والاعلم وصاحب البيت) بالاكل لحديث كبر كبر (ويكره لغيرها السبق الى الاكل) لما فيه من الدناءة والشبه (واذا أكل معه ضريرا استحب أن يعلمه بما بين يديه) من الطعام ليتناول ما يشتهيه (وبسن مسح الجفنة) التى يأكل فيها للخبز (أو كل ما تناسر منه) أو يسقط منه من اللقم بعد ازاله ما عليه من أذى الخبز (والا كل عند حضور رب الطعام واذنه والا كل بثلاث أصابع) لحديث كعب بن مالك وتقدم (ويكره عبادونها) لانه كبر (و) يكره أيضا (بما فوقها) لانه شره (ما لم تكن حاجة) قال مهنا سألت أبا عبد الله عن الاكل بالأصابع كلها فذهب الى ثلاث أصابع فذكر مسئلة الحديث الذى يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأكل بيمينه كلها فلم يصحبه ولم ير الا ثلاث أصابع (ولاناس بالاكل بالمعلقة) وان كان يدعه لانها تعتبرها الاحكام الخمسة قلت ربما يؤخذ من قول الامام أكره كل محدث كراهتها

فوفصل ويكره الفران في التمرو فحده ومما جرت العادة بتناوله افرادا (لما فيه من الشره) (أو) يكره له (فعل ما يستفد منه من بصاق وخطا وغيره) (و) يكره (ان ينفذ يده في القصعة) لما فيه من الاستقذار (و) يكره (أن يقدم اليها) أى القصعة (رأسه عدد وضع اللقمة في فيه) لانه ربما سقط من فيه شيء فيها ففقدوها (و) يكره (أن يدهس اللقمة الدسمة في الخسل أو) يغمس (الخسل في الدسم ففقد يكره غيره) قلت فان أحدهم الكل فلا بأس كما لو كان وحده (ولابأس بوضع الخسل والمقول على المائدة غير النوم والبصل وماله رائحة كريهة) فانه يكره أكله نيا كما يابى في الاطعمة (وتكون) عند المائدة (ما يدفع به الغصة) خشية أن تؤخذ (وينبغي أن يحول وجهه عند السعال والعطاس عن الطعام أو يبعده عنه أو يجعل على فيه شيئا لئلا يخرج منه بصاق فيقع في الطعام) فيقذره (وان خرج من فيه شيء) من عظم أو فسل أو نخامة (ليرمي به صرف وجهه عن الطعام) لئلا يقع فيه شيء من فيه (وأخذ ييساره) فرمى به لانه مستقذر (ويكره رده) أى ما يخرج

نفسه شرط نكاح الاماء كونهن
(هذا ان لم يعقن ثم يسلمن في
العدة) ان كان دخلا بهن
(فان وحده ذلك فيهن
كالحرائر) فله ان يختار
منهن اربعا وان أسلمت الحرة
في عدتها دون الاماء ثبت
نكاحها وانفسخ نكاح الاماء
وعدهن منذ أسلم الاول فان أسلم
الاماء دون الحرة وانقضت عدتها
بانت باختلاف الدين وله ان يختار
من الاماء من يعفه بشرطه وايسر
له ان يختار من الاماء قبل
انقضاء عدة الحرة لانا لا نعلم انها
لا تسلم في عدتها وان طلق الحرة
ثلاثا في عدتها ثم تسلم فيها
لم يقع الطلاق لتبين انفساخ
النكاح باختلاف الدين فان
أسلمت في عدتها بان نكاحها
كان ثابتا ووقع فيه الطلاق (وان
أسلم عبد ونحوه اماء فاسلمن معه)
مطلقا (او) أسلمن (في
العدة) وكان دخل أو خلاهن
(ثم عتق أولا) أي أوام يعتق
(اختار) منهن (ثنتين)
لان السبب الموجب لفسخ
نكاح الزائد على الثنتين قائم
وهو كونهن مسلمين في حال رقه
وهذا هو جود لا يزول بعتقه
بعد ذلك (وان أسلم) عبد
(وعتق ثم أسلمن أو أسلمن ثم
عتق ثم أسلم اختار) منهن
(اربعا بشرطه) وهو عدم
الطول وخوف العنت وقت
اجتماع اسلامه باسلامهن لانه
حراذل يجوز له ابتداء نكاحهن
فجازله ابقاؤه (ولو كان تحتها)
أي العبد (حراثا فاسلمن معه

من فيه) الى القصصه وان يغمس بقبه ابقمه التي اكل منها في المرقعة وكذا هندسة القيمة وهو
ان يقضم بأسنانه (لا يبدده) (بعض أطرافها ثم يضعها في الادم) لان ذلك مستفذر ونعافه
النفس (و) يكره لمن يأكل مع غيره (أن يتكلم بما يستفذر أو بما يضحكهم أو يخزيمهم)
قاله الشيخ عبد القادر (و) يكره أيضا (أن يأكل متكئا أو مضطجعا أو مضطجعا وفي
الغنية وغيرها أو على الطريق) (و) يكره أيضا (أن يعيب الطعام وأن يحتقره بل أن اشتهاه
أكله والتركه) لما ورداه عليه الصلاة والسلام ما عاب طعاما فطبل ان اشتهاه أكله
والتركه (ولا بأس بحدسه) أي الطعام لكن يكره لب الطعام محدسه وتقو به كما يأتي
(ويستحب) للأنثى (أن يجلس على رحله اليسرى وينصب اليمنى أو يربيع) وحده
بعضهم من الاتكاء (قال ابن الجوزي ولا يترب الماء في أثناء الطعام فانه) أي عدم الشرب
في أثناءه (أحد في الطب وينبغي أن يقال الآن بكون ثم عادة) قال في المنتهى وفي أثناء طعام
بلاعادة انتهى قال بعض العلماء الا اذا صدق عطشه ففتني من جهة الطب يقال انه دباغ
المعدة (ولا بهب الماء صبا) للخير (وأن يأخذ اناء الماء يمينه) مع القدرة
(ويسمى) وتقدم (وينظر فيه) خشية ان يكون قبسه ما يكره أو يؤذيه (ثم يشرب منه
مصا مقطعا ثلاثا) لقوله عليه الصلاة والسلام مصوا الماء مصوا ولا تبعوه عما فان الكباد
من العيب والكباد بضم الكاف وباء الماء الموحدة قيل وجمع الكبد ويعب اللبن لانه طعام
(ويقتفس) كل مرة (خارج الاناء ويكره أن ينفخ فيه) وتقدم (و) يكره (أن
يشرب من في السقاء) لانه عليه الصلاة والسلام لانه قد يخرج من داخل القرية ما ينقص
الشرب أو يؤذي الشارب (و) من (ثلاثة الاناء أو محاذ بالمعروفة المتصلة برأس الاناء) وكذا
اختناث الاسقية وهو قايها قال الجوهرى خثث الاناء وأخففته اذا شئت انى خارج فشرب منه
فان كسرتة الى داخل فقد عتبه بالقاف والباء الموحدة والعين المهملة (ويكره الشرب
قائما) شربه (قاعدا) كمن وأما أن يزعم ولا يباح شربه ولا يطبخ به ولا استعماله فان
طبخ منه أو عجن أو كفا القدر وعلف العجن النواضع) جيع ناضحه أو ناضح وهو العسير
يستقي عليه قلت ولعل المراد مطلق البهائم (وبباح مهابث النافسة وتقدم في) كتاب
(الطهارة وديارقه) ولم يوط محظوظ عليها فيكره شرب مائه واستعمله (وكذا بشر برهون
وذروا بشره بعبرة وتقدم قال في الفروع) وظاهر كلامهم لا يكره أكله قائما) ويتوجه
كشرب قاله شعبا (واذا شرب) لبنا أو غيره (سمن أن يشاوله الأيمن) ولو صغيرا أو
مفضولا ويتوجه أن يشأنه في مناولته الا كبر فان لم يادن ناوله له للحبر (وكذا في غسل
يده) يكون للأيمن فالأيمن (ورش الماء ورد ونحوه) من أنواع الطيب وكذا
تجبير بالعود ونحوه (ويبدأ في ذلك) أي في الشرب وغسل الأيدي ورش ماء الورد
ونحوه (بأفضلهم ثم يمين على اليمين) لفعله عليه الصلاة والسلام في الشرب وقيس الباقي
(ويستحب أن ينض طرفه من جلجسه) ثم ينجله (و) أن (يؤثر على نفسه المحتاج)
لمدحه تعالى فاعل ذلك بقوله ويؤثر ونحوه على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (ويجمل اسنانه
ان علق بهاشي) من الطعام قال في المستوعبر وي عن ابن عمر ترك الخلال وهن الاسنان
ذكره بعضهم مرفوعا وروى تخطوا من الطعام فانه ليس شيء أشد على المثلث لذى على العبد أن
يجده من أحدكم كرمح الضم قال الأطباء وهو نافع أيضا لانه ومن تغير الـ كة (ولا) يخل
اسنانه (في أثناء طعام) ان اذا فرغ (ولا) يخل (بعود يضربه) كومان وآس ولا ب

أولى (ولوا أسلمت ومن تزوجت
 سافعا عند أحد من أهل الأديان
 ولان المرأة ليس لها اختيار
 النكاح ونفسه بخلاف
 الرجل
 فصل وان ارتد أحد
 الزوجين أوهما أي الزوجان
 (معا قبل الدخول انفسخ
 النكاح) في قول عامة أهل
 العلم لقوله تعالى ولا تمسكوا
 بعصم الكوافر وقوله فلا
 ترجعوهن إلى الكفار لانهن
 حل لهن ولهم يحلون لمن ولان
 الارتداد اختلاف دين وقع قبل
 الدخول فوجب فسخ النكاح
 كاسلامها تحت كافر (ولها)
 أي الزوجة (نصف المهران
 سبقها) بالردة (أو ارتد)
 الزوج (وحده) دونها
 للحجى الفرقه من قبله أشبهه
 الطلاق فان سبقت هي بالردة
 أو ارتدت وحدها قبل الدخول
 فلا مهر للحجى والفرقة من
 قبلها كما لو أرضعت من يتفسخ به
 نكاحها (وتوقف فرقة)
 بردة (بعد دخول على انقضاء
 عدة) لان الردة اختلاف
 دين بعد الاصابة فلا يوجب
 قسخته في الحال كاسلام كافرة
 تحت كافر (وتسقط نفقة
 العدة بردها وحدها) لانه
 لا سبيل للزوج إلى تلافى
 نكاحها فلا تكن لها نفقة كما
 بعد العدة فان كان هو المرتد فلا
 نفقة العدة انما تكنه من تلافى
 نكاحها بعد عودها إلى الاسلام وكذا
 ان ارتد معا لان المانع
 لم يتمحض من جهتها (وان لم
 يعد) من ارتد منهما في العدة
 إلى الاسلام (فوطئها أو طلق وجب المهر) بوطئها أي العدة (ولم يقع طلاق) لتبين وقوع الفرقة

بأنه في عقد لم يكن لها أن تختار أحد هـ ولو أسلموا معا (لان ذلك ليس

بجهله لئلا يكون من ذلك وكذا ما يجرحه (وتقدم في باب السؤال والى ما أخرجه الخلال ويكره
 أن يتلعه) قال الناطم للخبر (وان قلعه بلسانه لم يكره ابتلاعه) كسائر ما يقبه (ولا
 يأكل مما شرب عليه الخمر) لان شراءه لذلك فاسد ولانه أثره مفسدة (ولا) يأكل (مختلطا
 بحرام) لاستلزامه أكل الحرام وأما الأكل من مال من في ماله حرام فتقدم الكلام عليه
 مستوفى (ولا يلزم جلدسه) إلا باذن رب الطعام (ولا يفسخ لغيره إلا أن ياذن رب الطعام)
 لانه تصرف في ماله بغير إذنه (وفي معنى ذلك تقديم بعض الضيفان ماله ونقله إلى البعض
 الآخر) فلا يفسد عليه إلا باذن رب الطعام (قال في الفروع وما جرت العادة به كاطعام سائل
 وسنور وفخوة وتلقيم) غيره (وتقديم) بعض الضيفان إلى بعض (يحتل كلامهم وجهين
 وجوازه أظهر لحديث أنس في الدباء) قال أنس دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا
 فأنطقت معه فجى عبرقة فيه دباء ففعل يا كل من ذلك الدباء ويحببه فلما رأيت ذلك جعلت
 أقبه ولا أطعمه قال أنس قارلت أحب الدباء رواه مسلم والخارى ولم يقل ولا أطعمه وفي
 لفظ قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتبع الدباء من حوالى الصيفة فلم أزل
 أحب الدباء من يومئذ فجعلت أجمع الدباء بين يديه (ولا يخطأ طعاما بطعام) لانه قد
 يستقذره غيره (ولا يكره قطع اللحم بالسكين والنهي عنه لا يصح) قاله أجد (وينبغي أن
 لا يسادر إلى تقطيع اللحم الذى يقدم للضيفان حتى ياذنوا له في ذلك ولا بأس بالنهد) بكسر
 النون ويقال المناهدة أن يخرج كل من رفقته شيئا من النفقة ويدفعونه إلى من يتفق
 عليهم منه وبما يكون جميعا (وتقدم) ذلك (فى) باب (ما يلزم الامام والحجس وان تصدق
 منه بعضهم قال أحمد أرحوان لا يكون به بأس لم يزل الناس يفعلون ذلك) قال فى المنتهى
 فلو أكل كل بعضهم أكثر أو تصدق فلا بأس قاله فى الآداب (وعلى هذا أتوا بوجه صدقة أحد
 الشريكين بما يسامح به عادة وعرفا وكذا المضارب والضيف ونحو ذلك) لانه ماذون فيه عرفا
 قال فى موضوع آخر ليكن الادب والاولى الكف عن ذلك لما فيه من اساءة الادب على صاحبه
 والاقدام على طعامه ببعض التصرف من غير اذن صريح (والسنة أن يكون البطن أثلاثا
 ثلثا للطعام وثلثا للشرب وثلثا للنفس) لقوله عليه الصلاة والسلام بحسب من آدم لقيمات
 يقمن صلبه فان كان ولا بد فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه (ويجوز أكله أكثر)
 من ثلثه (بحيث لا يؤذيه) أكله كثيرا (مع خوف أذى وتخمته بحرم) نقله فى الفروع
 عن الشيخ تقي الدين بعد ان نقل عنه يكره وفى المنتهى وكراهه أكله كثيرا بحيث يؤذيه (ويكره
 ادمان أكل اللحم) وباقى فى الأطعمة (و) يكره (تقليب الطعام بحيث يضره) وليس
 من السنة ترك أكل الطيبات) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم
 واشكروا لله (ولا بأس بالجمع بين طعامين) من غير خلط لحديث عبد الله بن جعفر قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القثاء بالطيب (ومن السرف أن تأكل كل ما اشتبهت)
 رواه ابن ماجه من حديث أنس مرقوعا قال فى الآداب وفيه ضعف (ومن أذهب طيباته
 فى حياته الدنيا واستمتع بها تفقت درجاته فى الآخرة) للأحاديث الصحيحة (وقال) الامام
 (أحمد بن حنبل) ترك الشهوات زمراده ما لم يخاف السرع) قال الشيخ تقي الدين من امتنع
 من الطيبات بلا سبب شرعى فبشدة (وبأكل ويشرب مع ابناء الدنيا بالادب والمروعة)
 بوزن سهولة (وبأكل مع الفقراء بالابتار) بأكل (مع الأخوان بالانبساط) بأكل
 (مع العلماء بالتعلم ولا يتصنع بالانقباض) لانه يؤذى الحاضرين معه ويتكلف الانبساط (ولا
 يكثر النظر إلى المكان الذى يخرج منه الطعام) لانه دناءة (ويستحب الأكل مع الزوجة

النكاح (وان انتقلا) أى الزوجان

(أو) انتقل (أحدهما إلى
دين لا يقر عليه) كالهدى
يتنصر أو عكسه ففكرة
(أو تجس كتابي تحت كتابية)
فكرة فنان كان تحت محوسية
فعلى نكاحهما (أو تجست)
الكتابية (دونه) أى دون
زوجها الكتابي أو تجست تحت
مسلم (فكرة) ان كان قبل
الدخول انفسخ النكاح
الحال وان كان بعده وقف على
انتهائه له لانه لا يقر عليه
أشبه الدة

(كتاب الصداق)

فتفتح الصاد وكسر هاء يقال أصدقت المرأة ومهرتها وأمهرتها - كذاها الزواج وغيره وفي المغني وغيره لا يقال أمهرتها) وهو العوض المسمى في عقد النكاح و) المسمى (به) أي المكاح لمن لم يسم لها فيه ، وكما يسمى صداقا يسمى مهر او صدقة ونحوه وفريضة وأجرا وعلائي وعقرا وحباء (وهو) أي الصداق (مشروع في نكاح) اجاءا لقوله تعالى وآوا النساء صدقاتهن نحلة قال أبو عبيد بن جراح عن طيب نفس به كما تطيب النفس بالذهب وقيل نحلة من الله لنساء ولانه عليه الصلاة والسلام تزوج وزوج بياته على صداكات ولم يتركه في النكاح (وتحتب تسميته) أي الصداق (فيه) أي الدكاح لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفقوا بأموالكم بحسنتين غير مسالخين وما تقدم من فعله عليه الصلاة

والولد ولو طه لا والمولود وأن تكثر الأيدي على الطعام ولو من أهل بيته (لشكر الله عليه) لشكر الله عليه
ولعله يصادف صاحباً كل معه فغفر له بسببه (و يسن أن يجلس غلامه معه على الطعام
وإن لم يجلسه أطعمه منه) وبقي في نفقة المالك (و) يسن لمن أكل مع الجماعة أن لا يرفع يده قبلهم
حتى يكفوا) ثلاثاً يحجلهم قال في الآداب بلاقرينة قال الشيخ عبد القادر الأنايس لم منهم
الانسياط اليه (ويذكره صاحب الطعام مدح طعامه وتوقوه لانه دناءة)
وفصل ويستحب أن يباسط الإخوان بالحدث الطيب والحكيات التي تليق بالحل إذا كانوا
منقبضين (ليحصل لهم الانسياط وبطول جلوسهم) (وبقدم رب) الطعام (ما حضر) عنده
(من الطعام من غير تكلف) (لعموم الخبر) (التي) ولا يحتقره (لانه نعم من الله وإن قل) (وإذا
كان الطعام قليلاً والصنف كثيره فالأولى ترك الدعوة لاسيما إذا كان قليلاً) (جدالانه ربما
وقعهم في الخوض فيه قال بعض العلماء وهذا محمول على من كان واحداً لا زيادة وزكها
أما الذي لا يجد الاما قدمه فلا ينبغي له الترك (و يسن أن يخص بدعوته الاتقاء والصالحين)
لانه بركتهم ولا يهتم بتقربون به على طاعة الله بخلاف ضد هم فاتهم بتقربون به على معصيته فيكون
معيناهم عليها (وإذا طبخ مرقه فليكثر من مأثها ويقاها منه بهض جيرانه) (للخبر) (وإذا حضر
الطعام) أقيمت (الصلاة فقد تقدم آخر باب صفة الصلاة ولا خير في لا يضيف) كما في
الخبر (ومن آداب احضار الطعام نجمله) للقدم (لا سيما إذا كان الطعام قليلاً) يستحب
(تقديم الفاكهة قبل غيرها لانه أصح في باب الطب) لانها أسرع هضمها فتجدر على ما تحتها
فتفسده (ويكره أكل ما لم يطبخ كله) أي يضيغ (متها) أي من الفاكهة لانه يضر
(ولا يستأذنهم) أي لا يستأذن رب الطعام الضيف (في التقديم) أي تقديم الطعام اليهم
(ومن التكلف ان يقدم جميع ما عنده) وقال عليه الصلاة والسلام أنا وأتقياء أمي راءة
من التكلف وقال عليه الصلاة والسلام لا تكلفوا الضيف فتبغضوه فان من أبغض الضيف
فقد أبغض الله ومن أبغض الله فقد أبغضه الله (قال الشيخ إذا دعي الى أكل دخل بيته فأكل
ما كثر ثمته قبل ذهابه انتهى ولا يجمع بين النوى والتمر في طبق واحد) لانه يورث
نفوراً عن أكل الباقي وكذا كل الرمان وكل ماله قشر كما نصب (ولا يجمعه في كفه بل
يضعه من فيه على ظهر كفه وكذا كل فيه عجم وثقل) قال أبو بكر بن حماد رأيت الامام احمد
ياكل التمر ويأخذ النوى على ظهر أصبعيه السبابة والوسطى والجمي بالتمر يترك النوى وكل
ما كان في جوف ما كثر كالزبيب الواحد عجة مثل قصب وقصبه قال يعقوب والاسامة
تقول عجم بالنسكين والشغل يضم الثاء المثلثة وسكون الفاء مثفل من كل شيء قاله في الآداب
(ولا يخلط قشراً بطيخ الذي أكله بل يؤكل ولا يرمي به لان في جمعه ليطرح كلفة ورية صدم)
حال رمية (رأس الخليلس أو قطر منه شيء في حلة لرمي) عن جليسه فانه (ورب الطعام
أن يخص بعض الضيفان بشيء طيب اذا لم يتذبح) لان له ان يتصرف في ماله كيف شاء
(ويستحب للضيف أن يقبل شيئاً) من الطعام (لا سيما ان كان ممن يسبرك بفضلته أو كان
محتاجاً) أي ابقاء شيء منه (وفي شرح مسلم يستحب لصاحب الطعام وأهل الطهارة لا كل
بعد فراغ الضيفان لحدث أبي طهة الا انه رى في الصحيح) وفيه انه لم يكن له مال فذهب
بالضيف وقال لامرأته هذا ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت والله ما عندنا لا قوت
الصديفة فقال نومي صبا نل وأطفي اسراج وقد هي ما عندك للضيف ونومه انا أنا كل ففعله
ذلك وترن في ذلك قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (والأولى ان ينظر
في قرائن الحال) وان دلت قربة على ابقاء شيء أبوه والامسح اذا ناء لهم تستغفر للاعتق

(ولا يشرع تقبيل الخبز ولا الجمادات إلا باستثناء الشرع) كتقبيل الحجر الأسود وتقديره فيه كلام في الحج (ويكره أن يأكل ما انتفع من الخبز ووجهه ويترك الباقي) منه لأنه كبر (ولا يقترح طعاما بينه وبين خير) الزئر (بين طعامين اختارا ليسر) منهما ما لا يحمل رب الطعام على التكلف (الأن يعلم أن مضيقه يسر باقتراحه ولا يقصر) فلا بأس بالاقتراح لأنه من ادخال السرور (وينبغي أن لا يقصد) المدعو (بالاجابة الى الدعوة نفس الاكل) لأنه سمية البهائم (بل ينوي به الاقتداء بالسنة وكرام أخيه المؤمن وينوي صيانة نفسه من مسمى به الظن والتكبر) لينتاب عليه (ويكره أكل الثوم والبصل ونحوهما) مما له رائحة كريهة تنبأ ويأتى في الأطعمة (ويستحب أن يجعل ماء الأيدي في طست واحد فلا يرفعه إلا أن يمتلئ) لئلا يكون متشبه بها إلا عاجم في زهرهم (ولا يضع الصابون في ماء الطست بعد غسل يده) لأنه يذيقه (وظاهر كلامهم لا يكره غسل اليد بالطيب) فلا يكره بالصابون المطيب (ومن أكل طعاما قليلا) استحبها (اللهم بارك لنا فيه واطمئننا خيرامنه) للخبز (واذا شرب لبنه قال) ندبنا اللهم (بارك لنا فيه وزدنا منه) للخبز (واذا وقع الذباب) أى البعوض (ونحوه) كالزنابير والنحل قال الجاحظ اسم الذباب يقع عند العرب على الزنابير والنحل والبعوض وغيرها (في طعام أو شراب من غبه كله ثم ليطرحه) نقوله عليه الصلاة والسلام إذا وقع الذباب في شراب أحدكم أو قال في طعام أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رانه يتقي بالداء وظاهره استحباب غمسها مطلقا وان كانت حية وأفضى ذلك الى موتها بالغمس (ويغسل يديه ووجهه من ثوم وبصل وزهومة ورائحة كريهة) تنظيفة لذلك (ويتأكد عند النوم) خشية اللهم (وفي الزئر يد فضل على غيره من الطعام) لحديث فضل البر يد على الطعام كفضل عائشة على النساء (وهو) أى الزير (أن يثرن الخبز أى يفتهن ثم يبله برف لحم أو غيره) وإذا ترد غطاء شمس حتى يذهب فوره فانه أعظم للبركة ويكره) لمن يأكل مع جماعة (رفع يده قبلهم بلا قرينة) تدل على شبع الجميع وتقدم (و) يكره للانسان (أن يقيم غيره عن الطعام قبل فراغه لما فيه من قطع لذته ولا يقوم عن الطعام حتى يرفع) الطعام (وان أكل تمرا عتيقا ونحوه) مما يسوس (فقهه وأخرج سوسه) لاستذاره وقلت وكذا ينبغي ونحوه مما يدود (وطعام الخبز الهيمه تركه أولى) لأنه يؤذيها (الاحجة) وكان يسير ومن السنة أن يخرج مع ضيفه الى باب الدار (تتميم الاكرامه) ويحسن أن يأخذ بركابه) أى ركاب ضيفه إذا ركب (وروى) عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعا من أخذ بركاب من لا يرجوه ولا يخافه غفر له) قال في الاثواب (قال ابن الجوزي ريدني) أى للضيف بل لكل احد (أن يتواضع في مجلسه) ينبغي (إذا حضر أن لا يتصدر ران عين له صاحب البيت مكالمته) أى لا يجاوز له غيره لأنه إساءة أدب منه (والنثار في العرس وغيره والتقاطه مكره وان لأنه شبه النثرة) وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن النبي والمثله راء أحمدو البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الانصاري (واللتقاطه دناءة وأسقاط مروءة) والله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها ولا رفيه تراحمنا وقتلا لا وقد يأخذه من غيره أحب الى صاحبه (ومن أخذ منه) أى النثر (شيئا لم يكره ومن حصل في حجره منه شيء فله) سواء قصده أم لا (بذلك أولم يقصده لأن ما لم يقصده لم يملكه بمن حازه وقد حازه من أخذه أو حصل في حجره فيملكه كالأول وثبت سمكة في البحر فوقع في حجره وكذا الودخل صبيد داره أو خيمته فاعلق عليه السباب (مايس لاحد أخذه منه) أى أحذانه رهن أحذه أو حصل في حجره (فان قسم) الأخذ

لحديث عائشة مرفوعا أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة رواه أبو حفص وعن أبي هريرة أن رجلا تزوج امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها فقال على أربع أواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أربع أواق نخشون الفضة من عروق هذا الجبل رواه مسلم (و) يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم (وأن يكون من أربع مائة درهم) فضة (وهو) أى المذكور من الاربع مائة (صدقات بنات النبي صلى الله عليه وسلم الى خمسمائة) درهم فضة (وهي) أى الخمسمائة درهم فضة (صدقات أزواجه) صلى الله عليه وسلم لما روى أبو العجفاء قال سمعت عمر يقول لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشرة وقيه رواه الترمذي وعن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقاته لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا قالت أندرى ما للنش قالت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وأدوية كانت أربعين درهما (وان زاد) الصدقات على خمسمائة درهم (فلا بأس) لحديث أم

عليه وسلم شَيْءًا وَادَّعَاهُ النَّسَائِيُّ
 وَلَوْ كَرِهَ لَانْكُرَهُ (وَكُنَّ لَهُ صُلَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْزِلَ وَجْهًا
 مَهْرًا) لَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَمْرًا
 مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ
 الْأَمْرِيَّةِ (وَلَا يَنْتَقِرُ) الصَّدَاقُ
 (فَكَمَا مَصْرُوحًا) فِي بَيْعِ
 (أَوْ أَجْرَةٍ) فِي أَجَارَةٍ (صَحَّ مَهْرًا
 وَأَنْ قُلْتُ) لِمَدِينَةِ التَّمَسُّسِ
 وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ وَحَدَّثَتْ
 لَو أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى أَمْرًا صَدَاقًا
 مَلَّ يَدَهُ طَعَامًا كَانَتْ لَهُ حِلَالًا
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِعَمَلِهِ وَعَنْ عَامِرِ بْنِ
 رَيْبَعَةَ أَنَّ أَمْرًا مَنَ فَرَزَارَةَ
 تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضَيْتِ
 مِنْ مَالِكَ وَنَفْسِكَ بِنَعْلَيْنِ قَالَتْ
 نَعَمْ فَاجَازَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ
 وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَصَحَّحَهُ وَاشْتَرَطَ
 الْخُرَقِيُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصْفُ
 يَتِيمٍ وَلَا يَجُوزُ عَلَى نَفْسٍ وَنَحْوِهِ
 وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ وَمَا حَبَّ
 الْإِنْسَانُ فَيَسْمَحَ النِّكَاحَ عَلَى عَيْنِ
 أَوْ بِنِ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ (وَلَوْ عَلَى
 مَنْفَعَةٍ زَوْجٍ أَوْ) مَنْفَعَةٍ
 (مُغْرَبَةٍ) أَى الزَّوْجِ
 (مَعْلُومَةٍ) أَى الْمَنْفَعَةِ (مَعْلُومَةٍ)
 مَعْلُومَةٍ كَرَاهِيَةِ غَنَمِهَا مَعْلُومَةٍ
 مَعْلُومَةٍ (أَوْ) عَلَى (عَمَلٍ)
 مَعْلُومَةٍ أَى الزَّوْجِ (أَوْ)
 مِنْ (غَيْرِهِ) كَخِيَطَةِ ثَوْبِهَا
 وَرَدَقَتِهَا أَى الزَّوْجَةِ (مَنْ)
 مَحَلٌّ مَعَهُ بَيْنَ وَمَنْفَعَةِ الْخَسْرِ
 وَالْعَبْدِ سَرَاءَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ
 شُعَيْبٍ الْمَوْسِيُّ أَنِّي أُرِيدُ أَنْ
 أَنْكِحَكَ أَحَدِي ابْنَتِي هَاتَيْنِ
 عَلَى أَنْ تَأْجِرَ ثَمَانِي حَجَّجَ وَلَاحِظُ
 مَنْفَعَةِ الْخَرَجِ وَزَالِ الْخُصُوفِ عَنْهَا
 فِي الْأَجَارَةِ فَجَازَتْ صَدَاقًا

لَتَشَارِكَا أَخَذَهُ أَوْ حَصَلَ فِي حَجَرِهِ (عَلَى الْحَضَرِيِّ لَمْ يَكْرَهُ) لَهُ وَلَا لِمَنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهُ وَقَدْ أَبَاحَهُ
 لَهُمْ (وَكُنَّ لَهُ) فِي عَدَمِ الْكَرَاهَةِ (أَنْ وَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَذِنَ لَهُمْ فِي أَخْذِهِ عَلَى وَجْهِ
 لَابِقِ) فِيهِ (تَنَاهَبَ) فَيَسَاحُ لِعَدَمِ مَوْجِبِ الْكَرَاهَةِ (وَيَسُنُّ إِعْلَانُ) أَى إِظْهَارُ
 (النِّكَاحِ وَالضَّرْبُ عَلَيْهِ بِدَفِّ لِحَاقِ قَبِيلِهِ وَلَا صُنُوجَ لِلنِّسَاءِ) لِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَ مَا بَيْنَ الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ وَالذَّفُّ فِي النِّكَاحِ
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَحَسَنَةُ وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا يَسْتَحِبُّ ضَرْبُ الذَّفِّ وَالصَّوْتُ فِي
 الْأَمْلَاقِ فَقِيلَ لَهُ مَا الصَّوْتُ قَالَ يَتَكَلَّمُ وَيُحَدِّثُ وَيُظْهِرُ (وَيَكْرَهُ) الضَّرْبُ بِالذَّفِّ
 (لِلرِّجَالِ) مُطْلَقًا قَالَ فِي الرَّحَايَةِ وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ ضَرْبُ الذَّفِّ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ قَالَ فِي الْفُرُوعِ
 وَطَاهِرُ نَصُوصُهُ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ التَّسْوِيَةُ (وَتَقْدِمُ بَعْضُهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ وَلَا يَأْسُ بِالْغَزْلِ
 فِي الْعَرَسِ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْأَنْصَارِ أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ لِنُخْبِنَاكُمْ لَوْ أَنَّ الذَّهَبَ
 الْأَجْرَ لِمَا حَلَّتْ بَوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الْخَبَةُ السُّودُ مَا مَرَّتْ عَذَارَى بَيْنَ يَدَيْكُمْ مَا بَصْنُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ
 (وَضَرْبُ الذَّفِّ فِي اثْنَتَيْنِ وَقَدْ دُمِ الْغَائِبُ وَنَحْوُهَا) كَالْوَلَادَةِ (كَالْعَرَسِ) لِمَا فِيهِ
 مِنَ السَّرُورِ (وَيُحْرِمُ كُلَّ مَلْهَةٍ سِوَى الذَّفِّ كَزِمَارِ طَبَقٍ وَرُورِ بَابٍ وَنَاقِ وَهْمٍ وَهَرَفَةٍ
 وَجَفَانَةٍ وَعِدْوٍ وَزِمَارَةٍ الرَّاحِي وَنَحْوِهَا سِوَاهَا اسْتَعْمَلَتْ لِحَزْنِ أَوْ سُرُورِ) وَفِي الْقَضَائِي
 وَجَهَانٍ وَفِي الْمَغْنَى لَا يَكْرَهُ الْأَعْمَاقُ تَصْنِيقُ أَوْ غَنَاءُ أَوْ رَقْصٌ وَنَحْوُهُ وَكَرِهَ أَحْمَدُ التَّغْيِيرَ بِالْفَتَنِ
 الْمُجْمَعَةِ وَالْبَاءَ الْمَوْحَدَةَ وَنَهَى عَنْ اسْتِمَاعِهِ وَقَالَ بَدْعٌ وَحَدَّثَ بِنَقْلِ أَبُو دَاوُدَ لَا يَجِبُ وَنَقَلَ
 يَوْسُفٌ وَلَا تَسْمَعُهُ قِيلَ هُوَ بَدْعٌ قَالَ حَسْبُكَ قَالَ فِي الْقَامُوسِ وَالْمَغْنَى قَدْ يَغْيَرُ وَنَزَلَ كَرَاهِيَةُ
 أَى يَهْلُونَ وَرَدُّ دُونَ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا سِوَاهَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَرْغَبُونَ النَّاسَ فِي الْمَقَابِرَةِ
 إِلَى السَّاقِيَةِ أَنْتَهَى وَفِي الْمُسْتَوْعَبِ مَنَعَ مِنْ أَطْلَاقِ أَمِّ الْبَدْعَةِ عَلَيْهِ وَمَنْ تَحَرَّعَ لِأَنَّهُ شَعَرَ
 مَلْحَنَ كَالْحَدَاءِ وَالْحَدُّ وَاللَّابِلُ وَنَحْوُهُ وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْفَلَّانِيُّ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ عَنْ النُّسُوقِيَّةِ
 لَا أَعْلَمُ أَقْوَامًا أَفْضَلَ مِنْهُمْ قِيلَ أَنْهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَتَوَاجِدُونَ قَالَ دَعَوْهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً
 قِيلَ فَنُفِمْ مِنْ مَوْتٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْشَى عَلَيْهِ فَقَانُوا بِدَاهِلِهِمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْسِبُونَ وَأَعْلَ مَرَادِهِ
 سَمَاعُ الْقُرْآنِ وَعَذَرُهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْفُرُوعِ

باب عشرة النساء والقسم والشوز وما يتعلق بها

(وَهِيَ) أَى الْعَشْرَةُ بِكسر العين المهملة في الأصل أَلْجَمَاعُ يَقَارُ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ عَشْرَةٌ
 وَمَعَشَرًا وَمَا رَدَّهَا (مَا يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْأَلْفَةِ وَالْأَلْفَةِ) أَى الْأَجْمَعِ
 (يَلْزِمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أَى الزَّوْجَيْنِ (مَعَاشِرَةٌ لَا حَرَامَ مَعْرِوْتِهِ مِنَ الْمُحَبَّةِ الْخَبِيَةِ وَكَفِّ
 الْأَذَى) وَأَنْ لَا يُعْطَلَ لَهُ بِحَقِّهِ مَعْرِوْتُهُ وَلَا يُظْهِرُ الْكَرَاهَةَ بِذَلِكَ بِسُرُوطٍ لَا تَقُولُ بِتَبَعِهِ مَنَّةٌ
 وَلَا أَذَى) لِأَنَّهُ هَذَا مِنَ الْمَعْرِوْفِ الْمَأْمُورِ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَعَارِوَهُنَ بِالْمَعْرِوْفِ وَقَوْلُهُ
 وَلَمْ يَنْ مَثَلِ أَذَى عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرِوْفِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ يَدُ تَقْوَى لَمْ يَنْزِلَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ فَيَكُنَّ
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَلَا يَحِبُّ أَنْ تَزْنَ لِرَأْسِ كَمَا أَحْبَبَ أَنْ تَزْنَ لِي ثُمَّ قَالَ تَعَالَى يَقُولُ وَلَمْ يَنْ
 مَثَلِ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرِوْفِ (وَحَقُّهُ) أَى الزَّوْجِ (عَنْهَا) أَكْثَرُ مِنْ حَقِّهِ عَلَيْهِ) لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى وَلِلرِّجَالِ حُلٌّ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ
 لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدَ لَأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا حَمَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَ مِنَ الْحَقِّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ ذُو
 بَاتَتْ الْمَرْأَةُ حُرَّةً فَرَأَتْ زَوْجَهَا أَمْتًا لَمْ تَكُنْ حَتَّى تَصْبِحَ مُتَّفِقَةً عَلَيْهِ (وَيَسُنُّ) لِكُلِّ
 مِنْهُمَا (تَحْسِبُ) بَيْنَ الْخَلْقِ لِمَا حَمَلَ رَأْفَتُهُ وَادِّعَالُ أَذَى) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِلَى

كَمَنْعَةِ الْعَبْدِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَمَالُ مَا لَا مَنُوعَ بِهِ يَجُوزُ الْمَسَاوِضَةُ عَنْهَا يَهْتَمُّ أَنْ لَمْ تَكُنِ الْمَنْفَعَةُ مَا لَفَقْدَ أَجْرٍ يَتَجَرَّى الْمَالُ فَإِنْ كَانَتْ

(و) تان بصدقها (تعليمها) أى المنكوحه (معيناه من فقهه أو حديث) أن كانت مسلمة فيعين الذي يتزوجها عليه هل هو كله أو باب منه أو مسائل من باب وفقه أى مذهب وأى كتاب منه وإن التعليم نفهيمه أباه أو تحفيظه (أو شعر مباح أو أدب) من نحو وصرف ومعان وبيان وبيع ونحوه (أو) يصدقها تعليمها (صناعة كخياطة أو كتابة ولو لم يعرفه) أى العمل الذى أصدقها أباه (ويتعلمه بعلمها) أباه لأن التعليم يكون في ذمته أشبه مالوا صدقها مالا في ذمته لا يقدر عليه حال الاضداق ويجوز أن يقيم لها من يعلمها (وإن تعلمته) أى ما أصدقها تعليمه (من غيره) أى الزوج (لزمه أجرة تعليمها) وكذا أن تعلمه عليه تعليمها أو أصدقها خياطة ثوب فتعلمت عليه كالتوفات الثوب ونحوه وإن مرض أقيم مقامه من يخطه وإن جاءت بغيرها ليعلمه ما أصدقها لم يلزمه لأن المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه إيقاعه في غيره كما لو استأجرته لخياطة ثوب معين فأتته بغيره يخطه لها ولأن المتعلمين مختلفون في التعليم اختلافا كثيرا وقد يكون له غرض في تعليمها فلا يلزمه تعليم غيرها وإن أتاه بغيره أيعلمها لم يلزمها قبوله لاختلاف المعلمين في التعليم وقد يكون لها غرض في التعلم منه لكونه زوجها (وعليه) أى من أصدق مرتبة شيء (بغلافه قبل تعليم ودخول) بها (نصف الأجرة) للتعليم لانتها صار مدة

قوله والصاحب بالجنب قبل هو كل واحد من الزوجين وقال صلى الله عليه وسلم لم استوصوا بالنساء خيرا فهن عوان عليكم أخذتهن من بأمانة الله واهلتهن فروجهن بكلمة الله رواه مسلم وقال عليه الصلاة والسلام إن المرأة خلقت من ضلع أعوج إن تستقيم على طريقه فإن ذهبت تقيها كسرته وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج متفق عليه وقال خياركم خياركم لنسائه رواه ابن ماجة (قال ابن الجوزي معاشرة المرأة بالتلطف) لثلاث تقع النفقة بينهما (مع إقامة هيبه) لثلاث سقط حرمته عندها (ولا ينبغي أن يعلمها قدر ماله ولا يقش اليها سرا يخاف إذاعته) لأنها تقشيه (ولا يكثر من الهبة لها) فإنه متى عودها شيئا لم تصبر عنه (وليكن غير رامن غير افراط لثلاث ترمى بالشرم من أحله) وينبغي أمسا كها مع الكراهة لها لقوله تعالى فإن كرهتموهن فعسى أن تكثرن خيرا كثر قال ابن عباس رعا رزق منها ولد فجعل الله فيه خيرا كثيرا (وإذا تم العقد وجبت تسليم المرأة في بيت الزوج) لأنه بالعقد يستحق الزوج تسليم العوض كما تستحق المرأة تسليم العوض كالأجرة (مالم تسترط بينهما إذا طلبها) لأن الحق له ولا يجب بدول طلبه (وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها) كما يجب للمرأة تسليم الصداق إذا طلبته فان شرطت دارها لم يكن للزوج طلبها إلى بيته فآله في شرح المنتهى وفي المبدع فان شرطته لزم الوفاء به ويجب عليها تسليم نفسها في دارها انتهى * قلت تقدم أنه بسن الوفاء به واعماله لم يزل على قول الشيخ تقي الدين فعليه له طلبها ولها الفسخ بخالفته واعتبار الحريم بما يأتي في الأمانة واعتبر إمكان الاستمتاع لا زال التسليم أغاوجب ضروره استيفاء الاستمتاع لو اجب فإذا لم يمكن الاستمتاع به لم يكن واجبا (ونصفه) أى نفس أحد أن التي يمكن الاستمتاع بها هي (بنت تسع سنين فأكثر) قال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها فان أتى عليها تسع سنين دفعت إليه وليس لهم أن يجسوها بعد التسع وذهب في ذلك إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين لكن قال القاضي ليس هذا عمدى على طريقة التحديد واعدا ذكره لأن الغالب أن ابنه تسع سنين من الاستمتاع به ما يلزم تسليم بنت التسع (ولو كانت نضرة خلقة) أى مهزولة اللحم وهو جسم (ليكن أن خافت على نفسها الاغتناء من عظمه فلها منه من جماعها) الحديث لا ضرر ولا ضرار (وعليه النفقة) لأن معها نفسها منه لعذر (ولا يبيت له) أى للزوج (خيار الفسخ) بكونها نضرة وقلة الخلقة (ويستمتع بها كما يستمتع من الخائض) أى بما دون الفرج (وإن أسكران وطأه يؤذيها لزمها البينة) لعموم حديث البينة على المدعى (ويقبل قول امرأة نفقة في ضيق فرحها) أى الزوج (وعملته كره ونحوه) أى كقروح بفرجها كسائر عيوب النساء فحلت الشيا ب (و) يجوز للمرأة النفقة (أن تنظرها) أى الزوجين (وقت اجتماعهما للحاجة) أى لنشدهما تشاهد (ويلزمه) أى الزوج (تسليمها) أى تسليم زوجته (أن يذلته) فتلزمه النفقة لتسليمها أى لا لوجود التمكن حيث كانت من يلزمه تسليمها (ولا يلزم) زوجة ولا ولها (ابتداء) أى في ابتداء الدخول (تسليم) الزوج (مع ما منع الاستمتاع) بها (بالكلية) ويرجى زواله كآحرام أو مرض وصغر وحيص (ولو قال) الزوج (لا طأ) لأن كلام من ذك ما يبرجى زواله ويوع لاستمتاع بها أشبهه ما لو طلب أن يتسلمها في نهار رمضان (ومنى امتنعت قبل المرض) من تسليم نفسها (ثم حدثت) المرض (ولانفقة) لها ولو سلمت نفسها لم يلزمه تسليمها (وإن سكنا المرض) بالزوجة (غير مرحوا) وال (لم تسليمها إذا طلبها) (زوج) (رغم) (زوج) (تسليمها إذا دلته) هي لأنه ليس له حديد انتهى إليه في نظر زواله (راب) طلب الزوجه زوجها (سألت الأنظار انظرت

(ف) عليه (كها) أي الأجرة
لاستقرار ما صدقها بالدخول
(وان عليها) ما اصدقها تعليمه
(ثم سقط) المصدق لغير
الفرقة من قبلها (رجع)
الزوج على الزوجة (بالأجرة)
لتعليمها لتعذر الرجوع بالتعليم
(و) رجوع (مع نقصه) أي
المصدق لخطأ ما لا يرد
أن عليها (بنصفها) أي أجرة
التعليم (ولو طلقها فوجدت
حافظه لما اصدقها) تعليمه
(وادي تعليمها) اياه (فانكرته
حلفت) لأنها منكرة والأصل
عدمه وان عليها ما اصدقها
تعليمه ثم نسبته فليس عليه غير
ذلك لانه وفيها ما تلف
المصدق بعد القبض وان كانت
كلما نقضت نسبته لم تعد تعليمها
عرا (وان اصدقها علم شيء من
القرآن ولو) كان ما اصدقها
تعليمه من القرآن (معيناً
بصح) لان الفروج لا تستباح
ألا بما دأبوا له لقوله تعالى أن
تبتغوا باموالكم ونفوسكم ومن لم
يستطع منكم طولا أن ينكح
المحرمات المؤمنات والاطفال
المحل وما دوى ان النبي صلى الله
عليه وسلم زوج رجلاً على سورة
من القرآن ثم قال لا تكون
لاحد بعدك مهران واه البخاري
ولان تعليم القسر ان لا يقع
الاقربة لفاعله فلم يصح أن
يقع صداقاً كالصوم والصلاة وأما
حديث الموهوبة وقوله عليه الصلاة
والسلام فيه زوجته بما جعل
من القرآن منفق عليه فليس
معه زوجته كالأث من أهل
القرآن كزوج أباططة على

مدة جرت العادة باصلاح أمرها نيا كاليمين والثلاثة) لأن ذلك من حاجتها فاذا منع منه
كان تصيرا فوجب أمها طلبا للسر والسرورة والمرجع في ذلك الى العرف بين الناس
لأنه لا تقدر فيه فوجب الرجوع فيه الى العادة و (لا) تمهل (اجل جهاز) بفتح الجيم
وكسر هاء وفي الغنية ان استمهلت هي أو أهلها استحب لها اجابتهن ما به لم به النبي من شراء جهاز
وتزين (وكذا الوصال هو) أي الزوج (الانظار) فينظر من اجرت العادة به لما تقدم
(وولي من به صغراً وجنون) من زوج أو زوجة (مثله) اذا طلب المهر على ما سبق
من التفصيل لقيامه مقامه (وان كانت) الزوجة (أمة لم يجب تسليحها الا بالامع
الاطلاق فمسا وللسيد استخداما) لأنها مملوكة عقد على إحدى منفعتيها فلم يجب
تسليحها في غير وقتها كالأجره الخدمه النهار (فلو شرط) الزوج (التسليم نهاراً أو بئله
سداها وجب تسليحها ليسلا ونهاراً) لأن الزوجة تقتضي وجوب التسليم مع البذل لا يسلا
ونهاراً وانما منع منه في الأمة في زمان النهار لحق السيد فاذا بئله فقد ترك حقه فعاد الى الأصل
في الزوجة ولأن عقد الزوجية اقتضى لزوم نفقتها لئلا يفرها ما لم يمنع منه مانع فاذا امتنع
المانع يئذ السيد تسليحها وجب على الزوج قبوله (وللزوج حق العبداء السفر بلائنها)
أي الزوجة مع سيده و بدونه لأنها الأولى لها عليه في ترك السفر بخلاف سفرها بلائنه
(و) للزوج أيضاً ولو عدا السفر (بها) أي بزوجه لانه عليه الصلاة والسلام وأصحابه
كانوا يسافرون بنسائهم (الان يكون السفر مخوفاً) بأن كان الطريق أرباباً الذي يريده
مخوفاً فليس له السفر بها بلائنه الحديث لا ضرر ولا ضرار (أو شرطت بلدها) فلها اشترطها
لقوله عليه الصلاة والسلام ان أحق الشروط أن توفى به ما استحل من الفروج (أو تكون)
الزوجة (أمة فليس له) أي الزوج السفر بها بلائنه السيد (ولالسيدة) أي
الأمة أو الزوجة (ولو صحبة لزوج السفر بها بغير إذن الآخر) لما في ذلك من تقويت
حقه عليه (ولو بواها أي بذلها) أي للأمة المزوجة (السيدة مكنيايتها الزوج فيه
لم يلزمه) أي الزوج اتيانها فيه لأن السكنى للزوج لأهلها (وللسيدية) أي الأمة
المزوجة لانه عليه الصلاة والسلام أذن له في شراؤها بزوجها ذات زوج وكالمؤجرة
(وله) أي السيد (السفر بعبد المزوجة باستخدامه من زان) ومنه من التكسب لتعلق
المهر والنفقة بدمه سيده (ولو قال السيد) لمن ادعى أنه زوج أمة (بعتكها فقال بل
زوجتني فسيأتني في باب ما اذا وصل باقراره ما يغيره) مفصلاً (ولا لزوج الاستمتاع بزوجه
كل وقت على أي صفة كانت اذا كان) استمتع (في القبل ولو) كان الاستمتاع في القبل
(من جهة تجب زنتها) لقوله تعالى نسأؤكم حرثاً كم فأتوا حرثكم أي شئتم والتحرريم مختص
بالبردون ما سواه (ما لم يشغلها عن الفرائض أو يضرها) فليس له استمتاع بها ذن لار
ذلك ليس من المعاشرة المعروف وجب لهم يشغلها عن ذلك وأم يضرها فله الاستمتاع (ولو
كانت على التورع على ظهر قلب) كالأزواج وغيره (وله الاستمتاع به) أي في
التعزير فان زاد) الزوج (عليها في الجماع صولح على شيء منه) قاله أبو جهم والناسبي
(قال) قاضي لانه غير مقدر رجوع الى اجتهاد الامام قال الشيخ في الدين فان زعا
فيمنعني أن يفرضه الحاكم كالمفقه وكوطئه اذا زاد قال في الانصاف طهر كرام أكثر الاصحاب
خلاف ذلك وان ظاهر كلامهم ما يشغلها عن الفرائض أو يضرها (وجعل) عبد الله
(ابن الزبير) لرجل (أرباباً لليل وأرباباً للنهار وصالح) أنس رجلاً استعدى على امرأته على
سنة ولا يذكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الايام وهذا السفر والمصير والخطاطة

إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل أن يكون خاصاً بذلك الرجل الحديث البخاري (ومن تزوج) نساء (أو خالع

بالسوية (صح) فيمالاته
عقد معاوضة علم العوض فيه
اجبالا فلم تؤثر جهالة تفصيله
فصح كالأشترى ثلاثة أعبد
بشمن واحد (وقسم) المهر في
التزويج والمعوض في الخلع
(بينهن) أي الزوجات
أو المختلعات (على قدر مهور
مثلهن) لأن الصفة اشتملت
على أشياء مختلفة القيمة
فوجب تقسيم المعوض عليها
بالقيمة كالأشترى شقها وسيفا
(ولو قال) متزوج تزوجته
على ألف (بينهن) أو قال
مخالع خالعهن على ألف بينهن
(ف) قبلن فالألف يقسم (على
عددهن) أي الزوجات
والمختلعات بالسوية لأنه أضافه
اليهن إضافة واحدة قال في شرحه
بلا خلاف وإن قال زوجتك بنتي
واشترت هذا العبد بالف مثلا
صح وقسط على قيمة العبد ومهر
مثلا وزوجتكها ولث هذا
الألف بالفين لم يصح لأنه كمد
عجوة

فصل ويشترط عليه أي
الصدوق كالثمن (فلو أصدقها
دارا) مطلقة (أو دابة)
مطلقة (أو ثوبا) مطلقة
(أو عبدا مطلقا) أو أصدقها (رد
عبدها أين كان) أو أصدقها
(خدمتها) أي أن يخدمها (مدة
فيما شاءت) أو أصدقها مدموما
نحو (ما بشمر شجره) في هذا
العام (أو) مطلقة (نحوه) كالأ
أصدقها أجل أمه (أو) أصدقها
(متاع بيته) أو ما في بيته من
متاع ولا تعلمه (ونحوه) كالأ

والغزل والصفات كلها) لا تكرر في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام حيث لا تؤدي إلى إخراج
فرض عن وقتها (ولا يجوز لها) أي للمرأة (تطوع بصلاته ولا صوم وهو مشاهد الأباذنه
ولا تأذن في بيته الأباذنه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد
الأباذنه ولا تأذن في بيته الأباذنه وما أنفقت من نفقة بغير إذنه فإنه يرد إليه شطره ورواه البخاري
(ويحرم وطؤها في الحمض) لقوله تعالى واعتزلوا النساء في الحيض وكذا انقاس (وتقدم)
ذلك (وحكم) وطء (المستحاضة في باب الحيض) فيحرم وطؤها من غير خوف عنت منه
أو منها (ويحرم) الوطء (في الدبر) لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله لا يستحي من الحق
لأنها النساء في أديارهن وعن أبي هريرة وابن عباس مرفوعا لا ينظر الله إلى رجل جامع
امرأته في دبرها رواها ابن ماجه وعن أبي هريرة مرفوعا من أتى حائضا أو امرأته في دبرها أو أتى
عرا فافصدته فقد كفر بما أنزل على محمد رآه الأثرم ولقوله تعالى نسأؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم
أنى شئتم فروى جابر قال كان اليهود يقولون إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من وراءها جاء الولد
أحول فأنزل الله تعالى نسأؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أنى شئتم من بين يديها ومن خلفها غير
أن لا يأتيها إلا في الماني متفق عليه وفي رواية أنها مقبلة ومصدرة إذا كان ذلك في الفرج
(فان فعل) أي وطئها في الدبر (عز) أن علم تخبر به لا ارتكابه معصية لاحد فيها ولا كفارة
(وان تطاوعا) أي الزوجان (عليه) أي على الوطء في الدبر فربق بينهما (أو أكرها)
أي أكره الرجل زوجته على الوطء في الدبر (ونسي) عنه (فلم يفته فرق بينهما قال الشيخ
كما يفرق بين الرجل الفاسح وبين من ينجس به من رقبته (انتهى وله التلذذ بين
الاستين من غير إيلاج) في الدبر وقال ابن الجوزي في الدر المنصور كره العلماء الوطء بين
الاستين لأنه مدعوى الوطء في الدبر وخبر به في الفصول قال في الفروع كذا قال (وليس
لها) أي الزوجة (استدخال ذكره ودخائمه) في فرجها (بلاذنه) لأنه تصرف فيه
بغير إذنه (ولها) أي الزوجة (اسمه وقبيله بشهرة) ولونا (وقال القاضي يجوز
تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده) لتعذر اذن (وتقدم في كتاب النكاح)
وقال الشافعي النظر إلى فرج المرأة يضعف الدمع وكذا الجالس مستديرا القبلة وكذا النظر
للفاذورات (ويحرم العزل عن الحرة بلاذنها) لما روى عن عمر قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بذنها رواه أحمد وابن ماجه ولأن لها في الولد حقا
وعليها في العزل ضرر فله يحجز الأباذنه ومعنى العزل أن ينزع إذا قرب الانزال فينزل خارجا عن
الفرج (و) يحرم العزل (عن الأمة إلا باذن سيدها) لأن الحق في الولد له (و) له أن يعزل
عن مربيته بلاذنها الحديث أبي سعيد الخدري مرفوعا أنا نافي النساء ونحب أن ياتين فأتى
في العزل فقال عليه الصلاة والسلام أصنعوا ما بآدابكم فما قضى الله تعالى فهو كائن وليس
من كل المأى يكون الولد رواه أحمد (ويعزل وجوبا عن الكل) أي عن زوجة أو أمة
وعن مربية (بدار حرب) لا يستبدد الولد (بلاذن) أي لا يحتاج بدار الحرب إلى استئذان
في العزل وتقدم في النكاح ما فيه (وإذ اعن له قبل الانزال أن ينزع لأعلى قصده الانزال خارج
الفرج لم يحرم في الكل) من زوجة ومربية لأنه ترك للوطء كالأ ترك ابتداء (وله) أي
الزوج (اجبارها) أي الزوجة (ولو) كانت (ذمية) ومملوكة على غسل حيض
ونفاس (لأنه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فذلك اجبارها على إزالة ما يمنع حقه) (و) له
(اجبار) الزوجة (المسلمة البالبة على غسل جنابة) لأن الالة واجبة عليها ولا يمكن
منها الاغتسل و (ي) يجبر الزوجة (الذمية) على غسل الجنابة (كالمسلمة التي دور

والغرض والجهالة فيها كثير
ومثل ذلك لا يحتمل لأنه يؤدي
إلى النزاع إذا أصل له يرجع
إليه ولو وقع الطلاق لم يدر
ما يرجع إليه وكذلك ما هو مجهول
القدر أو المصداق لا يصح أن
يكون صدقا لا خلاف ذكره
في شرحه (وكل موضع
لأنصح فيه التسمية أو خلا
العقد أي عقد النكاح
(عن ذكره) أي الصداق
وهو نفوس البضع (يجب)
للزوجة (مهر المثل بالصدق)
لأن المرأة لا تسلم نفسها إلا ببدل
ولم يسلم البديل وتقدر العوض
فوجب بدله كبيع سلعته بخمر
فتتلف عند مشتر (ولا يضر
جهل يسير) في صداق (فلو
أصدقها عيضا من عبيده)
صح (أو) أصدقها (دابة
من دوابه) بشرط تعيين نوعها
كفرس من خيله أو جمل من
جمالها أو بغل من بغاله أو جحر
من حميره أو بقرة من بقره
ونحوه صح (أو) أصدقها
(قمصان من قمصانه ونحوه)
تخرج من خواتمه (صح) ولها
أحدهم بقرعة (نصا لأن
الجهالة فيه يسيرة يمكن
التعيين فيه بالقرعة بخلاف
ما إذا أصدقها عيدا أو طلق
(و) لو أصدقها (قنطار من
زيت وقنطار من حنطة
ونحوها) كقنطار من سم
أو قنطار من زرة (صح) لما
تقدم (ولها الوسط) لأنه
العدل (ولا يضر غرر ربحي
زواله) في صداق (فيصح)
(معين أبني) يحصله (أو)

البواغ) لأن الوطاء لا يقف عليه لا باحته بدونه ويصح في الانصاف له اجبار الذمية المكلفة
وهو مقتضى المتيقن (وله) أي الزوج (اجبارها) أي الزوجة (على غسل
نجاسة) لأنه واجب عليها (و) له أيضا اجبارها على (اجتناب محرم) لوجوبه عليها
(و) له اجبارها على (أخذ شعر وظفر قماقه النفس وإزالة وسخ) لأن ذلك يمنع كمال
الاستمتاع (فإن احتاجت) في فعل ما ذكر (إلى شراء الماء فتمنه عليه) أي الزوج
لأنه لحقه (وتنع) الزوجة (من أكل ماله راحة كريمة كبصل وثوم وكراث) لأنه
يمنع كمال الاستمتاع (قلت) وكذلك أقنابل الذين إذا نادى به لأنه في معنى ذلك (و) تمنع أيضا
(من تناول ما عرضها) لأنه يقف عليه حقه من الاستمتاع بها زمن المرض (ولا يجب
الذمية) في غسل الذمية لعذر (ولا) يجب أيضا (التسمية في غسل ذمية) كالنية هذا
أحد الوجهين وصوبه في الانصاف وتصحيح الفروع وظاهر ما قدمه في الانصاف في كتاب
الطهارة اعتبار التسمية وهو ظاهر كلام المصنف في ذلك وتقدم (ولا تتعد) الذمية (به)
أي بغسله الحيض أو النفاس (لو أسلمت بعده) فلا تنصلي به ولا تطوف ولا تقرأ قرآنا
ولا غير ذلك مما يتوقف على طهارة قال القاضي أغا يصرح في حق لادحي لأن حقه لا يعتبر له
النية فيجب عوده إذا أسلمت ولم يجز أن تنصلي به انتهى وأيضاً فالغسل يجب بالأسلام
مطلقا على الصحيح وتقدم (وتنع) أي للزوج منع الزوجة (الذمية من دخول
كنيسة وبسيرة) فلا تخرج الابن الزوج (و) له منه ما من (تناول محرم) من
(شرب ما سكرها) لأنه محرم عليها (ولا) تمنع مما (دونه) أي دون ما سكرها (نصا)
لاعتقاد ما حله في دينها (وكذا مسألة تمتع باحدا بسير النية) فلا عنه ما منه (وله)
اجبارها على غسل أقواها وما من سائر النجاسات كما تقدم (لأنه تمنع من القبلة) ولا
تكره الذمية على الوطاء في صومها ناصولا (على) (افساد صلاتها) بوطء أو غيره لأنه يضر
بها (و) لا على افساد (سببها ولا يشترى لها) أي الزوجة الذمية زنا را (ولا) يشترى
(لأمنه الذمية زنا را) لأنه أعاقة لهم على اظهار شعائرهم (بل تخرج هي تشتري نفسها
نصا)

موت أبيها عرض صحيح ورجا

كان حال الأب غير معلوم فيكون
الصدوق مجهولاً (وان أصدقها
عنتى قن له) من ذكر أو أنثى
(صح) لأنه يصح الاعتراض
عنه و (لا) يصح أن يصدقها
(طلاق زوجة له أو) أن
يصدقها (جعلها) أى طلاق
ضرتها (التي إلى مودة) ولو
معلومة لم يثبت ابن عمر مرفوعاً
لأجل رجل أن ينكح امرأة
بطلاق أخرى ولأن خروج
البضع من الزوج ليس بتمول
فهو كالواصدقها نحو خمر (ولها
مهر مثلها) لفساد التسمية
(ومن قال لسيده اعتقني على
أن تزوجك فاعتقته) على
ذلك عنتى مجاناً (أو قالت) له
سيدته (ابتداءً اعتقك على أن
تزوجني عنتى مجاناً) فلا يلزمه
أن يتزوج بها لأن ما اشترطته
عليه حق له فلا يلزمه كما
لو شرطت عليه أن تهبه ذنبر
فيقبلها ولأن النكاح من
الرجل لا عوض له بخلاف المرأة
(ومن قال) لآخر (اعتق
عبدك حتى على أن أزوجه ابنتي)
فأعتقه سيده على ذلك (لزمته)
(أى القائل (قيمه) لمعتقه
(بعته) ولم يلزم القائل
تزوج ابنته باعتق عبده
(كقوله لآخر (اعتق عبدك
على أن أبيعك عبدي) ففعل
فلزمه قيمه باعتقه لأن يبيعه
عبده وإن تزوجه على أن يعتق
أباًها صح نكاحاً فاعتق عبده
عنتقه فلها قيمته وإن
جاءها بهامع أمكان شرائه لم
يلزمه قبولها لأنه يدفعون عليها

وحمل لزوم قدومه (أباً لم يكن له عذر) في سفره كطلب علم (أو كان في عز وواجب أو)
في (طلب رزق يحتاج إليه نصاً) فلا يلزمه القدوم لأن صاحب العذر مقرر من أجل عذره
(فيكتب إليه الحاكم) ليقدم (فإن أبي أن يقدم من غير عذر بعد رسالة إلحاحكم إليه فسخ)
الحاكم (نكاحه نصاً) لأنه ترك حقاً عليه بتضرر به أشبه المولى وما ذكره من المراسلة لم يذكره
في المقتنع ولا الفروع ولا الانصاف وتبعهم في المنتهى وحكام في الشرح عن بعض الأصحاب
قال وروى ذلك عن أحمد وذكره في المبدع بقليل (وان غاب) زوج (غيبه ظاهراً للسلامة)
كتاجر وأسير عندهم ليست عادة القتل (ولم يعلم خبره) أى حياته ولا موته (وتضررت)
زوجته بترك النكاح (مع وجود النفقة عليها) (لم يفسخ نكاحها) لتضررها بترك الوطء لأنه يمكن
أن يكون له عذر (ويسن) لمن أراد وطأ (أن يقول عند الوطء بسم الله أنا هم حبيب الشيطان
وحبيب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقد هموا لأنفسكم قال عطاء هو التسمية عند الجماع
وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم
حننا الشيطان وحبيب الشيطان ما رزقنا فاولد بينهم ما ولد لم يضره الشيطان متفق عليه
(قال ابن نصر الله وتقول المرأة أيضاً) وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود
موقوفاً قل إذا أنزل بقول اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً قال في الانصاف
فيستحب أن يقول ذلك عند نزوله ولم أره للأصحاب وهو حسن (و) يسن (أن يسلعها
قبل الجماع لتخض شهوتها) فتتال من لذة الجماع مثل ما يناله وروى عن عمر بن عبد
العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يواقعها الا وقد أتاها من الشهوة مثل ما أتاه
لا يسبقها بالفراغ (و) يسن (أن يغطي رأسه عند الجماع و) أن يغطيها (عند الخلاء)
لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أتى
أهله غطى رأسه (وأن لا يستعمل القيلة) عند الجماع لأن عمر بن خرم وعطاء كره ذلك
قاله في الشرح (ويستحب للمرأة أن تتخذ خرقه تناولها للزوج بعد فراغه من جماعها)
ليسمع بها وهو مروي عن عائشة (قال أبو حفص ينبغي أن لا تظهر الخرقه بين يدي امرأة من
أهل دارها وقال الحلواني في التبصرة بكرهه أن يمسح ذكره بالخرقه التي تسمع بها فرجها وقال
أبو الحسن بن القطان في كتاب أحكام النساء لا يكره نخرها للجماع وحال الجماع ولا يخره
وقال (الامام مالك) بن أنس (لبأس بالخمر عند الجماع وأراد سقها في غير ذلك
يعاب على فاعله وتكره كثره الكلام حال الوطء) لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تكثروا الكلام عند جماع النساء فإن منه يكون الخمر والفأر رواه أبو حفص ولأنه يكره
الكلام حال البول وحال الجماع في معناه (ويستحب) للواطئ (أن لا يترع اذ فرغ) أى
انزله (قبلها حتى تفرغ الخواص) ونزع قبلها (كره) لما روى أنس مرفوعاً إذا جامع
لرجل أهله فليقصدها ثم إذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضى حاجته رواه أبو حفص ولأن في
ذلك ضرراً عليها ومنعه لها من قضاء شهوتها (ويكره) الوطء (وهو مخبر) لما روى
عنته بن عبد الله قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله فليستبرأ ولا
يتجرد تجرد العير بن رواه ابن ماجه والسير بفتح السين أهله لأنه سيكون المشاة تحت حمار
الوحش شبهه ما به تنفيراً عن تلك الحالة (و) يكره (تحمسها به) أى بما جرى بينهما
(ولو اضرتما وحرمه في الغيبة لأنه من السر وفشاء السر حرّم) وروى الحسن قال جلس
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجل وامرأة فأقبل على الرجل فقال لعل أحدكم يحدث
بما يصنع بأهله إذا حلأ قل على النساء قل لعل أحدكن يحدث بالنساء بما يصنع بهن زوجها

العرض في عنتى أبيها (ودعى) في العقد من صدق مؤجل (أو عرض) بهداه قبل لم يسم لها صدقاً (مؤجلاً ولم يذكر

محل (بأن قيل على كذا مؤحلا
والعرف في الصداق المؤجل
ترك المطالبة به إلى الموت أو
البينة فيحمل عليه فيصير
حيثما معلوما بذلك وعلم منه أنه
يصح جعله مضمنا حالاً وبعضه
مؤجلاً بموت أو فراق كما هو معتاد
الآن بخلاف الأجل المجهول
كعدم زيد فلا يصح لجهايته
وأما المطلق فإن أجله الغرة
بحكم العادة وقد صرح هنا عن
العادة ذكر الأجل ولم يبينه فبقى
مجهولاً قال في الشرح فيحمل
أن تبطل التسمية ويحتمل أن
يبطل التأجيل ويحمل انتهى
* قلت والثاني هو مقتضى ما سبق
في البيع فهنا أولى
في فصل وان تزوجها في خمر
أو خنزير أو مال منصوص بصرح
النكاح نصاً وهو قول عامة
العقهاء لأنه عقد لا يفسد بجهالة
العوض فلا يفسد بخبره
كالخلع ولأن فساد العوض لا يزيد
على عدمه ولو عدم فالنكاح
صح فكذا إذا فسد (ووجب)
للزوجة على زوجها (مهر
المثل) لا قضاء فساد العوض
ردعوضه وقد تذرنا في النكاح
فوجب رده قيمته وهي مهر
المثل وكالوثاق المبيع بغير
قاسد أي بد مشترية (و) أن
تزوجها (على عهد فخرج
حر أو) خرج (مغصوباً فلها
قيمتها) وبقدرح عهداً (يوم
عقد) لرضاها بقيمتها إذ ظنته
مملوكاً وكما لو وجدته مملوكاً
فردته بخلاف قوله أصدقتك
هذا الخبر أو المصوب فإنه
كرضاها بغير شيء إذا رضيت بما
ليس بمال أو بمال لا يقدر على تملكه لحاقه وجود التسمية كعدمها فكان لها مهر المثل وسواء سلمها

قال فقالت امرأة منهم بفرعون وأنا لفعل فقال لا تفعلوا أنما مثل ذلككم كمثل شيطان اتقى
شيطانه فجاءها والناس ينظرون ورؤى أبوداود عن أبي هريرة مرفوعاً مثله بعناه
(ويكره وطؤه) لزوجه أو مريضته (بحيث يراه غير طفل لا بعقل أو) بحيث (يسمع
حسهما) غير طفل لا بعقل (ولو رضيا) أي الزوجان قال أحمد كانوا يكرهون الزوجين وهو
الصوت الخسفي وهو بالجيم والسسين المهمة يقال توجس إذا تسمع الصوت الخسفي (إن كانا
مستورين العورة والآن) يكونا مستورين العورة (حرم مع رؤيتهما) أي العورة لحديث
أحفظ عورتك وتقدم (ويكره أن يقبلها) أي زوجته أو مريضته (أو يمسها) عند
الناس) لأنه دناءة (وله الجمع بين) وطء (نساءه وأما به غسل واحد) لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم طاف على نساءه في ليلة بغسل واحد رواه أحمد والنسائي ولأن حدث الجنابة
لا يمنع الوطء بدليل تمام الجماع (ويسر أن يتوضأ لمعاودة الوطء) لما روى أبو سعيد
مرفوعاً إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتبوضأ رواه مسلم ورواه ابن خزيمة والحاكم وزاد
فإنه أنشط للعود (والغسل) لمعاودة الوطء (أفضل) لحديث أبي رافع أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم طاف على نساءه جميعاً فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلات يارسول الله لو
جعلته غسلاً واحداً قال هذا زكي وأطيب وأظهر رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي رافع
(وليس) واجباً (عليها خدمة) زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه) ككس الدار وماء
الماء من البئر وطحن (نصاً) لأن المعقود عليه منفعة البضع فلا يملك غيره من منافعتها
(الملك الأولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها) لأنه العادة ولا يصل الحال إليه ولا تنظم المعيشة
بدونه (وأوجب الشيخ المعروف من مثله المشمله) وفاقاً للمالكية وقاله أبو بكر بن شعبة
وأبو إسحاق الجوزجاني واحتج بقضية علي وفاطمة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم قضي على
ابنته فاطمة بخدمة البيت وعلى ما كان خارجاً من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طرق
(وأما خدمة نفسها في ذلك) أي في العجن والخبز والطبخ ونحوه (فهي) عليها
بغير إثم إلا نازمه (الآن أن يكون مثله لا يخدم نفسها) فقلبه خادم لها (وبأقوى في النفقات
ولا يصح إيجارها) أي الزوجية (لرضاع وخدمة الأبدان) أي الزوج لأنه عقد يفوت
به حق من ثبت له الحق بعقد سابق فليس يصح كإجارة المؤجر فإما مع إذن الزوج فإن الإجارة
تصح ويلزم العقد لأن الحق لها لا يخرج عنها (ولو) أجزت نفسها (لعمل في
دمتها) صح العقد لأن ذمتها قابلة لذلك (فإن عملت) أي العمل الذي استؤجرت له
(بنفسها) عملها (من أقامته مقامها) سحقت الإجارة (لها وقت بالعمل) فإن
أجزت (نفسها) وأجزها وألها الصفره مثلاً (ثم تزوجت صح العقد) أي عقد الإجارة
(ولم يملك الزوج فسخ الإجارة ولا يمنعها من الرضاع حتى تنقضي المدة) لأن منافعتها ملكة
بعقد سابق على نكاحه (أشبهه ما لو اشترى أمة مستأجرة أو داراً مستأجرة) بما يطول نقله
منها (فإذا نام الصبي) الذي استؤجرت لرضاعه (أو اشتغل فللزوج الاستمتاع بها)
لزوال المراض لحقه (وليس لولي الصبي منه) أي الزوج من الاستمتاع بها (وله)
أي الزوج (الاستمتاع بها) أي زوجته المؤجرة لرضاع (ولو أضر اللبن) لأن وطء
الزوج ممتنع بعقد الزوج فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كما لو أضر الولي ولا يملك
الزوج فسخ النكاح مع جهله بكونها مؤجرة (وله) أي الزوج (منها من رضاع
ولها من غيره) له منها أيضاً (من رضاع ولد غيرها) لأن اشتغالها بذلك يفوت
عليه كمال الاستمتاع بها (ولا) يمنعها من رضاع (لداها منه) لأنه حقه لها فلا يمنعها

كسائر حقوقها وحمل منعها من رضاع ولده من غيره ومن رضع لا غير ما (لأن يضطر)
الرضيع (اليها ويخفى عليه) كان لا توجد مرضعة سواها أو يقبل ثدي غيره أو تكون
قد شرطت عليه ولا تلحقها منه (نفسا وإيا في نفقة لأقارب) موضعها (ولا يحوزها جمع
بين زوجتيه) فأكثر (في مسكن واحد أي بيت واحد بغير رضاها لأن) على كل وحدة
مهما حضر المأبدين من الغيرة واجتماعهن بشير الخصومة لأن (كل واحدة منهم تسمع
حسه إذا أتى الأخرى أو ترى ذلك فإن رضيت ذلك أو) رضيتا (بنومه بينه) في خد واحد
جاز) لأن الحق لهما لا يعدوهما فلهما المساحة بتركه (وإن أسكنهما في دار واحدة كل
واحدة منهما في بيت) منها (حز إذا كان) بيت كل واحدة منهما (مسكن مثلها) لانه
لا جمع في ذلك (وكذلك الجمع بين الزوجة والسرية) في بيت واحد فلا يحوز (الأرض
لزوجة) لما تقدم (ويحوز نومه) أي الرجل (مع امرأته بلا جمع بخصرة محرمه)
كنوم النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمدوا في طول لوساده وإن عباس لما دث عنه في عرضها
(وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من الخروج من منزله إلى ما نهاه منه بدسواء
أرادت زيارة والديها أو عيادته) ما أو حضو زوجته أحدها أو غير ذلك (قال أحد في امرأة
لها زوج وأم مرضعة طاعة زوجها أوجب عليها من أمها الأئذان لها (وبحرمها عليها)
أي الزوجة (الخروج بلاذنه) أي الزوج لأن حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بما ليس
بواجب (فإن فعلت) الزوجة أي خرجت بلاذنه (فلا تفسد لها اذن) أي ما دامت
خارجة بغير إذنه لعدم التمكن من الاستمتاع (هذا) أي مذكر من تحريم الخروج بلا
إذنه وسقوط نفقة قته (إذا قام) الزوج (بحوائجها) أي لا بد لها منها (والأ) أي
وان لم يقيم بحوائجها (فلا بد لها) من الخروج للضرورة فلا تسقط نفقة قته (قال أسبخ
فمن حبسته امرأته بحقه أن خاف خروجها بلاذنه أسكنها حيث عاين الخروج فأنكر
له من يحفظها غير نفسه حبست معه) لحفظها (يعني إذا كان الحبس مسكن مثلها)
ولم يقض إلى اختلاطها بالرجل (كي يأتى في الباب فإن عجز عن حفظها) الحبس (أو خيف
حدوث شر) بسبب جسمها معه (أسكنت في رباط ونحوه) دفعا للفساد (ومتي كان
خروجها مظنة الفاحشه صار حقا لله يجب على ولى الأمر ردها بغيره فان مرض بعض محارمها
كالويلها وأختها (أو مات) بعض محارمها (بغيره) أي المحرم (من أقاربها)
كالولادعها وعمتها وأولادها وأختها (استحب له) أي الزوج (أن يأذن لها في الخروج
إليه) أي إلى تمر بضعه أو عيادته أو شهود حنائه في ذلك مرحلة لرحم وفي منعها من ذلك
قطعية رحمه ورعاها لعدم أدبه على مخالفته (لا) يستحب أن يأذن لها في الخروج
(لزيرة أبويها) مع عدم المرض لعدم الحاجة إليه ولا تلحقه (ولا يملك) الزوج
(منعها من كلامها - مولا) ملك (منها من زيارتها) لانه نكاحه لم يوق في معصية
الخالق (الامعظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال) بسبب زيارتها منه فله منعها اذن
من زيارته مادفع الضرر (ولا يلزمه طاعة أبويها في فراقه ولو) في (زيارة ونحوها) بال
طاعة زوجها الحق (لوجوبها عليها) وروى ابن بطي في أحكام النساء عن أنس أن رجلا سائر
ومنع زوجته الخروج فصر أبوه قاسا فأتته رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنائزه
فقال لها أتق الله ولا تخافني زوجك فأوحى الله في النبي صلى الله عليه وسلم في قد غفرت لها
طاعة زوجها

فوفصل في القسم بين الزوجين فأكثر (وهو توزيع الزمان على زواجه) أن كان

أما من عديدين وأما من واحد
وأما (فبأن أحدهما حرا)
لرقيق (لأخر وقية الحرة)
ي لدى خرج حرائصا وكذا
لو خرج أحدها مغصوبا لآله
الذي تعذر تسليمه والأول
لأما من منه (وتخير) زوجة
(وعين) جعلتها صداقا
كدار وعبد (بأن جزمها) أي
العين (مستحقا) بين أحد
قيمة العين كله أو أخذ جزء غير
أنه تحقق وقيمة الجزء المستحق
لأن التمسك بعينه فمكان لها
الفسخ كغيرها من العيوب
(أو) أي ولزوجة الخيار في
(عين ذرعها فبانت
نقل) مما عين كان عينها عنزة
فبانت تسعة (بين أحدهما)
أن المازرع (و) أخذ (قيمة
منقص) منه من ذرعها
(وبسبب) رد (وأخذ
قيمة الجميع) أي جميع
المذروع همه ناقص (وما
وجدته) المرأة (عينها) من
صديق معين (أو) وجدته
(انقص صفة شرطها فكم يبيع)
بجده مشترعا وذا صفة
شرطها فيه فلها رده وطلب
قيمتها أو مثله ولها مساكنة مع
إرشاء أو نقد الصفة
وأنوصف في النكاح أن نقص
بعض النصفين لها مساكنة
أو رده وطلب بدله فقط
(ونزوجة على عصير بان
خبر أمير العصور) لانه مثلي
فأكثر إليه قرب من القيمة
ولهذا ضمن به في التلاف وكذا
أن صدقها أحدا فبان خبرا وان
قال صدقتم هذا الخبر وأشار إلى
دخل أو عبد ولا هذا وأشار إلى عيده صحت التسمية وله المشار إليه كبعثك هذا الأسود وانطويل يشير إلى أبيض أو قصير (وبصريح)

صح فملكه) من مال ولده
وتقدم بيان شروطه في الهبة
فيصح اشتراط الاب الصداق
كله أو بعضه له لقوله تعالى في
قصة شعيب اني اريد أن أنكحك
احدى ابنتي هاتين على أن
تأخرني ثمانى حجج فجهل
الصداق الاجارة على رعاية
غنمه وهو شرط لنفسه ولأن
للوالد أخذ ما شاء من مال ولده
كما تقدم بدليله في الهبة فاذا شرط
لنفسه الصداق أو بعضه كان
أخذاً من مال ابنته وعن مسروق
أنه لما زوج ابنته اشترط لنفسه
عشرة آلاف فجعلها في الحجج
والمساكين ثم قال للزوج جهز
امرأتك وروى نحوه عن الحسين
(والا) يكن الأب ممن يصح تزوجه
من مال ولده ككونه بمريض
موت أحدهما المخوف أو ليعطيه
لولد آخر (فالكل) أي كل
الصداق (لها) أي الزوجة
(كشروط ذلك) أي الصداق
أو بعضه (أفرا لا ب) كجدها
وأخيها فيبطل الشرط نصا ولها
المسمى جميعه للصحة التسمية
لأن ما اشترط عوض في تزويجها
فكان صداقها كالزوج جعلها
قنتن في الجهالة (وبرجع)
زوج (ان فارق) أي طلق
ونحوه (قبل دخول في)
المسئلة (الاولى) وهي ما إذا
تزوجها على ألف له وألف لايها
(بالد) عليها دون أيها لاه
أخذ من مال ابنته ألفا فلا يجوز
الرجوع به عليه (و) يرجع
ان فارق قبل دخول (في)
المسئلة (الثانية) وهي ما إذا
تزوجها على ان الصداق كله لايها

ثنتين فأكثر (ويلازم غير طفل ان يساوى برز وجاته في القسم اذا كن حرائر كلهن أو)
كن (اماء كلهن) لانه اذا قسم لواحدة أكثر من غيرها كان في ذلك ميل وقد قال تعالى
وعاشروهن بالمعروف واما مع الميمل معروف وقال تعالى ولست عليكم ان تعدلوا بين
النساء لان العدل ان لا يقع ميل البتة وهو متعذر ولو حرصتم على تحري ذلك وبالغنم فيه فلا
عليوا كل الميمل فتذروها كالمعلقة التي ليست ذات ميل ولا مطلقة وعن أبي هريرة مرفوعا
من كان له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل وعن عائشة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ثم يقول اللهم ان هذا قسمي فيما أملك فلا تبنني فيما لا أملك
رواهما أبو داود ويكون (ابيلة) و (ليلة) لانه ان قسم ليلتين وليلتين أو أكثر من ذلك
كان في ذلك تأخير لحق من لها الليلة الثانية لتي قبلها (الا أن يرضى بالزيادة) على ليلة
وليلة لان الحق لا يعدونه (وعمداد القسم الليل) لانه يأوى فيه الانسان الى منزله ويسكن
الى أهله وينام على فراشه مع زوجته عادة والنهار للماشى قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا
والنهار معاشا (ويخرج في نهاره في معاشه وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به
وليلة العشاء والفجر ولو قبل طلوعه كصلاة النهار) عقلت لكن لا يعتاد الخروج قبل
الافاق اذا كان عند واحدة دون الاخرى لانه غير عدل بينهما اما لو اتفق ذلك بعض الاحيان
أو لعارض فلا بأس (وحكم السبعة) للبكر (والثلاث) للشيب (التي يقيمها عند
المزوجة) اليه (حكم سائر القسم) في أن عمدها الليل وأنه يخرج بالنهار وللصالحات
وما جرت العادة به (فلا تعدو عاها) أي الزوج (المقام عندها) أي عند ذات الليلة
(ليلا لا شغل أو حبس أو ترك ذن) أي المقام عندها في ليلتها (لغير عذر قضاه لها)
كسائر الوجبات (ويدخل النهار في الليلة الماضية) لان النهار تابع لليل ولا يكون
ول الشهر وقات عائشة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وفي يومى وأغافض عليه
الصلاة والسلام نهارا (وان أحب أن يجعل النهار ضاه الى الليل الذي يتبعه جاز) له ذلك
(لان ذلك لا يتفاوت) والغرض التعميد بينهن وهو حاصل بذلك (الامن معيشته بالليل
كالخارج فانه يقسم بالنهار لانه محل سكنه ويكون الليل تبعاً للنهار) في حقه (وليس له)
أي الزوج اذا أراد الشروع في القسم (البداية باحداهن) الابقرة أو رضاهن لان البداية
بهما تفضيل لهما واتسوية واجبة ولانهن متساويات في الحق ولا يمكن الجمع بينهما من فوجب
المصير الى القرعة ان لم يرضين (ولا) أي وليس للزوج (السفر بها) أي باحداهن
(أو باكثر من واحدة) ممنهن (الابقرة أو رضاهن ورضاه) لما تقدم ولانه عليه
الصلاة والسلام كان اذا أراد سفره أفرع بن نسائه في خرج سهمها خرج سهمها مع متفق عليه
(فان) رضين ورضى بالبدء باحدها أو السفر بها جاز لان الحق لا يعدنهم وان (رضين)
بالبدء باحداهن أو السفر بها (ولم يرض) الزوج بها (واراد خروج غيرها) للبدء
أو السفر (أفرع) لما تقدم (واذا بات) الزوج (عند احداهن بقرة أو غيرها)
برضا أو غيره (ازمه المبيت) في الليلة الآتية (عند الثانية) من الزوجات ان كن
(انثيين) ليحصل التعميد أو تدارك الظلم ولم يحتج لاعادة القرعة (فان كن) أي الزوجات
(ثلاث) وبدا باحداهن بقرة أو غيرها (أفرع في الليلة الثانية) بين الباقيتين ليحصل
لعمد ليلتين ما لم يراضوا (فان كن) أي الزوجات (أربعا) وبدا باحداهن ثم باخرى
ممنهن (أفرع في الليلة الثالثة) بين الباقيتين لما تقدم (وبصير في الليلة الرابعة الى)
الزوجة (الرابعة بقرة أو غيرها) لانها حقها (ولو أفرع) من له أربع زوجات (في الليلة

ثم أخذ منها (و) أن تفرق الزوج (قبل قبضه) أى الصداق من الزوج فالأب (أخذ) مما تقضه (من البقية ما شاء بشرطه) السابق كسائر ما لا يعلم منه أن الأب لا يملكه بالشرط بل بالقبض مع النية

فإن فصل ولأب تزويج بكره ونسب بدون صداق مثلها كمن ولو كبرية (وان كرهت) نصا لأن عمر خطيب الناس فقال ألا تغالوا في صداق النساء فما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا من نسائه ولا أحدا من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكر فكان اتفاقا منهم على أن يزوج بذلك وان كان دون صداق المثل وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وهو من أشرف قريش نسبا وعلماء ديناً ومن المعلوم أنهم لما لمساها ومثلها ولأن المقصود من النكاح السكن والازواج ووضع المرأة في منصب عفة من يكملها ويصونها ويحسن عشرتها دون العوض (ولا يلزم أحدا) إذا زوج الأب بدون مهر المثل (تمت) لأن الزوج ولا الأب لمحبة التسمية (وأن فعل ذلك غيره) بأن زوجها غير الأب بدون مهر مثلها (بأنها أصح) مع رشدها ولا اعتراض لأن الحق لها وقد أسقطته كالأذن في بيع سهو لم يتأبدون قبضتها (و) أن زوجها بدون مهر المثل غير الأب (بدونه) أى أنها (يلزم زوجها نية) أى مهر المثل لفساد التسمية إذاً لايتها غير ما دون قيمته فوجب على الزوج مهر المثل كالوتر وجهه محرم وعلى الولي ضمانه لأنه المقر كما

(الاولى) بينهن (فجعل سهمها للاولى وسهمها للثانية وسهمها للثالثة وسهمها للرابعة ثم خرج السهام) (عالمين مرة واحدة جاز) ذلك لأنه موقوف بأربعة قصود (وكان لكل امرأة ما يخرج لها) من الباقى على مقتضى القرعة (ويقسم) من تحتها خمسة غيرها (لمعتق بعضهم بالمساب) بأن يجعل لغيرته بحساب المهر ولزوجه بحساب الملامة فإن كان نصفه خرافها ثلاث ليلال والمهر أربع لانا فحصل لغيرته الرقيق ليله فيكون لما يقابلها من المهر ليلتان ضعف ذلك ويحمل لغيرته المهر ليلتين فيكون لما يقابلها من المهر ليلتان مثل ذلك (ويقسم) الزوج (المريض والمجنون والعنيد والخصي كالصحيح) لأن القسم للانس وذلك حاصل من لا يبطأ وقد روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما كان في مرضه جعل يدور في نسائه ويقول أين أنا غدا أين أنا غدا رواه البخاري (فانشق على المريض) القسم (استأذن أزواجه أن يكون عندها من) ما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى نسائه فاحت من فقال اني لا أستطيع أن أدور بينكن فإن رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلت فاذن له رواه أبو داود (فإن لم ياذن له) أن يقيم عند أحدها من (أقامه) أحدها من بقرعة أو اعترفتن جميعا أن أحب ذلك تعدل بينهما (وبطون بعضهن مأمون) له زوجتان فأكثر (وليه وجوبا) لحصول الانس به (فإن خيف منه) لكرهه غير ما مومن (فلا قسم عليه) لأنه لا يحصل منه انس (لكن) (ولا قسم لجنونه بخلاف منها) لما تقدم (وأن لم يعدل الولي في القسم ثم اتفق الزوج) من جنونه (قضى للظلمة) ما فاتها استندرا كالظلمة لامة (ويحرم تخصيص) بعض الزوجات (بأفاقته) لأنه جود على الأخرى (وإذا أفاق) المجنون (في نوبة واحدة) من زوجاته (تضي يوم جنونه للأخرى) ليحصل التعديل (ولا يجب عليه) أى الزوج (التسوية بينهن في وطء ودواعيه) لأن ذلك طريقة الشهوة والميل ولا يميل إلى التسوية بينهن في ذلك (ولا) يجب عليه أيضا التسوية بينهن (في نفقة وشهوات وكسوة إذا قام بالواجب) عليه من نفقة وكسوة (وأن أمكنه ذلك) أى التسوية بينهن في الوطء ودواعيه وفي النفقة والكسوة وغيرها (وعله كان أحسن وأولى) لأنه أبلغ في العدل بينهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوي بين زوجاته في القبلية ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك (ويقسم) من تحتها مرة وأمة (زوجته) الأمة ليله لأنهم على النصف من الحر (زوجته) (الحرمة ليلتين وان كانت) زوجته الحرمة (كتابية) لقول على إذا تزوج الحرمة على الأمة قسم للأمة ليلة وللحرمة ليلتين رواه الدارقطني واحتج به أحمد ولأن الحرمة حقه في الأيواء أكثر ويخاف النفقة والكسوة فانه مقدور بالحاجة وقسم الابتدأ شرع ليزول الاحتشام لكل منهما (فان عتقت أمة في نوبتها) فلها قسم حره (أو) عتقت أمة (في نوبة حره من قبلها فلها قسم حره) لأن النوبة أدركتها وهي حره فتستحق قسم حره (وان عتقت) الأمة (في نوبة حره من حره) عن الأمة (اتم للحرمة نوبتها على حكم رقي) انصرتها (ولا تزاد الأمة شيئا ويكون للحرمة ضعف مدة الأمة) لأنه باستيفاء الأمة مدتها في حال الرق وجب للحرمة ضعفه بخلاف ما إذا عتقت قبل مجي نوبتها أو قبل تمامه والحرية الطارئة لا تنقص الحرمة مما وجب لها وإذا أتم للحرمة نوبتها ابتداء أقسم متساويا (والحق في القسم للأمة دون سيدها قلها) أى الأمة (ان تهب ليلتان زوجها أو بعض ضرثها) بأذن زوجها (كالحرمة) لأن الحق لها وليس لسيدها (الاعتراض عليها) في ذلك (ولأن يهبه) أى وليس لسيدها لامة أن يهب حقه من القسم (دوها) لأن الأيواء السكن حقه ما دون سيدها ونفده (ويقسم) الزوج (أو زوجة)

مهر المثل لفساد التسمية إذاً لايتها غير ما دون قيمته فوجب على الزوج مهر المثل كالوتر وجهه محرم وعلى الولي ضمانه لأنه المقر كما

(حائض ونفساء ومريضة ومعينة) بجذام أو نحوه (ولرقتاء) (الصغيرة يمكن وطؤها ومن
 آلى) منها (أظهارها منها أو حرمة وزمنة ومجنونة مأمونة نصا) لأن القصد السكن والايواء
 والاقس وحاجتين داعية إلى ذلك فإن خيف من المجنونة فلا قسم لها وقدم (ولا قسم) المطلقة
 (رحمية صرح به في المغنى والشرح والزركشي في الحضانة وما ثم صريح بخالفه ولا نثر جيع
 حضانتها على ولدها) من غير مطلقة (وهي رحمية) فدل ذلك على أنها ليست زوجة
 من كل وجه (وبقسم) الزوج (لن سافر بها) من زوجها (بقرة إذا قدم) من
 سفره (ولا يحتسب عليها مدة السفر) لحديث عائشة السابق ولم نذكر قضاءه ولأن المسافرة
 اختصت بمسقة السفر (وان كان) السفر بها (بقرة لزمه القضاء مد غيبته) لأنه
 خص به من مدة على وجه تلحقه التهمة فيه فالزمه القضاء كما لو كان حاضرا (ما لم تكن الضرة
 رضيت بسفره) أي سفر ضرتهما، قل في المدعوى بنفي أن يرضى منهما ما قام معها المبيت
 ونحوه (و يرضى) من سافر إحدى زوجاته (مع قرعة ما تعقبه السفر) أي ما أقام عند
 انتهاء مسيره في السفر (أو) ما (تخلله) أي السفر (من مدة إقامة وان قلت) لتساكنهما
 في ذلك لآزم من مسيره وحده وترحاله لأن ذلك لا يسمى سكة فلا يجب قضاؤه كما لو كانا منفردين
 (واذا) أراد السفر وأقرع بين نسائه و (خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها أوله
 تركها والسفر وحده) لأن القرعة لا توجب وانما تدين من استحق التقديم و (لا) يجوز
 له السفر (ب) إحدى زوجاته (غير من خرجت لها القرعة) لأنه جود (وان وهبت)
 من خرجت لها القرعة (حقها من ذلك) أي من السفر معه لا إحدى ضرراتها (جاء) لها
 (ادارضى الزوج) لأن الحق لا يعدو ما (وان رهنه) أي وهبت من خرج لها القرعة
 حقها من السفر معه (لزوج أو) وهبت مهراتها (الجميع أو امتنعت) من خرجت
 لها القرعة (من السفر سقط حقها) لأعراضها عنه باختيارها (ادارضى الزوج) بما
 صنعت من الهبة أو الامتناع (واستأنف القرعة بين البواقي) من ضرراتها لم يرضى عنه
 واحدة (وان أبي) ما صنعت من الهبة أو الامتناع (فله اكراهها على السفر معه) لأنه حق
 له فاجبرت عليه كسائر حقوقه (والسفر الطويل والتصير سواء) فيما تقدم وقال في المدع
 وظاهره لا يشترط كونه مباحا بل يشترط كونه مخرضا (وقتي سافر باحداهن بقرة إلى مكان
 كالقدس مثلا ثم بدله) السفر (لى مصر) مثلا (فد استخبرها معه) اليه الآن ذلك
 اتسام سفره الأول وليس ثم من لها حق معها أشبهت المنفردة (واذا سافر بزوجة) فأكثر
 (بقرة أوى إلى كل واحدة ليلة) بيومها (في رحلها من حيمة أو خكا أو خباء مشرفه) أي
 رحلها (كبيت المقيمة) فيما ذكر (وان كانتا جميعا في رحله فلا قسم الا في القراش)
 كما لو كانت معه في بيت واحد برضاها (فلا يحل) له (أن يخص فراش واحدة) منهما
 (بأبيتوته فيه دون فراش الأخرى) لأنه ميل (ويحرم) على من تحتها أكثر من زوجة
 (دخوله في ليلتها) أي ليلة إحدى الزوجات (الغيرها) لأنه ترك الواجب عليه (الا
 لصورة مثل أن تكون) غير ذات الليلة (منزولا بها) أي محتضرة فيريد أن يحضرها
 (أو توصى اليه أو ما لا بد منه) عرفت لأن ذلك حال ضرر ورة أي يحسب به ترك الواجب لا مكان
 قضائه في وقت آخر (فان لم يلبث نسده لم يرض شيئا) لأنه لا فائدة فيه لقلته (وان لبث)
 عندها (أوجاه لزمه أن يرضى لها مثل ذلك من حق الأخرى) لأن النسوة واجبته ولا
 يخص الأبدن (ووقبل) التي دخل اليها في غير ليلتها (أو باشر) ها (أو نحوه) كما
 لو نظر إليها شهوة (مدحض) ذلك لدلالة قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه

يدون مهر المثل (ك) ما يلزم (تتمة) مقدر (من) أي
 وليا (زوج) موليته بدون
 ما قدرته (من صداق له لأنه
 ضيه بتزويجها بدونه ولو كان
 أكثر من مهر المثل (ولا يصح
 كون) المهر (المسمى من
 يعنى على زوجة) كان تزويجها
 على أبيها أو أخيه أو غيرها لأنه
 يؤدي إلى اتلاف الصديق عليها
 أدل وصحت التسمية المثل ولو
 ملكته لعنق عليها (الا) أن
 يكون (بأذن) زوجة
 (رشيدة) فيصح لأن الحق لها
 وقد رضيت (وان زوج أب
 ابنه الصغير بأكثر من مهر
 المثل صح) ولزم المسمى الابن
 لأن المرأة لم ترض بدونه فلا
 ينقص منه وقد يكون للابن
 غبطة ومصلحة في نيل الزيادة
 على مهر المثل والأب أعلم
 بصحته في ذلك (ولا يضمه)
 أي المهر (أب مع عشرة ابن)
 لزيادة الأب عنه في التزويج
 أشبه الوكيل في شراء سلعة (ولو
 قيل له) أي للأب (ابنك
 فقير من أين يؤخذ الصداق
 قبل عندي وام يزد على ذلك
 لزمه) المهر عنه لأنه صار ضامنا
 بذلك وكذا الوضمة عنه غير لأب
 أو ضمن له نفقة جماعة معينة
 فيصح موصرا (كان أو موصرا
 (ونفصاه) أي قضى الأب
 الصداق (عن ابنه ثم طلق) الابن
 الزوجه (ولم يدخل) أي قبل
 الدخول بها (ولو) كانت طلاقه
 (قبل بلوغ) الزوج (فنفصه)
 أي الصداق لأبى بالطلاق

سبعة دون غيره وكذا لو ائدت ونحوه فرجع كما ولا رجوع لآب فيه لان الامن لم يملكه ١٢١

وسلم يدخل على في يوم عيرى فينال من كل شيء الا الجماع (والعدل لقضاء) فحصل التسوية بينهم (وكذا يحرم دخوله نهارا الى غيرها الا الحاجة) قال في المفتي والشرح كدفع نفقة وعيادة أو سؤال عن أمر يحتاج الى معرفته أو زيارتها بعد عهدها (ويجوز أن يقضى ليلة صيف عن ليلة شتاء) لأنه قضى ليلة عن ليلة (و) يجوز أيضا أن يقضى (أول الليل عن آخره وعكسه) بأن يقضى ليلة شتاء عن ليلة صيف وآخر ليل عن أوله لأنه قضى بقدر ما فاته وفي الشرح والمصدق يستحب أن يقضى لها في مثل ذلك الوقت لأنه أبلغ في المماثلة (والأولى أن يكون لكل واحدة من نسائه مسكن بآتيها فيه) لقوله عليه الصلاة والسلام ولأنه أحدون لمن وأسرت حتى لا يخرج من بيوتهن (فإن اتخذ الزوج لنفسه مسكا) غير مسكن زواجه (يدعوا له كل واحدة في ليلتها ويومها ويطلبه من ضرتهما جاز) له ذلك لأن له نقل زوجته حيث شاء بمسكن يليق بها (وله دعاء البعض الى مسكنه ويأتى البعض) لأن له أن يسكن كل واحدة منهن حيث شاء (وان امتنعت من دعائها عن اجابته) وكان مادعاها اليه مسكنا مثلها (سقط حقها من القسم) لنشوزها (وان أقامت واحدة) من زواجه (ودعا الباقيات الى بيتها لم يجيب عليهن الاجابة) لما بينهن من الفيرة والاجتماع بزبدها (وان حبس) الزوج (فاستدعى كل واحدة) من زواجه في الحبس (فليلتقا فلهن طاعته ان كان) الحبس (مسكن مثلهن) ولا مفسدة كما لو لم يكن محبوسا (والا) أي وان لم يكن الحبس مسكن مثلهن (لم يلزمهن) طاعته كما لو دعاهن الى غير الحبس الى ما ليس مسكنا مثلهن (فان أطعته) في التيان الى الحبس سواء كان مسكن مثلهن أولا (لم يكن له أن يترك العدل بينهما) لأنه جور (ولاستدعاء بعضهن دون بعض) لما فيه من ترك التسوية فلا عذر (كما في غير الحبس فان كانت امرأته في بلدين) أو كان نسائه في بلاد (فعليه العدل بينهما) أو بينهما (بأن يعطى الى الغائبة) عن البلد (في أيامها أو يقدمها اليه) ليسوى بينهما (فان امتنعت) الفدية (من القدوم مع الأم كان سقط حقها) من القسم والنفقة (لنشوزها وان قسم في بلديهما جعل المدة بحسب ما يمكن كشهرو شهر أو أكثر أو أقل على حسب تفاوت البلدين) وعدهما الحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ان قسم) لاحدى زواجه (ثم جاء القسم للثانية فأغلقت الباب دونه أو منعت من الاستمتاع بها أو قالت لا تدخل على أولانيتها أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم والنفقة) لنشوزها (فان عادت الى المطاوعة استأنف القسم بينهما) أي بين من كانت ناشزا وضررتها (ولم يقض الناشز) بمبته عند ضررتها السقوط حقها اذذاك (فلو كان له أربع نسوة فأقام عند ثلاث منهن ثلاثين ليلة) عند كل واحدة عشر ليل ولم تكن الرابعة ناشزا (لزمه أن يقيم عند الرابعة عشر) ليعدل بينهما (فان نشزت احدها من) أي الاربع (وظلم واحدة) منهن (ولم يقسم لها وأقام عند الاثنين ثلاثين ليلة) كل واحدة خمسة عشر (ثم أطاعته الناشز وأراد ان يقضاه للظلمة قسم لها ثلاثا والثلث لغيره خمسة أدوار ليكمل للظلمة خمسة عشر ليلة) لتساوى ضررتها (ويحصل الناشز خمس) ليل لأنها واحدة من أربع فيكون لها ربع الزمن المستقبل وذلك خمس من عشرين وأولى والثانية قد أسدت وفنامتاهما فالخمس عشر للظلمة (ثم يقسم بين الجميع) على السواء (فان كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ليلة وظلم الثلثة) فلم يقسم لها (ثم تزوج حديدة ثم أراد ان يقضى للظلمة)

من قبله وكذا لو قضاه عنه غير الأب ثم تنصف أو سقط باقي (ولاب قبض صداق) بقى (محجور عليها) لصغر أو جنون أو سفه لأنه يلى مالها فكان له قبضه كثمان مبيعها و (لا) يقبض أب فتيه أولى من صداق مكلمة (ورشيدة ولو بكثر الابا ذنها) لأنها المتصرف في مالها فاعتبر بذنها في قبضه كثمان مبيعها والحاصل ان قبض الصداق اغنيا يكون لبراءة أن كانت مكلمة ورشيدة والافلويها في مالها

فصل وان تزوج عبد باذن سيده صح في قال في الشرح بغير خلاف فله نكاح (وله نكاح أمة ولو أمكه) نكاح (حره) لأنها تساويه (ومضى أذنه) سيده في نكاح (وأطلق نكح واحدة فقط) نصا لأنه المتبادر من الإطلاق (ويتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده) سواء ضمن ذلك أو لم يضمه وسواء كان العبد مأذونا له في التجارة أو لا نصا لأن ذلك حق يتعلق بعقل باذن سيده فتعلق بذمة السيد كثنه ما اشتراه بآذنه فان باعه سيده أو اعتقه لم يسقط الصداق عنه كارش جنانية (و) يتعلق (زائد على مهر مثل لم يؤذن) للعبد (فيه) من قبل سيده بقرينة (أو) أي ويتعلق زائد (على ما سمي له بقرنته) أي العبد كارش جنانيته (و) ان تزوج عبد (بلاذنه) أي السيد (لا يصح) النكاح

فهو باطل نصا وكذا لو ائدت في معينة أو من بلد معين أو جنس معين

ما فاتنا (فانه يخص الجديدة ببيع) ليال (ان كنت بكر أو ثلاث ان كانت ثيبا) لما يأتي (ثم يقسم بينها) أي الجديدة (وبين المظلمة خمسة أدوار للمظلمة من كل دور ثلاثا وواحدة للجديدة) لما تقدم في الناسز وكذا لو كانت وهيته قسمها ثم رجعت فيه فاذا أكل الحق ابتداء النسوية

فوفصل وان أراد من تحتها أكثر من امرأة (النكاح من بلدي بلدي نسائه دام كنه استصحاب الكل في سفره فدل) أي استصحابه (ولا يجوز له افراد احداهن) باستصحابها معه (بغير قرعة) لانه ميل (فان فعل) بان استصحاب احداهن معه بغير قرعة (قضى للمساقيات) جميع زمن سفره واقامته بها وحدها ليسوي بينهما (وان لم يكنه) استصحاب الكل (أو شق عليه) استصحاب الكل (بعث بهن جميعا مع غيره ممن هو محرم لهن جاز) له ذلك (ولا يقضى لأحد) ممن لتساويهن في انفرادهن عنهن (وان انفرد باحداهن بقرعة) واستصحابها معه (فاذا وصل البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى للمساقيات) مدة (كبرتها معه في البلد خاصة) لتساكنهما اذن لازم سيره وحده (ونزحاله لانه لا يسمى سكا فلا يجب قضاؤه) (وان امتنعت) احدي زوجاته (من السفر معه) بلا عذر (أو) امتنعت (من المبيت عنده أو سافرت بغير إذنه) لحاجتها أو غيرها (أو) سافر (باذنه لحاجتها سقط حقها من قيم ونفقة) أما الممتنعة من السفر أو المبيت معه فلا نهاعصية له فهي كالناسز وكذا من سافرت بغير إذنه وأما من سافرت لحاجتها فلا ن القسم للنس والنفقة للمكمن من الاستمتاع وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كما قبل الدخول بها وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك (وان بعتها) الزوج (لحاجته أو انتقلت من بلدي بلدي باذنه لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم) لان تعذر استمتاعه بها بسبب من جهته (ويقضى لها بحسب ما أقام عند ضررتها) ليسوي بينهما (وللا راء أن تهب حقها من القسم في جميع الزمان وفي بعضها لبعض ضررتها باذنه أو) تهب حقها من القسم (لهن) أي ضررتها (كلهن أو) تهبه (له) أي للزوج (فيجوز له ان يشاء منهن ولو أبت الموهوب لها) ذلك لان الحق في ذلك للواهبه والزوج فادارضايت هي والزوج جاز لان الحق لا يخرج عنهما وحق الزوج في الاستمتاع ثابت في كل وقت على كل واحدة منهن وانما منعه المزاجمة في حق صاحبتها فاذا زالت المزاجمة تهبه ثبت حقه في الاستمتاع بها وان كرهت كمالو كانت منفردة وقد ثبت ان سودة وهبت يومها لعائشة فركان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه (ولا يجوز زوجة ذلك بعال) لان حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك يقابل بعال (فان أخذت) الواهبه (عليه) مالا لزمه هارده) الى من أخذته منه (وعليه) أي الزوج (أن يقضى لها) زمن هبتها (لانها تركته بشرط العوض ولم يسلم) العوض (لها) فترجع بالعوض (فان كان عوضها غير المال كارضاء زوجها عنها أو غيره جاز) لان عائشة أرضت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صغية فأخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره (وقال الشيخ قياس المذهب جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه) كأخذ العوض عن القود وفي الخلع (ثم ان كانت تلك اللبلة الموهوبة) لاحدي الضرائر (تلي اللبلة الموهوبة لها ولي) الزوج (بينهما) أي اللبلة فيبيتهما عند الموهوب لها (والا) أي وان لم تثل تلك اللبلة الموهوب لها (لم يجز) أن يولي بين اللبلة بين (الايض الباقيات) لان الموهوب لها قامت مقام الواهبه في

والهردليل بطلان النكاح اذ لا يكون عامرا مع محته (ويجب في رقبته بوطئه) أي العبد في نكاح لم يأذن فيه سيده (مهر المثل) لان قيمة البضع الذي أتلف بغير حق أشبه أدش الجنابة (ومن زوج عبده أمته لزمه) أي العبد (مهر المثل ببيع) أي يتبعه سيده (به بعد عتق) فصلا لان النكاح أتلف بضع يخص به العبد فلزمه عوضه في ذمته (وان زوجه) أي العبد سيده (حرة وصح) النكاح بان قلنا الكفاه شرط للزوم دون العصة (ثم باعه) أي باع السيد العبد (لها) أي لزوجته الحرة (بشئ في الذمة) أي ذمة زوجة العبد (من جنس المهر) الذي أصدقه اباه (تقا صشرطه) بأن ينفد الدينان جنسا وصفا وحولا أو قايلا أجلا واحدا لانه قد ثبت للسيد عليها الثمن وثبت لها على السيد المهر لتمامه بذمة السيد فان اتحد قدرهما سقطا والأسقط بقدر الأقل من الأكثر ولرب الزائد الطالب بالزيادة كما لو كان لها على السيد دين من غير المهر وباعها العبد بشئ في الذمة من جنس الدين وينفسخ النكاح لمسكها زوجها ولو جعل السيد العبد مديقا لزوجته الحرة بطل العقد (وان باعه) أي العبد (لها) أي لزوجته العبد الحرة (بمهرها صح) البيع (قبل دخوله بعه) لان المهر مال

ليتها فلم تنزع من موضعها كما لو كانت الواهبه باقية فان رضي جاز لان الحق لا يخرج عن
(ومضى رحمت) الواهبه (في الهبة عاده حقها في المستقبل فقط ولو في بعض اللهيل)
لانها هبة لم تقبض (ولا يقبض به) أي لا يقبض بعصا من ليلة (ان لم يعلم) الزوج
برجوعها (اذ بعد فراغ الليلة) لحصول التفريط منها (ولها) أي المرأة (هبة ذلك) أي
قسمها (ونفقها وغيره) جاز وحدها ليمسكها اولها الرجوع في المستقبل لانها هبة لم تقبض
بخلاف ما عني لانه قد اتصل به القبض (ولا قسم عليه في ملك الميمن وله الاستمتاع بهن
وان نقص) به (زمن زوجها) بحيث لا ينقص الحرة عن ليلة من أربع والامة عن ليلة
من سبع كما تقدم (اكرساوى بينهما في حرمانهن أي الزوجات كما اذا باتت عنده أمته أو)
في (دكانه أو عند صدقة) أو منفردا (و) له أن يستمتع بهن كيف شاء كالزوجة
أو أقل أو أكثر (بأن يطامن شاء من متى شاء (وان شاء ساوى) بينهما) وان شاء فضل وان
شاء استمتع ببعضهن دون بعض) لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت
أيمانكم وفي ذلك لآتي على الله حكمة وسلم مارية وريحانة فلم يكن يقدم له ما ولا ين
الامة لاحق اه في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها الخيار بكون السيد مجبوا أو عينا ولا
يضر بها مدة الاملاء (ويستحب) له (النسوة يدين) في القسم ليكون أطيب لنفسهن
(و) عليه (أن لا يعصمهن بأن لم يرد الامة متاع) بهن فلا يمتعهن من الزوج (واذا
احتاجت الامة الى النكاح وجب عليه) أي السيد (اعفاها ما ابوطئها أو تزويجها
أو بيعها) لان اعفاها من وصونها عن احتمال النوع في المحظورات واجب

فصل واذا تزوج بكر أو ثمة (ومعه غيرها ولو حرائر (اقام عندها سبعا) ثم دار (و) اذا
تزوج (ثيبا ولو ثمة) اقام عندها (ثلاثا) لعموم ما يأتي ولانه يراد للانسان وازالة الاحتشام
والامة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستوى بآفيه كالنفقة (ولا يحسب علم ما عاها
عندها فاذا انتهت مدة فامته عند الجديدة عاد الى القسم بين زوجة (كان) قبل أن
يستزوج الجديدة (ودخلت) الجديدة (بينهن فصارت آخرهن نوبة) لما روى أبو قلابة
عن أنس قال من السنة تزوج الرجل البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
الطيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنسارفعه الى النبي صلى الله عليه
وسلم متفق عليه ولم يظفر له روى وخصت البكر بزيادة لان حياها أكثر والثلاث مدة معتبرة
في الشرع والسبعة لانها أيام الدنيا وما زاد عليها يتكرر ويشتد بقطع الدور (وان أحببت الثيب
أن يقم) الزوج (عندها سبعا) فعل وقضى للبواقي (من حراتها) (سبعا سبعا) لم
روت أم سامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتزوجه. اقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بذلك هو ان
على أهلك وان شئت سبعت لك وان سبعت ثث سبعت لثلاثي رواه مسلم قال ابن عبد البر
والاحاديث المرفوعة على ذلك وايسر مع من خالف حديث مرفوع والمجته مع من أدلى
بالسنة (وان تزوج امرأتين فزفوا اليه في ليلة واحدة كره له ذلك بكرين كانت أو ثيبتين أو بكرا
وثيبا) لانه لا يكرن الجمع بينهما في ابقاءه ما وتسترها التي يخرجها وتستر جس (ويقدم
أسبقها ما دخل في فريضة حق العقد) لان حقها سابق (ثم يرد الى الثانية في فريضة حق العقد)
لان حقها واجب عليه ترك العمر به في مدة لأولى منه عارضه ورجح عليه فذا زال المعارض
وجب العمل بالمقتضى (ثم يندئى القسم) ابأني بلواجب عليه من حق الدور (فان
أدخله عليه مع قدم احد جه بقرعه) لانهما استويا في سبب الاستحقة والقرعة ترجحه
عند التساوي وفي النصفه بعد اسامه ما عندنا لا قرع (وبكره أن ترف اليه امرأة في مدة
زيت وكحوه (لم يدخل في ضمانها) الا بقضه كبيع (ودخلت تصرفا فيه اذ يقبضه كبيع) أي كالأباع فغيره من صيرة وكحوه فإنه

زيت وكحوه (لم يدخل في ضمانها) الا بقضه كبيع (ودخلت تصرفا فيه اذ يقبضه كبيع) أي كالأباع فغيره من صيرة وكحوه فإنه

لا يدخل في ضمنه ان مشرو ولا يملك
الزوجة (قبل دخول)
بها (ملك نصفه) أي
الصداق (نهر) كبريات
ولو صيد او هو محرم فيا يحدث من
غناؤه بعد طلاقه فهو بينهما
لعله تعالى وان طلقته من
من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم
أي لكم أو لهن فاقضين ان
النصف لهما والنصف له عـ رد
الطلاق (ان بقي) في ملكها
(بصفته) حين عقدان لم يزد
ولم ينقص (ولو) كان الباقي
بصفته (النصف) من
الصداق (فقط مشاعا) بأن
أصلها نحو عبد فباعته نصفه
وبقي نصفه بصفته فطلقها
فملكه مشاعا (أو) كان
النصف الباقي (معيانا من
متنصف) كان أصلها صبرة
فأكلت أو باعت ونحوه نصفها
وبقي ملكها نصفها فباعته
الزوج بطلاقها يأخذ هذه كما
لو قالته عليه (ويمنع ذلك)
أي الرجوع في عين نصف
الصداق ان طلق ونحوه قبل
دخول وكذا الرجوع في جميعه
إذا سقط (بيع) بأن باعت
الزوجة الصداق (ولو مع
خيارها) في البيع لأنه يتقبل
الملك (و) يمنعه (هبة)
أقبضت) فإن وهبته ولم
تقبضه حتى طلق ونحوه
رجع بنصفه (و) يمنعه (عتق)
بأن كان رقيقا فأعتقه زن وال
ملكها عنه بهذه الامور (و) يمنعه
(وهن) قبض لانه يراد للبيع
المزبل لذلك ولقد لا يجوز زن
ملا يجوز بيعه (و) يمنعه (كتابة)
لأنها تراد للعتق المزبل للملك وهي عقد دلام لجرب بحرى الرهن (لا) يمنعه (اجاره ونديرو تزويج) لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع لمسلم

تصرف فيه الأقبضه (ومن أقبضه) أي الصداق الذي تزوج عليه (ثم طلق)

حق عقد (امراة زفت اليه قبلها) لما تقدم (وعليه ان يتم للاولى) حق عقد لها
لسبقها (ثم يقضى حق) عقد (الثانية) لزوال المعارض (وان أراد) من زفت
اليه امرأتان معا (السفر) بأحدى نسائه فأقرع بينهما (فخرجت القرعة لأحدى
الجديتين وسافر بها) ودخل حق العقد في قسم السفر (لانه نوع قسم يختص بها) (فاذا قدم)
من سفره (بدا بالآخرى فوها حق العقد) لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده فلزمه
فضاؤه كما لو لم يسافر بالآخرى معه (فان قدم من سفره قبل مضى مدة ينقض فيمحق عقد
الاولى تمنعه في الحضر وقضى للحاضرة حقها) لما تقدم (فان خرجت القرعة لغير
الجديتين وسافر بها) اقضى للجديتين حقهما واحدة بعد واحدة بقدم السابقة دخولا) ان
دخلت عليه احدهما قبل الاخرى (أو بقرعة ان دخلتا معا) لما سبق (وان سافر
بجديدة وقدمه بقرعة أو رضى تم للجديدة حق العقد ثم قسم بينهما وبين الاخرى) على السواء
(واذا طلق أحدى نسائه في ليلتها) أتم (أو) طلق (الحارس) أحدى نسائه (في
نهارها أتم) لانه من حقها الواجب لها (فان تزوجها بعد) ذلك (قضى لها ليلتها)
لانه قدر على ايفاء حقها فلزمه كالمعسر اذا أسرى بالدين (ولو كان قد تزوج غيرها بعد طلاقها)
لان تزوجه بغيرها لا يسقط حقها (واذا كان له امرأتان فباعت عند احدهما ليلتها ثم
تزوج ثالثة) أو تجدد حقها بعود في هبة أو رجوع من نشوز (قبل ليلة الثانية قدم المزفوفة
بليسا لهما ثم يبيت ليلة عند المظاومة ثم نصف ليلة للجديدة) لان الليلة التي بونها للمظاومة
نصفها من حقها ونصفها من حق الجديدة فيثبت للجديدة في مقابلة ذلك نصف ليلة بازاء
ما خص ضررتها (ثم يبتدى) قال في الأنصاف هذا المذهب (واختار الموفق والشارح
لا يبيت نصفها ليلته كاملة لانه حرج) لانه مما لا يجزى مكانا ينفرد فيه اذا لا يقدر على
الخروج اليه في نصف الليلة أو الجعي منه (ولو سافر بأحدى زوجتيه بقرعة) أو
رضاهن (ثم تزوج في سفره بامرأة أخرى وزفت اليه) في سفره (فعليه تقديمها بايامها)
لعموم ما سبق (ثم يقسم) بين الجديدة وضررتها (كم تقدم ويجوز بناء الرجل
بزوجته في السفر وكونها معه على دابة بين الجيش لعله صلى الله عليه وسلم بصفية
بنيت حي

فصل في النشوز وهو كراهة كل من الزوجين صاحبه وسوء عشرته يقال نشزت
المرأة على زوجها فهي ناشزة وناشز ونشز عليها زوجها جفاه وأضر بها قاله في المبدع وغيره
(وهو معصيته اياه فيما يجب عليها) مأخوذ من النشز وهو ما ارتفع من الأرض فكأنها
ارتفعت عما فرض الله عليها من المعاشرة بالمعروف وبقل نشبت بالشين المحجمة والصاد
المهملة (واذا ظهر منها أمارات النشوز ان تنشق) اذا دعاها (أو تنده) اذا دعاها الى
الاستمتاع أو تجيبه متبرمة متكره ويختل أدبها في حقه وعظها) بان يذكر لها ما أوجب
الله عليها من الحق وما يلحقها من الأثم المخالفة وما يسقط بذلك من النفقة والكسوة وما
يسأل له من مهرها وضررها لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن (فان رجعت
الى الطاعة ولا بد حرم المهر والضرب) لزوال مبيحه (وان أصرت) على ما تقدم
(وأظهرت النشوز بأن عصته وامتنعت من اجابته الى الفراش أو خرجت من بيته بغير
إذنه ونحو ذلك هجرها في المضجع ماشاء) لقوله تعالى واهجر وهن في المضاجع وقال ابن
عباس لا تضاجعهن في فراشك وقد هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فلم يدخل عليهن شهرا
منفق عليه (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لا فوقها) لحديث أبي هريرة لا يجلس

لأنها تراد للعتق المزبل للملك وهي عقد دلام لجرب بحرى الرهن (لا) يمنعه (اجاره ونديرو تزويج) لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع لمسلم

المالك من التصرف فلا يمنع الزوج الرجوع اليه كمن يتخير الزوج بالنقص الحاصل فيه ١٢٥ وكذا لا يمنعه وصيته ولا عارته أو ابداعه

أو دفعه مضاربة (فإن كان) الصداق (قنزاذا) يسهلها (زيادة متصلة) تكمل بها تم عند ما ولادتها (رجع في نصف الأصل) وهو الأمان لعدم مانعها (والزيادة) المتصلة (لها) أي الزوجة لا تأخذها ملكها (ولو كانت) الزيادة (ولداً) لان الزيادة متصلة ولا تفريق هنا بقائه ملك الزوج حتى النصف (وإن كانت) الزيادة في الصداق (متصلة) كسكن وتعلم صنعة (وهي) أي الزوجة (غير محجور عليها) خيرت بين دفع نصفه (زائداً) ويلزم قبوله لأنها دفعت اليه حقه وزيادة لا تتميز ولا تنفرد (ووسين دفع نصف قيمته يوم العقدان كان) الصداق (متميزاً) كعبد وبغير معينين دخسول التميز في ضمانه بمجرد الامتداد فتعتبر صفته وقته وانما يصير الى نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يلزمها بذلها ولا يحكمها دفع الأصل بدون زيادته (وغيره) أي المتميز بان أصدقها عبداً من عبده أو فريسان خيله اذا زاد زيادة متصلة ونصف الصداق (له) أي الزوج (قيمة تصفه يوم فرقة على أدنى صفة من) وقت (عقدالي) وقت (قبض) لانه من ضمان الزوج الى قبضه (والمحجور عليها) اذا نصف الصداق وقنزاذا زيادة متصلة (لا يعطيه) أي ولها (الانصف القيمة) حال العقد ان كان متميزاً ولا يقوم الفرقة

لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام والهجر ضد الوصول وانها جرت لقطاطع (فأصرت ولم ترتدع) بالهجر (فله أن يضربها) لقوله تعالى واضربوهن (فيكون الضرب بعد الهجر في الفراش وتركهما من الكلام) ثلاثة أيام (ضرباً غير مبرح أي غير شديد) لمحدث عبد الله بن زمره برفعه لا يجحد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجها في آخر اليوم (ويجتنب الوضوء) تكراً له (و) يجتنب (البطن والمواضع المخوفة) خوف القتل (و) يجتنب المواضع (المستحسنة) لئلا يشوهها أو يكون الضرب (عشرة أسواط فأقل) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجحد أحدكم نوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله متفق عليه وفي الترغيب وغيره والأولى ترك ضربها بقاء للودة (وقيل) يضربها (بدره أو مخراق) وهو (منديل مافوف لا بسوط ولا بخشب) لان المقصود التأديب وزجرها فيبدأ فيه بالأسهل فالأسهل (فإن تلبثت من ذلك فلا ضمارة عليه) لانه ما تذن فيه شرعاً (ويمنع منها) أي من هذه الاشياء (من) أي زوج (ع) لم يمنعه حقه حتى يؤديه (و) حتى (بحسن عشرتها) لانه يكون ظالمًا لما يطلبه حقه مع منعه حقه وينبغي للمرأة أن لا تغضب زوجها لما روى أحمد بسنده عن الحصين بن المحسن ان عمته أذت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذات زوج أنت قالت نعم فقال انظري أين أنت منه فأنشأ هو جنتك ونارك قال في الفروع اسناده جيد وينبغي للزوج مداراتها وتقبل ابن منصور حسن الخلق أن لا تغضب ولا تحقد وحديث رجل لا جدم قبل العاقبة عشرة جزاء تسعة من في التناقل فعال أحمد العاقبة عشرة أجزاء كلها في التناقل (وليسأله أحد لم يضربها ولا يؤمها) لما روى أبو داود عن الأشعث عن عمرانه قال يا أشعث احفظ مني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسألن رجلاً في ضرب امرأته (ولان فيه ابقاء للردة) ولانه قد يضربها لاجل الفرش فان أخبر بذلك اسخياً وان أخبر بغيره كذب (وله تأديبه على ترك فراش الله تعالى) كالصلاة والصوم والواجبين (نسأ) قل عني رضي الله عنه في قوله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم ما رآه قال علموههم وأدبوههم وروى الخليل بأسناده عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجحد أحدكم امرأته في بيته سوطاً يؤذي به أهله فان لم يفعل فقال أحد أخوتي أن لا يجحد للرجل أن يقيم مع امرأته لا تمسلى ولا تنسل من الخدابة ولا تعلم القرآن ولا يؤذيها في حديث متعلق بحق الله تعالى كسحاق (فإن ادعى كل منهما) أي الزوجين (ظلم صاحبه) اسكنهما المحاكم الى جانب ثقة بشرف عليهما ويكشف حالهما كما يكشف عن عدلتهما فلاس من خيرة باطنه ويلزمهما الانصاف) لان ذلك طريق الى الانصاف فتعين بالمحكم كالحق (ويكون الاسكان المدكور قبل بعث الحكمين) لانه أسهل منه (فإن خرج جاني الشقة في العداوة وبلغ الى المشقة بعث الحاكمين حريين مسلمين ذكرين عدلين مكافئين فقيم بين عليين بالجمع والتفريق) لانه يفتقر الى الرأي والنظر ولان الوكيل متى كان متعلقاً بنظر الحاكم لم يجوز أن يكون الاعدا ولا في المفسى الأولى ان كانا وكيلين لم يعتبر لان توكيل العددين بخلاف الحكم (يفعلان ما يريانه من جميع بينهما أو يفرق بطلاق أو خلع والأولى أن يكونا من أهلها) لقوله تعالى وإن خدتم شقة في بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها الآية ولا نعلم ما شفق وأعلم بالحل ويجوز أن يكونا من غير أهلها لان القرابة ليست شرطاً في الحكم ولا الوكالة (ويشعاهما) أي الحكمين (أن ينوبا الاصلاح) لقوله تعالى ان يريدا صلاحاً يوفى الله بينهما ما وأن باطفاً (القول) (و) ان ينصفا ويرغسا ويخوفا ولا يخص بذلك أحدهما دون الآخر) ليكون أقرب للتوفيق بينهما

على أدنى صفة من قبض الى عقد (وان نقص) الصداق (بغير جنسية عليه) كعبد عبي أو عرج أو أعمى أو نسى صنعة أو جنى

شيء له غيره) أي النصف في
تظهير نقصه نصا (رضاه بأخذه
كذلك) وجب له أرض مع
النصف لوجب للزوجة أقل
من نصف المقتضى فيخالف
النص (وبين أخذ نصف قيمته
يوم عقدان كان) المهر
(متميزا) لأن نقصه عليه ولا
يلزمه أخذ نصفه ناقصا لأنه دون
حقه (وغيره) أي المتميز إذا
تنصف وقد نقص الزوج نصف
قيمه (يوم الفرقة على أدنى
صفة من عقد القبض) لأنه
في ضمان الزوج إلى قبض
الزوجة أياه وله أخذ نصفه
ناقصا لأن الحق له وقد رضی
بتركه والمحجور عليه لا يأخذ
وليه إلا نصف القيمة لأنه أخذ
له (وان اختاره) أي اختار
الزوج أخذ نصف المهر
(ناقصا بجنابة) عليه كان قد ثبت
عنه أو كسرت رجلا بجنابة
(قله) أي الزوج (معنه)
أي مع أخذ نصفه ناقصا بالجنابة
(نصف أرضها) أي الجنابة
لأنه في تظهير ما ذهب منه بها
(وان زاد) الصداق (من
وجه ونقص من) وجه (آخر)
كعبد ممن ونسب صنعه (فلكل)
من الزوج والزوجة (الخيار)
فإن شاء الزوج أخذ نصفه
ناقصا وإن شاء أخذ القيمة وإن
شاعت الزوجة دفعت نصفه
زائدا بالعن أو نصف قيمته
(ويثبت) للزوجة الخيار بين
دفع النصف ونصف القيمة
(بما فيه غرض صحيح) كشفقة
الرقبي على أهل ماله (وان
لم يزد قيمته) بذلك لأنه مقصود

(وهما وكيلان عن الزوجين في ذلك لا يرسلان إلا برضاها وتوكيلهما) لأنه حق لهما فلم
يحز غيرهما التصرف إلا بالوكالة (فلا بد كان تفريقا لا بآذانهما فيأذن الرجل لوكيله
فيما يراه من طلاق أو إصلاح وتآذن المرأة لوكيلها في الخلع والصلح على ما يراه ولا ينقطع
نظرهما) أي الحكيمين (بغية الزوجين أو) غيبة (أحدهما) لأنهما وكيلان والوكيل
لا ينعزل بغية الموكل (وبنقطع) نظرها (بجنونهما أو) جنون (أحدهما ونحوه
مما يبطل الوكالة) كسائر أنواع الوكالة (وان امتنع عن التوكيل لم يجبر عليه) لما
تقدم (لكن لا يزال الحاكم يبحث ويستبحث حتى يظهر له من الظالم فيردعه ويستوفى منه
الحق) إقامة له العدل والنصف (ولا يصح الإبراء من الحكمين) لأنهما لم يوكلا فيه (إلا
في الخلع خاصة من وكيل المرأة فقط) فتصح براءته عنها لأن الخلع لا يصح إلا بعوض
وتوكيلهما فيه إبدان في المعاوضة ومنها الإبراء (وان عافت امرأة شوز زوجها وأعرضه
عنها أكبر أو غيره) كرض أو دمامة (فوضعت عنه بعض حقوقها أو) وضعت عنه
(كلها) أي كل حقوقها (تسرى عليه بذلك جاز) لأنه حقها وقد رضيت بإسقاطه (وان
شاعت رجعت في ذلك في المستقبل) كالحية التي لم تقض (ولا) رجوع لها في (الماضي)
كالحية المقبوضة (وان شرط ما لا ينافي في نكاحها لزم والأفلا كترك قسم أو نفقه ولمن رضى العود
وبأنى إذا اختلفا في النشوز أو بذل التسليم في كتاب النفقات) مفصلا

باب الخلع

يقال خلع امرأته وخالها بمخاضه واختلاصه منه فهي خالعه وأصله من خلع الثوب لأن
لمرأة تخلع من لباس زوجها قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وهو راق)
زوج (امرأته بعوض يأخذ الزوج) من امرأته أو غيرها (بالفاظ مخصوصة)
رفائده تخييصا من الزوج على وجهه لا رجعة له عليها إلا برضاها (واذا كرهت المرأة
زوجها خلعه أو خلعه) أي صورته الظاهرة أو الباطنة (أو) كرهته (لنقص دينه
ولكبره أو ضعفه أو نحو ذلك) رخصت أن يترك حقه فيباح لها أن تخلعه على عوض تعتدي به
نفسها منه (لقوله تعالى فإن ختم أرا لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به
(ويسن) له (اجابته) لحديث ابن عباس قال عافت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه من دين ولا خلق ولا كره
الكفر في الإسلام قل النبي صلى الله عليه وسلم أتريدن عليه حديقته قالت نعم فأمرها بردها
وأمره بفراقها وأما البخاري (لأن يكون) الزوج (له الإيميل ومحبة فيسحب صبرها وعدم
فرداها) قال أحمد بن حنبل أنها لا تخلع منه وأن تصبر قال القاضي قول أحمد بن حنبل أنها لا تصبر
على سبيل الاستهباب والاختيار ولم يرد به هذه الكراهة لأنه قد نص على حوازه في غير موضع
(وان خالعه) المرأة (مع استقامته الخال كره) ذلك لحديث ثوبان أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال بما أمرأته زوجه الطلاق من غيرها بأس لحرام عليهما أرأيت الجنعة وأما الجنسة إلا
النسائي ولأنه عمت فيكون كره (موقع الخلع) لقوله تعالى فاطنينكم على ما كنتم تعملون
عمناسر (وان عافت المرأة بالضرر والتضييق عليهما أمرها بحقوقها من القسم
والنفقة ونحو ذلك) كما لو نقص شيئا من ذلك (طما لتفدى نفسها فالخلع الطل والعوض
ردود ولزوجها) لقوله تعالى وفضلوهن لذهن وباربعن ما آتيتنوهن ولأن

البهيمة (و زرع) نقص لارض
(و غرس نقص لارض) و حرثها
زيادة محضنة (ولا اثر لكسر
مصوغ و اعادته كما كان) فان
عاد على غير ما فزاد أو نقص
ففي ما تقدم (ولا لمن فزال
ثم عاد ولا لارتفاع سوق)
ولا لنقلها الملك فيه اطلقت
بمدان عاد ملكها (وان تلف)
الصدق بعد قبضه كسوته
واثره (أو استحق بدين)
كما لو اقلست و حرجا كم عليها
ثم طلق الزوج قبل دخول ان ام
يبقى الصداق بعينه والافلا يمنع
فمن رجوع الزوج حتى ينصفه كما
سبق في الحجر (رجوع) الزوج
(في صداق) مثلي بنصف
مثله (و رجوع) في
غيره أي المشلى وهو المنقوع
(بنصف قيمة متميز يوم عقد
(و رجوع) في غيره) أي
المتميز اذا كان يتقوما بنصف
قيمه (يوم فرقة) على أدنى
صفته من عقد الى قبض
و يشارك بما يرجع به الثمن
كما لو كان (ولو كان) الصداق
(ثوبا نصبت) الزوج ووجهه ولو باجوة
ثم تنصف الصداق (أو) كان
الصداق (ارضا فتمت)
ثم تنصف الصداق (فبذل
الزوج) لها (قيمة زائدة)
أي قيمة زائدة نصف الثوب
بالصبيخ أو قيمة زيادة نصف
الارض بالنساء (ايملكه) أي
النصف من الثوب مصبوغا
أو من الارض مبقيا (فله ذلك)
كالشبيع اذا أخذ به بدنياء
مشتريه فمشتريه فمشتريه
يرجع في ارضه وفيها بناء مستعير
المهر (في يد بائنه تنصفه ضمنت

ما تعتدي به تقدم مع ذلك عوض اكرهت على بدله بغير حق فلم يستحق تحذره من الخس منه
والنهي يقتضي الفساد (الا ان يكون بلفظ طلاق وتبين منه جديا) ولم تبين منه الفساد
الموض (والا) بان ام يكن بلفظ الطلاق ولا يثبت له كان (خرا) لفساد عوض (و
فعل) الزوج (ذلك) أي ما ذكر من المضارة بالضرر بواضعه وان منع من الحق
(لا تعتدي) منه فالتحريم صحيح لانه لم يضره بالذهب بمضارها ولا يمكن عليه ما لم
(أو فله ان يملكها أو يشترها أو تركها فرضا) كصداق أو صوم (فالخامس صحيح) لقوله تعالى اذا
ان يأتين بفاحشة مبينة وقيس الباقي عليها (ولا يفتقر الخلع الى حاكم نصا) ورواه
البخاري عن عمر وعثمان ولانه ان قيل انه عقد معاوضة كان كالبيع أو قيل انه قطع عقد
بالتراضي كان كالاتا فله وكل منه ما لا يفتقر الى حاكم (ولا بأس به) أي الخلع (في الخيض)
اذا كان به واولاها ان ارضيت باذخا لضرر رطوبة بل انه قد على نفسها (و) لا بأس به في
(الطهر لذي أصابع فيه اذا كان به واولاها) لما تقدم وكذا الطلاق بعوض (وقدم في) باب
(الخيض ويصح) الخلع (من كل زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان أو ذميا)
بالعنا أو غير اربعه ربيعة أو شيئا أو شيئا حر أو عبد الان كل واحد منهم زوج يصح طلاقه فصم
خامه ولانه اذا ملك الطلاق بغير عوض فبالبعض أولى وظاهره انه لا يصح من غير الزوج
أو وكيله وقال في الاختيارات والتحقيق انه يصح من يصح طلاقه بالملك والوكالة أو الولاية
كالخام في الشقاق وكذا الوفاء له الخا كم في الادلاء والعنة أو الاعسار وغيرها من المواضع
التي يملك الحاكم فيها الفرقة (ويقض) الزوج (عوضه) ان كان مكلفا رشيدا (وان)
كان (مكاتبا أو مجورا عليه افسس) لاهليته اقبضه (فان كان) الزوج (محجورا
عليه لغير ذلك كعبد) فانه محجور عليه لمحق سيده (وصغير ومميز وسفيه) فانه محجور
عليه ما لحظ أنفسهما (دفع المال) الخلع عليه من المرأة وغيرها (السيد) العبد
(و) الى (ولي) صغير وسفيه لعدم أهليتهم لقبضه ولأن ما ملكه العبد بالخلع فهو وليده فكان
له قبضه (وليس لزب خلع زوجة ابنة الصغير والمجنون ولا طلقها) لقوله عليه الصلاة
والسلام انما الطلاق لمن أخذ بالأساق والخلع في مناه (وكذا سيده) أي سيده الصغير
والمجنون ليس له خلع زوجته ما ولا طلاقها لم تقدم (وليس لأب خلع ابنته الصغيرة) أو
المجنونة أو السفيه بمشي من مالها (ولا طلاقها بشئ من مالها) لانه تعالى لك التصرف
بمالها فيه الحظ وليس في هذا حظ بل فيه اسقاط حقها الواحد لها والاب وغيره من الاولياء
في ذلك سواء (ويصح الخلع مع الزوجة البتة لشدته) لما تقدم من الامنة والحديث
(و) يصح الخلع (مع الاجنبي لاجتر التصرف) بان يسأل الزوج أن يخلع زوجته بعوض
بدله ولو (بغير ادنها) كما أثر تصرفه (ويصح بذل العوض فيه) أي الخلع (منه)
أي من الزوجة والجنبي (بان) تقول المرأة اخلاءني على كذا أو (يقول لاجنبي اخلع
زوجتك) على الف (أو) يقول (طلقها على أنفس أو بالف أو على ساعتي هذه فحيه)
لزوج (فيصح) الخلع (ويلزم الاجنبي وحده العوض) انه التزمه بان يخلع دون زوجته
(وان كان) الاجنبي اخلع زوجته (على مهرها أو) على (سلمتها وارضاهن) صح
(أو) قال اخلاءها (على أنفس في ذمتها وارضاهن فحيه صح) الخلع لانه بادل للمدرك
ما اضاف اليها بغير ادنها (وان لم يضمن) لاجنبي الزوج ما سأل الخلع عليه (حيث سمى
الموض منها) أي من الزوجة قالت أو من غيرها (لم يصح) الخلع لانه بدلي لغيره بغير
اذنه فلم يصح البذل وكذا لو سأته لزوجته أو لغيره ليعا على ما لزيدان ضمنت له الخلع ولزمها

وكذا لو عرس الارض وان بذلت له النصف بزيادة لم يملكها لانها زادت خيرا (وان نقص)

عليها (وما قبض من) مهر (مسمى بدمه) كعبد موصوف في ذمته (ك) صدق (معين) بعدد لأنه استحق بالقرض عينا فصار كالوعينه بالعقد (الأنه يعتبر في تقويمه) أي ما قبض عمافي الذممة (صفته يوم قبضه) لأنه وقت ملكها له ومتى بقي ما قبضه إلى حين تنصقه وجب رد نصفه بعينه (والذي بيده عقدة النكاح) في قوله تعالى الآن بعفون أو بعفو الذي بيده عقدة النكاح (الزوج) لولي الصغيرة ذوى عن على وابن عباس وجبير بن مطعم الحديث الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ولي العقد الزوج ولأن الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج لتمكنه من قطعه وأما كونه ليس إلى الولي منه شيء ولقوله تعالى وإن تمسقوا أقرب للمتقوى والعفو الذي هو أقرب للمتقوى هو عفو الزوج عن حقه وأما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب للمتقوى ولأن المهر مال للزوجة فليس للولي منه ولا استقاطه كغيره من أموالها وحقه وقها ولا تمنعه المدول عن خطاب الحاضرات إلى خطاب الغائب لقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك فوجر من بهم بريح طيبة وفرحوا بها (فان طلق) الزوج (قبل دخول) بها (فأبهم) أي الزوجين (عفا صاحبه) أي الزوج الآخر (عما وحسب) أي استقر (له) بالطلاق (من) نصف (مهر) عينا كان أو دينيا (وهو) أي العافي (جثرا لتصرف) الطلاق

العوض والافلا (وان قالت له) إحدى زوجتيه (طلقني وضرني بألف فطلقهما ما وقع) الطلاق (بائنا واستحق الألف على باذنته) وحدها لان التزامها به بالعقد (وان طلق) الزوج (أحدهما لم يستحق شيئا) لأنها التمايزت بالعوض في طلاقهما ولم يوجد (وان قالت له) (طلقني بألف على أن تطلق ضرتي أو) قالت طلقني بألف (على أن لا تطلق ضرتي ففعل فانخلع صحيح والشرط والبذل لازمان) لأنها بذلت عوضا في طلاقها ووطلاق ضرتها أو عديمه فصح كالمواثيق طلقني وضرني بالألف (فان لم يلف لها بشرطها استحق على السائلة الأقل من الألف ومن صدقها المسمى) لأنه لم يطلق إلا بعوض فاذا لم يسلم له رجع إلى ما رضى به كونه عوضا وهو المسمى ان كان أقل من الألف وان كان أكثر فله الألف فقط لأنه رضى بكونه عوضا عنه وعن شيء آخر فاذا جعل كله عوضا عنها كان أحظ له وان (وان خالعت أمة بغير إذن سيدها على شيء) معين أو في ذمتها (لم يصح) الخلع لأنه تصرف من غيرها له إذا الرقيق بدون إذن سيده ليس بأهل للتصرف فلا يصح منه كالمجنون (و) ان خالعت الأمة (بأذنه) أي إذن السيد (يصح) الخلع كالبيع (ويكون العوض) الذي أذن لها في الخلع عليه (في ذمته) أي السيد (كاستدانتها بأذنه) فيطالب به (وكذا الحكم في المكاتبه) اذا خالعت فان كان بغير إذن السيد لم يصح لأنه تبرع وان كان بأذنه صح (أذانه ان كان) الخلع (بأذن سيدها سلمته مما في يدها) لأنه التزمه بالعقد (وان لم يكن في يدها) أي المكاتبه (شيئا) بما خالعت عليه بأذن سيدها (فهو في ذمته سيدها) قاله في الشرح قال في الرعية المسغرة في المكاتبه والمديرة والمأذون لها في التجارة (فان خالعت المحجور عليها السفه أو صغرا أو مجنون لم يصح الخلع ولو أذن فيه الولي) لأنه تصرف في المال وأيسر من أهله ولاذن للولي في التبرعات قال في المبدع والأظهر الصحة مع الاذن لمصلحة (فبيع) الطلاق (رجعيا ان كان بلفظ طلاق أو قبته) وكان (دون ثلاث) لأن الثلاث لأرحمة معها (والا) بأن لم يكن بلفظ طلاق ولا نيته (كان اغوا) تكلوه عن عوض (وان تخالعا هازلين بلفظ طلاق أو نيته صح) الطلاق لما يأتي (والا) بأن تخالعا هازلين بغير لفظ طلاق ولا نيته (فلا) يصح الخلع عند موته عن العوض (كبيع ولا يبطل ابراع من) خالعت زوجها على برائه له ثم (ادعت سفها حلة الخلع بلاينة) تشهد بسفها حالته لأنهم تدهى الفساد والاصل الصحة (ويصح) الخلع (من محجور دلي الفلس) على مال في ذمته لأن لها ذمته يصح تصرفها فيها وليس لها طاعتها حال حجرها كما لو استدانت من انسان في ذمته أو باعها شيئا بثمن في ذمتها (ويكون) ما خالعت عليه دينيا (في ذمتها) وخد منها اذا انفك عنها الحجر وأيسرت (وعلم منه انها لو خالعت بعين من مالها لم يصح لتعلق حق الغرماء به انتهى)

فوفصل والخلع طلاق بائن (اقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وانما يكون فداء اذا خرجت من قبضته وساطاته ولو لم يكن بائنا الملك الرجعة وكانت تحت حكمه وقبضته ولأن القصد إزالة الضرر عنها فلو جازت الرجعة لعاد الضرر (الأن يقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو الفساد ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخا لا يقص به عدا الطلاق) وما روى عن عثمان وعلى وابن مسعود من أنه طلقه بائنه بكل حال ضعفه أحمد قال ليس لسا في الباب شيء أصح من حديث ابن عباس أنه سخط زوجة ابن عباس بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدهم فلو كان الخلع طلاقا لكان أربعا ولأن الخلع فسخة فلو لم يصح

الطلاق ونسبه فكذلك فسبح كبر الفسوخ (ولو لم ينز) بهذه لانه (خلع منها صريحة فيه) لكونها الواردة في قوله تعالى فلاحذبح عنهم فبانتدبته (وكذا في أي الخلع) (باريتك وباريتك وابتنتك) لان الخلع أحد نوى الفرقة فكذلك لم يصح وكذا في كالمطلق (فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح) الخلع (م غرنية من دلالة خلع من سؤال الخلع وبذل العوض صارقة اليه) فأغنت عن مذمة فيه لم تكن دلالة خلع و (بذل الكديارات من ذمة الخلع من أتى بها) أي بالكديارات (منها) أي من الزوجين كالمطلق بالكديارية (وان طاطا) أي توافق الزوجان (على أن يقيمه) (الزوجة) (الصداق وتبرئه) منه ان كان ديناً أو من نحو نفقة أو قرض (على أن يطلتها فأبرأته) منه أو وهبته الصداق ان كان عينا (ثم يالمها كان) الطلاق (بائناً) لذلالة الحال على إيقاع الطلاق في مقابلة البراءة فيكون طلاقاً على عوض (وكذلك لو قال لها) الزوج (أبرئني وأنا أطلقك) أو أن أرتني طلقك ونحو ذلك من عبارات الخاصة بالبراءة التي يفهم منها أنه سأل الأبراء على أن يطلتها وانها أبرأته على أن يطلتها فله الشيخ و الثاني نظيره في كتابات الطلاق وقال أيضاً ان كنت أبرأته براءة متعاقبة بالطلاق ثم طاعتها بعد ذلك فهو رجعي) انتهى تلوه عن العوض فقط ومعنى (وهو ترجع الخلع بكل غنة من أهلها) لأنها الموضوعة في أسانهم تشبهت الموضوع به بالعربية (وان قال) الزوج (خالعت بك) على كذا (أو) خالعت (رجلك على كذا) كانت ثبوتاً فان نوى به طلاقاً وقع) الطلاق لسرايته (والا) أي وان لم ينو به طلاقاً (إذ) هو (فهو ذمته) كلام (الازجي) قال في نهايته بفرع على قولنا الخلع فسبح وطلاق مسبعة ما ذمته خالعت بك أو رجلك على كذا فقبلت فإن ذمته خلع فسبح لا محذور وان قلنا هو طلاق صحيح كالأضاف الطلاق إلى طهرها أو رجلكها (ولا يقع بالمتعة من الخلع طلاق ولو واحد) (المحذوف) لان الخلع لا يخل له الا نكاح جديد لم يلحقه طلاقه كما نطقه قبل لدخول أو اتي انقضت عدته وانه لا يملك بعضها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ولا يقول ابن عباس وابن الزبير ولا يعرف طلاقاً في عصرهما وما روى من قوله عليه الصلاة والسلام المختلعة يلحقها الصلح مادامت في العدة لا يعرف له أصل ولا ذكره أصحاب السنن (وان شرط الرجعة) في الخلع (أو) شرط (الخيار قيده) الخلع لانه لا يفسد بالعوض انفساً ولا يفسد بالشرط انفساً كالكساح (ولم يصح الشرط) لما قاله الخلع (وبستهق) الخلع (المسمى فيه) أي في الخلع لانهم اتراضوا به عوضاً فلم يجب غيره كالوخلع الا بشرط (وبستهق) أي الخلع (على شرط قال ابن نصر الله كانه يبيع فلو قال) (زوجته) (ان بدلت لي كذا فقد جعلتكم نم يصح) الخلع ولو بذلت له ما سماه كسراً من رضات حزمة (وان ذمت اجعل أمري في يدي وأعطين عبدك هذا ففعلن) أي جعل أمري به (قد نزلت به) (كده) (لذمها) ما جعله له في نظيره (ونه ان تصرف فيه) أي العبد (ولم يخل اختياره) نفسه كسراً أملاكه (ومضى شاءت تختار) منه ذمت له (مترجع) ويرجع (ولا اختياراً) لانها لا يملك (ذات رجوع) عن ذمته أمري به (فله) يرجع عليه عرض الذي بذلته في مقابلة ذلك عبداً كان أو غيره لأنه لم يملكها ما يملكه (ولو قال) الزوج (زوجته) (اذ جاء رأس شهر فمرئ يبدل ملكي بمالك هذه نصفه) لأنه وكالتي وهي جائزة واستمن تطبيق الصلح في شيء من نكاحه بالطلاق على مداتي بيان في آخر

طعن لك عن شيء منه نفسا فكلوه
هنيئاً مريئاً (ومضى أسقطته)
أي المهر (عنه) أي الزوج
(ثم طلقته) قبل دخول
(أو ارتدت) ونحوه (قبل
دخول رجوع) الزوج عليها
(في) المسئلة (الاولى)
وهي ما اذا طلقت بعد ان
أسقطته عنه (ببذل نصفه)
أي الصداق (و) يرجع
عليها (في) المسئلة (الثانية)
وهي ما اذا ارتدت بعد ان أسقطت
عنه صداقها (ببذل جميعه)
لان عود نصف الصداق أو كله
إلى الزوج بانطلاق أو الردة
وهما غير جهة المستحق بها
الصداق أولاً فشبها ما لو أبرأ
انسان آخر من دين ثم ثبت
عليه مثله من وجه آخر
(كعوده) أي الصداق
(اليه) أي الزوج من زوجته
(ببيع) ثم يطلقها أو ترتد
فيرجع عليها ببذل نصفه
أو كله (أو هبتها العين)
التي أصدقها ايها (الاجنبي
ثم وهبها) الاجنبي (له) أي
الزوج ثم طلقها أو ارتدت فله
الرجوع ببذل نصفها أو كلها
(ولو وهبته) أي الزوج
(نصفه) أي المهر (ثم تنصف)
بطلاق ونحوه (رجع)
الزوج (في النصف الباقي)
كما وجوبه له بانطلاق كما
لو وهبته غيره (ولو تبرع)
قريب أو (اجنبي باده مهر)
عن زوج ثم تنصف بنحو طلاق
أو سقط بنحو رد قبل دخول
(ذال رجوع) من نصف
لأنه عاد إليه استحقاقه بغير الجهة

البيع (بعب) أو تقابل ونحوه (فالأرجح) من ثمن مشتريها تقدم

فصل ويسقط به الصداق (كله إلى غير متعة) أى يسقط ولا تحب متعة بدلا منه (بفرقة لعان) قبل دخول لأن الفسخ من قبلها لأنه اغايبكون إذا تم لعانها (و) يسقط (بفسخه) أى الزوج النكاح (لعيها) ككونها رتقاء

أو برصاء ونحوه قبل الدخول لتلف العوض قبل تسليمه فسقط العوض كله كلف مبيع بنحوه قبل تسليمه (أو) فرقة (من قبلها كإسلامها تحت

كافر) قبل دخول (و) كإدائها ورضاعها من يفسخ

به نكاحها) كزوجته صغرى قبل دخول (و) كإفسخها

لعيه أراضاء أو عدم وراثته بشرط (و) شرط عليه في النكاح

قبل دخول (و) كإختيارها لنفسها (بعبه) أى الزوج

(لها) ذلك (بسؤالها) جعلها (قبل دخول) أى

ما يقر بالمهر من وطء أو خلو لمس ونحوها لحصول الفرقة بفعلها

وهي المستقته للصداق فسقط

وان جعل الخيار بينهما بلا سؤالها واختارت نفسها قبل

دخول فلها نصف المصداق (وبتنصف) صدقتها

(بشرائها زوجها) قبل دخول لتتمام البيع بالسيد وهو قائم

مقام الزوج فلم تنصف الفرقة من جهتها (و) بتنصف بكل (فرقة من قبله) أى

الزوج (كطلاقه) الزوجه قبل دخول ولو بسؤالها (و) كخلعه) أيها (ولو بسؤالها) لأنه إيجاب بموجب الزوج وكذا لو علي

الكنيات في الطلاق (قال) الامام (أحمد) ولو جعلت له ألف درهم على أن يخرها فخيرها (فاختارت الزوج لا برد) الزوج (شياً) من الألف لأنه فعل ما جعلته عليه فاستقرت له (وان قالت طلقني بدنيا فطلقها ثم ارتدت) عن الإسلام (لزمها الدينار) بالطلاق (ووقع الطلاق بائناً) لأنه على عوض (ولا تؤثر الردة) فيه لتأخرها عنه (فان طلقها بعد ردتها وقبل دخولها بها بانيب بالردة) لما تقدم (ولم يقع الطلاق) لان البائش لا يلحقها طلاق (وان كان) طلقها بعد ردتها (وبعد الدخول) بها (وقف الامر على انقضاء العدة) فان أقامت على ردتها حتى انقضت عدتها تبينا عدم وقوع الطلاق لانها لم تكن بزوجته حين طلقها (وان أسلمت فيها) أى العدة (وقع) الطلاق لانها تبينا انها كانت زوجة حينه

فصل ولا يصح (الخلع) (الابحوض) لان العوض ركن فيه فلم يصح تركه كالثمن في البيع (فان خالعهابغير عوض لم يقع خلع ولا طلاق) لان الشئ اذا لم يكن صحيحاً لم يترتب

عليه شئ كالبيع الفاسد (الأن يكون بلفظ طلاق أو بینه فيقع) طلاقاً (رجعياً) لأنه طلاق لا عوض فيه فكان رجعياً كثيراً ولا يصح كناية عن الطلاق فان لم ينو به طلاقاً لم يكن شيئاً لان الخلع ان كان فسخاً فالزوج لا يملك فسخ النكاح الا بعينها وكذلك لو قال فسخت

النكاح ولم ينو به الطلاق لم يقع شئ بخلاف ما اذا دخله العوض فانه معاوضة ولا يجتمع العوض والمعوض (ولا يصح) الخلع (بغير بذل المال وقبوله) من غير لفظ الزوج لانه

تصرف في المصنع بعوض فلم يصح بدون اللفظ كالنكاح والطلاق ولان أخذ المال قبض لعوض فلم يقع بغيره مقام الإيجاب كقبض أحد العوضين في البيع وأما حديث جميلة التي قال لها رسول

الله صلى الله عليه وسلم تريدن عليه حديثه فقد رواه البخاري أفضل الحديث وطلقها فطلبت له وهذا صريح في اعتبار اللفظ وفي رواية فأمره فقارها ولم يذكر الفرقة فانما اقتصر على بعض

القصة والزيادة من الثقة مقبولة ولعل الراوى استغنى عن ذكر العوض عن ذكر اللفظ لانه معلوم منه وعلى هذا يحمل كلام أحمد وغيره من الأئمة وكذا لم يذكر وامن جانبها لفظاً ولا

دلالة حال ولا بد منه اتفاقاً (بل لا بد من الإيجاب والقبول في المجلس) بأن يقول خالعتك ونحوه على كذا فتقول رضيت أو نحوه (ان قالت) لزوجها (بعبه) (بعبه) هذا وطلقني

بألف ففعل) أى باعها العبد وطلقها بألف (صح) ذلك (وكان بيعاً وخلعاً) لان كلامه انصح مفرداً فصاحباً مجتمعين (وبسقط الألف على الصداق أنسمى) (و) على

(قيمة العبد فيكون عوض الخلع ما يخص المسمى أى المهر وعوض العبد ما يخص قيمته حتى لو رده بعبه رجعت بذلك) أى بما يخص قيمته لأنه ثمنه (وان وجدته حراً) وجدته

(معتوباً رجعت به لانه عوضها) أى ثمنها الذي بذلته عوضاً عن العبد (فان كان مكان العبد شقص مشفوع) وقالت به بنى شقصك هذا وطلقني بألف وفعل صح (وبنت فيه)

أى الشقص (الشقة) بوجود سببها وهو البيع الصحيح كالوانفرد عن الخلع ويوزع الألف على الصداق المسمى وقيمة الشقة (و) بأخذ الشقة مع بحصة قيمته من الألف) لأنه ثمنه

(ولا يستحب له) أى الزوج (ان يأخذ منها أكثر مما أعطاه) صداقاً (فان فعل) بأن أخذ منها أكثر مما أعطاه (كره) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث جميلة ولا ترداد

(وصح) الخلع (نصاً) لقوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيما افقذت به وقالت الربيع بنت معوذة اخذت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك هلى واستمر ولم يذكر فكان

كالأجباع (والعوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع ان كان مكياً لا موزوناً أو

مما زاد على أربع أومن نحو
أختين أسلم عليهما وأسلمنا
(و) كز (ردته وشرائه) أي
الزوج (أيها) أي الزوجة
قبل دخول (ولو) كان شراؤه
أيها (من مستحق مهرها)
وهو سيدها الذي زوجها له
لحصول الفسقة بقبول الزوج
ولا فصل للزوجة في ذلك
(أو) أي ويتنصف بكل فرقة
(من قبل أجنبي كرضاع)
أمه أو أخته أو زوجته
أيها أو ابنه زوجته صغرى
رضاعا محرما (ونحوه) كوطه
أي الزوج أو ابنه الزوجة
وكذا الوطى ونحوه كما على
مول ونحوه (قبل دخول) لأنه
لا فصل للزوجة في ذلك فيسقط
به صداقها وبأي في الرضاع أنه
يرجع على مفسد بماله
(ويقرره) أي المهر (كاملا
موت) أحدا وزوجين (ولو
بقتل أحدهما الآخر أو) قتل
أحدهما (نفسه) لمساوخ
السكاح نهاية فقام ذلك مقام
الاستيفاء في نقر المهر ولأنه
أوجب العدة فأوجب كمال
المهر لها كالدخول (أو) كان
(موت) أي الزوج (بعد
طلاق) امرأته (في مرض موت)
الخوف (قبل دخول) لأنه
يجب عليها عدة الوفاة اذن ومعاملة
له بعقد قصده كالنفار بالطلاق
من الارث والقناصل (مالم
تزوج) قبل موته (أو تزود)
عن الاسلام لأنها لا تزده اذن
(و) يقرر المهر كاملا (وطوها)
أي وطء الزوج زوجته (حية

معدودا أو مذكورا ما يدخل في ضمان الزوج) (ولا يملك) الزوج (التصرف
فيه الا بقضيه) (وتقدم في البيع مفعلا (وان تلف) عوض الخلع المكبل ونحوه (قبله)
أي قبل العوض ٣ (فله) أي الزوج (عوضه) (ولم ينسخ الخلع بتلفه (وان كان)
عوض الخلع (غير ذلك) أي غير مكبل ولا موزون ولا معدود ولا مذكور (دخول في
ضمانه بمجرد الخلع وصح تصرفه فيه) قبل قبضه قلت ان لم يكن معقودا عليه بالصفة أو رؤية
متقدمة كالبيع (وان خالعهما بغير كمال الخلع فلا عوض ان كانا بامانه) لان
الخلع على ذلك مع العلم بخبره يدل على رضا فاعله بغير شيء لا يبال هل لا يصح الخلع ويجب مهر
المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم فاذا رضى بغير عوض لم يكن له شيء كمال
طلقها أو علقه على فصل ففعله وفارق التكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم (وان
كانا) أي المتخالمان (بجهلانه) أي بجهلان كونه محرما بان لم يعلم انه حرا ونحوه (صح)
الخلع (وكان له بدله) أي مثل المثل وقيمة المتقوم لان الخلع معاوضة بالبضع فلا يفسد بفساد
العوض كالتكاح (وان قال ان أعطيتني خيرا أو ميتة فأنت طالق فأعطته ذلك طلقت) (لوجود
الصفة المعلق عليها ويكون الطلاق (رجعيا) نخلوه عن العوض (ولا شيء عليها) لأنه رضى بغير
شيء وتقدم نظيره في العتق (وان تخالغ كافران بغير ثم أسلما أو) أسلم (أحدهما قبل قبضه
فلا شيء له) أي الزوج الخالص لأنه عوض ثبت في ذمتها بالخلع فلم يكن له غيره بعد
الاسلام وقد سقط بالاسلام فلم يجب له شيء (وان خالعهما على عبد فبان حرا أو مسخقا
فله قيمته عليها) ان كانت هي الماذلة له والاذلى باذله (و) ان خالعهما (على خلع فبان
خرا رجعا عليها قبل خلا) كما تقدم (وان كان العوض) في الخلع (مثليا) وبان مستحقا
ونحوه (فله مثله وصح الخلع) لما تقدم (وان بان) عوض الخلع (معينا فان شاء أمسكه
وأخذه وان شاء رده وأخذ قيمته) ان كان منقوما (أو) أخذ (مثله ان كان مثليا)
لأنه عوض في معاوضة فكان له ذلك كالبيع والصدقة وان قال ان أعطيتني هذا الثوب
فأنت طالق فأعطته إياه طلقت وملكه والحدكم فيه كالزخا لعلها عليه (وان خالعهما على رضع
ولده المعين) منها ومن غيرها مدة معلومة صح (أو) خالعهما (على سكنى دار معينة مدة
معلومة صح) الخلع قلت المدة أو كثرت لأن ذلك مما تصح المعاوضة عليه في غير الخلع ففعله أولى
(فان مات الولد أو خربت الدار أو ماتت المرضعة أو جف لبنها رجعت) الخالغ (بأجرة المثل
لباقى المدة وما قبلها) لأنه ثبت منجمه فلا يستحقه مجعلا كالأول أسلم اليه في خبز يأخذه منه كل يوم
أرطبا لا معاوضة فأت (وان) خالعهما على رضاع ولده (وأطلق الرضاع) فلم يقبده عدة
(فيحلان) ان كان الخلع عتقا للوضع أو قبله (أو بقيتهما) ان كان في أثناءهما مجعلا لمطلق
من كلامه على المعهود في الشرع قال تعالى والوالدان برصعن أولادهن حولين كاملين وقال
عليه الصلاة والسلام لا رضاع بعد فصال يعني العامين (وكذا الوخايمته) الزوجة (على
كفالتة) أي الولد مدة معينة (أو) خالعهما على (نقته مدة معينة كعشرين ونحوها)
صح ولو لم يصف النقطة فلا يشترط ذكر قدر الطعام وجنسه ولا قدر الادم وجنسه كما أتى (والأولى
أن يذكر مدة الرضاع) من تلك المدة (و) أن يذكر (صفة النقطة بان يقول رضعيه
من العشرين حولين أو أقل بحسب ما يتفق عليه ويذكر ما يتفق عليه) الولد (من طعام
وادم فيقول حنطة أو غيرها كذا وكذا فقيرا أو) يذكر (جنس الادم فان لم يذكر مدة
الرضاع منهما) أي من المدة التي خالعهما على كفالتة أو نقته فيها كالعشرين (ولا

٣ (قوله العوض لعله تحريف من السائخ ولعل الصواب القبض فيحرم)

في فرج ولودبرا) أو بلاخولة لأنه استوفى المقصود فاستقر عليه عوضه فان وطئها ميتة فقد تقرر بالموت أو دون فرج فبأن ان الجنس

بشهوة يقرر (و) يقرر المهر كاملا ١٣٢ (خلوة) زوج (بها) وان لم يطأها روى عن الخلفاء الراشدين المهديين وزيد بن عمرو روى
أحمد والترمذي عن زرارة بن أبي أوفى قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون
ان من أغلق بابا أو أرحى سسترا فقد أوجب المهر ووجب العدة
ورواه أيضا عن الأحنف عن ابن عمر وعلى وهذه قضايا اشترت ولم
يخصا لفهم أحد في عصرهم فكان كالأجاع ولان التسامح المستحق
قد وجد من جهتها فاستقر به البذل كما لو وطئها أو ما قوله تعالى من
قبل أن تنسوهن فيحتمل انه كفى بالسبب الذي هو الخلوة عن السبب
بدليل ما سبق وأما قوله وقد أنقض بعضكم الى بعض فمن الفراء انه
قال الاضواء الخلوة دخل بها أولم يدخل لان الاضواء مأخوذة من
الاضواء وهو الخالي فكأنه قال وقد خلا بعضكم الى بعض (عن
محمد بن بالغ مطلقا) أي مسلما كان أو كافرا ذكرا أو أنثى أعني
أو بصيرا أو قاعلا أو مجنونا (وع
عليه) بالزوجة (ولم تكنه) الزوجة من وطئها فان منعته لم
يتقرر المهر لعدم التمكن التام (ان كان) الزوج (بطأ مثله) كابن
عشر أو أكثر (و) كذبت الزوجة (وطأ مثله) كذبت تسع فأكثر
كان أحدها دون ذلك لم يتقرر المهر (ولم تقبل دعواه)
أي الزوج (عدم علمه به) أي الزوجة لكونه (ولو)
كان (نائما أو به) أي الزوج (عنى) نصا لان إعادة عدم
خفاء ذلك (أو) كان (بهما) أي الزوجين من منع (أو)
كان (أحدهما مانع حسي كجب) بان كان الزوج مقطوع الذكر
(ورثي) بان كانت الزوجة رتقاء أي مسدودة الفرج (أو)
كان بهما أو أحدهما مانع (شرعي كحبس وإحرام وصوم واجب) فادخلها ولو في حال من هذه تقرر

ذكر (قدر الطعام والادم صح) الخلع لما تقدم (و يرجع الى العرف والعادة) فعدة
الرضاع الى حولين والنفقة ما يستعمله مثله (والأولاد يأخذ منها) أي المخلوعة
(ما يستحقه) الولد (من مؤنة الولد وما يحتاج اليه) فان أحب أنفق به عينه وان أحب أخذه
لنفسه وأنفق على الولد غيره) لا تبدل ثبت له في ذمها أنه ان يستوفيه بنفسه وبغيره (وان
أذن لها في الانفاق عليه) أي الولد (حاز) لما سبق (فان مات الولد) الذي خالها
على ارضاعه والانفاق عليه عشرين مثلا (بعده مدة الرضاع فلا يبه أن يأخذ ما بقى من المؤنة
لوما قبوما كما تقدم) موصفا (ولو أراد الزوج ان يقدم بدل الرضيع) بأن يأتيها بطفل
آخر (نرضعه أو تكفله وأبى ذلك أو أراده هي) أي أرادت أن يأتيها برضيع آخر نرضعه
أو تكفله (فأبى لم يلزم) أي لم يلزم المخلوعة ذلك في الاولى ولا المخالعة في الثانية لان
ما يستوفى من لبن أو أوكالة بما تعذر بحاجة الصبي وحاجة الصبيان تختلف ولا تنضب
فلم يجوز أن يقوم غيره مقامه كالولاد أحدهما ذلك في حياة الولد (وان خال عاملا على
نفقة عاملا صح) الخلع لأنها مستحقة عليه بسبب موجود فصح الخلع بها وان لم يعلم قدرها
كنفقة الصبي (وسقطت) النفقة (نصا) لأنها صارت مستحقة له (ولو خالها وأبى راته
من نفقة جملها بان جعلت ذلك عرضا في الخلع صح) ذلك كما تقدم وكذا لو خالته على شيء ثم
أبى راته من نفقة جملها (ولا نفقة لها أو لالولد حتى تظفره فاذا ظفرها طالبه بنفقة) (وتعتبر
لأنها قد أبى راته مما يجب لها من النفقة فاذا ظفرته لم تكن النفقة لها فلها طالبها منه) (وتعتبر
الصيغة منهما) أي المخلعين (في ذلك كله) أي جميع ما تقدم من صور الخلع (قبول
خالها أو فسخت نكاحا على كذا أو فاديتك على كذا فتقول) هي (قبلت أو رضيت)
ونحوه (أو تسألها هي فتقول اخلعني أو طلقني على كذا فيقول خلعك ونحوه) مما تقدم من
الصريح والكنايات (أو يقول الأجنبي خالها أو طلقها على ألف على ونحوه فيجب) الزوج
على المجلس وتقدم التنبيه على ذلك

في فصل في وصح الخلع بالجهل و بالعدم الذي ينتظر وجوده لان الطلاق معنى يجوز
تعلية بهما شرط فجاز ان يستحق به ان يرضى بالجهل كالوصية ولان الخلع اسقاط لحقه من
البيع وليس فيه شيء مما يسقط تدخله المسامحة ولذلك جاز بغير عوض على رواية
(والمزوج) (حسن) من يرضى لجهلها بالعدم المنتظر وجوده (فان خالها على
ما يدينها من الاداء صح) الخلع (وله ما يرضى ولو كان اقل من ثلاثة دراهم ولا يستحق
غيره) لأن ذلك من ارضاءهم وهو يرضى بها (وأما ما يكون في يدها من ثلثة دراهم كالأول
رضى له بدراهم) لأنه أقل مما يقدم عليه سم لدرهم حقيقة (و) ان خالها (على
ما يدينها من المتاع فله ما يدينه) أي لبيت من المتاع (فليد كال) المتاع (أو كثيرا)
منه الخلع عليه (وان لم يكن غرضه متاع فليد ما يدينه متاعا) كالوصية (وان
خالها على حمل أو غيرها) (من غرضها أو غيرها) (أو) على (ما تحمل
تجوز ذلك) أي تزوج من حمل من حملا لا غرضها أو غيرها (فان لم يكن حمل
رضيته بشئ نص ولو أجب) (ب) ما يدينه لاسم) كالوصية (وكذا) لو خالها (على
ما يرضى عنه ونحوه) من كل محمول أو عدم يوم ينتظر وجوده (وان خالها على
عدم مصاتي) أي غير معين (وهو موت) (به أن ما يدينه) كالوصية (وان قال ان
عطيتني عبد فأنبت طائفتا بئى عبدته) (لأن الشرط عطية عبد وقد وجد
رقوله (يصح عليك) صفة لغيره أخرج به ما يصح عليك كما روى والموصى بعقده والمنذور
عقده

عقده نذر تبرر (ولو) كان الذي أعطته ياه (مدبرا ارمعلقة عقده بصفه) قبل وجودها
ويكون (طلاقا ثانيا) لانه على عوض (وملك ان عبد نسا) لانه عوض خروج البعض عن
ملكه (والبعبير والبقرة والشاة والثوب ونحو ذلك) من ائمه مات (كالمعد) فيما
تقدم (فان) قالها ان اعطيتني عبدا أو ثوبا أو بعبرا أو شاة أو بقره فانت طالق فأعطته
ذلك (فبان مغصوبا) لم تطلق (أو) قال ان اعطيتني عبد فانت طالق فأعطته
عبد اقبان (العبد حرا أو مكاتباً أو موهونا لم تطلق) لأن العطية غنة ناول ما يصح بكم
وقوله أو مكاتباً فله في الانصاف عن الرعايتين والحاوي وغيرهم ولعله مبنى على انقوبان
المكاتب لا يصح نقله الملك فيه والمذهب انه يصح بيعه فهو داخل في قوله بأي عبد صحح عليه
كما هو مقتضى ما قدمه في الانصاف (و) لو قل لزوجه (ان اعطيتني هذا العبد
أو اعطيتني عبدا فانت طالق فأعطته اياه طلق) لوجود الصفة (وان خرج عيبا فلا
شيء له غيره) لانه شرط لوقوع الطلاق أشبهه ولو قال ان ملكته فانت طالق ثم ملكه (وان
خرج) العبد (مغصوبا اربابا حرا أو) خرج (بعضه) مغصوبا أو حرا (لم يقع
الطلاق) لأن الاعطاء انما يناول ما يصح تملكه منها والحرم والمغصوب كله أو بعضه متعذر
تملكه منها فلا يكون اعطاء وهذا اياه محققا لا يقع انطلاق المعلق به (و) ان خانها (على
عبد فله ثلاثة) لأنها أقل ما يقع عليه اسم العبد (وكل موضع غنق طلاقها على عقيتها
ايها فتي أعطته على صفة يمكنه القبض وقع الطلاق سواء قبضه منها أو لم يقبضه) حيث
أحضرت له أو أذنته في قبضه وان لم يأخذها إذا كان متمكنا من أخذها لأنه اعطاه عرفا بدليل
أعطيه فلم يأخذ واستشكك بعض المحققين بأنه ان جعل الاعطاء على الاقباض من غير تملك
فينبغي أن تطلق ولا يستحق شيئا وان جاز عليه مع التملك فلا يصح التملك بمجرد فعلها (قال
هر ب الزوج أو غب قبل عطيتها) لم يقع طلاق (أو قالت يصح له لك زيد أو جعله
قصاصا على عليك أو أعطته به هذا أو أخلته به لم يقع الطلاق) لعدم وجود اعطاء
المعلق عليه (وان فانت طالق بالالف فعلقها استحق الف) لأنها في مقابلة خروج
البضع من ملكه (وبانت) لأنها طاعت بعوض (وان لم يقبض) الف (وان
قال ان اعطيتني ثوبا بصفته كذا وكذا فانت طالق فأعطته ثوبا على تلك الصفات طلقت
لوجود الصفة (وملكه) لم تقدم (وان أعطته) ثوبا (ناقص) شيئا من تلك الصفات
(لم يقع الطلاق) لعدم وجود صفة (وملكه) لأنها في مقابلة الطلاق ولم يقع
(وان كان) الثوب (على نصفه) المستروضة (لم يكن به عيب وقع الطلاق) لوجود
الشرط (ويخير) الخلع (بين امساكه ورده رجوع بقيمة) من الطلاق
يقضي السلامة فله في استحقاقه من استرضى ولم يقبضه ولا يقبضه وان خانها على ثوب
موصوف في الذمة ونقصه صحب الاسترضى وعلم ان ثوبه انما سلمه ما دفعته فيه
معيبة أو نقصا عن الصفات المذكورة فلا خير اربابا من امساكه ورده رجوع بقيمة بموجب
على تلك الصفة (و) ولو قال ان اعطيتني ثوبا بصفته كذا وكذا فانت طالق (لأن
الصفة التي غنق عليه الطلاق لم توجد) وان أعطته هرويا طلقت (لوجود الصفة) وان
خالعته على عينه بان قالت له (اخلعني على هذا ثوب لم روي فيان هرويا يصح)
الخلع (وايس له غيره) لأن الخلع وقع على عينه ولأن الاشارة قوى من التسمية
(وان خالعه على مروي في الذمة فانت مبرورى صح) أي وقع الخلع (خير) الخالاع
(بين رده وأخذه) ثوبا (مرويا) لأنه المعقود عليه (وبين امساكه) لأنه من الجنس

تذوق عسلته ويزوق عسلتك (ونحوها) كتحريم انصافه وحصول الرجعة لما تقدم وبأنى

ولأن مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد تنتمى إلى مخالفة العاقل حكم أحدهما أو غيرها أو
بمثل ما خالف به زيد زوجته صبح بالمسمى وقيل بل بغيرها وقيل بل بغيره مثلاً قاله
في المبدع
فصل وطلاق معلق بـ بعوض (أو منجز بعوض كتحل في الإبانة) لأن القصد إزالة
الضرر عنها ولو جازت رجعتها العاد المضرد (فإذا قال) أن أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو
إذا) أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو متى أعطيتني ألفاً فانت طالق) فالشرط لازم من
جهة لا يصح إبطاله كسائر التعاليق خلافاً للشيخ تقي الدين ووافق على شرط محض
كان قدّم زيد (وكان) ذلك التعليق (على التراخي) لأنه علق الطلاق بشرط فكان على
التراخي كسائر التعاليق فلو لم يصنفها من أجل اللفظ عليه وإن أطلقها في نقد البلد
كالبيع فإن لم يكن فعلى ما يقع عليه الاسم (أي وقت أعطته على صفة يمكنه القبض ألفاً
فكثيراً وإن كان شرطها وزنية والافش شرط) في الخلع (فان اختلفا) في شرطها وزنية
(فقلوها كما باتي) لأن الأصل عدم الشرط وقوله (باحضار الألف ولو كانت) الألف
(ناقصة في العدد) اكتفاء بتمام الوزن (واذنها في قبضه) بيان للأعطاء كما تقدم وقوله
(طلق بائناً) جواب أي (وما لك) أي الألف الزوج (وإن أم يقبضه) لما تقدم
وسبق ما فيه (و لا) تطلق (إن أعطته دون ذلك) أي دون الألف لعدم وجود الصفة
وكذا لو أعطته معشوشة ينقص ما فيها عن الألف (و أعطته) سبباً تبلغ ألفاً لأن
السبب لا يسمى دراهم) فلا يقع الطلاق لعدم وجود الصفة (وإن قال أنت طالق بالف
أرشت لم تطلق حتى تشاء بالقول) لأنه معلق بشرط فلا يتقدمه (فإن شئت ولو على
التراخي وقع) الطلاق (بائناً) للعوض (وبسحق الألف) لكونها في نظير
خروج البضع عن ملكه (وإن قالت اخلعني بالف أو) اخلعني (على ألف أو) قالت
(طلقني بالف أو) طلقني (على ألف أو قالت) طلقني أو اخلعني (ولك ألف إن
طلقتني أو اخلعني أو إن طلقنتي فلك على ألف ففعل على الفور إن قال اخلعني أو طلقنتك
وإن لم يذكّر الألف بانت) لأن الماء للغة باب له وعلى في معناه وقوله طلقنتك أو اخلعنتك
جواب لما استدعته منه واستؤل كالعادي في الجواب فاشبه ما لو قالت بعني عبدك بالف فقال
بعنتك أياه ولم يذكّر الألف (واسحق الألف) لأنه فعل ما جعلت الألف في مقابلته (من
غالب نقد البلد) كالبيع (وطاً) أي الزوجة (إن ترجع) عن جعل الألف
في مقابلة الطلاق أو الخلع (قبل أن يجيها) الزوج إلى الطلاق أو الخلع لأن قولها ذلك
إنشاء على سبيل المعارضة فلها الرجوع قبل تمامه بالجواب كالبيع وكذا قولها إن طلقنتي
فلك ألف لأنه وإن كان بلفظ التعليق فهو تعليق لوجوب العوض لا للطلاق بخلاف تعليق
الزوج الطلاق على عوض فإنه لا يملك الرجوع فيه كما تقدم (ولو قالت) لزوجها (طلقني
بألف إلى شهر) أو بعد شهر (فطلقها قبله فلائتي لها نصاً) لأنه اختار إيقاع الطلاق
من غير عوض ويقع رجعيًا ولو أجابها بقوله إذا جاء رأس الشهر فانت طالق اسحق العوض
ووقع الطلاق عند رأس الشهر بائناً لأنه بعوض (وإن قالت) طلقني بالف (من الآن
إلى شهر فطلقها قبله) أي الشهر (اسحقه) لأنه أجابها إلى سؤالها إلا أن طلقها بعده فلا
يستحقه ويقع رجعيًا (و) إن قالت (طلقني بالف فقال طلقنتك بتوى به الطلاق صح)
الطلاق (واسحق الألف) لأنه أجابها إلى ما استدعته منه لأنه من كتاباته (والا) أي
وإن لم يوجب الخلع الطلاق (لم يصح الخلع) لعدمه عن العوض (ولم يستحق شيئا لأنه

(زوج رولي) نحو (صغيرة)
أو رولي زوج نحو صغير مع زوجة
رشيدة أو مع رولي غيرها أو مع
وارثها (في قدر صداق) بأن
قال تزوجتك على عشرين
فتقول بل على ثلاثين (أو) في
(عينه) بأن قال على هذا العدد
فتقول بل على هذه الامة (أو) في
(صفته) بأن قال على عبد
زنجي فتألت بل أبيض (أو) في
(جنسه) بأن قال على فضة فتقول
على ذهب (أو) في (ما يستقر
به) الصداق بأن ادعت وطاً
أو خلوة فانكر (فقول زوج)
بيمينه (أو وارثه) أو وليه
(بيمينه) لأنه منكر والقول
قوله بيمينه الحديث البينة على
المدعي واليمين على من أنكر
ولأن الأصل براءته بما يدعي عليه
(و) إذا اختلفا أو ورنثما
أو وليهما أو أحدهما أو رولي
الآخر أو وارثه (في قبض)
صداق فقولها أو من يقوم مقامها
لأن الأصل عدم القبض
(أو) في (تسمية مهر مثل)
بأن قال لم أسمك مهرًا أو قالت بل
سميتني قدر مهر المثل (فقولها)
إن وجدت بيمينها (أو) قول
وليها إن كانت محججاً ورأى عليها
أو قول (ورثتها) إن كانت
ماتت (بيمين) لأنه الظاهر
وإن أنكر أن يكون لها عليه
صداق فقولها قبل دخول بعده
فيما وافق مهر المثل سواء قال
لا تسحقني على شيئا أو وفيها
أو أرايتي أو غير ذلك وإن دفع
إليها أله أو عرضاً وقال دفعته
صداقاً أو قالت بل هبة فقولها
بيمينه ولها رد ما ليس من جنس صداقها وطلبه بصداقها (وإن تزوجها على صداقين سر وعلانية)

صداق السر أو العلانية والغالب أن يكون صداق العلانية لأنه إن كان السر أكثر فقد يوجب بالعقد ولم يسقطه العلانية وإن كان العلانية أكثر فقد يبدل لها الزائد فإنه كما لو زادها في صداقها (وتلقى به) أي المهر (زيادة بعد عقد) النكاح مادامت في حاله (فيما يقرره) أي المهر كاملاً كونه ودخول وخلاوة (و) فيما (بنصفه) كطلاق وخلع أقضوه تعالى ولا جناح عليكم فيما ترضون به بعد الفريضة وإن ما بعد العقد من لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد بخلاف البيع والابارة فيثبت الزيادة حكم المسمى ولا يفتقر إلى شروط المهر (وذلك) الزيادة (به) أي يجعلها (من حينها) أي الزيادة لا من حين العقد بل من حين وقوعه ثم يرد على سببه ولا يوجب عليه ما غاب في العقد وقت العقد (و) إذا كان العقد في حال زده الزوج به - عتق زوجة ما - دين سيديا وكذلك يبعث ثم زيدت صداقها الزيادة مستردين باق (ولو قال) زوج وقد عتق - مبرأ به - وعلانية يهر (هو عقد) واحد (أمر في أنهر) بالبناء على قول أي فإنما يجب مهر واحد (بأن) الزوجة لها (عقدان) بينهما فريضة (أقول) قولها (بيمينها) لأن الظاهر أن الثاني عقد صحيح فيد حكم كالاول ولما المهر في العقد الثاني أن دخل بها وضوء ونصف المهر في العقد الاول أن ادعى سقوط نصفه بخلاف قبل دخول

ما أحلها إلى ما بذلت العوض فيه (و) أي لاجله (و) إن قالت له (أخضعني بأبي فقل طلقك لم يسقطه) أي الألف (لأنه أوقع طلاقاً ما طلبته) فلم يوجد ما بذلت العوض فيه (ووقع) الطلاق (رجعياً) أن كان دخل أو خلاها أو كان دون ثلاث لمخلوه عن العوض (و) أن قالت (طلقني واحدة بألف أو) طلقني واحدة (على ألف أو) طلقني واحدة (ولك ألف وضوءه فطلقها ثلاثاً أو اثنتين اسقطه) أي الألف لأنه حصل لها ما طلبته وزيادة (و) إن قالت (طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق وطالق وطالق بآل الأولى) ولم يلحقها ما بعدها لأن الأولى في مقابلته عوض وهو الألف فبانت بها (وأن ذكر الألف عقب الثانية بآلها) وقعت (الأولى رجعية ولدت الثالثة) لأن البائن لا يلحقها الطلاق وإن ذكر عقب الثالثة طلق ثلاثاً (وقبل تطلق ثلاثاً وهو موافق لقواعد المذهب) لأن المذهب بالاول يصير الجمل كالواحدة (وإن قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة) أو اثنتين (لا يستحق شيئاً ووقع رجعية) لأنها بذلت العوض في مقابلته شيء لم يجبه البت فلم يستحق شيئاً (وإن لم يكن بقي من طلاقها الا واحدة ففعل) أي طلقها واحدة (أرسلني) الألف علمت أو لم تعلم) لأن هذه الواحدة كملت وحصلت ما يحصل بالثلاث من المبنونة وتحريم العقد فوجب العوض كما لو قال أنت طالق ثلاثاً (فإن قال والمثالة هذه) أي والحال أنه لم يبق من طلاقها الا واحدة (أنت طالق طلقين الأولى بألف والثانية بغير شيء وقعت الأولى واستحق الألف) لما تقدم (ولم تقع الثانية) لأنها بآل ثلاث (وإن قال) أي والحال هذه أنت طالق طلقين (الأولى بغير شيء وقعت وحدها) لأن الثلاث تمت بها (ولم يستحق شيئاً) من الألف (لأنه لم يحصل ما عوضت وكلت الثلاث) طلاقات (وإن قال) والحال هذه أنت طالق طلقين (احد حجب بالآخر الألف) وكلت الثلاث فلا تحصل له حتى تنكح زوجاً غيره (و) إن قالت (سعى عسر بألف فعلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له) لأنه لم يجبه إلى ما سأله وبذلت العوض فيه (وإن سألته ففعل) استحق الألف) لأنه أحلها إلى سؤاها باعتبار نهائية ما علمك به مما سألته فإزداد عليه وهو نعمة له لو لم يكن من طلاقها الا واحدة وقالت طلقني ثلاثاً بألف واحدة أبى بها واثنتين نكاح آخر فقال القاضي الصحيح أن هذا لا يصح في التطليقتين الأخيرتين - منه سلف في طلاق ومعاوضة عليه قبل النكاح وهو لا يصح قبله فتد - انما موضعه عليه - يتبين على تسريقه - نصفه فاذا قلنا تفرق فله ثلث الألف (وإن كان له امرأتان احدهما رشيده) والأخرى غير رشيدة بان كانت سفية أو عميرة (فقال) لهما (أنتما طالقان بألف أو شتما فقلت قد شتمنا الزم الرشيدة نصف الألف) عند أبي بكر ووجه في المعنى وجزبه في توجيز وعنف ابن حامد يسقط بقدر مهر بهما وذكروا المعنى والشرح ظاهر - مذهب (وطقت بآل) لأن مشيتها صحيحة ونصرفها في مهر صحيح فوجب عليه بقسمها من الألف (ووقع) السلف (بالأخرى) غير الرشيدة (رجعياً ولا شيء عليها) من الألف لأن ما مشيتها وبذلتها جمع إلى مشيتها المحجور عليها في النكاح فيقع الطلاق لو جرد المشية وتصرفتها في ما ليسا غير زوجه فلم يلزمها شيء فيكون رجعياً (وقوله) أي زوج الرشيدتين (رشيدتين) شتمنا لثقتان بألف فقبلت واحدة - منهما (طلقنا بفسطها) من الألف لأن العقد مع اثنتين بمنزلة عقد دين كالبيع (وإن قلنا قد شتمنا طلقنا باثنتين ولزمهما العوض بينهما) فلو قال الزوج ما شتمنا وإنما قلناه ذلك لأننا استكمنا أو قلنا ما شتمنا بقلوبنا لم يقبل (وقول امرأته طلقنا بألف فطلق واحدة بآلها بفسطها من الألف) فيفسط على مهر من لهما قاله في شرح

وإن أصر على إنكاره سئل فان ادعى دخوله فيه ثم أنه طلقها طلاقاً بائناً ثم نكحها نكاحاً بائناً جلت على ذلك واستحققت وإن أقرب بها

اكثر) كائتين (تجملها فالهر اعقد عليه) لانها تسمية صحيحة في نقد صحيح أشبه ما لو تقدمه اتفاق على خلافها وسواء كان السر من جنس العسلانية أولا (ونص حمد) في رواية ابن منصور (انها في) لزوجه (بما وعدت به وشروطه) استعجابا بالثبات كون غارله ولسدبث المؤمنين على شروطهم (وهذه زوج ليست من المهر) نصا (فأ) أهده زوج (قبل عقدان وعدوه) بان يزوجه (ولم يفوا) بان زوجه غيره (رجع بها) قاله الشيخ تقي الدين فان كان الاعراض منه أو ماتت فلا رجوع له (وإن قبض بسبب نكاح) أي قبضه بعض أقاربها كالأبى يسمونه منككة (ف) حكمه (كهر) فيما يقرره وينصفه ويسقطه (وما كتب فيه المهر لها ولو طلقت) عملا بالعادة (وتردها) على زوج (في كل فرقة اختيارية مسقطه للمهر) كفسخ لعيب ونحوه وفي فرقة قهرية (كفسخ) من قبلها (لقد كفاة ونحوه) قبل الدخول (لدلالة الحال) على انه وهب بشرط بقاء العقد فان ازال ملك الرجوع كالهبة بشرط الثواب (وتبث) الهدية (مع) أمر (مقرر له) أي المهر كوطء وخلوة (أو مقرر نصفه) كطلاق نحوه لانه المفوت على نفسه (ومن أخذ) شبه (بسبب عقد) يبيع ونحوه (كذلك) ونحوه فان فسخ يبيع بأقاله ونحوها مما وقف على تراض (كشرط اختيارها ثم يفسخ البيع) (مردده) أي المأخوذ للزوم البيع (والا) يفسخ على تراض كفسخ غيب ونحوه

المنتهى (ولو قال أحدهما) أي قالت له طلقها ألف فطلق واحدة منهما (فرجى ولائى له) سواء كانت المطالبة في السائلة أو ضربتها لأل ألف جملت في مقابلة طلاقها وبطلاق واحدة منهما لم يحصل المطلوب فلا يفتحق شيئا كما لو قال لأنتسان بعنى عبدك بألف فقال بعنك أحدهما بخمسمائة (ولو قال) لزوجه (أنت طالق) وعليك ألف (أو) أنت طالق (على ألف أو) أنت طالق (بألف فقلت في المجلس بآنت واستحقه) أي الألف لانه طلاق على عوض وقد استتر فيه العرض فصح كالأول كان ذلك بسؤالها (وان لم تقبل) في المجلس (وقع) الطلاق (رجعيا) لانه طلاق شرط فيه العرض على من لم يلتزمه فلغا الشرط ووقع الطلاق رجعيا (وله الرجوع) عن أخذ العوض (قبل قبولها) أي قبول لزوجه منه ذلك فلا تبين (ولا يقلب) الطلاق (بأنسابها لألف في المجلس بعدم قبولها) يعني بعد ردها كالأول بذته بعد المجلس (و) ان قال لزوجه (أنت طالق) فلا تايا ففصالت قبلت واحدة بألف أو بالفين (وقع الثلاث) لصدرها من فيه أهلية لها (واستحق) لألف (فخط لا التزامها العوض الذي طلقها عليه كالأول كان ذلك بسؤالها) (وان قالت) من قال لها أنت طالق فلا تايا ف (قبلت بخمسمائة) لم يقع لان السر لم يوحى (قال الشرح (أو) قالت (قبات واحدة من اثلاث بثلاث الألف لم يقع) هكذا في المبدع قال في الشرح لانه لم يرض بانقضاء رجعة عنها إلا بالألف وفيه نظر لان إيقاع الطلاق اليه ولا يتوقف على قبولها وغايتوقف على لزوم العوض (و) ان قال لزوجه (أنت طالق) طلقين أحدهما بألف ووقف بم واحدة ووقعت الأخرى على قبولها) هذا معنى ما في المبدع والشرح وفيه نظر على ما تقدم (وان قال الأب) لزوجه ابنته (طالق ابنتي) وانت يرى من صداقها فمعلقا (وقع) الطلاق (رجعيا) لخلوها عن العوض (ولم يبرأ) الزوج من المهر لانه أبرأه من نكاحه لا أبرأه منه فاشبهه الاجنبى (ولم يرجع) الزوج (على الأب) بشئ وقال أحمد تبين لزوجه بذلك ولم يبرأ من مهرها ويرجع بنظره على الأب وجهه القاضي وغيره على جهل الزوج بان أبرأ الأب لا يصح فيكون قد غره والافتحاع بلا عوض يقع رجعيا (ولم يضمن) الأب (له) أي للزوج ما أبرأه منه وهو مهره في قوله ولم يرجع على الأب (وان قال الزوج) لزوجته (هي طالق ان أبرأتني من صداقها) يقال أبوها (تبرأت) لم يقع (طلاق لانه معلق على رضاءه من مهرها ولم يبرأه بأبرأها) (الاذا قصد مد الزوج بغيره) (لأنه) نيقع الطلاق بوجود اللفظ كقولها ان أعطيني خمرأ فطالق (وان قال) الزوج (هي طالق ان برئت من صداقها) لم يقع (الطلاق لعدم برأة) (ولم يرجع) المعلق عليه (وان قال الأب) طلقها على ألف من مالها وعلى الدرك فطلقها طلقا بآنتا) لانه معلق على عوض وهو المأزوم لأب من ضمان الدرك ويلزم الأب وليس له دفعها من مالها ولا يرجع على بنته إلا بأرأنت وكانت رشيدة كالأجنبي (وتقدم في كتاب الصداق لو خالته على صداق أو بعضه أو أبرأته منه فليعاود) للاحتياج انيه انتهى

فان فصل وان خالته الزوجه في مرض موتها (الخوف) (صح) الخلع سواء كان هو أو غيره أيضا أو لانهما موضة كالبيع (وإن) ما خالته عليه ان كان قدره برأته منه فادون وان كان زيادة فله (لاقل من المسمى في الخلع أو ميراثه منها) لان ذلك لا تهمه فيه بخلافه الأكثر منها فان الخلع ان وقعيا أكثر من الميراث تطرقت اليه التهمة من قصد ايصالها اليه شيئا من مالها بغير عوض على وجهه تكون قادرة عليه أشبه ما لو أوصت أو أقرت به وان وقع باق من الميراث فالتا في هو اسقط حقه منه فلم يستحقه فتعين استحقاق الأقل منهما (ردده) أي المأخوذ بسبب الرضا لان لبيع في منرد بين اللزوم وعدده (وان

(ردة ورضاع ومخالعة) فلا رده
هذامعنى كلام ابن عقيل في
النظريات

في فصل في المفوضة بكسر
الواو وفتحها قال كسر على إضافة
العمل للآراء على أنها فاعلة
والفتح على إضافته لوليها
والتفويض الإجمال كان المهر
أهمـل حيث لم يسم قال
الشاعر

لأنصح الناس فوضي لامرأة
لم
ولامرأة إذا جهالهم
سادوا

أي مهملين (و) التفويض
(وعان تفويض بضع بأن
يزوج أبائته المجبرة) بلا
مهر (أو) زوج الأب
(غيرها بذنها) بالأمهر (أو)
يزوج (غير الأب) كالآخ
يزوج موليته (بذنها بلا
مهر) فالعقد صحيح ويجب
بهم المثل لقوله تعالى لا جناح
عليكم أن تطلقتم النساء ما لم
تتموهن أو تفرضوا لهن فريضة
ولحديث ابن مسعود أنه سئل
عن امرأة تزوجها وجعل ولم
يفرض لها صداقا ولم يدخل بها
حتى مات فقال ابن مسعود لها
صداق نساءها لاوكس ولاشطط
وعليها العدة ولها الميراث فقام
معقل بن سنان الأنصبي فقال
قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بر وعنت واشق امرأة
من أمثل ما قضيت رواه أبو
داود والترمذي وقال حسن
صحيح ولان القصد من
النكاح الواسلة والاستمتاع
دون الصداق وسواء قال تزوجت

(وان صحت من مرضها ذلك) الذي خالعه فيه (فله جميع ما خالعه به) كإلخالها في
الصحة لانه ليس من مرض موتها (وان طلقها) بأننا (في مرض موتها أو وصي لها بأكثر
من ميراثها) منه (لم تستحق) هي (أكثر من ميراثها) فلا ورثة منها من ذلك
لانه لا تهم في أنه قصد اتصال ذلك اليها كالوصية لوارث وعلم منه أنه لو وصي لها ميراثها أقل صح
لانه لا تهم فيه (وان خالعه) في مرض موتها المخوف (وحاياتها) بأن خالعهما بدون ما أعطاهما
أو بدون ما يمكنه أخذه منها يذلها (فن رأس المال) أي لا يختص ما حياها به من الثلث لانه
لوطلق بغير عوض أصح فلان يصح بعوض أولى (وكل من مع أن يتصرف في الخلع
لنفسه) وهو الزوج الذي يفعله (صحيح أو كليله أو كليله فيه) كسائر الفسوخ والعقود
(من حرمه بدو ذكر وأنثى ومسلم وكافر ومجور وعليه ورشد) ومفسد وغيره (فإذا
وكل الزوج في خلع امرأته مطلقا) أي من غير نقد بعوض صح التوكيل كالبيع والنكاح
والمستحب التقدير لانه أسلم من الفرار وأسهل على الوكيل (فان خالعه) الوكيل
(بمهرها فما زاد صح) الخلع ولزم المسمى لانه زاد خيرا (وان نقص) الوكيل (من
المهر) مع الإطلاق (رجع) الموكل (على الوكيل بالنقص وصح الخلع) لانه عقد
معاضة أشبهه بالبيع (ولو خالع وكيله بلامال كان الخلع لغوا) ولو بنية الطلاق أو الغطه لانه
ليس موكل في الإطلاق بل في الخلع ولا يصح الابعوض (وان عين) الزوج (للوكيل
العوض فنقص منه لم يصح الخلع) عند ابن حامد وصححه غير واحد لانه خالف موكله أشبهه
مالو وكاه في خلع امرأته فلع غيرها وصح عند أبي بكر لان المعاقبة في قدر العوض وهي
لا تطله كحالة الإطلاق فيرجع على الوكيل بالنقص وصح ابن النجاشي القول بالفرق
ثابت بين المخالعة في نفس المعقود عليه وبين المخالعة في تعيين العوض لانه لو وكله في بيع
عبد من زيد فباعه من غيره لم يصح ولو وكله في بيعه بعشرة فباعه بأقل منها صح وضمن
الوكيل انقص (وان وكلت المرأة في ذلك) أي في مخالعتها من زوجها (فخالع)
وكيلها (بمهرها فما دونه) ان لم تعين له ما يخالعه به (أو) خلع (بما عينته) له
(فادوه صح) الخلع ادوه من أهله في محله (وان زاد) وكيلها بما عينته أو عن
مهرها (صح) الخلع (ولزم الوكيل الزيادة) لان الزوجة رضيت بدفع العوض
الذي يملك الخلع به عند الإطلاق وبالقدر المأذون فيه مع التقدير والزيادة لازمة للوكيل
لانها عوض بذله في الخلع فصح منه ولزمه كإلزامه بكن وكيلها (وان خالف وكيل الزوج أو)
وكيل (الزوجة جنسا) بان وكل ان يخالعه على أنه خلع على عرض أو بالعكس (أو)
خالف (حولا) بأن وكله ان يخالعه بمائة فخالعه على مائة مؤجلة (أو) خالف
(نقد البلد) بأر وكل أن يخالعه على مائة فخالعه على مائة من غير نقد البلد (لم يصح الخلع)
للمخالعة الا وكيلها اذا خالف حولا أو وكيله اذا خالف تأجيلا لانها زبادة تنفع ولا تضر (ولو
كان وكيل الزوج أو الزوجة) في الخلع (واحد ادفع له أن يتولى طرفي العقد كالنكاح)
والبيع (واذا خالعه) أي انزوجان (أو طالقا) بأن سألته أن يطلقها وأجابها
(ترجعا بما بينهما) امن حقوق النكاح فلا يسقط شيء منها (أي من حقوق النكاح
بالخلع ولا بالطلاق) (ولو سكنت عنها) حال الخلع أو الطلاق فان كان الخلع قبل الدخول فلها
نصف المهر فان كانت قدوة ضته ردت نصفه وان كانت مفوضة فلها المنة لان المهر حق فلا
يسقط بافطار الطلاق ولا نكاح (ك) ستر (لديون ولا تسقط نفقة عدة الحامل ولا بقيه

ولا في المال لأن منهاها واحد
(٢) قوله زوجته بك بنى
أوأختي ونحوها (على
ما شاءت) الزوجة (أو)
على ما (شاء) الزوج
(أو) على ما شاء (فلان
وهو أجنبي) من الزوجين
أو يقرب لهما أو لاحدهما
(ونحوه) كعلى حكمها أو على
حكمك أو حكم فلان (فالعقد
صحیح ويجب به) أى العقد
(مهر المثل) لما تقدم ولأنها
لم تأذن في تزويجها إلا على
مصدق لكنه مجهول فسقط
لجهالة فوجب به مهر المثل
فلو فرض مهر أمة ثم بيعت
أو عتقت ثم فرض لها مهر المثل
فهو ليسدها حال العقد (ولها)
ذلك) أى لنفسه وبض طلب
فرضه (و) لها (مع فساد
تسمية) كان تزويجها على نحو
خبر وخبر (طلب فرضه)
قبل دخول وبعد فأن امتنع
أجبر عليه لأن النكاح لا يخلو
من مهر قال في الشرح ولا تعلم
فيه مخالفا (ويصح إبراؤها)
أى الزوجة (منه) أى مهر
المثل (قبل فرضه) لانعقاد
سبب وجوبه وهو النكاح
كالعقد عن القصاص بعد الجرح
(فان تراضا) أى الزوجان
الجانزا التصرف (ولو على)
شئ (قليل صح) فرضه ولها
ما تراضا عليه قليلا كان أو كثيرا
عالمين كانا أو جاهلين لأنه ان
فرض لها كثيرا فقد بذل لها من
ماله فوق ما يلزمه وان فرض لها
سيرا فقد رضيت بدون ما وجب
لها وان كان الزوج محجورا
عليه لم يخله فليس لوليه يذل أكثر من مهر مثلها وان كانت كذلك فليس لوليها الرضا بأقل من مهر مثلها

ما خولع بيعته) كسائر القسوخ
فوفصل وإذا قال خالعتك بألف فأنكرته أو قالت انما خالعتك غيرى بانت * منه لأنه مقدر
على ما يجب بينوتها (والقول قوطا يمينها في) نسق (العوض) لأنها منكورة والأصل
برأيتها (وان قالت نعم) خالعتني بألف (لكن ضمنه غيرى لزمها الألف) لأنها مقدره
بالخلع مدعية على الغير ضمان العوض فلزمها العوض لأقرارها ولا تسمع دعواها على
الغير وكذا لو قالت نعم لكن بعوض في ذمة غيرى فقال بل في ذمتك (وعوض الخلع حال)
لأنه الأصل فلا يتاحل إلا بتأجيله (و) عوض الخلع (من نقد البلد) جملا على العرف
(وان اختلفا) أى المتخالفان (في قدر العوض) الذي وقع عليه الخلع (أو) اختلفا
في (عينه أو تأجيله أو جنسه أو صفته أو هل هو) أى عوض الخلع (وزنى أو عددي فقولهما
مع يمينها) لأنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة فيه كالطلاق على مال اذا اختلفا في قدره
ولأن المرأة منكورة فلزائد في القدر والصفة فكان القول قولها كسائر المنكرين فان قال
سالتني طلبة بألف فقالت بل ثلاثا بألف فطلعتني واحدة بانت بأقراره والقول قولها في
سقوط العوض (وان علق) زوج (طلاتها) بصفة (أو) علق رب قن (عنته
بصفة ثم خالعا أو ابنتا بثلاث أو دونها بألف) أى القن (فوجدت الصفة أولم توجد
ثم عاد فتزوجها ولملكه فوجدت الصفة) وهي في عصمته أو معدة من طلاق رجعي
أو والقن في ملكه (طلعت) الزوجة (وعتق) القن لأن عقد الصفة وجودها
وجد في النكاح والملك قد وقع الطلاق والعتق كما لو لم تخله بينونة ولا يبع * لا يقال
الصفة انحلت بفعلها حال البينونة أو زال الملك ضرورة أن لا تقتضي التكرار
* لأنها انما تحل على وجه يثبت به لأن البين حل وعقد والعقد يفتقر إلى الملك فكذلك الحل
والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال البينونة ولا تحل البين به * فان قيل لو طلعت بذلك لوقع
الطلاق بشرط سابق على النكاح ولا خلاف أنه لو قال لأجنبية أن دخلت الدار فانت طالق
فتزوجها ثم دخلت لم تطلق * قيل الفرق أن النكاح الثاني مبني على الأول في عدد الطلاقات
وسقوط اعتبار العدة (وكذلك الحكم لو قال ان بنت مني ثم تزوجتك فانت طالق فبانت ثم
تزوجها) قاله في الفروع (ويحرم الخلع حيلة لاسقاط عيبين طلاق ولا يصح) أى
لا يقع قال في المغني هذا في فعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق والحيل خداع لا تحل ما حرم الله
(قال الشيخ) خلع الحيلة لا يصح على الأصح (كما لا يصح نكاح المحلل) لأنه ليس المقصود
منه العرق وإنما يقصد منه بقاء المرأة مع زوجها كما في نكاح المحلل والعقد لا يقصد به نقيض
مقصوده (وقال) الشيخ (لو اعتقد البينونة بذلك) أى بخلع الحيلة (ثم فعل ما حلف
عليه فكط لاق أجنبية) أى فكما لو قال لمن ظن أنها أجنبية أنت طالق فبانت امرأته
(فتبين امرأته على ما يأتي في آخر باب الشك في الطلاق ولو خالعت) حيلة (وفعل
المخوف عليه بعد الخلع) حيلة (معتقد أن الفعل بعد الخلع لم يتناول يمينه) لا للمحلل (أو
فعل المخوف عليه معتقد زال النكاح ولم يكن) الأمر (كذلك) لعدم صحة الخلع
حيلة (فهو كالحلف على شئ يظنه فبانت بخلاف ظنه) فيحنث في طلاق وعتاق قال
في التتقيس وغالب الناس واقع في ذلك أى في الخلع لاسقاط عيبين الطلاق * قلت ويشبهه من
يخلع الأخت ثم يتزوج أختها ثم يخلع الثانية ويبيد الأولى ولم جرا وهو داخل في قول الشيخ
خلع الحيلة لا يصح ونولهم والحيل كلها غير جائزة في شئ من أمور الدين (ولو أشهد) انسان
(على نفسه) وقوع (طلاق ثلاث) ليمين صدرت منه (ثم استفتي) عن يمينه (فأفتي

ميل على الزوج والنقص نفسه
ميل على الزوجة والميل حرام
ولانه انما يفرض بدل البضع
فيقدره بقدره كقيمة متقوم اذ لم
ويعتبر معرفة مهر المثل ليتوصل
الى فرضه (ويلزمهما) أي
الزوجين (فرضه) لمهر المثل
(ك) ما يلزمهما (حكمه)
رضيا به أولا اذا فرضه حكم
(بدل) ذلك على (أن يثبت
سبب المطالبة) وهو هنا
فرض الحاكم (كتقديره)
أي الحاكم (أجرة مثل أو نفقة
ونحوه) كتقدير جعل (حكم)
أي يتضمن الحكم قال ابن نصر
الله وليس بحكم صريح (فلا
يغيره) أي التقدير لغير نفقة
وأجرة (حكم آخر) لان
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
(مالم يتغير السبب) كيسرة
وعسرة في نفقة وكسوة وغسله
ورخص في أجرة المثل فان تغير
غيره منه عمل بالاجتهاد الثاني
وليس نقضا للاول (وان مات
أحدهما) أي الزوجين في
نكاح التفويض (قبل دخول)
بمفوضه (و) قبل (فرض)
حاكم بمهر المثل (ورثه صاحبه)
سواء كان الميت الزوج
أوالزوجة لحديث ابن مسعود
ولان ترك التسمية لا يقدر في
صحته النكاح (ولها) مع
موت أحدهما وكذا ما يقرر
المهر (مهر نسائها) أي مهر
مثلها مع تبرأين يساويها من
أقاربها كما يأتي لحديث ابن
مسعود (وان طلقت) مفوضة
(قبلها) أي قبل دخول
وفرض مهر (لم يكن عليه)

بانه لا شيء عليه لم يؤخذ بما قرره لمعرفة مستنده) في اقراره وهو ليس السابقه (وبقبل)
قوله (ييمينه ان مستنده في اقراره ذلك) أي ما صدر منه من اليمين واعتقاده الحنف عملا
بدلالة الحال اذا كان (عن وجهه له مثله انتهى) كلام الشيخ (وبأني في) باب (صريح
الطلاق)

كتاب الطلاق

وأجمعوا على جواز لقوله تعالى الطلاق مرثان وقوله فقلعهن بعدتهن وقوله عليه
الصلوة والسلام انما الطلاق لمن أخذ بالساق والمعنى يدل عليه لان الحال ربحا فسد بين
الزوجين فيؤدي الى ضرر عظيم فيبقاؤه اذن مفسدة محضة فشرع ما يزيل النكاح لتزول
المفسدة الحاصلة منه (وهو) أي الطلاق مصدر طلقت المرأة بفتح اللام وضعتها أي بانت من
زوجها فهي طالق وطلقها زوجها فهي مطلقة وأصله التخلية يقال طلقت الناقة اذا
سرحت حيث شئت وجلس فلان في السجن طلقا بغير قيده وشرعا (حل قيدا لنكاح أو بعضه)
أي بعض قيد النكاح اذا طلقها طلاق رجعية (ويباح) الطلاق (عند الحاجة اليه لسوء
حلق المرأة أو لسوء عشرتها وكذا) يباح (للتضرر بهما من غير حصول الغرض بها) فيباح
لهدفع الضرر عن نفسه (ويكره) الطلاق (من غير حاجة) اليه لحديث ابن عمر أن بعض
الحلال الى الله تعالى الطلاق رواء أبو داود وابن ماجه قال في المدع ورجاله ثقات (ومنه)
أي الطلاق (محرم كني الحيف ونحوه) كالنفاس وطهر وطئ فيه لما يأتي (ومنه) أي
الطلاق (واجب كطلاق المولى بعد التبرص) أربعة أشهر من حلقه (اذ لم يفيء) أي
يطأ ما يأتي في بابه (ويستحب) الطلاق (لتفريطها) أي الزوجة (في حقوق الله
الواجبة مثل الصلوة ونحوها ولا يحكمه احبارها عليها) أي على حقوق الله (و) يستحب
الطلاق أيضا (في الحال التي تنجس المرات الى المخالعة من شدة ق و غيره يلزم الضرر
وكونها غير عفيفة) قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصا لدينه وذبا من
افساد ما قرأ فيه والحادها به ولدان غيره (و) يستحب الطلاق أيضا (لتضررها) بقاء
(النكاح) لبغضه أو غيره (وعنه) أي أحمد (يجب) الطلاق (تركها عنه
ولتفريطها في حقوق الله تعالى قال الشافعي اذا كانت ترى لم يكن له أن يحكمها على ذلك
الحال بل يفارقها ولا كان ديونا انتهى) وورد لعل الذبوت والاعان من علامات الكبرية
على ما يأتي فلماذا وجب الفراق وحرم العشرة (ولا بأس بعصمها في هذا الحل والتضييق
عليها لتفندي منه) لقوله تعالى ولا تعضلوهن لتهمهن ببعض ما آتينهوهن الا ان يأتي
بفاحشة مبينة (والزنا يفسخ نكاحها) أي الزينة لكن سببها اذا أمسكتها بامدة
(وتقدم في باب المحرمات في النكاح واذا نكح الزوج حقت له) تعان (فأمرأة في ذلك
مثله) يستحب لها أن (تخلع) منه تركه حقوق الله تعان (ولا يجب اطلاق اذا أمره
به أبوه) فلا تلزمه طاعته في اطلاق لانه أمره بما لا يوافق الشرع (وان أمرته به) أي
الطلاق (أمه فقهاء) الامم (أحمد لا يجزئ طلاقه) لعموم حديث أبيه في بعض الحلال
الى الله الطلاق (وكذا اذا أمرته) أمه (بييع سرية) لم يلزمه بيعه (وليس لها)
أي الام (ذلك) أي أمره ببيع سرية ولا طهر في مرأته لم يقه من ادخلها خير رجليه
(ويصح الطلاق من زوج عقر مخد ولو غير يرقه) أي الطلاق (ولو) كار لميز (دور
عشر) لعموم قوله عليه الصلوة والسلام ان طلاق من أخذنا في قوله كل الطلاق

أي المطلق (الا المنة) نصا وهو قول ابن عمر وابن عباس لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسوهن أو تفرضا والحن

توجب المتعة إذا كانت مفوضة وكل فقرة تسقط المسمى كاختلاف دين وفسخ لزواج من قبلها لا تجب به متعة لقيامها مقام نصف المسمى فتسقط في كل موضع يسقط فيه (وهي) أي المتعة (ما يجب لحره أو سيد أمة على زوج بطلاق قبل دخول لمن لم يسم لها مهر) صحيح (مطلقا) أي سواء كانت مفوضة بنزع أو مفوضة مهر أو مسمى لها مهر فاسد تكسر وخبر برسوءه كان الزوجان حربيين أو رقيقين أو مختلفين مسلمين أو ذميين أو مسلما وذمية لعموم النص ولأن ما يجب من الغرض يستوى فيه المسلم والكافر والحرة والرقيق كالمهر (على الموسع قلبه وعلى المقتر) أي الميسر (قدره) نصا اعتبارا بحال الزوج لآلية (نأعلاها) أي المتعة (خادم) إذا كان الزوج موسرا وانقاد الرقيق ذكرًا كان أو أنثى (وأدناها) إذا كان الزوج فقيرا (كسوة تجزيها) أي الزوجة (في صلاتها) وهي برقع وخمار أو ثوب تصلى فيه بحيث يستتر ما يجب سترة (ولا تسقط) المتعة (إن وهنت) المرأة (مهر المثل) أي أبراته منه (قبل الفقرة) لظاهر الآية ولأنها انما وهنت مهر المثل فلا تدخل فيه المتعة ولا يصح إسقاطها قبل الفسقة لأنها لم تجب بعد كإسقاط الشفعة قبل البيع وإن وهب الزوج للفموضة شيئا ثم طلقها قبل دخول وفرض فلها المتعة نصا لأن المتعة أعمان تجب

حائز لطلاق المعتوه والمغلوب على عقله وعن علي أكنمو الصبيان الكاح فيفهم أن فائدة أن لا يطلقوا ولأنه طلاق من عاقل صادق محل الطلاق فوق كطلاق البائع ومعنى كون الميز يعقل الطلاق أن (يعلم) الميز (أبزو جته تبين منه ونحوه عليه) إذا طلقها (وتصح توكيله) أي الميز في الطلاق (و) يصح أيضا (توكيله فيه) لأن من صح منه مباشرة صح أن يوكل وأن يتوكل فيه (ويصح) الطلاق (من كتابي) وبحسبي وغيرهما من الكفار وتقدم في أدلة الكفار (و) يصح الطلاق أيضا من (سفيه) ولو بغير إذن وليه ومن عمد ولو فسر إذن سيده لأنه لا يتعلق بالمسال مقصوده (و) يصح الطلاق أيضا (من لم تبلغه الدعوة) كسائر تصرفاته قال في المبدع من لم تبلغه الدعوة فهو غيره مكاف ويقع طلاقه ذكره في الانتصار وعيوب المسائل والمفردات (و) يصح الطلاق أيضا من (أحرس تفهم اشارته ويأتي في باب صريح الطلاق وكنياته) مفصلا (وطلاق مرند) بعد الدخول (موقوف فان) أسلم في العدة تبتنا وقوعه وإن (محجبات الفقرة) بأن لم يسلم حتى انقضت العدة وأورد قبل الدخول (ة) طلاقه (باطل) لانفساخ النكاح قبله باختلاف الدين (وتزويجه) أي المرتد ذكرًا كان أو أنثى (باطل) وتقدم في النكاح (وتعتبر ارادة لفظ الطلاق لمعناه) أي أن لا يصد بلفظ الطلاق غير المعنى الذي وضع له (فلا طلاق) واقع (لغيره بكرهه) لا (حالك عن نفسه أو غيره) لأنه لم يقصد معناه بل التعليم أو الحكاية (ولا) طلاق (من زال عقله بسبب يمد فيه كالمجنون والناسم والمغمى عليه والمبرسم ومن به نشاف) لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن الناسم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ولأن الطلاق قول يزيل الملك فاعتبر له العقل كالبيع ولو زال عقله بضر به نفسه (ولا) طلاق (من أكره على شرب مسكر) فشربه وطلق في مسكره (أو شرب ما يزيل عقله ولم يعلم أنه يزيل العقل أو كل نجس ونحوه ولو لم يضره) لأنه لا لذة فيه وقرئ الامام أحمد بينه وبين السكران فالحق به بالمجنون (فان ذكر المجنون والمغمى عليه بعد افاقتهم انهما طلقا وقع) الطلاق (نصا) لأنه اذا ذكر الطلاق وعلم به دل ذلك على أنه كان عاقلًا حال صدوره منه فلزمه قال الموفق وهذا والله أعلم لم يميز من جنونه بذهاب معرفته بالكلية وبطلان حواسه وأما من كان جنونه لنشاف أو كان مبرسما فان ذلك يسقط حكم نصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره الطلاق إن شاء الله تعالى (ويقع طلاق من زال عقله بسبب يمد فيه كالمجنون والمغمى عليه) كمن شرب ما يزيل العقل عالميا (محرم) بأن يكون مختارا عالميا (ولو خلط في كلامه وقراءته أو سقط تمييزه بين الاعيان فلا يعرف متاعه من متاع غيره أو لم يعرف السماء من الأرض ولا الذكر من الأنثى وبواخذ) السكران ونحوه (بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبر له العقل من قتل وقذف وزنا ومرة وظهار وإبلاعه ويسع وشراء وردة وإسلام ونحوه) كوقوف وعارية وغصب وقبض أمانة لأن الحجة جعله كالصاحي في الحد والقذف ولأنه فرط بأزاله عقله فيمدخل فيه ضرر على غيره فالزم حكم تقييده عقوبة له وعذبه أنه فيما يستقل به مثل عتقه وقتله وغيرهما كالصاحي وقيل لا يستقل به مثل بيعه ونكاحه ومعاوضاته كالمجنون قال في المحرر حكاهما ابن حامد (قال جماعة من أصحابنا لا تصح عبادة السكران أربعين يوما) للخبر (حتى يتوب وقاله الشيخ والحشيصة الخبيثة كالبنج قلعه الزركسي (والشيخ يرى) أن الخبيشة الخبيثة (حكاهما حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد) ويفرق بينهما وبين البنج بأنها تشتهى وتطلب

فهى كالحجر بخلاف المبيع فالحكم عنده منوط باشتهاء النفس وطلمها وجزم في المسمى بأشبه
شتمى وشرحه بما قاله الشيخ من حيث وقوع اطلاق (والغضبان مكلف في حال غضبه
بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق رغير ذلك قال ابن حبان في شرح)
لاربعين (النواوية ما بقى من الغضبان من طلاق وعناق أو عين فانه يؤخذ) وفي
نسخة (بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة) منها حديث خويلد بن
ثعلبة امرأة أوس بن الصامت الآتي في الظهار وفيه غضب ووجهان ظاهر منها فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك وقالت انه لم يرد اطلاق فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ما أراك إلا حوت عليه خرجه بن أبي حاتم وذكر القصة بطولها وفي آخرها قال لحول الله
الطلاق فجعله ظهارا وماروى عن ابن عباس وعائشة وغيرهما في ذلك وأطال وذكنت
في شرح الحديث السادس عشر من الأحاديث المذكرة (وأشكر على من
يقول بخلاف ذلك) لانه مكلف على ما دللت عليه الأخبار ولكن ان غضب حتى أغشى
أو أغشى عليه لم يقع طلاقه في تلك الحال لزوال عقله أشبه المجنون (رواى في
باب الإيلاء)

في فصل ومن أكره على اطلاق ظلم بما يؤلم بالضرب والخنق وعصر الساق والحبس
والغبط في المامع الوعد فطلق في تبع القول مكرهه (لم يبق) طلاقه رواه سعيد وأبو
عبيد عن عثمان وهو قول جماعة من الصحابة قال ابن عباس فيمن يلزمه الاصوص فطلق
ليس بشئ ذكره البخارى وأقره عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن أمي الخطأ أو نسيان
وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه والدارقطنى قال عبد الحق إن الله منصل بحكيم وعن
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا عناق في أغلاق رواه
أبو داود وهذا اللفظ وأحد ابن ماجه وأظهروا في أغلاق قال المذنب هو المحموظ والأغلاق
الأكره لا المكره متعلق عليه في أمر مضيق عليه في نصرته كناية في الباب على ذنوب
وخرج بقوله ظلم ما ملأ كره بحق كراهه الخ كما المولى على اطلاق بهذا التبرص اذ لم يبق
وا كراهه الخ كما رجلى زوجه ما رواه ابن ماجه ولم يعلم السابق منه انه قول حسن عليه بحق فصح
كالام المرندي وقوله مع الوعد يتبع فيه الشارح وغيره أى ان الضرب وما عداه عنه غايكون
أكره ما مع الوعد لان الأكره أعقاب بحق بالوعد بالماضى من العقوبة فلا يندفع به
ما أكره عليه ونما يساح لفعل المكره عليه دعه لما يتوعد به من العقوبة فيمأ بعد وظاهر
التنقيح ولا تهى وغيرهما ن الوعد ليس بشرط مع العقوبة (وفعل ذلك) أى الضرب
والخنق ونحوهما تقدم (بولد) أى انطلق (كره لولده) فلا يقع طلاقه على ما تقدم
بخلاف باقى أقاربه (وان هدده قادر) على إيقاع هدده (بما يضطره ضرا كبراً استقر
وقطع طرفه وضرب شديداً وحبس وقيداً طويلاً) من زاحض كثر وخارج من ديار ونحوه أو
هدده (بتعذيب ولده) بشئ مهم تقدم أو قطع طرفه وقواه (بسلطان أو تغلب كبح
ونحوه) كقطع طرفه بغيره بغيره (بغلب على ظه) أى انطلق (وقوع ما عداه
بهو) يلعب على ضمه (عجزه عن دفعه) عن (الحرب معه) من (الاحتدة وهو) أى
إتهديد بشره (كره) ولا يقع طلاقه بشرطه ما تقدم ويقال لو كان الوعد
أكرهها أنكره مكره يرفع اليد ذات فلا يوجب أن يحبس أو يجرأ كرهه من
والثواب بفضلهم مسخراً عليه حديثهم من استمع من رغبة كره في الانتصار (وهو كره
الضرب) الذى هدده (يسمى حتى من لا يلى به أو ليس باكره) لا يضره ريسه

أقوله تعالى لا جناح عليكم ان
طالتم النساء ما لم تمسوهن
أو تقعن رضوا لهن فسريرة
ومتعوهن ثم قال وان طلقتموهن
من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم
فخص الأولى بالمتعة والثانية
بنصف المفروض مع تسمية
النساء قهين فدل على
اختصاص كل قسم بحكمه وان
فرض لها ما يصح فرضه
فكالمسمى ينتصف بنحو طلاق
قل دخول ولا متعة معه وكذا
لامتنه لاطلاقه بعد دخول مطلقاً
وحيث لا تجب المتعة للطلقة
فهى مستحبة (ومهر المثل
معتبر بين يساويها من جميع
أقاربها) أى المفوضة (كام
وخلة رعية وغيرهن) كانت
وبنت أخ وعم (القبرى
فانقرى) لقوله في حديث
ابن مسعود وأما صداق نساها
فان المرأة تنكح لحسبها للأثر
وحسبها يختص به أقاربها
ويزاد المهر لذلك ويقل لحسبه
ويقتصر التساوى (في مال
وجل وعقل وأدب وسن
وبكاره أو يسو به بلسد)
وصراحة نسب وكلما يختلف
لحسبه المهر لال مهر المثل بدل
متلف وهذه الصفات مقصودة
فيه فاعتبرت (فان لم يكن) في
نساها (الأدوية) بدت بقدر
فضيلتها (لأن زيادة فضيلتها
تقتضى زيادة مهره فتقدر
الزيادة بقدر الفضيلة (أو) لم
يرجى في نساها (الأدوية)
نقصت بقدر نقصها) كارتش

عيب يقدر بقدر نقص المبيع (وتعتبر عادة) نساها (في تاجين) مهر أو بمضه (وغيره) كالخفيف عن عشرتين دون غيرها

اختلاف (المهر أخذ) مهر (وسط حال) من نقد البلد فان تعدد في غالبه كقسم المتلفات (وان لم يكن لها أقارب) من النساء (اعتبر شبههن بنساء بلدها فان عدمن) أي نساء بلدها (في الاعتبار) بأقرب النساء شبها بها من أقرب بلد اليها) لأن الاضافة في قوله ولها صداق نسائها لا في ملابسة فلما عذر أقاربها اعتبر أقرب النساء شبها بها من غيرهن كما تعتبر القرابة البعيدة عند عدم القرابة القريبة

في فصل ولا مهر بفرقة قبل دخول في أو خلوة (في نكاح فاسد ولو بطلاق أو موت) لأن العقد الفاسد وجوده كعدمه ولم يستوف المعقود عليه أشبهه البيع الفاسد والأجارة الفاسدة إذا لم يتسلم (وان دخل) أي وطئ في النكاح الفاسد (أو خلأها) فيه (استقر) عليه المهر (المسمى) نصا لما في بعض ألفاظ حديث عائشة من قوله ولها الذي أعطاهما أصاب منها قال القاضي حديث أبو بكر البرقاني وأبو محمد انخلال باسنادهما ولا اتفاقهما على انه المهر واستقراره بالخلوة بقياسه على النكاح الصحيح (ويجب مهر المثل بوطء ولو) كان الوطء (من مجنون في) نكاح (باطل اجماعا) كنكاح خامسة أو معتدة (أو) وطء (شبهة) ان لم تكن حرة عالمة مطاوعة فيهما (أو) وطء (مكرهه على زنا) ان كان الوطء

(و) ان كان الضرب يسيرا (في ذوى المروءات على وجه يكون آحرافا لصاحبه ووضالة وشهرة فهو كالضرب الكثير في المذهب والشارح) قال القاضي الاكره يختلف قال ابن عقييل وهو قول حسن (ولو سحر لطلق) كان اكرها قاله الشيخ (قال في الانصاف وهو اعظم الاكراهات) (وقال) الشيخ (اذا بلغ به السحر الى أن لا يعلم ما يقول لم يقع به الطلاق انتهى) لانه لا قصد له اذن (ولا يكون السبوا) لا (الشنم) لا (الاخراق) أي الاهانة (وأخذ المال اليسير اكرها) لان ضرره يسير (وينبغي لمن أكرهه على الطلاق وطلق أن يتناوله فينوي بقلبه غير امرأته ونحو ذلك) كان ينسوي بطلاق من عمل وبثلاث ثلاث أيام ثم وجب خلاف من أوقع طلاق المكره اذا لم يتأول (ويأتي) بيان صور التأويل (في باب التأويل في الخلاف وبقبول قوله) أي المكره (في نيته) أي في ما نواه لانها لا تعلم الا من قبله وهو أدرى به او قيام القرينة (فان ترك التأويل بلا عذر) لم يقع طلاقه (أو أكرهه على طلاق مبهمه) بأن أكرهه بطلاق واحدة من نسائه (فطلق) واحدة (معيينة لم يقع) طلاقه لان المهمة التي أكرهه على طلاقها متحققة في المعينة فلا قرينة تدل على اختياره (ولو قصد ايقاع الطلاق دون دفع الاكره) وقع لانه قصد به واختياره (أو أكرهه على طلاق امرأة فطلق غيرها) وقع لانه لم يكرهه على طلاقها (أو) أكرهه (على) أن يطلق (طلقة فطلق ثلاثا وقع) لانه غير مكرهه على الثلاث * قلت فظاهره انه لو أكرهه على أن يطلق فطلق ثلاثا لم يقع ان لم يقصد الايقاع دون دفع الاكره (وان طلق من أكرهه على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها) لانه ليس مكرها عليه (دونها) أي دون طلاق المكره على طلاقها فلا يقع ما تقدم (والاكره على العتق واليهين ونحوهما) كالظهار (كالاكره على الطلاق) فلا يؤخذ بشئ من ذلك من حال لا يقع الطلاق فيها على المكره على الطلاق (ويقع الطلاق في النكاح المختلف في صحته كالهكاح بولاية فاسق أو) الهكاح (بشهادة فاسقين أو بنكاح الأخت في عدة أختها) البائن (أو نكاح الشار أو) نكاح (المحل أو بلا شهود أو بلا ولي وأشبه ذلك) كنكاح الزانية في عدتها أو قبل ثوبتها ونكاح المحرم ولو لم ير المطلق لصحته نصر على وقوعه أحمد (كعدم حكم) الحاكم (بصحته) اذا كان يراها والحاكم انما يكشف خافيا أو ينفذ واقعا لان الطلاق ازالة ملك بني على التغليب والسراية فجار أن ينفذ في العقد الفاسد اذا لم يكن في نفوذه اسقاط حق الغير كالعتق ينفذ في الكتابة الفاسدة بالأداء كما ينفذ في الصحيحة ونقل ابن القاسم قد قام مقام الصحيح في أحكامهما كلها (ويكون) الطلاق في النكاح الفاسد (بثبوت) فلا يستحق عوضا مثل عليه (من لم يحكم بصحته) فيكون كالصحيح المتفق عليه (ويجوز) الطلاق في النكاح المختلف فيه (في حيض ولا يكون) طلاق (بدعة) لأن استدانة هذا النكاح غير جائزة (وبثبت فيه) أي النكاح المختلف في صحته (النسب) ان أنت بولد (والعدة) ان دخل أو خلأها (والمهر) المسمى ان دخل بها كالصحيح ويسقط أيضا الحد ولا يستحق عوضا مثل عليه ولا يصح الخلع لخلوه عن العوض وتقدم (ولا يقع) الخلاق (في نكاح باطل اجماعا) كنكاح خامسة وأخت على أختها (ولا) يقع الخلاق (في نكاح فضولي قبل اجازته وان نفذناه) أي بالاجازة ونقل حنين بن ابراهيم بن عبد الله بن سبيد جاز طلاقه وقرق بينهما (ويقع عتق في بيع فاسد) في ظاهر كلام الامام أحمد ونحوه عليه

في فصل ومن صح طلاقه صح تو كبله في قوله (و) صح (تو كبله فيه) لان من صح نصره في شئ

ولانه انكاف لمضع بغير رضا
ما نكح فاحب القية وهي المهر
كسائر المتلفات ومن طلق
زوجته قبل دخول وطن انكاف
نكح منه بوطئها فله نصف
المسمى بالطلاق ومهر المثل
بالوطء (دون ارض بكاره) فلا
يجب مع المهر لان الارض يدخل
في مهر المثل لانه يعتبر بمكر مثلهما
فلا يجب مرة أخرى وسواء كانت
الموطوءة جنية أو من نوات
محرمه لان ما ضمن للاجنبي
ضمن للقرىب كالمثل بخلاف
الوطء فانه غير مضمون على
أحد لعدم ورود المهر عليه
ولا هو انكاف شيء فأشبه القيلة
وطء دون الفرج (وينتعد)
مهر في وطء شبهة (بنتد شبهة)
كان وطئها طائداً نكاح وجته
خديجة ثم وطئها طائداً انها
زوجته زينب ثم وطئها طائداً انها
سريته فيجب له ثلاثة مهر وفان
انكحت الشبهة وتعدد الوطء
قهر واحد (و) بتعدد المهر
بتعدد (اكراه) على زنا وان
انكح الاكراه وتعدد الوطء قهر
واحد (ويجب) مهر (وطء
ميتة) كالخبيثة وقال القاضي
وطء الميتة محرم ولا مهر واحد
(ولا) يجب مهر بوطء
(مطوعة) على زنا لانه انكاف
بضع رضا مالكة فلم يجب له شيء
كسائر المتلفات وسواء كان
الوطء في قبل أو دبر (غير أمة)
فيجب لسيدها مهر مثلهما على
زان بها ولو مطوعة لانها لا تملك
بذنها فلا يسقط حق سيدها
بوطئها (أو) غير (مبعدة)
طأعت على الزنا فلا يسقط حق سيدها وطأعت ابن له من مهرها (بقدر رق) فان رضاه لا يسقط حق غيره من مهرها

أنفسه مما تجوز الوكالة فيه صح توكيله وتوكله فيه ولان الطلاق انكاف فجاز التوكيل
والتوكيل فيه كالعتق (فان وكل) الزوج (لمرء فيه) أي الطلاق (دح) توكيلها
وطء لاقه لنفسها لانه يصح توكيلها في طلاق غيرها فكذلك في طلاق نفسها (ولا يكره)
بطلاق متى شاء لان اعطاء التوكيل يقتضي ذلك لكونه توكيلاً مطلقاً أشبه التوكيل في البيع
(الا أن يحمله) الموكل أي الوكيل (حدا) كان يقول طلقها اليوم أو غده فلا يكره في غيره
لانه انما تنبت له الوكالة على حسب ما يقتضيه لفظ الموكل (أو يفسخ) أنوكل الوكالة
(أو يوطأ) الموكل الزوجة التي وكل في طلاقها فتفسخ الوكالة لدلالة الحمل على ذلك (ولا
يطلق) الوكيل المطلق (أكثر من واحدة) لان الأمر المطلق يتناول أقل ما يقع عليه
الاسم (الا أن يجعل) الموكل (اليه) أن يطلق أكثر من واحدة (بلفظه أو نيته)
لانه نوى بكلامه ما يجتمعه ويقتل قوله في نيته لانه أعلم بها (فلو وكله في ثلاث فطلق واحدة)
وقعت لدخولها في ضمن المأذون فيه (أو وكله في) طلقة (واحدة فطلق ثلاثاً طلقت
واحدة نصاً) لانها المأذون فيها دون ما زاد عليها وهي في ضمن الثلاث فتقع (وان خيره)
أي خير الموكل الوكيل بأن قال له طلق ماشئت (من ثلاث ملك اثنتين فاقبل) لان لفظه
يقضي ذلك لان من التبعض بكذا وخير زوجته (ولا يملك) الوكيل (الطلاق) أي
الطلاق الوكالة (تعليقاً) للطلاق على شرط لانه لم يؤذن له فيه لفظاً ولا عرفاً (وان وكل)
الزوج (اثنتين فيه) أي الطلاق (فليس لأحدهما الانفراد فيه) لان الموكل انما رضي
بصرفهما جميعاً (الاباذن الموكل) لأحدهما أو لكل منهما بالانفراد لان الحق للموكل في
ذلك (وان وكله ما في ثلاث فطلق أحدهما) أي أحدا الوكيلين (أكثر من الآخر وقع
ما اجتمعا عليه) لانه مأذون لهما فيه (فلو طلق أحدهما واحدة والآخر أكثر) كثلث
أو ثنتين (فواحدة) أو طلق أحدهما اثنتين والآخر ثلاثة وقع ثنتان (ويحرم على الوكيل
الطلاق وقت بدعة) كالموكل (فان فعل) أي طلق الوكيل زمن بدعة (وقم) الطلاق
(كالموكل) اذا طلق زمن بدعة (ويقبل دعوى الزوج) بهد ايقاع الوكيل الطلاق
(انه) كان (رجع عن الوكالة قبل ايقاع الوكيل الطلاق) عند أصحابنا قاله في المحرر
وغیره وقدمه في الفروع (وعنه) أي الامام في رواه أبي الحارث (لا يقبل الابينة)
وجزمه في الاستغيب والازجى في عزل الموكل و (اختاره الشيخ وغيره وقال) الشيخ
(وكذا دعوى عتقه ورهنه ونحوه انتهى) وتقدم في الوكالة (وان قال لمرأته)
طلق نفسك فلها ذلك كالوكيل وبأني مفصلاً (وان قال) لزوجته (اختاري)
من ثلاث ماشئت لم يكن لها أن تختار أكثر من اثنتين (لان من التبعض كما مر في
الوكيل)

باب سنة الطلاق وبدته

طلاق السنة ما ذن لشارع فيه والبسعة منحنى عنه ولا خلاف ان اطلاق على الصفة الاولى
مطلق للسنة قاله ابن المنذر وابن تيمية والاصل فيه قوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود وابن عباس طاهرات غير جماع وحديث ابن عمر لما
طلق امرأته وهي حائض فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرة فليبرأه ثم ليسكها حتى تطهر ثم
تحيض فتطهر ثم ان شاء طلقها طاهراً قبل أن عرس وهو في الصحيحين (السنة فيه) أي
الطلاق (أن يطلقها واحدة) لقول علي رواه أحمد (في طهر لم يصحب فيه) لما تقدم من
طأعت على الزنا فلا يسقط حق سيدها وطأعت ابن له من مهرها (بقدر رق) فان رضاه لا يسقط حق غيره من مهرها

اتلاف جزء لم ير الشرح بتقدير
عوضه فبرج فيه الى ارسه
كسائر المتلفات وهو ما بين مهرها
بكرها وثيها ذكر في الاقناع وغيره
ومقتضى ما يأتي في الخنايات أن
ارسه حكومة (وان فعله) أي
اذهب العذرة (زوج) بلاوطه
(ثم طلق) التي اذهب عذرتها
بلاوطه (قبل دخول) بها وخلاوة
ونحو قبله (لم يكن عليه الانصف
المسمى) لقوله تعالى وان
طلقتوهن من قبل أن تقوم
الآية وهذه مطلقة قبل الميسر
وان لم يولد فليس لها الانصف
المسمى ولانه اتلف ما يستحق
اتلافه بالعقد لا يصح منه غيره كما
لو اتلف عذرة أمته (ولا يصح
ترويض من ذكائها فاسد)
كالنكاح بلاولي (قبل طلاق
أو فسخ) لانه نكاح يسوغ
فيه الاحتداد فاحتاج الى ايقاع
قرقة كالصبي المختلف فيه ولان
ترويضه بالفرقة يقضي الى تسليط
زوجين عليها كل واحد يعتقد
صحة نكاحه وفساد نكاح الآخر
بخلاف النكاح الباطل (فان
أماها) أي الطلاق والفسخ
(زوج فسخه حاكم) نصا لقيامه
مقام المتنوع أو حب عليه فاذا
تزوجت باخر قبل التفريق لم
يصح النكاح الثاني ولم يجز ترويضه
لثالث حتى يطلق الاولان
أو يفسخ نكاحهما (ولزوجته
قبل دخول منع نفسها) من
زوج (حتى تقبض مهرها حالا)
مسمى لها كانت أو مفوضة حكاه
ابن المنذر اجماعا ولان المدفوعة
المعقود عليها تتلف بالاستيفاء
فاذا تعذر عليها استيفاءه انهر لم يمكن

قول ابن مسعود وابن عباس (ثم بدعها فلا تملكها طلاقا آخر حتى تنقضي عذتها) لعول على
لا يطلق أحد السنة فيندم رواء الاثر وهذا لا يحصل الا في حق من لم يطلق ثلاثا ولا ان المقتضود
من الطلاق فراقها ورافها حاصل بالطلاق الاول (الان في طهر يتقرب الرجعة من طلاق)
في (حيض فبدعة) في ظاهر المذهب اختاره الاكثر لحديث ابن عمر السابق (زاد في
الترغيب ويلزمه وطؤها) أي وطء من طلقها وهي حائض ثم راجعها اذا طهرت واغتسلت
(وان طلق المدخول بها في حيض) أنفاس (أو طهر أربابها فيه ولو) انه طلقها (في
آخره) أي آخر الطهر الذي أصابها فيه (ولم يستين) أي يظهر ويتضح (حملها فهو
طلاق بدعة محرم) لمفهوم ما تقدّر (ويقع نصا) طلاق البدعة قال ابن المنذر وابن عبد
البر لم يخاف في ذلك الا اهل البدع والضلالات اتهمي لانه عليه الصلاة والسلام أمر عبد الله بن
عمر بالمراحمسة وهي لا تكون الا بعد وقوع الطلاق وفي الخط الدار قطني قال قلت يا رسول الله
اريت لو اني طلقته ثلاثا قال كانت تبين ملك وتكون معصية وذكر في الشرح هذا الحديث
مع غيره وقال كاه. أحاديث صحاح وقال نافع وكان عبد الله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقه
راجعها كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه طلاق من مكاف في محله فوقع كطلاق الحامل
ولانه ليس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة ونفطع ملكا فيبقى عاها في زمن
البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له (وتسن رجعتها) أي رجعة المطلقة زمن البدعة
(ان كان) الطلاق (رجعيا فاذا راجعها واجب امسا كعادتي طهر فاذا طهرت سن أن
يسكنها حتى تحيض حيضه أخرى فاذا طلقها في هذا الطهر قبل أن يمسه فهو طلاق سنة)
لحديث ابن عمر السابق (ولو علق طلاقها بقيامها أو) علقه (بقدم زيد فقاهت)
وهي حائض (أو قدم) زيد (وهي حائض طلقت البدعة) لوقوع الطلاق في الحيض (ولا اثم)
على المطلقة لانه لم يمتد ما يقع الطلاق زمن البدعة (وان قال أنت طالق اذا قدم زيد السنة
مقدم) زيد (في زمان السنة) أي في طهر لم يصحها فيه (طلقت) لوجود الصفة (وان
قدم) زيد (في زمان البدعة لم يقع) الطلاق عند قدمه لانها اذن ليست من أهل السنة
الم يوجب حتمام المعلق عليه (فاذا صارت الى زمان السنة وقع) الطلاق لوجود الشرط (وان
فل ذلك) أي أنت طالق عند قدم زيد (لها) أي لزوجه (قبل الدخول طلقت عند
قدمه حائضا كانت أو طاهرا) لانه لا سنة لها ولا بدعة (وان) قاله لها قبل الدخول
و (قدم) زيد (بعد دخوله بها في طهر لم يصحها فيه طلقت) حين قدمه لوجود الصفة
لانها اذن من أهل السنة (وان قدم) زيد (زمن البدعة) أي في حيض أو نفاس
أو طهر وطئ فيه (لم تطلق حتى يجيء زمن السنة) لوجود الشرط (وان طلقها) أي طلق رجل
زوجته (ثلاثا بكلمة) حرمت نصا ووقعت ويروى ذلك عن عمرو بن مسعود وابن
عباس وابن عمرو عن مالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان عني طلاق
امرأة ثلاثا فقال ان عني عصى الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له محرجا ووجه ذلك قوله
تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الى قوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك
أمرائكم قال بعد ذلك ومن يتق الله يجعل له مخرجا ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ومن
جمع الثلاث لم يبق له أمر يحدث ولم يجعل الله له مخرجا ولا من أمره يسرا وروى النسائي
باسناده عن محمد بن زيد قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته
ثلاث تطليقات جبر انفسب ثم قال أيعلم بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم حتى قام
رجل فقال يا رسول الله ألا أتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقته ثلاثا

زمن منع نفسه القبح من مهر حال
(النفقة) لأن الحبس من قبله
نفسا (و) لزوجة زمن
منع نفسه القبح من مهر حال
(السفر بلاذنه) أي الزوج
لأنه لم ينبت له علم أحق الحبس
فصارت كن لزوج طار وبقاء
دوهم منه كبقائه جيمه كسائر
الديون متى سافرت بلاذنه
فلا نفقة لها كما بعد الدخول
(ولو قبضته) أي المهر الحال
(وسلمت نفسها ثم بان)
المقبوض (معيها قلها منع
نفسها) حتى تقبض بدله لأنها
اعلمت نفسها أن ما فيها أنها
قبضته فتمنع عنده (ولو أبي
كل) من الزوجين (تسليم
ما وجب عليه) بأن قال
الزوج لا أسلم المهر حتى أنسلها
وقالت لا أسلم نفسي حتى أقبض
حال مهري (أجبر زوج)
أولا على تسليم صداق (ثم)
أجبرت (زوجته) على تسليم
نفسها لأن في إجبارها على
تسليم نفسها أو لا خطر اتلاف
البضع والامتناع من بذل
الصداق ولا يمكن الرجوع في
البضع (وان يادر أحدهما)
أي أحد الزوجين (به) أي
ببذل ما وجب عليه للآخر
(أجبر الآخر) لأن نفقه عذره
في التأخير (ولو أبت) زوجة
(التسليم) أي تسليم نفسها
(بلاعذر) لها (فسلمه) أي
الزوج (استرجاع مهر قبض)
منه (وان دخل) الزوج بها
مطوعة (أو خلاها) الزوج
(مطوعة) لم تنكح منع نفسها

قال اذن عصيت وبانت منك امرأتك ولان ذلك تحريم للبضع بالقول فاشبهه الظهار بل أولى
لان الظهار يرتفع بالتكفير وهذا السبيل للزوج ان يرفع به بحال ولا فرق في ذلك بين
ما قبل الدخول أو بعده وروى ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن
مسعود وأنس وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم وأما ما روى طاروس عن ابن
عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة
عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبو داود وقد قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن حديث
ابن عباس بأي شيء تدفعه قال أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه ثلاثة ثم
ذكر عن عدة عن ابن عباس من وجوه ثلاثة أنها ثلاث وقيل معنى حديث ابن عباس ان
الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر والأول يجوز
أن يخالف عمر فيما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر ولا يكون
لابن عباس أن يروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي بخلافه (أو) طلقها
ثلاثا (بكلمات في طهر لم يصمها فيه) أو طلقها ثلاثا (في طهر لم يصمها فيه) أو طلقها
(نفسا) لما تقدم (لا) أن طلقها (اثنتين) فلا يحرم لأنهن ما لا يمنعان من رجعتها إذا قدم
ولم يسد المخرج على نفسه لكونه قوت على نفسه طاعة جعلها الله له من غير فائدة تحصل له
بها فكان مكرها كتمسيح المال قاله في الشرح (ولا بدعة فيها) أي الثلاث (بعد رجعة
أو عقد) كان طلقها طلاقة ثم راجعها أو عقد عليها ثم طلقها أخرى ثم راجعها أو عقد عليها ثم
طلقها الثالثة (وإذا كانت المرأة صغيرة أو أيسة أو غير مدخول بها أو أيسة أو أسنان جملها فلا سنة
إطلاقها ولا بدعة في وقت ولا عقد) لأن غير المدخول بها الأيسة أو الصغيرة ولا يسهة
مدتها بالأشهر فلا تحصل الرتبة والحامل التي استبان حملها عدتها بوضع الحمل فلا رتبة
لأن حملها قد استبان بخلاف من لم يستبين حملها أو طلقها ظنا أنها حامل ثم ظهر حملها راجعها إذا قدم
على ذلك (فلو قال لأحداهن) أي الصغيرة أو أيسة أو غير مدخول بها أو تبين حملها (أنت
طالق للسنة) طلق في الحال (أو قال) لها أنت طالق (للبدعة) طلق في الحال
(أو قال) لها أنت طالق (للسنة والبدعة) أو للسنة والبدعة طلق في الحال) لأن
طلاقها لا يتصف بسنة ولا بدعة فيلغو وصفه به ويبقى الطلاق بدون الصفة فيقع في الحال
(وان قال) لأحداهن أنت طالق (للسنة طلاقة وللبدعة طلاقة وقع طلقتان) لما سبق
(وبدس) أي يقبل منه بالإضافة إلى ما بينه وبين الله تعالى باطنا (في غير أيسة
إذا قال أردت إذا صارت من أهل ذلك الوصف) أي السنة أو البدعة (ويقبل) منه
(حكما) لأن لفظه يحتمل له خلاف الأيسة إذا لم يكن فيها ذلك (وان قال لها) أي لزوجته
(في الطهر الذي جامعها فيه أنت طالق للسنة فيثبت من المحض أو استبان حملها لم تطلق)
لأنه لا سنة لها مادامت كذلك (وان قال لمن أطلاقه سنة وبدعة أنت طالق طلاقة للسنة
وطلاقة للبدعة طلق في الحال) لأن حالها لا يخلو ما أن يكون في زمن السنة متقع الطلاقة
المعلقة على السنة أو في زمن البدعة فتقع الطلاقة المعلقة على البدعة (و) طلق (طلاقة)
أخرى (في ضد حالها الراغبة) أي الثانية حين قوله لها ذلك لأن الطلاقة الثانية
معلقة على ضد الحال التي هي علم حال القول (و) ان قال لها (أنت طالق للسنة) وهي
(في طهر لم يصمها فيه طلق في الحال) لأن معنى السنة في وقت السنة وذلك وقتها (وان
كانت حائضا طلق إذا طهرت) أي انقطع حيضها (ولم تغسل) لأن الصفة قد وجدت

(عمر حال ولو بعد دخول
فلا زوجة (حرة مكلفة الفسخ)
لتمذر الوصول الى العوض
كما لو افلس مشتري ثمن (مال
تكن) الزوجية تزوجته
(عامة بعصره) أى الزوج
حين انعقد لرضاها بذلك
(وانسية) فى الفسخ
(ا) زوجة (حرة) مكلفة
(وسيدامة) لان الحق فى
المهر لها و (لا) خيرة (ولى
صغيرة ومجنونة) لانه لا حق له
فى المهر لانه عوض منقعة
البضع (ولا يصح الفسخ)
لذلك (الابحكم حاكم) لانه
فسخ مختلف فيه أشبهه الفسخ
للجنة والعسار بالنفقة ومن
اعترف لامرأة بان هذا ابنه منها
زومه لها مهر مثلها لانه الظاهر
كأله فى الترغيب
(باب الوليمة) وما يتعلق بها
(وهى اجتماع طعام
عرس خاصة) يعنى وهى
طعام عرس لاجتماع الرجل
والمرأة كما قال الأزهرى سمى
طعام العرس وليمة لاجتماع
الرجل والمرأة انتهى قال ابن
الاعرابى يقال أولم الرجل اذا
اجتمع عقله وخلفه وأصل
الوليمة تمام الشئ واجتماعه
ويقال لاقيده ولم لانه يجمع
احدى الرجلين الى الاخرى
(وحدائق) اسم (لطعام عند
حدائق صبي) ويوم حدائق يوم
ختمه القرآن كآله فى القاموس
(وعذبة واعذار) اسم
(لطعام ختان وخرسه وخرس)
بضم الخاء المعجمة وسكون الراء اسم
(لطعام ولادته وكبرة) اسم (لدعوة بناء)

(وان كانت فى طهر أصابها فيه طلقت اذا طهرت من الحيضة المستقبلة) لان ذلك وقت
السنة فى حقها لاسنة لها قبلها (و) ان قال لها (أنت طالق للبدعة وهى حائض أو)
وهى (فى طهر أصابها فيه طلقت فى الحال) لان ذلك هو وقت البدعة (وان كانت
فى طهر لم يصبا فيه) وقال لها أنت طالق للبدعة (طلعت اذا أصابها وحاضت لكن) ان
أصابها (ينزع فى الحال بعد ايلاج الحشفة ان كان الطلاق ثلاثا) أو كانت طالقة مكاملة لما
ملكه من الطلاق ليموتنها عقب ذلك (فان استدام) أى لم ينزع فى الحال (حدها لم)
بالحكم لانقضاء الشبهة (وعز غيره) أى غير العالم وهو الجاهل والناسى لما ناله من ذلك
(و) ان قال لمن لها سنة وبدعة (أنت طالق ثلاثا للسنة تطلق الاولى فى طهر لم يصبا
فيه) (و) تطلق (الثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد وكذا) تطلق (الثالثة) طاهرة
بعد رجعة أو عقد لان جمع الثلاث بدعة لما تقدم (وعنه) تطلق ثلاثا فى طهر
لم يصبا فيه وهو المنصوص وصححه جمع) بناء على ان جمع الثلاث من السنة (و) ان
قال (أنت طالق ثلاثا للسنة ونصفها للبدعة أو قال بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة
طلعت طلقتين فى الحال) لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر ان يكونا سواء فقع فى الحال
طلقة ونصف ثم يكمل النصف لكون الطلاق لا ينعض (و) تقع (الثالثة فى ضد
حاله الراهن) أى الثانية وقت تعليقه (وكذا) لوقال (أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة
وأطلق) فلم يقل نصفين ولا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فيقع فى الحال طلقتان والاخرى
فى ضد حالها (و) ان قال (أنت طالق طلقتان للسنة وواحدة للبدعة أو عكسه) بأن
قال طلقتان للبدعة وواحدة للسنة (فهو) أى طلاقه (على ما قال فان أطلق) فى قوله
أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة (ثم قال نويت ذلك) أى طلقتين للسنة وواحدة للبدعة
(أو عكسه) فان فسر بنيت بما يوقع فى الحال طلقتين طلقت وقيل) لانه أقر على نفسه بالاغلاظ
(وان فسرهما بما يوقع طلقة واحدة) فى الحال (ويؤخر اثنتين دين ويقتل فى الحكم) لان
لفظه يحتمله وهو أدري بنيت (و) ان قال (أنت طالق فى كل قرعة طلقة وهى حامل أو من
اللائى لم يحض لم تطلق حتى تحيض فتطلق فى كل حيضة طلقة) لوجود الشرط والقرعة الحيض
ويطلق أيضا على الطهرين الحيضتين (وان كانت) حين التعليق (فى القرعة) أى الحيض
(وقع بها واحدة فى الحال ويقع بها طلقتان فى قرأتين آخرتين فى أول كل قرعة منهما) طلقة
الوجود الصفة (و) لزوجة (غير المدخول بها تسين بالطلقة الاولى) فلا يلحقها ما بعدها
مادامت بائنا (فان تزوجها وقع بها طلقتان فى قرأتين) ان وقعت الاولى رجعية والا فاذ
تزوجها وحاضت (وان كانت آيسة لم تطلق) لعدم وجود الشرط (ويباح خلع وطلاق)
بعوض (بسؤالها زمن بدعة) لانها أدخلت الضرر على نفسها (وتقدم فى باب الحيض)
والنفاس كالحيض فى جميع ما تقدم كما سبق هناك (و) ان قال (أنت طالق للسنة ان كان
الطلاق يقع عليك للسنة وهى فى زمن السنة) أى فى طهر لم يصبا فيه (طلعت بوجود الصفة
وان لم تكن فى زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع الطلاق بحال) ولو سارت من أهل السنة
(و) ان قال (أنت طالق للبدعة ان كان الطلاق يقع عليك للبدعة ان كانت فى زمن
البدعة ووقع فى الحال والاليم يقع بحال) وانحلت الصفة كما سبق فى عكسه (وان كانت)
المقول لها ذلك (من لاسنة اطلاقها ولا بدعة لم يقع) الطلاق (فى المسئلتين) لعدم وجود
شرطه (و) ان قال (أنت طالق أحسن الطلاق أو أجله أو أقرب أو أعذله أو أكمله أو
أفضله أو أتمه أو أسنه أو طلقة سنية أو) طلقة (حليلة ونحوه) كطلقة فاضلة أو عادلة أو كاملة

وغيره ووضيعة) اسم (لطعام
مأتم) بالمشنة فوق وأصله
اجتماع الرجال والنساء (وتحفة)
اسم (لطعام قادم) فاتحفة
من القادم والنقيعة له
(وشندخية) اسم (لطعام
املاك) أى عقد (على زوجة
ومشداخ) اسم (ا) طعام
(ما كول فى ختمة القارى ولم
يخصموا) أى الدعوة (لاخاء
ونسر باسم) بل المأية تشملها
وقيل تطلق الوليمة على كل طعام
لسرور حادث لـ كن استعملها
فى طعام السرس أكثر (وتسمى
الدعوة العامة الجفلى) بفتح الفاء
واللام والقصر (و) تسمى الدعوة
(الخاصة النقرى) بالتحريك
قال الشاعر
نحن فى المشتاة ندعوا
الجفلى

فذلك كقوله (أنت طالق السنة) فان كانت فى طهر لم يصحها فيه وقع فى الحلال والا فاذ صارت
كذلك ويصح وصف ان طلاق بالسنة والحسن والكمال ونحوه المذكور فى ذلك الوقت موافقا
للسنة مطابقة للشرع (و) ان قال لها أنت طالق (أقبحه) أى أتبع الطلاق (أو أجمعه
وأرداه أو أخشاه أو أنشاه ونحوه) كانت طالق مطلقة قبيحة أو رديئة كقوله أنت طالق
(للبدعة) فان كانت فى طهر أصابها فيه أو حائضا وقع فى الحلال والا فاذ صارت كذلك لأن
الحسن والقبح فى الافعال انما هو من جهة الشارع فاحسنه الشرع فهو حسن وما أقبحه
الشرع فهو قبيح وقد أذن الشرع فى الطلاق فى زمن فسمى زمان السنة ونهى عنه فى زمن
فسمى زمان البدعة والا فاطلاق فى نفسه فى الزمانين واحد وانما حسن أو قبح بالاضافة الى
زمانه (الآن ينهى أحسن أحوالك أو أقبحها أن تكونى مطلقة فيقع فى الحلال) لأن هذا
يوجد فى الحلال ولأنه لم يقصد بذلك الصفة فيلغو وقوع فى الحلال (لكن لو نوى) كقوله أنت
طالق (أحسنه) أى أحسن الطلاق (بزمن البدعة لشبهه بخلقها القبيح أو) نوى
(بأقبحه زمن السنة بقبح عثرتها) فان نوى الاغظ عليه قبل مواخذة له باقراره وان نوى
غيره (لم يقبل) قوله (الابقرينة) لانه خلاف الظاهر (و) ان قال (أنت طالق فى
الحال السنة وهى حائض أو قال) أنت (طالق البدعة فى الحال وهى فى طهر لم يصحها فيه)
تطلق فى الحال وتلغو الصفة (أو قال أنت طالق مطلقة حسنة قبيحة أو) مطلقة (فاحشة
جيلة أو) مطلقة (تامة نافعة تطلق فى الحال) لانه وصفها بوصفين متضادين فلغيا وبقي
مجرد الطلاق فوقع وان قال أنت طالق طلاق المخرج فقال القاضى معناه طلاق البدعة لأن
المخرج الضيق والأثم وحكى ابن المنذر عن عيسى أنه يقع ثلاث لأنه الذى يعمه الرجوع
اليها

باب صريح الطلاق وكنياته

لا يقع الطلاق بغير افظ لم يوافقه من غير لفظ لم يرفع خلافا لابن سيرين والزهري ورد به قوله
عليه الصلاة والسلام ان الله تجاوز لأمى عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تخطى به متفق
عليه ولانه ازالة ملك فلم يحصل بمجرد النية كالعتق وانقسم اللفظ الى صريح وكنية لانه لازالة
ملك النكاح فكان له صريح وكنية كالعتق والجامع بينهما الازالة (الصريح ما لا يحتمل
غيره) أى بحسب الوضع اعرفى (من كل شئ) وضع له اللفظ من طلاق وعتق وظهار
وغيرها فلفظ الطلاق صريح فيه لانه لا يحتمل غيره فى الحقيقة العرفية وان قبل التأويل
على ما يأتى فى باب فاندفع ما أورده ابن قندس فى حواشيه على المحرر (والكنية ما لا يحتمل غيره
ويدل على معنى الصريح وصريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه) لانه موضوع له على
الخصوص ثبت له عرف الشارع والاستعمال فلو قال أنت طلاق أو طلاقك أو مطلقة
فهو صريح (لا غير) أى ليس صريحه غير لفظ الطلاق وما تصرف منه كالسراح والفرار
لانهما يستعملان فى غير الطلاق كثيرا فليكن صريحين فيه كسائر كنياته قال تعالى وما
تفرق الذين أوتوا الكتاب وقال فامسك بمعروف أو تسريح أحسان وليس المراد به الطلاق
اذا الآية فى الرجعة وهى اذا قاربت انقضاء عدتها فامسكها بركة واما أن يترك حتى
تنقضى عدتها فالمراد بالتسريح فى الآية قريب من معناه اللغوى وهو الارسال (غير أمر
نحو طلق و) غيره (منارع نحو اطلقك و) غير (مطلقة بكسر اللام) اسم فاعل
(ولا تطلق به) لانه لا يدل على الإغناق قال الشيخ تقي الدين فى المسودة فى البوع بعد ان ذكر

النكاح الى انتهاء العرس لصحة الاخبار فى هذا وهذا وكال السرور بعد الدخول لكن قد جرت العادة بفعل ذلك قبل الدخول

وقال نعم فكذلكه (لما تفاق ذلك حتى يذرت به الطلاق لان المثل لم يطوف في الجواب وهو كناية (وكذا انيس لي امرأه وليس لي امرأة ولا امرأتي) فهو كناية لا يقع الا بنية يلوذوي انه ليس لي امرأة فخره في اوابس لي امرأة ترضيني اولم ينوشه يالم يقع طاقه (ومن اشهد بينة (على نفسه بطلاق ثلاث) أي اقراره وقع عليه السلاق بثلاث وكان تقدم منه بين توهم وقوعها عليه (ثم استغنى) عن يمينه (فأقضى بأنه لا شيء عليه) فيها (لم يؤخذ بأمره) بوقوع الطلاق الثلاث (لمعرفة مستنده) في اقراره بوقوع الطلاق (و يقبل) قوله (بيمينه ان مستنده ذلك في اقراره) ان كان (من يجهل مثله ذكره الشيخ) و حزن في المتهنى لكان مقتضى كلامه في شرحه ان المقدم يقبل قوله بغير يمين (وتقدم ذلك آخر باب الخلع ولوقيل له لم تطلق امرأتك فقال بلى طلقت) لان اجواب النبي (وان قال نعم طلقت امرأة غير الخدي) لانه لا يفرق بينهما في الجواب بخلاف الخوي فلا تطلق امرأته لأن نعم ليست حوايل في ويأتي تحقيقه في الاقرار (وار لطم امرأته أو طعمها أو سقاها أو ابسها قوماً أخرجها من دارها وقبلها ونحوه) كالأودع اليها شيئاً (وقال هذا لا يقل طلقت فهو صحيح) نص عليه لانه لا يظن هذا به من هذا العمل طلاقاً منه فكأنه قال أوقعت عليك طلاقاً هذا الفعل من أجله لا لأن الفعل بنفسه يكون طلاقاً فلا بد من تقديره فيه ليصح لفظه به فيكون صحيحاً بيمينه يقع به من غير نية (فلا يفسد بمجهول) أي بما يحتمل عدم الودع (أو نوى أن يفسد طلاقاً) في زمان بقدر هذا الزمان (قبل) منه ذلك (حكماً) لان لفظه يحتمله ولا مانع عنه (وان طلق) زوجته (أو طاهره) ثم قال عقبه اضرتها شريكاً معها أنت متاعاً أنت كهي أوقات شر يكتها فسر محج الزمة في الطلاق والظهار) لا يحتاج الى ذمة لانه جعل المحكم واحد المصداق في المصلحة أو بالامانة وهذا لا يحتمل غير فهم منه فكان صحيحاً كما لو عده عليه بالغة (ويأتي) حكم (الانلاء) في بابها (وان قال) لامرأته (أنت طالق لا شيء) صحت (أو) أنت طالق (طاقة لا تنفع عليك) ولا ينقص بها (رد الطلاق طلقت) لأن ذلك فيه ينجح ما أوقفه ولم يصح كاستئذان الجميع وان كان ذلك خيراً منه فكذلك لان أنتي اذا أوقفه وقع (و) ان قال لها (أنت طالق أو لا أو) أنت (حاف في واحدة أو لا لم يجمع) طلاقه لان هذا استنفها ما اذا اتصل به خرج عن أن يكون لفظاً لا يقع بغير خلاف المسئلة قبلها لانه ايقاع لم يعارضه استنفها (ونكتب صحيح طلاقها) أي امرأته (بما يمين) أي يظهر (ونوع) الطلاق (وان لم يوه) لان المكناة حروف يفهم من الطلاق أشهره لطق ولان المكناة تقوى فقامت بديلاً له عليه ان لا يلاذ والسلام كان مأموراً بتدليغ الرسالة فيخرج قول من يقول بان المكناة حروف يفهم من الطلاق انما يظن في ثبوت المكناة في قوله عليه صحة لونه خط ذكره في المروءات كتب كناية بطلاقها بيمين فهو كناية في نفسه قبله (ر ر ي) بكثرة طلاق امرأته (تجو بدخطه أو غمأه) وتجربته قلته ثم يقع طلاقه لانه ذنوب تجربته وتجربته قلمه ونحوه وقد نوى غير عرق ولونوه بدخط غير لا يقع به يقع فيها وورد قوله عليه الصلاة والسلام في حديثه أف ما تم تكلم أو عمل به ما يد على مؤخذتهم عما نودعنا من سوءه (و يظن بان ذمة (و يظن) منه ذلك (حكماً) لان ذلك يقبل في اللفظ لصريح معنى دونها (وان كنه) أي صريح صريح مرته (سئ) يمين مثل أن كنه بصيحه عرو وسأله ونحوه شيء يمينه كناية

وسمعه راء أودعها وابن ماجه وغيرها (أودعها دعي كرهت اجابته) لان المطلوب اذلاله وهو بنافي اجابته لما فهم من الاكرام لان اختلاط طعامه بالحرام والنفس غير مأمون وكذا من لا يحرم هجره كبتدع ومتجاهر بمعضية (وتسكن) احبة من عينه داع للوليمة (في ذي مر) كاردعي في اليوم الثاني للخبير وتقدم (وسائر الدعوات) غير الوليمة (مباحة) فلا تكره ولا تستحب نصاً اما عدم الكراهة فلحديث جابر مرفوعاً اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان شاء طعمه وان شاء تركه راء أحمد ومسلم وغيرها وكان ابن عمر رآني الدعوة في العرس وغير العرس ويأتها وهو صائم متعق عليه ولو كانت مكرهه لم يأمر بأجابه ولينها وأما عدم استحبابه فلانه لم تكن تفعل في عهده عليه الصلاة والسلام وعهد أصحابه فروى الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص اي خنسا فاني ان يجيب وقال كمالا في الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعي يرواه أحمد (غير عقيقة فسن) وتقدم الكلام عليه (و) غير دعوة (ماتم فتكره) وتقدم في الخائن (رأه حبة اي) اي الدعوات غير الوليمة (مستحبة) لحديث السراء مرفوعاً راجابة الداعي متعق عليه وان اخوان الامر مستحب ولما فيها من حبر ط الداعي وتطبيب خاطره ودعي احمد الى خنسا فاجابوا كل (غير ماتم فتكره) اجبت عليه لما روي الجنائز (ويستحب) لمن حضر طعاما دعي اليه

رجل عن القوم ناحية فقال
النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم
أخسركم وتكفركم كل يوم ما
صم يوما مكانه ان شئت ولم يافيه
من ادخال السرور على أخيه
المسلم و (لا) يأكل ان كان
صومه (صوما واجبا) لانه
يحرم قطعه لقوله تعالى ولا
تبطأوا أعمالكم ولا في هريرة
مرفوعا اذا دعي أحدكم فلهجب
فان كان صائغا فليدع وان كان
مفطرا فليطعم واما أبو داود وفي
رواية فليصل يعني بدعو وروى
أبو حفص بأسناد عن عثمان
ابن عفان انه اجاب عبد الله بن مسعود
وهو صائم فقال اني صائم واكن
أجبت ان أجيب الداعي فادعو
بالبركة ويسن الاخبار بصومه
لذلك ولفعل ابن عمر لم يذمه
(وان أحسب) الحبيب (دعا
وانصرف) لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا دعي أحدكم فلهجب
فان شاء كل وان شاء ترك قال
في الشرح حديث صحيح (فان
دعا أكثر من واحد) في وقت
واحد (أجاب الاسبق قولا)
لو جوب اجابة بدعائه فلا يقطع
بدعاه من بعده ولم تجب اجابته
لأنها غير ممكنة مع اجابة الاول
فان لم يتعارضان اختلف
الوقت بحيث يمكن الجمع اجاب
البكل بشرطه فان لم يكن سبق
حيث لم يمكن الجمع (فالادين)
من الداعين لانه لا كرم عند
الله فان استمروا في الدين
(فالاقرب رجما) لما تقدمه
من صلته فان استمروا في القرابة
أو عدمها (ف) الاقرب

الى الماء أو في الهواء لم يقع) طلاقه لان هذه الكتابات بمنزلة الخمس والساقية لا يسمع (ولو
قرأ ما كتبه وقصد الفراق لم يقع) طلاقه كلفظ الطلاق اذا قصد به الحكاية ونحوها وبطل
منه ذلك حكما (ويصح باشارة مفهومة من آخرس فقط) لانه يفهم منها الطلاق أشبهت
الكتابة (فلو لم يفهمها) أى الاشارة (الا لبعض كناية) بالنسبة اليه (وتأويله)
أى الآخرس (مع الصريح) من الاشارة (كالنطق) أى كناية له مع النطق فيما
يقبل أو يرد على ما تقدم تفصيله (تتمه) قال في الشرح وان أشار الآخرس بأصابعه
الثلاث لم يقع الا واحدة لان اشارته لا تكفي لانه في نفسه وفيه نظرا ذاتوا (وكتابتها) أى
الآخرس بما بين (طلاق) كالناطق وأولى (فاما القادر على الكلام فلا يصح طلاقه
باشارة) ولو كانت مفهومة لقدرته على النطق (وصريحه) أى الطلاق (بلسان الجهم
بهشتم) بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المحجمة وفتح المثناة فوق لان هذه اللفظة في
لسانهم موضوعة للطلاق يستعملونها فيه فأشبهت لفظ الطلاق بالبرية ولو لم تكن هذه
اللفظة صريحة في لسانهم لم يكن في الجملة صريح للطلاق ولا يصح كونه بمعنى خيلتك فان
معنى طلقك أنك خيلتك ايضا لانه لما كان موضوعا له ومستمعا لانيه كان صريحا (فاذا قاله)
أى بهشتم (من يعرف معناه) من عربي أو عجمي (وقع ما فاه) من واحدة
أرا كثر (لانه ليس له حذم مثل الكلام العربي) فان أطلق فواحدة (فان زاد سيار
طلعت ثلاثا) لان مؤداه ذلك في لغتهم (وان قاله عربي ولا يفهمه) لم يقع (أو نطق
عجمي بلفظ الطلاق) بالعربية (ولا يفهمه لم يقع) طلاقه لانه لم يختار الطلاق لعدم
علمه معناه (وان نوى وجبه) أى موجب هذا القول الذي لم يعرف معناه لانه
لا يحقق اختياره لما يعلمه أشبه ما لو نطق بكلمة الكفر من لا يعرف معناها

فوفصل والكتابات في الطلاق (نوعان ظاهرة) وهى الالفاظ الموضوعه للبينونة لان
معنى الطلاق فيها أظهر (وهى) أى الكتابات الظاهرة (ست عشرة) كناية (أنت
خليه) هى فى الأصل الناقصة تطلق من عقالم أو يحل عنها ويقال للمرأة خلية كناية عن
الطلاق قاله الجوهرى وجعل أبو جعفر محلا تحلية ويفرق بينهما ما قاله فى المبدع (وبرية)
بالهمز وتركه (وبائن) أى مفصلة (وبنة) أى مقطوعة (وبتلة) أى منقطعة
وسميت مريم البتول لانتقاطها عن النكاح بالكلية (وأنت حرة) لان الحرية هى التى لا رقي
عليها ولا شئ ان النكاح رقي وفى الخبر فاتقوا الله فى النساء فانهن عوان عندكم أى أسراء والزواج
ليس له على الزوجة الارق الزوجية فاذا أخبر بزوال الرقي فهو الرقي المعهود وهو رقي الزوجية
(وأنت الحرج) بفتح الحاء والراء يعنى الحرام والائتم (وحبك على غار بك) هو مقدم السنام
أى أنت مرسلة مطلقة غير مشدودة ولا ممسكة بعد النكاح (وتزوجه من شئت وحملت
للزواج ولا سبيل لى عليك) السبيل الطريق يذكر وبؤنت (ولاسلطان لى عليك
وأعتقتك وغطى شعرك وتغنى وأمرتك يدك) النوع الثانى (خفية) لأنها أخفى فى الدلالة
من الاولى وهى الالفاظ الموضوعه للطلاق الواحدة ما لم ينوأكثر (فخواخرجى واذهى وذوقى
وتجربى وخائتك وأنت محلاة) أى مطلقة من قولهم خلى سبيلي فهو محلى (وأنت واحدة) أى
منفردة (ولست لى بامراة واعتدى واستبرئى) من استبراء الاماء وبأنى (واعترلى) أى
كوى وحدك فى جانب (والحق باهلك ولا حاجة لى فيك وما بقى شئ وأعفاك الله والله قد أراحك
منى واختارى وجربى القلم وكذا بلفظ الفراق والسراح) وما تصرف منهم ما غير ما تقدم استثنائه
فى الصريح (وقال ابن عقيل ان الله قد طلقك كناية خفية وكذا فرق الله بينى وبينك فى الدنيا

والاخرة وقال الشيخ في رجل قال لزوجته (ان أبرأتي فأنت طالق) فقالت أبرأ
الله مما تدعي النساء على الرجال فظن انه يبرأ فطلق قال يبرأ مما تدعي النساء على الرجال
ان كانت رشيدة (فهذه المسائل الثلاث) أي ان الله قد طلقك وفرق الله بينك وبينك
في الدنيا والاخرة وأبرأ الله (الحكم فيها سواء ونظير ذلك ان الله قد باعك) في ايجاب
البيع (أو قد اكالك) في الاقالة (ونحو ذلك) كان الله قد أجرأك أو وهبك والبراءة فيما
تقدم صحيحة ولو جهلت ما أبرأت منه على ما تقدم في الهبة من صحة البراءة من المجهول
والكناية ولو ظاهرة لا يقع بها طلاق الا أن ينوبه لأن الكناية لا تصرف رتبة عن
الصريح وقف عملها على نية الطلاق تقوية لها ولا ثم اللفظ يحتمل غير معنى الطلاق فلا
متعين له بدون النية (بنية مقارنة للفظ) أي بشرط أن تكون النية مقارنة للفظ الكناية
فلو تلفظ بالكناية غيرنا والطلاق ثم نوى بها الطلاق بعد ذلك لم يقع كإن نوى الظاهرة فاعل
قبل فراغه منه وقيل يعتبر أن تقارن أوله قدمه في المحرر وقطع به في شرح المنتهى فلو
قارنت الجزء الثاني من الكناية دون الاول لم يقع الطلاق لان ما بقي لا يصحح ولا يقاسح عد
ايجابه بالجزء الاول من غير نية قال في الشرح فان وجدت في أوله وعزبت عنه في سائر وقع
خلافا لبعض الشافعية (أويأت) مع الكناية (بما يقوم مقام نية) الطلاق (كحال
خصومة وغضب وجواب سؤالها) الطلاق (فيقع) الطلاق من أنى بكناية اذن
(ولو بلانية) لأن دلالة الحال كالنية بدليل انه اتغير حكم الأقوال والأفعال فان من قال
باعتقاف ابن العفيف حال تعظيمه كان مدحا ولو قال حال الشتم كان ذما وقدفا (فلو ادعي في
هذه الأحوال) أي حال الخصومة والغضب وسؤالها الطلاق (انه ما اراد الطلاق أو)
ادعي (انه أراد غيره) أي غير الطلاق (دين) لاحتمال صدقه (ولم يقبل في الحكم)
لانه خلاف ما دللت عليه الحال (ويقع مع النية بالكناية الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
روى ذلك عن علي وابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة في وقائع مختلفة ولا
يعرف لهم مخالف في الصحابة ولأنه لفظ يقتضي البينة بالطلاق فوقع ثلاثا كما لو طلق ثلاثا
وافضأوه الى البينة ظاهرا وظاهرا لا فرق بين المدخول بها وغيرها لأن الصحابة لم يفسروا
(وكان) الامام (أحمد يكره التفتيا في الكنايات الظاهرة مع ميله انها ثلاث وعنه يقع)
بالكناية الظاهرة (مانواه اختاره جماعة) منهم أبو الخطاب لما روى ركانة انه طلق امرأته
البتة تأخير النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله
ما أردت الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة
في زمن عثمان وفي لفظ قال هو على ما أردت رواه أبو داود وصححه ابن ماجه وأترمذي وقال
سألت مجدي بن البخاري عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب ولأنه عليه الصلاة والسلام
قال لابنة الحون الحق بأهلك وهو لا يطلق ثلاثا (فعلما) أي على رواية انه يقع مانواه (ان
لم ينو) مع الايمان بالكناية الظاهرة بنية الطلاق (عددان واحدة) كما لو قال لها أنت
طالق (ويقبل) منه (حكما) يمان مانواه بالكناية الظاهرة أو انه لم ينو شيئا بناء
على الرواية الثانية لأنه أدرى بنية ويقع عليه واحدة (ويقع ثلاث في أنت طالق بائن أو)
أنت (طالق البتة أو) أنت (طالق بلا رجعه) لما تقدم من الكناية الظاهرة قال في
الشرح ولا يحتاج الى نية لانه وصف بها الطلاق الصريح (ولو قال) لزوجته (أنت
طالق واحدة بائنة أو واحدة بنة وقع رجعي) لانه وصف الواحدة بغير وصفها فالغنى (وأنت
طالق واحدة ثلاثا أو ثلاثا واحدة وقع ثلاث ويقع) بالكناية (الخفية مانواه) من واحدة

حيوان كره) جلوسه مادامت معلقة قال في الانصاف والمذهب لا يحرم ان تنهى لاه عليه الصلاة والسلام تدخل الكعبة فرأى فيها صورة

أولاً كثرة اللفظ لادلالة له على العدد والخفية ليست في معنى الظاهره فوجب اعتبار النية
 (الأنث واحدة فيقع بها واحدة وان نوى ثلاثاً) قاله القاضى والموفق ولم يستنتها في المنتهى
 وغيره فهي كغيرها في الكناية لان معناها كما تقدم أنت منفردة وذلك لا ينشأ في أن
 نوى بها أكثر من طلقة (فان لم ينو) من أتى بكناية - غية (عدد واقع واحدة رجعية ان
 كانت مدخولاً لها والا) بان لم تكن المطلقة مدخولاً لها وقعت واحدة (بائنة) لأنها انما
 تقتضى الترك كما يقتضيه صريح الطلاق من غير اقتضاة البينة وتوقع واحدة رجعية كما لو أتى
 بصريح الطلاق (وما لا يدل على الطلاق نحو كل واشترى واقعدى وقوى وبارك الله
 عليك وأنت مريحة أو قبحه لا يقع به طلاق لونه) لانه لا يحتمل الطلاق فلو وقع به الطلاق وقع
 مجرد النية وفارق ذوقى وتجرحى فانه يستعمل في المكارة لقوله تعالى ذوقوا عذاب الحريق
 يتجرعه ولا يكاد يسيغه بخلاف كل واشترى قال تعالى فكل واشترى وقربى عينا (وكذا)
 قوله (أما طالق أو أنا منك طالق أو أنا منك بائن أو حرام أو برى) فلا يقع به طلاق وان نواه
 لانه محل لا يقع الطلاق باضافته اليه من غير نية فلم يقع وان نوى كالأجنبي ولان الرجل مالك
 في الكاح والمرأة مملوكة فلم يقع ازالة الملك بالاضافة الى المالك كالعق ويدل له ان الرجل
 لا يوصف بانه مطلق بفتح اللام بخلاف المرأة (وان قال) لزوجته (أنت على كظهر أمي أو أنت
 على حرام أو ما أحل الله على حرام أو أحل على حرام) زاد في الرعايا وأحرمتك فهو (ظاهر
 لانه صريح فيه) فلا يكون كناية في الطلاق لا يكون الطلاق كناية في الظاهر (ولا يقع به طلاق ولو
 نواه) لان الظاهر تشبيهه بمن تحرم على التأبيد والطلاق يفيد تحريم ما غير مؤبد ولو صرح به فقال
 بدقوله أنت على كظهر أمي أعني به الطلاق لم يصح طلاقاً لانه لا تصلح الكناية به عنه ذكره
 في الشرح وفي المبدع (وان قال فراثنى على حرام ونوى امرأته فظاهر) قال ابن عباس في
 الحرام تحريم رقبته فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينة
 (وان نوى فراشه) الحقيقي (فيمين) عليه كفارته عند انخفافه لما يأتي في الأيمان
 (و) ان قال (ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق تطلق) لانه صريح بلفظ الطلاق (ثلاثاً)
 لان الطلاق معرب بالألف واللام وهو مقتضى الاستغراق (وان عني به طلاقاً واحداً) لانه
 صريح في الطلاق وليس فيه ما يقتضى الاستغراق واما هذا صريح في الظاهر انما هو صريح
 في التحريم وهو ينقسم الى قسمين فادابين لفظاً ارادة صريح الطلاق صرف اليه (وأنت على
 كالميتة والدم) وفي الفروع والمبدع والخمر (يقع ما نواه من الطلاق) لانه يصلح أن يكون
 كناية فيه (والظاهر) اذ انواه أن يقصد تحريمها عليه مع بقاءه كاحكامه لانه يشبهه (واليمين)
 ان أراد بذلك ترك وطئها وأدام ذلك مقام والله لا وطئتك لا تحريمها ولا طلاقها وفائدته ترتب
 الحنف والبرغم ترتب الكفارة بالحنث قال في المبدع وفي ذلك نظر من حيث ان قوله كالميتة ليس
 بصريح في اليمين لانه لو كان صريحاً لما انصرف الى غيرها بالنية واذ لم يكن صريحاً لم يلزمه
 الكفارة لان اليمين بالكناية لانه عقد لان الكفارة انما تجب لحنث القسم (فان نوى) بذلك
 (الطلاق ولم يرد وعده وقوع واحدة) لانها اليقين (وان لم ينو) بذلك (شيئاً فهو ظهار)
 لان معناه أنت حرام على كالميتة والدم (ولو قال على الحرام أو يلزمني الحرام أو يلزمني
 فلم يأتني فيه مع الطلاق) لانه لا يقتضى تحريم شيء مباح بعينه (ومع نية) تحريم
 الزوجة (أو زينة) تدل على ارادة ذلك فهو (ظاهر) لانه يحتمله وقد صرفه الله بالنية
 فتعين له قال في الفروع في الظاهر وتوجه الوجهان ان نوى به طلاقاً وان العرف قرينة
 قال في تصحيح المبروع الصواب به يكون طلاقاً بالنية لان هذه الالفاظ أولى أن تكون

يكفه جملوسه (ان كانت)
 الصور المنصورة (مبسوطه)
 على الارض (أو) كانت
 (على وسادة) لحديث عائشة
 قالت قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم من سفر وقد سترت له
 سهوة بنمط فيه تصاوير فماراه
 قال أسترين الجدر يستتر فيه
 تصاوير فنهتكم قالت ففعلت
 منه منبتين كاني أنظر الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منكأ على احداهما رواه ابن
 عبد البر والسهوة الصفة أو
 الخمدع بين يمين أو شبه الرف
 والطاق يوضع فيه الشيء بيت
 صغير شبه الخزانة الصغيرة أو
 أربعة أعواد أو ثلاثة يعرض
 بعضها على بعض ثم يوضع عليه
 شيء من الامتعة قاله في القاموس
 والمبتدان تشبة من ذك ككنيسة
 وهي الوسادة ولانها اذا كانت
 مبسوطة نداس وتمتن فلم تكن
 معسوزة معظمة فلا تشبه
 الاصنام التي تعدد وتقطع
 من الصورة الرأس أو ما لا يبقى
 بعد ذهابه حياة فلا كراهة وكذا
 لو صورت ابتداء بالرأس ونحوه
 وتقدم في ستر العورة يحرم
 التصوير وما يتعلق به (وكره)
 ستر حيطان بستان لا صور فيها
 (أو) بستان (فيها صور غير
 حيوان) كشجر (بلا ضرورة
 من حار برد) وهو عذري
 ترك الاجابة لما روى سالم بن
 عبد الله بن عمر قال اعبرست في
 عهد أبي فاذن الى الناس فكان
 فيمن أذن أبوا يوب وقد ستروا
 بيتي بجباري أخضر فأقبل
 أبواي بمسرع فاطلع فرأى البيت

عاشته النساء بالابو ردفقال من خشيت ان يعاينه لم تخش ان يفتلك ثم قال لا طعم لك طعاما ولا ادخل لك بيتا

ثم خرج رواه الاثر ولا يحرم لعدم الدليل على تحريمه، وقد نهى عنه ابن عمر وقيل في زمن الصحابة ولانه تنطية للحيطان فهو بمنزلة التجميص والحديث السابق محمول على الكراهة (ان لم تكن) السمنور (حررا ويحرم به) اي يحرم ستر الحيطان بالحرير وتعليقه وتقديم في ستر المسورة (و) يحرم (جلوس معه) اي مع ستر الحيطان بالحرير لما فيه من الاقترار على المنكر (و) يحرم (اكل نسل اذن صريح) من رب الطعام (او قربة) نذل على اذن كتقديم طعام ودعاء اليه (ولو) كان اكله (من بيت قريبه) او صديقه (و) لو (لم يحرمه عنه) الحديث ابن عمر مرفوعا من دخل على غير دعوة دخل سارقا خرج مغفرا رواه ابو داود ولانه مال غيره فلا يساح اكله بغرفته قال في الفروع وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره يجوز واختاره شيخنا وهو اظهر (والدعاء الى الوليمة وتقديم الطعام) اذا جرت العادة في ذلك الملبد بالكل ذلك كافي الغنية (اذن فيه) اي الاكل للحديث اي هريرة اذا دعي احدكم الى طعام فجا مع الرسول فذلك اذن رواه احمد وابوداود وقال علي وابن مسعود اذا دعيت فقد اذن لك رواه احمد (لا في الدخول) قال في انفسروع واپس الدعاء اذا نفي الدخول في

كناية من قوله اخرج ونحوه قال وانصواب ان ارفق ربه والله اعلم (ويأتي فيه) اي باب الظهار (وان قال حلفت بالطلاق كذب) بان لم يكن حلف (لم يصح حلفا كما لو قال حلفت بالله وكان كاذبا ويلزمه اقراره في الحكم) لانه تعلق به حق انسان معين اشتهر بالصدق ثم قال كذبت (ولا يلزمه) الطلاق (فيما بينه وبين الله) تعانى لانه لم يحلف واليمين انما تكون بالحلف ولو قامت زوجته حلفت بالطلاق الثلاث وقال لم أحلف الا واحدة او قالت علقت طلاقى على قدوم زيد فقال لم أعلقه الا على قدوم عمرو كان القول قوله لانه اعلم بحال نفسه

فوقل واذا قال لامرأة امرك بيدك فهو تركيل منه طلاق في الطلاق لانه اذن لها فيه ولا ينقيد ذلك بالمجلس بل هو على التراخي لقوله علي ولم يعرف له مخالف في الصحابة فكان كالاجماع ولانه نوع تلك في الطلاق فلكه المقوض اليه في المجلس وبعده كما لو جعله لاجنبي (ولما ان تطلق نفسها ثلاثا) افسق به احمد مرار ورواه البخاري في تاريخه عن عثمان وقاله علي وابن عمر وابن عباس وقضاه ونصره في الشرح ما روى ابو داود والترمذي باسناد رجاله ثقات عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو ثلاث قال البخاري هو موقوف على ابي هريرة ولانه يقتضي العموم في جميع امرها لانه اسم جنس مضاف فتناول الطلقات الثلاث (كقوله طلق نفسك ماشئت ولا يقين قوله اردت واحدة ولا يقين) لانه خلاف مقتضى اللفظ (وهو) اي الطلاق (في يدها) على التراخي كما سبق (مالم يفسخ او يطا) فلا تطلق نفسها بعد ذلك وكالة فتبطل اذا فسحها بالقول اراي بما يدل على فسحها ولو طه بدل على الفسخ (وكذلك الحكم ان جعله) اي امرها (في يد غيرها) اي الزوجة بان جعل امرها بيد زيد مثله لانه ان يطلقها ثلاثا مالم يفسخ او يطا لما تقدم (وان قال لها اختاري نفسك لم يكن لها ان تطلق) نفسها (اكثر من واحدة ونقعر رجعية) حكاها احمد عن ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعائشة وغيرهم لان اختاري تفويض معين في تناول اقل ما يقع عليه الاسم وهو مطلقة رجعية لانها بغير عرض بخلاف امرك بيدك فان امر مضان في تناول جميع امرها (الا ان يجعل اليها اكثر من ذلك) اي من واحدة (سواء جعله بلفظه بان يقول اختاري ماشئت او اختاري الطلقات ان شئت او جعله بذاته بان ينوي بقوله اختاري عدا) اثنتين او ثلاثا لانه كناية خفية فيرجع في قول ما يقع به الى ذنبه كسائر الكنايات الخفية (فان زوى ثلاثا او اثنتين او واحدة فهو على ما نوى) فيرجع الى نية لانه كناية خفية (وان نوى) الزوج (ثلاثا فطلقت اقل منها) او من ثلاث كائنتين او واحدة (ونع ما طلقته) دون ما نواه لان النية لا يقع بها الطلاق وانما يقع بتطليقها ولذا لو لم يوقع شيء (فلو كرر ما طلق الخمار) بان ذكره مرتين او اكثر (بان قال اختاري اختاري اختاري فارزى اتمها وليس نية ثلاثا ولا اثنتين) واحدة (او نوى واحدة فواحدة نص) لانها اليقين (وان اراد ثلاثا فثلاث نصا) لانهم كناية خفية فيقع ما نواه كما تقدم خصوصا مع تكرارها ثلاثا (ويس لها) اي للسؤل لها اختاري (ان تطلق انما هي في المجلس ولم يتشاغل لاجبا يقطع) عرفا روى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود جاز لانه خبرا يميل فكان على الفور تكبار القبول واما قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله من نكح امرأته لا يعلم ان لا ينهي حتى تستأمرى ابوك فانه جعل لها الحسد على التراخي واما طلق نفسك وامرك بيدك فتوكيل والتوكيل يعم الزمان

بمقدومه له (بل ملك) الطعام فيه نفيراته قال في القروع ويحرم اخذ طعام فان علم بقرينة رضاه لانه في الترخيب يكره ويتوجه بيباح وان يكره مع ظنه رضاه (وتسن التسمية جهرا على اكل وشرب) حديث عائشة مرفوعا اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله فان نسي ان يذكر اسم الله في اوله فليقل بسم الله اوله وآخره وقبس عليه الشراب (و) يسن (الحمد) أي أن يحمد الله تعالى (اذا فرغ) من أكله أو شربه الحديث ان الله ابرضى من العبد أن يأكل الاكلة ويشرب الشرية فيحمد الله عليها واهم سلم وعن معاذ بن أنس الجهني مرفوعا من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعني هذا ووزقني من غير حول مني ولا قوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وراه ابن ماجه (و) يسن (أكله مما يليه يمينه) الحديث عمر بن أبي سلمة قال كنت بتيما في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك متفق عليه ولمسلم عن ابن عمر مرفوعا اذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه فان الشيطان يأكل بشماليه ويشرب بشماليه ويكره أكله مما يلي غيره ان لم يكن أنوعا أو فاكهة (و) يسن أكله (بثلاث أصابع) ولا يمسح يده حتى يلقها بالماء ويغسل عن كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يده حتى يلقها بالماء ويصحح

مالم يقيد به بقيد بخلاف مسئلتنا (الا أن يجعل لها أكثر من ذلك) بأن يقول لها اختاري نفسك يوما أو أسبوعا أو شهرا ونحوه فتملكه الى انقضاء ذلك (فان قاما) أي الزوجان من المجلس بعد ان خبراها وقبل الطلاق بطل خيارها (أو) قام (أحدهما من المجلس) بطل الخيار لان القيام يبطل الذي ذكره وأعراض بخلاف المقصود (أو خرجا من الكلام الذي كانا فيه الى غيره بطل خيارها) بالأعراض عنه (وان كان أحدهما) أي الزوجين (قائما فركب أو مشى بطل) خيارها للفرق (ولا) يبطل خيارها (ان قدم) من كان قائما منهما (أو كانت قاعدة فاتكأت أو منكتة فعدت) اذ دلالة لذلك على الأعراض ولو طال المجلس مالم يمتشاغلا بما يقطعه (وان تشاغلن باصلاة بطل) خيارها للتشاغل (وان كانت) بين خيارها (في صلاة فأنتمها لم يبطل) خيارها لانه لا يدل على أعراضها (وان أضافت اليها ركعتين أخريين) يبطل للتشاغل (أو كانت راكبة فسارت بطل) خيارها للفرق (ولا) يبطل خيارها (ان أكلت يسيرا أو قالت بسم الله أو سجدت شيئا سيرا أو قالت أدعوني شهودا أشهدهم على ذلك) لانه لا أعراض منها (وان جعله) أي الخيار (لها على التراخي) بان قال اختاري اذا شئت أو متى شئت أو متى ما شئت ونحوه (أو قال لا تبجلي حتى تسئلي امرئ أبويك ونحوه فهو على التراخي) الحديث عائشة (وان قال) اها (اختاري اليوم وغدا أو بعد غد فلها ذلك فان ردت في اليوم الاول بطل) الخيار (كله) فلا خيارا لها في غد ولا ما بعده لانه خيار واحد في مدة واحدة فاذا بطل أوله بطل فيما بعده بخلاف ما لو قال لها اختاري اليوم وبعد غد فلها ان اردت في الاول لم يبطل بعد غد لانه ما خياران منفصل أحدهما من صاحبه (وان قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل) الخيار في اليوم (الثاني) لانها خياران كإدال عليه إعادة الفعل (ولو خيرها شهرا فاختارت) نفسها (تم تزوجها) أولم تختارها اكن طلقها ثم تزوجها (لم يكن لها عليه خيار) لان الخيار المشروط في عقد لا يثبت في عقد سواه كالبيع (وان جعله) أي الخيار (لها اليوم كله أو جعل أمرها بعد ما فردته أو رجعه فيه أو وطئها بطل خيارها) لانه لو قبل وقدر جمع فيه (ولفظه الأمر) بان ينوي بذلك تفويض الطلاق اليها (والخيار كناية في حق الزوج وبه تقر الى نية) كسائر الكنابات (ولفظه الأمر كناية ظاهرة) لفظ (الخيار) كناية (خفية كما تقدم) في أول الكنابات (فان نوى) الزوج (بهما) أي بأمرك بيدك وباختاري نفسك (الطلاق في الحال وقع) الطلاق في الحال (وام يحنج) وقوعه (الى قولها) كسائر الكنابات (وان لم ينو) إيقاعه في الحال بدل نوى تفويضه اليها (فان قبلته بلفظ الكناية نحو اخترت نفسي افنقر) وقوعه (الى نيتها) لانه كناية أشبهه ما لو أوقعه هو بكناية (وان قبلته بلفظ الصريح بأن قالت طلقت نفسي وقع من غير نية) لعدم افتقاره اليها (وان اختلفا في نيتها) الطلاق (فقولها) لانها أدري بنيتها (وان اختلفا في رجوعه) بان قال رجعت قبل الإيقاع وقالت بطل بعده (فقوله) لان الأصل بقاء العصمة (كما لو اختلفا في نيتها) فان القول قبله لانه أدري بها (وان قال لها اختاري نفسك) فقالت اخترت فقط (أو) قالت (قبلت فقط ولو مع النية) لم يقع الطلاق (أو) قالت (أخذت أمرى أو) قالت (أخترت أمرى أو) قالت (أخترت زوجي لم يقع الطلاق) لقول عائشة قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا قالت لا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخير نساءه وبدأي فقال اني لمخبرك خبرا فلا عليك أن لا تبجلي

أحمد حديث أكله عليه الصلاة والسلام به كذا (و) يسن (تخليل ما علق يأسانه) من طعام قال في المستوعب روى عن ابن حنبل

فهم ترك الخلل يوهن الأسنان وذكر بعضهم مرفوعا وروى ثعلبوا من الطعام فانه ١٥٥ ليس شيء أشد على الملك الذي على العبد

أن يجد من أحدكم يبيع الطعام
قال الناظم ويلي ما أخرجه الخلل
ولا يتلعه الخبز (و) يسن
(مسح الصفحة) التي أكل فيها
للخبز (و) يسن (أكل
ما تشار) منه وأكله عند
حضور رب الطعام وأذنه
(و) يسن أن كل مع غيره
(غض بصره عن جلبه)
لئلا يسخي (و) يسن
(إشارة على نفسه) لقوله
تعالى وبؤثر ون على أنفسهم
الآية قال أحمد بن كل بالسرو
مع الإخوان وبالإشارة مع
الفقراء وبالمسروعة مع أبناء
الدين أذا في الرعاية الكبري
والآداب ومع العلماء لتعلم
(وسر به لانا) مصال للخبز
(و) ين (غسل يديه)
إذا أراد الأكل (قبل طعام)
وان كان على وضوء (متفهما
به) أي الغسل (ربه) أي
الطعام على الضيفان كان
(و) غسل يديه أيضا
(بعده) أي الطعام (متأخرا
به) أي الغسل (ربه) أي
الطعام عن الضيفان كان
لحديث من أحب أن يكثر خبزه
بينه فليتبوضا إذا حضر غداؤه وإذا
رفع رواه ابن ماجه ولا يبي بكر عن
الحسن مرفوعا الوضوء وقبل
الطعام يغني الفقرو بعده ينقي
الأم يعني به غسل البدن ويكره
الغسل بطعام ولا بأس بخالة
وغسله في الأناء الذي أكل فيه
نصا ويعرض الماء لغسلهما
وبقدمه بقرب طاممه
ولا به رضه ذكره في التبريرة

حتى تستأمرى أبو بك ثم قال ان الله تعالى قال لي يا أيها النبي قل لزوجاتك ان كنتم ترون
الحياة الدنيا زينةا فتعالن أمتعكن حتى بلغ ان الله أعبد الحسنة من كن أجرا عظيما
وقلت أفى هذه أسما مرأوي فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثل ما علمت متفق عليه ولأنه أخبرنا لم يوجد منها ما يدل على قطع النكاح فلم
يقع بها طلاق كالمعقنة تحت عذبة فلا يقع بها (حتى تقول مع النية) أي نية الطلاق (اخترت
نفسى أو) اخترت (أبوى أو) اخترت (الأزواج أو) اخترت (لا تدخل
على ونحوه) مما يدل على معنى الطلاق (ويجوز أن يجعل) الزوج (أمرها بيدها
بعض) منها أو من غيرها من يصح تبرعه (وحكمه) أي حكم جعل أمرها بيدها بعض
(حكم ما) أي حكم جعل أمرها بيدها (لا عوض له في أن له الرجوع فيما جعل لها) في
(أنه يبطل) جعله لها ذلك (بالوطء والفسخ) لأنه وكالة كالتقدم (فإذا قالت اجعل
أمرى بيدي وأعطيك عدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها بيدها قلها أن تختار) نفسها
لجعل ذلك لها (ما لم يرجع أو بطأ) لأن التوكيل لا يبطل بدخول العوض فيه فان رجح
أو وطئها بطل تخييرها الرجوع عنه (وان قال) لزوجته (طلق نفسك فهو على
الترخي) لأنه فوضه اليها فأشبهه أمرك بيدك (وهو) أي قوله لها طلق نفسك
(توكيل) لها في طلاق نفسها (يبطل الرجوع) وفسخه ووطئها كما تقدم (فان قالت
اخترت نفسى) أو اخترت أبوى أو الأزواج (ونوت الطلاق وقع) لأنه فوض اليها
الطلاق وقد أوقعه أشبهه ما لو أوقعت بلغظه ما أحتمله (الأن يجعل لها أكثر من أمة بلغظه
أؤذنه) لأن الطلاق يكون واحدة وثلاثة فنفى بلغظه ما أحتمله (ولو قال طلق نفسك
ثلاثا) فقالت طلقت نفسى (طلقت ثلاثا بنيتها) كما لو قال الزوج طلقتك ونفى به ثلاثا
(وتلك بقوله طلاقك بيدك أو وكلتك في الطلاق ما تلك بقوله لها أمرك بيدك) فتملك
الثلاث لأن الطلاق في الأول مفرد مضاف فيعم وفي الثاني معرف باللام الصالحة للاستغراق
فيعم (ولا يقع) الطلاق (بقولها) لزوجها (أنت طالق أو أنت منى طالق أو طلقتك)
لما روى أبو عبيد والثرم أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال له ما كنت امرأ فطلقني ثلاثا
فقال ابن عباس ان الطلاق لك وليس لها عليك واحتج به أحمد ودلان الرجل لا يتصف بأنه
مطلق بفتح اللام بخلاف المرأة (قال في الروضة صفة طلاقها طلقت نفسى أو أنا منك
طالق وان قالت أنا طالق لم يقع وحكم الوكيل الاجنبى حكمها) أي الزوجة (فيما
تقدم) والمراد بالاجنبى غير الزوجة ولو كان قريب الزوج أرا الزوج (فيقع الطلاق
بإيقاعه) أي الوكيل (المريض) بان يقول هي طالق ونحوه (أو بكناية نية)
الطلاق لأن وكيل كل إنسان يقوم مقامه فيقع منه بالكتابة (ولو وكل فيه بصريح)
بان قال له طلقها أو وكلك أن تطلقها ونحوه لأنه حيث أتى بالكناية مع انية صدق عليه
أنه طلقها (وافظأ أمر واختيار وطلاق للترخي في حق وكيل) فإذا قال له أمر فلانة بيدك
أو اختر طلاقها أو طلقها ملك على الترخي (وتقدم بعض ذلك في آخر كتاب الطلاق ووجب
على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير نسائه) وتقدم في النواص وخيرهن وبدأ بهائشة
وتقدم قريبا (وان وهبها) أي وهب الزوج زوجته (لاهلها) بان قال وهبها لانيها
أراخيما ونحوه (أولا جني أو وهبها لنفسها فردت) بالنية للمفعول أي رد الموهوب له من
أهلها أو الاجنبى أو هي الهبة فغوروى عن ابن مسعود ولان ذلك تمليك للمضغ فافترق إلى
القبول كقوله اختارى وأمرك بيدك (أو) قبل موهوب له الهبة لكن (لم ينو)

(وكره تنفسه في الأناء) لئلا يعود اليه منه شيء فيكره (و) كره (ردئي) من طعام أو شراب (من فيه اليه) أي الأناء لانه

أي سبر ذراعي الرعاية والأداب
وغسب سبرهما والشراب وفي
المسبوع وب النفخ في الطعام
والشراب والكتاب منى عنه
(و) كره (أكله) أي الطعام
(حارا) وفي الانصاف قلت عند
عدم الحاجة انتهى لانه لا بركة
فيه (أو) أي ويكره أكله
(من أعلى الصحفة أو وسطها)
لحديث ابن عباس مرفوعا إذا
أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من
أعلى الصحفة وليكن ليأكل من
أسفلها فإن البركة تنزل من
أعلىها وفي لفظ آخر كلوا من
جوانبها ودعوا زورتها ببارك
فيها رواها ابن ماجه (و) كره
لحاضر مائدة (فعل) ما يستفذه
من غيره (كته خط وكذا
الكلام بما يجهلهم أو يحزنهم
قاله الشيخ عبد القادر
(و) كره لب طعام (مدح
طعامه وتقويحه) لانه يشبهه المن به
وحرمه ما في الغنية (و) كره
(عيب الطعام) للجبر وحرمه
في الغنية (و) كره (قرانه
في تمر مطلقا) سواء كان ثم
شريك أم يأذن أو لا لما فيه من
الشرة قال صاحب الترغيب
والشيخ تقي الدين ومثله قران
ما العادة جارية بتناوله أفرادا
(و) كره (أن يفجأ قوما
عند) وفي نسخة حين (وضع
طعامهم تعمدنا) نصا فان لم
يتعمده أكل نصا (و) كره
(أكل بشماله بلا ضرورة)
لانه تشبه بالشيطان وذ كره
النسوي في الشرب اجماعا
ويكره ترك التسمية (و) كره (أكله
كثيرا بحيث يؤذيه) فان لم يؤذيه جاز وكره الشيخ تقي الدين أكله حتى يتخم وحرمه أيضا وحرم الاسراف

لزوج بالهبة (طلاقا) فلعو (أو) قبل موهوب له (و) نواه) أي الزوج الطلاق
(ولم يتوه موهوب له فلعو) لانه كناية في حق كل من الواهب والموهوب له فان لم يقترن
بينهما لم يقع كسائر الكنيات (كبيعهما) أي كالمواهب وزوجته (الخبره) كان يقول
بعنك لا بد من طلاق ولو نواه وقبله لا بد من طلاق (نصا) لانه لا يتضمن معنى الطلاق
ان يكونه معاوضة والطلاق مجرد اسقاط وذ كره ابن جمدان ان ذكر عوضا لم يطلق
مع النسوة والقبول (وان قبلت) بالنساء لفقن أي قبلها موهوب له غيرها أوهي ان
وهبت لنفسها وصفة قبل أهلها أن يقولوا قبلناها نص عليه وكذا الاجنبي أوهي (فواحدة
رجعية اذا قواها أو أطلق نية الطلاق) لانه لفظ محتمل فلا يحمل على أكثر من واحدة
عند الإطلاق كقوله اختاري وكانت رجعية لانها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل
استيفاء العدد فكانت رجعية كما لو قال لها أنت طالق (أودلت دلالة الحال) على أرادة
الطلاق منهما فيعمل به القيام بمقام النية (وان نوى كل) من واهب وموهوب له
بالهبة والقبول (ثلاثا أو اثنين وقع مانواه) لان لفظه يحتمله (كبقية الكنيات الخفية
وتعتبر نية موهوب له) بالقبول الطلاق كما تعتبر نية (واهب) بالهبة الطلاق لان ذلك
كنايه كما تقدم (ويقع أقفاها اذا اختلفا في النية) فاذا نوى أحدهما واحدة والآخر
اثنين فواحدة أو نوى أحدهما اثنين والاخر ثلاثة فائتنتان (وان نوى الزوج بالهبة)
أي بقوله وهبتك لأهلك أولي بدأ وانفسك (الطلاق في الحال) من غير توقف على قبول
(وقع) الطلاق في الحال (ولم يخرج الى قبولها) كما لو أتى بك بنية غيرها نأوا بها الايقاع
(ومن شرط وقوع الطلاق النطق به) لما تقدم أول الباب (ألا في موضعين نقدا)
في الباب أحدهما (اذا كتب صريح طلاقها) بما بين (و) الثاني (اذا أطلق
الاخرس بالإشارة) المفهومة (فان طلق وقلبه لم يقع كالعتق ولو أشار بأصبعه) أو أصابعه
الثلاثة (مع نية بقلبه) لما تقدم (نقل ابن هانئ) عن احمد اذا طلق في نفسه (لا يلزمه)
أي الطلاق (ما لم يلفظ به أو يحرك لسانه) قال في الفروع (نظايره) أي النص المذكور
(يقع ولو لم يسمه بخلاف القراءة في الصلاة) فانها لا تجزئه حيث لم يسمه نفسه قال في الفروع
ويتوجه كقراءة في صلاة يعني انه لا يقع طلاقه اذا حرك لسانه به اذا كان بحيث يسمع نفسه لولا
المانع وتقدم ويميز ويميز في كل ما سبق كالباقيين

باب ما يختلف به عدد الطلاق

تعتبر (الطلاق بالرجال) روى ذلك عن عمر وعلي وعثمان وزيد وابن عباس لان
الطلاق خالص حق الزوج وهو مما يختلف بالرق والحرية فكان اختلافه معتبرا بالرجل
كعدد المنكوحات والابن تعالى خاطبهم بالطلاق فكان حكمه معتبرا بهم وحديث
عائشة مرفوعا لامة تطليقتان وفرؤها حيصنا ر رواية طاهر بن اسلم وهو منكر الحديث
قاله أبو داود ومع ان الدارقطني أخرجه في سننه عن عائشة مرفوعا قال طلاق العمدتان فلان
فحل له حتى تزكع زوجا غيره (فيما لا الحر) ثلاث تطليقات وان كان تحتها أمة
(و) ملك (العتق به ضد ثلاث تطليقات وان كان تحتها أمة) أما الحر فماتت قد م وأما المبعوض
فان تسمية الصلاق في حق غير مكره لانه لا يتبعه في حق من كس فيه الرق لماسبق فمما عده
الطلاق الثلاث في حق كل مطلق وانما خولف في حق من كس فيه الرق لماسبق فمما عده
يبقى على الأصل (و) ملك العبد والمكاتب ونحوه (كالمدير والماله في عتقه بصفة اثنين)

من فم سقاء) واختناث
الاسقية نصا أي قلبا إلى خارج
ليشرب منه فان كسره إلى
داخل فقد قعه ويكره الشرب
من ثلمة الأناة وإذا شرب ناوله
الذين لا يخبر وكذا في غسل يديه
قوله في الترغيب وقال ابن أبي
الحمد وكذا في ريش المأورد
عقلت وكذا البخور ونحوه
(و) كسره شرب (ف) أثناء
طعام بلا عادة) لأنه مضر ولا
يكره شربه قائما نصا وعنه يكره
وظاهر كالأهم لا يكره أكله قائما
و يترجسه كشره قائم شيخنا
ذكره في الفروع (و) كرهه
(تعليق قصعة) يفتح القاف
(ونحوه) كطبق (يخبز)
نصا لا يسمعه له له ويكره أكله
أيضا الخبز لكونه رزقاً ليس
في حقه بركة وذكره عمران أبا
أسامة قد علم طعاما فكسره
انخرقاً فأكله فأكسره فأكسره
كم يكون ويجوز قطع اللحم
بأسنانه وانتهي عنه لا يصح كاله
أحمد في فائدة قال في
الآداب الكبرى اللحم سيد
المرء أن يخرق أفضل القوت واختلف
الناس أيهما أفضل ويتوجه
أن اللحم أفضل لأنه طعام أهل
الجنة وأنه أشبه بحوهر البدن
وقوله تعالى أتستبدلون الذي
هو أدنى بالذي هو خير (و) كرهه
(نثر) والنقطة) في عرس
وغيره من شبهة من التهمة والتزام
وهو يورث الخصام والحقد
وخبره زيد بن خالد أنه سمع
البي صلى الله عليه وسلم ينهى
عن التهمة والحسد فزواه أحمد

أد طاعتين لما تقدم (ولو طارقه) أي أنه ذق (كلحق دعى به) فأنق
وقد كان طلقاً أو ثنتين) دلالة الثالثة هذا أحد وجهين أطلقه في الترغيب وقد الموفق
ومن تابعه ذلك لثلاثة لأن الثنتين لم ينعنا كانت غير محرمة بين فلا تنقلان محرمتين بقره
وكان الأولى للصنف أن يجعله غايه قوله في ملك الحر الثلاث كما يشدا إليه صنيع صاحب
الانصاف والمبدع وملك القن ونحوه اثنتين (وإن كان تحته حرة) لم تقدم (فلو عاق)
العبد ونحوه (الطلاق الثلاث بشرط فوجد به عتقه طلق) المعلق طلقها (ثلاثاً)
ملك الثلاث حين الوقوع (وإن علق) العبد (الثلاث بصفة) بأن قال إن عتقت
فانت طالق ثلاثاً ثم عتقتي وقع ثمان و (لفت الثالثة) لوقوع الطلاق حال الحرية
و ملك الثلاث بترتيب عليهم لا مقاديرها (ولو عتقت) عبيد (بعدة طاعة) بأن طلق
زوجة طاعة ثم عتقت وأعادها برحمة أو عقد (ملك تمام الثلاث) لأن الطلقة لم تكن
محرمه (ولو عتقت) عبيد (بعدة طاعتين) لم يملك ثلثة (أو عتقت) أي العبد
وزوجته الأمة (معاً) بعد طلقتين (لم يملك ثالثة) لأنه ما وقع من محرمتين فلم يملكها
غير محرمتين (فلو عتقت بعد طلقتين لم يملك نكاحها) حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه
(وإن في الرحمة) لأنه طلق ما يبيعه كالحراد طلق ثلاثاً (وإذا ذل) الزوج (أنت
الطلاق أو) قال (أنت طالق أو) قال (الطلاق لا ذل أو) قال (الطلاق يلزمي
أو) قال (يلزمي الطلاق أو) قال (عبد الطلاق ولو لم يذكر المرأة ونحوه) أي
نحو ما ذكره في عيني بالطلاق (فصريح) لا يحتاج إلى ذل (منجز كان) كالأمة مثله
المذكورة (أو علق بشرط) كقوله أنت طلاق إن دخلت الدار ونحوه (أو محلو ذل به)
كانت الطلاق لأن من ولا ضربين زبدا فهو صريح وهو مستعمل في عراه م ف

الشاعر

نوهت باسمي في العالمينا * وأقبت عمرى عاد فعدا
فانت الطالق وانت الطلاق * وأنت الطلاق وثلاثاً

ولا ينافي ذلك كونه مجازاً لأنه ينعذر جله على استحقاقه ولا محل له في ظاهر سوى هذا المحل
فتمين فيه (ويقع) به (ثلاث مع نية) كالقول هو أنت طالق (ومع عدمه) أي عدم
نية الثلاث بأن نوى واحدة وأطلق يقع (واحدة) لأن أهل العلم لا يعتقدونه لأن
ولا يعلمون أن الألف واللام للاستعراق وهذا ينكر أحداهم أب يكون طلاقاً في نثره
يعتقدونه طلاقاً واحدة (فإن قال الطلاق يلزمي ونحوه) كقول طلاق (أو) كسره من
واحدة فإن كان هناك سبب أو نية غرضي تخصيصه وتعميمه عمل به) أي سبب أو
النية المقتهى للتعميم (أو) أي لم يكن هناك سبب أو نية يفتقر
ذلك (وقع ما نكل) أي كل الزوج (رحمة واحدة) أي له شخص (وإذا قال)
زوجته (أنت طالق ثلاثاً) به قرب بداهة فيجوز به وقوع بقوله أنت طالق
ثلاثاً ولو أن طالقاً لم يفسد وهو يقتضي لم يفسد كإتصافه بغيره ونحوه يقع من نثره
والكثير (كثيراً) أي سبب (بطلان ثلاثاً) أنت (ط) أي الطلاق
وعنه) أي عرس جديد (رحمة متاراً كبراً في تقديم) لأن هذا اللفظ يفسد
عدداً ولا يبينونه فلم يقع (ثلاثاً) من طلاق أحبار عن صفه هي عام فلم تقع من
العدد كقوله حائض وطهر أولى أصح ولزق ظاهر لأنه يمكن تعدد هاتفي حقها في آراء
واحد بخلاف الطلاق وإن قال أنت طالق ثلاثاً ونوى واحدة ثلاث لأن مطلق صريح

وعن عبد الله بن زبدا لا تصاري أن النبي عليه الصلاة والسلام ينهى عن المثلة والبهير رواه أحمدو لبحاري (ومن حصل في حجره)

بِذَلِكَ أَوْلَا تَقْصِدُ مَا لَكَ تَمْلِكُهُ
 مَنْ حَصَلَ فِي حَبْرَةٍ وَقَدْ حَازَهُ
 مِنْ حَصَلَ فِي حَبْرَةٍ أَوْ أَخَذَهُ
 فَتَكُنْ كَالصَّيْدِ إِذَا غَلِقَ عَلَيْهِ دَارُهُ
 أَوْ حَبْرَتُهُ وَأَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ فَلَا يَجُوزُ
 لغيره أَخْذُهُ مِنْهُ (وَتَبَاحُ
 الْمَنَاهِدَةِ) (وَيُقَالُ التَّهْدِيدُ
 وَهُوَ أَنْ يُخْرِجَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ
 رِفْقَةٍ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ) وَأَنْ أَمَّ
 يَتَسَاوَا (وَيُدْفَعُونَهُ إِلَى مَنْ
 يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ) وَبِأَكُونُ
 جَمِيعًا قُلُوا كُلٌّ مِنْهُمْ أَكْثَرُ
 مِنْ رِفْقَةٍ (أَوْ تَصَدَّقُ) بَعْضُهُمْ
 (مِنْهُ) فَلَا يَأْسُ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ
 يَقُولُونَهُ نَصًّا قَالَ فِي الْفُرُوعِ
 وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَ طَاعِمًا سَائِلًا
 وَسُودًا وَتَلَقَّيْتُمْ وَتَقَدَّمَ يَحْتَمِلُ
 كَلَامَهُمْ وَجْهَيْنِ قَالَ وَحَوَازَهُ أَظْهَرَ
 أَنْتَهَى أَيْ عَمِلَ بِالْعَادَةِ وَالْعَرَفِ
 فِيهِ لَكِنَّ الْأَدَبَ وَالْأَوَّلَى الْكَفِّ
 عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ عَلَى
 صَاحِبِهِ وَالْإِقْدَامُ عَلَى طَعَامِهِ
 يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ مِنْ غَيْرِ إِذَنْ
 مَرِيحٍ (وَيَسْنُ أَعْلَانُ نِكَاحٍ
 وَ) يَسْنُ (ضَرْبٌ عَلَيْهِ بِدَفٍّ
 مَبِيحٍ) وَهُوَ مَا أُخْلِقَ فِيهِ
 وَلَا صَنُوجٌ (فِيهِ) أَيْ الذِّكَاخُ
 لِحَدِيثٍ أَعْلَنُوا النِّكَاحَ وَفِي لَفْظٍ
 أَظْهَرَ وَالنِّكَاحُ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ
 يَضْرِبَ عَلَيْهِ بِالْأَفِّ وَفِي لَفْظٍ
 وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغَرِّ بِأَلِ رَوَاهُ
 ابْنُ مَاجَهٍ وَظَاهِرُهُ سِوَاكَانِ
 الضَّارِبُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً وَهُوَ ظَاهِرُ
 نَصْوِهِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ وَقَالَ
 الْمُؤَفَّقُ ضَرْبُ الدَّفِّ مَخْصُوصٌ
 بِالنِّسَاءِ فِي الرِّعَايَةِ يَكْرَهُ لِلرِّجَالِ
 مُطْلَقًا وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَأْسُ بِالْفَزْلِ
 فِي الْعَرَسِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

فِي الثَّلَاثِ وَالنِّسَاءِ لَا تَعَارِضُ الصَّرِيحَ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهَا (وَلَوْ أَوْسَعُ طَلَقَهُ ثُمَّ حَمَلَهَا ثَلَاثًا
 وَلَمْ يَنْوِ اسْتِيفَافَ طَلَاقٍ بَعْدَهَا فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا تَنْتَقِبُ ثَلَاثًا (و) أَنْ قَالَ (أَنْتَ
 طَالِقٌ وَاحِدَةٌ نَوَى ثَلَاثًا فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ فَلَوْ وَقَعَ أَكْثَرُ مِنْهَا رَفَعَ بِجَرْدِ
 النِّسَاءِ (وَأَنْتَ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا) لِأَنَّ التَّفْسِيرَ يَحْصُلُ
 بِالْإِشَارَةِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ لِلْبَيَانِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَالْهَكَذَا (فَإِنْ
 قَالَ أَرَدْتُ) أَنَّهَا طَالِقٌ (بَعْدَ الدَّقِيقَةِ وَضَعْتُ يَدِي مِنْهُ) وَقَعَ ثَنَانٌ لِأَنَّهُ مَا يَدْعُو بِهِ حَتَّمَلُ
 كَمَا لَوْ فُسِّرَ الْمُجْمَلُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ وَفِي الرِّعَايَةِ أَنْ أَشَارَ بِالْكُلِّ فَوَاحِدَةٌ (وَأَنْ لَمْ يَقُلْ هَكَذَا بَلْ أَشَارَ
 فَقَطْ فَطَلَقَتْ وَاحِدَةً) لِأَنَّ إِشَارَتَهُ لَا تَكُنِي وَتَقِفُ أَحَدٌ (فَالْإِشَارَةُ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
 نِيَّةٌ) فَعَمَلُهَا (و) أَنْ قَالَ لِأَحَدِي أَمْرَاتِي (أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَلْ هَذِهِ ثَلَاثُ طَلَقْتَ
 الْأَوَّلَى وَاحِدَةً) لِأَنَّهُ طَلَقَهَا وَاحِدَةً وَالْأَضْرَابُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ رَفَعَ لَطَلَقَ
 بَعْدَ ابْتِغَاءِهِ (و) طَلَقْتَ (الثَّانِيَةَ ثَلَاثًا) لِأَنَّهُ أَوْقَعَهَا بِهَا أَوَّلًا لِأَنَّ الْأَضْرَابَ اثْنَانِ
 لِلثَّانِي وَنِسْفِي لِلأَوَّلِ (و) أَنْ قَالَ لَهَا (أَنْتَ طَالِقٌ بِسَلِّ هَذِهِ طَلَقْتَا) لِأَنَّهَا (وَأَنْ قَالَ
 هَذِهِ أَوْ هَذِهِ هَذِهِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِالثَّلَاثَةِ وَاحِدِي الْأَوَّلِينَ) بِقِرْعَةٍ كَمَا لَوْ قَالَ
 (هَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ طَالِقٌ) لِأَنَّ أَوَّلَ الْأَشْيَاءِ (وَأَنْ قَالَ) لِأَحَدِي أَمْرَاتِي (هَذِهِ
 وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِالْأَوَّلَى وَاحِدِي الْآخِرِينَ) بِقِرْعَةٍ
 (كَهَذِهِ بَلْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ وَيَأْتِي فِي بَابِ الشُّكِّ فِي الطَّلَاقِ لَهُ تَنْمِيزٌ) مَنْ قَالَ لَزَوْجَتِي
 (أَنْتَ طَالِقٌ كُلُّ الطَّلَاقِ أَوْ كَثْرَتُهُ) بِالشَّاءِ (الْمُثَلَّثَةُ أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (جَمِيعُهُ
 أَوْ مَنْتَهَاهُ أَوْ غَايَتُهُ أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (كَدَدِ الْخَصِي أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (بَعْدَ الْخَصِي
 أَوْ الْقَطَرِ أَوْ الرِّيحِ أَوْ الرَّمْلِ أَوْ التُّرَابِ أَوْ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ) مِمَّا يَتَعَدَّدُ كَالنَّجْمِ وَالْجِبَالِ وَالسُّفُنِ
 وَالْبِلَادِ طَلَقْتَ ثَلَاثًا وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي عِدَّةً وَأَنَّ الطَّلَاقَ أَقْلُ وَأَكْثَرُ وَأَنْفَلُهُ
 وَاحِدَةً وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثُ الْمَاءِ وَنَحْوُهُ تَتَعَدَّدُ أَنْوَاعُهُ وَقَطْرَاتُهُ أَشْبَهُ الْخَصِي (أَوْ) قَالَ (بِأَمَانَةٍ
 طَالِقٌ أَوْ) قَالَ (أَنْتَ مَائَةٌ طَالِقٌ وَنَحْوُهُ طَلَقْتَ ثَلَاثًا وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِلُهُ
 لَفْظُهُ (وَكَيْفَ أَنْتَ طَالِقٌ كَأَنَّكَ أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (كَمَائَةٍ) يَقَعُ ثَلَاثُ (فَإِنْ نَوَى) بَانَ
 طَالِقٌ كَأَنَّكَ وَنَحْوُهُ (فِي صَوْمٍ يَتَقَبَّلُ حُكْمًا) لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ (الْأَفِي قَوْلُهُ) أَنْتَ طَالِقٌ
 (كَدَدِ الْخَصِي) أَوْ كَدَدِ مَائَةٍ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ وَاحِدَةً لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ (و) أَنْ
 قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى مَكَّةَ وَلَمْ يَنْوِ لَوْغَهَا) طَلَقْتَ فِي الْحَالِ (أَوْ) قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ
 مَكَّةَ طَلَقْتَ فِي الْحَالِ وَيَأْتِي) ذَلِكَ (فِي) بَابِ (الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَأَنْ قَالَ)
 أَنْتَ طَالِقٌ (أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ أَغْظَاهُ أَوْ أَكْبَرُهُ بِالْمَاءِ الْمَوْحَدَةِ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَعْرَضُهُ أَوْ مَلَّ الدُّنْيَا
 أَوْ مَلَّ الْبَيْتِ وَنَحْوَهُ) كَالْمَجْرُ (أَوْ) أَنْتَ طَالِقٌ (مِثْلُ الْجَبَلِ أَوْ مِثْلُ ظَمِّ الْجَبَلِ فَوَاحِدَةٌ
 رَجْعِيَّةٌ مَا لَمْ يَنْوَأْ كَثْرًا) لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَقْتَضِي عِدَّةً وَالطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ تَوْصِفُ بِأَنَّهَا
 عَلَاءُ الدُّنْيَا ذِكْرُهَا وَأَنَّهَا أَشَدُّ الطَّلَاقِ وَأَعْرَضُهُ فَإِنَّ نَوَى ثَلَاثًا وَقَعْتَ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ
 ذَلِكَ (وَكَيْفَ) لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ (أَقْصَاهُ) فَتَقَعُ وَاحِدَةً (صَحَّحَ فِي الْأَنْصَافِ وَصَحَّحَ فِي
 التَّنْقِيحِ وَتَصَحَّحَ الْفُرُوعُ أَنَّهَا ثَلَاثُ وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً) وَتَقَعُ مَا فِي الْمُنْتَهَى (و) أَنْ قَالَ
 أَنْتَ (طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثَ طَلَقْتَ ثَنَيْنِ) لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا بِمَقْتَضَى
 لَفْظِهِ وَأَنْ يَدْخُلَ إِذَا كَانَتْ إِلَى بَعْضٍ مَعَ وَلَا تَوْقَعُهُ بِالشُّكِّ (و) أَنْ قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ مَا بَيْنَ
 وَاحِدَةٍ وَثَلَاثَ) وَقَعَ (وَاحِدَةً) لِأَنَّهَا تَأْتِي بَيْنَهُمَا (و) أَنْ قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ فِي
 ثَنَيْنِ وَنَوَى طَلَقْتَ مَعَ طَلَقَتَيْنِ فَثَلَاثَ) نَعْنِي لِأَنَّهُ يَعْبرُ عَنْ مَعْلُوقِهِ تَعَالَى فَادْخُلِي فِي عِبَادِي فَإِذَا

(بينت زوجان طلبها) كما يجب تسليمها الصداق أن طلعتها (وهي حرة) ونأني الامسة (لم تشترط دارها) فان شرطتها فلها الفسخ اذا نقلها عنها لزوم الشرط وتقدم (وامكن استمتاعها) أي الزوجة والالم يلزم تسليمها اليه وان قال احضنها وأربها لأنها ليست محلا للاستمتاع ولا يؤمن ان واقعها فيغضها (ونصفه) أي أجد في رواية أبي الحارث ان التي يجب تسليمها (بنت تسع) قال فان اتى عليها تسع سنين دفعت اليه ليس لم ان يحسوها بعد التسع وذهب في ذلك الى ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين فيلزم تسليمها (ولو) كانت (نصفه والخلفه) أي مهزولة الجسم (وبستمع بن يخشى عليها كحائض) أي بمادون الفرج وقال القاضي هذا دعوى ليس على طريقة التحديد وانما ذكره لان الغالب ان بنت تسع سنين يتمكن من الاستمتاع بها (ويقبل قول) امرأة (ثقة في ضيق فرجها وعباله ذكره ونحوها) كقوله روح بفرج كسائر عيوب النساء تحت الثياب (و) للثقة ان (تظهرها) أي الزوجين (لحاجة وقت اجتماعهما) لتشهدا شاهد (وبلزمه) أي الزوج (تسليمها) أي الزوجة (ان بذلته) فتلزمه النفقة تسليما ولا (ولا يلزم) زوجة أو وليها (ابتداء تسليم محرمة) بجمع أو محرمة (أو مريضه) لا يمكن استمتاعها (وصغيرة وحائض ولو قال لا طأ) لان هذه الاعذار تمنع

واحدة طلانة (وان أراد قسمة كل طلقة بينن وقع الاثنان) أي فيما اذا قال أو فعت عليكين أو بينك اثنتين (على كل واحدة اثنتان) لأنه يحصل له بالقسمة من كل منهما ربع وتسكمل (وبالثلاث) أي فيما اذا قال أو فعت عليكين أو بينك ثلاثا (والاربعة) فيما اذا قال أو فعت بينك أو عليكين أربعا (بكل واحدة ثلاثا وكذا ما بعدها من الصور) لما تقدم (وان قال) لاربعة (أو فعت بينك أو) عليكين (خمس أو سبعا أو عاشر) وقع بكل واحدة طلقتان (وكذا لو أسقط لفظ أو فعت لان نصيب كل واحد من خمسة طلقة وربع ومن ست طلقة ونصف ومن سبع طلقة وثلاثة أرباع ويكمل الكسوف في الجميع ومن الثمان كل واحدة طلقتان (وان أوع) على أربع (تسعا فأزيد) كأوقعت بينك عشرا فثلاث لما تقدم (أو قل أو فعت بينك طلقة وطلقة ثلاث) لأنه لما عطف وحبب قسم كل طلقة على حدتها (وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها) لان الواو لا تضي ترتيبا (و) ان قال (أو فعت بينك طلقة فطلقة) قال أو فعت (طلقة ثم طلقة ثم طلقة أو أو فعت بينك طلقة أو فعت بينك طلقة أو أو فعت بينك طلقة ثلاثا التي لم يدخل بها فانها تسين بالاولى) فلا يلحقها ما بعدها (فان قال) لزوجاته (اثنان طوالت ثلثا أو) قال (طلقتك ثلاثا طلق ثلاثا ثلاثا) سواء المدخول بها وغيرها

(نصفك وان قال) لزوجته (نصفك أو جزأ منك أو أصبعك أو يدك) ولها يد (أو دمك طالق طلقت) لأنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استحابه بعد النكاح فأشبهه الجزء الشئ بخلاف زوجتك نصف يتي أو يدها ونحوها فانه لا يصح النكاح (لكن لو قال أصبعك) طالق (أو يدك) طالق ولا أصبع لها (في الاولى) (ولا يد) في الثانية لم تطلق (أو قال ان قمت فيمنك) متلا (طالق فقامت بعد قطعها لم تطلق) لأنه أضيف الى ما ليس منها فلم يقع وفي الأخيرة وجد الشرط ولا يمين لها فلم يقع (وان قال) لها (شعرك) طالق (أو فرك) طالق (أو سنك أو لبنك أو منك) طالق تطلق لان تلك الأجزاء تفصل عنها مع السلامة فلا تطلق باضافة اطلاقها كالمسل (أو قال سوادك أو بياضك) طالق لم تطلق لأنه عرض (أو) قال (دبرك أو دمك أو عرقك) طالق لم تطلق لان ذلك ليس جزأ منها (أو) قال (روحك) طالق لم تطلق لان الروح ليست عضوا ولا شياً يستمتع به شبهت السواد والبياض (أو) قال (جلك) طالق لم تطلق لأنه ليس جزأ منها (أو) قال (سمك أو بهرك طالق لم تطلق) لأنه عرض كالبياض والسواد (وحياتك طالق تطلق) لأنه لا بقاء لها بدونها فأشبهه ما لو قال رأسك طالق (و) ان قال (أنت طالق شهر أو بهذا البلد) الطلاق (وتطلق في جميع الشهور والبلدان) لأنه اذا أوقع في شهر أو بلد لم يرتفع في غيره (وحكم عتق في الكل) أي كل ما تقدم مما يقع (كطلاق) فن قال لعتيدك أو أصبعك أو حيا نك أو جزء منك حرعتك كله وان قال له شعرك أو فرك أو فرك ونحوه لم يرتفع في العتق

(فصل في ما تخلف به المدخل بها غيرها) (وان قال) لزوجته (مدخول بها) بوطء أو خلوة عن عدة صحيح (أنت طالق أنت طالق ونوى بالثانية الإيقاع) أي إيقاع طلقة (اولم بنوي) أي الثانية (إيقاعا ولتأ كيدا غلقت طلقتين) لأنه لفظ يقتضي الوقوع بدليل ما لو لم يتقدمه مثله راعا أنه عرف من ذلك نية التأكيد فاذ لم توجد دفع مقتضاه كما يجب العمل بالعموم في حكمه دالم بوجه المخصص (وان نوى بالثانية التأكيد) لارولى (أو) نوى (تسعة) وتصل ثلاثا بالاولى واحدة لأنه صرف الثانية عن الإيقاع نية التأكيد

أو الانهزام فلم يقع بهائى (أو كانت) الزوجة المقول له أنت طالق أنت طالق (غير مدخول
بها فواحدة) ولو أم بنو بالثانية التأكيدها بالاولى فلا يلحقها ما بعدها وكذا لو كان النكاح
فاسدا (وبشترط) اعتبار (التأكيده) والانهزام (أن يكون متصلا فلو قال أنت طالق ثم
مضى زمن طويل) أى زمن يمكنه الكلام فيه (ثم أعاد ذلك للدخول بها طلق) طلقة
(ثانية ولم تنفعه نية التأكيده) ولا الانهزام لأن التأكيده تابع للكلام بشرطه أن يكون متصلا
به كسائر التوابع من العطف والصفة والبدل والانهزام نوع من التأكيده اللفظي (وان) قال
لمدخول بها أنت طالق أنت طالق (نوى بالثالثة التأكيده) أى تأكيده الاولى بالثانية (وان
أكد الثانية بالثالثة صح) التأكيده (وقبل) منه فيقع ثنتان للاتصال (وكذا تأكيده
الاولى بهما) أى بالثانية والثالثة فيصح ويقبل منه لعدم الفصل (أو) أكد الاولى
(لم يقبل لعدم اتصال التأكيده) فتقع الثالثة حيث لم يقصد تأكيده الاولى بالثانية (وان أكد
بالثانية) صح وقبل للاتصال وان قال أطلقت نية التأكيده لم أعن اولى ولا ثانية فواحدة
(و) ان قال (أنت طالق طالق طالق يقع واحدة) لانه لم يمتص باللفظ يقتضى المغارة
(مالم ينو أكثر) من واحدة فيقع ما نواه لأن لفظه يحتمله (و) ان قال (أنت طالق
وطالق وطالق وأكده الاولى بالثانية لم يقبل لانه غابر بينهما) أى الثانية (وبين الاولى
بحرف يقتضى المغارة) يقتضى (العطف) وهو حرف العطف (وهذا يمنع التأكيده)
لأن التأكيده عين المؤكدة والمغارة تمنعه (وان أكد الثانية بالثالثة قبل) منه (لأنها
أى الثالثة (مثلا) أى الثانية (في لفظها) فلا مانع من التأكيده (وان قال أنت
طالق فطالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق فالحكم فيها كالتي عطفها بالواو) ان أكد
الاولى بالثانية لم يقبل للمغارة وان أكد الثانية بالثالثة قبل لأنها مثلها (وان غاب بين الحروف)
التي عطف بها (فقال أنت طالق وطالق ثم طالق أو) قال أنت (طالق ثم طالق وطالق
أو) قال أنت (طالق وطالق فطالق أو) قال أنت (طالق وطالق فطالق لم يقبل في
شئ منها ارادة التأكيده) لا لاولى ولا لثانية (لأن كل كلمة مغارة لما قبلها مخالفة لها في
لفظها والتأكيده انما يكون بتكرار الاول بصورته) ان قال (أنت طالق أو مسرحة أنت
مفارقة أو كذا الاول بهما) أى بالثانية والثالثة قبل لانه لم يغابر بينهما بحروف الموضوعه
للمغارة بين الالفاظ بل أعاد اللفظة بمعناها) وهذا بعد تأكيده (وان أنى) أى عطف هذه
الجملة (بالواو) أو الفاء أو ثم (لم يقبل) منه ارادة التأكيده لانه يقتضى المغارة المانعة
من التأكيده كما تقدم (وان أنى بشرط أو استثناء أو وصفه عقب جملة أختص بها فإذا قال أنت
طالق أنت طالق فهاتان جملتان لا تتعلق احدهما بالآخرى) لعدم الأدلة التي تقتضى
التشريك بينهما (فلو تعقب احدهما بشرط) بأن قال أنت طالق أنت طالق ان قلت لم
يتناول الاخرى فتقع الاولى في الحال والثانية اذا وجد الشرط (أو) تعقب احدهما
(باستثناء) كقوله أنت طالق أنت طالق الا واحدة لم يتناول الاخرى فتقع اثنتان لانه
كاستثناء لكل كما لو قال أنت طالق طلقة الا طلقة (ثم) تعقب احدهما (بصفة) كان
يقول أنت طالق أنت طالق قائمة (لم يتناول الاخرى) فتقع الاولى في الحال والثانية اذا
قامت (بخلاف معطوف مع معطوف عليه فانها شئ واحد ولو تعقبه بشرط) أو صفة (أعاد
الى الجميع) لأن حرف العطف يصير الجملتين كالواحدة فإذا قال أنت طالق أنت طالق ان قدم زيد
لم تطلق حتى يقدم فيقع طلقان ولو قال أنت طالق وطالق صائفة طلق بصياهما طلقين

لما منع نفسها من زوجها ما يباح
لها منها ولو بذلت نفسها وهي
كذلك لم يمتص ما عدا
الصغيرة (ومنى امتنع)
الزوجة من تسليم نفسها
(قبل مرض ثم حدث) المرض
(فلا نفقة لها) ولو بذلت
نفسها عقوبة لها (ولو أنكر)
من ادعت زوجته (ان وطأه
يؤذيها فاعلم البيعة) لأن الأصل
عدم ذلك أشبه سائر الدعاوى
(ومن استعمل منسبا) أى
الزوجين الآخر (لزم امهالها)
أى زمنها (جرت عادتها باصلاح
أمره) أى المستعمل (فيه)
كاليمين والثلاثة طلبا ليسر
والسهولة ويرجع في ذلك
للعرف لانه لا تقدير فيه (ولا)
عمل من طلب المصلحة منها
(لعمل جهاز) بفتح الجيم
وكسر هاء وفي الثانية ان استعملت
هى أو أهلها استحب له اجابته
ما علم به التبرؤ من شره جهاز
وتزين (ولا يجب تسليم أمه مع
الاطلاق الا يسلا) نصا
وللسيد استخدامهما نارا لأن
السيد عك من أمته منفعتين
الاستخدام والاستمتاع فإذا عقد
على احدهما لم يلزمه تسليمها
الا في زمن استيفائها كما لو أجرها
للخدمة لم يلزمه تسليمها الا في
زمنها وهو النهار (فلو شرط)
تسليمها (نهارا) وجب
لحديث المؤمنون عند نشر وطهم
(أو بذله) أى تسليمها نهارا
(سيدا وشرط كونها) أى
الامة (فيه) أى النهار
(عنده) أى السيد (أولا)
(وجوب تسليمها) على انهار لأن الزوج

سعة فمدالى الاصل (وله)
 أى الزوج (الاستمتاع)
 زوجته من أى جهة شاء
 (ولو) كان (من جهة الجبهة
 في قبل) لاختصاص الحریم
 باليد دون ماسواه ولا يكره الوطء
 في يوم من الايام ولا يلبس من
 اللباس وكذا النجاسة وسائر
 المناعات (مالم يضر) استمتاعه
 بها (أو يشغلها) استمتاعه
 (عن فرض) ولو على تنور
 أو ظهر قتب ونحوه كما رواه أحمد
 وغيره وظاهره انه لا يقدر بشئ
 سوى ذلك ولو زاد عليها وتنازعا
 (و) الزوج (السفر) حيث
 شاء (بلاذنها) أى الزوجة
 ولو عدا مع سيده ويدينه بخلاف
 سفرها بلاذنه لانه لا ولاية لها
 عليه (و) له السفر (بها)
 الآن تشترط بلدها) لانه عليه
 الصلوة والسلام وأصحابه كانوا
 يسافرون بنساءهم فان
 شرطت بلدها فلها شرطها
 لحديث أن أحق الشروط أن
 يوفى بها ما استملئته الفروج
 (أو) الآن (تكون أمة
 فليس له) أى الزوج سفرها
 بلاذن سيدها لما فيه من
 تقويت منفعتها نهارا على
 سيدها (ولا السيد سفرها)
 أى بأمته المزوجة (بلاذن الآخر)
 أى الزوج بحبه الزوج أم لا لما
 فيه من تقويت استمتاع زوجها
 به باليل (ولا يلزم) زوج أمة (و)
 بواها) أى هبائها (سيدها مسكنا
 أن يأتها الزوج فيه) لان
 السكن زمن حق الزوج له
 لا سيدها كالخبرة (وله) أى

(و) ان قال المدخول بها (أنت طالق فطالق أو) أنت طالق (ثم طالق أو) أنت
 طالق (بل طالق أو) أنت (طالق طلاق بل طلقين) فثنتان لان حروف العطف
 تقتضي المغايرة وبـل من حروف العطف اذا كان بعدها مفرد وهى هنا كذلك لان اسم
 الفاعل من المفردات وان كان متحملا للضمير بدليل انه يعرب والجملة لا تعرب وان قال
 أنت طالق لابل أنت طالق فواحدة لانه قد صرح بنى الاول ثم أثبتته بعد نفسه فيكون المشت
 هو المنفى (أو) قال أنت (طالق طلاق بعدها طلاق أو بل طلاق أو) أنت طالق طلاق
 (قبل طلاق أو قبلها طلاق طلق طلقين) لان ذلك صريح في الجميع واللفظ يحتمله (وان
 كانت) الزوجة المقول لها ذلك (غير مدخول بها بابت بالاولى ولم يلحقها ما بعدها) لانها
 اذا بابت بالاولى صارت كالأجنبية فلا يلحقها ما بعدها (لكن لو أراد بقوله بعدها طلاق)
 أو به - طلاق (سأوقعها) بعد ذلك (قبل) منه (حكما) ولم يقع اذن سوى طلاق لان
 لفظه يحتمل ذلك (وان أراد بقوله قبلها طلاق) أو قبل طلاق (في تكاح آخر) قبل هذا
 (أو ان زواج قبل طلقها قبل) منه حكما (ان) كان (وجبه ذلك) لانه أدى بينته
 ولفظه يحتمل (و) ان قال (أنت طالق طلاق معها طلاق أو) أنت طالق طلاق (مع
 طلاق أو) أنت (طالق وطالق طلق طلقين ولو غير مدخول بها) لانه أوقع الطلاق
 بلفظ يقتضي وقوع طلقين معا فوقع كما لو قال أنت طالق طلقين (وان قال) أنت
 طالق طلاق (معها اثنتان وقع ثلاث) وان كانت غير مدخول بها لما تقدم (و) الطلاق
 (المعلق بشرط ك) الطلاق (المعجز في هذا) الحكم المتقدم ذكره (سواء قدم الشرط أو أخره)
 أو أفرد (أو كرره فلو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق) أو ان دخلت الدار
 فأنت طالق طالق فطالق (فدخلت) الدار (طلقت) المدخول بها (ثلاثا) وطلقت
 (واحدة) ان كانت غير مدخول بها) لانها تبين بالاولى فلا يلحقها ما بعدها (و) ان قال (ان
 دخلت الدار فأنت طالق طلاق معها طلاق أو) فأنت طالق طلاق (مع طلاق فدخلت) ها (طلقت
 طلقين ولو) كانت (غير مدخول بها) لما تقدم (وان قال لغير مدخول بها أنت طالق ثم طالق ان
 دخلت الدار أو ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق فدخلت) ها (طلقت واحدة) وبانت
 بها فلا يلحقها ما بعدها (وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق
 فدخلت) ها (طلقت مدخول بها أو غيرها) أى غير مدخول بها (اثنتين) لان التعليق يقتضي
 ايقاع الطلاق بشرط الدخول وقد ذكرنا التعليق فتكرار الوقوع كما لو قال ان دخلت الدار فأنت
 طالق طلقين (وان قصد) بتكريره (انها ما أوتى كيدا) واتصل (وقع واحدة)
 فقط لان ما عداها مصروف عن الايقاع (وان كرر الشرط مع الجزء ثلاثا فقال ان دخلت
 لدار فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق طلق) مدخول بها
 وغيرها (ثلاثا) بدخولها لان الصفة وجدت فافتضى وقوع الثلاث دفعة واحدة (وقال الشيخ
 فيمن قال الطلاق يلزمه وكرره) مرتين فأكثر (لان فعل كذا وكذا لا يقع) اذا وجد
 الخلو عليه (أكثر من طلاق اذ الم ينو) أكثر ومقتضى كلام الاصحاب يقع بعدد ما كرره
 مالم ينو افهامها أو تا كيدا أو يكون متصلا

باب الاستثناء في الطلاق

الاستثناء استفعال من الثنى وهو الرجوع يقال ننى رأس النعير اداعطفه الى وراثته فكان
 المستثنى رجوع في قوله الى ما قبله (وهو) أى الاستثناء اصطلاحا (اخراج بعض الجملة)

يدي أنه تزوجها (بعتكها)
 فقال مدعي عليه (بل
 زوجتها واجب تسليمها)
 لمدعي تزوجها (ونحل له)
 لأنها أمتة أو زوجته
 (وبلزمه الأقل من ثنها
 أو مهرها) لا عتقها به
 لسيدها (ومحلف) مدعي
 عليه أنه اشتراها (أشمن زائد)
 عما أقربه من المهر لأنه منكر له
 والأصل براءته منه فإن نكل
 لزمه (وما أولدها) من سلت
 اليه بدعوى الزوجية (هـ) هو
 حر لولاه عليه) لا قرار السيد
 بأنها ملك الواطئ (ونفقت)
 أي الولد (على أبيه) كسائر
 الأولاد الذين لا مال لهم
 (ونفقتها) أي الأمة (على
 زوجها) لأنه ما زوج أو مال
 (ولا) ذلك أن (بردها)
 من سلمت له (بعب) لا يفسخ
 النكاح به (ولا غيره) كعقب
 أو تدليس لأنه ينكر الشراء أو يدعي
 الزوجية (ولو ماتت قبل
 موت (واطئ) وقد كسبت
 شأ (ففسد منه) أي كسبها
 (قدر) باقي (عنها) لأنه لا يدعي
 غيره والزوج يمتد له
 بالجميع (وبقيته) أي
 كسبها (موقوف حتى يصطلمها)
 أي الزوج والسيد عليه لأن
 الحق فيه لا يعود لها (و) أن
 ماتت (بعده) أي الواطئ
 (وقد أولدها) أي الواطئ
 (هـ) هي (حرة) لا عتق
 السيد أنها عتقت بموت الواطئ
 وبنها ولدها إن كان حيا كسائر
 الحررات وكذا إن كان لها أخ حر

أي بعض ما يتناولها اللفظ (١) لفظ (الأو) ما يقوم مقامها كغيره (سوى) بوزن رضا وهدي
 وسما عوبناء (وليس ولا يكون وحاشا وحاشا وعدا) مقر وتب بما أو محردتين منها (من
 متكلم واحد) لما يأتي من أنه يشترط لصحة الاستثناء نية قبل تمام المستثنى منه وذلك لا يصح
 أن يكون من متكلمين والاستثناء واقع في الكتاب والسنة ولسان العرب (يصح استثناء
 النصف فاقبل) لأنه كلام متصل أبان به أن المستثنى غير مراد بالأول فصيح كل أو أي بما عدا
 المستثنى بدون الاستثناء ولو لا ذلك لم يصح قول سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أني براء
 مما تعبدون إلا الذي فطرني يرده البراءة من غير الله عز وجل وقال تعالى فليتبهم ألف
 سنة إلا خمسين عاما وليس الاستثناء أفعالا واقع وانما هو مانع لدخول المستثنى في المستثنى منه
 ليصح الاستثناء (من طلاقته) كانت طالق ثلاثا لا الواحدة (ومطلقاته) كنسائه
 طوالت الأفلانة (واقاراه) كله على عشرة الأربعة ونحوه (ولا) يصح استثناء (ما زاد
 عليه) أي النصف (نصا) ونصره في الشرح وقوا ابن حمدان وجزاء لا كثرانه مسلم
 في قوله تعالى الأمن اتبعك من الغاوين لأنه لم يصرح بالعدد وذكر أبو يعلى الصغير لأنه استثناء
 بالصفة وهو في الحقيقة تخصيص وأنه يجوز فيه الكل نحو أقتل من في الدار الابني تيم وهم بنو
 تيم فيصر قتلهم (فإذا قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا) طلقت ثلاثا لأن استثناء الكل رفع لما أوقفه
 فلم يرتفع (أو) قال أنت طالق (ثلاثا الا اثنتين) طلقت ثلاثا لأن استثناء الأكثر كالكل لأن
 الأكثر يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة (أو) قال أنت طالق (نجسا الا ثلاثا)
 طلقت ثلاثا لما تقدم (أو) قال أنت طالق نجسا (الا واحدة أو) أنت طالق
 (أربعا الا واحدة) طلقت ثلاثا لثالثها بعد الاستثناء (أو قال) أنت طالق (ثلاثا الا أربع
 طلقة) أو نصفها أو سدسها ونحوه (طلقت ثلاثا) لأن الطلقة الناقصة تكمل فتصير
 ثلاثا ضرورة أن الطلاق لا يتعص (و) أن قال (أنت طالق طلقين الا واحدة يقع واحدة)
 لصحة استثناء النصف (وأنت طالق ثلاثا الا واحدة) يقع اثنتان لأنه استثنى أقل من
 النصف فصيح (أو) أنت طالق ثلاثا (الا اثنتين الا واحدة) يقع اثنتان لأنه استثنى
 الواحدة مما قبلها فيبقى واحدة وهي مستثناة من الثلاث فيصير قوله أنت طالق ثلاثا الا
 واحدة (أو) أنت طالق (ثلاثا الا واحدة الا واحدة) يقع اثنتان لأن الاستثناء الأول
 صحيح دون الثاني (أو) قال أنت طالق ثلاثا (الا واحدة والا واحدة) يقع اثنتان لما
 تقدم (أو) قال أنت طالق (واحدة واثنتين الا واحدة) يقع اثنتان لأن الباقية
 بعد المستثنى (أو) قال أنت طالق (أربعا الا اثنتين يقع اثنتان) لأنه استثناء
 للنصف بحسب ما تكلم به (و) أنت طالق (ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة) يقع ثلاث لأنه
 لما استثنى واحدة من الثلاث بقي ثلاثا ثلثها ثلثها من الثلاث وهما أكثر من نصفها
 ولم يصح الاستثناء (أو) قال أنت طالق (نجسا الا ثلاثا) أنت طالق (أربعا
 الا ثلاثا) وقعت الثلاث ولم يصح الاستثناء لأنه أكثر من النصف (أو) أنت طالق
 وطالق وطالق (واحدة أو الاطلاق) يقع ثلاث لأن الاستثناء يرجع إلى ما يليه فيكون
 استثناء لكل فلا يصح (أو) أنت طالق (طلقين وواحدة الا واحدة) يقع ثلاث
 لما ذكرنا بخلاف ما سبق من قوله أنت طالق واحدة واثنتين الا واحدة فيقع اثنتان (أو)
 أنت طالق (طلقين ونصه الا طلقة) يقع ثلاث بتكميل النصف وانفاء الاستثناء
 لرجوعه إلى ما يليه فيكون استثنى أكثر من المستثنى منه فلا يصح (أو) قال أنت طالق
 (اثنتين واثنتين الا اثنتين) يقع ثلاث وبلغى الاستثناء لعوده إلى ما يليه (أو) أنت طالق

أو نحوه (والا) يكن لها ولد ولا وارث حر (وقف) بالبناء للعقل ما تركته إلى أن يظهر لها وارث وليس السيد أخذ قسرها منه لأنه

وهو يقرانه اسيدها فلهذا
 يأخذ منه قدر ما يدعيه وهو بقية
 ثمنها (ولو رجع سيد) عن
 دعوى بيدها (فصدقه الزوج
 لم يقبل) رجوع سيد
 ولا تصدق زوج (في اسقاط
 حرية ولد) أنت به من واطي
 (ولا) في (استرجاعها) الى
 ملك مطلق (ان صارت أم ولد)
 لما فيه من ابطال حق الله من
 الحرية (ويقبل) رجوع
 سيد وتصديق زوج (في
 غيرها) أي غير اسقاط حرية
 ولد واسترجاعها الى الملك
 المطلق كملكه تزويجها عند
 حلها للزواج واخذ قيمتها ان
 قتلت ونحوهما (ولو رجع
 الزوج) عن دعوى الزوج
 (ثبتت الحسرية) للولد
 (وزمته) أي الزوج بقيمة
 الثمن) لسيدها لاتفاقهما
 على ذلك

فصل ويحرم وطء زوج
 امرأته وسيد أمته (في حيض)
 اجماعا لقوله تعالى فاعتزلوا
 النساء في الحيض ولا تقربوهن
 حتى تطهرن الآية ونفاس مثله
 وتقدم حكم استحاضة (أو)
 وطئ في (دبر) فيحرم في قول
 أكثر أهل العلم من الصحابة ومن
 بعدهم حديث أن الله لا يستحي
 من الحسني لأننا النساء في
 عجائزهن وحديث أن الله
 لا ينظر الى رجل جامع امرأته في
 دبرها واهما ابن ماجة وأما قوله
 تعالى فأتوا حرثكم أني شئتم
 فعن جابر قال كان اليهود يقولون
 اذا جامع الرجل امرأته في فرجها
 من ورائها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى نسائك

ثنتين وثنتين (الواحدة) يقع (ثلاثا) لانها الباقية بعد الاستثناء (كقطعه بالفاء أو)
 عطفه (بثم) كقوله أنت طالق ثنتين فثنتين أو الواحدة أو أنت طالق ثنتين
 ثم ثنتين الاثنتين أو الواحدة فيقع بذلك ثلاث لأن الكلام صا رجلين للترتيب الحاصل
 بالعطف بالفاء أو بثم فاستثناء الاثنتين من الاثنتين استثناء للكل واستثناء الواحدة ان عاد
 للرابعة فقد بقي بعدها ثلاث وان عاد الى الواحدة الباقية من الاثنتين كان استثناء للجميع
 وهو ممنوع (ولو اراد الاستثناء من المجموع في قوله) أنت (طالق وطالق وطالق الا
 واحدة دين) أي قبل منه بالاضافة الى ما بينه وبين الله لان لفظه محتمل (وقبل) منه
 حكما (فيقع اثنتان) لانه استثناء لاثنتين من النصف (والاستثناء يرجع الى ما تعلق به)
 بدليل ما تقدم (ولا) يرجع (الى ما ملكه) خلافا للناضي وابن الحمام في قواعده
 (ويشترط فيه) أي الاستثناء (وفي شرط) متأخر كانت طالق ان دخلت الدار (ونحوه)
 كالصفة نحو أنت طالق قائمة وكذا عطف مغير كقوله أنت طالق أولا (اتصال متباد لفظا)
 أو حكما) لأن الاتصال يحتمل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها بخلاف غير
 المتصل فانه لفظ يقتضي رفع ما وقع بالأول والطلاق اذا وقع لا يكن رفعه والاتصال لفظا أن
 يأتي به متساويا أو حكما (كانقطاعه بنفسه ونحوه) كسعال وعطاس قال الطوخي فلا يبطله
 الفصل اليسير ولا معرض من سعال ونحوه ولا طول كلام متصل بعرضه ببعض (و) يشترط
 أيضا في استثناء (نية قبل تمام المستثنى منه) فقوله أنت طالق ثلاثا الواحدة
 لا يعتمد بالاستثناء الا ان نواه قبل تمام قوله أنت طالق ثلاثا (وقطع جمع و) تصح
 نيته (بعده) أي بعد تمام المستثنى منه (قبل فراغه) من كلامه بان يأتي به ناويا له عند
 تمامه قبل أن يسكت (واختاره) أي اختار القول بحجة نيته بعد تمام المستثنى منه قبل
 فراغه (الشيخ و) تليذه (ابن القيم في اعلام الموقعين وقال الشيخ) دل عليه كلام
 احمد ومتقدمي أصحابه وقال (لا يضر فصل يسير واستثناء) قال وفي القرآن جل قد
 وصل بين أعضائها بكلام آخر كقوله تعالى وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا
 الى قوله هدى الله فصل بين الكلام المحكي عن أهل الكتاب وكذا حكم شرط متأخر وعطف
 مغير ونحوه كما تقدم (و) اذا قال (أنت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الواحدة وقعت
 الثلاث) لان العدد نص فيما تناوله فلا يرتفع بالنية لأن اللفظ أقوى ولو ارتفع بالنية
 لرجح المرجوح على الراجح (وان قال نسائي طوالت واستثنى واحدة بقلبه لم تطلق) لانه
 لا يسقط وانما استعمل العموم في الخصوص وذلك شائع بخلاف ما قبلها وما بعدها (وان
 قال نسائي الاربع أو الثلاث أو الاثنتين) بالنصب للاربع فيا بعده على انه مفعول
 لفعل محذوف كاعنى (طوالت واستثنى واحدة بقلبه) منهن (طلقت في الحكم) أي
 في الظاهر قال في الانصاف على الصحيح من المذهب وقطع به الاكثر ولم تطلق في الباطن
 قدمه في الراغبين والحاوي الصغير وقبل تطلق أيضا وهو الصحيح من المذهب قدمه
 في الفروع وهو ظاهر ما جزم به الزركشي والخرقي انتهى وهذا ظاهر المنتهى لان العدد
 نص فيما تناوله فلا يرتفع منه شيء بمجرد النية لانها أضعف منه كما تقدم (وان قالت له
 امرأة من نسائه طلقني فقال نسائي طوالت ولا نية له) طلقن كلهن لان لفظه يتناولهن
 (أو قالت له) امرأة من نسائه (طلق نسائك) فقال نسائي طوالت طلقن كلهن (لان اللفظ عام
 فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل به مومه كالصورة الاولى) فان أخرج السائلة
 بنيتها (بان استنساها بقلبه (دين) فيما بينه وبين الله لان لفظه يحتمله (في صورتين)

وان أكرها عليه نهى عنه فان أبي فرق بينهما ما ذكره ابن أبي موسى وغيره (وكذا) يحرم (عزل) عن زوجته (بلاذن) زوجة (حرار) بلاذن (سيد أمة) فصلا حديث ابن عمر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بآذنهار وأحمد وابن ماجه ولان لها حق في الولد وعليها ضم في العزل وقبس عليه سيد الأمة وعلم منه أنه لا يعتبر أذن الزوجة لأمة (الابن حارب فيسن) عزله (مطلقا) حرة كانت الزوجة أو أمة أو سيرة له خشية استرقاق العدو ولدهما وهذا إن جازت له النكاح والاولى العزل كما تقدم في أول النكاح عن الغصول وأطلق في الاقتناع وجوبه (ولها) أي الزوجة (تقبيله) أي الزوج (وليه شهوة ولو) كان (نائما) لا استئصال ذكره) في فرجها (بلاذنه) نائما كان أو لا كان ابن عقيل لان الزوج عليك العقد وحدها (وله) أي الزوج (الزناهما) أي الزوجة (بفسل نجاسة وغسل من حيض ونفاس وجنابة) ان كانت (مكعبة) وظاهره ولو ذميمة خبلا لا لاقتناع واجتناب الحمرات وكذا إزالة وسخ ودرن ويستوى في ذلك المسئلة والذميمة لاستوائهما في حصول النفقة من ذلك حالها (و) له الزامها (بأخذ ما يعاف من شعر) عانة (و) (من) (ظفر) وظاهره ولو طلاقا لا يبيح تعافه النفس وفي منه ما من كل ما له راحة كريمة كثوم وبصل وجهان أحدهما المانع لأنه يمنع القبلة وكما لو

أي صورة طلقني وصورة طلق نساءك (ولم يقبل في الحكم فيها) أي في الصورتين أما في الصورة الأولى فلان طلاقها جواب سؤالها الطلاق لنفسها فلا يصدق في الحكم في صرفه عنها لانه يخالف الظاهر وسبب الحكم فلا يجوز إخراجها من العموم بالتخصيص وأما الثانية ففي المبدع وشرح المنتهى وغيرهما يقبل منه حكما لانه استثنائها بقلبه لان خصوص السبب يقدم على عموم اللفظ ولان السبب يدل على نيته

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

أي تقييد الطلاق بالزمن الماضي والزمن المستقبل (إذا قال أنت طالق أمس أو) أنت طالق (قبل أن تزوجك ونوى وقوعه اذن) أي حين التكلم (وقع) الطلاق في الحال لانه مقرر على نفسه بما هو الاغلاظ عليه (والا) أي وان لم ينو وقوعه اذن بان أطلق أو نوى إيقاعه في الماضي (لم يقع) الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يملك رفعها في الزمن الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد يسومين بقدوم اليوم وحكى عن أبي بكر أنه يقع إذا قال قبل أن تزوجك ولا يقع إذا قال أنت طالق أمس فعلى القول بوقوعه (وان قال أردت أن زوجا قبلي طلقها أو) قال أردت أني (طلقتها أنا في نكاح قبل هذا قبل منه ان كان ذلك) قد وجد (لان لفظه محتمل له) ما لم تكن فريضة من غضب أو سؤا لها الطلاق ونحوه) فلا يقبل منه ذلك لانه خلاف الظاهر (فان مات) بهد قوله أنت طالق أمس أو قبل أن تزوجك (أو جن أو خرس قبل العلم برأيه لم تطلق) لان العصمة متبقية فلا تزول بانك (و) ان قال (أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم) زيد (قبل مضيه) أي الشهر لم تطلق لانه يتعلق للطلاق على صفة إمكانية الوجود فوجب اعتبارها (أو) قدم (معه) أي مع مضى الشهر (لم تطلق) لانه لا بد من جزي يقع الطلاق فيه بعد مضى الشهر (ويحرم) على من قال لزوجه ذلك (وطؤها من حين عقد الصفة ان كان الطلاق ببيتها) لان كل شهر يأتي محتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه قال أبو العباس تأملت نصوص الامام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل عين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا بدري أباد هو وأحاث حتى يستبين أنه بارفان لم يعلم أنه بارفان أبدا وان علم أنه بارفان في وقت وشك في وقت اعتزلهما وقت الشك ثم ذكر فروعا من ذلك كما نقله عنه في الاختيارات وذكر بعضه في الحاشية (ولها) أي الزوجة المقول لها ذلك (النفقة) من حين التعليق (إلى أن يتبين ونوع الطلاق) لان الأصل بقاء الزوجية وهي محبوسة لأجله (وان قدم) زيد (به شهر وجزي يقع وقوع الطلاق تبينا وقوعه فيه) أي وقوع الطلاق في ذلك الجزء عقد التعليق لوجود شرطه (و) تبينا (أنوطاه) في الشهر (محرم) ان كان الطلاق بائنا لانها اجنبية منه (فان كان وطئ) بعد التعليق (لزمت المهر) بما نال من فرجها (ان كان الطلاق بائنا) وان كان رجعي فلا تحريم ولا مهر وحصلت به رجعتها (وان خالعه) بعد البين (أي التعليق المذكور) (بيوم فأكثر) من يوم (كثرة يقع الخلع معها قبل الطلاق بحيث لا تكون الخلوعة) (معه) أي مع انكثرة حين الخلع (بائنا) وقت الخلع (وكان الطلاق) المعلق (بائنا) ثم قدم زيد بعد الشهر بيومين صح الخلع وبطل الطلاق) المعلق لان محل وقوع الطلاق صادفها بائنا بالخلع (وان قدم) زيد (به شهر وساعة) من حين التعليق (وقع الطلاق البائن) لوجود شرطه (دون الخلع) فلا يصح (ورجع بالعوض) لان تبينائها كانت حية بائنا بالطلاق (وان كان الطلاق) المعلق (رجعي

ولو طلاقا لا يبيح تعافه النفس وفي منه ما من كل ما له راحة كريمة كثوم وبصل وجهان أحدهما المانع لأنه يمنع القبلة وكما لو

صح الخلع قبل وقوع الطلاق وبعده (لأن الرجمية زوجه بصرح خلعها) (مالم تنقض عدتها)
 فان انقضت عدتها بانتهى لم يصح الخلع ان تبين وقوعه بعدها فقلت ان وقع الخلع حبيلة
 لاسقاط عین الطلاق لم يصح كما تقدم (وكذا الحكم لو قال أنت طالق قبل موتي بشهر)
 فان مات أحدهما قبل مضي شهر أو معه لم يقع الطلاق وان مات قبل عقد اليمين بشهر وساعة
 تبين وقوع الطلاق في تلك الساعة (لكن لا رث) المطلقة (بائن) في تلك الصورة
 (لعدم التهمة) بحرمات الميراث (وان مات أحدهما) أي أحدهما الزوجين (بعد عقد
 الصفة) أي بعد التعليق المذكور (ببومين ثم تقدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة
 لم يرث أحدهما الآخر) لعدم التهمة كما تقدم (الا أن يكون) الطلاق (رجعيا فإنه لا يمنع
 التوارث مادامت) الرجعية (في العدة) لانها زوجه أذن (وان قدم) زيد (بعد
 الموت بشهر وساعة وقعت الفرقة بالموت) لسبقه وجود الصفة (ولم يقع الطلاق) المعلق
 (وان قال اذا مت فأنت طالق قبله بشهر لم يصح) ذلك التعليق لأنه جعل الموت شرط الطلاق
 وهي تبين به فلم يتأت ذلك بخلاف أنت طالق قبل موتي بشهر فان لم يجعل موته شرطاً يقع به
 الطلاق عليها قبل شهر وانما رتبته وقوعه على مارتبه (وان قال أنت طالق قبل موتي) طلق في
 الحال (أو) قال أنت طالق (قبل موتك) طلق في الحال (أو) قال أنت طالق (قبل موت
 زيد) طلق في الحال (أو) قال أنت (طالق قبل قدمه) طلق في الحال (أو) قال أنت طالق
 (قبل دخولك الدار) طلق في الحال (لان ما قبل تلك الاشياء من حين عقده أو الصفة فكله محل
 الصلح في أوله قال القاضي سواء تقدم زيد أو لم يقدم بدليل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 آمنوا بانزائنا ما صدقناكم من قبل أن نطمس وجوهنا فنذرنا على أذبارها ولم يوحدا الطمس
 في المأمورين ولو قال اغلامه اسقني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عدته ثلاثا وان لم تضربه
 (وان قال) أنت طالق (قبل موتي أو قال) أنت طالق (قبل قدم زيد) أو موته أو قبل
 دخولك الدار ونحوه (لم يقع) الطلاق (في الحال ويقع) الطلاق (في الوقت الذي يليه الموت)
 أو التقدم أو الدخول لان التصغير يقتضي كون الذي يبقى جزءا يسيرا (قال) أنت
 (طالق قبل موت زيد وعمره شهر) فقال القاضي تنعلق الصفة باوطئها وموتها وهو
 المراد بقوله (وقع باوطئها موتا) يعني قبله بشهر لان اعتبارها بالثاني يفضي الى وقوعه بعد موت
 الاول واعتبارها بالاول لا يفضي الى ذلك فكان أولى (وان قال) أنت طالق (بعد موتي أو)
 أنت طالق (مع موتي أو) أنت طالق (بعد موتك أو) أنت طالق (مع موتك لم
 تطلق) لان البيئونة حصلت بالموت فلم يبق فكاح يزيله الطلاق والموت سبب الحكم
 بالبيئونة فلا يحسمه وقوع الطلاق كما أنه لا يجتمع البيئونة (وان قال) أنت طالق (يوم
 موتي) أو موتك أو موت زيد (طلقت في أوله) أي أول اليوم الذي يموت فيه لان كل جزء
 من ذلك اليوم يصلح لوقوع الطلاق فيه ولا مقتضى لتأخيرها عن أوله فوقع في أوله فقلت قياس
 ما قدمته عن الشيخين في الذين انه يحرم وطؤها في كل يوم من حين التعليق لأنه كل يوم يحتمل أن
 يكون يوم الموت (ولو قال) لزوجته (أطولكم حياة طالق فموت أحدهما يقع الطلاق)
 بالآخرى (اذن) أي عند موت أحدهما لأنه بموت أحدهما يعلم ان الباقية أطولهما حياة (لا)
 يقع الطلاق المعلق بذلك (وقت يمينه) أي حال عقد الصفة كسائر أنواع الطلاق المعلق
 بصفة كانت طالق ضامنا بما يقع عند وجود الصفة لاحال عقدها (وان تزوج أمه أبيه)
 بشرطه (ثم قال) لها اذا مات أبي فانت طالق (أو) قال لها اذا اشتريتك فانت طالق فمات
 أبوه واشترىها طلقت (لان الموت أو الشر سبب ملكها وطلاقها وفسخ النكاح يترتب على

ابن رزين في شرحه وهو معنى
 ما في الاقناع و (لا) عليك الزامها
 (يعني أو خبراً وطبيعاً ونحوهما)
 كسكنس دار ومل عماء من بشر
 وطحن وأوجب الشيخ تقي
 الدين المعروف من مثلها لمثله
 (وله) أي الزوج المسلم
 (منع) زوجة (ذمية دخول
 بيعة وكثيرة وشرب ما يسكرها)
 من خمر أو نبيذ لا اتفاق الأديان
 على تحريمه و (لا) يمنع زوجة
 ذمية من شرب ما (دونه)
 لاهتمامها حلاله (ولا تنكره)
 ذمية (على افساد صومها
 أو صلاتها) بوطء أو غيره لأنه
 يضر بها (أو) أي ولا تنكره
 على افساد (سبتها) بشئ مما
 يفسده لبقاء تحريمه عليهم
 (ويُلزِمه) أي الزوج (وطء)
 زوجته مسلمة كانت أو ذمية
 غرة أو أمة بطلبها (في كل ثلاث
 سنة) أي أربعة أشهر (مرة
 ان قبل) على الوطء نصا
 لأنه تعالى قد بره بأربعة
 أشهر في حق المولى فكذا في
 حق غيره لان اليمين لا توجب
 ما حلف عليه فدل على ان الوطء
 واجب بدونها (و) يلزمه
 (ميت) في المضجع على
 ما ذكره في نظم المفردات
 والاقناع واستدل عليه الشيخ
 تقي الدين بمواضع من كلامهم
 وذكر في الفروع نصوا
 تقتضيه (بطلب عند)
 زوجة (حرقة) من أربع
 لئلا ان لم يكن عذر لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعبد الله بن
 عمرو بن العاص يا عبد الله

حقا وروى الشيخ في أن كعب بن

سوار كان جالسا عند عمر بن الخطاب فماتت امرأة فقالت يا أمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله أنه لميت لي له قائم ويظل نهاره صائما فاستغفر له وأثنى عليها وأشهدت المرأة وقامت راجعة فقال كعب أمير المؤمنين هلا أهديت المرأة على زوجها فقال وما ذاك فقال إنها تشكوه إذا كان هذا حاله في العبادة متى يتفرغ لها فبعث عمر إلى زوجها فقال لكعب اقض بينهما فانك قهرمت من أمرهما ما لم أفهم قال فاني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي رابعهن فاقضى بثلاثة أيام ولياليهن وتعديفن ولها يوم وليدة فقال عمر والله ما رأيت الأول يا عجب إلى من الآخرا ذهب فأتت قاض على البصر فوهذه قضية اشتهرت فلم تنكر فكانت اجامها ولأنه لو لم يكن حقا للمرأة ذلك الزوج لمخصبص احدي زوجاته به كالزيادة في النفقة (و) يلزمه بطلب زوجة (أمة) أن يبيت عندها ليلة (من) كل (سبع) لأن أكثر ما عكن جمعها مع ثلاث حوائرها السابعة (وله أن يفرد) بنفسه (في البقية) إذا لم تستغرق زوجاته جميع الليالي فمن معه حرفة فقط فله الانفراد في ثلاث ليال وحزن أن فله الانفراد في ليالين وثلاث حوائرها الانفراد في ليلة ومن تحته أمة له الانفراد في ست ليال وحرة وأمة له الانفراد في أربع وهكذا لأنه قد وفى ما عليه من

الملك فبو جد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فيثبت حكمه (ولو قال) لها (إذا ما تلكت فأنت طالق فمات أبوه أو اشتراها لم تطالق) لأن الطلاق يقع عقب الملك وقد صاده لموكة فلا يقع (فإن كانت مدبرة) أي دبرها أبوه وقال لها الزوج أن مات أبي فأنت طالق (و) مات أبوه (وقع الطلاق) لأن الحرة تمتع بثبوت الملك فلا يفسخ نكاحه فيه وقع طلاقه (و) وقع (العتق) لأنه معلق بالموت ومحل وقوع العتق (ان خرجت من الثلث) أو أجاز لورثته حيث قلنا هي تنفذ فان كان على الأب دين مستغرق تركته لم تفتق والاصح ان ذلك لا يمنع ثقل التركة إلى الورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في فسخ النكاح على ما اختاره القاضي وقدمه في الكافي والمقنع وجزم به في الوجيز (وأن لم يخرج من الثلث) بل بعضها (فكذلك) يفسخ النكاح ولا تطلق على ما اختاره القاضي وقدمه في الكافي والمقنع وجزم به في الوجيز (ملك الابن جزأ منها أو) ملكه (كها قبله نسخ النكاح) فلا يقع الطلاق وعلى ما جزم به المصنف تبعاً لما اختاره القاضي في الجامع والشريف وأبو الخطاب وقدمه في المحرر والفرع وهو رواية في التبصرة تطلق لما تقدم من ان الموت والطلاق سبب ملكتها وطلاقها وفسخ النكاح ينزب على الملك فبو جد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فيثبت حكمه

(فصل ويستعمل طلاق ونحوه) كالعتيق والظهار (كما يأتي استعمال القسم) بالله تعالى (ويجوز جواب القسم جوابا له في غير الاستحليل فإذا قال أنت طالق لا قوم وقام لم تطالق) لأنه حلف قد بر فيه فلم يحث كالوحد بالله تعالى (فإن لم يقم في الوقت الذي عينه حث) كالوحد عليه بالله فإن لم يعين وقتا بلغظ ولانية حث بالباس أي قبيل موت أحدها (و) ان قال (أنت طالق إن أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلا لم يحث وإن لم يكن أخوها عاقلا حث) الزوج (كما لو قال والله إن أخاك لعاقل وإن شئت في عقله لم يقع الطلاق) لأن الاصل بقاء النكاح فلا يزول بالشك (و) ان قال (أنت طالق لا أكلت هذا الرغيف فأكلته حث) والاقلا (وإن) قال (أنت طالق ما أكلته لم يحث إن كان صادقا) والاحث (كما لو قال والله ما أكلته) ان قال (أنت طالق لو أنك أطلقتني وكان صادقا لم تطلق) والاطلقت كالوحد عليه بالله (ولو قال إن حلفت بطلانك فأنت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمك طلقت في الحال) لأنه حلف بطلانها (و) ان قال (إن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حراً لا قوم من طلقت) لوجود الحلف بعتق عبده (وإن قال إن حلفت بطلاق امرأتى فعبدي حر ثم قال أنت طالق لقد صحت أمس عتيق العبد) لأنه قد حلف بطلاق امرأته (وإن علق الطلاق على وجود فعل مستحيل عادة) أي في العادة (أو) علقه على فعل مستحيل (في نفسه) أي لذاته فمثله (الأول) أي المعلق على مستحيل عادة (كانت طالق إن صعدت السماء أو) ان (شاء الميت أو) ان شاءت (الهيمة أو) ان (ملرت أو) ان (قلبت الحجر ذهباً أو ان شربت ماء هذا النهر كله أو) ان (جملت الجبل ونحوه) كانت طالق لأصعدت النساء أو لشاء الميت (و) مثال (الثاني) أي المعلق على مستحيل في نفسه (كان رددت أمس أو جمعت بين العبدین) فأنت طالق (أو ان كان الواحد أكثر من اثنين أو ان شربت ماء هذا الكوز ولا ماء فيه) فأنت طالق لم تطلق (كخلفه بالله عليه) لأنه علق الطلاق بصفة لم توجد ولأن ما يقصد به تقييده يعاقب على المحال قال تعالى في حق الكفار ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط وقال

الشاعر

البيت لكن قال أجد لا يبيت وحده ما أحب ذلك إلا أن يضطر وفاته في سفره وحده وعنه لا يهين (وإن صافى) الزوج (فوق)

القدوم (فإن أبي شيأ من ذلك) الواجب عليه من الميت والوطء والقدوم من سفره (بلا عذر) لأحدهما في الجميع (فرق) الحاكم (بينهما بطلبها ولو قبل الدخول) تصا قال في رواية ابن منصور في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول غدا أدخل بها غدا أدخل بها إلى شهر هل يجبر على الدخول قال أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها والافرقي بينهما فعمله كالمولى ولا يصح الفسخ هنا إلا بحكم حاكم لأنه مختلف فيه (وسن عندنا طء قول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقد هموا لأنفسكم قال عطاء هي التسمية عند الجماع ولحديث ابن عباس مرفوعا لو أن أحدكم حين يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فولد بينهما ولد لم ينسره الشيطان أبدا متفق عليه (وكره) الوطء (متجردين) لحديث إذا أتى أحدكم أهله فليسترو ولا يتجردا تجرد العيرين رواه ابن ماجه والعير يفتح العين الجار وحشيا كان أو أهليا (و) كره (اكتنا كلام حالته) أي الوطء لحديث لا تكثر واكتنا كلام حالته) الكلام عند جماعة النساء فإن منه يكون الخرس والقافاء (و) كره (نزعه) أي نزعه ذكره منها (قبل فراغها) أي أنزلها لحديث أنس مرفوعا إذا جامع الرجل أهله فليصدها ثم أنقض حاجته فلا يجملها حتى تقضى حاجتها ولا فيسه ضررا جليها ومنعها من قضاء شهواتها

إذا شاب الغراب أثبت أهلي * وصار القمار كاللبن الحليب أي لا آت بهم أبدا (وإن علقه) أي الطلاق (على عدمه) أي عدم الفعل المستحيل عادة أو في نفسه (كره) قوله (أنت طالق لا شرب ماء الكوز ولا ماء فيه علمه) الخالف (أن فيه ماء أو لم يعلم) ذلك طلقت في الحال (أو) قال أنت طالق (أن لم أشربه) أي ماء الكوز (و) الخالف أنه (لاماء فيه) طلقت في الحال (أو) قال أنت طالق (لا صعدن السماء أو أن لم أصعدها أو) قال أنت طالق (إذا) طلعت الشمس أو أنت طالق لا (طلعت الشمس أو) قال أنت طالق (لاقتن فلانا فاذا هو ميت) طلقت في الحال سواء (علمه) ميتا (أولا أو) قال أنت طالق (لا طيرين ونحوه) كانت طالق أن لم يشأ فلان الميت (طلقت في الحال) لأنه علق الطلاق على نفي فعل المستحيل وعدمه معلوم في الحال وفي المآل فوقع الطلاق (كما لو قال أنت طالق أن لم أبع عبدي فمات العبد) قبل بيعه فإنه يموت قبل موته بالأس من فعل المحلوف عليه (وعتق وظهار وسوام ونذر وعين بالله كطلاق) فيما تقدم ذكره (وإن قال) لزوجته (أنت طالق اليوم إذا جاء غدا لم تطلق) في (اليوم ولا) في (غدا) لعدم تحقق شرطه إذ مقتضاه أنت طالق اليوم إذا جاء غدا ولا يأتي الغدا إلا بعد ذهاب اليوم وذهاب محل الطلاق (وأنت طالق ثلاثا على مذهب الصبغة والشيعة واليهود والنصارى طلقت ثلاثا للاستحالة الصبغة لأنه لا مذهب لهم) أي للشيعة واليهود والنصارى (ولقصده التأكيد فان) قال أنت طالق على مذهب السنة والشيعة واليهود والنصارى (و) (لم يقل ثلاثا فواحدة) لعدم ما يقتضي التكرار (أن) لم ينو أكثر ومثله أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب فتقع الثلاث وأنت طالق على سائر المذاهب يقع واحدة إن لم ينو أكثر

فوفصل في الطلاق في زمن مستقبل إذا قال (لزوجته) (أنت طالق غدا) طلقت في أوله عند طلوع فجره (أو) قال أنت طالق (يوم السبت) طلقت في أوله (أو) قال أنت طالق (في رجب طلقت بأول ذلك) لأنه جعل ذلك طرفا لالطلاق فاذا وجد ما يكون طرفا طلقت (كما لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت) وحاصله أنه إذا علق الطلاق بشهرا أو وقت عينه وقع في أوله (وأما إذا قال لم أقضك حقك في شهر رمضان فأمر أن طالق لم تطلق حتى يخرج) شهر (رمضان قبل قضائه) لأنه إذا قضاه في آخره لم توجد الصفة (وفي الموضوعين) أي فيما إذا قال أنت طالق غدا ونحوه وفيما إذا قال إن أم أقضك حقك شهر رمضان الخ (لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث) لبقاء الزوجية (و) إذا قال (أنت طالق اليوم أو) قال أنت طالق (في هذا الشهر أو) قال أنت طالق (في) هذا (الحول طلقت في الحال) لأن اليوم والشهر والحول طرف لالطلاق فوجب أن يقع إذن (فإن قال أردت) أن الطلاق إنما يقع (في آخر هذه الأوقات أو في وسط الشهر أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل) أو عكسه (دين وقيل حكما) لأنه يجوز أن يريد ذلك فلا يلزمه الطلاق في غيره وإرادته لا تخالف ظاهره إذ ليس أوله أولى في ذلك من غيره (الافى) (أنت طالق) غدا أو يوم السبت فلا يدين ولا يقبل حكما) إذا قال أردت أحدهما أو وسطهما ونحوه لأنه مخالف لمقتضى اللفظ إذ مقتضاه الوقوع في كل جزء منه ليدم جلته كما لو قال لله على أن أصوم رجب لزمه صوم جميعه ولا يكون واقعا في جميعه إلا إذا وقع من أوله بخلاف ما لو قال في غدا أو في يوم السبت فإن مقتضاه الوقوع في جزء منه وهو صادق في جزء منه وهو صادق بجميع

لا يعقل ولو رضيا) أي الزوجان
قال أحد كاذباً بكرهون الوحي
وهو الصوت الخفي (و) كره
لكل من الزوجين (ان
يحدثا بما يحري دينهما) الحديث
الحسن جلس رسول الله صلى
الله عليه وسلم بين الرجال
والنساء فأقبل على الرجال فقال
لعل أحدكم يحدث بما يمنع
بأمله إذا خلأتم أقبل على النساء
فقال لعل أحدكن تحدث
النساء بما يمنع بهن أزواجهن قال
فما كنت امرأة أنتم ليغيبون
وإنما لتفعلن فقال لا تفعلوا فاعلموا
مثل ذلك كمثل شيطان لشي
شيطانة فجاءها والناس
ينظرون وروى أبو داود عن
أبي هريرة مرفوعاً نحو معناه
(وله الجمع بين وطء نسائه)
بغسل واحد الحديث أنس قال
سكنت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه غسلاً واحداً في
ليلة واحدة ولأن حدث الجنب لا يمنع
الوطء بدليل إتمام الجماع
(أو) أي وله أن يجمع بين
وطء نسائه (مع) وطء أماته
بغسل واحد للمرو (لا)
يجوز أن يجمع بين زوجته
أو يمتن ويصين أماته (في
مسكن) واحد (الابن)
الزواج (كلهن) لأنه ضرر
عليهن لما بينهن من النسبة
واجتماعهن بشراً للصوم فإن
رضين جاز لأن الحق لا يعدوهن
فلهن المساحة به وكذا أن رضين
بنومه يبين في الخاف واحد
وان أسكن زوجته أو زوجته
في دار واحدة كل واحدة في بيت

أجزائه وكذلك لو قال الله على أن أصوم في رجب أجزأه يوم منه أشار إليه ابن الزيداني
في فروقه نقله عن أبيه (و) أن قال (أنت طالق في أول رمضان أو في غمرته أو) قال
أنت طالق (غمرته أو في رأسه أو استقباله أو بحجته طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله أردت آخره
أو وسطه ونحوه ظاهر أو لا باطناً) لأنه لا يجهل أنه وإن قال أردت بالذرة اليوم الثاني قبل منه
لأن الثلاث الأولى من الشهر تسمى غمراً (وان قال) أنت طالق (بانقضاء رمضان أو)
(بانسلاخه أو) (بنفاذه أو) (بمضي طلقت في آخر جزء منه) لأن ذلك يؤدي تعليقه (وان
قال) أنت طالق (أول شهر رمضان أو) قال أنت طالق (أول يوم منه طلقت بطلوع
نجم أول يوم منه) أي من رمضان لأنه أول اليوم والنهار (و) أن قال (أنت طالق إذا
كان رمضان أو) أنت طالق (الي رمضان أو) أنت طالق (الي هلال رمضان
أو) أنت طالق (في هلال رمضان طلقت وقت يستعمل) رمضان (الأن يكون
أراد من الساعة إلى الهلال فتطلق في الحال) أي حال التلغظ بذلك لأن من لا يتدأ الغاية
(وان قال) أنت طالق (في محي ثلاثة أيام طلقت في أول اليوم الثالث) اذن (و) أن
قال (أنت طالق اليوم أو غدا) طلقت في الحال (أو) قال (أنت طالق غداً أو بعد
غد طلقت في أسبق الوقتين) وكذلك لو قال أنت طالق في هذا الشهر والآتي (و) أن قال
(أنت طالق اليوم وغداً أو بعد غد أو) قال أنت طالق (في اليوم وفي غد وفي بعده فواحدة
في الأولى) وهي قوله أنت طالق اليوم وغداً أو بعد غد لأنها إذا طلقت اليوم كانت طالقا
غداً وبعد غد (كقوله) أنت طالق (كل يوم) يقع (ثلاث في الثانية) وهي قوله
أنت طالق في اليوم وفي غد وفي بعده فتطلق في كل يوم طلاقاً لأنني أنه في وتكراره بدل
على تكرار الطلاق (كقوله) أنت طالق (في كل يوم وان) قال (أنت طالق اليوم
ان لم أطلقك اليوم أو أسقط اليوم الأول أو) أسقط (اليوم الأخير ولم يطلقها في يومه وقع)
الطلاق (في آخر جزء منه) لأن خروج اليوم بفوت به طلاقها فوجب وقوعه قبله
في آخر وقت الامكان كوت أحدهما في اليوم لأن معنى عيته ان فاني طلاقك اليوم فانت
طالق فيه فإذا بقي من اليوم ما لا ينسحب لتطبيقها فقد فاته طلاقها فوق حينئذ (و) يأتي في الباب
بعده إذا أسقط اليومين (و) أن قال (أنت طالق اليوم ان لم أتزوج عليك اليوم طلقت
في آخره) أي اليوم (ان لم يتزوج فيه) لما تقدم في التي قبله أو كذا أنت طالق اليوم
ان لم أشترك اليوم ثوباً ونحوه (وان قال لعدده ان لم أبعك اليوم فأمرأتى طالق فلم يسمع حتى
خرج اليوم طلقت) في آخره لما سبق (فان عتق العبد) في اليوم (أومات) أي
العبد في اليوم (أومات الحالف) في اليوم (أو) ماتت (المرأة في اليوم طلقت)
قبل ذلك لأنه قد فاته بيعه فيه (وان دبره أو كاتبه) أو علق عتقه بصفة (لم نطلق قبل
خروج اليوم لجوازيه) لأن الكتابة ونحوها لا تنهيه * قلت فان نذر عتقه نذر تبرر
وقلنا لا يصح بيعه حنث قبله كما تقدم (وان وهبه) أي انعبد (لإنسان) ولو غير
وليه (لم يقع الطلاق) قبل مضي اليوم (لأنه يمكن عوده إليه) في اليوم (فبيعه
في اليوم) فلا يفتق انباس قبل مضي به (وان قال ان لم أبيع عبدي فأمرأتى طالق
ولم يبيعه اليوم) بلفظه ولا نيته (فكانت العبد لم يقع الطلاق) لأن المصنف
يصح بيعه (فان عتق بالكتابة أو غيره) بأن أدى ما عليه أو أعتقه ونحوه (وقع)
الطلاق قبله لأنه فاته بيعه (وان قال لزوجه ان لا يربع أبتيك لم أطأه الليلة فصاحباها

عندها (و) الزوج (منع كل منهن) أي من زوجته (من الخروج) من منزله إلى مالها منه يد ولولوا بارة والديها أو عبادتهما أو شهود جنازة أحدهما قال أحد في أمرها زوجها وأم مريضة طاعة زوجها أوجب عليها من أمها الآن يأذن لها (ويحرم) خروج زوجة (بلاذن أو) بلا (ضرورة) كأنسان بخبر ما كل لعدم من يأتيها حديث أنس أن رجلا سافر ومنع زوجته الخروج فمرض أبوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازته فقال لها اتقي الله ولا تخالي زوجك فأوحى الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم أني قد غفرت لها بطاعتها زوجها وإياه بطاعة في أحكام النساء وحيث خرجت بلاذنه بلا ضرورة (فلانفة) لها مادامت خارجة عن منزله أن لم تكن حاملا لنشوزها (وسن أنه) أي الزوج زوجته في خروج (إذا مرض محرم لها) لتعوده (أومات) محرمها التشهد لمافي من صلة الرحم وعدم أنه يعمل الزوجة على مخالفتة وقد أمره الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف وليس هذا منها (وله) أي الزوج (أن خافه) أي خوجها بلاذنه (لجيس) أي لكونه محبوبا لأمها أو بحق (أو غموة) كسفر (اسكانها حيث لا يمكنها) الخروج تحصينها لفرأشه (فان لم

طوائق ولم يعل تلك الآية واحدة) منهن (طلقن ثلاثا) ثلاثا (ويأتي في الباب بعده) موضعا
فصل وان قال أنت طالق يوم يقدم زيد أو قال ب أنت طالق (في اليوم الذي يقدم فيه زيد فماتت) في يوم قدمه (أومات) الحاصف في يوم قدمه (أوماتا) أي الزوجان (في يوم قدمه أو لم يمت واحد منهما في ذلك اليوم تبين أن طلاقها وقع من أول اليوم) الذي قدم فيه زيد من طالع فجره كما لو قال أنت طالق يوم الجمعة (و) ان قال (أنت طالق في شهر رمضان ان قدم زيد فماتت) زيد (فيه) أي في رمضان (طلقت من أوله) أي أول رمضان فتبين أنها طلقت من غروب الشمس من آخر يوم شعبان قياسا على التي قبلها بخلاف ما لو قال أنت طالق في شهر رمضان إذا قدم زيد فماتت قبل قدمه (و) ان قال (أنت طالق في غدا إذا قدم زيد فماتت قبل قدمه) ان تطلق (لان اذا سم زمان مستقبل فمعه أنت طالق غدا وقت قدمه) وان قدم زيد والزوجان حيان طلقت عقب قدمه (لوجود الصفة) (و) ان قال (أنت طالق اليوم غدا طلقت اليوم واحدة) لان من طلقت اليوم فهي طالق غدا (الا ان يريد ان يطلق اليوم طلقه وطالق غدا طلقه فتطلق اثنتين في اليومين) على حسب ما أراده (فان قال أردت ان تطلق في أحد اليومين طلقت اليوم وام تطلق غدا) لانه جعل الزمان كله طرفا لطلاق فوقه في أوله (وان أراد نصف طلاق اليوم ونصف طلاق غدا فثنتان) لان كل نصف يكمل ضرورة عدم تبعيض الطلاق (وان نوى نصف طلاق اليوم وباقي غدا طلقت اليوم واحدة) لانه اذا قل نصفها اليوم وكملت فلم يبق لها بقية تفصح غدا (و) ان قال (أنت طالق إلى شهر أو) أنت طالق (إلى حول تطلق عنه) روى عن ابن عباس وأبي ذر ولا نه جعل ذلك غاية للطلاق ولا غاية لآخره فوجب أن يجعل غاية لا وله ولأن هذا محتمل أن يكون توقيفا لا يقع كقول الرجل انا اخرج الى سنة أي بعد سنة فلم يقع الطلاق بالشك (الا أن ينوي طلاقا في الحال فتطلق في الحال) عملا بنيت (ك) قوله (أنت طالق الى مكة ولم ينو بلوغها الى مكة) فيقع في الحال وكذا أنت طالق بعد مكة وقد قدم (و) ان قال (أنت طالق من اليوم الى سنة طلقت في الحال فان قال أردت ان عقد نصفه من اليوم) ان (وقوعه بعد سنة لم يقع) الطلاق (الا بعدها) أي السنة عملا بنيت واللفظ يحتمله (وان قال أردت نكح بر طلاقها من حين ونلفظت الى سنة طلقت في الحال ثلاثا) كانت مدخولا بها (والأبانت بالأولى ولم يلحقها مابعدا) (و) ان قال (أنت طالق في آخر الشهر تطلق في آخر جزء منه) أي الشهر لانه آخره (وقيل) تطلق (بآخر فجر اليوم) منه (اختاره الاكثر) قاله في المبدع وقطع به في المقنع وغيره لان آخر الشهر آخر يوم منه واذا علق الطلاق على وقت تعلق بأوله (و) ان قال أنت طالق (في أول آخره تطلق بطالع فجر آخر يوم منه) لان آخر الشهر اليوم وأوله طلوع الفجر (ويحرم وطؤه في تسع عشر من احتمال أن يكون آخر الشهر (ذكره ابن الجوزي) في المذهب (والمراد ان كان الطلاق باثنا) بخلاف الرحي فيجوز وطؤها فيه (و) ان قال أنت طالق (في آخر أوله تطلق في آخر أول يوم منه) قاله في المقنع قال في المبدع على المذهب قال في الانصاف هذا أحد الوجوه قال ابن منجيا في شرحه هذا المذهب قال في المغني والشرح هذا أصح وقد قدمه في الهداية والمستوعب والرايين والحواشي الصغرى وجزءه في الوجيز وقيل تطلق

تقط (أي يمكن حفظها بان لم يكن من حفظها غيره) (حسب منه حيث) لا تخبر لانه طريق حفظها (فان خيف محذور) بطالع

بطلوع فجر أول يوم منه وهذا المذهب قال في القروع طلاق بطلوع فجر أول يوم منه في الأصح
 حزمه في النور وقدمه في المحرر وقال أبو بكر يعني في المسئلتين تطلق بغروب شمس
 الشمس عشر منه انتهى لأن نصف الشهر قد أدون يسمى أوله فإذا شرع في النصف الثاني
 صدق أنه آخره فيجب أن يفترق الخث لأنه أول آخره وآخر أوله (و) إن قال (إذا مضى
 يوم فأنت طالق فان كان) القول المذكور (نهارا وقع) الطلاق (إذا عاد النهار إلى
 مثل وقته) الذي نلفظ فيه من أمس ذلك النهار يكمل اليوم (وإن كان) قوله ذلك
 (لـ لا) نهائيا تطلق (بغروب شمس الغد) أي غدا ذلك اليوم لئلا يقع في معنى يوم
 (و) إن قال (إذا مضت سنة فأنت طالق) إذا مضى اثنا عشر شهرا بالأهلة ويكمل الشهر
 الذي حالف في اثنا عشر بالعدد (أي ثلاثين يوما حيث كان الحالف في اثنا عشر شهرا فإذا مضى
 أحد عشر شهرا بالأهلة أضاف إلى ما مضى من الشهر الأول قبل حلفه ثمة ثلاثين يوما
 وإن اعتبرت الأهلة حيث أمكن احتسارها لأنها المواقيت التي جعلت للناس بالنسب
 (وإن قال إذا مضت السنة) فأنت طالق (أو) قال إذا مضت (هذه السنة فأنت طالق)
 طلقت بانسلاخ ذي الحجة لأنها الماذكرها بلام التعريف انصرف إلى السنة المعروفة وهي
 التي آخرها ذو الحجة (فإن قال أردت بالسنة اثني عشر شهرا دين وقيل) منه حكما لأن
 الغطه بحتمه (و) إن قال (أنت طالق في كل سنة طاعة طلقت الأولى في الحال) لأنه
 حمل السنة ظرفا لا طلاق فيقع اذن (و) تطلق (الثانية في أول المحرم) لأن السنة
 الثانية ظرف للطلاقة فتطلق في أولها (وكذا الثالثة ان بقيت الزوجة في عصمته) بأن
 استمرت الزوجة في عصمته وأراد جمعها في عدة الطلاق أو جدد نكاحها بعد ان بانث
 (وإن بانث حتى مضت السنة الثالثة ثم تزوجها لم يقع) الطلاق (ولو نكحها في) السنة
 (الثانية) وقعت الطلاق عقب نكاحه (أو) نكحها في السنة (الثالثة) وقعت الطلاق عقبه
 لأنه جزء من السنة التي حملها ظرفا لا طلاق وعمله وكان سبيله أن يقع أولها فامنع منه كونها
 غير محل للطلاق لعدم نكاحه حينئذ فإذا عادت الزوجة وقع في أول (وإن قال أردت بالسنة اثني
 عشر شهرا قل حكما) لأن الغطه بحتمه (وإن قال أردت أن يكون أول السنة من المحرم دين)
 لأنه محتمل (ولم يقبل في الحكم) لأنه خلاف الظاهر (و) إن قال (أنت طالق يوم يقدم زيد
 فقدم نهارا مختارا حدث) لوجود الصفة (علم القادمان باليمين أو جهلها) أي ايمين (وسواء كان
 القادمان من لا يمنع بيمينته كاستيطان والحاج والأجنبي أو) كان (من يمنع باليمين
 من التقدم كقرابة ثلما أو لاحدهما أو غلام لاحدهما) أي أحد الزوجين (وإن قدم) زيد
 (لـ لا طلاق ان نوى به) أي اليوم (الوقت أوله بنوشيا) لأن اليوم يطلق بمعنى الوقت قال
 تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقال ومن يوليهم يومئذ ذرعه (وإن قدم) زيد (نهارا طقت
 في أوله) أي من طلوع فجر يومه وقدمه (وإن قدمه) أي زيد (مينا أو مكرها لم
 تطلق) لأنه لم يقدم وانما قدمه (ومم الزينة) بأن يكون الحالف إذا أدب قدومه انتهائه مقرو
 (بمحمل الكلام عليه) أي على النية فيقع في الثاني المذكور (وإن قال) زوجته
 أو غيرها (إن تركت هذا السبي يخرج فأنت طالق) فأنعت السبي فخرجها
 (خرج) أي السبي (فإن كان) الحالف (نوى أن لا يخرج) السبي (خث) الحالف
 مخروجه (وإن نوى أن لا ندعه) أي تتركه (لم يحنث نصا) لأنها لم تتركه (وإن لم
 تعلم نية) أي الحالف (انصرفت عينه إلى فعله ولا يحنث إلا إذا خرج) السبي (بتدريظه أي
 حفظه أو) خرج (باختيارها) لأن ذلك مقتضى الغطه فلا بد من العلم بوضوئها لم يتحقق لكن

فصل في القسم (و) يجب (على) زوج (غير طلق) أن يسوي بين زوجته في قسم (لقوله تعالى وعاشروهن

ان كان للبعين سبب هيجها حملت عليه كما يأتي في باب جامع الايمان (فائدة) قال في بدائع الفوائد

ما يقرب الفقيه أبده الـ وما زال عنده احسان في فتي حلق الطلاق شهر * قبل ما قبل قبله رمضان

في هذا البيت ثمانية أوجه أحدها - ذوالشاني قبل ما قبل بعده والشاني قبل ما قبل بعده والرابع قبل ما قبل قبله فهذه أربعة متقابلة الخامس قبل ما قبل قبله والسادس بعد ما قبل بعده والسابع بعد ما قبل قبله والثامن بعد ما قبل بعده وتلخيصها ان كان قدمت لفظة بعده أربعة أحدها ان كان بعد الثاني بعد ان وقبل الثالث قبل ان وبعد الرابع بعد ان بينهم قتل وان قدمت لفظة قبل فكذلك وضابط الجواب عن الاقسام انه اذا انفقت اللفاظ فان كانت قبل وقع الطلاق في الشهر الذي بعده رمضان بثلاثة شهور وقه وخواجته - كانه قال أنت طالق في ذي الحجة لان المعنى أنت طالق في شهر رمضان قبل قبل قبله فلو كان رمضان قبله طلقت في شوال ولو قال قبل قبله طلقت في ذي القعدة وان كانت اللفاظ كلها به - طلقت في جمادى الآخرة لان المعنى أنت طالق في شهر يكون رمضان بعد بعده ولو قال رمضان بعده طلقت في شعبان ولو قال بعده بعده طلقت في رجب وان اخلت اللفاظ وهي ست مسائل فتسائلها ان كل ما اجتمع فيه قبل وبعد فأنهما متحد قبل بعده وبعد قبله واعتبر الثالث فاذا قال قبل ما قبل بعده أو بعد ما قبل قبله فأتع المعطين الأوبين - صبر كانه قال أولا بعده رمضان ويكون شعبان وفي الثاني كانه قال قبله رمضان فيكون شوالا وان وسط له قلة بين متضادين نحو قبل ما قبل بعده أو بعد قبل بعده أو في الخلفين الأولين ويكون شوالا في العمدة الأولى كانه قال في شهر قبله رمضان وشعبان في الثانية كانه قال بعده رمضان وان قال بعده قبله أو قبل قبل بعده رجاء الثمانية طلقت في الأولى في شعبان كانه قال بعده رمضان وفي الثانية في شوال كانه قال قبله رمضان

بَابُ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالْشَرْطِ

قال في الاختصار ان تعليق الطلاق بشرط هو اذ مع عدم ذلك الشرط كالتكلم به عند الشرط ولهذا قال بعض الفقهاء ان التعليق بمسبر اذ عاقا في ذي الحال وقال بعضهم انه متبهى لان مسبر اذ عاقا (وهي) أي الشرط يعني التعليق اذا الشرط يطلق على التعليق وعلى الاداة وعلى المعنى عليه في كلامه استخدام لم يطابق المبدأ والخبراء موم الخبر وفي بعض النسخ وهو أي التعليق وهي أظهر (ترتيب شئ غير حاصل) حين الترتيب وهو الطلاق لا في الواقع ونحوه (على شئ حاصل أو غير حاصل بان) بكسر الهمزة وسكون النون (أو إحدى أحوالها) من أدوات الشرط الجارمة وغيرها نحو ان قام زيد فأمرة طالق أو عجزه حر ونحوه أو ان كان قائما فأمرة طالق أو عجزه حر ونحوه (وبصح) التعليق (مع تقدم الشرط) كان دخلت الدار فأتت طالق أو عجزه حر ونحوه (ناخه) أي الشرط كانت طالق ادخلت دار بشرط فصله ونية قبله ثم نت طالق وتقدم في باب الاستثناء (كتاخر) جواب (القسم في قوله) نت طالق لا فعلان فانه يصح فان فعل بربوا لا حثت بفوات ما عينه به فها أو نية والافنياس (وبصح) التعليق (بصريحه) كما تقدم (و) يصح أيضا (بكتاخر) أي الطلاق (مقدمه) أي قصد الإطلاق نحو أتت خلة لم تدخل الدار

الآية لان الدليل ان لا يقع ميل البينة وهو متسدر وعسن أبي خزيمة مرفوعا عن كان له امرأتان فقال الى احدهما اجاه يوم القيامة وشقة ماثل وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا في عدل ثم يقول اللهم - ما أقسمي فيما أمك فلا تلني فيما لا أمك رواها أبو اود (وعنده) أي القسم (اليسل) لانه ماوى الانسان الى منزله وبه يسكن الى أهله وبنام على قرانه والهار للعاش والاشغل قال تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكوا فيه وتعبوا من فضله (وانهار يتبعه) أي الليل يدخل في القسم تبعاً لما روى أن - ردة وهيت يومها لما شئت متفق عليه وقالت عائشة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في بقي وفي يوم واغما قبض نهارا و يتبع اليوم لليلة الماضية الا ان يتفرع الى عكسه (وعكسه من مديته بيل كحارس) فمع دقمة النهار و يتبعه اسير (وبكون) القسم (أيلة وإيلة) لا في قسمه يلتمس فأكثر تأخير الحق من لها الديلة الثانية لا أتى قبلها (لان برضين) القسم (أكثر) من إيلة وإيلة لان الحق لا يعددوه وان كانت نسوة يجعل متباعدة قسم بحسب ما يمكنه مع التساوى بينهم - الأبرضاهن (ولزوجة أمه مع زوجة) (حره ولو) كانت امرأة (كتاخره من ثلاث) ليل الرواء الدارقطني عن علي واحتج به احمدون الحره يجب تسليمها ليلانها فحقها أكثرى الإبراء

الاختشام من كل واحد من الزوجين من الآخر وذلك لا يختلف بحرية ورق قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على ان القسم بين المسلمة والغنية سواء (و) يقسم (لبعضه ما لحساب) فللمسفة ثلاث ليل وللحررة اربع (وان عتقت أمه في نوبتها) فلها قسم حرة (أو) عتقت في (نوبة حرة سابقة) على ذوبة أمه (فلها) أي العتقة (قسم حرة) لان النوبة أدركتها وهي حرة فاستحققت قسم حرة وان عتقت الأمه (في نوبة حرة مسبقة) بأن بدأ بالامه فوفاهما ليلتها ثم انتقل للحررة فعتقت الأمه (يستأنف القسم متساويا) بعد ان يقسم للحررة على حكم الرق في ضربته لان الأمه لما استوفت مدتها حال الرق لم تزد شيئا وكان للحررة نصف مدة الأمه بخلاف ما لو عتقت قبل مجيء نوبتها أو قبل تمامها ومعنى وحبوب التسوية في حق من لم يبلغن أو ليه بطوف به عليهن على ما تقدم (ويطوف بعجنون مأمون ليه) على زوجتيه فأكثر لثمة دليل فان لم يكن مأمونا فلا قسم عليه لانه لا فائدة فيه (ويحرم تخصيص بعض زوجته بأفافة) لانه ميسر على البعض الآخر (فلو أفاق في نوبة واحدة قضى يوم جنونه للآخرى) تعديلا بينهما ما كان لم يعدل الولي في القسم وأفاق المجنون قضى للظالمه لثبوت الحق في ذمته كالمال (وله) أي الزوج (ان يأتيهن) أي زوجاته كل واحدة في مسكنها لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم كذلك ولله أستترهن وأصون

ادانوى به الطلاق وعلى مائة دهم او وجدت فريضة من غضب او سؤل طلاق (ومن صبح تجبزه) للطلاق (صحيح تعليقه) له على شرط لاداء التعليق مع وجود الصفة وتعليق فادا علق الطلاق على شرط وقع عند وجوده أي اذا استمرت الزوجة (وان فصل بين لشرط وحكمه) أي جوابه (بكلام منظم كانت طالق بازائية ان تمت لم ينثر) ذلك الفصل لانه لا ينفصل لاعرفا (ويقطع) أي التعليق (مكوتة ونسجه ونحوه) مما لا يكون الكلام معه متصلا (كانت طالق استغفر الله ان تمت أو) أذنت طالق (سبحان الله ان تمت) فيقع الطلاق منجزا (وأنت طالق مريضة رقما ونصبا) أي برفع مريضة أو نصبا (يقع) الطلاق فيها (بمرضها) لوصفها بالمرض عند الوقوع أشبه الشرط فكانه قال أنت طالق اذا مرضت وانصباب مريضة على الحال وارتفاعها على انها خبر مبتدأ محذوف وبالجملة حال (وتعم من وأي المضافة الى الشخص) أي يعم (مخبرهما) سواء كان (فاعلا أوفعولا) فالاول نحو من دخلت الدار فهي طالق أو أنتي كن دخلت الدار فهي طالق والثاني نحو من أمتها منك فهي طالق أو أنتي كن أمتها فهي طالق (ولا يصح) تعليق الطلاق (الامن زوج) ولو عيزا بعبارة لما تقدم وكان الجز (فلو قال ان تزوجت فلانة) فهي طالق لم تطلق ان تزوجها (أو) قال (ان تزوجت امرأة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ولو كانت التي) عن (عتيقته) بأن قال ان تزوجت عتيقتي فلانة فهي طالق فلا تطلق اذا تزوجها لقوله عليه الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيما لا يعلم رواه احمد وبوداود والترمذي باسناد جيد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الترمذي هو حديث حسن وهو أحسن شيء في الباب ورواه لدارقطني وغيره من حديث عائشة وزاد ان عتقها وعن المسور مرفوعا قال لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك رواه ابن ماجه باسناد حسن قال احمد هذا النبي صلى الله عليه وسلم وعدة من أصحابه (وكلمه لا يفعل كذا لم يبق له زوجة ثم تزوج أخرى) أي غير التي كانت حين الخلف (وفعل ذلك) الفعل الذي حمل لا يفعله لم تطلق التي تزوجها لما تقدم بخلاف ما لو حلف على شيء لا يفعله ثم أبان زوجته ثم عقد عليه فتمودا نسفة ويحتمل اذا فعله وتقدم في الخلع (وان قال لأجنبية أنت طالق ان تمت وتزوجها ثم قال أنت طالق) قال في شرح المنع بغير خلاف فعلمه (وان علق زوج طلاقا بشرط ام تطلق قبل وجوده) أي الشرط منه زوال ملك بني على التغليب وانسراية أشبه العتق (وايسر له) أي المعلق طلاقا بشرط (ابطاله) أي التعليق لان ابطاله رفع له وواقع لا يرتفع (فادا وجدت) الصفة المعلق عليها الطلاق وهي المعبر عنها بالشرط (طلقت) لو حودا صفة وان لم توجد لم تطلق (فان مات أحدهما قبل وجود الشرط) سقطت البمين (أو استحل وجوده) أي شرط كان قائما أنت طالق ان قتلت زيدا مات (سقطت البمين) ولا تحت دهم وجود السعة (وان قال) بعد تعليقه الطلاق بشرط (عجلت ماعلقته) لم ينحل (أو) قال (أوقعت) أي وقعت ماعلقته (ام ينحل) لانه حكم شرعي فلم يملك تغييره (وان أراد تنجيز طلاق سوى تلك المطلقة) المطلقة (وقع) به طلاقة فاذا (جاء) أي وجد (الزمان الذي علق الطلاق به وهي زوجته) أرى عند زحى (وقعها اطلاق المعلق) لوجود شرطه (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق اسبق) بشرط ولم أرده) أي الشرط بمعنى التعليق (وقع) الطلاق (في الحال) لانه أقر على نفسه بما هو أعلم من غير نية وهو عاكب إيقاعه في الحل فلزمه (وان قال أنت طالق ثم قال أردت ان تمت دين) لانه أعلم بنية (ولم يقل) من ذلك

أي الزوج (ان يأتيهن) أي زوجاته كل واحدة في مسكنها لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم كذلك ولله أستترهن وأصون

فقلنا حيث شاء بل لا نرى بها
(و) له (أن يأتي بعضا) من
زوجاته إلى مسكنها (و) أن
(يدعوها) من إلى منزله
لأن المسكن له حيث لاق المسكن
وإن حبس زوج فأحب أن
يستدعي كل واحدة منهن في
ليلتها فله ذلك وعليه طاعة
(ولا يلزم من دعيت أتيان ما لم
يكن مسكن مثلها) لأنه ضرر
عليها (و) عدم مريض
وجوب وخصي وعين ونحوه
لأن القسم للأنس وهو حاصل
من لا يبطأ وكان عليه الصلاة
والسلام يدور على نساءه في
مرضه ويقول أبى أغدا ابن
أباغدار وأما البخاري فأنشق
عليه استاذن أن يكون عند
أحد من ليله عليه الصلاة
والسلام رواه أبو داود ومن
حديث عائشة أن لم يأتها له قام
عند أحداهن بالقرعة
أو اعتزله من جميعه إن أحب
وجوب القسم (لخاف ونفساء
ومريضه ومعيبة) كجذماء
(ورثاها وكثيرة ومحرمة
وزمنه ومهيرة ومجنونة) ما مونة
ومن آلى منها (أو ظاهر منها
أو وطئت بشبهة) زمن عتتها
لأن القسم بالقسم الأنس
لألوطه (أو سافر بها بقرعة)
فيقيم لها (إذا قدم) لأنه فعل
مأله فعله فلا يقطع عنها من
المستقبل (وليس له) أي
الزوج (بداءة) في قسم (ولا
سفر بأحد من) طاب السفر
أو قصر (بالقرعة) لأنه
تفضيل له والتسوية واحدة
وكان عليه الصلاة والسلام إذ أراد السفر أقرع بين نسائه ومن خرجت لها القرعة خرج بها معه في عليه

(في الحكم) لأنه خلاف الظاهر
فنفصل وأدوات الشرط أي الألفاظ التي تؤدي بها معنى الشرط أسماء كانت أو
حروفا (المستعملة في طلاق وعقد غايست) أن بكسر الهمزة وسكون النون (وإذا ومتى
ومن) بفتح الميم وسكون النون (وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وكما وهي) أي
كلها (وحدتها لل تكرار) لانها تسم الأوقات فهي بمعنى كل وقت فإذا قلت كلما قامت
قمت فهو بمعنى كل وقت تقوم فيه أقوم فيه فلا ذلك وحب فيها التكرار بخلاف متى فإنها
اسم زمان بمعنى أي وقت ومعنى إذا فلا تقتضي ما لا يقتضيه بانه وكونها تستعمل للتكرار
في الاحيان لا تسم استعمالها في غيره مثل إذا وأي وقت فإنها ما يستعملان في الأمرين قال
تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون في آثها فعرض عنهم وإذا جاءك الذين يؤمنون
بآياتنا فقرر سلاما عليهم وألم تأتهم آية قالوا لا اجتبيتها وكذلك أي وقت وأي زمان
فإنما ما يستعملان للتكرار وسر الخسوف ويجازي بها لأنهما كانت تستعمل للتكرار
وغيره فالحمل على التكرار لا يدل على ذلك وقوله غالبا أشار إلى أن هناك أدوات
تستعمل في طلاق وعقد كحكمة أو مهر ما ولو وما شـ بها من أدوات الشرط لكن
لم يقلب استعمالها فيها (وكما) أي كل الأدوات المذكورة وهي إذا وإذا ومتى ومن
وأي وكما (وهما ما ولو على آخره) إذا تجردت عن لم أوتية فوراً وقريبة) لأنها لا تقتضي
وقتها بعينه دون غيره فهي مطلقة في الزمان كله (فأما إذا نوى الفورية أو كانت هناك
قرينة تدل عليها) أي على الفورية (فإنه) أي المعلق من طلاق أو عقد أو نحوه (يقع
في الحال ولو تجردت) أداة (عن لم) جملة على النية أو القرينة (فإذا اتصلت) هذه
الأدوات (ثم صارت على الفور) لازم متى وأيا وإذا وكلما تسم الزمان كله فأى زمن
وجدت الصفة فيه وجب الحكم بوقوع الطلاق ولا بد أن يلحظ في أي كونها مضافة
إلى زمن فإن أضيفت إلى شخص كان حكمها حكم من قال في المبدع وظاهره أن من للفور
يعنى مع من وصرح به في المفتي وفيه نظر فإن من دلالة لم على الزمان الاضروءة أن الفعل
يقع في زمن فمى عزلة أن انتهى وهو معنى كلام الشارح قال وأما كلما فدلالتها على
لزم أقوى من دلالة أى بمعنى فإذا صار تالفور من ادعاءهما لم فلا نصير كما كذلك
طريق الأولى (الآن فقط) فتم استراخي (نفي) وثباتا مع عدمية (فور) أو قرينة
فور) من حرفان موضوع للشرط لا يقتضى ما لا يدل عليه الأمن حيث أن العمل
معلق به من ضرورته (لما فلا تعلق بزمن معين فإن كانت نية فور أو قرينة كانت للفور
وسواء أضيفت أو الوقت أو) أضيفت (إلى الشخص) كقوله أي وقت لم تقوى أو أيتكن
مؤتم فهي طالق (أو من إذا اتصلت لم) فإنها تكون للفور (فإذا قال ان) قمت
ونت طالق (أو) قال (إذا) قمت فانت طالق (أو) قال (متى) قمت فانت طالق
(أو) قال (أي وقت) قمت فانت طالق (أو) قال (كلما قمت فانت طالق (أو)
فأر (من) قامت فهي طالق (أو) قال (أيتكن قامت فهي طالق (أو) قال
(أنت طالق) قمت فمتى تامت طلقت) لأن وجود الشرط يستلزم وجود الجزاء وعلمه إلا
ن يعارض معارض (ولو قام لأربع في مسألة من قامت) فهي طالق (أو) قام لأربع في
مسألة (أيتكن قامت) فهي طالق (أو) طلق كهن وكذلك إذا قال من أقمتها) فهي طالق
(أو) قال (أيتكن أقمتها) فهي طالق (ثم أقامهن طلق كهن) لما تقدم من أن
من وأي المسألة إلى شخص يقتضيات عموم ضميرها فاعلا أو مفعولا (وعلى قياسه لو قال أى

(الابن رضاهن ورضاهن) فإذا رضى الزوجان والزوج بالبداءة بأحداهن أو بالسفر بها جازلان الحق لا يخرج عنهم (ويقضى) زوج لبقية زوجته (مع قرعة) في سفرها أحدهن (أو) مع (رضاهن) يسفر بمينة منهن (ما يقبض سفر) أي ما أقامه في البلد الذي سافر إليه (أو تخلله) سفر (من إقامة) أي مدة أقامته في أثناء سفره لئلا كنهما إذن لازم من مسيره وحله وزحاله لأنه لا يسمى كسنا (و) يقضى من سافر واحدة من زوجتيه أو زوجته (بدونهما) أي القرعة ورضاهن (جميع غيبته) حتى زمن سيره وحله وزحاله سواء طال السفر أو قصر لأنه خص بهم من على وجه ما يلزمه فيه فلهم فله من انقضائه كالأول كان حاضران أو سافر باثنين بقرعة أو إلى كل واحد ليلة في رحلها تكفيهما ونحوه وهاهنا كاتفا في رحله فلا قسم إلا في الفراش (ومعنى بدا) في القسم (واحدة) من نسائه (بقرعة أولاً) أي أو بدون قرعة (لزمه بيت) ليلة (آتية عند) زوجته (ثانية) للحصول التعديل بينهما في الأولى ويتدارك الظلم في الثانية (ويحرم) على زوج (أن يدخل إلى غير ذات ليلة فيها) أي الليلة التي ليستأها (الضرورة) كان تكون منزلاً بها فيريد أن يحضرها أو يوصي إليه (و) يحرم أن يدخل إليها (في نهارها) أي نهاراً لا غيرها (الاحتاجة) (وليليت) مع ضرورة أو حاجة

عبيدي ضربته) فهو حر (أو) قل (من ضربته من عبيدي فهو حر وضربهم عتقوا) كلهم (كما لو قال أي عبيدي ضربك) فهو حر (أو من ضربك من عبيدي فهو حر وضربوه كلهم عتقوا) كلهم لما تقدم (وان تكر راة تمام) تكر راة (لاني) لأنها لا تقتضي تكراراً (الافى كاه) فإذا قال كما أقمت فأنت طالق وقامت مرتين وقع طلاقه وثلاثاً طاقته ثلاثاً لأنها تقتضي التكرار كما تقدم (وان قال كما أكلت رمانه فأنت طالق وكما أكلت نصف رمانة فأنت طالق أو أكلت رمانة أي جميع حبها) دون نشرها ونحوه للعرف (طلقت ثلاثاً) لوجود وصف النصف مرتين والجميع مرة لأن كلمة لا تقتضي التكرار (ويوجد مكان كلما أداة غيره) من أدوات الشرط كان وإذا أومى أو همها أو أكلت رمانة (فتثنان) بصفة النصف مرة وبصفة الجميع مرة ولا تطلق بالصفة إلا ثلاثاً لا تقتضي التكرار واختار الشافعي الذي تطلق واحدة (فان نوى بقوله نصف رمانة نصفاً مفرداً عن الرمانة المشروطة وكانت مع الكلام قرينة تقتضي ذلك لم يحسب حصة نوى بأكل ما نوى تعليق الطلاق به) فان أكلت رمانة طلق واحدة وان أكلت نصفاً آخر طلق أخرى فان أكلت نصفاً آخر طلق ثلاثاً ان كانت الاداة كلما فقط (وان علق طلاقها على صفات ثلاثة فاجتمعن) أي الصفات (في عين واحدة) مثل أن يقول ان رأيت رجلاً فأنت طالق وان رأيت اسود فانت طالق وان رأيت فقير فأنت طالق فقرأت رجلاً اسود فقيراً طلق ثلاثاً لوجود الصفات الثلاث (كما لو رأت ثلاثة رجل فيهم الصفات الثلاث وإذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق ولم يذوقها) بطلاقها فيه (ولم تقم قرينة بقوله لم أطلقك إلا في آخر جزء من حياة أحدهما) اذا بقي من حياة الميت ما لا يتسع لابتاعه لأنه عاقبه على ترك طلاقها فإذا مات أو ماتت فقد وجد الترك ولم يقع قبل ذلك لان ان ولوع للمساخنة فكان له تأخيرها مادام وقت الامكان فاذا ضاق عن الفعل تبين (فان نوى وقتاً) تعلق به (أو قامت قرينة يفورته لى به) فتطلق بقواته (وان كان المعلق طلاقاً بائناً) ووقع في آخر جزء من حياة أحدهما (لم يرثها اذا ماتت) كما لو بائناً عند موتها (ورثه هي نصاً) ان مات هو (لأنه) يقع بها الطلاق في آخر (حياته فهو وكان طلاقاً في مرضه وموته) فهو منهم بقصد حرمانها (ولا يمنع) اذا علق طلاقها كذلك وقلد يحنث عند موت أحدهما (من وطئها قبل فعل ما حلف عليه) أي قبل الحنث لانهما زوجته وان عزم على التبرك (وان قال ان لم أطلقك عمرة فحنصة طالق) ولم يذوقها ولم تقم قرينة فوراً (فأى الثلاثة) وهو الزوج وحنصة وعمرة (مات أو لوقع الطلاق قبل موته) أي اذا بقي من حياته ما لا يتسع له لانه ان كان هو الميت فقد فاته الطلاق بموته وان كان المحلوف عليها فقد فاته طلاقها ان تطلق ضربتها وان كانت الضربة فقد فاته الطلاق الذي يخل به عيونه وهو طلاق المحلوف عليها (وكذا لو قال ان لم أعني عبيدي) فأمرني طالق (أو) قال (ان لم أضربه) أي العبد (فأمرني طالق) ووقع بها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم أي الخالف وانعجب وزوجه (موتاً) لما تقدم (وهذا مع الاطلاق) فان نوى وقتاً أو قامت قرينة يفورته تعلق به وتقدم (وان حلف ليفعل شيئاً) كيدخلن الدار أو يقيمون (و) لم يبين له وقتاً يلقظه ولا يتيه فهو على السراخي أيضاً فلا يحنث الا عند اليأس من فعله (وان تأخر من لم أطلقها) فهي طالق (أو) قال (أي وقت) لم أطلقك فأنت طالق (أو) قال (مضى لم) أطلقك فأنت طالق (أو) قل (اذالم أطلقك فأنت طالق فمضى زمن عكن طلاقه فيه طلق) لأنها لا تفور لما تقدم (واحدة) لان هذه الأدوات لا تقتضي التكرار كما تقدم (و) تطلق (في كسنا) لم أطلقك فأنت

كمياد) أو سؤال عن أمر يحتاج إليه أو دفع نفقة أو زيا أو بعدهم بها (فان) دخل إليها

بمقتضى طلاقها في ليلة
الأخرى فيمكنك عندها بقدر
ملكك عند تلك أو يجامعها
ليقبل بينهما لان اليسير مع
الجماع يحصل به السكن أشبه
الزمن الكثير و (لا) يلزمه
قضاء (قوله) ونحوها من حق
الأخرى (لحديث عائشة كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدخل على في يوم غيري فينال
مني كل شيء الا الجماع (وله
قضاء أول ليل عن آخره)
اكتفا بماثلة في القدر
(و) له قضاء (ليل صيف عن)
ليل (شئ) لانه قضى ليلية
عن ليلية (وعكسها) أي له
قضاء آخر ليل عن أوله وله قضاء
ليل شئ عن ليل صيف (ومن
انتقل) من بلد (الى بلد)
وله زوجات (لم يجز) له (أن
يجمعا أحدهن) (و) ان يجمعا
(البواقي غيره) لانه ميسر (الا
بقرعة) فان فعله بقرعة
فأقامت معه في البلد الذي
انتقل اليه قضى للباقيات مدة
اقامته معها خاصة لانه صار مقما
وبدون قرعة قضى للباقيات
كل المدة كال حاضر (ومن
امتنعت) من زواجه (من سفر)
معه (أو) امتنعت من (مبيت
معه) أو أغلقت الباب دونه
أو قالت له لا تب عندي
(أو أسفرت لحاجتها ولو باذنه
سقط حقها من قسم ونفقة)
لهصية انما في الأولين ولم يدم
التسكين من الاستمتاع في
الأخيرة بخلاف ما إذا سقرت
معه وجود التسكين و (لا) يسقط حقها من قسم ونفقة ان سقرت (لحاجته) أي الزوج

طالق (ثلاثا) اذا مضى زمن يسير من زمانها لا تكرار (ان كانت مدخولها والا)
أي وان لم تكن مدخولها (فواحدة بالثبوت) ولا يلحقها ما بعد ذلك لان البائن
لا يلحقها طلاق

فصل وان قال العاقل ان دخلت الدار فانت طالق بفتح الميم (وسكون النون
(فهو شرط) أي تعلق فلا تطلق حتى تدخلها (كثيره) أي كالأزوي به هذا الكلام الشرط
وان كان نحو بالان العاقل لا بد من ذلك الا الشرط ولا يعرف ان مقتضاها التعليل ولا يرده فلا
يبطل له حكم ما لا يعرفه ولا يبرئه كالأزوي بكلمة الطلاق أعجمي لا يعرف معناها (وان قاله)
أي قال أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمزة (عارف بقضاءه وهو التعليل طلقت في
الحال ان كان) الدخول (وجد) لان مفتوحة في اللغة انما هي للتعليل فمعناه أنت طالق
لانك أدخلت أو دخلت أو تعلق تعلى يخرجون الرسول وأياكم - تؤمنوا بالله وبكم وقال يحنون
عليك أرسلا ووافقوا نحر الجبال هذا ان دعوا للرحمن ولدا (ولا تعلق اذا لم تكن دخلت)
لدار (قبل ذلك) فانه انما طلقها العلة فلا يثبت الطلاق بدونها (هذا قول ابن موسى ومن
بابعه ولا فرق عند الشيخ في الذين بين أن يطلقها العلة مذكورة في اللفظ أو غير مذكورة فإذا
تبين اتفقا والم يقع الطلاق في أعلام الموقعين وهذا هو الذي لا يليق بالذهب غيره ولا
تقتضي قواعد الأئمة غيره فاذا قيل له امرأتك قد شربت مع فلان وبانت عنده فقال اشهدوا
على انما طالق ثلاثا ثم علم انها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة تصلي فان هذا الطلاق لا يقع
قطعا وأطال فيه (ولذلك أفتى ابن عقيل في فتونه فممن قيل له زنت وحنك فقال هي طالق
ثم بين انها لم تزن انها لا تطلق وجعل السبب) الذي لا جنة أو وقع الطلاق (كالشرط
اللفظي وأولى) قال في الاختيارات وهو قول عطاء بن أبي رباح وأطال فيه وقال القاضي تطلق
مطلقا سواء كانت دخلت أو لم تدخل وهو ظاهر المنتهى ويؤيده نص أحمد في رواية المروزي
في رجل قال لامرأته ان خرجت فأنت طالق فاستعارت امرأة ثيابها فلبستها فآهأز وجها حين
خرجت من الباب فقال قد فعلت أنت طالق قال يقع طلاقه على امرأته فنص على وقوع طلاقه
على امرأته مع أنه وان قصد انشاء الطلاق فعنا وقعه عليه والخروج وجهها الذي منه اسنه ولم يجد
أشارا إليه ابن نصر الله في حواشي القواعد الفقهية (وان قال أنت طالق اذا دخلت الدار)
طلقت في الحال لان معناه التعليل لا التعلق (أو) قال أنت طالق (ولو دخلت الدار
طلقت في الحال) لان الواو ليست جوازا لشرط (فان نوى) به (الجزاء) قبل حكما (أو أراد أن يجعل
قيامها وطلاقها شرطين اشئ) كعتق أو طهارة (ثم أسكت قبل حكما) لانه محتمل وهو أعلم بمراده
من غيره (وكذا الحكم لو قال أردت اقامت الواو مقام الفاء) فإنه يقبل منه (وان قال ان دخلت
الدار وأنت طالق فبعدي حرص) التعليل (ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق)
لان جملة وأنت طالق حال من فاعل دخلت والحال قيد في عاملها (وان أسقط الفاء من جزاء
متأخر فشرط كان دخلت الدار أنت طالق فلا تطلق حتى تدخل) الدار لانه أن يبحر الشرط
فدل على ارادة التعلق وانما حذف الفاء على التقدير والتأخير فكانه قال أنت طالق ان
دخلت الدار ومعه - أما كن جعل كلام العاقل على فائدة وتصحیح وجوب (فان قال أردت
الايضاح في الحال وقم) لانه يقر على نفسه - هو غلط فيؤاخذ به (و) ان قال (أنت
طالق اذا دخلت الدار وقم) الطلاق (في الحال) لما تقدم فيما لو قال أنت طالق ولو دخلت
لدار (وان قال أردت اشرط دين) لانه أدري نية (ولم يقبل في الحكم) لانه خلاف

من جهة فدية حتى لها ما اقامه عند
الآخرى (ولها) أي الزوجة
(هبة نوبتها) من القسم (بلا
مال لا زوج يجعله لمن شاء) من
ضرتها لان الحق لا يخرج عن
الواهب والزوجة (و) للزوجة
هبة نوبتها بلا مال (اضرة)
معينة (بأذنه) أي الزوج
(ولو ابت) ذلك (موهوب
لها) لثبوت حق الزوج في
الاستمتاع بها كل وقت وانما
منعته المزاحمة في حق
صاحبتها فاذا زالت المزاحمة
ببنيها ثبتت حقه في الاستمتاع بها
وان كرهت كمالو كانت منفردة
ووهبت سودة يومها لعائشة
فكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقيم لعائشة يومها ويوم
سودة متفق عليه فان كان مال
لم يصح لان حقها كون الزوج
عندها ومولاها قابيل مال فان
أخذت الواهب عليه ما لاوجب
رده وقضى لها زمن هبتها وان
كان العوض غير مال كارضاء
زوجها عنها جاز اقصة
عائشة وصفيه له (وليس
له) أي الزوج (نقله)
أي زمن قسم الواهبه (يلى
ليلتها) أي الموهوب لها
الأرض الباقيات فان رضين
جازلأ الحنفى لا يعيدوهن
والاجله للموهوب لها في وقت
الواهبه لقيام الموهوب لها مقام
الواهبه في ليلتها فلم تفسرهن
مرضعها كما لو كانت باقية
لواهبه (ومضى رجعت) واهبه
ليلتها (ولو في بعض ليلته)
عاد حقه في المستقبل لانها هبة

الظاهر (و) ان قال (ان دخلت الدار فأنت طالق وان دخلت الاخرى فمضى دخلت الاولى
طلقت) لوجود الشرط (سواء دخلت الاخرى أو لم تدخل) لأنه لم يجعله شرطا لطلاقها (ولا
تطلق الاخرى) بدخولها دخلت الاولى أو لم تدخل لعدم تعليق طلاقها (وان قال أردت جعل
الثاني) أي دخولها الاخرى (شرطا لطلاقها) أي الاولى أيضا (طلقت) الاولى (و) دخول
(كل واحدة منهما) طلاق لوجود الشرط (وان قال أردت ان دخول الثانية شرط لطلاق الثانية
فهو على ما أراد) لان لفظه يحتمله فطلاق كل منهما اذا دخلت (وان قال ان دخلت الدار
وان دخلت هذه الاخرى فأنت طالق لم تطلق) المخاطبة (الا بدخولها) لانه جعل دخولها
شرطا لطلاق (و) ان قال (أنت طالق لو تمت كذا ذلك شرطا) كان قمت لان لو تمت عمل فيه
(ولو لم تكن شرطا) لكانت لغوا لاصل اعتبار كلام المكاتب (وان قال أردت أن أجعل لها
أي لوالو (جوانا) بان قال أردت أن أقول أنت طالق لو قمت لاضر ذلك مثلا (دين وقيل)
حكما فلا يقع ان قامت وضربها لانه محتمل (و) ان الحق شرط شرطا كمالو قال (ان قمت
فقدت أو) ان قمت (ثم فقدت فأنت طالق أو ان فقدت اذا قمت) فأنت طالق (أو ان
فقدت ان قمت) فأنت طالق (ان فقدت متى قمت) ففقت طالق (لم تطلق حتى تقوم
ثم تقعد وكذا أنت طالق ان أكلت اذا لم تستأر) أنت طالق (ان أكلت ان لم تستأر)
أنت طالق (ان أكلت متى لم تستأر حتى تلبس ثم تأكل وسمي) عند الهاء
(اعتراض الشرط على الشرط) فيقضي تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثاني في
اللفظ شرطا للسدى قبله والشرط مقدم المشروط قال تعالى ولا ينبغي لكم ان أردت أن
أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم (و) كذا ان قال (اذا أعطيتك ان وعدت لك ان
سألتني فأنت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها) لما تقدم (و) ان قال (ان قمت
وقعدت فأنت طالق طلقت بوجودها) أي القيام والقعود (كيف ما كان) سواء
وقياما حيث أمكن أو واحد بعد واحد تقديم القيام أو تأخير لان الواو لم يطلق الجمع
(وكذا أنت طالق لا قمت وقعدت) يحتمل بوجودها كيف ما كان لما تقدم (ان) قال
(ان قمت أو قعدت فأنت طالق طلقت بوجود أحدهما) أي القيام والقعود لان أو تقتضي
تطبيق الجزاء على واحد كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر (وكذا أنت طالق
لا قمت ولا قعدت تطلق بوجود أحدهما) لان إعادة الاداة على التعليق على أحدهما
(و) ان قال لزوجته (كلما أجنب منك جنبه فان اغسلت من حمام فأنت طالق فاجنب)
منها (ثلاثا واغسل مرة فيه) أي الحمام (واحدة) لان الشرط وهو الجنب
والغسل من الحمام لم يتكرر وانما ذكر بعضه ويقع ثلاثا مع فعل لا يتردد مع كل جنبه كقول
زيد وقدومه لدلالة قرينة الاستحالة على ان المقصود تكرره وهو الجنب دون الموت أو القعود
بخلاف الغسل

فصل في تعلية أي الطلاق (بالحيض اذا قال اذا حضت فأنت طالق طلقت باول حيض
متيقن) فطلاق (حين ترى الدم) لان الصفة وجدت بدليل منه من الصلاة والقيام
(فان بان) أي ظهران (الدم ليس بحيض بان نقص عن أقل الحيض) وهو يوم وليس له
(و) ينصل الانقطاع حتى يمضي أقل الظاهر بين الحيضتين (وهو ثلاثة عشر يوما بخلاف
ما اذا عاد اليوم قبل ذلك وأمكن جعله حيضة بالتعليق (أو) بان انه ليس بحيض (لكونها
بنت دون تسع سنين لم تطلق به) لانه ثبت أن الصفة لم توجد (و) ان قال (اذا مضت

قسم ونفقة وغيرها) زوج
(ليسكنها) قصة مسودة
(ويعود) حقها فيها وبه من
ذلك في المستقبل (برجوعها)
كالهبة قبل القبض وأما ما مضى
في كالمهبة المقبوضة (وبين
نسوية) زوج (في طء
بين زواجه) لأنه يبلغ في
العدل بينهن وروى أنه عليه
الصلاة والسلام كان يسوي بين
زوجاته في القبله ويقول اللهم
هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني
فيما لا أملك ولا تحب النسوية
بينهن في الجماع لأن طريقه
الشهوة والليل ولا سبيل إلى
النسوية بيه وكذا لا تحب
النسوية بينهن في الشهوات
والنفقة والكسوة إذا قام
بالواجب وإن أمكنه فهو أولى
(و) يسوي نسوية (في
قسم بين أماته) لأنه أطيب
لقلوبهن ولا قسم عليه لهن لقوله
تعالى فإن خفتن أن لا عدولن
فواحدة أو ما ملكت أيمانكم
ولأنه لاحق للامة في الاستمتاع
ولهذا الأخبار لها بعنة السيد
أوجه ولا يضرب لها مده الأبداء
مخلفه على ترك وطئها (وعليه
أن لا يضمنهن) إذا طلبن
النكاح (إن لم يردا متاعا
بين) فيزوجهن أو يبعهن
دفع الضررهن

فصل من تزوج بكراهة
ومعه غيرها (أقام عندها
سبعها ولو) كانت (أمة)
وضرائرها حرائر (ثم دار)
القسم (و) أن تزوج (ثيبا)
ومعه غيرها أقام عندها

حيضة فانت طالق لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر ولو لم تغتسل) لانه لا تحيض حيضة الا بذلك
قال في المبدع والظاهر انه يقع منها (ولا تعد بالحيضة التي هي فيها) حال التعليق فلا يقع
بها الطلاق لأنه علقه بالمرأة الواحدة من الحيض بحرف اذا وهو اسم للزمان المستقبل فيعتبر
ابتداء الحيضة وانتهائها بعد التعليق (و) أن قال (إذا حضت حيضة فانت طالق وإذا
حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضة طلقت واحدة) لوجود الصفة التي علق عليها
الطلاق أولا (فإذا حضت) الحيضة (الثانية طلقت) الطلقة (الثانية عند طهرها)
من الحيضتين لوجود الصفة الثانية لأن الحيضة الأولى والثانية حيضتان (و) أن قال (إذا
حضت حيضة فانت طالق ثم إذا حضت حيضتين فانت طالق لم تطلق) الطلقة (الثانية
حتى تطهر من) الحيضة (الثالثة) لأنه رتبها بشم فاقضى حيضتين بعد الأولى (و) أن
قال (إذا حضت نصف حيضة فانت طالق فحاضت ساعة أيام) بلياليها (ونصفها) من يوم
بليلة (وقع) الطلاق لأنه نصف أكثر الحيض فلا يتحقق معنى نصف الحيضة إلا به كال
السكافي معنى والله أعلم أنه مادام حيضة باقية لا يحكم بوقوع طلاقها حتى يحض نصف أكثر
الحيض لأن ما قبل ذلك لا يتحقق به معنى نصف الحيضة ولا يتحقق نصفها إلا بمكالمها
(وإن طهرت فيما دونها) أي دون المدة التي هي أكثر الحيض (تيمنا ونوعه) أي الطلاق
(في نصفها) أي نصف مدة الحيض لوجود الصفة (و) أن قال (إذا طهرت فانت طالق
وكانت حائضا طلقت إذا انقطع الدم) وإن لم تغتسل لوجود الطهر (وإن كانت طاهرا) حين
التعليق (فلا تطلق) (حتى تطهر من الحيضة المستقبل) لأنه علقه بأذا وهي لما يستقبل
فلا تطلق إلا بطهر مستقبل (فإن قالت) من علق طلاقها بحيضها (قد حضت وكذبها
قبل قولها في نفسها) لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قبل هو
الحيض فلو أن قولها مقبول فيه ما حرم عليها كتمانها ولأنه لا يعرف إلا من جهتها (مع عيها)
لاحتمال صدقه وقال في المبدع بغير عين في ظاهر المذهب وقال في شرح المنهسي من غير عين
على الأصح وحيث قبل قولها في الحيض (وقع) الطلاق المعلق عليه كما لو ثبت بالبينة
(كقوله إن أضمرت بغضي فانت طالق فادعته) أي أضمار بغضه فيقبل قولها فيه لأنه
لا يعلم إلا من جهتها ويقع الطلاق (ولا) يقبل قولها في (دخول الدار ونحوه) كقولهم
زيد وغيره (بما يمكن إقامة البينة عليه) فلا يقبل قولها فيه إلا ببينة (ولو لحقت) لعدم
حديث البينة على المدعي واليمين على من أنكر قال في المنهسي ولا في ولادة أن لم يقر بالحمل
(وأن قال) الزوج بعد أن علق طلاقها على الحيض (قد حضت وأنكرته طلقت) مؤاخذه
له (بإقراره) لأنه قد أقر على نفسه بما يوجب بطلان النكاح فلزمه مقتضى إقراره (وإن
قال) لأحدى زوجتيه (أن حضت فانت وضرتك طالقان فقالت قد حضت وكذبها
طلقت وحدها ولو صدقها الآخر) لأن قولها مقبول في حق نفسها دون ضرتها (فإن أقامت)
من ادعت الحيض (بينة بذلك) أي بحيضها (بأن اختبرتها) أي النساء الثقات ولعل
المراد بجنس فيتناول الواحدة كما يأتي في الشهادات (بأدخال قطعة في فرجها من دعواها
الحيض فأن طهرت) في القطنة (فهى حائض طلقتا) لثبوت الحيض المعلق عليه طلاقهما
(وأن قال) الزوج (قد حضت وأنكرته) المقول لها ذلك وحدها أو مع ضرتها (طلقتا)
مؤاخذه له (بإقراره) على نفسه (و) أن قال لزوجه (أن حضت فانت طالقان
فقتلنا قد حضت فأن صدقهما طلقتا) لأنه أقر بوقوع الطلاق عليه بتصديقه (وإن كنهما
لم تطلقا) أي لم تطلق واحدة منهما لأن طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين حين حيض

(ثلاثا) ولو أمة ثم دار ونصير الجديدة آخرهن فوبه لحد يثبت أي قلاية عن أنس قال من السنة إذا تزوج

ضرتها

ثم قسم قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان
أنسأرفه الى النبي صلى الله عليه
وسلم لم رواه الشيخان (وان
شئت) الثيب (لا) ان شاء
(هو) أى الزوج أن يقسم
عندها (سبعا) أى أقام
عندها سبعا (وقضى) السبع
(الكل) فضرأثرها لم يحدث
أم سلمة ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم تزوجها أقام عندها
ثلاثا أيام وقال ما له ليس بك أهوان
على أهلك فان شئت سبعت
لك وان سبعت لك سبعت
لنساءي رواه أحمد ومسلم
وغيرهما ولفظ الدارقطني ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
حين دخل بها ليس بك أهوان
على أهلك ان شئت فمت عندك
ثلاثا خالصا لك وان شئت
سبعت لك ولنسائي قالت تقسم
معي ثلاثا خالصا (وان
زفت اليه) أى الزوج
(ابرأتان) بـكران أو ثيبان
أوبكر وثيب (كره) لذلك
لعدم إمكان الجمع بينهما في
إيفاء حق العقد وتضرر
المؤخرة وحسنهما وكذا لو زفت
اليه ثانية قبل إيفائه حق الله
قبلها (وبدأ بالداخل) عليه
(أولا) منهما ما تقدم حقها
(ويقرع بينهما) أى المرأتين
(للنسائي) أى عند تساويهما
في الدخول عليه لاستوائهما
في الحق فيبدأ بـكر أو ثيب
القرعة فيؤم أحق عقدها ثم يوفي
الأخرى ذلك ثم يدور (وان
سافر) أى أراد السفر (من
قرع) بين من دخلنا عليه
مما يحب من خرجت لها

ضررتها وقول كل واحدة منهما على ضررتها غير مقبول (وان أكذب أحدهما) وصدق
الأخرى (طلقت) المكذبة (وحدها) من قولها مقبول على نفسها وقد صدق الزوج
ضررتها فوجد الشرطان في حقها ولم تطلق المصدقة لأن قول ضررتها مقبول في حقها ولم يصدقها
الزوج فلم يوجب طلاقها (وان قال ذلك لاربعة) أى قال لزوجاته الأربع ان حضنت
فانتن طوائقي (فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حبض الأربع فان كن أى الأربع
(قد حضنت فصدقهن طلقن) لو حود شرط طلاقهن (وان كذبن لم تطلق واحدة منهن)
لعدم وجود شرط الطلاق لان قوله كل واحدة منهن إنما يعمل به في حق نفسها دون ضررتها
(وان صدق واحدة) منهن (أو) صدق (واحدة) منهن (اثنتين لم يطلق منهن)
أى الأربع (ثني) لما سبق (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة لم تطلق المصدقات لان
قول المكذبة غير مقبول عليهن و (طلقت المكذبة وحدها) لان قولها مقبول في حق
نفسها وقد صدق ضررتها فوجد الشرط في حقها (وان قال لهن) أى لزوجاته الأربع
(كلما حضنت احدا كن) فضرأثرها طوائقي (أو) قال (أيتكن حاضت فضرأثرها
طوائقي فقلن) أى الأربع (قد حضنت فصدقهن طلقن ثلاثا ثلاثا) لان كل واحدة منهن
لهائلا ثلاث ضرائر (وان صدق واحدة) وكذب الثلاث (لم تطلق) المصدقة لأن قول
ضرأثرها غير مقبول عليها (وطلقت ضرراتها طلاقا طلاقا) لتصدقها أياها (وان صدق
اثنتين) منهن وكذب اثنتين (وطلقت) أى المصدقتان (طلاقا طلاقا) لان لكل
واحدة منهن ماضية مصدقة (و) طلقت (المكذبتان اثنتين) اثنتين لان لكل منهن
ضررتين مصدقتين (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة (طلقن) أى المصدقات (اثنتين)
اثنتين (لان لكل واحدة منهن لها ضررتان مصدقتان (و) طلقت (المكذبة ثلاثا)
لان لها ثلاث ضررات مصدقات (و) ان قال لزوجتيه (ان حضنتما حيضت فانتما
طالقتان طلقت كل واحدة) منهن (لشروعها) أى الثانية وفي نسخة لشروعهما وهو
أصوب موافقة للتنقيح وغيره (في الحيض) قال في الفروع الأشهر تطلق بشروعه
انتهى وهو قول القاضى وغيره وقطع به في التنقيح وتبعه في المنتهى لان وجود حيضه
واحدة منهن محال قبل فورة وله حيضته ويصير كقوله ان حضنتما فانتما طالقتان والوجه
الثاني لا يطلقان إلا بحيضه من كل واحدة منهما كما قال ان حضنتما كل واحدة حبضه
فانتما طالقتان صحه في الأنصاف وقال قدمه في الفروع والحرد والرعابتين والحاموي
الصغير واختاره الشيخ المرفقي والشارح والوجه الثالث بطلان بحيضه من أحدهما
لأن شئ يضاف الى جماعة وقد فعله واحد منهم فلما كان هذا الفعل لا يمكن اشتراكهما
فيه لانه واحد كان وجوده من أحدهما كوجوده منهما والوجه الرابع لا تنعقد الصفة فلا
تطلق واحدة منهن مالا به فعلى بالمسحوق ولا يقع كانهما طالقتان ان صدقت السماء قال
في الأنصاف وهذه المسئلة مبنية على قاعدة أصوليه وهي ما (و) ان ولدت ابنتي (سنة
أشهر فأكثر) من ولادة لأول (وقد وطئ بينهما) انه يقع عليه (ثلاث) طلاقات
ولادة الذكر وطلقة من ولادة الأنثى (لان) الولد (الثاني من) لـ (مستأنف) من الوطء
هو جبت انه مدة بالوطء بينهما . ويمكن ادعاء أن تحمل بولده بعد ولادته في الخلاف وغيره
وان وطئها واحدة بعد واحدة وليس بينهما ستة أشهر فأنشأ (وأشكل السابق) منهن
(فطلقة) واحدة تنقح (بيقين) لاحتمال أن يكون السابق الذكر (ولما زاد)
على الواحدة لان الأصل عدم وقوعه (والورع أن يتزهد) أى الطالقتين لاحتمال أن

القرعة منهما و (دخل) حتى (عقد في قسم سفر) ان وفي به لحصول الفرض به (فيقضيه للأخرى بعد قدومه) من سفر

عقدها ومن لمهرأة فنزوح عليها أخرى وسافر بهما معا وفي الجديدة عقدها ثم قسم في السفر لانه فوج قسم وان أراد السفر باحداهما فخرج بينهما فان وقت الجديدة فكما تقدم وان وقت القديمة فمضى الجديدة حق عقدها اذا قدم (وان طلق) زوج شتين فأكثر (واحدة وقت قسمها) أي نوبتها (ثم) لانه وسبيلها في ابطال حقها من القسم وانه اذا لم يكن بسؤالها (وبقضية) لها (مقضى) وجوبا لتقديره عليه كالمسريوسر بالدين (ومن قسم اثنين من ثلاث ثم تجدد) عليه (حق رابعة) قبل قسمه لثلاثة (برجوعها) أي الرابعة (في خمسة) حقها من القسم (أو) برجوعها (عن نشوز) فربيع الزمن المستقبل للرابعة وبقية لثلاثة (أو) قسم لثنتين من ثلاث زوجات ثم تجدد حق رابعة (مسكح) مجددا (وقامها) أي الرابعة (حق عقده) وهو سبب ان كانت بكر او ثلاثا كانت ثلثا (ثم) يقسم (فربيع الزمن المستقبل للرابعة) لأنها واحدة من أربع (وبقية) وهي ثلاثة ارباعه (لثلاثة) لان الاولى والثانية استوفيتا مدتهما مثله فيخرج منه الحساب بلا كسر وقسم للاولين ثلاثا فيقسم لثلاثة مثلهما وللرابعة ليله فقد أخذت الرابعة ربع مدة الزمن الآتي عليها (فان كل الحق ابتداء النسوبة) وللاربعة (ولو بات ليله عند احدي

يكون السابق الاثني (ولافرق) فيما تقدم (بين من قلده حيا أو ميتا) لان الشرط ولادة ذكر أو أنثى وقد وجدت ولان العدة تنقضي به وتصبر به الامه أم ولد (وان قال) لزوجه (ان كان أول ما لدين ذكر فأنت طالق واحدة وان كان أنثى) أنت طالق (اثنين مولدتها) أي الذكر والأنثى (دفعه واحدة لم يقع بهما شيء) لان الاول فيهما فلم توجد الصفة (وان ولدتهما) أي الذكر والأنثى (دفعتين طلقت بالاول) ان كان ذكرا فطلقة وان كان أنثى فائتتان لوجود الصفة (وامت بالثاني) منها أي انقضت عدتها به لانه تمام الحمل فلا يقع ما علق بولادته (وان قال كلما ولدت) فأنت طالق (أو) قال (كلما ولدت ولدت طالق فولدت ثلاثة ثلاثة معا طلقت ثلاثا) لان الولادة تتعدد بتعدد الاولاد وكلما تنسب الولادة الى واحد من الثلاثة تنسب الى كل واحد من الآخرين وقد علق الطلاق بكل واحدة فيقع بكل ولادة طفلة (وان ولدتهم) أي الثلاثة (متعاقبين) أي واحدا بعد واحد (من حمل واحد طلقت بالاول طفلة) طلقت (بالثاني) طفلة (أخرى) لان كل التكرار (ولم تنقض عدتها به) أي بات في (لأنها) أي العدة (لا تنقض الا بوضوح كل الحمل) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن (وانقضت العدة بالثبات ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضوحه والباثن لا يلحقها طلاق (ذكر ذلك في المغني والكاظم وغيرهما) كالمتمهي وشرحه (وذكر في الانصاف ان عدتها تنقض بالثاني) من الاولاد (وهو سهو) ان لم يكن حملها على ما اذا كانت حاملا باثنين فقط (وان قال ان ولدت اثنين فأنت طالق للسنة فطلقة بطهرها) من النفاس لان طلاق فيه بدعة وان قال كلما ولدت فأنت طالق للسنة فولدت اثنين فطلقة بطهرها من النفاس (ثم) طلقة (أخرى بعد طهر من حيضه) ذكره القاضي قاله في شرح المتمهي وفي كلام المصنف هنا مخافة لغة وعد ولم يقل كلامهم فلذا حواه عن ظاهره (وان) قال لزوجه ان كنت حاملا فلا تم طالق واحدة وان ولدت أنثى فأنت طالق اثنتين ولدت غلاما كانت حاملا به وقت اني من تيمنا ثم طلقت واحدة حين حلفه) لوجود شرطهما لانها كانت حاملا بلام (وانقضت عدتها بوضوحه وان ولدت أنثى طلقت بولادتها طلقين) لوجود شرطهما (واعتمدت بالفرو) أي الحيض لان الطلاق يقع عقب الولادة (وان ولدت غلاما وحده وكان الغلام أو لها ولادة تبين انها طلقت واحدة) حين حلفه ثم كانت حاملا بلام (وبات) أي انقضت عدتها (بوضع الجارية ولم تطلق بها) كانت طالق مع انقضاء عدتها (وان كانت الجارية ولدت أو لا طلقت ثلاثا واحدة يحمل الغلام واثنين بولادة الجارية) لان عدتها لم تنقض بوضعها لانها ليست بحمل الحمل ونما تنقض بوضع الغلام بعدها

فصل في تعلية بالطلاق اذا قال اذا طلقته فأنت طالق ثم قال أنت طالق طلقت مدخولها طلقين (واحدة بالخز والآخرى بوجود الصفة (و) تطلق (غيرها) أي غير المدخول بها (واحدة) بالخز وبانت بها فلا يلحقها المعلق (فان قال غنيت) أي قصدت ونويت (يقول هذا) أي اذا طلقته فأنت طالق (انك تكونين طالقا بها وقتها عليك وام ارد بقاع طلاق سوى ما بشرتك به دين) لانه أعلم بنيتها (ولم يقبل منه) في الحكم لانه خلاف النضر (وان طلقها) أي من قال ان طلقته فأنت طالق (بأن) نحو ان طلقها على عوض (لم يقع) الطلاق (المعلق) لان البائن لا يلحقها الطلاق (كان خفيته) طلاق فعلى أي خافها (لم تطلق به) أي بالغلغ (وتقدم

ذلك في الخلع وغيره (و) ان قال لزوجه (ان طلقك فانت طالق ثم قال) لها (ان قمت) اخرجوه (فانت طالق مرة مت طقت) مدخول بها (طقتين) واحدة بالملق على القيام وأخرى بالملق على التطليق (وكذا النجزة) أي ان طلاق (بعد لتعليق) على التطليق كما تقدم واذا وكل من طلقه فهو كباشره لان فعل الوكيل كعمل موكله وبين وجه وقوع الطلاق بالتعليق على الطلاق في المثال المذكور بقوله (اذ التعليق) بقيام أو غيره بعد (وجود الصفة) المعلق عليها الطلاق (تطليق) واذا كانت تطليقا وقع الطلاق المعلق عليه (ولو قال ألا) أي ابتداء (انقذت فانت طالق ثم قال) لها (ان طلقك فانت طالق فقامت طلقت باقية واحدة) لو حذر شرطها وهو القيام (ولم تطلق بتعليق الطلاق) ولو كانت مدخولا لم يملكها (وان) قال (انقذت فانت طالق ثم قال ان قمت عليك طلاق فانت طالق فقامت طلقت مدخول بها طقتين) طاعة بالقيام وطاعة بوقوع طلاقه عليه وغير المدخول بها طاعة بالقيام فقط (و) ان قال (كلما طلقك) فانت طالق (أو) قال (كلما اوقعت عليك طلاق فانت طالق ثم قال انقذت طالق فانت طالق واحدة بالنجزة وأخرى بالملق (واشهرها) أي غير المدخول بها طاعة (واحدة وهي النجزة) ولا تقع المعلقة لانها بانت والبائن لا يلحقها طلاق (ولا تقع) بالمدخول بها طاعة (ثالثة لان) الطاعة (الثالثة لم تقع باقيا بعد عقد الصفة) فلم يوجد شرطها (وان قال بعدها) أي بعد عينه كلما طلقك أو اوقعت عليك طلاق فانت طالق (أو خرجت فانت طالق فخرجت طلقت) مدخول بها (بالتدريج طلقة وبالصدة) التي هي التطليق أو لانقاع (أخرى) أي طلقة ثانية ذلتها بقية بعد وجود الصفة تطليق كالم (ولم تقع) طاعة (ثالثة) لان التطليق لم يوجد الأمرة (و) ان قال (كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم وقع عينا مرة أو بسبب أو صفة عقدها بعد ذلك) التعليق (أو) عقده (قبيله فثلاث) طلقات لان الثانية طلقة واقعة عليه فطلق بها الثالثة والمراد بالباشرة ان ينجز الطلاق بنفسه أو وكيله أو بسبب والمراد بالنسب والصفة واحدة وهو وقوعه بوجود معلق الطلاق عليه وبحل وقوع الثلاث (ان وقتت) الطلقة (الاولى والثانية رجعتين) اذا البائن لا يلحقها طلاق (و) ان قال (اذا طلقك فانت طالق ثم قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق طلقت مدخول بها ثلاثا) واحدة بالباشرة واثنين بالوقوع وبالصحة وغير المدخول بها تبين بالطلقة التي باشرها بها (و) ان قال لزوجه (كلما طلقك طلاقا ملك قبيله رجعتين فانت طالق ثم قال) لها (بعد الدخول بها) أنت طالق (ولا عوين) طلقت اثنتين) طاعة بالباشرة وأخرى بالتعليق (وان كانت اضافة بهوض أو) كانت (في غير مدخول بها بانت بالاولى) وهي النجزة ولا تلحقها المعلقة (فان طلقها اثنتين) رجعتين (طلقت اثنتين) لوجود الصفة (و) ان قال (كلما وقع عليك طلاق فانت طالق قبيله ثلاثا) (أو) قال (ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبيله ثمة ثم قال) أنت طالق طلقت ثلاثا واحدة بالنجزة وثلاثة من المعلق وباقوله قبيله) لانه وصف المعلق بصفة يستحيل وصفها فانه يستحيل وقوعها بالشرط قبيله فتلغو صفتها بقدالية وصبر كان داوودا وقع عليك طلاق فانت طالق ثلاثا وقال ابن عقيل تطلق بالنجزة والتعليق باطل لانه طلاق في زمن ماض أشبهه بقوله أنت طالق أمس ولانه لو وقع المعلق بالمنع وقوع النجزة اذا لم يقع المنجز بطل شرط الملق فستحل وقوع

مصحح) أي ترك مضاجعها (ماشاء) مادامت كذلك (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لانقضاءها) لقوله تعالى

هــبـر هـا في المصنف والكلام
على ما هي عليه (ضربها)
ضربا (غير شديد) حديث
لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد
ثم مضى بها في آخر اليوم
(عشرة أسواط لا ترقها)
حديث لا يجلد أحد فوق عشرة
أسواط إلا في حد من حدود الله
تعالى متفق عليه ويحتمل
الوجه والموضع الخوفه وليس
له ضربها إلا بعد هـبـر هـا في
الغراس والكلام لأن القصد
التأديب والزجر فبدأ فيه
بالأسهل فالأسهل وقال أحمد
في الرجل يضرب امرأته
لا ينبغي لأحد أن يبله ولا
أبوالمضربها للخبر رواه أبو
داود (ومنع منها) أى هذه
الاشياء (من) أى زوج
(علم بمنه) زوجته (حقها
حق يوفيه) لها الظلمه بطلبه
حقه مع منع حقها وينبغي للمرأة
أن لا تنضب زوجها حديث
أحمد عن الحصين بن الحارث
أن عمه له أنت النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ذات زوج
أنت قالت نعم قال انظري
أين أنت منه فأنما هو جنتك
ونارك قال في القسوع استاده
جيد وينبغي للزوج مداراتها
وحدث رجل لأحدهما قبل
العافية عشرة أجزاء تسعة منها
في التنازل فقال أحمد العافية
عشرة أجزاء كلها في التنازل
(وله) أى الزوج (تأديبها
على ترك الفرائض) كواجب
صلاة وصوم (تأديبها في
حادث متبني بحق الله تعالى)

المعلق ولا استدل في وقوع الخذف (وهي) أى هذه المسئلة هي (السريحية) نسبة
لابن سريج أى العباس الشافعي أول من قال بها فقال لا تطلق أبدا لأن وقوع الواحدة
يقضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها فماتت أي أدى إلى نفي التثبيت ولأن إيقاعها
يفضي إلى الدورانها إذا وقعت يقع فيها ثلاث فيمتنع وقوعها وما أدى إلى الدوران وجب
قطعه من أصله وهذا ما صححه الأكثر من الشافعية وحكاه بعضهم عن النص
وقال الشيخ أبو حامد وشيخ العراقيين والقفال شيخ المراءضة قال في المهمات فكيف تسوغ
لغوى بما يخالف نص الشافعي وكلام الأكثرين يعني من الشافعية (ويقع بغير مدخول بها
واحدة وهي المخزن) فتبينها ولا يلحقها نهي من المعلق (وان) قال (أن أبنتك) فانت طالق
(وطئتني وطأ بها) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال (أن أبنتك) فانت طالق
قبله ثلاثا (أو) قال (أن أبنتك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال
أن (راجعتك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال أن (ظاهرت) منك فانت طالق
قبله ثلاثا (أو) قال أن (آليت منك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال أن (لاعتك
فانت طالق قبله ثلاثا ففعل) ما علق الطلاق عليه من المذكورات (طلقت ثلاثا) ولما
قوله قبله ثلاثا تقدم في السريحية والمراد بقوله أن أبنتك أو فسخت نكاحك أى قلت لك
هذا اللفظ فتم الاتين به يقع الطلاق المعلق عليه بخلاف قوله إذا بنت أو إذا فسخت نكاحك
فانت طالق قبله ثلاثا ثم بان منه بخلع أو غيره أو فسخت نكاحها المقتض فأنها لا تطلق لأنها
إذا بان أم يبق للطلاق محل يقع فيه هذا حاصل كلامه في شرح المنتهى (و) أن
قال لأحدى زوجتيه (ك) طلقت نرتك فانت طالق ثم قال مثله للضرة ثم طلق الأولى
طلقت الضرة طلقة بالصفة) لأنه طلق زوجته (و) طلقت (الأولى) فنتين طلقة بالباشرة
(و) طلقة بوجود الصفة لأن (وقوعه بالضرة) فطلق لأن أحدث فيها طلاقا ثانية طلاقا
ثانيا مع وجود صفة وتقدم التعليق مع وجود الصفة فطلق (وان طلق الثانية فقط) أى
دون الأولى (طلقت طلقة علقه) الضرة بالباشرة والأولى بالصفة ولم يقع بالثانية طلقة أخرى
لأن طلاق الأولى انما وقع بالتعليق السابق على طلاق الثانية فلم يحدث بعد تعليق طلاق الثانية
تعلقها (ومثل هذه) المسئلة المذكورة (قوله) أى قول زوج حفصة وعمره
(ان طلقت حفصة فعمرة طالق) وكما طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال ان طلقت عمرة فحفصة
طالق وكما طلقت عمرة فحفصة طالق فحفصة كاحضة في المسئلة التي قبلها) فان طلق عمرة
طلقت طلقتين وطلقت حفصة طلقة واحدة وان طلق حفصة فقط طلقتا حفصة بالباشرة وعمرة
بالصفة ولم تزد كل واحدة منهما طلقة لتقدم (وعكس المسئلة قوله لعمرة ان طلقتك فحفصة
طالق ثم قول لعمرة ان طلقتك فعمرة طالق فحفصة هنا كعمرة هناك) فان طلق حفصة طلقت
طلقتين وطلقت عمرة طلقة وان طلق عمرة طلقت كل واحدة منهما طلقة لأنها عكس التي قبلها
(وعلق ثلاثا بطلاق علق) فيه (لرجعة) كما لو قال ان طلقتك طلاقا أملاك فيه رجعتك
فانت طالق ثلاثا (ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا) ان كان دخل بها واحدة بالأنجر وتتمها
من المعلق لأن امتناع الرجعة عنها لا لعدم ملكها (و) ان كان ذلك (قبل الدخول
بقعر منجزه) من الصلاق فقط دون المعلق لعدم وجود الصفة إذا اطلاق قبل الدخول لا يملك
فيه رجعة (و) ان كان الصلاق (بعض لا يقع غيره) أى غير المنجز دون المعلق لما سبق
(ونقل لزوجه أربع ابكن وقع عليه طلاق فضرأرها طواق ثم وقع على أحدها من طلاقه)
بباشرة وسبب (طالق) كهن (ثلاثا ثلاثا) لأنه إذا وقع على أحدها من طلقة طلقت كل

القرآن (فإن ادعى كل من الزوجين (ظلم صاحبه) له أسكنهما حاكم (قرب) رجل (ثقة يشرف عليه - ما وبكشف حالهما - ما كمدالة وإفلاس من خبره باطنة) ليعلم الظالم منهما (وبلزمهما) الثقة (الحق) لأنه طريق الانصاف (فإن تغذر) أركانهم أقرب ثقة يشرف عليهما وأنه خذرا لزامهما بالحق (وتشاقا) أى خرجا إلى الشقاق والعداوة (بعت) الحاكم اليهما (حكمين) ذكر بن حريين مكلفين مسلمين هذين (بمرقان) حكم (الجمع والتفريق) لانهما يتصرفان في ذلك فاعتبر عليهما به وانما اعتبر فيهما هذه الشروط مع انهما وكيلان لثقلهما بنظر الحاكم فيكأنهما نائبان عنه (والاولى) أن يكون الحكمان (من أهلها) أى الزوجين لان الشخص يفضى إلى قرانه وأهله بلا احتشام فهو أقرب إلى الإصلاح فيخلو كل بصاحبه ويستعلم رأيه في الفراق والوصلة وما يذكره من صاحبه (بوكلانها) برضاها و(لا) بينهما الحاكم (جبرا) على الزوجين (في فعل الاصح من جمع أو تفريق بعرض أو دونه) لقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها الآية (ولا) يصح (إبراء غير وكيلها) أى الزوجية (في خلع فقط) فلا يصح الإبراء من وكيل الزوج مطلقا ولا من وكيل الزوجة إلا في الخلع خاصة (وان شرطاً) أى الحكمان على (لزم) الشرط ولعلمهم

واحدة من صواحب الرقوع عليها طلاقه صار إذا وقع بواحدة طلاقه يقع كل واحدة من صواحب الطلقة وقد وقع على جميعهن فطلقت كل واحدة ثلاث (وان قال) من أدب مع زوجات (كلما طلقت واحدة معك من عبيدى حر وكلما طلقت اثنين فبعدان حران وكلما طلقت ثلاثة فثلاثة) من عبيدى (أحرار وكلما طلقت أربعة فأربعة) من عبيدى (أحرار ثم طلقتهن) أى الزوجات الأربع (معاً أو منفردات عتق خمسة عشر عبداً) لأن فيهن أربع صفات هن أربع فعتق أربعاً فعتق أربعة أيضاً وهن اثنتان واثنتان فعتق كذلك وفيهن ثلاث فعتق ثلاث وان شئت قلت يعتق بالواحدة واحدة وبالثانية ثلاثة لأن فيها صفتين هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان ويعتق بالثالثة أربعة لأن الواحدة هي مع الاولى والثانية ثلاث ويعتق بالاربعه سبعة لأن فيها ثلاث صفات هي واحدة هي مع السالفة اثنتان وهي مع الثلاث التي قبلها أربع قال في المغنى وهذا أولى من الاولى لأن قائله لا يترصفه طلاق الواحدة في غير الاولى ولا صفة الثنية في غير الثالثة والرابعة (الأن تكون له نية قبواخذ عانى) لان النية مقدمة (ولو حمل) في التلويح المذكور (مكان كلمان) أرغوها من سائر أدوات الشرط (عتق عشرة) أعيد فقط اعدم تكرارها بالواحدة واحدة وبالثانية اثنين وبالثالثة ثلاثة وبالأربعة أربعة (و) ان قال (كل أعنت عبدان من عبيدى فأمرأة من نسائي طالق وكلما أعنت اثنين فأمرأتان طالقان ثم أعنت اثنين) من عبيده (طلق) نسأوه (الأربع) لان الاثنين فيهما صفتان هما اثنتان فطلق اثنتان وهما واحد واحد فطلق اثنتان وان كان بدل كلما أداة غير طلاق ثلاث (و) ان قال (كل أعنت عبدان من عبيدى فجار رجلين من جوارى حره وكلما أعنت اثنين فجاريتان حران وكلما أعنت ثلاثة فثلاث أحرار وكلما أعنت أربعة فأربع أحرار فاعتق أربع) من عبيده (عتق من جواره خمس عشرة) حارية (بعدة من عتق من عبيده في المسئلة للمقدمة) فيها وان كان بدل كلما أداة غير هاتين (وان) قال (ان دخل الدار رجل فبعد من عبيدى حر وان دخلها طوبل فبعدان حران) (وان دخلها السود فثلاثة) من عبيدى أحرار (وان دخلها فقيه فأربعة أحرار فدخلها رجل فقيه طوبل أسود عتق عشرة) من عبيده واحدة بصفة كون الداخل رجلاً واثنان بصفة كونه طوبل ولا ثلاثة بصفة كونه أسود وأربعة بصفة كونه فقيهاً ولو قال كلما صليت ركعة فبعد حر وكما صليت ركعتين فبعدان حران وهكذا إلى عشرة وصلى عشرة عتق سبعة وعشرون عبداً (وان قال) لامرأته (إذا قال طلاقى فأنت طالقى ثم كتب اليها إذا أتاك كفى فأنت طالقى فاتاه الكتاب كما لا يلزم) منه (ذكر الطلاق طلقت ثنتين) لانه علق طلاقها بصفتين مجي الطلاق ومجي كتابه وقد اجتمعنا في مجي الكتاب وأجمع كل ما فيه لان المقصود لم يأت (وان قال أردت أنك طالقى بذلك الطلاق الاول دين) لانه محمول وهو أعلم بنية (وقبل في الحكم) لما سبق (وان أتاه بعض الكتاب وفيه الطلاق ولم يمنع ذكره لم تضاق) لانه لم يأت به كتابه بل بعينه قلت ينبغي أن يقع بذلك الطلاق المعلقة على مجي الطلاق لانه قد أتاه طلاقه وأن أعجى ما فيه أو أعجى ذكر الطلاق أو ضاع الكتاب لم تطلق (ولو كتب اليها إذا قرأت كفى فأنت طالقى فقرأت أو قرأت ان كانت لا تحسن القراءة) لان ذلك هو المراد بقراءتها (والا) بان كانت تحسن القراءة وقرئ عليها (فلا) تطلق لان المراد بالقرأة في المفظ كونه للحقيقة الامع التعذر (ولا يثبت الكتاب الاشهادين مثل كتاب القاضي إلى القاضي وإذا شأه هذا عندها كفى وان لم يشهد به عند الحاكم) قل أحد لا تزوج حتى يشهد عنده شاهد عدل

الزوجين (ما) أى شرطاً (لا يثنى نكاحاً) كاحكامها على كذا وان لا يزوج أو يتسرى عليها ونحوه (لزم) الشرط ولعلمهم

شرطا ما ينافي نكاحا (فلا) يلزم وذلك (كترك قسم أو) ترك (نفقة) أو طء وسفر الابانها ونحوه (وبان رضي) من الزوجين بشرط ما ينافي نكاحا (العود) أي الرجوع عن الرضا به لعدم لزومه (ولا ينقطع نظرها) أي الحكم بين (بغية الزوجين أو) غيبة (أحدهما) لأن الوكالة لا تنقطع ببغية الموكل (وبين طم) نظرها (بجنونهما) أي الزوجين (أو) جنون (أحدهما ونحوه) أي الجنون (بما يبطل الوكالة) كحرقه كسر أو كلاء

كتاب الخلع

بعض انشاء المصحة وسكون الالة (وهو فراق) زوج (زوجته بعض) بأخذ الزوج منها أو من غيرها (بالفاظ مخصوصة) سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس من بدنها قال تعالى حسن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وبياح الخلع) (لسوء عشرة) بين زوجين بان صار كل منهما كارها للآخر لا يحسن محبته لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله في ما بينهم فليتفقا على ما يفتد به (و) بياح الخلع (لمنفعة) زوجها (تختص) أن لا يقيم حدود الله في حقها (حديث ابن عباس) جاءت امرأة نبت بن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أعيب عليه من خاق ولادين ولكن أكرهه الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتريدن عليه حد فتهنت فتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبلي الحد بقره وطلقه وطلقة

لا حمل الكتاب وحده (لا) يكفي (أن يشهدن هذا خطه) كما لا يكفي ذلك في كتاب النساء إلى القاضي بل لا بد من قراءته عليهما أو شهادتهما بما فيه (فصل في تعلية بالخلف بالطلاق في الحقيقة) لأنه ترتيب للطلاق على الخلف عليه وذلك حقيقة التعليق كما سبق وحقيقة الخلف القسم (قال أبو يعلى الصغير ولهذا) أي لكونه تعليقا حقيقة (لخلف لا حلف فعلق طلاقها بشرط) كان قد زيد أنت طالق (أو) علقه (بفسفه) كانت طالق قائمة (لم يحنثا انتهى) لأنه لم يحلف بل علق الطلاق والخلف بالطلاق (بجز في الخلف لم يشاركته في المعنى المشهور) أي المتعارف (وهو) أي المعنى المتعارف من الخلف (الحث على فعل أو المنع منه) أي من فعل (وتصديق خبر أو) على (تكذيبه) فالحث على فعل (كقوله ان لم أدخل الدار فانت طالق أو) أنت طالق (دفع أو) أنت طالق (ان لم أفل) كذا (أو) أي ومثال المنع من شيء قوله (ان دخلت الدار فانت طالق أو) أي مثال تصديق الخبر (أنت طالق لقد قد زيد أو) أي ومثال تكذيبه أنت طالق (لم يقدمه الله وقوله والله) لا فعل أو أفل (وقد قد زيد أو لم يقدم ونحوه) فاما التعليق على غير ذلك الذي فيه حث أو منع أو تصديق خبر أو تكذيبه (كانت طالق ان طلعت الشمس أو قدم الحاج ونحوه) كنزول المطر (فشرط لا حلف فلا يقع به الطلاق المعلق على الخلف) لعدم مشاركتها بالخلف في المعنى المشهور (وكذا اذا شئت فانت طالق) فليس بخلف (فانت طالق) واذا حضت فانت طالق فانه طلاق بدعة واذا طهرت فانت طالق فنه طلاق سنة (وإيس بخلف واختاره الشيخ قتي الدين العمل بعرف المتكلم وقصده في معنى التبيين وأنه موجب أصول أحمد ونحوه (واذا قال) لزوجته (ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق ان قمت أو) ان (دخلت الدار أو) ان (لم تدخل أو) ان لم يكن هذا القول حقا ونحوه) كان لم يكن هذا القول كذا (طلقت في الحسب) لأنه حلف بطلاقه (وان قال ان حلفت بطلاقك) فانت طالق (أو) قال (ان كلمتك فانت طالق وأعادة مرة أخرى طلقت واحدة) لأنه حلف بطلاقها وكلمها (و) ان أعاده (مرتين فنتن) ان كانت مدخولا بها (و) ان أعاده (ثلاثا طلقت مدخولا بها ثلاث) لأن كل مرة بوحدها بشرط الطلاق وينعقد بشرط طلاقه أخرى وغير المدخول به تبين بالأولى وبأن حكمه عقد دينية الشاذية والثالثة (الأن يقصد) من علقه بالخلف (باعتدائها فافهمها فلا تطلق سوى الأولى) يعني ان لم يقصد مدخولا بها فافهمها فان قصد مدخولا بها لم يقع ما يقع في الفروع والمبدع وان قصد باعادته فافهمها لم يقع ذكره أيضا بخلاف ما لو أعاده من علقه بالكلام وأخطأ بعض أصحابنا وقال فيها كالأولى ذكره في القنون (وان قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فانت طالق فافهمها وأعاده) ثانيا (طلقت كل واحدة منهما طلاقا) لأن شرط طلاقهما الخلف بطلاقها وقد وجدوا أعاده ثالثا فطلقتن طلقتان وان أعاده أربع فثلاث لوجود الشرط وهو الخلف (فان كانت احدهما غير مدخول بها فعادة مدخول بها أو وقوع الطلاق الأولى لم تطلق واحدة منهما) لأن شرط طلاقهما الخلف بطلاقهما ولم يوجد لأن غير المدخول بها لا يقع الخلف بطلاقها إلا بان (لكن لو تزوج مدخل البائن ثم حلف بطلاقها طلقت كالأخرى طلاقا) لأنه صار بهذا خالفا بطلاقها ذكره الأصحاب وأورد عليه ان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرط الخلف بطلاقها مع طلاق الأخرى فكل واحد من الخلفين جزء علقته بطلاق كل واحدة منهما فكما أنه لا بد من الخلف بطلاقه في زمركون فيه فلا وقوع الطلاق كذا الخلف بطلاقه لأنه جزء علقته

الطلاق نفسه ومن تمام شرطه وكيف يقع بهذه التي جددت كاحها الطلاق ونحوه
بطلان شرطها وهي بائن (و) كذلك (اختار الموفق وغيره لانطلاق) واجب عنه
بان وجود الصفة في النكاح لا حاجة اليه ويكفي وجود آخره فيه ليقع الطلاق عقبه
وقد اشرنا الى ما فيه في الحاشية (ولو جعل كما يدل ان) بان قال كلما حلفت بطلاق كما
فانتم ما طلقنا واعاده وكانت احداهما غير مدخول بهما ثم اعاده حال بينهما ثم نكح البائن
وحلف بطلاقها (طلعت كل واحدة) منهما (ثلاثا طلقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين
لما نكح البائن وحلف بطلاقها) لان اليمين الاولى لم تحل باليمين الثانية لان كلما
للتكرار واليمين الثانية باقية فتكون اليمين الثالثة التي تكلمت بحلفه على التي حدد
نكاحها شرطا لليمين الاولى والثانية فيقع بها طلاقان بخلاف ما لو كان التعليق بان أو نحوها
فان اليمين الاولى تحل بالثانية لعدم اقتضاها التكرار فتبقى اليمين الثانية فقط فاذا
اعادها وجد شرط الثانية فأنقضت وتنفذ الثالثة (ولو قال لزوجتي حفصة وعمره ان
حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما) لان هذا حلف بطلاق
عمرة وحدها فلم يوجب الحلف بطلاقها (وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة
طالق طلعت عمرة) لانه حلف بطلاقها ما بعد تعليقه بطلاقها عليه (فان قال بعد هذا ان
حلفت بطلاقكما فعمرة طالق لم تطلق واحدة منهما) لانه لم يحلف بطلاقها بل بطلاق
عمرة وحدها (فان قال بعد ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلعت حفصة)
وحدوها لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاقها مع عمرة اولاً وحفصة ثانياً (وان كان
زوجتين (مدخول بهما كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فانتما طلقنا واعاده
ثانياً طلعت كل واحدة منهما طلقتين) لان ذلك حلف بطلاق كل واحدة منهما
وحلفه بطلاق كل واحدة يقتضي طلاق الثنتين فطلعتا بحلفه بطلاق واحدة طلقة
وبحلفه بطلاق الاخرى طلقة طلقة (وان قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما) او احداً كما
(فهى طالق أو) قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما او احداً كما (فضرتها طالق واعاده
طلعت كل واحدة) منهما (طلقة) لان حلفه بطلاق واحدة انما يقتضي طلاقاً واحداً وما حلف
بطلاقها الا مرة فطلاقاً واحداً (وان قال لاحداها) أي احدي زوجتيه (اذا حلفت بطلاق
ضرتك فانت طالق ثم قال ذلك) أي اذا حلفت بطلاق ضرتك فانت طالق (ا) لمزوجة
(لاخرى طلقت الاولى) لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاق ضرتها (فان اعاده
اولى طلقت الاخرى) لان ذلك حلف بطلاق ضرتها وكما اعاده لامرأة طلقت الاخرى الى ان
يبلغ ثلاثاً وان كانت احداها غير مدخول بهما فطلقت مرة لم تطلق الاخرى لانه ليس بحلف
بطلاقها الا مرة ولو قال كلما حلفت بطلاقكما فاحداً كما طلق وكرر ره رثاً أو أكثر
م مرة شيء لان هذا حلف بطلاق واحدة ولم يوجب الحلف بطلاقها ما وان قال بمدخول بهما كلما
حلفت بطلاق واحدة منكما فاحداً كما طلق ثم قال ثانياً وطلعت باحداها طلقة وتعين
بقرة (و) لو كان (ان حلفت بعدي عبيدي فانت طالق ثم قال) لزوجه (ان
حلفت بطلاقك فبعدي حر طلقت) زوجته لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بعدي عبيده
(ثم ان قال بعد ان حلفت بعدي فامراتي طالق حتى العبد) لوجود شرط عتقه وهو
الحلف بطلاق امراته (ولو قال له) أي لمدته (ان حلفت به طلاق امراتي فانت حر ثم قال

عمر وعثمان وعلى ولم يعرف لهم
مخالف في الصحابة (وتسعين
اجابها) أي الزوجة اذا سالت
الخلع على عوض (حيث
أبى) الخلع لامره عليه
الصلاة والسلام لثابت بن قيس
بقوله اقبل الحدية وطلقها
نظيفة (الامع محبته) أي
الزوج (لها فيسن صبرها)
عليه (وعدم افتدائها) منه
دفع الضرر ولا تفرجة الخلع
الى حكمها كما نص (ويكره) الخلع
مع استقامة (وبصح) الخلع
(مع استقامة) حال الزوجين
اما الكراهة فلحديث ابا امرأة
سالت زوجها ان يطلق من غير
ما باس لحرمان عليها راحة الجنة
رواه النسائي ولانه
عبث واما العجوة فلم يرد قوله
تعالى فان طعن لكم عن شيء منه
نفساً فكاوه هنيئاً مريئاً
(ويحرم) الخلع ان عصلها
لخلع (ولا يصح) الخلع (ان
عصلها) أي ضربها أو ضيق
عليها أو متهماً حقها من نفقة
أو كسوة أو قسم ونحوه (الخلع)
منه لقوله تعالى لا يحل لكم أن
تزووا النساء كرها ولا تعضلوهن
لتذهبوا ببعض ما آتينهوهن
الآية ولأنهم مكرهه اذن على بذل
العوض بغير حق فلم يستحق
أخذه منه انتهى عنه وهو
بقتضي الفساد (وتصح)
الطلاق (رجعياً) ان أجابها (بلفظ
طلاق أو) لفظ خلع مع
(نيت) أي الطلاق ولا تبين
منه لفساد العوض (ويباح
ذلك) أي عضل الزوج
فما نقوله تعالى الا أن بائناً بفساد

كحلا وصوم (فخالته لذلك
صح) الخلع ويبسح له عوضه
لانه يحق (و يصح) الخلع
(ويلزم من يقع طلاق) مسما
كان أو ذميا كان أو عبدا
كبيرا أو صغيرا بقله لانه اذا ملك
الطلاق وهو مجرد اسقاط
لا تحصيل فيه فلان ملكه
محصلا لعوض ارى وشمل كلامه
الحاكم في الايلاء ونحوه وصرح
به في الاختيارات (و) يصح
(بذل عوضه) أي الخلع (من)
كل (من يصح تبرعه) وهو
المكاف غير المحجور عليه
يختلف المحجور عليه لانه بذل
عاله في مقابلة وليس بمال
ولا منفعة أشبه التبرع وسواء
كان بذله من زوجة أو غيرها
(ولو من شهدا بطلاقها) أي
الزوجة (وردا) أي ردت
شهادتهما لم نكح كالسذول
(فانتهاء أسـ بر) وكشراء
الشاهدين من ردت شهادتهما
بعتقه (فيصح) قول رشيد
زوج امرأة (اخلاها على كذا
على أو) قوله اخلاها على كذا
(عليها أو اناضامن) فان اجابه
الزوج صح وزممه العوض
لانتزاهه له (ولا يلزمها) أي
المرأة العوض (ان ام تاذن)
للسائل في ذلك فان أذنته في ذلك
لزما لانه وكيل عنها (و يصح
سؤالها) أي المرأة زوجها الخلع
(على مال أجنبي) أي غير زوجها
ولو قريبا لأحدهما (بأذنه) أي في
ذلك لانه وكيله عن الأجنبي
في محله الزوج بمال الأجنبي
(و) ان سألته المرأة زوجها
أو بختها على مال أجنبي (بدونه)

(ط) أي لامرأته (ان حلفت بعتق عبدي فانت طالق عتق العبد) لوجود الشرط وهو
الخلع بطلاق امرأته (ولو قال له ان حلفت بعتقك فانت حر ثم أعاد عتق) لانه حلف بعتقه
(وبأن في كتاب الأيمان ما يتعلق بالخلع بالله وبالطلاق) واذا قال ان حلفت بطلاق
زنيب ففسأني طوائقي ثم قال ان حلفت بطلاق غمرة ففسأني طوائقي وان حلفت بطلاق حفصة
ففسأني طوائقي طلقت كل واحدة طلقتين ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكن
فان كنتين طوائقي ثم أعاده طلقن ثلاثا ثلاثا ولو كان مكان كلما ان أعاده طلقن واحدة واحدة
وان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت فانت طالق طلقت كل واحدة طلاقا أخرى وان قال
كلما حلفت بطلاقك فانتين طوائقي ثم أعاد ذلك طلقت كل واحدة طلاقا وان قال بعد ذلك
لاحدهن ان قمت فانت طالق لم تطلق واحدة منهن وان قال ذلك ثلاثا بين البتنتين طلق
الجميع طلاقا طلاقا

فصل في تعليق الكلام اذا قال في زوجته (ان كلمتك فانت طالق) فحقق ذلك أو
اعلى لك قاله متصلا بيمينه طلقته لانه علق طلاقها على كلامها وقد وجد (الآن
يريد) كلاما (بعد انفصال كلامي هذا) فلا يقع بالمتصل (وكذلك ان زجرها) بعد
تعلق طلاقها على كلامها (فقال تحي أو أسأني أو مري ونحوه) كاذبي أو اجلسي (أو قال
ان قمت فانت طالق طلقته) لوجود شرطه وهو الكلام وان قصده عقدا لم يفي ان قمت
فانت طالق (الآن يريد) بقوله ان كلمتك (كلاما مبتدا) أي مستأنفا (مثل أن ينوي
مخادبتها أو الاجتماع بها ونحوه) فلا يحث حتى يوحدها نواه (وان سمعها) أي سمع من قال
لها ان كلمتك فانت طالق (تذكره فقال الكاذب عليه لعنة الله حث نصا) لان ذلك
كلام لها (فان جامعها ولم يكلمه لم يحث) لعدم وجود شرطه (الآن تكون نيته
مخادبتها) فحث بالمجامعة (وان قال) زوجته (ان بدأت بالكلام فانت طالق
فقال ان بدأت بكلمة فبعدي حان حثه) لانها كلمته فلا يكن كلامها بعد ذلك ابتداء
(الآن ينوي انه لا يبدو في مرة أخرى) فلا تخل عينه بذلك (وتبقى يمينها معلقة) حتى
يوجد ما يخلها أو شرطها (فان بدأها بكلام انحلت يمينها وان بدأته) هي ابتداء (عتق
عبدا) لما تقدم (و) لو قال لزوجته (ان كلمتك فلان فانت طالق) فكلمته فلم
يسمع لثب غله أو غفلته (أو حض صوتها بحيث لو رفعته لسمعها حث لانها كلمته وإن لم
يسمع لشغل قلبه أو غفلته (أو كاتبت أو راسلته حث) لان الكلام يطلق ويراد به ذلك
بدليل محنة استثنائه منه في قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا فان القصد بيمينه مخرجه ولا يحصل ذلك مع مواصلته بالكاتبه والرسول
ولو حلف ليكلمن زيدا لم يبرأ بكاتبته ولا مراسلته كما يعلم من الشرح لان ذلك ليس كلاما
حقيقا (ككلامه غيره) أي غير المحلوف عليها لان كلامه (وهو يسمع تقصده) أي
المحلوف عليه (به) أي بالكلام فانه يحث لانها قصده وأسمعت كلامها أشبه ما لو خاطبته
(الآن يكون) الزوج (أراد) بحلقه عليها (ان لا تشافهه) فلا يحث بالكاتبه ولا
بالمراسلة لعدم المشافهة (ولو أرسلت) من حلف زوجها عليها الاتكلم فلانا (انسانا
يسأل أهل العلم عن مسألة أو) عن (حدث لجاء الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحث)
بذلك لانه لم تقصده بالرسول (وان أشارت اليه بيده أو عين أو غيرها) كراس
وأصبع (لم تطلق) بذلك لان الإشارة ليست بكلام عند أهل الشرع (وكذا لو
كلمه وهي مخنونة) لانه لا قصد له والقلم مرفوع عنها (وان كلمته وهو سكران أو أصم

مترقب عليه فيسود (وايس
لاب صغيرة أن يخلع) زوجها
(من مالها) كغيره من الأولياء
لأنه لا حظ لها فيه (ولا لاب)
زوج (صغيرا ويحسنون
أوسيدها) أي الصغير
والجئون (أن ينفق أو يطلقها
هنما) أي الصغير والجئون
لحديث الطلاق أن أخذ
بالساق (واخذت على
شيء أمة) زوجها ووثقت مكانة
(بلاذن سيد) ما لم يصح
لعدم أهليتها للتصرف في المال
بلاذن سيدها من كان يادنه
صح إذا عوض منه ما منها ونسبه
مكانة ما ذوبه مما يبيدها فإن
لم يكن بيدها شيء فهو في ذمة
سيدها ذكره في الشرح
والاقناع (أو خلت) زوجها
(محجورة لفسده أو صغير
أو جنون لم يصح) الخلع (ولو
أذن فيه ولو) لأنه لا ذن له في
التبرع (ويقع) الخلع اذن
(بلفظ طلاق أو نيت به رجعا)
نخلوه عن العوض (ولا يطل
إبراء من ادعت سفها حائنه)
أي الخلع (بذينة) تشهد
بسفهاها به كمن باع ثم ادعى
سفها ونحوه (ويصح) الخلع
(من) زوجة (عجوز عليها
لعلس) على ما (في ذمة)
لجده تصرفها فيه كغيرها
وتطلب به إذا انفك عنها
وأيسر لأن حاله بعين من
مالها وكذا أجنبي محجور عليه
لفلس

وأنا غائب أو أنت ذاك أو وهو ذاك أو ومحمد ذاك كذا حتى تكلمه في تلك
الحال) لأن الجملة لا خبرية بل هي قيد في عاملها (و) لو قال (إن كلمتني إلى أن
يقدم زيد) فأن طالق (أو) إن كلمتني (حتى يقدم زيد) فأن طالق فكلمته
قبل قدمه (وحدث) وكذا لو قال أنت طالق إن كلمت زيد إلى أن يقدم فلان فكلمته
قبل قدمه طلقه والافلا لأن الآية رجعت إلى الكلام لا إلى الطلاق (فإن قال أردت أن
استدمت تكلمي من الآن إلى أن يقدم زيد ودين وقيل) حكما لأن لفظه يحتمل فعله هذا أن
قطعت الكلام لم يحدث ولو أعادته لعدم الاستدامة لكن لعل المراد الاستدامة عرفا لا حال
صلاة أو نوم أو نحوه

فوفصل في تمليه بالاذن في الخروج أو نحوه (إذا قال) لزوجته (إن خرجت
بغير اذن) فأن طالق (أو) إن خرجت (الاباذن) فأن طالق أو (إن)
خرجت (حتى أذن لك) فأن طالق ثم أذن لها فخرجت ثم خرجت بغير اذنه طلق
لأن خرجت ذكره في سياق الشرط وهي تقتضي العموم قاله في الاختيارات فتدبر
أنها خرجت بغير اذنه (الأن ينوي الاذن مرة) وبأذن لها فيه ثم يخرج بعد فلا حث
(أو يقره) أي الاذن مرة (بلفظه) بأن يقول إن خرجت الاباذن مرة فأن طالق
فإن أذن فيه مرة لم يحدث بخروجها بعد بغير اذن وأما إن قال إن خرجت مرة بغير اذن
ونت طالق ثم أذن لها في الخروج ثم خرجت بغير اذنه حثت كما في المنتهى وشرحه لا
الخروج الثاني خروج غيره أذن فيه وهو محمول عليه أشبهه ما لو خرجت ابتداء بغير
أذنه (فإن أذن لها في الخروج كلف شئت) بأن قال لها أخرجي كما شئت (لم تطلق)
بخروجها فلا اذن لعدم فلم يخرج الاباذن (وإن أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلق
نصا) لأن اذنه هو العلم مع اذن الشارع وأوامره ونواهيها لا يثبت حكمه إلا بعد
العلم بها فلهذا اذن لا دعي ولأنه قد بدت بخروجها مخافتة وعصيانته أشبهه ما لو لم يأذن
لها في الباطن لأن العبرة بالتصديق بحقيقة الحال (فلو قال) إن خرجت (الاباذن زيد)
فأن طالق (فإن زيد لم يحدث إذا خرجت) خلافا للقاضي (ولو) حلف لا يخرج
الاباذن و(أذن لها) في الخروج (فلم يخرج حتى نها) عنه (ثم خرجت طلق)
لأن هذا الخروج جرى مجرى خروج ذات وهو محتاج إلى اذن (وإن قال) لزوجته
(إن خرجت إلى غير الحمام بغير اذن) فأن طالق فخرجت إلى غير الحمام بغير اذنه
(طلقت سواء عدلت إلى الحمام أو لم تعدل) لأنها خرجت إلى غير الحمام بغير اذنه (وإن
خرجت إلى الحمام وغيره) طلق لأنها إذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها
أنها خرجت إلى غير الحمام (أو خرجت إلى الحمام ثم عدت إلى غيره طلق) لأن
ظاهر هذا اليمين المنع من غير الحمام فكيف ما سارت إليه حثت كما لو خالت لفظه
نقل الفضل بن زياد عن أحمد أنه سئل إذا حلف بالطلاق أنه لا يخرج من بغداد إلا لزيارة
فتخرج إلى لزيارة ثم رأى مكة فقال لزيارة لأنه كره إلى مكة وظاهر هذا أنه أحث
في تيممه قال أحمد في رجل حلف بالطلاق لا يأتي أرمينية إلا بأمر أمته فقالت امرأته
أذهب حيث شئت فقال لا حتى نقول لي أرمينية قال في الشرح والصحيح أنها متى أذنت له
أذن ما لم يحدث قال القاضي هذا كلام أحمد محمول على أن هذا خرج مخرج الغضب
ولكرهاته ولو كانت هذا طيب ظلم كان إذا منعه وله الخروج وإن كان لفظ عام
فخص في تعليقه بأشياءه إذا قال أنت طالق إن (شئت أو ذاك) شئت (أو متى)

فوفصل وهو في أي الخلع (ط-لاق) لأن ما لم يقع فاعط
مربح في خلع كنفعت وخات ودبت ولم ينو به طلاقا فيكون له ما لا ينص به عدد الطلاق
شئت

عباس وزى عن عثمان وعلى وابن مسعود انه طلقه بائنة بكل حال لكن ضعف أحد الحديث عنهم فيه وقال ليس في الباب لما شئ أصبح من حديث ابن عباس انه فسح واحتج ابن عباس بقوله تعالى الطلاق مران ثم قال فلا جناح عليهما فيما افادت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فذكر تعليقتين والخلع وتولية بعدهما ولو كان الخلع طلاقا لكان رابعا ولان الخلع فردة خلت عن صريح اطلاق ونيت فكانت فسحا كسائر انفسوخ وأما كون فسخت صريحا فيه فلا انها حقيقة فيه وأما خلت فليشوت انعرف به وأما فاديت فلقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افادت به (وكذا انه) أى الخلع (بارئك وإبرائلك وابنتك) لانها تحتله وغيره (ففع سؤار) الخلع (وبذل) عوضه (يصح) الخلع بصريح وكناية (بلائية) لان امر صريح لا يحتاج اليها وقرينة الحاصل من السؤال والسؤال تقوم مقام النية مع انكناية (والا) يمكن سؤال وبذل عوض (فلا بد منها) أى انية (من أتى بكناية) خلع كطلاق ونحوه (وقته) الصيغة مهما (أى المتخالفين) فلا جناح مجرد بطل مال وقوله ولا لفظ من زوج لان الخلع أحذو في الفرقة فلم يصح بدون لفظ كاتلاق به عوض ولان أخذ المال قبض لم عوض فلم يقيم

شئت (أو كيف) شئت (أو حيث) شئت (أرى) شئت (أو أين) شئت (أو كما) شئت (أو أى وقت شئت ونحوه) كقوله من شاءت فهي طالق (أم تطلق حتى نقول قد شئت) لان ما في القاب لا يعلم حتى يعبر عنه باللسان فيتملى الخكم بما ينطق به دون ما في القاب فاذا قالت شئت طلقت (سواء شاءت فوراً أو راجحاً) لانه تعليق لطلاق على شرط أشبه سائر التعليلات ولا نه زلة ملك معلق على المشيئة فكان على التراجيح كالمعلق وسواء شاءت (راضية أو كارهة) لوجود المشيئة (وفي التمتع) والانتصاب (ولو مكرهه وهو سابقة قبل) لان فعل المكره ملغى (ولو شاءت بقاها دون نطقها) لم يقيم لما تقدم (أو قالت قد شئت ان طلعت الشمس أو قد شئت ان شئت أو) كانت شئت ان شاء فلان فقال قد شئت لم يقيم الطلاق لانه لم يوجد منها مشيئة وانما وجد منها تعليق مشيئتها بشرط وليس بمشيئة لا يقال اذا وجد الشرط وجب أن يوجد مشروطه لأن المشيئة أمر خفي فلا يصح تعليلها على شرط ولو وجه الملازمة اذا صح التعليق (فان رجوع الزوج بعد التعليق المذكور (لم يصح رجوعه كبقية التعليل) في الطلاق والتعلق وغيرهما (وكذا) الحكم (لوعلة بمشيئة غيرها) حتى وجدت طلقت وان علقها الغير على شرط لم يتعوان رجوع ثم يصح رجوعه (وان قيد المشيئة بوقت كقوله أنت طالق ان شئت اليوم) أو الشهر (تقيد به فان خرج اليوم بميل مشيئتها لم تطلق) لعدم وجود الشرط ولا ترمش بمشيئتها بعد (وان علقه) أى الطلاق (على شيئة اثنين كقوله) أنت طالق (ان شئت وشاء ابوك) لم يقع حتى توجد مشيئتها (أو) قوله أنت طالق ان شاء (زيد وعمر) لم يقع حتى توجد مشيئتهما (لان الصيغة مشيئتهما ولا تطلق بمشيئة أحدهما لعدم وجود الشرط وكيف شاءت طلقت (ولو احتفى الفورية والسراخى) بان شاء أحدهما فوراً والآخر مستراحاً لان المشيئة وجدت منهما جميعاً (و) ان قال (أنت طالق) وعبدى حوان شاء زيد ولانية) له تخلف ظاهر اقطعه (فشاءها) أى شاء زيد الطلاق والعق (وقه) لوجود شرطهما (وإن) أى وان لم يشأهما زيدان لم يشأ واحد شياً أو شياً أحدهما (دوب الآخر) لم يقع شئ) منهما لان المعطوف والمعطوف عليه كالشئ واحد فلو لم يمتد التعليق في توافق عليهما لم يخصر المشيئة بواحد من التعليق أو الاطلاق لانها جاز له واحدة فلا تحصل الجملة بأحدى جزأيه دون الآخر (و) ان قال لزوجه (أنت طالق ان شاء زيد) (أو جازن لم تطلق) لان شرط الاطلاق لم يوجد (وار خرس) زيد بعد التعليق (أو كان أخرس) حين التعليق (وفهمت اشارته فيك طقه) نعيمه مقامه وار لم تهيم اشارته لم تطلق (ولو عب) زيد (لم تطلق) حتى ثبت مشيئته (و شاءه وسكر صبغت) لم يصح منه الطلاق فصحت مشيئته له قال المغنى ويحتاج به يتع لاشارة لى شبهه اخذ من الفرق بين ايقاع طلاقه وبين المشيئة ن شاعه عليه فليظا عليه لتذكر المعصية سيما لتخفيف عنه وهذه ان يقع الاطلاق بغيره لم يصح منه حتى حاز والحقه (وذا) يقع (ان شاء) زيد (وهو مجنون) لانه لا حكم بكلامه (وان شاء) زيد (وهو صبي طفر) أى دون التمييز (لم يقع) انخرق لانه كالمجنون (اركان) زيد (مميز بعقل) المشيئة وشاء (انخرق) وقع) محظوظة (و) ان قال (أنت طالق ان شاء زيد) (أو جازن طلق) (أو جازن طلق في الخا) لم يقع امره رفق وعلق رفق لم يوجد كذا لى أى المشيئة (وان خرس) زيد (فشاءه اشارته وفهمت) اشارته (فككظنه) لذته

بجوده مقام الإيجاب كقبض أحد العوضين في البيع وحديث جميلة امرأة ثابت رواه البخاري وفيه اقبل الحديقة وطلقها طليقة وفي

على ما في نفسه * قلت وكذا ينبغي كتابته (ان لم يقيد بالتعليق والنطق) فتعديبه
(و) ان قال لزوجه (انت طالق واحدة الان شاعز يدو لاناو) قال انت طالق واحدة الان (تشافى لاناو) قال انت طالق (ثلاثا الان شاعز يدو) واحدة (او)
انت طالق ثلاثا الان (تشافى واحدة فشاء) زيد (اوشاء الثلاث) في الاولى وقعت
(اوشاء) اوشاء (واحدة) في الثانية (وقعت) لان هذا هو السابق الى الفهم
من ذلك كقوله خذ درهمه الى ان تريد اكثر منه (فان لم يشأ) زيد شيا (اوشاء اقل من
ثلاث) كائنتين اولم تشأني اوشاء اثنتين (فواحدة في الاولى) لان الثلاث لم يوجد
شرطه ويقع في الثانية اذ لم يشأ اوشاء اثنتين اولم تشأني اوشاء اثنتين الثلاث لان
شرط الواحدة لم يوجد (و) ان قال لزوجه (يا طالق) ان شاء الله طلقته قاله
في الترغيب وقال انه اولى بالتوقع من قوله انت طالق ان شاء الله (او) انت طالق ان
شاء الله (او) قال (عبدى حر ان شاء الله او) قال يا طالق او انت طالق او عبدى حر
(الان يشاء الله او ان لم يشأ الله او لم يشأ الله طلقته وعنتى العبد وكذا لو قدم الشرط)
ان قال ان شاء الله او ان لم يشأ الله او ما لم يشأ الله فانت طالق او عبدى حر لما روى أبو جزة
قال سمعت ابن عباس يقول اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان شاء الله فهي طالق رواه أبو
حضر وعن ابن عمر وأبي سعيدة لكانه مشرا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا
في كل شئ الا في الطلاق والعتاق ولانه استثناء حكم في محل فلم يرتفع بالاستثناء كالبيع
والنكاح (و) لو قال لزوجه (حر ان شاء الله او) قال لزوجه (انت طالق) ان شاء الله (او) قال
لامرأته ان دخلت الدار فانت (حر ان شاء الله او) قال لزوجه (انت طالق) ان دخلت الدار
ان شاء الله (او) قال لامرأته انت (حر ان دخلت الدار ان شاء الله ودخلت) الدار (فان
نوى رد المشيئة الى الفعل لم يقع) الطلاق ولا العتق به لان الطلاق أو العتق هنا بين اذ هو
تعليق على ما يمكن فعه أو تركه فاذا أضفاه الى مشيئة الله تعالى لم يقع لحديث ابن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فقال ان شاء الله فلاحث عليه رواه الحنفية إلا أبا داود
فن قال لزوجه انت طالق لتدخلن الدار ان شاء الله لم تطلق دخلت اولم تدخل لانها ان
دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وان لم تدخل علمنا ان الله تعالى لم يشأ لانه لو شاء لكان
الله كان وما لم يشأ لم يكن وكذلك ان قال انت طالق لتدخلن الدار ان شاء الله (والا) أى
وان لم ينو رد المشيئة الى الفعل بان لم ينو شيئا أو نوى رد المشيئة الى الطلاق أو العتاق (وقع)
الطلاق أو العتاق لما ذكر أولا قال في شرح المقنع وان لم تعلم نية فالظاهر رجوعه الى الدخول
ويحتمل أن يرجع الى الطلاق في غير وجه اذ قال انت طالق يوم اتزوجك ان شاء الله
فتزوجك لم تطلق وان قال انت حريمي اشتريك ان شاء الله فاشتراه عنتى قاله في المبدع (و) ان
قال (انت طالق لرؤا زيد أو مشيئته طلق في الحال) لان معناه انت طالق لكونه قد
شاء ذلك أو رضيه وكقوله هو حر لوجه الله أو لرضا الله وكذا لدخول الدار (فان قال أردت
الشرط دين) لانه أعلم بمراده (وقيل حكما) لان ذلك يستعمل للشرط (طلقت) لانه
معنى نكاح متراخياد كره في لغتهم وان قوما قالوا بقطع بالاول (ولو قال) لزوجه (ان
كان أبوك يرضى بما فعلته فانت طالق فغان ما رضيت) به (ثم قال رضيت) به (طلقت أيضا)
لانه علقه على رضا مستقبل وقد وجد (بخلاف) قوله (ان كان أبوك راضيا) به فعملته فانت
طالق فقال ما رضيت ثم قال رضيت فزالت طلاق (لانه) أى المعلق عليه (ماض) وهذا الذى
صدر منه مستقبل فلم يوجده المعلق عليه (وان قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بالدار)

(ف) الصفة (منه) أى الزوج
(تعلقك أو ضميره) كقوله
نكاحك (على كذا)
(و) الصفة (منه) أى الزوج
سواء قلنا الخلع فسخ أو طلاق
(وبصح) الخلع (بكل لغة)
من أهلها) أى تلك اللغة
كالطلاق و (لا) يصح الخلع
(معلقا) على شرط (كقوله)
لزوجته (ان بذلت لى كذا)
فقد خالعتك (الحال) به بعد
المعاوضات لاشتراط العوض
فيه وان تخاننا هاتين قلنا وما لم
يكن بلفظ طلاق أو نيته
(وبلفظ شرط رجعة) في خلع
كقوله خالعتك على كذا بشرط
ان لي رجعتك في العدة أو ما شئت
(أو) أى وبلغو شرط
(خياف في خلع) نكاحك على
كذا بشرط ان لي الخسار أو على
ان لي الخيار الى كذا أو بطلاق
لانه يتأني مقتضاه (دونه)
أى الخلع فلا ينعقد بذلك كالبيع
بشرط فاسد (ويستحق)
الزوج العوض (المسمى به)
أى الخلع بشرط الرجعة
أو الخيار لصحة الخلع وتراضيهما
على عوضه أو شبهه ما لو خلا عن
الشرط الفاسد (ولا يقع)
بعتده من خلع طلاق ولو
وجهته) أى الطلاق لانه
قول ابن عباس وابن الزبير ولا
يعرف لما مخالف في عصرهما
ولانه لا انحلال إلا بعد جديد
فلا يلحقها طلاقه كالطاقة
قبل الدخول ولانه لا علك بضعها فلم
يلحقها طلاقه كالأجنبية وحديث
الخنزلة يلحقها طلاق مادامت
في العدة لا يعرف له أصل ولا ذكره

لانه فسخ ولا يملك الزوج فسخ النكاح بلامقتض بخلافه على عوض فيصير معاوضة فلا يجتمع له العوض والمعاوض ولو قالت بعتي عبدك فلانا واخلفني بكذا ففعل صح وكان بيعا وخلعا بموض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل منهما بموض فصح جمعهما كبيع ثوبين (وكره) خلع زوجته (بأنكرهما أعطاها) روى عن عثمان لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث جميله ولا تزدر واه ابن ماجه وعن عطاء عنه عليه الصلاة والسلام انه كره أن يأخذ من الختلة أكثر مما أعطاها واه أبو حفص بإسناده ولا يحرم ذلك لقوله تعالى فلا جناح علي ما فيها افتدت به وقالت الر بيع بنت معوذ اختلت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك على (وهو) أي الخلع (على محرم يعلمانه كخمر وخنزير) خلع (بلاعوض) فلا شيء له لأن خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم فاذا رضى بغير شيء لم تكن له شيء كما لو فجز طلاقها أو علقه على فعلها شيئا ففعلته بخلاف النكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم وأما اذا طلقها على عهد فبان حراف لم يرض بغير عوض متقوم فبرجع نتيجة بكم القرار (فيقع) خلع على محرم يعلمانه (رحبانية طلاق) لان الخلع من كتابات الطلاق فاذا أواه وقع وقد حاز عن العوض فكان رحبانا لم ينوبه طلاقا فلو (وان لم يعلمه) أي العوض يحرم (ك) ان خالها على (عبد بن حرا

فانت طالق (أو قال ان كنت تحببني) أي أنت بعد بك الله ما دار (بقولك فانت طالق) فقالت أنا أحبه لم تطلق ان قالت كذبت (لاستحلت في العادة كقوله ان كنت تعتقدين ان الجبل يدخل في حرم الابرة فانت طالق) فقالت أنا أعتقده فان عاقلا لا يجوز منه فلا عن اعتقه ده (وكذا) لو قال (ان كنت تبهضين الحبسة أو الحياة ونحوه) فقلت أبعض ذلك لم تطلق ان قالت كذبت وان لم تغلق كذبت فقلت القاضي تطلق وقدمه في الرأيه وجرمه في الوجيز وفي الفنون هو مذهبنا لان ما في القلب لا يوقف عليه الا من اللفظ فاقضى تعليق الحكم بلفظه بامه صادقة أو كاذبة كالمشيئة وقال في المقنع الاولى أن لا تطلق اذا كانت كاذبة وقال في المبدع وهو المذهب وقاله أبو ثور لأن الحبسة في القلب ولا يجوز من أحد حبسة ذلك وخبرها بالحبسة كاذب لا يلتفت اليه (وان قال ان كنت تحببني) زيدا (أو) ان كنت تبهضين زيدا فانت طالق ناخبر به بطلقت وان كذبت لما تقدم فاذا قال أنت طالق ان أحببت أو ان أردت أو ان كرهت احتمل أن يتعلق الطلاق بلسانها كالمشيئة واحتمل أن يتعلق الحكم بما في القلب من ذلك ويكون اللسان دليلا عليه فعلى هذا لو أقر الزوج بوجوده طلقت ولو أخبرت به ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق ذكره في الشرح (وتعليق على كطل لا في فيما تقدم) من مسائل التعليق (ويصح) تعليق العتق (بالموت) وهو التدبير بخلاف الطلاق (ولو قالت) امرأة لزوجها (أريد أن تطلقني فقال ان كنت تريدني) أن أطلقك فانت طالق (أو) قال لها (اذا أردت أن أطلقك فانت طالق) فظاهرا الكلام يقتضي أنها تطلق بإرادة مستقلة ودلالة الحال على انه أراد ابقاعه للإرادة التي أخبرته بها قاله في الفنون ونص الثاني في اعلام الموقعين ومثله تكونين طالق اذا دلت قرينة من غضب أو سؤال (طلاقها) ونحوه على الإيقاع في (الحال دون الاستقبال) فيقع على الثاني دون الاول

فصل في مسائل من تعليق الطلاق (متفرقة) أي المعلق عليه الطلاق فيها من أنواع مختلفة بخلاف ما قبل (اذا قال) لزوجته (أنت طالق اذا رأيت الهلال أو عند رأسه) أي الهلال (تطلق باكمال العدة) ثلاثين يوما (أو اذا رأت) الهلال (بعد الغروب) لأن رؤيته في الشرع عبارة عما يعلم به دخوله لقوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فانصرف لفظ الخالف الى عرف الشرع كما لو قال اذا صليت فانت طالق فانه ينصرف الى الشرعية وفارق رؤيته بدفاه لم يثبت لها عرف شرعي ولا تطلق (قبله) أي قبل الغروب ولو رؤى الهلال لأن هلال الشهر ما كان في أوله (الأن ينوي حقيقة رؤيتها) فيدين ويقبل حكما لان لفظه يحتمله فلا يقع حتى يراه هلالا وان نوى العيان لم يقع حتى يرى (ويقبل) منه دعوى إرادته ذلك (حكمه) لان لفظه يحتمله (وهو هلال الى اثنا عشر يوما) أي اثنا عشر (بغير) أي يصبر يوما (فان لم يره) أي الهلال (حتى أقمر) وقد نوى حقيقة رؤيتها لم تطلق (أو علقه) أي الطلاق (على رؤيته زيد) انه لا وقد نوى حقيقة رؤيته (فلم يره حتى أقمر) لم تطلق (لانه ليس بهلال) لو قال (اذا رأيت فلانا فانت طالق وأطلق) فلم يقيد رؤيته بشيء لالفاظ ولا يسه (فراثة ولو ميتا أو) راته (في ماء أو زجاج شفاف طالقت) لانها رآته حقيقة ولا تطلق (مع نية أو قرب منه) تخصس الرؤيه بحال اذ رآته على خلافها (وان رآته مكرهة) لم تطلق لان فعل المكرهة لاغ (أورأت خيالها في ماء أو رآته صورته على حائط أو غيره أو جالسته وفي عياله لم تطلق) لانها لم تراه أن تكون نيته ان لا يجتمع به (وتقدم في المصباح

وقد حاز عن العوض فكان رحبانا لم ينوبه طلاقا فلو (وان لم يعلمه) أي العوض يحرم (ك) ان خالها على (عبد بن حرا

أو مستحقاً) أو على خل فبان خيراً
 لئلا لان الخلع ما وضعت بالضع
 فلا يفسد بفساد العوض كالتكاح
 (وان بان) فهو العبد الخلع
 عليه (معيه له أرشيه أو قيمته
 ويزده) كأبيهم فخير بينهما
 (وان خلع كالمران محرم)
 كخمر وخنزير (ثم أسلم) قبل
 فمعه (أو) أسلم (أحدهما
 قبل قبضه) أي المحرم
 (فلا يشترط له) أي زوج لانه
 ثبت في ذمتها. خلع فلا يكن له
 غيره وقد سقط بالمرأة فلم يجب
 غيره (وخرج) الخلع (على
 رضاع ودهمه) أي بلا
 نفقة مدبره مددة (ويعصرف)
 الرضاع (أي حولين) ان كان
 عند ولده (و) أي (تتم)
 أي الحولين ان مضى منه شيء
 أقوله تعالى والوالدان رضعن
 أولادهن حولين كاملين وحدث
 لارضاع بعد فصل أي إمامين
 لحمل المطلق من كلاء الأذى
 على ذلك لأنه المعهود شرعاً
 (و) لو خلعته (عليه) أي
 على رضع ولده مددة معينة
 (أو) حائته (على كفالته)
 مددة معينة (أو) خلعته على (نفقته)
 أي الاتفاق على ولده مددة
 معينة (أو) خلعته
 على (سكنى داره مددة معينة)
 صح الخلع (فلو لم تنه) المددة
 (حتى انما دعت) لدار الخلع
 على سكنها (أو حلف له)
 أي الخالصة على رضع ولده
 (أو) تنه (من خالته) على
 ارضاع ولده أو كفالته أو نفقة
 عليه (و) متى (لو يرجع)
 الزوج (بقيمة حقه) لانه
 عوض معين ثلث قسمة فوجد

وإن قال أنت طالق ليس له القدر في آخر صوم التطوع (أو قال إن كانت امرأتى في السوق
 وبعدي حر وإن كان بعدي في السوق امرأتى طالق وكذا) أي العبد والمرأة (في السوق
 عتق العبد) لوجود شرط عتقه (ولم تطلق المرأة) لعدم وجود شرط طلاقها (لان
 العبد عتق باللفظ الأول فلم يبق له في السوق فبعدي حر طاعت امرأته وان كان
 فامرأتى طالق وإن كانت امرأتى في السوق فبعدي حر طاعت امرأته وان عتق عبده وإن كان
 اطلاق رجوعه وما يظهر لانه لم يبق له امرأة بعد لفظ الأول وإن ذل زوجاته (من بشرتي)
 بقدم زيد فهي طالق (وقد) من (أحبرتني بقدم زيد فهي طالق فأخبر به)
 أي دفعه لزيد (نساء) كمرءها (وعدد) اثنتان أو ثلاث (منهن معاطلق)
 لأن من تنع عنى واحدة منهن تعدل تعدل من عمل مثقل ذرة خير أياه وقد حصل التبشير
 والخبر من المدد فقط لوجود صفة بقول في البعد وتوجهه حصل المباشرة
 بالكتابة ورسالة رسولهم (وإن أخبرته مفرات طاعت الأولى فقط إن كانت صادقة)
 لأن المباشرة خبرية غير به بصفة الوحد من مرور وغم وانما تحصل بالأول وهي عند الإطلاق
 بحسب قول تعالى ونزع بعدي ذن أبداً شرقت قد تعلى في شهره بمذاب أليم (والا)
 أي وإن لم تكن الأولى صدفعة (ذو لصد دفعة بعدها) تطلق لمصلحة أغرض بشارتها
 (والتعديق ممن تاديه) لأن المبرأ من التبشير والاختيار لا إعلام ولا يحصل بالكذب
 (و) إن قبا (إن أبيت) فثبت طلاق ونوى معينة دين وقيل حكماً (أو) قال (إن
 يسأوبه) فثبت طلاق ونوى (ثوباً) معينة دين وقيل حكماً) لا لفظه بمحملة (و) لو
 قال (نقربت بكسر الراء رأيتك) أو دار فلان (فأنت طالق لم يقع حتى تدخلها)
 أي الدار (و) إن قال (نقربت بضم) أي الراء (تطلق بوقوفها تحت فنائها ولسوقها
 بحسبها) لانه مقتضاه ذلك كما ذكرته في حاشية المنتهى (و) إن قال (أول من
 أقوم مسكن وهي طالق أو) ثل (أول من أقوم من عبيدي فهو حرقام الكل دفعة واحدة
 لم يقع طلاق وعتق) قلبي شرح وانما مدد لانه أول فيهم ومقتضى ما تقدم في العتق
 يقع واحدة ويخرج بقرعة (ونفقة واحد) من أبيه (أو واحدة) من الزوجات
 (وميتة واحدة) أحدهم (أو واحدة) طاعة ما في شرح والمبدع وقالان قلنا لا يقع أم يحكم
 بوقوع ذلك وإنما هي من قبيل واحدة من قبيل واحدة من قبيل معينة ومقتضى ما سبق
 في العتق أنه يقع (ونفقة اثنتان وثلاث دفعة واحدة ثم قامت أخرى وقع الطلاق بمن قام
 أولاً) لوجود الصفة فيهن وكذا عتق (وإن ذل أول من تقوم منهن واحدة) فهي
 طالق وقا اثنتان أو ثلاث (موقع) لطلاق لعدم وجود الصفة لانه لم تقم وحدها (وان
 قال آخر من تلخص منه كان الدار فهي طالق فدخل بعضهم لم يحكم بطلاق واحدة
 منهن) لانه لم يدخل غيرها بعدها (حتى يأس من دخول غيرها بموته أو موتهن أو غير
 ذلك) كتهير الدار بما يزيل اسمها (فيتهر وتوقع الخلق) آخرهن دخولاً من حين دخلت
 الدار وعلى من سبق كل من دخلها منع عليه وطؤها حتى تدخل غيرها لانه لا
 تكون هي الأخيرة إن كان المطلق (وكذا الحكم في العتق) وتقدم في كتاب العتق
 وإن قال قد دخلت داري فبعدي حر طاعتك فدخله هو) أي الخالف لم يحجب (أو قال
 إنساناً دخل داري فبعدي حر فدخله ص حياً) المحاطب بهذا الكلام (لم
 يحجب) الخار بلفظ عم لا بقرعة خاب (وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعله باساً) أو أحداً حلت
 له طلاقاً (و) لو حلف لا يفعل شيئاً ففعله باساً) أو أحداً حلت

بدله كالأول لانه على ما يفتى في قوله (لو نسيوا) لانه

ثبت كذلك فلا يستحقه محلا كمن أسلم في نحو خبز، خذه كل يوم أرط لا

المستوفى كوت وكيل صاحب الحق (ولا يلزمها) ولومات الولد (كفلة بدله أو رضاعه) أي بدله لأنه عقد على فعل في عين فينسخ بنكاحها كالأبنة المستأجرة ولاختلاف الأولاد في الرضاع والترتبة (ولا يعتبر) لعمدة خلع على نفقة ولادة مدة معينة (تقدير نفقة ووصفها) فلا يشترط ذكر قدر الطعام وجنسه ولا قدر الادم وجنسه كنفقة الزوجة لأن العرف يضبطها عند النزاع فيرجع إليه وللأب أن يأخذ منها مؤنة الولد وما يحتاج إليه لا بدل ثبت له في ذمة أمه أنه أن ينفقه بنفسه وبغيره (ويرجع) إذا خالته على نفقة ولده وتناسلها فيها (لصرف وعادة) كالزوجة والأجير (وبصح) الخلع (على نفقة ماضية) لها بذمة كسائر ديونها عليه (و) يصح الخلع (من حامل على نفقة حملها) نصا لأنها مستفقة عليه بسبب وجوده وإن لم يعلم قدره كمسئلة المتاع (وبسقطان) أي النفقة الماضية ونفقة الخجل بالخلع عليها كدين لها خالته عليه (ولو خالها) أي الحامل (فأبوانه من نفقة حملها برئ) أي الزوج منها (إلى قطاعه) أي الخجل نصا لأنه قد أبرأهما يجب طامن النفقة فإذا طامته كانت النفقة له لاهلها وقا القاضي أنه يحتمل الخالعة على نفقة الولد وهي للولد دونها لأنها في التحقيق في حكم المأكله ما سد الجمل وبهذا الوضع تأخذ أجزائها

به ما حق آدمي فيتمعلق الحكم مع النسب ما وانجمل كالزنا (لا) يحتم (في عين مكفرة) مع النسب ما وانجمل لان الكفاية تقبيل لدفع الاثم ولا اثم عليها (وعنه لا يحتمل في الجبيع بل بعينه باقية واختاره الشيخ وغيره) أقوله تعالى نيس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تمسدت قلوبكم وأقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب و زلما في الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأنه غير قاصد للخالفه أشبه النائم ولا به أحد طرق اليمن فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء قال الشيخ تقي الدين ويدخل في هذا من فعله متأولا ما نقليد المن أقتام أو منلد العالم ميت مصيبا كان أو مخطئا ويدخل في هذا إذا خلع وقيل المحلوف عليه معتقدا ان الفعل بعد الخلع لم يتأوله بعينه أو فعل المحلوف معتقدا زوال النكاح ولم يكن كذلك (وان فعله) أي المحلوف عليه (مكرها) لم يحتم لعدم اضافة الفعل إليه بخلاف الناسي (أو) فعله (مجنونا أو مغمى عليه أو نائما لم يحتمل) لكونه مغفل على عقله في هذه الأحوال (ومن يمنع يمينه) أي الخالف (وبقصد) الخالف (منعه) من المحلوف عليه (كزوجه وولده وغلامه وقرابته) إذا حلف عليه كعقوبة الخجل والنسيان والاكراه (فن حلف على زوجته أو نحوها لا تدخل دارا فدخلها مكرها لم يحتمل مطلقا وان دخلتها حرة أو ناسية فعلى التفصيل السابق فلا يحتمل في غير طلاق وعتاق وفيهما الروايتان (و) حاقه على هؤلاء لا يفعلن شيئا تحلفه على نفسه في (كونه يمينيا) لحصول المقصود من اليمين به وهو المنع من ذلك الشيء فان لم يقصد منه بأن قال ان قدمت زوجتي بلك كذا فهي طالق ولم يقصد منه ما فهو نعتي محض يقع بقصدومها كيف كان كمن لا يمنع يمينه (وان حلف على من لا يمنع) يمينه (كالسلطان والأجنبي والحاج استوى) في وجود المحلوف عليه (الامد والسهو والاكراه وغيره) أي يحتمل الخالف في ذلك لأنه تعليق محض لحتم بوجود المعلق عليه (وان حلف على غيره ليفعلنه) أي ليفعلن كذا (أو) حلف على غيره (لا يفعلنه فخلعه حتم الخالف) لوجود الصفة وتوكيد الفعل المضارع المنفي بلا تقييد ومنه قوله تعالى لا يحطمكم سكر ما ين (وقال الشيخ لا يحتمل) الخالف بخالفة المحلوف عليه (ان قصد اكرامه لا الزام به) بالمحلوف عليه لان الاكرام قد حصل (و يأتي في كتاب الأيمان وان حلف ليفعله) أي ليفعلن شيئا (فكره مكرها لم يحتمل) لان التبرك لا ينسب إليه أي بتركه (وناسيا) يحتمل في طلاق وعتاق فقط في وجهه قال في صحيح الفروع وهو وقوى الوجه الثاني لا يحتمل فيه قال في صحيح الفروع وهو والمصواب وقطع به في التفتيح وتبعه في المنتهى (أو) تركه (أو) لا يحتمل في طلاق وعتاق فقط) كما تقدم فيم لو حلف لا يفعله (وان عقدها) أي اليمين (بأن صدق نفسه فبأن بخلافه) أي خلاف ظنه (فيكمن حلف على مستقيم) لا يفعله (وفعله) سببا يحتمل في طلاق وعتاق فقط) في عين الله تعالى لما تقدم ولو حلف لأشرك فلا نفقة، اشركه وبعيت بينهما ديون مشتركة أو أيمان قال أبو العباس أفتيت ان اليمين تحل برفساخ عقد الشركة (وان حلف لا يدخل على فلانة أو) حلف (بأنكلمه) أي فلانا (أو) حلف (لأسلم عليه أو) حلف (لا يغارقه حتى يقضيه حقه فدخل) الخالف (بيناهو) أي فلان (فيه ولم يعلم) انه في البيت (أو سلم) الخالف (على قرم هو) أي فلان المحلوف عليه (فيهم) ولم يعلم به (أو) سلم (عليه) نظنه أجنبيا ولم يعلم به (وقضاه حقه فغارقه فخرج رديا أو حاله بحته فغارقه

قال الزركشي وكانه مخصص كلام
انتهى رقي (وبصح) اندلع
على ما يصح منه راجع الى
أو غرر) لانه اسقاط لحقه من
المضغ وليس في السلك شيء
والاصطط بضمها المتأخره ولهذا
حاز بلاهوض بخلاف النكاح
وأيضاً لما اقتداء نفسه بالاحتها
اليه فوجب ما مضيت به له
دون ما لم يرضه (و) لزوج
(مخالف على ما يريدها أو بيتها
من دراهم أو متاع ما بهما) أي
ييدها أو بيتها من ذلك (فان لم يكن)
ييدها (شيء) من الدراهم
(فله ثلاثة دراهم) لانها أقل
الجميع فهي المتقدمة (أو)
لم يكن في بيتها شيء من المتع فله
(ما بهما متاعاً) كالوصية فان
كان يديه دون الثلاثة فلا شيء له
غيره (و) ان خاله (أو) (أو)
ما تحمل شهيرة (أو) ما تحمل
(أمة) ونحوها (أو ما في بطنه)
أي الامه ونحوه صح كالوصية بذلك
(وله) (ما يحصل) من ذلك
لكن قياسه سابق في الوصية
له قيمة ولد الامه محرم
التفريق (فان لم يحصل)
منه (شيء وجب له) مطلقاً
ما قبله لاسم (و) يجب
(فيها) اذا خذله (أو) على شيء
(يجعل مطلقاً كثر وب ونحوه)
كعبه وثوب وربعه ورواية
(مطلقاً ما تناوله الاسم) اصدق
الاسم بذلك (و) ان خذله (أو)
ذلك الثوب الهروي فبان مروياً
أو مبيعاً (أو) على هذا العبد السندي
فبان هنداً أو زنجياً أو مبيعاً (ليس
له غيره) لوقوع الخلع على عينه
(وبصح) (نحوه) (على)
ثوب (هروي في الذمة) وعليه

طمانته قد برئ حث) الخالف بذلك لانه فصل الحلف عليه فاصداً لانه حثت كما لو تعده
(الاف السلام) أي الا اذا سلم على قوم هو فيهم ولم يعلم به أو سلم عليه يظنه اجنبياً (و) الا
في (الكلام) اذا حلف لا يكلمه فسلم عليه يظنه اجنبياً أو سلم عليه ولم يعلم لم يحث
لانه لم يقصده بسلامه ولا كلامه فهو بمنزلة المستثنى منهم (وان علم) الخالف انه لا يسلم
على فلان ولا يكلمه (به) أي فلان بان علم انه في القوم (في) حال (السلام) عليهم
(ولم ينوه) بالسلام أو الكلام (ولم يستثنه بقلبه حث) لانه سلم عليهم وهو منهم ولم يستثنه
فصار كالسالم عليه من فردا (وان حلف) كذلك مثلاً (لا يبيع) لزيد ما فوكل زيد من
بذعه (أي يدفع ثوبه) (الى من يبيعه فذعه الوكيل الى الخالف فباعه غير علم) من انه
زيد (فكناس) يحث في طلاق وعتق فقط (ولو حلف) المدين (لا تاخذ حقل
منى فاكرو) المدين (على دفعه اليه) أي ان رب الدين المحلوف عليه لا ياخذ
فاخذه حث (أو اخذه) أي اخذ رب الدين دينه (منه) أي من المدين الخالف
(فهر حث) لوجود الاخذ المحلوف عليه اختياراً (وان اكره صاحب الحق على اخذه)
فاخذه (فيكلم) لو حلف لا يفعل شيئاً فافعله مكرهاً) فلا يحث مطلقاً لان الفعل لا يسبب الى
المكره (وان حلف لا يفعل شيئاً) ولا نية ولا سبب ولا قرينة ففعل به حث (أو)
حلف (على من يمنع يمينه كزوجة وقرابة) من نحو ولد وكذا غلامه (وقصد منه)
من فعل شيء (ولانية ولا سبب ولا قرينة) تخصص الكل أو البعض (فعل) المحلوف
عليه (بعضه لم يحث) الخالف نص عليه فيه من حلف على امرأته لا تدخل بيتاً احتها
لم تطلق حتى تدخلها كذا الأثرى ان عرف بن مالك قال كل من أوفى به حتى لا يكون
مضوا البعض لا يكون كذا ولانه عليه الصلاة والسلام كان يخرج رأسه وهو معتكف
الى عائشة فترجله وهي حائض والمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد والمناض ممنوعة
من التمسك فيه (فان كان في فمها) أي الزوجة (رطبة) أو تذاق أو نحوها (فقال)
ان ألتها وأمسكتها أو أقبعتها بكسر التاء فيهن (فانت طالق) ولانية ولا قرينة ولا
سبب (فاكت بعضاً أو نقت الباقي) وأمسكتها (لم يحث) لانها لم تأكلها ولم تلحقها
وتمسكها (فان توى) بقوله لأفعلن كذا أو على زوجته ونحوها لا تفعل كذا ففعل
(الجميع أو) فعل (البعض فيمينه على ما توى) لان النية تخصه وكذا الوقت قضى سبب
ايمن أحد الأمرين (وان دنت قرينة تقتضي أحد الأمرين) الجميع أو البعض (تعلق
الحث) (به) أي بما دلت القرينة عليه (كن حلف لا شرب هذا النهر أولاً كالتخيز)
أو التجم (أو لا شرب الماء وما أشبهه) كذا ليست الغزل ونحوه (مما علق على اسم جنس
أو على اسم جميع كالمسلمين والمشركون والفقراء والمساكين حث بالبعض) لان فعل الجميع
ممتنع فلا تنصرف اليمين اليه وقوله اسم جميع أي اسم هو جمع فالأضافة بيانية بدليل الامثلة
وكذا اسم الجميع وكاوي وأولات (وان حلف لا شرب من ماء الفرات فشرب من مائه حث)
سواء (كرع فيه) بان شرب منه بغمه (أو اغترق منه) يديه أو باناء (كالو حلف
لا شرب من هذا البئر) فكرع منه أو غترق لانه شرب منه وكذا العين (و) كالو حلف
(لا أكلت من هذه الشجرة) فلقط من تحتها فاكل حث كما لو أكل الثمرة وهي عليها بخلاف
كل ورقة أو طرف أغصانها (و) كالو حلف (لا شرب من هذه الشاة) لحث في شيء
وشرب منه فانه يحث لانه شرب منها (و) لو حلف (لا شرب من ماء الفرات فشرب
من نهر أخذه حث) لانه شرب من مائه (و) ان حلف (لا شرب من الفرات فشرب

من نهر يأخذ منه) أى الفرات (فوجهان) أطلقهما فى الشرح وغير أحدهما
الحث نظرا الى أن القصد بالفرات مأوّه وهذا منه وعدمه نظر الى أن مأخذه انتم يصنف
اليه لا الى الفرات ويزول باضافته اليه عن اضافته الى الفرات (وان حلف) على شئ
(ليفعله لم يبرأ حتى يفعله جميعه) لأن ذلك حقيقة اللفظ ولأنه مطلوب به تحصيل الفعل
وهو كالامرو ولو أمر الله تعالى بشئ لم يخرج من العهدة إلا به فعل جميعه فكذا هنا (و) لو
حلف (لا يدخل دارا فادخلها بعض حسده أو دخل طق الباب) منها لم يحث لأنه لم يدخلها
(أو) حلف (لا يشرب ماء هذا الآماء فشرب بعضه) لم يحث لأنه لم يشربه (أو)
حلف (لا يبيع عبده ولا يهبه فباع بعضه) (أو وهب بعضه لم يحث) وكذلك
باع البعض ووهب البعض لأنه لم يبعه ولم يهبه (وان حلف) على امرائه أو غيرها
(لا ألبس من غزلها ولم يقل ثوبا فلبس ثوبا فبعضه منه) أى من غزلها حث لأنه ليس من
غزلها (أو) حلف (لا أكل طعاما اشتريته) بكسر التاء للخطابة (فاكل طعاما
شوركت) بالبناء للفعل (فى شرائه) أى اشتريته مع غيرها (حث) إلا أن يذوى
ما انفردت بشرائه (و) ان حلف (لا يلبس ثوبا اشتراه فبدأ) حلف لا يلبس ثوبا
(نسيجه) زيد (أو) حلف (لا يأكل طعاما طبخه) زيد مثلا (أو) حلف (لا يدخل
دارا له) أى لزيد (أو) حلف (لا يلبس ما حاطه) زيد (فلبس ثوبا نسيجه هو)
أى زيد (وغيره أو) لبس ثوبا (اشترىه) أى زيد وغيره (حث) لأن شركة غيره
معه لا تمنع نسجه وإضافته إليه لأنها تكون لادنى ملابس ولا يخفى ما فى كلامه من ألف وانشر
(الأن تكون له نية) بأن نوى ما انفرد به فلا يحث بما شورك فيه (وان) حلف لا يأكل
شيئا مما اشتراه زيد (واشترى غيره شيئا فخطه بما اشتراه) زيد (فاكل) الحالف (أكثر مما
اشترى شريكه) أى شريك زيد (حث) وجها واحدا لا يعلم بالضرورة أنه كل مما اشتراه
زيد وهو شرط الحث (وان أكل) الحالف (مثله) أى مثل ما اشتراه شريك زيد (أو)
أكل (أقل منه لم يحث) لأن الأصل عدم الحث ولم ينه عنه وحكمه حكم ما لو حلف لا يأكل
ثمرة فوقعت فى عمره على ما يأتى ولو قابل زيد فى مأكول كان باعها فكل الحالف منه لم يحث لأن
لا قاله فسخ كما تقدم لا يبيع على الأصح (ولو اشتراه) زيد (غيره) بولايه أو وكالة فكل
الحالف منه حث لأنه أكل مما اشتراه زيد (أو باعه) أى باع زيد ما اشتراه (حث)
الحالف (ياكل) منه لأن يبيعه له لم يرفع شراءه إياه فصدق أنه أكل مما اشتراه زيد (والشركة)
وهى يبيع البعض بقسطه من الثمن (والتولية) وهى يبيع المبيع برأس ماله (والسلم والصلم
على ما لم يشري) يحث بهما من حلف لا يشتري ويحث بالأكل مما ملكه زيد لانه
صور من البيع وان اقتصت بأسماء كما تقدم (وان حلف بطلاق ما غصب فثبت) الغصب
(بما يثبت به أصل فقط كرجل وامرئتين أو رجل وعين أو بترك كل (لم تطلق) بالطلاق
لا يثبت بذات ولا أصل بقاء العصمة ولو حلف لا يستحق على فلان شيئا فقامت بينة بسبب
الحق من قرض أو نحوه دون أن يقول وهو عليه لم يحث لأن مكان صدقه يدفع ذلك أو يرافقه
منه وسكن يحكم عليه بما شهد به لأن الأصل بقاءه عليه انتهى

باب التأويل فى الحلف وهو

أى التأويل (ان يرد) الحلف (بالفظة ميثاق ظاهره) وتسمى أمثله (سواء فى
ذلك) الحلف (الطلاق) والعاق والميمين (كقوله) كالحلف بالله تعالى أو بالظهار أو

كقوله ان أعطيتنى خيرا أو خيرا فإنت طالق (عاطته) إياه (ف) الطلاق الواقع (رجعى) لأنه ليس بعوض شرعى وانما وقع

بذمتها سلم تام الصفات
(فصل وطلاق) بمنجز بعوض
أو (معلق بعوض) يدفع له
(كخلع فى إبانة) إبدل العوض
فى إبانته أشبه الخلع (فلو قال)
لزوجته (ان أعطيتنى
عبدًا فإنت طالق طلق)
منه (بائنا بإى عبد) يصح
تملكه لا يجوز منه ذور (عاطته)
له لوجود العدة وظاهره
ولو كانت لجواز نقل الملك فيه
خلافاً لى الأئمة وغيره (وملكه)
لزوج أى العبد باعها
إياه نصا لأنه عوض خروج
العوض عن ملكه (وان) قال
لها ان (أعطيتنى هذا العبد)
فإنت طالق (أو) قال لها ان
أعطيتنى (هذا الثوب
انتهى روى فإنت طالق ما عطته
إياه) أى العبد فى الأولى
أو الثوب فى الثانية (طلقت)
بأنه وجود العدة ولائى له ان
بأن العبد أو الثوب معيه
أو ان الثوب (مروى) لأنها
لم تنزىم غيره وتعليق للإشارة
(وان بان) العبد (مستحق
الدم فقتل فله أرش عيه) ولا
يرفع الطلاق (وان خرج)
العبد أو بعينه مغبوبا أو خرج
الثوب (أو بعضه مغبوبا)
لم تطلق (أو) خرج العبد
وبعنه (حرفه ما لم تطلق) بآئنة
باعطائه لأنه انما يتناول ما يصح
تملكه منها وانصوب والحصر
كله أو بعضه لا يصح تملكه فلا
يصح اعطائها إياه فلا يرفع
ما علق عليه (وان علقه) أى
الطلاق (على خمر أو نحوه)
لأنه ليس بعوض شرعى وانما وقع

بطورہ الاعطاء الاستحالة حقيقة
 (مرويا او) اعطته ثوبا
 (مرويا) يا مفسوالم تطلق
 لعدم وجود الصفة المعلق عليها
 (وان اعطته) ثوبا (مرويا)
 معيافله مطا لبيتا (مرويا)
 (سلم) لا راطلاق يقتضي
 السلامة وتطلق لوجود الصفة
 المعلق عليه المتناول لاسم تسليم
 والمعيب والاعلى والادنى
 (و) ان قال لزوجه (ان)
 اعطيتني وانضيتني انما كانت
 طالق (او) قالها (اذا)
 اعطيتني وقبضتني انما كانت
 طالق (و) قال له (مسي)
 اعطيتني او (مسي) انضيتني
 القافان طالق (م) التعليق
 (من جهته) فليس له بطله لار
 الغالب فيه حكم التعليق بحجة
 تعليقه على الشرط (فاى وقت)
 فورا كان او متراجعا كما لو خلا
 التعليق عن العوض (اعطته)
 الزوجه (على صفة عيكه)
 اى الزوج (تقبض) فيه
 بان لم تكن فيه صفة صفة
 (انفاك كزوجته) ويكون
 الاعطاء (احضاره) اى لا ف
 لزوج (واذنه) له (في)
 قبضته اى الانف (ولومع)
 نقص في العبد (استغناء)
 يتنام اوزن (دنت) لوجود
 انصفه (وملكه وان لم يتبعه)
 اى زوج الا ف يبيده لانه
 اعطاء شرعى يحث به من حلف
 لا يعطى ولا تشبه لانه مع
 فان هرب لزوج قبل عنيته
 او قاتل يضمنه لثبوت اواجهه
 قصصا مما عني عنيك او اعطته
 به وهب او حلف به او قصصت
 انك وز او عنيته سبيكة لم يتبع

(و) ان قال لها (ان اعطيتني ثوبا مرويا فانت طالق - ق فاعطته) ثوبا

انذر (فان كان الحالف طالما كالذى يستحلفه الحالك على حرق عنده لم ينفعه
 تاويله) قال في المدعي بغير خلاف فعلمه ومناف في الشرح (وكان عنيته منصرفة)
 الى ظاهر الذي عني المستحلف لقول النبي صلى الله عليه وسلم عنيك على ما يصدقك به صاحبك
 وفي افظ اليمين على نية المستحلف رواها مسلم من حديث أبي هريرة (وان كان) الحالف
 (مظلوما كالذى يستحلفه ظالم على شيء لوصدقه) اى اخبره به على وجه الصدق (الظلمه او)
 ظلم غيره او نال مسلما) قلت او كافر محترما (منه ضم رفهنا له تاويله) لحديث سويد
 بن حنظلة قال خرجت بى يدرسون الله صلى الله عليه وسلم ومعنا وائل بن حجر فأخذوه عدوه
 فخرج القوم أن يحرقوا الخيفات انه اخى فحلى سبيله فاذننا النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ناله
 ذنت فقلت كفت أبرهم وصدقههم لم اخوانهم رواه أبو داود وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان في المعدي من مدحضة عن الكذب رواه الترمذي قال محمد بن سيرين الكلام اوسع
 من أن يكذب ظريف حتى الظريف بذلك يعنى بالكيس العطن كانه يقطن التأويل فلا
 حجة الى الكذب (وكذا ان لم يكن) الحالف (ظالما ولا مظلوما ولو) كان التأويل
 (بحاجة) اليه لانه عليه الصلاة والسلام كان يمزح ولا يقول الا حقا وزاحه أن يروم
 السامع بكلامه غير ما عناه وهو التأويل فقال عليه الصلاة والسلام لعجوز لا تدخل الجنة
 عجوز يهنى ان الله ينشئن ايكرا عرابا (واقبل) منه (في الحكم) دعوى التأويل
 (مع قرب الاحتراز) مع (توسطه) لعدم مخالفة للظاهر و (لا) تقبل دعوى
 تاويل (مع عده) لخفاقة نظره و اى ذلك في جامع الامان باوضح من هذا
 (د) من أمثلة التأويلات (ينوى باللباس الليل و) ينوى (بالفرش والسباط الارض
 و) ينوى (بالزاد الجبل و) ينوى (بالسقف والبناء السماء و) بالاخوة اخوة الاسلام
 و) ينوى بقوله (ما ذكرت ولا اى ما قطعت ذكره و) ينوى بقوله (ما رأيت ما ضربت
 رثته و) ينوى (ينسئ طرائق اى نساؤه الاقارب كبنته وعماته وخالاته ونحوهن و) ينوى
 (بجوارى حر رفقه و) ينوى بقوله (ما كنت فلاذ ولا عرفته ولا علمته ولا سألته حاجة
 ولا كنت له دجاجة و) ينوى (ببيت فرش ولا حصير ولا بارية ويعنى) اى بقصد
 (بمكاتبه) في قوله ما كنت وزنت (مكاتبه لرقيق و) ينوى (بالتعريف) اى في
 قوله ما عرفت وزنت (بخدمته تعريف و) ينوى (بالاعلام) في قوله ما علمته (جعلته
 علم اشته) اى مشقوقه و ينوى (بالحاجة) في قوله ما سألته حاجة (شجرة صغيرة و)
 ينوى (بالدجاجة في قوله) وما كنت له دجاجة بثلاث ابدال (سكبة من العزل و) ينوى
 (بالعروجة) في قوله لا كنت له فرجة (الدراعة و) ينوى (بالفرش) في قوله ولا
 في بيت فرش (صغرا ل و) ينوى (بالحصير) في قوله ما في بيته حصير (الحبس
 و ينوى (بالسائر) في قوله ما في بيته سائر (السكين السقي يرباها) الافلام (وما كنت
 من هذا شي ولا خذت منه و يعنى) ينشئ رايه البقي (بعدا كله وأخذته) ولا خذت في ذلك
 كنه حيث لم يكن ظاهرا لفظه يحتمل ماواه

في فصل ولا يجوز التحجيل لاسقاط حكم اليمين كما لا يجوز التحجيل لاسقاط الزكاة ونحوه
 مما تقدم بانه (ولا تسقط) ايمينى حكمها (به) اى بالتحجيل على اسقاطه (وقد
 نص الامام أحمد على مسأله من ذلك وقال من احتال بحيلة فهو حائث قال ابن حامد
 وغيره حجة مذهب) اى الامام أحمد (انه يجوز التحجيل في اليمين وانه لا يخرج منها الا
 ما ورد به مع كسرين) على ما تقدم فصيله (وكما كراه واستثنى اذا اكل) اى كل رجل

وزوجته (عرا ونحوه) (نوى) كسمش وخوخ (حلف على زوجته) (متجبري
بعدد ما أكلت) (بضم التاء أو كسرهما) (ولم يميز نوى ما أكلت ولم يعلم) (انراه
ما أكلت ذلك) (فألتها فطر كل نواة وحدها) (فيما إذا حلف اليمين نوى ما أكلت
أذبححق بذلك نوى ما أكلت) (وتعدله) (أي إن حلف عليها تخبره بعدد ما أكلت) (عددا
بتحقق دخول ما أكلت فيه مثل أن يدعى أن عدد ذلك ما بين مائة إلى ألف فتم ذلك) (أي الألف
(كله) (فيما يدخل فيه ما أكل) (وكذلك إن قال إن لم تخبر بني بعدد حب هذه الرمانه)
فانت طالق (ولم تعلم عددها) (أي عدد حبها) (كبرت عددا بديل على عددها فيه
(فإن كان ذلك نيته) (بالحلف) (لم يحث) (لأنها حلفت ما حلف عليه) (وإن نوى التحصير
بكميته) (أي بعدده) (من غير نقص ولا زيادة) (حنث لأنها لم تعلم ما حلف عليه) (أو أطلق)
فلم ينوش بما سبق من الأمرين (حنث لأنه حيلة) (والحيل غير جائز لعل اليمين) (وكذلك
المسائل الآتية في هذا الفصل وشبهها وقد ذكرنا) (أي التحصير) (من ذلك صور كثيرة
وجوزة جماعة من الأصحاب والذي يقطع به أن ذلك ليس مذهبا لا جده) (رحمه الله لأن
نواعده مذهب وأصوله تأباه) (فمن ذلك إذا حلف ليقعدن على بارية في بيت أولاد دخله
بارية ولم يكن فيه بارية فإنه يدخل فيه قصبا بفسخه فيه أو بفسخ قصبا كان فيه) (ويحسب
عليها في البيت ولا يحث لأنه لم يدخله باريه وإنما أدخله قصبا حربه في المقنع والشرح وغيره
وحزم في المنتهى وغيره) (بأنه يحث بذلك) (وإن حلف ليطلعن قدرا برط ملحوبا كل منه وذا
يحدث طعم الملح فإنه يصدق فيه أيضا) (لأن الصفة وجدت لأن الملح لا يدخل في البيض) (وإن حلف
لأيا كل بيضا ولا تقا أو) (حلف) (ليكن ما في هذا الآء فوجدته) (منه) (وتفاحا فإنه
يعمل من البيض ناطقا) (وهو نوع من الخلوى) (و) (يعمل) (من التفاح شرا) (ويؤكل
منه بغير حنث لأن ذلك ليس ببيض ولا تفاح) (وإن كان على س) (وبوقه امرأة) (وتحتم أخرى
(وحلف لاصعدت البك) (أيتها العليا) (ولا تزات إلى عنده) (سغلى) (ولا أقممت مكاني) (سعة
لمنتز العليا) (وتصعد السغلى) (وتحل عيته لأنه لم يبق حنثه بمكنا لزوايا تصور رد المحلوفه
عليها) (وإن حلف لأقمت عليه) (أي أسلم) (ولا تزات عنه ولا صعدت فيه فاسمعت إلى سم
أمر) (تتحل عيته لأنه أوفى بعهده من غيره) (وإن حلف) (وهي في ماء) (أقمت في هذا
الماء ولا خرجت منه فإن كان) (الماء) (جاري لم يحث) (أقام أو خرج) (أداني ذلك الماء
بعينه) (كذا في المقنع وغيره لأن الماء المحلوف عليه جرى وصار في غيره ضرورة كونه جاري) (و
تحصل الخفاقة في المحلوف عليه وفي المنتهى لا يحث إذ بقصد أو سبب انتهى فعلى كلام
المصنف يحث مع الإطلاق وعلى كلام حبان انتهى لا يحث (وإن كره) (في المحلوف
عليه لا فم فيه ولا خرج منه) (وذهب حنبل إلى حنث منه) (كراه) (لأنه لا يصدق
الخروج إليه منهم وهو يقيم فيه فيحتمل حنث وإن لم يخرج من مكانه) (وقد جزمه

فوقه) (وإن سئل هل تنام ما تدركه يدك وذكرك ونحوه) (أي إعلان) (عنده) (أي الحلف
وديعه) (قانه يضمن به) (لذي) (أي أنه وصلة ويرث عيته لأنه صادق) (أو بنوى) (بحلفه
ما قلنا عند ديدية) (غير ديدية) (أي عنده) (أو) (سوى مكانه) (غير مكانه) (وبسنتي بقله)
بان يقول في نفسه غير ديدية كرا (وإن يحث) (لأنه صدق) (فإن لم يزل) (في عيته) (أثم)
يكذبه وحلفه عليه متهمدا (وهو) (أي أثم حلفه كاذبا) (دون أثم إقراره بها) (تعدمت ضرره
إلى غيره بحلف الإقرار فإنه يمدى ضرره لرب الديدية وتفتوت عليه به) (ويكفر) (لحنثه أو

طالقتني) (فلك ألف أرفانت
بري من ألف (أو) قالت له
ان (خلعتني فلك) ألف (أو)
فأنت بري منه) (أي الألف
(فقال لها طلقني) جوابا
لقولها طلقني أو ان طلقني
(أوقال لها خلعتك) جوابا
لقولها خلعتني أو ان خلعتني
(ولم يذكر الألف) مع قوله
طالقتك أو خلعتك (بأنه)
(واسمه) (أي الألف لأن قوله
طالقتك أو خلعتك جوابا لما
استدعته منه والسؤال كالمعاد
في أجواب أشبهه) (لوقال يعني
عندك) (بألف) (فقال يعنيك ولم
يذكر الألف) (من غلب فقد
أبدا) (لأنه المعهود فيمنصرف
الإطلاق إليه) (إن أجابها على
أغور) (وإن لم يكن جوابا
لسؤاها) (وهي) (أي الزوجة
(الرجوع) (عما قالته لزوجها
قبر احبته) (لأنه انشاء منها
على سبيل انه وضعت فلها
الرجوع قبل تمامه بالجواب
كالبيع وكذا قولها ان طلقني
فلك أو ونحوه) (لأنه وإن كان
تعيقه فهو يصدق لوجوب
العوض لا لظن راق وإن تواطأ
على أن تبيع الصداق أو تبرئه
منه على أن يطلقها كان بآئنا
وكذا قول البرقي وأما أطلقك
أو أبرئتني طلقك ونحوه
ما يذهب منه سؤال الأبراء على
أن يطلقها أو أنها أبرأته على أن
يطلقها ذكره الشيخ تقي
الدين

فصل من سبيل الخلع
أي أن يخلع على زوجته
أو من غيرها (على شيء فطلق لم يستحقه) (أي المسؤن عليه لأنها استدعت منه فسخا فلم يجبه اليه وأوقع طلاقا لم يطلبه ولم تبذل فيه

كنت اليمين مكفرة (فلولا بخلف) وضاعت الوديعه بسبب ذلك (لم يضمن) الوديعه عند
 في الخطأ (و) تقدم الكلام على ذلك في الوديعه مفصلاً (وليسرق منه امرأته شيئاً
 لحاف) عليها (بالطلاق تصدقني) أي لتعبرني على وجه الصديق (أمرقت مني شيئاً
 أم لا وخافت أن صدقته فأنها تقول أمرقت منك ما سرق منك ومعنى ما الذي) فتكون
 صادقة (وان حلف) عليها أي على امرأته (لما سرق مني شيئاً فخافته في وديعه لم يحث لأن
 الخيانة ليست مرقه) لعدم الحرز (الآن بنوي) ذلك فيحتملها لأن اللفظ صالح
 لأن يراد به ذلك (أو يكون له سبب) يدل على ذلك فيعمل به ويحتمل لأن السبب يقوم مقام
 النية لذلك عليه (وان قال لها أنت طالق ان لم أجتمع لك اليوم وأنت طالق ان اغتسلت
 منك اليوم) مع قدرته على استعانة الماء ولا تفوته صلاة مع الجماعة (فصلي العصر ثم
 جاءها واغتسلت ان غابت الشمس) وصلى معه (لم يحث) لأنه جامع في اليوم ولم يغتسل
 فيه ولم يغتسل فيه لانه في الجماعة (ان لم يكن أراد قوله اغتسلت منك الجماعة)
 فيحتمل فعل ما حلف لا فعله (و) ان قال (أنت طالق ان لم أطاك في رمضان نهرا
 وسافر) أي شرع في السفر ان فارق بيوت قريته العاصمة مر بد السفر (مسافة
 اقصر ثم وصفتها) انحلت عيته) ولا ثم عليه لانه مسافر (وقال) الامام (أحد لا يجزئني
 لها حيلة) ولا تجزئني الحيلة في هذا ولا في غيره وقال في رواية بكر بن محمد اذا حلف على
 فعل شيء ثم احتال بجبهه قصه رآها فقد صار إلى ذلك الذي حلف عليه بعينه وقال القاضي
 انما تحل به اليمين ويباح به الفطر لان ارادة حل اليمين من المقاصد الصحيحة (وان
 شترى خمارين وله ثلاث نسوة) أو بنات ونحوهن (لتخمرن كل واحدة عشرين يوماً
 من الشهر) باحد الخمارين (اختمرت الكبرى والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذت
 الصغرى من الكبرى) خمارها (الى آخر الشهر) فقد اختمرت الصغرى عشرين يوماً
 ونصته الوسطى بخمرة في تمام العشرين فتمت لها العشرون ثم (اختمرت الكبرى بخمار
 لوسطى في هذا العشرين الى آخر الشهر) فأكمل لها هذه العشر مع العشر الاولى عشرين
 يوماً (وكذا ركوبهن بغير ثياب فراسخ) و (يحمل كل نعل أكثر من امرأة فقال)
 زوجه (يتم طرائق ان لم تركب كل امرأة منهن فرسخين) فتركب الكبرى والوسطى
 لبعين فرسخين تركب الصغرى بغير الكبرى الى تمام الثلاث ثم تركب الكبرى بغير
 لوسطى هذا الفرسخين الى تمام الثلاث (فان حلف ايقم من بينهن ثلاثين فارورة) وهي في
 اصل اذ من زجاج والمراد هذه الاعم (عشر مملوءة وعشر فرغ وعشر منصفه قلب كل منصفه
 في مثلها) من المصفاة فتصير المملوءة خمسة عشر والفرغ خمسة عشر (فلكل واحدة) من
 ثلاث (خمس مملوءة وخمس فرغ) وانحلت عيته) فان كان له ثلاثون شاة عشر تحت كل
 واحدة ثلاث شوات وعشر تحت كل واحدة مملوءة وعشر تحت كل واحدة مملوءة ثم حلف
 بالطلاق بيقسمها) أي انشأه مع سخاها (بمن) أي بين نساؤه الثلاث (لكل واحدة ثلاثون
 رأساً من غير أن يفرق بين شيء من النخار وأمهاتهن فانه على احدها من العشر التي تحت كل
 واحدة مملوءة) فقد كسب الثلاثون (ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية لكل واحدة)
 منهما (خمس مما تتجه واحدة وحس مما تتجاه) بكسر الهمزة (ثلاث وان حلف لا شربت
 هذا الله ولا أرقته ولا تركنه في اذناه) بكسر الهمزة في الافعال الثلاثة) ولا فعل ذلك
 غيرت فان شربت في الاذنه أو شربت اذنه ثم جففته لم يحث) وكذا لو شربت في أو غيرها
 بعضه وأراقت له في أو تركته كما تقدم فيمن حلف على حمل ما كولا لا كاه ولا أمه ولا

بنوه اطلاق (لم يصح)
 خله الذي هو نسخ الخلو عن
 العوض لأنه مذكور في الطلاق
 لافيه (و) ان قالت زوجه
 (طلقتي) باللف الشهر أو بعد
 شهر لم يستحقه الا بطلاقها بعده
 (أو) قال شخص لآخر (طالقها)
 أي امرأتك (بالف الى شهر أو
 بعد شهر لم يستحقه) أي الا لاف
 (لا بطلاقها بعده) أي الشهر
 لانه اذا طلقته قبله فقد اختار
 ابتاع طلاقه بلا عوض فيقع
 رجوعه الى الأولى فلو كان في
 تكون معنى من اليمين مدائة
 وبذل عليه ان يطلق في ذمته
 لا تمهيد وانما الغاية بتمداده
 وأما في الثانية فواضح وان قالت له
 طلقني بالف الى شهر أو بعد
 شهر فقال لها اذا جاور رأس
 الشهر فانت طالق استحق
 العوض وقع اطلاقاً بانها عند
 رأس الشهر (و) ان قالت
 لزوجها طلقني (من الآن
 الى شهر) بالف (لم يستحقه
 الا بطلاقها قبله) في قبل مضي
 الشهر ولا تضر اخراجه في وقت
 الطلاق لانه محرم عليه على
 الشرط فصح بذل عوض فيه
 مع حمل الوقت كالجارية (و) من
 قالت لزوجها (طلقني به) أي
 بالف (على أن تطلقني ضربي)
 أو قالت له طلقني بالف (على
 أن لا تطلقها) أي الضربة
 (صح الشرط والعوض) لأن
 بذلته في ضربة وطلاق ضربه
 أشبهه بزوجته طلاقه في وضري
 بالف (وان لم يب) فأبشرطها
 من طلاق ضربه أو بعده
 (فله الأقل منه) أي الألف (ومن أسمى)

كذا أقام... حق إلى بعضنا (وان لم يكن بق من الثلاث إلا ما وقع ولولا تعلم) هي بذلك (استحق الآف) لأنما حصلت ما يحصل بالثلاث من البيوت والحرية (ولو قال) زوج (أمرأة مطلقا بالحق فطلق واحدة) منها (بانت بقسطهما) من الآف فستقطع على مهر مثلهم (ولو غلبت) أي طاعتنا بالحق (أحداهما) فقتل أنت طابق (فرجتي) سواء كانت المنطقة النسائية أو ضرتها (ولاشئ له) لأنما جعلت الآف في مقابلة طلاقها ولم يحصل كقرله يعني عبدك أنت فيقول أنتك أحداهما بخمسة (و) إن قل لزوجته ابتداء (أنت طابققتن) بأنف فقبلت واحدة) منها (طلقت بقسطها) من الآف (و) إن قال لها ما (أنت طابققتن) بأنف ان شئت ما قفا تاشقنا واحداها) أي الزوجتان (غير ردة وقع) الطلاق (بها) أي غير لرسيدة (رجعيا ولا شيء عايم) من أنف أما وقوع الطلاق به فله ط مشقة ولما رجعت ان مشقة في النكاح وأما كونه رجعية ورس لا شيء عايم لعدم نفوذ تصرفه في ماها (و) وقع الطلاق (بها) لرسيدة (بها) بقسطها من الآف (لأنه مشقة لرسيدة ونفوذ تصرفه في ماها ويقسط على مهر مثلهم) (و) إن قل زوجته (أنت طابق وعلى أنف) (و) أنت طابق (على أنف) (و) أنت طابق (بأنف فقبلت) ذلك منه (بالجسدية) منه (وسخفه) (و) إن قل

فقل لها (ان خرجت من دارها أنت طابق ثلاثا ان خرجت من الدار الاباذني ونوى قلبه) بطابق (طابق من رثاق) بفتح الواو وكسرها أي قيد (أو) طابق (من) اسم الغلاني كالتحياطة والغزل والنظر يز ونوى بقوله ثلاثا ثلاثة أيام فله (لأنه لفظه محتمله) (ان خرجت لم تطلق فيه) بينه وبين الله تعالى رواية واحدة) لأنه أدري بنيته (ويقع في الحكم كما تقدم لأن هذا الاحتمال بعيد) فأرادته مخالفة للظاهر فلا تقبل دعواه (وكذلك الحكم إذا نوى بقوله طابق الطابق من الأبل وهي الناقصة التي يطلقها الراعي وحدها أول الأبل إلى المربي رحمت لبنها ولا يحلها إلا بعد الولد) أي وردها الماء (أو نوى بطابق الناقصة يحل عقابها وكذا ان نوى) بقوله أنت طابق (ان خرجت ذلك البهائم) ولم يخرج (أو) نوى (ان خرجت وعليها ثياب خبز أو برسيم وغير ذلك) ولم يخرج كذلك (أو) نوى (ان خرجت عريانة أو) ان خرجت (راكبة بغلا ونحوه) كفرس ولم يخرج كذلك (أو) نوى (ان خرجت نبيلا أو) ان خرجت (نهارا فله نيته) لأن لفظه محتمل ذلك (ومنى خرجت على غير النصفه التي نواها لم يحتمل) فيما بينه وبين الله لكن لا يقبل منه ذلك حكما لبعده (وكذا الحكم إذا قال أنت طابق ان أبست ونوى ثوبا دون ثوب فله نيته) ويقبل منه حكما إذا بعده في ذلك رقة تقدم (وكذلك ان كانت يمينته بعتاق) على نحو ما تقدم (وكذا ان وضع يده على صغيرة شعرها وقال أنت طابق ونوى محاطبة الصغيرة أو وضع يده على شعر عبده وقال أنت سر ونوى محاطبة الشعر) فله نيته (أو) وضع يده على الصغيرة وقال (ان خرجت من الدار أو ان سرقت مني شيئا) (أو ان) خنتني في مالي أو ان أنشيت سرى أو غير ذلك مما يراد منه ما منه) ككلام زبد فقلت طابق محاطبا للضفيرة (فله نيته) لأن لفظه محتمل ما نوا به (وان أراد ظاهرا أن يحلفه بالطلاق أو اعتناق أن لا يفعل ما يجوز له فعله) كركوب دابته ودخول داره (أو) أراد أن يحلفه أن (بفعل ما لا يجوز له فعله) كسرقة زواجر أو أخذ مال الغير بغير حق (أو) أراد أن يحلفه (أنه لم يفعل كذا لشيئ لم يلزمه الاقرار به) كبيع ونحوه (لخاف ونوى شيئا لم يذكر لم يحتمل) فقلت وينبغي أن يقبل منه (في الحكم) الردة ذات قيامه بربطه (وان تأمله) انظروا (قل زوجتي) طابق (أو) فله قبل (كل زوجتي طابق ان فعلت كذا أو) ان كنت فعلت كذا وان لم أفعل كذا فقلت (من له قبله) (ونوى) بقوله زوجتي طابق (زوجته العمياء) أو الجذماء ونحوه (أو) نوى زوجته (اليهودية) أو النصرانية (أو) نوى بقوله كل زوجتي ضا في كل زوجة له عبدة أو برصاة أو يهودية أو نصرانية أو عوراء أو خرساء أو جشية أو رومية أو مكبية ونحوه) كعبدية أو صينية (أو نوى) بقوله كل امرأتي طابق (كل امرأة تزوجها بأصمين أو أبصرة أو بغيرها من الموضح) كعبد أو حباب (ولم تكن له زوجة على نسفة نى نواها وكان له زوجات على غيرها من الصفات) أولم يكن تزوج بتلك المواضع (بمحتمل) لعدم وجود النسفة (وكذا الحكم العتيق) إذا قال له قل عبدى أو أمى أو كل عبدى أو كل أمى منى حران كنت فعلت كذا أو نفعلمته أن تم أكن نفعلمته ونوى العبد الرومى أو الزنجى أو أمية أو خندية أو سندية وكان له عبدا أو أمية بغير تلك الصفة فلا عتيق (وكذلك ان قال ان كنت فعلت كذا) فزوجتي ضا ق أو عبدى حر أو أمى حر (ونوى ان كنت فعلته بالأصمين ونحوه) كاليمن والمند وغيره (من الأم كن التي لم يفعله فيها لم يحتمل) لأنه صادق (في حقه مع) صديق بسده جميع ما يملكه) بأن قل له قل زوجتي طابق ومالى أو وكل

(به) أي المجلس (بمسد ردها) كالو بذلته بعد المجلس (ويصح رجوعه) أي الزوج بعد قوله أنت طالق على ألف أو عليك ألف أو بآلف (قبل قبولها) أي الزوجة ذلك منه فلا تبين كرجوع من أوجب البيع قبل قبوله

(فصل إذا خالفته أي الزوجة) (في مرض موتها) الخوف فالخلع صحيح لأنه معاوضة فصح في المرض كالبيع ومضى اختلاف المسمى فيه من العوض أوزنه منها (فله الأقل من) العوض (المسمى) في الخلع (أو أوزنه منها) لأنها مبنية في قسم إبطال شيء من مالها إليه بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها يبطل الزائد كما أوصت له به أو اقربت وأما قدر الميراث فلا تهمه فيه فانها لو لم تخالف لورثته وان

بعت من مرضها فله جميع ما خالفها عليه كالزوج العاقل في النكاح (وان طلقها) أي الزوجة رجعا أو بائنا (في مرض موتها ومضى) لها براءت عن ارثها (أو اقربت براءت عن ارثها) لم تستحق الزائد (عن ارثها) ان لم تجز الورثة للنكاح لأنه لم يكن له سبيل إلى إبطال ذلك لها وهي في حباله فطلقها ليوصله إليها فخرج منه كالوصية لها (وان خالفها) في مرض موتها الخوف (وحايلها) بان أخذ منها دون ما عطاها (فمن رأس المال) لأنه لو طلقها بلا عوض صح قسمه أولى (ومن وكل) وكذا (في خلع امرأته مطلقا)

مالي صدقة ان لم أقبل كذا ونحوه (فخلف ونوى) بالطلاق شيئا مما تقدم ونوى بالبدن (جنسا من الاموال ليس فيه ملكة منه شيء لم يحنث) لما تقدم (كان قال جميع ما ملكه ونوى من الباقوت الاجر أو الزبرجد أو الخضرا أو المسك أو العنبر أو الكبريت الأصفر أو نوعا من أنواع البهار) كالقرنفل والدارصيني (أو) نوى (بملكه من السيوف والتمني والخشب وغير ذلك أي ذلك نوى ولم يكن في ملكه منه شيء لم يحنث) لما سبق (ولم يلزمه التصديق بشيء مما ملكه غيره وكذلك ان أحلفه عن رجل) انه لا يعلم أين هو (أو) أحلفه (عن شيء غيره) أي غير الرجل من الحيوان أو غيره (انه لا يعلم أين هو وهو يعلم انه في دار بيننا الخلف) انه لا يعلم أين هو (ونوى انه لا يعلم أين هو من الدار في أرضها أو في علوها أو في بعض محالها أو خزائنها أو غيرها أو سطحها وهو لا يعلم ذلك لم يحنث) لان قوله مطابق للواقع (وكذلك ان كان معه في الدار فكسبت عليه الخلف قبل فتح الباب ان ما قلنا هنا وأشار إلى راحة كفه أو) أشار (إلى ما حنث به لم يحنث) لأنه صادق (فان أحلفه) الظالم (أن بآية به) أي بفلان (مضى رآه الخلف) لباينه به متى رآه (ونوى متى رآه في داخل السكينة أو الصين أو) في (غير ذلك من المواضع التي تتعذر رؤيته فيها فلا يحنث اذا رآه في غير ما لم يحضره) البه لأنه لم يره على الصفة التي عنها (وان أحلفه) الظالم (بالمشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة) بان قال له قل ان لم أقبل كذا أو ان كنت فعلته أو ان لم أقبله فعلى المشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة (فقد نوى بيت الله مسجد الجامع وبقوله الحرام الذي بمكة المحرم الذي بمكة بحجة أو عمرة ثم وصله سرا بقوله ولم يره فتمام حجة وعمرة له نيته) لان أفضله محتمل اذا سجد ببيت الله والحرام على أحرار وعلى الحرم (ولا يلزمه شيء) لان تلك ليست بمناداة الكفارة (فان ابتدا أحلفه بالله فقال له قل والله فالحيلة أن يقول هو الله الذي لا اله الا هو ويدغم الحاء في الواو) أي يخفيها أما أمكن (حتى لا يفهم محلفه ذلك فان قال له الخلف أنا أحلفك بما أريد) أحلفك به (وقل أنت نعم كذا كرت أنا نصلا ووقف فنقل أنت نعم وكتب له نسخة اليمين بالطلاق والعق والتمشي إلى بيت الله الحرام وصدقة جميع ما ملكه فالحيلة أن ينوي بقوله نعم بيمينه الانعام) لأحرف الجواب (ولا يحنث) بذلك لأنه لا خلف منه اذن (فان قال) الظالم (اليمين التي أحلفك بها لازمة لك قل نعم أو قال) الظالم (له) أي لمن استخلفه (قل اليمين التي تخلفني بها لازمة لي فقال ونوى باليمين يده فله نيته وكذلك ان قل له) الظالم قل (أيمان البيعة لازمة لك) فقال ذلك (أو قل له قل أيمان البيعة لازمة لي فقال) ذلك (ونوى بالإيمان الذي تبسط عند خذ البيعة ويصفي بعضها على بعض فله نيته) لان أفضله يصلح لذلك ويأتي في كتاب الإيمان بيمين البيعة (وكذلك أدان) الخلف لمن يستخلفه قبل (اليمين بيمينه والنسيئة فتبطل فتا) ذلك (ونوى بيمينه يده والنسيئة مضمة) أي التهمة قد مرت منه منع (من اللحوم فله نيته) لان أفضله صلح لذلك (فان قال له قل ان قدمت كذا أو امرأتني على كذا فالحيلة) في عدم لزوم اليمين له (ان ينوي بالظاهر ما يركب من الخيل والبعير وغيرهما) كالخمس (فأذاني) بظهوره (ذلك لم يلزمه شيء ذكر ما قضى في كتاب إبطال الحيل وقال هذا من الحيل المباحية) لأنه توصل به إلى مباح (قل) القاضى (فان قال له قل) ان لم أقبل كذا أو ان فعلته أو ان كنت فعلته مثالا (فانما ظاهر من زوجي فالحيلة أن ينوي بقوله مظاهر مفاعل من ظهر

(ولا يقطع ما بين مختلعي من حقوق نكاح) كعرو ونفقة (أو غيره) كعوض (بسكوت عنها) حال طلع فينراجها نكاحا بينهما من المختصين لأن ذلك لا يقطع بلفظ طلاق فلا يقطع بالخلع كسائر المختصين (ولا) يقطع ما بين مختلعي من نفقة عدة حامل ولا نفقة ما خسر من بعضه (كسائر الفسوخ وكافة رقة باللفظ 'الطلاق' ويحرم الخلع حيلة لاسقاط عين طلاق ولا يصح) أي لا يقع الخلع حيلة كذلك لأن الحيل خداع لا تحل ما حرمان الله قال الشيخ نفي الدين خلع الحيلة لا يصح على الأصح كما لا يصح نكاح المحلل لأنه ليس المقصود منه الفرق وإنما قصد منه بقاء المرأة مع زوجها كافي نكاح المحلل وأنه قد لا يقصده تقيض مقصوده قال (المنهج) في التقييع (وغالب الناس واقف في ذلك) انتهى أي في الخلع حيلة لاسقاط عين طلاق

(فصل إذا قال في زوجته (خلعتك) أو (أف) مثلا (أو سكرته) أي الخلع بألف بابت إرادته وتختلف في العوض (أو) ثم تنكر الخلع لكن (قلت) إنما خلعك غيري بابت منه لأقراره بما يوجب ذلك (وتختلف) الزوجة (لنفي العوض) لأنها منكرة وأصل براءتها (وإن أقسرت) بأنها خالقتها (وقالت ضمنه) أي عوض الخلع (غيري) لزمها (أو) قالت عوض الخلع (في دمه) أي العير (قال) الزوج (في ذمتك لزمها) العوض لأقرارها بالخلع ودعواها أنه

أو نصرانية أو عجماء أو حبشية ونحوها أو لا يستزوج عليها بامتنان أو نحوه من المواضع التي يريد التزوج بها (قله نيته) لأن لفظه يحتمل (در قائله) زوجته (فس كل امرأة أطوها غيرك فطالق وكل حاربه أطوها غيرك فطالق) لأن ذلك ولم يكن له زوجة غيرة ولم تكن في ملكه حاربه ثم تزوج (عليها) أو اشترى حاربه ووطئها (أي) التي تزوجها واشتراها (لم يطلق) التي تزوجها (ولم تمتق) التي اشترىها لأنها لم تكن حاربه فطالق زوجته ودامت له (وإن كان له وقت اليمين زوجات أو جوار فقال ذلك) أي كل امرأة أطوها غيرك فطالق وكل حاربه أطوها غيرك فطالق (من غيرنية تأويل في زوجته وطئ من غيرها طائف وأى حاربه وطئها ممن عتقت) لوجود المسفة (فإن نوى بقوله كل حاربه أطوها) برجل (أو) نوى (كل امرأة أطوها غيرك برجل) لأنه نيته (لأن لفظه يصلح لذلك) ولا يجنب جميع غيرها زوجة كانت التي وطئها غيرها (أو سرية) أي حاربه (فإن أودت امرأة) التي استخلفت (الشهاد عليه بهذه اليمين التي يحلف بها في جواربه وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدق فيماتوا فالخيلة أن يبيع جواربه ممن يثق به ويشهد على يمينه شهودا عدولا ممن حيث لا تعلم الزوجة ثم بعد ذلك يحلف بعتق كل حاربه يطؤها ممن ليس في ملكه شيء ممن يشهد على نفسه (وقت اليمين شهودا يبيع يشهدوا له باليمين جميعا) وبفعله ذلك (وإن شهد غيرهم) أي غير شهود البيع (وإن رخص الوقتين) وقت البيع ووقت اليمين (وبينهما من الفصل ما يميز) به (كل وقت منهما عن الآخر كما هو ذلك) لخصول الغرض به (ثم بعد اليمين يقابل مشتري الجوارى ويشترى من منه ويطؤها ولا ينجب) بذلك لأن لم يكن في ملكه حال الخلع (فإن رافعه) به ذلك (إلى الحاكم وأقامت البيعة باليمين وبوطئهن أقام هو البيعة أنه لم يكن وقت اليمين في ملكه شيء ممن) فيعرفها الحاكم أنه لا حلف عليه (ذكر ذلك صاحب المستوعب وغيره وهو صحيح كله متفق عليه إذا كان الخلع مظلوما) وكذا ينفعه تزويله أن كان لا فاسا ولا مضروما في ظاهر كلام أحمد وتقديم أبواب

الباب

باب الشك في الطلاق

(وهو) أي الشك لغرض اليقين هو اصطلاحا مردد على السواء والمراد (هو) مطلقا (يتردد) سواء كان على السواء أو ترجح أحد الطرفين (إذا شك هل طلق) زوجته (أم لا) لم تطلق (أو) شك في جود شرطه (الذي علق عليه) (ولو كان شرط) الذي علق عليه بطلاق (عدمي نحو) أنت طالق (لقد فعلت كذا) أنت طالق (إن لم أقمه اليوم فمضى) اليوم (وشك في فعله لم تطلق) من نكاح ثبت بيمينين فليزور بأشك ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام فليزور بيمينين حتى يجمع صوته ويبرأ من يمينه بيمينين على اليقين وأطرح أشك (وله) أي زوج أشك في طلاق (الوطء) من الأصل المحلل ومتم منه الحرق لأنه شك في حله كالأشك في امرأة بأجنبية (لكن دون) الشك (الموفق ومن تابعه) الورع أقرم الطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام فمن أتى الشبهة ففسد ما تبرأ لدينه وعرضه (فإن كان) انطلق (المشكوك فيه رجعا) مادامت في العدة (أن كانت مدخوبه) لا يمكن طلاق رجعا (جدد نكاحها) بأن يده قد بولى وشاهد على عدل وصدائق (فإن كانت غير مدخوبه) كانت مدخولها (وقد انقضت عدتها وإن شك في) وفوق (طلاق) طلاق واحدة وتركتها حتى تنقضي

(أو) قالت عوض الخلع (في دمه) أي العير (قال) الزوج (في ذمتك لزمها) العوض لأقرارها بالخلع ودعواها أنه

خالعتك بألف فمالت بل سبع مائة ففسرها (أو) اختلفا في (عينه) أي العوض بأن قال خالعتك على هذه الأمانة فقالت بل على هذا العبد فقولها (أو) اختلفا في (عفته) أي العوض بأن قال خالعتك على عشرة صحاح فقالت بل مكسرة فقولها (أو) اختلفا في (تأجيسه) أي عوض الخلع بأن قل خالعتك على مائة مائة فقالت بل مؤجلة (ة) اقول (قولها) نصا لأنها منكرة للزائد في القدر والصفة وكذا ان اختلفا في جنسه فقولها لأن غارمة وأن قال سالتني طلبة بألف فقالت بل ما أتيتك ثلاثا فطلقتني واحدة ثابت باقراره والقول قولها في سقوط العوض وان خالعهما على مقدمه طلق لزم من تعدد المالكين ان تقدم على انهما أراد اذراهما ربيعة لزمها ما تقف ارادتهما عليه وان اختلفا في الارادة فمن غلب نقد البلد (وان عاق) زوج (طلاقها بصفة) كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثلاث مثلا (ثم ابانها) بخلاف أو طاعة أو ثلاث (ثم تزوجها) فوجلت الصفة بان دخلت الدار وهي في عصمته أو في عدة طلاق رجعي (طلقت) نصا (ولو كانت) الصفة (وجددت حال بينهما) لأن عقد الصفة ووجودها واجب في النكاح أشبه ما لو تخلف بينونة كولو كانت بمادون الثلاث عند مالك وأبي حنيفة ولم تفعل الصفة وكذا لو قال ان بنتي ثم تزوجت فانت طالق فثبتت ثم تزوجها في التعليق احتمان لا يقع كتمليك بالملك قاله في الفروع لما

عدها فيجوز لغيره نكاحها لانه اذا لم يطلقها فيقبل نكاحه باقي) لانه لم يوجد ما يبرأ منه (فلانحل لغيره) كسائر الزوجات (انتهى) ومعناه في المحرور والمنتهى (ولو حلف لا بأكل ثمرة فوقعت في ثمر) أو زينة فوقعت في زيب وبفحواها (فاكل منه واحدة فاكثرا إلى أن لا يبقى منه) أي الثمر (الأواحدة ولم يدرك كل المحلوف عليها أم لالم يطلق ولا ينفق ولا ينفق في حنثه حتى يأكل الثمر كله) لانه اذا بقي منه واحدة احتمل انها المحلوف عليها ويقتل النكاح ثابت فلا يزول بالشك (وان حلف لا بأكث) أي التمرة فاختلطت بثمر واشبهت (لم ينفق بره حتى يعلم أنه أكها) بأن يأكل الثمر كله لما سبق (واذا شك في عدد الطلاق) بأن علم أنه طلق ولم يدركه (بني على اليقين فان لم يدرك واحدة طلق أم ثلاثا) فواحدة (أو قال أنت طالق بعد ما طلق فلان وجهل عدده) أي عدد ما طلق فلان (فواحدة) لأنها المتينة ومزاد عليها مشكوك فيه (وله مراجعتها) مادامت في العدة ان كان دخل بها (ويجوز له وطؤها) لما تقدم (وان قال لا مرأيتي احدا كما طالق بنوى واحدة) من امرأته (بعينها طلق وحدها) لانه عينها بنى أشبه ما لو عينها بلفظه فان قال أردت فلانة قبل لأن ما قاله محتمل ولا يعرف الا من جهته (فان لم ينو) معينة (أخرجت) المطلقة (باقرعة) روى عن علي وابن عباس ولا يخالف لهما في الصحابة قال في المبدع ولا يزيل ملك بني علي التغليب والسرية فتدخله القرعة كالعتق وقد ثبت الاصل بقرعته عليه الصلاة والسلام بين العبيد الستة ولان الحق لواحد غير معين فوجب تعيينه بقرعة كاعتق عبيده في مرضه وكالسفر بأحدى نسائه وكالنسبة (ولا) ملك أخرجها (بتعيينه) بغير القرعة خلافا لما ذهب اليه أكثر العلماء لما تقدم (ويجوز له وطء الباقي) من نسائه (بعد انقرعة) لبقاء نكاحهن (ولا) يجوز له وطء احدها (قبلها) أي قبل انقرعة لاحتمال أن تكون هي التي تقع عليها القرعة (ان كان الطلاق بائنا) فان كان رجعي اجاز وان وطئ اسكل حصلت الرجعة (وتجب النفقة) للكل (حتى يفرغ) لأنهم من محرمات لاجسه وكل واحدة من حيث هي الاصل بقاء نكاحها فلا تنقطع نفقتها (وان مات) بعد قوله زوجته احدا كما طالق (ولو) كان موته (بعد موت احدها) أي احدى امرأته (قبل البيان) أي ببيان المطلقة بان لم يبين أنه نوى احدها بعينها ولم يكن أقرع بينهما (أقرع الورثة) بينهما فمن قرع لم يرث (وان مات المرأتان أو) ماتت (احدهما) بعد قوله لهما احدا كما طالق وقبل القرعة (عين المطلق) أي أقرع بينهما (لاجل الارث) فمن قرعته أم توارث (فان كان نوى المطلقة) أي عينه بنيت (حلف لورثته الاخرى أنه لم ينوها وورثها) لأنها زوجته وان ماتت احدها فقط حلف أنه لم ينو (الحلية ولم يرث الميتة) ان كان الطلاق بائنا فتنقطع سبب التوارث وهي الزوجية (وان كان ما نوى احدها أقصرع) بينهما كما سبق (ولو قال لهما) أي لا مرأيتي (أو) قل (لامتية احدا كما طالق غدا أو حرة غدا فماتت احدها قبل ان ينفذ طلاق الباقية) من المرأتين (وعتقت) الباقية من الامتين لأنها تبعت محلان طلاق والعتق قاصي المبدع وهل تطلق اذن أو منذ طلق فيه وجهان (وان كن نساء) وقابلهن احدا كن طالق غدا فماتت احدها قبل الغد (أو) كن (اماء) وقابلهن احدا كن حرة غدا (فماتت احدها قبل الغد أو باع احدى الاماء) قبل الغد (أقرع بن الباقي اذ جاء غدا) فمن وقعت عليها القرعة طلقت أو عتقت

وما نقلا تخليه قال ابن التباري من قول العرب أطلقت الناقة فطلقت اذا كانت مشدودة وازلت الشد عنها وخلصتها فسمي ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت متصلة الاسباب بالزوج وقال الزهري طاعت المرأة فطلقت وأطلقت الناقة من العقال فانطلقت هذا الكلام الجيد وشرعا (حل قبل النكاح أو حل بعده) أي قبل النكاح والطلاق والرحى وأجروا على مشروعيتها بالنكاح والسنة ولأنه قد يقع بين الزوجين من التناقض والتباغض ما يوجب الخصومة والاشاعة فلزمه النكاح اذن ضرر في دفعه ومفسدة محزنة بلا مائدة فوجب ارتها بالستر ليطمس كل من الضرر (ويكره) الطلاق (بلا حاجة) لزالته النكاح لمشتمل على المصالح المدبوب انما ولطيف انقض الحلال انما الطلاق (ويباح) الطلاق (عندها) أي المراجعة اليه كسوء خلق المرأة وتضرر بها من غير حصول الغرض بها (وبسن) الطلاق (لتضررها) أي لزوجة يستدامة (نكاح) كحال اشتقاق وما يحوج المرأة الى المراجعة ليزيل ضررها (و) بسن الطلاق أيضا (لتكره) أي الزوجة (صلاة) وعفة ونحوها لتفريطها في حقه وفي الله تعالى اذ لم يمكنه اجبارها عليها ولان قيمته تقصا لديه ولا يامن افساد فراسه

لما تقدم (وان قال امرأتى طالق وأمرني حره ولا يساء وأمرني معيه) من قبله أو امرته (انصرف) الطلاق أو العتق (اليه) كما وعين بلفظه (وان نوى واحدة بهيمة) منهن (انخرجت بقرعة) لما تقدم (وان لم ينو شيئا طلقن) أي الزوجت كلهن (وعتقن) أي الاماء (كلهن) لان امرأتى وأمرني مفرد من صنف لمعرفة فيجمع وروى عن ابن عباس وقتلهم ذلك (وان طلق واحدة) معينة (من نسائه وأنسها أخرجت بقرعة) لانه بعد النسيان لا يعلم المطلقة منهن فوجب أن تشرع القرعة فيه وتجب العفة حتى يفرع (وتحمل له الباقيات) بعد المخرجة بالقرعة لان الأصل بقاء كلهن (وان تبس) له (ان المطلقة غير التي خرجت عليها القرعة فان تذكر (هو) ذلك تبين انها كانت محرومة عليه) حيث كان الطلاق بائنا لانها صارت أجنبية بالطلاق (ويكون وقوع الطلاق من حين طلق) لانه صدر من أهله في محله ونسبائه لا يرفع (وترد اليه التي كانت خرجت عليها القرعة) لانه ظهر انهم مطلقه والقرعة ليست بطلاق ولا كتابة (الا أن تكون) التي خرجت عليها القرعة (قد تزوجت) فلا ترد اليه ولا يبطل نكاحه لان قوله لا يقبل على غيره (أو) الا أن تكون (القرعة محاكم) فلا ترد اليه لان قوله لا يقبل اذن فليت ان أمكن إقامة اليمين على ذلك وشهدت أن المطلقة غير المخرجة ردت اليه وان تزوجت وأحكم بالقرعة

فصل وان قال من له امرأتان (هذه المطلقة بل هذه طلقنا) أي الاولى والثانية لانه أقر بطلاق الاولى قبل اقراره ثم قبل اقراره بطلاق الثانية ولم يقبل اقراره عن قراره بطلاق الاولى لان الواقع لا يرتفع (وكذلك لو كن) أي زوجته (ثلاثا فقتل هذه) المطلقة أو طالق أو طلق هذه (بل هذه بل هذه طلقن) (نسبق) وان قال هذه وهذه طالق (بل هذه) طلقنا الشاة واحدة من اثنتين (أو قل هذه أو هذه وهذه طلقنا اثنتين) لجزم بطلاقه (و) طلقنا (احدى الاثنتين) لان اول واحد الشئين فنخرج قرعة (وان تزل طلقنا هذه بل هذه أو هذه) طلقنا الاولى واحدى الاخيرتين بقرعة (أو) قال (نت طلقنا وهذه أو هذه طلقنا الاولى واحدى الاخيرتين) فنخرج بقرعة (وان قال) طلقنا (هذه أو هاتين) اخذ بالبيان) لان اول واحد الشئين (فان قال هي) أي التي ارادنا (الاولى طلقنا وسدنا) كما لو عينها بلفظه (وان قال ليست) التي أردناه (الاولى طلقنا الاخيرتين) لاعتينهما اذ لم يحد وقوع (وبس له الوطع قبل التعيين في كل موضع يقبل فيه تعيينه) كما لو شئت زوجته بأجنبية (فان وضع) واحدة أو أكثر (ثم يكن تعيين) لغیرها (ون ماتت احدها) أي احدى الزوجتين بعد وقوع الطلاق باحداهما (ثم يتبين الطلاق في اخرى) بس ان كان نوى احدهما ينم ولا فرع بينهما كما تقدم (ونزل) زوج أربع (طلقنا هذه وهذه وهذه وهذه طلقنا طلقنا طلقنا طلقنا) (انما الاوليات) لان الاوليات اذ هو انما يصادر من انبساطه (كما لو قال طلقنا طلقنا طلقنا طلقنا) (فان قال) (في الاخيرتين) لانه لم يبين في ما عينه (لانه أدى بداره) (وان قال لم أطلق في الاخيرتين تبين في الاوليين) لما تقدم (وان قال انك في طلاق الثانية والاخيرتين طلقنا الاولى) لجزم بطلاقه (وبقي الشئ في الثلاث) بقرع يبين على ما سبق (ومضى فمكر كلامه محتمل قبل منه) لانه أدى بما اراده فلو قال انما اشك في طلاق الثانية والثالثة طلقنا الاولى والاخيرتين وأقرع بين المشكوك فيهما

والحاق به ولما من غير ما ذللم تكن عميقة وله فضله اذن وانضيق عليه منه ندى من قوله تعالى ولا تمسكوهن لنذهبوا بيهن

فصل فان مات بعضهن في أي بعض الزوجات في الأمثلة السابقة (أو) مات
(جميعهن) أقصر بين الجميع فمن خرجت القرعة لها) ما طلاق (لم يرثها) ان كان
بائنا لأنها أجنبية (وان مات بعضهن قبله) ومات (بعضهن بعده) وأقصر ورثته بينهما
(فخرجت لبيته بعده لم ترثه) لأنها كانت بائنا حين موته (والباقيات يرثنه) ان عاش
بعدهن لانهن زوجاته (ورثته) ان حيين بعده لبقاء نكاحهن (وان قال بعد موتها هذه
أني طلقها) لم يرثها لاعترافه بانها ليست زوجته (أو قال في غير المعينة) بان كان طلق
مهمة ثم قال عن الميتة معهن (هذه التي أردتها لم يرثها) لاعترافه بانقطاع سب الارت
(ويرث الباقيات) غيرهن لانهن زوجاته وسواء (صدقه ورثتهن أولا) فإنه أدري
بما نواه (ولا يستحلف) على ما أرادته لئلا تكون كل نم يقض عليه بنكوله في ذلك وتقدم
قوله حلف ورثة الأخرى (فان مات) من طلق واحدة لباقيها من نسائه (فقال
ورثته لاحداهن هذه المطلقة فترث) بذلك حرمانها ميراثا لاعترافها بأنها لا ترثه (أو
أقروا ورثته بعلمه وقولها) بانها المطلقة (حرمانا بميراثه) ان كانت بائنا لاعترافها بانقطاع
الزوجية (وان أدكرت) أنها المطلقة (أو أنكر) ذلك (ورثتها) بعد موتها (ولم تكن)
لورثته (بينه فقروها أو قولوا ورثتها) لأنها منكره (فان شهد اثنتان من ورثته) أي
زوج (أنه طلقها) أي قبل موته طلاقا قطع ميراثها (قبلت شهادتهما اذا لم يكونا
من يتوفر عليهما ميراثه ولو) يتوفر (على من لا تقبل شهادتهما كله ما وجدتهما لان ميراث
أحد الزوجين لا يرجع إلى ورثة الزوج) غير الزوجات (وأما يتوفر على ميراثها)
شهادته لا تجزأ ما نفعا ولا تدفع عنهم ضرر فاذنك قبلت (وان ادعت إحدى الزوجات
أنه طلقها طلاقا قبيحاً فأنكرها فقله) لان الأصل عدمه (فان مات) بعد دعواها
المذكورة (ميراثه) مؤخذة له بمقتضى اعترافها (وعليها العدة) لان قوله لا يقبل فيما عليها
نكاحاً

فصل في كونه أربع سوة فطلق احداهن ثم نكح (أي) أي زوج (أخرى بعد قضاء
عدته) أي المدة (ثم مات) الزوج (ولم يعلم أيتها من طلقها فالتى تزوجها ربع
ميراث النسوة) نس عيسيه ولا خلاف فيه بين أهل العلم لانه لا شك فيها (ثم قرع بين
الأربع) زوج لأحراج مظنة (فأتمن خرجت قرعتها) بانطلاق (حرمت) الميراث
للمتزوج بقصد حرمانها (ورثته اب قبيلت) ثلاثة أرباع ميراث النسوة (وان طلق)
من نسائه (واحدة لباقيها) و) طلق منهن واحدة (بغير فائسها فأنقضت عدة الجميع
فيه نكاح خمسة قبل القرعة) لان إحدى الأربع طلقت وأنقضت عدتها بغيره والقرعة
أي هي تميزها بالوفوع الصلح بها (ومتي علمناها) أي المطلقة معهن (بغيرها ما
بتعيينها) بأن قال فلننهي أي أردت طلاقها (أو بقرعة) بأن لم يكن نوى احداهن
وأقرعنا بينهن (فعدتهما من حين طلقها) كالمدينة التي لم ينسها (لا) تكون عدتها
(من حين غيرها) لان العدة تموجب التمييز بل بالطلاق فتكون من حينه (وان مات
زوج قبل التمييز عند ذلك) أي أنساء التي طلق بعضهن ولم يعلم (بأطول الاجلين
من عدة الوفاة أو) عدة (الطلاق) لان كل واحدة منهن يحتمل أن تكون المطلقة
بغيره فلهذا أطول ودخل فيه ما دونه (عدة الطلاق من حين طلق) لما تقدم (وعدة
الوفاة من حين موته وان كان الطلاق رجعياً) ومات في العدة (فعلين عدة الوفاة) لان
الرجعية زوجة ود في العدد

تختلج) منه (ان تركه) حاله تعالى) كصلاة وصوم ويحرم
الطلاق في حيض أو طهر
أصل ما فيه ويجب على من طلق بعد
الترخيص أن أي الفدية وباقى
في قسم الطلاق إلى أحكام
التكليف الخمسة (ولا يجب)
على ابن (طاعة أبويه) ولو
كانا (عدلين في طلاق)
زوجته لانه ليس من البر (أو)
أي ولا يجب على ولد طاعة
أبويه (منع من تزويج)
نفسا سبق (ولا يصح)
الطلاق (الامن زوج)
لحديثنا نطقا من أخذ
بالساق (ولو) كان (زوج
ميراثه) فيصح طلاقه
كالبائع لعموم الخبر وحديث كل
الطلاق جائز لا طلاق المعتوه
والمغلوب على عقله وعن على
اكتنوا الصبان النكاح فيه لم
منه ان فائده ان لا يظفر بالانه
طلاق من عاقل صدف محسن
الطلاق أشبه طلاق البائع
(و) الامن (ح) كعلي بن ابي
بعد الترخيص ان أي المدة
والطلاق وبقي في الإزالة ومنها
(ويستبرأ) وقوع الفلح
(أرادت لفظة بعده) بن ذرير
غير ما وضع له (فزيق طلاق
لفقيه) أي عليه (بكره)
أي الطلاق لتعلم (و) لا طلاق
على (حالك) طلاق (ووعن
نفسه) طلاق علي (نجم
ولا زائل عقله بجهنم وبرسم
أوشاف ولو بضره نفسه) حديث
كل الطلاق جائز لا طلاق المعتوه
والمغلوب على عقله وحديث

فيه وقرق احمد بنه وبين
السكران فالحق به بالجنون
(و) كرا يقع طلاق (من
غضب حتى غي) عليه (او)
غضب حتى (اغنى عليه)
لزوالة عقله أشبه الجنون
(ويقع) الطلاق (من افاق
من جنون أو اغما فسد كراهه
طلاق) نصا لانه اذا ذكرانه
طلي لم يكن زائل العقل حينه
قال الموفق وهذا لو انما علم فحين
جنونه بذهاب معرفته بالكلية
وبطلان حواسه فاما من كان
جنونه انشأ أو كان مبرحا
فان ذلك يقطع حكم نصرفه
مع ان معرفته غير ذاهبة
بالكلية فلا يترد ذكره الطلاق
ان شاء الله تعالى (و) يقع
الطلاق (من شرب طوعا
مكرا ونحوه) أى السكر (عما
يحرم استماله بلا حجة)
السه كالخيشة المسكرة قاله في
شرحيه تبعا للشيخ في ابن
حيث الحقها بالشراب السكر
حتى في الحد وقرق بينهما وبين
البيع بانها تشبه وتطلب وقدم
الزركشي انها ملحقة بالبيع
(ولو خلط في كلامه أوسط
تمييز بين الاعيان) كان صار
لا يعرف ذويه من ثوب غيره
(ويؤخذ) السكران الذى يقع
طلاقه (يسرأ فواله و) (كل
فعل) صدر منه (يدبره العقل
كأقرار وقذف وظهار وإيلاء
وقتل وسرقة وزنا ونحو ذلك)
كوقوف وعارية وغصب وتسلم
مبيع وقبض أمانة وغيره لان
الشيء به جعله أو قاصدا في

فصل واذا دعت أن زوجه طلقها كذا نسكها فقولها لان الأصل بقاء النكاح (أو ادعت
وجود صفة علق طلاقها عليها) بان قال ان قام زيد أو ان لم يقع يوم كذا فان قلت طلاقه ادعت ان
الصفة وحدت فطلعت (فانكرها فقولها) لان الأصل بقاء النكاح الا اذا علق طلاقها على
حيضها فادعت به فقولها أو علقه على ولادته فادعت بها فقولها هذا ان كان أقرب داخل عند انقضاء
وأصحابه كما تقدم (فان كان لها بينة) بما ادعت من طلاق لها أو وجود ما علق طلاقها عليه
(فيلت) بينها وعمل بها (ولا يقبل فيه) أى الطلاق (الارجح لان عدلان) كالنكاح
عما يطلع عليه الرجال غالمساوئس مالا ولا يصدق به المال (وان) انقضاء على ته طلقها
(و) اختلاف في عدد الطلاق) فان قالت طلقتنى ثلاثة فقبل بثل واحد (فقولها) لانه
منكر للزائد (فان طلقها ثلاثا وصحت ذلك أو ثبت عند ما بقول عدلين) أنه طلقها
ثلاثا (لم يحل لها تمكينه من نفسها) لانه حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم يعقد
هو عليها (و) يجب (عليها) أن تفرقه ما استطاعت وأن تعتدي منه ان قدرت ولا تزين
له وتهرب منه (ولا تقم معه وتختفي في ناديا) و(لا تخرج منها) أى من بلدها
(ولا تنزوج) غيره (حتى يظهر طلاقها) لئلا يتسلط عليها بخمس أو أحد من يظفر
النكاح والاخر يبطنه (ولا تطلقه قصدا) بل تدفعه بالأسهل فالسهل كالنساءل
(فان قصدت الدفع عن نفسها) لآلى نفسه فلاثم عليها ولا ضمان في الماطن) عليها
لأنها فعلت ما هي مأمورة به (فأما في الظاهر فانها أتت بأخذ بحكم القتل) لأن قولها غير
مقبول في وقوع الثلاث عليه لتدفعه عن نفسها (مالم يثبت صدقها) بشهادة عدلين
فيتنفي وجوب القتل في الظاهر أيضا (وكذا لو ادعى نكاح امرأة كذا وأقام شاهدي
زور وحكم الحاكم له بالزوجه) فان حكم الحاكم لا يزيل اثني عن صفته الباطنة ولا يحل
له بذلك وتدفعه بالسهل فالأسهل كالنساءل (وكذا لو تزوجها تزويجا باطلا) كنى
عدتها (فسلئت اليه بذلك) التزويج فلا يحل له وتدفعه كما تقدم (واذا نكح ثلاثا
فشهد عليه أربعة أو وطئها) بعد الطلاق الثلاث (أقيم عليه الحد منه) لانه لا نكاح ولا
شبهة نكاح ولم يعتبر واشبه القول بان طلاق الثلاث واحدة لخصه ما أخذه (فان جحد
طلاقها) ثلاثا وام تقيم عليه بينة (ووطئها ثم قامت) عليه (بينه بطلاقه فلا
حد عليه) لاحتمال غطه أو نسيانه (فان كان وطئها عالما بانى كنت طلقها ثلاثا
كان أقرارا منه بالزنا فيعتبر فيه ما يعتبر في الاقرار بالزنا) بان يقرار بها ولا يرجع حتى يحد
مع ما يأتي في حد الزنا

فصل ان طار طار فقولها زوج انتين فأكثر (ان كان هذا) الطائر (غرابا فقلانه
طالق وان لم يكن غرابا فقلانه طالق فهي) أى المطابقة بينهما (كالتسمية) فيقرع
بينهم مالا لا يميل الى معرفة المطابقة بينهما عند فهم مساواة والذرة طريق شرعي لإخراج
الجهول فشرعت القرعة كإقامة البينة (وان قال) من له زوجت عن طائر (ان كان
غرابا فقلانه) كالمصنة (طالق وان كان حمارا فقلانه) كهمزة (طابق ثم طلق واحدة منهما
اذا لم يعلم) أغراب أم حمار أم غيره ما احتمل كون الطائر ليس غرابا ولا حمارا ولا
متيقن الحل وشك في الخنزير ولا يزال عن يقين النكاح بالشك (فان قال) رجل عن
طائر (ان كان غرابا فامتنى حرة أو) قال ان كان غرابا (فأمر أنى طالق ثلاثا وقال) رجل
(آخر ان لم يكن غرابا مثله) أى فامتنى حرة أو أمر أنى طالق ثلاثا (ولم يعلم) أى يعلم
الحلف الطائر غراب أو غيره (لم تعتقا) أى الامتان (ولم تطلق) أى المرأتان لان

الحد انقذف ولا نه فرط بازالة عقله فيما يدخل فيه ضرر راعى غيره فالزم حكمه بطله عقوبة (لا) يقع الطلاق (من مكروه) على

ما اكره ونفع طلاقه (ولا يقع الطلاق) (من اكره على الطلاق ظلماً) (لغيره فان اكره عليه بحق كما كرهه مولى بعد السرىص وابي القتيبة ونحوه وقع (بعقوبة) متعلق باكره كضرب وخنق وعصر ساق ونحوه ولا يرفع ذلك عنه حتى يطلق ما افات منه لا اكره به لان نفعه (او تدينه) او ولده من قادر) على ما هدده به (بسلطنة او نطلب كعص ونحوه) كقاطع طريق (بقتل) متعلق بتهديد (او قطع طرف او ضرب) كثير قال الموفق والشارح فان كان يسيراً في حق من لا يلبس به فليس باكره وان كان في ذوى المروات على وجه يكون اخراجه لصاحبه وغضاضة وشهرة في حقه فهو كضرب الكفري في حق غيره (او حبس او حذل بضره) ائخذ منه ضرراً (كثيراً) فان تضره كذا فليس اكرها (ونفس) اكره ايقاعه اى مهدده به بذكره (فطلق به عاقلة) اى ذكره بكسر الراء لم يثبت عتبه مرفوعه لا طلاق ولا عتق في اغلاق رواه احمد ابو داود وابن ماجه واغلق الاكره لان المسكره معلق عليه في امره مضيق عليه في نصرته كل اغلق عليه باب ولانه قول حمل عليه بلا حق شبه كلمة اكره وتجب الاجابة مع التهديد بقتل او قطع طرف من قدر تغلب على القتل ايقاعه به ان لم يطلق لئلا يلقي بيده الى التهلكة انتهى عنه وروى سعيد وابو عبيد ان رجلاً

لذنت من ماله لا يحكم به في حق واحد منهما بعينه بل تبقى في حقه احكام الذكاح من النفقة والمكسوة والسكنى لان كل واحدة منهما ايقين ذكاحها باق ووقوع طلاقها مشكوك فيه (وحرم عليهم الوطء) لان احدهما حائض يتيقن وامرأته محرمة عليه وقد اشكل محرم الوطء عليهم جميعاً كالوحد في احدى امرأته لا بعينها (الامع اعتقاد احدهما خطأ الاخر) فان من اعتقد خطا رفيقه لا يحرم عليه وطء زوجته او أمته ولا يحنث فيما بينه وبين الله تعالى لانه يمكن صدقه (فان اشترى احدهما أمه الاخر اقرع بينهما) اى بين الامتين فون خرجت اهل القرعة عتقت (فان وقعت القرعة على أمته) التي كانت له ابتداء (فولأوها له) لانه المعتقد له او لولائه اعنتق (وان وقعت القرعة على الامه) (المشترأة فولأوها موقوف حتى يتصادق عى امر يتفق عليه) لان كلامهم لا يدعيه اذن (فان اقر كل واحد منهم) انه ائخذ بصدق زوجته وعتقت امناها (مؤاخذه لكل منهما باقراره على نفسه) (وان اقر احدهما) بالحنث (حنث وحده) لاقراره (وان ادعت امرأة احدها) عليه الحنث فقوله (او) ادعت (أمته عليه الحنث) فأنكر (فقوله) لان الاصل عدمه (ولو كان عبداً مشركاً بين مومنين فقال احدهما) عن طائر (ان كان غراباً فصبي) من العبد (حروقال) الشريك (لا تخران لم يكن غراباً فصبي حروقت) العبد (عنى احدهما) فان احدهما حائض قطعاً (فيميز بالقرعة) ويقر قيمة نفسه شريكه (ولو له) لانه معتق (فان قال) سيد عبداً وأمة (ان كان) هذا الطائر (غراباً فصبي حروم) لم يكن غراباً فصبي حرة ولم يعلم (اغراب أم غيره) (عتق احدهما) ويميز (بالقرعة) انه لا طريق الى اعلم به الا بها (فان ادعى احدهما) ادعى (كل منهما) اى من العبد والامة (انه الذى عتق) وأنكر السيد (فقول السيد مع عتبه) لان الاصل معه (فان قال) من له نساء وعبيد (ان كان) هذا الطائر (غراباً فساؤه طواقي وان لم يكن غراباً فعبيده احوار ولم يعلم) ما الطائر (منع من التصرف في المالكين) يعنى من نساء ونساء (وعتبه نفسه جميع) من الزوجات والعبيد ان لم يتيقن الحال او يقرع (من نساء ونساء) (وقد علم) نظراً اقرع بين النساء ورق العبيد) لانه لا طريق الى تمييزه (فان وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العبيد) اى يتولى ارق (ونخرجت) القرعة (عنى العبيد عتقوا ولم يطلقن) اى النساء اعتمد خروج القرعة عليهن (وان قال امرئ) لأمراه (اجنبية احداً كاطالقي) طلقت امرأته (او قال سلمى طلق واسمها) امرأته طلق واسمها (سلمى) طلقت امرأته (او قال احبابة استطلق طلق ولها بنت غيرها) اى غير امرأته (طلقت امرأته) لان الاصل اعتبار كلام كل دون انغائه فاذا اخذ به الى احدى امرأتين واحداهما زوجة او الى اسم وزوجته مسماة بذلك وحجب صرفه الى امرأته لانه لو لم يصرف اليها لوقع لغوا (فان قال اردت الاجنبية) لم تطلق امرأته لانه لم يصرح بطلاقها ولا لفظ فيما يقتضيه ولا نواه فوجب انغائه ذكاحه على ما كان له فان ادعى ذلك لان لا يحنث ما قاله (ولم يقبل في الحكم) لان غير زوجته يستحب له (لاقرينة فادالة على ارادة الاجنبية) مثل (ان يدفع بيده خذمه ويخلص به من مكروه) فيقبل منه في الحكم (وان لم ينزوجه ولا) نوى (لاجنبة طلاق زوجته) لانها محل لطلاق (وان نادى امرأته) هنذا (فاجابته امرأته اخرى) فنادى أنت ضائق ظم المنساة طلقت المنساة فقط (او نادى امرأته هنذا

اني اهلك فليس هذا طلاقا
(وكبره) ظلم في انه لا يقع طلاقه
(من حريطاني) قال الشيخ
تقي الدين واقتصر عليه في
المرور على في الانصاف قلت
بل هو اعظم الاكراهات
(لا من شتم) ليطلق (او
انقرب) اي بالنساء المجنونة
اي اهن بالشتم ليطلق فليس
بكبر بل يقع طلاقه لان ضرره
يسر (ومن فسد ايقاعه)
اي الطلاق وقد اكره عليه
(دون دفع الاكراه) فلم يقصده
وقع طلاقه وكذا ان لم يقطن
ايقاعه من مدد به او امكنه
اقتطع من الاكراه فهو حرب
او اختفاء او دفع اكره (او
اكره على طلاق معينه) من
نسائه كذا طمة (فطلق
غيره) كخديجة وقع عليها
لانه غير مكره عليه (او) اكره على
طلقة واحدة (فطلق اكثر) من
طلقة (وقع) طلاقه لانه غير مكره
عليه (ولا) يقع طلاقه (ان
اكره على طلاق مبهم) من
نسائه (فطلق معينه) منهن
بان اكره على طلاق واحدة
منهن ايا كانت فطلق عائشة
هكذا لصديق الواحدة المبهمة بها
(او ترك) المكره (التاويل
دلا على) في تركه فلا يقع
طلاقه لعدم التبريد يعني له اذا
اكره على الطلاق وطلق ان
يتاول غير واحد من الخلاف
(واكره على عتق و) على
(عين) بالله (ونحوها)
كظلم (ك) اكره (على طلاق)

وعنده امرأته أخرى (لم تجبه وهي الحاضرة فقال أنت طالق بظن المتدانة طلقت المتدانة فقط) لانه قصدها بخطابه وابتدأ الاخرى من ادانة ولا مقصود به طلاق فلم يطلق كما لو اراد ان يقول طاهر فبق لسانه فقال أنت طالقي (فان قال علمت اني) اي المجيبة او الحاضرة التي لم تجب (غيرها) اي غير المتدانة (واردت طالقي المتدانة طلقتهما) اما المتدانة فلانها المقصود بالطلاق واما المجيبة او الحاضرة فلانه واجبه بالطلاق مع علمه انها غير المتدانة (فان قال اردت طلاق الثانية طلقت وحدها) لانه خاطبها بالطلاق ونواها به ولا يطلق غيرها لان لفظه غير موجه اليها ولا هي منوية (وان لقي اجنبية فظن انها امرأته فقال فلانة أنت طالقي فاذا هي اجنبية طلقت امرأته نصا) لانه قصد زوجه بصرح الطلاق (وكذا لو لم يسمها بل قال) لاجنبية طنناز ووجه (أنت طالقي) طلقت امرأته لاسر (وان علمها اجنبية) فقال أنت طالقي (واراد بالطلاق زوجه طلقت) زوجه لانه قصد بها بالطلاق (وان لم يرد زوجه) اي بزوجته (بالطلاق) وقد خوطب به اجنبية عالما انها اجنبية (لم تطلق) زوجه لان المقصود بها بالطلاق ولم يخاطبها به (ولو لقي امرأته فظن انها اجنبية فقال أنت طالقي او) قال (تخي يا مطلقه لم تطلق امرأته) قاله ابر بكر ونصره في الشرح لانه لم يرد بها بذلك ووجهه في الاختيارات ويخرج على قول ابي حامد انها تطلق قاله في المبدع وخبره في المنتهى وقال في شرحه على الاصح لانه واجبه بصرح الطلاق فوقع كما لو علم انها زوجه ولا اثر لظنه اياها اجنبية لانه لا يرد على عدم ارادة الطلاق (وكذا العتق) في جميع ما تقدم (وان اوقع بزوجه كلمة وجهها او شك هل هي طلاق او طهارام يلزمه شئ) كمن في ثوب لا يدري من ايهما هو قال في الفروع ويوجه مثله من حلف بميناء ثم جعلها بريدانه لغو ويؤيده قول احمد في رجل قال له حلفت بيمين لا ادري أي شئ هي قال ليت انك اذا دريت درست اننا وان شكك هل طاهر او حلف بالله تعالى لزمه بحث كفاية يمين لانها اليقين والاشوط كفارة انفسها رايعر ايقين والله اعلم

باب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرها قاله الجوهري وقال الازهرى الكسرا كثره (وهي) لغة المرة من الرجوع وشعرنا (اعادة مطلق غير بائن اني ما كانت عليه بغير عقد) والاصل فيه اقبل الاجتماع قوله تعالى وبعلتهن أحق بردن في ذلك ان ارادوا المصلاي رجعة قاله الشافعي والعلماء وقوله تعالى أمسكوهن بغير فخذ طلالا واجبالا لم يجز منهن اختيارا وطلق عليه الصلاة والسلام حفصة ثم راجعها راءه اوداود من حديث عمرو بن اشعثان عن ابن عمر قال طلقت امرأتي وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقل مره فليراجعها (اذ اطلق الحرام امرأته ولو) كانت (أمة على حرة) فلا يشترط أن يكون عادم الطول ولا خائف العنت لان الرجعة استدامة للقد لا ابتداء له (بعدد خوا) او خلوة بها في نكاح صحيح اقل من ثلاث) بغير عوض فله راجعها مادامت في العدة (او) طلق (العبد واحدة ولو كانت زوجته بغير عوض فله راجعها مادامت في العدة) ولم يخصه ان للرجعة أربعة شروط الاول أن يكون دخل او خلاها لان غيرها لا عدة عليها ولا تكثر رجعتها الثاني أن يكون النكاح صحيحا الان من نكاحها فاسد تبين بالطلاق فلا يمكن رجعتها ولان الرجعة اعاده الى النكاح فادام التحمل بالنكاح لعدم صحته وجب أن لا تحل الرجعة اليه الثالث أن يطلق

عليها والثواب من فصله
لا مستحقا عليه عندنا ثم العبادات
تفعل لرفع ذكره في الانتصار
(ويبيع) الطلاق (بائنا
ولا يستحق عوض سئل)
المطلق (عليه) الطلاق
(في نكاح قبل) أي قال
بعض الأئمة (بمخته) أي
بسلولي (ولا يراها) أي
الصفة (مطلق) نصا كما
لو حكم به من يرى بمخته والحكم
انما يكشف خفيا أو ينفذ
واقعا لان الطلاق ازالة ملك
بقي على التغليب واسرا به فجاز
أن ينفذ في المقدار فاسد اذا
لم يكن في نفوذ اسقاط حق
الغير كالتسقي في المكتبة
الفساد بالاداء ونقل ابن قادم
تدق مقام النكاح الصحيح في
أحكامه كلها (ولا يكون)
الطلاق في نكاح مختلف فيه
(بدعي في حبس) فيجوز
فيه لان الفساد لا تجوز
استدامته كابتدائه ولا يسمى
طلاق بدعي (ولا) يصح
(خلع) في نكاح فاسد (خلوه)
أي اطلع (من العوض) لانه
اذا كان الطلاق بائنا لا عوض
فلا يستحق عوضا بسذه لانه
لامقابل للعوض (ولا) يقع
طلاق (في) نكاح (باطل
اجما) كعنده وخمسة (ولا
في نكاح فسدولي قبل اجازته
ولو نفذ بها) أي ولو قلنا ينفذ
بالاجازة (وكذا عتق في شراء
فاسد) أي مختلف فيه فينفذ
لما تقدم في الطلاق بخلاف
الباطل

فصل ومن صح طلاقه من بائع وميز يعله (صح تركه له فيه) صح (نوكه)

أو

دون ما علمكم عدد الطلاق وهو الثلاث للحر والائتنان للعبد لان من استوفى عدد طلاقه
لا تحمل له مطلقته حتى تنكح زوجا غيره فلا تمكن رجعتها لذلك الرابع أن يكون الطلاق بغير
عوض لان العوض في الطلاق انما جعل لتفتدي به المرأة نفسها من الزوج ولا يحصل ذلك
مع ثبوت الرجعة فاذا وجدت هذه الشروط كان له رجعتها مادامت في العدة للاجماع ودليله
ما سبق (ولو) كان المطلق (مريضا ومساقر أو محرما) لانها استدامة للنكاح لا ابتداء
(وتقدم في محظورات الاحرام وعدها) أي الرجعة (ولي مجنون) لانها حق للمجنون
يحتسب قوته بانقضاء العدة فملك استيفاء له كقيمة حقوقه (ولا رجعة بعد انقضاء العدة)
لمفهوم قوله تعالى وبولهن أحق بردهن في ذنن (وتحصل الرجعة بلفظ من ألفاظها
مخورا جئت امرأتني أو ارجعتها أو رجعتها أو رددتها أو أمسكتها) (ولا) تحصل الرجعة
(بنكحتها أو تزوجتها) لان هذا كناية والرجعة استباحة بضع مقصود فلا تحمل بالكنية
كانسكاح (وان خاطبها) أي المطلقة بالرجعة (ف) سفتها أن (يقول راجعتك أو ارجعتك
أو رجعتك أو رددتك أو أمسكتك فان زاد بعد هذه الالفاظ للرجعة أو الاهانة) لم يقدح في
الرجعة (أو قال أردت اني راجعتك لم يقدح في ذلك) (أو اهانة لك لم يقدح في الرجعة) لانه أني
بالرجعة وبين سبها (وان قال أردت اني كنت أهينك أو أجبك وقد رددتك بفراقك الى ذلك)
أي المحبة أو الاهانة (فليس برجعة) لحصول التضاؤل لان الرجعة لا تتراد بالفراق (وان
أطلق ولم ينو شيئا) بقوله راجعتك للرجعة أو الاهانة ونحوه (بمخت) الرجعة لانه أني
بصري بها وضم اليه ما يحتمل أن يكون سبها وأن يكون غيره فلا يزل اللفظ عن مقتضاه
بالشك (فلا احتياط أن يشهد وليس من شرطها) أي الرجعة (الشهاد) لانها لا تقتصر
الى قبول فلم تقتصر الى شهادة كسائر حقوق الزوج ولان ما لا يشترط فيه الولي لا يشترط فيه
الشهاد كالبيع (لكن يستحب) الاشهاد عليها احتياط عن مقتضاه بالشك (فيقول
اشهدا على اني راجعت امرأتني) الى نكاحي (أو زوجتي أو راجعتي لما وقع عليها من
طلاق) ونحو ذلك مما يؤدي معناه (فلو أشهد أو وصي الشهود بكتبتها فصححة) لعدم اشتراط
الاشهاد وعنه يجب الاشهاد عليها فان لم يشهد لم تصح فان أوصى الشهود بكتبتها لم تصح وقال
القاضي يخرج على الروايتين في التواصي بكتمان النكاح (ولا تقتصر) الرجعة (الى
انني ولا صدق ولا رضا المرأة ولا علمها ولا اذن سيدها) ان كانت أمة لان الرجعة
أمسك للمرأة بحكم الزوجية فلا يبرئها شيء من ذلك (والرجعية زوجة يلحقها الطلاق
والظهار والممان والابلاء وابتداء المدة) انني تضرب لامولي وهي الاربعة أشهر (من
حين اليمين) لامن الرجعة (ويرث كل منهما صاحبه ان مات) بالاجماع (وان
خاله ما صح خلعه) لان الزوجية يصح طلاقها فصح خلعه كما قبل الطلاق وليس مقصود
الخلع التحريم بل التخلص من ضرر الزوج على انما منع انما محرمه (ولها النفقة) وان لم
تكن حاملا الى انقضاء عدتها (ولا قسم لها) أي للرجعية (صرح به الموفق والشارح
والزركشي في الحصانة ولعله مراد من أطلق) من الاصحاب ان الرجعية زوجة (ويباح
لزوجها وطؤها) يباح له (الخلوة) بها (و) يسأله (السفر بها) وان تزين
له وتشرّف) لانها في حكم الزوجات كما قبل الطلاق (وتحصل الرجعة بوطئها بلا اشهاد
نوى الرجعة به أو اومئ به) به الرجعة لان الطلاق سبب زوال الملك وقد انعقد مع الخيار
والوطء من الملك بمنع زواله كوطء البائت في مدة الخيار وكما ينقطع به التوكيل من
طلاقها (وتحصل) رجعتها (بما شرتها من القبلة واللمس والنظر الى فرجها بشهوة

أو غيرها ولا بالملح لوجهها والحديث معها) لأن ذلك كله ليس في معنى الوطء إذا لوطه بدل على ارتجاعها دلالة ظاهرة بخلاف ما ذكر (ولا) فحصل الرجوع أيضا (بأنكار الطلاق) لما سبق (ولا يصح تعليقها) أي الرجعة (بشرط فلو كان راجعك أن شئت أو أن قدم أبوك فقد راجعتك أو كلما طلقتك فقد راجعتك لم يصح) اتفق لأن الرجعة استباحة فرج مقصود أشبهت النكاح (ولو قال) للرجعية (كلما راجعتك فقد طلقته) صح (التعليق) (وطاقت) كلما راجعها (وإن راجعها في الرد من أحدهما) أي أحد الزوجين (لم يصح) الارتجاع كالنكاح (وهكذا ينبغي أن يكون) الحكم كذلك (إذا راجعها بعد إسلام أحدهما) فلا تصح رجعتها إذا طلقها ثم أسلمت وأسلم ولم تكن كبايسة (فإن كانت) المطلقة الرجعية (حاملًا لبنتين فوضعت أحدهما لم تنقض عدتها) حتى تضمن الحمل كله (ولو خرج بعض الولد فارتجعهما قبل أن تمتع بآبائه) صح لأنها لم تزل في العدة (أو) راجعها بعد وضع الأول (قبل أن تضع الثاني في صح) الارتجاع لأنها في العدة إذن (و) إن لم يراجعها حتى وضعت الحمل كله (انقضت عدتها به) وأباحت لغيره ولو لم تطهر (أي ينقطع نفاسها) (أو تنفس من النفاس) لأن العدة قد انقضت بوضع الحمل فبانت بذلك (وإن طهرت) الرجعية ذات الاتراء حرة (من الحيضة الثالثة) أو الأمانة من الثانية (ولم تنفس فله رجعتها) روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود (قطاها مرة ولو فرطت في الغسل سنين) لأن وطء الزوجة قبل الاغتسال من الحيض حرام لوجود أثر الحيض الذي يمنع الزوج الوطء كما يمنعه الحيض فوجب أن يمنع ذلك ما يمنعه الحيض ويوجب ما أوجبه الحيض كما قبل انقطاع الدم (ولم تبسح للزوج) قبل أن تنفس من الحيضة الثالثة لما مر (وما عد ذلك من انقطاع نفقتها وعدم وقوع الطلاق بها وانقضاء ميراث وغير ذلك فإنه يحسن بانقطاع الدم) رواه واحدة ناله في المحرر رتب تعاضد وغيره انتهى

فصل وإذا تزوجت الرجعية في عدتها وحلت من الزوج الزوجة في انقضت عدة الأول بوطء الثاني لا بمجرد رد العقد عليه لأنه غير صحيح فلا أثر له (وملك الزوج) الأول (رجعتها في مدة الحمل كما ملكه) أي ارتجاعها (بعد وضعها) الحمل (ولو قبل طهره من نفاسها) لأن الرجعة باقية وإنما انقضت لما رخص كل لوط طئت في صلب نكاحه لكن لا يملك وطئها قبل وضع الحمل ولا قبل الغسل من النفاس (وإن أمكن أن يكون أكثر منهن) أي من طلقها ومن تزوجها في عدتها (وه) أي الأول (رجعتها قبل وضعه) لأنها في العدة (ولو بان أنه) أي الحمل (لثاني) فرجعتها صحيحه من السابق وإن راجعها بعد الوضع وإن الحمل من الثاني صح رجوعه وإن كان من الأول لم تصح لأن عدة انقضت بوضعه (وإن انقضت عدتها) أي الرجعية (ولم يرتجعها) أو طلقه قبل لدخول) والخلاصة (بأنه) ولم يصح إلا بنكاح جديد) بشروط وقته (وعود إليه) (على ما بقى من طلاقها سواء رجعت) إليه (بعد نكاح غيره أو قبله) وسواء (وطئه) الثاني أو لم طأها) أقول عمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر وعمران بن حصين ومعاذة له كذا العلماء لأن وطء الثاني لا يحتاج إليه إلا في الإحلال لأول فله يرجع حكمه بطلاق كوطء السيد وكل ما عادت إليه قبل نكاح الآخر (وإن ارتجعها) أطلق (وأشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تزوجت من أصهاردت إليه) أي إلى الذي كان راجعها بعد إقامة البينة لأن رجوعه صحيحه لأنها لا تقهر إلى

كان لها ذلك) أي طلاق نفسها (مترابيا كوكيل) غيرها لأنه مقتضى اللفظ والطلاق (ويطلق) توكيل زوجة أو غيرها في طلاقها

التوكيل والتوكيل فيه كالتنقي (ولو كمل لم يحمله) موكله (حدا) أي لم يمين له وقتا للطلاق (أن يطلق متى شاء) كالوكيل في البيع فإن حدله حدا فعلى ما أذن له لأن الأمر إلى الموكل في ذلك (لا) يطلق وكيل عن موكله (وقته) من حيث أوطأه وطئ فيب فان فعل حر ولم يقع صححه الناظم وقيل يجوز ويقع قدمه في الرعايتين والحواشي الصغير ذكره في الانصاف وجزم بوضعه في الاقتناع (ولا) توكيل أن يطلق (أكثر من) طلاق (واحدة) لأن يجعله الموكل (له) أي الوكيل فإن جعل له أن يطلق أكثر من ذلك (ولذلك) وكيل (بطلاق) موكل في طلاق (تعلقا) أي إن يعلق الطلاق على شرط لانه لم يذنه صريح ولا عرفا (وإن وكل) زوج في طلاق وكيلين (اثنين) لم ينفرد أحدهما بالطلاق لأن الموكل إنما رضى بتصرفهما جميعا (إذا كان من الموكل) فيصح انفرد من أذن له منهما لأن الحق للموكل في ذلك (وإن وكلا) أي وكل الزوج اثنين (في) طلاق (ثلاث) فطلق أحدهما) أي الوكيلين (أكثر من) توكيل (الأخر) بأن طلق أحدهما واحدة والاخر تثنين أو طلق أحدهما تثنين ولا حرج لانا (وقع ما اجتماعا عليه) لأنه المأذون فيه فصح دون ما انفرد به أحدهما بلاذن (وإن قال) لزوجه (طلق نفسك

زوجها المطلق نفسه (أكثر من) طلاق (واحدة) لأن الأمر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم (الآن جعله) أي الأكثر من واحدة (لها) فتملك ما جعله لها لأن الحق له في ذلك وإن قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة أو اثنين وقعت لأنها ما ذوت نفسه وفي غيره فوقع المأذون فيه كما لو قال لها طلق نفسك وضرائك فطلقت نفسها فقط وإن قال طلق نفسك فقالت أنا طلق إن قدم زيد لم تطلق بقدمه لأن أذنه أنصرف إلى المخبر فلم ينفذ ما عاق (وتلك) زوجة (الثلاث) أي أن تطلق نفسها ثلاثا (فيم) ماذا قال لها زوجها (طلائك يدك) لأنه مفرد مضاف فيعم (و) تملك أيضا الثلاث (في وكتك فيه) أي في طلائك أو في الطلاق ما سبق في الأولى ولا فترانه بال الاستمرارية في الثانية (وإن خسر وكلمه) من ثلاث بان قال لو كبه أو زوجته اختروا اختيارى من ثلاث (أو) خبر (زوجته من ثلاث) ما شئت أو شئت (ملكاً) أي أن يطلقها (ثنتين فأول) لأن من للثمنين فلا يستوعب أحدهما الثلاث (ووجب على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير نسائه) لقوله تعالى يا أيها النبي قرأوا حجت أن كتمت تردن الحياة الدنيا وزينتها الآية فخيرهن وبدأ بمائسة فقالت أني أريد الله وزسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت متفق عليه مخضرا باب سنة الطلاق وبدعته

رضاها فلم يفتقر إلى علمها كطلاقها ونكاح الثاني غير صحيح لأنه تزوج امرأته مرة كالولم يكن طلاقها (ولا يوطئها) المرتجع (حتى تنقض عدها) من الثاني لأنها مودة من غيره أشبه ما لو ووطئت في أصل نكاحه (ولها على الثاني المهر) بما استحل من فرجها فإن لم يصبه فلا مهر عليه (وإن تزوجها) الثاني (مع علمهما) أي علم الثاني والمطلقة (بالرجعة أو) تزوجها مع (علم أحدهما) بالرجعة (فالنكاح باطل) لأنها زوجة الغير ولا شبهة (والوطء محرم على من علم) منهما (وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره) لانقضاء الشبهة (وإن كان الثاني ما دخل بها فسرق بينهما) لقضاء النكاح (وردت إلى الأول) قال في المبدع غير خلاف في المذهب (ولاشئ على الثاني) من مهر ولا حد لمدم موجه (فإن لم تكن له) أي المطلق (بينه وبينه ما تقبل دعواه) لقوله عليه الصلاة والسلام لو يعطى الناس بدعواهم الحديث ولأن الأصل عدم الرجعة (وإن صدقته هي وزوجها) الثاني (وردت إليه) أي الأول لان تصديقهما أبلغ من إقامته البينة (وإن صدقه الزوج) الثاني (نقطة انفسخ نكاحه) لا عترافه بقضائه (ولم تسلم إلى الأول) لأن قول الثاني لا يقبل عليها وإنما يقبل في حقه (وأنقول قولها غير معين) صحيح في المغنى لأنها لو أقرت لم يقبل (فإن كان تصديقه) أي الثاني للأول في رجعتها (قبل دخوله بها فلا مهر عليه نصف المهر) لأن الفرق فضاء من قبله بتصديقه (و) إن كان تصديقه (بعده) أي بعد الدخول بها (لها الجميع) أي جميع المهر لأنه استقر بالدخول (وإن صدقته) أي الأول في دعوى رجعتها (وحدها) لم يقبل قولها في فسخ نكاح الثاني) للحديث السابق ولا يستخلف الثاني على ما اختاره القاضي لأنه دعوى في النكاح واختار الخرقى بلي فيحذف على نفي العلم (فإن بان منه) أي من الثاني (بطلاق أو غيره) لفسخ لعمدة أو عسار (وردت إلى الأول بغير عقد) جديد لان المنع من ردها إنما كان لحق الثاني كما لو شهد بغيره بعد ثم اشتراه فإنه يعتق عليه (ولا يلزمه مهر للأول بحال) وإن صدقته (كما لو ارتدت أو أسلمت) تحت كافر (أو قتلت نفسها وإن مات الأول وهي في نكاح الثاني فيبغى أن تزوجه) أي الأول (لاقراره) بزوجه أو اقرارها بذلك (أي بزوجه) قاله الموفق ومن تبعه وحزمه في المبدع (وإن ماتت) وهي مصدقة للأول (ميرثها) الأول لأنها لا تصدق في إبطال نكاح الثاني (ويرثها الزوج الثاني) لأنها زوجة ظاهراً (فإن مات الثاني لم يرثه) لا عترافها بأنها ليست زوجة له (قال الزركشي ولا يمكن) أي الأول (من تزوج أختها ولا أربع سواها) مؤاخذه له بموجب دعواه قلت وكذا الثاني بطريق الأولى (وإن ادعت الرجعية أو البائن انقضاء عدتها قبل قولها إذا كان ممكناً) لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أي من الحمل والحيض فلو أن قولهن مقبول لم يحرم عليهن كتمانهن ولأنه أمر تختص بمعرفة فكان القول قواها أقسمه كالتبني (الآن تدعيه) أي انقضاء عدتها (الحرة بالحيض في شهر فلا يقبل إلا بيينة) ولأنها امرأة واحدة نص عليه لقول شريح إذا ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بيينة فعد انقضت عدتها والافهي كاذبة فقال له على قالون ومعناه بلسان الرومية أصبت أو أحسنت ولأنه يندرج داخل حصول ذلك في شهر فهو (كما لو ادعت خلاف عدة منتظمة) فلا يقبل فيها إلا بيينة

فصل وأقل ما يمكن أن (تنقض به) أي فيه (عدة الحرام من الأقراء) أي بها (وهي) أي الأقراء (الحيض تسعة وعشرون يوماً ولحظة) بناء على أن أقل الحيض يوم

وليس له وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاث عشرة يوما وذلك باب يطلقها مع آخر الطهر ثم تحيض
يوما وليس له ثم تطهر ثلاث عشرة يوما ثم تحيض يوما وليس له ثم تطهر ثلاث عشرة يوما ثم تحيض يوما
وليس له ثم تطهر لخطة لتعرف بها انقضاء الحيض وان لم تكن الخطة من عدتها فلا بد منها
لمعرفة انقطاع الحيض ومن اعتبر الغسل فلا بد من وقت يمكن فيه الغسل بعد الانقطاع (و) قل
ما تنقضي فيه عدة (الامة) بالاقراء وهي الحيض (خمس عشرة يوما) (ولخطة) بأن يكون طلعه
في آخر طهرها وحاضت يوما وليس له وطهرت ثلاث عشرة يوما وحاضت يوما وليس له والخطة لا تحقق
فيها الانقطاع كما تقدم (فان ادعت الحرة (انقضاءها) أي العدة بالحيض (في اكثر من
شهر صدقت) (ان تقدم (و) ان ادعت انقضاءها بالحيض (في أقل من تسعة وعشرين
يوما وخطة لا تسع دعواها) (انقضاءها) (حتى مر عاها ما يمكن صدقها) فيه كالموضي
عليها أكثر من شهر (قظر ناقان بقيت على دعواها المردود لم تسمع) دعواها
(أيضا) لانها عين التي ردت لعدم الامكان (وان ادعت انقضاءها في هذه المدة كلها أو
ادعت انقضاءها (فيما يمكن) انقضائها (فيما قبل قوطها) لان ذلك لا يعلم الا من
جهتها وهي مؤتمنة على نفسها (والفاسقة) والعدل (والمریسة) والصحیحة (والسامة
والكافرة في ذلك) المذكور من انقضاء العدة على التفصيل السابق (سواء) لان
ذلك متعلق بها دون غيرها (وان ادعت انقضاءها) أي العدة (بوضع حمل تمامه) ليس
سقطا (لم يقل قولها في أقل من ستة أشهر من حين امكان الوطء بعد العقد) لان ذلك
أقل مدة الحمل كما تقدم (وان ادعت انها أسقطته) أي أسقطت متنعضي به العدة
(لم يقبل) قولها (في أقل من ثمانين يوما) من حين امكان الوطء بعد انقضاء العدة لان العدة
لا تنقضي الا بما بين فيه خلق انسان وأقل مدة يتبين فيه خلق انسان أحد وثمانون يوما كما
تقدم (ولا تنقضي به) أي بما تلقه المرأة (عدة قبل أن يصير مضغة) وتبين فيه خلق
انسان كما لا تصير به أمة أم ولد ولا يثبت به حكم نفاس ولا وقوع طلاق معلى بولادة ونحو ذلك
(وان ادعت انقضاءها) أي العدة (بالشهور لم يقبل قولها) بلائمة (والقول قول
الزوج) لان الاختلاف في ذلك ينبغي على الاختلاف في وقت الطلاق والقول قول الزوج فيه
(الآن يدعي) الزوج (انقضاءها ليس سقطت فقتها مثل أن يقول في محرم طلقك في شوال) فقد
انقضت عدتك وسقطت نفقتك (فتقول هي بل) طلقني (في ذي القعدة) فعقد
ونفقتي باقبتان (فقولها) لان الأصل عدم سقوط ذلك (فان ادعت ذلك) أي عدم
انقضاء عدتها (ولم يكن لها نفقة) كبائن وحائل (قبل قولها) لانها مقرة على نفسه
بما هو الاغلاط عليها (ولو انعكس الحال فقل) في المحرم (طالقك في ذي القعدة) فلم
تنقض عدتك (فلي رجعتك نفقات بل) طلقني (في شوال) فانقضت عدتي (فلا
رجعة لك فقله) لانه قبل قوله في أصل الطلاق وقبل قوله في رقبته والأصل بقاء العدة
(وان ادعى في عدتها انه كان راجعها أمس أو) انه كان راجعها (من شهر قبل قوله) لانه
على رجعتها فصح اقرارها بها (فادعه) أي انه كان راجعها أمس أو من شهر (بعد
انقضائها) أي العدة (فانكرته فقلها) لانه ادعاه في زمن لا يمكن فيه والأصل
عدمها وحصول ايمينونه (وان قالت قد انقضت عدتي فقل) بذلك (تذكر راجعتك فقلها
لما تقدم (وان مسبق نقال رجعته فقلت قد انقضت عدتي قبل رجعتك فانكرها فقله) لانه
ادعى الرجعة قبل الحكم بانقضاء عدتها ولانه يملك الرجعة وقد صححت في الظاهر فلا يقبل
قولها في ابطالها (وان تدعيها) ذلك (مع عدم قوائها) تنساقط قولها مع التساوي

البدعة للخبر وأقل أحوال الامر الاستحياء وليزول المعنى الذي حرم الطلاق لاجله فان راجعها وجب امساكها حتى تطهر لم يحدث

ليراجعها ثم عسكها حتى تطهر فاذا
 فانت طالق فوجد حال حبسها
 طلقت للبدعة ولا اثم (وايقع)
 طلقت (ثلاث ولو بكلمات)
 ولو (في طهر لم يصح) زوجها
 (فيها كثر) من طهر (لا بدد
 رجعة او) بعد (عدة محرم) روى
 عن عمر وعلى وابن مسعود
 وابن عباس وابن عمر قوله تعالى
 يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن الى قوله
 ومن يتق الله يجعل له مخرجا
 ومن يتق الله يجعل له من امره
 يسرا ومن جملة الثلاث لم يبق
 له امر يحدث ولم يجهل الله له
 مخرجا ولا من امره يسرا وفي
 حديث ابن عمر قال قلت يا رسول
 الله ارايت لو اني طلقها ثلاثا
 كان يهل لي ان اراجعها قال ذن
 هصبت وبانت منك امرأتك
 رواه الدارقطني وعن محمد بن
 ابيدق قال اخبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن رجل ضيق
 امراته ثلاث تطليات جميعا
 فغضب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال يا ايها الرجل انك
 عز وجل ويا ايها الطهر لم حدثي
 قامر رجل فقل يا رسول الله لا
 اقله وعن مالك بن الحارث قال
 جاء رجل الى ابن عباس فقال
 ان عني طلاق امرته ثلاثا فقال
 ان عسك عصى الله واطاع
 الشيطان لم يجعل الله له مخرجا
 وسواء في التوقع ما قبل لدخول
 وبعده فلو طلقها لم يعد الا في
 بعد رجعة او عقه لم يكن محررا
 ولا بدع بمحل وماروى طبروسي
 عن ابن عباس قال كان الطلاق
 على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وثي كبر وسنتين من
 خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة

والأصل عدم الرجعة (وان اختلف في الاصابة) قبل الطلاق (فقال قد) كنت (أصبتك) على رجعتك فانكرته) فقولها لان الأصل عدمها (أو قالت) بعد أن طلقها (قد أصابني) أو خلاي (فلى المهر كاملا) فانكرها (فقول المنكر) لأن الأصل عدمها وبرأته (وليس له وجهتها في الموضوعين لعدم قبول قول مدعي الاصابة) (ولا تحقق فيها) أي الموضوعين (الانصف المهران كان اختلافهما قبل قبضه) مؤاخذه لها بانفراها في الاول ولان الأصل برأته في الثاني (وان كان) اختلافهما (بعده) أي بعد قبضه (وادمي أصابته) فأذكرت لم يرجع عليها بشئ) مؤاخذه له بمقتضى دعواه الاصابة (وان كان هو المنكر) للأصابة (رجع) عليها بنصف المهر لان الأصل عدمها كما تقدم (وان ادعى زوج الامه بعد) انقضاء (عدها) انه ثان راجعها في عدتها، فأذكرته (الامه) (وصدقه مولاها) لقول قولها نصا) لأنه لا يتضمن ابطال حق الزوج لعدم قسدها اباء (وان صدقته) أي صدقت مطلقا بعد انقضاء عدتها انه كان راجعها قبله (وكذب مولاها) في ذلك (لم يقبل اقرارها في ابطال حق السيد) لأنه اقرار على غيرها فلا يقبل (فان علم) السيد (صدق الزوج) في دعواه الرجعة قبل انقضاء عدتها بعده (لم يحل له) أي السيد (وطؤها ولا تزويجها) لانها زوجة الغير (ولا يحل لها تمكينه) أي السيد (من وطئها) قبل طلاقها (ولو قالت الرجعية انقضت عدتي ثم رجعت) (وقالت ما انقضت عدتي فله رجعتها) حيث لم تستزوج كجدا أحدهما النكاح ثم يعترف به (ولو قال أخبرني بانقضاء عدتها ثم راجعها ثم أقرت بكذبها في انقضائها) أي العدة (وأذكرت ما ذكر عنها) من احرازها بانقضاء العدة (وأقرت بان عدتها لم تنقض فالرجعة صحيحة) لأنه لم يقر بانقضاء عدتها وإنما أخبر بخبره عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فقبل رجوعها

والمرءة لم يدخل بها الزوج ولم يحل بها (تبيينها تطليقة) ولو بلا عوض لأنه لا عدة عليها (ولا رجعة عليهم ولا نفقة لها) كما نطقه ثلاثا (وان طلقها ثلاثا أو طلق (العد) بالتميز (انتمى بسبل الدخول أو بعده لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا من يمكنه الجماع ويعد) هذا الزوج شئ (في انقباض مع انس) لقول ابن عباس كان الرجل إذا طلق امرأته فزوجت رجعتا وانصدم ثلاثا فنسخ ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله تعالى فان بدعهم فلا دخل لهم من ذلك حتى تنكح زوجا غيره رواه أبو داود والنسائي وعن عروة وعائشة قالت كان رجل طلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته إذا رجعها وهي في العدة وان طلقها مرة فذكر حتى قارب رجل لامرأته والله لا أطلعك فتبينني مني ولا أدركك أبدا قالت وكذب ذلك قال طلقك كذا فهدمت أن تنقض عدتك راجعتك فذهبت المرأة فدخلت على عائشة فأخبرته فكنت حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن العظيم الطلاق مرتان فامسك بهم عرفا ونسرا بحسن ذات عائشة فوسعت أنفس الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق رواه الترمذي ورواه أيضا عن عروة مرسلا وذكر انه أصبح وبشهادة لاشتراط وطء الزوج مع ما لا ينشأ حديث عائشة فانكح امرأته فذاع القرطبي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كذب عتدوه عتدا قرطبي فقلت طلاق في تزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير بكسر، وجمدة من تحت وانما هو مثل حديثه الثوب فقال أتريد من أن رجعي الى رفاعه فقلت حتى تروني عسيلة وذوق عسيلة بك رواه البخاري وروى عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عسيلة هي اجماع واعبر كون الوطء في القبل لان الوطء المعتبر في الزوجة شرعا

[illegible]

وقفت الثانية إذا أصابها أو حاضت وإن كانت حين القول حائضاً أو في طهر أصابها فيه طلقت الثانية إذا طهرت من حصة مستقبلة لأن الطهر الذي أصابها فيه والحيض بعده زمان بدعة (و) أن قال من لم يمسسه وبدعة أنت طالق (للسنة فقط) وهي (في طهر لم يطأها فيه) يقع في الحال (لوصفه المطلقة بصفتها) وقعت في الحال (و) أن قال لما أنت طالق (للسنة) (في حيض) طلقت (إذا طهرت من) حيضها لوجود الصفة أذن وإن قال لما ذلك (في طهر وطئ فيه) طلقت (إذا طهرت من الحيض) المستقبلة (لم يمسس في) فإن أوج في آخر الحيض وأصل بول الطهر أو أوج مع أول الطهر لم يقع الطلاق في ذلك الطهر لكن متى صارت في طهر لم يطأها طلقت في أوله (و) أن قال من لم يمسسه وبدعة أنت طالق (للبدعة) فقط وهي (في حيض أو) (في طهر وطئ فيه) يقع الطلاق عليه (في الحال) أنه صف الطلقة بصفتها (و) أن كانت (في طهر لم يطأها فيه) الطلاق يقع إذا حاضت (وهي) لوجود شرطه (وينزع في الحال) بعد إسلاج الحشفة (إن كان) الطلاق (ثلاثاً) أو مكملًا لما عليه من عدد الطلاق لوفوع الثلاث عقب ذلك (فإن بقي) أي لم ينزع في الحال (حد عالم) بوفوع الثلاث وتحررها عليه لا تنفاه الشبهة (وعز غيره) وهو الجدل والتامى ولاحد (وليعذرو) أن قال من لم يمسسه وبدعة (أنت طالق ثلاثاً للسنة) ولم يكن طلاقاً قبل (تعلق) الطلقة (الأولى في طهر لم يطأها فيه) (تطلق) (ثانية طاهرة بعد

عدتها منه وكان ذلك محكماً) بأن مضى زمن بعده (فلهذا كاحها إذا غلب على ظنه صدقها أما بامانها أو بخبر غيره ما من يعرف حالها) لأنها مؤمنة على نفسها وعلى ما أخبرت به عنها ولا سبيل إلى معرفة هذا الحال على الحقيقة إلا من جهة ثقته بين الرجوع إلى قولها كالأخبار بانقضاء عدتها (والا) أي وإن لم يمكن ذلك أو لم يعرف ما يغلب على ظنه صدقها (فلا) تحمل له لأن الأصل التحريم فوجب البقاء على الأصل كالأخبار عنه عن حالها فاسق (فلو أنكر الزوج الثاني وطأها وأدعته) أي الوطء (مذموم) فالقول قوله في تنصيف المهر إذا لم يقر بالخلاوة بها) لأن الأصل براءته منه (والقول قولها في إباحته للأول) لأنها مؤمنة على نفسها (فإن صدقه) أي التي (الأول) على أنه لم يطأها (أم يحمل له) أي الأول (نكاحها) لأنه مقرر على نفسه بخبرهما عليه (فإن عاد) الأول (فصدقه) على أن الثاني وطأها (أباحت له) لأنه إذا علم حالها لم يحرم بكذبه ولأنه قد يعلم في المستقبل ما لم يكن عليه في الماضي ولو قال الأول ما علم أن الثاني أصابها لم يحرم عليه لأن الاعتبار في حالها له خبر يغلب على ظنه صدقها لاحقيقة العلم (وكذا لو تزوجت حاضرًا وفارقها وأدعت أصابها منه وهو منكراً) فالقول قوله في تنصيف المهر وتواخذ بقوله في وجوب العدة عليها وفيه يجب عليها لوطء وكذا لو أنكر أصل النكاح ولم يطلقها ثلاثاً نكاحها إذا غلب على ظنه صدقها (ولو جاءت) امرأة (حكاً) وأدعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها جازاً (لحاكم) (تزوجها) جز (تزوجها) أن صدقها وكان الزوج مجبها ولم تعينه وان لم يثبت أنه طلقها قال الشيخ كعمالة عبد لم يثبت عتقه وقال ونص أحمد أنه إذا كتب إليها أنه طلقها ثم تزوج حتى يثبت الطلاق لا حتمال إنكاره (وكذلك لو كان للمرأة زوج أي معروف فدعت أنه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسامحين) لأن الأصل عدم الطلاق بخلاف ما إذا ادعت أنه تزوجها من أصابها وطلقها ولم تعينه فإن النكاح لم يثبت لغيره بل لجهول فهو كالتوكل عند مدعى مال لشخص وسلته اليه فإنه لا يكون إقراراً بالاتفاق فكذلك قولها كان زوجي وطلقني وسيدوا عتقني ولو قالت تزوجني فسلان وطلقني فهو كالإقرار بالمدعى ودعاء لوفاء المذهب أنه لا يكون إقراراً ذكره في الاختيارات فعليه قول المصنف أن كان الزوج مجهولاً ليس بقيد وكذلك قال في المبدع والمنتهى وغيرهما لا سيما إن كان الزوج لا يعرف (فإن كانت قد تزوجت من أصابي ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها) مطلقاً (ثم) (لم يجز) له (العقد) عليها لأن الخبر المبيح للعقد قد زال فزال الإباحة (وإن كان) رجوعها (بعده) أي بعد انعقادها (لم يقبل) رجوعها لتعلق حق الزوج بها (كأنه لا رجوع) فافترت له بذلك ثم رجعت عن الإقرار (له بالزوجية) فإنه لا يقبل منه الرجوع بتعلق حقها بها (وإن طلقها رجوعاً أو غاب) عنها (فقضت عدتها) وأرادت أن تزوج فقال لها أو كبله (توفي) عن الزوج (كأنه لا يكون راجعاً) لم يجب عليها التوقف) لأن الأصل عدم الرجوع واحتمال الدليل عليه

باب الإيلاء

بالمدة الخلف (وهو) مصدر إلى بوي إيلاء وإليه ويقال تألى يتألى وفي الخبر من يتألى على الله يكذب وإليه اليمين وجعلها ألباناً كخطاباً قال كثير قيس الألبان فلفظ ليمنه * إذا صدرت منه الإلابة برت وكذلك الأول بسكون اللام وتثنية الهمزة شرعاً (خلف زوج) لا سيد (عكته انجساع)

وبدعه أنت (طالق ثلاثا السنة
والبدعة نصفين أو لم يقل
نصفين أو قال بعضهم للسنة
وبعضهم للبدعة وتعد اذن) أي
عقب قوله ذلك (ثلاثا) لان
الطلاق لا يتبع فيكمل
النصف وفيما اذا قال بعضهم
وبعضهم الظاهر ان يكسونا
سواء (و) تقع الطلاق
(الثالثة في ضد حالها اذن)
أي الحاضرة لوجود شرطها
(فلو قال أردت تأخير ثنتين قبل)
ذلك منه (حكما) لاحتمال
لفظه له اذ البعض حقيقة
في القليل والكثير (ولو) كان
(قال) أنت طالق (طالقتين
للسنة واحدة للبدعة
أو عكس) من قال طالقتين
تبدعه واحدة للسنة (و) يقع
الطلاق (على ما قال) اذا
وجد المطلق عليه لوجود النصفة
(و) ان قال لها (أنت طالق)
في كل قرية طلاق وهي حامل
أو من لا ولي لم يحضن لم يطلق
حتى تحيض فتعلق في كل حيضة
طلقة) اذ انقضت الحيض كما
بأن توضيحه في العدد (الا)
ان كانت (غير مدخول بها)
فتبين واحدة) فلا يلحقها
ما بعد ذلك ان تزوجها
فحاضت وقع اذن طلاقه ثانية
وكذا الحكم في النكاح كانت
حاضا حين قوله وقدمها واحدة
في الحال مدخول بها كانت
اولا

بفصل (و) ان قال (أنت
طالق) أحسن الطلاق أو أحسنه
أو أقربه أو أحسنه أو أسن

لاعين ومحبوب (بأنه تعالى أو بصفة من صفته) لا بد أن يطلق ويحوى (على ترك وطء
امرأة المكن جماعها) لا ارتقاء ونحوها (ولو) كان حلفه على ترك وطء (قبل الدخول في
قبل) لا بد (أبدا أو يطلق) في حلفه لا يصح (و) يحلف لا يصح (أكثر من أربعة
أشهر أو ينويها) لا أربعة أشهر أو أقل (وهو) أي ذاك (محرم في ظاهر كلامهم
لأنه يمين على ترك واجب) قاله في الفروع (وكان هو الظاهر لطلاق الجارية) قال
في الفروع وذكر جماعة وذكره آخرون في ظاهر المرأة من الزوج ذكر أحده في الظاهر عن
أبي قلابه وقتادة والأصل في الإيلاء قوله أنه لا يمين للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
وكان أبي بن كعب وابن عباس يفسران بقسمين الآية وقال ابن عباس للذين يؤلون يحلفون
حلفا عنه أحد وكان أهل الجاهلية اذا طالب الرجل من امرأته شيئا قالت ان تعطيه حلفا ان
لا يقر بها السنة ولا سنتين ولا ثلاث فسد عنها الأعمال واذات بعد فلما كان الاسلام جعل
الله ذلك للمسلمين أربعة أشهر ذكره في المبدع (وله) أي الإيلاء (أربعة شروط) تعدل
من تعريفه السابق (أحدها ان يحلف) الزوج (على ترك الوطء في القبل فان تركه
بغير يمين لم يكن مواليا) لظاهر الآية (وان تركه) أي ترك الزوج الوطء (مضراهم من غير عذر)
لاحداهما (ضربت له مدته) أربعة أشهر (وحكمه بحكمه) أي الإيلاء لأنه تارك لوطئها
ضربا بها أشبه المولى ولان ما لا يجب اذا لم يحلف لا يجب اذا حلف على تركه كزيادة على
الواجب وثبوت حكم الإيلاء من حلف لا يمنع من قياس غيره عليه اذا كان في معناه كسائر
الأحكام الثابتة بالقياس (وكذا حكم من طاهر) من زواجه (ولم يكفر) لظهورها
فتضرب له مدة الإيلاء ويثبت له حكمه لم تقدم (وان كان) تركه للجماع (لهذا)
لاحداهما (من مرض أو غيبه) أرخص لم تضرب له مدة) لأن الوطء غير واجب حينئذ
(وان حلف على ترك الوطء في الدبر) لم يكن مولى لأنه لم يترك الوطء لواجب عليه ولا
تضرب المرأة بتركه لأنه وطء محرم وقد أكدتم بنفسه منه يمينه (أو) حلف على ترك
الوطء (دون الفرج) لم يكن مواليا لأنه غير واجب عليه ولا تضرب المرأة بتركه
(وان حلف أن لا يجامعها) لجماع سوء بد جاعا ضعه لا يزيد على انتفاء الختانين
لم يكن مولى) لأن الضيف كالتوى في الحكم (قال) أردت وط لا يمنع انتفاء الختانين
أو أراد به الوطء في الدبر أو أراد به الوطء (دون الفرج قول) لأنه حلف على ترك الوطء
في القبل وما لا يبلغ انتفاء الختانين ليس وط تضرب عليه حكمه (فان لم يكن له
نية) لم يكن مولى لأنه محرم فلتعين كونه مواليا به (أو قال) والله أعلم
جماع سوء أم يكن مولى) بحال لأنه يحلف على ترك الوطء ونما حلف على ترك صفته
المكرودة

بفصل والالفاظ التي يكون بها أو بدعته أو بدعته هو صريح في الحكم واليمين
كلفه الصريح نحو لا نكحك (أو قال) دخالت) ذكرى في فرجك (أو) لا غيبك
ذكرى في فرجك (أو) لا زوجك ذكرى في فرجك (أو) لا زوجك (أو) لا زوجك (أو) لا زوجك
(حشف في فرجك) كقول (ببكر خاصة) دون النيب (لا قد مضى) بالقاف
والثناء المشناه فوق واقتضاض البكر واقتضاءها لافاء بمعنى وهو وطؤها ازالة بكارتها بالذكر
من قضيت التولود اذا قضيتها (من يعرف معناه) انه كدور ومثله ما ذكر في المستوعب
والرعاية لا يتبى بل زاد في الرعاية من التزوي (فلا يمين) ذكره في غير الإيلاء لأنه لا يمين

فهو (ك) قوله أنت طالق (السنة)
لأنه عبارة عن طلاق السنة فإن
كانت في طهر أيامه بها فيه وقع
في الحال والأوقع إذا صارت من
أهل السنة والحسن والكمال
والفضل لانه في ذلك الوقت
مطابق للشرع موافق للسنة
(و) أنت طالق أشبع الطلاق
أو (أنجه أو أسججه أو أخشحه
أو أرداه أو ألقته ونحوه) كما وحشه
أو أنجحه كقوله أنت طالق
(البدعة) فإن كانت حائضا
أو في طهر وطئ فيه وقع في الحال
والأناذا صارت في زمن
البدعة لان حسن الافعال
وقبحه انما هو من جهة اشرع
فأحسنه فهو حسن ومأقبحه
فهو قبيح وقد حسن الطلاق
في زمن فسحى زمان السنة ونهى
عنه في زمن فسحى زمان البدعة
والا ما اطلاق في نفسه في الزمانين
واحد وانما حسن أو قبح
بالمسئلة الى زمانه (الآن سوى)
بقوله لزوجه أنت طالق
أحسن الطلاق أو ألقه
ونحوها (أحسن أحسن ذلك
أو ألقه) ان تكون في مطلقه
فيقع في الحال لانه لم يقصد
السفة بل معنى موجودا في
الحال (ولو قال) من قال أنت
طالق أحسن الطلاق (نويت
(ي) قول (أحسنه زمن بدعة
شبهه بحلقها) الحسن (أو) قال
نويت (ي) قول أنت طالق
(ألقه ونحوه) كما سجد (زمن
سنة لقبح عشرتها أو) قال
(عن أحسنه ونحوه أردت
طلاق البدعة أو) قال (عن
ألقه ونحوه أردت طلاق السنة من

[illegible]

البدعة وكانت حائضا أو في طهر

وطئ فيه قبل وقوع الطلاق في الحال وإن كانت في طهر لم يصحها فيه لم يقل وكذا إن قال أردت بأقبح الطلاق زمن السنة وكانت في طهر لم يصحها فيه وقع في الحال لا قراره على نفسه بالنفيل واللام مقدر لأنه خلاف الظاهر (و) وقال لزوجه أنت طالق (طلقة حسنة قبيحة) تطلق في الحال لأنه وصفها بأربعة فتن متضادتين فلفظ وبق بمجرى الطلاق (أو) قال لها أنت طالق في الحال لانه وهي حائض (أو) طهر وطئ فيه (أو) قال لها أنت طالق (في الحال لا بدعة في طهر لم يطأ فيه تطلق في الحال) الفاء لقوله السنة وللبدعة وإن قال أنت طالق طلاق المخرج فقال القاضي معناه طلاق البدعة لأن المخرج الضيق والاثم فكاه قال طلاق الائم وطلاق البدعة طلاق اثم (ويباح خلع وطلاق يسؤاها) أي الزوجة ذلك على عوض (زمن بدعة) لأن المنع منه لحق المرأة فإذا رضيت باسقاط حقها زال المنع

باب صريح الطلاق
وكتابتها

يعبر بالطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه كما يأتي فلا يقع الطلاق بالنية وحدها أن لم يقارنها لفظ لانه الفعل المبرع في النفوس من الارادة والعهزم والقول لا يكون بمقارنة اللفظ للارادة لحدوث ان الله تجاوز لآمنه عن ثلاث الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها ما لم يتمكلم أو تعمل به (الصريح) في الطلاق وغيره (ما لا يحتمل غيره) أي وضعه (من كل شيء) طلاق أو غيره

غيره وكذلك فإذا وطئ صام بغيره وفي قضاء يوم وطئ فيه وجان قاله في المبدع (أو استثنى في اليمين بالله) بأن قال والله لاوطئتك إن شاء الله أو إن لم يشأ الله ونحوه (ولم يكن موليا) لا يستثناء (وإن قال إن وطئتك فبنته على أن أمه على عشرين ركعة كان موليا) خبره في الشرح وهو مبنى على أنه بدعة بالنذر كما يدل عليه سياق كلام الشارح (الشرط الثالث) من شروط الإيلاء الأربعة (أن يحلف على ترك الوطء) أكثر من أربعة أشهر (قال ابن عباس لأن الله تعالى جعل له تربص أربعة أشهر فإذا حلف على أربعة فمأذون فيه لم يفتى للتربص لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضاءه وتقدير التربص بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة بتأويلها الأدلاء ولأن المطالبة إنما تكون به إذا قال والله لاوطئتك كان موليا لأنه يقتضي التأييد (أو بعهده على شرط) يعني يجعل غايته شيئا (يطلب على الظن أن لا يوجد في أقل منها مثل) أن يقول (والله لاوطئتك حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليه الصلاة والسلام (أو) حتى (يخرج الدجال أو) حتى يخرج (الدابة أو غير ذلك من اشراط الساعة) الكبرى كطلوع الشمس من مغربها (أو) قال والله لاوطئتك (ما عشت) بضم التاء أو كسرهما (أو) والله لاوطئتك (حتى أموت أو حتى تعرق أو) حتى (يموت ولدك أو) حتى يموت (زيد أو حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر) فاقبل (أو) قال والله لاوطئتك (حتى) أمرض أو حتى (تمرض) ويمرض زيدا أو في أيام الساعة أو حتى آقي الهند أو حتى ينزل المسيح في المصيف (أن ذلك لا يوجد في أربعة أشهر ظاهر أشبهه ما لو قال والله لاوطئتك في نكاحي هذا وإن حكم الغالب حكم المقطوع به في كثير من الصور فكذلك هنا (أو بعهده على شرط مستحيل كقول الله لاوطئتك حتى تصعد السماء أو) حتى (تقلى الحجر ذهبا أو) حتى (يشيب الغراب ونحوه) كتحني باج الجمل في سم الخياط لأن معناه ترك وعدها لأن ما أراد له وجوده يعلق على المستحيل كقوله تعالى في الكفار ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط وكقوله

إذا شاب الغراب أثبت أهلي • وصار القار كالبن الحليب

(أو) قال والله لاوطئتك (حتى تحبلي وليكن وطئها أو) كان (وطئ) ونيته جعل متجددا حتى تحبلي من غيري فيكون موليا) لأن حبلاها بغير وطء مستحيل عادة كسوء السماء (فإن قال أردت) حتى من قولي حتى (تحبلي) السببية أي لا طوطئ تحبلي يعني حلف على (ترك قصد الحمل فليس يقول) لأنه ليس بمحالف على ترك الوطء ويقبل منه لأنه محتمل (وإن قال والله لاوطئتك مدة أول بطون تركي نجاعك لم يكن موليا) لأن ذلك يقع على أنقليل وإنكثير فلا يصبر مولا (حتى ينوي أكثر من أربعة أشهر) ليمحض اليمين لمدة معتبرة (وإن قال والله لاوطئتك) حتى يقدم زيد ونحوه لا يذهب على الظن عدمه في أربعة أشهر) فليس بإيلاء (أو) قال والله لاوطئتك (في هذه البدأة أو) لاوطئتك (محفوفة أو منقوشة أو حتى تصوم نذرا أو) حتى (تعرق أو) حتى (يأذن زيد فيموت) فليس بإيلاء لأنه مكروه وطؤها بغير حنث لم يكن موليا كما لو استثنى في يمينه (أو عاقبه على ما به) لم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو بظن ذلك) أو وجوده في أقل من أربعة أشهر (كذبول يقل وجفاف ثوب ونزول مطر في أو أنه وقدوم حج وزمانه أو) علقه على فعل مباح لا مشقة فيه كقوله والله لاوطئتك (حتى تدخل الدار أو) حتى (تلبس هذا الثوب أو حتى تنقل بصوم يوم أو حتى أكسوك أو) حتى (أعطيك

به أنفسها ما لم يتمكلم أو تعمل به (الصريح) في الطلاق وغيره (ما لا يحتمل غيره) أي وضعه (من كل شيء) طلاق أو غيره

ما لا أو) والله (لاوطئتك لابرصك أو) والله (لاوطئتك مكرهة أو محزونة فليس
 بإيلاء) لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث (وان قال) والله لاوطئتك (حتى تشرى بالخمر أو)
 حتى (تزني أو) حتى (تسقطي ولدك أو) حتى (تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل
 زيدا ونحوه) من كل فعل محرم به غاية له فمول لأنه علقه بمقتضى شرعا أشبه المتنعم حسا
 (أو) قال والله لاوطئتك (حتى تسقطي صداقك أو) حتى تسقطي (دينك عنى أو حتى
 تسقطي ولدك أو تهبيتي دارك أو يبيعني أبوك داره ونحوه) كحسني بسقط عني دينه (أو) هو
 (مول) لأن أخذه لما لها أو مال غير داع عن غير رضا صاحبه محرم أشبه شرب الخمر (و) لو
 قال لزوجه (ان ووطئتك فمدي حرم ظهراري وكان ظاهر فوطي عتق عن الظهار)
 لوجود شرطه (والا) أي وان لم يكن ظاهر (فليس بمول) لأنه لم يحلف بالله تعالى ولا بصيغة
 من صفاته (قلو وطئتم معتق) لأنه انما علق عتقه بشرط كونه عن ظهاره فتنقذه به
 (و) ان قال (والله لاوطئتكم مريضة فليس بمول) لأنه يمكن ان تبرئ من الاربعه أشهر (الا
 أن يكون بها مرض لا يرجى برؤه أو) يكون بها مرض (تتبرئ في أربعة أشهر) عادة فيكون
 موليا ما تقدم (فان قاله) أي قال والله لاوطئتكم مريضة (وهي مريضة فمريضه فمريضه فمريضه
 برؤه في أربعة أشهر لم يصح ولا يبرأ من برؤه) في أربعة أشهر (قول) لما سبق
 (و) ان قال والله (لاوطئتكم حائضا أو نفساء أو محرمة أو مائة فرضا أو لاوطئتكم إيلا أو)
 لاوطئتكم (نهارا فليس بمول) لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث (و) ان قال والله لاوطئتكم
 (حتى تسقطي ولدي فان أراد وقت الفطام) وهو تمام الحولين (وكانت مدته تزيد على أربعة
 أشهر قول) لأنه حلف على ترك وطئها الشري فوق أربعة أشهر (وان أراد فعل الفطام) فليس
 بمول لأنه يمكنه فطامه قبل مضي أربعة أشهر (أو مات الولد قبل مضي الاربعه أشهر
 فليس بمول) أي لحصول الفطام بموته (و) ان قال (والله لاوطئتكم طاهرا أو) لاوطئتكم
 (وطأ ما حاقم) لأنه حلف على ترك وطئها الشري فوق أربعة أشهر (وان قال ان
 ووطئتكم فوالله لاوطئتكم أو ان دخلت الدار فوالله لاوطئتكم أم يكن موليا حتى يوحدا الشرط
 لأن يمينه معاقبة بشرط فلا يكون حاقما قبله ولأنه يمكنه الوطء من غير حنث قبل وجود
 الشرط ومتى وجب زائد على الحشفة ولأنه حنث في الصورة الاولى (و) ان قال (والله
 لاوطئتكم في السنة لمرة ولا يوم أو) والله (لاوطئتكم سنة الا يوما أو المرأة) فلا
 إيلاء (عليه) حتى يطوي ويبيق منها فوق ثلثها أي ثلث السنة لأن يمينه معاقبة بالاضافة
 فقبلها لا يكون حاقما لأنه لا يلزم به الوطء قبل الاصابة حنث فاذا وطئ وقت يمينه من السنة
 فوق أربعة أشهر صار مولى (و) ان قال والله (لاوطئتكم عاما ثم قال والله لاوطئتكم
 عاما فإيلاء واحد) لأنه لا شيء في كلامه يدل على أن العام في اليمين الثانية غير الاولى (الا
 أن ينوي) باليمين الثانية (عاما آخر) غير الاولى فمكونان إيلا (و) ان قال والله
 (لاوطئتكم عاما ولاوطئتكم نصف عام أو) والله (لاوطئتكم نصف عام ولاوطئتكم عاما فإيلاء
 واحد) لأنه يمين واحد (ودخلت اقصره في الطويلة) لاشتغال الطويلة علم اوام تنو المنة مرة
 (وان نوى باحدى المدينتين غير الاخرى) فهو إيلا لأن تدخل حكم احدهما في الاخرى (أو قال)
 والله (لاوطئتكم عاما فاذا مضى فوالله لاوطئتكم عاما فإيلاء) لأن يدخل حكم احدهما في
 الاخرى (فإن نوى) (فإن مضى حكم احدهما في) (حكم الآخر) لعدم ما يميز به (فان قال في المحرم
 والله لاوطئتكم هذا العام ثم قال والله لاوطئتكم عاما من رجب الى اثني عشر شهرا أو قال في المحرم
 والله لاوطئتكم عاما ثم قال في رجب والله لاوطئتكم عاما فإيلاء) لأن في مدتين بعض احدهما

أى إحدى المدينتين (داخل في) السنة (الحري) لأنه هو يتنفي عنه (فإن في)
أى وطى (فرجب أو في سنة من بقية العام أو من سنة غير) رجب أو من سنة
يهما (وتأخره كفرا واحدة) تتدح كسرة سنة (حكم) (وإن في)
(وإن فاق قبل رجب أو بعدهم مؤل حنفى إحدى يمينيهم من ذلك) (وإن في)
في الثانية (فقط) فلا يحنث في الأخرى لعدم وجوب تحنيط عيهم (وإن فاق المضرع
حنث في اليمينين) وكفته كفرا واحدة إن لم يكن كفرا لأخرى من نفسه (وإن حنفى)
بالله (على ترك وطئها عاماً ثم كفر به من قبل) مضى (الأربعة أشهر من الأيلاء) (أو
(والموقف) أى تضرب له مدة الأيلاء (بعد الأربعة أشهر) لأن الأيلاء المصلى (و
كفر به منها) أى بعد الأربعة أشهر (وقبل الوقف) أى تضرب مدة الأيلاء (صا
كالخائف على) ترك الوطء (أو كذا) (أى من الأربعة أشهر) (ثم مضى بميته قبل
وقفه) فلا تضرب له مدة التريض لأن الأيلاء عقد المصلى (فلا قال والله لاوطئك
أربعة أشهر فإذا مضى قال والله لاوطئك أربعة أشهر فهو حافى على) ترك وطئه (ويسر
بول) لأن كل واحد من الزمانين لا تزيد مدة على أربعة أشهر (يمكن الحكم) (أو
لما بان) أى ظهر (من قصده من الأضرار به) (فإن في المصلى وهو أشبه بمدة
ولأنه لو ترك الوطء مضى بها من غير ميع ضربه له مدة (وإن في كذا) مع اليمين وتخص
الأضرار وكذلك) الحكم (في كل مدينتين متواليتين يزيد مجوعه معاً على أربعة أشهر
كثلاثة أشهر وثلاثة أو ثلاثة أشهرين) (أو شهر وأربعة) (وإن قال والله لا كلمك) (أو
والله (لا كلمك سنة) لم يكن موافقاً لأنه يكتنه وطئها ولا يكافها) (ليس حلفاً على ترك وطئها
انتهى

فوقه فصل وان قال والله لاوطئتكم ان شئت فشاءت ولتور اخياكم مولى لانه علم في الامور
بشرط وقد وجد (و) ان قال والله (لاوطئتكم لان شئت و) فان (ياشأ بولك
الا ماختيارك اولا لان تختار فيليس بمول) لانه علمه بفعل ممكن وجوده في شئ منه
امكانا غير بعيد وليس بمحرم وليس فيه مضرة شبهة لوعده على حروف الدار (و)
قال والله (لاوطئت واحدة منكم قول منهن) لان انكر في شيء قائلني جميعا ولم يكر
وطء واحدة منهن الا بالحث فان طلق واحدة منهن او تكلم مولى من اهل بيته فليكن
بكل واحدة منفردة (فهذه بوطء واحدة) منهن (تخص بمينه) لا تخم بمين واحدة
(الآن يريد واحدة) منهن (يعنيها يكون موليا من واحدتها) فان الله يشهد
وهو اعلم بنيتة (وان اراد واحدة) منهن (مبينة) خرجت بقراءة لا بمبينة
فاطلاق والعنق (و) ان قال والله (لاوطئت كل واحدة منكم فليكن جمعا
في الحال) لان لفظه صريح في التجميع (وتخص بمينه بوطء واحدة) منهن ثم يريد واحدة
(ولا يقبل قوله فبوت واحدة منهن معينة او مبينة) لان لفظة كل اخص
(و) ان قال والله (لا اظن انكم لم تبصروا) في الحان لان بده وطء واحدة فخرجت
بطا لانا فيصير موليا من الزانية) لان الفحشاء لم تبصر في اربعة محققا ضرورة الحاش
بوطئها وابتداء المدة حينئذ (وان مات بعضهن او طلقها انحلت بمينه و زال حكم الايلاء) لانه
يمكنه وطء الباقيات بغير حنث (فان راجع المدة او تزوجها بعد بطلانها عاد حكم بمينه)
ليكن لا بصير موليا حتى يبطا ثلاثا فيصير موليا من اربعة يتنزه (وان آتى من واحدة) من

زوجاته (ثم قال لا حرج في تركك معها) أو أنت شريكها (أم يصير موليا من الثانية) لأن المهرين بالله لا تصح إلا إذا صرح من اسم أو صفة والتشريك بينهما كناية فلم يقع به المهرين بخلاف الطلاق والظهار (ويصح الإيلاء بكل لغة من يحسن العربية ومن لا يحسنها) كالطلاق والعق (فإن آلى بإعانة لا يعرفها لم يكن موليا) عربية كانت أو أعجمية كمن جرى على لسانه ما لا يفهمه (ولو نوى موجهه عند أهله) كما تقدم في الطلاق (فإن اختلف الزوجان في معرفة ذلك) اللفظ الصادر من الزوج (فقله إذا كان منكهما بغير لسانه) لأن الأصل إذن عدم علمه معناه وهو ادري بما (فإن آلى) زوج (بأعانة وقال جرى) اللفظ (على لسان من غير قصد) لمعناه (مقبول في الحكم) لأنه خلاف الظاهر (وإن آلى من الرجعية صح) أي لا يؤمنز ولا زوجة (وأبتداء المدة) التي تضرب له (من حين آلى) لأن حين الرجعة كما قبل طلاقها (ويصح الإيلاء من) الزوج (الزوجة) (الزوجة) (ولمن (القراء) أنه لا يمكن وضوؤه إلا في غير الحيض) (الشرط الرابع) المتمم لشرط الإيلاء (أن يكون من زوج) (لأنه لا يمكن الإيلاء إلا للمهرين) لأن الإيلاء اليميني المأتمن من الجماع ويمين من لا يمكنه لا تمنعه بل فعل ذلك مع قدرته (مسلمتان) المولى (أو كافرا حرا أو عبدا) سلما أو خصيا أو مريضا برجي برؤه) عموم قوله تعالى للذين يؤمن من نسائهم الآية (فلا يصح إيلاء الصبي غير لميز ولا المجنون) لأنهما لا يدركان ما يصدر منهما (ولا إيلاء العاجز عن الوطء يجب كامل أو شلل) لأنه كز (ولو آلى سليم) (ثم يجب) أي قطع ذكره بحيث لم يبق ما يمكن جماعه (بطل الإيلاء) لأنه لا يطالب بالوطء مع عدم قدرته عليه (ويصح إيلاء السكران) إيلاء (المميز بطلانها ولا يشترط في صحة الإيلاء غضب ولا قصد الإضرار) قاله ابن مسعود (كان طلاق) وقال ابن عباس إيلاء الغضب (والإيلاء والظهار وسائر الأيمان في الغضب والرضا سواء) لعموم الأدلة (ومدة الإيلاء في الأحرار ولرقيق سواء) لعموم النص ولأنها مدة ضربت للوطء أشبهت مدة العنة (وإذا أسلم الذمي لم ينقطع حكم الإيلاء) كطلاقه وطهاره (ولاحق لسبب الإيلاء في طلب الفينة) وفي (العقود) (الحق في ذلك) (لها) لكون الاستمتاع يحصل لها فإن تركت المعاشية لم يكن مؤمرا من حيثها لأنه لا حق له بالحق في الولد لأنه لا يعزل عنها إلا بذنه لأنه لا يستحق على الزوج استيفاء ما لا بد من إيلائه من غير أن يستولدها لم يكن موليا (ولو حلف السيد) (لا يطأ عنته) لم يكن مؤمرا ما تقدم ولأنه لا حق لها في الوطء (أو) حلفت أن لا يطأ امرأة (جنسية مصفاة) حلفت لا يطأها (أن تزوجه) لم يكن موليا (لظهار الآية) (و) صح لإيلاء من الزوجة (سواء كانت الزوجة حرة أو أمه مسلمة أو كافرة عاتلة أو مجنونة صبيحة أو كبدية) عموم للذين يؤمن من نسائهم (وتطالب) زوجة (غير مكلفة إذا كلفت) ما قبل ذلك لعدم صحة دعائها

فإنني) بالبناء للفساد أي أفشاء عالم (أنه لا شيء عليه) أي بأنه لم يقع عليه طلاق (لم يؤخذ بقراره) بوقوع الإيلاء عليه (لمعرفة مستنده) في إقراره بوقوع الطلاق (وبقبل قوله) قال الشيخ في الدين يمينه (أن مستنده في إقراره) بوقوع الطلاق (بذلك) أي بسبب ما صدر منه من أيمين التي توهم حذنه فيها أن كان (من يحمله مثله) لذلك ظاهرا لما عليه وهو أن خبر عاتلي (وإن أخرج) زوج (زوجته من دارها أو لطمها أو أطمعها أو أسفها أو ألبسها أو قبلها ونحوه) بأن دفع إليها (وقال هذا طلاق طنقت) وكان صريحاً اتصال الفعل نفسه لا يكون طلاقاً فلا بد من تقدير فيه ليصح لفظه في مكانه قال أوقعت عليك بهذا الفعل طلاقاً فلم يقتصر إلى نية (فلم يوسره بمحتمل) لعدم الوقوع (كان نوى أن هذا سبب طلاق) في زمن بعد هذا الوقت (قبل كمال) لعدم منع منه لاحتماله (وإن قال) زوجته (كلام) من شيء (ومن ذلك مثله) فانت طلاقاً (بأن) طلاقاً بقصد إنشاء (و) دلت له (أنت طلاق) أسرارته (فقل لها) مثله) مثل ما كانت له (طاعت) لأنه شافها بصريح الطلاق (ولو علمه) أي طلاقاً بأن قال (بأن طلاقاً) إن ذهبت بهند

تعالى فان فؤادنا لم يغفر ورجم وار عزموا بطريق فقت نه جميع عليهم (فان لم يطلق)
المولى (طالق الحاكم عليه) فيبقى آخره بولائه (ولا تطلق بغيره حتى المدة) فاما جد يوقف عن
أخبار المحبة وقال في رواية أبي طالب قد ثبت عزمه من وعى وابن عمر وجعل يثبت
حديث علي رواه البخاري عن ابن عمر قال ويذكر عن أبي مرد عزمه في عشرة وعشرين
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال سليمان بن يسار أدركت عشرة عشر من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم كلهم يعقون المولى وأما الشافعي والدارقطني باسناد جيد وقال ابن مسعود وابن
عباس إذا مضت أربعة أشهر فبهي طلاقية بائنة وقال مكحول والزهري تطيقه فجميعه ورد
بظاهر الآية فان أفا للنعيب ثم قال وان عزموا الطلاق ولو وقع بعض المدة لم ينجح إلى عزم
عليه وقوله يجب علم يقتضي أن اطلاق مسوع ولا يكون المسوع الا كلاما ذكره في المبدع
ملخصا (فان كان به) أي المولى (عذر في المدة مع الوطء ولو طارثا بعد مئة مكسبه
واحرامه ونحوه احتسب عليه بمدة) أي العذر لان المانع من جهته وقد وجد التمكن الذي
عليها ولذلك لو أمكنته من نفسه وامتنع وجبت لها النفقة (وان كان) العذر (لما منع)
من وطئها (من جهتها كصغرها ورخصها وجسمها وصيامها واعتكافها) الفرضين واحرامها
وأفاسها ونخبها ونشورها وجنونها ونحوه) كالغشاء عليها (وكان) ذلك العذر (موجودا)
حال الإيلاء فابتداء المدة من حين زواله (لان المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع هنا
من قبها (وان كن) العذر (طارثا في ابتداء المدة) تؤقت) اذ بعهة أشهر (من وقت ا
زواله) ولم ين على ما مضى لقوله تعالى تربس أربعة أشهر ونحوه يقتضي انها متواترة
وذا قطعها وجب استئناف كعدة الشهورين في صوم الكعدة (ان كان في مئة) أي
من المدة التي حلف لا يطؤها (اكثر من أربعة أشهر وانا) أي وان لم يكن في مئة أكثر
من أربعة أشهر بل أربعة فأقل (سقط حكم الإيلاء) كما تحلف على ذلك ابتداء (ولا يبنى
على ما مضى) اذا حدث عذر ما سبق (كعدة الشهورين في صوم الكعدة) اذا انقطع
التامع يستأنف نهما (اذا لم يرض فانه يحتسب عليه) أي المولى (مده) ذاتا كانت
حائضا (وقت الإيلاء ولا يقطع) الحيض (مده ان طارثا في ابتداء المدة لم يمكن
ضرب المدة لان الحيض في ابتداء المدة يؤدى ذلك إلى إسقاط حكم الإيلاء (وان أت)
من زوجته بعد الدخول (في الردة) أي ردة وردتها ورددتها (فابتداء المدة من حين
رجوع المرتدة من ماله إلى الاسلام) ان كانت في المدة (فان طارثا الردة في ابتداء المدة
انقطعت وحرم الوطء فادعى إلى الاسلام سترتفت المدة سترت ان الردة منهم أو من أحدهم
وكذلك ان أسبأ أحد الزوجين الكافرين) بعد الدخول كانت الردة منهم أو من أحدهم من
حين يسلم الآخر في المدة فله بعد رجوعه من ردة من غير بين (وان نكح في ابتداء المدة)
بعض أو بغيره أو بغيره بغير رجوع ربات برده ومردده (اذا نكحت عدة
الرجعية) بعد ان تسمى مدة (نكحت عدة) نكحت عدة فترجعه، وقد بقي
من المدة) التي حلف لا يطؤها فيها (اكثر من أربعة أشهر حكمة) فتنسب له المدة
(وان كن الطلاق ردة) ولم تنقض المدة (فبمدة ان تربس) بنت) على ما مضى قبل
الطلاق لان الرجعية زوجة فثبت ربه أشهر قبل انقضائها عدة العرق وقف فان فاعوا الأمر
بالطلاق (فان رده) في العدة قبل انقضائها من تربس (بنت أيضا) على ما مضى
من المدة لما تقدم (وان أت من زوجته المدة ثمانية أشهر أو ثمانية أعنة أو تزوج) عاد الإيلاء
(أو كان المولى عدا فشرته امرأه) أي من (ثم ستمه ثم تزوجته عاد الإيلاء) لانه

إيقاع (ومن كسب صريح طلاق امرأته بما بين وقع وان لم ينه لانها) أي انكثبة (صريحة فيه) أي الطلاق لانها حروف

كصريح بالعربية (فان زاد)
على بهشم (بسيار فثلاث) تقع
(وان أنى به) أي افظ بهشم
من لا يعرف معناه لم يقع
(أو) أنى (صريح المطلق)
العربي (من لا يعرف معناه لم
يقع) عليه شيء لانه لم يرد
بلفظه معناه امدم علمه (ولو
نوى موجه) أي انقول الذي
لم يعرف معناه لانه لا يتحقق
اختياره لما لا يعلم

فقط وكذا به أي الطلاق
(نوعان) ظاهره وهي الالفاظ
الموضوعة للسنونة لان معنى
الطلاق في ظاهره وخفيه وهي
الالفاظ الموضوعة لطفة
واحدة مألوفة وأكثر
(ف) الكناية (الظاهرة)
خمس عشر (أنت خليفو) أنت
(ربفو) أنت (بائنو) أنت
(بنفو) أنت (بنفو) أنت (حرة)
وأنت الحرة (بفتح الحاء
والراء الهمزة) (وجعلك على
غاربك وتزوجي من شئت
وحملت للزوج ولا سبيل) لي
عليك (أو لاسطان لي عليك
واعقتك وغطي شعرك وتغني
و) الكناية (الخفية) عمن ومن
(أخبرني وأذهب وذوق وتجري
وخيلتك وأنت مخلاة وأنت
واحدة وأنت لي بامرأة وأنت لي
وان لم تكن مدخ ولا بها لأنها
محل لامة في الجملة (واستبرئي
واعترلي وشبهو لحق) بهمزة
وصل وفتح الحاء (بها لك ولا
حالة في ذلك وما في شيء
وأغزلك الله وان الله قد طلقك

حقها (ذ) تحصل الفينة (ان وطئها دون العرج أو في الدبر) لان الابد لا يختص بالخاص
على ترك الوطء في القبل والفينة الرجوع عن ذلك فلا تحصل بغيره كالمقابلة ولا ذلك أيضا
لا يزال بهضم المرأة (وان أراد الوطء حال الاحرام أو) أراد الوطء (اصعب) ان يقرض
أو) أراد الوطء (قبل تكفيره لظاهرة ما رفته لم يسقط حقها) من طلب الفينة له وطء
حرام اذن فلا يلزمه التمكن منه (كما لو منعته في الحيض) من الوطء (وايسر) على من
قال بلسانه كفاءة ولا حث (لانه لم يفسد على المحلوف عليه وانما هو بدفعه (وان كان) المولى
(منه) لم يفسد على غيره من اوائغاه لم يطلب) بالفينة ولا باطلاق (حتى يزدل ذلك)
الخنون أو الاغواء لانه لا يصلح للخطاب ولا يصح منه الجواب لتصح الدعوى عليه (وان
قال) المولى (امهلوني حتى أنقض صلاتي أو) حتى (أنقضى أو حتى ينهض الطعام
أو حتى أنام فاما ناعس أو حتى أظمر من صومي أو) حتى (أرجع إلى بيتي أو هل بقدر
الحاجة فقط) لان العادة تقتضيه وزمنه يسير (فان كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة
فليس لها المطالبة) لان قولها غير معتبر (ولأولها) لان هذا طريقه الشهوة فلا تدخله
الولاية (فان كانتا من لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه براءة) لان المنع من جهتها (فان
كان وطؤهما ممكنا فافتت المجنونة وبلفت الصغيرة قبل انتقضتها) أي مدة الخلاف
(فلهما المطالبة) ان تمت مدة التبرص لان الحق لهما ثابت وانما حرمه امكان المطالبة
(فان لم يبق له عقد وطلبتا ففينة فجاءت انحلت بمهنة) بالتكفير (ولم يخرج من الفينة)
لعدم الوطء (ولو علق طلاقا ثلاثا بوطئها) بان قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا (أمر
باطل لاق وحرم الوطء) لوقوع الثلاث بادخل الحشفة فيكون نزع في أحذية والنزع جماع
ولانه طلاق بدعة لانه يقع بعد الاصابة وفيه جميع الثلاث بكلمة (فان أوجع قلبها نزع حين
يرجع الحشفة) لانه كانت بذلك صادرة اجنبية (ولا حيد ولا مهر) ان نزع في الحاشية لانه
تارك (ومنى) نعم الايلاج اوليس لحقه نسبه (أي نسب ولد أنت به من هذا الوطء
(ووجب المهر) لهذا الوطء لانه حصل منه وطء محرم في محمل غير محمول فوجب المهر كما
لو أوجع بعد النزع (واحد) عليه الشبهة (وان نزع ثم أوجع فان حله لا يحرم المهر)
عليه (والتسب لاحق به واحد) عليه شبهة جهل التحريم (والعكس فكيفه) أي وان
لم يجهد لادامه مهر حلت مكنة لانه زانية مطاوعة ولا تسب وعليه ما اخذ لانه لا يج في اجنبية
بلا شبهة (وان علمه) أي التحريم الواطئ (وحده لزمه المهر) بما نال من فرجها (و) لزمه
(الحل) لانه زان عالم (ولانسب) احقه باسم (وان علمه) أي التحريم (وحدها فالحل
عليه والنسب لاحق) بالواطئ لجهله (ومهر) فسادته زانية مطاوعة (وكذا ان
تزوجت) المطاوعة (في عدتها) غير مبنية (ولو علق طلاقا غير مدخول بها بوطئها
فوطئها وقع رجب) لانه يقع عقب الوطء فتكون مدخولة (فتتمسه) لوفاء لزوجته ان
وطئت فانت على كظهر أمي فقال أحد لا قبره حتى يكفره انه لا يصير
مظاهرا قبل الوطء ولا يصح تقديم كعارة الظاهر في له لانه سبهم وقال صحاح قلت لأحمد
يمن قال ان زوجته أنت على كظهر أمي ان قبرته اليك الى سنة فقال أحمد ان جاءت
تطلب فليس له ان يعضلها به مدم حتى الاربعة الاشهر يقال له ان نسقي واما ان تطلق
فان وطئها بعد وجبت الكفارة عليه وان أبي وأرارت مفارقة طلقها الحاكم عليه فينبغي ان
تعمل الرواية الاولى على الوطء بعد الوطء الذي صار مظاهرا لا تقدره ونسب في الروايات أشار إليه

بأهل أو أهلك ونحوه (ولفظ فسراق و) لفظ (سراح وما تصرف منها) أي الفسراق والسراح (غير المستثنى من لفظ الصريح) وهو الأمر والمضارع ومفرقة ومسرحة بكسر الراء اسم فاعل (ولا يقع طلاق) بكسرة (ولفظه مرة الابنية) لقصور رتبها عن الصريح فوق عملها على النية تقوية لها للاحقة في العمل ولاحتما لها غير معنى الطلاق فلا تتعين له بدون نية (مقارنة للفظ) أي لفظ الكناية فإن وجدت النية في ابتدائه وعزبت عنه في بانيه وقع الطلاق اكتفاء بها في أوله كسائر ما تعتبر له النية من صلاة وغيرها فإن تلفظ بالكناية غير نال لطلاق ثم نواه بها بعد لم يقع كنية الطهارة بعد فراغه منها وكذا لو قارنت النية الحرة الثاني من الكناية دون الأول لأن المنسوي غير صالح للإيقاع بعد إتيانه بالجزء الأول بالنية كنية الصلاة بعد إتيانه ببعض أركانها هذا معنى كلامه في شرحه وجزم به جماعة وحكام في الانصاف بقيل وقدمان الصحيح أنه يشترط أن تكون النية مقارنة للفظ ومقتضاه لافرقان تقارن أوله وغيره (ولا تشترط) لكنانية نية طلاق (حل خصومة أو) حال (غضب أو) حال (سؤال طلائها) أي الزوجة اكتفاء بدلالة الحال (فلم يرد) أي الطلاق من أتى بكسرة في حال مما ذكر (أو أراد) بالكناية (غيره) أي الطلاق (اذن) أي حال خصومة أو غضب أو سؤال

الشارح وفيه شئ (وأدنى ما يكفي من ذلك) أي من الوطء في قبلة المولى ووقوع الطلاق المعاق على الوطء وفحوا ذلك (تغيب الحشفة) أن كانت (أو قدرها) من مقطوعها (في الفرج) لأن أحكام الوطء تتعاقب به (ولو من مكره وناس وجاهل ونائم إذا استدخلت ذكره و) من (مجنون) لوجود الوطء (ولا كفارة عليه فمن) لعدم الخش من الخائف (وإن لم يف) المولى بوطء من ألى منها (واعفته المرأة سقط حقها) لأن الحق لها وقد أسقطته (كفوها) عن العنين (بعد) مضي (مدة الفينة) وهي السنة (وإن لم تعفه أمر بالطلاق) أن طلبته لقوله تعالى فامسك بعروف أو تسريحاً أحسان فإذا امتنع من أداء الواجب فقد امتنع من الأمسك بالمعروف فيؤثر بالتسريح بالاحسان (فإن طلق) المدخول بها (واحدة فله رجعتها) مادامت في العدة (سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه) لأنه طلاق صادق مدخول بها من غير عدد ولا استيفاء عدد فكان رجعيًا كالطلاق في غير الأبلاء ومفارق فرقة الفينة لأنها نسخ لعيب (فإن طلق ولم يطلأ وأمتنع المذخور من الفينة بلسانه طلق الحاكم عليه) لأنه حق تعين مستحقة فدخلته النية كقضاء الدين ويعاقب من أسلم على أكثر من أربع فإنه يجب بر على التخير لأن المستحق من النسوة غير معين ولأنها خيرة تشبه بخلاف ما هنا (وليس للحاكم أن يأمره بالطلاق) إلا أن تطلب المرأة ذلك (ولا) للحاكم (أن يطلق عليه إلا أن تطلب المرأة ذلك) من الحاكم لأنه حق لها فلا يستوفيه بدون طلبها (فإن طلق) الحاكم (عليه) أي المولى (واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو فسخ صح) ذلك لأن الحاكم قائم مقام الزوج فملك ما علكه (وإن خيرة في ذلك للحاكم) فيفعل ما فيه المصلحة عقلت تقدم أن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة محرم فهنا أولى (وإن قال) الحاكم (فرقت بينكم ففسخ) لأن نقص به عدد الطلاق ولا تحمل له إلا بعد عقد جديد (وإن ادعى) المولى (أن المدة) أي مدة التبرص وهي الأربعة أشهر (ما انتقضت وادعت) المرأة (مضيها لقوله مع عينه) لأن الأصل عدم انتقضائها (وإن ادعى أنه وطئها فأنكرته وكانت ثيباً فقله) كما لو ادعى الوطء في العنة ولأنه أمر بخي لا يعلم الأمن جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها (مع عينه) للخبر وكالدين ولأن ما ندعيه المرأة محتمل فوجب نفيه بانيمين (ولا يقضى فيه بالذكول) عن اليمين (نصاً) لأنه ليس بمال ولا يقصد به المال (وإن كانت بكرًا واختلف في الإصابة) بأن ادعى أنه وطئها وأنكرته (وادعت أنها عذراء) أي بكر (فشهدت امرأة بشيئها فقله) لأنه اعتضد بالسنة أذلو وطئها الزانت بكارتها (فإن لم يشهد أحد بزوال البكاره) ولا بقاؤها (فقله) كالأول كانت ثيباً ومن قلنا القول قوله فعليه اليمين لأنه حق لآدمي يجوز بذله فيستحلف فيه كالدين ولعموم وأمين على من أنكر

كتاب الطهار

مشتق من الظاهر معي بدئت بتشبيه الزوجة ظهراً لأم وانما يخص الظاهر دون غيره لأنه موضع الركوب إذا المرأة مركوبة إذا غشيت فقله أنت على كظهر أي أي ركوبك للنسكاح حرام على كركوب أي للنسكاح فإذا لم يظهر مقام الركوب لأنه مركوب وأقام الركوب مقام النسكاح لأن النكاح ركاب ويقال كنت المرأة تخرم بالظهار على زوجها ولا تباح لنفسه إفتة الشارع حكمه إلى تخريمها ووجبها بكفارة بالعدو وأبق محله وهو الزوج (وهو محرم) أجب عاكها من المسدرة قوله تعالى وأنهم يقولون منكم مكرامن القول زوروا وقول

[illegible]

نوى به الظهار وأطلق لانه انظار من اللفظ (وان قال اردت كأمي في الكرامة قبل حكماء) لانه ادعى لفظه ما يحتمله قبل (و) ان قال (أنت كظهر أمي طالق) وقع الظهار والطلاق (معاً) لانه أتى بصريحهما وسواء كان الطلاق باثنا أو رجعيًا (وانت طالق كظهر أمي طالق) لانه أتى بصريح الطلاق (ولم يكن ظهاراً) جزم به في الشرح لانه أتى بصريح الطلاق (ولاً) وجعل قوله كظهر أمي صفة قاشبه ما لو نوى به ثأ كيد (الا ان ينويه) أي الظهار كان الطلاق رجعيًا وجعلها في المنتهى كالتى قبلها (فان نواه) أي الظهار (وكان الطلاق باثنا) فكأن الظهار من الاجنبية لانه أتى به أي بالظهار (بعد دينيتها كاطلاق وان كان) الطلاق (رجعيًا كان ظهاراً رجعيًا) لان الزوجة زوجة (و) قوله لامرأته (انت أمي أو كأمي أو مثل أمي أو) قوله (أمرأتى أمي ليس بظهار) لان هذا اللفظ ظاهر في الكرامة فتعين جزمه عليه عند الإطلاق ولانه ليس بصريح فيه لكونه غير اللفظ المستعمل فيه كما لو قال أنت كبيرة مثل أمي (الا ان ينويه) أي الظهار (أو يقرن به) أي بهذا اللفظ (ما يدل على ارادته) أي الظهار لان التنية تعين اللفظ في المنوى والقرينة شبيهة بها (وان قال أمي أمرأتى أو) أمي (مثل أمرأتى لم يكن مظاهراً) لان اللفظ لا يصلح للظهار (و) قوله لامرأته (أنت على كظهر أمي أو كظهر غيري من الرجال) الاقارب أو الاجانب (أو) قال أنت على (كظهر اجنبية أو) كظهر (أخت زوجتي أو عمتها أو خالتها أو نحوها) لانه شبهها بظهر من تحرم عليه شبه ظهار الأم وكذا ان شبهها بالأمه قاله في المدح (و) لو قال (أنت على كظهر الهيمية) فلا ظهار لانه ليس محلاً للاستمتاع (أو) قال (أنت حرام ان شاء الله فلا ظهار) وكذا لو قدم الاستثناء كقوله والله لا أفعل كذا ان شاء الله بجميع انما يحرم من كفارة (وأنت على حرام ظهاراً ولو نوى طلاقاً) فقط أو مع ظهار (أو) نوى (يميناً) لانه تحريم أو قومه في الزوجة فكان ظهاراً كشبهها بظهر أمه وحكاية ابراهيم الخري عن عثمان وابن عباس وغيرهما (وان قال ذلك) أي أنت على حرام (لعمرة عليه بحيض أو نحوه) كنفاً أو احراماً (ونوى الظهار وظهاراً لان اللفظ يصلح له) وان نوى انها محرمة عليه لذلك (أي الحيض ونحوه) (أو أطلق) فلم ينوشياً (فليس بظهار) لانه صادق في تحريمه عليه للحيض ونحوه (وان قال الحلال على حرام أو أحل الله لي) حرام (أو ما انقلب اليه حرام فظهار) لتناول ذلك تحريم الزوجة (وان صرح بتحريم المرأة أو نواه ما كقولها ما أحل الله على حرام من أهل وما له فهو أكد وتجزيه كفارة الظهار لتحريم المرأة والمحل) لانه يمين واحدة فلا يوجب كفارتين واختار ابن عقيل لزمه كفارتان فظهاراً وتحريم المحل لانه لو انفردا وجب كذلك فكذلك اذا اجتمعا (وأنت على كظهر أمي حرام) ظهار (وأنت على حرام كظهر أمي حرام) لانه صريح فيه

فان فصل ويصح (الظهار من كل زوج يصح طلاقه) فكل زوج يصح طلاقه صح ظهاره لانه قول بخص النكاح أشبه الطلاق (فيصح ظهار الصبي المميز) لانه يصح طلاقه (وقال الموفق الاقوى عندى انه لا يصح من الصبي) ولو مجزاً (ظهار ولا أدلاء) لانه يمين مكفرة فلم ينعقد في حقه كاليمن ولان الكفارة وجبت لما فيه من قول المنكر والزور وذلك مرفوع عن لصي لان القسم مرفوع عنه (ويصح) الظهار (من الذمي) لانه يجب عليه الكفارة اذا حث فوجب صحة ظهاره كالمسلم (كجزء صبيد ويكفر بغير صوم) اما بانه متى ان قدر او الاطعام لان الصوم لا يصح منه (ويصح) الظهار (من السكران بناء على) صحة (طلاقه) يصح (من العبد) كالحرة (وأي حكم تكفيره ويصح)

واسقيني وغفر الله لك وما أحسنك وشبهه (لنفسه ولا يقع به طلاق وان نواه) لانه لا يحتمل الطلاق ولو وقع به لوقع بمجرد الذنية بخلاف ذوتي وتحريمي فانه يستعمل في المنكارة كقوله تعالى وذوقوا عذاب الحريق ذوقوا من سقر يتجرعه ولا يكاد يسيئه فلا يصح ان يلحق به ما ماله من مثلها (و) قوله (لزوجته) (أنت) على حرام (أو الحلال) على حرام (أو ما أحل الله على حرام ظهار ولو نوى) به (طلاقاً) لانه صريح في تحريمها (كبيته) أي الطلاق (و) قوله (أنت على كظهر أمي) أو أختي ونحوه وقوله على الحرام أو بالزنى الحرام أو الحرام لازم لي مع نية أو تربية كانت على حرام قدمه ابن رزبن وصوبه في الانصاف وقال في تصحيح الفروع الصواب أنه يكون طلاقاً لانه لان هذه الالفاظ أولى بان تكون كناية من قوله أحرجه ونحوه قال والصواب ان العرف قرينة (وان قاله) أي ما تقدم لزوجته (محرمة بحيض ونحوه) كمناس أو صبيد أو احرام (ونوى انها محرمة به) أي الحيض ونحوه (لنفو) لا يترتب عليه حكم لمطابقتها الواقع (و) قوله (ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق يقع ثلاثاً) نصاً (وأعني به طلاقاً يقع واحدة) نصاً أم في الأولى فلان اللفظ لا يستغرق أو العهد ولا العهد فحصل على الاستغراق فيتناول الطلاق كله بخلاف الذنية فتناول

الطلاق فلم يصير طلاقا لأنه لا ينص على
الكناية به عنه ذكره في الشرح
والمبدع (و) أن قال لزوجه
(أنت حرام ونوى في حرمك على
غيره فطلاق) قاله في الترغيب
وغیره وممنه والله أعلم أنت على
حرام كحرمك على غيري فهو
كنيته به الطلاق وتقدم أنه طاهر
ولو نوى طلاقا (ولو كان فرائض
على حرام فإن نوى امرأته فطاهر
وان نوى فراشه فبمين) نصا
ففي جلس أو نام على فراشه
فعلیه كفارة به من لحنته فإن
لم ينوشيا فالظاهر أنه بمين
(و) أن قال لزوجه (أنت
على كائنته والدم يقع ما نواه من
طلاق) لأنه يصاح كناية فيه فلما
اقتربت به النية انصرف إليه فإن
نوى عداوة وقع والافواحدة
(و) من (طهار) كانت على
حرام (و) من (بمين)
بان بدترك وطؤه لا تحريمها
ولا طلاقا فتجب فيها الكفارة
بالحنث (فان لم ينوشيا) من
الثلاثة (و) هو (طهار)
لان معناه أنت على حرام كائنته
والدم (ومن قال حلفت
بالطلاق) لان أفضل كذا أو
لأفعله أو لا فعلته (وكذب)
بان لم يكن حلفا والطلاق
(دين) فيما بينه وبين الله
(ولزمه) الطلاق (حكما)
مؤاخذه له باقراره لأنه يتعلق به
حق آدمي معين فلم يقبل رجوعه
عنه كإقراره له بما لم يقبل
كذب وان قالت امرأته حلفت
بالثلاث أو طلقته ثلاثا فقال
بيل واحدة أو قالت علقت
طلاقا بقوم يز يد فقال بيل عمرو

الطهار (من يخشى في الاحيان في افاقته كطلاق) في افاقته لانه عاقل (ولاصح طهار
الطفل و) لاطهار (المكره و) لاطهار (الزائن العقل يحنون أو غشاء أو نوم وغيره)
كشرب دواء مسكر مكرها لانه لاحكم اقولهم (وبصيح) الطهار (من كل زوجة كبيرة
كانت أو صغيرة حرة أو أمه مصابة أو ذميمة وطؤها يمكن أو غير يمكن) لعدم الآية ولأنها
زوجة بصح طلاقها فصح طهارها (فاذا طاهر) سيد (من أمته أو) من (أم ولده أو
قال لها) أي لامته أو لام ولده (أنت على حرام فعلية كفارة) كحريم سائر ما له وقال
ناقم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريتته بأمره الله أن يكفر عيने (وان قالت لزوجه
أنت على كظهر رأي أو قالت أن تزوجت فلان فهو على كظهر رأي فليس بظهور) الآية
ولانه قول يوجب تحريم لزوجة يملك الزوج رقه فاختص به الرجل كالطلاق (وعليها
كفارة) أي كفارة الطهار لان عائشة بنت طلحة قالت أن تزوجت مع حب بن الزبير فهو
على كظهر رأي فاستفتت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاتفقوا أن تعتق رقه وتزوجه
رواه سعيد والأثرم والدارقطني ولانها زوج أتى بالمنكر من القول والزور كالأخروان
الظهار عين مكفرة فاستوى فيها المرأة والرجل قاله أحمدو (لا تحب) الكفارة (عليها حتى
بطاها مطاوعة) كالرجل اذا طاهر منها (ويجب عليها أن تكفيه قبلها) أي قبل إخراج
الكفارة لان ذلك حق عليها ولا يسقط بيمينها كيمين بالله (وان قال لأجنبيته أنت على
كظهر رأي أو) قال لأجنبيته (ان تزوجت فانت على كظهر رأي لم يطاها ان تزوجها
حتى يكفر كفارة الطهار) لانه اذا تزوجها تحقق معنى الطهار فيها وحيث كان كذلك امتنع
وطؤها قبل التكفير وعلم منه صحة الطهار من الأجنبية ورواه أحمد عن عمر لانه عين مكفرة
فصح عقدها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى والاية الكريمة خرجت مخرج الغالب
والفرق بينه وبين الطلاق ان الطلاق حل قيد النكاح ولا يمكن حله قبل عقده والظهار
تحريم للوطء فيجوز زنته على العقد كالحيض وأما الاختص حكم الإزالة فبأنه لا يكون عقده
الاضرار بين والكفارة منها وجبت لقول المنكر والزور فلا يختص ذلك بيمينه (وكذا ان
قال كل النساء) على كظهر رأي (أو) قال (كل امرأة أتزوجها على كظهر رأي فان
تزوج نساء وأراد العود) أي الوطء (فعلية كفارة واحدة وسواء تزوجهن في عقد أو عقود)
لانه عين واحدة فلا تجب أكثر من كفارة (فان قال لأجنبيته أنت على كظهر رأي وقال
أردت انهاء مثلها في التحريم دين) لانه أدري بما أراده (ولم يقبل) منه (في الحكم)
لانه صريح في الطهار (وان قال لها) أي لأجنبيته (أنت على حرام وأراد في كل حال
الظهار) فلا يطؤها اذا تزوجها حتى يكفر لان لفظة الحرام صريح في الطهار من الزوج
فكذا لأجنبيته (وان أراد) انها حرام (في تلك الحان) أي حال كونهن الأجنبية (أو
أطلق) فلم ينوشيا (فلا) طهار لانه صادق (ولو طاهر من إحدى زوجتي ثم قال للأخرى
شركتك معها وأنت مثلها نصريح في حق الثانية أيضا) كالطلاق (وبصح
الظهار معجلا) أي منجزا كما سبق (و) يصح (معقلا بشرط نحو ان دخلت الدار فانت
على كظهر رأي أو ان شئت زيدا) فانت على كظهر رأي (فتن شاعز بدأ ودخلت الدار صار
مظاهرا) لوجود شرطه (و) يصح (مطلقا ومؤقتا نحو أنت على كظهر رأي شهرا أو شهرا
ومضان فادامضي الوقت زال الظهار وحلت بك لا كفارة ولا يكون عائدا الا بالوطء في المدة)
لان التحريم صادق ذلك الزمن دون غيره فوجب ان ينفذ في باقيه (وانت على كظهر
رأي ان شاء الله) لانه قد طاهره نص عليه فممنه عين مكفرة فصح فيها الاستثناء كاليمين بالله

أقل نساء أنتي به غير مرة وروى
عن عثمان وعلي وابن عمر وابن
عباس لأه لفظ يقتضي العموم
في جميع أمرها لأنه اسم جنس
مضاف في تناول الطلاقات
الثلاث أشبه ما لو قال طلقت
نفسك ماشئت (و) قوله لها
(اختاري نفسك) كناية
(خفية ليس لها أن تطلق بها)
أي باختاري نفسك أكثر من
واحدة (ولا) أن تطلق
(و) قوله (طلق نفسك أكثر
من) طلقه (واحدة) قال
أحمد هذا قول ابن عمر وابن
عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت
وعائشة قالوا لا اختارت نفسها
فهي واحدة وهو أحق بهارواه
النجاري عنهم بإسناده ولا يكون
أحق بها إلا إذا كانت رجعية
ويؤيده قوله تعالى ويعلنون
أحق بردهن في ذنوبهن لأنهم أطلقته
بلا عوض لم تكمل عدد
الطلاق بعد الدخول أشبهه ما لو
طلقها هو واحدة فإن جعلها
أن تطلق نفسها أكثر من
واحدة ملكته (ولها أن تطلق
نفسها متى شاءت ما لم يجرها
حدا) أي بقدرها وقتها
معينا فلا تنجزه (أو يفسخ)
ما جعله لها (أو يوطئها)
لدلالته على رجوعه (أو ترد
هي) أي الزوجة فينقل
الوكالة كسائر الوكالات (أو في)
قوله (اختاري نفسك فيختص
بالجلس ما يشتهى فلا يقاطع)
فصاروى عن عمرو عثمان وابن
مسعود وجعفر بن محمد أحدهما
عن المجلس أو أنه غلا بمقاطع
قبل اختيارها كان انتقاها من كرم إلى غيره أو أنه غلا بمصرة بعض اختيارها وكذا إن كان أحدهما

(أو) قال (ما أحل الله على حرام أن شاء الله) لا ينعقد ظهاره (أو) قال (أنت على حرام أن شاء
الله) لا ينعقد ظهاره لما تقدم (أو) قال (أنت على حرام ونحوه) (أن شاء الله وشاهد زيد
فشاء زيد) لا ينعقد ظهاره لأنه علقه على شئ غير ما أحل الله (وأن شاء الله حرام
ونحوه) كانت أن شاء الله على كظهر أمي (لا ينعقد ظهاره) لما مر (و) أن قال (أنت
على حرام والله لا وكلك أن شاء الله عاد الاستثناء إليهما) أي لظاهرهما واليمين بالله فلا كفارة
عليه فيهما لأن العطف صير الجملتين كالواحدة (الأن يزيد) عوده إلى (أحدهما) فيختص
بها لأن التنية مخصصة
فصل في حكم الظهار (ويحرم على مظاهر ومظاهرها الوطء) قبل التكفير للآية
ولما روى عنكم عن ابن عباس أن رجلا في النبي صلى الله عليه وسلم فقال في ظهاره من
أمرأتى فوقع علمه أقبل أن أكفره قال ما حلتك على ذلك برحمتك الله فقال رأيت خلقا لها
في ضوء القمر فقال لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به وأه أبو داود والترمذي وحسنه
والنسائي وقال المرسل أولى بالصواب (و) يحرم أيضا (الاستمتاع منها بما دون
الفرج قبل التكفير) لأن ما حرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق في الإحرام (ومن
مات منها) أي المظاهر والمظاهرها منها (ورثة الآخر) وإن لم يكفر كالولي منها (وتجب
الكفارة) أي تثبت في ذمته (بالعود وهو الوطء في الفرج) لقوله تعالى والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكره ربيعة فاوجب الكفارة عقب العود وذلك يقتضي
تعلقها به (و) لا تجب قبل (ذلك) إلا (أن شرط لحل الوطء فيؤثر بها من أراد له يستحل
بها) كما يؤمر بعقد النكاح من أراد حلها ولأن العود في القول هو فعل ضد ما قال كما إن العود
في الجهة استرجاع ما ذهب (وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها بالوجود
سببها) وهو الظهار (كتعجيل الزكاة قبل الحل بعد كمال انصاف) وكتقديم كفارة
اليمين بعد الحلف وقبل الحنث (ولومات أحدهما أو طلقها) المظاهر (قبل الوطء فلا
كفارة) عليه لو كان عزمه على الوطء لأنه لم يعد إلى ما قال خلافا لابي الخطاب لأن العود عنده
يعزم على الوطء وقائمه ذلك ونكره أحمد (فإن عاد) انظروا بعد أن طلق المظاهر منها
(فتزوجها لم يصح حتى يكفر) سواء كان الطلاق ثلاثا أو لا وسواء رجعت إليه بعد زوج
آخر لا لآية كقوله لم ينعقد ومن الظهار من مكفرة فلم يطل حكمها بالطلاق كالإبلاء
(وأن وطئ) المظاهر رأتى ظاهره من (قبل التكفير أم مكلف) منه ما أو من أحدهما
لأنه عصي ربه بمخالفة أمره (واستقرت عليه) أي المظاهر (الكفارة ولو مجنوناً) نص
عليه ولا تسقط بعد ذلك كالمصلاة إذا غفل عنها في وقتها (وتحريمها) أي المظاهر منها
(بأن عليه حتى يكفر) نظره لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق لا تقربها
حتى تفعل ما أمرك الله به (وتجزية كفارة واحدة) لحديث سلمة بن مهران لأنه وجد
الظهار والعود في عموم الآية (وأن ظاهرا من امرأته الأمة ثم اشتراها) انفسخ
النكاح وحكم الظهار باق (و) لم تحل له حتى يكفر (لأنه لا ينعقد ظهاره إلا بطلاق
من زيد لثلاث والحل قبله ليمين أولى (فإن أعتقها عن كفارته) أي كفارة ظهاره منها
(صح) اعتق واحترته حيث كانت مسلمة مسلمة له وموم لآية (فإن تزوجها بعد ذلك حلت له
بذلك) إن سكره وقد تقدمت (فإن أعتقها في غير الكفارة) عن ظهاره منها بان أعتقها
تبرعا وعن نذر الزكوة ردقت أسوأ ظهار من امرأة له أخرى (ثم تزوجها لم تحل له حتى يكفر)
غناه منها ببقائه كما سبق (وإن كرر أظهاره قبل التكفير كفارة واحدة في مجلس كان

بطل خيارها وان أكلت يسيرا
أو سجت يسيرا أو قالت بسم الله
أو ادعى إلى شهود أو أشهدهم على
ذلك لم يخل خيارها (و يصح
جسه) أي اختياره نفسها
(لها) أي الزوجية
(بجسه) أي المجلس
وان يجسه طامسًا شاة
كالوكيل وله الرجوع قبيل
اختيارها (و) يصح جعل
أمرها بدها ونحوه (يجعل)
منه أو من غيرها كالطلاق على
عوض فلو قالت اجعل امرى
يدي وللك عسدي هذا ففعل
وقبضه ملكه وله التصرف
فيه ولو قبل اختيارها ومتى
شاة تخنار ما لم يطل أو يرجع
فان رجع فلها ان ترجع عليه
بالموضع (ويقع) طلاق
زوجته جعل اليها (بكتائنها مع
نيتها) الطلاق (ولو جعله)
زوجها (بما صريح) الطلاق
فان قالت اخترت نفسي وام
تدريه بطل لا قال يقع فلفظ الأمر
والخيار كناية في حق الزوج
ولزوجة فتقر إلى نية كل منهما
فان نوى أحد هادون الآخر
لم يقع من الزوج ناه ينسو
فما فوض اليها الطلاق فلا يصح
ان ترقعه وان نواه دونها فقد
فوض اليها الطلاق وام ترقعه
هي (وكذا وكيل) في طلاق
(ولا يقع) طلاق من غيرها
زوجها (بقوله اخترت بيني)
الطلاق (حتى تقول) اخترت
(نفسى أو) اخترت (أبى
أو) اخترت (الازواج) أو ان
لاندخل على ونحوه فان قالت

أو جالس فنى أنا كيد ولا دم (أو استشف (أو لم يهو) باب اطلاق لان ما بعد الاول
قول لم يؤثر تحريم الزوجة فلم يجيب به كراهة ظاهرا كاليمين بالله تعالى (وان ظهروا
ظاهرا فكفارة ثانية) لظاهرا الثاني فان في المبدع غير ذلك لانه أثبت في المحل تحريم
أشبهه الاول (وان ظاهروا من نسائه بكلمة واحدة) فان قال أن يتن على كفارة (أو عليه
(كفارة واحدة) بغير خلاف في المذهب قاله في الشرح ورأاه لا أثر من عمر وعلى لأنه يمس
واحدة فلم يجيب بها أكثر من كفارة كاليمين بالله (وان كان) الظاهر من نسائه (بكلمات
بان قال لكل واحدة) منهم (أنت على كظهور أمي ولكل واحدة كفارة) لأنها
أيمان في محال مختلفة أشبهه ولو وجدت في عقود متفرقة بخلاف الحد فانه عقوبة يدرأ
بالشبهة

(فصل في كفارة الظهار وغيرها) مجاهد في معناها وذلك كفارة الوطء في شهر رمضان
وكفارة القتل (فكفارة الظهار على الترتيب فيجب تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاعطام سنتين مسكيتا) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم
الآيتين ولحدبث خويلد امرأة أوس بن الصامت حين ظاهرها فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم بمثل رقبة قالت بعتي امرأته لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت شيخ كبير ما به
من صيام قل فيطعم سنتين مسكيتا وهذا في الحر وبأنى حكم العبد (وكفارة الوطء في شهر
رمضان مثلها) فيما ذكر وسبق ذلك (وكفارة القتل مثلها لا يكر لاطم فيها) لانه لم يذكر
في كتاب الله ولو كان واجبًا لذكره كالعنتق والصيام (والاعتبار في الكفارات بحالة
الوجوب) لانها تجب على وجه الظاهر فكان الاعتبار بحال الوجوب (كما أخذ) من عليه
(وامكان الاداء مبنى على زكاة) وتقدم انه ليس شرط لوجوبها بل للزوم ادائها (فان
وجبت الكفارة (وهو مومر) بها (ثم أعسر لم يجزئه الا العتق) لانه دول الذي وجب
عليه فلا يخرج من العهدة الابنه (وان وجبت وهو مسر ثم أسير) لم يلزمه العتق (أو)
وجبت (وهو عتق ثم عتق لم يلزمه العتق) لانه غير ما وجب عليه فلهذا قال المصنف بدل عن
العتق فاذا وجد من يعتقه وجب الانتقال اليه كالمتمتع بمبدأ الماء قبل الصلاة أو فيها
للفرق بينهما فان الماء اذا وجد بعد التيمم بطل بخلاف الصوم فان العتق لو وجد بعد فعله
لم يبطل (وله) أي لا بأس اذا أسروا بعد اذ اعنتق (الانتقال اليه) أي الى العتق (ان
شاء) لان العتق هو الاصل فوجب ان يجزيه كشر الاصول (ووقت الوجوب) في كفارة
الظهار (من وقت العود) وهو الوطء (لا) من (وقت الظاهرة) لان الكفارة
لا تجب حتى يعود (وقته) أي الوجوب (في اليمين) بالله (من) وقت (الحنث
لا) من (وقت اليمين) لأنها لا تجب حتى يحنث (و) وقت لوجوب (في القتل
ضمن الزهوق لازمن البرج) لأنها لا تجب الا للزهوق (فان شرع) من وجبت عليه كفارة
الظهار أو نحوها (في الصوم ثم قد رعى العتق لم يلزمه الانتقار اليه) لانه لم يدر على
العتق قبل تلبسه بالصيام أشبهه ما لو استمر في صيامه فمدا فرغ ولا وجب له بدل بعد
الشروع في الصيام بل يلزمه الانتقار اليه كالمتمتع بمبدأ الماء ثم روى في صيامه ان ينام
الليلة ويغرق اذا وجد الماء في الصلاة فان قضاءها يسير (وتدريه) قوله فان شرع
الى آخره مبنى على روايته ان الاعتبار باغلاط الاحوال كما يعلم من المقنع وغيره فلا يولى حذفه
لانه لم يذكر كراي رواية التي هو ممرع عليها الماعلى لا يولى فتى وجب وهو مسر لم يلزمه ما عتق
شرع في الصوم أو لا كما يعلم مما سبق (وله ان يذلل اليه) أي الى ما عتق بعد ان شرع

اخترت زوجي لم يقع شيء فصار قول عائشة قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا فارتدت لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم

يا ايها النبي قل لا اذن واجل ان
تنتن تزدن الحياة الدنيا وزينتها
فقال ابن امتيكن واسرمكن
حق بلغ ان الله اعد الحسنات
منكن اجرا عظيما فقلت في
هذا اسما مري ابي فاني اريد الله
ورسوله والدار الآخرة كانت ثم
قل اذ واج النبي صلى الله عليه
وسلم مثل ما فعلت متفق عليه
وكذا لا يقع عليها بقولها انت
طالق وانت مني طالق او طلقك
لماسبق عن ابن عباس قال في
الرقبة وصفه طلاقها طلفت
نفسى او انا منك طالق وان قالت
انا طالق لم يقع (وقى اختلاف)
اى لزوجان (في وجود) نية
فقد لم يقع لطلاق لانها لم
الامن جهته (و) ان اختلاف (في
وجوع) عن جد طلاقها اليها
ونحوه (في القول) قول الزوج
لانها اختلافان فيمتنع به كما
واختلاف في نية (ولو) كان
اختلافهما في رجوع (بعد
انقاع) طلاق من جعل له
(ونص) احمد في رواه ابي
الحارث (انه لا يقبل) قول
زوج في رجوع (بعده) اى
بعدا فاع من جعل له (الابينة)
تشهدانه كان رجوع قبله قال
(المنع وهو اظهر) وحزم به
الشيخ نفي الدين قال (وكذا
دعوى عتقه) اى عتق رفيق
وكل في بيعه بعد ان باعه
الوكيل (و) دعوى (رهن)
اى رهن ما وكل في بيعه بعد
(ونحوه) كوقوف ما باعه وكيله
بعد بيع وكيل فلا تقبل الابينة
(و) قوله لزوجته (وهنك) لاهلك
انفسك ونحوه كليكك (لاهلك او نفسك) اولن بد من لا (فمع قبول) من موهوب له

في الصوم (او) له ان ينتقل (الى الاطعام واسكسوة في كفارة اليمين) لان ذلك هو
لاصل فوجب اجزائه كسائر الاصول (وان كفر الذمي) عن ظهاره (باعتق لم يجزئه
الارقبة مؤمنة) كالمسلم (فان كانت في ملكه او ورثها) فاعتقها (اجزأت عنه)
وحل له الوطء (والا فلا سبيل له الى شراء رقبة مؤمنة) لانه لا يصح منه شرائها لقوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (وبتعين تكفيره بالاطعام) ليجزه عن
العتق والصيام (الا ان يقول) الذمي (لمسلم اعتق عبدك) المسلم (عنى وعلى نفسه
نصيح) عتقه عنه ويجزئه (وان اسلم قبل التكفير بالاطعام فكالمعدي عتق قبل التكفير
بالصيام) لان الاعتبار بوقت الوجوب فيجزيه الاطعام وله ان يكفر بالعتق والصيام (وان
ظاهر وهو مسلم ثم ارتد وصام في ردة عن كفرته لم يصح) صومه عنها كسائر صومه
(وان كفر) المرند (بعق او اطعام لم يجزئه نصا) لانه محجور عليه لحق المسلمين وقال
القاضي المذهب انه موقوف

فوفصل فمن ملك رقبة (او امكنه فصليها) اى الرقبة (بما) اى بشئ
من نقد او غيره (هو فاضل عن كفايته وكفايته من عمرة على الدوام) عن (غيرها)
اى غير كفايته وكفايته من عمرة (من حوائجها الاصلية) لانها كفايته من كفايته
ومساوية لها دليل تقديدها على غرماء المغلس (ورأس ماله كذلك) اى رأس المال
لذى يحتاجه لكفايته وكفايته عب له وحوائجها الاصلية والكاف للتعليل كما قيل في قوله
تعالى كما هذاكم (و) عن (وفاء دينه ولو لم يكن مطا ليا به) اى بالدين لان ما استغرقته
حاجة الانسان كالمعدي في جواز الانتقال الى البدل كن وجد ما يحتاجه للعطش يجوز له
الانتقال الى التيمم (بشئ مثالا) لان ما حصل بأكثر من ثمن المثل يجوز له الانتقال
كالمتمم (لزمه العتق) اجما عا قال في المبدع (وليس له الانتقال الى الصوم اذا كان حواصلا)
اقتدرته على الرقبة (ولو كان له عبد اشتره بعد غيره امكنه العتق) وكذا لو اشترت امته
بامه غيره (بان يعتق الرقبة التي في ملكه ثم يفرع بين الرقاب فيعتق) اى يظهر عتق (من
وقعت عليه الفرعة) هذا قياس المذهب قاله القاضي وغيره (ومن له خادم يحتاج الى
خدمته اما اكبر او مرض او زمانة اعظم خلق ونحوه مما يجز عن خدمة نفسه) كزال
مفسرط (او يكون) من له حدم (من لا يخدم نفسه عادة ولا يخدم رقبة فاضله عن خدمته)
لم يلزمه العتق (اوله دار يسكنها) لم يلزمه العتق بشئ منها (او) له (دابة يحتاج الى
ركوبها) الى (الحمل عليها) له (كتب علم يحتاجها) له (نصاب ينجم بها)
ام يلزمه العتق بشئ منها (اذا كان صالحا للمشقة) لانه في حكم العدم كمن معه ما يحتاج
اليه للعطش (اولم يخدم رقبة الا زيادة عن ثمن مثلها انصف به لم يلزمه العتق) لان عليه
ضررا في ذلك (وان كانت) الزيادة (لا تجحف به لزمه) العتق كالموعد ما ينمن
مثلها (وان وجد ثمنها وهو يحتاج اليه لم يلزمه شرائها) لما فيه من الضرر عليه (وان
كان له مل يحتاجه لاكل الطيب وليس الناعم وهو من أهله لزمه شرائها) اى الرقبة
لعدم عظم المشقة (وان كان له خادم يخدم امرأته وهو) اى الزوج (من عليه اخدا ماما)
ليكون مثلها لا يخدم نفسه لم يلزمه العتق كالموعد ما يحتاجه لخدمته نفسه (او كان له رفيق يتقوت
بأخراجه) له (عقار يحتاج الى غائه) أو عرض التجارة ولا يستغنى عن ربحه في
مؤنته ومؤنته عياله وحوائجها الاصلية (لم يلزمه العتق) لانه غير فاضل عن حاجته (وان
استغنى عن شئ من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه) العتق لا قدرته عليه بلا ضرر

(ف) هو (لنوك) قوله (بعتها) أى
بعتك نفسك فلفظ مطلقا نصا
لأنه لا يتضمن معنى الطلاق
لاشترط العوض فيه والطلاق
بمجرد اسقاط لا يقتضى العوض
كوقفتك على زيد أو وصيت له
بأن واقف القار الوقوع في الجنة إلى
النية لانها تملك البضع فانقرر
إلى القول باختبار نفسك
وأمرك بيدك وأمر يقع أكثر
من واحدة عند الإطلاق لأنه
لفظ محتمل (وتعبرنية
وأهب) وهو الزوج
(و) نية (مهور) له عهد
قبوله لأنه كسائيات فيه فاعتبرت
النية فيه كسائر الكسائيات
(و) يقع بقوله وهبتك لنفسك
أو أهبتك إذا قبل ونوى أحدها
أكثر من طلقوا الآخر طلقه أو
نوى أحده طلقين والآخر طلقه
(أفاهما) أى العديدين
لانفاقه عليه مدون ما زاد (وان
نوى) زوج (بهته) أى بقوله
وهبتك لنفسك وأهلك أو زيد
مثلا (الطلاق) في الحال (وقع
أو) نوى (أمر) أى بقوله
أمرك بيدك الطلاق في الحال
وقع (أو) نوى (خيار)
أى بقوله اختارى نفسك
(الطلاق في الحال وقع) اذن
مؤاخذه له باقراره (ومن
طلق في ذاته لم يقع) طلاقه
تقدم أو الباب (وان تلفظ
به أو حرك لسانه وقع) طلاقه
(ولم يسمه) في ظاهر نفسه
قال فرواه ابن هانئ إذا طلق
في نفسه لم يلزمه ما لم يلفظ
أو يحرك لسانه به (بخلاف

فلا يكون له خدم يمكن بيده ويشترى به) أى بتمنه (رقبة تستنى بخدمه أحدها
ويعتق الأخرى لزمه ذلك وكذا لو كان له ثياب فآخذة تزيد على ما لبس منه لم يملكه ببيع
وشراء ما يكفيه في لباسه و) شراء (رقبة يعتقه) في كفارته (أوله دار) فوق
ما يحتاجها (يملكه ببيعها وشراء ما يكفيه استنى مشدود رقبة) يعتقه بأب في لزمه
لأنه أمكنه العتق بلا ضرر (أو له) صنعة يفضل منها عن كفائته ما يملكه به شراء رقبة ويراعى
في ذلك الكفاية التي يحرم معها أخذ الزكاة لزمه (العتق لانهما من مالها ولا مد شرأوه
بذلك ضررا وأما الضرر في اعتاقها وذلك لان العتق لا يمنع الوجوب كمال لو كان مالها (و) يستنى
من ذلك لو كان له سرية لم يلزمه اعتاقها وان أمكنه ببيعها أو (أمكنه) شراء رقبة أخرى
(و) شراء (رقبة يعتقها لم يلزمه ذلك) لان الغرض قد يتعلق بعينها بخلاف الحاد
(وان وجد رقبة) تباع (بشمن مثله) الأنا رقية يمكن أن يشترى بثمانها رقبا من
غير جنسها لزمه شرائها (مع عدم غيرها وكون ثمنها فاضلا عن حاجته) كما تقدم
ولقد درته على العتق بلا ضرر (وان وهبت له رقبة) يعتقها (لم يلزمه قبولها) كما
لو وهب له ثمنها سابقا من المنة عليه بخلاف ما انتهم لخدمته عادة (وان كان ماله غالبا
وأمكنه شرائها) أى شراء رقبة يعتقها (ب) ثمن (نسيئة) لزمه ذلك (أو كان ماله دينيا
مرجو الوفاء) وأمكنه شراء الرقبة نسيئة (لزمه ذلك) لانه قادر عليها لا مضرورة فيه
(فان لم تبع بالنسيئة جاز الصوم ولو في غير كفارة الظهار) للمباحة وكالعدم وفي شرح
إذا كان برجا والصوم رقرى بالم يحجز الانتقال إلى الصوم لأن ذلك بمنزلة الانتظار
لشراء الرقبة وان كان بعيدا جاز الانتقال في غير كفارة الظهار لانه لا ضرر في الانتظار وهل يجوز
في كفارة الظهار على وجهين أحدهما لا يجوز لوجود الأصل في ماله والثاني يجوز لأنه يحرم
عليه المسيس فجزله الانتقال للمباحة
فصل ولا يجوز في جميع الكفارات (في نذر العتق المطلق) (عتق رقبة مؤمنة)
حكاه ابن المنذر اجماعا في كفارة القتل لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
وما عدا كفارة القتل فيما القياس عليها ولقوله عليه الصلاة والسلام اعتقه فانها مؤمنة رواه
مسلم من حديث معاوية (سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضررا يبيها) لأن المقصود
تخليك الرقبة منها فها وتكفيها من التصرف لنفسها ولا يحصل هذا مع ما بضر العمل ضررا
بيها (كالمعى) لانه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع (و) كل قطع يدين أو أحدها
(أو) قطع (الرجلين أو أحدهما أو ثلثي من ذلك) أى من اليدين أو أحدهما أو رجلين
أو أحدهما لأن اليد آلة البطش والرجل آلة المشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلف أحدهما
أو ثلثها (أو قطع إبهام اليد أو قطع أغلة منته) أى من إبهام اليد (و) قطع (أعنين
من غيره) أى من غير الإبهام كإصبع الوضوء (كقطع إصبع) أى كقطع الإصبع
الذي قطع أغلانه (أو قطع سبب أو لوسطى) من يد (أو قطع أخمصه أو إبهامه من يد
واحدة) لأن نفع اليد بزل ذلك (وقطع أغلة واحدة من غير إبهام ولو) كان قطع
الأغلة (من الأصابع الأربع لا يمنع الأجزاء) لأن نفع اليد بزل ذلك (ويجوز من
قطعت خنصره) فقط (أو) قطعت (بخنصره) فقط (أو قطعت أحدهما من يد
و) قطعت (الأخرى من اليد الأخرى) بأن قطعت الخنصر من اليد والخنصر من اليد
أو بالخنصر لأن نعم أسكنين باق (ويجوز من قطعت أصابع قدمه كلها) هذا ما اختاره

نفسه أن لم يكن مانع
(و) زوج (عجز) يعقل
الطلاق (و) زوجة (عجزة)
نفسه (و) زوجين (بالعين فيما
تقدم) نقصه نصالان من
صحيحه شيء صحيح أن يוכל نفسه
وأن يتوكل

باب ما يختلف به عدد
الطلاق وما يتعلق به

(ويعتبر) عدده (بالرجال) حرية ودية
روى عن عمر وعثمان وزيد
وابن عباس لأنه خالص حتى
الرجال فاعتبر به كعدد
المكوحات والحديث الدارقطني
عن عائشة مرفوعا طلاق العبد
اثنان فلا نفعل له حتى تنكح
زوجا غيره وقوله الأمة حبيضان
وتزوج الحرة على الأمة ولا
تزوج الأمة على الحرة وما روى
عن عائشة مرفوعا الأمة
تطلقان وفروها حبيضان
رواه أبو داود وابن ماجه فقال
أبو داود من رواية مظاهرين
أسلم وهو منكر الحديث
(قيمك حر) ثلاث تطبيقات
(و) يملك (بعض ثلاثا)
لأنه لا يمكن قدمته في حقه
لاقتضاء الحال أن يكون له
ثلاثة أرباع الطلاق وليس له
ثلاثة أرباع فأكمل في حقه
ولأن الأصل إثبات الطلاقات
الثلاث في حتى كل مطلق
خوف في كامل الرق وبقي فيما
عداه على الأصل (ولو) كان
الحرة والمبعض (زوجي أمة
(و) يملك (عبد ولو طرأته)
كذلك تزوج ثم لم يبق بدار حرب
فاسترق قبل أن يطلق طائفتين

المصنف تبع الجماعة وفي التقييد وتبعه في المنتهى حكم الرجل في ذلك كما لا بد وقد ذكرت كلامه
في حاشيته على التقييد وحاشية المنتهى (و) يجزى (الأهرج يسيرا) ويجزى أيضا
(من يخنق في الاحيان) ويجزى (النساء والكبيرة التي تقدر على العمل والأمة المزوجة
والجلبى وله امتثناء حملها والمدير وولد الزنا والصغير حيث كان محكوما بإسلامه) تبعه لأحد
أبيه أو لسايبه أو للدار (و) يجزى (الأعرج والمؤجر والمرهون ولو كان الرهن معسرا)
وينفذ عتقه ويتبعه المهرن بدينه إن حل أو قيمة العبد تجعل رهنا مكانه إذا أسير وتقدم في
الرهن (و) يجزى (المعصى ولو مجبور بالافرع والأجر والارص وأصم غير أخرس) لأن
هذه العيوب كلها لا تنصرف بالعمل ضررا به (و) يجزى (الجاني) لأن جناسه لا يمنع صحة
عتقه ولا تنصرف عمله (ولو قتل في الجنابة) لأن الأجزاء حصل بمجرد العتق ولا يرتفع عتقه
بذلك (و) يجزى (الأحق وهو الذي يعمل القبيح والخطأ على بصيرة لقلة مسألة عما يعقبه
من المضار ويجزى مقطوع الأنفو) مقطوع (الأذنين ومن ذهب شبه) لأن ذلك لا ينصرف
بالعمل (ولا يجزى مريض مأبوس من برئه كمرض السل) بكسر السين وتقدم لأنه ينصرف
برؤه ولا يمتنع من العمل مع بقاءه (ولا) يجزى أيضا (الخفيف العاجز عن العمل)
لأنه كالمريض المأبوس من برئه (وان كان) الخفيف (يتمكن من العمل أجزا كريض
يرجى برؤه كمن به حي ونحوه) كصداع لأن ذلك لا يمنع من العمل (ولا يجزى جنين وان ولد
حيا) لأنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد (ولا) يجزى (زمن ولا مقعد) لجرحها عن
العمل (ولا) يجزى (غائب لا يعلم خبره) لأنه مشكوك في حياته والأصل بقاء شغل
الذمة ولا يبرأ بالملك لا يقال الأصل الحية لأنه قد علم أن الموت لا بد منه وقد وجدت دلالة عليه
وهو انقطاع خبره (فإن اعتقه) أي الغائب (ثم تبين أنه حي أجزا) لأنه عتق صحيح (ولا)
يجزى (مجنون مطبق) لأنه معدوم النفع ضرورة استغراق زمنه في الجنون وفي معناه الحرم
قاله في الرعاية (ولا) يجزى (أخرس لا يفهم اشارته) لأن منفعة زائلة أشبه زوال
النفق (فإن فهمت) اشارته (وقهـم) أي الأخرس (اشارته غيره أجزا) عتقه
لأن الإشارة تقوم مقام الكلام (ولا أخرس أصم ولو فهمت اشارته) لأنه ناقص بفقد
حاستين تنقص بفقد ما قيمته نصف كثيرا (ولامن علق عتقه بصفة عند وجودها) كما
لو قال لعبد أن دخلت الدار فأت حر ثم دخله ونوى السيد حل دخوله أنه عن كفايته لم يجزئه
لأن عتقه مسحق (فإن علق عتقه بالكفارة) بأن قال إن أشرت بثلث فأت حر بالكفارة
ثم اشتراه لها أجزا (أو) علق عتق عبد بصفة كقدوم زيد ودخول الدار ثم (اعتقه قبل
وجود الصفة أجزا) لأنه اعتق عبده الذي عليه من الكفارة (ولا) يجزى (من
يعتق عليه بالقرابة) لقوله تعالى فحر برقة والتحرير فعل العتق ولم يحصل هنا تحرير
منه ولا اعتناق فلم يكن معتق لا لالامر ويفارق المشتري البائع من وجهين أحدهما أن البائع
يعتقه والمشتري لا يعتقه وانما يعتق باعتناق الشارع من غير اختياره الثاني أن البائع لا يستحق
عليه اعتاقه بخلاف المشتري (ولامن اشتراه بشرط العتق) لأنه إذا فعل ذلك فأنظر
أن البائع نفسه من الثمن لأجل هذا الشرط فكانه أخذ عن العتق عوضا (ولو قال له) أي
للمظهر ونحوه من عليه كفارة (رجل) أو امرأة (اعتق عبدك عن كفارتك وثلث عشرة
دينار ففعل) أي أعتقه لذلك (لم يجزئه عن الكفارة) لاعتياضه عن العتق (ولو أؤله)
لعموم حديث الولاء ما أنعتق (فان رد) المعتق (العشرة بعد العتق على باذله اليه يكون
العتق عن الكفارة لم يجز) أي أعتق (عنها) لأن العتق ابتداء وقع غير مجزئ فلا يثقل

الشيء وقعنا غير محرمنين ولا يثير

حكمه ما ألقى الطلاق بعدها
(فلو علق عيب) الطلاقات
(الثلاث بشرط فوجد)
الشرط (بمعنى وقعت)
الثلاث للمكة لها حين الوقوع
(وان علقها) أي الثلاث
(بعتة) بأن قابان عتقت
فأنت طالق ثلاثا (فتدق
لغت) الطلاق (الثالثة)
وبحده في الفروع وغيره
(ووعتق بعد طلاقه ملك تمام
الثلث) لأن الطلاق غير
محرمة (و) لو عتقت (بعد
طلقتين) لم يملك ثالثة لأنهما
وقعتا محرمتين (أو عتقا)
أي الزوج والزوجة (معاً)
بعد طلاقين (لم يملك ثالثة)
لما تقدم (وقوله) أي الزوج
لزوجته (أنت انطلق)
أو أنت طلاق (أو لم يمس)
انطلق (أو) الطلاق
(لزم لي أو) فإن الطلاق
(على وشحوه) كـ لي يمين
بأنفقي (صريح) فلا
يجتاز إلى نية سواء كان
(محرراً) كانت الطلاق ونحوه
(أو مطلقاً بشرط) كانت الطلاق
ان دخلت الدار ونحوه (أو محلوفاً)
(هـ) كانت الطلاق لاقر من
نحوه لأنه مستعمل في عرفهم
كأي قوه

فأنت طلاق وأنت الطلاق

وأنت الطلاق ثلاثاً ما
وكونه مجزاً لا يمنع كونه
صريحاً بتعدد حله على الحقيقة
ولا محل له بظاهر سوى هذا المثل
فيتعين فيه (وبقعه واحدة)
لأهل العرف لا يعتدونه

بجرح برد العوض (وإن قصد) المعتق ابتداء (العتق عن الكفارة وحدها وعزم على رد
المشقة أو رد العشرة قبل العتق أو منعه عن كفارة إخراج) عتقه عن كفارة لتهمة حقه أنها
(وان اشترى عبد ابنوي اعتقه عن كفارة فوجد عيب لا يمنع إخراجاً في الكفارة) كما هو
(فاخذار شهتم اعتقه عن كفارة إخراجاً له) عتقه عن الكفارة (وكان الأرض له) كما لو لم
بعثه (فان اعتقه قبل العلم بأبى ثم ظهر على العيب فأخذار شهتم) أي الأرض
له أيضاً) كما لو أخذ قبل اعتقه وعنه أنه يصرف الأرض في القاب (ولا يجزئ أم ولد) لأن
عتقه ما سبق أصبب آخر كرجه المحرم (ولا) يجزئ أيضاً (ولها الذي ولدته بعد
كونها أم ولد) لأنه تابع لها وحكمه حكمها (ولا) يجزئ (مكاتب أدى من كتابته
شيئاً) لأنه إذا أدى شيئاً فقد حصل العوض عن بعضه فلم يجزئ لاعتق بعض رقبة (ولا
مغضوب) لعدم تمكنه من منافقة (ولان أوصى) ربه قبل موته (بخدمته أبداً)
وقبل الموصى له بذلك لنفسه (ولو اعتق عن كفارة عبد الإيجري) عتقه (في الكفارة)
كأقطع (نفسه عتقه) لأنه عتق من مالك جازاً لا تصرف (ولا يجزئ عنها) أي الكفارة
لما تقدم (ومن اعتق غيره عنه عبد ابنو امره) في كفارة أو غيرها (لم يعتق عن المعتق عنه
إذا كان حياً) لأنه لم يحصل منه عتق ولا امر به مع أهليته (ولأنه) أي المعتق
(لمعتقه) لحديث الولاء لم يعتق (ولا يجزئ عن كفارة) أي كفارة المعتق عنه (وان
نوى) المعتق (ذلك) لأن المعتق لم يصدر من وجبت عليه الكفارة حقيقة ولا حكم (وكذا
من كفر عنه غيره بالاطعام) بغير إذنه فإنه لا يجزئ لعدم النية من وجبت عليه الكفارة
(فاما الاصيام فلا يصح أن يتوب عنه) أحد (ولو باذنه) لأنه عبادة دينية محضة فلا تدخله
النسبة كالصلاة (وان اعتقه عنه بامر) بأن ذل له اعتق عبدك عني (ولو لم يجعل
الآخر (له عوضاً) عن عتقه عنه فاعتقه عنه (صح العتق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأجره عن
كفارة) ويقدر أنه من ملك المأمور لا الأمر للعتق وكان المعتق من الأمر لا المأمور
كالوكيل عنه (فان كان المعتق عنه ميتاً وكان الميت) قد أوصى بالعتق (صح)
العتق لأن الموصى إليه كان نائب عن الموصى (وان لم يوص) قبل موته بالعتق (فاعتق
عنه أجنبي لم يصح) أي لم يجزئ عتقه لأنه ذل عليه له عتقه وقد تقدم أنه يجزئ في الولاء (وان
اعتق عنه) أي الميت (وارثه ولم يكن عليه) أي الميت (واجب) عتق (لم يصح)
عتقه (عنه) لأنه أذن كالأجنبي (ووقع) العتق (عن المعتق) الأجنبي أو الوارث
وتقدم في الولاء أنه يصح ويقع عن الميت (وان كان عليه عتق واجب صح) من الوارث
عتقه عنه لأنه ذل عليه (فان كان عليه) أي الميت (كفارة يمين فاطم عنه) الوارث (وكذا)
عشرة مساكين (جز) لأنه قائم مقام الميت وذنب عنه (واعتق عنه) أي عن الميت في
كفارة اليمين (ففيه وجهان) تقدم في الولاء أنه يصح (ولو كان من عتقه الكفارة)
أي كفارة يمين غيره (أطعم) عن كفارة (أو كس عن كفارة صح) ذلك
كلاهما عتق سواء (ضمن له عوضاً) أي لم يضمن له عوضاً لأنه أده في إخراج
عنه (ولو ملك نصف عبده فعتقه عن كفارة فهو مفسد ثم اشترى بغيره بعتقه) أي اعتق
لعبده المثل ترك (كفارة عن كفارة وهو مفسد) بغيره فبعت بغيره (سرى) العتق
(أي نصيب شريكه وعتق ذنبه بغيره) نصيب شريكه (عن كفارة) لأنه لم يحصل
بالباشرة بل بالسرية كالأعتق نصف عبداً (وأجره عتق نصيبه) أي بغيره بعتقه
أسكنه لأنه باشره عنه (فان اعتق نفسه آخره كمن اعتق نصيبه أو) اعتق (نصفي

ثلاثاً ولا يعلمون أن فيه استرقاقاً ويشكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثاً (عالم ينفوا أكثر) من واحدة فيقع ماؤه (فمن معه عدد)

تقتضي تعميما أو تخصيصا (أو) ثم (سبب يقتضي تعميما أو تخصيصا) لبعض نسائه (عمل به) أي بما يقتضي التعميم أو التخصيص (والا) يكتفى بما يقتضي تعميما أو تخصيصا (وقع بكل واحدة) من الزوجات (طلقة) لأن تخصيصه ببعضهن لا دليل عليه (و) من قال لزوجته (أنت طالق ونوى ثلاثا ثلاث) تقع بها (كنيتها) أي الثلاث (وقوله) (أنت طالق طلاقا) لأن المصدر يقع على القابل والكثير فقد نوى بلفظه ما يحتمل له وان أطلق فواحدة لأنها اليقين كما لو نوى واحدة (و) قوله لها (أنت طالق واحدة) أو طالق واحدة (بأنه أو) طالق (واحدة بنسبة) أو واحدة تملكى بها نفسك ولا عوض (ف) واحدة (رجعية في مدخولها ولو نوى أكثر) من واحدة بوصفها واحدة والأصل فيها أن تكون رجعية فلا تخرج بوصفها بذلك عن أصلها وانما كانت بائنا بالعوض لصعوبة الإبراء (و) ان قال (أنت طالق واحدة ثلاثا أو) طالق (ثلاثا واحدة أو طالق بائنا رجعة ثلاثا) تقع بذلك لتصريحه بالعدد أو وصفه الطلاق بما يقتضي اذنية (و) ان قال لزوجته (أنت طالق هكذا وأشار بثلاث أصابع ثلاثا) تقع (وان أراد الأصبعين) مقبوضتين ويصدق في أرادتهما (لاحتما) (فتنت) لأن تعدد يكون تارة بقبض الأصابع وتارة بيسطها

استبدا) أعتق (نصف أمة ونصف عبد) لأن الاشخاص كالأشخاص فيه لا يمنع العيب اليسر دليله الزكاة إذا كان ملك نصف ثمانين مشاعا وجبت الزكاة كما لو ملك أربعين منفردة وكاله إذا اذاعها إذا اشترى كوافها ولا فرق بين كون الباقي منها حرا أو رقيقا (فان كان العبد كله) أي ان عليه الكفارة (فاعتق جزأ منه معينا أو مشاعا عتق جميعه) بالمرأية (فان نوى به الكفارة أجزأ عنه) لأنه أعتق رقبة كاملة الرق له ناويا بها الكفارة فأجزأته وظاهر المنتهى لا يجزئته (وان نوى اعتناق الجرة الذي يشره بالاعتناق عن الكفارة دون بقيته لم يحتسب له الأبدانوى) لقوله عليه الصلاة والسلام وانما السكلى امرئ ما نوى

ففسل فمن لم يجد رقبة لم يشترها أو وجدها ولم يجد ثمنها فاضل عما تقدم من حوائجه أو وجدها سكن لا تباع الا بزادة كثيرة تخفف بحاله أو وجدها لكن احتاجها كغلبة ونحوها (فعليه صيام شهرين متتابعين) إذا قدر عليه اجما لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا واجمعوا على وجوب التتابع ومعناه الموالاة بين صوم أيامهما (حرا كان) المكفر (أو عبدا) بغير خلاف فلهما قاله في المبدع (فلا يجوز أن يفطر فيهما) أي في الشهرين (ولأن الصوم فيهما عن غير الكفارة) ثلاثا يفوت التتابع (ولا يجب نية التتابع ويكفي فعله) أي التتابع لأنه شرط وشروط العبادات لا تحتاج الى نية وانما تجب النية لأفعالها (والتتابع بين الركعات) في الصلاة فانها فرض ولا تعتبر فيها (وان تخطل صومه - ماصوم) شهر (رمضان) بان يبدئ الصوم من أول شعبان فيخطله رمضان لم ينقطع التتابع (أو) تخطله (فطر واجب كفطر العيدين ويام التشريق) بان يبدئ مثلام ذى الحجة فيتخلل يوم النحر وأيام التشريق لم ينقطع التتابع لأنه زمن منعه الشرع عن صومه في الكفارة كالميل (أو) تخطله بغير (حيض أو نفاس) أجمعوا عليه في الحيض وقبض عليه النفاس (أو) تخطله فطر (اجنون أو غماء أو مرض ولو غير مخوف) لم ينقطع التتابع لأنه فطر بسبب لاصنع له فيه كالحيض (أو) تخلفه بغير (سفر مبيح) أي المرض والسفر (الفطر) لم ينقطع التتابع كمرض مخوف (أو) تخلفه (فطر الحامل والمرضا لخوفه ماء على نفسه ما أو) أحرقه على (ولديهما) لم ينقطع التتابع لأنه فطر أبى عن غير جهتها أشبه المرض (أو) تخلفه فطر (لا كراهة أن يخطأ) لم يثبت على لامتى عن الخطأ والنسيان وما سكره وأعطيه (ذا) ان أفطر (لجهل) فلا يعذر به ومثال الفطر خطأ (كل أكل يضر ان انفجر لم يضر وقد كان طاع أو أضر يضر ان الشمس قد غابت ولم تغب) لم ينقطع التتابع (أو) وطى غير المظاهر منها إلا لو عمدا قال في المبدع بغير خلاف فلهما لأن ذلك غير محرم عليه ولا هو محل بتتابع الصوم كالأكل (أو) وطى غير المظاهر منها (نهارا ناسيا أو نذريه الفطر) لم ينقطع التتابع لأن الوطى لا أثر له في قطع التتابع (أو) وطى غير المظاهر منها (في أثناء الأكل أو أعتق أو أصاب انقضهر من في أثناء الأكل أو أعتق لم ينقطع التتابع) بذلك فيبني على ما قدمه من أعتق أو أطعمه ريمه (وار أفطر بطن انه قد أتم أشهرين فبان بخلافه) انقطع التتابع (أو) أططر (أو) واجب شهر واحد) أفطر (أو) أفطر (ناسيا لوجوب التتابع أو أفطر غير عذر) انقطع التتابع قطعها ولا يعذر بالجهل كما تقدم ومثل ذلك لا يخفى (أو)

صيام) في اثناء الشهرين (نطوعا او فضاء) عن رمضان (او) صاء (عن نذرا او كفارة
 أخرى) انقطع لانه قطعة شئ يمكنه التحريم منه اشبهه ولو افطر من غير عذر (او اصاب
 المظاهر منها ليل او نهارا ولو ناسيا او مع عذر يبيح الفطر) كرض وسفر (انقطع) التتابع
 اقره تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فامر بصيام شهرين خاليتين عن وطء
 ولم يأتهم بما كما امر فلم يجزئه كما لو وطئها نهارا فاسيا (ويقع صومه) في اثناء الشهرين (عما
 نواه) من قضاء او كفارة او نذر لانه زمن لم يتعين للكفارة (وان اس المظاهر منها وياثرها
 دون الفرج على وجهه بفطره) بان ائزن (قطع التتابع) لفساد صومه (والا) بان
 لم يكن على وجهه بفطره بان لم ينزل (فلا) يقطع التتابع لعدم فساد الصوم (وحيث
 انقطع التتابع لزومه الاستئناف) لياقي بالشهرين المتتابعين (فان كان عليه نذر صوم
 غير معين) بان نذر صوم شهرا او ايام مطلقا (اخره الى فراغ - من الكفارة) لاستيعاب
 وقته (وان كان) النذر (معينا) كان نذر صوم المحرم (اخر الكفارة عنه او قدمها
 عليه ان امكن) بان اتسع لها الوقت لانه امكن الاقيان بكل من الواجب فلزومه (وان
 كان) النذر (اياما من كل شهر كيوم الخميس) ويوم الاثنين (ارأيا ان البيض قد دم
 الكفارة عليه) لوجوبها باصل الشرع (وقضاء بعدها) عقلت فقرات المحل كما
 يأتي (ويجوز ان يستدئ صوم الشهرين من أول شهر) ان يستدئ (من اثنائه
 فان الشهر اسم) مشترك (لما بين الهالين ولثلاثين يوما فان بدأ من أول شهر فقه شهرين
 بالاهلة اجزاء وان كانا) أي الشهرين (باقصين) او كان (احدهما) باقصانه
 قد صام شهرين (وان بدأ من اثناء شهر وصام مستين يوما) اجزاء لانه صام شهرين
 (او صام شهرا بطلا وشهرا بالمدك صام خمسة عشر من المحرم) صم (صفر) صام
 (خمس عشر من ربيع) الاول (اجزاء وان كان صوم ناقصا) منه قد صام شهرين (ومن
 صام شعبان وره منان) و (نوى صوم مضى عن الكفارة لم يشترعه واداه منه) أي
 عن رمضان لانه لم ينو عنه ولا عن الكفارة لان رمضان لا يبيع غيره (ووقع يتبع
 حاضرا كان او مسافرا) فيستأنف صوم الشهرين للتتابع وان سافر في رمضان اخرج
 لصوم الكفارة افطر لم يقطع التتابع لانه زمن لا يصدق صومه عن الكفارة فليقطع التتابع
 بفطره كما قيل انتهى

فصل فادام استطاع الصوم اكبر أو مرض ولور جى زواله ونحوه فزايته أي
 لمرض (او قطار له أو شئ سبق فلا يصح برفعه عن جماع لزوجه فاذا لم يقدر على غيره
 او انصرف عن معيشته) التي يحتاجها (زومه طه من مكنته) اجزاء لانه
 والخبر وعلم منه انه لا يجوز الا لانه لا يجل سفره لانه لا يجره عن انصافه وله شبهة
 ينتهي اليها وهو من فعله الاختيار فيخلف مرض (مسافر) لم يكتب ذكره او
 انني كبريا كابا او غيرها) انه مكنته في زواجه كبر واعتبر به سدا عليه تركه
 (ولو لم يأكل الطعام) لانه لم يمتنع حاج اشبه الكبير (ولو جئنا) ويقض جه (وهو) أي
 على الصغير والمجنون تركه (ويجوز دفعه أي مكنته) تركه (وان) كل (من
 يعطى من تركه لاجته) وهو انرادب المكين ويدخل فيه الفقير فله ما صنع من تركه صنف
 واحد في غيره ويدخل فيه ابن سبي وغيره منه ونحوه (ولا يجوز دفعها) أي الكفارة
 (الى كافر) كالزكاة (ولا) يجوز دفعها (الى قن) غير مكاتب وام لولد والمدير والمعاقد
 عنه بصفة كالتن الصرف لوجوب دفعه عنهم (ولا في من تركه) أي المكبر

(القطر أو) عدد (الرمال أو) عدد (الربيع أو) عدد (التراب ونحوه) كالبحر والجبال والسفن والبلاذ ثلاث ولو نوى

الماء أو الزيت ونحوه من أسماء الاجناس لتعدد أنواعه وقطرته أشبه الحصى (أو) قال لها (بما أنه طالق فثلاث) تقع كقوله أنت طالق (ولو نوى واحدة) لأنه لا يمتثل لفظه (وكذا) أنت طالق (كأنه) (فألو) نوى كأنه في صعبها (دين) (قبل حكما) لأنه لفظه يحتمله (و) ان قال لها أنت طالق (أشده) أي الطلاق (أو غلظه) أو أطوله أو أعرضه (أو) أنت طالق (ملء البيت) (أو) ملء (الديار) أو مثل الجبل أو عظمه) أي الجبل (ونحوه) كعظم الشمس أو القمر (فطلقة) ان لم ينو أكثر) لأن هذا الوصف لا يقتضي عددا وتكون رجعية في مدخول بها ان لم تكن مكتملة بعد الطلاق فان نوى أكثر وقع مانواه (و) ان قال لامرأته أنت طالق (من طلقة) إلى ثلاث (طلقات) (و) طلقتن (ثلاثان) لأن ما بعد (و) الغاية لا يدخل كقوله تعالى ثم عسا الوصيام إلى الليل وان قال أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة لأنها التي بينهما (و) أنت طالق (طلقة) في ثنتين ونوى طلقة معها فثلاث) طلقات تقع لأنه أقر على نفسه بالأغلظ (وان نوى) بهذا اللفظ (موجبه عند الحساب) (و) هو (يعرفه أولا) يعرفه (فثنتان) لأن ذلك موجب به عنده (وان لم يعرفه) بقوله أنت طالق طلقة في طلعتين (وقع من حاسب ضلعتين) لأن الظاهر من حاله ارادة الضرب (و) دفع (من غيره) أي الحاسب

لان منه دعوى السراية كالعتق
فصل في بعض فاذا قل زوجته
(تطلق نصف) طلاقه
فواحدة (أو) قال أنت طالق
ثلث (طلقة فواحدة) (أو) قال أنت
طالق (سدس) طلاقه
فواحدة لان ذكر ما لا يتبع
في الطلاق ذكر جميعه كانت
نصف طلاقه وكذا أنت طالق
جزء طلاقه (أو) أنت طالق
نصف (ثلاث سدس طلاقه)
فواحدة لان عدم ذكر طلاقه
مع كل جزء على أن هذه الاجزاء
من طلاقه غير متغايرة (أو) قال
أنت طالق (نصفها) أي نصف
طلقة فواحدة لان معنى الشيء
كله (أو) قال أنت طالق (نصف
طلقة ثلاث طلاقه سدس طلاقه)
فواحدة لان حذف العاطف
عن أن هذه الاجزاء من طلاقه
واحدة وان الثاني بدل من
الاول والثالث بدل من الثاني
والرابع هو وان بدل منه أو بعضه
وكذا أنت طالق نصف طلاقه
وثلاث سدسها لان
يجمع من طلاقه ولا يزيد عليها
(أو) قال أنت طالق (نصف)
صفتين (أو) قال (ثلاث طلقتين
(أو) قال (سدس طلقتين (أو) قال
(ربيع طلقتين (أو) قال
(ثم طلقتين ونحوه) كخمس
أو سبع أو تسع أو عشر طلقتين
(فواحدة) تطلق لان نصف
الطلقتين طلاقه وثلاثها ثلثا
طلاقه وسدسها ثلاث طلاقه
وربعها نصف طلاقه وثمانها
ربيع طلاقه وخمسها خمس طلاقه
وقس عليه ثم تكمل (أو)
أنت طالق (ثلاثة أوصاف)

وطا (اولا) بلغ (خبر الشبه بآراء من وطا وكذا في سائر أخبار) لانه اخرج لوجب
(أو يستحب اخراج آدم مع الجعري) نص عليه حرو وجان خزان من أو حده (ويجزي
الخراج القيمة) لان الواجب هو الوطء واعطاء القيمة ليس بالوطء (ويستحب ان يملك
المسكين النقص ولو احب من الكفارة فان غدى المسكين وعشاءهم ويزيدوا كغيره من
واحد ويجزئه) لان الاعطاء هو المذوق عن الحدية ولا نه ما واجب للفقراء ان يشبه
لزكاة (وان قدم لهم) أي استتب مسكينا (ستبرءوا قال) هذا (بنيكم
بالسوية فقبلوها اجزاء) ذلك والالم يجزئه ما لم يعلم ان كلاً أخذ قدر حقه من ذلك (ولا
يجب التسابع في اطعام الكفارة) لانه غير مأثور به وانما امر بالاعطاس من
مسكيننا فتناولوا اطعاما متتابعاً ومتفرقا والبدل لا يعطى حكم البدل من كل
وجه

(فصل في اجزئ اطعام وعتق وصوم الابنية بان ينويه عن الكفارة) لقوله عليه الصلاة
والسلام انما الاعمال بالنيات ولانه حق واجب على سبيل الظهرة فانقر الى انية كالزكاة
ينوي (مع التكفير أو قبله يسير) كالصلاة والزكاة (وقية الصوم واجبة كل انية)
الخبر (ولا يجزئ فيهن) أي الاطعام والعتق والصوم (نية التقرب فقط) لانه يقع
تبعاً وعن الكفارة وغيره فلا بد من نية غير الكفارة عن غيرهما (فان كانت عليه كفارة
واحدة فنوي عن كفارتين اجزاء) ولم يزمه تعيين سبب سواء علمه أو جهله فان
النية تعينت لها ولانه نوي عن كفارته ولا من احده لم يجب تعيين سببه بل نية بها (وان
كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببه ولا تدخل فلو كان مظاهراً من
أربع نسائه فاعتق عبداً عن ظهاره اجزاء عن احدها وحلت له واحدة) من نسائه
(غير معينة) لانه واجب من جنس واحد اجزائه نية مطلقة كما لو كان عليه صوم يوم
رمضان (فتخرج بقرة) كما تقدم في نظائره (فان كان الظاهر من ثلاث نسوة فاعتق عن
ظهار (احدها وصام عن) ظهار (أخرى) لعدم ما يتقنه (ورضى فاطمة عن)
ظهار (أخرى اجزاء) لما تقدم (وحل له الجميع من غير قرعة ولا تعيين) فان التكفير
حصل عن الثلاث أشبهه ولو اعتق ثلاثة أعبد عن الثلاثة دفعة واحدة (وان كانت الكفارات
من أجناس كظهار وقتل وجمع في) ظهار (رمضان وعين لم يجب تعيين سبب أيضاً)
لانهما عبادة واجبة فم تقمة قرعة أدائها الى تعيين سببها كما لو كانت من جنس (ودخل)
الكفارات لاختلاف أساليبها (فلو كانت عليه كفارة واحدة تنسبها جزئاً كفارة واحدة)
لان تعيين السبب ليس شرطاً فاذا أخرج كفارة وقعت عن كفارته فيخرج من العهدة (ون
كانت) عليه (كفارتان من ظهار) بأن قل لكل من زوجتيه أنت على كظهارى
(أو) كان عليه كفارتان (من ظهار وقتل فدلنا عتقت هذا عن هذه) الزوجة (أو)
اعتقت (هذا عن هذه) الزوجة (أخرى أو قل عتقت هذا عن ذرة الظهار وده)
عن كفارة تقتل اجزاء (أو) قال عتقت (هذا عن إحدى سكراتك) عتقت
(هذا عن الكفارة) (الأخرى من غير تعيين) اجزاء لم تقدم (أو عتقتها) أي
العبد (عن الكفارتين) معا (أو) قال (عتقت كل واحد منهما) أي من العبدتين
(عنهما) أي الكفارتين (جميعاً اجزاء) ذلك لما تقدم (ولا يجزئ تقديم كفارة)
ظهاراً أو غيره (قبل سببها) كتقديم لزكاة على ملك النصاب (فلا يجزئ كفارة
الظهار قبله) أي قبل الظهار (ولا) يجزئ تقديم (كفارة اليمين عليها) أي اليمين
أنت طالق (نصف طلقتين) فتنتان لان نصف الشيء جميعه فهو كانت طالق طلقتين (أو)

(ولا) تقديم (كفارة القتل قبل الجرح) لتقدموا على سببها (فلو قال العبد أنت حر
الساعة ان تظهر عتقك ولم يجزئه عن ظهاره ان يظهر) لتقدمه عليه (ولو قال)
زوجه (ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي لم يجزئ) (التكفير قبل الدخول) لانه
لا يصير مظاهرا قبله (ولو قال العبد ان تظهر عتقك فانت حر عن ظهاري ثم تظهر عتق العبد)
لوجود شرطه (ولم يجزئه عن الكفارة) لان عتقه مسحق بسبب آخر وهو الشرط
ولان النية لم توجد عند عتق العبد والنية عند التخليق لا تجزئ لانه تقديم
لها على سببها (فان لم) يجد المظاهر (ما يطعمه) للساكن (لم تسقط) عنه
الكفارة (وتبقى في ذمته) وكذا كفارة القتل وغيرها ما عدا كفارة الوطء
في الحيض وكفارة الوطء في نهار رمضان فيسقطان بالاجتزاء (وتقدم في باب ما يفسد
الموم به من ذلك) تقدم أيضا منك (حكيم كله) من كماراته كلها

— کتاب الامان وما يلحق من النسب —

(وهو) أى اللعان مصدر لاعتن امانا اذا فعل ما ذكر أوله من كل واحد منهما إلا حرمته حتى من اللعن لأن كل واحد منهما يلعن نفسه فى الخامسة وقال القاضى سمي به لأن أحدهما لا ينقل عن أن يكون كاذبا فحصل اللعنة عليه وهو الطرد والابعاد يقال لعنه الله أى أبغده واللعن الرجل ذال عن نفسه من قبل نفسه، ولا يكون اللعان إلا بين اثنين يقال لعن امرأته لعانا وملاعة وتلاعنا عني ولعن الامام بينهما ورجل لعنة كهمزة فاذا كان يلعن الناس كثيرا ولعنة بسكون العين اذا كان يلعنه الناس * و(شرعا) شهادات مؤكدة بأيمان من الحائسين مقرونة باللعن وانعصب قائمة مقام حد فذف (أو) كانت الزوجة محصنة (أو) قائمة مقام (تغزير) ان لم تكن محصنة (أو) قائمة مقام (حد زنا فى جانبها) اذا أقربت الزنا أو حبس الى أن تغرأ أو لاعن * والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلايات ثلاث سنة تسع منصرفه عليه الصلاة والسلام من تموك فى عويمر العجلانى أو هلال بن أمية ويحتمل انها نزلت فيهما ولم يقع بعدهما فى المدينة الا فى زمن عمر بن عبد العزيز والسنة شهيرة بذلك ولأن الزوج يبتلى بقذف امرأته لنفى انكار والنسب القاسد ويتعذر عليه اقامة البيعة فجعل اللعان بينه له ولهذا ما نزلت آية اللعان قال انى صلى الله عليه وسلم ابشر يا هلال فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا (اذا قذف الرجل زوجته بالنزاع في طهر أم لا فانه أولا) أى أوفى طهر أم يصيبها فيه (فى قبل أو دبر كما باتى ولم تصدقه) فيه. فهاه (ولم بات بالبيعة) تشهد له بما قذفها به (لزمه ما يلزم بقذف أجنبية من حد) ان كانت محصنة (أو تغزير) ان لم تكن كذلك (وحكم بنفسه وردت شهادته) له موم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم بأقربا ربعة شهاد لاية (فان لاعن) الزوج (ولو) لاعن (وحده سقط عنه) الحد والتغزير والحكم بنفسه وردت شهادته (وله) أى الزوج (اسقاط بعينه) أى الحد (أيضا باللعان) بان لاعن فى اثنا الحد (ولو بقى منه) أى الحد (شوط) واحد (ويسقط) الحد (أو الباقي منه أيضا بتصديقها) أى الزوجة وزوجها فيما رواه به كالأجنبية (وله) أى الزوج (أكامة البيعة) عليها بزناها (وهذا اللعان ونفى الولدو يشترط موجهما) أى موجب اللعان من التهريم المؤبد وانقضاء الولد موجب البيعة من اقامة الحد عليها (وصفته) أى اللعان (أن يقول الزوج بحضرة حاكم ونائبه وكذا الوحكما) أى المتلاعنان (وحلا

(أوخسة أرباع) طلاقه فثنتان
(ونحوه) كثمانية أصابع طلاقه
(فثنتان) لأن ذلك طلاقه
وجزءه — مل لأنه لا يتبعض
(و) أنت طالق (ثلاثة أنصاف)
طلاقين فثلاث نصالان
نصف الطلاقين واحدة وقد
كره ثلاثا أشبه أنت طالق ثلاثا
(أو) قال (أربعة أثلاث)
طلاقين فثلاث لأنها ثمانية
أثلاث بطلاقين وثلاث طلاقه
ويكمل (أو) قال (خسة
أرباع طلاقين) فثلاث لأن
مجموعهما عشرة أرباع بانثنين
ونصف فيكمل (ونحوه)
كسبعة أسداس طلاقين فثلاث
(أو) أنت طالق (نصف طلاقه
وثلاث طلاقه وسدس طلاقه ونحوه)
كره أربع طلاقه وخمس طلاقه وتسع
طلاقه (فثلاث) لدلالة اللفظ
أن كل جزء من طلاقه غير التي منها
الجزء الآخر والا لم يحتاج إلى
تكرار لفظ طلاقه فيقع من كل واحدة
جزء فيكمل وأيضا فإنه لفظ اذا
ذكر ثم أعيد منه تكرار فالنسي
غير الأول وإن أعيد معرقا فهو
الأول كقوله تعالى فإن مع
العسر يسرا إن مع العسر يسرا
فالعسر الثاني هو الأول والعسر
الثاني غير الأول فلهذا قيل إن
ينقلب عسر يسر بن ومن قال
لأمر أنه أنت طلاقه أو نصف طلاقه
ونحوه أو ثلاث طالق ونحوه فطلاقه
بناء على أن أنت الطلاق
مربع (و) إن قال (لأربع)
زوجاته (أو قمت ببسكن) طلاقه
أو اثنتين أو ثلاثة أو أربعا (أو)
قال لمن أوقعت (عليكن) طلاقه
أو اثنتين أو ثلاثة أو أربعا (وقرأه)

﴿ وقف على طلبة العلم من الختابة ﴾

أوثان أو ثلاث أو أربع (وقع بكل) واحدة ثم سر (طلبة) لانتفاء اللفظ قسمه ما وقع به من فلكل واحدة من الطلقة أربع ومن اثنين نصف ومن الثلاثة ثلاثة أربع ثم يكمل ومن الأربع واحدة (و) انة لا لأربع أو ثقت بينكن أو عليكن (خمساً) أي خمس طلقات (أربعة أو سبعاً أو ثمانية) وكذا " أن تم قبل أو ثقت (فكل) واحدة منهن (ثنتان) لأن نصيب كل واحدة من خمسة واحدة وربع ومن ستة واحدة ونصف ومن سبعة واحدة وثلاثة أرباع ويكمل الكسر ومن ثمانية طلقتان (و) انة لا لأربع أو ثقت سنكن أو عليكن (تسعة أو أكثر) كعشر ٢٤١

عشرة أو لم يقر أو ثقت وقع ثلاثاً
لأمر (أو) قال أو ثقت بينكن
أو عليكن (طلقة و طلقة
و طلقة و وقع) بكل منهن
(ثلاث) طلقات لأن العطف
اقتضى قسم كل طلقة على
حسبها ثم يكمل الكسر
(ك) قوله (طلقتكن ثلاثاً)
قال في الشرح ويستوي في ذلك
المدخول به أو غيرها في قياس
المذهب لأن الواو لا تقتضي
ترتيباً وإن قال أو ثقت بينكن
نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس
طلقة وكذا وإن قال أو ثقت
بينكن طلقة وطلقة وطلقة
أو طلقة ثم طلقة ثم طلقة
طقت ثلاثاً لا غير مدخول بها
فتمدح بن يادولي (و) ان قال
لأمرته (نصفك ونحوه)
كذلك أو خلك طلاق طلقت
(أو) قال (بعتك) طلاق طلقت
(و) قال (حرأنتك) طلاق
طلقت ولو زاد عن الالف جزء
ونحوه لأنه أضاف طلاق إلى
جزء لا يتبعه في الحل والحرمه
وقد وجد فيه ما يقتضي التحريم
فذهب إلى شرك مدح و محرم
في قول صبيد (أو) قال

أهلاً لحكم وبأني في القضاء) لأن حكمه حكم قاضي الأمام (أشهد بالله أني من الصادقين
فيما ربيت به أمراً في هذه من الزنا مشيراً إليها) أن كانت حاضرة (ولا يحتاج مع حضورها
(و) مع (الإشارة إليه إلى قسمية) (و) بيان (نسبها كما لا يحتاج إلى ذلك في سائر
العقود) اكتفاء بالإشارة (وإن لم تكن حاضرة) بالمجلس (مما هوونسبها) بما تتميز
به حتى تقتضي المشاركة بين وبين غيرها قال في المبدع فلا يبعد أن يقوم وصفها بما هي مشهورة
به مقام الرفع في نسبها وبعد قوله أشهد بالله لمرّة بعد أخرى (حتى يكمل ذلك أربع مرات
ولا يشترط حضورها) أي المتلاعنين (مما يل لو كان أحدهما غائباً عن صاحبه مثل
أن لا عن الرجل في المجهول المرأة على باله نذر) كالخيش (جز) لعدم الأدلة (ثم
يقول في) المدة (الخامسة) وإن عذته الله عليه أن كان من الكاذبين فيما ربيت به من
الزنا) ولا يشترط على الأصح أن يقول في ما رماها به من الزنا قوله في شرح المنهجي قد أبهره
لأراه يحتاج إليه لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط (ثم يقول هي أشهد
بالله أن زوجي هذا من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وتشير إليه أن كان حاضراً) بالمجلس
(وإن كان غائباً) عن المجلس (سمته ونسبته) كما تقدم وتكرره (وإذا كنت أربع
مرات تقول في الخامسة وأن غضب الله عليها أن كان من الصادقين فقط وتزبد أيتها ابليسما
رماها به من الزنا) خروج من خلاف من وجهه وأعماله تجب له تقدم وإن حصلت هي
في الخامسة بالغضب لأن النساء أكثر اللعن كما ورد ثم أخذ به من محترقات ذلك التي تحل
بصحته الله أن فقال (فان نقص أحدهما) أي أحدهما المتلاعنين (من اللفاظ) أي
الجل (الخمسة شيئاً) لم يعتد به لأن الله تعالى علق الحكم عليها ومنه بينة لم يجز أن نقص من
عددها كما أنه قد علم منه أنه لا يضره نقص بعض اللفاظ حيث أتى بالجل الخمسة كما يشير إليه
كلام ابن قنديل في حاشية القروع (أو بدات) المرأة (لثمان قبله) أي قبل
الرجل لم يعتد به لأنه خلاف المشروع ولأن لثمان الرجل بينة لا تثبت وإنه ما بينة لا تكمل
فلم يجز تقديم بينة الأفكار على بينة لا تثبت (أو لا عفا بغير حضرة ك) لم يعتد به لأنه
عين في دهره واعتبر فيه أمراً ككسر الدعوى فلو أن السيد بن عبده زنته لم يصح
(أو أبدل أحدهما لفظاً شهماً أو قسم أو حلف أو واء) لم يعتد به لأن الأيمان قسمه فيه
التعاطف ولفظ الشهادة أبلغ فيه (و) أبدل (عفاً لاعتنة أمه أو أبولها) أي لعتنة
الأمه (يا غضب) لم يعتد به (أو أبدلت) مرة (لفظاً بالغضب) أي أخذ أو قدمت
الغضب) فيه نفس الخامسة لم يعتد به (أو بدلت) أي غضب (لاعتنة أو تدم)
الرجل (لاعتنة) ذمه قدر الخامسة لم يعتد به لخاصة المنصوص (أو أتى به) أي المعلن

﴿ ٣١ - (كشف الغطاء) - ثالث ﴾

طلاق (أو) قال (بذلك) طلاق (أو) قال (أصعبك طلاقاً ولها يد وأصعب طلقت) لأنه فاعل الطلاق إلى جزء
ثالث استبحر به بعد ذلك كالحاشية بجزءاً شائع بخلاف زواجك نصف بنتي ونحوه فلا يصح النكاح (و) ان قال (شعرك)
طلاق (أو) قال (ظفرك) طلاق (و) قال (سبيلك) طلاق (أو) قال (ريفك) طلاق (أو) قال (دمعك)
طلاق (أو) قال (لبنك) طلاق (أو) قال (مزيلك) طلاق (أو) قال (روحك) طلاق (أو) قال (سلك)

طالقي (أو) قال (مهلك) طالق (أو) قال (بصرى) طالقي (أو) قال (سوادك) طالقي (أو) قال (بباضك) طالقي (أو) قال (نحوها) كطوك أو قصر ك طالقي لم تطلق قال أبو بكر لا يختلف قول أحد أنه لا يقع طلاق وظهار وعنتى وحرام بذكر الشعر والسن والظفر والروح وبذلك أقول انتهى لأن الروح ليست عضوا ولا شياً يستمتع به أشبهت المبع والبصر ولا نهائزول عن الجسد في حال سلامة الجسد وهي حال النوم كما يزول الشعر ولان الشعر ونحوه أجزاء تنفصل منها حال السلامة أشبهت الريق والعرق وانحل ٢٤٤ (أو) قال لها (بك) ولا بد لها طالقي) لم تطلق لا إضافة الطلاق الى

ما ليس منها وكذا ان قال لها أصمك طالقي ولا أصمك لها (أو) قال لها (ان قتت نهى) أي يدك (طالقي فقامت وقد نطعت) يده قبل قيامها (لم تطلق) لأن الشرط وجد ولا بد لها كالزنجير اذن (وعنتى في ذلك) أي المذكور من الصور (كطلاق) فان أضيف العنتى الى ما تطلق به المرأه كبسدها وقع والا فلا كشرها

فصل فيه ما يخاف به من الزوج (المدخول بها غيرها) أي التي لم يدخل بها (تطلق) زوجة (مدخول بها) بوطء أو خلوة في عقد صحيح (يقول زوجها لها) أنت طالقي أنت طالقي ثنتين) لان اللفظ لا يقع في معنى الوقوع كما لو لم يتقدم مثله (الاذان ينوى تكراره) تأكيدها متصلاً (أراقها) لانصرافه عن الإيقاع بنية ذلك وغير المدخول به - نينين لا ولوى نوى بالثانية الإيقاع أولاً متصلاً أولاً ولوى ذلك عن على وزيد بن ثابت وابن مسعود فان لم يتصل ذلك قال للمدخل بها أنت طالقي وسكت ما يمكنه كلام فيه ثم أعاده

(أحدهما قبل القائه عليه) من الامام أو نائبه لم يعتده كما لو حلف قبل أن يحلفه الحاكم (أو) علقه) أي علق أحدهما باللعان (بشرط) لم يعتده قاله ابن عقيل وغيره (أو لم يوال) أحدهما (بين الكلمات) في اللعان (عرفاً) لم يعتده (أو أتى به) أي باللعان (بغير العريضة من يحسنها) منها لم يعتده لان الشرع ورد بالعريضة فلم يصح بغيرها كاذكار الصلاة (أو أتى) الزوج (به) أي باللعان (قبل مطا بالبتالة بالمدخول وعدم ولدريد نفسه) باللعان (لم يعتده) أي باللعان لان اللعان شرع لدرء الحسد عن القاذف فاذا لم تطالب بالحسد لم يكن للعان فائدة فان كان منك ولد صحيح للعان قبل المطالبة بالحسد على قول القاضي لنفي الولد ونقصه - لأنه لان في الولد حاشية اللعان لامة قصود النفسه فاذا انتفى اللعان انتفى نفي الولد (وان عجزا) أي المتسلاعتان (عنه) بالعريضة لم يلزمهما تعلمها (يصح) اذن (بلسانها) لانه موضع حجة وكالكاح (فان كان أحداكم يحسن لسانها) اجز ذلك) ولا عن يتيما (ويستحب أن يحضر معه أربعة يحسنون لسانها) لان الزوجة ربما أقربت بالزنا فيشهدون على أقرارها (وان كان) الحاكم (لا يحسن) لسانها (فلا يحزى في الترجمة الاعدلان) قال في المبدع على المذهب (واذا فهمت اشارة الاخرس منهم) ما أكتسبته صح لسانها) كالطلاق ولدعا الحاجة (والا) أي وان لم تفهم اشارة الاخرس منهم ولا اكتسبته (فلا) يصح لسانها (واذا قذف الاخرس ولا عن) بالاشارة بنقصه أو الكسبة (ثم أطلق لسانه فتكلم فذكر القذف واللعان لم يقبل اذكاره للقذف) لانه يتعلق به حق غيره بحق الظاهر (ويقبل) اذكاره (اللعان) فاعليه قيطا لم يحد ان كانت محسنة والا فانعزير (وبلغة النسب ولا تود الزوجة) لانها حرمت باللعان على التأييد (فان لا عن) حينئذ (سقوط الحسد ونفي النسب وله ذلك) كما لو لم يحصل له خرس قبل (ويصح اللعان من اعتقل لسانه وأبى من نطقه باشارة) مفهومة كالأخرس الاصل (فان وجى عرد نطقه بقول عداين من أطباء المسلمين انه نظربه ذلك) أي أن ينطق وفي الترخيب ثلاثة أيام وجرم به في المنهى

فصل والسنة ان يتلاعق قياماً لقوله عليه الصلاة والسلام لجلال بن أمية قم فاشهد أربع شهوات ولأنه أبلغ في الردع فبعداً زوج قبلت عن وهو قائم فاذا فرغ قامت المرأة فالتفتت (محضرة جاعة) لحضور ابن عباس وابن عمر وسهل وسعد والاصبيان انما يحضرون تبعاً للرجل اذ اللعان مبنى على التخليط للردع والزجر وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك (ويستحب أن لا يهتف صوا عن أربعة) لان هيئة الزنا الذي شرع للعان من أجل عدم الرضا به أربعة قال في المبدع وليس بواجب بغير خلاف فعلمه (في الاوقات والأماكن

لها طالقت ثانية ولو نوى التأكيدها تابع بشرطه لانص لكسائر لتوابع (وان) المعظمه قال المدخول بها أنت طالقي أنت طالقي (أو) كذا الأولى بثلاثة لم يقبل) للفصل بينهما بالثانية فتقع الثلاث (أو) كذا الأولى (بهما) أي الثانية والثالثة قبل اعدام الفصل بينهما وتقع واحدة (أو) قال أردت (تأكيدها بالثانية قبل) لما فرقع اثنتان وان لم يقصد بالثانية تأكيدها (وان طالق التأكيده) بان أراد التأكيده ولم يعين تأكيده الأولى ولا نية (فواحدة) لانصراف ما زاد عليها عن الإيقاع بنية التأكيده (و) ارفاها (تطلق وطالقي وطالقي فثلاث) طلاقات (مما) مدخولاً بها كانت أو غيرها لان الواو تقتضي الجمع بالترتيب (ويقبل) منه (حكمي) ارادة (تأكيدها بالثانية بالثانية) لمطابقها

[illegible]

أنت مطلقه وأنت مسرحة وأنت
 معارفة أو أنت مطلقه مسرحة
 فيه، رقة أو أنت مطلقه ثم
 معارفة ثم مسرحة لأن حرف
 الهمزة يقتضي العنابة (وإن
 أتى بشرط) عقب جملة اختص
 بها كقوله أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق
 من حصولها الأولى في الحال
 والثانية إذا دخل الدار (أو) أتى
 (بإستثناء) عقب جملة اختص
 بها وأنت طالق أنت طالق
 الواحد يقع تحت الاختصاص
 الاستثنائي الجملة الأخيرة فقد
 استثنى الكل شبه أنت طالق
 طلبة المطلق (أو) (في جملة
 عقب جملة) نحو أنت طالق
 أنت طالق مئة (اختصاص)
 فتطابق الأولى في الحال والثانية
 إذا ممت (بشرط مطلق
 ومطلوب عليه) إذا تعقه
 شرط وصفه فيه—ودان لكل
 فقوله أنت طالق ثم أنت طالق
 إن قدم من المطلق حتى يقدم
 فيقع طلاقك أنت طالق
 في أحدهما كذا أنت طالق
 وط. ق. ص. ١٠٠ فتطابق اسمها
 ط. ب. ر. ي. ي. على اسمها
 في جملة (و) فقامها أنت
 ط. ق. ي. أنت طالق (واحدة)

المعظمة) لان ذلك ابلغ في الردع (ففي) المكان في (مكة بين الحرم) الذي به
الحجر الاسود (والمقام) قاضي المسدع ولوقيل بالحجر لكان اول من البت (وبمدينة
عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم) محالي القبر الشريف لقوله عليه الصلاة والسلام ما بين
قبري ومنبري روضه من رياض الجنة (وفي بيت المقدس عند الحضرة وفي ثمر) أي
يبقى (البلدان في حروامها) وتقف الحائض عند باب المسجد لا تذر (و) في (الزمان
بعد العصر) لقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله والمراد صلاة العصر عند
المفسرين (وقال ابن الخطيب في موضع آخر) و(بين الأذنين) أي بين الأذان
والاقامة لان الدعاء بينهما لا يرد (فاذ بلغ كل واحد منهما الخامسة أمر الخادم رحلا
فامسك بيدهم الرحل) أمر (أمرأة تضع يدها على قسم آخر أذنه فقله فيقول انقائه
فانه الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) لاروى ابن عباس قال شهد أربع
شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم أمر به فامسك على فيه فوعظه وقال وبحث كل شيء أهون
عليك من لعنة الله ثم أمره فقال لعنه الله ان كان من المكاذبين ثم أمر بها فامسك على فيه
فوعظها وقال ويحك كل شيء أهون عليك من غضب الله أخرجه البخاري (وإذا
قدف نسائه ولو بكلمة واحدة فعليه أن يفر لكل واحدة) من (بالماء) لانه كاف
لكل واحدة منهن أشبهه ولو لم يقدف غيرها ولأن الله ان يمان أجرة فلا تتداخل بالإيمان
في الدينون (فبيد الأيمان التي تبدأ بالمطالبة) ترجعها سبق (مسطبة حميدة) معا
(وتشجر بديا أحداه بقرعة) لعدم المرجح غيرها (وان من تشجر بأربع من شجر
منهن ولو بدأ بأحد) منهن (مع المتأخرة من غير قرعة صبح) الدعان (واركان
المرأة خيرة) بفتح الخاء وكسر الهمزة وهي شديدة الحياء عند برقة (بها الحكم
من يدا عن بينهما بديا عنه ويستحب أن يبعث معه عدو ولا يدا بديا بينهما وان يبعثه)
أي الثائب (وحده جز) لا يجمع غيره واجب كما يبعث من يستخلفه في الحق وقول
الغرض يحصل ببعث من يشق الخكم به فلا ضرورة في حقه ربه وترك عدته مع
حصول الغرض بدونه

فانما في هذا ما هو عليه من عدمه (انما) في قوله شريفاً لا يكون (بين زوجين)
 (وقبل المحرم) قوله تعالى ومن يزوجهم محرماتهم لا يكون (في قوله)
 ثم في جملتهم من عوامهم في قوله ومن يزوجهم محرماتهم لا يكون (في قوله)
 من عوامهم (وما) اي زوجة لاداءهم قبل دخولهم (في قوله)

نما فيه صرح بنى اولى ثم ثبته عليه فثبت هو معنى به وهو انه ذوى الوقع حرى وهو قرى به من الاستدراك كانه
نسى ان اطلاق لاق لموقع يدي فثبت ان رتبة شرايتهم سامع ارا طلاق فصار مع غيره وهو اعادة طلاقه فثبت ان طلاق
(و) ان قال له (انتها - قواها - قى او) قال انت قى (ثم عاق او) قد انت طى (بل طالق او) قال انت طالق
(بل انت طالق او) قد انت قى (طقة بل طلق او) هل انت عاق (طقة بل طلقه) فثبت ان حروف العطف
تقتضى المدايرة قبل من حروف العطف ذكرا بعدد مفرد كما ذهب لاراسا معا من اعدادات وان تحمض الضمير وفي طلقه
بل طلقه بين الاولى داخله لانه (او) قال طالق (طقة قبل طلقه او) طاق صفة (قبل طلقه ولم يرد في كحاح)

فقبل ذلك (أو من زوج قبل ذلك) ففنتان فان اراد ان ينكح أو من زوج قبله فواحدة (و يقبل) منه ذلك (حكم) ان كان وحده
 نكاح أو زوج قبله (أو) قال طالق طلقة (بعد طلقة أو) طلقة (بعد طلقة ولم يرد) بقوله بعد طلقة أو بعد طلقة (مسيوقها)
 عليها بعد (و يقبل) منه (حكم) ارادة ذلك لاحتماله (فنتان) بقرآن عليه (لا غير مدخول بها فنتين) (أو) اطلقة (الاولى
 ولا يلزمها بعدها) لانها نصيرها بمتونة كالاجنبية (و) ان قال (انت طالق طلقة معها طلقة أو) طالق طلقة (مع طلقة أو)
 طالق (طلقة فلوقتها) طلقة (أو) طلقة ٢٤٤ (فوق طلقة أو) طلقة (تحتها طلقة أو) طلقة تحت

المسمى لمصادمه في الشرح هنا كطلاق لان سبب اللعان قذفه الصادر منه أشبه الخلع وقيل
يسقط مهرها لان الفسخ عقب لئنهافه وكشفها العيبه قال في الانصاف في كتاب الصداق
وهو المذهب صححه في الصحيح وتحجج المحرروا والمظهم وغيرهم وجرمه في الوجيز وغيره وقدمه
في الرعايتين وشرح ابن رزين والحاوي الصغير واختاره أبو بكر انتهى وجرمه المصنف
كأنتهى في الصداق (عاقبت بالعين) لأنه أهمل عين أوشهاده وكلاهما لا يصح من مجنون
ولامن غيره بانخ اذلا عبرة به ولهما (سواء كانا) أي الزوجان (مسلمين أو ذميين حرين
أو رقيقين عدلين أو فاسقين أو محدودين في قذف أو كان أحدهما) أي الزوجين
(كذلك) لعدم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن (ولان اللعان عین بدليل قوله
عليه الصلاة والسلام لولا الأيمان لكان لي ولها شأن ولانه يفتقر الى اسم الله تعالى ويستوى فيه
لذكر والانثى ولان الزوج يحتاج الى نفي الولد فشرح له اللعان طريقا الى نفيه كما لو كانت
من محبقة قذفها (واذا قذف أجنبية فعليه الحد لان كان محبقة) لقوله تعالى
ولذين يرمون المحصنات الآية (و) عليه (التعزير لغيرها) أي غير المحبقة (وان
قذفها) أي الأجنبية (ثم تزوجها) حدودهم بلاعن لانه وجب في حال كونها أجنبية
أشبه ما لو تزوجها (أو قال لأمراته ان زنت قبل أن أنكحك حد ولم بلاعن حتى ولو) كان
للان (لنفي الولد) لانه قذفه بترضا فانه حال كونها أجنبية أشبه ما لو قذفها قبل
نكاحها ووجه الفرق قذف الزوجة لانه يحتاج اليه واذ تزوجها وهو يعلم زناها فهو
بغير كافي نكاح حامل من زنا (وان ملك أمة ثم قذفها فلا لعان ولو كانت قد راسا) لانها
ليست زوجة (ولا حد عليه) لعدم الاحصان (ويعزر) لانه ارتكب معصية (وان
قال لأمراته أنت طالق ائزنية فلا لعان) لابطائها قذفها وكقذف الرعية (وان
قال لأمراته أنت طالق بغير ائزنية فلا لعان) لانه حرم بلاعن لانه أبان ثم قذفها الا أن يكون بينهما
ولده فله أن بلاعن انفيه (لانه تعين ضاوة قذفها الى حال لزوجه لانه لا يحل له الزنا بها بعد
طلاقها (وكذا لو أبان بفسخ أو غيره ثم قذفها لزنا في النكاح أو) قذفها بالزنا (في العدة
أو في النكاح الفاسد بلاعن لنفي الولد) ان كان لانه يلحقه نسبه بحكم عقد النكاح وكان له نفيه
(ولا) أي ون لم يكن ولد (ولا) لعان لانه لا حاجة الى انقذف لكونها أجنبية وسائر
الأجنبيات لا يلحقه ولدهن فله حاجة الى قذفهن فلو لا عنها اذن لم يسقط الحد ولم يثبت
اتهام المؤبد لانه لعان فاسد وسواء اعتقد ان النكاح صحيح أم لا (ويحسد ايضا ان لم ينفذ
قذف الى النكاح) لانه قذف أجنبية (وان قالت) المرأة (فدفتي قبل ان تزوجني

طلقه (أو) أنت (طالق و طالق
 فثنتان) مدخولها كانت
 أو غيرها لا يقع الإطلاق بلفظ
 يقتضي وقوع طلقين فـ وقتما
 معاً كما لو قال أنت طالق طلقين
 (و) إن قال (أنت طالق
 طالق طالق) طلقه (واحدة)
 لعدم ما يقتضي المغايرة (مالم
 ينوأكثر) من واحدة فيقع
 مأفواه (ومعلق في هذا)
 المذكور (كنجز) على
 ما سبق تفصيله (و) لو قال
 (إن قمت فانت طالق و طالق
 و طالق) فقامت فثلاث
 ولو غير مدخول به إلا أن الواو
 مطلق الجميع (أو آخر الشرط)
 فقال أنت طالق و طالق و طالق
 إن قمت فقامت الثلاث معاً
 ويقبل حكماً كما كيدنا نية
 بثلاثة لا كما كيد أولى بثانية
 (أو كره) أي الشرط (ثلاثاً
 بالجزاء) ما قال أنت طاق إن
 قمت أنت طالق إن قمت أنت
 طالق إن قمت فقامت ثلاث
 (أو) فإن قمت (فانت
 طالق طلقه معاً طلقثان أو)
 طالق طلقه (مع طلقين
 فقامت فثلاث) معاً لاقتضاء
 اللفظ ذلك كقوله ثلاثاً

(و) ان قال (ان قمت فانت طالق فطالقي او) ان قمت فانت طالقي (ثم طالقي) وقال (فقامت ف) يقع بها (طائفة ان ايم يدخل بها) لانها تبين الاولى فلا تنضم الثانية (والا) بان كانت ممدخولا بها (فتنتان) اذا قامت لتوقع الاولى رجعية وهي بالحق طلاقه (ان قصد) موقوع (انها ما او) قصد (تاكيدا في مكرر) متصل (مع جزاء) كقولها ان قمت فانت طالقي ان قمت فانت طالقي بقصد دفع ما ودة كيدا (فواحدة) لصرفه عن الايقاع كما سبق في المحرر

(وهو) لغة من الشيء وهو ال جوع يقال ثنى رأس البعير إذا عطفه إلى ورائه فكان المستثنى رجع في قوله إلى ما قبله * واصلحوا
(أخرج بعض الجدل) أي مدخل اللفظ (ر) اعط (أو أوقام متاهة) كذب ورسوى وليس وعدا ولا وحا (من متكلم
واحد) فلا يصح استثناء غير موقع اعتد به قبله مع استثنى منه (وتنطبق) ببناء الجاهول (فيه) أي الاستثناء (تصال
مستند) لأن غير متصل لهظ يقتضي رفع ما وقع لأو ويا كـ رجع إلى ما قبله (أو) أي اتصال الجاهول للفظ جنة واحدة لا
تقع الطلاق قبل تمامها ولو لا ذلك لاصح التعليق وتكون المتصل م (اللفظ ٢٤٥) بأن في قوله متواليا (أو) يكون

(الحج والعمرة) أي الاستسقاء
 عما قبله (بتنفس ونحوه)
 كسهل أو عطس بخلاف
 انقطاعه بكثره معترض
 أرسكوت طويل لا يسير
 أو طول يلازم متصل به منه
 ببعض فلا يقطعه قاله
 الأنطوني (و شرط الاستسقاء
 أيضا) يستقله مستقي
 منه) فإذا قل أنت طالق ثلاثا
 لا واحدة لم يعتد بالاستسقاء
 لم ينوه قبل تمام قوله ثلاثا
 (وكذا شرطه الحق) أي لحق
 لأحرار كزكاة طلاق أن
 تمت بشرطه استسقاء وقونه
 من تمام طلاق
 (و) كذا (عصب منير)
 نحو بيت الله وقوله فربيع به
 صلقى أانس عدد ونحوه قبل
 تمامه عطف عليه وكذا
 الاستسقاء بشرطه العبد
 حيث يرث ذمة له صوارف تعلق
 عن مقتضاه فوجب عقارنها
 هذا الوجه ثالثه (وبصح)
 استسقاء في نفسه (وأقول)
 محال كزكاة من أن به أن
 الذمة التي غير مراد بها فصح
 كعوب حين شيه استسقاء
 و زكاة في مرة واحدة
 الذمة فهي برتبة الاستسقاء

[illegible]

أنت طالق (طلاقه وثنتين المطلقة) يقع ثنتان لهبة استثناء واحدة من اثنتين لانها نصفهما (أو) قال أنت طالق (أو) بقا
 الاثنتين يقع ثنتان لهبة استثناء نصف (و) ان قال (أنت طالق ثلاثا الاثلاثا) يقع ثلاث له استثناء لكل ولا يصح
 (أو) أنت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع ثلاث لان استثناء أكثر من النصف لا يصح (أو) أنت طالق ثلاثا (الاجرة طلاقه
 كنصف وثلاث ونحوها) كربع أو خمس أو سدس يقع ثلاث لان الطلاق لا يتبع بعض فيكمل الباقي من الطلاقه (أو) أنت طالق
 ثلاثا (الاثلاث الواحدة) يقع ثلاث ٢٤٦ لانه اني واحدة من اثلاث بقي اثنتان واستثماهما من الثلاث الاول

وهو استثناء أكثر من النصف
فلا يصح (أو) قال أنت طالق
(خمساً) الثلاثة: (أو) أنت
طالق (أربعاً) الثلاثة: يقع
ثلاث لأنه استثناء أكثر من
النصف (أو) قال أنت
طالق أربعاً (الواحدة)
يقع ثلاث لبقائها بعد الاستثناء
(أو) أنت (طالق وطالق
وطالق الواحدة) يقع ثلاث
لعود الاستثناء بما يليه فهو
كاستثناء السكك وإن أريد
الاستثناء من المجموع في ذلك
دين وقبل حكمه قاله في الاختراع
(أو) أنت طالق وطالق
وطالق (الاطلاقاً) أنت
طالق (ثنتين وطلقة المطلقه
أو ثنتين ونصف المطلقه أو ثنتين
وثلثين) يقع ثلاثاً
تقدم (أو) أنت طالق ثنتين
وثلثين (الواحدة يقع ثلاث)
طلقات أربعاً بعد الاستثناء
(كعطفه بألفاء أو بهم) بث
قال أنت طالق ثنتين
الاثنتين أو الواحدة أو أنت
طالق ثنتين ثم ثنتين
الاثنتين أو الواحدة وإن قال
أنت طالق واحدة وواحدة

انه كان ذاهب العقل حين نذقه فانكرت ولا يبره ولم يكن له حال علم فيها زال عقله فالقول قولها مع يمينها لان الاصل السلامة ولا قرينة ترجح قوله (وان عرف جنونه ولم يعرف له حال افاقه فقلوه مع يمينه) علما بظاهر (وان عرف له الحال ان) اى حال افاقه وجنون وادعى انه قد نذها في جنونه (في ايمه يقبل قوله) وجهان (قال في المبدع قبل قولها في الاصل

فصل في الشرط الثاني (ان نذ في انذى بقرتب عليه الحد واللعان) صوابه انتزير (بان ينفذها بان نذ في القبل والذير) لان كلا قد يوجب به الحد (فيقول زنيته او بازانيتها او رأيتك ترتين وسواء في ذلك الاعي والبعير) لمعوم الاتية وعموم اللفظ بقدم على خصوص السبب (فان قال وطئت بشبهه او) وطئت (مكرهه او) وطئت (ناثمه او) وطئت (مع انعاء او جنون او وطئت بشبهه والولد من الواطئ باللعان) بينهما ما لانه لم ينفذها بما يوجب الحد (ولو كان بينهما ولد) ولا يلاع لعفيه واحقه نسبه الحد حديث الولد للفراس (ولو زال لوه مثلك فلان شبهه وكنت) انت (عامة فله ان يلاع وينفي الولد اختاره الموفق وغيره) قال في الانصاف وهو الصواب انتهى وعندنا القاضي لا خلاف انه لا يلاع (وان قال لامرأته اني في حبالي لم ترتني) واسكن ليس هذا الولد مني (او) قالها (لم اقدفك) ولو لم يكن ليس هذا الولد مني فهو ولده في الحد (لان الولد للفراس وهي فراشه (ولا حد عليه) لانه لم ينفذها بالزنا (وان قال) اى ليس هذا الولد مني لامرأته (بعد ان اذناها او قاله سريره فشهدت بيده فترتكفي انها امرؤ مرضية انه ولد على فراشه لحقه نسبه) اذ الولد للفراس (وارد) عن ولديدها (ولده واعمال النقطه او استمرته فقالت بل هو رادى منك لم يقبل قولها) عليه لان لو دد عكس اقامه البيهة عليه والاصل عدمه (ولا يلاحقه نسبه اذ بيده وترتكفي امرأه مرضية تشهد بولادته له وذمت وذمتها) له (لحقه نسبه) لانها عرضته والولد للفراس (وكذا لا تنقل دعواه اولاده اذا علق طلاقها بها) لامكان اقامه ابيمنته وقدمها انفسا اذ تقر بانها عندا قضى واصحابه وجزم به في المنتهى في فصل تعليقه بحمل والولادة (ولا) تقبل (دعوى الامهه) اى للولادة (لتصير ام ولد) لانها خلاف الاصل (ويقبل قولها فيه) اى في أنها ولدت (لما قضى عدتها به) لانها ابيمنته على نفسها ذلك (واردت نوا من فاقرب بأحد همار في الآخر اوسكت عنه) فلم يقر به وببره (لحقه نه) حيث كان بينهما دون ستة أشهر لانه حمل واحد فلا يجوز ان يكون منه وببره منه وببره من غيره لانها نسب يحتاط لاثباته لانفيه وكذلك ثبت بمجرد ذلك فلا بد ان يثبت في ما قر به تبعه الذي نفاه بل حكم بشبوت نسب من نفاه تبعه لمن

أنت طابق واحد و وحدة
 وواحدة الواحدة وواحدة وواحد في أربعين وواحدة ثلاث على ثوبين (و) أن قول زوجته (أنت طابق ثلاثا واستثنى
 بقلبه الواحدة تقع) انقضت (الزنا) وإن لم يذهب فيه - أوله في ارتفاع الثانية ثبت بخص اللفظ لأنه أقوى منها وإن نوى
 بالثلاث استثنى فمعه - استثنى - في - غير - بصرح - فوق مقتضى نفاذ وقت النية (و) أن قال من له أربع نسوة (نسائي
 الأربع طوائق واستثنى وحده) - بقرينة - كمن - سابق (وإن لم يقل الأربع) بل قال نسائي طوائق واستثنى
 واحده من بقلبه (لم يثنى في المثال) لأنه اسم مجوز للتدبير بعن بعض ما وضع له استعمال العام في الخاص كثير فيصرف

مطلق فيه) أي يقع لوقوع الطلاق (ثمين وقوعه) أي الطلاق لأنه أوقعه على صفة فاذا حصلت وقع كقوله أنت طالق قبل شهر ومعدان بشهر أو قبل موتك بشهر (و) ثمين (أن وطأه) بعد التعلق (محرم) أن كان الطلاق بائنا لأنها كالأجنبية (ولها المهر) بما تال من فرجها قال بعض أصحابنا يحرم عليه وطؤها من حين عقد هذه الصفة إلى حين موته فإن كل شهر يأتي بموتك أو يكون شهر وقوع الطلاق فيه واقصر عليه في المستوعب والقواعد الأصولية (بأن خالها بعد الحين) أي التعلق (يوم) مثلا (وقدم) زيد (بعد شهرين يومين صبح الخلع) ٢٤٨ إن لم يكن حيلة لاسقاط ثمين الطلاق على ماسبق (وبطل الطلاق) لأنه

صادفها بائنا بالخلع (وعكسهما) أي بطل الخلع وبصح الطلاق أن خالها بعد الحين يومين وقدم زيد (بعد شهر وساعة) من حين الحين لأن الخلع صادفها بائنا بالطلاق (وإن لم يقع) أي حدث قبل الإصحاح (الخلع رجعت) لزوجته (بعضه) لحصول البينة لأففة بطنه (الألرجعية) أي إذا كان الطلاق المعلق رجعيًا لم يكن مكملًا له لأنه (فيصح خلعها) لأنها في حكم الزوجة مادامت عدتها (وكذا حكم) قوله لزوجته أنت طالق (قبل موتي بشهر) فإن مات أحدكم قبل مضي شهر أو موه لم يقع طلاق لأنه لا يقع في الماضي وإن مات بعد شهر ولم تطلت تسع لوقوع الطلاق تيمنا لوقوع الطلاق في تلك الساعة (ولا ارت لبث) لانتقطاع النكاح بالبينة و (عدم تهمة) بجرمانها انبثاث وكذا أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر وقدم بعد شهر وساعة وقد مات أحدهما بعد نحو يومين فلا توارث إن كان الطلاق بائنا ثمين وقوعه أي الطلاق قبل الموت (و) إن قال لامرأته

(وإذا قذف امرأته وله بينة نزاهة فهو مخير بين إعادتها وإقامة البينة) عليها الزنا لأنهم ماسييان ويحصل بكل منهما ما لا يحصل بالآخر فيحصل بالآخر في النسب الباطل وبالبينة الحد عليها (وإن قال) القاذف (في بينة غائبة فيهما مهمل اليومين أو الثلاثة) ليحضرها لآن ذلك قسري (فإن أتى بالبينة) وشهدت فلا حد فإن أقام رجلين بتصدية حاله ثبت التصديق فلا حد عليه ولا علم لأنه لا يثبت زناها إلا بتأريار بعة (والأ) أي وإن لم يأت بها أو لم تكمل (حد) فلاذف (الأن) لا عن أن كان (القاذف) (زوجا) بيسطة عنه الحد بل لأنه (فإن قال) زوج (فندفتها وهي صغيرة فقد ثبت) نذفي وأنا (كبيرة) وأقام كل واحد منهما بينة بما قال فهم قدفان (موجب أحدهم الحد والآخر لا ينعز بلامك) تعدد القذف (وكذلك أن اختلفا في الكفر) بأن قال قذفها وهي كافرة قالت بل مسلمة (أو) اختلفا في (الرق) بأن قل قذفتم وهي رقية فقالت بل حرة (أو) اختلفا في (الوقت) بأن قال قذفتها يوم الخميس فقالت بل يوم الجمعة فإذا قاما يمتنن بذلك فهما قدفان (الأن يكونا مؤرخين تاريخا واحدا فسد طمان في أحد الوجهين) وهو الصحيح على ما يأتي في تعارض البتتين وكذا لو اتفقا على أنه قذف واحد (وفي) الوجه (الأ) خبر يقرع بينهما ما شهد أنه قذف فلانة وقذفهم الم تقبل شهادتهما) عليه (لأعترافهما به) لادعائهما أنه قذفهما (وإن أراه) من القذف (وزالت العداوة ثم شهدا عليه بذلك) أي بقذف زوجته (لم تقبل) شهادتهما عليه (بعد ردها) للتهمة (وإن ادعى أنه قذفهما ثم زالت العداوة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت) شهادتهما لأنهما لم يردا في هذه الشهادة (ولو شهدا أنه قذف امرأته ثم ادعيا أنه قذفهما فإن اضفا دعواهما إلى ما قبل شهادتهما بطلت) شهادتهما لأعترافهما بالعداوة حينها (وإن لم ينفية) (وكان ذلك) أي دعواهما ما قذفهما (قبل الحكم بشهادتهما لم يحكم بها) أي شهادتهما تهمة (ولا) يمنع الحكم إن كانت دعواهما (بعده) أي بعد حكم الحاكم لأنه قد ثبت فلا يتغير بما حدث من بعده (وإن شهد أنه قذف امرأته وأنها لم تقبل) شهادتهما لأنها لا تتبعه فإذ اردت لأهمه لزم ردها لأمرته (وإن شهدا على أبيهما قذف ضرة أمهما قبلت) شهادتهما لأنها شاهدة على أبيهما (وإن شهدا) على أبيهما أنه بطلاق الضرة قوبها (نحسمه) تقبل كما في موانع الشهادة لأنها شاهدة على الأب (ولو شهد شاهد أنه أقرب بالعربية أنه قذفها وشهد) شاهد (آخر) أنه (أقرب ذلك بالعجمية ثبتت) شهادة (لأن الاختلاف في العجمية والعربية عائد على الإقرار دون القذف ويجوز أن يكون القذف واحدا والإقرار به في مرتين) وكذا لو شهد أحدهما أنه أقرب يوم الخميس بقذفها وشهد الآخر أنه أقرب بذلك يوم الجمعة) ثبتت شهادتهما لما سبق (وإن شهد

(إن مت فأن طالق قبله شهر ونحوه) كيوم أو أسبوع (لم يصح) التعلق لأنه أوقع الطلاق بعد الموت فلا يقع قبله (لأنه لا تطلق إن قال) أنت طالق (بعدموتى أو موه) لحصول البينة بالموت فلم يبق نكاح بزواجه الطلاق (وإن قال) أنت طالق (يوم موتى طلق أوله) أي أول اليوم الذي يموت فيه لصلاحيته كل خرم منه لوقوع الطلاق فيه ولا مقتضى لتأخير عن أوله (و) إن قال أنت طالق (قبل موتى في الحبل) وكذا قبل موتك أو موت زوجي بل لأن ما قبله من حين عقد الصفة محل الطلاق ولا مقتضى لتأخير عن موتى أو موتك أو موت زوجي في بقية الخبز الذي يلبه الموت لأن التصغير يقتضي أن الجزء الذي سبق بسروان قال أنت طالق قبل قدوم زيد بقدرة لانتقاض التعلق في أثناء سوا قدوم زيد ولم يقدم (وإن قال) لامرأته (اطول كما حياة طالق

[illegible]

أحدهم نه قذفها بأمر به (شاهد) (الآخر) أنه قذفها (بجمع) وشهد
أحدهما أنه قذفها يوم الخميس (شاهد) (الآخر) أنه قذفها (بجمع) مع
بشيت) أحدهما القذفين لعدم كمال خصانه (وإن لأحد الزوج (ونكحت)
الزوجة) (عن العمان قذف أحد عليهما) لأن زناهما لم يثبت لأن أحد المدعىين بالاشبهة
(وحسبت حتى تقسأر بها أو تلاقن) لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية فإذا لم تشهد
وحيب أن لا يدرأ عنها الدواب ولا يقطع انساب الذوات منهما جميعا لأن الفرساش قائم
وأنزل للفراش (ولا يفرش) بالبناء للفعول أي لا يمتنع من الفرساش (ولا يفرش) بالبناء
مطالبة بالمان (حتى تطالبه) زوجته المتدووسة بذلك أنه حتى تطالبه
يقام بغير طاهر كسائر الحقوق فأن عفت عن الحق أو لم تطالبه لم تحرم مطالبة غيره بنفيه
ولا أحد ولا لون (من أراد أمان من غير طاهر فليأكل كذبهم وليمر بدفعه وهديث) قاله
القاضي وصاحب المقتنع ووجهه عليه نص لا دوا سلا عن هلال بن أمية وزوجه
لم يكن طاهر لا محض إلى قية (الزنى في النسيء طاهر حتى يثبت طهره) كما
وطالبته له من رضى والدول المحرم ووجهه لزكريا يشترع مع وجود
الولد على أكثر من واحد أحدهما له أحد موجب النسيء يشترع مع عدم
المطالبة كخبره في المقتنع ولرعيين واحد موقوف (وهو لا)
أي وإن لم يكن ذلك ولير بدنية لم يكن نسيء في خلافه أنه لا حاجة
إليه

[illegible][illegible]

ولما عرفت لم تطلق بكلمة بالله عليه) لأنه علقه بصفة لم توجد ولأن ما بعده تعليقه بخلق بالجمال كقوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجبل في سم الخياط (وأن علقه) أي الطلاق ونحوه (على نفيه) أي المستحيل عادة أولادته (كقوله) أنت طالق لأشهرين ماء الكوز ولا ماء فيه أو لم أشربه) أي ماء الكوز (ولا ماء فيه أو) أنت طالق (لاصعدن السماء أو) أنت طالق (إن لم تصعدا أو) أنت طالق (لا طلعت الشمس أو) أنت طالق (لا تفلن فلانا إذا هو ميت علمه) أي موته (أولاً أو) أنت طالق (لا طيرن أو) أنت طالق (إن لم أطر ٢٠٥ ونحوه) كانت طالق إن لم ألق الحجر فبفسه (وقع) الطلاق ونحوه

(في الجمال) كانت طالق إن لم أبع عمدى فبات العمد ولأنه علقه على عدم الفعل المستحيل وعدمه معلوم في الجمال وما بعده ولأن الخالف على فعل المتنع كاذب حانث لتحقيق عدم المتنع فوجب أن يتحقق الحنث (وهنق) وظاهر أوصافهم ونذروهم بالله تعالى (كطلاق) فيما سبق تفصيله (و) قوله لامراته (أنت طالق اليوم إذا جعد غدو) لعدم تحقق شرطه، إذ لا يجيء الغد إلا بعد ذهاب اليوم الذي هو محل الطلاق (و) لو قال (أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة والشيعة واليهود والنصارى أو على سائر المذاهب يقع ثلاث) لقصد التأكيد فإن لم يقل ثلاثاً فواحد، إن لم ينو أكثر

فوفصل في الطلاق في زمن مستقبل إذا قال لامراته (أنت طالق غداً أو) أنت طالق (يوم كذا وقع) انطلاق (بأولهما) أي طلوع فجرهما لأنه جعل الغد يوم كذا ظرفاً للطلاق فكل جزء منهما صالح للوقوع فيه فإذا وجد ما يكون ظرفاً له منهما وقع كانت طالق

طاب الله وجهه) دون من يطالب كماله كقوله رجل بالزنا بامرأة معينة (وأن قذف امرأته) امرأة (أجنبية) غير زوجته (أو) قذف زوجته ورجلاً (أجنبياً) بكلمتين قطعه حدان) لكل منهما حد (فخرج من حد الأجنبية) أو الأجنبية (بالسنة) أو التصديق فقط (و) يخرج (من حد الزوجة) أي بالسنة وكذا بالتصديق (أو باللعان وكذا) إن قذفهما (بكلمة واحدة لأنه إذا لم يلعن ولم يقر بينة) ولا تصديق (لحد واحد) لأن القذف واحد (وأن قال لزوجه زانية بنت الزانية فقد قذفها) أي زوجته وأمه (بكلمتين) فعليه حد واحد (فإن حد واحد مالم يحد للآخرى حتى يبرأ جلد من حد الأولى) لأن الغرض زجره لا هلاكه بالحكم (الثاني الفرقة بينه ما لو لم يفرق الحاكم بينهما لقول ابن عمر لم تلعن أن يفرق بينهما قال لا يجتمعان أبدارواه سعيد ولا تعني يقتضي التحريم المؤبد فلم يقف على حكمها كم كالرضاع ولأنه لو وقف على تفريق الحاكم لفات ترك التفريق إذا لم يرضى به كالتفريق للعيب والأعسار وتفريقه صلى الله عليه وسلم بينه ما عني إعلانهما بحصول الفرقة (فلا يقع الطلاق) بعد تمام تلاعنهما لأنها بائنة فلا يلحقها طلاقه كالمختلعة وأولى (وله) أي الحاكم أي يلزمه (أن يفرق بينهما) كما في الرعايه (من غير استئذانهما أو يكون تفريقه) أي الحاكم بين المتلاعنين (بمعنى إعلانهما بحصول الفرقة) بنفسه استلاعنه لانه لا يتوقف على تفريقه بالحكم (الثالث التحريم المؤبد) لقول سهل بن سعد مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما لا يجتمعان أبدارواه الجوزجاني وأبو داود ورجاله ثقات قاله في المبدع وروى لدارقطني ذلك عن علي ولأنه تحريم لا بدقوع قبل الجلد والتكذيب فلم يبرقعهما كتحريم الرضاع (فلا تحلل) المتلاعنة (له) أي للمتلاعنين (ولو أوكذب نفسه وانلاعنه أمة ثم اشتراها لم تحل له) لأنه تحريم مؤبد كالرضاع ولأن المطلق ثلاثاً إذا اشترى مطلقة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فهنا أولى لأن هذا التحريم مؤبد بالحكم (الرابع انتفاء لولده) لما روى سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رسم فرق بينهما ولا يدي ولدها وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كالأعنة بين هذا وإمرأته فرق بينهما وقضى أن لا يدي ولدها الأب ولا يري ولدها ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد رواه أحمد وأبو داود (إذا ذكره في اللعان في كل مرة) من الجنس (صريحاً) بأن يقول لقد زنت وما هذا ولدي أو (تضمنياً) بأن يقول إذا قذفها برأ في طهر لم يصح إقراره وأدعى أنه اعترطها حتى ولدت أشهد بالله في لمن الصادقين فيما ادعيت عليها أو فيما رميته من الزنا ونحوه) مما يزيد هذا المعنى فينتفي (فإن لم يذكره) أي الولد في اللعان لا صريحاً ولا تضمناً (لم ينتفى) احتياطاً بالنسب (إذا كان بعيداً للعان ويذكر نفيه) صريحاً

أو إذا دخلت الدار حيث تطلق بدخول ونحوه. والعهود واليوم الذي يلي يوم أولئك (ولا يدين ولا يقبل) منه (حكم) أن قل أردت آخرها) أي الغد يوم كذا لأن لفظه لا يجتمع له (و) أنت طالق (في غداً أو رجب) مثلاً (يقع ولهما) لما تقدم من أول الشهر غروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله (وله) أي الزوج (وطه) معلق طلاقها (فبزووع) طلاق لبقاء النكاح (و) أنت طالق (اليوم أو) أنت طالق (في هذا الشهر يقع في الخلل) مناسب (فإن قال أردت) أن الطلاق يقع (في آخر هذه الأوقات) أو في وقت كذا منها (دين وقول) منه (حكم) لأن آخر هذه الأوقات وأوسطها، منها كقولها فإذا ردتك لئن تخلف ظاهراً لفظه إذا لم يأت بما يدل على استغراق

الزمن للطلاق اصدق قول القائل ضمت في رحمتي ام استوعبه بخلاف ضمت رجب وقد اوردته في الحاشية وانت طالق في أول شهر كذا أو غرة أو رأسه أو استقبله أو حبسه لا يقبل قوله أردت آخره أو وسطه لان لفظه لا يحتمله وان حلف ليلة ضيقه في شهر كذا لم يحث قبل انقضائه (و) ان قال (انت طالق ابوء غدا) وقع في الحال (وقال) لها انت طالق (في هذا الشهر أو) في الشهر (الآتي وقع) الطلاق (في الحال)

انما أخيره (و) ان قال (انت طالق في اليوم أو غدا أو بعد غد أو) أنت طالق (في اليوم أو غدا أو في يومه) طلاق (واحدة في الصورة) (أدلى) وهي أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد لانها اذا طلقت اليوم كانت طالق غدا وبعد غد (كقوله) أنت طالق (كل يوم) يقع (ثلاث في الصورة) (الثانية) وهي أنت طالق في اليوم وفي غد وفي بعد غد لان اتساعه في وتكرارها يدل على تكرار الطلاق (كقوله) انت طالق (في كل يوم) فيقع ثلاث في كل يوم طلاقه ان كانت مسددة ولايات بل لا في ذلك طلاقا لها (و) ان قال (انت طالق اليوم انما اطلقك اليوم) ولم يطلقها في يومه وقع آخره لان خروجها في وقت فوجب وقوعه في آخر وقت اذ مكان كوت أحد هما في اليوم (وسطا اليوم الأخير) بان قال (انت طالق اليوم انما اطلقك اليوم) (أدلى) (الاول)

أو تضمنا كاتمة دم (ولو في أولاد كفاه امان واحد) بصريح فيه م أو يذكرون فيه تضمنا كاتمة دم (ولا يثنى) الولد (عنه) أي عن الملائع (أدلى) بغيره امان التام وهو ان يرد امان من جميع ما لا يثنى به ان الزوج وحده) حتى تلاعن هي (وان نفي) الزوج (الحل في انما م يثنى) قال في رواية الجماعة له يكون ريبا (فإذا وضعت عاد امان نفية) لانه قد تحقق وجوده
فصل ومن شرط نفي الولد (باللعان) (أن ينفية حاله عامه بولادة من غير تأخير اذ لم يكن عذر) لان تأخير دليل اقراره به (قال أبو بكر) لا ينفية ذلك ثلاث بل هو على ما جرت به العادة فان كان ليلا لحن فيصبح وينتشر الناس وان كان حائضا أو ظمما لا يثنى به كل أو يشرب أو بناء ان كان ناعسا أو بلبس ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة ويحرم حاله ان كان) حاله (غير محرم أو شابه هذام أشغله) لان ذلك لا يدل على اعراضه عنه بخلاف العادة بغيره (فان آخره) أي نفية (بعد هذا) انما خير لذى جرت العادة (لم يكن له نفية) لان ذلك دليل اعراضه عن نفية (ومن شرطه) أي نفي الولد (أن لا يوجد منه) اقرار بالولد (دليل على اقراره فان أقربه أو بتوأمه أو نساء رسك عن توأمه أو هنتى فسكت) أو هنتى به (من على الدعاء أو قال أحسن الله جزك أو بارك) الله (عليك أو رزقك الله مثله) لانه نسبه وامتنع نفية لان الدليل على الاقرار به بغيره اقرار به والنسكوت دال على الرضا في الكفر بها أو (أو آخر نفية مع امكانه خفة نسبه وامتنع نفية) لان ذلك كاه دليل على الاقرار به (وان قال آخر نفية رجعية ثم يرد ذلك) لان الموت قريب أو غير متيقن فتعلق الافي عليه تعليق على أمر موهوم (وان قال ثم اعم بولادة وأمكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع عبته) لانه محتمل ولا يسقط نفية (وان لم يمكن) صدقه في دعواه عدم العلم به (مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل) قوله لانه خلاف الظاهر (وان قال علمت ولادته ولم أعلم ان في نفية أو علمت ذلك) أي ان في نفية (ولم أعلم أنه على الفور وكان) الزوج (من يخفى عليه ذلك كعادته ان من ومن هو حديث عهد باسلام ومن أهل البادية قبل منته) ذلك لانه محتمل (وان كان فقيم الميراث منته) ذلك لانه لا يخفى عليه مثله (وأن آخره) أي نفية (للبس أو مرض أو غيبة أو شدة الجفد مال يخاف عليه منه ضيقه أو) اشتغل منه (بمرض أو غيبة أو شدة الجفد) (بشيء غيره ذلك لم يسقط نفية) لان ذلك دليل على اعراضه عنه فامتنع نفية كراهه في المقع وتبقى المبدع) كانت مدة ذلك قصيرة فبعض نفية بغيره ثم علم بغيره فحرى ان يصح وان كانت طويلة لم تكن نفية رجعية بغيره من يستوفي به زواجي

بان قال أنت طالق ان لم طلق اليوم يوم يصنفه في يومه (وقع انما رقبيا آخره) لان معنى عبته ان طلق في اليوم فانت طالق فيه ويأتي في الباب بعد ذلك السقط ليومين (و) ان قال (انت طالق يوم يقدم زيد) مثلا (يقع) الطلاق بها (يوم يقدمه من أوله) أي يوم انقضى كساقط يومكما (ولو لم) أي ان زوجا أو أحدهما (غدا وقدم) زيد (بعضهمهما) أو أحدهما (مر ذلك اليوم) لتبين وقوع الطلاق من أول اليوم فقدم سبق الموت (ولا يقع) الطلاق (اذا قدم به) أي زيد (مينا أو مكرها) لانه لم يقدم ولم توجد نصفه (اذا قدمه) حالف يقدمه لانه بالبدن حيا وميتا طلاقا أو مكرها (ولا يقع) الطلاق (اذا قدم) زيد (ليلا مع نية) أي الزوج باليوم (نهارا) فخصيصه فان لم يشر نهارا نظر هو طلق في يوم نهارا أو ليلا

وطريقه في التفتيح والافتتاح لاستعمال اليوم في مطابق الوقت اقولته تعالى واتوا فيه يوم حساده وقدم في القتر ومع الانطلاق قال في الانصاف لا تطلق وهو المذهب قال الشهاب الفتوح ولد المصنف وهو متصفي كلام الشيخ في المقنع وهو اظهر (و) ان قال لامرأته (انت طالق في غدا) او يوم كذا او شهر كذا (ذاقلم زيد) مثلا (هانت) في الغدا او يوم كذا او في شهر كذا (قبل قدومه ام تطلق) لان اذا اسم زمن مستقبل فعنه انت طالق في غدا ونحوه وقت قدومه بخلاف انت طالق يوم كذا او شهر كذا ان قدم زدا فانه تطلق من اوله وقدومه ٢٥٢ فيه كما في الانصاف (وانت طالق اليوم غدا فواحدة في الحال) اقولته انت

فلم يقل على سقطة زعمه وان لم يمكنه ان شهد على نفسه انه نافي لولد امراته فان لم يقل بطل خبره
انه اذا لم يقدر على زعمه قام شاهد دمه وامره اذ اشرح (وان قال) آخرت نفية لاني
(مصدق لمخبره) أي باء (وكان) المخبر مشهور بالعدالة وكان المخبر مستقيما
متميزا (ولم يزل يروي) انه خذنا من ربه من مقرر (وان) أي وان لم يكن المخبر مشهور
بالعدالة وكان المخبر غير مستقيما (وس) قوله لانه محتمل (وان علم) انها ولدت (وهو
غائب فلم يكن السيرة مشهورة به من بطل خبره) لعدم ما يدل على اعراضه عنه * قلت
نمكن * قيس - نسبه في السقطة لا يمن - يشهد - ان السيرة لا يمين بذلك (وان اقام)
لانه ثبت عدمه بولادته (من غير حاجة بطل) خبره لان ذلك دليل رضاه به (ومتي
كذب) الثاني (نفسه بعد نفية) الولد (و) بعد (اللعان لحقه نسبه حيا كان)
ولد (او ميتا غنيا كان) الولد (أرقيقا) لان الامان بين اوينته اذا اقر بما يخالفها
احد باقراره وسقطت كراهة خصوص او النسب بمحتمل ثبوتيه (وبتوارثان) لان الارث تابع
نسب وقد ثبت قبحه لارث (ولزمه الحدان كانت) المقدرة (محصة والا) أي وان
لم تكن محصة فلزمه (التعزير) لاقارره بكذب نفسه في قذفها ولعانها (وان رجع عن
اكذاب نفسه وقال بينة اقيمها رتابها او اراد اسقاط الحد باللعان لم يسما) أي لانيته
ولا لعانه لان البينة واللعان لا تحقق ما قلنا وقد اقر بكذب نفسه فلا يقبل منه خلافه (وان
ادعت انه قذفها فانكر) قذفها (فاقامت به) أي بقذفها (بينته فقال صدقت البينة
ليس ذلك قذف فلان اقصاف الرمي بالزنا ككذبها وان اصادق في ما رمت به) فلست قاذفا
(ولم يكن) قوله (ذلك اكذابا لنفسه) لانه محتمل (وله اسقاط الحد باللعان) او البينة
(ون قال) زوجها او بالدم او بالزنا (ما زنت ولا رمت به بالزنا فقامت
البينة عليه بقذفها) بالزنا (لزمه الحد) ان كانت محصنة ثبوت موجه والا فلا تعزير
اذا لم تسمع ببنته) بالزنا (و) ان كانت بكذب قولها ما زنت (ولو انتفعت بالملاعنة
على الزنا ثم استشهدت) بالزنا (حيث) الملاعنة (عليها انتفعت) لانها اذا انتفعت عليه
تظنه اسقاطا له قال الموفى وفهر عيسى (انصاف) (ويأتي في التفقات ولا يلحقه) أي
الملاعنة (نسبه) اعلى في البان (ياستحق في رزقته به) موته (أي الملاعن) (و) بعد
تمام (لعمري) نص عليه لانهم يمدون على غيرهم نسباً قذفه عنه فلم يقبل منهم (ولو نفي من
لم يذنب) ان اقر قبل ذنب ووجدته ما يدل على الاقرار به (وقال انه من زنا حدان لم
يذعن) لانه قد عذر وحقه فكان له اسقاط الحد باللعان كما لو لم يكن ولد

طابق اليوم وغدا (وان نوى
في كل يوم) طابقة (أو) نوى
أنها تطابق (بعض طابقة اليوم
وبعضها غدا ونقدن) إنك لا
لكنك منهم، كقوله أنت تطابق
بعض طابقة اليوم وبعض طابقة
غدا (وان نوى) بقوله أنت
طابق اليوم وغدا أنها تطابق
(بعضها) أي الطابقة (اليوم
وبقيها غدا فواحدة) لأنه يقع
بالأبعض طابقة فلا يبقى له بقيه
تقع غدا كقوله أنت طابق
بعض طابقة اليوم وبقيه الطابقة
غدا (وأنت طابق إلى شهر
أو) أنت طابق إلى (حول أو)
أنت طابق إلى (الشهر أو)
أنت طابق إلى (الحول
ونحوه) كانت طابق إلى
أسوع أو الأسبوع (يقع)
الطلاق (بعضه) أي الشهر
أو الحول ونحوه روى نحوه عن
ابن عباس وأبي ذر ولا يثبت
أن يكون قوبلا ليقاعه كقوله
أنا خير إلى سنة أي بعدها
فاذا احتل الأمرين لم تقع
الطلاق بأشك وقد ترجع غدا
الاحتمال أنه جعل للطلاق غاية
ولا غاية لا تخبره بل لأوله (ألا
أنفوي وقوعه اذن) أي حين

النكاح به (فيقع) انطلاق في الحال (و) قوله أنت طالق (بعد منه أو ليه)
أي مكة (ولم يولد بها) فيقع في الحال (و) أنت طالق (أنت طالق في أول البعد عنه أو قبله) تطلق أي بغروب شمس آخر
يوم من الذي قبله (و) أنت طالق (في آخره) أي الشهر (من آخر حرمته) تطلق أي عند غروب شمس آخر يوم منه
(و) أنت طالق (في أول آخره) أي الشهر (أو فجر آخر يوم منه) أي الشهر تطلق لأنه آخره يحرم أن يطأها في تسع
عشر من أن كان النطق بانتهاء الحرام يكون هو آخر شهره يتبين أنه طلق من (و) أنت طالق (في آخر أوله)
أي الشهر (فبجرا أول يوم منه) أي الشهر تطلق لأن أول الشهر لا يبدأ ولا ينتهي وأخير الطلوع والنجس وفي الانتفاع تطلق في آخر

لأن سنة أن يقع في أولها فنع منه كونها ليست عملا لطلاق فأعادتها الزوجية فقد زال المانع (وإن قال قائل) أي مسئلة أنت طالق في كل سنة طلقة (وقد) صورة ما إذا قال (إذا مضت السنة) فانت طالق (أردت بالسنة اثني عشر شهرا دين) لأنها سنة حقيقة (وقيل) منه (حكى) لأن لفظه يحتمله (وإن قال أردت ابتداء كون السنين المحرم دين) لأنه أدري بنيتها (ولم يقبل) منه (حكى) لأنه خلاف الظاهر

جمع شرط وتقدم معناه والمراد

باب تعليق الطلاق بالشروط

هذا الشرط الغوى (وهو) أي التعليق طلاقا كان المعلق أو غيره (ترتيب شيء غير حاصل) في الحال من طلاق أو عتق أو طهارة أو نذر ونحوه (على شيء حاصل) أي موجد وفي الحال كان كانت حاملا فانت طالق وكانت كذلك (أو) على شيء (غير حاصل) كان دخلت الدار فانت طالق (أو) حرف (إن) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم أدوات الشروط (أو) إحدى أخواتها من أدوات الشرط الجارزة كفي وهما وغيرهما كذا ولو ولا يكون المعلق عليه ما ضاها ذلك إذا دخلت عليه أدوات الشرط قابضة مستقبلا (وبصح) تعليق (مع تقدم شرط) كان قمت فانت طالق أو خلية بنية الطلاق (و) يصح تعليق مع (تأخره) أي الشرط (بصرف) كانت طالق إن جلست (وبكناية) كانت مبرحة إن دخلت الدار (مع قصد) انطلاق بالكناية (ولا يضر) أي لا يقطع التعليق (فصل في سنين الشرط) بين

لعلمائها كانت حاملا في زمن رؤية الدم والحامل لا تحيض (وإن فارقها حاملا فولدت) ولدا وأكثر (ثم ولدت) ولدا (آخر قبل معنى سنة أشهر طلقه) نسب الثاني كالأول لأنها حامل واحد (وإن كان بينهما أكثر من ستة أشهر لم يلحقه) نسب الثاني (واتفي عنه من غير مان) لأنه لا يمكن أن يكون الولدان حملا واحدا وبينهما مدة الحمل فسلم أنها علقت به بعد زوال الزوجية وانقضاء العدة وكونها أجنبية كسائر الاجنبيات (وإن) تزوج امرأة (و) علم أنه لا يجمعها كالذي يتزوجها بحضرة الحائض أو غيره ويطلقها في المجلس أو عتق قبل غيبته عنهم) أي عن أهل المجلس لم يلحقه للعلم حسا ونظرا لأنه ليس منه (أو يتزوجها وبينهما) أي الزوجين (مسافة) بعيدة (لا يصل إليها في المدة التي ولدت فيها) كشرقي يتزوج بغربية فإن الوقت لا يسع مدة الولادة وقدومه ووطأ بعده (لم يلحقه) النسب والمراد وعاش والامتناع بالامكان ذكره في الفروع (وإن أمكن وصوله) أي الزوج إلى الزوجة (في المدة) التي مضت بعد العدة والولادة (لحقه النسب) لما سبق في التعليق والوسيلة والانتصار ولو أمكن ولا يخفى السير كسير وتاجر كبير وممثل في غيرن المسائل بالسلطان والحاكم ونقل ابن منصور أن علم أنه لا يصل مثله لم يقض بالفراس وهي مثله (وإن كان الزوج صبياله دون عشرين) لم يلحقه نسب لأنه لم يبلغ بلوغ قبلها (أو) كان الزوج (مقطوع الذكر والاثني عشر) لم يقطوع (الاثني عشر) أي مع تمامه الذكر (لم يلحقه نسب) لأن الولد لا يوجد إلا من مفي ومن قطعت خصيتاه لا مفي له لأنه لا ينزل إلا ما رقيقا لا يخلق منه الولد ولا وجد ذلك ولا اعتبار بإبلاج لا يخلق منه الولد كالأولج الصغير (ويلحق) الولد (مقطوع الذكر فقط) لأنه يمكن أن يساحق فيسنزل ما يخلق منه الولد ولهذا ألحقنا ولد الأمة بسيدتها إذا اعترف بوطئها دون انفرج (ويلحق) (العنين) لا مكان أنزاله ما يخلق منه الولد

فصل وان طلقها طلاقا جعيا فولدت أكثر من أربع سنين منذ طلقها وقبل نصف سنة منذ أخبرت بفراقه سنة (وإن كانت أخبرت بها) (أو) ولدت أكثر من أربع سنين منذ طلقها (لم تخبر) بانقضائها لحقه نسبه (أو) ولدت (الأقل من أربع سنين) منذ انقضت عدتها لحقه نسبه) لأنها في حكم الزوجة أشبه ما قبل الطلاق (وإن أخبرت) المرأة (بموت زوجها فاعتدت) للوفاة (ثم تزوجت) وولدت (لحقه الثاني ما ولدته لنصف سنة فأكثر) لأنه ولد على فراشه لا ما ولدته لدون ذلك وعاش لأنه ليس منه بقبول (وإن وطئ رجل امرأة لازوج لها بشبهة فانت بولد لحقه نسبه) للشبهة (وقال

الامام

(حكيمه) أي جوابه (بكلام منتظم كانت طالق بإزائه إن قمت)

أو إن قمت بإزائه فانت طالق لأنه متصل حكما (وبقطعه) أي التعليق (سكوتة) بين شرط وجوابه سكوتة كنه كلام فيه ولو قل (و) قطعه (تسجيحه) أي المعلق بين شرط وجوابه (ونحوه) أي انسيب كالتهيل والتميد والتكبير وكل ما لا يكون معه الكلام منتظما فيقع الطلاق منجزا (و) لو قال لامرأته (انت طالق مريضة رفعا ونصبا) أي برفع مريضة ونصبه (يقع) الطلاق (بمرضها) لوصفها بالمرضى حسب الوقوع فهو في معنى إذا مرضت فانت طالق (ومن) بفتح الميم (وأي) بالتثنية (الضامة) أي الشخص بفتحها (لأنه ما من صبيغ العموم) (واعتلا) كان ضميرها كمن قامت منكن

لو أبتسكن قامت فهي طالق (أو مفعولا) كن أتمتها أو أبتسكن أتمتها فهي طالق فيمن قامت منهن في الأولين ومن أكلها في الأخيرتين كما تقتضي أي المصافاة إلى الوقت عزمه كقوله أي وقت قامت أو أبتسكت فانت طالق فانه يعم كل الاوقات (ولا يصح تعليق طلاق (الامن زوج) يصح تخييره منه حين التعليق (هـ) من قال (ان تزوجت) امرأة فهي طالق لم يقع عليه ان تزوج (أو عين ولو عتيقته) فقل ان تزوجت فلائنة أو عتيقته فلائنة (فهي طالق لم يقع) الطلاق (بتزويجها) في قولنا كثر أهل العلم روى عن ابن عباس ورواه الترمذي عن علي وجابر بن عبد الله ٢٥٥ قوله تعالى اذانك حتم البؤنات ثم

طلقتوهن من قبل ان تنسوهن وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا ندر لابن آدم فيما أهلك ولا عتق فيما لا يهلك في ما لا يملك ولا يملك في ما لا يملك رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وعن المسور بن مخرمة مرفوعا لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك واه ابن حبان ولائنه ولو حيز الطلاق اذالم يقع فكذلك تلغيه (وان قال) امرأة (ان قامت فانت طالق وهي) أي المرأة (أجنبية) أي غير زوجة له (فتزوجه) أي قامت وهي زوجة (لم يقع) الطلاق العلق في الشرح غير خلاف بطله (كلمته) بطلاني (لا فعلت كذا) من قيام أو دخول دار ونحوه (فلم يبق له زوجة) بان من منه زوجتين (ثم تزوج) امرأة (أخرى) فأكثر (وفعل) ما حلف لا يفعله (فذا يقع عليه شيء) (وبقع ما علق زوج) من طلاق (بوجود شرط) معلق عليه (لأنه) أي وجودا بشرط (ان الطلاق ازاله الملك بغيره) على التغليب والمراية أشبه العتق (ولو قبا) معلق (عجلته) أي

الامام (أحمد كل من درأت عنه الحد ألحقت به الولد ولو تزوج بجدان أحسن) أو غيرهما (فزنت كل واحدة منهما إلى الزوج الآخرى غلطا فوطئها رجعت منه حتى الولد بوطئ) للشبهة (لا) يلحق (بالزوج) للعلم بأنه ليس منه (وان وطئت امرأة أو أمته بشبه في طهر لم يصح فيه فاعتزلها حتى أبت بولد لستة أشهر من حين الوطء لحق) الولد (الوطئ) للعلم بأنه منه (وانتفى عن الزوج من غير لعان) للعلم بأنه ليس منه (وان أنكر الوطئ بوطء فالقول قوله بغير عيب) لأن الأصل عدمه (وبالحق نسب الولد بالزوج) لأن الولد للفراس (وان أنت) المرطوءة بشبهة (به) أي بالولد (لدون ستة أشهر من حين الوطء) أي وطء الشبهة (لحق) الولد (الزوج) للعلم بأنه ليس منه وطء الشبهة (وان اشتزكا) أي الزوج والوطئ بالشبهة (في وطئه في طهر) واحد (فأنت بولده كن أن يكون منه - لمالحق) الولد (الزوج لأن الولد للفراس) سواء ادعى أو أحدهما أولا (وان ادعى الزوج أنه من الوطئ فقال بعض أصحابنا) قل في الانصاف هنا من - صاحب المستوعب (يعرض على القافة معهما فيلحق من أحقته به من - ما) لا حتم أن يكون من كل منهما (فان أحقته بالوطئ لحقه ولم يملك نفيه عن نفسه) لانه ذرا لعان منه لفقده الزوجية (وانتفى عن الزوج بغير لعان) لان الحاقه في انصافه كالحكم (وان أحقته) القافة (بالزوج لحق) به (ولم يملك الوطئ نفيه عن نفسه) لانه ذرا لعان (وان أحقته القافة به - لمالحق به - ما) لا مكانه كما تقدم (ولم يملك الوطئ نفيه عن نفسه) وهل يملك الزوج نفيه به للعان على روايتين (أطلقتهما في نفي وغيره) فنت مقتضى كلامهم لا يملكه لعدم انفذ فلا يملك للعان وأيضا لحق القات كالحكم لا يرقه بالعان (فان لم يوجد قافة واشتبه عليهم لحق الزوج) لأن الولد للفراس (وان أنت امرأة بولده فادعى أنه من زوج) كان قبله وكانت تزوجت بعد انقضاء العدة أو بعد أربع سنين منذ كانت من الاول لم يلحق) الولد (لدون) لم يبق (وان وضعته لأقل من ستة أشهر منذ تزوجه الثاني لم يلحق) الولد (بها) حيث عاش لعدم الامكان (وبنتى) نسب الولد (عنهما) أي عن الاول والثاني (وان كان) وضعه له (أكثر من ستة أشهر) منذ أمكن اجتماعهما (فهو) أي الولد (ولده) أي أنه لا ينافي لفراسه وأمكن كونه منه لحقه (واركان) وضعه الولد (لا أكثر من ستة أشهر منذ تزوجه الثاني) وقيل من أربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم انقضاء العدة) عرض على القافة معهما (فامكان أن يكون من كل منهما) و (لحق من أحقته القافة) به منهما (فان أحقته بالوطئ انتفى عن الزوج بغير لعان) بأسر (وان أحقته) الزوج انتفى عن الاول وأيسر للزوج

الطلاق العلق لم يتجس لانه علق بشرط ليس له تذيير فباردة يدين طلاق غيرا علق وقع ثم ان بعد المعلق عليه وهي بلحقها طلاقا وقع أبنا (وان قل) زوج علقه (سبق لسأى بالشرط ولم أرده وقع) الطلاق (اذن) أي حايقة عنه مؤاخذة له بأفراجه بالأغظ عليه بلا تهمة

فصل وأدوات الشرط أي الالفاظ التي يؤدي بها معناه (المستعجلة غلبا في طلاق وعناق) بفتح العين (ست) وهي (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (واذا ومتى ومن) بفتح الميم (وأي) بفتح الهمزة وتشديد الباء (وكذا) وأما ومه ما وأني وحيداً أولو ونحوها فلم يقاب استعمالها فيما (وهي) أي كـ (وحدها لا تكرر) بخلاف متى لان كلياتهم الاوقات فهي بمعنى كل وقت فهي كلما قامت قامت

كل وقت تقوم فيه أقوم قية وأما قى فهي اسم زمان بمعنى أى وقت وجمع قى إذا قلت قى مائة مرة أى قى مائة مرة (وكلها) أى أدوات الشرط الست (ومهما) وحيتما (بلا لم أو) بلا (نية فوراً وقرينته) أى الفور (لستراخى) لأنها تخلص الفعل للاستقبال فى أى وقت منه وبعد فقد حصل الجزاء (و) كل الأدوات (مع لم الفور) الأهم نية تراخ أو قرينته (الان) فى التراخى ولو افترت لم (مع عدم نية فوراً وقرينته) وأما مع نية الفور أو قرينته فهي له لوقال لزوجته (ان) قمت (أواذا) قمت ٢٥٦ (أومنى) قمت (أومهما) قمت (أومن) قامت ممكن

(أوبسكن نامت قطالسق
وقع الطلاق بتمام)
الزوجة أى عقبه وان بعد القيام
عن زمن التعلق أن لم يكن
نية فوراً وقربته (ولا يقع)
غير طلاق (بشكره) أى القيام
لاختلال التعلق بالزوجة (لا مع
كلها) فيقع بتكرره لما سبق
(ولو من) أى نساءه الأربع
(أو نساء الأربع) فى قوله
(أبسكن) كملت فطائى (أو)
فى قوله أبسكن أقمتها فطائى أم من
أو أقمتها فى قوله (سكن)
ممكن فطائى (أو) من
(أقمتها) ممكن فى قوله
قوله أبسكن أقمتها بسبق
(طائى) كالمثل لولا أنه لا يقع
على فعل التزويج من الأولين
وعلى فعل التاممة فى الآخرين
وقد وجدنا على ما سلف فى كل
منهن وكذا أقمتها (ولو من)
لنساءه الأربع (أو) كملت
اليوم فبعضها (أو) كملت
ولم يطل) وأما قوله (أو)
(طائى) كملت (أو)
لأن كل واحد
ضرائر (أو)
ولأن (أو)
بوجه (أو)

[illegible]

﴿ وقف على طلبة العلم من الختابة ﴾

وطي بعضهم فعلى ماسبق (ولو قل) لامرأته أو غيرها (كليا أكلت رمانة) أو فاحصة ونحوها (فانت طالق وكليا أكلت نصف رمانة) أو نصف فاحصة ونحوها (فانت طالق فأكلت رمانة) أو فاحصة ونحوها (فانت طالق) لو حودصة النصف مرتين ووجود صفة الكمال مرة فطلاق بكل صفة واحدة (لو كان بدل كذا غيره) كمن دأب على طلاق رمانة فانت طالق أو أمي أكلت نصف رمانة فانت طالق أو أكلت رمانة (أو فاحصة) نصف رمانة فانت طالق أو نصف رمانة فانت طالق أو نصف رمانة فانت طالق لا تقتضي التكرار وإن كان نوى تعدد ما فردد على الرمان من ١٠٠ مرة ٢٥٧ قد غفوة طهه واحدة (وان

عقه) أي الغلاق (على صحت فاجتمع) أي الصفات (في عين) واحدة (٢) قوله (ان رأيت رجلا فانت طالق وان رأيت أسودا أنت طالق وان رأيت فقيرا فانت طالق فرأت رجلا أسود فقيرا طاعتك) لأن الطلاق معاق على كل من هذه الصفات وقد حدثت أسبه ولو وجدت في ثلاثة أعيان (و) أن قال لامرأته (إمام أطلقك فانت طالق) (و) قال لها ان لم أطلقك (فغضبك طالق) فانت طالق (و) في الأولى (و) مات (أحدهم) في الشبهة (وأن) الطلاق (إذا) في مخرج الميت (مهما) أرمهم (ملا يشع لايه) أي اطلاق لغواته بالموت وفي الثانية إذا ماتت الخيرة فقد فانت طلاق الذي نحل به عينه وهو طلاق المحلوف عليها ولا يقع طلاق ماداء الوفاء منه لا فاعه لأن ان لا تراخي فله تحريمه مادام وقت الامكان فأنابق ما لا يشع حصل الياس منه (ولا يرت) معلق زوجة (بأناس) منه بهذا التعليق (٣٣) - (كشفت المذم) - فانت كمالو نعم عند موتهم فافصح عاز وجبة (وزنه) هي ان مات كمالو أبناها عند موته راسوا له ومما ان لم تزوج علمك فانت طالق ثلاثا فصلا (وان نوى) بقوله ان لم أطلقك ونحوه (وقنا) معينا على قوله (أو قدمت قريبة) في فو رفاقه) ان لم يذبحها حتى مضى الوقت الموعود في الأولى أو مضى ما يمكن ايقاع طلاق فيه في الثانية ولم يغسل طلاق من حلس بفس شي ثم بعد بين له وقتا معه وراية على لراخي لأن اعطاه مطلقا بالذمة الى الرمان كله ولا ينفق بوقت دون آخر قال تعالى عبدا عننا - عود على وربي ندينكم (و) ان قال لامرأته (متي لم) أطلقك فانت

(ثم أنت بولدا أكثر من ستة أشهر لم يلحقه) أي البائع (نسه) لأن الاستبراء على براءته من الحمل وقد أمكن أن يكون من غير ولو حودصة الحمل بعد الاستبراء مع قيامه بل فلو أنت به لأقل من ستة أشهر فأنسب اعتبار غير صحيح (وكذا ان لم تستبرا) اذمة المدة وأنت بالولدا أكثر من ستة أشهر (ولم يقر المشتري للبائع) فلا يلحقه نسه لانه ولد له المشتري فلا تقبل دعوى غيره الا ما قرأ من المشتري (وان ادعاه) أي ادعى البائع الولد منه (بعد ذلك) أي بعد ان ولد له ستة أشهر (مصدقه) المشتري لحقه (أي السائم) نسبه وبطل البيع (لأنها الأم ولد) فان لم يكن البائع أنزى بوطه قبل بيعه لم يلحقه الولد بحال سواء ولدته اسنة أو شهر أو أقل (منه) لا يشتر أن يكون مرغبه (وان اتفقا) أي البائع والمشتري (على أنه ولدا) البائع فهو ولده (لأن الحق لهما) ثبت بانفاقهما (أو بطل البيع) لأنها أم ولد (وان ادعاه) نسبه (أنه ولده) وان صدقه المشتري فهو عدل للمشتري ولا يقبل قول البائع في الابدلال المثل انتقل الى المشتري في طاهر فلا يقبل قول البائع في ما يطل حقه (كأن لو باع عبدا ثم أقرنه تار أعنته والقور فبمشتري مع عينه) فحتمال صدق البائع وهل احتج البائع بنسبه مع كونه مع المشتري لأنه يجوز أن يكون ابنا لأحدهما مما لو كان خراولا لأن فيه ضرر راعى المشتري فنهى عنه فاعته كالأدوية حق بغيره جهات (ويلحق الولد بوطه الشبهة) ونقدم (و) يذبح (في كل) كاح فأسد فيه شبهة كالنكاح لاختلاف صحته فيكون (كنكاح صحيح) في حقوق نسب حيث ثبت له ستة أشهر عند أمكن اجتماعهم (ولا) يكون (كأنما أبيع) بحيث ينوقف حقوق النسب فيه على الإقرار بالوطه (و) تراشبهه معك مع تراش) فحدث الولد لم يرش (واسم) المجنون من لاشبهة له عليه ولا شبهة معك لم يلحقه نسبه (لأنه) نسبه في من ولا اعتداحة عليه وعليه مهر المثل ان أكرهه على فوطه لأن نسبه يتولى فيه المكاتب وغيره ونسبه نسب الأب اجماعا لم ينفك كابن من ذمة وتبعه عليه وحريمه لم يذبح بشرط وشروط وتبعه دين غيرهما وتبعه نجاسة وحرمة كل لأجنسهم انتهى

﴿ كتب عدد ﴾

واحد عشر عليه كسر وبن دهم تار رسر وهو من الميراث في قرآن والمرء معدة (وهي) أي المدة عشرة (أو ثلث عشرة) وفي مائة مائة ثم يفسد في مائة تعرف براءة رجها وذلكت بنسب بوضع حجر أو حصى فترأ أو تهرس في مائة مائة واما من فم الذبح

﴿ ٣٣ - (كشفت المذم) - فانت كمالو نعم عند موتهم فافصح عاز وجبة (وزنه) هي ان مات كمالو أبناها عند موته راسوا له ومما ان لم تزوج علمك فانت طالق ثلاثا فصلا (وان نوى) بقوله ان لم أطلقك ونحوه (وقنا) معينا على قوله (أو قدمت قريبة) في فو رفاقه) ان لم يذبحها حتى مضى الوقت الموعود في الأولى أو مضى ما يمكن ايقاع طلاق فيه في الثانية ولم يغسل طلاق من حلس بفس شي ثم بعد بين له وقتا معه وراية على لراخي لأن اعطاه مطلقا بالذمة الى الرمان كله ولا ينفق بوقت دون آخر قال تعالى عبدا عننا - عود على وربي ندينكم (و) ان قال لامرأته (متي لم) أطلقك فانت

طالقي (أو إذا لم) أطلقك فانت طالق (أو أي وقت لم أطلقك فانت طالق أو) قال نسائه (أبتكن) لم أطلقنهن أي طالقي (أو) قال لمن (من أم أطلقها فهي طالق فمضى زمن يمكن إيقاعه) أي الطلاق (فيه ولم يفعل) أي لم يطلقها (طلقت) لاقتضاء ذلك الفورانية حيث لا ينافي ولا يترسخ (و) أن قال لامرأته (كلام أطلقك فانت طالق فمضى ما) أي زمن (يمكن إيقاع ثلاث) طلقات (مرتبة) أي واحدة بعد واحدة (فيه) أي الزمن الماضي (ولم يطلقها طلقت ثلاثاً) لاقتضاء كلاً لتكرار ومع لم الفورانية ويدل ٢٥٨ للدلالة قوله تعالى كلما جاء أمر برسولها كذبوه فتقتضى تكرار

الطلاق بتكرار الصفة وهي عدم طلاقها (أن دخل بها والا) يكن دخل بها (بانت) الطلقة (الاولى) فلا ينحصرها ما بعدها
 في فصل وان قال عامي أي غير نحو لا امرأته (ان قمت بفتح الهزة فانت طالق) هو (شرط) أي تليق فلا تطلق حتى تقوم (كنيته) أي الشرط بأن المفتوحة الهزة ولو من نحو لان العاصي لا يريد به الا الشرط ولا يعرف ان معناه التعليل ولا يريد به فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ولا يريد به كمالون طق بصرح الطلاق العربي لا يعرفه (وان قاله) أي ان قمت بفتح الهزة (عارف بمقتضاه) أي التعليل طلقت في الحال ان كان وجد قاله في الاقتناع وغيره وقد ذكرت ما فيه في الحاشية لان المفتوحة لغة للتعليل فمعناه أنت طالق لانك قمت أو اقيامك قال تعالى بمنون عليك ان أسماوا وقال تعالى وتخر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولداً (أوقل) رجل لامرأته (أنت طالق اذ قمت)

ودليله الكتاب والسنة وراقي مفصلاً في مواضعه والمعنى يشهد له لان رحم المرأة بما كان مشغولاً بغيره وتتميز الانتساب المطلوب في نظر الشرع والعدة طريق له والعدة أربعة أقسام معني محض وتعمد محض ومجتمع الأمرين والمعنى في أغلب ويجمع الامران والتعمد أغلب فالاول عدة الحامل والثاني عدة المتوفى عنها زوجها التي لم يدخل بها والثالث عدة الموطوءة التي يمكن حبسها من يولد لمثلها سواء كانت ذات اقراء أو أشهر فان معني براءة الرحم أغلب من التعمد بالعدة المتعمدة لعدة ظن البراءة و الرابع كما في عدة الوفاة للدخول بها التي يمكن حبسها وتعمد اقراءها في اثناء الشهور فان العدة الخاصة أغلب من براءة الرحم بمعنى تلك الاقراء (كل امرأة فارقه بمعنى تلك الاقراء (كل امرأة فارقه زوجها في حياته قبل الميسس والخلو فلا عدة عليها) اجماعاً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من الآية ولان العدة اغراضها في الاصل ابراءة الرحم والميسس اللبس باليد ثم استعير لاجتماع لانه مستلزم له (وان خلا) الزوج (بها وهي مطاوعة ولو لم يمسها) مع علمها (ولو) كانت الخلو (في نكاح فاسد فعليه العدة سواء كان بهما) أي الزوجين مانع (أو) كان (ياحدهما مانع من الوطء) حسي أو شرعي (كحرام وصبيام وحيد وض ونفاس ومرض وجب وعنه ورتق وظهار وإدلاء واعتكاف أولم يكن) لما روى أحمد والترمذي عن زرارة بن أبي أوفى قل قضى الخلقاء لراشدون ان من أغلق باباً وأرخى ستراً فقد وجب المهر ووجب العدة وهذه قضية اشتهرت ولم تذكر فكانت كالاجماع وضعف أحمد ما روى خلافه ولانه عقد على المنافع فالتمكين منه يجري مجرى الاستيفاء في الاحكام كعدة الاحارة والامة مخصوصة بما ذكرناه والحكم معلق على الخلو التي هي مظنة الاصابة دون حقيقتها فلم يؤثر ولو اختفى بها واختلعا في الميسس قبل قوله من يدعي الوطء احتياطاً للابضاع ولانه أقرب الى حال الخلو ذكره في المبدع (الأن لا يعلم) الزوج (بها) في الخلو (كاعنى وطفل) فلا عدة عليها لان المظنة لا تحقق (ومن لا يولد لمثلها الصغرة) كابن دون عشر (أو كانت لا يوطأ مثلها الصغرة) كبنيت دون تسع فلا عدة (أو) خلاها (غير مطاوعة وفارقتها في حياته فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها) لعدم تحقق المظنة مع ظهور عدم الميسس (ولا تحب) العدة (بالخلو بل لاوطء في نكاح مجمع على بطلانه) كالنكاح المعتبرة سواء (فارقتها) حياً (أو مات عنها) لان وجود صورة ذلك العقد كعدمه (وان وطئها) في النكاح المجمع على بطلانه (ثم مات أو فرقتها اعتدت لوطئها بثلاثة قروء ومنذوطئها) لان ذلك العقد كعدمه (كالزنى بهما من غير عقد دولا) يجب العدة (بتحملها ماء الرجل) قال ابن حمدان ان كان ماء زوجها اعتدت والا فلا وقال في المبدع في يلحق من النسب اذا تحملت ماء زوجها الحق نسب من ولدت له

طلقت في الحال لان اذ التعليل (أو) قل أنت طالقي (وان قمت أو) قال أنت طالق (ولو قمت طالقت في الحال) لان الواو ليست جواباً للشرط فالمعنى أنت طالق قمت أولاً (وكذا) تطلق في الحال بقوله (ان) قمت وأنت طالق (أول قمت وأنت طالقي) لان الواو لا يجاب بها الشرط (فان قال أردت) بقولي وأنت طالقي (الجزاء) دين وقبل حكماً (أو) قال أردت بان أول قمت وأنت طالقي (ان قيامها وطلاقها بشرطان شئ) كعتق عبده أو طلاق ضرتها أو ظهارها أو نذر (ثم أمسكت) عن ذلك (دين وقبل) منه (حكماً) لانه يحتمل له لفظه وهو أعلم بما نواه وان صرح بالجزء فقال ان قمت وأنت طالقي فبعدى حرماً يعتق عبده حتى تقوم وهي طالقي لان الواو هنا للحال كقوله تعالى لا تقتلوا

منه

العبد وأنتم حرم لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وكذلك دخلت الدار طالق طالق فأن دخلت وهي طالق طالق أخرى والافلا وكذا ان دخلت الدار مرة واحدة أو محرمة ونحوه فأن طالق أم طالق حتى تدخلها كذلك (و) قوله لا امرأته (أنت طالق) لو قلت (ك) قوله أنت طالق (ان قمت) فلا تطلق حتى تقوه لا ولو تسعمل شرطية كان (وان قال) لا امرأته (ان دخلت الدار فأن طالق وان دخلت ضربك فمتى دخلت الأولى) لدار (طالقت) لوجودها نصفه دخلت ضربها أولا و (لا) تطلق (الأخرى) بدخولها الدار لانه لم يعلق طلاقها (بدخولها وان قال أردت جعل ٢٥٩ الثاني) أي وان دخلت ضربك (شرطا

لطلاقها) أي الأولى (أيضا) بان أراد وان دخلت ضربك فأن طالق فدخلت الأولى والأخرى (طلقت) الأولى (ثنتين) طلاقه بدخولها وطلاقه بدخول ضربها (وان قال أردت ان دخول الثانية شرط لطلاقها) أي الثانية بان أراد وان دخلت ضربك فهي طالق (ف) الأمر (على ما اراد) فأيهما دخلت طلقت (و) ان قال (ان دخلت الدار وان دخلت هذه فأن طالق أم طالق) مقول لها ذلك (الابدخولها) لانه جعل دخولها شرط لطلاقها (و) لو أخفق شرطا بشرط ففان (ان قمت ففعدت) فأن طالق (أو) ان قمت (ثم قعدت) فأن طالق لم تطلق حتى تقوه ثم تقعد لا تقضاء الفاء بهتم به ترتيب (أو) قال (ان قمت متى قعدت) فأن طالق أم طالق حتى تقوه ثم تقعد وفيه نظر لانه من اعترض الشرط على الشرط فيقتضي تأخير المقتدر وتقديم المتأخر في نظائره الا ان يكون على حذف الفاء أي ان قمت فمتى قعدت فأن

سنة وفي العدة والمهر وجهان فان كان حراما أو ماء من طنته زوجه فلا نسب ولا مهر ولا عدة في الأصح فيها وقال في المنتهى ركن كتاب الصداق وبشبهه بنسب وعدة ومصاهرة ولو من أجنبي (ولا) تجب العدة (بالقبلة والممس من غير خلوة) لان العدة في الأصل ائ وحب لبراءة الرحم وهي متيقنة (وتجب) العدة (على) الزوجة (الذمية من) زوجها (الذي ر) من زوجها (المسلم) له يوم الأدلة ولانهم مخاطبون بفروع الاسلام (ولو لم تكن) المعتدة (من دينهم) أي الذميين أي مشروعة فيه لا تقدم (وعدها كعددة المسلمة) على ما يأتي تفصيله للجموع (وتجب) العدة على من وطئت مطاوعة كانت أو مكرهة الا ان يكون الواطئ لا يولد له (أصفهه) كابن دون عشرة فلا عدة عليها الوطئ (وهو من مذهب المالكية) لان العدة تراذل لم يبرأه الرحم من الحمل فإذا كان الواطئ لا يولد له فبراءة متيقنة فلا فائدة في العدة (والمعتدات ست) أي ستة أضرب تأتي مفصلة ولم يجعل الآيات من الحيض وضربا والثاني أم يحض من ضربا لا ستواء عدتهما (احدها من أولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن حرائر كن أو أماء مسلمات أو كافرات عن فترة غيبة أو الممات) لعدم قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن قال في المبدع وآية الحمل من فترة عن آية الأشهر قال ابن مسعود من شعبها هاته أو لا عنه آية التي في سورة النساء القصوى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن ثلاث بعد آية ابقرة والذين يتسوفون منكم الآية والناس مقدم على العام (ولا تقتضي عدتها الا بوضع كل الحمل) لقوله تعالى أن يضمن حملهن فاذا وضعت نقتض عدتها (ولو لم تطهر ونغتسل من نقاسه) لا سلم ببراءة رحم بالوضع (لكن ان تزوجت في مدة النفاس حرم وضوؤها حتى تطهر) قياسا على الحيض (فلو ظهر بعض الولد فهي في عدتها حتى ينقضي بقاها كان) الحمل (واحد وان كان) الحمل (أكثر) من واحد (فهي في عدة) حتى ينقضي باقي الأخير) لقوله تعالى أجلهن أن يضمن حملهن وقيل وضع كل تأخير أم تضع حملها بل يضمنه (فان وضعت ولدا وشكت في وجوده لم تنقض عدتها حتى تزول الرية وتيقن أن لم يبق معها حمل) وفي نسخة ولذا يحصل المسلم براءة لرحم (والحمل الذي يقتضي به عدة صغيرة أم ولد وهو ما يمينه شيء من خلق الانسان كراس ورجل) فتنقض به عدة اجبا حكاه ابن كثير لانه علم انه حمل فدخل في عموم النس (دلت وضعت مضغة ما بين يميني من دلت) أي من خلق الانسا (فذكر ثقت من النساء نعميد أحق أمي أم تنقض به العدة) لانه لم يصروا لاشبهه بالعلقة (وكذا ان والقت مضغة أو دم أو علقه) فربطت به شيء من احكام لانه لم يثبت انه ولدا شاهد لا بالبيعة (نكن لو وضعت مضغة لم ينج) أي بظهر (فيما الخلق

طالق (أو) قال (ان قعدت اذا قمت أو) قال اردت متى قمت (فمتى طالق) فأن طالق (أو ان قعدت ان قمت فأن طالق لم تطلق حتى تقوه ثم تقعد) لما سبق من ان من اعترض الشرط على الشرط (وان عكس ذلك) فقال ان قعدت فقمت أو ان قعدت ثم قمت أو ان قعدت فمتى قمت أو ان قعدت فأن قعدت أو ان قعدت متى قعدت (لم تطلق حتى تقعد ثم تقويم) لانه جعل القعد بشرط لتعلق الطلاق على القيام والشرط لا بد أن يتقدم المشروط (و) ان قال (أنت طالق ان قمت وقعدت أو) أنت طالق (لا قمت وقعدت طالق بوجوده) أي ان قمت وان قعدت (كفما كان) أي سواء لقيام القعد أو خرقه لان الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تطلق بوجود أحدهما لان الواو يجمع فلا تطلق في وجود أحدهما وان قال ان قمت وقعدت فأن طالق بوجود أحدهما لان الواو لا يحد الأمرين (أو) قال (ان قمت وان قعدت) فأن طالق (أو) قال أنت طالق (لا قمت ولا قعدت

تطلق بوجود أحدها) لأن مقتضى ذلك تعاقب الجزاء على أحد المذكوذين (و) لوقال (ان أعطيتك ان وعدت ان سالتني فانت طالق لم تطلق حتى تساله ثم بعد ما تم طلقا) لانه جعل الثاني شرط في الذي قبله وهكذا الشرط بتقديم الشرط قال تعالى ولا ينفعكم نفعي ان أردت ان أتصم لكم ان كان الله يريد أن يغويكم فكانه قال ان سالتني فوعدت ان أعطيتك فانت طالق وسواء كانت أداة الشرط اذا أو ان (و) ان قال (كلما أجبت فان اغتسلت من حمام فانت طالق فاجنب ثلاثا) من المرات (واغتسل مرة فيه) أي الحمام (فطلقة واحدة) لان الطلاق ٢٦٠ معلق على أمرين وبمجموعهما لم يوجد سوى مرة (ويقع)

الطلاق (ثلاثا مع فعل لم يردد مع كل جنابة كموت زيد وقدمه) ودخول الدار وقدم الحاج فلوقال كلما أجبت ومات زيد فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ثم مات زيد طلقت ثلاثا وكذا فانظره لقريظة الحال الدالة على عدم ارادة تكرير التالى (وان أسقط) معنى (انقضاء من جزاء متأخر) فقل ان دخلت الدار انت طالق (هـ) هو (كبتائها) فلا تطلق حتى تدخلها لاتبانه بحرف الشرط فدل على ارادة التعليل وتقدير الغاء كقوله من يعمل الحسنات الله يشكرها ويجوز ان يكون حذف الغاء على نية التقديم وانا تخبرك انه قال انت طالق ان دخلت الدار ومهما أمكن تحميم كلام العاقل وصونه عن الفساد وجب وان قال أردت الاتباع في الحال وقع لانه أقر على نفسه بالأعظ

فصل في تعليله أي الطلاق (بالحيض) والظهر (اذا قال) لامرأته (اذا حضت) فانت طالق يقع (الطلاق) أي الحيض (ان

نشهدت ثقات من القوابل ان فيها صورة خفية بانها خالفة آدمي انقضت به العدة) لانه حمل فدخل في عموم النص (وان أنت ولدت ليلحقه) أي الزوج (نسبه كأمراة صغير لا يولد نسبه) امرأة (حصى محبوب) أو خصي غير محبوب كما سبق (ومطلقة عقب عقد) بان طلقها لم يجلس وكذا لو مات (ومن أنت به لدون ستة أشهر منذ عقد عليها وعاش أو بعد أربع سنين منذ مات أو) منذ (بانقضاء عدتها ان كانت رجعية لم تنقض عدتها) لانه حتى ليس منه يقيننا فلم تعد بوضعه كما لو ظهر بعد موته (وتعد بعد عدة وفاة) ان كانت متوفى عنها (أو عدة ذراق) ان كان فارقتها في الحياة (حيث وجبت) عدة الفراق على ما تقدم فقصه (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) وفاقمنا روى الأثر واليهي عن أبي الاسود انه رفع الى عمر ان امرأة ولدت لستة أشهر فهم عمر برجها فقل له على ليس لك ذلك قال الله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين وفي رواية وفيه ولد ثلثون شهرا فحولان وستة أشهر ثلثون شهرا لارجم عليها فدخل عمر ربيها وقال ابن عباس كذلك رواه البيهقي وذكر ابن قتيبة ان عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر (وغالبها) أي مدة الحمل (تسعة أشهر) لان غائب النساء كذلك يحملن وهذا أمر معروف بين الناس (واكثرها أربع سنين) لان ما لنص فيه يرجع فيه الى الوجود وقد وجد أربع سنين فروي الدارقطني عن الوليد بن مسلم قلت لاسالك بن أنس عن حديث عائشة قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين فقال سبحان الله من يقول هذا هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق رز وجهه رجل صدق حملت ثلاثة أيطن في اثني عشر سنة وقال انشأني بقى محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين وقال أحمد بن نساء بن عجلان تحمل أربع سنين (وقى ما يتيبنه) خلق (ولدت أحدها وثمانون يوما) لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قارب أحدهم جميع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ونطفة ثم يكون علاقة مثل ذلك ثم كوت وخففت من نس ذلك الحبيب ولا شك ان العدة لا تنقض بما دون المصغة فوجب أن يكون بعد له من زمان بعد رة أشهر فيس فيه شك كالذكر كجحد في شرحه ان غالب ما يمتين فيه خلقه ثلاثة شهر

فصل في نية في من أنه مدت (المتوفى عن زوجها ولو) كان (طفلا أو) كانت (طفلة لا يولد لها ولو قبل الدخول) والخلوة (فتعتد ان لم تكن حاملا منه أربعة أشهر وعشرين ليل بعشرة أيام ان كانت حرة) قال في المبدع بالاجماع يعني في الجملة وسنده الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا والعرب تغلب حكم التأنيث في العدد خاصة

تبين كون الدم (حيضا) لوجود الصفه ولذلك حكم بأنه حيض في منع الحمل والصوم (والا) يمتين حيضا بان نقص عن أقل الحيض (لم يقع) طلاق لان الصفه لم توجد وكذا لو رأت دما قبل تمام تسع سنين أو وهي حامل أو آيسة (ويقع) الطلاق (و) اذا قال (ان حضت) فانت طالق (بأنقضاءه) أي دم حيضة مستقبلة بعد التعليق لانه علق الطلاق بالمرة واحدة من الحيض وهي الحيضة تكلمة تأتي بالبدع وانضاهر انه يقع سنيا (ولا يعتد بحيضة علق) الطلاق (فيها) بل يعتبر ابتداء الحيضة وانها بعد ان تعلق فان كانت حرة عند التعلق لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر لانها هي الحيضة المستقبلة (و) ان قال (كلما حضت) فانت طالق طلقت اذا شرعت في الحيضة المستقبلة ولم

محبس من عدتها ثم طلقه ثانية إذا مرعت في البياض كذا نطق النكاح إذا مرعت منها أو محض أن من عدتها (أو ما يشبهه) بأن قال كلما حضرت حمضة فانت طالق فإذا ظهرت من حمضة فانت طالق طلاق ثم إذا ظهرت من الثانية فطلقت أحرت من الثالثة فكذلك ونحوها والثانية من عدتها (أو ما يشبهه) أن الرخصة إذا طلق من عدة الطلاق الأولى كإتيان (وطلاق) أي أنه شر زمرته كذا طلاق (في حمضه) (ثانية) أو (ثالثة) (غير معنى) فإنه لا أثر له في تطويل العدة لأنها انحصرت منها بخلافه في الأولى لأنه نكاح من ٢٦١ عدة كما تقدم وأما قوله لا امرأته كذا

حلفت حبيصة أن تطلقني
 وبكى طلاقه غير بدعي لأنه انما
 يقع بعد انقضاءه (و) ان قال
 (أنا حلفت نصف حبيصة دانت
 طالق) فالأصح حبيصة
 مستقرة (ثابت وقوعه لنفسها)
 أى عند نصف حلفت لأنه
 علقه بالنصف ولا يعرف
 الا بوجوبه للجميع لان أيام
 الحيض قد تطاول وقد تنصر
 ويحكم بوقوع الطلاق ظاهراً
 بغنى نصف عاتق، لأن الظاهر
 أن حبيص، أى السواء والاحكام
 تعلق بالعدة (ومضى اثبت)
 من عاتق طلاقها بحبيصها
 (حبيص فذكر) زوجها
 حبيصها (فنفى) الامتنين
 لأنها مقيمة على نفسها أقوله
 نعم ولا يحل أن أن يكتمن
 ما خابني أنه في أرجمه من قبل
 هو والحيض والحمل ولولا قول
 قوله بفسخه من حرم عليها كتمه
 ادلة تدعيه مع عدم القبول
 كقوله ته لى ولا تكتموا الشهادة
 لما حرم كتمانها دل على قبولها
 ولأنه لا يعرف الا من جهتها
 (ك) قول زوجها (ان اضمرت
 بغنى كانت طالق) وادعنه
 أى اضمار الغنى وأنكره

على الذكـر تطلق لفظ البالي وترد اليالي بابامه القوله تعالى لذكر يا ايها النكاح
الناس ثلاث لبالي سويابر يديابامه القوله تعالى ايها النكاح الناس ثلاثه ايام
الارضا (وان كانت) المتوفى عنها زوجها (أمة) فعدها (نصفها) أي شهران ونصفه
أيام لباليها لان الصحابة أجمعوا على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة قاله المبدع
(وان كانت) المتوفى عنها (حامل من غيره) أي من غير زوجها (اعتدت للزوج)
عدة وفاة (بموضع الحمل) وتقدم (و) عدة (معتق) نصفها بالحساب من عدة حرة
وأمة ويجبر الكسر فمن نصفها حرة ونصفه لرتيق تمتد بثلاثة أشهر وثمانية أيام لباليها
(وان مات زوج الرجعية في عدتها استأنفت عدة وفاة) من (حين موته) لانتم زوجة
تدخل في عموم قوله والذين يتوفون منكم الآية (وسقطت عدة اطلاق) لانتم تعتد
للوفاة فلا يجتمع معها غير ما اجتمع حكمه ابن المنذر (واذا قتل المرتد في عدة امرأته استأنفت
عدة وفاته) لانه كان عكسه تلاقى النكاح بعودته في النكاح لا فاشبهت رجعية (ولو
أسلمت امرأة كافر ثم مات قبل انقضائه عدة تملت الى عدة وفاته في قبس اتي قبيلها) قاله
الشيخ نقي الدين واقصر عاياه في الانصاف (وان عدتها في النكاح تمت ثم ردت في عدتها
لم تنتقل عنها) بل تبقى على عدة اطلاق مطقة ولا تعدل ولا تنزل رتبة ولا تلتزم احسية منه
في غير نكاحه وسيرائه فلم تمتد لوفاة كجمل لو نقضت عدم (وان تعدل اطلاق) الباش
(في مرض موته) الخوف ومات في هذه (اعتدت عدة اطلاق من عدة اطلاق وعدة
وفاة) لانها وارثة فيجب عليها أن تعدل لوفاة ومطلقا فيجب عليها أن تعدل بلوغه ضرورية
لا تخرج عن العدة بقية الأبدلك (الآن تكون) الباش في مرض (تعدله كالامة او
الحرة يطلقها الصداق والدية) انكحايه (بطلقها) سلم او تكون من سائنه لاطرق او
سائنه (الخلع او فقلت ما يفسخ نكاحه) من غير ضاع زوجه حقه غري (فتعدله لاطرق
لا غير) لانها ليست وارثة شملت بماتة في الحرة (وان ماتت بظنة) اي بشئ (مجهمة
او) كانت (معينة ثم أسماها ثم ماتت) كمن مات كل واحدة لاطرق منه (في كل واحدة
يحتمل انها المطلقة وانما المتوفى عنها فلا تخرج عن عدة يقيت الباش لكن استثناء
القرعة من حين طلق وابتداء عدة الوفاة من حين مات وكذا ترك المعلقات زوجه عن أربع
(مالم تكن حاملا) فتقتضي عدتها بوضع الحمل على سبب (وان مات المريض المطلق
في مرضه بعد انقضائه عدتها بالحيض او بالشهور او بوضع الحمل اركان طلاقه قبل الدخول
فليس عليها عدة لموته) لانها ليست زوجة ولا في حكمها (ويعتبر وجود الحيض في
عدة الوفاة) في قول عامة الفقهاء انظار الآية (وان ارتبأت المتوفى عنها كفها ومارات

فَقَوْلُهَا وَطَلَّقَ لِأَنَّهُ لَا يَبْعَثُ إِلَّا مَنْ جَاءَهَا وَ(هـ) يَقْبَلُ قَوْلَهُ عَلَى زَوْجٍ (فِي وِلَادَةٍ) عُلِيَ طَلَاقُهَا عَلَيْهِ وَأَنْ كَرَّهَا لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِفُ مِنْ غَيْرِهَا (أَنْ لَمْ يَقْبَلْ بِالْحَمْلِ) فَإِنْ أَقْبَرَ بِهِ رَجَعَ قَوْلُهَا (وَلَا) يَقْبَلُ قَوْلُهَا عَلَيْهِ (فِي قِيَامٍ وَمَجْهُودٍ) كَقِيَامٍ زَيْدٍ وَكَلَامِهِ وَدُخُولِ دَارِهِ وَنَظَائِرِهِ فَذَا عُلِيَ طَلَقُهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ عَلَى عَدَمِهِ وَدَعَتْهُ وَأَذْكَرَتْهُ فَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِنَاءُ الزَّوْجِيَّةِ (وَلَوْ أَقْبَرَ) زَوْجٌ (بِهِ) أَيْ بِمَا عُلِيَ عَلَيْهِ طَلَاقُهَا (طَلَّقَتْ وَلَوْ أذْكَرَتْهُ) الرَّوْجَةَ وَمُؤَادَّةً لَهُ بِإِذْكَارِهِ كَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُهَا (و) أَنْ قَالَ لِأَمْرَانَةٍ (إِذَا) طَلَّقَتْ فَانْتِطَلَقَ وَهِيَ حَائِضٌ) عِنْدَ التَّلَاقِ (وَإِذَا نَفِطَ الدَّمُ) طَلَّقَتْ نَفْسَ الْقَوْلِ تَعَالَى وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ أَيْ يَنْتَظِعَ دَمُهُنَّ وَلَئِنْ قَدْ نُسِبَتْ لَهَا حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ فِي وَجُوبِ الطَّهَارَةِ وَالْمَعْلُومَةُ وَالْمَعْلُومَةُ وَحُجَّةُ الطَّهَارَةِ وَلَا تَنْهَالُ لَيْسَتْ حَائِضًا فَجَبَّ

أن تكون طاهرة الذلا واسطة (والا) تمكن حايضا حين التعلق (فانما ظهرت) أي انقطع دمها (من حيضة مستقبلة)
 طلقت لان أدوات الشرط تقتضي فعلا مستقبلا ولا يفهم من الكلام الا ذلك فتعلقت المصرفة به لكن لو حصل النقاء في أثناء
 الحيضة المستقبلة فهل تطلق لانه طهر كما تقدم أولا العرف لم أقف عليه (و) ان قال لامراته (ان حضت فانت وضرتك
 طالقان ففانت حضت فكذبها طاعت وحدها) أي دون ضررتها لانها مقبول على نفسها دون ضررتها فان أقامت بحضتها يمينه
 طلقنا وان أقمر بحضتها طلقنا أيضا ولو أكلها كذبناه ٢٦٢ (و) ان قال لامراته (ان حضتما فانتما طالقان وادعتاه)

أي ادعت كل منهما انها حاضت
 (فصدقهما طلقا) لا قراره
 بوقوع الطلاق على نفسه
 (وان أكلها كذبها طلقا) أي
 لم تطلق واحدة منهما لان طلاق
 كل منهما معلق بحضتها وحيض
 ضررتها واقرار كل منهما على
 ضررتها غير مقبول (وان
 أكذب أحدها طلقت
 وحدها) لأن قولها في حقها
 مقبول والزواج صدق ضررتها
 فقد وجد الحيض منها بالنسبة
 إياهم ولم تنطق بالمصدة لأن قول
 ضررتها غير مقبول في حقها
 ولم يصدقها الزوج (وان قاله
 لأربع) أي قال لنسائه الأربع
 ان حضتن فانت طواقي (فادعينه)
 أي ادعي الأربع الحيض (ومصدقهن)
 الزوج (طلقن) كلهن لوجود المصدة
 وهي حيض الأربع حيث
 صدقهن عليه (وان صدق ثلاثا)
 منهن (طلقت المكذبة)
 وحدها لقبول قولها في حضتها
 وقد صدق الزوج صوابها فقد
 وجد حيض الأربع في حقها
 بخلاف المصدقات فان قول
 المكذبة غير مقبول عليهن فان
 صدق دون ثلاث لم يقع شيء لأن قول
 المكذبة غير مقبول في حق
 غيرها (وان قال) لنسائه

الرجل من الحركة وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن في ثديها وغير ذلك قبل
 أن تنكح ولو بعد فراغ شهر العدة لم تزل في عده حتى تزول الريبة) فان كان حملها انقضت
 عدتها بوضعها وان زالت وبأنه ليس بحمل تيقنا ان عدتها انقضت بالشهور (وان
 تزوجت قبل ذلك) أي قبل زوال الريبة (لم يصح النكاح ولو تبين عدم الحمل) لانها
 تزوجت وهي في حكم المعتدات (وان كان) ظهور الريبة (بعد) العقد عليها (والدخول)
 بها (لم يفسد نكاحها) لانه وجد بعد انقضاء العدة ظاهرا والحمل مع الريبة مشكوك فيه
 ولا يزول ما حكمنا به منته (ولم يحل وطئها حتى تزول الريبة) لشكنا في حل وطئها
 لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فدخل على امرأة مسلم
 ماء ذرع غيره (وان كان) ظهور الريبة (قبله) أي قبل الدخول (وبعد العقد
 لم يفسد أيضا) لما تقدم (الآن تأتي بالمراد ويبيش لدون ستة أشهر منذ
 نكحها فيفسد) أي يتبين بطلان العقد لانها معتدة (فيهما) أي في صورتي
 ما اذا كان ظهور الريبة بعد الدخول وقبله (وان مات عن امرأة نكحها فاسد
 كالنكاح المختلف فيه) كبلاوي (فعلينا عدة وفاة) لانه نكاح يلحق فيه النسب
 فوجب به العدة كالصحیح وان قانونها في الحياة بعد الاصابة أو الخلو اعتدت
 بثلاثة قروء وأشهر والنكاح المجمع على بطلانه وجوده كعدمه وتقدم

فصل الثالثة من المعتدات (ذات القروء والمفارقة في الحياة بعد الدخول بها) أو الخلو
 (بطلاق أو خلع أو إيمان أو رضاع أو نسخ بعيب أو عسار أو اعتاق تحت عدا واختلاف دين
 أو غيره فعدها ثلاثة قروء وان كانت حرة أو بعضها) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء وغير المطلقة بالقياس عليها ولأن عدة الامه بالقروء قرآن فأدنى ما يكون
 فيها من الحرية يوجب قرأنا لثلاثة لا يتبعه (و) عدتها (قرآن ان كانت أمة) روى
 عن عمرو بن علقمة وابن عمر ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة وكالحمد وكان القياس يقتضي
 أن تكون حيضة ونصفا كما أن حدها النصف من الحرية لأن الحيض لا يتبعه فوجب
 تكميله كالطاقة والمدة والمكاتبه وأم الولد كالأمة (والقروء الحيض) لقول عمرو بن علقمة
 عباس وروى عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبد الله بن أبي الدرداء قال أجمد في رواية
 الأثرم كنت أقول انه لا طهر ثم رجعت لقول الأثرم ولانه لم يهدف في لسان الشارع استعماله
 بمعنى الطهر في موضع واستعمل بمعنى الحيض في غير حديث (ولا يعتد بالحيضة التي طلقها فيها)
 حتى تأتي بثلاث كاملة بعد الطهر الا لآية وروى الميهقي بإسناد رجاله ثقات عن ابن
 عمر (وان قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله وقالت بل) وقع (في الطهر الذي

قبله

أمر أربع (كلما حاضت احدا كن) فضررتها طواقي (أو) قال لهن

(أبتكن حاضت) أو من حاضت منكن (فضررتها طواقي فادعينه) أي ادعت كل منهن الحيض (ومصدقهن طلقن كاملا) أي
 ثلاثا ثلاثا لان كل واحدة لها ثلاث ضررات فيأتيها من كل منهن طاقة (وان صدق واحدة) منهن وكذب ثلاثا (لم تطلق) المصدقة
 لانه لا يقبل قول ضرراتها عليها (وطاقي ضرراتها طلقه) من ضررتها المصدقة اثبوت حضتها بتصدقها (وان صدق ثنتين)
 منهن (طلقتا طاقة طلقه) لان لكل منهما ماضة مصدقة (و) طلقت (المكذبتان ثنتين ثنتين) لان لكل منهما ماضتين
 مصدقتين (وان صدق ثلاثا) من الأربع (طلقن ثنتين ثنتين) لان لكل منهن ماضتين مصدقتين (و) طلقت (المكذبة

ثلاثا) لان لها ثلاث خرافات منسوبات (و) ان قال لامرأته (ان حوضها حية) فانتما طالقان (طالقاً بشروطهما في حية من) لان وجود حية واحدة منهما محال ليعرف قوله حية وكأنه قال ان حية واحدة طالقان وفيه اوجه آخر احده لا طالقان الا بحية من كل واحدة لان الحية الواحدة منهما لا يمكن فكأنه قال ان حية كل واحدة حية طالقان الثاني ان طالقان بحية من احدهما على حد يخرج منهما الاثر والآخر ان الثالث ثلاثة فذلك لا تطلق واحدة منهما ولو كانت اثنتان لم يبق بمسحول فلا يقع كان بعد ذلك السماء

بأنه ان كنت حاملاً كنت طالقاً بغير أن كنت حاملاً من حية واحدة (وقوع) الطلاق (معه) أي زمن الخلاف لوجود النسبة وتبين أنها كانت حاملاً بان ولد دون ستة أشهر من حبله وبعث أولادون أربع سنين ولم توطأ به حلقه (وان) يتبين كونها حاملاً حين حلقه بان ولدت لأكثر من أربع سنين من حلقه لم تطلق لعدم وجود الصفة (أو وطئ بعده) أي خلاف (ولدت ستة أشهر فأكثر من أول وطئه لم تهني) لا يمكن أن يكون الحزن من الوطء بعد الحلق ولا صل بقاء العدة (و) ان قالها (ان) لم تهني حلاً) فأنت طالق (وبكس) من التي قبها فإذا ولدت دون ستة أشهر من حلقه لم تطلق وان ولدت بعد أربع سنين طلقت لتبين أنها لم تكن حاملاً وكذلك ولدت لأكثر من ستة أشهر من وطئه بعد الخلاف لان الأصل عدم الحمل حينه وهذا أحد وجهين والآخر لا تطلق لان الأصل بقاء العدة فلا تزول بالشك (ويجزم وطؤه) أي وطئه زوجته ان قالها ان كنت

قبله) أي الحية (أوقال) الزوج (انقضت حروف الطلاق مع انقضاء لظهور وقوع في أول الحيض وقالت بل بقي منه) أي الطهر (بقية طاقول قولها) لانها مؤمنة على نفسها في الحيض وفي انقضاء العدة قاله في الشرح وفي الفروع والمهني وغيرها القول قوله انه لم يطلق الا بعد حيض أو ولادة أو في وقت كذا (واذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة لم تحصل للزوج حتى تنسل وان فرطت في الاغتسال مدة طويلة) قال أحمد روى عن ابن عباس انه كان يقول اذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة فقد باتت منه وهو أصح في الظاهر قيل له فلم لا تقول به قال ذلك بقوله عمر روى عن ابن مسعود فانا اتهمب ان أخافهم يعني اعتبار الغسل وبركه ان الظاهر رأي آخر كونه من توقيف عمر له البيان وروى عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبادة وأبي الدرداء (وقد قطع بقاء الاحكام) من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة (بانقضاءه) أي حية دم الثالثة (وتقدم في الرجعة)

فصل الرابعة من المعندات (المفارقة في الحياة ولم تحض لأشهر أو صفر فعدتها ثلاثة أشهر) لقوله تعالى والثلاثي ينسن من الحيض من نسائك ان كنتم عدتهن ثلاثة أشهر (وان كانت أمه أو أم ولد) أو مدبرة أو مكاتبه فعدتها (شهران) احتج بقول عمر رواد الأثرم ولان كل شهر من عام قمره وعدته بالأقراء قرآن فكانت له شهران (و) عدة (من بعضا حر بالحساب) من عدة حرث أو ثمة فتريد من الشهرين على الشاأ بقدر حربتها فمن نصفها حر ونصفها رقيق تعدد شهرين ونصف ومن ثلثها حر تعدد شهرين وعشرين يوماً وهكذا ذكر أبو بكر وقدمه في الترغيب ان عدتها كعدتها على الروايات (والابتداء) أي ابتداء العدة (من حين وقع الطلاق سواء كان وقوعه في الليل أو النهار أو في اثنا عشر من ذلك الوقت الى مثله فان كان الطلاق أول الشهر اعتبر ثلاثة أشهر بالأهلة) الظاهر النص (وان كان في اثنا عشر) أي الشهر (اعتدت ببقية شهرين بالأهلة) كالمسلم كانا أو ناقصين (ومن) الشهر (الثالث تمام ثلاثين يوماً كمنه) ما عتدته من (الأول) لما تقدم ان الشهر يطلق على ما بين المدة الثلاثين يوماً (وحداد يابس خسون سنة) لقول عائشة لن ترضي في بطنها ولدا بعد خيبن سنة (واختار الشيخ لأحد لاكثر سنة) أي الأيباس وذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب ان هنداً بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زهمسة ولدت موهبي بن عبد الله بن حسين بن علي بن أبي طالب وطاسون سنة قبل ان يولد لها ولدت بعد خيبن سنة زعمرية ولان بعد ذلك الستين الاقرشية (وان حضت الصغيرة في عدتها ولو قبل انقضائها بالخطأ ابتدأتها) أي العدة

حامل لا حمل وان لم تكن حاملاً فانت طالق (قبل استبراء فيها) أي صورة الانثى والنفي وان يكون الطلاق وقع (و) يجزم وطؤها (قبل زوال رية) كانه فاحظ بطن وحركته (أظهره ورجل في) الصورة (الثانية) وهي ان لم تكن حاملاً فانت طالق لاحتماله ان تحض من الوطء بعد الخلاف فيظهر ان الطلاق لم يقع وقد كان وقع فيكون ذريعة الى اباحة المحرم وأما في الأولى فيجزم قبل زوال رية وبعد ظهوره ورجل (ان كان) الطلاق (بائناً) نصاً ولا جاز لان وطء الرجعية مباح ويحصل به الرجعة (ويحصل) استبراء (بحيضة موجودة أو مستقبله أو ماضية ولم يوطأ بعدها) أي الماضية لان المقصود معرفة براءة رجوعها كالأحد فان تأخر حيضها أريت النساء من أهل المعرفة فان لم يوجد أو خفي عاين انتظار علم ان سبعة أشهر غالب مدة الحمل (و) ان قال لها

(ان) حلت فانت طالق (اذا) حلت فانت طالق أو متى حلت فانت طالق ونحوه (لم يقع) الطلاق (الأب) حمل (متجدد) بخلاف الحمل الموجود لانه على وجود أم في زمن مستقبل فلا يطلق قبله (ولا يطؤها) كان طوطي في طهر حلقه قبل حيض (لا احتمال أن تسكوت حلت) (ولا) يطؤها (أكثر من مرة كل طهر) لجواز أن تحمل منها أن كان الطلاق بائنا (و) ان قال لها (ان كنت حاملا مذكرة) أنت طالق (طلقة و) ان كنت حاملا (بائنة) أنت طالق (ثنتين فولدت ذكرين) فأكثر (فطلقة) لانه جعل الطلقة مع ٢٦٤ وصفها بالذكورة والطلاقين مع وصفه بالأنوثة ولم توجد

(بالقصر و) لان الشهر بدله عنها فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل كما التيمم مع الماء (وان كان) حيض الصغير (بعد انقضائها) أي العدة (بالشهور ولو) كانت العدة (بالحظة لم يلزمها استئنافها) أي العدة بالقر و لانه حدث بعد انقضاء العدة أشبه ما لو حدث بعد طول العصر (وان عشت ذات القر و) في عدتها ابتدأت عدة آتية) أي ابتدأت بثلاثة أشهر لان العدة لا تنفق من حنين وقد تعدد الحيض فتنتقل الى الأشهر لانها عجزت عن الأصل وكذا تيمم (فان) بن بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين ان ماراته من الدم لم يكن حيضا) لان الحامل لا تحيض وتعد بوضع الحمل (وان عتقت الأمة لرجعة في عدتها بنت على عدة حرة) لان الحرية وجدت وهي زوجة فوجب أن تعد عدة الحرة كما لو عتقت قبل الطلاق (وان كنت) الأمة (بائنا) وعتقت (وبنت على عدة أمة) لان الحرية لم توجد وهي زوجة فوجب أن تبني على عدة أمة كما لو انقضت العدة (وان عتقت) الأمة (تحت عتقها اختارت نفسها اعتدت عدة حرة) لانها بانيت من زوجها وهي حرة وروى الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بريرة بذلك وان طلقها رجعا فاعتقها سيدها بنت على عدة حرة سواء فسخت أو أقامت على النكاح

(فصل الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها ولو بعد حيضة أو حيضتين لا تدرى ما رفعه) أي سببه (اعتدت سنة) من انقطع بعد الطلاق فان كان انقطاعه قبل الطلاق فمنه (تسعة أشهر للحمل) لانها غلب مدته لتعلم براءتها من الحمل (وثلاثة للعدة) رواه الشافعي بإسناد جيد من حديث سعيد بن المسيب عن عمر قال الشافعي هذا قضاء عمر بن المهاجرين والانصار لا ينكره منكر علمناه ولان الغرض بالاعتداد بمدته براءة رجعا وهذا يحصل به براءة الرحم فاكتفي به واعا اعتبرنا ماضى سنة من الانقطاع ولو بعد حيضة أو حيضتين (لانها لا تبني عدة على عدة أخرى وان كانت) من ارتفع حيضها ولم تدر ما رفعه (أمة) فبأحد عشر شهرا) تسعة للحمل وشهران للعدة (فان عاد الحيض الى الحرية أو الأمة قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها) أي أحرز العدة (لزمها الانتقال اليه) لانه الأصل (وان عاد الحيض بعد مضيا) أي العدة (ولو قبل نكاحها لم تنتقل) الى الاعتداد بالحيض كالأعداء بعد النكاح (فان عاد عدة المراءن بقاء عتقها ما بين حيضتها من عدة قبلها من عدة قبلها من عدة قبلها) وان طالت (لانها من ذوات الاقراء) وعدة الجارية التي ادركت ولم تحض (ثلاثة أشهر لغوته تعالى واللائي يشن من الحيض الآية ولان الاعتبار بحال اعادةها ولا تميز لها ثلاثة أشهر (و) عدة (المسحاضة المبتدأة ثلاثة أشهر) ان كانت حرة (والأمة شهران) لان

الأوثة لم تطلق أكثر من طلقة (و) ان ولدت (أنثى) فأكثر (مع ذكر فأكثر فثلاث) طلقات تقع ثنتان بالانثى فأكثر وواحدة بالذكر فأكثر لو جود شرط التعليق (وان قال) (ان كان حلت) ذكرًا فانت طالق طلقة وان كان انثى فانت طالق ثنتين (فولدتها) أي ذكرًا وانثى (لم تطلق) (ان كان مافي بطنك) ذكرًا فانت طالق واحدة وان كان انثى فانت طالق ثنتين (فولدتها) أي ذكرًا وانثى (لم تطلق) لانه جعل الذكر والانثى خبرا عن الحمل أو مافي البطن فيقتضي حصره في أحدهما ولم يتمحض الحمل ذكرًا ولا انثى فلم يقع المعلق لعدم وجود شرطه (ولو أسقط ما) في المثال الأخير بان قال ان كان في بطنك ذكر فانت طالق واحدة وان كان في بطنك أنثى فانت طالق ثنتين فولدت ذكرًا وانثى (طلقت ثلثا) واحدة بالذكر واثنتين بالانثى (وما علق) من طلاق وعق وغسرها (على ولادته يقع بالقضاء ما نصير به أمة أم ولد) وهو ما تبين فيه

بعض خاق انسان ولو خفي لانها ولدت ما يسمى ولدا لا يبا عتق ووضعه فيها

الي

لا يسمى ولدا ويجوز أن لا تكون مبدأ خلق انسان فلا يقع الطلاق بالشك (و) ان قال لارأته (ان ولدت ذكرًا فانت طالق) (طلقة و) ان ولدت (أنثى) أنت طالق (ثنتين) فولدتها (ثلاث بعية) أي بولادتها لها ما بحيث لا يسبق أحدها الآخر طاعة بالذكروا ثنتان بالانثى ولا تنقض عدتها لأن ذلك لان العلق يقع عقب الولادة (وان سبق أحدهما) أي الولدين الآخر (بدون ستة أشهر وقع ما علق به) أي السابق فان سبق الذكر فطلقة وان سبق الانثى فثلاثان (وبانت) أو لولد (أنثى) منهنه لا تنقض عدتها به ان لم يرقبها قبله (ولم تطلق به) أي شئ لا تنقض العدة به فلا يلحقها الطلاق كان مت

﴿ وقف على طلبية أم من الحنابلة ﴾

فانت طالق (و) قوله (أنت طالق مع انتضاء عدتك) لوجوب تعقب الوقوع الصفة (و) أن سبق أحدهما الآخر (بسته أشهر فأكثر وقدوماً بينهما) أي الوضحين (فثلاث) طلاقاً تقع لوجوب العدة ما لو طلق بها ما ثاني حل مستأنفاً لا يمكن ادعاء أن تحمل بولده بولد (ومضى أشكل سابق) من ولدين متعاقبين ذكر وأنثى فلم يدر أسبق الذكر فطلق واحدة فقط وتبين بالأنثى أوسبق الأنثى فطلقا ثنتين وتبين بالذكر (فطائفة) تقع (ببقيين وبأقوام زاد) لشك في الثانية والورع أن يلتزمهما لاحتمال سبق الأنثى فان ولدت خفي بقياسه يقع الأقل ولو زاد ٢٦٥ لشك فيه والورع التزامه (ولا تفرق بين من قلده) منهما (حياً أو ميتاً) لأن الشرط ولادته وقد وجدت ولأن العدة تنقضي به ونصير الأمية أم ولد (و) أن قال لها (إن ولدت ذكرين أو اثنين أو حين أو حينين أو حينين أو حينين) فانت طالق فلا حنث (ولادة) (ذكر وأنثى أحدهما فقط) لأن الله لم يوجب له ولد (و) أن قال لها (كلما ولدت) فانت طالق (أوزادولدا) بأن قال كلما ولدت ولداً (فانت طالق) فولدت ثلاثه (أولاد معاً) لم يسبق أحدهم غيره (فثلاث) طلاقات لتعدد الولادة بتعدد الأولاد لأن كلا منهم مولود فدية بكل ولادة تطلقه لأن كلما لفتكراد (و) أن ولدت ثلاثه (متعاقبين) واحداً بعد واحد (طلقت) طارئة (وبشأن) طائفة (وبانت بثلاث) ولم تعاقبه لانتضاء العدة بوضعه (وأن ولدت اثنتين) متعاقبين (و) كان (زاد السنة) بأن كان كلما ولدت فانت طالق السنة (وطائفة بغير) من نفسها (ثم) طائفة (أخرى بعد طهر) من حيضه مستقبلة لأن هذا هو

الذي صلى الله عليه وسلم أمر جهة بنت جش أن تجلس في كل شهر ستاً أياماً أو سبعة ففعل لها حيضه من كل شهر بدليل أنه أتت ترك فيها الصلاة ونحوها (وإن كانت) لها (عادة أو غير عجلت به) كما فعل به في الصلاة والصوم (فإن كانت عادت بها) أم من أول كل شهر فمضى لها شهران بالحدال وسبعة أيام من أول الشهر (الثالث) فقد انتقضت عدتها لمضى ثلاث حيض بحسب عاداتها (وإن علمت) المتحضة (أن لها حيضه في كل شهر أو كل شهرين ونحوه ونسبت وقتها) أي وقت الحيض (فعدتها ثلاثه أشهر) ذلك الوقت التي لها فيه الحيض لتحقق مضي ثلاث حيضات بحسب المادة (وإن عرفت مرقعه) أي الحيض (من مرض أو رضاع أو نفاساً فلا تترأ) إذا طلق ونحوه (وعدة حتى يعود الحيض فعتقه) لما روى أنه في عن سويد بن سالم عن أبي جريح عن عبد الله بن أبي بكر أنه أخبره أن حسان بن منتذ طلق امرأته وهو صحيح وهي مرضعة فمكثت سبعة أشهر لا تحيض عنقه الرضاع ثم مرض حسان فقبل له أن تموت ورثك فحالف على عثمان وأخبره بشأن امرأته وعنده على وزيد فقال لها ما عثمان مات ريان فقال لا أرى أنها تزني أن مات وبزها أن مات فأنها ليست من القواعد لأنني بشن من الحيض ويست من الدلائل لم يحض ثم هي على عدة حيضها ما كان من قبل وكثير فرجع حسان إلى أهله فأنزع له ثمنها فلما فقدت الرضاع حاضت حيضه ثم أخرى ثم مات حسان فقبل أن تحيض اثنتي عشرة سنة واعتدت عدة الوفاة ورثته ورثه البهيقي بطريق آخر وأيس فيه ذكر زيد (و) حتى (تبلغ سن لايسة) فتعدها (لأنها آيسة أشبهت سائر الآيسات) وعنه تنظر زولده (ي مدفع الحيض من مرض ونحوه) (ثم إن حاضت اعتدت به ولا اعتدت بسنة) وهو ظاهريون المسألة والكافي

﴿ فصل السادسة ﴾ من المعتقدات (امراً المفقود) حرة كانت أو أمه (الذي انقطع خبره لعيبه ظاهرها الله لالك كالذي يفقد من بين أهله) ليلاً أو نهاراً (أو يخرج إلى الصلاة فلا يرجع أو يعصى إلى مكان قريب يقضي حاجته ويرجع ويظهر له خبراً أو يفقد في مفازة) مهاجرة (أو يهرب الخبز) (أو) يبعد (من حديق دانت رة أو غرق مركبه ونحو ذلك فأنها) أي زوجته (تتر عن زوجة) لو كانت أمه ثم تتدلل الوفاة (أو) أربعة أشهر وعشراً والامه شهران وخمسة أيام (قالوا ثمرة) قتلت في عدته تذهب إلى حديث عمرو هو أن رجلاً قد فوجئت امرأته التي عرفت كرت ذنبه فقال تراهي أربع سنين ففوجئت ثم أتته فتلا تر بصي أربعه أشهر وعشراً ففوجئت ثم أتته فتلا تر بصي هذا الرجل فوجئ وبه دفرة ففعل فقال عمر تزوجي من شئت راء ثم رجم وأجوز حتى

﴿ ٣٤ ﴾ - (كشف المنع) - ن ت ﴿ طلاق لسه كساق

﴿ فصل في طائفة ﴾ أي طالق (باعتلاق دقل) لمرأته (طائفة) فانت طالق ثم أوتقه) أي أنه لاق عليها (بائناً) بأن كان على عوض أو كانت غيره مدخول بها (الموقع مدعى) من طلاق لانه لا يصاف عصمة (و) ما يقع طلاق (معلق على خلع) لوجوب تعقب الصفة الموصوف والباش زينة خلع مدعى (و) زوقه) أي انطلق هو وأوكيله فيه (رجعياً) وقع ثنتان طلاقاً بالباشرة والأخرى بالصفة لانه جعل طليقة بالشرط لانه لا يقره وتدرج بالشرط (أو علقه) أي الطلاق (بقيامها ثم يوقع

تسلاقتها) بان قال لها ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان وقع عليك طلاق فانت طالق (فقامت) رجعية (وقع ثنتان) طلاقه بقيامها وطلقة بتوقع طلاقها بوجود الصفة وهي قيامها (وان علقه) أي الطلاق (بقيامها ثم بطلاقها) بان قال ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان طلقك فانت طالق فقامت فواحدة بقيامها ولا تطلق بتعليقه على الطلاق لانه لم يطلقها (أو) طلقه بقيامها (بايقاعه) بان قال لها ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان اوقعت عليك طلاق فانت طالق (فقامت فواحدة) بقيامها ولا تطلق بتعليق الايقاع لان ٢٦٦ شرطه لم يوجد لانه لم يوقع عليها طلاقا بعد التعليق (وان علقه) أي الطلاق (بطلاقها ثم بقيامها)

بان قال لها ان طلقك فانت طالق ثم قال ان قمت فانت طالق (فقامت فثنتان) واحدة بقيامها واخرى بتطبيقها الحاصل بالقيام لان طلاقها بوجود الصفة بتطبيق لها (و) ان قال لها (ان طلقك فانت طالق ثم قال) لها (ان وقع عليك طلاق فانت طالق ثم نجره) أي طلاقها (رجعية) بان كانت مدخولا بها فطلقها دون ما يملكه بلا عوض (ثلاث) واحدا بالنجز واثنتان بالتطبيق والوقوع (فلو قال اردت) بقولي اذا طلقك فانت طالق (اذا طلقك طلق) بما اوقعته عليك (ولم ارد عقد صفة دين) لانه محتمل (ولم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر (و) ان قال لم دخول بها (كلما طلقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق فثنتان) طلاقه بالنجز واخرى بالتطبيق ولا تطلق أكثر لان التطبيق لم يوجد الامرة (و) ان قال لها (كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم وقع عليها طلاقه (بمباشرة)

والدارقطني قال أحمد هو أحسن بروي عن عمر ثمانية وجوه ثم قال زعموا ان عمر رجم عن هذا هؤلاء الكذابين وقال من ترك هذا أي شيء يقول هو عن خمسة من الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير (و) قال (في التنقيح) الامة (كثرة وهو سهو) اذا الامة انما تساوى الحرة في التبرص فقط لافي العدة بعده (ولا يفتقر الامر الى حاكم لحكم بضرب المدة وعدة الوفاة والفرقة) لانها مدة تعتبر لباحة النكاح فلم تفتقر الى الحاكم كدة من ارتفع حبسها ولم تدر ما رفعه فيكون ابتداء المدة من حين انقطع خبره (ولا) يفتقر الامر (الى الطلاق ولي زوجها بعد اعتدائها) وهو قول ابن عمر وابن عباس وهو القياس (قلو مضت المدة وانعدت زوجت) من غير طلاق ولي ولا حاكم (واذا حكم الحاكم بالفرقة أو فرغت المدة نفذ الحكم) بالفرقة (في الظاهر) لان عمر لما حكم بالفرقة نفذ ظاهرا ولم ينفذ لما كان في حكمه فائدة دون الباطن (لان حكم الحاكم لا يغير الشيء عن صفته في الباطن) (فلو طلق الاول صح طلاقه لبقاء نكاحه) بدليل تخيره في اخذها لو رجع (وكذا لو ظاهرا من غيرها ونحوه) كالأول أو قدحها (ولو تزوجت امراته) أي المفقود (قبل) مضى (الزمان المعتبر) للتبرص والعدة (ثم تبين انه كان ميتا وأنه كان طلاقها قبل ذلك بعد تنقضي فيها المدة لم يصح النكاح) لانها ممنوعة منه أشبهت المراجعة (واذا تربصت) الاربع سنين (واعتمدت) للوفاة (ثم تزوجت ثم قدم زوجها الاول قبل وطء الثاني ردت اليه) أي الى الاول لانا قسنا حياته أشبه ما لو شهدت بيته بجهته فكان حيا (ولامصدق على الثاني) ليطلعا لنكاحه لانه صادف امرأة ذات زوج وتعود الى الاول بالعقد الاول (وان كان) عود الاول (بعده) أي بعد دخول الثاني بها (خير الاول بين أخذها) منه فنكون امراته (بالعقد الاول ولو لم يطلق الثاني منها) لان نكاحه كان باطلا في الباطن (وبطأ) الاول (بعد عدته) أي عدة الثاني (وبين تركها مع الثاني) لقول عمر وعثمان وعلي وقضى به ابن الزبير ولم يعرف لهم مخالف فكان كالاجماع واذا لم يخترها الاول كانت مع الثاني (من غير تجديد عقد) في الاشهر قاله في الرعية لان الصحابة لم ينقل عنهم تجديد عقد (واختار الموفق التجديد انتهى) وهو القياس قال المنقح قلت الاصح بعد عدته هي لانا نبينا بطولان عقده بجيء الاول ويحتمل قول الصحابة انتهى وعلى ذلك فيحتاج الى طلاق الاول كما في الرعية ثم الى انقضاء المدة ثم يجدد العقد (ويأخذ الاول) اذا تركها الثاني (قدر المصدق الذي أعطاهما هو) أي الاول (من الثاني) لقضاء عثمان وعلي ولان الثاني

اتف

بان قال لها انت طالق (أو سبب) بان علقه على شيء فوجد سواء كان

تعليقه بعد قوله لها ذلك أو قبله (ثلاث) لان الثانية طلاقه وقمت عليها فطلق بها الثالثة (ان وقعت) الطلقة (الاولى و) الطلقة (الثانية رجعتين) لان البائن لا يباح طلاق (ومن علق) الطلاق (الثلاث بتطبيق علك فيه الرجعة) كان قال ان طلقك طلاقا لم فيه رجعتك فانت طالق ثلاثا (ثم طلق واحدة) أو اثنتين وهي مدخول بها (وقع الثلاث) لان امتناع الرجعة هنا لعجزه عنها لانه لم يملكها (أو) قال لها (كلما) وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا أو (ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال) لها (انت طالق ثلاث طلقه) منها (بالنجز وتنميها من المطلق ويلغوه قبله) لانه طلاق من

زوج مختار في محل نكاح صحيح فوجب أن يقع كإلزامه هذه الصفة وعموم النصوص وكون الطلاق المعلق قبله محال لا يصح
 الوصف بفلانة المصفة ووقع الطلاق كقوله إذا طلقك فنت طلاق ثلاثا لا تملك (وتسمى) هذه المسئلة (السريجة) لأن
 أبا العباس ابن مرسج الشافعي أول من قال فيها وقال لا طلاق أبدان وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها
 فثبت أنها تؤدي إلى نفيها فلا تثبت ولا نهى إلى الدلالة ولأنها إذا وقعت وقع قبلها ثلاث فيمنع وقوعها وجوابه أنها قبله كما سبق وقال
 ابن عقيل تطلق بالخبر وبالغوا لمعلق لأنه طلاق فزمن ماض (ويقع) ٢٦٧ (عن) أبي زوجه (لم يدخل بها) وقال
 لما نكح طلق (المخيرة فقط)

أنتف الموضع فرجع عليه بالعوض كشهود الطلاق إذا رجعوا في ذلك لم يكن دفع
 المصدق لم يرجع عليها بشئ والارجع في قدر ما قبض منه (ويرجع الثاني على الزوجة
 بما أخذت منه) لأنه غرمه سببا (فإن رجع الأول بعد موتها لم يرثها) لأنها زوجة
 الثاني ظاهرا (وإن رجع) الأول (بعد موت الثاني وورثته) لأنها زوجة ظاهرا
 (واعتمدت وزوجت إلى الأول) لعدم المعارض له قال الشيخ نقي الدين هي زوجة
 لثاني ظاهرا وباطنا وترثه ذكره أصحابنا وهل يرث الأول قال أبو جعفر ترثه وخالفه غيره
 ومتى ظهر الأول فالفرقة ونكاح الثاني موقرة إن كان أخذها بطل نكاح الثاني حينئذ
 وإن أمضى ثبت نكاح الثاني انتهى فقلت وهذا مبني على الأول وأما على ما احتاره
 الموفق من تجديد العقد إذا تركها الأول فلا ينبغي أن ترث من الثاني ولأن يرث من الأول
 فكاحه بظهور حياة الأول (وأما من) أي انفقه والذي (انقطع خبره فبقية طاهرها
 السلامة كغيره أخرج في غير هذه الآية وابقا مبدو) السفر (طلب العلم والسباحة
 والامر) عند من ليس عادته القتل (وسفره أخرج في غيره) فإن امرأته تسير بس تمام
 تسعين سنة من يوم ولد (لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر من هذا) فإن فقد ابن تسعين اجتمع
 الحاكم ذكره في الترغيب ونقله عنه في المبدع (ثم تعد عدة الوفاة) لأنه حكم بموته (ثم
 تحل) للأزواج (وتقدم في باب ميراث المفقود إن كانت غيبته) أي الزوج (غير
 منتظمة) بأن كانت بحيث (يعرف خبره) وبأن كذا في غير ذلك لا يرث من تسعين اجتمع
 يتعدرا لانفاق عليها من ماله قبلها الفسخ (بأن أحساكم لنتهذ الانفاق عليها بالاستعدانة
 وغيرها كما يأتي في المفقات فإن كان الزوج قريبا فنفقه زوجته على سببه فيعتبر تعدرا لانه في
 عنه (ولا) تفصح (بتعدرا الوطء إذا لم يقصد بغيره الاضطرار بتركه فان قصد بها الفسخ
 به إذا كان سفره أكثر من أربعة أشهر) فقلت مقتضى ما سبق إذا غاب فوق نصف سنة في
 غير غزو أو وج واجب أو طلب رزق يحتاجه وطلبت فدومه ولم يتدفعه قاله "فسخ وان لم يقصد
 المضارة وأما قصد المضارة فتنسخ إذا مضت أربعة أشهر وطلبت أقيته وأبى على ما تقدم في
 الأدلاء (ومن ظهر موته باستفاضة كان تطاهرت الأخبار بموته أو) شهد به (بينة
 فاعتدت زوجته للوفاة أي بزوج) له حكم بموته (وإن عد زوجا بعد ذلك
 كالمفقود) إن كان قبل لدخول بدت إلى الأول وإن كان بعده فإنه (يخبر زوجته)
 الأول (بين أخذها) من الثاني (و) يس (تركها) فلا شيء (وله المصدق) الذي
 أعطاهما سويا بعده من الثاني ويرجع به الثاني عليها (وله) أي الزوج القادم
 أي (نظمين البينة) التي شهدت بموته (ما تملك من ماله) تسببا في انفقه (وإن

طلقت ضررت فانت طالق ثم قال مثله للضرورة ثم طلق الأولى) قدر ما أنت طالق (طلقت امرأة طلقه) واحدة بالصيغة وهي
 طلاق الأولى (و) طالقت (الأولى ثنتين) واحدة باليسيرة واحدة بالصيغة لأن وقوعها الضرر طالق لأن التعليق ووجود
 الصيغة تطليق (وإن طالقت المرأة) أي الموقرة فلا شيء (فقط) أي وأما طالق الأولى بعد أن قال لها ذلك (طلقتا)
 أي الأولى والثانية (طالقة طالقة) الأولى واحدة والثانية بغيره بالتعليق أخرى لأن طلاق الأولى وقع بالتعليق
 السابق على تعليق طلاق الثانية فلم يحدث بعد معلق طلاق الثانية طلاقها (ومثل ذلك) وقع من له زوجتان حفصة وعمره
 مثلا (إن) طالقت حفصة فمهره طالق (أو كذا طالقت حفصة فمهره طالق ثم قال إن) طالقت حفصة فمهره طالق (أو كذا

طلقت ثم انقضت طلاقاً (خفصة) هنا (كالخبر فيما قبل) فان طلق المرأة طلاقاً شديداً وحفصة طلاقاً وان طلق حفصة فطلق
 طلاقاً طلاقاً طلاقاً (وعدم) وعكس ذلك قوله لعمري ان طلاقك خفصة طلاقاً ثم قوله (خفصة ان طلاقك لعمري طلاقاً
 خفصة هنا كعمري هناك) فان قال لعمري ان طلاقك طلاقاً بالباشرة والصفة وطلقت خفصة واحدة وان طلق خفصة
 ابتداء لم يقع بكل منهما الا طلاقاً خفصة بالباشرة وعمراً بصيغة (و) ان قال (لاربع) زوجه (انك قد وقع عليها طلاقاً
 فصوابها طلاقاً ثم اوقعه) أي الطلاق ٢٦٨ (على احداهن) أي الاربع (طلقن كاملاً) أي ثلاثاً ثلاثاً

اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره فانها النفقة من ماله مادام حياً (قيام
 موجباً وهو الزوجة (فان تبين انه) كان (مات أو نارقها رجوع) بالبناء للفعل أي
 رجوع الوترية فما دام مات أو رجوع هو فيه اذا فارق (عليه ما عا بعد ذلك من النفقة) لا انقطاع
 الزوجية (وان ضرب لها) أي لأمراة المفقود (حاكم مدة التربص) فلها فيه النفقة
 لانه لم يحكم بموته بعد (ولا) نفقة لها (في العدة) لانه حكم بموته بعد مدة التربص
 فصارت معدة للوفاء والوجه الثاني لها النفقة قاله القاضي وهو من أحد لان النفقة لا تسقط
 الا بيقين الموت ولم يوجد ههنا وكذا ذكر صاحب المغني وانشرح وزاد ان نفقتها لا تسقط
 بعد العدة ايضاً لانها باقية على نكاحه ما لم تنزج أو يفارق الحاكم بينهما (وان تزوجت)
 امرأة المفقود سقطت نفقتها (أو فرق الحاكم بينهما مسقطاً) النفقة لا تسقط
 الزوجية ظاهراً (فان قدم الزوج بعد ذلك وردت اليه عادت نفقتها من حين الرد)
 كالنكاح اذا عادت للطاعة (واذا تزوج امرأة لها ولد من غيره وليس للولد ولداً ولداً بن ولا
 أب ولا جد وهي غير آيسة فمات) ولداً (اعتزلها الزوج وجوبا حتى تحيض) حيضة
 نساء (أو يتبين حملها) روى عن علي وابنه الحسن ونحوه عن عمر والحسين بن علي والصعب
 ابن جهم (لان حملها برثه) أي برث ولداً لانه أخوه لأمه وليس من يحجب (فان لم يفعل)
 أي الزوج بان لم يعتزلها (وانت ولد قبل ستة أشهر) وعاش (ورث) من ولداً لأمه لانا
 تبين انه كان موجوداً حين موته (وان أنت به بعده) أي بعد ستة أشهر (من حين وطئها)
 الزوج (بعد موت الولد لم يرث) الحمل لاحتمال حدوثه بالوطء (ومن طلقها زوجه)
 وهو غائب (أو مات عنها) زوجها (وهو غائب عنها فمات من يوم مات أو طلق) روى
 عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود ورواه عنهم البيهقي كما لو كان حاضراً ولو ان القصد غير
 معتبر في العدة يدل على الصغيرة والمجنونة وكألو كانت حاملاً ووضعت غير عالمة بفرقة (وان لم
 يحض ما تحضه المعتدة) لان الاحداد الواجب لمس بشرط في العدة فطهر انصوص (وان
 أقر الزوج انه طلقها من مدة تزيد على العدة ان كان فاسقاً أو مجبول الحال لم يقبل قوله في
 انقضاء العدة التي فيها حق الله) قاله في الاختيارات (وان كان عدلاً غير متهم مثل ان كان
 غائباً فلما حضر أخبرها انه طلق من كذا وكذا) قبل قوله لعمري انه قال في الاختيارات انه
 المشهور عن أحد (فتمتد من حين الطلاق كما لو كانت به بينه وعدة موطوءة وشبهة) كطالفة
 ذكره في الانتصار اجماعاً لان الوطء في ذلك من شغل الرحم ولحق النسب كالوطء في النكاح
 الصحيح (أو) أي وعدة موطوءة (برثا كطالفة) لانه وطء يقتضي شغل الرحم كوطء
 الشبهة ولانه لو لم يجب العدة لاختلط ماء الوطء والزواج فلم يعلم ان الولد منهما (الأمه)

لانه اذا أوقعه باحدها من طلق
 بايقاعه طلاقاً وطلقت كل
 واحد من صوابها بوقوعه
 عليها طلاقاً وكلما يقع بواحدة
 طلاقاً يقع بكل واحدة من صوابها
 طلاقاً فينال كل واحدة من
 صوابها الثلاث ثلاث طلاقات
 (و) ان قال لئنسانه الاربع
 كلما طلق واحدة فبعد
 من عبيدي (حرو) كلما
 طلق (ثنتين فائتان) من
 عبيدي حران (و) كلما
 طلق (ثلاثاً فثلاثاً) من
 عبيدي احرار (و) كلما طلق
 (أربعاً فاربعة) من عبيدي
 احرار (ثم طلقهن ولو معاً)
 بان قال لهن أنتن طوا لتي
 (عنتي خمسة عشر عبداً) لان
 في الزوجات أربع صفات
 هن أربع فبعثي أربعة وهن
 أربع أحاد فبعثي أربعة وهن
 اثنتان واثنتان فبعثي أربعة
 وفيهن ثلاث فبعثي بهن ثلاثاً
 أو تقول يفتق بواحدة واحد
 وبثانية ثلاثة لان فيها صفتين
 هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان
 ويعتق بثالثة أربعة لانها
 واحدة وهي مع الاولى والثانية
 ثلاث ويعتق برابعة سبعة لان
 فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي

مع الثالثة اثنتان وهي مع الثلاث التي قبلها أربع (وان أتى) معلق (بدل) قوله
 (كلمياً) قوله (ان أو نحوها) كتي واذا وحدهما كقوله ان طلق واحدة فبعثي حر وفتين فائتان وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً فاربعة
 ثم طلقهن ولو معاً (عنتي عشرة) أعبد لهن غير كل لا يقتضي التكرار (و) ان قال لأمريته (ان أنك طلاقاً فانت طلاقاً
 ثم كتب اليها اذا ذلك كذا في فانت طلاقاً فاذا) كتبه (كاملاً ولم يمتنع) منه (ذكر الطلاق وثنان) طلاقاً بتعليقه على الكتاب
 وطالفة بتعليقه على كتاب الطلاق لانه اناها بكتابه اليه لمعلق عليه الطلاق فان اناها بعض الكتاب وفيه الطلاق وانها كله وقد
 انجس ما فيه أو ذكر الطلاق منه لم يقع شيء كما لو ضاع لانه لم يأنها طلاقاً ولا كتبه بل بعضه ولا يشيت الكتاب الا بشاهدين ككتاب

القاضي ويكنى أن يشهدا فغندا (فإن قال أودت) بقولنا أننا لك كتابي فانتطالقي (أنك طالقي) بالتمايق (الأولدين) لأنه أهل بيته وكلامه يحتمله (وقبل) منه (حكما) لظهوره (ومن كتب) لأمراءه (إذا قرأت كتابي) وأنت طالقي ففرقي عليها وفق (الطلاق (إن كانت أمية) لا تقرأ لأن هذا الذي يرايد بقرائها (والا) تكن أمية بل كارهة (فإن) تطلق بقرأة غيرها عليها لأنها لم تقرأه والأصل استعمال اللفظ في حقيقة ما تم تعذر ومن حلف لا يقرأ كتاب فلان ففرأى نفسه ولم يحرك شفته به حث لا تصرف عنه إلى ما عرفه الناس إلا أن نفى حقيقة ٢٦٩ انقراة ولا يحنث إلا بها

فأفصل في تعليقه بالخلف
إذا قال في امرأته (إن طلق
بطلاقك، فنت طائقي ثم علقه)
أي طلائها (بها) أي شيئاً
(فيه حث) على فعل كان لم
أدخر له رذيت طلق أو أنت
طالق لأن من طالت في الحال
(و) - أنه - فيه (منع) من
فعل كان فمت طالق - ط - في
طائفت في الحال (أو) علقه بعبارة
(مصدقين) - ط - كانت طائقي
فقد قلت وإن هذا - نقول
للسدق ونحوه طالقت في الحال
(أو) علقه به، فيه (نكديته)
أي الخبر كانت ط - في - إن - يكون
هذا القبول كـ (طالقت
في الحال) لو - ود - أخلف
بطلاقه تجوزاً فيه من المعنى
المقصود - خلف - وهو - الخلف
أو المنع أو - كيد - وإن كان
في الحقيقة تعليقاً لأن اللفظ إذا
مذرحه على الحقيقة حمل على
معناه لفزيته الاستحالة (و) - لا -
تطلق من علق طلاقها
بالخلف به (إن علقه به شيئاً)
أو شيئاً غيرهما قبلها (أو)
علقه (بمحض أو طهر -
أو طوع - خمس أو ندوم الحاج
ونحوه) - كـ - يسوف - وهو -

غير مزوجة) تستبرأ (بحيضة) لأن المقصود العلم ببراءة الرحم من الحمل وذلك حاصل بالحيضة كالإيراد سيدها بعد وطئها (وان وطئت زوجة) بشبهة أو زنا (أو) وطئت (فترية بشبهة أو زنا حرم) أي حرم وطئها (حتى تغتسل الزوجة) مرة كانت أو أمرة (وتستبرأ السرية) خشية اشتباه الانساب واختلاط المياد (وله) أي الزوج أو السيد (الاستمتاع منها) أي من الزوجة والسرية (بمداون الفرج) كقبلة أو السهوة لأن التحريم لعارض كالحيض

فصل وان وطئت معتدة بشبهة أو نكح - فاصدق فرق بينهما (لأن العدة الفاسدة وجوده كعدمه (وأتت عدة الأول) لأن شبهة سابق - على الوطء المذكور (ولا يحتسب معها) أي العدة (مدة مقامها) أي الموطوءة (عدم الوطء) أي (بعد الوطء من ابتداءها من التفريق بينهما (وله) أي المطلق (رجعة رجعية في مدة نكته عنه) كما لم توجد في الرجعة (ثم استأنفت العدة من الوطء) لأن المدين من رجلين ثمة - داخلين كالديتين (وان كانت بائنا فاصاب المطلق) في عدتها (عدم ذلك) أي (ثم العدة الأولى ثم تعد من الوطء لأنه وطء محرر يلحق فيه النسب وإن عدة ذوى عدة طرفي والثانية عدة زمان ثم تدخل أحدهما في أخرى لاختلاف سببهما (كسكرات (وان صاحبها) مبينا في عدتها (شبهة استأنفت العدة موطء) لأن نكح قطع عدة ذوى وهو موجب للاعتدال للاحتياج إلى العلم ببرائة الرحم من الحمل (ودخلت بقية) نكته (ذوى) لأن الوطء بشبهة يلحق فيه النسب فدخلت بقية ذوى في العدة الثانية (وان وطئت امرأة) مزاوجة (بشبهة ثم طلقها زوجها رجعيًا عنه) أي طلقها (وإن) طلقته (ثم اعتدت للشبهة) ولا تندخل العدة مع أحدهما لو طلقته ثم زعم (ونكح) معتدة من غير النكاح صحيح كازاتية ونكحها بشبهة أو نكحها بدنس المذهب فخرها على الوطء وغيره في العدة له الشارح وقوله (ذوى) أي على كذا ما نرى معتدة منه ان كان يلحقه نسب ولها) كالموطوءة بشبهة ونكح - بعد ذلك عدة لحفظ مائه وصيانة نفسه ولا يصحان ماله المحترم من ماله المحترم ويحفظ نسبه عنه كالمطقة البائن (وإن) أي وان لم يلحقه نسب ولها كالمزني بها (وإن) تحل له في عمتها (وقدم في المحرمات في النكاح) تحل له المعتقد عنه إذا كان يلحقه نسب ولها منه (لم يلزمها بعد من غيره) فان لم تمتها عدة من غيره فلا حاق تنقضي (وان تزوجت) امرأة (في عدتها فمكادها) باطل (لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ اليك أحدهم وإن عدة نكاحها) اعتبرت بمرقة براءة الرحم للثلاثة حتى إلى انحلال النكاح وشبهة النسب (ويجب أن

[illegible]

يحصل جواب الشرط الأول بآئن بخلاف مسألة الخلف فتعقد عينه الثانية لأنها لا تبين إلا بعد انعقادها فإن تزويجها بعد ثم خلف بطلانها أطلق لوجود الخلف باليمين المنعقدة في النكاح السابق (و) لو قال لأمرأتي (أن) خلعت بطل لا كما فأنتم طالقان وأعاد (تقع بكل) منهما (طالقة) لمسبق (وإن لم يدخل بأحدهما) أي المرأتين (فأعاده بعد) أن وقع بكل منهما طالقة (فلا طلاق) لأن الخلف بطل لا لآئن غير معتد به (ولو فكح البائن ثم خلف بطلانها أطلقنا أيضا طالقة طالقة) لانهقاد اليمين الثانية في حقهما جميعا واكتفاء بوجود آخر ٢٧٠ الصفة في النكاح يقع الطلاق عقبه واستشكل كما أوضحته في

يفرق بينهما) لانهما اجنسان (وتسقط نفقة الرجعة وسكناها عن الزوج الاول لنشوزها ولم تنقطع عدتها حتى بقاء الثاني) لان العدة باطل لانصير به المرأة فراسا وسواء علم بالهرم أو وجهه فاذا دخل بها انقطعت العدة لانها اجنسة صارت فراساله (ثم اذا فارقتها بنت على عدتها من الاول) لأن حقها أسبق ولأن عدته وجبت عن وطئه في نكاح صحيح (واستأنفت العدة) بعد ذلك (من الثاني) ولا تندخل العدة وراه مالك والشافعي والبيهقي باسناد جيد عن عمر وعلى ولا تعرف لهما محال في العصابة قاله في المبدع ولا ينهما حقان مقصودان لادميين كالدينين (وان أنت ولدت من أحدهما عينا انقضت عدتها به) أي بوضعه (منه) أي من لحق به الولد (ثم اعتدت ثلاثا) بشلالة أقراءه يكون الولد نالول عينا اذا ولدت لدون ستة أشهر وعاش من وطئه الثاني ويكون للثاني عينا اذا ولدت له فوق ستة أشهر ومن وطئه ولغرق أربع سنين من ابنة الاول لها (وان أمكن أن يكون) الولد (منهما) بأن أنت به لفوق ستة أشهر ومن وطئه الثاني ولدون أربع سنين من بينونة الاول (أرى) الولد (القافسة معهما) أي مع الواطئين (فالحق) الولد (بمن أحقوبه منهما) لأن قولها في ذلك حجة (وانقضت عدتها به) لأنه لا يجوز أن يكون الحمل من انسان والعدة من غيره (وان لحقته) القافسة (بهما) أي الواطئين (لحق بهما) وانقضت عدتها به منهما) لأن الولد محكوم به لهما فتكون قد وضعت حملها منهما (وان نفقته) القافسة (عنهما) أي الواطئين (أو أشكل عليهما ولم يوجد قافة ونحوه) كما لو اختلفت قافتان اعتدت (بعدوضعه بثلاثة قروء) لأنه ان كان من الاول فقد أدت بما عليهما من عدة الثاني وان كان من الثاني فعليا أن تكمل عدة الاول لسقط الفرض بيقين وعلم بما سبق انها ذاولدت لدون ستة أشهر من وطئه الثاني ولا أكثر من أربع سنين من فراق الاول لم يلحق بواحد منهما ولا تنقض عدتها به منه لأنها من وطئه آخر (وللثاني أن ينسكحها بعد انقضاء العدتين) وهو قول علي وروي عن عمر انه يرجع اليه رواه البيهقي باسناد جيد وكالوزني بها وآيات الاباحة عامة وقال الشافعي له نكاحها بعد قضاء عدة الاول لان العدة انما شرعت لحفظ النسب وصيانة النكاح والنسب لاحق به أشبهه مالو خالها ثم نكحها في عدتها قال في المغني وهذا قول حسن موافق للنظر (فان وطئ رجلا ن امرأة بشبهة أو زنا فعليا اعتدتان لهما) لقول عمر وعلى ولا ينهما حقان مقصودان لادميين فلا يتبد اخلاق كالدينين واختار ابن جعدان اذا زنيها نكحها عدة وخرم عنها في المنتهى قال في التمتع وهو أظهر قال في شرح المنتهى في الاصح لعدم حقوق النسب فيه فسقط القصد للعلم براءة الرحم وعلى هذا عدة هامة أخرى وطئه والاول قدمه في المبدع

الحاشية (و) ان أتى (بكلمة يدل ان) بان قال كلما حلفت قط لا تفكها فانتما طالقان وأعادها واحد اهما غير مدخول بهما ثم أعاده حال بينوتها ثم نكح البت وأعادها طلقاً: (ثلاثاً) ثلاثاً (طلاقاً عقب حلفه وثانياً وطلاقاً بين لما نكح البتات وحلف طلاقاً) لعدم انحلال اليمين الاولى بالثانية لان كمال التكرار واليمين الثانية منسقة فاليمين الثالثة التي تكملت يحلفه على المنجد نكاحها شرط لليمين الاولى والثانية فيقع بها طلقان بخلاف ان فان اليمين الاولى تخرج بالثانية لعدم اقتضاها التكرار (ومن قال لزواجتي حفصة وعمرة ان حلفت بطلاق حفصة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منهما) لانه حلف بطلاق عمرة وحدها لا بطلاقهما (ولو قال بعده ان حلفت بطلاقك لحفصة طالق طلقت عمرة) به لحلفه بطلاقهما بعد تعليق طلاقها عليه (ثم ان قال) بعده (ان حلفت بطلاقك فعمرة طالقت لم تطلق واحدة منهما) لما سبق (ثم ان

قال) بعده (ان حلفت بطلاقك فحصة طائقي طلفت حصة) وحدها
 لئلا (و) ان قال (لندخل بهما كليا حلفت بطلاق احدا كما) فانما طالقان (أو) قال كليا حلفت بطلاق (واحدة
 منك كما فانما طالقان وأعاد طلقا ثنتين ثنتين) لان ذلك حلف بطلاق كل منهما فاطلقتا بحلفه بطلاق كل واحدة منهما طلقة
 طلقة وبحلفه بطلاق الاخرى كذلك (وان قال) لهما كليا حلفت بطلاق احدا كما او واحدة منك (نهي) طائقي (أو) قال
 (فضرته) طائقي وأعاد طلقة طلقة بكل منهما لان حلفه بطلاق واحدة منهما انما اقتضى طلاقها واحدة ما حلف بطلاقها الا مرة فلا
 بطلاق الا طلقة (وان قال) لهما كليا حلفت بطلاق احدا كما او واحدة منك (فاحدا كما طائقي) واعاده (فطلقة) يقع

(ياحداهما بعينه بقرعة) كما لو قال احدا كالمطاني (و) ان قال (لاحداهما ان حلفت بطلاق ضربك فانك طالق ثم قاله
 للآخرى) أى قال لها مثل ما قال للاولى (طلقت الاولى) لحلفه بطلاق ضربتها (فان أعاده للاولى طلقها للآخرى)
 لما

فصل في نطقه بالكلام والاذن والقربان بكسر القاف مصدر قرب بكسر الراء (اذا قال) لامرأته (ان كنتك فانك طالق ففعل
 أوز جرها فقال تعني أو اسكتي أو مري ونحوه) اتصل ذلك بعينه أولا ٢٧١ طلقتم ما لم ينو غيره وكذا لو سمعها نذره

سوف نقاب الكاذب عاينه
 لنفسه أنه حنت نصاله كلها
 (أقال لها) بعد التعليق
 بالكلام (ان قمت فانك طالق
 طلقتم) ذلك وان لم تقسم لانه
 كلام خارج عن اليمين (ما لم
 ينو) كزنا (غيره) أى
 غير ذلك الكلام أو زك
 محادثته أو إباحته مع غيرها
 بحيث أنه (و) ان قاما
 (ان بدأنك الكلام فانك
 طالق فقلت) له (ان بدأنك
 به) أى بكلام (بعدى حر
 أخلت بيمينه) لأنها كتمته أولا
 فلم يكن يلامه به بعد إباحته
 (ألم تكن) له (بيعة)
 بن نوره لا بد منها بكلام
 في مرة أخرى (ثم إن بدأنه) بكلام
 (حدثت) أى عنتي هيدها
 لو جردنا عنه (وان بدأنه)
 بكلام بعد قوله ان بدأنك
 بكلام بعدى حر (أخلت بيمينه)
 لما سبق (وان عنته) أى
 طلاقه (بكلامها زيد)
 كان قال لها ان كنت زيدا فانك
 طالق (فكلمته) أى زيدا
 (فلم يسمع) ربه بكلامها
 (لغفله) زيد (أو سمعه)
 عنها (وغمسه) كتمه

والتنقيح وهو مقتضى المقنع (واذا تزوج معتدة) من غيره (وجها) أى العبد
 والمعتدة عليها (عالمنا بالعدة) قلت ولم تكن من زنا (و) علمان (بهرم النكاح
 فيها) أى العدة (ووطئها فيها) أى العدة (فهما زنايان عليها أحد الزنا ولا مهر لها)
 لأنها زانية مطاوعة ولا نظر لشبهة العقد لانه باطل بجميع على بطلانه فلا اثر له بخلاف
 المعتدة من زنا فان نكاحها فاسد والوطء فيه حكمه حكم وطء الشبهة للاختلاف في وجوبها
 وحمل سقوط مهرها (ان لم تكن أمة) فان كانت أمة لم يسهط لانه ليس بها قابلية ط
 عطاوعتها (ولا يلحقه النسب) لأنه من زنا (وان كانا) أى النكاح والمنكوحه
 (جاهلين بالعدة أو) جاهلي (التعريم ثبت للنسب) واتفى الحد ووجب المهر (لانه
 وطء شبهة) (وان علم هو دونها فليحد) للزنا (و) عليه (المهر) بما نال من فرجها
 لأنها زانية مطاوعة (وان علمت هي دونه فعليه الحد ولا مهر لها) ان كانت حرة لأنها زانية مطاوعة
 (و يلحقه النسب) لانه وطء شبهة

فصل وان طلقها الزوج (واحدة) رجعية (فلم تنقض عدتها حتى يطلقها
 ثانية بنت على ماضى من العدة) لأنها ما طلقا لم تخلوها وطء ولا رجعة أشبه الطلقتين
 في وقت واحد (وان راحها ثم طلقها بعد دخوله بها أو قبله استأنفت العدة) لأنه طلق في
 نكاح صحيح وطئ فيه كالأول ببقائه طلاق (مصحفا) النكاح (بعد الرجعة به تنق)
 تحت عيب (أو غيره) أى غير العتق كفسخ العدة أو عسار لأن وجبا انفسح في العدة
 موجب الطلاق فكان حكمه حكمه وان ورثها في عدته جعلت له رجعة كأنقده
 فاذا طلقها استأنفت (وان طلقها بائن ثم نكحها في عدته ثم طلقها قبل دخوله بنت عني
 مامضى) لانه طلاق من نكاح لا دخول فيه فلا يوجب عدة كالوطئ ببقائه
 نكاح

فصل ويلزم الاحداد وهو المنع اذا المرأة تمنع نفسها مما كانت تنهيه به زوجها من
 تطيب وتزين يقال أحدت المرأة أحدا فهي محدة وحدت غدا بضم الغاء والكسر فهي حادة
 ومعنى الحد يد حديد الامتناع به أو الامتناع على من يحاوله (في العدة كل متوفى عنها فله
 في نكاح صحيح) لمدة ثأم عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمد المرأة فوق
 ثلاث إلا على زوج فانها ثمعديها أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مبرحا لا ثوب عصب
 ولا تمكحل ولا تمس طيبا منفق عليه ولا مصب بفتح الهين واسكان الصاد المهملتين نوع من
 البرد يصيغ غزله ثم ينسج له القامضي وكان في شرح الصحيح انه ثبت يصيغ به الثياب
 (ويباح) الاحداد (لبائن) كالمطلقة والزنا والمختلة لا يجاع ذكره في المدعي لكن لا يبر

صورتها أو صياح وكانت منه بحيث لو دعت صوتها سمعها حنت (أو) كلمته (وهو) أى زيد (مجنون أو سكران) غير مصر وهين
 (أو أصم يسمع ولا لماج) حنت لأنها كلمته (أو كابتته) أى زيدا (أو رسلته ولم ينو) معلق (مشاهرتها) له بالكلام حنت لأن ذلك
 كلام لقوله تعالى وما كان ابشرا بكلمه الله أو وجبا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء وإن ظاهرا ليهين
 هجرانها زيد ولا يحصل مع مواصلة بالكتابة والمراسلة وان أرسلت أنسابا لاهل العلم عن مسألة أو حديث فجاء الرسول فساء
 الخلوفا عليه لم يحنت لأنها لم تقصده بإرسال الرسول (أو كلمت غيره) أى غير زيد (وزيد يسمع نفسه) به (حنت) لأنها قصده
 وأسمعت كلامها أشبه ما لو خاطبته وكذا لو سمعت هيا لا تسمع صلاة ان لم تقصده (لا) يحنت (ان كلمته) أى زيدا (ميتا أو غائبا أو مغمى

تخليه أو أُنْجَا) لأن التكميل فعل يتعدى إلى المكمل فلا يكون إلا في حال يمكنه الاستماع فيها (أو) كلمته (وهي مجنونة) فلا حث
لأنها لا قصد لها (أو أشارت إليه) أي زيد لأن الإشارة ليست كالأشياء (و) من قال لامرأته (ان كلمنا زيدا وعمر
فانما طالقان فكلمت كل واحدة) منهما (واحدا) بان كلمت واحدة زيدا والآخرى عمرا (طالقنا) لأنه علق طلاقهما على
كلامهما معا وقد وجد أشبه قوله ان ركبنا دابتي كما رخصه (الا ان قال) لامرأته (ان كلمنا زيدا وكلمنا عمرا) فانما طالقان وكلمت
كل واحدة واحدا (فلا يحث حتى يكلمها) ٢٧٢ أي المرأتان (كلامهما) أي من زيد وعمر ولأنه علق طلاقهما

بكلامهما بالكل واحد منهما
(و) ان قال لامرأته (ان
خالفت أمرى فانت طالق فنهاها
وخالفته ولائيه) له تخالف
ظاهر لفظه (ثم يحث وتولم
بصرف حقيقتهم) أي الامر
والنهي لأنها خالفت نهيها لأمرو
الا أن ينوي مطلقا الخالفة
فان نوى مطلقا الخالفة حث
وقياسها لو كان ان خالفت نهي
فانت طالق فثمرها خالفته
(و) ان قال لها (ان خرجت)
بغير اذني فانت طالق (أو زاد
مرة) فقال ان خرجت مرة
(بغير اذني أو اباذني أو حتى
أذن لك فانت طالق فخرجت
ولم يأذن) لها في الخروج
طلقت لوجود الصفة (أو أذن)
لها في الخروج (ثم نهاها)
ثم خرجت ولم يأذن بعد نهيها
طلقت لخروجها بعد نهيها
بلاذنه لان هذا الخروج بمنزلة
خروج ثان (أو أذن) لها في
الخروج (وأم نعلم) بأذنه
فخرجت طلقت لان الأذن
هو الاعلاء ونهياها (أو)
أذن لها (وعلمت) وخرجت ثم
خرجت نسياناً لأنه طلقت
لخروجها بلاذنه (لا يحث
بمخرج وجه (أو أذن) لها

قاله في الرعاية ولا يجب لظاهره والاحاديث ولان الاحداث في عدة الوفاة لاظهار الاسف
على فراق زوجها وموته فاما البش فانه فارقة باختياره وقطع نكاحها فلا معنى لتكليفها
الحزن عليه ولان المتوفى عنها ولو كانت بولد على الزوج وليس له من ينفيه فاحتبط عليها بالاحداث
لأنه يلحق باليت من ليس منه بخلاف المطلقة البش وكالجمعة (ويحرم) الاحداث
(فوق ثلاث على ميت غير زوج) للخبر (ولا يجب) الاحداث على متوفى عنها (في نكاح
فاسد) لأنه ليس بزواج وفي الجماع المنصوص يلزم الاحداث في نكاح فاسد (والسلفة
والذمية والمكلفة وغيرها) أي الاحداث (سواء) لعموم الأدلة وغيرها المكلفة بخبرها
وليها ما يجب على المكلفة بخبره (وهو) أي الاحداث (اجتناب ما يدعو إلى جهاها
وبرغب في النظر اليه ويحسن من زينة) أي ما يزين به (وطيب) للاخبار الصالحة ولأنه
بحرك الشهوة ويدعو إلى المباشرة (ولو) كان الطيب (في دهن كدهن وردو) دهن
(بنفسج و) دهن (باسمين و) دهن (بان وشحوة) كدهن زبقي لأنه طيب (لكن
لها أن تجعل في فروعها طيبا اذا اغتسلت من الحيض ولا بأس بدهن غيره طيب كزيت
وشيرج) يفتح الشين لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تمس طيبا الا عند
أدنى طهرها اذا طهرت من حیضها بنبذة من قسط أو أخف من متفق عليه لأنه ليس بطيب
(و) لا بأس (بصبر في غيره وجه وسمن ويحرم) على المتوفى عنها (ان تختضب) لقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث أم سلمة ولا تختضب ولأنه يدعو إلى الجماع أشبه الحل بل أولى
(وان تخرجه وجهها وان تبهضه باسفيداج العرائس) لأنها انما تمت منه في الوجه لأنه يصفره
فيشبه الخضاب (وان تجعل عليه) أي الوجه (صبرا) بكسر الهمزة (بصفرة) فيشبه
الخضاب قال في الفروع في توجوه واليدبن (وان تنقش وجهها وان تختضب وجهها وما أشبه
ذلك مما يحسنها) ويدعو إلى جماعها (وان تكحل بالتمد ولو كانت سوداء) لقوله عليه
الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تكحل ولأنه يبلغ في الزينة (الا اذا احتاجت) للأخذ
(للنداء أو فتكحل) به (للازمنة جهنارا) قدمه في المذبح وغيره (ويباح) لها التحال
(بنو قيا وعزروا وشحوها) لأنه لا زينة فيه (كتنظيف وتقليم أظفار وتغيبا وخلق
شعر مندوب أخذه) كدنة (واغتسال بسلر وامتنشاط ودخول حمام) لأنه ليس منصوصا
عليه ولا في معنى المنصوص (ويحرم) عليها الثياب المصبغة للخصين كالمصفر والمرعفر والاحمر
والأزرق والأخضر الصافين والأصفر والمطرز) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس ثوبا
مصبوغا الا ثوب تصب وفي حديث أم سلمة ولا تلبس المصفر من الثياب ولا المشق (و) يحرم
عليها (الحلي كله حتى الخاتم والخلقه) سواء كان من ذهب أو فضة لعموم النهي (وما صبغ

غزله

(فيه) أي الخروج (كثبات) نص لان خروجها بذنه ما لم يجد حلقا

أو نهاها (وقال) ان خرجت (الاباذن زيد) فانت طالق (فانت زيد ثم خرجت) فلا حث خلافا للقاضي وجعل
المستثنى محذوف عليه (و) ان قال لها (ان خرجت أو غير ذلك) بلاذني فانت طالق فخرجت له (أي للحمام) (ولغيره)
طلقت لأنه يصرف في غير الخروج فخرجت (أو) خرجت (له) أي الختام (ثم يذهبها غيره) كالمصفر أو دار أهلها
(طلقت) لأن طهره بغيره فخرجت (أو) خرجت (له) أي الختام (ثم يذهبها غيره) كالمصفر أو دار أهلها
زوجته بلاذنه وخرجت (كثبات) في خروجها وانكرت لزوجته (قبل) منه (بينه) لا بد منها لوقوع الطلاق ظاهرا

﴿ وقف على طلبه العلم من الخبايا ﴾

لأن الأصل عدم الإذن (و لو كالامراته (ان قرئت) بضم الراء (واركدافانت طاقى وقم) الطلاق (بوقوعها تحت فئاتها) أى الدار المحلوف عليها (واصوتها) أى المرأة (بجدارها) أى الدار (و) ان قال لها ان قرئت داركدا (بكسر واقتربت ليقع) عليه طلاق (حتى ندناها) أى الدار لان مفعلا هذا ذلك ذكره فى الروضة واة تصر عليه فى الفروع وهو كلام الشافعى كما ذكرناه فى الحاشية

فصل في تلبية، بالمسبحة (أي الإرادة) إذا قل لا إله إلا الله ٢٧٣ ط (وان شئت (أرادا) شئت (أومتي) شئت

غزلته ثم نسج فكمصوغ بعد نسجه (اذ دخل لذلك في تحييد وعدمه) وبغيره
الايهض وان كان حسانا ولو كان الايهض (حربا) لان حسنه من اصل خاققه
فلا يلزم تغييره قال في المردع وظاهره ولو كان معدا للزينة وفيه موجه (ولا المون
لدفع الوح كالكملى والاسود والانضمر المشبع) لان الصبغ يدفع الوح لا يحسنه لانه
ليس بزينة (ولا) يحرم عليها (نقاب) خدافا لمخرق لانه ليس في معنى المنصوص
عليه وقياس المعتدة بالمحرمة مردود بان المحرمة يحرم على البس القفازين وباسحها
سائر الثياب ولا كذلك المعتدة (ويجوزها) في عدة الوفاة (التبرن في الفرش والبسط
والمستور) واثبات البيت لان الاحداد في البدن لافى الفرش ونحوه) لانه غير منصوص
عليه فيها

فوقصل وتجب عدة الوفاة في المنزل الذي وجبت له عدة (فيه وهو) المنزل (الذي مات فيه زوجته أو هي ساكنة فيه) روى عن عمرو وابنه وابن مسعود وأم سلمة وغيرهم أقوله عليه الصلاة والسلام لفرقة أسكني في بيتك حتى يباع الكتاب أجله فاعتدت أربعة أشهر وعشر فلما كان عثمان أرسل إلى فسانني عن ذلك فحبرته فاتمه وقضى به رواه مالك وأحمد وأبو داود وصححه الترمذي (سواء كان) المنزل (لزوجها أو) كان (باحرة أو عارية إذا قطوع الورثة بالمكان فيه أو) قطوع به (السلطان أو) قطوع به (أجنبي) لعموم ماسبق (وإن انتقلت) المعتدة (إلى غيره) أي غير المنزل الذي وجبت فيه العدة (لزمها العود إليه) لتقضي عدتها به تقدم (الأن تدعو الضرورة إلى خروجها منه بالبحولها ملك) المنزل منه (أو تخشى على نفسها من هذه أو غرق أو هرب أو غير ذلك تخروجها الحق) عليها (أو) نكونها (لا تجزم نكحاً به) فننقل لأنها حالة عذر (ولا نجد) مانعاً كثرى به (الامن ما بها) لأن الواجب عليها السكنى لا تحصيل المسكن (وفي المغني وغيره) وبطلب منها فوق أحرقة فنسقط السكنى ونسكن حيث شأنت) لأن الواجب سقط بخلاف نقل الزكاة لأن القصد نفع الأقرب ولو اتفق الوارث والمراة على نقلها لم يجوز لأن السكنى هنا حق تدعى على خلاف سكنى النكاح (ولا سكنى لها) أي المتوفى عنها (ولا نفع في مساكنة وتدعى الورثة إذا لم تكن حرة ولا) لأن ذلك يجب تمكين وإدستة مع وقد فاق وبأى في المعقات (وهم) أن الورثة (أخراجها لأدائها) لهم بالسب أو غيره وطول اسم لأن الحجة تدعى أي ذمت (ولا يخرج) المعتدة من مسكن وجبت فيه (لزوجها) نكاحاً روى عنه مالك ومالك بن أنس عليه السلام قال تعدون عند أحدكم حتى إذا أردت النكاح تعدت كل واحدة إلى بيتها

﴿ ٣٥ - (كشف القناع) - نانت ﴾ فارها (أندطالغان شتو، ودا) لم يقع حتى

شاه (أو) قل لها أنت طابق (ان شاء الله وعمره يقع حتى يشاء) ولو شاء أحدكم دورا ولا حرمنا - يا وقع لوجوده شيئا
يعا (و) ان قال لها (أنت طابق ان شاء الله وعمره يقع حتى يشاء) (ولو) كان (مميزا بقاء) أي ان شئت حياها (أو) كان
(سكران أو) شاه (بشارة موهومة من خرس وسحر حرس) فتد بابشارة موهومة (وقع) الطلاق في الحرام من غير يعلقه
سكران ومن الاجرس بلاشارة وردة الموفق والشاشرح في السكران بان وقوعه منه تغليظ عليه ما نصبت وهذا التغليظ على غيره ولا

المشقة من طلاق عليه و (لا يقع الطلاق (ان مات) زيد (أو غاب أو جن لها) أي المشقة لان الشرط لم يوجد (ولو قال) لامرأته أنت طالق (الآن يشاء) فلان (مات) فلان (أو جن أو أباهما) أي المشقة (وقع) الطلاق (اذن) لانه أوقع الطلاق وعلق رقه بشرط لم يوجد (وان خرس) فلان (وفهمت اشارته فكنطقه) لقيامها مقامه وقلت وكذا كتابته (وان نجح) طلقه فقال أنت طالق طلقه الآن تشاء أو يشاء زيد ثلاثا (أو علق طلقه) فقال ان قمت فانت طالق طلقه (الآن تشاء هي أو) يشاء (زيد ثلاثا أو) نجح ٢٧٤ أو علق (ثلاثا) بان قال أنت طالق ثلاثا وان قمت فانت طالق ثلاثا

ولان الليل مظنة الفساد (بل) تخرج ليلا (لضرورة) كأنه دام المنزل (ولها) أي العتقة (الخروج منها الحوائجها) من بيع وشراء ونحوها (فقط) فلا تخرج لغير حاجة وتخرج لم حاجتها (ولو وجدت من يقضيها لها) للحوائج غيرها (وليس لها البيت في غير بيتها) تلجأ بمجاهد (فلو تركت الاعتداد) وفي نسخ الاحداد (في المنزل أولم تحدهم) لمخالفتهم الأوامر (وعت العدة بمضى الزمان) كيف كانت كاصغيرة (والامة كالحر في الاحداد والاعتداد في منزلها) اعموم الخبر (الآن سكنها في العدة كسكنها في حياة زوجها السعيدا مسكنا خارا) للخدمة (ويرسلها ليلا) لتبيت بمسكن الزوج (فان أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانها كاه في المنزل) الذي مات زوجها لاسقاط السيد حقه في منزل المعارض (والسدية كالخضرية) في لزوم الموضوع الذي مات زوجها وهي به (فان انتقلت الحلة انتقلت معهم) للضرورة (وان انتقل غير أهل المرأة لزمها المقام مع أهلها) لعدم الحاجة الى انتقالها (وان انتقل أهلها انتقلت معهم) للحاجة (الآن يبقى من الحلة ما لا تخاف على نفسها منهم فتعبرين الإقامة) لتعبد بحل زوجها (و) بين (الرجل) معهم (وان هرب أهلها فتأقت) على نفسها (هربت معهم) للحاجة (فان أمنت أقامت لقضاء العدة في منزلها) لعدم الحاجة الى الانتقال (وان مات صاحب السفينة وامرأته فيها) أي السفينة (ولها مسكن في البر كمسافرة في البر) على ما يأتي تفصيله (وان لم يكن لها مسكن سواها) أي السفينة (وكان لها في بيت يمكنها المسكن فيه بحيث لا يجتمع مع الرجال وأمكنها المقام فيه) أي في مسكنها بالسفينة (بحيث تأمن على نفسها ومهرها لزمها أن تعبد) لانه كالمنزل الذي مات زوجها وهي به (وان كانت) السفينة (ضيقة وليس معها محرم أو لا يمكنها الإقامة فيها الا بصحبة تخطط مع الرجال لزمها الانتقال عنها الى غيرها) لتعذر الإقامة بها عليها (واذا أذن للمرأة زوجها في القلة من بلد الى بلد أو في النقلة (من دار الى دار) الزوج (فصل خروجها من الدار والبلد قبل نقل متاعها من الدار أو بعده لزمها الاعتداد في الدار) لانها مقيمة بعد الاعتداد في منزل الزوج واجب (وان مات) الزوج (بعد انتقالها الى) الدار (الثانية اعتدت فيها) لانها منزلها التي مات زوجها وهي فيها (وكذلك ان مات) الزوج (بعد وصولها الى البلد الآخر) فانها تعتد بها لانها محل إقامتها (وان مات) الزوج (وهي بين الدارين أو البلد بين خريف بينهما) اتساويهما ولان في وحبوب الرجوع مشقة (وان سافر) الزوج (بها) أي بزوجه (بغير النقلة فمات) الزوج (في الطريق قريبا وهي دون مسافة القصر لزمها العود) لانها في حكم الإقامة (وان كان)

(الآن تشاء واحدة أو) الآن (يشاء) زيد (واحدة فشاعت) هي (أو شاء) زيد (ثلاثا في) المسئلة (الأولى وقعت) الثلاث لوجود شرطها (كواحدة) أي كما تقع طائفة واحدة ان شئت هي أو زيد واحدة (في) المسئلة (الثانية) لانه مقتضى صيغته (وان شئت) ثنتين (أو شاء) زيد (ثنتين) أي طائفتين في المسئلتين (فكم لو لم يشأ) أي هي أو زيد لانه لم يقل الآن تشاء هي وزيد ثنتين (و) ان قال لها (أنت طالق وعبدى حوان شاء زيد ولانية) للقاتل تخالف ظاهر لفظه (فشاء هما) زيد أي الطلاق والعتيق (وقعا) لوجود الصفة (والا) يشأها بان لم يشأ شيأ أو شاء أحدهما فقط (لم يقع شيء) لان المعطوف والمعطوف عليه كشي واحد وقدولهما التعليق فتوقف الوقوع على مشيئتهما ولا تحصل عيشة أحدهما (و) ان قال لها (يا طالق) ان شاء الله طلقته قاله في الترغيب وقال انه أولى بالوقوع من قوله أنت طالق ان شاء الله (أو) قال

لها (أنت طالق) ان شاء الله طلقته (أو) قل (عبدى حوان شاء الله) بعدها
هتق (أو قدم الاستثناء) فقال ان شاء الله فانت طالق أو عبدى حوان (أو قال) أنت طالق الآن شاء الله أو قال عبدى حوان (أو قال) أنت طالق ان شاء الله أو عبدى حوان (ان لم) بشأ الله (أو) قال أنت طالق ما لم يشأ الله أو عبدى حوان (ما لم يشأ الله وقعا) أي الطلاق والعتيق نصا وذكر أي الامام قول فتشأه قد شاء الله الطلاق حين أذن فيه ولانه تعليق على ما لا سبيل الى علمه فبطل كماله لعلقه على شيء من المستحيلات ولانه ان شاء حكم في محله فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والكساح ولانه بقصد بان شاء الله تأكيذا للوقوع (و) ان قال لها (ان قمت) فانت طالق ان شاء الله (أو) قال لها (ان لم تقومي فانت طالق) ان شاء الله

(أو) قال (لامته) مثلاً (ان قمت أو ان لم تقوى فانت حرة ان شاء الله أو) قال لامرأته (انت طالق) ان قمت ان شاء الله أو انت طالق ان لم تقوى ان شاء الله أو انت طالق لتقومين ان شاء الله أو انت طالق لا تقومين ان شاء الله (أو) قال لامته مثلاً (انت حرة ان قمت) ان شاء الله (أو) انت حرة (ان لم تقوى) ان شاء الله (أو) انت حرة (لتقومين) ان شاء الله (أو) انت حرة (لاقومين) ان شاء الله فان قويت ودا المشية الى الفعل لم يقع الطلاق (ب) أي بفعل ما حلف على تركه أو بتركه ما حلف على فعله لان الطلاق متاعين لانه يتعلق على ما يمكن فعله وتركه ٢٧٥ فشمه عموم حديث ابن عمر مرفوعاً من

بمدها (فوقها) أى فوق مسافة القصر (خربت بين البلدين) لتساويهما وكل موضع
يسارهما السفر فهو مشروط بوجود محرّم يسافر معها الأخير (وإذا مضت) المعتدة
إلى المقصد ما ظلت الإقامة حتى تنقضي مآثر رحلت إليه وتنقضي حاجتها من تجارة أو غيرها)
دفعاً للحرج والمشقة (وإن كان خروجها للزينة أو زيارة ولم يكن) الزوج قبل موته (قدر
لها مدة أقامت ثلاثاً) أى ثلاث ليل بالأيام لها الأتمامة الضياف (وإن كان) قبل موته
(قد ولها مدة فلهما أكملها) استحباباً بالأذن (فإذا مضت مدتها) التي قدرها لها أو الثلاث إذا
لم يكن قدرها لها مدة (أوقضت حاجتها) إذا كان السفر لمصلحة (ولم يكن الرجوع
خلوفاً أو غيره) كعدم محرم إذا كانت مسافة قصر (أتمت العدة في مكانها) للعذر (وإن
أمكنها الرجوع لكن لا يمكنها الرجوع إلى منزلها حتى تنقضي) العدة لا يكون السفر
يستوجب ما سبق منها (لزمت الإقامة في مكانها) حتى تنقضي عدتها (وإن كانت تفصل
إلى منزلها) (وقد بقي منها) أى العدة (متى لزمها العودة لئلا يقع به في مكنتها وإن أذن لها)
زوجها (في الحج أو كانت) حجتها (بحجة الإسلام فأحرمت به ثم مات فخشيت قوات الحج)
أن قدمت (مضت في سفرها) لأنها مع إعادتنا واستوفى الوجوب وضيق الوقت فوجب
تقديم السابق منهما كما لو سبقت العدة ولأن الحج أكد لأنه أحد أدراك الإسلام والمشقة
بتفويته أعظم فوجب تقديمه (وإن لم تخش) قوات الحج (وهي في بلد أو قرية) منها
أى دون مسافة القصر (يمكنها العودة أقامت لتنقضي العدة في منزلها) لأنه أمكنها الجمع
بين الحجتين من غير ضرر بالرجوع فلم يحز إسقاط أحدهما ولا هي حكم المقيمة (وإلا) أى
وإن لم تكن في بلد أو قرية منه (ولم يمكنها العودة) مضت في سفرها (لأن في الرجوع
عليها حرج ومشقة وهو متفق شرعاً (ولو كان عليها حجة الإسلام فات) زوجها (لزمت
العدة في منزلها وإن فاتها الحج) لأن العدة في المنزل تقوت ولا بد لها والحج يمكن الاتيان
به بعدها (وإن أحرمت قبل موته أو بعده وأمكن الجمع بينهما باتان ياء - عدة في منزلها
وتخرج لزمها العودة ولو تباعدت) لأنه أمكنها الجمع بين الواجبين من غير ضرر وقيد في شرح
المنتهي بما إذا كان قبل مسافة القصر لكن مذكروه المنصف ظاهر انتهى وغيره (وإن أم
يمكن الجمع (قدمت مع البعد الحج) لأنه وجب بالإحرام وفي منه من ثمة - سفرها
ضرر عليها بتضييع الزمن والمقنة ومنعه دء واجب فريضة الرجوع لذلك (ومع أقرب)
بأن كانت دون مسافة قصر قدمت (أعدت) منه في حل منية (كما يؤم تترك حرمت)
وتحصل بفوت الحج بعد مرة وحكمه في إفقه - حكم من فاته الحج وإن لم يذهب - سفره في
الحج مرد كره في الشرح (ومتى رتب عليها الرجوع خوف أو ضررها المعنى في سفرها

أوسوه خلقك أوسمك وشبهه (يقع) اعدق (في الخ ل) انه ابقاع معس بهه (بجلاف قوله) انت طالق (اندموزيد) فلا
تطلق حتى يقدمز بدلان الام قبله له: قيت نظيره ا قوله تعالى اقم الصلاة لذك الشمس (أو) أنت طالق (لقد) فلا تطلق
حتى يأتي القد (ونحوه) كانت طالق لم ينفك وهي طاهرة فلا تطلق حتى تحيض لمساق (فان قال فيما ظهروا التاميل) كانت
طالق (رضازيد أوقيامك ونحوه) (أردت الشرط) في تعليق الطلاق (قبل منه حكما) لان الغطه بحمله فلا تطلق حتى يوجد
المعلق عليه بعد التعليق لانه يستعمل لتعنيق كانت طالق السنة والبدعة (و) ان قال لها (انرضي ابرك) فانت طالق (فاني)
أبرها أي قال لأرضي بذلك (فرضي) بعد اياه (وقع) الطلاق من الشرط مطلق فهو منراج (و) ان قال لها (أنت طالق ان

كنت تحب أن يعذبك الله بالنار أو) ان كنت (تبعض الجنبه أو) ان كنت تبعضين (الحياة ونحوها) كالحب واللعن واللعن
والعائيه (فقلت أحب) التعذيب بالنار (أو) قالت (أبض) الجنه والحياه ونحوها (لم تطلق ان قالت كذبت ولو قال) ان
كنت تحب بقلبك ان يعذبك الله بالنار أو ان كنت تبعضين (بقلبك) الجنه ونحوها لاسمها ذلك عادة كقوله ان كنت تبعضين
ان الجنب يدخل في حرم الأمره فقلت طالق فقالت أعقده فان عاقلا لا يجوز فضلا عن اعتقاده فان لم تقبل كذبت فقال القاضي
تطلق وجزم به في الوجيز وقال في التقيص ٢٧٦ لم تطلق ان كانت كاذبه وفي الانصاف والاولى انها لا تطلق اذا كانت

تعلقه أو كانت كاذبه وهو المذهب
وان قال ان كنت تحب
أو تبعضين زيد أفأنت طالق
فاخبرته به طلق وان كذبت
(ولو قال) لامرأته (ان كان
أبوك يرضى بـ فعلتيه فانت
طالق فقال ما رضيت ثم قال
رضيت طلق لتعليقه على
رضا مستقبل وقد وجدوا (لا
تطلق (ان قال) لها (ان كان
أبوك راضيا به) أي بفعلتيه
فأنت طالق فقل ما رضيت ثم
قال رضيت لانه ماض (وتعاقب
عتق) فيما تقدم (كطلاق)
لان كلا منهما إزالة ملك
(ويصح) تعليق عتق
(بالموت) وهو التدبير للخبر
بمخلاف تعليق طلاق بموت
وتقدم

فصل في مسائل متفرقة
من تعليق الطلاق بشروط
(إذا قال لامرأته) أنت طالق إذا
رأيت الهلال أو) أنت طالق
(عند رآه) أي الهلال (وقع)
الطلاق (إذا رآه) الهلال
منها أو من غيرها (وقد غربت
الشمس) لأقبله (أو عت)
العدة بتمام الشهر قبله ثلاثين
يوما لان رؤية الهلال في عرف

كالعدة) للخرج (ومتي رجعت وبقي عليها شيء منها) أي العدة (أنت به في منزل
زوجها) لانه الواجب وقد زال المزاحم
فصل وتعتما ثن حيث شأنت من بلد ما في مكان مأمون ولا يجب عليها العدة في منزله
١ لما روت فاطمة بنت قيس ان أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل اليها بشي
فخطبته فقالت والله مالك عليها من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
فقال لها ليس لك عليه نفقة ولا سكنى وأمرها ان تعتد عند أم شريك ثم قال تلك امرأة بغشها
أصحائي أعنتي في بيت أم كلثوم متفق عليه وانه كارع وعاشة ذلك يحجب عنه واستحب
أقرارها بما كنهها لقوله تعالى لا تخبر جوهر من بيوتهم إلا به (ولا تسافر) قبل
انقضاء عدتها لما فيه من التبرج والتعرض للرؤية (ولا يبيت إلا في منزلها) أي المكان
المأمون الذي شأنته (وجوبا) لما تقدم (فلو كانت دارا لمطلق متسعة لهم أو أمكنها السكنى
في موضع منفرد كالخبرة وعول الدار وبينهم ما ياب يعلق وسكن الزوج في الباقي جاز) لانه
لا محذور فيه (كما لو كانتا حجريين متجاورين وأن لم يكن بينهما باب مغلق ولها موضع تستتر
فيه بحيث لا يراها) مبيتها (ومعه) محرم تحفظ به جاز أيضا (فان لم يكن معها محرم لم
يجز أن) ولو غاب من زمته السكنى لها) أي زوجته أو مطلقته الرجعة أو البائن الحامل
ونحوها (أو منعها منها) أي من السكنى الواجبة عليه (اكثرها الحياكم من ماله) ان
وحدله مالا (أو اقترض عليه) ما سكن به ان لم يجد له مالا لقيام مقام الغائب والممتنع
(أو قرض) الحاكم (أجرته) أي أجرة ما وجب على الغائب من المسكن لتأخذه منه إذا حضر
نظير ما نرضه (وانا أكثره) أي أكثر من وجبت لها السكنى مسكنا (بأذنه) أي
أذن من وجبت عليه (أو) (أذن حاكم أو) أكثره (بدونه) ما لا يجوز عن أذنه) أي أذن
أحدهما (وجعت) عليه بمنظيره ما أكثر به كما لو قام بذلك أحني بنية الرجوع (ومع
القدرة) على استئذان الحاكم (أن نوب الرجوع رجعت) كن قام عن غيره واجب
(ولو سكنت مملكتها) مع غيبة من وجبت عليه السكنى أو امتناعه (فلها أجرته) لانه
يجب عليه اسكانه فوجب عليه أجرته (ولو كانت) مع حضوره وسكوته (أو أكثرت
مع حضوره وسكوته فلا أجره لها) لانه ليس بمتعة ولا غائب ولا أذن كما لو انفق على نفسه
من زمت غيره نفقته في مثل هذه الحالة (وليس له الحاقه مع امرأته البتة) لانه الأجنبية
منه (الا) إذا خلا بالبائن (مع زوجته أو أمته أو محرم أحدهما) أي الميسين أو المماتة
كان حلالا مع أمه أو أمها (وان أراد) البين (اسكان البائن في منزله أو غيره مما يصلح
لها تحصيل الفراشه ولا محذور فيه لمها ذلك) لان الحق له فيه وضربه عليه في مكان الى اختياره
١ قوله لما روت فاطمة الخ) لذى في شرح المفتي قالت طلقني زوجي ثلاثا فاذن لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن أعتمد في أمي أنتهي

الشهر العلم باول الشهر لحديث اذا أتم الهلال فصوموا وإذا رأيتوه فافطروا والمراد رؤية
العلم وحصول العلم فانصرف لفظ الحالف الى عرفا شرع كقوله اذا صليت فانت طالق فانه ينصرف الى الصلاة الشرعية
لانها لا ينفصل رؤيته بخور يدل لانه لم يثبت لها عرف بخالف اللغة ولا تطلق برؤية الهلال قبل الغروب (وان نوى العيان)
يكسر العين مصدر عاين أي نوى عاينة الهلال أي ادرا كبحاسة البصر خاصة منها أو من غيرها (أو) نوى (حققة رؤيتها
قبل) منه (حكما) لان لفظه يحتمله فلا تطلق حتى تراه في الثانية أو يرى في الاولى (وهو هلال) أي يسمى بذلك من أول الشهر
(أو) ليلة (ثالثة) من الشهر (ثم يقرر) بعد الثالثة أي يسمى فمرا فلو نوى حقيقة رؤيتها فلم يره حتى أقدم لم يحث

(و) ان كان لها (انرايت زيدا فاذت طالق فرأته) طلاقا (لامكرهتولي) كان زيدا (مبتاؤها) ما هو زواج) ونحوه (شذات) لا ينجبت ما وراه (طلقت) لوجود العدة بحقيقة تزويجها فان كان الزاج غير شفاف وكان فيه لم ينجبت لعدم رؤيتها للعائل (الاعم بنية أو فرينة) تخص الزوجة بحال فلا تطلق اذا رأت في غيرها (ولا تطلق ان رأت خياله في ماء أو في امرأة أو جالسته عيها) لأنها لم تراه الا ان تكون نيتة ان لا تجتمع معه فنجبت ان حاسه عيها (و) ان قال (من بشرتي أو خبرتني بقدم أخى فهى طالق فاجبر) به (عدد) انسان فأكثر من نسائه (معاطة) ذلك ٢٧٧ العدد وقوع لعنة من على الواحد فأكثر

قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (والا) يشتره أو خبرته معا بسل مرتبات (نسيئة صدقة) تطلق في لان التبشير حصل بالخبر أو خبر صدق بتغيره بشرة الوحي من سرور أو غم أو الخبر الكاذب وما بعد علم الخبر وجوده كعدمه (والا) صدق السابقة (فان صدقة) ممن تطلق لان السرور أو الغم إنما يحصل بخبرها (فان صدقة) لو كان ان ظننت كذبا فانت طالق فظنت به طلق لا يقال ان لا ينتج قطعا كيف تطلق لان المني ان حصل نثا انظر يكفى الخ والحصول قطعي فينتج قطعا (ومن حلف عن شيء) لا يفعله (ثم فله مكرها) لم ينجبت نصا لعدم اضافة نقل اليه (أو) فعله (بجنونا أو فمى عليه أو نأما لم ينجبت) لله مطلق على عقده (و) ان فله (ناسيا) حلفه (أو جاهلا) أنه المحلف عليه أو الحنث به كن حلف لا بدخل دار زيد

لا خير يدفع لمن يبيع فديعه لعداف فبعه غير عالم بحنث في طلاق وعنته فقط (أو عقدها) أى اليه (بظن صدق نفسه) كن حلف لا فعلت كذا أظنا أنه لم يفعله (فبان بخلافه ينجبت في) حلفه (ب) (طلاق وعنتي) لأن كلامه مائة ان بشرط وقد وجد ولأنه يتعلق به حق آدمي كالانلاف (فقط) أى دون اليه من المكفرة فلا ينجبت فيها نصا لأنه محض حق الله تعالى لا يدخل في حديث على لامني عن انطواء النسيان (و) ان حلف عن شيء (ليفعله) كيقوم (فتركه مكرها) على تركه لم ينجبت لان الترك لا يضاف اليه (أو) تركه (ناسيا لم ينجبت) قطع به في التنقيح ومقتضى كلام جماعة ينجبت في طلاق وعنتي كالتى قبله وقطع به في الاقتناع وقد يفرق بان السرك يكره فيه اخبايا فيشقى التحريم منه (ومن يتنعم يمينه) أى الحالف كزوجه وولده وولده لأمه ونحوهم

كسائر الخفوق (ولو لم تلزمه نفقة كمعدة لشبهه أو نكاح فاسدا ومستبرا فعنتي) فيلزمه من الكفى اذا طلبها الزاطع والسيد مع انه لا يلزمهما ساكنين (وحكم الرحمة في العدة حكم المتوفى عنها في لزوم المنزل) لقوله تعالى لا تحرجوه من بيوتهن ولا يخرجن وسواء أذن لها الزوج في الخروج أو لم يأذن لان ذلك من حقوق العدة وهى حق لله تعالى فلا يملك الزوج اسقاط شيء من حقوقها كما لا يملك اسقاطها انتهى

باب الاستبراء

بالمطلب براءة الرحم كالاستعطاء طلب الاعطاء وخس بالامة لاسم براءة رحمها من اخل والحرمة وان شاذت الامة في ذلك فهي مفارقة له في التذكر ارفادك يستعمل فيها اللفظ العدة (وهو) تربص فيه (قصده علم براءة رحم ملكين) من قن وكنهه وام ولد ومدة (حدوث) أى عند حدوث الملك بشراء أو هبة أو وارث أو وصية أو شترها (أو زوالا) أى عند ارادة زوال الملك ببيع أو هبة أو عتق أو زوال استمناعه كالأرادة تزويجها وقوله (من حل غالبا) متعلق ببراءة وعلم منه أنه قد يكون تعديدا (بأحد ما يستبرأه) من وضع اخل أو حصة أو شهر أو عشرة وتأتى مفصلة آخر الباب ويجب الاستبراء في ثلاثة مواضع أحدها (اذا ملك ولو طفلا أو ممة يبيع أو هبة أو وارث أو وصية أو غنيمه أو غير ذلك) بأن أحدها عوضا في اجارة أو جعالة أو دخل أو صلح (لم يحصل له وطؤها ولا الاستمناع مما سبقه) لا (مظفر لشهوة ولا عبادون فرج بركا كانت أو ثيابا صغيرة أو طائها أو كبيرة) ممن تحمل أو من لا تحمل حتى يستبرأها (لحديث أبى سعيدان الذي صلى الله عليه وسلم قال لا تطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حل حتى تحيض رواه أحمد وأبو داود والبيهقي بأسانيد جيدة وفيه ثبوت القاضى وعن رويغ بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فزنى بامرأة أو غيره رواه أحمد والترمذي وأبو داود واسناد حسن قاله أبو داود وقد أحسنه في اب العذراء تحمل ولأن عدهه يفضى الى اختلاط المياه واشتباها بالنسب (وسواء عده من صغير أو كبير أو رجل أو امرأة أو مجبوب أو) كان ملكها (من حل قد استبرأها) قبل البيع (ثم لم يوطأ) فليس للشترى وطؤها حتى يستبرأها العموم ما سبق ودان الحكم منوط ببقائه وانه يجب لذلك المنع ودان لموجود في كل واحد منها ولا يجوز أن تكون ملامن غير البتة فوجب استبرأها كالمسبية من امرأة (وان اشترى غير مزرعة فاستبرأه قبل استبرأه لم ينجب تزوجه به قبله) أى قبل الاستبراء لان النكاح يراد له وطأ وهو حرام ويروى ان الرشيد اشترى حربة

فلان (به) آى بحقه (افزارقه)
 غلنامنه انه قدر برئى حنث (الخالف
 لفعله ماحلف لا يفعله فاحمد له
 (الا فى السلام) اذا سلم عليه
 أو على قوم هوفيم ولم يعلم به
 (و) الا فى (الكلام) بان
 حلف لا يكلمه قبل عليه أو على
 قوم هوفيم أو كلهم ولم يعلم به
 فلا حنث لانه لم يقصد بسلامه
 أو كلامه (وأن علم) الخالف
 (به) أى الخلو ف عليه (فى
 سلام) أو كلام بان علمه فليس
 (ولم يتوهم) بالسلام أو الكلام
 (ولم يستثنه) قبله حنث (لانه
 سلم عليه عالماً به أشبه ما لو سلم
 عليه منفرداً (و) ان حلف
 (ليفعن شيأ لم يبر حتى يفعل
 جميعه) لأن اليمين تناولت
 فعل الجميع فلم يبر الا به فمن
 حلف ليا كان الرغيف لم يبر
 حتى يأ كله كله أو حلف ليدخلن
 الدار لم يبر حتى يدخلها بجملة
 (و) ان حلف على شئ
 (لا يفعله أو) حلف على (من
 يتمتع بيمينه كزوجة
 وقراية) لا يفعل شيأ
 (وقصد مدته) من فعله
 (ولانية) تخالف ظاهر لفظه
 (ولاسب ولاقر نية) تقتضى

المنع من بعضه (فعل) الحالف أو المحلوف عليه (بعضه) كمن حلف

لَا يَأْكُلُ الرِّغِيفَ فَأَكَلَ بَعْضَهُ (ثم يَحْتِ) نَصَ عَلَيْهِ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَنْ تَدْخُلَ بَيْتَ أَخِيهَا لَا تَدْخُلُ حَتَّى تَدْخُلَهَا كُلُّهَا أَلَا تَرَى أَنَّ عَوْفَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُلِّي أَوْ بَعْضِي لَأَنْ السَّكْلَ لَا يَكُونُ بَعْضًا وَالبعض لا يكون كلًّا وَسَبَقَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُتَّكِفٌ إِلَى عَائِشَةَ فَيَتَرَجَّلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ وَالمُتَّكِفُ مَنُوعٌ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ (فَنَ حَلَفَ عَلَى مَسْكِ مَا كَوَّلَا) كَرْمَانَةٍ أَوْ تَفَاحَةٍ (لَا) كَلِمَةٌ وَلَا أَلْقَاءٌ وَلَا أَمْسَكُهُ فَكُلُّ بَعْضٍ وَارِدِي الْبَاقِي (أَوْ أَمْسَكُهُ لَمْ يَحْتِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ كُلَّهُ وَفِي بَلَدِهِ كَلِمَةٌ عَسَكُهُ) كَلِمَةٌ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَدْخُلُ دَارًا فَادْخُلَهَا بَعْضَ جَسَدِهِ أَوْ دَخَلَ طَائِقَ بَابِهَا) لَمْ يَحْتِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا بِجَمَلَتِهِ (أَوْ) حَلَفَ عَلَى امْرَأَةٍ (لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ

غزلها فليس ثوبا فيه منه) أي غزلها لم يحنث لأنه كله ليس من غزلها أو حلف لا يشرب ماء هذا الأناة فشر به معه لم يحنث لأنه لم يشرب به بل بعنه (أو) حلف (لا يبيع عبده ولا يهبه) أو يوجره ونحوه (قباع أو وهب) أو أجزه ونحوه (بعنه) أو يباع بعنه ووهب باقية لم يحنث لأنه لم يبعه كله ولا وهبه كله (أو) حلف (لا يستحق على فلان شيئا فقامت بينه) على الخالف (بسبب الحق من قرض أو نحوه) بأن شهدت أن الخائف اقترض منه أو ابتاع منه أو استأجر منه (دون أن يقول) أي الشاهدان (وهو) أي الدين باقي (عابه لم يحنث) لأنه كان صدقه يدفع الحق أو برأته منه وبجكم ٢٧٩ عليه بما شهد عليه به لأن الأصل بقاؤه (و) أن حلف (بشرب ماء هذا) فهو فشر به منه (حنث) أصراف يمينه على البعض لاستحالة شرب جمعه وكذا من حلف لا يأكل كل الخبز أو اللحم أو لا يشرب الماء أو العمل ونحوه من كل ما علق عليه اسم جنس أو اسم جمع فحنث بالبعث وأن حلف لا يشرب من ماء القنرات فشر به من نهر أو أخذه منه حنث (أو) حلف على امرأة (لا ليس من غزلها فليس ثوبا فيه منه) أي غزلها (حنث) لأنه ليس من غزله بخلاف ما لو كان ثوبا من غزلها وتقدم (و) أن قال لأمراه (أن ليس ثوبا) أو لم يقل ثوبا (بأن قال أن ليس ثوبا) فانت طالق (ونوى) ثوبا (معين قبل) منه (حكما) لأن لعظمه بحتمه وصدقه ممكن (سواء) كان حلفه (بطلاق أم بغيره) أن حلف (لا ليس ثوبا أو لا يأكل طعاما اشتراه) أي الثوب (أو نسجه أو طبعه) أي الطعام (زيد فليس) الخالف (ثوبا نسجه هو) أي زيد (وغيره) حنث (أو) ليس ثوبا أو أكل

حلت قبل الحضيضة استبراء بوضئه) لأنها ذات حمل (وأن أجلبها فيها وقد ملكها حاضيا فكذلك) أي استبراء بوضئه لأن الحضيضة التي ملكها فيها لا يحنث بها فيها (و) أن أجلبها (في حضيضة ابتدأها عنده فحمل في الحال لحمل ما معنى) من الدم قبل الحمل (حضيضة) فيحصل بها الاستبراء (وأن وجد استبراء مشغرو ونحوه) كتهيب (في بدائع ونحوه) كواهب بيان باعها أو وهبها ثم حاضت في يده قبل تسليمها (أو) حاضت في (يدوكيسله) أي وكيسل المشتري ونحوه (بعد الشراء) ونحوه (وقبل القبض أجزا) الاستبراء لأن الملك انتقل إليه قبل القبض فقد حصل الاستبراء في ملكه (ولا يكون استبراء إلا بعد ملك المشتري لجميع الأمة فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحنث بالاستبراء إلا من حين ملكها باقيا) لأنه وقت حصولها كلها في ملكه (وأن باع أمته أو وهبها ونحوه) بأن صالح بها أو صدقها أو خالع عليها (ثم عادت إليه بنسخ) نكاح أو عيب أو أقاله (أو غيره) أي غير الفسخ كما لو عادت إليه ببيع أو وهب ونحوها (حيث انتقل الملك وجب استبراءها ولو قبل القبض) لأنه تجدد ملكه سواء كان المشتري لها ونحوه رجلا أو امرأة (أن أفترقا) أي البائع والمشتري أو نحوهما (والا) أي وإن لم يفترقا (فلا يحنث) بالاستبراء (وتقدم في الأقاله) وهذا وجه وتقدم هناك ما في شرح المنتهى ولو قبل تفرقهما عن المجلس على الأصح يعني يجب الاستبراء (ويكفي استبراء زمن حيا لم يشتر) لأن انتقال الملك إليه بمجرد البيع (وأن اشترى أمة مزرعة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبراءها) نص عليه وقال هذه حيلة وضعها أهل الرأي لا بد من استبراءها لأنه تجديد ملك وكما لو لم يكن زوجة ولأن إسقاطه هنا ذريعة إلى إسقاطه في حق من أراد إسقاطه بأن تزوجها عند بيعها لم يطلقها زوجها بعد تمام البيع والحيل حرام وكذا لو اشترى مطلقة قبل الدخول (وملأها) المشتري ونحوه (معتدة) من وفاة وطلاق أو غيرها (أو زوج أمته) ثم طلقته بعد الدخول واعتقت في العدة لم يجب استبراءها كنفها بالعدة) لأن براءتها لم يملكها (وأن كانت الأمة لرجلين فوطئها ثم أعاد رجل آخر جزءا من استبراء واحد) لأنه يعلم به وببراءة زوجها (وأن اعتقاها) لم يملكها استبراء (لأن الاستبراء كعدة تعدد بتعدد الواطئ يشبهه والوطئ فيه وجود من اثنين بخلاف مسبة المشتري فانه معلى بتجديد الملك والملك واحد

فصل في الموضوع الثاني من المواضع التي يجب فيها الاستبراء أشار إليه بقوله (وأن وطئ أمته ثم أراد تزويجها أو بيعها ثم يحنث) له حنث (حتى يستبرأ) أم دا أراد تزويجها فزنى الزوج لا يلزمه استبراء فيغضى إلى اختلاف الأنبياء واشتبه بالزنايب وأم دا أراد بيعها فلان

طعاما (اشترى زيد غيره) (أو) ليس ثوبا (أو) أكل طعاما اشتراه زيد غيره حنث (أو) أكل (كل) الخائف (من طعام طبعه) أي زيد وغيره (حنث) كمن حلف لا ليس من غزل فلانة فليس ثوبا من غزلها وغزل غيرها وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره أو غيره (وأن اشترى غيره) أي غير زيد (شيا) أنفرد بمسراته (فقطعه) أي الخائف أو غيره (بما اشتراه هو) أي زيد (فأكل) الخائف منه (أكثر مما اشترى ثم يحنث) لأنه أكل ما اشتراه زيد بقينا (والا) أي كل أكثر مما اشتراه غير زيد (فلا) حنث سواء أكل قدر ما اشتراه ثم يكره أو دونه لأن الأصل بقاء العدة ولم يمتحن الحنث (و) أن حلف (لا يبيع عبدا فزنى حنث) (بمكنه عنده) (أكثر ما قبل) لأنه يسمى مبيعا بخلاف نصف ما قبله أو دونه ولا يحنث (أن حلف لا أقمت عنده كل الليل أو) حلف

لا يشترط فهو (نواة) أي كل الليل (فأقام عنده بعضه) أي الليل ولو أكثره (ولا) يحتمل (أن حلف لا يشترط) بل يشترط (أو) لا أكل بل سقيت أو أكل خارج بنيانه) أي اللد لأنه لم يشترط أكل فيه ويحتمل أن كل أوبات بمجدها لأنه يشترطها ولو كان خارجها أقر بسلامتها عاده ولو قال أن كانت امرأتى في السوق قبله بدى حر وان كان بعدى في السوق فامرأتى طالق وكان فيه عتق العبد وام تطلق المرأة لأن العبد عتق باللفظ الأول فلم يبق له بالسوق عتق

بواب التاويل في الحلف ٢٨٠ أو غيره (وهو) أي التاويل (ان يريد) متسكماً (بلفظه ما)

عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جارية له كان يطؤها قبل استبراءها ولا يشترط على المشتري لحفظ ما به فكذلك البائع (فلو خالف ونفل) بأن تزوجها وأبناها قبل استبراءها (صح البيع) لأن الأصل عدم الحمل (دون النكاح) فلا يصح قبل الاستبراء للمعتدة والفرق بين البيع والنكاح أن النكاح لا يراد إلا للاستمتاع فلا يجوز إلا فيمن تحمل له ولهذا لا يصح تزويج معتدة ونحوها والبيع يراد لغير ذلك فصح قبل الاستبراء وهذا صح في عدة المحرمات ووجب الاستبراء على المشتري (وإن لم يطأ) البائع الأمة لم يلزمه استبراءها وإذا أراد بيعها أو نكاحها لم يدم وجهه (أو كانت آيسة لم يلزمه استبراءها إذا أراد بيعها) عند الموقى والشارح قال في المبدع الأولى أنه لا يجب في الآيسة لأن علة الوجوب احتمال الحمل وهو بعد الأصل عدمه انتهى لكن أكثر الأصحاب لم يفرقوا بين الآيسة وغيرها (لكن) يستحب (استبراء الآيسة) على القول بعدم وجوبه حر وجامن بخلاف (وإذا اشترى جارية فظهر بها حمل لم تحمل من خمسة أحوال أحدها أن يكون البائع أقر بوطئها عند البيع أو قبله وأنت بولد دون ستة أشهر أو يكون البائع ادعاه) أي الولد (ومدفعه المشتري فهو) أي الولد البائع أو المشتري (استبراء) الجارية (ثم أنت بولد أكثر من ستة أشهر من حين وطئها المشتري فالولد) أي لاحق بالمشتري (والجارية أم ولد له) أي للمشتري للموقوف الحمل به (الثالث أنت به لا أكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحد هاتين وأقل من ستة أشهر من منذ وطئها المشتري فلا يلحق) الولد (بواحد منهما أو يكون) الولد (ما كالمشتري ولا يملك فسخ البيع) لأن الحمل يحدد في ملكه ظاهراً (فإن ادعاه) أي الولد (كل واحد منهما) أنه ولده (فهو للمشتري) حيث أنت به لستة أشهر فأكثر من منذ وطئ عملاً بالظاهر لا نفراًشه (وإن ادعاه البائع وحده فمدفعه المشتري) أن الولد له (لحقه) نسبه لأن الحق لا يهدمها وقد تصادقا عليه (وكان البيع باطلاً) لأنها أم ولد (وإن أكذب) المشتري في دعواه الولد (فالقول قول المشتري في مال الولد) عملاً بظاهر اليد (الرابع أن تأتي به بعد ستة أشهر من منذ وطئها المشتري وقبل استبراءها فحق به) أي بالمشتري لا نفراًشه (فإن ادعاه البائع فأقر له المشتري لحقه) لتصادقهما عليه (وبطل البيع) لكونها أم ولد (وإن أكذب) المشتري (فالقول قول المشتري) لكونها نفراًشاله (وإن ادعى كل واحد منهما أنه من الآخر) بأن قال المشتري هو البائع وقال البائع هو المشتري (عرض على القافة فالحق بمن ألحقوه به منهم وإن ألحقوه بهما لم يلحق بهما) لما تقدم في اللقيط (وينبغي أن يبطل البيع) لأنها أم ولد للبائع (وتكون الجارية أم ولد للبائع) لأن علوقها كالمعتد قبل البيع (الخامس أنت به

أي معنى (بخالف ظاهره) أي اللفظ (ولا ينفع) تاويل في حلف (ظاناً) محلفه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنك على ما صدقت به صاحبك رواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة وفي لفظ له اليمين على نية المستحلف فمن عنده حق وأنكره فاستحلفه الحاكم عليه فتناول أنصرف عنه إلى ظاهر المراد الذي عنده المستحلف ولم ينفع الخالف تاويله لثبوت يفوت المعنى المقصود بالخلف ويصير التاويل وسيلة إلى جحد الحقوقي وأكلها بالباطل (وتباح) التاويل (لغيره) أي غير الظالم مظالمها كان أولاً ظالماً ولا مظالمها روى أن مهنا والمرودى كانا عند الإمام أحمد ما روى جماعة معهما فجاه رجل يطلب المرودى ولم يرد المرودى أن يكلمه فوضع مهنا أصبعه في كفه وقال ليس المرودى هاهنا وما يصنع المرودى هاهنا يريد في كفه ولم ينكره أحمد لأنه عليه الصلاة والسلام كان يمزح ولا يقول إلا حقاً ومنه أنا حاملوك على ولد الناقة (فلو حلف أكل مع غيره فمرا ونحوه)

بما له نوى كخوخ ومشمش على الغير (انتمز نوى ما أكلت أو) حلف (لتخبر بعدده) أي عدد نوى ما أكلت (فأفرد) المحلف عليه (كل نواة) وحدها فيما إذا حلف لتميز نوى ما أكلت (أو عدد) المحلف عليه لتخبر بعدد نوى ما أكلت (من واحد إلى عدد يتحقق دخول) نوى (ما أكل فيه) أي فيما عده لم يحتمل (أو) حلف (ليطحن قدراً برطل ملح وكل منه) أي مما طحنه برطل ملح (فلا يجد فيه طعم الملح فسلق به بيضاً أو كله) لم يحتمل (أو) حلف (لا يأكل كل بيضا ولا تفاحاً ولا كن مما في هذا الوعاء فوجد بيضاً وتفاحاً) من البيض ناطقاً ومن التفاح شراباً أو كله) لم يحتمل لأنه مما في الأناء وليس بيضاً ولا تفاحاً حيث استعملت فلم يظهر طعمه كما يأتي في الإيمان (أو) حلف (من على سلم لا نزلت إليه) أي بالسفلى

لا قل

﴿ وقف على طلب العلم من الحنابلة ﴾

ولا صعدت الى هذه العيا (ولا أقمت مكانى ساعة تنزلت العيا وصعدت السفلى وطاع أو نزل أو) حلف من على سلم (لا أقمت عليه ولا نزلت منه ولا صعدت فيه فانتقل الى سلم آخر لم يحث في الكل) لعدم وجود انصاف (الامع حيلة) على قصد انقضاء من الحلف (أو) الامع (قصد) فمن حلف لخبير بمعدنوى ما كبت وقصده الاخبار كميته بلزادة ولا نقص لم يبرأ الا بذلك ولا يبرأ بالحيلة بما سبق لما تقدم ان الحيل غير جائزة في شئ من أمور الدين (أو) مع (سبب) يقتضي ارادة معرفة الكمية بلزادة ولا نقص فتعصر في اليمين اليه كالمزناه (و) ان حلف ٢٨١ (يقعدن على بارية بيته ولا يدحله بارية فادخله) أي بيته (فصبا

لا قبل من سنة أشهر من ذبا عا ولم يكن) البائع (أقربوطها فالبيع صحيح) في الظاهر لعدم دخول الولد للبائع (والولد لم يولد) ثم يرى فان ادعاه البائى فالحكم كذا كذا في الثالث (و) الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها الاستبراء (اذا اعتق أم ولده أو) اعتق (أمته التي كان يصيبها قبل استبراء أموات عنها لزمتها استبراء نفسها) لأنها موطوءة وطال له حرمة فلزمها الاستبراء براءه زوجها كالموطوءة بنسبة (لكن لو أراد أن ينزوجه) أي معتوقته فلا استبراء لأنها فراشه (أو استبراء) ها (بمعدنوطه ثم اعتقها أو باعها فاعتقها مشترقا قبل وطئها) فلا استبراء ككفها بالاستبراء قبل البيع (أو كانت) أم الولد أو السرية (مزوجة أو معدنة أو) كانت (فرغت عدتها من زوجها فاعتقها) سيدها فلا استبراء لأنها ليست فراشا لسيدها فلا يجب عليها الاستبراء له (أو أراد) مشترى أمه استبراءها قبل بيعها أو كان لا يطؤها (تزوجها) من غيره (قبل وطئها فلا استبراء) للعالم ببراءة زوجها بالاستبراء السابق للبيع (وان أتاها) أي طلق الأمه زوجها طلاقا ثانيا (قبل الدخول أو بعده أو مات) زوجها (فاعتدت ثم مات سيدها فلا استبراء) عليها (بان لم يضا) سيدها لزول فراش السيد بنزويحها تكن لا يطؤها أصلا (وان باع) أمه (ولم يبر) ثم (فاعتقها المشتري قبل وطئها واستبراء) ان اعتقها عقب انشترى (أو قتلت ما وجد عند مشتر) من استبراء ان اعتقت في أثناءها لم يبرأ زوجها (واذا زوج) سيده (أم ولده ثم ماتت) بموته (ولم يلزمها الاستبراء) لأنها ليست فراشا للسيد (وان بان) أم الولد أو السرية (من الزوج قبل الدخول بطلاق أو موت زوجها أو) بان (بطلان بعد الدخول فاعتدت ثم مات سيدها فليها الاستبراء) لأنها عادت إلى فراشه وقال أبو بكر لا يلزمها الاستبراء إلا أن يرد لها السيد إلى نفسه (وان مات زوجها) أي أم الولد (وسيدها ولم يعلم السابق منهما) موتها أو علم ثم نسي (و) كان (ين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام لم يلزمها بعد موت الآخر منه عدة الحرة من الوفاة فقط) لان السيد ان كان مات أولا فقتلت وهي زوجته وان كان مات آخر فقد مات وهي معدنة ولا استبراء عليها على التقديرين وقوله لا ينف بعد موت الآخر معناه ان عدة الوفاة يجب أن يكون ابتداءها بعد موت الآخر موتا لا نه لا نه خروجها من عدة العدة يبين ان ذلك لأحتمال أن الزوج هو الذي مات آخر (وان كان بينهما) أي بين الزوج والسيد (أكثر من ذلك) أي من شهرين وخمسة أيام (أو جهلت المدة) التي بين موتها (لزمها بعد موت الآخر من الأوطون من عدة الحرة والوفاة أو استبراء) لأنه يحتمل أن

فادخله) أي بيته (فصبا ونسج) القصب (فيه أو نسج فصبا كان فيه) بارية (حنث) لم يقبل البارية بيته (و) ان حلف من براء (لا أقمت في هذا الماء ولا خرجت منه وهو) أي الماء (جار لم يحث) أقام به أو خرج منه لانه اغايقفه أو يخرج من غيره (الانفسد) بان قصد أن لا يقسم ولا يخرج من الماء مطلقا (أو) إلا (بسبب) يقتضي ذلك فحنث (وان كان) الماء (رائحا) حنث ولو حل منه مكرها لانه يمكنه الامتناع أن يكون مكرها حقيقة قاله في شرحه (وان استخلفه طالم ما فلان عندك ودية وهي) أي ودية فلان (عنده) حلف (عني) أي قصد (بما الذي) فكانه كاس فلان (عندي ودية) (أو نوى غيرها) أي ماله عندى ودية غير المطلوبة (أو) نوى ماله عندى ودية في مكان كذا (غير مكانه أو استثنى ماله بقلبه) بان نوى ليس له عنده ودية الا المخلوبة (فلا حنث) لانه صادق (وكذا لو استخلفه) ظالم (بطلاق أو عتاق) أن

﴿ ٣٦ ﴾ - (كشاف انقاع) - ثالث ﴿ لا يفعل ما) أي شأ (يحوز قوله أو) استخلفه طالم أن (يفعل ما) أي شأ (لا يجوز) له فعله (أو أنه لم يفعل كذا شئ لا يلزمه الاقرار به لحلف) بالطلاق (لانا) (ونوى بقوله طالق من عمل) نعله كخياطة وغزل طالق من عصمته (أو) نوى (بقوله ثلاثا أيام ونحوه) كان ينوى بقوله طالق من وفاق (وكذا ان قل) له طالم (قل زوجتي) طالق ان فعلت كذا (أو) قال له طالم قل (كل زوجة لي طالق ان فعلت كذا ونوى زوجته العمياء أو اليه ودية أو الحبشية أو نحوه) كل رومية (أو نوى) بقوله (كل زوجة تزوجتها بالهتين ونحوه)

كامله (ولا زوجة) الخائف على الصفة التي تراها في الأولى (ولم يتزوج بماتواه) من الصبي ونحوه لم يحنث (وكذا لو نوى
 ان كنت فعلت كذا بالصبي أو نحوه من الأماكن التي لم يفعله فيها) فلا حنث (وكذا) لو قال له ظالم (قل نسائي طوائف ان كنت
 فعلت كذا ونوى) ينسأه (بناته أو نحوه) كاخواته وعماته لم يحنث (ولو قال) له ظالم (كلما أحلفك به فقل نعم أو)
 قال له (اليمين التي أحلفك بها لازمة لك قل نعم فقال نعم ونوى) بقوله نعم (بهيمة الأنعام) لم يحنث (وكذا) لو قال له
 (قل اليمين الذي تخلفني بها) لازمة لي (أو) ٢٨٢ قال له قل (إيمان البعثة لازمة لي) ان كنت فعلت كذا وقد

فعله ونحوه (فقال ونوى)
 باليمين (يده أو) بأيمان
 البعثة (الأبدى التي تبسط عند
 البعثة) أي مبايعة الإمام
 بالثلاثة لم يحنث (وكذا) لو
 قال له (قل اليمين عيني والنية
 نيتك ونوى بيمينه يده والنية
 من قوله والنية نيتك
 البضعة) بالفتح قاله في
 الصحاح أي القطعة (من
 اللحم) الذي لم يحنث
 (وكذا لو) قال له قل (ان
 كنت فعلت كذا فزوجتي على
 كظهر أمي ونوى بالظاهر
 ما تركب من خيل ونحوها)
 كعبال وحيد لم يحنث (وكذا
 لو) قال له قل (ان فعلت
 كذا فأنا مظاهر من زوجتي
 ونوى بظاهر) قائلا (انظر
 أيضا أشد ظهرا) لم يحنث
 (وكذا) لو قال له (قل) ان
 لم أكن فعلت كذا (والا فكل
 مما لوك لي حر) وكان فعله
 (ونوى بالملوك الدقيق الملتوث
 بالزيت أو السم) لم يحنث
 (وكذا لو نوى بالحر الفحل
 الجميل أو الرمل الذي ماوطئ)
 فلا حنث (و) كذا ان قال له
 قل ان فعلت كذا فجاريتي حرة

الزوجات آخرها عليها عدة الحرة ويحتمل ان السيد مات آخرها عليها الاستبراء
 بحضة فوجب الجمع بينهما ما يسقط الفرض بيقين قال ابن عبد البر على هذا جميع القائلين
 بان عدة أم الولد من سيدها حيضة ومن زوجه اشهران وخمسة أيام انتهى وهذا أوضح
 على قول الموفق ومتابعيه أما على القول بأنه إذا مات سيدها ولو بعد العدة قبل الوطء لاستبراء
 فلا كما نهت عليه في حاشية المنتهى (ولانثرت الزوج) لأنه الأصل فلا تجب مع الشك
 والعدة رجعت استظهارا لأصرو فيه على غيرها بخلاف الارث (وان ادعت أمة موروثة
 تحررها على وارث بوطء موروثة) كآبائه وابنه (أو) ادعت (مستبرأة أن لها
 زوجا صدقت) لأن ذلك لا يعرف الا من جهتها (وان أعتق أم ولده أو) أعتق (أمة كان
 يصيبها من تحل له أصابتهما فله أن يتزوجها في الحال من غير استبراء) لأنها فرأشه عادة ثابته
 بغير ثلاث في عدتها (وان اشترك رجلان في وطء أمة لمهما استبرا آن) ان لم تكن
 مزوجة لان الاستبراء منهما احسان مة مسودان لأدبين فلم تدخل أحدهما في
 الآخر كالعتين والمزوجة تعمد كما تقدم ومقتضى كلامه كالمقنع والمبدع
 والتقيح لا يفرق في ذلك بين وطء الشبهة والزنا وعلى كلامه في المنتهى يكفي في الزنا
 استبراء واحد

فصل ومحصل استبراء حامل بوضع الحمل كله للآبائه وان لم يولد (وبحضنة)
 ان لم تكن حاملا (لا يقيتها) اذا ملكتها حائضا (لمن تحيض) ولو كانت تبطن
 حبضتها أكثر من شهر في لفظ من القضاة الخبر حتى تستبرأ بحضنة (وبعض شهر
 لا تبسه وصغيرة بالغ لم تحض) لان الشهر أربع مقام الحيضة في عدة الحرة أو الأمانة
 (وتصدق في الحيض) فاذا قال تصدقت بوطءها (فلو انكرته) أي الحيض
 (فقال) السيد (أخبرني به) أي الحيض (صدق) عليها لانه الظاهر (وان
 ارتفع حيضها ما تدرى رفعه فبشهرته) أي الحيض (صدق) عليها لانه الظاهر (وان
 الحيضة (وان عرفت) من ارتفع حيضها (ما رفعه) انظره حتى يحس نفسه تبرئ
 به أو تصبر من الآيسات فتستبرأ استبراء من) بشهر على مائة قدم في العدة فان
 ارتابت المستبرأة بنفسها فهي كالحرة اذا ارتابت في العدة أو بعد ما على ما تقدم في
 العدة انتهى

كتاب الرضاع

أوفج واري أحرار أو فمه ماليكي أحرار فقال ذلك ونوى (بالجارية السفينة أو بالبعو) نوى
 (بالحرة المسحاة الكثيرة المطر أو الكريمة من النوق) نوى (بالأحرار البقل) نوى (بالحراثر الأيام) فلا حنث (ومن حلف بالله
 تعالى أو طلاق أو عتق ما فلا نهما وعين موضع الس فيه) فلا ن (لم يحنث) لأنه صادق (و) من حلف (على
 زوجتي لا سرقت مني شيئا فخانتني ودية لم يحنث) لأنها ليست بسرقة (الأينية) بأن نوى بالسرقه الخيانة (أو) بسبب (بأن
 كان سبب يمينه خيانتها ولو حلف ليعبدن الله عبادة ينقر ديهادون جميع الناس في وقت تلبسه بهابر بالطواف وحده أسبوعا بهد أن
 يحنث له المطلق

(باب الشك في الطلاق)

الشك عند الأصوليين التردد بين أمرين لا ترجح لأحدهما على الآخر (وهو هنا طلق أو لم يطق) بين وجود المشكوك فيه من طلاق أو عدمه أو شرطه وعدمه فيدخل فيه الظن والوهم (ولا يلزم) إطلاق (شك فيه أو) شك (فيما علق عليه) الطلاق (ولو) كان المعلق (عدميا) كأن لم يطق زيدا يوم كذا فزوجه حتى طالق وشك في قيامه في ذلك اليوم بعدمه فلا حث لأن الأصل بقاء العصمة إلى أن يثبت المنزلة كالمتظاهر بشك في الحدث والأصل فيه حديث ٢٨٣ عباد الله من يذاته عليه الصلاة

والسلام من الرجل بخليل إليه أنه بعد أن نسي في الصلاة فقد لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فتغني عليه وحديث دع ما يربطك إلى ما لا يربطك (ومن ترك وطء قبل رجسه) إن كان الطلاق رجسيا خرج من الخلاف (ويباح) الوطء (بعدها) أي الرجعة (وقام التورع قطع الشك بها) أي بالرجعة حيث أمكنه طلاق من اتقى الشبهات فقد استبرأ لذاته وعرضه (أو) قطع الشك (بقصد) حسد (أو) نية في الخلل لأخته أو وقوع (أو) بغير رجعة ولا عقد فإن كان يشك في بقاء منعه لعدم ما له ملكه (أو) قطع الشك (بغيره) متيقنة تمام الورع (أو) بغيره أن لم تكن طلقته هي طلق الشك لا يفي مطلقه منوطا بغيره ومتى لم يطقه لم ينفذ (ويمنع) أي ورعا (أو) فزوجه كل ثمرة وشبهه (أو) مائة أو حوزة (أو) شبيه غيرها من كل واحد (أو) مما اشتبهت به لاحتمال أن تكون المحلوف عليها (أو) لم يطقه أي

بفتح الراء وكسر ها (وهو) مصدر رضع الشدي إذا مضى بفتح الضاد وكسر ها قالان الأعرابي الكرم أفصح وله سبع مصادر وقال المطرزي شرعه امرأة مرضع إذا كانت ترضع ولها ساعة بعد ساعة وامرأة مرضعة إذا كانت ترضع ولها ساعة بعد ساعة قوله تعالى يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت وقيل المرضعة الأم والمرضع التي معها يرضع والولد رضيع وراضع وشرعا (مضرب) أي مضى من له دون حواين لنا (أو شره ونحوه) كالسوط والجور وأكله بعد أن جبن (ناب) أي اجتمع (من حمل من ثدي امرأة) متعلق بص وتأتي مفاهيم ذلك (محرم من الرضاع ما يحرم من النسب) قال النبي صلى الله عليه وسلم حين أريد على ابنة حمزة فقيل إنها لا تحل لي لأنها ابنة أخي من الرضاع ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث ابن عباس وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرضاع يحرم ما يحرم من الولادة متفق عليه (ولا يثبت) بالرضاع (بقية أحكام النسب من النفقة والأرث والعتيق) إذا ملك رجعه التحريم بالرضاع (وردت الشهادة) لأصله وفرعه من الرضاع (وغير ذلك) كالعقل والولاية والكاح والمال (لأن النسب أقوى) من الرضاع فلا يساو به إلا فيما ورد فيه النص وهو التحريم وما يتفرع عليه من المحرمية وانطواء (وأداجت امرأة من رجل يثبت نسب ولدها منه) بن تكون زوجته وأمنته وأموالها وشبهه والجملة صفة لرجل (فتأبى لها بن) عطف على حملت وكذا (فأرضعت به ولو لم تكن طفلا رضاعا محرما) بأن يكون من جنس رضعات في الحواين وبأن (صار) الطفل (ولدها) أي للرجل والمرأة والجملة جوابا بشرطه وإذا (في تحريم النكاح) لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ولهن السابق (و) في (أباحة) أنظر (و) (أباحة) (الأنسوة) في (نسب المحرمية) لأن ذلك فرع عن التحريم بسبب بياح (و) صار (أولاده) أي أنطلق (من البنين والنساء) واسمها أولاد ولد (منهم) أولاد الطفل وهو ولدهما (وصارا) أي المرضعة وصاحب اللبن (أبويه) لأنه ولدهما (وأبوهما أجداده وجداته) لأنه ولدهما ولها (وأخوة المرأة وأخواتها) حواين ولدته (وله ولد أختهم) (وأخوة الرجل وأخواته) عمه وعماته (ولوله أخيه) (وجميع أولاد المرضعة الذين ارتضع معهم) الطفل (والخادئين فيه) (الخادئين) بعده من زوجته ومن غيره (وجميع أولاد الرجل الذي أنجب من المرضعة ومن غيره) حوزة المرضع وأخواته وأولادها (وزاد أخته وأخواته) نزلت درجته (كانت) وفي الرضعة لباس ينزوي بها أخواته أجدان قبله كالابن نصراته وهذا حذف الإجماع كان في الانصاف ولم يره لغيره ولعله سهوا انتهى وأما ثبت أبو الواطي للطفل ومروعه إذا كان

الخالف (بذلك) أي بأكله واحدة مما اشتبهت به (من الوطء) لاحتمال أن المأكول غيرهما وقيل النكاح ثابت فلا يزول بالشك ولو حلف ليا كل هذه الثمرة مثلا لم يحقق بره حتى يعلم أنه أكلها أو ما كل ما اختلفت به كاه من الشك في عدمه) أي الطلاق الواقع (بني على اليقين) وهو الأقل ما سبق (و) من قال لأمراته (أنت طالق) بعد ما طلق زيدا زوجته (و) حلف بأن لم يعلم بعد ما طلق زيدا زوجته فإن لم يكن طلق زيدا زوجته وقع واحدة على ما إذا حرم بثلث زيدا ثم تبين أنه لم يحرم فاته بغيره فقد أحراموا بصرفه لما شاء (فطلقه) لأنها المتيقنة (و) أن قال (لأمرأتيه أحدا كطالتي وثم منوية) بأن نوى حثفت عنهما (طلقت) المنوية لأنه عينا بغيره أشبه ما نوى عينا بغيره فان ادعت أحدها أنه عدا وقال إنما عنت ضرثها فتقوله لأن نية

لا يخرج الأم بجهة (والا) يتوهم (أخرجت) المطلقة منها (بقرعة) ثم صار روى عن علي وابن عباس (كسنة
 مكية) أي كن طلاق معينة ثم نسباً فمخرج (وكقوله عن طائر أن كان غراباً فمحصاة طالق والى) يكن غراباً (فمحصاة)
 طالق وذهب الطائر (وجعل) أغراباً أم غيره فمخرج بينهما ما تطلق من أخرجتها القرعة لأنه لا سبيل إلى معرفته المطلقة
 منهما معينا فمحصاة وسواء والقرعة طريق شرعي لإخراج الجهول وإن ماتت أو أحدهما وكان نوى المطلقة حالف ولو وثق الأخرى
 أنه لم ينسها وورثها أرلحية ولم يرث الميتة ٢٨٤ وإن كان لم ينسها أحدهما أقرع (وإن مات) قبل القرعة (أقرع

يلحقه نسب الحمل لأن اللبن الذي ناب المرأة مخلوق من مائه وماء المرأة فنشأ التحريم اليهما
 ونشأ الحرمة إلى الرجل وأقارب به وهو الذي يسمى لبن الفعل لقوله صلى الله عليه وسلم
 لعائشة لما سأله عن أفصح دين قال لها أنتحيين عني وأنا عملت فقال كيف ذلك فقالت
 أرضعتك امرأة أخي بلبن أخي فقال صدق أفصح أن الذي له متعني عليه ولفظه للفحاري وسئل
 ابن عباس عن رجل له جاريتان فارضعت أحدهما جارية والأخرى غلاماً يحمل
 الغلام أن يزوج الجارية فقال لا اللقاح واحد واه مالك والترمذي وقال هذا تفسير ابن
 الفحل (وتنشر حرمة الرضاع من الرضاع إلى أولاده وأولاد أولاده وإن سفلوا فيصيرون أولاداً
 لهما) لأن الرضاع كالنسب والتحريم في النسب يشمل ولد الولد وإن سفل فكذلك الرضاع
 (ولا تنشر الحرمة إلى من في درجته) أي المرتضع (من أخوته وأخواته) لأنها لا تنتشر
 في النسب فكذلك إلى الرضاع (ولا) تنشر أيضاً (إلى من هو أعم منه) أي المرتضع
 (من أبائه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواته وأخواته) لأن الحرمة إذا لم تنتشر إلى من هو في
 الدرجة فإنتشارها إلى من هو أعلى منه بطريق الأولى (فحمل مرضعة لابي مرتضع
 ولأخيه) (أعمه) (أعمه) (أعمه) (من نسب ويحمل لأبيه) أي المرتضع (من نسب أن يزوج
 أخته من الرضاعة) لأنه لا رضاع بينهما ولا نسب (فحمل أم مرتضع وأخوته وعمته وأخواته
 من النسب لأبيه وأخيه من رضاع) قال أحمد لا بأس أن يزوج الرجل أخت أخيه من
 الرضاع ليس بينهما رضاع ولا نسب (وإن أرضعت) امرأة (بلبن ولدها من الزنا أو) بلبن
 ولدها (المتني بلعاً طفلاً) رضاعاً محرماً (صار ولداً لها) لأنه رضاع من لبنها حقيقة
 (وحرم على الزاني والملاعن تحريم ماهرة) لأنه ولد موطوءته والوطء الحرام كالخلال في تحريم
 الربيبة (ولم تثبت حرمة الرضاع في حقهما) أي الزاني والملاعن لأن من شرط ثبوت
 حرمة الرضاع دين المرتضع والرجل الذي ناب اللبن بوطئه أن ينسب الحمل إلى الواطئ فأما ولد
 الزنا ونحوه فلا (كالنسب) وقال أبو بكر ثبت (وإن أرضعت) امرأة (بلبن اثنين
 وطأها بشبه وثبت أبوهم) ما لولد من الرضاع بينهما لأن المرتضع كل مرضع تبع للنسب
 فحق النسب المناسب بشخص فالمرتضع مثله (أو) ثبت (أبوه أحدهما فهو) أي الرضيع
 (أمنه) لما سبق وسواء (ثبت ذلك بالعاقبة أو غيرها) وإن نفته العاقبة عنهم أو أشكل عليهم
 أولهم بوجده قافة ثبت التحريم بالرضاع في حقهما (تغليباً للحظر كما لو اختلطت أخته
 بأجنبيات) وإن أنقضى عنه ما بان تاني به لدون ستة أشهر من وطئها أو أنقضى (لاكثر
 أربع سنين من وطء الآخرة) في المرتضع عنه (لأنه تابع للمناسبات كما تقدم) فإن
 كان المرتضع (حينئذ) جارية حرمت عاينها تحريم ماهرة ونحوه أولادها عليهم (ما

ورثته) لقيامهم مقامه (ولايلاً) أي يحرم عليه وطؤه
 أحدهما ودواعيه (قبلها)
 أي القرعة أن كان الطلاق
 بائناً لوقوع الطلاق بأحدهما
 بقينا فحتمل أن يصادفها
 (وتجنب النفقة) للزوجتين
 إلى القرعة لأنهما محبوستان
 لحقه في حكم الزوجية (ومنى
 ظهر أو ذكر) بعد خروج
 القرعة لأحدهما (أن المعلقة
 غير المخرجة) بالقرعة بأن
 ذكرها بعد نسيانها (ردت)
 المخرجة لزوجه لأنهم يقع
 عليه طلاق فيها يصح ولا
 كناية والقرعة لا حكم لها مع
 الذكر فإذا علم المطلقة رجوع
 إلى قوله لأنه لا يعلم إلا منه ولأنه
 اتعاض منها بالاشتباه فإذا
 زال عنها ردت إليه كما لو علمت
 مذ كانت بعد أن اشتبهت بميتة
 (مالم تنزوج) مخرجة
 بقرعة فلا ترد إليه لتعلق حرق
 غيره بها فلا يقبل قوله في
 إبطاله كسائر الحقوق (أو)
 مالم (يحكم بالقرعة) أو
 يقصر الحاكم بينهما لأنها
 لا يملك الزوج رفعها كسائر
 الحكومات (و) من قال

(لزوجته أو أمته أحداً كطالق) غدا (أو حرمة غدا قامت أحدهما) أي
 الزوجتين أو الأمتين قبله (أو زال ملكه عنه) بأن بان منه إحدى الزوجتين أو باع أو وهب ونحوه إحدى الأمتين
 (قبله) أي الغد (وقع) الطلاق أو التلق (بالباقية) إذا دخل الغد لأن الميتة من زال ملكه عنها قبل وقت الوقوع ليست
 محلاً للطلاق ولا لالتق أشبه ما لو قال زوجي وأجنبية أحداً كطالق أو لامة وأجنبية أحداً كطالق (ومن زوج بنتاً من بناته
 ثم مات وجهلت) الزوجية (حرم الكل) لأن كلامهم يحتمل أن تكون هي المزوجة وتقل جنبه بل يقرع فابتنها أصابتها
 القرعية وهي زوجته وإن مات الزوج فهي التي تزته (ومن) له زوجتان حفصة وعمرة (وقال عن طائر أن كان غراباً فمحصاة

طالق أولان كان حاصلا فمزة طالق وعضى الطائر (وجهل) جنسه (لم تطلق واحده منهما) أى حصة منه ومرة لاحتمال كثرة
 ايس غرابا ولا حاصلا والاصل عدم الحنث فلا يزول يقين النكاح بالشك (وان قال) عن طائر (ان كان غرابا فزوجي طالق
 ثلاثا) قال (امتنى حرة وقال آخر ان لم يكن غرابا منه) أى فزوجي طالق أو امتنى حرة (وام يعلما) الطائر غرابا أم غيره
 (لم تطلقا) أى زوجتهما (ولم تعتق) أى أمتهما لان الحاقه منهما غير معلوم فلا يحكم بالحنث في حق أحدهما بعينه بل بقاء يقين
 نكاحه وعلى كل منهما النفقة والكسوة والسكنى (ويجوز عليهما لوطه) ٢٨٥ ودواعيه ليست أحدهما يقين ونحرير
 امرأته عليه وقد اشترى أشبه

ما لو حنث في إحدى امرأتيه
 لا بعينه (الامع اعطاء أحدهما
 خطأ الآخر) فلا يحرم على من
 اعتقد خطا رفيقه وطه زوجته
 أو أمته لثبته الحسل وبقاء
 الزوجية أو الملك وان أقر كل
 منهما انه الحانث طلقت
 زوجته ما وعدت أمتهما
 لاقرارهما على أنفسهما وان أقر
 أحدهما وحده بذلك أحسن
 بقراره وان ادعت امرأة
 أحدهما على الحنث فأنكر ففوله
 (أو) الآن (بشرى أحدهما
 أمة الأخرى ففرع بينهما) أى
 الامنين (حيث) فتعق من
 خرجت المرأة كن اعتق
 إحدى أمتيه ونسبها له الولدان
 خرجت أقره لاني كانت
 أمة وان خرجت للأخرى
 فولدتها فوفى حتى يتصادقا
 انه لأحدهما لان كلامهما
 لا يدعه (وان كانت) أمة
 مشتركة بين مؤمنين وقال كل
 منهما) أى الذي يكن عين
 طائر فقل أحدهما ان لم يكن
 غرابا (فمنصبي حر) وقال
 الآخر ان كان غرابا فمنصبي حر
 (عتقت) كلها (على أحدهما

أى لو اطلقين) أيضا لانها ابنة موطوءة تم ما هي ربيبة لها (والربيبة من الرضاع
 كالنسب) وان تاب لأمرأة ابن من غير حمل تقدم كلبن البكر) التي لم تحمل (لم ينشر
 الحرمة نصا) لأنه نادول فجر العادة به لتغذية الاطفال أشبه لبن الرجل والبيمة وقال جماعة
 لأنه ليس بلبن حقيقة بل رطوبية فتسولد لأن اللبن ما أنشأ العظم وأنت اللحم وهذا
 ليس كذلك (ولا ينشر الحرمة غير ابن المرأة فلو ارتضع طفلان من بيمية) لم ينشر الحرمة
 ولم يصير الأخوين لأن تحريم الأخوة فرع على تحريم الأمومة ولا يثبت تحريم
 الأمومة بهذه الرضاعة فالأخوة أولى ولأنه لم يخلق الغذاء المولود لأدى أشبه العظام
 (أو) ارتضع طفلان من لبن (رجل) فكذلك لما ذكرنا (أو) ارتضع من لبن
 (خضني مشكل لم ينشر الحرمة) لأنه لم يثبت كونه امرأة فلا يثبت التحريم
 مع الشك

فان فصل ولا تثبت الحرمة بالرضاع الا بشرط أحدهما أن يرتضع في العامين ولو كان قد فطم
 قبله أى قبل ذلك الرضاعة لعله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حواين كامليين وحديث
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل فاعدت لها عشاء فقالت هو أخى
 من الرضاعة فقال أنظر من أخوانك فاعلم الرضاعة من الجماعة متفق عليه وعن أم
 سلمة مرفوعا لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين رواه ابن عدى وغيره (فلو
 ارتضع) الطفل (بعدهما) أى الحواين (بلحظة ولو قبل فطامه أو ارتضع الحامسة
 كلها بعدهما) أى الحواين (بلحظة لم يثبت) التحريم لأن شرطه وهو كونه في الحولين
 لم يوجد وعلم منه انه لو شرع في الخامسة لخال الحبل قبل كما هو اكتفى بما وجدته في الحولين
 كما لو انفصل عما بعده وأما حديث عائشة ان سهيل بن عمرو جاء الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان سلماتى أى حذيفة معى بيته وقد بلغ الرضاع
 وعلم بما به لم الرجال فقال أرضيه تحرمي عليه وهو مسلم فهو حرمي بدون سائر الناس جمعا
 بين الأدلة الشرط (الثاني أن يصل اللبن الى جوفه من حلقه فأنوس) اللبن (النفثه
 تم تحريمه) أى ألقاه (أو ادخن به أو وصل الى جوفه يغذى كذاكر والذئبان ثم ينشر
 الحرمة) لان هذا ليس برضاع ولم يحمل به الشك فلم ينشر الحرمة كما لو وصل من جرح
 الشرط (الثالث أن يرتضع خمس رضعات فصاعدا) وهو قول عائشة وان منعه ودوان
 الزبير وغيرهم ما روت عائشة قالت كان فيم من من اقرآن عشر رضعات معومات
 يحرم ثم نحن بخمس رضعات معومات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلى

وعين) من عتقت عليه (بقرعة) ليفرم قيمة نصيب شريكه والولادة (و) ان قال (لامرأته واجنبية أحدا كما طالق)
 طلقت امرأته وكذا وقال لجائته وطائنت غير زوجته بنتك طالق (أو قال سلى طالق واسمها) أى امرأته واجنبية (سلى طلقت
 امرأته) لأنها محل طلاقه ونكاح غيرها (فان قال أردت الاجنبية دين) أى صدق فيما بينه وبين الله لاحتمال صدق ولفظه
 يحتمله (ولم يقبل) منه ذلك (حكما) فلا يحكم له به القاضى لأنه خلاف الظاهر لان الاجنبية ليست محلا لاطلاقه (الابقرينة)
 تدل على ارادة الاجنبية كدفع ظالم وتخلص من مكر وقد يقبل حكما وجود الدليل المصادف الى الاجنبية فان ابنه وزوجته ولا
 الاجنبية طلقت وزوجته لما تقدم (وان نادى) من له زوجتان هند ومرة (من امرأتيه هندا) وحدها (فاجابته) زوجته

(عمره أو لم تنجب) ثمرة (وهي الحاضرة) عند دون هند (فقال أنت طالق يظنها) أي عمرة (المناداة) أي عندنا (طلقت) هند (دون عمرة) لأن المناداة هي المقصودة بالطلاق فوقهم أكلوا جابته وعمرة لم يقصدها بالطلاق (وإن علمها) أي الجبهة (غير المناداة طلقتا) أي طلقت المناداة لأنها المقصودة والمحجية لأنه واجهها بالطلاق مع علمه أنها غير المناداة (إن أراد طلاق المناداة) وهي هند (والا) برطلاق المناداة (طلقت عمرة) لما تقدم (نقط) أي دون هند وهي المناداة لأنها غير مواجهة بالطلاق ولا منوية به (وإن قال) زوج ٢٨٦ (لن) أي امرأة (ظنها زوجته ثلاثة) وسمى زوجته (أنت طالق أولي سمعها) أي زوجته بل قال لمن ظنها زوجته أنت طالق من غير أن يقول فلانة (طلقت زوجته) اعتبارا بالقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بأن قال زوجته طالق فلانا لأنها الأجنبية أنت طالق فتطلق لأنه واجهها بصريح الطلاق كما لو علمها زوجها ولا أثر لظن الأجنبية لأنه لا يتردد على عدم إرادة الطلاق (ومثله) أي الطلاق (العتق) فيما تقدم فالحكم فيه كالحكم بالطلاق لأن كلاهما مازال المالك يدين على التغليب والسرابة قال أحمد فيمن قال يا غلام أنت حر يفتق عبده الذي نوى وفي المنتخب أونسى إن له عبدا أو زوجته فبان له (ومن أوقع زوجته كلمة وشك هل هي) أي الكلمة (طلاق أو ظهرا لم يلزمه شيء) لأن الأصل عدمهما ولم يتيقن أحدهما (وإن شك) زوج (هل ظاهر) من زوجته (أو حلف بالله تعالى) لا يطلقها (لزمه ببحث) بأن وطئها (أدنى كفارتها) وهو كفارة اليمين بالله تعالى لأنه اليقين وما زاد مشكوك فيه والأحوط أعلاها

ذلك رواه مسلم وروى مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة عن سهل بن سهل أرضي سألما خمس رضعات (ويشترط أن تكون) الجنس (متفرقات) لتتحقق ففي (امتنع) الطفل (ثم تركه) أي الرضاع (شبع أو) تركه (لتنفس أو) تركه (للمأوى) تركه (لانتقاله من ثدي إلى ثدي (غيره أو) لانتقاله (من امرأة إلى) امرأة (غيرها أو قطع عليه) الرضاع بأن أخرج الثدي من فمه (فهو رضعة) لأن المراجع فيها إلى العرف لأن الشرع ورد بها مطلقا ولم يحدها بزمن ولا مقدار فدل على أنه ردهم إلى العرف فإذا ارتضع ثم قطع باختياره أو قطع عليه فهي رضعة (فمقي عاد) ارتضع (ولو قريبا فهي رضعة أخرى) لأن العود ارتضاع والشارع لم يحدد الرضعة بزمن فوجب أن يكون القريب كالبعيد فكان رضعة أخرى كالأولى (وسقوط في أنفه ووجود في فم كرضاع) يحصل به ما يحصل بالرضاع من الغذاء والسقوط أن يصب اللبن في أنفه من أناء أو غيره فيدخل حلقه والوجود أن يصب في حلقه من غير الثدي (وكذا جبن عمل منه) لأنه واصل من الحلق يحصل به انبساط اللحم (ويحرم من ذلك) المسد كورا للوجود والسقوط والجبن المعمول منه (خمس) لأنه فرع عن الرضاع فيأخذ حكمه (فإن ارتضع دونها) أي الخمس (وكلاهما) أي الجنس (سقوط أو وجود أو أسقط أو جرد وكل الجنس برضاع ثبت التحريم) لوجود الجنس (ولو حلب في أناء لبن دفعة واحدة ودفعات ثم سقى لطفل في خمسة أوقات فهي خمس رضعات) اعتبارا بشرب الطفل له (وإن حلب في أناء خمس حلبات في خمسة أوقات ثم سقى) للطفل (دفعة واحدة كان رضعة واحدة) اعتبارا بشربه له فإن سقاه جرعة بعد أخرى متتابعة فرضعة في ظاهر قولنا لفرق لأن المتعبر في الرضعة العرف وهم لا يعدون هذا رضعات ويحتمل أن يخرج على ما إذا قطع عليه الرضاع (ويحرم لبن الميتة إذا حلب وأرتضع من ثديها بعد موتها) لأنه ينبت اللحم قال في الشرح والمبسدع ونجاسته لا تؤثر كالحلب في أناء نجس يعني أن قلنا نجس الأدهم بالموت و(كالو حلب في حياتها ثم شربه) الطفل (بعد موتها ولو حلف لا يشرب من لبن امرأة شرب منه وهي ميتة حنت) لأنه شرب من لبنها (ويحرم اللبن المشوب) وهو المخلوط بغيره من طعام أو شراب أو غيره ما لأن ما تعلق الحكم به لم يفرق بين خالصه ومشوبه كالنجاسة في الماء والنجاسة الخالصة و(ك) اللبن المخيض وفي نسخة كالحض أي الخالص (إن كانت صفاته) أي المشوب (باقية) وهي اللون والطعم والريح فلو صبه في ماء كثير لم يغير به لم يثبت التحريم لأن هذا ليس بمشوب ولا يحصل به التثدي ولا انبساط اللحم ولا انتشار العظام (وسواء خلط بطعام أو شراب أو غيره ما فإن حلب اللبن من

نسوة

﴿كتاب الرجعة وهي﴾

أي الرجعة بالفتح فعل المرتجع مرة واحدة فلهذا اتفق الناس على فتحها وشروعا (إعادة مطلقه) طلاقا (غير بائن إلى ما كانت عليه) قبل الطلاق (بغير عقد) أي نكاح وأجمعوا عليه بالقوله تعالى وبهولتن أحق بردهن في ذلك وحديث ابن عمر حين طلق امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فليراجعها روادهم وسلم حفصة ثم راجعها رواد أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الحرا إذا طلق دون الثلاث والعبد دون الاثنين إن لهما الرجعة في العدة (إذا طلق حر)

تساوية ولو لم يزل يعلقه لان الرجعة امساك وهو ملكه لا ولي له لكن تظاهر المبدع بمخالفة تلك كونه في حاشية الاقتناع (من دخل بها (أو خلا بها في نكاح صحيح) طلاقا (أقل من ثلاث أو) طلاق (عبد) من دخل أو خلا بها في نكاح صحيح طلاقه (واحدة لا عوض) من المرأة ولا غير في طلاق المرأة والعبد (فله) أي المطلق حراً كان أو عبد. وفي عدتها رجعتها وظاهره ولو كان من سيد زوج (ولو لم يحنون) طلق بلا عوض دون ما ملكه وهو عاقل ثم حن (في عدتها رجعتها ولو كرهت) انطاعة ذلك الغياض وبه مقامه خشية لقوات باقية ضياء عدتها فان لم يكن دخل أو خلا بها في رجعة له لا عدة ٢٨٧ عليه فلا تميز رجعتها وكذا ان كان

نسوة وسقى لطفه فهو كمال وان نزع من كل واحدة منهن (لاحتسلاطين لبنين

فوفصل وإذا تزوج امرأة (كبيرة ذات لبن من غيره) زوجا (كان) أو غيره (ولم يدخل) الثاني (بها) زوج (بثلاث صفائر) دون الحولين (فأرضعت الكبيرة أحدا من حرمها الكبيرة أبدا) لأنها صارت من أمهات نسائه (وبقي نكاح الصغيرة) لأنها بنية لم يدخل بأماها وفارق ما لو ابتدأ العقد عليها لان اللوام أقوى من الابتداء (فان أرضعت) الكبيرة (اثنين) من الصفائر (منفردة بين أو معا أنفسخ نكاحهما) لأنها صارتا أختين واجتمعتا في الزوجية (وان أرضعت الثلاث منفردا أنفسخ نكاح الأولتين) لأنها صارتا أختين في نكاحه (دون لثلاث) يثبت نكاحهما لأنه لم يصادف أخوتها جماعا في النكاح (وان أرضعت أحدا من منفردة ثم أرضعت اثنتين معا أنفسخ نكاحهن) لأنهن صرن أخوات في نكاحه (وله نكاح إحدى الثلاث) الصغار لأن تحريرهن تحرير جميع لأنهن ربائب لم يدخل بأماهن (وان كان دخل بالأماهم حرم الكل ابتداء) لأنهن ربائب دخل بأماهن (ولو أرضعت اثلاث أجنبية في حالة واحدة بان حملته في ثلاث أو ان وأوجدهن في حالة واحدة أو أرضعت اثنتين معا وأوجرت الثالثة في حالة واحدة) أو أوجرت اثنتين وأرضعت الثالثة في حالة واحدة (حرم عليه نكاح الكبيرة أبدا) لأن من أمهات نسائه (وانفسخ نكاح الثلاث) لأنهن صرن أخوات في النكاح (وان أرضعت الأجنبية (اثنتين) من الصفائر منفردتين أو معا (أنفسخ نكاحهما) لأنها صارتا أختين في نكاحه (وان أرضعت) الأجنبية (أحدا من منفردة ثم اثنتين معا أنفسخ نكاح الجميع) لما سبق (وله نكاح إحدى الثلاث) لأن تحريرهن لأجل الجمع (وكل امرأة تحرم عليه ابتداء كأمه وجدته وأخته وربيبته اذا أرضعت طفله حرمتهما عليه) لأنها تصير ابنتها من الرضاع فإذا كانت المرضعة أمه فالمرضعة أخته وان كانت المرضعة جدته فالمرضعة عمتها أو خالتها وان كانت المرضعة أخته فالمرضعة ابنة أخته (وكل رجل يحرم ابنته كأخيه وأبيه اذا أرضعت امرأة بلبنه طفله حرمتهما عليه) لأنها تصير ابنته فان كانت المرضعة امرأة أخيه فالمرضعة ابنة أخيه وان كانت امرأة أبيه فالمرضعة أخته (ومع) أي أنفسخ (نكاحها منه فيهما) أي في الصورتين السابقتين (ان كانت زوجته) تحررها على التأبيد (وان أرضعتها) أي الطفلة زوجة كنت أو غيرها (امرأة أحد هؤلاء بنين غيره) أي غير زوجها (لم تحرم عليه) أي على من تحرم عليه بنت زوجها (لأنها صارت ربينة زوجها) فلا تحرم عليه ولا على ابنه ويحرمها (وان أرضعتها) أي الطمينة (من لا تحرم بنتها

النكاح فاعدا كبلوا ولي أو شهود فيقع فيه طلاقا أو رجعة لاها إعادة الى النكاح فإذا لم نحل بالنكاح وجب أن لا تفصل بالرجعة اليه وكذا ان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين لأنها لا تفصل له حتى تنكح زوجا غيره كما باقي فلا رجعة وكذا ان كان الطلاق بعوض لانه اغناها جعل لتفقدى به المرأة من الزوج ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة ولم يعتبر رضاها لظاهر الآية ولأن الممسك للمرأة يحكم الزوجية فلم يعتبر رضاها كالمبيع ومن خير المجلس وسواء كانت المرتجة حرة على حرة أو على أمة (أو أمة) على أمة أو أمة (على حرة) ثم استدام مسكها نكاحا فابتداءه (أو) كانت الرجعية أمة (أو) كانت الرجعية رجعتها (أو) كانت الرجعية صغيرة أو شقونة وأى (ولي) رجعتها لأنها لو كانت حرة مكنته لم يشتر رضاها فكأن سيدها أو وليها ولا يشترط في الرجعة ارادة الاصلاح والابتناء لغيره بل على الاصلاح والمنع من قصد التضرار وتحصيل الرجعة (باعتراضها

ورجعتها وأرضعتها وردها وعصوه) كعدتها والورد السنه بلفظ الرجعة في حديث ابن عمر وأشتهر هذا الاسم فيها عرفا فتسمى رجعة والمرأة رجعية وورد الكتاب بلفظ الرد في قوله تعالى وبعولتهن أحق بorden ولفظ الامساك في قوله تعالى فامسكوهن معروف وقوله فامساك معروف وأحق بهما هو جمعناهما (ولو زلجسية أو) زاد (للأمانة) وأما قال رجعتها ونحوه للأمانة وكذا المحقق إياك أو لاه نسلك لاه أتى بالرجعة وبين سببها (لأن ينوي رجعتها الى ذلك) أي المحبة أو الأمانة (بفراقه) أي بالرجعة في حصول التضاد لان الرجعة لا تترد به فراق (ولا) يحصل بتول مطلق (لأنها تزوجها) لانه كناية والرجعة استباحة بضع مفسود فلا تفصل بكنايه كالنكاح (وليس من شرطه) أي لرجعة (الأشهاد) عليها لأنها لا تقتصر الى قبول كسائر

فحق الزوج وكذا لا يفتقر إلى ولي ولا صداق ولا رضا المرأة كما مر ولا عليها إجماع إلا أن حكم الرجعة حكم الزوجان والرجعة منسالة لقوله تعالى فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأغاثتهن النكاح بالاطلاق واعتقد جاسب زواله فالرجعة تزيل شعث وتقطع مضية إلى السنونة فلم تنجح إلى ما يحتاج إليه ابتداء النكاح (وعنه) أي الإمام أحمد (بلى) يشترط لصحة الرجعة الأشهاد عليها (في) هذه الرواية أن (تبطل) الرجعة (أوصى) الزوج (الشهود بكنمائها) لما روى أبو بكر في الشافعي بسنده إلى خلاص قال طلق رجل امرأته علانية وراجعها أسوأ من ٤٨٨ الشاهدين أن يكتماها الرجعة فاختصموا إلى علي فجعل الشاهدين وأتهمها وأمام

يجعل له علم بالرجعة (والرجعة زوجة) ملك الزوج منها ما ملكه من لم يطلقها (فيصح أن تلأعن) أن (تطلق) ويلحقها ظهاره وأبلاؤه) ويرث أحدهما صاحبه إجماعا ويصح خلعها إلا نهار زوجة يصح طلاقها ونكاحها باقي فلا تأمن رجعتها لكن لا قسم لها مخرج به الموفق وغيره (ولها) أي الرجعية (أن تشرف) أي تتعرض (له) أي لطلاقها بأن تره نقسها (و) لها أيضا أن (تزين) له كأن تزين النساء لزوجهن لباحتهما كما قبل الطلاق (وله) أي المطلق (السفر) بالرجعية (والخلوة بها ووطؤها) لأنها في حكم الزوجات (وتحصل به) أي بوطئها (رجعتها ولو لم ينوها) أي الرجعة بالوطء لأن الطلاق سبب زوال الملك ومعه خيار فتصرف المالك بالوطء في مدته يمنع عنه كوطء البائع الأمسية المبعة في مدة الخيار في قول (ولا) تحصل رجعتها بانكار طلاقها لأنه مناف لوجود حقه في الرجعة ولا تحصل الرجعة (بمباشرة) الرجعة دون الفرج

كعنتها وخالتها لم تحرمها عليه (لأنها بنت عمته أو خالته وكذا لو أرضعتها زوجة عمه أو زوجة خاله بابنه (ولو تزوج) طفل طفلة هي (بنت عمه فأرضعت جدتها أحدهما صغيرا) دون الحولين (انفسخ النكاح لأنها لما أرضعت الزوج صار عمز زوجته) لأنه أخو أبيها من الرضاع (وان أرضعت الزوجة صارت عمته) لأنها أخت أبيه من الرضاع (وان أرضعتها) الجدة (جميعا صار) الزوج (عمها) أي عمز زوجته (وصارت عمته) وانفسخ النكاح (وان تزوج بنت عمته فأرضعت جدتها أحدهما صغيرا) في الحولين (انفسخ النكاح لأنها لما أرضعت الزوج صار خالها) لأنه أخو أمه من الرضاعة (وان أرضعت الزوجة صارت) الزوجة (عمته) لأنها أخت أبيه من الرضاع (وان تزوج بنت خاله فأرضعت جدتها الزوج صار) الزوج (عمز زوجته) لأنه أخو أبيها من الرضاعة (وان أرضعتها صارت خالته) لأنها أخت أمه من الرضاع (وان تزوج ابنة خالته فأرضعت الزوج صار خال زوجته) لأنه أخو أمه من الرضاع (وان أرضعتها صارت) الزوجة (خالته زوجها) لأنها أخت أمه من الرضاع

فوفصل وكل من أفسد نكاح امرأته برضاع قبل الدخول فإن الزوج يرجع عليه بنصف مهرها الذي يلزمها له لأنه قد رده عليه بما أن كان عرضه للسقوط كشهود الطلاق إذا رده و أغالزم الزوج نصف مهر الصغيرة لأن نكاحها انفسخ قبل الدخول بها من غير جهتها وانفسخ من اجنبى كطلاق الزوج في وجوب الصداق عليه (وان أفسدت) طفلة (نكاح نفسه قبل الدخول سقط مهرها) قال في المبدع بغير خلاف فعلمه لأن الفسخ بسبب من جهتها كالأزادت (وان كان) أفسدها لنكاح نفسها (بعده) أي بعد الدخول (لم يسقط ويجب) صداقها إذن (على زوجها) لأنه استقر بالدخول وكالوازدت (وان أفسده) أي نكاحها (غيرها بعد الدخول وجب لها مهرها) المسمى على الزوج لأنه استقر عليه بالدخول (و يرجع به) الزوج على المفسد نص عليه في رواية ابن القاسم لأن المرأة تسحق المهر كله على زوجها فيرجع بالزمنه كنصف المهر في غير المدخول بها (ولها) أي لمن أفسد غيرها نكاحها قبل الدخول أو بعده (الاخذ من المفسد نصا) وتقدم نظيره في الرجوع على القار (فاذا أرضعت امرأة الكبرى الصغيرة فأنفسخ نكاحها) بأن كان بعد الدخول بالكبرى (فعليه نصف مهر الصغيرة) لأن نكاحها انفسخ بغير سبب من جهتها وذلك بوجوب نصف المهر على الزوج كما تقدم (يرجع به) الزوج (على الكبرى) لأنها التي تسببت في انفساخ نكاحه فان كانت أمه ففي رقبته إلا أن ذلك من جنائيتها (وعليه مهر

الكبرى

(و) لآب (نظر لفرج وكذا خلوة لشهوة الأعلى قول) أي رواية قال

(المنقح اختاره الأكثر) انتهى قياسا على الحساق بالوطء في تكميل المهر ووجوب العدة (ونفسخ) رجعة (بعدها) من (حيضة) (ثالثة ولم تنسل) نصا روى عن عمر وعلى وابن مسعود ولأن أثر الحيض يمنع الزوج الوطء كما يمنع الحيض فيحرم وطؤها قبل الفسل فوجب أن يمنع ذلك ما يمنع الحيض ويوجب ما أوجب الحيض كما قبل انفساخ الدم وتنقطع بقية الأحكام من التوارث والطلاق واللعان والنقعة وغيرها بنقضاء الدم وبأثني العدد (و) نصح الرجعة (قبل وضع ولد متأخر) رجعتها فان كانت حاملا يبدد وقبل خروجه بقية ولد لبقاء العدة (ولا) نصح رجعتها (في ردة) من مطلقة أو مطلق لأن الرجعة استباحة بضع

﴿ وثقف على طلبه العلم من الخفايا ﴾

مقصود فلا تصح مع الردة كتنكاح وكذا بعد اسلام زوجة أو زوج غير كتابية و (لا يصح) (تعليقها) أي الرجعة (بشرط) قوله لها
(كلما طلقك فقد راجعتك) لما سبق (ولو عكسه) فذل لم رجعية كلها راجعة مثل قوله طلقك (مع) التعليق (وطلفت) كلها
راجعه الا انه طلاق معلق بصفة (وهي اغتسلت) رجعية (من) حيضة (ثالثة ولم يرتجعه) قبله (بانت ولم تحبل) الا بفسخ كاح حديد
اجاماً لم يفهم قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي العدة (من عود) اليه الرجعية إذا راجعه أو بآش إذا نكحها (على ما بقي من
طلقاتها ولو) كان عودها (بعد طلع زوج آخر) غير الطالق في قول أكابر المذاهب ٢٨٩ منهم عمر وعلي وأبو معاذ وعمران بن

حسين وأبوهريرة يؤيدون بدو عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهم ولأن وطأها لثاني
 لا يحتاج إليه في الإحلال لثلاث
 فلا يفسر حكم الطلاق كوطأ
 النسم فهو المسيد ولا نه تزويج
 قبل استيفاء ثلاثة أشهر
 رجعت إليه قبل وطأ لثاني
 (وأن أشهد) مطلق رجعي
 (على رجعتها) في السنة (ولم
 نعلم) هي (حقي) اعتدت
 ونكحت من أصابها ثم جاء
 وادعى رجعتها قبل انقضائه
 عدتها وأقام البيعة بذلك وقلت
 (ودت إليه) لثبوت انه زوجه
 وأن نكاح الذي فاسد تزوجه
 امرأة في نكاح غيره وكنا لولم
 سببها الثاني (ولا يطأوها) الأول مان
 أصابها الثاني (حتى تعتد) من
 وطأها في احتياطاً لأنساب
 (وكذا أن صدقاه) أي الزوج
 والزوجة في أنه راجعهما في عدتها
 حيث لا بيعة له لأن نصه يدقهما
 أبغ من إقامة البيعة (وأن لم
 تثبت رجعتها) بيعة (وأنكرها)
 أي أسكر الزوج والزوجة أنه
 راجعهما (رد قوله) لتعلق حقي
 الزوج الشئ بها والنكاح صحيح
 في حقهما (وأن صدقه) لزوجه
 (الثاني) بانت منه (لاعتراه

الكبرى المسمى لها ولا يرجع عليها بشئ إذا كان أداه اليها) لأنه استقر عليه بالدخول بها (وإن كان) الزوج (لم يدخل بها) أي الكبرى (فلا مهر لها) أي إن الكبرى لأنها التي أفسدت نكاح نفسها (ونكاح الصغرى بماله) لأنها لم يدخل بهاها (وإن دبت الصغرى إلى الكبرى وهي) أي الكبرى (ناثمة أو مغمى عليها أو مجنونة فارتضعت) الصغرى (منها) انفسخ نكاح الكبرى) لأنها أم زوجها (ويرجع على الصغرى بمهر الصغرى بمهر الكبرى قبل الدخول) لأنها تسببت في فسخ نكاحها الموجب لتقسير نصف المسمى وانلفت على الزوج البضع أشبه ما وانلفت عليه مبيعها (ونكاح الصغرى ثابت) لأنها لم يدخل بهاها (فإن كان دخل بالكبرى حرمتا) على التأيد أم الكبرى فلأنها من أمهات نسائه وأما الصغرى فلأنها لم يدخل بهاها (ولامهر الصغرى) لأنها التي أفسدت نكاح نفسها (وعليه مهر الكبرى) لأنه استقر بدخولها (يرجع به على الصغرى) لأنها تسببت في فسخ نكاحها واتلاف البضع عليه (وإن ارتضعت الصغرى منها رضعتين وهي ناثمة ثم انتهت الكبيرة فامت لها ثلاث رضعات) فقد حصل انسداد بعلها (فعليه مهر الكبيرة) لاستقراره بالدخول (وثلاثة أشهر مهر الصغرى) ويسقط عشيران في مقابلة ما ارتضعت منها وهي ناثمة (ويرجع به) أي بما يغرمه للصغرى (على الكبيرة) لما تقدم (وإن لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها) ويسقط الباقي نظير فعلها بعد انتباهاها (يرجع به على الصغرى) لكونها تسببت بدبيها (وإن أرضعت بنت الزوج والكبرى) الزوج (انفسخ حكمه في التحريم وانفسخ كما وأرضعتها الكبيرة) فإن كان دخل بالكبيرة ناثمة فسخ نكاحها (وحرمت أباها والحرمت الكبرى وانفسخ نكاحها وحدها (و) كذا الحكم في (الرجوع على المرضعة) في أفسد النكاح فيرجع عليها بما يغرمه لها (أولاً أحدها لتسبب في غرمه ونفوق بنتها البضع عليه (وإن أرضعتها) أي زوجته الصغرى (أو) وبنته (الكبيرة انفسخ نكاحها معه) لأنها أحضان اجتماع النكاح (وإن كان لم يدخل بالكبيرة فله أن يسكن من شاء منهما) لأن أهرم لأجل الجمع (ويرجع على المرضعة بنصف صداقهما) الذي غرمه لسيما (وإن كان دخل بالكبيرة فله نكاحها) في الحال لأن المأمورة (وإن لم يكن له نكاح المأمورة حتى تنقض عده الكبيرة لأنها قد صارت احتفاء فلا ينكحها في ذلك) لأن زمن المأمورة تارة واحدة كما سبق في النكاح (وكذلك الحكم إن أرضعتها كبيرة فله نصبر عه الكبيرة) إن كانت الجدة لأب (أو) نصبر (حالتها) إن كانت جدة للأم (وإجماع بينهما) أي بين المأمورة وعمة أو بنتها من الرضع (محرم) كالنسب (وكذلك إن أرضعتها بنت) أي أخت الكبيرة (أو زوجة جدتها بلبنه أو أرضعتها بنت أخيها أو بنت أختها) لأنها صارت بنت أخت الكبيرة أو بنت أخيها أو بنت بنت

نفسا دنكاحه وعلیه مهره ان دخیل و خلاص او انقضا صفه لانه

﴿ ۳۷ - (کشاف القضاء) - ثالث ﴾

لا يصدق عليها في استقامت حقا عنه ولا تلم المرأة الى المدي لان قول الثاني لا يقبل علم اهل في حق نفسه فقط والقول ولها بغير عين كاله في الانتاع (وان صدقته) المرأة (الميتة على) الزوج (الثاني) في فسخ نكاحه (وبلزمها ما هو الاول له) أي لاول لانه استنقم لها بالاحول (لكن متى بازت) من الثاني (عادت الى الاول بالاعتد جديد) ولا يباطح حتى تمتد الثاني ان تدخل بها وان مات الاول قبل بينوتهما من الثاني فقال الموفق ومن تبعه ينبغي ان تره لاقراره بزواجه او تصديقه او ان ماتت لا يرثها الاول لتعلق حق الثاني

بالإشهاد من الشاهي لم تزده هي لا تكادها منه تكادها قال الزركشي ولا يمكن الأول من تزويج اختها ولا أربع مساواها (ومن أهدت انتضاء عدتها) بولادة أو غيرها (أو ما كان) بان. متى زمن يمكن انتضاءها فيه (فبانت) دعواها لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتم من ما خلق الله في أرحامه من قبل هو الحاض والحمل فلو لا قبول قولهن لم يخرجن بكتماته ولأنه أمر تحتص المرأة بعرفته فقبل قولها فيه كالثانية من الإنسان حيث اعتبرت وإن لم يرض ما يمكن انتضاء عدتها فيه رد قولها فإن ما يمكن صدتها فيه ثم ادعته فإن بقيت على دعواها المردودة لم تقبل ٣٩٠ وإن ادعت انتضاءها في المدّة كلها أو فيها يمكن منها قبلت و(لا) تقبل دعواها انتضاء

عدتها (في شهر يحض إلا بينة) نصا لقول شريح إذا ادعت أمها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بينة من النساء العدول من بطانة أهلها من يرضى صدقه وعدله إنهارأت ما يحرم عليها الصلاة من الطمث وتغتسل عند كل قرع وتصل فيقه انتقضت عدتها وإنه هي كاذبة فقال الله على كالون ومعناه بالرومية أصبت وأحسنتم وإنما لم تصدق في ذلك مع أمكانه لتدبرته بخلاف ما زاد على الشهر (وأقل ما) أي زمن (تنقضي عدته) فيه باقرا تسعة وعشرون يوما بلياليها (ولحظة) لما سبق أن الأقراء الحيض وأقله يوم أو ليلة وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما ويكون طلقهما مع آخر الطهر والحظة لتحقيق انتضاء الدم وحيث اعتبر الفصل اعتبر له لحظة أيضا (و) قل ما تنقضي فيه عدة (أمة خمسة عشر يوما) بلياليها (ولحظة) وسواء في ذلك الفاسدة والمرضية والمسلمة والكافرة لأن ما قبل فيه أخبار الإنسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله (ومن) أي أي مطلقه ترجعية (كالتابتاء)

أخيرا أو بنت بنت أختها والجوع بينهما المحرم (ولا تحريم في شيء من هذا على التأييد لانه تحريم جميع الأذا أرضت بها بنت الكبيرة وقد دخل بامها) فيحرم على الأبد كل منها أما الكبيرة فلا تمن أمهات نسائه وأما الصغرى فلا تمن ببيتة تدخل بامها (وإذا كان لرجل خمس أمهات أولاد لمن لبن منه فإرضه من امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعة صار) سيدهن (أبالها) لأن الرضعت من لبنه خمس رضعات كما لو أرضتها واحدة منهن (وحرم عليه) على التأييد لانه ابنه (لا) تحرم عليه (أمهات الأولاد لعدم ثبوت الأمومة) فلا يثبت تحريمهن (وإن أرضعن) أي أمهات أولاده الخدمس لبنه (طفا كذلك) أي كل واحدة منهن أرضته رضعة (صار المولى) صاحب اللبن (أباله) لأنه أرضع من لبنه خمس رضعات (وحرم عليه) أي الطفل (الرضعات لانه ربيهن وهن موطوءات أبيه) فيتناولهن قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء (ولو كان له) أي الرجل (خمس بنات أو خمس بنات تزوجته فإرضه) أي بناته أو بناته تزوجته (امرأة له صغرى) في الحولين (رضعة رضعة فلا أمومة) لأن أحدها من لم أرضه نسأ (ولا يصير الكبير) أبو البنات (ولا الكبيرة) أم المرضعات (جد أو لاجدة) لأن الجدودة فرع الأمومة ولم تثبت (ولا) نصير (أخوة المرضعات أخوة الأولاد وأخواتهم خالات) لأن الأخوة فرع الأمومة ولم تثبت (ولو كل طفل خمس رضعات من أم رجل وأخته وابنته وزوجه وزوجة أبيه من كل واحدة رضعة وكذلك أي لا تحريم) لعدم ثبوت الأمومة لواحدة منهن (وإذا كان لامرأة لبن من زوج فأرضت به طملا ثلاث رضعات فانتقض لبنها ثم تزوجت بما خرف صار لها منه لبن فأرضت منه الطفل الذي أرضعته أولا في الحولين (رضعتين صارت أماله) لانه كل له خمس رضعات من لبنها (ولم يصير واحد من الزوجين أماله) لانه لم يكمل له خمس رضعات من لبن أحدهما (ويحرم) الطفل (عليهما) إن كان أنثى لكونه ربيها لهما قد دخل بامها (لا لكونه ولدهما وإذا كان له ثلاث نسوة لمن ابن منه فأرضت امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعتين لم تحرم المرضعات لعدم ثبوت الأمومة (وحرم الصغرى) على الأبد لانه ابنه (وتثبت الآوبة) لانه كل له خمس رضعات من لبنه (لا) تثبت (الأمومة) لواحدة من الثلاثة لانه لم أرضها نسأ (وعليه نصف مهرها) أي الصغرى لأن الفسخ من غير جهتها (برجع) الزوج (به عليهن) أي المرضعات لانه يبين في استقراره عليه (على قدر رضاعتين) المحرمة (وعلى الأولى) التي أرضعت أولا (خمس المهر وعلى الثانية خمسة وعلى الثالثة عشرة) لأن التحريم حصل منها برضعة واحدة وقد اشتركن في الائلاف فكان على كل واحدة بقدر ما أثقلت (ولو كان لامرأة ثلاث بنات من غيرهن فأرضن ثلاث نسوة له صغارا) فأرضت (كل واحدة) من بنات

الزوجة

قبل دعوى زوجها رجعتها (انتقضت عدتي) في زمن يمكن فيه قلت أكثر من شهر (فقال)

زوجها (كنت راجعة لك وإنكرته) فقولها لأن دعواها انتضاء عدتها اذن مقبولة فصارت دعواها رجعة بعد انتضاء عدتها لم تقبل (أو تدعيها) بان قالت انتقضت عدتي وقال الزوج راجعتك في زمن واحد (ف) القول (قولها ولو صدقه سيدها) رجعية نصف الآن قولها لا ينقضه إبطال حق الزوج وإن صدقته وكذب مولاها لم يقبل أقراها في إبطال حق السيدها وإن صدق الزوج لم يحل له وطؤها ولا تزويجها (ومتى رجعت عن قولها) انتقضت حيت قبل قولها لم تزوج (قبل) رجوعها (كجحد أحدهما النكاح) إذا ادعاه الآخر (ثم يترقبه) أي النكاح منكزه فيقبل منه كالمولم يسبقه انكار (وان سبق) زوج رجعية (فقال) لها (ان رجعتين

فقال انتفتت عدي قبل رجعتك وانكرها (فقوله) اسبق دعواه الرجة اخبارها بانتضاء علمت. واصل بقاؤها ودعواه ذلك بعد دعوى الزوج الرجة تقصده بطال حقه فلا تقبل منها

فوقه. وان طلقها في أي الزوج حرة كانت أو أمه زوج (حولانوار) طلقها زوج (عبدتين ولو عتيق) قبل انتضاء عدتها (لم تحل له حتى يطأه زوج غيره) في نكاح صحيح كالان عداً كانا لرجل اذا طلق امرأته فهاحق برجمتها وان طلقها ثلاثاً نكح ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ٢٩١ رواه ابو اوديس السائي وعن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعة

انقرطى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة الفهرطى فطلقني فبنت طلاق فزوجت بعده هذا الرجل بن الزبير بكسر الموحدة من تحت واغنامه مثل هبة الثوب فقال تريدن أن ترجعي الي رفاعة لا حتى تدرقي عسلته وذوق عسلتك رواء الجاهة وعن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته فلا يزوجها آخر مرة في الباب وترى المستر ثم طلقها قبل أن يدخل بها هل تحل له ذلك قال لا حتى يدرق العسلية رواء أحمد والنسائي وقال لا حتى يجتمع معها الآخر وعن عائشة مرفوعة امسيلة هي الجمع (في قبل) لان الوطء المعتبر شرعاً لا يكون في غيره (مع انتشار) الحديث امسيلة لانه لا تكون الامع انتشار (ولو) كالزوج لواط (مجبواً أو خصباً) مع بقائه ذكره (وأما أو مضمي عليه وأدخلته) في ذكره (فيه) أي في فرجه مع انتشاره لوجود حقيقة الوطء من زوج أشبهه حل فاقته ووجدت فيه سببه

الزوجة (واحدة) من زوجاته الصغار (أرضاً أو كاملاً) أي خمس رضعات (ولم يدخل بالكبرى حرمت عليه لان من جذات النساء لم يفسخ نكاح الله ما لان من لسن أعوات اغما من بنات خالات) ولا يصحرا لم يجمع بين بنات الخالات ولا يحرمن بكونهن ربائب (لان الرتبة لا تحرم الا بالدخول بامها) أو بدنتها ولم يحصل (ولا يفسخ نكاح من كل رضاعها أولاً) لما ذكرنا (وان كان دخل بالأم صغائر) أبداً (أيضا) لانها ربائب لم يدخل بهن (وان أرضه من) أي بنات زوجته (واحدة) من زوجاته الصغار أرضعتها (كل واحدة منهن) رضعتين (اثنتين حرمت الكبرى) صحه في المبدع وغيره لان اصارت جدة بكون الصغيرة قد كفلها خمس رضعات من بناتها (وقبل لا تحرم) الكبيرة (اختاره الموفق والشارح وصحه في الانصاف) لان كونها جدة فرع على كون ابنتها أمه أو لم تثبت الأمومة فهاو فرع عليه أولاً وهو الموافق لما جزم به فيما اذا أرضعتها خمس بنات زوجته على ما تقدم قريبا

(فصل) واذا طلق كبرته فدخل بها فارضعت صغيرة بلبنة خمس رضعات (صارت) المرضعة (بمثاله) لا رضاعاً من لبنة (وان أرضعت لبنين غيره صارت ربيبة) له لانها بنت زوجته (وحرمتا) أي المرضعة والرضعة أما المرضعة فلانها من أمهات نسبه زاد الرضعة فلانها ربيبة دخل بها (ويرجع على الكبيرة بنصفه هرا الصغيرة) لانها تسببت فاستقراره عليه (وان كان) زوج الصغيرة (مدخل بالكبرى في نكاح الصغيرة) فله ربيبة لم يدخل بامها (وان طلق صغيرة فارضعت امرأته حرمت المرضعة) لانها صارت من أمهات نسبه (وان كان لم يدخل بها) أي الكبيرة (فلا مهر لها) لحي والفرقة من قبلها (وله نكاح الصغيرة) لانها ربيبة غير مدخول بامها (وان كان دخل بها) أي الكبيرة (فله مهره) المسمى لانه قد قرره بالدخول (وحرمت) أي الكبيرة والصغيرة (عليه) لانها كبرية من أمهات نسبه والرضعة ربيبة مدخول بامها (وان طلقها) أي الكبيرة والصغيرة (جدة) فالحكم في القريم على ما مضى (تفصيله) (ولو تزوج رجل امرأة كبرية) تزوج (آخر) طلقه (صغيرة ثم طلقها) ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر حرمت ان يكبرها الصغيرة حرمت الكبيرة عاينها) لانها صارت من أمهات نسبه (وان كان زوج الصغيرة مدخل) بالكبرى (حرمت عليه الصغيرة) لانها ربيبة مدخول بامها (وكل من فقه بغيره) في ذكر (فالمراد على التأيسد وهو مقرون بفسخ نكاحه) ان كانت زوجته لا تحريم لها في كالمقارن

(فصل) واذا طلق امرأته وطأها بن فزوجت بصي دون الخواين (فارضعت بلبنة) خمس رضعات (انفسخ نكاحه) من لصي (وحرمت عليه) بدلانها رت أمه (و) حرمت (أو) كان الزوج الثاني (ذمياً ربيبة) طأها الله فها المعلقة الذوب ولو لمسا (أو) كان (لم يسنزل) لم تقدم ان العسلية هي الجماع (أو) كان (بلغ عشرة) موم حتى تنكح زوجاً غيره (أو) كان حزين وطئه (طأها اجنبية) لوجود حقيقة الوطء من زوج في نكاح صحيح (ويكفي في حله) (تغيب الحشفة أو) تغيب (قدرها) أي الحشفة (من محبوب) الحشفة تهجاع بوجيب الفسل ويفسد الخ أشبه تغيب الذكر (ويكفي في حله) (وطء محرماً لمرض الزوجة) (والزوج) (وطء محرر) (لغيب وقت الفسل) (لا وفي مسجد) في حال منع الزوج نفسه (انقض مهر) حال (وخرجه) كونه مدخولاً به بوطء لا ذكره يفسخ مفرجه لان الحرمة فيه هذه الصورتين فيهما الحنفى الله تعالى (لا) يحلها وطء محرر (لحين أوفاه) أو حرماً أو مرضاً أو في دبر أو نكاح باطل

أولاً (أو زوجه) لأن التحريم في هذه الصور انتهى فيها الحق الله تعالى ولأن النكاح الفاسد لا أثر له في الشرع في الخل فلا يدخل في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (أو) أي ولا يكتفي في حل المطلقة ثلاثاً وطؤها (شبهة أو ملك عين) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره إلا به وهذا ليس بزواج (وان كانت) المطلقة ثلاثاً (أمة فاشتراهامطلقها لم يحل له حتى تنكح زوجاً غيره) إلا به وطؤها للعديد (ولو طلق عبد مطلقاً ثم عتق) قبل نكاحه (ملك ثمة ثلاث) لأنه في حال طلاق الثانية حر فاعتبر حاله اذن (ككافر) حر (طالق) زوجته (تنتين ثم رقي) بعد سببه ٢٩٢ فيملك الثالثة وله ان يتزوج بها قبل ان تنكح زوجاً غيره لأن الطلقين كانا

غير محرمتين فلم يتغير حكمهما بما طرا بعدهما كما لو طلق الممد تشين ثم عتق فليس له ان ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره لقوعهما محرمتين (ومن طاب عن مطلقته ثلاثاً ثم حضر فذكرت) له (أنها نكحت من أصابها) أنها (انقضت عدها وأمكن) ذلك بان مضى زمن نكاحه وكذا لو غابت عنه ثم حضرت وذكر ذلك (فله نكاحها) إذا غلب على ظنه صدقها لأنها مؤمنة على نفسها وعلى ما أخبر به عن نفسها ولا سبيل الى معرفة ذلك حقيقة الأمن جهتها فوجب الرجوع اليها فيه فأخبارها بانقض عدها فان لم يغلب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها لأن الأصل التحريم ولم يوجد ما ينقل عنه و (لا) يجوز له نكاحها (ان رجعت) عن أخبارها بذلك (قبل عقد) عليها (والانكح المبيع) ولا يقبل بعده (أي العقد عليها) (ولو) تزوجت مطلقاً ثلاثاً بائناً حرم طلقها وذكركت الأول والثاني وطئها (كخبيا الثاني في وطئه فقوله) أي الثاني (في تنصيف مهر) ان لم يحل بها (وقولها)

أيضا (على الأول أبداً) لأنها صارت من حلال ابنائه لأن الصبي صار ابناً للمطلق لأنه رضع من لبنه رضاعاً محرماً وهي زوجته (ولو تزوجت الصبي أولاً ثم فسخت نكاحها المقتض) كعيب أو فقد نفقة أو أفسار بمقدم صداق (ثم تزوجت كبيراً صارت من حلال ابنائه وعلى الصغير لأنها صارت أمة) (قال في المستوعب وهي مسئلة عجبية لأنه محرم طراً لرضاع أجنبي قال) في المستوعب (وكذلك لو زوج أمة لم يده يرضع ثم أعتقها) سبدها (فانخارت فراقه) أي فسخت نكاحها لعتقه تحت عبد (ثم تزوجت من أولادها فارضعت بلبن هذا الولد زوجها الأول بعد عتقه) أو قبله (حرمت عليهما جميعاً) أما الأول فلأنها صارت أمة وأما صاحب اللبن فلأنها صارت من حلال ابنائه (ولو زوج رجل أم ولده أو أمة بصبي مملوك فارضعت بلبن سبدها حرمت عليهما) أما المملوك فلأنها صارت أمة وأما السيد فلأنهم من حلال ابنائه (ولا يتصور هذا) أي تزوج أم الولد والأمة للصبي (ان كان الصبي حراً) من شرط نكاح الحر إلا أنه خوف العنت ولا يوجد ذلك (أي خوف العنت في الطفل) وفيه تلويح بالرد على صاحب الرماية وريائه غير مسلم لأن الشرط خوف عنت العزوبة والحاجة متممة أو خدمة والطفل قد يحتاج للخدمة فيتم صورته في المنتهى وغيره (فان تزوج بها) الطفل لغير حاجة خدمة (كان النكاح فاسداً وان أرضعته لم تحرم على سيدها) لأنها ليست من حلال ابنائه لفساد النكاح وان تزوجها لحاجة خدمة صح النكاح وان أرضعته حرمت عليها

فصل متى كان مفسد النكاح جماعة وزع المهر على مرضعاتهن المحرمات (لأنه اتفاق اشتركن فيه فكان على كل واحدة بقدر ما تأملت و (لا) يوزع (على) عدد (رؤسهن) كالواثلين ما لا يوافقن فيه (فلوسق) خمس زوجة صغيرة من لبن أم الزوجة خمس مرات انسخ نكاحها) لأنها صارت أخته من الرضاع (ولزمهن نصف مهرها) بحسب ما سبقها نسبهن في استقراده عليه (فان سقته واحدة شريتين و) سقته (أخرى ثلاثاً على الأولى خمس المهر وعلى الثانية خمس) المهر (وعشر) (وان سقته واحدة شريتين وسقته ثلاثاً) آخر (ثلاث شريات فعلى الأولى الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث عشر وان كان له ثلاث نسوة كباراً واحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من الثلاث) الكبار (الصغيرة أربع رضعات ثم حلين في إناؤه) سقته للصغيرى حرم الكبار (لأنهن من أمهات نسائه) وان لم يكن دخل بهن فنكاح الصغيرة ثابت وعليه لكل واحدة ثلث صداقها يرجع به على ضرتهن لتسبهن في استقرار ذلك عليه ويسقط السدس الباقي من النصف في تطير فعلها لأن كل واحدة منهما

ثالثة

في قولها (في إباحتها الأول) إلى ان قال الأول أنا أعلم انه ما أصابها فلا تحل له مؤاحدة له باقراره فان عاد

فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيما بينه وبين الله لأنه إذا علم حلها لم يحرم يكذب ولا أنه قد علم في المستقبل ما لم يعلمه في الماضي وان قال ما أعلم انه أصابها لم تحرم عليه بذلك لأن المعتبر في حلها له خبر يغلب على ظنه صدقه لاحقيقة العلم (وكذا لو تزوجت امرأة حاضراً فارقها وأدعت أصابته) إياها (وهو منكراً) أي الإصابتة فقوله في تنصيف مهران لم يقر بخلو وقولها في حلها المطلقاً ثلاثاً (و) جواب الهمزة عليها وكل ما يلزمها بالوطء وكذا لو أنكر أصل النكاح ولمطلقها ثلاثاً نكاحها أن يغلب على ظنه صدقها (ومثل الصورة الأولى) وهي ما إذا ذكرت مطلقاً ثلاثاً لأول ابنائها (كبت من أصابها وانقضت عدها) (لوجاءت) امرأة (حاً) كما وأدعت

(أثر وجهها طلقها واتخذت عدتها له تزويجها) بشرطه (أن ظن صدقها ولا سيما أن كان الزوج لا يعرف) لأن إذا قرر الجهر به
 لا يصح وأيضاً الأصل صدقها ولا منازع والافعالين إنما ثبت الحق إذا صدق معتزله
 (كتاب الأيلاء وأحكام المولى) وهو أفعال من الأيالة بقصد الميثاق التي يولي الأيلاء إليه تجميع الأيالة لا يافان من
 قنينة يولون من نسائهم يحلفون بقاها ليت من امرأته أولى الأيلاء إذا حلف لا يجامعها حكاه عنه أحمد (يخبره) إذا لاءتة عين على تركه
 وأجب (كظهار) لقوله تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزورا (وكان كل) ٢٩٣ من الأيلاء والمظهار (صدقا

ثالثة لضرتها شاركة لهما (لأن انفساد نكاحها حصل بفسادها وقطعها وان كان قد دخل بها إحدى
 الكسار حرمت الصغيرة أيضاً) لأنها ربيته زوجة دخل بها (ولها) أي الصغيرة (نصف صداقها
 يرجع به عليهن الأيلاء) لأنهن تسعين في فساد نكاحها (والتى دخل بها المهر كاملاً) لاستقراره
 بالدخول (وان حلفت في أنها غفقتة أحداهن الصغيرة خمس مرات كان عليه صداق ضربها)
 يعني نصفه (يرجع به عليها) أي السابقة (ان كان قبل الدخول لأنها أنفسدت نكاحها)
 بقبضها (لأن الصغيرة) ويسقط مهرها (ان لم يكن دخل بها) أي بالتالي سقطت لأن الفرقه من
 قبلها (وان كان دخل بها قبلها مهرها لا يرجع به على أحد) لأنه تقرر بالدخول (وان كانت كل
 واحدة من الكسار أرضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث) لأنهن من أمهات نسائه
 (فان كان لم يدخل بهن فلا مهر لهن عليه) لأن الفرقه من جهتهن (وان كان قد دخل بهن فعليه
 لكل واحدة مهرها لا يرجع به على أحد) لتقرر بالدخول وكل واحدة هي التي أنفسدت نكاح
 نفسها دون غيرها من الكسار (وتحرم الصغيرة) لأنها ربيته قد دخل بها (ويرجع به لزم من
 صداقها) وهو نصفه (على المراجعة الأولى) لأنها التي أنفسدت
 (فصل) وإذا أرضعت زوجته الأيلاء الصغيرة (بمهرها محرم) (فحرمته عليه) بأن كان
 دخل بالأمة (كان ما لزمه من صداق الصغيرة) وهو نصفه (له في رقبته الأمانة) لأن ذلك من
 جنابها (وان أرضعتها) أي زوجته الصغيرة (أم ولد حرمته عليه أبداً) أما لزوجه فزنتها
 صارت بنته أو ربيته وأما أم الولد فلأنها من أمهات نسائه وعليه نصف مهر الصغيرة (ولا
 غرامة عليها) أي على أم الولد لأنها أنفسدت على سيدها ولا يجب له عليها غيره (ويرجع على
 مكاتبته) ان كانت هي المفسدة لنكاح الزوجة الصغيرة لأنه يلزمها الرشد جنابها (وان
 أرضعت أم ولد له بنته امرأة) (رضاعاً محرم) (فحلت نكاحها وحرمته عليه) (بأنها صارت
 اخته) من الرضاغة (وان أرضعت) أم ولد (زوجته ابنة بليته حرمته عليه) وانفسخ نكاحها
 لأنها صارت بنتاً له ويرجع الأب على ابنته بأن الأمرين مما غرمه لزوجته (وهو نصف
 صداقها المسمى أو المنعة ان لم يسم لها) (أو قيمتها) لأن ذلك من جنابها (أم ولد) وجنابته تضمن
 كذلك وعلم منه أنه لا رجوع للابن على أبيه في المشقة قبضه، اذ ليس له طلبه بالدين
 ونحوه (وان أرضعت أم ولد واحدة منهما) أي من زوجته وأبيه (بغير ابن سيدها
 لم تحرمها عليه) ولم ينفسخ نكاحها (لأن كل واحدة منهما صارت بنتاً له) وهي
 غير محرمة عليه
 (فصل) وإذا شك في الرضاغة أو (شك في عدده) (بأن شك هل أرضعته أولاً وهل أرضعته
 خمساً أو دونه) (بني على اليقين لأن الأصل عدم الرضاغة في المشقة الأولى) وهي ما إذا شك في

في الجاهلية) ذكره جماعة
 وذكره آخرون في ظهار المرأة
 من زوجها ذكره أحمد في
 الظهار عن أبيه سبابة وشادة
 (وهو) أي الأيلاء (حلف
 زوج يملكه الوطء لله تعالى
 أو بمسسته) أي أنه تعالى
 كالرجل والرجيم ورب العالمين
 وخلقه (على ترك وطء زوجته)
 لأنه أجنبي (لمحتم
 جماعة في قبل أسا وطء
 أو فوق أربعة أشهر) مصرحاً
 به (أو يوجب) بأن يحلف أن
 لا يطأه، ويؤى فوق أربعة
 أشهر وما حلف في حال
 الرضا أو غيره والرجيم وحده حول
 بها ولا، وتأتي بمحرزات هذه
 القبول والأصل فيه قوله تعالى
 للذين يولون من نسائهم ربص
 أربعة أشهر لآية وإن أي
 ذهبوا عن من قرآن يفتهموت
 مكان يولون قال ابن عباس كان
 أهل الجاهلية إذا طيب الرجل
 من امرأته شيئاً قالت أن طبعه
 حلف أن لا يقربها السنة
 والسنتين والثلاث فبطلها
 لا أبا ولا ذات بطل فلما كان
 الإسلام حلف أنه ذلك للمسلمين
 أربعة أشهر رزت هذه الآية وقال
 صحيح بن المسيب كان الأيلاء ضرراً على أهل الجاهلية حتى رزت هذه الآية (ويترتب حكمه) أي الأيلاء (مع حساء) روج أي قطع
 خصيته دون ذكره (و) مع (حب) أي قطع (بعض ذكر) زوجان بقي منه بمكنته الجماع به (و) مع (عارض) بزوجه أو زوجته
 (يرجى زواله كحبس لا عكسه) فلا يثبت حكمه مع عارض لا يرجى زواله باحدهما (كرتق) وحب (ويطأه) أي الأيلاء (حب)
 ذكره (كله) بعد الأيلاء لأن ما لا يصح معه ابتداء شيء امتنع مع حدوده دوام ذلك الشيء (و) يطأه (شأنه) أي الذي كرمه بالأيلاء لما
 تقدم (و) يطل (نحوها) (أكرم من يرجى بزوج) (بعده) أي الأيلاء لأنه لا يمكن منه الوطء (وتكول في الحكم) من ضرب المرأة وطالب
 الفينة بعدها والامر بالطلاق ان لم ينف ونحوه (من ترك الوطء) في قبل زوجته (ضراراً) بها (بلا عذر) له (أو) أي وبلا (حلف) على تركه

باب (و) مثله (من ظاهر) من امراته (ولم يكفر) اقاماره لانه ضرها بترك وطئها في مدة بقدر مدة المولى فله حكمة كمال ترك ذلك بحلفه ولان ما وجب ادائه اذا حلف على تركه وجب ادائه وان لم يحلف على تركه كالتفقه وسائر الواجبات ولان اليمين لا تجعل غير الواجب واجبا اذا حلف على تركه ولان وجوبه في الايلاء دفع حاجة المرأة وازالة ضررها وذلك لا يختلف بالا يلاءه ودمه فان قيل فلا مد في الايلاء اترقم افرديا بواجب بيان له اثر الدلالة على قصد الاضرار فيتعلى الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار فان لم يوجد الايلاء احتجنا الى دليل سواه يدل ٢٩٤ على المضارة (وان حلف) على زوجته (لا يطؤها في درها) لم يكن مواليا لانه لم يحلف على ترك الواجب عليه ولا تنصير

المرأة به (أو) حلف لاوطئها (دون فرج أو) حلف (لا جامعها) (الاجماع - سوء يريد) جماعا (ضيقا لا يزيد على النقاء) (لثنتان لم يكن مولى) لانه يمكنه الوطء الواجب عليه بلا حنث (وان أراد) بقوله الاجماع سوء كونه (في الدر أو دون الفرج صار مولى) لانه لا يمكنه ما وجب عليه من الفسقة الا بالحنث فان لم تكن له نية لم يكن مواليا لاحتمال الامر بن (ومن عرف معنى ما) أي لفظا (لا يحتمل غيره) أي الوطء (واقى به) أي بما لا يحتمل غير الوطء (وهو) قوله والله (لا تسكنك) وكذا ما بارادته بنصر العربية من يعرف معناه أو قال والله لا أدخلت ذكرى في فرجك (أو) قال والله لا أدخلت (حشمتي في فرجك) وقوله (للبكر خاصة) والله (لا تقتضيتك) بالثقاف صار مواليا فان قال أردت غير الوطء (لم يدين مطلقا) لان هذه الالفاظ نص في الوطء لا تحتمل غيره فان لم يعرف معنى شيء من هذه الالفاظ لم يكن مواليا (و) ان قال والله (لا اغتسلت منك أو) (لا افضيت اليك أو)

رضاع (و) الاصل (عدم وجود الرضاع المحرم في) المسئلة (الثانية) وهي ما اذا شك في عدده (ليكن تكون) التي لو ثبت رضاعها اجساحمت (من الشبهات تركه) ارأى قاله الشيخ) الحديث من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه فيتمه كما قال في المبدع آخر الفصل الثاني من هذا الباب وان شككت المرضعة في الرضاع او كاله في الحواين ولا ينفقه فلا تحريم (وان شهده) أي الرضاع (امرأة واحدة مرضية على فعلها) بان شهدت ان الرضعة حلت خسافي الحواين (أو) شهدت امرأة مرضية على (فعل غيرها) بان شهدت ان فلانة رضعت منه خسافي الحواين (أو) شهد بذلك (رجل واحد ثبت) الرضاع (بذلك ولا يمين) على المشهود له ولا على الشاهد له لما روى عقمه بن الحارث قال تزوجت أم يحيى بنت أبي اهاب لحيات أمه سودله فقالت قد ارتضعت كما فابت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال وكيف وقد زعمت فنهاه عنها وفي رواية دعها عنك رواه البخاري وقال الزهري فرق بين أهل آيات في زمن عثمان شهادة امرأة واحدة ولان هذه شهادة على ورقة فتقبل فيها شهادة النساء منفردات كالولادة ولانه معنى يقبل فيه قول النساء المنفردات فتقبل فيه شهادة المرأة وبو يده ما روى محمد بن عبد الرحمن بن السلمي عن أمه عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يجوز في الرضاع من الشهود فقال رجل أو امرأة واحدة وقال البيهقي اسنده ضعيف وقد اختلف في منته والمبصرة وغيرهما سواء وغير المرضية لا تقبل وقال ابن حمدان ان الظاهر اذا كانت أشهد اني أرضعته ما لم تقبل وان قالت أشهد انهم الرضعة ما لم تقبل (واذا تزوج امرأة ثم قال قبل الدخول هي أختي من الرضاع انفسخ النكاح) وحرمت عليه لانه أقرب ما يتقرب من نحرها عليه كما لو أقرب بالطلاق أو ان أمته أخته من الذب (فان صدقته) انها أخته من الرضاع (أو ثبت) ذلك (بينة فلا مهر لها) لانه نكاح باطل من أصله لا تسحق فيه مهر (وان أكذبته) ولم يثبت ما قاله بالبيعة (فله نصف المهر) لان قوله غير مقبول عليها في اسقاط حقوقها وقد جاءت الفقرة من جهته (وان قال) هي أختي من الرضاع (بعد الدخول انفسخ النكاح ولها المهر) بكل حال لانه استقرار الدخول (ما لم تقرا ثم اطاعته عالمة بالتحريم) لانها زانية مطاوعة (فان رجع عن ذلك) أي قوله هي أختي من الرضاع (وأ كذب نفسه لم يقبل في الحكم) ولو قال أخطأت لانه رجوع عن اقراء بحق لا دعي فلم يقبل كما لو اقرا بها لم يرجع عنه (وأما ما بينه وبين الله فان علم كذب نفسه فالتنكاح بماله) لان الاقرار بالباطل لا يزيل الشيء عن صحته (وان شك) الزوج (في ذلك) أي في كونه أخته من الرضاع (لم يزل عن اليقين بالشك) لان الاصل الحل (فان قال هي عتي) من الرضاع (أو) قال هي (خالتي) من الرضاع (أو) قال هي (ابنة أخي أو ابنة أختي أو أمي من الرضاع وأمكن صدقه فهو كما لو قال هي أختي) من الرضاع

على (غشيتك أو) (لا لمستك أو) (لا أصبتك أو) (لا افترشتك أو) (لا وطئتك أو) (لا جامعتك أو) (راضعتك أو) (لا باشرتك أو) (لا باغلتك أو) (لا قربتكم أو) (لا مسستك أو) (لا أنبتك مريح) حكما لا يحتاج الى نية) حيث عرفناها لانها تستعمل عرفا في الوطء وفي القرآن ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا نظهرن فأتوهن ولا تبشروهن وأنتم عا كفوون في ساجد وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وأما الوطء والجماع فهما أشهر أفعالهما (ويدين) في لا اغتسلت منك وما بعده ان قال دث غير الوطء في القبل (مع عدم قرينه) بلاء كقوله أردت بالوطء بالوطء بالقدم أو باللس أو الاصابة فعلمها بالبدن وهو وكل الى دينه لا كفارة) عليه ان صدق (باطنا) لانه لم يحنث (و) ان قال له والله (لا اضعفك أو) (لا اضعفك أو) (لا اضعفك أو) (لا اضعفك أو)

(ب) عندك ونحوه) كذا عندك أو لأمس حدى جلدك أو لاجمع رأيي و راسك شي (لا يكون موليا فيها إلا بنية أو قرينة)
 البلاء لأن هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجماع كظهور رما قبلها ولم ير ذلك من باستعمالها فيه (ولا يلا بمحلف) على ترك وطه (بشذر
 أو طلاق أو عتي) لأن الأيلاء المطلق هو القسم ولهذا قرأ ابن عباس وأبي يعقوبون يدل يولون ويدل عليه قوله تعالى فان ذاقها الله
 غفور رحيم وانما يدخل القرآن في الحلف بالله تعالى (ولا) أيلاء بقوله لزوجه (أن وطئت فأت زانية) لا تليس بمحلف (و) أن
 وطئتك (فتنه على صوم أمس) لاسر (أو) نقله على صوم (هذا الشهر) لأنه حلف ٢٩٥ بندر وفي الاتماع بعد أن قسم

أنه ذاب لاء بمحلف بندر فان
 كالان وطئتك فنه على أن أصل
 عشر يري ركعة كان موليا (و)
 بقوله والله (لاوطئت في هذا
 البلد أو) لاوطئتك (محضوبة
 أو حتى تسوي نفلا أو) حتى (تفوي
 أو) حتى (يقت زيد فيموت)
 لأنه غير مقدر بما فوق أو بعبارة
 أشهر ولا مكان وطئت يدون
 حنث (و) أن قال لزوجه (أن
 وطئتك فمدي حرمن طهاري
 وكان ظاهر فوطئ عتي عليه
 عن الظاهر) لوجود شرطه
 (والا) يكن ظاهر فوطئ لم
 بعتي) لأنه اغتسل عتي نفسه
 بشرط كونه عتي ظاهره ولم
 يوجد

على ما سبق تفصيله بلافريق (وان لم يكن صدقه) في قوله هي أي (مثل أن يقول إن هي مثله)
 في السن هذه أي أو بنتي (أو) يقول لمن هي (أمنعته) سنا (هذه) هي (أو) يقول (لا أكبر
 منه) هذه بنتي (أو) يقول (الله هذه ابنتي) من الرضاع (لم تحرم عليه) الحق كذبه (كألو
 قال أضعني وأياها سواء أو قال) هذه زوجته (هذه حواء) قال ابن النجار لا بد أن يلفظ أن الزوج
 لو قال ذلك وهي في سن لا يولد منها مثله وان كان أصغر كان كالأول ذلك وهي في سنه الحق
 ما ذكر فيه (والحكم في الاقرار بقربة من النسب تحرمها) أي الزوجة (عليه) أي على
 المقر بان يقر أن زوجته أخته من النسب أو حخته أو حالته كذلك أو أمه أو بنته لو أمكن ذلك
 (كالحكم في الاقرار بالرضاع) بجماع أنه أقر على نفسه بما يفسخ به نكاحه (وان ادعى أن
 زوجته أخته من الرضاع فأنكرته تشهدت بذلك أمه أو ابنته أو أولهم تقبل شهادتهم) لما نفع
 وهو قرابة الولادة (وان شهد بذلك) أي بكونها أخته من الرضاع (أما أو ابنتها أو أولها قبلت)
 شهادتهم لأنها أعلم بالألها (وان ادعت ذلك) أي أنها أخته من الرضاع (المرأة وأنكره الزوج
 فشهدت لها أمها أو ابنتها أو أولها تقبل) الشهادة لقرابة الولادة (وان شهدت لها أم الزوج
 أو ابنته أو أوله قبل) منهم ما شهدوا به لأنه إثمادة عليه لاله (وفي الترغيب والبلغة لو شهد به
 أي الرضاع) أبوها لم يقبل بل يقبل أن شهد به (بوه) قال في الانصاف هي (بلاد دعوى) وقاله
 في الراغبين) بأن شهد بذلك حصة ولم تقدم شهادته دعوى من الزوج ولا من الزوجة ووجه
 ذلك أن النكاح حق للزوج فشهادة أبيها بالرضاع تقطعه فتكون شهادته لابنته لم تقبل
 وشهادة أبيه شهادة عليه فقبلت هذا ما طهرت (وان كانت الزوجة هي التي قالت هو أخي من
 الرضاع فأكذبه ولم تأت بالبينة) قال في الرعية وحلف (فهى زوجته في الحكم) لأنه لا يقبل
 قولها في فسخ النكاح لأنه حق عليها (فان كان) قولها ذلك (قبل الدخول ولا مهر) لأنها
 بقرابنها لا بتحقة (وان كانت قبضته لم يكن للزوج أخذه) منها ولا طمها به لأنه بقرابه حق
 لها (وان كان) قولها ذلك (بعد الدخول فان أقرت أنها كانت عاتقة أم أخته وبقرعه عليه
 وطاوعته في الوطء فلا مهر له) لاقرارها بانها زانية مطوعة (وان أسكرت شيئا من نشفه
 المهر) لأنه وطء شبهة (وهى زوجته في الحكم) لأن قولها غير مقبول عليه (وأما فيما
 وبين الله فان علمت صحة ما أقرت به لم يحل لها ما كتته ولا تمكك منه من وطئها) ولا من دواعيه
 لأنها محرمة عليه (وعلم أن تغتدى وتفرسه كما قلنا في التي علمت أن زوجها طمها فلا تغتدى وتفرسه
 قاله في الشرح والمبدع والانصاف (ويبقى أن يكون الواجب طمها من المهر بعد الدخول أقل
 المهرين من المسمى أو مهر المثل) لأنه ان كان المسمى أقل لم يقبل قولها في وجوب المهر عليه
 وان كان مهر المثل أقل من الزائد عليه تسقطه بطلان ما تقدم (وان كان اقراره بحوته قبل

فأصل وان جعل غائما
 أي شيئا (أو حدى أو بعبارة
 أشهر غائب) قوله (والله
 لاوطئتك حتى يغزل عتي أو
 يخرج الدحل) أو الدابة ونحوه
 أو عتوت ولدت أو غرضي أو
 بمرض زيدا أو في الهند أو يغزل
 أشع في الصيف (أو) حتى
 (تجمل وهي آية ولا) أي غير
 آية (ولم يطأ أو) كان (وطأ ونيته
 حبس متعدي) قول ذن البان
 لا يوجد خروج الدحل ويرول
 عسي ونحوه في أربعة أشهر وجعل الآبة ومن لاوطأ أمه قيل أشبه لاوطئت حتى نسد حتى السبعة
 أي لا أطولك تحبلى من وطء قبل منه ولم يكن موليا لأنه ليس بحى أب على ترك الوطء بل على ترك قصد الحمل به لأن حتى تستعمل
 للتعليل (أو) جعل غايه الأيلاء فعله (محرم) كقوله والله لاوطئتك (حتى تشرى خيرا) أو نأكل لحم حنظل فقول لأن الممتنع
 شرعا يشبه الممتنع حسا (أو) جعل غايته (اسقاط مالها) عنه أو عن غيره (أو) جعل غايته (هبة) أي مالها أو غيره (أو) جعل
 غايته (أضاعته) أي مالها (ونحوه) كالنساء نفسها في مهلة كة (فول) لأن اسقاط مالها وماله بغير مرض ما محرم وكذاضاعته تجزى
 مجزى جعل غايته شرب الخمر (أو) قوله والله لاوطئتك (حياي أو حياي أو ما هشت) أما (أو) ما (هشت) أنت و (لا) يكون موليا

(إن شاء) أي ترك الوطء (على الاطلاق خلوا المدة) أي مدة الابلاء (منه) أي عما خلق عليه النبيين (ولو خلت) أي المدة (كقوله) والله لاوطئتكم (حتى يركب زيد ونحوه) حتى يسافر أو يزوج أو يطلق (أو) غير ترك الوطء (بأنه) أي الأربعة أشهر (كقوله) والله لاوطئتكم أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لاوطئتكم أربعة أشهر (أو) لاوطئتكم ثلاثة أشهر ونحوه فإذا مضت فوالله لاوطئتكم أربعة أشهر لا تمنعنا من ذلك منهم على مدد دون مدة الابلاء ولأنه يمكنه الوطء بالنسبة إلى كل عين عقب مدتها بلا حنث فيها أشبه ما لو أقصر عليها لكان أن ظهر ٢٩٦ منه قصد المضارة فكمول كما سبق (أو قال) والله لاوطئتكم (الابيضاض) أو ألا

النكاح لم يجز لها نكاحه) لا عرفها بغيره (ولا يقبل رجوعها عن إقرارها في ظاهر الحكم وكذلك الرجل أن أقربان هذه أخته ونحوه) كمنه أو خالته أو بنت أخته أو أخته (قبل النكاح) وأمكن مدته لا يحصل له أن يزوج بها بعد ذلك في ظاهر الحكم مؤاخذة له بإقراره (ولو ادعت أمة أخوة السيد بعد وطء لم يقبل) قولها مطلقا لأن عكسها دليل كذبها (و) إن ادعت الأمة أخوة سيدها (قبله) أي قبل الوطء (يقبل) قولها (في تحريم الوطء) احتياطاً (لا) يقبل قولها (في ثبوت العتق) لعدم تحقق موجبها والاصل عدمه (وإذا تزوج امرأة لها ابن من زوج قبله) أو من سيدا شترى أمة لها ابن من زوج أبانها فوطئها (تحملت منه) ولم تلد ولم يزلها أولم تحمل (فهو) أي اللبن (للاول) لأن نصف اللبن كان له والاصل بقاؤه (وإن زاد) اللبن بعد الحمل (زيادة في أوائها) فالبنت لها (فإن أرضعت به طفلاً صابغاً لها) كالأول كان الولد من مالان زيادته عند حدوث الحمل ظاهر في أنه من بوي لبن الأول يقتضي كون أصله منه فوجب أن يضاف إليه ما (وإن لم يزد) اللبن بالحمل (أو زاد قبل أوائها) أولم تحمل (وزاد بالوطء) (ف) اللبن (للاول) لما تقدم (وإن أقطع لبن الأول ثم ناب عنه لمها من الثاني فهو لها) لأن اللبن كان للأول فلما عاد حدوث الحمل فالظاهر أن لبن الأول ناب بسبب الحمل من الثاني فكان مضاعفاً لهما كما لو لم يقطع (ومضى ولدت فاللبن الثاني وحده) إذا زاد لبن زيادته بعد الولادة تدل على أنه الحاجة للمولود فتتمنع المشاركة فيه (إذا لم يزد) اللبن (أولم ينقص من الأول حتى ولدت فهو) أي اللبن (لها) لأن اللبن الأول أضيف إلى الولد الأول واستمراره على حاله أو جوب بقاءه عليه وحاجة الولد الثاني إلى اللبن أوجب اشتراكهما فيه كالعين إذا لم يدفع المستحق الثاني صاحب اليد عنها سبق استحقاقه لها (وإن ادعى أحد الزوجين على الآخر أنه أخوه صاحب من الرضاع فأنكر) المدعى عليه الإقرار (لم يقبل في ذلك شهادة النساء المفردات لأنها شهادة على الإقرار) وهو ما يطلق عليه الرجال غالباً فلا بد فيه من رجلين كالنكاح والقذف (وبكره لبن الفاجرة والمشرقة) لقول عمر وابن عباس (والذمية) كالمشرقة (والجفاء) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزوجوا الجفاء فإن صحبتها بلاه وفي ولدها ضياع ولا تسترضعوها فإن لبنها يغير الطباع (والزنجية وسيسة الخلق) فأنما ما في معنى الجفاء (والجذماء والبرصاء) خشية وصول ذلك إلى الرضيع وفي المجرى (والبهيمة) لأنه يكون في بلد البهيمة وفي الترغيب (وعجباء فإنه يقال الرضاع يغير الطباع) وفيه ما سبق في الحديث بل يكاد أن يكون ذلك محسوساً (ويستحب أن يعطى) الموسر (الظئر) المتبرعة كما قبله بهضم (عند الفطام عبداً أو أمة) مكافأة لها فإن كانت أمة استحب له عتقها (وتقدم في الإجارة وليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بأذن الزوج قاله الشيخ) لما فيه من تفويت حقه عليه

(اختيارك أو ألالان) تختارى (أو) ألالان (نشأت) ولولم تشأ بالجلس) لأنه يمكن وجوده منها بلا ضرر عليها فيه فلا يكون مولى لها (وإن قال) لها (والله لاوطئتكم مدة أولوطئون ترى بلعائل لم يكن مولى حتى ينوي) بذلك ترك وطئها (فوق أربعة أشهر) لأنه يقع على القليل والكثير (وإن علقه) أي الابلاء (بشرط كقوله) (إن ووطئتكم فوالله لاوطئتكم أو إن قمت) فوالله لاوطئتكم (أو إن شئت فوالله لاوطئتكم لم يصرم مولى حتى يوجد بشرط لأنه معلق بشرط فقبله ليس بخالف فأن وجد شرطه صار مولى (ومنى أو لم زائداً على الحشفة في الصورة الأولى) وهي أن ووطئتكم فوالله لاوطئتكم (ولانية) له حين قوله فلك (حنث) لأن تعقيب الحشفة وطء في حنث بما زاد عليه فإن نوى وطئاً كاملاً على العادة لم يحنث إلا بالمعتاد (و) إن قال لأمراته (والله لاوطئتكم في السنة) الأيوما أو مرة (أو) قال لها والله لاوطئتكم (سنة الأيوما أو) إلا مرة فلا ابلاء عليه (حتى يطأ وقد بقي فوق ثلاثها) أي السنة لأن عيونه

كتاب

معلقة بالاضافة فقبلها لا يكون حالفاً لا يلزمه بالوطء قبل الاضافة حنث فوطئ

والباقي من المدة فوق أربعة أشهر صار مولى أو لا فلا (ويكون مولى من أربع) زواجه (ب) قوله لمن (والله لاوطئت كل واحدة) منك (أو) والله لاوطئت (واحدة منك) لأنه لا يمكنه وطء أحدها بلاحنث (فيحتمل بطء واحدة) منهن (في الصورةتين) وتحمل عيونه (وطء الأولى لأنها عين واحدة فلا تمتد الحنث فيها ولا يثبت حكمها بعد حنثه فيها) (ويقبل منه في) الصورة (الثانية) وهي لاوطئت واحدة منك (إرادة) واحدة (معينة) منهن كفاطمة فيكون مولى منها واحدة لأن لفظه يحتمل بلاه (و) يقبل منه في ثانية إرادته واحدة (مبهمة) منهن لأنه نوى بلفظه ما يحتمل (وتخرج) المبهمة منهن (بقرفة) فيصير مولى منها لأنه لا مرجح غيرها (و) من

﴿وقف على طائفة العلم من الخبايا﴾

قال لاربع نسائه (والله لا أطوئ كن أد) قال لمن (لا وطئتكن لم يصرموليا) في المسال لانه يمكن وطئه من بلا حنث (حتى يبطأ ثلاثا) منهن (فتتبعن الباقيات) التي لم يطأها لانه لا يمكنه وطؤها بلا حنث (فلو هدمت احدا من) عورت أو ابنته (انحلت يمينه) لانه لا يحنث الا بوطء الاربع فان تزوج البائنة عا د حكي يمينه (بخلاف ما قبله) أي قوله لا وطئت كل واحدة أو واحدة مشكك فلا تحل يمينه بموت احدا من لما تقدم (وان آتى من واحدة) من نسائه (وقال لاخرى أشركتكم معه) وشوهه (لم يصرم ولي من النسبة) فان البين بانه تعالى لاتعقد الا بلفظ صريح من اسم الله أو صفته والتشريك في ذلك بينهما ٢٩٧ كتابه (بخلاف الظاهر) وانطلاق ما اذا ظاهر من احدي نسائه أو طلقها وقال لاخرى أشركتكم معها ونفع بالآخرى ككذلك لان الظاهر كالطلاق في التخيير والنطق فكنا في التشريك

﴿كتاب النفقات﴾

وهي جمع نفقة وتجمع على نفاق كثيرة ونحوها (وهي) في الاصل الدراهم من الاموال ونحوها (كفاية من يمونه خبز او ادم او كسوة) بضم الكاف وكسر هاء كال في الحاشية (ومسكنا وتوابعها) أي توابع الخبز والادم والكسوة والمسكن كمن الماء والمشط والستر وودهن المصباح والنظاء والوطاء ونحوها وأصلها الاخراج من النفاق وهو موضع يجسده الضيق في مؤخر الخمر وفيما يده الخمر ورج اذا أتى من يابه رقبته برأسه وخرج ومنه سمي النفاق لانه خرج من الاعيان أو خرج الاعيان من القلب فسمى اندروج نفقة لذلك وهي أصناف نفقة الزوجات وهي المقصودة هنا ونفقة الاكارب والمماليك وتأتي (ولزم ذلك) المذكور وهو الكفاية من الخبز والادم والكسوة وتوابعها (الزوجة وزوجته) جماعة لقوله لينفق ذو سعة من سعته الآية ومعنى قدر ضيق وقوله عليه الصلاة والسلام فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ووطن ها يكم نفقتن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم ولا نها بموسعة على الزوج عهدها من التصرف والاكتساب فوجب نفقتها عليه كما بعد مع سيده (ولو) كانت الزوجة (زمية) نكحت مسلما أو ذميا لموم ما سبق (ب) حسب ما يصلح مثلها) مع مثله (بالمعروف) لخبر مسلم السابق (وهي) أي النفقة (مقدرة بالكفاية) فيجب لها كفايتها بما ذكر الحديث هند خدي ما يكفيك ولذلك بالمعروف فتختلف باختلاف من يجب له في قدرها للحديث فأمرها بأخذ ما يكفيها من غير تقدير والكفاية لا تختلف باليسار والأعسار وانما اعتبر بها الشرع في الجنس لا القدر (وتختلف) النفقة باختلاف حال الزوجين) بسارا وأعسار لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله (فيعتبر ذلك الحالك بما لها عند التنازع) لا وقت العقد وانما اعتبر به بما جاعل بين الأدلة ورعاية لكل من الجانبين فكان أولى وقال القاضي الواجب رطلان من خبز في كل يوم في حق الموسر والمعسر اعتبارا بالكفارات وانما يختلفان في صفته وجودته (في فرض) الحكم (للموسر) نكحت الموسر من أرفع خبز البلد) الخاص (ودهنه وادمه الذي جرت عادة أمثالها بالكلية من الارز واللبن وغيرهما مما لا تكثره عرفا) لانه عليه الصلاة والسلام جعل ذلك بالمعروف وليس من المعروف اطعام الموسرة خبز المعسرة ولان الله تعالى فرق بين الموسر والمعسر في الانفاق ولم يبين ما فيه التفريق فوجب الرجوع الى العرف وأهل العرف يتعارفون فيما بينهم ان جنس نفقة الموسر من أهل من جنس نفقة المعسر من ربه دون المنفق من الموسر من جنس نفقة المعسر من بخيلا (وان تبرمت بادم نقلها الى آدم غيره) لانه من المعروف (و) بفرض لها

﴿فصل ويصح﴾ الا بلامن كل زوج يصح طلاقه وبكفه الوطء (من) مسلم و (كافر) وحر (وقن) وبالع (وميمز) ببقوله (وسكران) وقنسان ووريض برجي برؤوسه ومن لم يدخل بزوجه و (لا) يصح من غير زوج لقوله تعالى لا تدن يزلون من نسائهم ولا (من) مجنون ومغنى عليه) لانه لا قصد لهما (و) لامن (عجز عن وطء) لجب كامل أو شال) أو غيرها لانه لا يطلب منه الوطء لامتناعه بهزله (ويضرب لمولولو) كان (قنا) لدخوله في عمه الآية (مدة أربعة أشهر من يمينه) الآية ولا تنقضي ضرب حكم كالأعدة (ويجب عليه زمن عذره) فيها كسفر ومرض واحرام وجنس لان المنع من جهة وقدر جسد التمسك منها (لا) يحجب زمن (عذرها) كسفر وجنس ونشور واحرام ونفاس) ومرضها وجنسها وسفرها ولا تضرب له المدة مع شيء من

﴿٣٨﴾ - (كشف القناع) - ثالث ﴿هذه الاعذار لان المدة تضرب لامتناعه من وطئه والمنع منها من قبله (بخلاف حضيها) فيجب من المدة ولا يقطعها الثلاثي ذلك الى ايسة طحاكم الا بلاء اذا لا ينفون الحيض ثم رغابة (وان حدث عذرها) في أثناء المدة (استؤنفت) المدة (زواله) ولم تبين على ما مضى لان ظاهر قوله تعالى ترى بعض أربعة أشهر ينعضي انها متوالية فاذا انقطعت محدث عذرها وجب استئنتها كعدة الصوم في الكفارة (ولا) تستأنف المدة (ان حدث عذره) في أثناءه لان المنع من جهته (وان ارتد أو ارتد) أحدهما بعد زوالهما (في المدة ان ارتد) (أو أسلم) من ارتد منهما (في العدة استؤنفت المدة) وكذا

من أسلم كافران أو زوج غير كتابية بعد دخول في العدة (كن بائنة) في المدة (ثم حدثت في أثناءها) أي المدة سواء بانتهى بفسخ أو طلاق أو انقضاء عدة من طلاق رجعي لأنها بالبينونة صارت أجنبية عنه فلما عاد تزوجها عاد حكم الإيلاء منذ تزوجها فاستؤنفت المدة اذن (وان طلقت رجعا في المدة) أي مدة التبرص (لم تنقطع) المدة (مادامت في العدة) فصلا أن إل حصة على نكاحها وهي في حكم الزوجات (وان انقضت المدة) أي مدة الإيلاء (و قد حدثت بها عذر) بعدها (يمنع وطأها) كاحرام ونفاس (لم تملك طلبة النفقة) بكسر الهمزة لأنه ممنوع من جهة انقطاعها به ٢٩٨ عبت (وان كان) العذر (به وهو) أي العذر (مما يجزئ عن الوطء) كالمرض

(لجاء عدة المومنين بذلك الموضع) يفرض لها (حطباً ولحم الطبخ) لأنها لا تستغني عنه (وقدر اللحم وطل عراقي) وقد قدم بيانه في أول المباحة هذه طريقة وما قدمه أولى الله مقدر بالكفاية (لكن يخالف في إدامته) فانه في الفروع قال في المبدع ولعله مرادهم (كافي الوجيز وغيره في جمعة مرتين) جزم به في الهداية والمذهب وموسى بن سبيوك الذهب والمستوعب والخلاصة والهادي وغيرهم وقد قدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وتجريد العنابة (و) يفرض لها الحاكم من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير وخز) وهو ما سدى بأبريسم والخم بغيره (وجيد كنان وقطن وأقل قبض وسراويل ووقاية وهي ما تضعه فوق الخفنة وقسي الطرحة ومقنعة ومداس وجبة للشتاء) لأن ذلك أقل ما تقع به الكفاية لأن الشخص لا بد له من شيء يوارى جسده وهو القميص ومن شيء يستعز به وهو السراويل ومن شيء على رأسه وهو الوقاية ومن شيء في رجله وهو المداس ومن شيء يدفئه وهو جبة للشتاء ومن شيء ينام عليه وقد أشار إليه بقوله (وللنوم فراش وخلاف ومخدة) بكسر الميم (مخشوف ذلك بالقطن المنزوع الحب إذا كان عرف البلد) لأنه المعروف (ومخدة للحاف) لأنه معتاد (وأزار) تنام فيه إذا كانت العادة جارية بالنوم فيه كارض الحجاز ونحوها (وللبس زلي وهو بساط من صوف وهو الطنفسة ورفيع الخصر) لأن ذلك ما لا غنى عنه (وتزاد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غنى عنه) لأن الواجب دفع الحاجة الغالبة (دون ما لا يحتمل والزيادة) يفرض (للمسرة تحت المعسر من أدنى خبر البلد كشكار) ضد الناعم (بأدنى الملاثم له عرفاً كالباقل أو الخلل والبقل والكاخ وما جرت به عادة أمثالها) لأنها إحدى الزوجين فوجب اعتبارها حالاً كالوسرة (ودهنه ووجهه عادة وفي الوجيز وغيره كالرعاية في اللحم كل شهر مرة) يفرض لها (ما يلبس مثلها أو ينام فيه من غليظ القطن والكتان وللنوم فراش بصوف وكساء أو عباءة) يفتح العين والمعدة (لغطاء الجلوس باريه أرخيش) على قدر عادتها وعادة أمثالها (و) يفرض (للمسرة تحت المتوسط والموسرة مع المعسر والموسرة مع المتوسط من ذلك عرفاً) لأن إيجاب نفقة المومسر على المعسر وانفاق المعسر نفقة المومسر ليس من المعروف وفيه أضرار بصاحبه فكان اللائق بحقه ما هو المتوسط * قال في المبدع المومسر من يقدر على النفقة بماله أو كسبه وعكسه المعسر وقيل هو الذي لا شيء له والمتوسط من يقدر على بعض النفقة بماله أو كسبه قال ابن حمدان ومسكين لا زكاة له معسر ومن فوقه متوسط والادهم ومعسر (وعليه نفقة البدو بمن غالب قوت البادية بالناحية التي ينزلونها ويحجب) للزوجة (ما يحتاج إليه من الدهن للسراج أو الدليل أو غيره) أي كله بحسب عادة بلادها (على اختلاف أنواعه في بلدانه) فيجب لها (الدهن في موضع

والاحرام) (أمر) أي أمره الحاكم (أن يفي بسلاته فيقول متى قدرت حامتك) لأن القصد بالقيمة ترك ما قصد من الإضرار بالإيلاء واعتداله يدل على ترك الإضرار (ثم متى قدر) أن يجامع (وطئ أو طلق) لزوال عجزه الذي أخر لاجله كالدين يوسره المعسر ولا كفارة ولا حنث في الغيبة باللسان لأنه لم يفعل المحلوف عليه بل وعده (ويعهل مول) طلبت فيثبته بعد المدة (اصلاة فرضي وتغذوهضم طعام ونوم عن نفاس وتحمل من احرام ونحوه) كفطر من صوم واجب ودخول خلوة ورجوع إلى بيته (بقدره) أي بقدر الحاجة فقط لأنه العادة (و) يعمل مول (مظاهر لطلب رقية) يعتقها عن ظهاره (ثلاثة أيام) لأنه يسبرو (لا) يعمل (مظاهر (اصوم) عن كفارته بل يطلق الحاكم عليه لأن زمن الصوم كثير (فإن لم يبق لمول هتبر وطلبت) زوجته (ولو) كانت (أمة الفيسة وهي الجماع لزم القادر) على وطء (مع حمل وطئها) إن بطأ وأصل الفية الرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فلما لأنه يرجع من المغرب

إلى المشرق فسمي الجماع من المولى فيثبته لأنه رجع إلى فعل ما تركه بحلفه (وتطالب) زوجة (غير مكلفة) لصغر أو جنون (إذا كلفت) اتصم دعواها (ولا مطالبة لولي) صغيرة أو مجنونة (و) لا (سيد) أمة لأن الحق في الوطء للزوجة دون ولها وسيدها (و) يؤثر بطلاق من علق (الطلاق) الثلاث بوطئها أو بحرم (وطؤها) الوطء الثلاث بإدخال ذكره فيكون نزعاً في أجنبية والنزع جماع (و) في (أولج) حشفة في زوجه علق طلاقها الثلاث بوطئ (وتعم) وطأ (أولبت) وهو موالج (لحقه نسب) أي ما ولدته من هذا الوطء (ولزمه المهر ولا حد) على ما للشبهة وإن نزع في الحال فلا حد ولا مهر لأنه تارك وإن نزع ثم أولج فإن جهلا التهريم فالمرء والنسب ولا حد وإن علم التهريم ولا مهر ولا نسب وعليه ما لا حد وإن علم التهريم وجهلته لزمه المهر والحد والنسب وإن

والزيت

علمت التهريم وجهه (لأنها الحدود ولحقه النسب ولا مهر وكذا أن تزوجها في غدا وان غلق طلاق غير مدخول بها بربطها فوطئها وقع
رجعيا قلت وحصلت رجعتها بتردها إذا تزوج جامع (وتحل عين من) أي مول (جامع ولو مع تحريره) أي الجذع (ك) جذعه (في حبس
أو نقاس أو أحرام أو صيام فرض من أحدها) لأنه فعل ما حلف على تركه فاحلت عنه به وهو في الزوجة حقة من الوطء يخرج من
الغيبته كالوطء المباح (ويكفر) لحنته (وأدى ما يكتفي) مول في خروجه من بيته (أقرب الحشفة أو ذريها) من مقطوعه (أو لمن مكره)
قال في الترغيب إذا لاكره على الوطء لا يتصور (وناس وجاهل ويستم ويجهل ٢٩٩) أو أحسن ذكرنا ثم الوطء والوطء واسبقاه

المرأة به حقة أشبه ما لو طءه قصد
(ولا كدرة عين) أي هذه الصور
لعدم حنته فلا تحصل عنه (في
العدل) منطلق بنفي أي قبل
من آلى منها (ولا يخرج) مول (من
الغيبته بوطء دون نزع أو بوطء
(في دبر) لأن الاستمالة جوع على
المخوف عام وهذا غير محال
عابه كالوطئها ولأنه لا يلزم له
ضرر المرأة (وان لم يبع) مول بوطء
من آلى منها (وأعفته سقط حقها)
لرضاها بباطنا طءه (كسقوطها)
أي زوجه العنسي (يعز من
الدم) عن فسق فيسقط (والا)
نقمة المرأة (أمر) أي أمر الحاكم
(أن يطلق) أن طأته منه أقوله
نعت فان زاد باسقة فيصور
رجيم وعزها والطلاق فان الله
مستبوع عليهم وقوله فاحلت
بمعروف أو تمسح حسان
ومن امتنع من بدل موجب
عليه لم يمسح بمعروف فيؤمر
بتمسح به حسان (ولا تبين
روية) مول منه (ب) طء في (رجسي)
- وء أوفقه هو أو الخكم كغير
مول (فان أي) مول ان بني عوان
بهاق (ط) كم عليه طلقه
أو من أوفقه (ب) طء في (رجسي)
نعت لها ثمانية وقد تبين مستغف

والزيت في آخر والشحم في آخر (الشريح في آخر) بحسب العرف (لا) بحسب من المصباح
(لاهل النسيام والبادية) لعدم تعارفهم له (ولا يجب لها زواج) وهو الحلف فممنه له الحلف
ونحوه) كالزبان (لأنه لم يبين أمره على الخروج) ولأنها بمنوعه من الخروج لحق الزوج فلا
يجب عليه مؤنة ما هي بمنوعه منه لاجله (ولا يلزم ما هو من الدار) لأنه لا غنى له عنه (ويكتفي
بخزف) وهو أنما العطين قبل أن يطبخ وهو الصامس الذي هو القنطرة كرم في الحاشية
(وخطب والعدل ما يليق بهما) أي بالزوجين من الأنبة (وحكم المكاتب والعبد) في النفقة
(كالمعسر) لأنهما ليسا بأحسن حالهما (ومن نصفه حران كان موصرا كمتوسطين وان كان
مفسرا فكم معسرين) (والواجب عليه نصف نفقته ونصف نفقة زوجه وبأقرب ما على سبيله
(ولا يجب في النفقة الحب) بل الكفاية من الخير لأنه المتعارف وكنفقة العبد دولان الحب
يحتاج إلى كافة ومؤنة (فلا يطلب مكان الخير جبا أو دراهم أو دقيقة أو غير ذلك) لم يلزمه
بذله (أو) طلبت (مكان الكسوة دراهم أو غيرها) من الدروض (لم يلزمه بذله) لأن ذلك
معاوضة فلا يجبر عليها (و) كذا (لا يلزمها قبوله بغير رضاها لوطءه) (الزوج أي ما) كرم من بذل
الخيزر والكسوة لاسر (وان تراضيا) أي الزوج (على ذلك) أي أخذ العوض (حر) لأن
الحق لا يردوها (بخلاف الطعام) في الكفارة فانه حق لله تعالى (وايس هو معاوضة حقيقة)
لأن الشارع لم يبين الواجب أكثر من الكفاية فأي شيء حصلت كان هو الواحد وأما مردنا إلى
أصحاب الخير عند الاختلاف لأنه المتعارف فرجح بذلك (و) إذ ترضيا على العوض في استغفه و
الكسوة أو فيه ما في الكل منها الرخوع عنه بهذا التراضي في المستقبل (لعدم استقراره) (ولا
علك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم مثلا) لأبانه أقوه ما لا يشيرون امتنع منهم قال في الهدى
وأما فرض الدراهم فمأصل لها في كتاب ولا سنة ولا نص عليه أحد من الأئمة لاشتماله وضعية غير
الرضاع غير مستقر قل في الخروج وهذا متجه مع عدم اشتقاق دعواه الحاجة فامع اشتقاق
والحاجة كالتأنيب مثلا فيوجه الفرض للحاجة إليه على ما لا يخفى (ولا يرض عن الناضي)
من واجب النفقة (بروى) لأنه ربا (و) يجب (عليه) أي الزوج (مؤنة نفقته من الدهن)
لأسها (والسدر والصابون وغن ماء شرب ووضوء وغسل من حيش وغانس وجبانة ونحوه)
وغسل ثياب وكذا المشط وأجره القيمة ونحوه وتبييض لست وقت الخجه) أنه لا يرد له
لتنظيف كتنظيف الدار المؤجرة (ولا يجب عليه) أي الزوج (دعوة وأجرة المديس ونحوه)
والغاصد) لأن ذلك يراد لإصلاح الجسم كما يلزم منه تبرع به ما يقع من الدار (وكذا في الغيب
والخفاء والخضاب ونحوه) كاستيفاد ذلك من الزينة وتزيين عليه كسراه على (و) ذ
يريد منها التزين به) لأنه هو المراد بذلك (ونظير ما في كريمة) أي يلزمه مراد قطع

فقد الحاكم قيمه مقدم المتنع كاداء الدين قل في شرحه وان رأى ان يطلق امرأته ثلاث لانه قائم مقام المولى فيقع ما يوقعه من ذلك
كالوكيل المطلق اه وقد سبق ان الوكيل المطلق لا يملك أكثر من واحد فاهو اربحهم على وكن قبل له طلق ما شئت مع ان المولى
نفسه يحرم عليه ارفع ثلاث بكاه فكيف يجوز انفسره (وان قال) كم (فرقت بينك) ولم يوطئة (فهو) بخ لا ينقص به علمه
الطلاق لانها مرفقة ليست بلفظ الطلاق ولا تبينه أشبهه قوله فاحلت النكاح (وان أدى) مول طليتمز وجته بالغيث (بقائه المنة) قبل
قوله لأن الاختلاف فيه يرجع إلى الاختلاف في وقت حلفه وهو علم به لصدوره من جهته كما لو احتلف في أصل الإيلاء (أو) أدى
(وطأها) بعدا يلاؤه (وهي تبين قبل) لأنه أمر في تنعير إقامة البيعة عليه غالب وله لا يلزم إلا من جهته كقول امرأة في حيفها (وان

من هذه اللفاظ (وان نوى) بانته على أو عذرى أو مسمى كائى أو مثل أى (فى الكرامات وقصتها) كالنجبة (دين رقبيل حكما) لاحتماله وهو أعلم بمراده (و) ان قال لها (انت أى أو) انت (كائى أو) انت (مثل أى) ولم يقل على أو عذرى أو مسمى أى مسمى (ليس بظهار لاعممية) ظهار (أو قرينة) لان احتمال هذه الصور ونفسها انظر رأ أكثر من احتمال الصور التى قلها له وكثرة الاحتمال ذات نوجب اشتراط النية فى المحتمل الأقل لمتعين له لانه يصير كناية فيه وانقرىة تقوم مقام النية (و) قوله لها (انت على حرام ظهار ولو نوى به طلاقا أو عينا) فصلا لا تحريم أو قعه فى امرانه أى به ما لوش بها فظهر من ٣٠١ شعرة عليه وجهه على الطهار ارنى من

الطلاق لان الطلاق بغير
المرأة وهـذا محرهما مع نكاحه
الزوجة خمس على أدنى التوحيين
أولى (الان زادن شاءاته أو
سبقها) فقل ان شاء الله كانت
عني حرام ولا يكون ظهرا كالمو
قال والله لا أقول كذا ان شاء الله
لان كلامه بحدثة انكفروا وكذا
لوقال ان شاء الله وشاء ريد ولو
شاذ ريد (و) قوله (اما مظهر او
على) انظر (و) لزمني انظر
(أو) عن الحرام أو لزمني
(الحرام) أو عليك حرام (أو) ان
عنيك (كظهر رجل) أو
كظهر ربي (مع نية) ظهرا (أو
قريصة) دنسيه (ظهرا) ذات
الظفر منتهيه ونحوه وولات
شعيرته عليه يعزى شعيرته
كل منه عن لا حروال نسيه
نفسه عليه يرميه شعيره عليه
كأنحرم عني أجبه (أو) جو
ظهرا ولا قريصة عليه (فلغو
ك) قوله (أي) امرأتى (أو) حنى
امرأتى (أو) حنى (أي) امرأتى
مثل امرأتى ونحوه (وك) قوله
(أنت على كظهر البهيمة)
دانس ظهرا (أو) من محملا
لا نسيه (و) كقوله (أو) أنه
(وحيى من وحيك حرام) فهو
م (وقاد) (أو) أي سفيه نسيه

(فصل و) يجب (عليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوته ووسكته كالزوجة) فيما تقدم
(سواء) اقوله تعالى وعلقتن احق برهن وانها زوجة بلفظه طلاقه وظاهره انما به قبل
الطلاق (الا فيما يعود بنفقاتها) لانها غير ممتدة للاستمتاع (فاما البت بفسخ او طلاق فان
كانت حاملا فلها النفقة) اقوله تعالى وان كن اولات حمل فامضوا عليهن حتى يمتدن حملهن
(تاخذها كل يوم قبل الوضع) الآية (وله السكنى) اقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
من وجدكم (و) لها (الكسوة) لدخولها في النفقة ولان الحمل ولده والافتاق عليه دونها معتذر
فوجب كما وجبت اجرة الرضاع (وان لم تكن) الباتن (حاملا فلا شيء لها) لقوله صلى الله عليه
وسلم لفاطمة بنت قيس ليس لك نفقة زواها اجاري وسلم وزاد واسكني وفي لفظ قال النبي صلى
الله عليه وسلم انظري ما بينك وبينك نفقة لمرأة على زوجها اسكانت له عليها الرحمة فان لم
يكن له عليها الرحمة فلا نفقة ولا سكنى رواه احمد واخيه يدي وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
على ابن عباس وجابر (فان لم يتفق عليها فتمتع ثلاثين اثم حمل فليس له نفقة ما مضى)
لاننا بيننا استحقاقها له فرجعت به عليه كالذي راى سواك استحقاقه له من اوجه في طهر
كلامهم) وقال ابن جلدان قلنا النفقة لها وحيث راى (وكسوة) بن ابي عبيد الله
حاملا فبانت حائلا (برجع عليها) لانها يتبعها عدم استحقاقها اشبه ما وقعه حديثا ثم تبين براءته
منه (وان ادعت) باتن (انها حامل انفق عليها) مدينه (ثلاثة اشهر) من ابتداء الحمل ذكرت
انها حملت منه بنظر ما انفق (فان مضت) الثلاثة اشهر (ولم ين) حملها (رجع عليها) بان
ظهر براءتها قبل ذلك اي قبل مضي الثلاثة اشهر (ليخضع او غيره بقطع النفقة) شيئا
لتبين عدم الحمل (سواء دفع اليها حكمها كمنه بغير شرط غيره او لم شرط) ذلك لان الحمل
يقين بعد ثلاثة اشهر وقرينة الحال دالة انه اذا دفع اليها على وجه النفقة (وان ادعت الرجعية
الحمل فانفق عليها اكثر من مدة عدتها رجوع عليها بل زيادة) لثبوت عدم الحمل فانها (و) برجع
في قدر (مدة العدة اليها) لان ذلك لا يعلم الا من جهتها (وذا رجعا ما نفقة في الشكاح لفساد
اذا تبين فسادها سواء كانت النفقة قبل مفارقتها او بعدها) لانه ان كان عالما بعدم الوجوب فهو
منطوق بالانفاق وان لم يكن عالما فهو معرط بمرجع بشي (كأن نفق على اجنبية) بلا
اذنها لانه متبرع (ونجب) النفقة على الميبن (لعمل ذات) اي الباتن (من اجله) اي الحمل
لانها تجب بوجود الحمل (ونسحق) الباتن (قبضه) شيئا فنه (وانصرف في) وكذلك هي
مخالفة ما عليها كما تقدم (نهب) النفقة (على زوج) الزوجة (لشبه حمل والاعتدال) لان
النفقة للعمل وهو ولده (ولو تقدمت نفقة) مادام حملها (ونفسه) نفقة نفقة (والنفقة
المستقبل) لانقطاع نسبه عنه (من استحققه) فلا عن بعده نفقة نسبه (و) رجعت عليه

أو التصريم (إلى شعر وظفر وريق ولبن ودمور وح وجمع وبصر) بأن قد شرعت أو طهرت أن آخره كضريح في شهرت أو طهرت الخ
على حوام فهو ولو كما سبق في الإطلاق (ولا طه) (إن كانت) امرأة (أو وجهه) بغير ما يصير به مظاهر الوقفة (أو وقت نزول وجهه) نظير
ما يصير به مظاهرها) لقوله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ألخصهم بذلك ولأن الظاهر قول وجهه غيرهما أي انكاح
ما يخص به الرجل كالطلاق ولأن الحل في المرأة حق للزوج فلا تخلف إزائته كسائر حقوقه (وعليه كمارته) أي الظاهر بينهما أحد الزوجين
وقد أتى المنكر من القول والزور في تصريم الآخر عليه أشبهت الزوج (وعليه التمسكين) (الزوج) من وطئه (فجسه) أي أنه كغير لاته
حق للزوج إلا غنعه كسائر حقوقه ولا يثبت أحداكم لظهور اتفاق جبهتنا كعدمه فسيطر بسط ابتداء الغيبة والاستمارة قبل

الظهار ونزوي الاثر بمسئله عن الضيق عن عائشة بنت طلحة انهم اختلفوا ان تزوجت مضطربا بن الزبير فوهو على كظهر ابي فسال
 اهل المدينة فزوا وان عليها كفارة وروى سعد بن مسعود انهم استفتوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يومئذ كثير فامرهم ان تعتق
 رقبة وتزوجه فزوجه واعتقت عبدا (ويكره دعاء أحدها) أي الزوجين (الأخربا يختص بذي رحم كأي وأخي
 وأختي) قال أحمد لا يجزئ

فصل ويصح في الظهار (من كل من) ٣٠٢ أي زوج (يصح طلاقه) مسلما كان أو كافرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا

يعقله لأنه تحريم كالطلاق
 فيجزي بجره وصح من يصح
 منه (ويكفر كافر بمال) أي
 عتق أو أطعم لأن الصوم لا يصح
 منه (و) يصح (من كل زوجة)
 مسلمة كانت أو ذمية حرة أو أمة
 وإن لم يكن وطؤها أقوله تعالى
 الذين يظاهرون منكم من
 نسائهم الآية تخصمون بالظهار
 ولأنه لفظ يتعلق به تحريم
 الزوجة فاخص بها كالطلاق
 ولأنه كان طلاقا في الجاهلية فنقل
 حكمه وبقي محله (ولا) يصح ظهار
 (من أمته أو أم ولده ويكفر)
 سيد قال لامته أو أم ولده أنت
 على كظهر أي (كبيرين
 يحنث فيها) كالزحاف لا يطؤها
 ثم وطئها قال نافع حرم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاريته فأمره
 الله أن يكفر بعينه (وأن يجزه)
 أي الظهار (لأجنبية) بأن قال
 لها أنت عني كظهر أي صح
 ظهاره واه أحمد عن عمرو
 كالمين بالله تعالى والآية خرجت
 مخرج النائب (أو علقه
 بتزويجهما) بأن قال لها إن
 تزوجت فأنت على كظهر أي
 أو قال النساء على كظهر أي أو
 كل امرأة تزوجها فهي على

الأم بما أنفقته وبأجرة المسكن والرضاع سواء قلنا النفقة للعمل أو لها من أجله (لأنها تبين أنها
 كانت مسخرة عليه فوجب عليه أدائها كالوكان عليه دين لم يعلم ثم علمه (وتجب) النفقة
 للحامل من وطئ شبهة أو نكاح فاسد على الواطئ) لأنه لاحق به والنفقة له (و) تجب النفقة
 (للمكاتبين على السيد ولو أعتقها) وهي حامل لأنه ولده (و) تجب نفقة الحامل من زوج ميت
 (على وارث زوج ميت) للقرابة إذا لم يكن للعمل مال (و) تجب (من مال حامل موسر تسقط
 عن أبيه) وعن وارثه لأن المومر لا تجب نفقته على غيره (وإن تلفت) النفقة في يد حامل من
 المذكورات (من غير تفریط) منها (وجب) على من قلنا عليه نفقة حملها (بذلها) لأن ذلك
 حكم نفقة الأكارب (ولا تجب) نفقة الحمل (على زوج رقيق ولا مسر ولا غائب) لأنها نفقة
 قريب (فلا تثبت في الذمة كنفقة الأكارب وتسقط عن الزمان) كنفقة الأكارب (مالم
 تستدن باذن حاكم أو تنفق بنيسة الرجوع إذا امتنع من الانفاق من وجب عليه) الانفاق على
 الحمل لكونها قامت عنه بإيجاب (ولا تجب) نفقة الحمل (على من لا يلحقه نسب الحمل كزنان)
 لعدم القرابة (ولا) تجب نفقة الحمل (على وارث) الحمل (مع عسر زوج) لاحق به الحمل لجهنم
 به قلت إلا أن يكون الوارث من عمودى النسب فتجب عليه مع سارها كما يأتي نظيره في نفقة
 الأكارب (لا تجب فطرة حامل مطلقة) وإن قلنا تجب نفقتها للعمل وفطرته غير واجبة بل
 تسحب (ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في الخلع لأن النفقة ليست لها) بل للعمل فلا
 تعارض لها هذا معنى كلام الشيرازي وقال القاضي والاكثرون يصح على الرابطين وجزم به
 المصنف في الخلع لأنها في حكم المالك لها لأنها التي تمتنعها وتسحقها وتنصرف فيها فانها في
 مدة الحمل هي المالك لها وبعد الولادة هي أجرة رضاعها وهي الآخذة لها (ولو وطئت الرجعية
 بشبهة أو) وطئت (بنكاح فاسد ثبأن بها حمل يمكن أن يكون من الزوج) من (الوطئ)
 بنكاح فاسد (فعلينا) أي الزوج والواطئ الأجرة (حتى تنضع) عليهم ما النفقة (بعد الوضع
 حتى ينكشف الأب منهما) ويميز (ومضى ثبت نسبه) أي الحمل (من أحدها) أي من الزوج
 أو الواطئ بشبهة أو بنكاح فاسد (رجع عليه الآخر) الذي لم يلحق به (بما أنفق) عليه لأنه
 أدى عنه شيئا هو واجب عليه بناء على أنه واجب على الدافع فرجع عليه لأنه قام عنه بإيجاب
 نفقته (قال في المبدع) فان وطئت زوجته حملت فالنفقة على الواطئ وإن وجبت للعمل ولها
 على الأصح إن كانت مكرهة أو نائمة وإن كانت مطاوعة تطنت زوجها فلا (والنفقة من التركة
 لم توف عنها زوجها ولو) كانت (حاملًا) لأن النفقة للزوجة تجب للمكاتبين من الاستمتاع وقد فات
 (ونفقة الحمل من نصيبه) فينفق عليها من نصيبه كأنه له الكمال في حمل أم الولد واستشكله

المجد

كظهر أي ذكره في الشرح (أو قال) لأجنبية (أنت على حرام ونزوي أيد اصح) ذلك

(ظهارا) لأنه ظهار في الزوجة فكذا الأجنبية فان تزوجها لم يطأها حتى يكفرو (لا) يكون قوله لأجنبية أنت على حرام ظهارا (إن
 أطلق) فلم ينو أبدا (أو نوى) أنها حرام عليه (أذن) لأنه صادق في حرمتها عليه قبل عقد التزويج (ويقبل منه) دعوى ذلك حكما لأنه
 الظاهر (ويصح الظهار بغير زنا) كما تقدم (ومعاقفا) كان فت أنت على كظهر أي (فن حلف به) أي الظهار (أو) حلف (بطلاق
 أو عتق وحنث لزمه) ما حلف به (و) يصح الظهار (مطلقا) كانت على كظهر أي (و) يصح (موقفا) كانت على كظهر أي شهرا
 رمضان إن وطئ فيه) أي رمضان (كفر والا) يطاقه (زال) حكم الظهار بفضيه لحديث بخبر بن سلمة وفيه ظاهرت من امرأتى حتى

يُسلخ شهر رمضان وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصبح فيه فأمر بالكمارة ولم يسكن تشييعه بخلاف الإطلاق فإنه ينزل الملك وهذا
 يوقع حجر عابرقه التكفير أشبه الإبلاء (ويحرم على مظاهر ومظاهر منها وطودواعبه قبل تكفير) لقوله تعالى فقهرير وقبة من
 قبل أن يتماسا وقوله فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (ولو كان) تكفيره (ما طعام) حديث عكرمة عن ابن عباس أن
 رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ظاهر من أمر أنه فوقع عليها فقال يا رسول الله أتى ظهري من امرأتين فوفقت عليهما فبطل
 الكفر فقال ما ذلك جعل الله قال رأيت خلفهما في ضوء القمر ٢٠٣ قال فلا تقر بها حتى فعل ما أمرك الله واه

الخمسة إلا أحد وسمعه الترمذي
ولأن ما حرم الوطء من القول حرم
دواعيه كالطلاق والأحرام
(بخلاف كفارة عين) فله إخراجها
قبل الحنث وبعده (وتثبت)
أي تستقر كفارة بظهار (في
ذمته) أي المظاهر (بالمود)
أقوله تعالى ثم يعودون (وهو
الوطء) نص لا العزم عليه
فلا تقتصر بذلك إذا لم شرط
لحل الوطء فهو ربهما من أراد
لبسخه بها كما يؤثر عقد إنكاح
من أراد حل الزنا ولو كان
الوطء من مجنون بأن ظاهره
حين وكذا لو نكحت منه ثم زناها
لأن بين الوطء (من مكروه) أنه
معذور بالإكراه ووجه القول
بأن المود هو الوطء لأنه فعل
مذكور المظهر إذا المظهر حرم

المُتَجَبِّانِ الْجُلَّانِ عَابَرَتْ بِشَرْطِ خُرُوجِهِ حَيَاوُفَ نَصِييِهِ فَكَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ وَيَجَابِ بِأَنْ هَذَا النَّصِييَةُ لَمْ تَلِثُوتَ مِلْكُهُ مِنْ حِينَ مَوْتِ مَوْرَةٍ وَأَعَاخِرُ وَجْهِ حَيَاةِ بَيْنَ يَدِ ذَلِكَ فَإِذَا احْكَمْنَا هَذَا بِالْمَلِكِ نَظَاهِرَ أَجَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ لِأَسْيَاوِ النَّفَقَةِ عَلَى أُمِّهِ يَبْعُدُ نَفَقَتُهَا إِلَيْهِ كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْمَقْضُودِ (وَلَا) نَفَقَةُ (لَا) وَلِدَاحِمَالٍ وَيَنْفَقُ) عَلَيْهِ (مِنْ مَالِ حَمَلِهَا نَصًا) كَمَا تَقْدُمُ وَفِيهِ مَا سَبَقَ (وَلَا سَكْنَى لَهَا) أَيْ لِلْمُتَوَفَّى عَنَّا وَجْهٌ وَلِلْوَحَامِلِ وَالْوَلَدِ الْحَامِلِ (وَلَا كَسْرَةً) لِمَا تَقْدُمُ فِي النَّفَقَةِ وَفِي الْمُسْنَى فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي مَسْكِنِهِ قَبْلَ تَبَيُّنِهِ وَبَسْتَدْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ الْآيَةَ لِنَسْخِ بَعْضِ الْمَدَّةِ وَفِي مَا قَبْلَهَا عَلَى الْوَجُوبِ وَلَوْ تَجَبَّبَ الْمُسْنَى لَغَرِيقَهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَسْكُنَ الْأَبْلَغُ مِنْهُمْ وَجَوَابُهُ إِنْ الْآيَةَ مِنْ سَوْخَةٍ وَفَصْلَةٍ قَرِيبَةٍ قَضِيَّةٍ فِي عَيْنِ (وَلَا تَجَبَّبَ النَّفَقَةُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ) لِأَنَّ وجودَ الْعَقْدِ كَعَدَمِهِ (لَغَيْرِ حَامِلٍ) فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَالْأَمْرُ بِالْحَمْلِ (وَلَا) تَجَبَّبَ النَّفَقَةُ (أ) زَوْجَةٍ (نَاشِئَةٍ غَيْرِ حَامِلٍ) لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي تَطْيِيرِ عَيْشِهَا مِنْ الْأَسْتِمَاعِ وَالنَّاشِئَةِ غَيْرِ مَكْنِيَةٍ (فَإِنْ كَانَ هَذَا) أَيْ النَّاشِئَةِ (وَلَدًا) عَاطِلًا فَالْأَمْرُ بِالنَّفَقَةِ وَلَدَهَا أَنْ كَانَتْ هِيَ الْخَاصَّةُ لَهُ أَوِ الْمَرْصُوعَةُ لَهُ (لَا) لِأَنَّ نَفَقَتَهُ لَيْسَتْ فِي تَطْيِيرِ الْمُتَمَكِّنِ بَلْ لِلْقَرَابَةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ مَعَ نَشُوزِهِ (وَأَوْ يَعْطِيهِ أَيْضًا أَجْرَةَ رِضَاعِهَا إِنْ طَالَتْ سِتْرَتُهَا) وَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ ارْضَعْتَ مِنْ لَدُنْكَ فَالْأَمْرُ بِأَجْرِ رِضَاعِهَا وَإِنْ نَاشِئَةً أَوْ حَامِلَةً (فَإِنْ أَمْتَمْتِ مِنْ فِرَاشِهِ أَوْ) مِنْ (الْإِتِّقَالِ مَعَهُ إِلَى مَسْكَنِ مِثْلِهِ الْوَخَرِجَتْ) مِنْ مَنَزَلِهِ بِغَيْرِ أَذْنِهِ (أَوْ سَافَرَتْ أَوْ انْتَقَلَتْ مِنْ مَنَزَلِهِ بِغَيْرِ أَذْنِهِ أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ إِذَا لَمْ تَشَرْطْ بِلَدِّهِ فَهِيَ نَاشِئَةٌ) وَتَقْدُمُ بِأَنَّهُ

وتقدم بيانه

فان فصل ويلزمه أي الزوج (دفع القوت) أي الخبز والادم (إلى الزوجة) لا يملكه
ولاحبان لم يتراميا عليه (في صدر كل غاروة) إذا طلفت انشعر (لانه أول وقت الحجة
(فان اتفقا) أي الزوجان (على تأخيرها) أي القوت عن طلوع الشمس (أو) على (تججيله
للمقلية أو كثيرة (جاز) لان الحق لما لا يخرج عنها ما كالدن وعلمه بقبضه قاله في الترغيب
(واختار الشيخ لا يلزمه تعليق ينفي ويكسب بحسب العادة انتهى ولو كانت الزوجة (مع
زوجها عادة سقطت نفقتها) عملا بما عرف (وكذا ان كسدت الزوج (بدون اذنها) بدون
(اذن وليها) ان كانت سقيمة أو مجنونة أو صغيرة أو طامثا عملا بالعادة (وتري ان بعدد) أي
بالنفقة أو الكسوة فان لم يتولم يمتد بها ذكره في الرعية وهو ظاهر كلامه في المنفى وقار
الانصاف ان لم يبرع سقطت عنه (للقا على المخرج من المذهب صحيح في افروع وقطع به
المصنف في ما يأتي قريبا (ونرضيت) الزوجة (بالحبل لزمه اجرة طحنه وخبزها) منه من

التحریم (وتحریمه) كماره (واحدة) ولو كر والوطه بالخبر ولاهو جدا القودوا انما ارفسندل في عموم ثم يودون لما قالوا التحريم برقبه
الآتين (تكسر وظهار من) امرأة (واحدة قبل تكفير ولو) ذكره (بجناس او اراد) بشكراره (استثناء) نصا لان تكفيره
لا يؤثر في تحریم الزوجه تحريمها بانقول الاثر فلم نجب كماره ثابته كيمين بانته (وكذا) لوطه هر (من نسائه كلمه) كقوله انت هي
كظهر اى فلا يلزمه الا كفارة واحدة واه الاثر عن عمر وعلى ولاه ظهار واحد (و) ان ظهرا منهن (بكلمات) باب قال لكل منهن
انت على كظهر اى فعليه (لكل) منهن (كفارة) لانه ايمان مكررة على اعيان متفرقة ولانه ايمان لا يبحث في احداها بالجنس في
الآخرى فلا تكفرها كفارة واحدة (وليلزمه اخراج) كفارة ظهار (بعم على وطه) نصا لقوله تعالى فحسب برقبه من قبل ان يمتاسا

فإن كان قد كفر بالله تعالى ففعل ما أمر الله به حيث أمر بالكفارة قبل التماس (ويجزئ) (أخراج) (قبله) أي قبل عزمه على وطئه لا تعاقب بسبب الوجوب وهو الظاهر (وان اشترى) مظاهر (زوجته) التي ظاهر منها وهي أمة فظهاره بحاله وله عتقها عنه فان عاد وتزوجها فلا كفارة وان أعتقها عن غيره ثم تزوجها فعتقه الكفارة بالوطء (أو بان تزوجها مظهرا منها) حرة كانت أو أمة (قبل الوطء ثم أعادها مطلقا) ارتد أولا (فظهاره بحاله) نصا لعدم الآية والتبصر ولأن التبريم انما يزول بالتكفير (وان مات أحدهما) أي الزوجين بعد ظهار ٣٠٤ (قبله) أي الوطء (سقطت) كفارة الظهار وسواء مات عقب ظهاره أو تراخي عنه لانه لم يوجد الحنف ويرثها وترثه كما بعد التكفير

فإن فصل في كفارة الظهار وماء عتقه (وكفارته) أي الظهار (وكفارة) وطمعته رخصان على الترتيب (وهي) عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) أما الظهار فلقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآيتين وأما الوطء في غار رمضان فحديث أبي هريرة يمتنع عليه وتقدم في الصوم (وكذا كفارة قتل) في الترتيب (الانه لا يجب فيها اطعام) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية ولم يذكر فيها اطعام (والمعتبر) في كفارات من قدره أو يجزئ (وقت وجوب) كفارة (تحدوقود) فيعتبر ان يوقت الوجوب في نفسه وهو عبد ثم عتق لم يجلد الا بجلد عبد ومن حنت وهو عبد لم تلزمه الا كفارة عبد لان الكفارة يجب على وجه الطهارة فكان الاعتبار فيها بحال الوجوب كالحديث بخلاف المتيمم فانه لو تيمم ثم وجد الماء عطل تيممه وهنالو صام ثم قدر على الرقبة لم يطل

مؤنته وكذا ينبغي ان يقال في نفقة القريب (فان طلب أحدهما دفع القيمة عن النفقة أو الكسوة بلزم الآخر) اجابته لانها معاوضة (وتقدم) ذلك (أول الباب يلزمه) أي الزوج (كسوتها في كل عام مرة) لانه العادة (ويلزم الدفع) للكسوة (في أوله) أي العام (لانه أول وقت الوجوب) وقال المالواني وابنه وابن حمدان في أول الصيف كسوة وفي أول الشتاء كسوة ولعله مراد بالواضح بقوله كل نصف سنة (وعليكها) أي الكسوة بالقبض (مع نفقة) أي وتملك النفقة أيضا (بالقبض) كما علك رب الدين دينه بقبضه (وغطاء ووطاء ونحوهما) كستارة (ككسوة) فيجب كل عام وتلك بقبضه واختاره ابن نصر الله انه كما عون الدار بحسب الحاجة (ولا تملك) الزوجة (المسكن وأوعية الطعام والمساكن والمشط ونحو ذلك لانه امتاع قاله في الرأية وان أكلت) لزوجته (مع) أي الزوج (عادة أو كساهما بلا إذن) منها أو من وليها (ولم يتبرع سقطت) كما تقدم (و) ان اختلفا في نية التبرع ف (القول قوله في ذلك) أي انه لم ينو التبرع لان الاصل عدمه وهو أدري بيته (فاذا قبضتها) أي النفقة أو الكسوة (فسرقت أو تلفت أو بليت لم يلزمه عوضها) لانها قبضت حقها فلم يلزمه غيره كالدين اذا فاء اياه ثم ضاع منها لكان لو بليت في الوقت الذي يبلى فيه مثلها لزمه بدلها لان ذلك من تمام كسوتها وان لم يمتد زمن قبلي فيه عاده وانما بليت قبله لكثرة خروجها ودخولها فلا شبهة ما لو تلفتها وان مضى زمن يبلى فيه مثلها بالاستعمال ولم تبلى فوجهان أحدهما لا يلزمه بدلها لانها غير محتاجة للكسوة والثاني بلى لان الاعتبار بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة ذكره في المبدع (واذا انقضت السنة وهي) أي الكسوة (بصحته فعليه كسوة السنة الاخرى) لان الاعتبار بمضي الزمان دون بقائه ما يدل مالو تلفت (وان مات) الزوج قبل مضي السنة (أو ماتت أو بائت قبل مضي السنة) رجع بقسطه (أو تسلفت) أي تبعت (النفقة أو الكسوة) لحصل ذلك (أي ماتت أو ماتت أو بائت قبل مضيها) أي مضي المدة التي تسلفت نفقتها أو كسوتها (رجع بقسطه) لتبين عدم وجوده عليه (امكن لا يرجع) من عجل نفقة ثم سقطت (بيقية يوم الفقرة الاعلى ناشر) لان عامه ان لا تطيه شيئا بان ترجع الى الطاعة قال في شرح المنهمي والظاهر انه ان أعادها أي غير ناشر في ذلك اليوم لم تلزمه نفقة ثانيا (واذا قبضت) الزوجة (النفقة) أو الكسوة (فلها التصرف قيمها على وجه لا يضر بها ولا ينكح) دفع الهاء أي يجهد (بدنها) لانها ملكتها بالقبض (فيجوز لها بيعها أو هبتها أو صدقة بها وغير ذلك فان عاد) التصرف (عليها) بضرر في بدنها أو نقص في استعمالها لم يملكه (لانه يوفى حقه بذلك) فاذا دفع اليها الكسوة فاردت بيعها أو الصدقة بها وكان ذلك يضر بها أو يخل بجمعها أو يخل (بسترها) لم يملك ذلك (لما فيه من تغويت حق الزوج أو حق الله) ولو اهدى لها كسوة لم تسقط كسوتها

كما

صومه ولو قتل قتل وهو رقيق ثم عتق لم يسقط عنه القود (وامكان

الاداء) في الكفارات (مبني على) اعتباره في (زكاة) وتقدم ان المذهب انه شرط الاداء لا للوجوب وقت وجوب في ظهار وقت العود وهو الوطء وفي وطء في غار رمضان حنن الوطء وفي قتل زمن زهوق الروح وفي عين زمن حنن (فلو أعسر مؤسرا قبل تكفير لم يجزئه صوم) لانه غير ما وجب عليه وتبقى الرقبة نعمة الى يساره كسائر ما وجب ويجزئ عن أدائه (ولو أسر معسر) بعد وجوبها عليه معسرا (لم يلزمه عتق) اعتبارا بوقت الوجوب (ويجزئه) العتق لانه الاصل في الكفارات (ولا يلزم عتق الا بالرقبة) حنين وجوب (ولو) كانت الرقبة (مشبهة برقبه غيره) لا مكان عتقها (فعتق رقبة) ناويا ما يملكه (ثم يفرغ عين الرقاب فيخرج

﴿وقف على طائفة العلم من الختابة﴾

من قهر) لتعين الحرية فيه (أو) (الأن يمكنه) الرقبة أن قدور على شرائها (بمن مثله أو مع زيادة) على ثمن مثله (لا يمكنه) به ولو كثرت أقدام تكررها بخلاف ما وضوه (أو) يمكنه شرائها (نصفه وله مال غائب) ينيقها (أو) له (دين مؤجل) ينيقها القسبة لأنه لا ضرر عليه فيه (لا) يلزم عتيق لمن قدر على رقية (بينة) بأن وهبت له هي أو غيرها (أو) بشرط لزوم عتيق أن (تفضل) الرقبة (عما يحتاجه) من وجبت عليه (من أدنى مسكن صالح له) (و) من أدنى خادم لكونه له لا يخدم نفسه (أو) (أجزءه) عن خدمة نفسه (و) أن تفضل (عن مكره) وعرض (بذلك) (بحاج ٣٠٥) إلى استعماله كله وفراشه وأوانه وألحائه

حرفته (و) ان بفعل عن (كتب)

۵۔ لم یحتاج الیہا وثیاب تجمل

لاتزید علی عباسی

(و) من (كفايتهمو) كفاية

(من عونه داعشاو) عن (رأس)

ماہ لک (ایک ماہ) محتاجہ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو بِهِمْ وَيُذِيقُهُمُ وَبُيُوتَهُمْ وَيُتَمِيقُ تَحْتَ أَشْدَادِ الْمَلِكِ (وَمِنْهُمْ)

(وہابی) کہ اولاد ہی حق
ہو۔

الأول مجلس من مائة أسير
حاجة الإنسان كما يومه

جاء الانتقام الى بلوك

وہمداء محتاج الہ لعطش

لله الانتقال الى التعم فان كان

لہذا ہم وہی بنیں جو ہم نہیں ہیں

لرم عتقه لفضله عن حاجه

وما يحتاج لاسكل الطيب

وليس الباع يثسرى به ولو

کات من اهل البيت عظيم

المستغفيرة (ومن فوق

[illegible]

وَعَدُوهُ لَمُزَلَبٌ وَمُتَكَبِّرٌ
(بِأَمْرِهِ يَلْمِزُكَ)

(والله اعلم
(والله اعلم)

(صالح مدهو) - مرآة (ربيعه)
 (أحمد بن أحمد) - الفقيه

بالله (الله) الذي
يقدر على كل شيء

(فيلومندر) لكدور الساق

لا أعلم من رقدت لم أزمه (أ)

کابل کے لیے

رقعة بضم الميم الميماء) ذلك لان

نذر عتیق مطلق اسلام) ولوکات

من أطلق على المقيّد كما حمل قوله

يتضمن أربع الفتيق المسلم

كما لو اهدى المدين لرب الدين شيئا لم يسقط دينه (ولو اهدى لها طعاما كلته وبقي قوته الى الغد لم يسقط قوته هاهنا) أى في الغد لان الاعتبار بعنى الزمان لا بحقيقة الحاجة كما تقدم بخلاف نفقة
القريب لانها امتناع بحسب الحاجة (وان غاب) الزوج (مدة ولم ينفق فعليه نفقة ماضى
سواء تركها) أى النفقة (لغدر أو غيره فرضها) كما لم يفرضها) كما لم يروى الشافعي
بمنه عن ابن عمر أن عمر كتب الى امرأه الاجناد في رجل فباوعن نسأهم طهرهم أن يأخذهم
بأن ينفقوا ويطلقوا فانطلقوا بعثوا نفقة ماضى ورواه البيهقي أيضا قال ابن المنذر وهو ثابت
عن عمر ولا نهى حتى لها وجب عليه بحكم الموضع فرجعت به عليه كالدين قال ابن المنذر هذه
نفقة وجبت بالكتاب والسنة والاجماع ولا يزول ما وجب بهذه الحجج الا بطلها والكسرة
والسكنى كالنفقة ذكره في الرعاية الكبرى (وإذا انفقت) الزوجة (في غيبته من ماله فإن)
الزوج (ميتار جع عليه الوارث) بما أنفقته من ماله لان وجوب النفقة ارفع عت الزوج
فلا تسقط ما قبضته من النفقة بعده وموتة قال أبو العباس وعلى قياسه كل من ابغى له شئ وزالت
الاباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالميراث اذا مات أو رجع والمصح وأهل الموقوف عليه (وان
فارقتها) الزوج بائنا (في غيبته فانفقت من ماله رجوع) الزوج (عليه بما بعد الفرقه) الثامنة
لماسبق (وتقدم منها في العدة في امرائها نفقة وادان نفقت) من ماله ثم ظهر رانه كان مات
أو طلق انتهى

فصل وأذا بذلت في الزوجة (تسلم نفسها البذل التام) بأن لا تسلم في مكان دون آخر أو
بالدون آخر بل بذلت نفسها حيث شاء مما يليق بها (وهي بمن يوطأ مثلها) كذا أطاقه
المستف هاتية لاخر في أبي الخطاب وابن عقيل والموفق والتبريزي واما ما مضى ذلك بآنية
تسع سنين وتبعه في المحرر والوجيز وهو مقتضى نص أحمد في رواية صالح وعبد الله وسئل
ممن يؤخذ من الرجل نفقة صغيرة قال اذا كان مثاها يوم اكنت تسع سنين ويمكن حمل
الاطلاق على هذا اقول عائشة اذا بلغت الجارية تسعا هي امرأة (أو بدله) أي نسائم
(ولها) أو استلم من يلزمه نسائمها وهي التي يوطأ مثلها (لزمه النفقة والكسوة كبيرها كان
الزوج أو صغيرا) سواء كان (يمكنه الوطء أو لا يمكنه) كانهن والمحجوب والمحرم (لأن النفقة
تجب في مقابلة الاستمتاع وقد أمكنته من ذلك كما توجب إذا سلم الزوج أو بدله وعلم منه ان
النفقة تلحق بالعقد ولو نسا كناطو ولا يأتى ما لم يذنبوا لم تحجب (حتى ولا تغدروا وطؤها المرض
أو حيض أو نفاس أو رتق وقرر أولئكهن انصوة الخلق) أي هزيلة (أو حدثت شيئا من
ذلك) أي المرض أو الحيض أو النفاس أو الرتق ويحرم (عنده) أي الزوج أن يستمتع
يمكن ولا تغدروا من جهتها ولو بذلت الصبيحة الاستمتاع ما دور الفرج لم تحجب نفقتها (لكن

وشرامرية ورقية (بشم الم يلزمه) ذلك لان

(۲۹ - (کشاف لقناع) - نائت)

غرضه قدینعلق بنفاس سریتہ فلا یقومۃ۔ ہر ہامقامہا (وشرطی) احرارہ (رقبہ فی کما ترو) فی (نذر عتق مطلق اسلام) بولو کان
المکفر کافرا لقولہ تعالیٰ ومن قتل مؤمداً خطاً، تعزیر برقبہ مؤمنۃ والحق بذلک بافی الکفارات حمداً تطیق علی العبد کما حمل قولہ
تعالیٰ وادعی ۱۔ ۲۔ ۳۔ ۴۔ ۵۔ ۶۔ ۷۔ ۸۔ ۹۔ ۱۰۔ ۱۱۔ ۱۲۔ ۱۳۔ ۱۴۔ ۱۵۔ ۱۶۔ ۱۷۔ ۱۸۔ ۱۹۔ ۲۰۔ ۲۱۔ ۲۲۔ ۲۳۔ ۲۴۔ ۲۵۔ ۲۶۔ ۲۷۔ ۲۸۔ ۲۹۔ ۳۰۔ ۳۱۔ ۳۲۔ ۳۳۔ ۳۴۔ ۳۵۔ ۳۶۔ ۳۷۔ ۳۸۔ ۳۹۔ ۴۰۔ ۴۱۔ ۴۲۔ ۴۳۔ ۴۴۔ ۴۵۔ ۴۶۔ ۴۷۔ ۴۸۔ ۴۹۔ ۵۰۔ ۵۱۔ ۵۲۔ ۵۳۔ ۵۴۔ ۵۵۔ ۵۶۔ ۵۷۔ ۵۸۔ ۵۹۔ ۶۰۔ ۶۱۔ ۶۲۔ ۶۳۔ ۶۴۔ ۶۵۔ ۶۶۔ ۶۷۔ ۶۸۔ ۶۹۔ ۷۰۔ ۷۱۔ ۷۲۔ ۷۳۔ ۷۴۔ ۷۵۔ ۷۶۔ ۷۷۔ ۷۸۔ ۷۹۔ ۸۰۔ ۸۱۔ ۸۲۔ ۸۳۔ ۸۴۔ ۸۵۔ ۸۶۔ ۸۷۔ ۸۸۔ ۸۹۔ ۹۰۔ ۹۱۔ ۹۲۔ ۹۳۔ ۹۴۔ ۹۵۔ ۹۶۔ ۹۷۔ ۹۸۔ ۹۹۔ ۱۰۰۔ ۱۰۱۔ ۱۰۲۔ ۱۰۳۔ ۱۰۴۔ ۱۰۵۔ ۱۰۶۔ ۱۰۷۔ ۱۰۸۔ ۱۰۹۔ ۱۱۰۔ ۱۱۱۔ ۱۱۲۔ ۱۱۳۔ ۱۱۴۔ ۱۱۵۔ ۱۱۶۔ ۱۱۷۔ ۱۱۸۔ ۱۱۹۔ ۱۲۰۔ ۱۲۱۔ ۱۲۲۔ ۱۲۳۔ ۱۲۴۔ ۱۲۵۔ ۱۲۶۔ ۱۲۷۔ ۱۲۸۔ ۱۲۹۔ ۱۳۰۔ ۱۳۱۔ ۱۳۲۔ ۱۳۳۔ ۱۳۴۔ ۱۳۵۔ ۱۳۶۔ ۱۳۷۔ ۱۳۸۔ ۱۳۹۔ ۱۴۰۔ ۱۴۱۔ ۱۴۲۔ ۱۴۳۔ ۱۴۴۔ ۱۴۵۔ ۱۴۶۔ ۱۴۷۔ ۱۴۸۔ ۱۴۹۔ ۱۵۰۔ ۱۵۱۔ ۱۵۲۔ ۱۵۳۔ ۱۵۴۔ ۱۵۵۔ ۱۵۶۔ ۱۵۷۔ ۱۵۸۔ ۱۵۹۔ ۱۶۰۔ ۱۶۱۔ ۱۶۲۔ ۱۶۳۔ ۱۶۴۔ ۱۶۵۔ ۱۶۶۔ ۱۶۷۔ ۱۶۸۔ ۱۶۹۔ ۱۷۰۔ ۱۷۱۔ ۱۷۲۔ ۱۷۳۔ ۱۷۴۔ ۱۷۵۔ ۱۷۶۔ ۱۷۷۔ ۱۷۸۔ ۱۷۹۔ ۱۸۰۔ ۱۸۱۔ ۱۸۲۔ ۱۸۳۔ ۱۸۴۔ ۱۸۵۔ ۱۸۶۔ ۱۸۷۔ ۱۸۸۔ ۱۸۹۔ ۱۹۰۔ ۱۹۱۔ ۱۹۲۔ ۱۹۳۔ ۱۹۴۔ ۱۹۵۔ ۱۹۶۔ ۱۹۷۔ ۱۹۸۔ ۱۹۹۔ ۲۰۰۔ ۲۰۱۔ ۲۰۲۔ ۲۰۳۔ ۲۰۴۔ ۲۰۵۔ ۲۰۶۔ ۲۰۷۔ ۲۰۸۔ ۲۰۹۔ ۲۱۰۔ ۲۱۱۔ ۲۱۲۔ ۲۱۳۔ ۲۱۴۔ ۲۱۵۔ ۲۱۶۔ ۲۱۷۔ ۲۱۸۔ ۲۱۹۔ ۲۲۰۔ ۲۲۱۔ ۲۲۲۔ ۲۲۳۔ ۲۲۴۔ ۲۲۵۔ ۲۲۶۔ ۲۲۷۔ ۲۲۸۔ ۲۲۹۔ ۲۳۰۔ ۲۳۱۔ ۲۳۲۔ ۲۳۳۔ ۲۳۴۔ ۲۳۵۔ ۲۳۶۔ ۲۳۷۔ ۲۳۸۔ ۲۳۹۔ ۲۴۰۔ ۲۴۱۔ ۲۴۲۔ ۲۴۳۔ ۲۴۴۔ ۲۴۵۔ ۲۴۶۔ ۲۴۷۔ ۲۴۸۔ ۲۴۹۔ ۲۵۰۔ ۲۵۱۔ ۲۵۲۔ ۲۵۳۔ ۲۵۴۔ ۲۵۵۔ ۲۵۶۔ ۲۵۷۔ ۲۵۸۔ ۲۵۹۔ ۲۶۰۔ ۲۶۱۔ ۲۶۲۔ ۲۶۳۔ ۲۶۴۔ ۲۶۵۔ ۲۶۶۔ ۲۶۷۔ ۲۶۸۔ ۲۶۹۔ ۲۷۰۔ ۲۷۱۔ ۲۷۲۔ ۲۷۳۔ ۲۷۴۔ ۲۷۵۔ ۲۷۶۔ ۲۷۷۔ ۲۷۸۔ ۲۷۹۔ ۲۸۰۔ ۲۸۱۔ ۲۸۲۔ ۲۸۳۔ ۲۸۴۔ ۲۸۵۔ ۲۸۶۔ ۲۸۷۔ ۲۸۸۔ ۲۸۹۔ ۲۹۰۔ ۲۹۱۔ ۲۹۲۔ ۲۹۳۔ ۲۹۴۔ ۲۹۵۔ ۲۹۶۔ ۲۹۷۔ ۲۹۸۔ ۲۹۹۔ ۳۰۰۔ ۳۰۱۔ ۳۰۲۔ ۳۰۳۔ ۳۰۴۔ ۳۰۵۔ ۳۰۶۔ ۳۰۷۔ ۳۰۸۔ ۳۰۹۔ ۳۱۰۔ ۳۱۱۔ ۳۱۲۔ ۳۱۳۔ ۳۱۴۔ ۳۱۵۔ ۳۱۶۔ ۳۱۷۔ ۳۱۸۔ ۳۱۹۔ ۳۲۰۔ ۳۲۱۔ ۳۲۲۔ ۳۲۳۔ ۳۲۴۔ ۳۲۵۔ ۳۲۶۔ ۳۲۷۔ ۳۲۸۔ ۳۲۹۔ ۳۳۰۔ ۳۳۱۔ ۳۳۲۔ ۳۳۳۔ ۳۳۴۔ ۳۳۵۔ ۳۳۶۔ ۳۳۷۔ ۳۳۸۔ ۳۳۹۔ ۳۴۰۔ ۳۴۱۔ ۳۴۲۔ ۳۴۳۔ ۳۴۴۔ ۳۴۵۔ ۳۴۶۔ ۳۴۷۔ ۳۴۸۔ ۳۴۹۔ ۳۵۰۔ ۳۵۱۔ ۳۵۲۔ ۳۵۳۔ ۳۵۴۔ ۳۵۵۔ ۳۵۶۔ ۳۵۷۔ ۳۵۸۔ ۳۵۹۔ ۳۶۰۔ ۳۶۱۔ ۳۶۲۔ ۳۶۳۔ ۳۶۴۔ ۳۶۵۔ ۳۶۶۔ ۳۶۷۔ ۳۶۸۔ ۳۶۹۔ ۳۷۰۔ ۳۷۱۔ ۳۷۲۔ ۳۷۳۔ ۳۷۴۔ ۳۷۵۔ ۳۷۶۔ ۳۷۷۔ ۳۷۸۔ ۳۷۹۔ ۳۸۰۔ ۳۸۱۔ ۳۸۲۔ ۳۸۳۔ ۳۸۴۔ ۳۸۵۔ ۳۸۶۔ ۳۸۷۔ ۳۸۸۔ ۳۸۹۔ ۳۹۰۔ ۳۹۱۔ ۳۹۲۔ ۳۹۳۔ ۳۹۴۔ ۳۹۵۔ ۳۹۶۔ ۳۹۷۔ ۳۹۸۔ ۳۹۹۔ ۴۰۰۔ ۴۰۱۔ ۴۰۲۔ ۴۰۳۔ ۴۰۴۔ ۴۰۵۔ ۴۰۶۔ ۴۰۷۔ ۴۰۸۔ ۴۰۹۔ ۴۱۰۔ ۴۱۱۔ ۴۱۲۔ ۴۱۳۔ ۴۱۴۔ ۴۱۵۔ ۴۱۶۔ ۴۱۷۔ ۴۱۸۔ ۴۱۹۔ ۴۲۰۔ ۴۲۱۔ ۴۲۲۔ ۴۲۳۔ ۴۲۴۔ ۴۲۵۔ ۴۲۶۔ ۴۲۷۔ ۴۲۸۔ ۴۲۹۔ ۴۳۰۔ ۴۳۱۔ ۴۳۲۔ ۴۳۳۔ ۴۳۴۔ ۴۳۵۔ ۴۳۶۔ ۴۳۷۔ ۴۳۸۔ ۴۳۹۔ ۴۴۰۔ ۴۴۱۔ ۴۴۲۔ ۴۴۳۔ ۴۴۴۔ ۴۴۵۔ ۴۴۶۔ ۴۴۷۔ ۴۴۸۔ ۴۴۹۔ ۴۵۰۔ ۴۵۱۔ ۴۵۲۔ ۴۵۳۔ ۴۵۴۔ ۴۵۵۔ ۴۵۶۔ ۴۵۷۔ ۴۵۸۔ ۴۵۹۔ ۴۶۰۔ ۴۶۱۔ ۴۶۲۔ ۴۶۳۔ ۴۶۴۔ ۴۶۵۔ ۴۶۶۔ ۴۶۷۔ ۴۶۸۔ ۴۶۹۔ ۴۷۰۔ ۴۷۱۔ ۴۷۲۔ ۴۷۳۔ ۴۷۴۔ ۴۷۵۔ ۴۷۶۔ ۴۷۷۔ ۴۷۸۔ ۴۷۹۔ ۴۸۰۔ ۴۸۱۔ ۴۸۲۔ ۴۸۳۔ ۴۸۴۔ ۴۸۵۔ ۴۸۶۔ ۴۸۷۔ ۴۸۸۔ ۴۸۹۔ ۴۹۰۔ ۴۹۱۔ ۴۹۲۔ ۴۹۳۔ ۴۹۴۔ ۴۹۵۔ ۴۹۶۔ ۴۹۷۔ ۴۹۸۔ ۴۹۹۔ ۵۰۰۔ ۵۰۱۔ ۵۰۲۔ ۵۰۳۔ ۵۰۴۔ ۵۰۵۔ ۵۰۶۔ ۵۰۷۔ ۵۰۸۔ ۵۰۹۔ ۵۱۰۔ ۵۱۱۔ ۵۱۲۔ ۵۱۳۔ ۵۱۴۔ ۵۱۵۔ ۵۱۶۔ ۵۱۷۔ ۵۱۸۔ ۵۱۹۔ ۵۲۰۔ ۵۲۱۔ ۵۲۲۔ ۵۲۳۔

تطلق من كلام الأدي يجعل على الإطلاق من كلامه تعالى (و شرط فيها) سلامة من هيب مضر ضرر أيتها العمل) لأن المقصود
تخليك القن نفعه وتمكينه من التصرف لنفسه وهذا غير حاصل مع ما يضر بالعمل كذلك (كهمي) لأن الأهمي لا يمكنه العمل في أكثر
الضائع (و) ك(شلل يد أو رجل أو قطع أحدهما) لأن البدأ له لبطش والرجل آ لما تشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلف
أحدهما أو شلها (أو) قطع (سبابة أو) أصبع (وسطى أو إبهام من يد أو رجل) تبس فيه التفتيح وقد ذكرت كلام المحاوي في
الحاشية (أو خصر أو بصر) معا (من يد) ٣٠٦ واحدة أو نفعها بذلك (وظم أخله من إبهام أو) تظم (أغلين من غيره)

لوا تمتعت من التسليم) وهي صحيحة (ثم حدث لها مرض فبذلتها) أي التسليم (فلا نفقة) لها
مادامت مريضة عقوبة عليها بجنونها في حاله متمكن من الاستمتاع بها فيها وبذلتها في حدها
(وتقدم أول عشرة النساء إذا دعت عالة ذكره) وعظمه أي أنه يجوز أن تنظر المرأة إليها
حال اجتماعهما لأنه موضع حاجة وكذا لو ادعت أن عليها ضرر رافق وطئه لضيق فرجها أو
قروح به قبل بامرأة نفقة (فإن كان الزوج صغيراً) فالنفقة عليه كالكبير لأن الاستمتاع بها
يمكن وإنما تعذر بسبب من جهة الزوج أشبه الكبير إذا هرب (و) أجبر وليه على نفقتها من
مال الصبي) لأنها عليه والولي ينوب في أداء الواجبات كالزكاة وكذا السفينة والمجنون (وإن
كانت) الزوجة (صغيرة لا يمكن وطؤها وزوجها طفل أو بالغ لم تجب نفقة لها ولو مع تسليم نفسها)
أو بتسليم وإيها لها لأنها ليست محلاً للاستمتاع بها فلا أثر لتسليمها قالت لزوج الولي الصغيرة التي
لاوطأ مثلها وأراد تسليمها صارة لاسقاط حق الحضانة لم يملك ذلك كالأرأاد السفر بقصد
المصارعة على ما يأتي في الحضانة (وإن بذلت) زوجة أو بذلت وليها (تسليم نفسها) والزوج
غائب لم يفرض لها) النفقة (حتى يراسلها حاكم الشرع) لأنها بذلت في حال لا يمكنه التسليم
فيه (فيكتب) القاضي (إلى حاكم البلد الذي هو) أي الزوج (فيه ليستدعيه ويعلمه ذلك) أي
أن زوجته بذلت لتسليم نفسها (فإن سار) الزوج (إليها أو وكل من يسلمها) له من يصلح له
ذلك كحرمها (فوصل فتسليمها هو) أي الزوج (أو نائبه وجبت النفقة) حيثئذ لأن البذل
قبل ذلك وجوده كعدمه (فإن لم يفعل) الزوج أي لم يحضر أو يوكل من يسلمها (فرض
الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي كان يمكن الوصول إليها وتسليمها) لأنه امتنع من تسليمها مع
إمكانه وبذلها فلزمته نفقتها كما لو كان حاضراً (وإن غاب) الزوج (بعد تكتيتها) من نفسها
(فالنفقة واجبة عليه في غيبته) سواء سلمها أو لا إذا المانع منه (وإن منعت) الزوج (تسليم
نفسها) فلا نفقة لها (ومنهما) أي الزوج (أهلها) من تسلم نفسها فلا نفقة لها (أو تسكتها)
أي الزوجان (بعد العدة لم تبذل) الزوج (تسليمها) (ولم يطلب) الزوج (زوجته) فلا نفقة لها
وإن طل مقامها على ذلك) لأن البذل شرط لوجوب النفقة ولم يوجد (وإن بذلت) نفسها
(تسليمها غير تام كتسليمها في مفرط دون غيره) من المنازل (أو) تسليمها (في المنزل الغلاني دون
غيره أو) تسليمها (في بلدها) أو بلد كذا (دون غيره لم تسحق شيئاً إلا أن تكون قد اشترطت
ذلك في العقد) لأن هذا التسليم كعدمه (وإن منعت نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداها
الحال لها ذلك) لأن تسليمها قبل تسليم صداها يفضي إلى تسليم منفعتها المعقود عليها بالوطء
ثم لا تسلم صداها فلا يمكن الرجوع فيها استوفى منها بخلاف المبيع إذا تسلم المشتري ثم أعسر
بمنه فإنه يمكن الرجوع فيه (ووجب نفقتها) لأنها فعلت ما لها أن تفعله ولو لم تمنع نفسها المرض

أي الإبهام كقطع الأصبع (كاه)
لذهب منه هذه الأصبع بذلك
(ويجزئ من قطعت به يده من
أحد يدي يده) وخصره من
الأخرى (أو) قطعت به يده من
أحد يدي (رجله و) قطعت
(خصره من الأخرى) لبقاء نفع
كل منهما (أو جـدع) بالبدال
المهملة أي قطع (أنفه) فيجزئ
(أو) قطع (أذنه أو يخنق حيواناً)
لأنه لا يضر بالعمل (أو علق
عنته بصفة لم توجد) لأن ذلك
لا أثر له بخلاف من علق عنته
بصفة فنواء عند وجودها فلا
يجزئ لأن سبب عنته انعقد عند
وجود العنت فلا يملك صرفه إلى
غيره وكذا لو قال إن اشتريتك أو
ملككتك فانت حرف لا يجزئه
بخلاف ما لو قال إن اشتريتك
فأنت حر لك كفارة ثم اشتراها
(و) يجزئ (مدر وصغير) ولو
غير مجزئ (و ولد زنا أو عرج
يسير أو محبوب و خصى) ولو
مجبوباً (وأصم وأحرس نفسه م
أشربة وأعور) وأبرص وأجذم
ونحوه (ومرهون ومؤجر وجان
وأحق وحامل) وله استثناء جهلها
لأن ما فيها من النقص لا يضر
بالعمل وما فيها من الوصف

لا يؤثر في صحة عتقهم (و) يجزئ (مكاتب مالم يؤد شيئاً) من كتابته لأنه رقية كاملة
سأله لم يحصل عن شيء منها عوض (و) (لا) يجزئ (من) أي مكاتب (أدى) منها (شيئاً) لحصول العوض عن بعضه كما لو أعتق بعض
رقبة (أو اشترى بشرط عتق) فلا يجزئ لأن الظاهر أن البائع نفسه من ثمنه فكأنه أخذ على عتقه عوضاً وإن قيل له أعتق عبداً
عن كفارتك ولك كذا أنفع لم يجزئه عنها ولاؤه ولورد العوض بعد العتق وإن قصده عتقه عن الكفارة وحدها وعزم على رد العوض
أورده قبل العتق وأعتقه عن كفارة أجزأ (أو يعتق) على مكفر (بقربانه) فلا يجزئه لقوله تعالى فحرر برقبته والحرير يرفع العتق

ولم يحصل هناك الا لان عتقه مسحق بغيره باب الكفارة و (لا) يحزى (مريض ما يوس) منه لعدم تمكنه (و) لا (مضروب عنق) لا يحزى (ومن وقع) لعدم تمكنه من العمل في اكثر الصنائع (و) لا يحزى (خفيف الجرح ع) لانه كبريش ما يوس من بره (و) يحزى (أخرس أصم) ولو فهمت اشارته لانه ناذق وقد حسني قد قص بقية فية نقصا كبرا وكذا الخرس لانه فهم اشارته (و) يحزن مطبق لانه يمنع من العمل بالسكابة (و) غا لم تبين حياته لان وجوده غير محقق فلا يرأى الانسان ان عتقه ثم يبين عهده كونه حيا فانه يحزى قولوا احدا قاله في الانصاف (و) لا (موصى شتمته ٣٠٧) (الدا) نقصه (اراءه ولد) لا حقائق عنقها

لم يكن لها نفقة والفرق بينهما ان امتناعها القبيح صد اقها امتناع من جهة الزوج فهو بشده
تعدرا الاستمتاع اصغر الزوج بخلاف الامتناع لمرضها لانه امتناع من جهة فهو بشده تعدر
الاستمتاع اصغرها (وليس لها منع نفسها بعد الدخول حتى تقضه) أي حل الصداق كما لو لم
المبيع ثم أراد منه منه (ولا) لها ان تمنع نفسها (قبلك) أي قبل الدخول (حتى قبض)
الصداق (المؤجل) لان قبضه ليس بمحقق فيكون منه التسليم الموجب للنفقة لم نجح
حق (ولو حل قبل الدخول) أيس لها منع نفسها لانها ادخلت الضرر على نفسها حيث رضيت
بتأخيرها (فان قبلت) أي منعت نفسها احدث قلنا ليس لها منعها (فلا نفقة لها) لعدم التمكن
بلاعقر من قبله (وان سلم) الزوجة (الامة) لزوجها (سيدها) أي زوجها (فلا نفقة لها) لعدم التمكن
الثقة) على زوجها الحر (ولو اى الزوج) لان سيدها مكن من قاضيتها اخرة (وقد عده
في عشرة النساء وان كانت) الامة المزوجة (عنده) أي الزوج (فلا نفقة عليه نفقة القين من
المساوات ووابه) كالوطاء والغطاء وهن المصباح وشجره) كازار لنزه (ونفقة) انهم رعى سيدها
لانهما مملوكته فلم يجب نفقتها على غيره في هذا الزمان بخلاف نفقة القيل لانه وجد في حقه
التمكن لبلاده وجبت نفقته عليه (ولو سلمها السيد) الزوج (ثم راقط لم يكن له نفقة) لعدم
حصول الغرض اذ النهار محل المعاش والليل محل السكنه قلت الامن معيشته بلان كان يكون
حارسا (وعلى المكاتب نفقة زوجته) حرة كانت أو أمه لانه ملك كسبه أشبهه خيرا (ونفقة
امراء العمد القن) أو المديرة (على سيده) لانه اذن في السكاح يذهب الى الجحيم كما لو اذنه في
الاستدانة (فان كان بعضه) أي الزوج (حرا فاعليه من نفقته) أي لزوجته (بقدر رقبته من
حره بقاها على سيده) كنفقته

شرط (بان قل ان قد زبد فز وجي على كنهه) (فانقه) (أي قد عساه له المعاني) (فيه) (أي في) و (حود شرط طوره) (فيعق ولا يجزئه عن ظاهره) (ذاو جدره) (لا لا يجزئه) (استكفير قبل انقد دسبه) (ومن أعق) (عن كره) (وأنسر) (غير مجزئ شرط بالجزاه نفذ) (هغه) (لانه تصرف من أهله في محله) (و بقى ما رجب عليه) (لم يؤده) (ففس وان ايجد) (فيه) (كما تقدم) (صام) (المكفر (حرا) كان او مبعضا (أونفاشهرين) (لا تية والاختيار) (و بلومه) (تبيت النية) (الصوره) (كل يوم كما تقدم في الصور) (و) (يلزمه) (تعينها) (أي النية) (جهه الكفاية) (لحديث واعمال كل امرئ منقوى) (و) (لومه) (انته) (مع) (أي) (تبع) (صوره) (الشهرين) (بان لا يفرق الصوم (لا تية) (لا ينيه) (أي) (النية) (مع) (بل يكتفي) (صوابه) (بله) (مع) (كما تيسره) (الركن) (تبع) (من) (الجميع) (من) (النسب) (لا تين) (لا له) (رخصة) (فانته) (إلى) (نية)

التي تخص (و) يتقطع (تتابع) (وطعه ظاهر منها ولو) كان (ناسيا) لعموم كسبها شهرين متتابعين من قبل أن يشاء أو لا يشاء
 لا ينفذ فيه بالنسيان (أو) كان وطؤه (مع عذر يبيح الفطر) كمرض وسفر (أو) كان وطؤه (ليلا) عامدا كان أو ناسيا لعموم الآية ولأنه
 تحرر للوطء فلا يخص النهار ولا الذكر وكوطئها المسها ومباشرتها دون الفرج على وجهه يفطر به واللام يتقطع التتابع (و) لا
 يتقطع التتابع بوطئه (غيرها) أي الظاهر منها (في) الأحوال (الثلاثة) أي النسيان ومع عذر يبيح الفطر وفي الليل لأن ذلك غير
 محرم عليه ولا هو محل لتتابع الصوم أشبه ٣٠٨ الا كل (و) يتقطع تتابع (صوم غير رمضان) لأنه فرقه بشئ يمكن تحرره منه

أشبهه ما لو أفطر بلا عذر (وبقع) صومه (عما نواه) لأنه زمان لم يتعين لكفارة (و) يتقطع تتابع (بفطر) في أثناء الشهرين (بلا عذر) ولو ناسيا وجوب التتابع أو ظن أنه أتم الشهرين كما لو ظن أن الواجب شهر واحد (و) لا يتقطع تتابع بصوم (رمضان) ولا يفطر فيه مسفر ومحوه (أو فطر واجب ك) فطر يوم (عيد) وأيام تنريق (وحبس ونفاس وجنون ومرض مخوف) لزمين رمضان للصوم الواجب فيه وتعين الفطر في تلك الأيام ولأن الخبيث وما بعده لا يمكن التحرز منها وكذا الواغبي عليه جميع اليوم (و) لا يتقطع تتابع بفطر (حامل ومرض خروفا على أنفسهما) لأنهما كالمرض (أو) فطر (عذر يبيحه كسفر ومرض غير مخوف) لشبههما بالمرض المخوف في إباحة الفطر (و) كفطر (حامل ومرض لضرر ولدهما) بالصوم لإباحة فطرهما بسبب لا يتعلق باختيارهما أشبه ما لو أفطرا خروفا على أنفسهما (و) كفطر (مكره) على فطره (ومحظي)

الطاعة أم لا) لأن النفقة في مقابلة التمكن بحيث لم يوجد سقطت (فإن أطاعت الناشز في غيبته) أي الزوج (لم تعد نفقتها حتى يعود التسليم بحضوره) أي الزوج (أو حضور وكيله) إذا تصور التسليم في غيبتهما (فإن لم يحضر) الزوج ولا وكيله (و) رسول (أي راسله الحاكم بأن كتب إلى قاضي بلده يعلم بطاعتها) فعلم بذلك ومضى زمن يقدم مثله (زمنه) النفقة كما تقدم في ذات نفسها ابتداء (وله) أي الزوج (تفطيرها في صوم التطوع ووطؤها فيه) لأن حقها واجب وهو مقدم على التطوع (فإن امتنعت) الصائئة تطوعا من تمكين زوجها من وطئها (فناشز) لأن نفقة لها لم يصيبها إناها فوجب عليها (وبجردا سلام مرئدة) في غيبته بعد الدخول في العدة تعود نفقتها (و) بمجرد سلام (مختلفة عن الإسلام في غيبته) أي الزوج (لزمته النفقة) لأن الردة وتخلفها عن الإسلام أسقط النفقة لحصول الفرقة بينهما ما كسقوطها بالطلاق فإذا رجعت عن ذلك عاد النكاح إلى حاله فعادت النفقة بخلاف الناشز فإن سقطت نفقتها بخروجها عن يده أو منعها له من التمكين المستحق عليها ولا يعود ذلك إلا بعودها إلى يده وقد كنه منها ولا يحصل ذلك في غيبته ولذلك لو بذلت لتسليم نفسها قبل دخولها بها وهو غائب لم تستحق النفقة بمجرد البذل (وبشطر) النفقة (لناشز ليل فقط) بأن تطيعه نهارا وتنعيه ليلا (أو) ناشز (نهار فقط) بأن تطيعه ليلا وتنعيه نهارا أي تعطي نصف النفقة في السورتين و(لا) تعطي من النفقة (بقدر الأزمه) لعمس التقدير بالأزمه (وبشطر لها) النفقة أيضا إذا نشزت (بعض يوم) أو بعض ليلة كما في المتيهي لما تقدم (ولو صامت لكفارة) بل لأنه فلا نفقة لها (أو) صامت (أنذر أو قضاء رمضان ووقته من منع فيها) أي في النذر وقضاء رمضان (بلاذنه) فلا نفقة لها لأنها منعت نفسها عنه بسبب لا من جهته (أو سافرت لغريب) بأن زنت فغربت (أو حبست ولو ظلمها فلا نفقة لها) زمن تغريبها أو حبسها لفراق التمكين المقابل للنفقة (وله) أي الزوج (البيتوته معها في حبسها) لأن حقها ثابت في البيتوته معها فلا يسلط بحبسها (وإن حبسته) أي الزوج (على صداقها أو غيرها من حقوقها وهو معسر كانت ظالمة مانعة له من التمكين فلا نفقة لها مدة حبسه) لأن المانع من جهتها (وإن كان) الزوج (قادر على أدائه) أي أدائه ما حبسته عليه من حقوقها (لمنع بهد الطلب فلها النفقة مدة حبسه إذا كانت باذلة للتمكين قاله الشيخ) لأن المانع منه لأنها (وإن سافرت) الزوجية (بأذنه) أي الزوج (في حاجته) فلها النفقة لأنها سافرت في شغله ومراده (أو أحمرت بحجة الإسلام أو عمرته) فلها النفقة أو أحمرت بكنوبة في وقتها فلها النفقة لأنها فعلت الواجب عليها بأصل الشرع فكان كصيام رمضان وكذا سن المكتوبة لأنها

تأبى كل يظنه ليلا فنان نهارا (وناس) لبقاء صوم المكره والناسي وعذر المخطئ ولحديث عني لأمي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (لأجامل) بوجوب التتابع فلا يعذر بذلك إذا أفطر بل يتقطع تتابعه لأنه يمكنه التحرز منه بسؤاله عنه (فصل) فإن لم يستطع صوما كبيرا أو مرض ولو رجي برؤه (باعتبار الوقت الوجوب) (أو يخاف زيادته أو تطاوله) أي المرض بصومه (أو) لم يستطع صوما (لشبق) قال في الاقتناع أو لضعفه عن عيشته (أطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى فن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أوس بن الصامت بالصوم قالت امرأة أوس لرسول الله أنه شيخ كبير يرباه من صيام قال فليطعم ستين مسكينا وأما أرسلته بن مغيرة بالصيام قال وهل أصبت ما أصبت إلا من الصيام

قال فاطم لنتله اليه لما أخبره ان به من الشبق والشهوة ما عجز عنه من الصوم وقبس عليه لمن في معناهها وبشرط أن يكون المسكين
(مسلم حرا) كالزكاة وبقي حكم المكاتب (ولو أثنى) كزكاة (ولا يضر وطعم مظهر منها انشاء الطعام) فصاوكذا التناهي حتى كالأعتق
نصف عبده وطع ثم اشترى ببقية وأعتقه فلا يقطعها ما وطؤه وتذمه أنه محرم (ويجزئ دفعها) أي الكفاية (أو إلى مسكين من أهلها) كما
لو كان كسيرا (ولو لم يأكل الطعام) لأنه مسلم يحتاج أشبهه بالكبير ولقد خوله في عموم الآية وكذا الزكاة وتقدم واكتفاء الكفاية ليس
بشرط ويصرف ما به على المسكين إلى ما يحتاج اليه مما أتت به الآية وتقبضها ٣٠٩ ولبه (و) يجوز دفعها إلى (مكاتب) لأنه

بأخذ من الزكاة لحاجة أشبه
الحرم المسكين وإلى من يعطى من
زكاة لحاجة كفقير ومسكين
وان سبيل وغارم فلهما نفسه
لان ابن السبيل والغارم كذلك
بأخذ من حاجتهم فلهما في حق
المسكين (و) يجوز دفعها إلى
(من ظنه مسكينا) ان غنيا
مسكرا كالأمة لان الفتي مما يفتي
(و) يجوز الدفع (إلى مسكين)
واحد (في يوم واحد من كفارتي)
د كثر لانه دفع القدر الواحد إلى
العدد الواحد أشبه ما لو دفع إليه
ذلك في يومين (ولا) يجوز دفع
كفارته (إلى من تكرر مؤنته)
لا يستغنى عما يجب له من
النفقة ولا من نفقة فلا يصرفها
لنفسه (ولا) يجوز دفعها
على مسكين واحد (ستين يوما
الآن لا يجد) مسكينا (غيره)
فجزئه لنفقه وغيره ويرد لها ذن
في إدياء المدة في معنى الطعام
العدد لانه يدفع به حاجة المسكين
في كل يومه سويا لو أطعم في كل
يوم واحدا مكانه أطعم العدد من
المسكين وأثنى بمعناه يقوم مقامه
بصورته عند عذرهما ولهذا
شرحت الأبدال لقيامه بمقام
المسكين في النفق (ولو قدم)

تابعها (أو طردها) الزوج (وأخرجها من منزلة لها النفقة) لوجوب التمكن منها وانما
المانع منه محل وجوب النفقة فيها اذا أحرمت بحجة الاسلام أو عمرته (ان أحرمت في الوقت)
أي أشهر الحج (من الميقات) فان قدم من الأحرام على الميقات أو قبل الوقت فكأنه حرمة
بتطوع فتسقط نفقتها مدة التقدم (وان سافرت) الزوج (في حاجة نفسها ولو نزعها وتجاره
أو زيارة) رحم أو غيره (أو حج تطوع) أو عمره تطوع (ولو باذنه فلا نفقة لها) لأنها فوتت
التمكن لأجل نفسها (الا أن يكون مسافرا معها) كما من استنابها فلا تسقط نفقتها لأنها
في قبضته قال في المدع والزوج أنه لا نفقة طاهر ما يعني اذا سافرت لحاجتها بحال وعزى الأول
للقاضي (وان أحرمت) الزوج (بعتد وصين في وقته أو صامت نذرهما) متى في وقته ولو كان النذر
بأذنه أو كان نذرها قبل النكاح (وصامته) (في وقته فلا نفقة لها) لأنها فوتت على زوجها حقه
من الاستمتاع باختيارها ولان النذر صدر من جهتها بخلاف ما لا اسلام فانها واجبة باصل
الشرع (وان اختلعا) أي الزوجان (في نشوزها بعد الاعتراف بالتسليم أو) اختلعا (في الانفاق
عليها أو) في (تسليم النفقة إليها) القول (قولها) لان الأصل عدم ذلك واحتار الشافعي في الدين
وابن القيم في النفقة قول من يشهد له العرف لانه يارضى الأصل والظاهر وأما إسائها
تكون راضية وانما مطالبه عند الشقاق (وان ادعت) الزوج (بإسائه) أي الزوج (بغيره)
الحاكم (لأن نفقة المورسين أو قالت) زوجها (كنت مورسا) فيلزم لها نفقة المورسين
(فإنكر) الزوج (اليسار) فان عرف له مال فقولها لان الأصل بقاؤه (والا) أي وان لم يعرف
له مال ولم يكن أقرب بالملاءة (فقوله) لانه منكر والأصل عدمه (وان احتلعا) أي الزوجان (في
بذله التسليم) بان ادعت أنها بذلت التسليم وأنكر فقوله لان الأصل عدمه (أو) اختلاف في
(وقته) بان قالت بذلت التسليم من سنة فقبل بل من شهر فقوله (أو) اختلاف في فرض
الحاكم (النفقة) (أو) اختلاف (في وقتها فقال) الزوج (فرضها) الحاكم (من شهر ووقالت)
الزوج (بل منذ عام فقوله) لانه منكر لثرائد الأصل براءة نفقه (وكل من قلنا القول فقوله
فخصمه عليه المهر) لاحتمال صدق خصمه (وان دفع) الزوج (إليها) أي الزوج (نفقة
وكسوة أو بعث بذلك إليها فقالت) الزوج (انما نفقته تبرأ منه فقوله) الزوج (بل وفاء
لواجب) على (فقوله) لان الاختلاف في نفقه وهو وأدري بها (كأنه قضى دينه واحتلف هو
وغيره في نفقه) فان القول قول المدين (وان دفع) الزوج (إليها) أي الزوج (نفقة
مصاص ولا تدوم أشبه ذلك على وجه التمسك فقهه) كذا (بغيره) كذا (وليس له اذا
طلقها ان يطالبها) لان الزوج المهر ما قبض (وان كان) الزوج (قد أعطاه) ذلك (لأنه لم يكمل
بركعها بته وبخدمه اغلامه وهو ذلك على وجه التمسك فقهه) كذا (بغيره) كذا (وليس له اذا

نحو مظاهر (المسكين) مسكينا (ستين مدا) من راوما يقوم مقامه من ما يجوز دفعها (وقال هذا بينكم فقبلوه فان قالوا له أحرأه)
ذلك (والا) يقل بالسوية (فلا) يجوز دفعها (مدا) كذا (ان كلا) من المساكين (أحد قدر حقه) بما قدمه لهم فجزئه لحصوله ان لم
بالطعام الواجب (والواجب) في الكفارات ما يجوز في فطرة من مذهب (وهو نصف قدح بكيل بلدنا مصر) ومن غيره (أي البر)
وهو الشعر والخمر والزبيب والاقط (مدان) نصف صاع وذلك قدح بكيل مصر (ومن أخرج آدم مع) أخرج (بجزئ) مما سبق
فصاوا أخرج الحب أفضل عند أحمد من أخرج الدقيق والسويق ويجزئان بوزن الحب وان أخرجها بكيل زاد على كيل الحب
قدرا يكون بغير موزان الحب فاطم نزع (ولا) يجوز دفعها (إلى) المسكين (والأدحار أشبهه بالبر) (ولا) يجوز دفعها في كفارته

(غير ما يجزئ في فطرته ولو كان) ذلك (قوت بلده) لان الكفارة وجبت طهارة للكفر عنه كما ان الفطر طهرة للصائم فاستوى في الحكم
قلت فان عدت الاصناف الخمسة اجزأها ما يقتات من حب وغر على قياس ما تقدم في الفطرة (ولا يجزئ) في كفارة (ان يغدي
المساكين او يعشيم) لان المقتول عن الصحابة اعطوا وهم وقال عليه الصلاة والسلام لكعب في قدية الا ذى اطعم ثلاثة اصع من تمر ستة
مساكين ولانه مال وجب تملكه للفقراء مشرقا وشبه الزكاة (بخلاف نذر اطعامهم) اى المساكين فيجزئ ان يغديهم او يعشيم لانه
وفي سننه (ولا تجزئه القيمة) عن الواجب ٣١٠ لظاهر قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا وكالزكاة (ولا يجزئ في كفارة) عتق

(و) لا (صوم) ولا (اطعام الاثنية)
بان ينوبه عن جهة الكفارة
لحديث وانما لكل امرئ ما نوى
ولانه يختلف وجهه فيقع تبرعا ونذرا
وكفارة فلا يصرفه الى الكفارة
الا لنية (ولا تكفي نية التقرب)
الى الله تعالى (نقطة) اى دون نية
الكفارة لتتويع التقرب الى
واجب ومنسوب ومحل النية في
الصوم الليل وفي العتق والاطعام
معه او قبله يسير (فان كانت)
عليه كفارة (واحدة لم يلزمه
تعيين سببها) بنيت به ويكفيه نية
العتق او الصوم او الاطعام عن
الكفارة الواجبة عليه لتعيينها
بانها سببها (ويلزمه مع نسيانه)
اى سببها (كفارة واحدة)
ينوى بها التي عليه (فان عين)
سببها (غيره) اى غير السبب
الذي وجبت فيه الكفارة
(غلطا وسببها من جنس
يتداخل) كمن عليه كفارة بين
في لبس فتزادها عن عين قيام
ونسي عين اللبس (اجزاء) ذلك
(عن الجميع) اى جميع ما عليه
من كفارة الايمان لتداخلها
(وان كانت) عليه كفارات
(اسبابها من جنس لا يتداخل)
كمن ظاهر من نسيانه بكل ما

يخرج عنه بشئ يقع ضمنه (فله ان يرجع فيه متى شاء سواء طلقها او لم يطلقها) لانه ملكه (وان
طلقها) الزوج (وكانت حاملا فوضعت فقال طاعتك حاملا فانقضت عدتك بوضع الحمل
وانقضت نفقتك) وانقضت (رجعتك فقالت بل) طلقتنى (بعد الوضع في النفقة ولك الرجعة
في القول (قولها) في بقاء النفقة استصحابا للاصل (وعلمها العدة) مؤاخذا لها باقرارها (ولا رجعة
له) علمها لاقراره بسقوطها (وان رجعت) المطلق (فصدقتها) انه طلقها بعد الوضع (فله الرجعة)
مادامت في العدة (ولو قال) الزوج (طلقتك بعد الوضع في الرجعة ولك النفقة فقالت بل)
طلقتنى (وانا حامل) فلا رجعة لك ولا نفقة لى (في القول (قولها) في سقوط النفقة لاعتراضها على
نفسها قال في المنتهى في العدد وقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او وقت
كذا (وان عاد) الزوج (فصدقتها سقطت رجعت) لاعتراضها بانه قضاء عدتها بالوضع المتأخر عن
الطلاق (ووجبت لها النفقة) لاعتراضها ببقائها في العدة (هذا) اى قبول قوله فيما سبق (في
الحكم الظاهري) اما (فيما بينه وبين الله تعالى فينبى على ما يعلم من حقيقة الامر دون ما قاله)
فان الحكم لا ينزل الشئ عن صفته الباطنة

فصل وان اعسر الزوج بنفقة الواجبة (او) اعسر الزوج (بعضها) اى بعض النفقة
بان اعسر (عن نفقة المعسر) فلها الفسخ (ولا) تفسخ اذا اعسر (بما زاد عنها) اى عن نفقة
المعسر لان الزيادة تسقط باعساره (او اعسر) الزوج (بالكسوة او ببعضها او) اعسر
(بالسكنى او) اعسر (المهر بشرطه) السابق في آخر المصادق (خبرت على التراخي بين الفسخ
من غير انتظار) اى تأجيل ثلاثا فلا يلزم البناء (وبين المقام) معه على النكاح وهذا قول
عمر وعلى وابي هريرة لقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وليس الامساك مع ترك
الاتفاق امساكا بمعروف فتعين التسريح وقال صلى الله عليه وسلم امرأ أنك تقول أطعنى والا
فارقتى رواه احمد والدارقطني والبيهقي باسناد صحيح ورواه الشيخان من قول ابي هريرة وروى
الشافعي وسعيد بن سفيان عن ابي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق
على امراته قال يفرق بينهما ما قال ابو الزناد لعبد سنة قال سعيد سنة ولان هذا أولى بالفسخ من
الجماع بالوطء وكان على التراخي لانه تخيار العيب (و) اذا اختارت المقام فلها (تمكينه وتكون
النفقة اى نفقة الفقير والكسوة والمسكن دينان في ذمته ما لم تمنع نفسها) لان ذلك واجب على
الزوج فاذا رضيت بتأخير حقه افرغ في ذمته كما لو رضيت بتأخير مهرها (ولها المقام) على
النكاح (ومنفقة من نفسها فلا يلزمها تمكينه ولا الاقامة في منزله وعليه ان لا يحبسها بل يدعها
تكتسب ولو كانت موسرة) لانه لم يسلم اليها عوض الاستمتاع (فان اختارت المقام) ثم اختارت
الفسخ فلها ذلك (او رضيت بعسره) ثم اختارت الفسخ فلها ذلك (او تزوجته عالمته) اى بانه

معسر

لكل واحدة بكاه فنوى الكفارة عن ظهاره من احدها عن اجزائه عن واحدة وان لم يعينها

بان يقول هذه عن كفارة فلانة وهذه عن كفارة فلانة فتحل له واحدة غيره معينة قال في الشرح وقياس المذهب ان يقرع يعين
فخرج المحللة منهن بالقرعة وجرم به في الاقناع (او) كانت عليه كفارات من (اجناس كفهار وقتل و) وطء في (صوم) رمضان
أداء (وعين) بالله تعالى (فتزوي احداها) اى الكفارات (اجزاء) الفخرج (عن واحدة) منها (ولا يجب) اى لا يشترط لاجرائها (تعيين
سببها) من ظهار او قتل ونحوه لانها عبادة واحدة واجبة فلم يفتقر صحة ادائها الى تعيين سببها كما لو كانت من جنس واحد
(كتاب اللعان) من اللعان وهو الطرد والابعاد لكل واحد من الزوجين يلزم نفسه في الخامسة ان كان كاذبا وقيل لانه لا ينفك

أحد ما هن أن يكون كاذبا تحصل العنة عليه (وهو شرعا) شهادة اثنان من الجاهلین مقررون بلعن) من زوج
(وغضب) من زوجة (فأثمة مقام حد قذف) ان كانت محصنة (أو متبر) ان لم تكن كذلك (في جانيه) (و) كاذب مقام (حبس من
جانها) والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم عليها الا انفسهم الايات وحديث سهل بن سعد عن عمر الخفاف
مع أمراته وراه الجماعة (من قذف زوجة بزنائو) كان قذفه زنا (بما هو وطئ فيه في قبل أو غير) بأن قال نبت في قبل أو برك
(فكذبته لزمه) أي الزوج (ما يلزم بقذف الأجنبية) من ائذان كانت محصنة ٣١١ واتممت بران لم تكن كذلك (وبسقط)

مسروفي نعمة لها أي بعمرته بالنفقة فتم اخذت الفسخ فلها ذلك (أو) تزوجته معسرا أو
(شرط أن لا ينقضي عليها أو أسقطت النفقة المستقبلة ثم بدلها الفسخ فله ذلك) لأن النفقة تجدد
وجوبها كل يوم فيجب بدلها الفسخ كذلك ولا يصح إسقاط نفقتها فيما لا يجب لها كالإفراج
يسقط نفقتها قبل البيع وكالوأسقط المهر وألغى نفقة قبل النكاح (ومن لم يجد الأقرب يوم
يؤم فليس بمعسر بالنفقة لأن ذلك هو الواجب عليه) وهو قادر عليه (وإن كان) زوج (مجدد
في أول النهار ما يقدرها) (يجدد في آخره ما يقدرها) لأنه لا ضرر عليه والأسقفية
موجودة (وإن كان) الزوج (مداقبا) هل في الأسبوع ما يبيع في يومه بقدر كفايته في
الأسبوع) فلا فسخ لها للحصول الكفاية من غير ضرر يدها (أو تضرر عليه) أي الزوج
(المكسب في بعض زمانه) في أيام يسيرة (أو تعذر) عليه (البيع) فلا فسخ لأنه يمكنه لا اقتراض
(أو مرض مرضا برجي برؤيه في أيام يسيرة أو عجز عن الاقتراض أياما يسيرة) فلا فسخ لها من ذلك
بزلول عن قريب ولا يكاد يسلم منه كثير من الناس (أو اقترض ما ينفقه عليها) فلا فسخ لها لأنه
لا ضرر عليها (أو تبرع له انسان بما ينفقه) عليه (بأن ملكه له ثم أنفقه هو عليه) فلا فسخ لأن
النفقة عليه لأهلها (وإن كان المرض يطرأ) وتضرره من النفقة فلا فسخ (أو كان) زوج
(لا يجد من النفقة) أو ماديون يوم قالوا الفسخ) لم يلحقها من المهر راتبا بذلك لأن المهر
لا يقرب يدون كفايته (وإن أعسر بفقته فبذلها غيره لم تجبر) على قبولها من غيره لما ينفقه من
النفقة (الآن ملكه الزوج) ثم دفعها لزوجها (أو دفعه) اليه (وكيفه) فنهى تجبر على قبول
منه لأن النفقة آخذة على الزوج دونها (وكذا من أودع قضاء دين غيره ولم يقبل ربه) أي الدين ولا
يجب على القول من المتبرع وان تبرع به للدين ثم دفعه المدين أو وكيله لرب الدين أحسن
(وتقدم في السلم وإن أتاها) الزوج (بنفقة حرام لم يلزمه) (ولها) بل لم يجز لها (وتقدم)
ذلك (في المالكات) ويجبر قادر على التكسب) يؤدى ما وجب عليه من نفقة الزوج (وإن
أعسر) الزوج (بنفقة الخدام) فلا فسخ لأنه يمكنه أن يعسر (أو) أعسر (النفقة المأخوذة)
فلا فسخ كالصداق إذا أعسر به بعد الدخول (أو) أعسر (بنفقة المومرا والمتوسط) (أو) أعسر
(بالإدم فلا فسخ) لأن ذلك يمكنه السيرة (وتبقى النفقة) أي نفقة الحد والمدة والنفقة الماضية
(و) بنى (الادم) دين (في ذمته) لأنما نفقة تجب على سبب العوض فتثبت في الذمة كالمنفقة
الواجبة للمرأة قونا وهذا ما عدا الزائد على نفقة المهر فإن ذلك يسقط بالفسخ قاله في المبدع
وأله على قول القاضي كما يدل عليه كلامه بعد ما عني مقدمه الخوف وغيره وجوبه في المتبني
فلا (ومن كان له دين فتمسك من أمته) (والأنه) قيمه (مكة ومصر) ليس زوجا منه أنه يسخ
لأنه قادر على الأنه (وإن لم يتمكن) من أمته به بخد ومصل ومحوه (مكة ومصر) زوجته

فلما (وحكم) به (ح ك) لم يصح من نص القدر اراقى به على خلاف النقيض بل قد كان واجبا كسر المقدار اسما شفع (أو بدلت) الزوجة (به) أي المعلن (وقد تمت انصاف) بان أنت به صبي قبل الخمسة (أو أيدلت) أي انصاف بالأمه والخط لم يصح (أو قدم العنة) قبل الخمسة (أو أيدلت بالانصاف أو أيدلت) أحدهم (لغظ) أنه يدعى قسم واحد (لم يصح) كما انصاف (أو أوفى) زوج (به) أي العنان (قبل القصة عليه أو بلا حضور حاكم أو نائمه) لم يصح لأنه عين في دعوى انصافه في الدعوى وكذا ان في به قبل طلبها ان لم يكن ولغيره بدفعه (أو) لأن (بغير امر به من جسد) لم يصح (و لا يلزمه) ان لم يصح العربية (تعلم ان يحزنه) أي الله ان (بها) أي العربية لما تقدم في اركان النكاح (أو هلته) أي العنان (بشرط) أنه قد تمت هوالة الكلمات لم يصح

هذا الخبر لا يثبت ولا يرد في القرآن على خلاف القياس لوجوب ان يتخذ بلفظه ككبير المتلافة (ومعنى من الخرس ومن اعتقل لسانه وآيس من نطقه اقرار) فاعل يصح (بزنا) بكاتبه واشارة مفهومة (و) يصح منهما (لما كان بكاتبه واشارة مفهومة) لقيامهما بمقام نقطة في الدلالة على ما في نفسه (فلونطق) من اعتقل لسانه وآيس من نطقه ولا عن بكاتبه واشارة (وانكر) اللعان (أو) قال لم ارد قذفا (أو) لا لما قبل فيما عليه من حد ونسب) فيقام عليه الحد بطلها وحقها النسب (أو) لا يقبل قوله (فيما له من عود زوجته) فلا تحمل له لانها حرمت عليه ٣١٢ بحكم الظاهر فلا يقبل انكاره له (وله) أي لمن انكر لعانه بالاشارة بعد ان نطق (أن

بلاهن لهما) أي اسقاط الحد ونفي القسب (ويستلزم مرجوح نقطة) اعتقل لسانه بعد قذف زوجته اذا اراد اللعان (ثلاثة ايام) فان نطق فلا اشكال والا لآعن بالكاتبه أو الاشارة المفهومة أو أحد (ومن تلاعنهما اقياما) لما في حديث ابن عباس في خبر هلال ان هلالا جاف شهدهم قامت فشهدت (بمحضه جماعة) لان ابن عباس وابن عمر وهم لا حضروه مع حدانته سخطهم قتل على انه حضره جمع كثير لان الصبيان انما يحضرون المحاسن تبعا للرجال ولذلك قال سهل قتلنا عنا وانما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) سن (أن لا يتقصوا) أي المحاضرون (من أربعة) رجال لان الزوجة ربما أقرت فشهدوا عليها (و) سن أن يتلاعنا (بوقت ويمكن معظمين) كبعد العصر يوم الجمعة وبين الركن والمقام بمكة وبيت المقدس عند الحضرة وعند منبر في باقي المساجد (و) سن (أن يأمرها كم من يضع يده على فم زوجها وزوجه عند الخامسة) ويقول اني الله فانها المراجعة وعذاب الدنيا أهون

الفسخ على ما تقدم (وان كان له) أي الزوج (عليها) أي الزوجة (دين فاردان يحسب عليها بدينه مكان النفقة فله ذلك ان كانت موسرة) بالدين لو جوبه عليها ان (والا) أي وان لم تكن موسرة (فلا) يحسب عليها بدينه من نفقتها لان قضاء الدين انما يكون بما فضل عن الكفاية (وان أعسر زوج الامة فرضت أو زوج الصغيرة أو) زوج (المجنونة لم يكن لوليها الفسخ) لان النفقة حق لمن فلم يملك الولي الفسخ كالفسخ للعيب وقال القاضي لسبب الفسخ فان اتفق عليها سببها محاسب بالرجوع على الزوج رضيت أو كرهت (فصل) وان منع زوج موسر أو (منع) سببها (كان) الزوج (عبدًا كسوة أو بعضا) وقدرت له على مال ولو من عین جنس الواجب أخذت) الزوجة (منه) أي من مال الزوج بها أو مال سيده (كفائها وكفاية ولدها الصغير عرقا ونحوه) كالولد المجنون والخادم (بالمعروف بغير اذنه) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يذبت عقبة حين قالت له ان اباسقيان رجل شحج وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي خذ ما يكفينا لك ولولدك بالمعروف متفق عليه من حديث عائشة واللفظ للحارثي فان ظاهر الحديث دل على انه كان يعطيها بعض الكفاية ولا يتبها لها قرخص النبي صلى الله عليه وسلم لها في أخذ تمام الكفاية بغير علمه فانه موضع حاجة فان النفقة لا غنى عنها ولا اقوام الابهاولانها تعبد بتعدد الزمان شيئا فشيئا فتشقى المرافعة بها الى الحاكم والطالبة بها في كل يوم وحديث اذا الامانة الخ مخصوص بحديث فلهذا خص بالنفقة (وان لم تقدر) على أخذ كفائها وكفاية ولدها من ماله (أجبره الحاكم) اذا رفعت أمرها اليه على كفائها وكفاية ولدها ونحوه بالمعروف لان ذلك واجب عليه (فان أبي) الزوج ذلك (حبسه) لان الحاكم وضع لفصل الخصومات والحبس طريق الى الفصل فتعين قوله (فان صبر) الزوج (على الحبس) او قدر الحاكم على ماله أنفق منه) عليها وعلى من وجبت له النفقة لانها حق واجب عليه فاذا امتنع من أدائه وجب الدرع الى مستحقه من مال خصمه كالدين بل أولى لانها أكد من الدين بدليل جواز الاخذ بغير اذن المالك (فان لم يقدر) الحاكم (له على مال يأخذه أو لم يقدر) الحاكم (على النفقة من مال الغائب ولم يجد) الحاكم (الا عروضا أو عقارا يباعه وأنفق منه في دفع) الحاكم (اليها نفقة يوم يوم) كالتقديس (فان تعذر ذلك) الاتفاق عليها بان لم يكن نقدا ولا عرضا ولا عقارا (فلها القسح) لتعذر الاتفاق عليها من ماله كحال الاعسار بل هذا أولى بالفسخ ولو سخط الحاكم نكاح الزوجة لتقدم مال زوجها الغائب يتفق منه ثم تبين له مال قال ابن نصر الله في حوائج القواعد النفقة الظاهر صحة الفسخ وعدم فسخه لان نفقة الغائب تتعلق بما يقدر عليه من مال زوجها وأما ما كان غائبا عنها لا علم لها به فلا تكلف الصبر لاحتماله ولا تشبه مسئلة التيمم اذا نسي الماء في رحله لان الماء في قميصه ويده ونسيانه لا يخلو من نقصير

من عذاب الآخرة) لحديث ابن عباس رواه الجوز جاني وكون الخامسة هي الموجبة أي الملعنة وتقرط أو الغضب على من كذب منهما لالتزامه ذلك فيها وكون عذاب الدنيا أهون لانه ينقطع وعذاب الآخرة دائم والسرف في ذلك التوقيف لنبوب الكاذب منهما ويرتدع (ويبعثها كم الى) امرأة (خقرة) فذفها زوجها وأراد لعانها (من) أي نفقة (بلاعن بينهما) للحصول القرض بذلك وانظره من ترك الخروج من منزلها صيانة من الحفر وهو الحياء (ومن قذف زوجته) له (فاكثر ولو) كان قد نهن (بكلمة أفرد كل واحدة) منهن (بلعان) لان كل واحدة مقدوفة فلا يدرا عنه حدها الا لعانها كما لو لم يقذف غيرها (فانه لشر وطه) أي اللعان (ثلاثة) أحدها (كونه بين زوجين مكافئ ولو) كما (مئين) أراد أحدها (أو) كانا (ماتقيا) أراد أحدهما

وقف على طائفة العلم من الخبايا

أو ذميين (أو أحدهما) كذلك اعموه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن فلا يمكن بقذف أمته ولا تميز واما اعتبار التكليف فلا ي
قذف غير المكلف لا يوجب حدا ولا لعان انه واجب لاستطاع الحد (فيحد) القذف (بقذف اجنبية زنا ولو نكحها بعد) قذفها
وليس له اسقاطه بل انما وجب في غير حال الزوجية (أو قل لها) أي الزوجية (زنت قبل أن أنكحك) فيحد القذف ولا لعان
لاضافته الى حال لم تكن فيه زوجة وبه روي قذف الزوجة منه عند جارية لانه لو كان بينه وبينها نكاح لم يوجب القذف وانما
تزوجها وهو يعلم زناها فهو مفطر في نكاح حمل من زنا فلا يشرع له ٣١٣ صريحي ان نكاحه (كن أنكر قذف

وتفريط بخلاف هذه قال ولم أحذف المسئلة نقلا (ونفقة الزوجات والاذن والفرق والجماع
إذا امتنع من وجبت عليه النفقة) قالت أو تفسر استثنائه كما تقدم في الزنا (فانفق عليه غيره
بنية الرجوع فله الرجوع) لانه قام عنه واجب أشبه قضاة الدين (ويأتي) ذلك (في الساب
بعده) وحكم وكيله حكمه في المطالبة والاخذ من المال عند امتناعه قاله في المبدع (وان كان
الزوج غائبا ولم يترك لها) أي الزوجة (نفقة ولم يقدر على ماله ولا) على استثنائه (ولا على
الاخذ من وكيله ان كان له وكيل كتب الحاكم اليه) لم أحذف الكتابة اليه في كلامهم بل الكتب
المشهور لم يذكرها وعمل قضاة على عدم الكتابة وكذا افتتحت بخلافه (فان لم يعلم خبره)
عقلت أو علم أن لم ترق كلامهم هذا ليقيد (وتعذر النفقة كما تقدم) بالاستدانة وعدم الوصول إلى
شي من ماله (فأها القسح) لانه لم تقدر على الوصول إلى نفقتها أشبه ما لو ثبت عدمه ولم منه انه
أذا ترك لها نفقة أو قدرت له على مال أو على الاستدانة عليه انه لا نفقة لها لأن الاتفاق على من
جهته غير معتبر (ولا يصح القسح في ذلك كنه إذا حكم الحاكم) لانه قد سخطت فيه وتنفق في
الحكم كالقسح للعنة (فيفسخ الحاكم) الحاكم (بطلانها) لانه لم يفسخه بذل واستوفيه إلا بطلانها (أو تفسخ) هي
(بأمره) أي الحاكم (وفسخ الحاكم) قمر في لا رجعة فيه) قالت وكذا فسخها بأمره كالفسخ للعنة
(ومن ترك الاتفاق الواجب لمرة أو غير مدته لم تسقط) النفقة كذا في (ولو لم يرضها
حاكم وكانت) لنفقة (ديته في ذمته) وتقدم (وبمع ضمان النفقة ما وجب من غير
في المستقبل) كضمان السوق (وتقدم في الضمان والصدق) نفقة قال اس الراعي إذا ثبت
عند الحاكم صحة النكاح ومبلغ انهر فان لم يكن كتابان سلمت اليه حقها وإذا ثبت عليه
بقدره فان أبي أو لم يعلم مكانه باع قدر نصفه لجواز طلاقه قبل الدخول

باب نفقة الاقارب والمساكين وإيهم

والمراد بالاقارب من يرثه بمرض أو نكاح كمي يتييم من هم متيق (تجب عليه نفقة وإن
وان علوا) نفقة تعالى وقعي ربه أو لا يفسدوا به ولو لم يدين حسبه ومن ادخل
الاتفاق عليهم عند اجتماعه وتولية نفي وجب عليه نفقة مع وجود من يعرفه
بكفايته مع مدحهم وأقوله عليه الصلاة والسلام من كسبكم من كسبكم ومن أوزر
من كسبكم رواه بذاودوا تمت وحده وقال ابن المنذر يجمع أهل العلم على أن المسكين
الفقير من القديس لا كسبه ولا مدد واجب على مساكين (و) يوجب عليه نفقة (ولم يوجب
سفل) قوله تعالى وعلى المؤمن له زكاة وكسوتهن المعروفون لانه ان يجب عليه أن

٤٠ - (صكت في الجمع) - ثمة ٥ - الذي يزوجته ولده يزوج - تراخيص - شرط (الثاني
سبق قذفها) أي قذف الزوج أو زوجة (زنا ولو في دبر) لانه قذف بحسبه الحدود وأدعى وأب من نكاحه وم الآية (قوله
زنت أو بازانية أو رابتك تزني) أو رزح دون لم يفسد ولا لعان لا زوجة (وان قل) - (يسر ولدك مني أو قال معه ولم تزن
أولا فذلك أو وضعت شبهة أو) وطئت (مكرهه أو) وضعت (شبهة أو) وطئت مع (حذون حقها) لو لم (ولا
لعان) لانه لم يفسد بها أو جاب الحدود قضاة في شبهة زنت في أولاده في أولاده (ومن أنكر باحد

أولاً من لغة (التوام) الآخر) لأنه لا يجوز أن يكون بعض الرجل الواحد منه قبيحة من غيره وجعل ما نفاه ما بالما استلحقه دون عكسه احتياطاً للنسب (ويلاحظ لنفي الحد) لأنه لا يلزم من كون الولد منه انتفاؤه ما لا يلزم من الثاني الولد لذلك لو أقربت بالزنا أو كانت به بينه لم ينتف عنه الولد بذلك الشرط (الثالث أن تكذبه) الزوجة في قذفها (ويستمر) تكذيبها (إلى استيفاء اللعان) لأنها إذا لم تكذبه لا تلاعن موالا عنه إنما انتظام منهما (فإن صدقته) فيها قذفها به (ولمرة أو عفت) عن الطلب بعد القذف (أو سكنت) فلم تقر ولم تنكر لغة النسب ولا لعان ٣١٤ (أثبت زناها) شهادة (أربعة سواء) أي الزوج (أو قذف مجنونة بزنا قبله)

ينفي على نفسه وزوجه فكذلك على بعضه وأصله (أو بعضها) أي لو وجد والده أو ولده بعض النفقة ويجزوا عن إتمامها واجب عليه كما لها ما سبق (حتى ذوى الأرحام منهم) أي من والديه وإن علواً وولده وإن سفلاً (ولو حجب معسر) كجده معسر مع أب معسر وكان معسراً وابن ابن معسر فحجب النفقة على المعسر في المثلين ولا أثر لكونه محجوباً بالابن بينهما قرابة قوية فوجب العتق ورد الشهادة فاشبه القريب وتجب النفقة لمن ذكر (بالمعروف) أي بحسب ما يليق بهم (من حلال) لأن حراماً كان تقدم في الزوجة (إذا كانوا) أي الأصول والفروع (فقراء) فإن كانوا أغنياء لم يجب عليهم نفقتهم (وله) أي المنفق (ما ينفي عليهم فاضلاً عن نفسه وأمراته ورفيقته يومه وليلته) عن (كسوتهم وسكاكهم من ماله وأجرة ملكه ونحوه) كخيارته (أو) من (كسبه) أقوله عليه الصلاة والسلام أبدأ بنفسك ثم بمن تعول ولا تنها مواساة فلا تجب على المحتاج كالبر (ولا) يجب الاتفاق على من ذكر (من أصل البضاعة) التي يجربها (و) (لأن من) (الملك) وأما العمل (لحصول الضرر بذلك لغوات ما يحصل منه قوة وقوت زوجه ونحوها) (ويجوز) كادر على التكسب (من عمودي نسبه ولا تجب نفقته إذن لأن كسبه الذي يستغنى به كالمال (وبلزمه) أيضاً (نفقة كل من برته بفرض أو تعصيب عن سواء) أي سوى عمودي النسب (سواء ورثه الآخر) كاخيه (أولا كعمته وعتيقة وبنت أخيه ونحوه) كبنات عمه لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك أوجب النفقة على الأب ثم عطف الوارث عليه وذلك يقتضي الاشتراك في الوجوب (فأما ذوى الأرحام) وهم من لبس بذى فرض ولا عصبية (من غير عمودي النسب فلا نفقة لهم ولا عليهم) لعدم النص فيهم ولأن قرباتهم ضعيفة وأغنياً أخذون ماله فهم كسائر المسلمين في أن المال يصرف إليهم إذا لم يكن لبيت وارث بدليل تقديم الرده عليهم واختار الشيخ تقي الدين الوجوب لأنه من صلة الرحم وهو عام (و) (يتلخص) (وجوب الاتفاق) على القريب (ثلاثة شروط أحدها أن يكون المنفق عليهم فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن اتفاق غيرهم) والأكسوة والسكن كالنفقة وشروطه الحرية فتي كان أحدهما رقيقاً فلا نفقة (فإن كانوا) أي المنفق عليهم (معسرين) كمال أو كسب يكفيهم فلا نفقة لهم) لفقد شرطه فإن لم يكن لهم ذلك وجباً كما هو تقدم (الثاني أن يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفي عليهم) منه (فاضل عن نفقة نفسه) وزوجه وقته كما سبق (أما من ماله أو أمان كسبه فن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء) لأنها وجبت مواساة وليس من أهلها إذن (الثالث أن يكون المنفق وارثاً) للمنفق عليه بفرض أو تعصيب (أن كان من غير عمودي النسب) أما عمود النسب فحجب ولو من ذوى الأرحام أو حجب معسر قال في الاختيارات وعلى الولد الموسر أن ينفي على أبيه المعسر وزوجه أبيه وعلى أخوته الصغار (وإن كان للفقر ولو جلا وارث غير أب فنفقته عليهم على قدر أرثهم

أي جنونها لغة النسب ولا لعان (أو) قذف (محصنة فحنت) قبل لعان (أو) قذف (خوفاً أو ناطقة فخرست) قبل لعان (ولم تفهم) أشارتها وقذف صماء لحقه النسب) إن كان بينهما ولد نصاً (ولا لعان) لما سبق من أنه شرع لدرء الحد عن القاذف فإذا لم يجب حد فلا فائدة فيه له ونفي الولد تابع لاستقاط الحد لا مقصود لنفسه (وإن مات أحدهما) أي الزوجين (قبل) تيممه أي اللعان (توارثا) ثبت النسب (لأن الله لم يوجب حداً) يثبت حكمه (ولا لعان) لعدم تصورهم من الميت ولا تدخله النسابة قال في الاقتناع ما لم يطلب في حياته الحد فبقوم وورثتها مقامها في الطلب به وله إسقاطه باللعان (وإن مات الولد قبله لعاناً ونفيه) بعد موته لتحقيق شروطه أي اللعان بدون الولد (وإن لاعن) زوج (ونسكت) عنه زوجة (حبست) حتى تقر أربعاً بالزنا (أو تلاعن) ولا ترجم بمجرد النكول لأنها لو أقرت بلسانها لم ترجم إذا رجعت فكيف إذا ثبت اللعان فافصل ويثبت بتام تلاعنها

أربعة أحكام أحدها سقوط الحد عنها وعن من كان في زوجه محصنة (أو التميز) إذا لم تكن محصنة (حتى) يسقط عنه الحد أو التميز بلعانه (الرجل) (معين قذفها) كقوله زنى فلان (ولو أغفل) (بان لم يذكره) (فيه) أي اللعان لأنه يثبت في أحد الطرفين باتفاق فكان بينة في الطرف الآخر كالشهادة ولأن به حادثة إلى قذف الزاني لأفساده قرأه سور بما يحتاج لذلك يستدل بشبه الولد له على صدقة ولد بنت ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يك بن سعد بن أبي العاصي رواه الجماعة إلا مسجماً والنسائي وليس فيه أنه حجب بعد اللعان الحكم (الثاني الفرق) بين (التلاعن) (ولو بلا فعل حاكم) (بان لم يفرق بينهما الحاكم) (الثالث التهميم المؤبد) لقول عمر رضي الله تعالى عنه المتلاعنان يفرق بينهما

ولا يهتمان أبداً رواه سعيد ولأن العمان معني بقتضي التعريم المؤبد فلم يشوقت على حكم حاكم كالضامع (ولو أوجب) الملاعن
(نفسه) لور والاشبار عن عمر وعلى وابن مسعود وان المتلاعنين يجبتمهان أبداً (أو كانت أمة فاشترها أمة) أي العمان فلا نحل له
لأنه تعريم مؤبد كتعريم لرضاع وكما تقدم في مطابقة ثلاثه الحكم (الرابع انتفاء لولد) عن الملاعن (وبغضه) أي بني الولد (ذكره
صريحاً) في العمان (قوله) اتهدى بالله افتدنت وما هذا ولي (ويتم العمان) (وتعكس هي) فتقول أشهد بالله لقد كذب بهذا الولد
ولده وتمت العمان لأنها أحد الزوجين فكان ذكر الولد منها شرط في العمان كالزوج ٢١٥ (أو) ذكر (نصنا نقول) الزوج (مدح

منه) لان الله تعالى رتب النفقة على الارث فيجب ان يرتب المقدار على (فام وحده) لآب (على
الام الثلث والباقي على الجسد) لان ميراثه كذلك (وجدة واخ) انما اى شقيق اولاد
على الجدة السادسة والباقي على الاخ) كارتهماله (وامه وبنت) النفقة (بينهما زامعا) كما
برئانه فرضا وردا (وابن وبنت) النفقة (بينهما اثلاثا) لما سبق (فان كان احدهم اى الوراث
موسرا الزمة بقدر ارضه من غير زيادة) لان الموسر منه ما انما يجب عليه مع سائر الارث
القدر فلا يتحمل عن غيره اذ لم يجد الغير ما يجب عليه (ما لم يكن من عموذى بالنسب) فوجب
النفقة كلها على الموسر لقوة القرابة بدليل عدم اشتراط الارث (وعلى هذا المعنى) السابق
(حساب النفقات) يعنى ان ترتيب النفقات على ترتيب الميراث كما كان في جدة السادسة
من الميراث كذلك عليها السادسة من النفقة ولو اجمع بنت واخت لغيراء او بنت واخ او بنت
اخوان متفرقات فالنفقة بينهم على قدر الميراث في ذلك سواء كان ردا او عولا او لا ولو اجمع ام
وام اب فهم سواء في النفقة لاستوائهم في الميراث (الا ان يكون له) اى المتفق عليه (اب
فينفرد بالنفقة) المعروف (وام امه وابوام) اكمل على ام الام) لان اب واخ متفقان على الام (ومن
له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما الابن فامسرتة واما الاخ فله دعميراته (ومن له ام
فقير وجدة موسرة فالنفقة على الجدة) الموسرة وان كانت محجوبة لقوة القرابة (وكذا اب فقير
وجدة موسر) النفقة على الجدة (وابوان وجدوا اب موسر على الام) ان موسرة (بنت النفقة)
لانه ارث الثلث (والباقي على الجدة) لانه يرثه كذلك لولا الاب (وان كان معهم زوجة كذلك)
لانه لا مدخل لها في وجوب النفقة بل نفقتها تابعة لنفقته (وابوان واخوان وحده) واذ اب
موسر فلا شيء على الاحوين لانهما محجوران (وليس امر عموذى العيب ويكون على الام الثلث)
من النفقة قياس القاعدات السابقة السادسة فقط كالارث المحجب الاخوين من شاعن شات وان
كانا محجوبين باذ اب (والسابق على الجدة) كما لو لم يكن اخوان (وان لم يكن في الامثلة حد
فالنفقة كلها على الام) وحدها دون الاب امسرتة ودون الاخوة الخمس (ونحب نفقة من لا حرة
له ولو كان محصيا مكمل ولو) كان (من غير الولدين) لقوله عليه السلام لا نفقة على
ما يكسبك ولدك بالمرور ولم يستغن منهم . ولا محجور وانه فقير يستحق النفقة على قريبه
اشبهه (ان من كان له حرة لمحب نفقة تولى في النفقة) بخلاف لان الحرة تعينه وبهذه
تقريب لا تحجب الامع انفق وبنات تكون الحرة نفقة من عموذى او زوج اب الكمال
(ولزمه) اى المتفق (خلفه قريب) وحيث نفقته فحدهم (بنفسه وغيره حرة) الى
انفقه (كزوج) وبه من نفقة له (ويبدأ من لم يمس عنه يكتفى جميع من يجب
نفقته (بالافق على نفسه) الحديث اي ابه مسلم (فان انفصل) عنه (بعدة وحده) كثر ما

[illegible]

أى القول ما يمكن صدقة قبل (أو) قال لم أعلم (أن لى نقيه أو) لم أعلم (أنه) أى نقيه (على الفور) وما يمكن صدقة قبل (لأن الأصل عدم ذلك) وإن لم يمكن صدقة بان ادعى عدم العلم به وهو معناه فى الدار وادعى عدم العلم بان له نقيه وهو نقيه لم يقبل لأنه خلاف الظاهر (وإن أنزه) أى نقيه (أعذر كجس ومرضى وغيبه وحفظ مال أو ذهب دليل) ولدت فيه حتى يصح وينتشر للناس (ونحو ذلك) كإلزامه غريم بخلاف فوته ونحوه (لم يسقط نقيه) وإن علم غائب عن بلد ولادته فاشتغل بسيره لم يسقط نقيه وإن أقام بلا حاجة تسقط (ومضى) أ كذب نفسه بعد نقيه حدا) زوجة ٣١٦ (محضنة وعزرا غيرها) كذمية أو رقيقة سواء كان لاعت أو لآلان اللعان عين أو

دينة درأت عنه الحدأ والتعزير
 فأذا أقر بما يخالفه بعده سقط
 حكمه كما لو حلف أو أقام دينة على
 حق غيره ثم أقر به وانجر النسب أي
 نسب الولد الذي أقر به (من جهة
 الام إلى جهة الاب) المكذب
 لنفسه بعده نفيه (ك) انجرار (ولاء)
 من موالى الام إلى موالى الاب
 يعتق الاب وعلى الاب ما انفقته
 الام قبل استحقاقه ذكره في
 المغنى والاقناع (وتوارنا) أى
 ورت كل من الاب المكذب
 نفسه والولد الذي استحققه بعده
 فقيه الآخر لان الارث يتبع
 النسب سواء كان أحدهما غنيا أو
 فقيرا أو كان الولد حيا أو ميتا له
 ولد أو توأم أو لا ولا يقال هو منهم
 اذا كان الولد غنيا فان غرضه
 المال لانه انما يدعى النسب
 والميراث تبع وانتمه لا تمنع
 حقوق النسب كما لو كان الاب حيا
 غنيا والاب فقيرا واستحققه (ولا
 يلحقه) أى الملاعن نسب ولد نكاحه
 ومات (باستحقاق ورثته بعده)
 نصا لانهم يحملون على غيرهم
 نسبا قد نكاحه عنه فلم يقبل منهم
 ولان نسبه انقطع بنفيه عن
 نفسه لتفرد به بالعلم به دون غيره
 ولذلك لا تقبل الشهادة الا ان

بإمراته) لأنها واجبة على سبيل المعاوضة فتقدمت على المداواة ولذلك وجبت مع اليسار
والاعسار (ثم برقيقه) لأن نفقته تجب مع اليسار والاعسار (ثم بالأقرب فالأقرب) لحديث
طارق المحاربي أبا ذر عن رسول الله وأباك واختك وأخاك ثم أدناك أدناك أي الأدنى فالأدنى
ولأن النفقة صلة وبر ومن قرب أولى بالبر من بعد (ثم) يبدأ (بالعصبة) مع الاستواء في الدرجة
أخوين لام أحدهما ابن عم (ثم اتساوى) لعدم الميراث (وأن فضل عنه ما يكفي واحد الزمة
بذلك) لمن وجبت نفقته لحديث إذا أمترتكم بأمر فؤامنه ما أسست طعتم (فإن كان له أبوان قدم
الأب) على الأم لفضيلته وانفرادها بالولاية واستحقاق الأخذ من ماله (فإن كان معهما) أي
الأبوين (إن قدمه عليهما) لوجوب نفقته بالنص نقل أبو طالب الابن أحق بالنفقة عنها وهي
أحق بالبر (وقال القاضي فيما إذا اجتمع الأبوان والابن إن كان الابن صغيراً أو محتوفاً قدم) لأن
نفقته وجبت بالنص مع أنه عاجز (وإن كان الابن كبيراً والأب زماً فهو) أي الأب (أحق)
لأن حرمة أكد حاجته أشد (وفي المستوعب يقدم الأخوج من تقدم في هذه المسائل) لشدة
حاجته (وإن كان أب وجد وابن وابن قدم الأب والابن) لأنه أقرب (وبقدم جد على أخ)
لأن له مزية الولادة والأبوة (وأب على ابن ابن) لقربه ولأنه لا يسقط أثره بحال (و) يقدم (أبو
أب على أبي أم) لامتيازها بالعصوبة (و) الجد أبو الأم (مع أبي أبي أب يستويان) لأن أب الأم
امتاز بالأقرب وأب أبي الأب امتاز بالعصوبة فتساوى بذلك (وظاهر كلامهم) قال في الفروع
وظاهر كلام أصحابنا (بأخذ من وجبت له النفقة بغير إذن) أي إذن من وجبت عليه (إن
امتنع من الاتفاق لزوجه) نقل ابنه والجماعة بأخذ من مال والده بلاذنه بالمعروف إذا
احتاج ولا يتصدق (وتقدم في الباب قبله ولا تجب نفقة) لقريب (مع اختلاف دين) أي إذا
كان دين القريبين مختلفاً فلان نفقة لأحدهما على الآخر لانه لا توارث بينهما ولا ولاية أشبهه مالو
كان أحدهما رقيقاً (الأبوالقاء) لثبوت أثره من عتيقة مع اختلاف الدين (أو بالحاق القسافة)
فتجب النفقة مع اختلاف الدين ذكره في الوجيز والراعية وقال في الأنصاف ولا تجب نفقة
الأقارب مع اختلاف الدين هذا هو المذهب مطلقاً وقطع به كثير منهم (ومن ترك الاتفاق
الواجب مدة يلزمه عوضه) أطلقه الأكثر وخرجه في الفصول لأن نفقة القريب وجبت لدفع
الحاجة وإحياء النفس وقد حصل ذلك في الماضي بدونها ذكر جماعة (الآن فرضها حكم)
لأنها تأكدت بفرضه كنفقة الزوجة (أو استدان بأذنه) قال في الحرر وأما نفقة أكار به فلا تلزمه
لما مضى وإن فرضت الآن يستدين عليه بأذن الحاكم (لكن لو غاب زوج فاستدانت لها
ولا ولادها الصغار رجعت) بما استدانتته نفقه أحمد بن حنبل (قلت وكذا لو كان أولادها محججين
أو وجبت نفقتهم لغيرهم عن التسكيب على ما تقدم) ولو امتنع زوج أو قريب من نفقة

مسند إلى قوله ولا يقبل أقرا وغيره به عليه كما لو شهد به (والتوأمان المتفقان) بلعان (أخوان لام) فقط لانتفاء النسب من جهة الأب كقولهم أي الزنا (ومن نفى من) أي ولدا (لا ينتفى) كمن أقربه أو عنى به فامن أو سكت ونحوه (وقال أنه من زنا حدان لم بلعان) لنفى الحد لقدمه بمحنة وله درء الحد باللعان (فصل) فيما يلحق من النسب (وما يلحق منه) من أنت زوجته ولديها نصف سنة (أي ستة أشهر) منذ أمكن اجتماعها ولومع غيبة فرق أربع سنين (ولو عشرين سنة قال في العروع والمبدع ولعل المراد ويخفى سيره والافان خلاف على ما يأتي) ولا ينقطع (الإمكان) عن الاجتماع (محبض) قال في الترغيب لاحتماله دم فساد (أو) أنت به (لدون أربع سنين منذ أبانها) زوجها (ولو)

كان الزوج (ابن عشر) سنين (فيمما) أى فيما اذا أتت به استة أشهر عند أمكن اجتماعهم الأولدون أربع سنين منذ أنما (خلفه
نسبه) الحديث الولد للفراش ولأمه المالك كونه منه وقدره به سب سنين الحديث اضربوهم عليها له عشر وبقوا بينهم فى المضاجع ولأن العشر
يمكن فيها البلوغ فالخلق به الولد كالبايع المتيقن وقدره وى أن عمرو بن العاصى وأبى لم يكن بينهما الا اثنا عشر شهرا وأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بما تفرق بينهم فى المضاجع دأبيل امكان الوطء وهو سبب الولادة (ومع هذا) أى لحق الولد ابن عشر (لا يحكم
بلوغه) لاستدعاء الحكم بلوغه بيقين الترتب الاحكام عليه من التكاليف ٣١٧ ووجوب الامارات ولا يحكم به مع الشك

واحب بان تطلب منه) النفقة (فيمتنع) فقام بها غيره (ارجع عليه من حق عليه بنه الرجوع) لانه قام عنه واجب كفاهه بنه وتقدم (ولزمه نفقة زوجته من تزوجه مؤنته) فانه لا يمكن من الاعفاف الاب (و) يجب ايضا على من وجبت عليه النفقة اقربيه (اعفاف من وجبت له نفقة من اب وان هلك) من (ابن وان نزل وغيرهم) كاخ وهم (اذا احتجوا الى انكاح زوجته أو امرية نفقة أو بدفع) المنفق (اليه ما لا يزوجه به حرة أو بشترى مائة) لان ذلك مما قد عوجاهته اليه ويستغنى عنه ولزم على من تزوجه نفقته ولا يشبه ذلك الحلو فانه لا يستغنى بتركها (والخير) فيما ذكر (لما زوم بذلك) لانه الخياط به فكانت الخيرة اليه فيه فيقدم تعيينه على تعيين المعقوف (وليس له ان يزوجه بغيره ولا ان يملكه اياه) أي امة فنجح لعدم حصول الاعفاف بها (ولا) يزوجه ولا يملكه (كبيرة لا استمتاع بها) لعدم حصول المقصود بها (ولأن يزوجه أمة) لما فيه من الضرر عليه ولا استقرارا لأولاده (ولا يملك) اقرب (استرجاع ما دفع اليه من جارية ولا عوض وزوجه اذا أبسر) لانه واجب عليه كالمنفقة لا رجوع بها بعد (ويقدم تعيين قريب اذا استوى أنهر) على تعيين زوج سابق (ويصدق) انفق عليه اذا دعي (انه قاتل لا يبيع) لانه انصرف بقتضي الجنسية (وان منعت) بتي أعمه من زوجة أو أمة (أعف نائب) فانه لا يصح له ذلك (اذا طلق لغيره عدل أو عتق) امرية محبابة بان لم يجعل عتقه صداقا ولا لزمه اعفافه ما دام في يده الذي فوت على نفسه (وباجتماع جدان ولم يملك) ولد ولده (لا اعفاف أحدهم قسم اقرب) كالمدة (اذا كان يكون أحدهما من جهة الأب فقدم وان بهدعي الذي من جهة أم) فله زوجة منه وبه يوم يظهر على تحقيق الفرق بين النفقة والاعفاف (ولزمه اعفاف امره كغيره لا طلاق) وخطها كنفق) قال بعضي وذهب فلا بد أن يكون له نفقة ولو كان له زوج فليس له نفقة على الزوج قال في الخروص وتوجه لزمه نفقته ان لم تزوج بعد ونسب وفود هو القول الاول (والواجب في نفقة القريب قدر انكاحه من غير الاولاد والكنوة والممكن بقدر لعدة) لان الحاجة اغتست في ذلك (كأن كز في زوجته ويحب على المفق نفقة عتيقه) فانه يرثه فدخل في عموم قوله نفق على الورث والفقوله عليه الصلوة والسلام ملك وبك وأختك وأهلك أدرك وموتك الذي في ذلك حق وحج ورجع موصولان واه أبو داود (نكح مولاة بنته وارث من نفسه نعمان مذكر في باب (لولا) المسبق من ان النفقة تبسم اثره وشعبه) أي انوف ربه وأودد معقه اذا كان يومه عبدا) لأن نفقته عليه بدنه وهو الوارث ثم نفقته عليه (والأعفاف) أي عتقه سيده (فأجبره على النفقة) كمن في ذمة ربه وهم ما نفق

وَعَشْرَةُ رُوحٍ لِبَيْنِهَا
نُصْبِي دَلَّتْ بِهَا رُوحُهَا حَمَلًا
بِتَابِهَا رُوحُهَا وَاقْتَضَاءُ
الَّتِي دَلَّتْ بِهَا رُوحُهَا وَاقْتَضَاءُ
الَّتِي دَلَّتْ بِهَا رُوحُهَا وَاقْتَضَاءُ
الَّتِي دَلَّتْ بِهَا رُوحُهَا وَاقْتَضَاءُ

فمن أنثى لم ينطقه (نسبه لاسمه إلا بالإجماع والارث منه) (ويطلق) النسب زواجا (عندنا ومن قطع ذكره فقط) (أي دون أنثى لا مكان
 أنزاله) (وكذا) (يلحق) (من قطع أنثى فقط عند الأكثر) (من الأصحاب قال في المقتع قال أصحابنا يلحقه نسبه وفيه بعد) (وقيل لا) يلحقه
 نسبه مع قطع أنثى قال (المقتع وهو الصحيح) لأنه لا يلحق من مائه ولعاده ولا وحده ذلك أشبه ما لو قطع ذكره مع أنثى (وان ولدت)
 مطلقا (رجعية بعد أربع سنين منذ طلقها) زوجها (وقيل انقضاء عدتها) لحق نسبه (أو) ولدت رجعية (لاقل من أربع سنين
 منذ انقضت) عدتها ولو باقرا (لحق نسبه) ٣١٨ بالطلاق لأن الرجعية في حكم الزوجات في أكثر الأحكام أشبه ما قبل الطلاق

و (من أخبرت) بالبناء للقول
 (عديت زوجها فاعتدت) للوفاة
 (ثم تزوجت) ثم ولدت (لحق
 بثان ما ولدت له نصف سنة
 فأكثر) (من تزوجت حته نصا لأنها
 فراشه وأما ولدت لدون نصف
 سنة وعاش فليحق بالاول لأنه
 ليس من الثاني يقينه) وكذا لو مات
 زوجها عندها أو فسخ نكاح
 غائب
 (فصل) (ومن ثبت به) أنه وطئ
 أمته في الفرج أو دونه (أو قرأه
 وطئ أمته في الفرج أو دونه
 فولدت انصف سنة) فأكثر (لحقه)
 نسب ما ولدت له لأنها صارت فراشا
 له بوطئه ولأن سعدا نازع عبد
 ابن زمعة في ابن وليدة زمعة فقال
 هو أخي وابن أبي وليدة أبي ولد على
 فراشه فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم هو لك يا عبد بن زمعة فولد
 للفراش وللعاهر الحجر متفق
 عليه فيلحقه (ولو قال عزت أو)
 قال (لم أنزل) انقول عرما بل رجل
 بطون ولائدهم ثم يعزلون
 لا تأتيني وليدة يعترف سيدها أنه
 أمها إلا ألحقته بولدها فاعزلوا
 بعده أو أنزلوا رواد الشافعي في
 مسنده ولا أنها ولدت على فراشه
 ما يمكن كونه منه لاحتمال أن

و (فصل) (وتحب نفقة طئ به) أي مرضعة (الصغير) ذكر كان أو أنثى (في ماله) إن كان
 كنفقة الكبير (فإن لم يكن له) أي الصغير (مال ففي من تلزمه نفقته) من أب أو غيره لأن
 نفقة طئر الصغير كنفقة الكبير ويختص وجوبها بالأب وحده إن كان لقوله تعالى وعلى الأولاد
 له رزقن وكسوتهن بالمعروف الآية (ولا يلزمه) نفقة الطئر (لما فوق الحولين) لقوله تعالى
 والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (ولا يغطي قبلها) إلا به
 (الأب إذا نزل) فيجوز (إلا أن ينصر) الصغير فلا ولو رضيا حديث لأضرر ولا ضرار وفي
 الرعاية هذا بغير رضاعه بعد ما ولو رضيا وظاهره غير المسائل أباحت مطلقا قاله في المبدع
 ودل في تحفة الودود في أحكام المولود يجوز أن تستمر الأم على رضاعه بعد الحولين إلى نصف
 الثالث أو أكثره (ولاب منعه امرأته من خدمته ولدها منه) لأنه يفوت عليه حقه من الاستمتاع
 بها أو يقدرها ولا ينفي ذلك أنها أحق بمحضاته إذا يلزم منه مباشرة الخدمة بنقص ما بل تخدومه
 خادما ونحوه عندها (لا) يمنع الأب أم الرضيع (من رضاعه إذا طلمت ذلك وإن طلمت
 أجرة مثلها ووجد) الأب (من يتبرع) له (برضاعه فهي) أي الأم (أحق سواء كانت في حيال

الزوج
 يكون أنزل ولم يحس به أو أصاب بعض النساء فم الرحم وعزل باقيه (لا) يلحقه نسبه (ان
 أدى استبراء) بها وطئ بحيضة تبي براءة زوجها بالاستبراء فيتيقن أنه من غيره (ويحلف عليه) أي الاستبراء إذا ادعاه لأنه حتى ولد
 لولاده عوا للحق به (ثم تلت نصف سنة بعد) أي الاستبراء قال ولدت لدون نصف سنة من الاستبراء تبي أن الاستبراء أو يلحقه (وان أقر)
 السيد (بالوطء) لأنه (مرة ثم ولد) ولو بعد أربع سنين من وطئه لحقه (نسب ما ولدت له) بصبر ورتها فراشا بوطئه كالزوجة (ومن استلحق
 ولدا) من أمته (لم يلحقه ما) تلده (بعده) أي الذي استلحقه لغوى نصف سنة (بدون أقرار آخر) أنه وطئ بعد وطئه الاول لأن الوطء الذي
 اعترف به أو أقبلت منه وحصل به استبراءهما من ذلك الوطء (ومن أعنى) أمه أقر بوطئها (أو باع من أقر بوطئها فولدت لدون

فصف سنة) عند اعتقها أو بآءها (لحقه) أى العتق أو المانع ما ولدته لأن أقل مدة الحمل نصف سنة له ولها وما عاش من أمها
كانت حاملا له قبل العتق أو البيع حين كانت فراشله (ب) البيع ما طبل) ثم ولدوا متزوجة ولو كان (استبراءه قبله) أى
البيع لتبين أن ما رآته من الدم فساد لأن الحمل لا ينجف أو كذا لم يستبرأ (ق) بهى (أ) ولدته (ث) من نصف سنة وذلك
من أربع سنين من بيع (و ادعى مشرانه) أى الولد من راع فيه قبل حود رضه ولا يمنع
فتعين أهله الحاكم عليه سواء ادعى المانع أو لم يدعه (و ادعى) أى ولدته من (أ) ولدته من قبل استبراءه ولدت

قد في سنة ثم ردون أربع
 من من مع واشترى مقتر
 برام أرى انه قد (أو) أدى
 (كل صوم) أي المذبح والمشتري
 في الصورة المذكورة (أو) أي
 لولد (بالأشهر والمشتري مقتر
 لوطان أرى) لولد (القد) لأن
 بطرطاطر في شري إلى معرفة
 انصب هذا الحق كما تقدم
 في القصة (وإن استبرئت) المبيعة
 قبل بيع (ثم ولدت لفوق نصف
 سنة) من بيع لم يعق ماثما (أولم
 تستبرئ) المبيعة ولدت لفوق
 نصف سنة من بيع (وإن يقر مشتري
 له) أي ماثما (أو) أي ما ولدت
 (لم يعق ماثما) لأنه ولد أمه
 المشتري ولدت دعوى غيره له
 سواء (أو) (وإن ادعاء) أي
 لولد (أو) (وسدقة مشتري) أنه
 وبه (في هذه) صورة وهي ما إذا
 لم تستبرئ وأنت به لفوق سنة
 (شهر) (وإن ادعاء) أمته (ولم
 يقر) البائع (وطه) وأنت به بدون
 نصف سنة (أو) بيع وادى البائع
 أنه ولده وسدقة مشتري (لحقه)
 أي المبيع (أو) (وإن البيع)
 لأن حق دعه لا يردوه فهو ما
 صدق عليه (أو) (وإن لم صدقة
 مشتري) أي لم يصدق المشتري

(الزوج أو المطلقة) نقوله تعالى والوالدات برضعن أولادهن لأنهن وهن مراد بهن الأمهات وهن
في كل والدته نقوله تعالى فان أرضعن لكم فاعلمن أنهن أحورهن وأولاهن أنهن في وأحق بالحسنة
ولبنها أمراً (فان طلبت أكثرهن أجرة مثلهن أو لم يسيرن تكن أحق به) مع من يتبرع به أو رضع
بأجرة المثل لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (الآن لا يوجد من يرضعه إلا بالثمن المثل
الزيادة) فتكون الأم أحق من الأجنبية لشغفها (ولو كانت) أم الرضيع (مع زوج آخر
وطلبت رضاعه بأجره مثلهن) وجدهن يتبرع برضاعه فأمه أحق إذا رضى الزوج الثاني
بذلك لا لأنه وفد رضى الزوج بأساط حقه فاشبهت غير المزدوجة (وإذا أرضعت الزوجة
ولدها وهي في حيال والده فاحتاجت إلى زيادة نفقة زوجه) ذلك إذا كفيتها بها واحدة عليه الحق
الزوجة ولرضاع ولده (وليس سبباً جباراً أم ولده على رضاعه) أي ولده (إذا لم يملكه
ومنافعه له كالقن) فان اعتقت على السيد (باعتق أو تليق) (الحكم رضع له أمه) (إذا
المطالبة بالثمن) لأنها مملكت أمر نفسه بها فالتحق بها طلب أجره المثل بالاعتناء من رضعه
(وان امتنعت الأم) الحسرة (من أرضاع ولدها لم يجبر) (ولو كانت في حرج زوج نقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع له أخرى وإذا اختلفا فقد تهررا وقوله تعالى والوالدات برضعن
أولادهن محمول على حل الانعاق وعبء الزم امر (الآن يضطر) الصغير (أو يهين
عليه) بأن لا يوجد من يرضعه سواها ولا يقبل المص غيراً لارتفاع من غيره. (باعتناء
ارضاعه لأنه حال ضرورة وحفظ النفس كالأولم يكن له أحد غيره) (ممكن يرضع
أن تسقيه اللبن) لتضرره به. بل يقبل لأبش الأب (ولكن زوج منع أمره من
ارضاع ولده غيرها ومن ارضاع ولدها من غيره من حين انقضاء) لا عفاً بل ينكح
يقتضي تعليق الزوج من الاستمتاع في كل الزمان سوى ذات الصلوات لرضاع موت
عليه الاستمتاع في بعض الاوقات فكان له منه ما منه كخروج من منزله (إذا انضطر إليه
بأن لا يوجد من يرضعه غيرها ولا يقبل الارتفاع من غيرها يجب أن يكون من ارضاعه
لأنه حال ضرورة وحفظ فقدم على حق الزوج كقدسية انضطر على استأدا لم يكن به من
ضروره (أو تكون) المرأة (قد شرطته) أي الرضاع (عليه) أي على الزوج عدا مقدور لا
منعهما منه (نصف) الحديث المؤمنون على شروطهم (وان جرت) نرة (بعضها ارضع ثم
تزوجت لم يملك الزوج نسخ الا حرة ولا منه. من الرضاع حتى تمى المدة) (لأنه
ملكته بقدر سابق) (أشبهه) (لو أنشأه) ترى أمه متأخرة وتقدمه) (ذلك في غيره) (فإن لم
الهي أو اشتغل فلزوج الاستمتاع وان أجرت للزوج وحده لارضاعه في زوجة صريح
ولما عفاً غير أنه لم يصح تضمينه نفوت حق زوجته أو تقدم

البايع قد واه الولد (هو ولد عبدله) يشتري (فيهم) أي صوري وعمل ما دلم تبيع وولد بنوق سنة شهر وما دال بايع ولم يقر
بوطه وولد لدونها ولا يشتت نسبهم من ربيع منه ضرر على المشتري دونهما كان أروا حق تبيع من مولاه (وان ولدت من مجنون
من) أي امرأة (لا مثله) أي المحبوس (عليه) أي على رقبته أو معه بهيمة (وهي شبيهة بعت) أي ذلك الم ذنابه) أي المجنون نسب
ما ولدته منه لأنه لم يستدالي له ولا شبيهة بعت ولا تقربا بحتة وان ولد أكرها له عليه بهيمة منه فذلك كرم ويدعى الولد واطنا
بشبهة فن وطئت امرأة وأمنه شبيهة في طهر لم يصم له فاشترى حتى يندب لسته أشهره كثره من وطئت في طنا واستنى من الزوج
باللعان (ومن قال عن ولد يبدس به أو يبد (زوجته أو) يبد (عصاقتهم به ولدان ولا ولد) بل لسته قطنه أو استعارته (فان

فمنهم من قالوا (منه ولد له نساء) (والا) ثم همدولاد نهاله مرضية (فلا) يقبل قولها عليه لان الامسلا عدم ولد نهاله وهي مما يمكن اقامه اليقينة عليه (ولا اثر لشبهه) ولدولاد احد مدعيه (مع) وجود (فراش) لحديث عائشة كانت اختصم سعد ابن ابي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابي وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش ابي فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه قرأى شهابا يفتبه فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش ٣٢٠ ولما هجر الجرحى واحتج به يأسودة بنت زمعة واداء الجساعة الا الترمذي (وتبعه

نسب لاب) اجماعا لقوله تعالى ادعوهم لابائهم (ما لم ينتف كائن ملائكة) والاولاد الزنا ولد قرشي قرشي ولو من غير قرشية وولد قرشية من غير قرشي ليس قرشيا (وتبعه ملك اوحى به تلام) فولد حرة وان كان من رقيق وولد امة ولو من حرة لمساك امة (الا مع شرط) زوج امة (حرة اولادها) فهم احرار) لحديث المسلمون عند شروطهم (أو) الامع (غرور) بان تزوج بامرأة شرطها اوطنها حرة فبين امة فولد احرار ولو كان اباؤه رقيقا وبغديه وتقدم (وتبعه دين) ولد (لغيرها) أي ابيه دينان كتابية مسلم وولد كتابي فولد مسلم من مجوسية كتابي لكن لا تحل ذبيحته ولا لمسلم فكاحه لو كان أنثى (وتبعه) فحاشه فحومة أكل لا يمتنعها) أي الابوين فالغسل من الجمار الاهلي محرم فحس تبعه للعمار دون اطيعه ما هو الفرس وما تولد بين هرس وشاة محرم الا كل تقليبا لجاناب الحظر

كتاب العدة

بكسر العين (واحدة علة وهي) مأخوذة (من العدد) لان اؤمنة العدة محصورة بمقدرة بعدد

فوفصل و يلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ولو مع اختلاف الدين ولو كان رقيقه (أبقا) ونشزت الامة أوعى أوزمن أو مرض أو انقطع كسبه) وتكون النفقة (من غالب قوت البلد وأدم مثله و) يلزمه (كسوتهم من غالب الكسوة لامثال العبد في ذلك البلد الذي هو به و) يلزمه (غطاء و وطاء ومسكن وماهون) رقيقه لحديث ابي هريرة مرفوعا للمسلوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل ما لا يطبق رواد الشاذي والبيهي باسناد جيد وانفقوا على وجوب ذلك على السيد لانه اخس الناس به فوجب نفقته عليه وهي واجبة بالملك فلذلك وجبت لا تبقى والناشر والزمن وغيرهم (وان ماؤا فاعليه تكفيهم وتجهيزهم ودفنهم) كما تجب عليه نفقتهم حال الحياة (وبسن) لسيد الرقيق (ان يلبسه مما يلبس وان يطعمه مما يطعم فان وليه) أي ولي الرقيق الطعام (فان سيده يجلسه ياكل معه أو يطعمه منه) لحديث ابي هريرة برفقه اذا ولي أحدكم خادمه طعامه حرة ودخانه فليدعه وليجلسه معه فان أبي قدير وغ له الائمة واللقمتين رواه البخاري ومعنى التزويغ غسها في المرق والدسم ورفقها اليه ولان المأخرة تنفق بنفسه الى ذلك (ولا ياكل) الرقيق (بلاذنه) أي السيد لما فيه من الاقتيات عليه لكن ان منعه ما وجب له فله أخذ قدره بالمعروف كما تقدم في الزوجه والقريب (ويستحب ان يسوى بين عبده في الكسوة والطعام (و) بين (امانه في الكسوة والطعام) لانه أطيب لنفسهم وأقرب للعدل (ولا يأس بزيادة من هي) من الاماء (فلا ستمتع في الكسوة) ادعاء المصلحة اليه (و يلزمه) أي السيد (نفقة ولدا آمنه الرقيق) لانه رقيقه تبع الامة (دون زوجها) أي الامة فلا يلزمه نفقة ولده الرقيق لانه ليس تابعه بل لأمه (و يلزم الحرة نفقة ولدها من عبيد) وطها بيزوجيه أو شبهه لانه يندعها في الحرية وهذا ان لم يكن له وارث غيرها والافعل قدر الارث كما تقدم (و يلزم المكاتبة نفقة ولدها ولو كان اباؤه مكاتب) لانه يتبع أمه لا اياه (وكسه) أي ولد المكاتبة (لها) لتبعيته لها (وينفق) السيد (على من بعضه حرة بقدره وبقيتها) أي النفقة (عليه) أي البعض ان كان موسرا والافعل من اعتق البعض أو وارثه كما تقدم (وله) أي البعض (وطه) امة ملكها يحجزه الجبر بلاذن (سيده لان ملكه عليها تام ولا يتزوج الاباذنه) (و يلزم السيد تزويجهم) أي الارقاء (اذا طلهوه) كالنفقة ذكورا كانوا أو انا فالقوله تعالى وأذكروا الانبياء منكم والصالحين من عبادكم وامائكم والامر يقتضي الوجوب ولانه يخاف من ترك اعفافه الوقوع في المحذور ولا يجوز تزويج العبد الا باختياره اذا كان كبيرا (الامة) يستمتع بها ولو مكاتبة بشرط وطها) لان المقصود قضاء الحاجة وازالة الضرر الشهوة وان شاع زوجها اذا طلبت ذلك (فان أبي) السيد ما وجب عليه من تزويجهم (أجر) عليه كسائر الحقوق الواجبة عليه (وتصدق

الامة

الازمان والاحوال كالحيض والاشهر وشرا (التريص المحدود شرعا) واجمعوا على وجوبها

لكتاب السنة في الجلة والقصد منها استبراء رحم المرأة من الحمل ثلاثا طأ ما غير المفارق لما قبل العلم فحصل الاشتباه وتضيق الانساب والعدة اما بمعنى محض كالحامل أو تعدد محض كالتزويج عنها زوجه قبل الدخول أو طها ما والمعنى أغلب كالموطوءة التي يمكن حملها من ولدها أو طها ما والتعبد أغرب كعدة الوفاة في المدخول بها الماكن حملها اذا مضت مدة اقرائها في أثناء الشهور (ولا عدة في فرقة) زوج (حي نيل وطه أو) قبل (خملوة ولا) عدة (لقبله أو لمس) لقوله تعالى اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالتكلم عليهن من عدة تعددتها ولان الاصل في العدة وجوب البراءة الى رحم وهي منية فتهنا (بشرط) في وجوب عدة (وطه

﴿وقف على طلب العلم من الخبايا﴾

كونها) أي الموطوءة (بوط أمثاء وكونه) أي الواطئ (يلحق به ولد) فالوطئ بنت دون تسع أو وطئ ابن دون عشرة ولا عدة لذلك الوطء
لتيقن براءة الرحم من الحمل (و) شرط في وجوب عدة (نخوة طواءه) فان خلاه مكرهه على النخوة فلا عدة لأن الخلوة أغما أقمت
مقام الوطء لانها مظنة ولا تكون كذلك إلا مع التمكن ويشترط أيضا في خلوة كهذه بوط أمثاء وكونه يلحق به ولد كما في الوطء وأولى
(و) يشترط نخوة (علمه) أي الزوج (بها) بالخلوة أي لا يصبر ولم يعلم بها أو تركه بعد دع من البيت بحيث لا يراها البصير ولم يعلم
بها الزوج فلا عدة لعدم التمكن الموجب للعدة وحيث وجدت شروط الخلوة ٣٢١ وحلت العدة نقضها أخفاها ذلك كما تقدم

في الصداق (ولو منع مانع) شرعي
أو حسي (كأحرام وصوم ورجب
وعنه وورث) أو طاعة الحكم مجرد
الخلوة التي هي مظنة الأصابة
دون حقيقتها (وتسليم) العدة
(لوظة مطلقا) كبيرا كان الزوج
أو صغيرا، كنه وطه أو لا خلائها
أو لا كبيرة كانت أو صغيرة لعدم
قوله تعالى والذي يتوأنون منكم
ويذرون أزواجهن بعضهم
بأنفسهم أربعة أشهر وعشرا
(ولا فرق في عدة) وحسن بدون
وطه (بين زكاح صحيح وفاسد)
نما أي محتلف به زكاح، لا
وفى لأنه يغتصبكم الخكم أشبه
الصحيح فهو لوظة من زكاح
فاسد (ولا عدة في) زكاح
(باطل) يجمع على بطلته كعدة
وحسية (ذنبوطه) لأن وجود
صورته كعدمه، فان وطئ زمنا
أعدة كالزانية (والعقدات
ست) أحدهن (الحامل وعدتها
من موت وعبره) كطلاق وقسح
حره كانت أو أمة مسلمة أو ثائرة
(أي وضع كبر الولد) أن كان
أخجل ولد أو أحدا (أو) وضع
(أخضر من عدد) أن كانت حاملا
بعد حره كانت أو أمة مسلمة أو
ثائرة طه، لما كانت الزمرة أو

الامانة ما بطؤها) لتعذر اقامة البينة عليه ولان الاصل عدمه (وان زوجه) اي السيد
 (عن عييه غير الرقي فلها الفسخ) لعيب لعموم ما سبق (واذا كان لها عذر وجبة على السيد
 تمكنه من الاستمتاع بها اي لا) لان العادة ذلك (ومن غاب عن ام ولد وزوجت الحاجة نفقة)
 لعدم الحاجة الى ذلك (قال في الرعاية زوجها الحالكم وحفظ مهرها السيد) لانه يلى مال
 الغائب بما ياتي في القضاء وفي الانتصار بزوجه من بلى ماله او ما اليه في رواية بكر (وكذا)
 تزوج ام ولد (لحاجة وطء) لعدم الحاجة اليه كالنفقة (واما الامة) غير ام الولد (فقال القاضي
 اذا غاب سيدها غيبة منقطعة) وهي لا تقطع الا بكفنة ومثقة كما تقدم (وطلبت اخرج
 زوجها الحالكم وتقدم في اركان النكاح) لولا بيبته على الغائب وقال ابو الخطاب يزوجه من
 بلى ماله ومثى عليه هنا في المنتهى (ويحرم) على السيد (ان يكلفهم) اي لارائه امر اهل
 مالا يطيقون وهو ما يشق عليه) اي الرقيق (مشقة كثيرة) بحيث يقرب من المحر عنه (قال
 كاه) مشقة اعنه الحديث ابي ذر ولا تكلفوهم ما يلبسهم فان كلفوهم فاعينوهم رواه الهري
 ولانه مما يشق عليه (ولا يجوز زنيكليف الامة بل رضى لان السفر مقنة) اطمع بعده عن نيب
 عنها) وقد ذكر صاحب المحرر عن نقل اسماء بنت ابي بكر زوجة الزبير بن امواء انوى على
 رأسها التي يزعم نحو ثلثي فرسخ من المدينة حتى في سفر المرأة نسفرا فيصير بعد محرور رضى
 جارية الحكم في معناه اولى وقال غيره يجوز ذلك قولوا لا حرج لانه يسر يسر شرعا ولا عرقا
 ولا يذهب له أهبة قاله في السبدع (ويجب) على سيد المرأة (ان يبرمجهم وقت قبوله يوم
 وصلا مفروضة) لان له زوجة يده يده (و) يجب (ان يركمهم عفة) (وزن عفة) (هذه
 الحاجة) اذا سافر بهم ايا لا يلايكيهم مالا يطيقون ومعه يركمهم ناره وعشيم اخرى (وتسحب
 مداواتهم اذا مرضوا) قطع به في الصحيح وغيره (وقال في الانصاف ثبت المذهب ان ترك الدوا
 افضل على ما تقدم في اول كتاب الجسد زانتهى وقال ابن شهاب في كفن ارجوه العبد
 لا مال له فالسيد احق بنفقته ومؤننه ولهذا النفقة الخاصة بمرض تلزمه من الدوا واجرة
 الطبيب بخلاف الزوجة (ويجب خصال من لم يكن محتوا معهم) لعموم معنى من ادلة
 الخلف ومحمد له عند البلوغ لم يخف على نفسه (وباق العبد كبيره) فانوعه عليه (ويحرم
 افساده على سيدته واداءه اذ اراد على زوجه) لانه من اسبغى به عسدا وحمل كورا فاحمد
 محرم ذلم تكن ضرورة وهذا (قال شيخ في مسند غس في رد المحتار في جمع عمه) هو (اي
 عتقه) وبما ترك المهور ومن المنتهى عنه ظهر به الى (ان) هو بدع منعه (فانه لا حرمة
 هذا) احسن الا امر بترك ما مور وفعس المنسي (ولو كان في طاعة له) هو وبعد اداه جرم
 ارض الحرب) سمى (فهو حر) لا حص يدان او فخر في حبس ابيه حتى يوسى سله لكان

٤١ - (كشف الغيب) - ثبت في صحيح مسلم قوله تعالى وولات ذوات الحياض أجلهن أن يعضن حلماتهن ويقدن بعض الحبل بوجع. قال بعض المتقدمين ثم خضع حمله إلى يده وولدت له ما شاء الله من الأولاد. قالوا فقلت ولا فرق في ذلك بين حبل الجمل والحمل البشري؟ قال لا فرق بينهما في ذلك. قالوا فما نصيبه من أمه أو ولده؟ وهو متبين فيه خلق الإنسان ولو خفي (فإن لم يهتد) جن (العهده) أن الزوج بن كوث دون عشر (أو كونه خصم يوجب) أو لولده أمه دون نصف منه. فلهذا كرهها واشتدوا. قالوا ولدت بعد أربع سنين. قالوا بن (ويعيش) من ولده ولو نصف منه فذلك كرهه. (لم تنقص به) عداها.

من زوجه لاتنفاه عنه يقينا (وأقل مدة حمل) يعيش (سنة أشهر) لقوله تعالى وحمله وقضاله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين والفصال انقضاء مدة الرضاع لانه ينفصل بذلك عن أمه وإذا سقط حولان من ثلاثين شهرا بقي ستة أشهر هي مدة الحمل وروى الأثر من أي الاسود انه رفع الى عمر امرأته ولدت لسته أشهر فهم عمر برجه انفسال له على ليس لك ذلك قال الله تعالى والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين وقال وحمله وقضاله ثلاثون شهرا فحولان وستة أشهر ثلاثون شهرا تخلي عمر سبيلها فولدت مرة أخرى لذلك الحدود ذكر ابن ٣٥٢ قتيبة في المعارف ان عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر فأمدون ذلك فلم

يوجد (وغالبا) أي مدة الحمل (تسعة) أشهر لان غالب النساء يلدن كذلك (وأكثرها) أي مدة الحمل (أربع سنين) لان ما لا تقدر فيه شرعا غير جبر فيه الى الوجود وقد وجد من حمل أربع سنين قال أحمد بن حنبل عجلان يحمل أربع سنين وامرأة محمد بن عجلان حملت ثلاث بطون كل دفعة أربع سنين وبق محمد بن عبد الله بن الحسن ابن علي في بطن أمه أربع سنين (وأقل مدة تبين) خلق (ولد أحد وثلاثون يوما) لم يلدت ابن مسعود فروعا يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقا ثم يمشي ذلك ثم يكون مضغ ثم يمشي ذلك الخبير متفق عليه وانما تبين كونه ابتداء خلق آدمي بكونه مضغة لان المني قد لا ينفع والعلقة قد تكون دما أو نخسا من موضع من البدن وأما المضغة فالظاهر كونه ابتداء خلق آدمي (الثانية) من المعتدات (المتوفى عنها زوجها) لا حمل منه (وتقدم حكم الخامل منه (وان كان) الحمل (من غيره) أي الزوج المتوفى كان وطئت بشبهة أو زنا لحملت ثم مات

له وتقدم في الجهاد (وقال) الشيخ (ولم تلتئم اخلاق العبد اخلاق سيده لزمه اخراجه عن ملكه ولا يعذب خلق الله) لقوله عليه السلام لا تمذبوا عباد الله (ويجب ان يسترضع الامة انفس ولدها) لان فيه اضرارا بولدها للنقص من كفايته وصرف اللبن المحلوق له الى غيره مع حاجته اليه كنقص الكبير عن كفايته (الا) ان يكون فضل عنه شيء (يعطيه) لانه ملكه وقد استغنى عنه الولد فكان له استيفاءه (كالمات ولدها وبقي لبنها ولا يجوز له) أي السيد (اجارها) أي الامة المزوجة (بلاذن زوج في مدة حقها) لاستغناها عنه برضاع وحضانة (ويجوز) ايجارها (في مدة حق السيد) لان له استيفاء حقه بنفسه ونائبه (ما لم يضربها) أي الامة فلا يجوز لما فيه من الضرر المنهي عنه (ويجوز المخارجة ما تافقا هما اذا كان ما جعل على الجسم بقدر كسب العبد فاقبل بعد نفقته) لما روي ان ابا طيبة حرم النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه أجرة وأمره وابيه أن يحفظوا عنه من خراجه وكان كثير من الصحابة يضربون على رقبتهم خراجا وروى ان الزبير كان له ألف مملوك على كل واحد منهم درهم كل يوم (والا) أي وان لم يكن للعبد كسب أو وضع عليه أكثر من كسبه (لم يحجز) لانه تكليف له ما لا يطيقه (ولا يجبر) على المخارجة (من أباها) من السيد أو العبد لانهما فلا يجبر عليه كالكتابة (ومعناها) أي المخارجة (ان يضرب) السيد (عليه) أي العبد (خارجا مع ما يؤديه الى سيده كل يوم وما فضل للعبد) قال في الترتيب وغيره (ويؤخذ من الغني للعبد مخارج هدية طعام متاع واعارة متاع وعمل دعوة) قال في الفروع وظاهر هذا انه كعبد مأذون له في التصرف وجرم معناه في المبدع كالوظاهر كلام جماعة لا يملك ذلك وانما فائدة المخارجة ترك العمل بعد الضريبة (وفي الهدى للعبد التصرف بما زاد على خواجه) قال في الفروع كذا قال (وللسيد تأديتهم) أي الارناء (بالوم والضرب كولدوز وجبة) ناشز (والاحاديث الصحيحة تدل على جواز الزيادة) في الرقيق على الزوجة منها ما رواه أحمد وأبو داود عن لقيطان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ولا تضرب ظميتك ضرب أمك ولا جردا لجاري لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم لا يملكه بجامعها أو يضاجها من آخر اليوم ولا ين ماجه بدل العبد الامة فهذه تدل على ان يضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة (وبسن) للسيد (الفوقهه أو لا) أي قبل التأديب (ويكون) العقوبة (مرة أو مرتين نصا) نقل حوب لا يضرب الا في ذنب بعد عفو مرة أو مرتين (ولا يضربه شديدا ولا يضربه الا في ذنب عظيم نصا) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها (ويقيده بغيره اذا خاف عليه) (الاباق) (ويؤدب على فرائضه) أي فرائض الله تعالى من الصلاة والصوم (و) (يؤدبه السيد) على ما اذا كانه ما يطيق فامتنع (من امتثاله) (وليس له لطمه في وجهه) الحديث ابن عمر فروعا من لطم غلامه فكفارة عتقه رواه مسلم

زوجه اعتدت بوضعه للشبهة (اعتدت للوفاة بعد وضع) الحمل لانها حقان لآدميين (ولا) فلا يتد اخلان كالبنتين وتجب عدة وفاة (ولو) كان المتوفى (لم يولد مثله أو) كانت الزوجة (لم يوطأ مثله أو) كان موته (قبل خلوة) وتقدم (وعدة حرة أربعة أشهر وعشر ليال بعشرة أيام) للآلية والنهار تبسح الليل ولان المطلقة اذا أتت بولد يمكن الزوج تكذيبها أو نفيه باللعان ولا كذلك الميت فلا يؤمن ان تأتي بولد فيلحق الميت بنسبه وليس له من نفسه فاحتيط بإيجاب العدة عليها والمبيت عنزلها حفظا لها وسواها وحفظا للحض أول (و) عدة (أمة) توفي عنها زوجها (نصفها) شهران وخمس ليال بخمسة أيام لاجتماع الصحابة على تنصيف عدة الامة في الاطلاق فكذا في عدة الموت وكالح (و) عدة (متصفة) أي من نصفها حي ونصفها يتي (ثلاثة

أشهر وعمانية أيام) بليلها ومن ثلثها حشره ران وسبعة وعشرون يوما (وان مات في عدة مرتد) بان ارتد الزوج بعد الدخول فمات
أو قتل قبل انقضاء عدة تناسل ما مضى من عدته أو ابتدأت عدة ومات من موته نصلا له كان عكته تلاقى النكاح بأدله (أو) مات
(زوج كافرة أسلمت) بعد دخوله بها في عدتها قبل انقضاء عدته (سقطت) عدة طلاق (واتدأت عدة وفاة من موته نصلا تقدم (أو)
مات (زوج مطلقا رجعية) قبل انقضاء عدته (سقطت) عدة طلاق (واتدأت عدة وفاة من موته) لام زوجة خلفها
طلاقه وإلاؤه (وان مات في عدة من أباها في المحلة لم تنقل) من عدة ٣٢٣ الطلاق لانها أجنبية منه في النظر اليه

وا توارث ولحقها عدة وفاة وصحوة
(وتعتمد من مام في مرض موته)
المخوف مراد (الطوبى من عدة
وهو) من عدة (طلاق) لانها
وارثة فغيب عليها عدة الوفاة
كالرجعية ومطنته فليمرها عدة
الطلاق ويسد رجع أقلامها في
الاكثر (لم يكن) بنية في
مرض موته (أمة أو نعمة) أو الزوج
مسلم (أو) تكن (من عدة البينة
من قبيلها) دن سائنه الطلاق
وتدوه (وتعتمد طلاق لا غير)
لأنه مع أنما كاح بعدم ارتها
منه (ويعتمد من انقضت
عدته قبيله) أي أوت بحيف
أزواجه وروا وصح حرس (ولو
ورث) وكذا لو طلاه في مرضه
فمن حرس ثم مات - لا عدة
موتها لأنها أجنبية عنه فلا زوج
ويجوز له في نكاح أختها
وربع موه شبهة مؤخر وقت
(ومن خلق مدينه) من نسائه
(ويجب) أو طلق (مهر) ثم
ما قبل فرعه أنه تدين نسائه
سوى من الأطول منه (أي
من عدة طلاق ووطاه في كل
مهر بخمسة - تكون زوجة
أو مضمومة - يطاه عدة وفاة
للمهر - وبيع النسل مطقة كما

(ولا خصاؤه ولا التمثيل به) بصدع أنف أو نحو مو يعتق بذلك تقدم في العتق (وذاشم)
السيد (أبو) الكافر في لا يعود لسانه الخنا والدا) الخنا بفتح الخاء المحمودة فتحذف السين
للفحش في القول وقد حفي عليه من باب صدق واخفى عليه في منطقه أي الخش (وذاشم)
الجنة سي (المملكة) رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي بكر مرفوعا (وهو الذي يسي إلى غم لبيكه
قال ابن الجوزي في كتابه السر المصون مشرة للقبال لطفوا نادى بوجاهته لعلهم إذا احتجج إلى
ضربه ضرب) يعني غير مبرح (ويجوز للولد على أحسن الاختلاف ويحبس منها) البنية ذلك
وينشأ عليه (فإذا كبر) الولد والمذمومة ولا بطله على كل الأسرار ومن القلط ترك زوجها
إذا بلغ فأنك تدري ما هو فيه بما كنت فيه فصفه من الزلل عاجلا لخصوص البينات) فان
عاه عظم (وإياك أن تزوج البنت بشيخ أو بغيره مكره) هرما حملن ذلك على ما لا
ينبغي (وأما المملوك فلا ينبغي أن تدين أياه بحال بل كن منه على حذر وتدين المارهم
مراهقا ولا خادما فانهم رجل مع النساء ونسأهم رجل ورجم امتدت عين امرأة في عدة مختفرا
انتهى) وكذا خدمه أحرار (وان يث) أي الزني (سيد مخاطبه) هو - مسد - إلى فيه فهي
حاجته ثم صلى) فيجمع بين حق الله وحق مواليه وهو بمن يؤتي حرمين دن (والصلى) أو
ثم قضى حاجته (فلا بأس) بالحصول الغرض وأدخلف فواب الخجعة بأمة لانه فيه تأخير
وبقضى حاجته لان الأصل تدخلها اقتضاء (ومن امتنع سبب من الواجب عليه من عدة
أو كسوة أو تزويج فطلب البتة) أو الأمانة (البيع لزومه) سواء كان امتنع لسبب هزله
أو مع قدرته عليه) لان بقائه ملكه عليه أدن عليه استمرار به وازلة ضرر واحدة وقد
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرب بك ثقب لأخيه في واسعه في أي من تركه روى
أحمد والدارقطني بإسناد صحيح ورواه البخاري من فواب أبي هريرة (ولا يلزمه به به به مع قيام
بما يجب له) لان الملك ليس بملك بغير عي أرائه من غير ضرر كذا في رويته أدن (وذاشم) عبد
ولو باذن سيده لانه لا علق) وأدله لا يكون إلا في نكاح أو مداء بر لاه (وقيل بل) يسرى
(بأذنه نص عليه في رواية جماعة واحدة كثر من المحققين) فإنه في التتبع في أي - مع
هو قول قدماء الأصحاب وقال في التتبع في وهي طريقة الحرفي وبكر وان أي مومي وابن
شقة فلا تعلق عنه في أوضح ورجمه المصنف في المعنى والاشح در في الفواعل منه به وهي أصح
فان نفوس أجدد تختلف في أمة انسرى له وجهه المضموم - زر كشي وعمره (وهو
في لاه فوجه له المذهب) به نظر انما من المذهب منه ممي على ملكه على أقوب
إثاني (إذا قار له) سيده سراه (وذاشم) في وطئه أو دس عليه) أي هي أذن في يسرى
(أبج له على) هذا (أبج) به قسار بن عمرو ابن مسعود - ومن - به وعطه وعطه

تقدم (وارتدت متوعدة عن زمن ترضعه) أي عدتها (أو بعدة مارة حمل تحريمه) وإنه خ بطر ورفع حيف لم يصح
نكاحه) ولونين عدة الحمل بعد العدة (حتى تزول الأريسة) شلى في اقية عدة - دنه ونقيه الجانب لظهور رول الأريسة فقطاع
الحركة وزوال أذنه خ أو عود أختين أو مهي زمن يمكن أن تكون فيه حملا (وان طهرت) ريسة (مهر) أي - دن كاحها
(دخل بها) الزوج (ولم بعد) النكاح به هو رال بية لانه شلى طرا على فبين النكاح فلا يرضه (ولم يحمل) الزوجها (وطؤها حتى
تزول) الأريسة لاشك في صحة النكاح وحتمل أن تكون حملا (وهي ولدت) موفي عام بعد عدة الزوجها (لمون نص صفة من
عقد عليها وعاش الولد تبين صاه) أي النكاح لاه معتدة وان ولدت أكثر من ذلك لحق بازوج الثاني والنكاح صحيح (الثالث)

من المعتدات (ذات الاقراء المفارقة في الحياة) بمدد دخول أو خلوة (ولو) طلبة (ثالثة) اجماعا كالم في الفروع (فتعتمد حرة وبعضه) مسلمة كانت أو كافرة (بثلاثة قروء) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (وهي) أي القروء (الحيض) وروى عن عمر وعلى وابن عباس لانه المعهود في لسان الشرع حديث تدع الصلاة أيام اقراءها واه أبو داود وحديث اذا أتى قرك فلا تصلي واذا مر قرك فتطهري ثم صلي ما بين القراء الى القراء واه النسائي ولم يعهد في لسانه استعمال القراء في الطهر وان كان في اللغة القراء مشتركا بين الحيض والطهر (و) تعتد ٣٢٤ (غيرها) أي الحرة والمبعدة وهي الامة (بقراين) لحديث فرة الامة

حيضتان ولانه قول عمر وابنه وعلى ولم يعرف لهما مخالفا من الصحابة فكان اجماعا وهو مخصص لعدم الآية وكان القياس أن تكون عدتها حية ونصفا كحدها الآن الحيض لا يتبع بعض (وليس الطهر عدة) لما تقدم (ولا يعتد بحيضة طلقت فيها) بل تعتد بعدها بثلاث حيض كواحد قال في الشرح لانهم فيه خلاف بين أهل العلم (ولا تحل) مطابقة (لغيره) أي المطلق (اذا انقطع دم) الحيضة (الاخيرة حتى تغسل) أو تتم عند الاعتذار في قول أكابر الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبو موسى وعبد بن الصامت وأبو الدرداء ولان وطه الزوجة قبل الاغتسال حرام لو جرد أثر الحيض فلما منع الزوج الوطء كما منعه الحيض وجب ان يمنع ما منعه الحيض وهو النكاح (وتنقطع بقيمة الاحكام) من التوارث ووقوع الطلاق وصحة العان وانقطاع النفقة ونحوها (بانقطاعه) أي دم الحيضة الاخيرة لان هذه الاحكام لا أثر فيها للاغتسال بخلاف النكاح لان المقصود

وأهل المدينة ولانه ملك النكاح باذنه فلك التسري كالحرم (وعليه) أي على هذا القول (يجوز) ان يأذن له (في) التسري (أكثر من واحدة) كانه كاح كال في الشرح والمبدع فان أذن له فيه وأطلق نسري بواحدة فقط كال تزويج وان أذن له في أكثر من واحدة فله التسري بما شاء نص عليه لان من جاز له التسري جاز بغير حصر كالحرم (ولم يملك السيد الرجوع بعد التسري) من العبد باذنه (نصا) أي نص عليه في رواية محمد بن مهران وأبراهيم بن هانئ كانه كاح لانه ملكه بضمها أبيع له وطؤه كالم زوجه (وفصل) في نفقة البهائم (ولزمه) أي المالك (اطعام بهائم ولو عطلت و) يلزمه (سقيها حتى تنتهي الى أول شعبها ووريها دون غايتهما) لحديث ابن عمر مر فوعا قال عذبت المرأة في مرة حبس بها حتى ماتت جوعا ولاهي أطعمتها ولاهي أرسلتها تأكل حشاش الارض متفق عليه (ولزمه) أي مالك البهيمة (القيام بها والاتفاق عليها واقامة من يرعاها أو نحوها) لان بناءها بغير ذلك تعذيب لها (ويحرم أن يحملها ما لا تطيق) حمله لان الشارع منع تكليف العبد ما لا يطيق والبهيمة في معناه ولان فيه تعذبا للحيوان الذي له حرمة في نفسه واضرار اياه (و) يحرم (أن يحمل من لبثها ما يضر بولدها) لان كفايته واجبة على مالكه أشبه ولد الامة (ويسن للمالك أن يقص انظاره لئلا يجرح الضرر وجيفتها) أي المالك (ونقلها عليه) قاله أبو يعلى الصفي (فلزمه ان ينقلها الى مكان يدفع فيه ضررها عن الناس) لان نقلها كان له ففرضها عليه (ويحرم وسم) في الوجه (وضرب في الوجه) لانه عليه الصلاة والسلام لمن من وسم أو ضرب الوجه ونهى عنه (الامداوة) الحاجة (و) يحرم ضرب الوجه (في الأدنى أشد) لانه أعظم حرمة ويجوز وسم البهيمة في غير الوجه لغرض صحيح (ويكره خضه غير غنم ودواك) وقال في المنتهى ويكره خضها قال في الفروع وكره أحد خض غنم وغيرها الا خوف غضاضة وقال لا يجنبني أن يخصي شيء (ويحرم) الخض (في الأدمين لتبرقصاص ولو) رقيقا وتقدم (ويكره تعليق جرس ووتر وجر معرفة وناصية وذنب) للخبير (ويحرم لعن الدابة) لاروى أحمد ومسلم عن عمران أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فلعنت امرأة ناقة فقال خذوا ما عليها ودعوا ما كانها ملعونة فكانت أراها الآن تنشي في الناس ما تعرض لها أحد ولهما من حديث أبي برزة لاتصا حينا ناقة عليها لعنة (قال) الامام (أحمد قال الصالحون لا تقبل شهادة) أي شهادة لاعن الدابة (وان امتنع) مالك البهيمة (من الاتفاق عليها أجبر على ذلك) لانه واجب عليه كما يجبر على سائر الواجبات (فان أبي) الاتفاق عليها (أو عجز) عنه (أجبر على بيع أو اجارة أو ذبح ما كمل) لان بقائه في يده بترك الاتفاق عليها ظلم والظلم يجب ازالته (فان أبي) فعمل أخذها (فعل الحاكم الاصلح) من هذه الامور الثلاثة (أو اقترض عليه) وأنفق عليها كالم

منه الوطء) ولا تحسب مد نفاس المطلقة بعد وضع (ولو عقبه فلا تحسب بحيضة بل لا بد من حبسها) امتنع بعد ذلك ثلاث حيض كاملة لالاية (الرابعة) من المعتدات (من لم تحض اصفرا أو اباس المفارقة في الحياة فتعتمد حرة بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي شئن من الحيض من نساءكم ان اردنتم فعدن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن أي كذلك (من وقتها) أي الفقرة فان فارقها نصف الليل أو النهار اعتدت من ذلك الوقت الى مثله في قول أكثر العلماء (و) تمتد (أمة) لم تحض لما تقدم (بشهرين) نصا واحتج بقول عمر عدة أم الولاد حيضتان ولو لم تحض كان عدتها شهرين رواه الاثرم وليكون البدل كاملا ولان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة (و) تعتد (ببعضه) لم تحض لذلك (بالحساب) فتر يد على الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرمة في

ثلثها حرف عند بشير بن عشرة أيام ومن نصفه حرف عند شهران ونصف شهر ومن ثلثها حرفان عند شهران وعشر يوماً وأما ولد
ومكاتبه ومدبرة في عدة كاملة لا تأملوا كذا وكذا معاق عتقها على صفة قبل وجودها (وعدة بالنسبة لم ترجعوا ولا نفاساً) كالنسبة
لدخولها في عوم قوله واللاتي لم يحضن (و) عدة (مستحاضة ناسية لوقت حيضها أو) مستحاضة (مبتدأة كالنسبة) لآلهة لا يقبلن
وقت حيضهم والغالب على النساء أن يحضن من كل شهر حيفة نوياً يظهرن باقيه (ومن علمت أن لها حيضة في كل ربعين يوماً مثلاً)
واسمحيصت ونسبت وقت حيضها (بعدته ثلاثة أمثال ذلك) أي مدة ٢٢٥ وعشرون يوماً المثل لانه لا يفتق في زمن

امتنع من أداء الدين (و يجوز الانتفاع بما في غير ما حلفت له) لا تنفع بغير العمل أو
الركوب أو الوجود ونحوه) لأن مقتضى الملك حوز الانتفاع به فيمكنه وماذا يمكن
كالذي خلق له وجرت به عادة بعض الناس ولهذا يجوز أكل الخيل واستعمال أنوار في الأدوية
وإن لم يكن المقصود منها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم يمتار جل يسوق بقره أراد أن يركبها
قالت أي لم أخلق لذلك إنما خلقت للحرث متفق عليه أي أنه معظم النفع ولا يلزم منه منع
غيره (ولا يجوز قتلها) أي الهيمة (ولا ذبحه للراحة) لأنها مال ما دامت حية وذبحها
اتلاف لها وقيل انتهى عن اتلاف المال (كالا دمي المتالم بالامراض الصعبة) أو المصلوب بهو
حديد لانه معصوم مادام حيا (و) يجب (على مقتضى الكتاب المباح) وهو كعب حديد ومشيية
وزرع (أن يطعمه) ويسقيه (أو يرسله) لأن عدم ذلك تذهب له (ولا يحل حبس شيء من
البهائم لتلك جوعا) أو عطشا لانه تذهب ولو غيره معصوم لحديث إذا تلتهم فأحسناوا قتله
(ويحسن قتله ما يباح قتله) الخنزير (ويباح تحجبه فودا فز بالشمس إذا استمكن) كما هو
المعتاد (ونذخين الزنا بغير دفعه) إذا لم يسهل (فإن لم يدفع ضرره) لا حرقه (حز) أحرقه
خرجته المصنف في شره على منظومه الآداب على القوي المصل ودمه وعبرها
لم يندفع ضرره إلا بالحرق جز بلا كراهة على ما أخذت من نظم ونبأه عنه شيخنا
الدين شارح المقنع فقال له هو يبعد أما إذا اندفع ضرره بدون الحرق فقال له طه يكره
كلام بعض الأصحاب القهر حتى في القصة للخنزير (ولا يوجب عداوة أكله) بل كراهة
أي المختص به وأما المشترك فقد تقدم لكلامه عليه في حكم الجوارح (دائن) الملك المخلق (ما
لأرواح فيه كالغفار) من دور وبستان ونحوها (ونحوه) أي نحو الغفار لا أولى منه لأرواحه
في نفسه نفقته على الغفار ونحوه (ببضبة) (وان كان) المذبذبة (لحجور عبيده) صغير أو مسفة
أو جنون (وجب على ونيه عمارة داره) لأنه يجب عليه من الاحتياط (و) يجب على ونيه (أن
يحفظ ثمره وزرعها ما سبق وغيره) لأن ما عدا ملكه حرام أو تركه ذلك انتفاع

[illegible]

مدة طويلا (أو) حتى (تصير سنة) أي تبلغ سن الإياس (فتتعددتها) أي آتت بها أقواله تعالى والآتي شسن من الحيض الآية (ويقبل قول زوج) اختلاف مع طلاقه في وقت طلاق (أنه لم يطلق الأبعد خمسة أو) الأبعد (ولادة أو) الأفي (وقت كذا) حيث لا بينة لها لأنه لا يقبل قوله في أصل الطلاق وعدده فكذا في وقته ولأن ذلك يرجع إلى الاختلاف في بقاء العدة وهو الأصل (السادسة) من المعتدات (أمرأة المفقود) أي من انقطع خبره فلم تعلم حياته ولا موته (فتربص حرة وأمة ما تقدم في ميراثه) وهو عام تسعين سنة منذ ولدان كان ظاهر غيبته السلامة وأربع ٣٢٦ سنين منذ فقدان كان ظاهرا غيبته الهلاك كالمفقود من بين أهله أو في مفارقة أوبن

بما يتعلق بمصالحه (وهي) أي حضنة من ذكر (واجبة) لأنه يهلك بتركها فوجب حفظه عن الهلاك (ك) ما يجب (الاتفاق عليه) واتجاؤه من المالك (ومسقة) رجل عصبية (كالا) والجدة والاخت (أومدلية) وارث (كانت) وبنت الأخوات (أومدلية) كبنات الأخوة (بنات) (الأعمام وذوي رحم) هو رفوع عطف على رجل عصبية وجرحه للجأوة على ما فيه (غير من تقدم) كالم لا والجدة والاخت (لام) (وحاكم) فإذا اختلفت الزوجان ولها طفل أو معتوه أو مجنون ذكر أو أنثى فاحق الناس بحضنته أمه كما قبل الفراق مع أهلها وحضو رها وقبولها) قال في المبدع لا نعم لم فيه خلافا لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وندي له سقاء مجرى له حواء وأباه طلقني وأراد أن ينزعني متى فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي روادا جد أو ابدا ودولفظ له ولقضاء أبي بكر على عمر بن الخطاب بن عمر لاه وقال وريحتها وتمها ولفظها أخبره مثل رواد سعيد في سنته ولأن الأب لا يتولى الحضنة بنفسه وانما يدفعه إلى من يقوم به والمراد بأهلها أن تكون حرة عاقلة عدل في الظاهر فتقدم (ولو باجرة مثلها) مع متبرعة (كرضاع فمهي) أي الام (أحق) بمحضنته (من أبيه) للمحدث (ولأن أباه لا يتولى الحضنة بنفسه وانما يدفعه إلى امرأته وأمه أولى من امرأة أبيه) لشققتها (ولو امتنعت) الأم من حضنته (لم تجبر) عليها لأنها غير واجبة عليها (ثم أمهاتها) القربى فالقربى لأن ولادتهن محقة فمن في معن الأم والأقربى أكل شفقة من الأبعد (ثم أب) لأنه أقرب من غيره وليس لغيره كمال شفقة فخرج بها (ثم أمهاته) لأنهن يدلين عن هوأحق وقد من على الجد لأن الأئمة مع انساوي توجب الزحمان دليله الام مع الأب (ثم جد) أبو الأب لأنه أب أو بمنزلة (ثم أمهاته) لأنهن يدلين عن هوأحق وقد من على الأخوات مع ادلائهن بالأب لم فيهن من وصف الولادة وكون الطفل بهن منهن وذلك مفقود في الأخوات ثم جد الأب ثم أمهاته ثم جد الجد ثم أمهاته (وهلم جرائم) الأخوات لأنهن يشاركن في النسب وتقدم منهن (أخت لأبوين) لقوة قرابتهن (وتقدم أخت من أم على أخت من أب) لأن الام مقدمة على الأب فتقدم من يدي بالام على من يدي به (و) تقدم (خالة على عمه) لأن الخالة تدل بالام ولأن الشارع قد خلة تارة حرة على عمة أصفية لأن صفة لم تطلب وجعفر اطلب نائبها عن خالتها فقضى الشارع بها لها في غيبتها (و) تقدم (خالة أم على خالة أب) كالأخوات (و) تقدم (خالات أبيه على عماته) أي الأب لأن خالاته يدلين بأمه وعماته يدلين بابيه والام أحق منه (و) تقدم (من يدي بعمة وخالات بام) فقط (على من يدي باب) وحده لأن الام مقدمة على الأب فتقدم من يدي بها ومن يدي بالابوين منهم ما تقدم على من يدي باحدهما (وتجبر به)

الصغير في حال الحرب ونحوه وسأوت الامه هنا الحرة لأن تربص المدة المذكورة عليه لم حاله من حياة وموت وذلك لا يختلف بحال زواجه (ثم تعدد) في الحالين (للوفاة) الحرة أو بعدة أشهر وعشرا والامة نصف ذلك (ولا تنقصر) امرأة المفقود في ذلك التربص (إلى حكم حاكم بضر المدة بعدة الوفاة) لأنها فرقة تقع بعدة الوفاة فلا تتوقف على ذلك كقيام البينة بموته وكدة الإبلاء (ولا تنقصر أيضا) إلى طلاق ولزوجه بعد اعتدادها (لوفاته) لتتعدد بعده بثلاثة قروء لأنه لا ولاية توليه في طلاق امرأته ولحكمه متاعا بعدة الوفاة فلا تجب معها عدة طلاق كما لو تيقنت موته (وينفذ حكم) حاكم (بالفرقة) ظاهرا فقط بحيث أن حكمه بالفرقة (لا يمنع) وقوع (طلاق) المفقود) لأنه حكم بالفرقة بناء على أن الظاهر هلاكه فإذا علمت حياته تبين أن لفرقة كالأول شهدت بها بينة كاذبة فيقع طلاقه لمصادفته محله (وتنقطع النفقة) على امرأة المفقود (بتفريقه) أي الحاكم (أو بتزويجها) أي امرأة المفقود أن لم يحكم بالفرقة

لاسقاطها لانتفائها بخروجها عن حكم نكاحه فإن قدم واختار هاروت له وعادت نفقة أم من الرذ كال ابن عمر وابن عباس ينفق عيها أي أنه مدة بعد الأربع سنين من ماززوجها جميعه أربعة أشهر وعشرا فإن لم يفرق الحاكم ولم تنزج واختار المقام حتى يتبين أمرها فلو أن النفقة مدام حيا من ماله أو ضرب لها الحاكم مدة تربص قلها النفقة فيها الأفي العدة (ومن تزوجت قبل ما ذكر) من تربص المذكور والاعتداء بعده (لم يصح) نكاحها (ولو بان أنه) أي المفقود (كان طلق) وإن عدتها انقضت قبل أن تزوج (أو) بأن أنه كان (ميتا) وإن عدته الوفاة انقضت (حين التزويج) أي قبله لتهزوجه في مدة منعهما الشرع النكاح فيها أشبهت المعتدة والمرتبة قبل زوال ربيعتها (ومن تزوجت بشرطه) أي بعد التربص السابق والعدة (ثم تقدم)

(فكمفقود) قدم بعد تزوج امرأته فترد إليه قبل وطئه ثمان ومخبر بدمه كما تقدم (ومن أخبر بطلاق) زوج (غائب) أو أخبر (أنه وكيل) رجل (آخر في نكاحه بها) أي المطلقة (ومن) المخبر الذي ذكره وكيل في تزوجها (المهر) الذي نكحها الغائب عليه (فتمكثت) أي الشخص عاشرة من ذكره وكيله في تزوجها (ثم جاء الزوج) الغائب (فأنكر) ما ذكر عنه من طلاقها (فهو زوجته) باقية على نكاحه لأنه لم يثبت ما يرفسه (وطأ المهر) على من نكحته بوطئها وطأ الطالب على ضامنه فان لم يوطأ فلا مهر (وان طلق غائب) عن زوجته (أومات) عنها ٣٢٨ (اعتدت منذ الفرة) أي وقت الطلاق أو الموت مطلقا لدخولها في عموم ما سبق (وان لم تحدد) فيما أومات عنها (لان الأحكام ليس شرط الانقضاء العدة حتى لو تزكته قصد المصحب عليها إعادة العدة وسواء ثبت ذلك بينه أو أخبرها من تثق به (وعده موطوءة بشبهة أو زنا) حرة موزونة كعدة المطلقة) لأنه وطئها بقتضي شغل الرحم فوجب العدة منه كالوطئ في الزنا (الامة غير موزونة تستبرأ) اذا وطئت بشبهة أو زنا (بشيئة) لان استبراءها من الوطئ المباح يحصل بذلك نكاحا غيره (ولا يحرم على زوج) حرة أو أمة وطئت بشبهة أو زنا (زمن عدة) من ذلك (غير وطئ في فرج) لان تحريرها للمراض يختص الفرج فأبج الاستمتاع منها بما دونه كالحيض (ولا ينفخ نكاحها بزنا) نصا وقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا ترد يد لامس لا يصح (وان أمسكها) زوجها فلم يطلقها لزناها (استبرأها) أي لم يوطأها حتى تنقضي عدتها كغيرها من المعتدات

(فصل وان وطئت معتدة بشبهة أو) وطئت (بنكاح فاسد) وفرق بينهما (أتمت عدة الاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ بشبهة أو زنا ما لم يفصل من الثاني فتنقضي عدتها منه بوضع الحمل ثم تتم لها

عنه وله العود في حقه (مضى شاء) لأنه يفجد بجحد الزمان كالنفقة انتهى
 الفصل ١٠ ولا حضنة لرقبي (لحزنها عنها بخدمة سيده) (ولا) حضنة أيضا (لن بعضه حر ولو كان بينه وبين سيده مهاباة) لأنه لا عليك نفقه الذي تحصل به الكفاءة وقال في الهدى لا دليل على اشتراط الحرية (فان كان بعض الطفل) المحضون وكذا المجنون والمعتوه (رقيقا) الحضنة (لسيده) وقرينه بمهاياة لان حضنة الطفل الرقيق لسيده (والحرية لقرينه) (والاولى لسيده أن يقره مع أمه) أو يحوها لانها الشفق (ولا) حضنة أيضا (لفاسق) لأنه لا يوفى الحضنة حقها (ولا) حضنة أيضا (لكافر على مسلم) بل ضرره أعظم لأنه يفتنه عن دينه ويخرجه عن الاسلام بتعليمه الكفر وتربيته عليه وفي ذلك كله ضرر (ولا) حضنة (لجنون ولو غير مطبق ولا معتوه ولا طفل) لانهم يحتاجون إلى محضتهم (ولا) حضنة أيضا (لما جوعها كاعبي ونحوه) كزمن الحسول المقصود به (قال الشيخ وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح انتهى) واذا كان بالأم بصر أو جذام سقط حقها من الحضنة) كما أفتى به المجاهد بن تيمية (وصرح بذلك العلائي الشافعي في قواعد وقال لأنه يفتني على الولد من لبنها ونحوها لطلبها انتهى) قال في الانصاف وقال غير واحد وهو واضح في كل عيب متعدد ضرره الى غيره والاختلاف لنا (ويأتي في التقرير ان الجذمي ممنوعون من مخالطة الأصحاء) فتعهم من حضنتهم أولى (ولا) لامرأة موزونة لا جنبي من الطفل (لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكحي ولانها تشتغل من حضنته بحق الزوج فتسقط حضنتها (من حين العقد) لانها بما عقد ملك منافعها واستحق زوجها منافعها من الحضنة فسقطت حضنتها (ولو رضى الزوج لئلا يكون) المحضون (في حضنة أجنبي فان كان الزوج ليس أجنبيا لجده) أي المحضون (وقربه فلها الحضنة) لان الزوج القريب يشارك في القرابة والشقة عليه أشبه الام اذا كانت موزونة بالاب (ولو اتفقا) أي أبو المحضون وأمه (على أن يكون) الولد (في حضنتها وهي) أي الام (مزوجة ورضى زوجها) (جاز) ذلك (ولم يكن لازما) لان الحق لا يبعد دهم وأبهم أراد الرجوع فله ذلك (ولو تنازع عمان ونحوهما) كاخوين وأبني أخ وأبني عم (واحد منهما تزوج بالام أو أوالها لغيره وأحق) بالحضنة لأنه يليها بمن له قرابة وشقة (فان زالت الموانع كان علق الرقيق وأسلم الكافر وعدل الفاسق ولو طأها وعقل المجنون وطلقت الزوجة ولور جميعا ولو لم تنقض العدة رجعا الى حقهم) من الحضنة لان سببا قائم وانما امتنع لما منع فاذا زال المساع عاد الحق بالسبب السابق الملازم (ونظير هذه المسئلة لو وقف على أولاده وشرط ان من تزوج من البنات لاحق لها تزوجت) واحدة ممنهن أو أكثر (ثم طلقت عاد اليها حقها) لقوات شرطه (فان طلقت وكان قد اراد برها) مادامت عازبة (رجع) اليها (حقها كالوقف) على بناته على ان من تزوج ممنهن فلا حق

لها

هذه الاول (ولا يحتسب منها) أي عدة الاول (مقامها عند الثاني) بعد وطئها لانتقطاعها بوطئها (وله) أي الزوج الاول ان كان الطلاق رجعيا (رجعة رجعية في التمة) أي تمة عدته لعدم انتقطاع حقه من رجعتها كالوطئت بشبهة أو زنا (ثم اعتدت) بعد تمة عدة الاول (وطأ الثاني) لخبر مالك عن علي أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما وطأ الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وقتئذ من الآخر ولانها أحق ان اجتمع لجليل فلم تبدأ خلا وقدم أسبقها ما كالتساوي وفي مباح غير ذلك (وان ولدت من أحدهما) أي الزوج والوطئ بشبهة أو الزوج الاول والثاني الذي تزوجته في عدتها (عينا) أي بعينه بان ولدته لولد من ممة

أشهر من وطء الثاني وعاش قهراً لأولاً ولا أكثر من أربع سنين منذ إنهم الأول وهو الثاني وانقضت عدها منه (أو الحقة منه) أي
 بأحدهما (قافة وأمكن) أن يكون من الحقة به (بأن تأتي به لنصف سنة فأكثر من وطء الثاني ولا بيع سنين فأقل من بينونة الأول
 لحقه وانقضت عدها منه) من الحقة به لأنه حمل وضته فانقضت عدها به بدون غيره (ثم اعتدت لا خير) الذي لم يلحق به الولد أو غاء
 عده من المدة (وإن الحقة) أي الولد القافة (بهما) أي الواطئين (الحق) بهما (وانقضت عدها به) أي لثبوت نسبه منهما أشبه
 ما لو لم يكن مع كل منهما غيره (وإن أشكل) الولد على القافة (أولم توجد قافة ٣٢٩ ونحوه) كما لو اختلفت القاتان (اعتدت
 بدونهما ثلاثة قروا) تخرج

من العديتين ييقن وإن نفيه
 القافة عنه ما لم ينف لا عمل
 القافة ترجع أحد صاحب
 العراش لا نفيه عن الفرائض كله
 (وإن وطئاً مبيناً فيها) أي
 عدها منه (عدها) بلا شبهة
 (فكأجني) فتمت العدة الأولى ثم
 تبدى المدة الثانية للزنا لأنها
 عدنان من وطئ بلحق أن نسب
 في أحد عدلين أو آخر لم يتناخلا
 كالو كانا من رجلين (وإن
 وطئاً مبيناً في عدها منه) (بشبهة
 استأنفت عدة الوطء ودخلت
 فيها بقية الأولى) لأن ما عدنان
 من واحد لوطئين بلحق التصب
 فيه الحق واحد فتداخل كالو
 طئاً الرجعية في عدها (ومن
 وطئ زوجته بشبهة) (أو زنا
 ثم طلقها اعتدت له) أي الطلاق
 كان دخل بها لأنها عدته مصحقة
 بالزوجة فعدت على غيرها
 لقوم (ثم تقيم) العدة (لشبهة)
 ولزنا لأحداً مصحقة عليها
 لا بطل بتقديم الأخرى عليها
 كالديين إذا قدم صاحب الرهن
 في أحدهما (ويجزم وطء زوج)
 زوجة موطوءة بشبهة أو زنا
 (ولو مع حمل منه) أي لزوج

لها (وإن أراد صلحاً ما دامت حافظة لمصره فلاحق لها) لأنها قد أزال ذلك بتزويجهما
 وهذا إذا علمت إرادته واضح فإن لم يعلم ما أراد فقال ابن نصر الله بمحتمل وجهين أحدهما أن وف
 الانصاف قلت يرجع في ذلك إلى حال الزوج عند انقضاء ذلك فربما على أحدهما عمل به
 والا فلا شيء لها (ولا تثبت الحضانة على البائع الرشيد الماقل) لأنه استقل بنفسه وقدر على
 إصلاح أموره بنفسه فوجب أن يكسب كالك الحجرة منه (واليسه المبيع في القافة عند من شاعن
 أبويه) لأنه لم تثبت الولاية عليه لأحد (فإن كان رجلاً له الافتقار بنفسه إلا أن يكون مرد مخاف
 عليه الفتنة فيمنع من مفارقتها) دفعاً للفسدة (ويستحب) للولد (أن لا ينفرد عنه) ما ولا يقطع
 بره عنهما (لحديث من أبر) (وإن كانت جارية فليس لها الافتقار) بنفسها (ولا يبرأ أولياها
 عند عدمه منهما منه) أي من الافتقار لأنه لا يؤمن عليها أن تخدع (و) يجب (على عهدة المرأة
 منهما من المحرمات) بل كل من قدر على ذلك وجب عليه لأنه نهى عن منكر (وإن لم تمنع إلا
 بالحسب) حبسها وإن احتاجت إلى عقيدتها وما ينفق لولدها أن يصير أمه) لأنه قطعة لها
 ولكن ينبغي وبإدبارها (ولا يجوز لهم) أي له صيات المرأة ما كانت أو غيرها (مقاطعة بحيث
 تمكن من السوء) بنهونها (بحسب قدرتهم وإن احتاجت إلى رزق) (كسوءه) يقدم
 بذلك من وجب عليه نفقتها على ما تقدم في النفقات (وإيسرهم إقامة المدعيها) لأن أقامته
 تختص بالحاكم والسيد (ومنى أراد أحد الأبوين التفرقة إلى بلد من بلد ما قصرنا كتر أم هو) أي
 البلد (والطريق ليسكه فالأب أحق بالحضانة) سواء كان المقيم هو الأب أو الممتنع لأب
 في العادة هو الذي يقوم بتأديب الصغير وحفظ نفسه فإذا لم يكن الولد في بلد الأب ضاع (قال في
 الهدى هذا كله ما لم يرد) المنتقل (بالبينة مصاراة الآخر) أي لم يرد الأب بالبينة له مصاراة أمه
 (وانتزع الولد) منها (فإذا أراد ذلك لم يجب إليه) بل يعمل ما به مصلحة الولد (انتهى) قال في
 المبدع وهو مراد الأصحاب قال في الانصاف مصاراة مصاراة ذلك لغيره لا يوافق على ذلك
 (وإن كان البلد) المنتقل إليه (قريباً) أي دون مسافة أقصر (لكني فأم أحق) لأنه أم
 شفقة والسفر القريب كالسفر (وإن كان) السفر (مبداً) خجلاً ثم يعود (وولو طلع أو) كان
 السفر (قريباً) ثم يعود (أو) كان السفر (مبداً) لكني لكنه مخوف هو وأطرافه فيقيم
 منه (أولى) لأن في المسافرة بالاضطرار مع أخيه أيسر (وإن اختلف) أي الأب والأم
 (فقال الأب سفرى لإقامة وقايت الأم بل) سفرى (خجلاً) وتعوده قوله مع غيره) لأنه أدري
 بمقصوده (وإن انتقلا) أي الأبوان (جداً) إلى بلد واحد أو مائة في حضرتها (أعدهم) بسقطها
 (وإن أخذ الأب الانتقالي البلدين ثم اجتمع) أي الأبوان (عدت إلى الأم) حضرتها (لزوال
 المانع انتهى

٤٢ - (شأن الفناع) - نأث (فإن عدة وطئ) (لأنه قد علمت أن عدها من الأول لشوزها) (لم تنقطع) عدها
 بالعد (حتى يهاها) الثاني لأنه عد بطل لا يصير به المرأة فرائضاً (ثم انقطع) (ثم إذا طلقها) من تزوجها وافرقت الحكم بينهما
 (بنت على عدها من الأول) لسبق حقه (واستأنفت) أي المدة ثانية (لأنه) (بأنه) عدنان من وطئ من قبله فلهذا وان ولدت
 من أحدهما بعينه انقضت عدها به منه واعتدت لآخره (أو الذي تزوجته في عدها
 (ولو مع حمل منه) أي لزوج

ووطئها (ان نسجها بعد) نقصاء (العدتين) لعموم قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم مع عدم التخصيص ولان محرمها عليه اما ان يكون باعقد الفاسد او الوطئ فيه او بهما وجميع ذلك لا يقتضي التحريم كالزنا كجها بلاولي ووطئها ولا نهلا التحريم على الزاني على التأييد فهذا أولى وما روى عن عمر في نكحها على التأيد خالفه فيه على وروى عن عمر انه رجع الى قول علي فان عليا قال اذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب فقال عمر ردوا الجهالات الى الشبه ورجع الى قول علي (وتتعدد) عدة (بتعدد واطئ بشبهة) لحديث عمرو لانهم احقن مقصودان لا مدين فل يتداخلا كالدينين فان تعدد الوطئ من واحد عدة واحدة (لا) تتعدد العدة بتعدد واطئ (بزنا) قال في شرحه في الاصح وفي التتبع وهو اظهر ٣٣٠ انتهى وهذا اختيار ابن حبان لعدم لحوق النسب فيه فبقى اقصد العلم ببراءة الرحم

وعليه فقد تها من آخر وطء وقدم في المبدع والتتبع وهو مقتضى القنع بتعدد بتعدد زان وجرم به في الاقناع (وكذا أمة) غير مزوجة (في استبراء) في تعدد الاستبراء بتعدد واطئ بشبهة لا بزنا قياسا على الحرة (ومن طلقت طلقة) رجعية (فلم تنقض عدتها حتى طلقت) طلقة (أخرى) ولم يرتجعها (بنت) على ما مضى من عدتها لانها طلاقا لم يتخللها ما وطء ولا رجعة اشباها الطلقتين في وقت واحد (وان راجعها ثم طلقها) قبل الدخول أو بعده (استأنفت) عدة الطلاق الثاني لان الرجعة ازالته شعث الطلاق الاول لو ادت المرأة الى النكاح الذي كانت فيه (كفحها) أي الرجعية بالنكاح (بعد رجعة لعق أو غيره) كعدة أو ابلاء فان فسخت بالرجعة بنت على ما مضى من عدتها لما تقدم (وان ابانها ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بها بنت) على ما مضى من عدتها لان الطلاق الثاني في نكاح فان قبل المسيس والخلوة فلم يوجب عدة لعموم وان طلقته موهر من قبل

فواصل واذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا وانفق ابواه ان يكون عند أحدهما جاز في الحق في هذه انه لا يعدوهما (وان تنازعا) أي الابوان (فيه) أي في حضنته (خبره) الحاكم بينهما ما كان مع من اختار منهما) أي من أبويه قضى به عمرو وواسعيد وعلى رواية الشافعي والبيهقي وروى أبو هريرة قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عبيدة رنفه في فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه أمك نخنيديهم ماشيت فاحذيري أمه فانطلقت به رواية الشافعي وأحمد والترمذي وصححه ورجاله ثقات ولانه اذا مال الى أحد أبويه دل على انه أرفق به واشفق عليه وقيد بالسبع لانها اول حال أمر الشرع فيها بخاطبته بالصلاة بخلاف الام فانها قدمت في حال الصغر فحاجته الى حمله ومباشرة خدمته لانها أعرف بذلك (قال ابن عقيل مع السلامة من فساد فاما ان علم انه يختار أحدهما ليكنه من فساد ويكره الآخر فلا بد لم يعمد لم يقتضى شهوته انتهى) لان ذلك اضاعة له (ولا بخير) الغلام بين أبويه (قبل سبع) لما سبق (فان اختار) الغلام (أباه) كان عنده ليلانته او لا يمنع من زيارة أمه) لما سبقه من الاغراء بالعقوق وقطعية الرحم (وان مرض الغلام) كانت أمه (أحق بجر يرضه في بيتها) لانه صار بالمرض كالصغير في الحاجة (وان اختار) الغلام (أمه) كان عندها ليلانته لانه وقت السكن وانحياز الى جال الى المنازل (و) يكون (عند أبيه) نهارا ليعمله الصنعة والكتابة و (يؤديه) لان ذلك هو القصد في حفظ الولد (فان عاد) الغلام (فاختار الآخر نقل اليه وان عاد فاختار الاول رد اليه هكذا أبدا) لان هذا اختيار تشه وقد يشتهي أحدهما في وقت دون آخر فاتبع بما يشتهي (فان لم يختار أحدهما أو اختارهما) أي الابوين (أقرع) بينهما لانه لازمة لاحدهما على الآخر (ثم ان اختار غير من قدم بالقرعة رد اليه) كالمواختار له ابتداء (ولا بخير) الغلام (اذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحضنة) لان غير الادل وجوده كعدمه (وقد بين أن يكون) الغلام (عند الآخر) الذي هو أهل الحضنة كما قبل السبع (وان اختار) ابن سبع (أباه) ثم زال عقله رد الى الام) لحاجته الى من يتعاضده كالصغير (وبطل اختياره) لانه لا حكم لكلامه (والجار يذا بلغت سبع سنين فأكثرت عند أبيها الى البلوغ) وجوبا (وبعده) أي البلوغ تكون (عنده) أي الاب (أيضا الى الزفاف) بوزن كتاب (وجوبا ولو تبرعت الام بحضنتها) لان الغرض من الحضنة الحفظ والاب أحفظ لها وانما تخطب منه فوجب أن تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دخول النساء لكونها معرضة للاغبات لا يؤمن عليها الا بخداع لغرتها ولانها اذا بلغت السبع قاربت الصداقة لا تزوج وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت سبع ولا يصر الى تخييرها لان

الشرع أن تمسوهن الآية بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل ذلك لان الرجعة عادة الى النكاح الاول فالطلاق في عدتها طلاق من نكاح واحد فكان استئناف العدة في ذلك أظهر لانها مدخول بها ولو لا الدخول لما كانت رجعية وفي الباش بعد النكاح طلاق عن نكاح مقبدر لم يتصل به دخوله ولذلك ينصف به المهر (وان انقضت) عدتها أي الباش (قبل طلاقه) نانيا وقد نكحها ولم يدخل بها (فلا عدة له) أي الطلاق الثاني لانه عن نكاح لا دخوله فيه ولا خلوة ولم يبق من عدة الطلاق الاول شيء تبني عليه (فصل يحرم احدا فوق ثلاث) ليلال اباهما (على ميت غير زوج) لحديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليلال الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا متفق عليه (ويجب) الاحداد (على زوجته) أي

التي (بشكاح صحيح) الخمر والافساد فلا يستزوج فيه شرعا ولا انها كانت محل له ويجعل طاعة من عليه (ولو) كانت (ذميمة) والزواج مسلم اذني (او) كانت (امة) والزواج حرام عند (او) كانت (غيره كلمة) والزوج مكاتب او غير مكاتب فحكمه كحكم غيره ما لم يتخذه المالك (من عده) لعموم الاحاديث ونسبوا بين في احاديث المحرمات وحق الدكاح ولا يجب على ما في بطلان او ثلاث او دفع (و يجوز) الاحداد (لما في) ولا ينسب لها قاله في الرعيه (وهو) أي الاحداد (ترك) ترك (منه) ترك (طبيب كزهره) ترك (ولو كان به اسفم) كزهره (الطبيب) شهوة ودعائه الى نكاحه (و) ترك (اسر حلى) ترك (٣٣١) فوا عليه الصلاة والسلام ولا الحلى ولا ن

الى يزدحم - خا - بدعو الى نكاحه (و) ترك (بس) ملون من نيب لينة خمر واحدة واحضه وأزرق صافين وما صبغ قبل نسج) كالنسيج بعده (و) ترك (نحو) يصبغ وادع (ميداج) ترك (تكميل) كحل (أسود بلا حجة) اليه فان كان بها حجة اليه - ذ - ولها اكتمال بغيره وتوتا (و) ترك (ادمان) (مطيب) كدهن الورد والبنفسج ونحوه (و) ترك (نحو) وجه وحده ونحوه) كغش وتخطيط الحديث أم عطية كخمس أن يحدهن من فوق ثلاث الاعلى روج أربعة أشهر ونحوه ولا تكتمل ولا تنطبق ولا تلبس ثوبا مع صبغ ولا ثوب عصب رواء اشحنان وهو راء قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحسن امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تدعى ميت فوق ثلاث الاعلى زوج قائمها لا تكتمل ولا تلبس ثوبا مع صبغ الاثوب عصب اذا طهرت بنسج من قسط أو اطهر من دق عليه والاصب عصبه فيها يابس وسواد يصبغ

الشرع لم يرد به فيها (و) عنها) لآب (من الانفراد وكذا من يقوم مقامه) لانها لا تؤمن على قسمها (واذا كانت عند الام أو الأب فانها تكون عند له لا وتارة فان) فيها ونحو غيرها (جوف الميت) من تعليمها الفلز والطبع ونحوهما ولا حجة بها الى الاخراج منه بحلاف الغلام (ولا يمنع أحدهما) أي الزوجين (من زيارتها عند الآخر) لان فيه - ذ - على قطعة الرحم (من غير ان يخلو الزوج بامه او لا يطبل) المقام لان الام صارت بالميتونة اجنبية عنه (والودع اذا زارت) امرأة (انتهت خمرى) اوقات خروج آبها الى معاشه لئلا يسمع كلامها) والكلام ليس بمودة لكن يحرم تلذذ به سماعه (وان مرضت) البنت (فالام احق بنجر يضم افي بيت الأب) لما احتاجت الى ذلك (ويمنع) الام (من الخلوة بها) أي البنت (ان كانت البنت مزوجة اذا خيف منها) الفتنة بينها وبين زوجها والاضراب به (وكذلك الغلام) تمنع امه من الخلوة به اذا خيف افساده (وان مرض أحد الزوجين والولد عند الآخر لم يمنع الولد كرا كان أو انى من عبادته) مثلا يكون اغراء بطبيعة الرحم (و) يمنع من تكرار ذلك (ميدرة بعد مودة) (ولا يمنع ايضا) (من مودته عند مودته) (لا من) (قولى) (هذه) لان ذلك من العصبه والبر (وأما في حق العصبه فالغلام يزور امه) على العادة (والام تزور ابنتها) كما تقدم لان الحصة دأية الى ذلك والبنت أحق بالسر والامانة لانها محترمة بخلاف أمها (والام تزرر امه على ما جرت به العادة كالمودع في الاسبوع وان مات الولد حضرته امه) لتعادل حقه ونحوه لانها ارضى أهله (وتتولى) من ولدها اذا منعه (ماتت) ولا حل الحية فتشبهه في حال نزعه وتسلطية وتوجهه) الى القبلة (وتشرف على من يتولى غسله ونحوه) لا ذلك كله من البر والصلة (وتنفع من جميع ذلك اذا طلبت) فان ارادت الحضور بمات في الشرع من تخريف ثوب وطم خد ونحوه (منعت) منه - ذ - كما تمنع لو كانت في حبال زوجها لان ذلك محرم كما تقدم في الجنزة (فذا منعت) من ذلك (والا) حجت عنه الى أن ترك المنكر) يصيبهم او كرهه عنه بما يزار به المنكر ولا ينبغي ابراقول للنساء في ذلك (وان استوى اثنا فاكثرى - ذ - فانه ممن له دوسبع - ذ - من كاهنتين) ثقبقتين اولام اولاب (والاخوين) كذلك (ونحوه) كاهمين (دم أحدهم بقرعة) لعدم نزع (فاذا بلغ) المحضون (سبعوا) كان (انتي كان عند من - ذ - منهم) لانه لا يرضى به اليه من ولدهن الجيع (وسائر العصبات الاقرب الاقرب منهم كاب عند عدهم او عند ما بينه) لقب معقمة الاب فيكون بمنزلة (في تخيير) بينه وبين ادم انه يبع ان ذم - ذ - (واقامة ولد له) اذا اراد أحدهما معرا على مقدم نفسه له (اذا كان) عصبه (محرم الجارية كما تقدم) ولو رضاع أو مصاهرة (وسائر النساء المسقطات) أي للعصبه كالجدد وامه وانما ذلك (كاهن) أي في تخيير والقامة وسقطه (ولا يقر العاهل) ذكر كما كان رأيتي (بيد من لابسونه) (و) ر

غزلها ثم يذبح قاله القاضي وصح في الشرح انه يصبغ به (ولا تع) معقمة من واه (من صبر) تطلى به يدين له لا طبيب فيه (الافى الوجه) ذر تطلى به وجهها الحديث أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد حلت على عيني صبرا فقال ماذا بأأم سلمة فقلت انما هو صبر ليس فيه طيب قال ايستب الوجوه لا تخيطه الا بالليل وتزعيه بالام ولا تمشط بالطبيب ولا بالداء فانه خضب (ولا) تمنع من (لبس أبيض ولو حلتها) من ابريسم لا حجب من أصل خلقته ذر يلزم تغييره كالمرأة حلتها الحلقة لا يلزمها تغيير نفسها في عدة الوفاة ونحوها (ولا) تمنع من (موتها) (نحوه) ككحل (نحوه) كاحضه غير عصب لا في معصني ثوب العصب وهو مستثنى في الخبر (ولا) تمنع (من نقاب) ذنه ليس منه وصاعليه ولا هو في معصني المنصوح عليه والخمر من معصنه لمنعه

من تشيئهم وجهها (أو لا تمنع من) (أخذت نفقروا ونحوه) كاختدعته ونفق أبداً ولها أثر من في نحو فرش لأن الأحداد في البدن فقط (ولا من تنفقوا غسل) وامتشاط ودخول حمام لأنه لا يراد للزينة ولا طيب فيه (ويحرم نحوها) أي المعتدة للوفاة (من مسكن وجبت فيه) أي العدة وهو الذي مات تزوجها وهي ساكنة نيب ولو مؤثراً أو معاراروى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وأم سلمة لحديث غير يعقوبه أمكن في بيتك الذي أناك فيه نيز وجل حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرار وأما الخدعة وصححه الترمذي (الاحتاجة) تدعو إلى ٣٣٢ خروجها منه كزوجها منه (نكوف) على نفسها أو مالها (ولحق) وجب

(بصلحه) لأن وجود من لا بصونه ولا يصلحه كعدمه فتنتقل عنه إلى من يليه (والاعتدة ولو أني) يكون (عند أمه ولو بعد البلوغ) لاحتاجة إلى من يحسنه ويقوم بأمره والنساء أعرف بذلك (تتمه) قال في المبدع لم أقف في الخشني المشكل بعد البلوغ على نقل والذي ينبغي أن يكون كالنبت البكر حتى يجي في جواز استقلاله وانفراد عنه أبويه الخلاف

كتاب الجنائيات

(وهي جمع جناة وهي) إفساد ما يمدى على بدن أو ماله وشراً (التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصاً أو غيره) أي مالا أو كفارة وسماً الجنابة على الأموال غصباً ونهباً وسرقة وخيانة وأتلافاً (قتل آدمي بغير حق) بأن لا يكون مرتداً أو زانياً محصناً أو قاتلاً لما كافته أو جربياً (ذنب كبير وفاعله فاسق) لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى ثلاث الشب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه (وأمره) أي القاتل (إلى الله ان شاء الله) لقوله تعالى إن الله لا يفرق بين شركاءه وهو يفرق ما دون ذلك لمن يشاء (وتوبته مقبولة) لعدم الأدلة وقاله أكثر أهل العلم وخالف ابن عباس لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً بالآية وهي من آخر ما تزل لم ينسخها ما شئنا وجهه إلا كثر أن الله لا يفرق بين شركاءه وهو يفرق ما دون ذلك إن يشاء فهو تحت المشيئة والآية الأولى محمولة على من قتله مستحلاً ولم يقب أو على أن هذا جزاؤه إن جاز أموله العقوان شاءه لا يقال لفظ الآية أفظ الخبر والاختبار لا يدخلها النسخ لأننا نقول بدخاها الخصيص والتأويل (ولا يسقط حتى المقتول في الآخرة بمجرد التوبة) كسائر حقوقه (قال الشيخ قتيبي) هذا يأخذ المقتول من حسنات القاتل بقدر مظلته بكسر اللام وفهها (فإن اقتص) للمقتول (من أقاتل أو فاعله) أي عني وإليه عن القصاص (فهل يطالبه المقتول في الآخرة على وجهين) أحدهما بطالبه ويؤديه ما (قال القاضي عياض في حديث صاحب النسوة وهو حديث صحيح مشهور) فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتار يدان تبوء بآثامك وأثم صاحبك (في هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية وإن كفر ما بينه وبين الله تعالى كما جاء في الحديث الآخر فهو) أي قتل القصاص (كفارة له) أي لحق الله (ويبقى حق المقتول) فله المطالب به قال في النهاية في باب النون مع السين النسخة بالكسر سيرة مظفور يحمل زماماً للبعير وغيره وقد ينسخ عريضة تجعل على صدر البعير (ويأتي في باب المرتد له تتمه) وتوضيح (والقتل) وهو قتل ما يكون سبباً لزهوق النفس

عليها أن تخرج لأجله (وتحويل مالكه) أي المسكن (لها) أي المعتدة لوفاة (و) (كطلبه) أي مالك المسكن من معتدة لوفاة (فروق أجرته) المعتدة (أولا) (بجد) المعتدة لوفاة (ما) أي مالا (تذكرى به الامن مالها) لأن الواجب السكنى لا تحويل المسكن فإذا تعدت السكنى سقطت (فيحوز) نحوها (إلى حيث شئت) لسقوط الواجب للعذر ولم يرد الشرع بالاعتداد في معين غيره فاستوى في ذلك القريب والبعيد (ونحول) بالماء للفعول معتدة لوفاة (لأذاها) لجبرائها (لا) فنحول (من حولها) دفعا لأذاها ومنه يؤخذ تحويل الجمار السوء ومن يؤذى غيره (ويلازم) معتدة (منقلة) من مسكن وجبت فيه العدة (بلا حاجة) إلى نقلها (العود) إليه لثمت عدها فيه تداركا للواجب (وتنقضي العدة) للوفاة (بعضي الزمان) الذي تنقضي به العدة (حيث كانت) لأن المسكن ليس شرطاً للمعدة الاعتداد (ولا تخرج) معتدة لوفاة (الانهار) لأن الليل مظنة الفساد ولا تخرج منها إلا

(لاحتاجة) من يبيع وشراً ونحوهما ولو كان لها من يقوم بمصالحها فلا تخرج لاحتاجة غيرها ولا لعمادة وزبارة ونحوهما (ومن سافرت) زوجته دونها (بأذن) والألفاظ اهره ترجع مطلقاً (أو) سافرت (معه لنقله) من بلده (إلى بلد آخر) (فات قبل مفارقة البنين) أي بنيان البلاد الذي خرجت منه رجعت واعتدت بمنزله لأنها في حكم المقيمة (أو) سافرت (لتغير النقلة) كتجارة وزبارة (ولو) كان سفرها (لحج ولم تحرم) ومات (قبل مسافرة قصر) رجعت و (اعتدت بمنزله) لما روى سعيد بن منصور بإسناده عن سعيد بن المسيب قال توفي أزواج نساء وهن حاجات أو معتمرات فردهن عمر من ذي الحليفة حتى يعتددن في بيوتهن ولأنها لم تكن أن تعتد في منزلها قبل أن تذهب لزمها كما لم تفارق البنين (و) أن مات زوجها (بدها) أي بدها مفارقة

البيان ان كان سفرها الزنقة او مسافة القصير ان كان لغير ناقة (فخير) يعني ان جوع فمعتدق منزله ان ينظر الى حصدها لان كلا الدارين سواء اليها انها كانت ساكنة بالاول ثم خرج عن كونه منزلا لها بذاته في الانتقال عنه كالموت وحولها قبله والشافعي لم يصرح بها لانها لم تسكنه وحيث مضت فمضت احابها فان كان لغيره او زيارته فان كان قد رطبا صدقة قامت او لا اقامت ثلاثا فامضت او قضت حاجتها فان كان خوف ونحوه اتمت المدة بكانها وكذا ان كانت لا تصل الى منزلها الا بعد انقضاء ايامها العود لنتهايه وان اذن طاف في النقة من دار الى اخرى فان مات قبل خروجها اعتدت بالاولى ٣٣٣ وبعده تعديا لثانية ويدينها بخير (وان

احرمت) من سافرت لاذن زوجها
لمع ومات (ولو) كان احرامها
(قبل موته) قبل مسافة قصر
(وامكن الجمع) بين احديهما
منزلا وبين الجمع بان تسع الوقت
لحده اعادت لمنزلها فاعتدت به
كالموت (ولا) يمكن الجمع
ان كان الوقت لا ينسج لما (قدم
مع) (دها) عن بلد هان
سكنا سافرت مسافة قصر
فاكثر لو حو بل لمع بالاحرام
وفي منها امن اتمام سفرها ضرر
عليها بتضييع الزمان والنفقة
ومنع أداء الواجب ومضى
رجعت من المع وبق من عدته
شيئا فمضت في منزلها (والا) تعد
مسافة قصر وقد احرمت
(فاحدة) تنفذها لام في حكم
المقبة (وتخل لموت) اي الجمع
(بعمر) فتسقي على احرامها
حتى تنقضي عدته ثم تسافر
لعمرة فتأخذ المانقصة في
العوات وفيها في ارامكم
انفسه فمضت به مرة وان لم يكم
تخلت لخلل الحصر (وتنفسد
بائس) طافه واحكمرا ونفس
(ب) مكان (ما مومن من البلد)
لدى مات به (حيث مات) منه
فصلها من فاطمة بنت قيس

وهو مفارقة الروح البنية (ثلاثة ضرب) احدها (عديم يخص القصاص به) دون قسمه
(و) الثاني (شبه عمد) الثالث (خطا) وهذا تسمي اكثر اهل العلم وانكر ما كتب به
العمد وقال ليس في كتاب الله الا العمد والخطا و جعل شبه العمد من قسم العمد وحكي عنه
مثل قول الجساعة وهو الصواب لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذ ان دية الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل مخار بعور في
بطونها ولادها رواه ابو داود وهذا نص في ثبوت شبه العمد وقسمه الموق في المقنع الى اربعة
اقسام فزاد ما جرى مجرى الخطا وهو ان يثقل الدائم على شخص فيقتله ومن يقتل به
كفر بغير محرم ونحوه وهذه الصور عند اكثر اهل العلم من قيم الخطا (ويشترط في القتل
العمد القصد) فان لم يقصد القتل فلا قصاص له حديث عني لا مقي عن الخطا والقتل
وما استكرهوا عليه (في القتل) العمد من يقتل قصدا بغير غلب على الظن (موت) اي المقتول
(به عالميا يكونه) اي القتل (ادما معصوما) فلا قصاص بمالا يقتل غالبا لان حصول القتل
بمالا يغلب على الظن موته به يكون اتفاقا كالسبب او حب الموت غيره والامم تختلف الموت
عنه في غير تلك الحال على الاكثر وكذا الاقصاص ان لم يقصد او قصد غير معصوم (وهو) اي
قتل العمد الموجب للقصاص (تسمية اقسام) فلا تقرأ (احدها) ان يجرحه بمجدله مور
بفتح الميم وسكون الواو (اي دخوله ونورده في البدن بقطع اللحم والجلد كسكين وسيف وسنان
وقدوم اريفر زبنة) بكسر الميم (او ما في معناه) اي سهام الحديد المذكور (ما يحد ويخرج
من حديد ونحاس ورصاص ونحوه) وجاز وخشخشة وقصب وعظم حرم ولو صغيرا
كشروط سهام فمات المجرع (ولو طالت علته منه ولا علة به غيره) اي الجرح ولو كان في غير
مقتل كالاطراف لان الحديد لا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل بل دليله لقطع شحمه
اذنه او اذنه فمات ولان العمد لا يختلف مع اتحاد الالة والعمل بسرعته الا قصدا وابطاله ولان في
البدن مقاتل خفية وهذا سرية وموروثا شبه الجرح الكبير (ولو لم يداوه) اي ان جرح (قد
عليه) اي العوا لانه ليس بواجب بل ولا مستحب فتركه ليس بقتل (او بغیره) الجاني (ما جرحه
اوشوكة ونحوها) من كل محدده صغير (في مقتل كاهن او مؤاد) وهو الملب (والحصرة
والصدغ واصل الاذن والخمين فمات) في الحال (او) جرحه (ببره ونحوها) اي غير مقتل
(كالالية وان خذفت في الحال او) لم يمت في الحال اسكن (بقى ضمه) يمنع الضاد وكسر الميم
اي مثامنا (حق ممت) ففي ذلك كله القود لان الظاهر انه مات به على الجاني (وان قطع)
اي ايان سلامة خطره من اجني مكاف به برادته فمات عليه القود (او بط) اي شرط (سنة
خطرة) يخرج ماءها (من اجني مكاف بغير ادنه فمات فليها قود) زنه جرحه بغير برادته جرحه

قالت طائفتي زوجي ثلاثا فان لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استدي اهل داره وسلم (وتبنت الابه) اي بامامون من البلد
الذي شاءته (ولا تسافر) قبل انقضاء عدتها لما في البيوتة بغير منزه وصهره الى غير بلد من التبرج اعرض للرصة (وان
سكنت باثن (عساوا) ومبين في السفل (او) سكنت (سعداوا) سكن (مبين والآخر بينه) باب علقان) حاركا كما ما جرحه بين
مجاورتين (او) كان (معها محرم) وان لم يكن بينهما باب مفتوح حارضا فمات بها (و) جرحه فان لم يكن معها
محرم لم يجز لان الخلوة لا حنية حرام (وان اراد) مبيتها (اسكنه بغيره او غيره) اي غير منزله (معها) (سكنه) (نحوه) امرائه
ولا يحدور به) من رؤيته ما يحد له رؤيته او خوف عليه وحيه (لزمها) سلال خلق فدية وضرب عليه وكان له اختياره (وان

الزوجه) أي غير طلاقا (نفقة كمتدلة) وطه (شبهه أو) من (نكاح فاسد أو مستبرأ لعنتي) فهي بالسكنى عليهن بما يختاره
الواطي أو السيد فخصينا الفرائض بلا محذور ولا يلزم السيد والواطي أسكنها حيث لا حل (ورجعت في لزوم منزل) مطلقا لا في
الأحداد (كتوفي عنها) زوجها ناصا لقوله تعالى ولا تتخذن رجوع من بيوتهن ولا يخرجن وسواء أذن لها المطلق في الخروج
أو لا لأنه من حقوق العدة وهي حق لله تعالى فلا عليك الزوج إسقاط شيء من حقوقها كما لا عليك إسقاطها أي العدة (وان امتنع من)
أي زوج أو مبين (لزمته سكنى) زوجته ٣٣٤ أو بياته الحامل (أجبر) أي أجبره الخا كم بطلب من وجبت لها كسائر

الحقوق عليه (وان غاب) من
لزمته السكنى (اكثرى عنه
الحاكم من ماله) ماله
لقيامه مقامه في أداء ما وجب
عليه (أو اقترض) الحاكم
(عليه) أن لا يجهله مالا أحرة
المسكن (أو فرض) الحاكم
(أجرته) أي المسكن لتؤخذ
منه إذا حضر (وان أكثرته)
أي المسكن من وجبت لها
السكنى (بأذنه) أي من وجبت
عليه (أو بأذن حاكم) أن
تجوزت عن استئذانه (أو
بدونهما) أي دون أذنه وأذن
حاكم ولو مع قدرة على استئذان
حاكم (رجعت) بئذ ما أكثرت
به لقيامها عنه بواجب كسائر
من أدى عن غيره دينا واجبا
بنية رجوع (ولو سكنت) مع
غيته أو منعته أو بأذنه (في
ملكها) بنية رجوع عليه بأجرته
(فلها أجرته) لو جوب أسكنها
عليه فزمنه أجرته (ولو سكنته)
أي ملكها (أو أكثرت) مسكنها
(مع حضوره وسكوته) لا طلب
لها عليه بشئ لأنه ليس بغائب
ولا يمتنع ولا أذن كما لو اتفق على
نفسه من لزمته غيره نفقته في
هذه الحال

باب استبراء الاماء

لا يجوز له فكان عليه القود وحيث نعمة كذب به فان كان بأذنه فلا ضمان لكن إن جنت يده
أو كان غير حاذق ضمنه يديه (وان فعله حاكم من صغير أو مجنون) لمصلحة فلا شيء عليه (أو) فعله
(وليها) أي ولي الصغير والمجنون (لمصلحة فلا شيء عليه) سواء كان الولي أباً أو وصيه لأنه محسن
بذلك كما لو خنته فأتها القسم (الثاني أن يضرب به بمقتل) كبير (فوق حدود الفسطاط الذي تقتله
العرب لبيوتها فيه رقة ورشاقة لا) بمقتل (كهو) أي كعمود الفسطاط وهو الخشب الذي يقوم
عليها بيت الشعر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن المرأة التي ضربت جارتها بعمود
فسطاط فقالت لها وجنتها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بقرعة وبده المرأة على
عاقبتها والمعاذلة لا تحمل العمد فدل على أن القتل بعمود الفسطاط ليس بعمد وان العمد يكون
بما فوقه (وأما العمود الذي تقتله الترك وغيرهم نعيمهم فالقتل به عمداً لأنه يقتل غالباً أو
يضرب به بما يوجب على الظن موته كالقتل بضم اللام تشديداً للمثانة فوق (نوع من السلاح
والدبوس وعقب الفاس والكوزين الخشب الثقيلة التي يدق بها الدقاق الثياب والسندان
أو) يضربه (بحجر كبير أو يلقى عليه حائطاً أو سقفاً أو حجرة أو خشبة عظيمة أو يلقيه من
شاهق أو يكررها ضرب) عليه (بخشبة صغيرة أو حجر صغير) لأن ذلك كله مما يقتل غالباً (أو
يضربه به) أي بما ذكر من الخشب الصغيرة أو الحجر الصغير (مرة) في مقتل ونحوه (أو يتركه
يده في مقتل أو في حال ضعف قوته من مرض أو ضعف أو كبر أو حرق أو مفرط أو برد شديد ونحوه
فأت فعله القود) لأن ذلك الفعل يقتل غالباً (وان ادعى جهل المرض في ذلك كله لم يقبل)
وكذا إن قال لم أقصد قتله لم يصدق لأن الظاهر خلافه (وان لم يكن كذلك) أي وان لم يكن
الضرب بما ذكر من الخشب الصغيرة أو الحجر الصغير أو الماكز باليد في مقتل ولا في حال ضعف
قوته ونحوه مما ذكر (نفية الدية لأنه عمداً خطأ) لا يكون لا يقتل غالباً (الان يصغر جرماً
كالضربة بالقلم أو الأصبع في غير مقتل ونحوه أو مسه بالكبير ولم يضربه) به (ولا قود فيه
ولاديه) لأن ذلك الفعل لا يتسبب عنه قتل ما تقسم (الثالث أن يجمع بينه وبين أسد أو غيره يضيق
كرز به ونحوه أو زبينة الأسد) بضم الزاي (حفرة تحفر له شبه البشر) قال في الحاشية الزبينة
حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد وغيره (فيغفل به) الأسد ونحوه (بما يقتل مثله) لأنه
إذا تمم اللقاء فقد تم قتله بما يقتل غالباً (وان فعل به) أي الأسد ونحوه (ما يقتل مثله
فعلية القود) لأنه إذا تمم اللقاء فقد تم قتله بما يقتل غالباً (وان فعل به) الأسد ونحوه (فلا
أوفله الأدمي لم يكن عمداً لا قود) لأن السبع صار آلة لآدمي فكان فعله كفعله (وان ألقاه
مكتوفاً بحضرة سبع نفقته أو) ألقاه (بعضيق بحضرة حية فنشته أو لسهه عقرب من القوازل
وقته فعلية القود) لأن هذا يقتل غالباً فكان عمداً محضاً (وان أنشئه) بالمجعة والمهملة سواء

الاستبراء من البراءة أي التمييز والانقطاع يقال برى اللحم من العظم إذا قطع عنه وفصل (وهو قصد) أي
تربص شأنه أن يقصده (علم براءة رحم ملك عين) من قن ومكاتبه ومدمرة وأم ولد ومعلق عتقه بما يصفه (حدونا) أي عند حدوث ملك
بشراء أو هبة ونحوها (أو زوالاً) أي عند إرادته زوال ملكه يبيع أو هبة أو زواله بعق أو زوال استمتاعه بان إرادته زواله (من
حل) متعلق ببراءة (غالباً) وقد يكون تعدياً (بوضع حل) متعلق بعلم (أو بحضرة أو شهر أو بعشرة) أشهر وسبأ في تفصيل ذلك وخص
الاستبراء بهذا الاسم لتقديره بما قل ما يدل على البراءة من غير تكرار وقد تختلف العدة لما تقدم والاصل فيه حديث روي بفتح بن
نابت مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولا يسقي سميد في سبي أو طاس

وفيل

مر فو لا لوط أحامل حتى تمنع ولا غير حامل حتى نحيط حصة رواء أحمد وأبو الولد (و يجب الاستبراء في ثلاثة واضع) فقط بالاستبراء (أحدها إذا ما ذكر ولو كان طفلا) يارب أو شرا من نحوه (من أي أمه) يوطأ مثلها) بكر كانت أريضا (ولو سببه أولم شخص) أمه أو أياها (حتى ولو ملكها) (من طفل) أو أنثى لم يحل استمتاعها ولو قبلته حتى يستبرأ ثلاثا تقدم وكان له أحد بلقي أن العذراء تحمل فقال له بعض أهل المجلس نعم قد كان في جيرانه ومقدمات الوطء له ولأنه لا يؤمن كونه أحد من مائه ما هي أم ولد فلا يصح بيعها فيكون مستعانا م ولد غيره (فان عتقت قبله) أي الاستبراء ٣٣٥ (لم يخزان بكمه ولم يصح نكاحها منه أن تزوجها) (حتى يستبرأ)

لأنه كان يجره عليه وطأها قبل الاستبراء فليس العلق لحرم تزويجه بعده كالعتقة (وليس لها نكاح برة أي سببه) ولو لم يكن مائه ما هي) كسبته لأنه حرم مائه وطأه قبل استبرائها لحرم عليه تزويجها كالوطأ برة مائة (دعوى راية) كال (المنع) في منع (وهي أمع) وصحة في التحرر وجرمها في المعنى والشرح وأبو جبر وشريح ابن مهنا ونذكر فان عبدوس وقدمه في الحياوى الصغير ذكركه في أنصاف لأن تزويجها فيه نصرف بخير وطأ وكان عليه أن يعقب قبل أن يزوجها فكان اشترى ما كان عليه أن يزوجها فيه نصرف بخير وطأ قبله (ومن أحسن ما كتبه أمه حاضته) أي الكتاب وجب استبرأه وكذا أن أخذها من مكانه (أو باع) أمه (أو وهب أمه ثم عادت) الأم (إليه بفسخ أو غيره) ولو قبل تزويجها عن المجلس (حيث انقضت الملك وحاسه) ثم أوطأ ولو لم يوطأ (مشترا ومنه) لها نكاحه معها وسواء كان

وقبل مائه لولا الأخذ بطراف الاسنان وبالمهجة بالاضراس (كل أوبع) المراد به الحيوان الغنيس (أوجبه من القوائ وهو) أي ذلك الفحل (يقتل فاسق) يقتل به لأنه يقتل غالباً (وان كان) ما ذكر من انماش الكلب أو السبع أو الخبث (لا يقتل غالباً كئنه ان الجذاز أو سبع صغير) أو كلب صغير (أو كفته وألقاه في أرض غير مسبعة) بفتح الميم أي كبر السبع (فأكله سبع أو نشتته) به فاسق شبهه (فيضنه باليد على عاقته والكمار في ماله لأنه قبل فلا تاف به وهو لا يخل مثله غالباً) (وكذلك ان ألقاه شدة ود في موضع لم يهد وصوله لزيادة الماء إليه أو تحتل زيادة الماء وعدمه) فوصات الزيادة وماتت فاسقته عهد لما سبق (وان كان يعلم زيادة الماء في ذلك الوقت) وألقاه شدة ود (ف تبه وهو عهد) لأنه يقتل غالباً القسم (الرابع ألقاه في ماء بفرقه أو نال لا يمكنه التخلص منهما) أي من الماء والدار (أما لكثرة ما أوجزه عن التخلص لرض أو ضعف أو صغر أو كان مريوطاً أو منه المخرج كونه في حفرة لا يقدر على الصمود منها نحو هذا) فمات لان الموت حصل بعد فعله لم يلب على الطن اسناد القتل إليه فوجب كونه عهداً (أو حبسه في بيت أو قفله في نار أو سد المنفذ) التي لبت (حتى اشتد الخان رضى فيه النفس أو دفعه حياً أو ألقاه في بئر ذات نفس عالياً لئلا تموت فمات) لان ذلك يقتل مثله غالباً (وان ألقاه في ماء يسير بقدر على التخلص منه فلبث فيه احتياطاً حتى مات فهدر) لأنه هلك بنفسه (وان كان) ألقاه (في نار يمكنه التخلص منها لم يخرج حتى مات فلا قود) لأنه عكسه التخلص أشبه ما لوقاه في ماء يسير (ويضنه باليد) لأنه حن بالالة المفهومة إلى الحلاك وهذا أحد وجهين قال في تصحيح العروة وهو المواب والوجه الثاني لا شيء عليه وهو طاهر كلاله في التحرر وقدمه في الرعايت والحياوى الصغير ونشرح ابن رزق انتهى وجرمه في المنع (وإنما لم قدره) أي الملقى في الماء أو النار (على التخلص) قوله أنا قادر على التخلص أو نحوه (هذا) القسم (الخامس خنقه بحبل أو غيره) وهو نوعان أحدهما أن يخنقه في عنقه ثم يعلقه في شجرة فيموت فهو عهد وسواء مات في الحبل أو بقي زماناً هذا جرت به عادة الأصوص والمقدين الثاني أن يخنقه وهو على الأرض (أو سدقه وألقاه أو عصره خصيته حتى مات) أي عصره ما عصارته فلقاه غالباً مات (في مدة يموت في مثله) أي عاده عهد) لأنه يقتل غالباً وطأه ما سبق أنه به يبرئ من الدماء وان نف جميعاً لا بد في الغالب لا تموت لا يبرئها (وان كان) سداً ثم ألقاه أو عصره الخصيتين (في مدة لا يموت) مثله (في غابة) فبني عهد إلا ان يكون صغيراً إلى الغاية بحيث لا تموت الموت فيه متهت فهدر) لأنه لم يقتله (وقد خنقه وتركه) ما حتى مات ففقد القود) لأنه قد بقتل (وان تهرس) لم يوق (ومع) سداً الخنق (ثم مات في الأضمار) على الحياوى أنه لم يقتله أشبه ما لو برئ لجرم ثم مات القسم

المشتري جلا أو أمراً (د) يجب استبراء (ان عادت مكاتبته) إليه بهجر (أو) عدا به (رحمها) بغير (أو) ديه (رحم مكاتبته المحرم بهجر) مكاتبته أو مكاتبته عن أدائها ككتابة نسق ماله على المكاتبته وعملوكه ملكه بملكه ماله ملكه ملكه قبل الوطء ملك للسيد فدان عجز عاد إليه (أو) أمه من رهن) ولا استبراء بملكه بملكه (أو) أحسن منه وقد حاضت قبل ذلك أي العود أو العك أو الأخذ ولا استبراء لسبق ملكه فلا تقيد دمه بوجه (أو) أسلمت) أمه (بحرية) حاضت هذا سيد مسلم (أو) أسلمت (ونقية) عند سيد مسلم حاضت هذه (أو) أسلمت (مرتدة حاضت عنده) ولا استبراء لعدم نكاحه ملك ولا علم براءة رجهن بالاستبراء عقيب الملك (أو) أسلم (مات بعد رده) فلا استبراء على أمه لما تقدم (أو) ملك صغيرة لا يوطأ مثله (هذا استبراء لأن براءة رجهن

مختصة (ولا يجب) استبراء (ذلك أني من أني) أو ذكر لانه لا فائدة فيه (وسن) استبراء (من مثلث ووجهه) بارت أو شراؤه ونحوهما (ليعلم وقت جاهها) أن كانت حاملا (ومنى ولدت لسته أشهر فكثر) من مملكتها (فأم ولد ولو أنكر الولد بعد أن يقر بوطئها) لأنها صارت فراشا له بوطئها والولد لا فراش ولا (لا) نصير أم ولدان ولدت (لاقل) من ستة أشهر ومن مملكتها أو عاش له لم يات منه من الزوجة (ولا) أن أتت به لاكثر من ستة أشهر (مع دعوى استبراء) لانه ليست فراش له وتقدم في باب ميراث الحمل يجب استبراء زوجته حرة مات ولدها عن ورثة ليس فيهم من يجب ٣٣٦ حملها أن كان (ويجزي استبراء من) أي أمة (ملكك بشراء أو هبة

ووصية أو غنمة أو غيرها) كالأخذوة أجرة أو جعله أو عوضا عن خلع ونحوه وان وجد استبرأؤها (قبل قبض) لها (و) يجزي استبراء (لمشتر من خيار) لوجود الاستبراء وهي في ملكه كما بعد القبض أو انقضاء الخيار (ويؤكد كيدموكل) فقبضه كقبضه لقيامه مقامه وان ملك بعض أمة ثم باقيا فالاستبراء منذ ملك الباقي (ومن ملك) أمة (مستدة من غيره) اكتفى بالعدة (أو) ملك (مزوجة فطلقها) زوجها بعد دخولها أو مات زوجها اكتفى بالعدة (أو زوج) سيد (أمنه) ثم طلقته بعد دخوله اكتفى بالعدة (لحصول العلم بالبراءة) بها فلا فائدة في الاستبراء (وله) أي من ملك مستدة منه (وطه) مستدة منه (بغير طلاق ثلاث فيها) أي عدته لانه لا يلزمه استبرأؤها من مائه فان باعها حلت لمشتريا بنقض عدها (وان طلق من ملكك) بالنساء للغير (مزوجة قبل الدخول وجب استبرأؤها) نصا وقال هذه حيلة وضعها أهل الرأي لادمن استبرأها لانه لم يجد له

(السادس حبسه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما) أي الطعام وحده أو الشراب (أو) منعه (الدفاع في الشتاء ولياليه الباردة) قاله ابن عقيل حتى مات جوعا أو عطشا أو بردا في مدة يموت في مثلها غالبا بشرط أن يتعذر عليه الطلب فعمد (لان الله تعالى أحرى العادة بالموت عند ذلك فاذا تمده الإنسان فقد تعدد القتل (فان لم يتمد) - لم يدا الطلب وتركه حتى مات (فهو) لانه الله لك لنفسه (كتر كرهه موضع فصاده والمدة التي عوت فيها غالبا تختلف باختلاف الناس والزمان والأحوال فاذا عطشه في الحرما في الزمان القليل وعكسه في البرد وان كان) حبسه مع منعه الطعام والشراب (في مدة لا يموت فيها غالبا) هو (عمدا خطأ وان شكك كئنا فيها) أي في المدفوع عوت فيها غالبا (أو) لم يجب القود (لمد تحقق موجهه القسم) (السابع سقاه سحاما لايه) لم (المقتول) به أو خالطه بطعام ثم أطعمه أباه أو خلطه بطعام آكله فأكله وهو لا يعلم به (فأت فعليه القودان كان) ذلك السم (مثله يقتل غالبا) لما روى أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسهومة فأكل منها النبي صلى الله عليه وسلم وبشير بن الملاء فلما مات بشير أرسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم فاعترفت فأمر بقتلها وراه أبو داود (وان علم آكله) أي السم (به وهو بالغ عاقل فلا ضمان) كما لو قدم اليه سكينه فقتل به نفسه (وان كان) الآكل (غير مكافيان كان صغيرا أو مجنونا ضمنه) واضع السم لان الصبي والمجنون لا يبرء بفعله ما (وان خلطه) أي السم (بطعام نفسه فأكله انسان برة - يراذنه فلا ضمان عليه) لانه لم يقتله وانما هو قتل نفسه أشبه ما لو حفر في داره بئر يقع فيها اللص اذا دخل يسرق منها وسواء دخل بذنه أو بغيره حيث لم يذنه في الآكل (فان ادعى القاتل بالسم عدم علمه انه قاتل لم يقبل) منه لان السم يقتل غالبا (كما لو جرده وقال لم أعلم انه يموت وان كان) ما سقاه له (سملا لا يقتل غالبا) فقتله (فشهده) لانه قصده الجنانية لا يقتل غالبا (وان اختلف) في السم المسقى له (هل يقتل غالبا أو لا وتم بينة) لأحدهما (عمل بها) اذا كانت من ذوى النجاسة به (وان قالت) البينة أن ذلك السم (بقتل انفس الضعيف دون القوى أو غير ذلك عمل على حسب ذلك) لانه يمكن (فان لم يكن مع أحدهما بينة فالقول قول الساق) لانه منكر القسم (الثامن أن يقتله) بسحر يقتل غالبا فهو عمد اذا كان الساحر يعلم ذلك أشبه ما لو قتله عمدا (وان قال) الساحر (لا أعلمه) قاتلا لم يقبل قوله (لانه خلاف الظاهر) (فهو) أي الساحر (كدم حكما) أي في حكمه السابق (واذا وجب قتله) أي الساحر (بالسحر وقتل) به (كان قتله به حدا) قاله ابن الهاء ويصح في الانصاف ومقتضى ما قدمه المصنف كغيره في الحدود انه يقتل قصاصا انتقد من حق الأدمى (وتجب دية المقتول في تركته) أي الساحر كما لو مات أو قتل بغير السحر (والمعيان الذي يقتل بعينه) قال ابن نصر الله في حواشي العروغ ينبغي ان يلحق بالساحر الذي يقتل

بسحره

الملك فيها ولم يحصل استبرأؤها في ملكه فلم تحل له بغير استبراء كما لو لم تكن مزوجة ولا نذر بعدة الى

اسقاط الاستبراء بان تزوجها البائع اذا أراد بيعه هاتم اذ اتم البيع طهها وزوجها قبل دخوله (الثاني اذا وطئ أمته) التي يوطأ مثلها (ثم أراد تزويجها أو) وطئها ثم أراد (بيعها حرما) أي ان تزويجها والبيع (حتى يستبرأ) لان الزوج لا يلزمه استبراء فيفضي الى اختلاط المياه واشتباها الانساب ولان عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جار به كان يطؤها قبل استبرأها ولان المشترى يجب عليه الاستبراء لحفظ مائه فكذا البائع وللشك في صحة البيع قبل الاستبراء لاحتمال ان تكون أم ولد ولانه قد يبرئها من لا يستبرئها فيفضي الى اختلاط المياه واشتباها الانساب (فلو حال) فزوجه أو باعها قبل استبرأها (صح البيع) لان لا رسل عدم

﴿وقف على ظلمة العلم من الخنابة﴾

الجل (دون النكاح) فلا يصح كنز وبيع العتقة (وإن لم يظن) سيدها منه (أي بها) أي البيع والنكاح (فله) أي الاستبراء لعدم وجوده
أذن الموضع (الثالث إذا عتق أم ولده أو) اعتق (سريته) أي أمه التي أخذها لوطه من السر وهو الجاع لأنه لا يكون إلا سرًا أو قال
الأهرى خصوصًا لأنه بهذا الاسم فرقا بين المرأة التي تمكك ولامة (أومات ع) أي عن ولد السر بفسيده (أمره) استبراء
نفسها) لأن فراس سيدها وقد فارقها بالموت أو العتق فلم يضره تمتع في سر غيره لاستبراء (أو) لأنها استبراء (استبراءها
قبل عتقها) للحصول على ميراثه (لرحم) أو أراد (معتقها) (نروحه) ٣٣٧ أي بغير وجهه، وإذا استبراء ثم لم ينقل

بشهره غالباً إذا كانت عينه بسطع القتل ما وجدته باحتية وهو جرح به فقه ص) منه فعل
به ما يقتل غالباً (وان فعل ذلك بغيرة الجناية فقتل حبه الله خطاً يجب فيه ما يجب في القتل
الخطأ وكذا ما ألتفه بيسته بنو حبه فيه القول بضمانه الا ان يقع بغيرة فدينه حدها ضمان
انتهى و باقي التعزير) وقال ابن القيم في شرح منازل التمرين ان كان ذلك بغيرة احتياجه
بل غلب على نفسه لم يقص منه وعابه الدنيا وعذ ذلك وفقد على رده وعلم انه يقتل به ما غ
لوالى ان يقتله بقتل ما يقتل به فيعينه ان شاء كما ان هو المقتول وارقتله فبصا صا صا صا صا
لانه غير مماثل للجناية قال وسأت شخضاً عن القتل بالحال هل يوجب قصاص فقول
ان يقتله بالحال كما يقتل به وفريق ابن القيم في المشهد ان في من المشاهدين العاش والساحر من
وجهين والدين نظراً بقتلهم ان مشوب بحد من حيث الطبع يحصل للظور منه ضرر قال
بعضهم وانما يحصل ذلك من من يصل من غير العاش في الهواء الى بدن محبوب ونظره في آثار
الحائض فتع يدها في اثناء الابن فيقتلوه وضعت به مطهره الى بدن العاش فيقتلوه في عين
الارمذ فمردو يتشاءب واحد يحضره فيقتل به قاله الخطابي في شرح القسمة (الشيخان يشهد
اثنان فما كثر على شخص يقتل عداورده حيث امتنعت التوبة) يشهد (اربعة كثر من
محضين ونحو ذلك مما يوجب القتل فقتل يشهدونهم ثم رجعوا واغفروا بقتلهم ما اغفروا
فعلهم انفسهم) لما روى القسمة بن عبد الرحمن ابن ابراهيم شهداء عد على انه مرق
قطعه ثم رجعوا عن شهادتهم فقالوا على لواء لم انكجأ عدتاً قطعت ايديكم ولا لم توصلا
الى قتله بسبب يقتل غالباً الله المذكرة وقوله حيث امتنعت التوبة بالتمسك بالتمسك الله
اورسوله ونحو ذلك بخلاف ما تقتل فيه التوبة ديمكة ديمكة بالتوبة وكذا في الخ ثم اذا
حكم على شخص بالقتل علم بالذات) أي بكذب البينة (متعمد يقتل واعترف) خذ
بذلك (فعلية القصاص) لانه في مذهبنا في الشهود كان الاصل بسببه عدا كما في القتل احصا
بسبب الشهودين (ولو ان لوى الذي باشر قتله اقر بعمه بقتل الشهود ونفذ قتله
فعلية القصاص وحده) لانه باشر القتل عدا بغيرة حق (فان قرأ الشهود بالوحي واحد
جميعه بذات) أي بالسكدة وقوله بقتله (ولو ان لوى يشهد) لقول (فقه ص وحده ايضا)
لانه باشر القتل عدا عدواً قال في اشرح بيحي لا يجب على غيره من قتلهم من عدو
والمباشر يظن حكمها كالذافع مع الحذر (واذا كان لوى لم يشهد) اعني (وعداً وشركيه
فان كان الوكيل عدا فعليه انقص وحده) لانه لم يشهد (واذا) أي ورجل الوكيل عدا
(فعل لوى) انقص من كونه شر (باعتصم من شره لم يباشره ولم يشهد) ثم وعني
زمت الدية الحاكما وبينه فقهى بينهم سواء على الحد (ثم من واحد منهم) لا بجميعهم ، وب

٥٤٣ - (كشف القناع) - ثالث - عبد المشر من اسيرة ابي عفت في سنة ثمان مائة واربعمائة (ومن اشترى امه وكان ثمنها طوله ولم يمتد ثمنه). ثم فرجها (لم تفرج) بشر (ابن روهق) من اسيرهم) هذه المراسل وحدثت من احتلاط المياه (وادمان) وجام ولد وسيدده (وهو - أسفه) (موترا) قاب (يحمي) (ي) بموضع رقه شهر من وجهه - انام أوجهات المدة بين مورز وده وسيدده رزها - عده من آحر حب انطو من عده حره لواء (واسيراء) انه يحتمل ان يكون الزوج مات آخر الاسيرة عليها بل عده حره وطافه يحتمل ان يكون - لزج مات ولوا فقتل عده ثم مات السيد بعد ذلك رها

الاستبراء فلهذا يخرج من الهدية يمين الاباطولهما ويندرج فيه الاقل لكن تقدم فيه لأنه اذا مات السيد بعد عدتها الاستبراء عليها حيث لم تصرف راشاله ويمكن حمله على ما اذا علمت ان آخرهما موتا أصابها وجهلته (ولا يرث) الامه ولو أم ولد شيئا (من الزوج) لانها لم تحقق حرمها قبل موت زوجها (والا) بان علم بان بين موت سيدها وزوجها شهرين وخمسة أيام فقط (اعتدت كحرة لو فاة فقط) لاحتمال تأخر موت الزوج فتلتزمها عدة الوفاة من موت لانه أحوط ولا استبراء عليها لانه ان كان الزوج هو المتقدم فنقد مات السيد وهي معتدة منه وان كان هو المتأخر فنقد مات ٣٣٨ وهي مزروجة فلا استبراء على التقديرين فصل واستبراء حامل بوضع

ما تنقض به العدة (و) استبراء (من تحيض بحبضة) نامة الحديث لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حبضة (و) لا يحصل استبراء (بمقيتها) أي الحبضة اذا ملكها حائضا للخبر (ولو حاضت بعد شهر) أي لو كانت الامه استبراء من ذوات الحيض ولا تحيض الا بعد شهر عند ملكها (و) استبراء (بمحبضة) نصا لا شهر لانها من ذوات الحيض ولو أم ولد (و) استبراء (آيسة وصغيرة) بالغ لم تحض بشهر (لاقامته مقام حبضة) ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيض (وان حاضت فيه) أي الشهر (ف) استبراء (بمحبضة) كالمغيرة اذا حاضت في عدتها فان حاضت بعده فنقد حصل الاستبراء (و) اما استبراء (مرتفع حبضه) ولم تدر ما رفعه فيه شرة أشهر (تسعة) للحمل وشهر للاستبراء لما تقدم في العدة (وان علمت) ما رفع حبضه من مرض أو رضاع أو غيره (فكحرة) فلا تزال في استبراء حتى يعود الحيض فنستبراء بحبضة أو نصيب آيسة فنستبراء بشهر (ويحرم وطء زمن استبراء) كالوطء قبله (ولا ينقطع)

(ولو رجع الولي واليمنية ضمنه الولي وحده) لمباشرة القتل (ولو قال بعضهم عدنا قتله وقال بعضهم أخطأنا) ير بد كل قاتل نفسه دون البعض الآخر قاله ابن قنيس في حاشية الفروع أو قال واحد عدت قتله وقال الآخر أخطأنا فلا قود على المتعمد (لان القتل لم يتحضر موجبا وعليه) أي المتعمد (حبسته من الدية المغلظة) مؤاخذه لها بقراره (وعلى الخطي حبسته من الدية المخففة) ولو قال كل واحد منهم تعدت وأخطأ شريكى أو قال واحد عدنا جميعا وقال الآخر عدت وأخطأ صاحبي أو قال واحد عدت ولا أدري ما قبل صاحبي فعليه القود (لا عتاف كل منهما بالقتل عدوانا) (ولو قال واحد عدنا) حال كونه مخبر عنه وعن معه وقال الآخر أخطأنا مخبرا عنه وعن معه (لزم المقرب بالعد القود) مؤاخذه له بقراره (و) (لزم) الآخر نصف الدية مخففة اذا كانا اثنين (فان كانوا ثلاثة فأكثروا) واحد منهم عدنا وقال الآخر أخطأنا فلا قود وعلى من قال عدنا حبسته من الدية المغلظة والآخر حبسته من الدية المخففة ولو قال عدنا الاشهاد دون القتل فالدية (وان قال أخطأنا فعليه الدية مخففة ولو حفر في بئره بئرًا وستره ليوقع فيه أحد فوقع فيها أحد) فمات فان كان الواقع (دخل يافته قتل به) لتسببه في قتله (الا ان دخل بلاذنه أو كانت مكشوفة بحيث يراها الداخل أو لم يقصده) أي القتل فلا يقتل به وياقن بوضع من هذا في الديات (ولو جعل في حلق زيد خراطة) أي حملا ونحوه (وشدها في شيء عال وترك تحتها حجرا فزاله آخر عدنا فمات قتل من يله ون رابطه) كالخافر مع الدافع (وان جهل) المنزل (الخراطة فلا قود) عليه لانه لم يتعمد القتل (وعلى عاقلته في ماله الدية) جرم جمعته في المنتهى وغيره وقبه نظر لانه ان كان عددا أو جرب القود وان كان خطأ أو شبهه عدنا فالدية على العاقلة (ولو شدد على ظهره قربة مغنوخة وألقاه في البحر وهو لا يحسن السباحة فبعاء آخر وخرق القربة فخرج الهواء فغرق فاقاتل هو والثاني) لانه المباشر والأول متسبب (واختار الشيخ ان الدال) على المقتول ليقتل ظمما (يلزمه القودان تقدم) وعلم الحل وامل مراده اذا عذر قضينا المباشر والا فهو الاصل (والا) أي وان لم يتعمد الدال (ف) عليه (الدية) (اختار الشيخ أيضا) (ان الأمر) بالقتل يغير حق (لا يرث) من المقتول شيئا لان له تسببا في القتل

فصل وشبه العمد ويسمى خطأ العمد وعدنا الخطأ لا اجتماعهما فيه (ان يقصد الجنابة اما قصد العدوان عليه أو قصد) التأديب له فيسرف فيه بما لا يقتل غالبا ولم يجرحه بها فيقتل قصدا قتله أو لم يقصده) سمي بذلك لانه قصدا الفعل وأخطأ في القتل (نحو أن يضربه بسوط أو عصا أو حجر صغير أو بلكيزه بيده أو يلقيه في ماء قليل أو يسحبه بما لا يقتل غالبا أو سائر ما لا يقتل غالبا أو يصيح بصغير أو صغيرة وجماع على سطح أو نحوه) من الامكنة المرتفعة (في سقطان) فيموتان (أو يقتل غافلا فيصيح به فيسقط فيموت أو يذهب عقله) هذا كله

الاستبراء (به) أي الوطء فيه (فان حملت قبل الحيضة استبراء بوضعه) أي الحمل لانها من أولات الاجمال (و) ان حملت (فيها) أي الحيضة (وقد ملكها حائضا كذلك) أي استبراء بوضعه كما تقدم (و) ان حملت (في حبضة) ابتداء ما اعتده) أي المنتقل ملكها اليه (تحل) له (في الحال) ولا يطؤها حتى تغسل (لجسد ما مضى) من الحيض قبل احمالها (حبضة) وظاهره ولو لم يبلغ اقل الحيض (ونصدق) أمة (في حيض) دعته فيحل له وطؤها بعد تطهرها (فلا أنكرته) أي الحيض بان قالت لم أحض لقننه من وطئها لعدم الاستبراء (فقال أخبرني به) أي بانها حاضت وقدم مضى ما يمكن حبضه فيه (صدق) لانه الظاهر (وان ادعت) أمة (موروثه) فحرمها على وارث بوطء مورثه) كايه أو ابنه صدقت وادله ما لم تكن مكنته قبل (أو) ادعت أمة (مستبراء أن طار وصادقت) فيه

لأنه لا يعرف الامن - هـ (كتاب الرضاع) يفتح الرضاع بفتح (وهو) لغة من ابن من ثدي وشربه هو (شربه من لبن) في الحولين (ناب) أي اجتمع (عن جل من ثدي امرأة) متعلق بعص (أو شربه ونحوه) كما كلفه الله سبحانه وسوط به وجور (و بحره) رضاع (كغيب) لقوله تعالى وأما حكمه إلا في أرضه منكم وأخواتكم من الرضاعة حديث عائشة تعرفوا ما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة ولفظ ابن ماجة من النسب وأجمعوا على أن الرضاع محرر في الجنة (في أرضه ولو مكرهه) على أرضاعها (بلين جل لاحق بالواطئ) نسبه (طفلا) في الحولين ذكر أو أنثى (مصدر) في المرضعة والواطئ الآخر في الذي ناب عنه المين (في تحريم نكاح) متعلق به (أراد) في (ثبوت محرمة) في (أباحة نظرو) أحاطة ٣٢٩ (أبوة) لأن في حجب نفقة وأنت

وعنق وردنم ده ونحوهما (أوبه)
 أى الطفل (و) صار (هو) أى
 الطفل (ولدهما) يعنى حسكر
 (و) صار (أولاده) أى الطفل
 (وان - فلوا أولاد لدهما) وهو
 اعقاب (و) صار (أولاد كل
 منهم) أى المرضعة من الواطئ
 المذكور (من الآخرا) (من غيره)
 كأن تزوجت المرضعة بغير مفسار
 لها منه أولادا وتزوج الواطئ
 بغيرها وصار له منها أولاد
 فالذكر هو منهم يصير وناخوته
 والنات اخواته (و) يصير
 (آ. و) أى المرضعة والواطئ
 المذكور (أجداده) أى الطفل
 (و) أمه تمها (حداثة) (صار
 اخواته وأخواتها) أى أخوة
 المرضعة وأخواته والواطئ
 وأخوته (اعلمه) وعلمته وأخواته
 وحديثه) ذن ذلك كانه فخرج
 ثبوت ذمومة وذو، (ولانتشر
 حرمه) رضاع (يعنى بوجده
 مرتفع أو بوقفه من فخ وأحتسب
 بسبب) ذن فدرجت (وأب
 وأم وعم - ع - فدرجوا) من
 بسبب راز فرقة (تقرب
 مرضعة ذى مرتفع وأخيه من
 بسبب) جماعة (و) عمل (أمه)
 أى المرضع (وأخوته من بسبب

لا فدية لماروى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مروى قال عقل شبهة الدم مع ما مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبهم وأما أحمد وأبو داود وعن عبد الله بن عمر مروى إلا أن يـ قـل الخـة
شبهة الدم قـتل السوط والعصافيه مائة من الابل منها أر بدون في بطونهم أولادهم راء أحمد
وأبو داود وابن ماجه ولم من حديث ابن عمر مثله ورواهما في والدارقطنى مسنداً وأومر سـلا
وهذا القسم يشبه بالسنة والقسمان الآخران يشبهان بالكاتب وفيه الكفارة (أدوات) الجنى
عليه لقوله تعالى ومن قـتل مؤمناً خطأ فـتـقـرير رقية ذمته وانطأ مـو حـود في هـذه الصور
(والدية على العاقلة) لحديث أبي هريرة قال اقتلت أماً إن من هـذيل فرمى أحدهما الأخرى
بحجر فقتلها وما في بطنها فقتل النبي صلى الله عليه وسلم إن دية حنينها عـداو وأيدى وقضى بدية
المرأة على عاقلتها متفق عليه (وإن صاح بمكلف أو مكلفة فـقـط) وما تأ وأذهب عقله (فلان
عليه) إذا لم يقتله إلا أنه لم يحن عليهم (وأما كـ الحية محرم وجنابة) لأنه إن كان معصياً
الهلاك وقال تعالى ولا تـلقوا بأبديكم إلى التهلكة (فلو قـتلت) الحية (مـكـه) من مدعى المنفعة
ونحوه) هو (قائل نفسه) لأنه قول بها ما يقتل غالباً (و) أما ما كـ الحية (مع انظر) أنه لا تقتل
فتشبه عـمد بمنزلة من أكل حتى يشم فإنه لم يقصد قتل نفسه) هـذلت وتظاير ذاك كل ما يقتل بحال من
المشي في الهواء على الجبال والجسرى في المواضع البعيدة عما يغـله أو باب البطالة والسطارة
ويحرم أيضاً ما عانتهم على ذلك وأقرهم عليه

فصل وانما ضرب بالان في القول (كرمي صيد او غرض او شخص ولو هو صوما او
 بهيمة ولو بحترمة فيصيب آدمي او صوما لم يقتله) فهو ضاعف في المذنب وهو مائة في كل عامه
 في الحرر وغيره وقيل اذا رمي صوما او بهيمة بحترمة فاصاب آدميا صوما لم يقتله فهو
 عمد قال في الانصاف وهو متضمن الامام احمد قوله انه ضاعف في رواية وهو مائة في كل عامه
 اه وهو مفهوم المنتهى (او ينقلب عايبا من ثم وغرره) كذا في رواية (فدعا به انكفرت ولو لم يده
 على العاقلة) * الضرب الثاني وهو نوحان احد هاتين روى رايحه صيدا او هذفا فيصيب آدميا
 لم يقتله او مباح الدم * الثاني ما ذكره بتوله (وان قتل في دار الحرب من يقاتل حرمي في دين
 مسلما او برمي الى صف الكفة فيصيب مسلما) لم يقتله (او يترس الكفار بسلام ويحرف في
 المسلمين ان لم يرههم فبقتل المسلم فهذا فيه الكفارة) روى عن اس عباس ا قوله تعالى
 فان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنين فقتلوا برية مؤمنة (بذبحه) لانه المذكور وهو لم
 يذكر دية في هذا القسم وذكره في ان الذين قبلوه بعدة (قل الشيخ هذا في انفس اعدى هو بين
 الكفار وهذا في انفس المسلمين الذي لا يملكه هجرة والحروب من صفهم فلهذا في صف

لايه واخيه من رضاع) اجماعا (كما يحل لاخيه من ابيه) من نسب (اخيه من اُمه) من نسب اجماعا (ومن ارضعت بابنه حمل من زنا) طفلا (أو) ارضعت بلبن حمل (أنى بلغت طفلا) في الحولين (صه رولها) فقط فتثبت له اُمومة ومن روعها من الجسد دونهما وانحولة دون الابوة وفروعها لانه تابع لنسب (وحرم) لعقله ان كان انثى (على الواطى غير مضمرة) لانها بنت موطوءة (ولم تثبت حرمة الرضاع في حقه) أى الرأى أو بالأعنى لعديده بحرم من الرضاع ما يحرم من الفسب والنسب هما (وان ارضعت) امرأة (بلبن اثنين وطه) هابشبهه طفلا وثبتت ابوتها (أو) ثبتت (ابوة احمدها له) بان الحققة انه دونهما أو باحدهما بعينه (فالرضع ابنتهما) ان ثبتت ابوتها (أو ابن احمدها) ان ثبتت ابوة فقط لان حكم الرضيع تابع لحكم المولود (والا) ثبتت ابوتها ولا

أبوة أحدهما المولود (بان مات مولود قبله) أي قبل الالتحاق بهما أو بإحدهما (أو فقدت كافه أو وقتته) (القافة) (غنهما) أي الواطئين (أو أشكل أحده) على القافة (ثبتت حرمة الرضاع) من جهة المرتضع (في حقهما) أي الواطئين تغلبا للخطرفان كان أنثى لم تحمل لواحد منهما ولا لاولادهما وأبائهما ونحوهم تغلبا للخطرفان كان ذكر أحرمت عليه بناتهما وأمهاتهما وأخواتهم ما ونحوهن لذلك وظاهره لا تثبت المحرمية ولا بإباحة النظر وانحلاوة لاولادهما ونحوهم (وان تاب لبن من) أي امرأة (لم تحمل) قبل ان تاب لبنها (ولو حمل مثلها لم ينشر المحرمية) نصافي ابن البكر (كابن ٣٤٠ رجل وكذا ابن خنثى مشكل و) ابن (بهيمة) فلا ينشر المحرمية بلانزع في لبن

البيهة فلوارتضع طفل وطغلة على نحو شاة لم يصير أخوين لان تحريم الانحلاوة فرع تحريم الامومة ولانه لم يخلق اقضاء المولود الآدمي (ومن تزوج) امرأة ذات لبن (أو اشترى) أمه (ذات لبن من زوج أو سيد قبله) فوطئها (فزاد) لبنها (وطئها أو حملت) منه (ولم يزد) لبنها (أو زاد) لبنها (قبل أو انه في) اللبن (للاول) لاستمراره على حاله ولم يحدد له ما ينقله عنه كصاحب اليد (و) ان زاد لبنها (في أو انه) بعد حملها من الثاني فلهما لان زيادته عند حدوث الحمل ظاهرها انها من الثاني وبقاء الاول يقتضي كون أصله منه فوجب ان يضاف اليهما (ولو انقطع ثم تاب) قبل الوضع فلهما لانه كان للاول فعوده قبل الوضع يظفر منه ان ذلك اللبن الذي انقطع لكننه تاب للحمول فوجب ان يضاف اليهما (أو ولدت) من الثاني (فلم يزد) لبنها (ولم ينقص) (ف) اللبن (لهما) لان استمراره على حاله أو جيب بقاءه على كونه للاول وحاجة الولد الثاني اليه أو جيبت اشترى كما قبله (فصير مرتضعا بناتها) لان اللبن لهما

قناهم باختياره فلا يضمن بحال) لانه الذي عرض نفسه للتلقي بلا عذر (وان قتل بسبب كالذي يحفر بئرا أو ينصب حجرا أو سكيناً ونحوه تعدى بالدم قصد جنابة فيقول الى اتلاف الانسان بسببه سبيل الخطأ) لانه يشارك الخطأ في الاتلاف وانما لم يجعل خطأ لعدم القصد في الجملة هذا كلام الموفق ومن تأبه وعنه لاكثره ومن الخطأ وهو مقتضى كلامه أولا حيث جعل القتل ثلاثة أقسام قال في المحرر والقتل بالسبب ملحق بالخطأ اذا لم يقصد به الجنابة (فان قصد جنابة فشبّه عمد محرم) وقديرة فيخلق بالعمد كما ذكرنا في الاكرام والشهادة (وعمد الصبي والمجنون خطأ لا قصاص فيه) لانه عقوبته وغرير المكلف ليس من أهلها (والدينه على العقلة حيث وجبت) في الخطأ (والكفارة في ماله) في الخطأ وما أجرى مجرأه (ولو قاتل) القتال (كنت حال القتل صغيرا أو مجنوناً أو أمكن) صدقه (صدق يمينه) لانه منكر والاصل عدم المؤجب وان لم يمكن صدقه بان لم يعهد له حال جنتون ونحوه لم يصدق وان قال أنا الآن صغير واحتمل صدق ولا عين (و) يأتي في الباب بعده

في فصل وتقتل الجماعة بالواحد اذا كان فعل كل واحد منهم صالحا للقتل به كـ أو ان فرد لقوله تعالى ولحكم في القصاص حياة لانه اذا علم انه متى قتل به اتلف به فاولم بشرع القصاص في الجماعة بالواحد لبطالت الحكمة في مشروعية القصاص ولا جاع انصافه فروي سعيد بن المسيب ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا وعن علي وابن عباس معناه ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان كالاجماع ولانها عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجبت على الجماعة كحد القذف والفرق بين قتل الجماعة والدية ان الدم لا ينعض بخلاف الدية (والا) أي وان لم يصلح فكل واحد من الجماعة للقتل كما لو ضرب به كل واحد منهم بحجر صغير فقات (فلا) قصاص عليهم لانه لم يحصل من أحد منهم ما يوجب القود (فالم ينوطوا على ذلك) القود ليقبضوه عليهم القصاص اثلا يتخذ رمة الى درء القصاص (وان عفا عنهم) أي عن القاتلين (الولي سقط القود) للعفو (ووجبت دية واحدة) لان القتل واحد فلا يجب أكثر من دية كما لو قتلوا خطأ (و) يأتي حكم الاشترأ في قطع (الطريق في) باب (ما يوجب القصاص فيما دون النفس وان جرحه واحد جرحا) جرحه (الآخراثة) ومات (فهو مساو في القصاص والدية) لان اعتبار التمسوى يفضي الى سقوط القصاص على المشتركين اذ لا يكاد جرحان يتساويان من كل وجه ولو احمق النسواي لم يثبت الحكم لان الشرط يعتبر العلم بوجوده ولا يمكنه باحتمال وجوده بل الجهل بوجوده كالم لم يعلمه في انتفاء الحكم ولان الجرح الواحد يحتمل أن يموت به دون المائة وكذا الواوئحة أحدهما وشبهه الآخراثة أو جرحه أحدهما جائفة والآخرا غير جائفة (فان قطع واحد به و) قطع (آخر رجله وأوصغته ثالث فللولى قتل جميعهم)

(وان زاد) لبنها (بعد وضعه) هو (الثاني وحده) لدلالة زيادته انه لحاجة المولود فامتنعت الشركة فيه (لاشترأكم في فصل والحرمة) بالرضاع (نظران أحدهما ان يرتضع) الطفل (في العامين فلوارتضع بعدهما بالهظة لم تثبت) الحرمة لقوله تعالى والوالدان يرتضعن أولادهن حواين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاعة حوالين فدل على انه لا حكم للرضاعة بعدهما ولحديث عائشة مرفوعا قلنا الرضاعة من الجماعة متفق عليه قال في شرح المحرر يعني في حال الحاجة الى الفداء واللبن وعن أم سلمة مرفوعا لا يحرم من الرضاع الامانة وكان قبل الطعام رواه الترمذي وقال حسن صحيح بشرط (الثاني ان يرتضع) الطفل (خمس رضعات) فما كثر حديث عائشة أنزل في القرآن عشر رضعات مع أو ما يحرم من فسخ من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس

رضعاتها ولو مات بغير من فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك رواه ابن ماجه والاحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة
وهذا الخبر يخص عموم حديث يحرم من الرضع مع بغيره من الغنم (وقتي من نحل له) ثم انما هو (أي أنس أبو) بن قطعه
له (قهر أو) كان قطعه له (لأنفس أو) كان قطعه (وله) أي به من نفس له (الآن) من ندى (أي من)
آخروا) من مرضعة الى (مرضعة أخرى) لذلك (رضعة) تحبس من النسل منه مرفوعة (أو عائلته) (أو قومه) بن قرب
الزمن بين المصاة الاولى والعود فها مرضعتان (ثلاثان) لأن المصاة الأولى زكاه في السنة الأولى من ولده عند الحاجة فليس فيه غير

[illegible]

أبوالمرضعات (جدا) للطفل أو الطفلة لعدم ثبوت الأمومة (ولا) نصير (زوجته) أم المرضعات (جدة) للطفل أو الطفلة (ولا) نصير (أخوة المرضعات أخوالا) للطفل أو الطفلة (ولا) نصير (أخواتهن) أي المرضعات (خالات) للطفل أو الطفلة لأن تلك فروع الأمومة ولم تثبت (ومن) أي أي رجل (أرضعت أمه وبنته وأخته وزوجته وابنة طفلة) أي أرضعتها كل واحدة منهن (رضعة رضعت لم تحرم) الطفلة (عليه) لعدم ثبوت أمومة واحدة منهن (ومن) أرضعت بلبنهما من زوج طفلان ثلاث رضعات ثم انقطع لبنها (ثم) أرضعته (أي الطفل الذي أرضعته أولا ٣٤٢ (بلبن زوج آخر) غير الأول (رضعتين) في العامين (ثبثت الأمومة) لأرضاعها له

خمس رضعات (لا الابوة) فلم تثبت لواحدة منهما لأنه لم يكمل عدد الرضعات من لبنه (ولا) يحمل مرتضع لو كان أنثى لواحد من الزوجين (لأنه لا يبيح قد دخل بامها) (ومن زوج أم ولده برضيع حر لم يصح) (التزويج) لأن من شرط نكاح الحر الأمية خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل إلا أن يحتاج للخدمة ولا يجسد طول النكاح حرة (فألو أرضعته) أي الحر الصغير (بلبنه) أي السيد (لم تحرم على السيد) لأنه ليس بزواج حقيقة فان زواجه برقيق رضيع أو حر رضيع عادم الطول خائف عنت العزوبة للخدمة فأرضعته بلبن سيد هانخس رضعات انفسخ نكاحه وحرمت عليه ما أبدا وبات

فصل ومن تزوج ذات ابن (من غيره) ولم يدخل بها (أو) تزوج (صغيرة) فأكثرت (أرضعت) ذات ابن (وهي زوجة أو بعد ابنته) زوجها (صغيرة) بمن تزوجهن في العامين خمس رضعات (حرم) عليه المرضعة (أبدا) لأنها من أمهات نسائه فتدخل في عموم قوله تعالى وأمهات

نحو أن يضر به كل واحد سوطا في حالة أومته واليا فلا قود وقسه عن تواطئ وجهان) قال في الترغيب (المصواب) وجوب (القود) وتقدم معناه (وان قتل واحدا قتل لا تبقى معه الحياة كقطع حشوته أو مريته أو رجليه ثم ضرب عنقه أخرا لقاتل هو الأول) لأن الحياة لا تبقى مع جنائسه والحشوة بضم الحاء وكسر هاء المعاء والمري بالمجسرى الطعام والشراب في الخلق والودحان بفتح الواو وكسر هاء ركان في العنق (ويعززان الثاني كما يعززان على ميت) فلهذا لا يضمن ولو كان عبدا فالمتصرف فيه كيت (وان شق الأول بطنه أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه فالثاني هو القاتل) لأنه المفوت للنفس خروا عليه القصاص في النفس أو الدية إن عفا عنه لأنه لم يخرج بجرح الأول من حكم الحياة (وعلى الأول ضمان ما أتلّف بالقصاص أو الدية ولو كان جرح الأول بقضي إلى الموت لا محالة إلا أنه لا يخرج به عن حكم الحياة وتبقى معه الحياة المستقرة تكسر في الأمعاء أو) خرق (أم الدماغ وضرب الثاني عنقه فالقاتل الثاني) لأن عمر الجرح وسقى لبنا يخرج من خوفه علم أنه ميت وعهد الناس وجعل الخلافة في أهل الشورى فقبل الصحابة عهدوه وعملوا به (وان رماه) الأول (من شأه في يجوز أن يسلم منه) لقربه (أولا) يجوز أن يسلم منه لعلوه (وتلقاه آخر بسيف فقتله) فالقصاص على الثاني لأنه فوت حياته قبل المصير إلى حال يأس فيها من حياته (أورماه بسهم فقتله) فقتله عنقه آخر قبل وقوع السهم به أو أتقى عليه بحجرة فاطارا خر رأسه بالسيف قبل وقوعها عليه فالقصاص على الثاني) لأنه القاتل لما تقدم (وان) ألقاه في بحة لا يمكنه التخلص منها فأنقذه منه حوت فالقود على الرأى) لأنه ألقاه في مهلكة هلك بها من غير واسطة يمكن إحالة الحكم عاها أشبهه ما لو مات بالفسق أو هلك بوقوعه على بحرة ونحوها (وان ألقاه في ماء يسير فأكله سبيع أو ألقيه حوت أو تساح فان علم الرأى بالحوت ونحوه) كالتمساح (القود) لأنه قتل يقتل غالبا ولا فرق فيما تقدم بين أن يلقاه قبل أن يغرس الماء أو بعده قبل الغرق أو بعده ما إن التقمه بعد حصوله فيه قبل غرقه (والا) أي وان لم يعلم بالحوت ونحوه مع قلة الماء (فالدية) لأنه هلك بقله ولا قود لأن الذي فعله لا يقتل غالبا (وان أكره) مكلف (مكلفا على قتل معين فقتله فالقصاص عليه ما) لأن المكروه تسبب إلى قتله بما يفضي إليه غالبا أشبهه ما لو أنشئت بحبة والمكروه قتله ظلما لاستبقاء نفسه كما قتلته في المجاعة لا كنه فعله هذا ان صار الأمر إلى الدية فهي عليه ما كالشر يكين لا يقال المكروه ملجأ لأنه غير صحيح لأنه يتمكن من الامتناع ولهذا بآثم بالقتل وقوله عليه الصلاة والسلام عني لا متي عما استكرهوا عليه محمول على غير القتل (وان كان) الذي أكرهه على قتله (غير معين) كقوله أقتل زيدا أو عمرا أو أقتل أحدهذين فليس أكرههما فان قتل أحدهما قتل) القاتل وحده (وان) أكره سعدا زيدا على أن يكره عمرا على قتل بكر فقتله قتل الثلاثة جرم به في الرأى الكبير

ومعناه

نساءكم (وبقي نكاح الصغيرة) لأنها لم يدخل بها ما هو وقد انفسخ نكاح الكبيرة عند تمام

الرضاع فلم يجتمع ما كانت له العدة على أخته وأجنبية وأيضا الجس طرا على نكاح الأم فاخص الفسخ بنكاح الأم كالأولم ونحوه ثم وبتم ولم يدخل بالأم (حق ترضع) الكبيرة (ثانية) من الزوجات الأصاغر خمس رضعات (فانفسخ نكاحهما) أي الصغيرتين لاجتماع أختين في نكاحه وليست أحدهما أولى بالفسخ من الأخرى فانفسخ نكاحهما (كما لو أرضعتهم أمعا) أي في زمن واحد بلبان أرضعت كل واحدة من ندى أو حلب ماءين وسقى لهما معا (وان أرضعت) الكبيرة (ثلاثا) من زوجاته الأصاغر (منفردات أو ثنتين معا أو اثنتان منفردة انفسخ نكاح الأولين) (لمسابق) (وبقي نكاح الثالثة) لانفساخ نكاح الأولين قبل أرضاعها فلم يجتمع معهما حين

حلائل أبنائه (ولو تزوجت الصبي أولا) أي قبل الرجل (ثم فسخت نكاحه) أي الصبي (لمقتضى) لفسخه كإفساره (ثم تزوجت) رجلا (كثيرا فصار لها) يحملها (منه لبن فأرضعت به الصبي) حرمت عليه ما أبدا ما ألبس الرجل الذي هي زوجته فصار ورثته من حلائل أبنائه وأما الصبي فلأنها أمه (أو زوج رجل أمته بعد له رضيع ثم عتقت) الأمانة (فاختارت فراقه) أي زوجته المهر المد الرضيع (ثم تزوجت بمن أولدها فأرضعت بلبه زوجها الأول) في العامين (حرمت عليها أبدا) لما تقدم فصل وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول فلا مهر لها ٣٤٤ لحي والعرق من قبلها كما لو ارتدت (وان كانت طفلة بان تدب) الطفلة (فترتضم)

رضاعا محرما لها على زوجها (من) امرأة (ناثمة أو) من (مغنى عايلها) لأنه لا قبل للزوج في الفسخ ولا مهر عليه (ولا يسقط) المهر (بعده) أي الدخول بوطء أو خلوة ونحوهما مما يقرره لتقرره (وان أفسده) أي النكاح (غيرها) أي الزوجة (لزمه) أي الزوج (قبل دخول فسخه) أي المهر لأنه لا قبل لها في الفسخ أشبه ما لو طلقها (و) لزمه (بعده) أي الدخول (كله) أي المهر لتقرره (و) برجع (زوج عايلها) من مهر أو نصف (فيهما) أي فيما إذا أفسد الغير النكاح قبل دخول وبعده (على مفسد) لنكاحه لأنه أغرمه المال الذي بذله في نظير البضع بالتألف عليه ومنعه منه كسهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعا (ولها) أي المتفسخ نكاحها بالرضع من غيرها (الأخذ من المفسد) لنكاحها ما وجب لها نصلا أو قرارا لضمان عليه (و) بوزع (م) لزم زوجها (مع تعدد مفسد) لنكاح (على) عدد (رضعاتهن المحرمة لأعلى) عدد (رؤسهن) أي المرضعات لأنه اتلاف اشتركن فيه فلزمهن بقدر

(غير السلطان) فالقصاص على القاتل بكل حال (حيث علم تحريم القتل بخلاف من نشأ ساذبة بعيدة عن الإسلام كما سبق) (وان أكرهه السلطان على قتل أحد أو) أكرهه على (جلده بغير حق) وفصل فوات المجلود (فالقصاص) أو الدية (عليهما) أي على السلطان والمباشر كما تقدم (لكن ان كان السلطان يعتد بجواز القتل دون المأمور كسمل قتل ذميا أو حرقتل عبدا فقتله فقال القاضي الضمان عليه) أي المأمور لأنه قتل من لا يحل له قتله (دون الامام قال الموفق) إلا أن يكون القاتل عاميا فلا ضمان عليه (قال في المنى) ينبغي أن يفرق بين المجتهد والمقلد فان كان مجتهدا فهو قول القاضي وان كان مقلدا فلا ضمان عليه لأنه تخطئ الامام فيما يراه (وان كان الامام يعتد بخبره) أي القتل (والقاتل يعتد بحدوده) فالضمان على الأمر (كما لو أمر السيد عبده الذي لا يعتد بتحريم القتل به) (وان أمسك انسانا لا أخويه قتله لا للعب والضرر فقتله مثل ان أمسكه له حتى ذبحه قتل القاتل) قال في المبدع بغير خلاف فعله لأنه قتل من يكافئه عيدا بغير حق (وحبس المسلم حتى يموت ولا قد عليه) أي المسلم (ولادة) لما روى ابن عمر مرفوعا قال اذا أمسك الرجل وقتله الآخر قتل القاتل ويحبس الذي أمسك رواه الدارقطني وروى الشافعي نحوه من قضاء على رضى الله عنه ولأنه حبسه الى الموت فحبس الى أن يموت ومقتضى كلام المصنف انه بطعم ويسقى وفي المبدع يحبس عن الطعام والشراب حتى يموت (وان كان المسلم لا يعلم ان القاتل يقتله ولا شيء عليه) لأن موته ليس بفعله ولا ياترفع له بخلاف الجراح فانه لا يعتد فيه قصد القتل لأن السرابة أثر جرحه المتصور له (وكذا لو ذبحه وسقاه الأخرهما) فيقتل الساقى ويحبس المسلم حتى يموت (أو تبس) مكاف (رجلا ليقته ففهر) الرجل (فادركه آخر فطع رجله فحبسه) فادركه فقتله قتل القاتل وأقيد من القاطع ويحبس حتى يموت (أو أمسكه آخر فطع طرفه) فيقطع القاطع ويحبس المسلم حتى يقطع طرفه (فلو قتل لولى المسلم فقال القاضي يجب عليه) أي الولي (القصاص) لأنه تعدد قتله بغير حق في قتله (وخالفه المجدد) لأن له شبهة في قتله وهي اختلاف العلماء فقد اختار أبو محمد الجوزي ان له قتله وقدمه في الرعاية وأدعاه سليمان بن موسى اجماعا لأن قتله حصل بفعله (وان كذفه وطرحه في أرض مسبعة أو) في أرض (ذات حيايت فقتله لزمه القود) لأنه فعل ما يقتل غالبا (وان كانت الأرض غير مسبعة) ولادات حيايت (لزمته الدية) لأنه فعل ما لا يقتل غالبا (وتقدم)

ذلك (في الباب) فصل وان اشترك في انقتل اثنان لا يجب القصاص على أحدهما لو انفرد كاب وأجنبي مشترك (في قتل ولد وكسر عي) شاركه (في قتل عبد وكسمل دمي) شاركه (في قتل دمي) وكولى مقتص وأجنبي (و) كخاطي وعامدو (ك) مكاف وغير مكاف ومثريك سبع وشريك نفسه

ما أتلقت كل منهن كان لادهن عينا متعاقبا فيها (ولو أرضعت امرأة الكبرى الصغرى) بان رضاا محرما (وانفسخ نكاحها) بان كان دخل بالكبرى (وعليه) أي الزوج (نصف مهر الصغرى يرجع به على الكبرى) لأفسادها نكاحها فان كانت أمه تعلق برقبته (ولم يسقط مهر الكبرى) لتقرره بالدخول (وان كانت الصغرى دبت) الى الكبرى (فأرضعت منها) خمسا (وهي ناثمة) أو مغنى عليها (ولا مهر صغرى) لحي والعرق من قبلها (و) برجع عايلها أي الصغرى أي في مالها (مهر الكبرى) كله (ان دخل بها) أي الكبرى لما تقدم (والا) يكن دخل بالكبرى (فبعضه) أي مهر الكبرى يرجع به على الصغرى لأنه القدر الذي وجب عليه ولا تحرم الصغرى حيث لم يدخل بالكبرى وان أرضعت الصغرى من الكبرى وهي ناثمة

وقف على طاعة العلم من الخنا بكم

أومعنى عليها رضعتين ولما انتهت الكبرى أرضعتها أو لا تأتط الواحدة عليهما بحسب ما لها من الحصول القصاد منها ولو عليه مهر الكعبرة ثلاثة أعشار مهر المذمومة ربحه على الكعبرة وإن لم يكن ذلك كالمرة ففانها خمس مهرها ربحه على الكعبرة (ومن له ثلاث نسوة لمن ابن منه فارضع زوجه له صفري) أرضعتها (كل واحدة / من (رضعتين لم تحرم المرضعتان) لأنه لا أمومة لاحداهن عليها (وحرم الصفري) عليه أبدأ لأنها لا رضاعا من ابنه خنسا (وعليه) أي الزوج (نصف مهرها) أي الصفري (بربحه عليهن) أي نساؤه الثلاث (انجاسا) لأن الرضعات المحرمات خمس ٣٤٥ (خمساء على من أرضع منهن) أي على

كل من المرضعتين الأولين خنسا النصف لو حود رضعتين محرمتين من كل منهما (وخنس) أي النصف (على من أرضعته) وهي الثالثة للحصول القصرم بأرضعها مرة لأنها تنهها خمس فلا أثر لثالثة

فصل وان شئت في (وحد (رضاع) بنى على البقي لان لاصل عدمه (أو) شئت في (عنده) أي الرضاع (بنى على النقص) لان الأصل بقاها لعل وكذا الوشك في وقوه في العامين (وان شهدت به) أي الرضاع المحرم (امراة مرضية نسب) على الاصح

بشهادتها من معرفة (رضاع كانت أو باخرة حديث عقبة بن الحرث قال تزوجت امرأة مجدي فتأتى اهاب لحديث أمه سوداء فقالت قد أرضعتكما فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال وأبى وقد رعت ذلك حنفق عليه وفي رواية أخرى فأتيت من قبل وجهه فبست ام كاذبة فقال فكيف وقد رعت أمي أرضعتكما حسبي بها وقال النبي كانت أمه مردون من ريس وامراة بنهم رة امراة واحدة في الرضع وكانوا ثلاثة (وهو تزوج) امراة

فان يجرحه سم أو انسان ثم يجرح هو نفسه متعمدا وحو القصاص على شر ملك الاب وعلى العمد على الذي) لان قتلهم عدا محض عدوان لانهم شاركوا في القتل العمد ادوان فقتل به (ككراهة) على قتل ولده وسطا (القصاص (عن غيره) لأنه لم يمتحض عدا الميحب به قود لشبه العمد وكالوقته واحد يجرحين عدا وخطا (ويجس على شر ملك القن) في قتل قن نصف قيمة المقتول) لأنه شارك في التلافيف كان عليه قسطه (وعلى شريك الاب وشريك الذي يجرح ملك الخطا في ولاته نفسه) أي نفس العمد (بان جرحه جرحين أحدهما خطا والآخر عدا وشريك غير المكلف وشريك السبع في غير قتل نفسه نصف الدية) كالشريك في تلاف مال (فدله لأنه عمد) فلا تحمله الاثلة (ولو جرحه انسان عمد اداوى) المجرح (جرحه سم قاتل أو خاطه في العمد الحى أو فعل ذلك عليه أو) فعله (الامام فبات) المجرح (فلا قود على الخارج) لان الداوى قصد مداواة النعم فكان له عدا خطا كشر ملك الخطا (وعليه) أي المداوح (نصف الدية) كشر ملك الخطا (ليكن ان كان الجرح موحدا للقصاص استوفى) بشرطه (والا أخذ الارش) وان كان السم لا يقتل غالبه ففعل الرجل في نفسه شبه عمد وشريكه كشر ملك الخطا وان خاطه غيره بغير انه فهم ما قاتلان عليهما القود

باب شروط القصاص

(وهي خمسة أحدها أن يكون الجاني مكلفا) لان القصاص وقوه وغير المكاف اس عدا (فاما العصى والمجنون وكل زائل العقل بسبب ينفقه كالنائم والمعمى عليه ونحوهما) كما كان كرها (فلا قصاص عليهم) لان انشكاف من شروطه وهو مدونه ولأنه لا قصد له محب (فان قال) الجاني قتلته وأنا محبى (وأمكن) ذلك (صدق بيمينه) دمه محتمل (وقد في الاب قيه وان قال) القاتل قتلته وأنا مجنون فان عرف له حال جنون فانه ولد له مع يمينه) كما تقدم (والا) أي وان لم يعرف له حال جنون (فقول الولي) لان الأصل عدم جنون (وكذا ان عرف له حال جنون ثم عرف زوله قبل القتل) لان لاصل بقاءه على انه لاني عرف عليها (فان ثبت زوله فقد كتم مجنون وقد نوى ل اكتم) كراة قول القاتل مع يمينه (لان الأصل عدم السكر والاصول أيضا العمد) فمات قتله وهو عاقل ثم حسم لم يسقط عنه (نقص لأنه كان حين الجناية مدونا (وأيضا يثبت مدونه) فمروقه من منته) أي من حتى عرفه ثم حسم (في حال جنونه ولو ثبت مدونه بغيره) كشر وشركه (بأقاربه ثم حسم لم يمت عليه حال جنونه) لان جرحه عن مدونه مع قاتله بحال القصاص

٤٤ - (كش فافزع) - ننت (من قول هي حي من الرضع ندمع ككاح ككاح) ذكره ابن جبريل ذلك فلم يمه كذا ذكره امام (والا) بخ يصب (في بدمه ويرش به) رة بار صدقة (أي من امه ككاح) ثم أحسنه فمات له (والا) يكن صادقا (فلا ككاح به) (في بدمه ويرش به) رة بار صدقة (رضع دمول (وهو) ذاتي أمر زوجها انها اخته (المهر) نأثر باحوث (بدمه مدحول اسم (ولو صدقه بدمه) ككاح) ثم (لم يمه) (وعنه) الخرد على انوطا (عائلة بالتحريم) فلا مهر لها لان اذن زانية مضارعة (وبسقة) مهرها نأثر (والبه) الب مدحون (ار صدقته) وهي حرمه على اقاربه

لا ينافيها على بطلان النكاح من أصله أشبه ما لو ثبت ذلك منه بينه وأن كذبته فلها نصف مهرها لأن قوله لا يقبل عليها (وإن قالت هي ذلك) أي هو أخى من الرضاع (وأكذبها فهي زوجته حكما) حيث لا يثبت لها لا يقبل قوطا عليها في نكاح النكاح لانه حق عليها ثم إن أقربت بذلك قبل الدخول فلا مهر لها لاقترارها بانها لا تسخف بعد الدخول فإن أقربت بانها كانت عالمة بانها أخته وبغير مهرها عليه وطاوعه في الطوطه فكذلك لاقترارها بانها أخته مطاوعة وإن أنكرت شيئا من ذلك فلها المهر لانه وطء شبهة على زوجها وهي زوجته ظاهرهما قايما بينهما وبين الله فإن علمت ٣٤٦ ما أقربت به لم يحل لها ما كنته ولا تمكينه من وطئها وعليها أن تفر منه وتقتدى

عالم كمن بالانوطاها زنا فعلمها
القصاص منه ما أمكنها كمن طلقها
ثلاثا وأنكر وينبغي أن يكون
الواجب لها من المهر بعد الدخول
أقل المهر من المسمى أو مهر
المثل (وإن قال) عن زوجته
(هي ابنتي من الرضاع وهي في سن
لا يجتمع ذلك) أي احتمال كونها
بنته كان كانت قدره في السن أو
أكبر (لم تحرم) عليه (لتيقن
كذبه) بهدم أحتمل صدقه
(وإن احتمل) صدقه في أنها ابنته
بأن كان أكبر منها بما كثر من
عشر سنين (نكاحا) لو قال هي أختي
من الرضاع (على ما مر مفصلا
ولو ادعى) من أقر منها ما يؤخذ
به (بعد ذلك خطأ لم يقبل) منه
لأنه رجوع عن إقرار بحق عليه
(كقوله ذلك) أي هي أختي
(لامته) ثم يرجع فلا يقبل منه
(ولو قال أحدهما) أي أحدهما
رجل وامرأة (ذلك قبل النكاح)
بأن قال هي أختي من الرضاع أو
قالت هو أخى منه ثم قال أو قالت
كذبت (لم يقبل رجوعه) عن
اقراره بذلك (ظاهرا) فلا يمكن
من النكاح وإن تناكح فارق
بينهما وكذا لو ادعت أنه طلقها
ثلاثا فأنكر راعا عرف بالبينونة

* قلت ومثله حد القذف (والسكران وشبهه) كمن زال عقله بسبب لا يعذر فيه كمن شرب
الأدوية الخبثية (إذا قتل فعليه القصاص) لأن الصحابة أوجبوا عليه حد القذف وإن
وجب الحد فالقصاص المتمحض حتى آدمى أولى ولأنه يفتنى إلى أن يصير عصبية سببا
لإسقاط العقوبة عنه الشرط (الثاني أن يكون المقتول معصوما) لأن القصاص انحصر
حفظا للدماء المعصومة وزجرا عن إتلاف البنية المطلوب بقاؤها وذلك معدوم في غير المعصوم
فلا يجب قصاص ولا دية ولا كفارة بقتل حربي) لانه مباح الدم على الإطلاق (ولا مرد قبل
توبته) لانه مباح الدم أشبه الحربي (لا) أن قتل المرند (بعدها) أي التوبة (إن قبلت) توبته
(ظاهرا) فيقتل قاتله اذن لانه معصوم (ولا يجب قصاص ولا دية ولا كفارة بقتل زان محصن
ولو قبل توبته) أي الزاني (عند حاكم) لانه مباح الدم مختم قتله فلم يضمن كالحربي (ولا يجب
قصاص ولا دية ولا كفارة بقتل محارب) أي قاطع طريق (تختم قتله) بأن قتل وأخذ المال
لانه مباح الدم أشبه الحربي (قنفس) أي لا قصاص على جان على واحد من هؤلاء في نفس
(ولا) قصاص في الأطراف (بقطع طرف) لواحد منهم لأن من لا يؤخذ بغيره في النفس لا يؤخذ
به فيما دونها وذلك متناول للزاني المحصن وغيره قال في الفروع قتل أن طرف محصن كترد
(بل ولا يجوز) معطوف على فلا يجب أي لا يجب القصاص بقتل واحد من هؤلاء ولا يجوز
(والمراد) قاله في الرعاية والفروع (قبل التوبة) وأما قتل المحارب بعد التوبة فإن كان من ولي
المقتول فقد استوفى حقه وإن كان من غيره ولا شبهة فانه يقتل لانه معصوم بانسبته إلى غيره ولي
المقتول كالقاتل في غير المحارب بلسة وطء القتم بالتوبة (ولو كان القاتل) الحربي أو المرند أو
الزاني المحصن أو المحارب التخم قتله (ذميا) فالذمى فيه كالسليم لأن القتل منه مصادف محله
(ويعز فاعل ذلك) لأقنياته على الامام والقاتل معصوم الدم لغير مستحق دمه) لانه لا سبب
فيه يباح به دمه لغير ولي مقتوله (ولو قطع مسلم) بدمرته (أو) قطع (ذمي بدمرته فاسلم) المرند
ثم مات (أو) قطع مسلم بدمرته فاسلم ثم مات (فلا شيء على القاطع) (أورمي) مسلم أو ذمي (حربيا
أو مرندا فاسلم) المرمى (قبل أن يقع به السهم فلا شيء عليه) أي الجاني لانه لم يمين على معصوم
ولانه رمى من هو مأور برمييه فلم يضمن لان الاعتبار في التهمة ين بابتداء حال الجناية لأنها
موجبة (وإن قطع) مكاف (طرفا أو أكثر من مسلم فارتد المقتوع ومات من جراحه فلا قود
على القاطع) في النفس لانها نفس مرند غير معصوم ولا مضنون بدليل ما لو قطع طرف ذمي
فصار حربيًا ثم مات من جراحه (وعليه) أي القاطع (الأقل من دية النفس أو المقتوع) لانه
لم يبرئ لم يجب عليه أكثر من دية النفس مع الردة أولى (يستوفيه الامام) لأن مال المرند

فلا يمكن من النكاح وبفريق بينهما زننا (وإن ادعى أخوة أجنبية) غير زوجته
(أو) ادعى (بنوتهما من الرضاع وكذبته قبلت شهادة أمها) من نسب (و) شهادة بنتهما من نسب بذلك (عليه) أن كانت مرضية وثبتت
حرمة الرضاع بينهما (لا) تقبل شهادة (أمه ولا) شهادة (بنته) من نسب عليها كسائر شهادات الأصل والقرع ولده والده (وإن
ادعت ذلك هي) بأن قالت فلان أخى من الرضاع أو أبي أو ابني منه وسنها يحتمل ذلك (وكذبها) فلان (فبالعكس) فتقبل شهادة أمه
وبنته من نسب عليه لا أمها وبنتها السابق (ولو ادعت أمه أخوة) سيدها (أو بعد وطئها) (لم يقبل) قولها مطلقا لانه
تمكينها على كذبها (و) إن ادعت أخوة سيدها (قبله) أي قبل وطئها مطاوعة (يقبل) قولها (في نكاح مطاوعة) كدعواها أنها زوجة

فيل ان يملكه او (لا) يقبل قولها في (نبوت عتق) ادعواها والملكه كالزكوات اعتنق (وكره استرضاع فاجرة ومشركة زوجه
وسية الخالق) لان الرضاع بنظر الطباع (و) كراهية الرضاع (جذما هو برصا) هفت ونحوهما مما يخاف زوجه في الحرر وجميعه وفي
الترغيب وعيا في الاقتناع وزججه (كتاب النفقات) جميع نفقة (وهي) هذه الدراهم ونحوها ما حوزته من المائنة موضع
يحب له التبرع في مؤخر الجهر رقة بعده للخروج اذ ان في باب الجهر زوجه ونحوه من نفقة (وهي) النفقة للخروج من الايمان او خروج
الايمان من القلب وشرا (كفاية من غيره خبز وادما وكسوة وسجاء ونحوها) ٣٤٧ كما شرب وطه رة واعدا من يجب

اعفاه من تحب نفقته والقصد
هنا بيان ما يجب على الابن
من النفقة بالسكاح والقرابة
واحدة وما ينطق بذلك وهو جبا
بازول فقال (و) بحسب (على زوج
مالا في زوجته عنه) نقوله
انه لا ينطق نفقة من سعة
الآية وهي في سياق احكام
لزوجات فوجب النفقة على
الموسع ومن قسر عليه زوجه
ضيق بقدر ما يجب وتحدث جابر
مروءة اقوال الله في النساء فتمن
هوان عندكم اخذتم من يامانة
الله واستحلتم فروجهن بنكاح
الله وطهر عليكم زفون وكسوتهم
بالمهر فبرواه مسلم وابوداود
واحد واعني وجوب نفقة الزوجة
على الزوج اذا كانا اثنين ولم
تكن ناشزا ذكره ابن المسفر
وغیره ولا الزوجة محبوسة لمطلق
لزوج فبما هذا لك عن التصرف
والاكتفاء نفقة ما عليه
(ولو) كانت (معذرة من وطه
شبهة غير مطوعة) لواطى لان
لزوج ان يستمتع منها بما دون
الفرج طارط وعتة فلا نفقة
له بها في معنى الخاشع (من
ما كونه مشروب وكسوة وسكنى
بغيره) بيان لما لا يعنى به
نفقة (و) فبما هذا لك

في (وان هاد) المقطوع (الى الاسلام ثم مات وجب القصاص في النفس) ولو به بد من تسرى
فيه الجنابة لانه مسلم حال الجنابة والموت كما لو لم يبرئ (وان جرحه وهو مسلم ثم ارتد او ما عكس)
بان جرحه وهو مرتد فسلم (ثم جرحه جرحا آخر ومات منه فلا قصاص فيه) لان احدا من الحرمين
غير مضمون اشبه شر بل الخطأ (ويجب نصف الدية لذلك) لان الجرح في الماين بجرح
اثنين في الماين المذكورين (وسواء تساوى الجرحان او زاد احدهما مثل ان قطع يده وهو
مسلم و) قطع (رجليه وهو مرتد او بالعكس) او قطع يده وهو مسلم ورجليه وهو مرتد او
بالعكس (ولو قطع طرفا او اكثر من ذى ثم صار) الذي (حربيا) بان انتقض عهده اولق بدار
حرب مقبلا (ثم مات من الجرح اية فلا شيء على القاطع) لانه قتل لغيره معصوم وقياس ما سبق
في المسلم اذا ارتد لا قصاص وعليه الاقل من دية النفس او المقطوع وان قطع يده نصراني او
يهودي فتمجس وقتلنا لا يقرقه وكما لو جنى على مسلم فارتد وان قطع يده مجوسي فقتله او تهود ثم
مات وقتلنا يقر وجبت دية كذا في ولو جرح ذى عباد ثم لحق بدار الحرب فسر واسترق لم
يقتل بالعبد لانه جرحين وجب القصاص الشرط (الثالث ان يكون الجنى عليه مكافا للجاني)
لان الجنى عليه اذا لم يكاف الجاني كان احذمه اخذنا اكثر من الحق (وهو) اى كونه مكافا
لجاني (ان يساويه في الدين والحرية والارق) يعنى ان لا يقتل القاتل المقتول بسلاة وحرية
او ملك (فيقتل المسلم الحر) بمثله نقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون متكافؤ دماؤهم وبعى
بذمتهم اذناهم ولا يقتل مؤمن بكافر واد احمد وابوداود والسني وفي نفقة ولا يقتل مسلم بكافر
(و) يقتل (الذى الحر عتقه) انتفعت اديانهم او اختافت لقوله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتلى الحر بالحر ولا اثر لتفاوت العوائل كانه لم يشرى (ويقتل العبد بدار السلم بالمسلم
والذى بالذى) لخصول المكافاة بينهما (ويجوزى القصاص بينهما فيما دون النفس) كما عسر
(له) اى العبد (استيفاه) اى القصاص فيما دون النفس (وله نفقة عنه) دية محض حقه
(دون السيد سواء كانا) اى العبدان الجاني والجنى عليه (مكافين او مدبرين او احرى وندو) كان
(احدهما كذلك اولا) بان كانا اثنين (وسواء تساوت اقيمة اولا او كانا عتقين وانقتولوا احده
اولا) لتساويهم في الرق والمكانت بعد ما بقي عليه درهم (ولو قتل عبدا مسلم) ولو قتل (عبدا
مسلم الذي قتل به) دية بكائه وان فضل سيده (ولا يقتل مكاتب عبده اذ جني) ذل ان كان
فضله بالملك (ويقتل المكاتب بعبده ذى الرحم) فان في ابتدع في الشهرة والدمع كما دفع
به في المنتهى لانه فضله بالملك فهو كاذب جني (ولو قتل من بعبده) كعبه (مشبه) برفق
منصفا (او اكثر منه حر به) بان قتل من بعبده من ثلثه حر (قتل به) ذل ان كان بعبده (و)

ان تنازعا اى الزوجان في قدره وصفته (بما علمه) اى لو جبين سارا واعدا لهما او ذمهما لان النفقة وانكسوه فزوجه فكان
الظن يقتضى ان ينفق ذلك بما كانه لكان قاتله لى لينفق نفقة من سعة لآية فامر انومر بالنفقة في النفقة رد العتق الى
استطاعته فاعتبر حال الزوجين في ذل رعايه لكانا الجانيين وذمهما لاف حال الزوجين رجع به الى احتم خاكم (فبعض) الخاكم
(لومر قمع موسر كفايتها خايم صاحب بادمه المنة لانه) اى لومر في ذلك لانه لاد (عرض له) (وما يحتاج اليه في طبعه) (عادة
الموسرين بطلها) اى لاد الزوجين لاختلافه بحسب الموضع (ونقل) زوجة منبرمة من دم الى دم (غيره) لانه من المعروف
(ولا بد من معاون الدار) لادعاء الحاجة اليه (وبلغني) (وعون) (خزف وحشوب والعصا يلقى بهما) اى الزوجين (و) فرض حاكم

لموسرة من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرز ونحوه جيد ككتان و) جيد (فطن) على ما جرت به عادة مثلها من المومرات بذلك البلد (وأقله) أي ما يفرض من الكسوة (قبض ومراويل وطرحه ومقنعة ومداس وجبة) أي مضربة (للتشاور) أقل ما يفرض (للتوم فراش ولخاف ونخدة) وأزرق في محل جرت العادة بالنوم فيه كارض الحجاز (و) أقل ما يفرض (للحمول بساط ورفيع الحصر) يفرض حاكم (للعقيرة مع فقير كفائتها خبز خشكارا يادهمه وزيت مصباح ولحم المادة) وذكر جماعة لا يقطعها اللحم فوق أربعين وقدم في الرعاية كل شهر مرة وقال أحمد بن داود ٣٤٨ الميموني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أياكم واللحم فان له ضراوة كضراوة

الخمر قال إبراهيم الحربي يعني اذا كثر منه ومنه كل كلب ضاري (و) يفرض لفقيرة من كسوة (ما يلبس مثلها و) بنام نفسه ويجلس عليه (و) يفرض (للتوسط مع متوسط وموسرة مع فقير وعكسها) أي معسرة مع موسر (ما بين ذلك) لانه الاثنى بجاهلها لان في ايجاب الاعلى لموسرة تحت فقير ضرر اعليه بتكليفه ما لا يدسه حاله واجيب الادنى ضرر اعليه بالتوسط أولى واجيب الاعلى لفقيرة تحت موسر زيادة على ما يقتضيه حالها وقد أمر بالانفاق من سمته فالتوسط أولى (وموسر نصفه حر) في ذلك (كمتوسطين) في النفقة والكسوة (ومعسر كذلك) أي نصفه حر (كزوجهين معسرين) في النفقة (وعليه) أي الزوج لزوجه (مؤنة نظافتها من دهن وسدر وخن ماء و) ثمن (مشط وأجرة قيمة) بتشدب الباء التحتية التي تغسل شعرها وتسرجه وتظفره (ونحوه) ككنس الدار وتنظيفها لان ذلك كله من حوائجها المعتادة (ولا يلزمه دواؤه) لا أجرة طبيب ان مرضت لان ذلك

يقتل ببعض (بأقل منه حرية) بان قتل من ثلثه حر منه فامثلالان القاتل فصل بعاقبه زائدا من الحرية (واذا قتل الكافر الحر عبد مسلم لم يقتل به قصاصا) لانه فصله بالحرية (وتؤخذ منه قيمته) لسببه (ويقتل) الكافر (لنقضه العهد) بقتل المسلم (ويقتل الذكرا بالانثى ولا يعطى أولياؤه شيئا) لقوله تعالى وكذبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ولانه عليه الصلاة والسلام قتل يهوديا براض رأس جارية بين حجرين ولانه ما شخصان يحد كل منهما بقتل الآخر فقتل به كالرجل بالرجل (وتقتل الانثى بالذكرا) لانها دونه (ويقتل كل واحد منهما) أي الذكرا والانثى (بالخنثى ويقتل) الخنثى (بكل واحد منهما) أي من الذكرا والانثى لمعوم أن النفس بالنفس (ويقتل الذمي بالذمي حر أو عبد اجعله) أي الحر بالحر والعبد بالعبد لما تقدم (و) يقتل (ذمي بمستأنم وعكسه) فيقتل المستأنم بالذمي (ولو مع اختلاف أديانهم) فيقتل النصراني باليهودي (ويقتل النصراني واليهودي باليهودي) لان الكافر يجمعهم (ويقتل الكافر بالمسلم) لانه عليه الصلاة والسلام قتل يهوديا بجارية ولانه اذا قتل عبثه في فوقه أولى (الآن يكون) الكافر (قتله) أي المسلم (وهو حر يثم أسلم فلا يقتل) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولانه عليه الصلاة والسلام لم يقتل قاتل حمزة (وان كان القاتل) للمسلم (ذميا قتل لنقضه العهد) قطع به في الفروع والتنقيح وغيرهما (وعليه دية حر) ان كان المسلم المقتول حرا (واقية عبد ان كان المسلم المقتول عبدا) كالمات (ويقتل المرتد بالذمي) والمستأنم ولوناب وقيمتا توبته (ويقدم القصاص على القتل بالردة ونقض العهد) لانه حق آدمي وبأني في الردة يقتل لهما ولاديه وتقدم أنه يقتل لنقض العهد وتؤخذ الدية من ماله (فان عفا عنه) أي المرتد (ولي القصاص الى الدية فله دية المقتول) من مال المرتد كغيره (وان أسلم المرتد) وعفا عنه (ولي القصاص) الدية (في ذمته) كسائر الحقوق عليه (وان قتل) المرتد (بالردة أو مات تعلق الدية) (بإياله) كسائر الديون (ولا يقتل مسلم ولو عبد بكافر ذي) في قول أكثر العلماء منهم عمر وعثمان وعلي وزيد لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري ولانه منقوض بالكفر فلا يقتل به المسلم كالمستأنم (ولو ارتد) المسلم بعد جنائسه على الكافر اعتما راجحال الخنابة (ولا) يقتل (حر ولو ذميا بعيد) روى عن أبي بكر وعمر وعلي وزيد وابن الزبير لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فدل على انه لا يقتل به الحر ولما روى أحمد عن علي انه قال من السنة أن لا يقتل حر بعبد وعن ابن عباس مرفوعا مثله رواه الدارقطني ولانه لا يقطع طرفه بطرفه مع التساوي في السلامة فلا يقتل به كالأب مع ابنه (الآن يقتله) أي الكافر بالعبد (وهو) أي القاتل كافر (عبد أو يجرحه وهو مثله) كافر أو عبدا

(أو) ليس من حاجتها الضرر وربه المعتادة بل لعارض ولا يلزمه (وكذا) لا يلزمه (ثمن طبيب وحناء وخضاب ونحوه) كمن ما يجره به وجهه أو يسود به شعر لانه ليس بصنوبري (وان أراد منها تزينا به) أي بما ذكر (أو) أراد منها (قطع رائحة كريهة أو أتى به) أي بما يجره به أو بما يقطع الرائحة الكريهة (لزمها) استعماله ولا يلزمه (و) جنته خف ولا ملحة للخرج لانه ليس من حاجتها الضرر وربه المعتادة (وعليها) أي الزوجه (ترك حناء وزينة عنهما) أي الزوجه ذكره الشيخ تقي الدين (وعليه) أي الزوجه (بل خادم) ذكر أو أنثى (وبخدم) بالبناء للفعول (مثلا) ليسارا وكبرا وصغرا (ولو) كان احتياجا اليه (لرض خادم واحد) لقوله تعالى وعادروهن بالمعروف ومن المعروف إقامة الخدام لها ذن ولان ذلك من حاجتها

كالنقطة ولا يلزم أكثر من واحد لأن المستحق عليه خدمتها في نفسه أو ذلك حاصل بالواحد (و يجوز) كون الخادم امرأة (كناية) أنه يجوز نظر مالها في ذاتها وكذا محو سببه ونسبه ونحوهما (يلزم) لزوجه (بقوله) أي الخادم الكافرة لا تعد من الخادمات لزوج (ونفقته) أي الخادم (وكسوته) على الزوج (كمقبرين) أي كنفته فقيرة مع فقير (مع خف وطهارة) الخادم (الحاجة خروج لولاه) أي الخادم (لها) أي الزوجة (الألفي نظافة) فلا يجب للخادم دهن ولا مسدود ولا مشع وشعره لأنه يراد له أن يغتسل نظيف ولا يراد ذلك من الخادم (ونفقة) خادم (مكري و) خادم (معارض على مكر ومسير) له لأن المكري ٣٤٩ ليس له إلا الأجر وإنما ليس له نفقة ط

عنه النفقة ما عرفت (ونه بين خادم لها) أي الزوجة (إليها) أي لزوجه ما رضيا بمحضته لها وان نفقته على الزوج حاز وان طلست عنه أجرته فوافقهها حزان أي وقال أنا أنيسك بعدد غيره فله ذلك حيث صلح (و) مبين (سواء) أي سوى خادمه (إليه) أي الزوج لأن أجرته عليه (وان كانت) زوجته (أما خادم نسبي) واحد ما يجب له من (و قال) زوج (أما) الخدمك بنسبي (وأي الآخر) أي الزوج في الأول فالزوج في الثاني (لم يحسن) الممنوع منها أما الزوج فلا نفقته لخدمتها غيرها فمهرها على حقوقه ونفقة ما ورثه لنفسه وذلك بفوت خدمته فخدمها وأما الزوج حصة فلأن غرضها من الخدمة قد لا يحصل له لأنها تحشمه وبه عنه فنفقة عليها (و لم ير) زوجها (مؤسرة) الخادمة لحروف مكافأه وعدو خوف على نفسها منه فليس من المعاشية المعروف أنها بما كان من نفسه هي تعسها ونفسيته أؤسسه لها الزوج ويكتفي بنفسيته هو و (لا) يلزمه (أجره من يرضى) زوجة (مريضة) لأنه ليس من حوائجها المعتادة (بخلاف رقيقه) لم يرضى فيلزمه أجره مريضه لأن لم يمكنه الوضوء بنفسه لأن النفقة عليه لتمكنه إياه بخلاف الزوجة فهي لا ترضى عن أولادها لوضوئهم

(أو يكون الجراح مرتد ثم يسلم القاتل أو الجراح أو يمتق الصديق لموت الجرح أو يمدده فانه يقتل به نصا) لأن الاعتبار في التكافؤ بحال الوجوب كالخلف فاذا قتل ذمي ذميا أو جرحه ثم أسلم الجراح ومات الجرح وجب القصاص لأنهم لم يمتكثا في حال الجنابة ولأن القصاص قد وجب فلا يسقط بمات الجرح (ولو جرح مسلم ذميا أو جرح) حر عبد أسلم الجرح أو أعتق ومات فلا قود) لأن المكافأة معدوم حال الجنابة (وعليه) أي الجنابي (دية حر مسلم) لأن الاعتبار في الأرض بحال استقرار الجنابة بدليل ما لو قطع يد رجل ورجليه فمضى إلى نفسه ففيه دية واحدة اعتبارا بحال استقرار الجنابة ولو اعتبر حال الجنابة وجب ديتان (فباحذ سيد العبد ديته الآن تجاوز الذية أرض الجنابة فالزوجة العبد) لأنه مات حرا فيورث عنه ما تجدد بالحرية فاما الأرض الجنابة فقد استحققه السيد حين كان رقيقا فلم يسقط بعتقه (ولا يقتل السيد) ولو مكاتب (بعبد) لأنه فصله بالملك (ويقتل به) أي السيد (عبده) لأنه دونه (و) يقتل العبد (بحر غيره) أي غير سيده لما سبق (ولا يقطع طرف الجرح بطرف العبد) كما لا بد منه في النفس (وان رمى مسلم ذميا عبدا فلم يقع به السهم حتى عتق وأسلم فلا قود) لعدم المكافأة (وعليه) أي الزامي (للورثة) دون سيده (دية حر مسلم) إذا مات من الرمية لأن الاتلاف حصل لنفس حر مسلم

(فصل ولو قطع أنف عبد قيمته ألف فاندمل الجرح) ثم أعتق العبد وجبت القيمة للسيد (أو قطع أنفه ثم أعتق ثم اندمل) وجبت قيمته بكامله للسيد (أو قطع أنفه وأعتق ومات من مراهبة الجرح وجبت قيمته بكامله للسيد) لأنه حين الجنابة كان رقيقا والجنابة برأى فيها حال وجوده (وان قطع) الجنابي (يده) أي العبد (ما عتق) أي أعتقه سيده (ثم عتق) الجنابي (فقطع رجله واندمل الجرح) وجب في يده نصف قيمته (لأنه حين الجنابة عليها آثار رقيقة) (و) وجب (القصاص في الرجل) لأنه مكاتب في وقت الجنابة عليه (أو نصف الدية إن عتق) العتق (عن القصاص) ويكون له لا للسيد لأنه حر (وان اندمل قطع اليد ومضى قطع الرجل إلى نفسه في البدن نصف قيمته لسيد) اعتبارا بوقت الجنابة (وعلى أقطع القصاص في النفس) للمكافأة حال الجنابة التي مرت (أو الدية كاملة لو رثته) أي العتق نسبا أو ولاء (مع العفو) منهم عن القصاص (وان اندمل قطع الرجل ومضى قطع البدن في الرجل انقصاص أو نصف الدية لو رثته) كما تقدم (ولا تقصاص في اليد ولا في مراهبة) لأنه وقت قطعها كان رقية فلا مكافأة (وعلى الجنابي لسيد أقل الأمرين من أرض انقطع أو دية حر) عتقت وما بقي من الدية بعد أرض القطع للورثة على ما تقدم (وان مضى الجرح من الجرح انقصاص أدنى الجرح)

بلمه (أجره من يرضى) زوجة (مريضة) لأنه ليس من حوائجها المعتادة (بخلاف رقيقه) لم يرضى فيلزمه أجره مريضه لأن لم يمكنه الوضوء بنفسه لأن النفقة عليه لتمكنه إياه بخلاف الزوجة فهي لا ترضى عن أولادها لوضوئهم (فصل والواجب) على زوج (دفع قوت) من خبز وأدم ونحو ذلك وحدها وكل من وجبت نفقته (لا دفع) أي القوت من نقد أو نفوس ولا يلزمه قبوله لأنه ضرر عليهم للحاجة من يشتريه سابقا فيحصل أوفى فتمت بحروجه له أو نكاحه من عن علمه (ولا دفع) (حب) ولا يلزمه ما قبله لما فيه من تكليفه طهارة وعجنه وحجره ولقول بن عباس في قوله تعالى من أوسط ما نطعمون أهله كم كاهل الخبز والزيت وعن ابن عمر الخبز والسم والخبز والزيت والخبز والسم

ولأن البصر عوزها لا يحجب مطلقاً من غير تقدير ولا تقيد فرجع فيه إلى العرف وهو دفع الثوب وغنقه ثانياً لماله من قبلت مكان
 انبصر جهاً أو دقيقاً أو دراهم لم يلزمه بذلك (ويكون) الدفع (أولها لكل يوم) أي عند طلوع شمسها لانه أول وقت الحاجة اليه فلا يجوز
 تأخير عنه (ويجوز ما تنفعا عليه من تعجيل وتأخير) عن وقت وجوب (و) من (دفع عوض) كدراهم عن نفقة أو كسوة لأن الحق
 لا يمدوها ولكل منهما الرجوع عنه بعد التراضي في المستقبل (ولا يجبر من أبي) متهم بذلك لعدم وجوبه عليه (ولا يملك حاكم)
 تراعى اليه زوجان (فرض غير الواجب ٣٥٠ كدراهم مثلاً بالاتفاقهما) أي الزوجين فلا يجبر من امتنع منه ما قال في الهدى

أما فرض الدراهم فلا أصل له
 في كتاب ولا سنة ولا نص عليه
 أحد من الأئمة لأنها ماضية بغير
 الرضا عن غير مستقر (وفي
 الفروع) وهذا متجه مع عدم
 الشقاق وعدم الحاجة (فأما مع
 الشقاق والحاجة كالفنائم مثلاً
 فيتوجه الفرض للحاجة اليه
 على ما لا يخفى) قطعاً للنزاع (ولا
 يعتاض عن) الواجب (المأخوذ
 بربري) كأن عوضها عن البصر
 حنطة أو دقيقاً فلا يصح ولو
 نرضيا عليه لانه ربا (و) الواجب
 دفع (كسوة وغطاء ووطاء
 ونحوها) كاستارة يحتاج اليها
 (أول كل عام من زمن الوجوب)
 لانه أول وقت الحاجة إلى ذلك
 فيعطى السنة لانه لا يمكن ترديد
 الكسوة شيئاً فشيئاً بل هو شيء
 واحد يستدام إلى أن يلى
 (وتلك) زوجة (ذلك) أي
 واجب نفقة وكسوة (بقبض)
 كما يملك رب الدين دينه بقبضه
 (فلا يدل) على زوج (لماسرق)
 من ذلك (أو بلى) منه كالدين
 بقبضه قبضه من قبضه
 (و) تلك (التصرف فيه) أي
 ما قبضته من واجب نفقتها
 وكسوتها على زوجها (على وجه

لوجود المكافأة حينها بخلاف اليد والنفس) (فإن اقتص منه وجب نصف الدية) لقطع الرجل
 (وللسيد أقل الأمرين من نصف القيمة أو نصف الدية) فإن كان قاطع الرجل غير قاطع السيد
 واندم لا ففي قاطع اليد نصف القيمة (لانه قتلته وقت جنايته عليه) (وعلى قاطع الرجل
 القصاص) فيها (أو نصف الدية) لورثة العتيق لانه حين قطع رجله (وان سرى الجرحان إلى
 نفسه فلا قصاص على الأول) لأن جنايته حال الرق فلا مكافأة (وعليه نصف دية حر) اعتباراً
 بحال استقرار الجناية كما مر (وعلى الثاني القصاص في النفس) لمكافأته له حال جنايته عليه
 حيث تعمد لانه شاركه في القتل عمداً وانا كشريك الاب (وان قطع) مكلف (عين عبد ثم
 عتق) العبد (ثم قطع آخر يده ثم قطع) آخر رجله فلا تدعى على الأول اندمل جرحه أو سرى
 لانه لم يكن مكافئاً حين الجناية (وعلى الآخر بين القصاص في الطرفين) ان اندمل لمكافأة
 (وان سرى الجراحات كلها فعليه ما) أي قاطع السيد وقاطع الرجل (القصاص في النفس)
 لمكافأته لأن جنايتهما على حر (وان عفا) ولي العتيق (عن القصاص فليهم الدية اثلاثاً) لموته
 بسراية جراحاتهم (ويستحق السيد أقل الأمرين من نصف القيمة) لقطع عينه (أو ثلث الدية)
 والباقى للورثة (وان كان الجانيان) أو الاجنياء (في حال الرق والثالث في حال الحرية فمات
 العتيق) فليهم الدية (اثلاثاً) وللسيد أقل الأمرين من أرش الجنايتين أو ثلثي الدية) والباقى
 للورثة كما تقدم (وان قطع يده ثم عتق فقطع) آخر رجله ثم عاد الأول فقتله بعد الاندمال فعليه
 القصاص للورثة لانه قتل بعد الحرية (و) عليه (نصف القيمة للسيد) لقطع يده (وعلى الآخر
 القصاص في الرجل أو نصف الدية) للورثة (وان كان) قتله (قبل الاندمال ففي الجاني الأول
 القصاص في النفس) لمكافأته له حين قتله (دون اليد) لانه قطعها في رقعه (فإن اختار الورثة
 القصاص في النفس سقط حق السيد) لانه لا يجوز أن يستحق عليه النفس وأرش الطرف
 قبل الاندمال فإن الطرف داخل في النفس في الارش (وان اختار والعفو عليه الدية دون
 ارش الطرف) لاندراجها في دية النفس (وللسيد أقل الأمرين من نصف القيمة أو أرش الطرف
 والباقى للورثة) كما تقدم (وعلى الثاني القصاص في الرجل) لانه مكافئ له حال الجناية (و) عليه
 (مع العفو نصف الدية) لقطع الرجل (وان كان) القاطع (الثاني هو الذي قتله قبل الاندمال
 فعليه القصاص في النفس) لمكافأته له حين القتل (ومع العفو نصف دية واحدة) يعني ان كان
 بعد استيفاء القصاص في الرجل اما قبله فدية كاملة كما مر (لم من السوابق والواحق) (وعلى
 الأول نصف القيمة للسيد ولا نصاص) على الأول لانه لم يكافئه حين الجناية (وان كان القاتل
 ثالثاً فقد استقر القطعان) لا رقتل الثالث له قطع مريتهما (وعلى الأول نصف القيمة للسيد)

لا يضر بها) ولا يملك بدنها من بيع وهبة ونحوه كسائر ما لها فان ضر ذلك بدنها أو نقص
 في استمتاعها لم يملكه بل تمنع منه لتعاقب حق زوجها به (وان أكلت) زوجة (معه) أي زوجها (عادة أو كسها بلاذن) منها أو
 من واهيا وكان ذلك بقدر الواجب عليه (سقطت) نفقتها وكسوتها أعلا بالعرف وظاهره ولو بعد فرض نحو دراهم عن نفقتها فان ادعت
 تبرعه بذلك حلف (ومضى انقضى العام والكسوة) التي قبضتها له (باقية فعليه كسوة) لعام (الجديد) اعتباراً بمضى الزمان دون حقيقة
 الحاجة كما أنها لو بايت قبل ذلك لم يلزمه بدنها ولو أهدي إليها كسوة لم تسقط كسوتها وكذا لو أهدي إليها ما كثره بوقوتها إلى الغد لم
 يسقط قوتها فيه بخلاف ما عاون ونحوه كسقط اذا انقضى العام وهو باق فلا يلزمه بدله اعتباراً بالحقيقة للحاجة لانه امتناع والحق به ابن

تصير القضاة ووطا موفوا في تصحيح القروع (وانتبهتها) أي الكسوة (ثم مات) الزوج قبل مضي العام (أومات) قبل مضيه (أومات قبل مضيه رجع بقسط ما بقى) من العام لتبين عدم استحقاقه له (وكذا نفقة نفقاتها) بان دفع أيامه نفقة مستقيمة ثم مات أومات أو بان قبل مضيا فبرجع عليه بقسط ما بقى (لكن لا يرجع الزوج على نفقة (سقيه) نفقة (وهو الفرق) لو حوب نفقته بطول عمره فان أعادها في ذلك اليوم فلا يظهر لاي زمة نفقاتها باذكري في شرحه (الأعلى ما نزل) في ما يوجب نفقة نفقته فبرجع عليها بما قسمه لهما من طاعته الواجبة عليها فلا نفقة شيئا (ورجعه) ٣٥١

النفقة (من مال غائب بعد موته بظهوره) أي موصوفة لا رافع وحبوب مفسدة عليها وقتها لم تنسخ مائة مضيه بعد موته كذا هو في كل حد فظنه على موته فدل أن الحق عليه وقباحتها بعد ابادة أياها (ومن عاب) عز وجل بعدة (ولم يبق) عليه في (زمنه) نفقة (الزمن) الماضي لاستقرارها في ذمته (ولو لم يفرضا حكم) لأن عمر كسبالي أمره بالاحسان فحمل غايها عن نسبه بأمرهم بأن نفقة أو بطولها فطلتوا به في نفقة ماضية ولا حق يجب مع النسيء والاعسار ولم يسقط مضي الزمان كاحدة العقار بخلاف نفقة الأكارب فإمامية به في نسيء يسار المعق وأهمل من غيبه وسواء ترك الأماق أمدرا وغيره وكذا لو ترك الانفاق حضرة زمة في نفقة وكسوة وممكن كسبها بعدهم

المحرم (مطافئة رجعة) زوجة في نفقة وكسوة وسكنى لا يما مودعها في نفقة زوجة فوله وها من أحق بردها في ذمتهم بها طاعة

لأنه جنى عليه حين كان رقيقا (وعلى الثاني القصاص في الرجل أو نصف الدية لو رثته وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية مع العفو) لأنه كان حرا حين ما (واد قطع يد عبده ثم أعتقه ثم اندم مل فلا شيء عليه) لأنه حين الجناية كان ملكه (وان مات) عبده (بعد ما تلقى بسراية الجرح فلا قصاص فيه) اعتبارا بحال الجناية (وبضمنه بما زاوله في أرض القطع من الدية لو رثته) لأنه مات حرا (فإن لم يكن له وارث سواء وجب ذلك) لست المال) لأن السيد قاتل فلا يرث (ولو قتل من يعرفه) أو يظنه (فعبدا فإني أنه قد أعلم وعنى قبله) أي القاتل (القصاص) لأنه قتل من يكافئه عبدا محضا بغير حق أشبهه مؤثما علم حاله (ومثله من قتل من يظنه قاتل أبيه) فلم يكن (أو قتل من يعرفه) مرثدا (أو من يظنه مرثدا فلم يكن) كذلك فيجب القصاص لما سبق * الشرط (لرابع) أن لا يكون المقتول من ذرية القاتل فلا يقتل والد أب أو أم أو ولد أو نسل من ولد الأبوين أو البنات) لحديث ابن عباس مرفوعا لا يقتل والد بولده وولد من ولد الأبوين من رواية اسمعيل بن مسلم المكي ورواه أحمد وأبو نعيم وابن جرير من رواية حماد بن أرطاة عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الأسناد حتى يكون الاستدلال مع شهرته تكلفا وقال عليه الصلاة والسلام أنت وملك لا يليك فتنصى هذه الآية بتكليف إياه فاذالم ثبتت حقيقة الملكية ثبتت بالإضافة بتشبيهه في اسقاط القصاص ولذا كان سبب إيجاده فلا يكون سببا في إعدامه (وتوخذه من حر الدية) أي دية المقتول كما تجب على الإحني له يوم أدلتها (ولا تأثير لاختلاف الدين) لاختلاف (الحرية) فلو كان أحدهم مسلما والآخر كافرا أو أحدهما قريبا والآخر حرا فلا قصاص (كأنه قتل الكافر بولده المسلم أو قتل العبد بولده الحر لم يجب القصاص لشرف الأبوة إذ أن يكون ولده من رضاع أو زنا فيقتل الوالد به) لأنه ليس بولده حقيقة (ولو تدعى نفسان نسب صغير مجهول النسب ثم قتلاه من الحقيقة) بواحد منهم فلا قصاص عليه (لأنه يجوز أن يكون ابن كل واحد منهما) وإنما (وان أعتقه) القافة بواحد منهم ما ثم قتلاه لم يقتل أبوه) لما سبق (وقتل الآخر) لأنه ليس باب (وان رجعه عن الدعوى لم يقبل رجوعه) عن إقرارهما كالأدعاء واحد فأنق به ثم رجعه) فإنه يقبل رجوعه لأن النسب حق لو لم يرجعه عنه رجوعه عن إقراره بحق لأدعى (وان رجع أحدهما) عن دعواه (مصر رجوعه ونبت نسبه من الآخر) لأن وال المعارض ورجعه لا يسقط نسبه (ويسقط القصاص عن الذي لم يرجع) لأنه أب (وجب) القصاص (على الرجوع) لأنه حبي زوار عاقته (من وارث المقتول) فعليه نصف الدية) كما تقدم في مثل الأب (ولو شرب رجلا

وظهارة أشبه ما قبل انطلاق (وبأن حمل كزوجة) لقوله وان كن أولات حمل فانهن عليم حتى يضمن من وى عن أخبار فاطمة بنت قيس لانه نفقة لأن أن تكوني حاملا ولأن الحمل ولد المير فلزمه لأنه في غايه ولا يمكنه ذلك لأنه لا اتفاق عليه ما وجب كاجرة الزنا (ونجب) النفقة (لحل ملاعنة) لو عنت وهي حمل لأنه لم ينع بلداتها (التي أن ينع به) آخر (مدونه) أي الحل فتنقط فان داسنقه لم يما ماضى (ومن أنفق) على بانيه (يفطما مولا) بان حازا عبر حار (رجعه) عليها بما أنفق عليه لا أخذها ما لا نفقة كالأخذ من ادعاء ثم ظهر كذب وكذا إذا ادعت رجعية فأنفق عليها أكثر من عدة عدتها ثم رجعه لم يرجع بالزائد (ومن ترك) أي الاتفاق على مبانته (بفطما مولا) بانته (نفقة ماضية) نفقة ماضية فبرجع عليه بها

كالبين وظاهره ولو قلنا النفقة للعمل وانها تسقط بمضي الزمان (ومن) أي مبالغة ونحوها (ادعت حملاً) لهدون ثلاثة أشهر (وجوب) عليه (اتفاق) تمام (ثلاثة أشهر) من ابتداء من ذكرتها انها حملت منه (فان مضت) الثلاثة أشهر (ولم يبن) الحمل كان أربيت الأقوابل فكان أربيت أشهر الحمل (رجع) عاينها فغير ما نفقة لتبين عدم وجوبه وكذا ان حاضرت ولو قبل مضيتها وان ادعت حملاً من ثلاثة أشهر أربيت الأقوابل لانه لا يفتي عادة اذن فان شهدت به أنفق عليها والا فلا (بخلاف نفقة في نكاح تبين فساد) لصور رضاع أو عدة فلا رجوع له بما أنفق ٣٥٢ (و) بخلاف نفقة (على أجنبية) لم تأذن لانه متبرع فلا رجوع وكذا من أنفق في نكاح

معلوم فساد لانه ان علم عدم الوجوب فهو متطوع والا فهو مفطر (والنفقة) على الحامل (الحمل) نفسه لانها من أجله تجب بوجوبه وتسقط عند انقضائه قلت فلو مات بطنها انقطعت لانها لا تجب لميت (تجب) النفقة (انما شر) حامل لان النفقة للعمل فلا تسقط بنشوز أمه (و) تجب (لحامل من وطء شبهة أو نكاح فاسد) للموتى نسب به فيها (و) لحامل في ملك يمين ولو أعتقها لان النفقة للعمل وهو ولده (و) تجب (على وارث) حمل من (زوج) أو سيد أو وطء شبهة (ميت) للقرابة (و) تجب نفقة حامل (من مال حل لموسر) لان الموسر لا تجب نفقته على غيره (ولو تلفت) نفقته بيده حامل بلا تقييد (وجوب) على من لزمته نفقة الحمل (بدلها) لانها أمانة بيدها فلا تضمنها (ولا نظرة لها) لان الفطرة تابعة للنفقة والحمل لا تجب فطرته (ولا تجب) نفقة حمل (على زوج رقيق) ولولده فان كان حراً فنفقته على وارثه بشرطه وان كان رقياً فاعلى ما له (أو ميسر أو غائب) أي لا يلزمه

في وطء امرأته في طهر واحد وانت ولد عكن أن يكون منها) بان كانت لسته أشهر فما كثر من وطئها (فقتل) قبل الحاقه بأحدهما لم يجب القصاص (على واحد منهما) لعدم تحقق الشرط (وان نفقاً نسب به لم ينف) لان النسب حتى الولد (الا بالعلمان) بشرطه ومنه ان يكون بين زوجين وان يتقدمه فذوق وان نفاه أحدهما لم ينف لقوله لانه لحقه بالقراش فلا يفتي الا بالعلمان بخلاف التي قبلها لان أحدهما اذ ارجع هناك حتى الآخر وايضا وثبته هناك بالاقرار فاستقط بالجحد وهنابا الاشتراك فلا يفتي بالجحد (ويقتل الولد) المكلف ذكر اكان أو أنثى (بكل واحد من الأبوين المكاتنين وان علوا) للآلية والاخبار وموافقة القياس ونفاه على الأب ممتنع لنا كدحرمة ولانه اذا قتل بالاجنبي فبأبيه أولى ولانه يحذفه فيقتل به كالأجنبي (وميت ورث ولده) أي القاتل (القصاص أو) ورث (شيأ منه) أي القصاص وان قل سقط القصاص لانه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد وهو ممنوع ولانه اذا لم يجب بالجناية عليه فلهما يجب بالجناية على غيره أولى (أو ورث القاتل شيئاً من دمه سقط القصاص) لانه لو لم يسقط لوجب له على نفسه القصاص وهو ممنوع (ولو قتل أحدا الزوجين الآخر وطء ما ولد) فلا قود لانه لو وجب لوجب ولده واذا لم يجب للولد بالجناية على غيره أولى وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى أو كان للمقتول من يشاركه في الميراث لانه لو وجب لثبت له حرمة ولا يمكن وجوبه واذا سقط بعينه سقط كله لانه لا ينعى بعض كالموتى فلو هفأ أحد الشرى يكن (أو قتل رجل أخاه وحنه فو رثته ثم ماتت فو رثها) زوجها القاتل (أو) ورثها (ولده) لم يجب القصاص سواء كان لها ولد من غيره أو لانه ورث هو أو ولده شيئاً من دمه وهو لا ينعى (أو قتلت المرأة) أخا زوجها فصار القصاص أو جزه من لا ينعى (موت زوجها الوارث لآخيه) أو قتل رجل أخاه فو رثته ابناً قاتل (أو) ورثه (أحد يرث اسمه منه شيئاً لم يجب القصاص) لارث ولده جزاً من دمه (واذا قتل أحد أبوي المكاتب المكاتب) لم يجب القصاص لموم ماسبق (أو) قتل أحدهما (عبد الله) أي للمكاتب (لم يجب القصاص) لانه لو وجب لكان للمكاتب ولا يثبت له قصاص على أبويه كالأول قتلها وأولى (وان اشترى المكاتب أحد أبويه) أو غيره من ذوي رحمه المحرم (ثم قتله لم يجب القصاص) لانه فصله بالملك وهذا بخلاف ما قدمه فيما سبق وتقدم التنبية عليه (ولو قتل) مكلف (أباه أو أخاه فو رثه أخواه ثم قتل أحدهما) أي الأخوين (صاحبه سقط القصاص عن الاول لانه ورث بعض دم نفسه) لان أخويه يستحقان دم أبيهما أو أخيهما ما فاذا قتل أحدهما صاحبه ورث القاتل الاول ما كان يستحقه المقتول لانه أخوه فعلى هذا يستحق نصف دمه لان دم الأب أو الأخ بين أخوين نصفين ضرورة ان القاتل لا يرث المقتول وان قتل الثاني الاول ثم الثالث الرابع قتل الثالث دون الثاني لارثه نصف دمه عن الرابع

وعليه

نفقة عمله بل تسقط بمضي الزمان كالملود (ولا) تجب نفقة حمل (على وارث) الحمل

كانحبه (مع عسر زوج) هو أبوه لانه محجوب بالأب ولا تجب على الأب لأعساره قلت بل تجب على الوارث من عمودي النسب الحمل كامه وجده وجدته لان عمودي النسب يجب عليهم ما النفقة وان حجبهم مصر كما يأتي (وتسقط) نفقة حمل (بمضي الزمان) كسائر الأقارب قال (المنقح ما لم تستدن) حامل على أبيه (بأذن حاكم أو تنفق بغير الرجوع انتهى) فترجع لتعويضها في الاول بأذن حاكم ولا دائرته واجبا في الثانية وفيه نهي (فان رطمت) مطاوعة (رجعية بشبهة أو) في (نكاح فاسد) بان بها حمل يمكن كونه

﴿وقف على طلبة العلم من المتأهله﴾

منهما) أي المطلق والواطي (فنفقتهما حتى تضع جملها ولا ترجع على زوجها) أي في الأصح (كأنه معدة) وطشت شمة أو زكاح فاسد (ومتي ثبت نسبها) أي أنجل (من أحدهما) أي الرجلين بها الطاق والواطي في السنة (رجع عليه الآخر) الذي لم يثبت أنجل منه (بما أنفق) لأنه إنما أنفق لاحتمال كون أنجل منه لا من غير ما ذلت غيره ذلك الرجوع عليه ومنه (وحدث أن زوجها إذا جلت من وطء بشبهة وجبت نفقة على الواطي دون زوجها إذا رجعت زوجته فلا نفقة وطء نفقتهما أنجل من وطء الشبهة لم يثبت على مطلقها بنفقة) (ولا نفقة له إن غير حامل) الحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها الملقاها البتة وهو غائب فامر من أبيه وكيله بشبهة بر فضضته فقال والله ما لك علينا منه شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال يس لك عليه نفقة ولا تكني فامر هانئ بعد في بيت أم شريك متفق عليه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظري يا امرأة تيسر انما النفقة فمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة فإذا لم تكن له الرجعة فلا نفقة ولا سكنى رواه أحمد ٢٥٣ والأثر من أبيه والنفقة على أبيه

وسلم هو الجنب عن أنه تعالى مراده ولا شيء بدع ذلك ومعلوم أنه أنه لم يتأربل قوله تعالى أم كنهن حيث كنتم مسن وبعدهم (ولا نفقة) (من تركه المتوفى عنه) (زوجها) (أولاد ولد) (متسببه) (ولا سكنى ولا كسوة) (ولو) (ثانته) (حالة) لا تشمل تركه كماله وبه ولا سب أو حبوب عليهم (كسرية) (حمل من زنا فلا نفقة) (على زنا) (أنجل) (لا بعده)

﴿واصل ومتى نسبه﴾ (زوج) (من يلزمه نسبه) (وهو الذي يوطئ مثله أي بن نسبه ما كثر لزمته نفقته وكسوته) (أو بدله) (أي تصاحبه) (أو زوج نسبه) (أما هي أو ولي لها) (ولو وصع صفر روج أو برضه أو عتبه

وعليه نصف دية الأول والثالث) (وان قتل أحد الاثنين أباه) (قتل الآخر أمه وهي زوجة الأب سقط القصاص عن الأول) (وهو قاتل الأب) (لذلك) (أي لارثته من دم نفسه وذلك عن دم الأب) (والقصاص على القاتل الثاني) (فلا يخيه قتله ويرثه) (والمسقط القصاص من قاتل الأب) (لأن القاتل الثاني) (وهو لا أم) (ورث جراً من دم الأول) (وهو الثمن) (فما قتل ورثه) (قال الأب ضرورة أن القاتل لا يرث نصار له جزء من دم نفسه) (وهو الثمن) (سقط القصاص عن الأول) (وهو قاتل الأب لارثته من أمه وعليه سبعة أثمان دية لآخيه) (قاتل أمه لارثته من أبيه) (وله) (أي قاتل الأب) (أن يقتص من أخيه) (قاتل أمه) (ويرثه) (لأن القاتل بحق لا يمنع الميراث) (ولو كانت الزوجة بائناً) (أو قتلاً) (أمه أمه مطلقاً) (فعلى كل واحد منهما القصاص من أخيه) (لأن أحدهما لا يرث من دم نفسه شيئاً لعدم الرزجية أو لموتها معا) (فإن يادر أحدهما قتل أحدهما) (سقط عنه القصاص) (لأنه يرث أخاه) (لم يكن لاقتول ابن أو ابن ابن فان كان) (فإن أو ابن أو ابن فالأخ محبوب به) (فله) (أي الابن أو ابن الابن) (قتل عمه ويرثه) (لم يكن له وارث سواء) (فإن الميراث القتل بحق لا يمنع الميراث) (فإن تشاحق الميراث) (فإنهما بالقتل احتمل أن يسد بقتل القاتل الأول) (واختاره ابن جردان) (أو يقرع بينهما) (فدعه في أيدي قاتل في شرحه وهو قول القاضي) (وأبهما قاتل صاحبه أو بمبادرة أو قرعه ورثه) (لم يكن له وارث سواء) (لأن قتله بحق) (وسقط عنه القصاص) (لارثته من نفسه) (وان كان) (الأخ القاتل لآخيه) (محجوباً عن ميراثه) (كأن) (زنا أو ابن) (فلا وارث للقتل) (وهو وارث المال) (قتل الآخر) (لارثته من دم نفسه) (لم ينسبه له الله وإلى أخيه أو جناناً) (وان عفا أحدهما) (أي الأخوين) (عن الآخر ثم قبل المذمومة) (أو في ورثه) (أي) (لم يكن حاجباً لآخيه) (لأنه قاتل بحق) (وسقط عنه ما وجب عليه من الدية) (ألا يجب) (لأنه على نفسه

﴿٤٥﴾ - (كشف الفتاع) - ثالث ﴿أوجب﴾ أي قطع (ذكره) بحيث لا يملكه وطء (و) مع (تأمل) (وطء) (منه) (لحيض أو نفاس أو ريق أو قرن أول كونه) (نصفه) (أي شعبة خذقه) (أو منة أو حدث من شيء من ذلك بعده) (لأنه نفقته وكسوته) (أما وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث جبرون عليه السلام ذكرته من وكسوته بالمعروف وشعروني مع صفر روج على بذل ما وجب عليه من مال الصبي لآبائه عتبه في أداء واجباته تاروش جذباته ودونته) (لكن لو امتنع) (زوجها) (من بدله) (بغيره) (وهي محبته) (ثم مرضت فذلتها) (فلا نفقة لها) (مداومت سر بضة عقوقها) (بغيره) (فأصل ذلك) (أنه تناسخ مع أبيه أو بدله في ضدها) (ومن بذلته) (أي التسليم) (وزوجها عتبه لم يرض لها) (كتم شاة ذكر زوجها) (تأنيده) (من) (حتى يرضه) (كم) (بأن يكون إلى حاكم البلد الذي هو به يعلمه ويستدعيه) (وعضى زمن يكرهه) (أي زوجها) (تأنيده) (فإن ساراه أو وكل من له جملها إليه) (وجبت النفقة) (أذن بالوصول والافرض) (عليه) (لأنه) (الوقت الذي يكون وصول إليه) (فيها) (وان عاب زوجها بعد تمكينها أباه) (ووجوب النفقة) (عليه) (لم تسقط) (بغيره) (وان تسلم) (لم زوجها) (صغيرة) (يؤنسها) (لأنه) (ومحبونه) (كذلك) (ولو بدون إذن أبيه) (لأنه نفقته) (كالبكيرة) (المأقولة) (ومن امتنع) (من تسليم نفسه) (أو من عفا غيرها) (وأن يكون نفقته) (على المانع لها) (وإن كان أو غيره) (بعد

تقول ولو انقضت صداقها) ابدال (ولا نفقة لها) وكذا ان تسا حنابها بعد النفقة لم يطلبها الزوج ولم ينفذ لنفسها ولا بذلها ولا عليها وان طال مقامها على ذلك لان النفقة في مقابلة التمكين المستحق بعد النكاح ولم يوجد (ومن سلم أمته ليس له انوارا) هي (حكرة) لمصوم النصف (ولو الى زوج) من تسلم انوار الانوار وحده فممكنه من نفسها ولو كان زوجها يملك كالان النفقة رواتبها عوض واجب في النكاح فوجب على العبد كالمهر بخلاف نفقة الاقارب والمطالبين اسيدهم كما تقدم (و) من سلم أمته لزوجها (ليلا فقط نفقتها نهارا على سيد) لانها يملكه والزوج غير متمكن منها اذن (و) نفقة (ليل كمشا وطاء وغطاء وود من مصباح ونحوه) كوسادة (على زوج) لانه من حاجته لليل دون النهار وهي مسئلة فيه له (ولا يصح تسليمها) أي الامه لزوجها (نهارا فقط) لانه ليس محللا للفرغ للاستمتاع والاحتياج لا يناس ولهذا كان عباد قسم الزوجات الليل فقلت فيكون خذ منه لو كان زوجها حارسا وسلمت له نهارا صم (ولا نفقة لزوج) (ناشر ولو) كان نشوزها (بنكاح في عدة رجعية) فسقط نفقتها وكسوتها وسكنها بائنا زوجها في عدة نشوزها والنكاح باطل ولا تصير به فراشا للثاني ولا تمسك به عدة الاول قبل رطه الثاني وتقدم (وتشطر) النفقة (لناشر ليل) بان تطيع نهارا وتمتنع ليلا (أو) ناشر (نهارا) فقط بان تطيعه ليلا ٣٥٤ ولا تطيعه نهارا على نصف نفقتها (أو) ناشر (بعض أحدهما) أي الليل والنهار

شئ (وان تعافيا جميعا) بان عفا كل منهما عن الآخر (على الدية تقاصا استويا به) فسد فطم من دية الأب بـدرية الأم (ووجب لقاتل الأم الفضل عن قاتل الأب لان عقلها) أي ديتها (نصف عقل الأب وان كان لكل واحد منهما) ابن أو ابن ابن (يحبب عمه من ميراث أبيه) بان لم يبق به مانع (فاذا قتل أحدهما صاحبه ورثه ابنه) أو ابن ابنه (وللا بن) أو ابن الابن (ان يقتل عمه) لارثه دمه (ويرثه) أي المقتول منهما (ابنه) أو ابن ابنه (ويرث كل واحد من الابنين مال أبيه ومال جده الذي قتله عمه دون) القاتل (الذي قتله أبوه) ضرورة أن القاتل لا يرث المقتول (وان كان لكل واحد منهما بنت فقتل أحدهما صاحبه سقط القصاص عنه لانه يرث نصف ميراث أخيه ونصف قصاص نفسه فورث مال أبيه الذي قتله أخوه) أو مال أمه الذي قتلها أخوه (و) ورث (نصف مال أبيه الذي قتله هو وورثت البنت الذي قتل أبوها نصف أبيها ونصف مال جدها الذي قتله عمها وطاعا على عمها نصف دية قتله واذا كان أربع أخوة قتل الاول الثاني وثالث (و) قتل (الثالث الرابع) فالقصاص على الثالث (دون الاول لارثه نصف دمه عن الرابع) (ووجب له) أي الثالث (نصف الدية على الاول) لقتله أخاه ضرر وإن القاتل لا يرث (ولا يرث قتله) أي الثالث بأخيه الرابع (فان قتله ورثه) لانه قاتل بحق (وورث ما يرثه من أخيه الثاني) لانه من جملته تركته (فان عفا) الاول (عنه) أي الثالث (الى الدية وحبت عليه) أي الثالث (بكلها بقاصه) الثالث (بنصفها) الذي ورثه من الثاني وبطاعا نصفها (وان كان لها) أي الاول والثالث (ورثة) تحجب الآخر (أو لا) فنفسها كما اتى قبلها (فيما اذا قتل أحدهما أباهم الآخر أمه الشرط الخامس بان تكون الجنابة عمدا) محضا بخلاف شبه العمد وانخطأ فلا قصاص فيها ما اجتمع احكامه في الشرح (وان قتل من لا يعرف) باسلام أو حربة (وادعى كفره أو رقه) وجب القصاص لانه محكوم باسلامه بالدار ولهذا يحكم باسلامه لا لقيط ولان

قتل على نصف نفقتها أيضا لا بقدر الازمنة اعسر التدبير بالازمنة (ومجرد اسلام) زوجة (مرتدة) مدخول بها لزمه نفقتها (و) بمجرد اسلام زوجة مجوسية ونحوها (مقتله) عن زوجها في عدة ما بان اسلام قبلها (ولو في غيبة) زوج تلزمه نفقتها لان اسقاط النفقة فيها لحصول الفرق بينهما كسقوطها بالطلاق فاذا رجعت عن ذلك فالتنكاح بحاله فمادت النفقة (ولا يلزم زوجها ثانيا النفقة) ان أطاعت (ناشر) في غيبته (حتى يعلم) الزوج بطاعته (وبعض ما) أي زمن (يقدم) الزوج (في مثله) لان الزوج اذا لم يعلم بالتمكين فالمنع مستمر من جهته فاذا قدم وعلم عادت النفقة لحصول التمكين وان لم يقدم بعض زمن

يقدم في مثله عادت النفقة لان المانع اذن من جهته (ولا نفقة لمن) أي زوجة (سافرت لحاجتها) الاصل ولو باذنه (أو) سافرت (انزعه) ولو باذنه (أو) سافرت (لزيارته ولو باذنه) لتفويتها التمكين لحظ نفسها وقضاءها بها الا أن يكون مسافرا معها متمكنا منها (أو) سافرت (لتغريب) بان زنت قبل أن يطأها زوجها فغربت وكذا الوطعت الطريق لعدم التمكين (أو حبست) عن زوجها (ولو) كان حبسها (ظلم) فسقط نفقتها (أو صامت للكفارة أو) صامت (تصاوم رمضان ووقته) أي القضاء (متسع أو صامت نفلا أو حجت نفلا) فسقط نفقتها لنفسها بسبب لامن جهته (أو) صامت أو حجت (نذرا معيناني وقته فيها) أي الصوم والحج (بلاذنه ولو ان نذرهما باذنه) لتفويتها ما حقه من الاستمتاع باختيارها بالنذر الذي لم يوجب الشرع عليها ولا نذبا اليه (بخلاف من أحرمت) من الزوجات (بغير رضه) حج (أو مكتوبة) صلاة (في وقتها بسننها) ولو في أوله لفعلها ما أوجب الشرع عليها ونذبا اليه كصوم رمضان (وقدرها) أي نفقة لزوجة (في حج فرض) اذا سافرت لحج الفرض (ك) نفقة (حضر) وما زاد عليها (وان اختلفا) أي الزوجان (ولا ينفق) لاحدهما بما ادها (في بدل تسليم) زوجة زوج (حلف) زوج لانه منكر والاصل عدم التسليم وكذا لو اختلفا في وقت تسليم بان قال سلمت نفسها منذ شهر وقالت بل من سنسنة فقول به يمينه لان الاصل براءته مما تدعيه زائلا

عما يشربه (و) ان اختلفا (في شوز و زوجه او) اختلفا في (أخذ نفقة) بان ادعى الزوج تشوذا وانما أخذت نفقتها وانكرت (حلفت) لانها منكرت والاصل عدم ذلك لكن لو كانت مثلا يد ارباب او ادعت ام الحرجة فانه فقوله لان الاصل عدمه وان اعطاه شيئا ائدا عما يجب عليه كصاغ وقلانده على وجه التملك ملكته ولا رجوع به ان طلق او مات وان لم يكن على وجه التملك بل لتفعل به قط فله الرجوع فيه طلقا ولا (فصل وستى اعسر) زوج (بنفقة معسر) الم بجدانقوت (او) اعسر (كسونة) أي (المعسر) (او) اعسر (ببعضها) أي بعض نفقة المعسر وكسونة (او) اعسر (كسكة) أي الم معسر خبرت (او) زوج (لا بعدد النفقة) (او) زوجته (الا يومادون يوم خبرت) (الزوجة للمعسر الضر) وانما بذلكها ذالبت لا بقوة بدو كنه ينمو سواء كانت حرة مائة رشيدة او رقيقة او صغيرة او سفينة (دون سيدها او واه) (فلا حسيمة له ولو كانت مجنونة لاحتمال الضر) (بمن نسخ) سكاك المعسر وهو قول عمر وعلى وأي مبررة لقوله تعالى فامسك بمعروف وازنر بحسبان والامسك مع ترك النفقة ليس لصا كما بالمعروف والحديث أي مبرر من رفوعا في الرجل لا يبعد ما ينفي على امراته قال مرق بين ما رواه ابو ارقطى وقال ابن المنذر نعم ان عمر كتب الى امراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم فامرهم ان ينفقوا ٢٥٥ أو بطلقوا ما طلقوا بعتوبة ما مضى

والأصل الحرية والرفق طارئ (أو ضرب ملة وفانقذه أو ألقى عليه) أي الملقوف (حائط أو ادعى أنه كان ميتا وأنكر وليه) وجب القصاص لأن الأصل الحياة (أو قطع طرف لبنان وادعى شلله أو قطع عينا وادعى عيها) وأنكر الجصني عليه وجب القصاص لأن الأصل السلامة (أو قطع ساعدا وادعى أنه لم يكن عليه كف أو) قطع (ساعدا وادعى أنها) أي الساق (لم يكن لها قدم) وجب القصاص لأن الأصل به الكف والقدم (أو قتل) مكاب (وخلق في داره وادعى أنه دخل لقتله أو أخذ ماله أو يكافره على أنه لم يقتله فدعا عن نفسه) أو سله أو أهله (أو ذكر وليه) وجب القصاص لأن الأصل عدم ما يدعيه سواء جحد في دار القتال أو غيره معه سلاح أو لا ما روى عن أنه سئل عن وجد مع امرأته رجلا آخر فقتله فقال لم أت باربعة فليعط برمتة واه سعيدور جاله ثقات ولأن الأصل عدم ما يدعيه قاضي العروعر يتوجه عدمه في معروف بالفساد (أو أنجرح انسان وادعى كل متهم أنه جرحه فدعا عن نفسه) وأنكر الآخر (وجب القصاص والقول قول المذكر مع عينة إذ لم تكن بينه) لعدم قوله عليه السلام والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر (ومتى صدق المنكر في شيء تمت تقدم من الصور (فلا قود ولادية) أقول عمر رواء سعيد وهو منقطع وروى عن الزبير نحوه وذن الخصم اعترف بما يدعي قوله فسطح حقه كالأقر بقتله قصاص (وأن ادعى القاتل أن المقتول زني وهو محصن لم تقبل دعواه من غير بينة) لأن الأصل عدم ذلك (وأن ادعى أنه من ناحية به قبل بخلاف الزنا فلا بد فيه من أربعة تكايفي (وأن احتهم قوه بدار بجرم) بعضهم منه (وتقتل بعضهم مضوا جهل الحال) بأن لم يعلم القاتل ولا الجارح (فعلى قلة المجر وحين دية القتل يسقط منها ريش الجراح) قضى به على رواء أحمد (فان كان فهم) أي الخصم (من أبيس به جرح شارك المجر وحين في دية القتل) هذا أحد وجهين أطلقهما ابن سديد في قوله في المحرم

ولا يصح اسقاطها بغيره. فيما لم يجب لها كالقسط اشيع شعته قبل البيع وكذا قسطها مهر وانفق في السكاح (وكذا لو قالت
رضيت عسرة أو تزوجته عانيتها) أي بغيره فله. ^{الاشع} لما تجدد لها من وجوبها بمفعول يوم (وإن في عسرة ميسرة وكسوة
ومسكنه) لزوجه (إن أقامت) معه (ولم تمنع نفسه) منه (دبي في زمنه) وجوبها على سبيل العوض كالخرفي يسقط ما راد من
نفقة ميسر (ومن قدر يناسب) ما يقع على زوجته فتركه (أحر) عليه كالمجلس اقتضا عليه وأولى (ومن قدر عليه) من الأزواج
(كسب) في بعض زمنه (و) فقدر عليه (بيع في بعض زمنه) أي بأجرة (أو مرض) أي بأجر. ^{فجزع} ان مكسب فلا يصح
لزوجه لانه يمكنه ان اقتراض الى زوال المعارض (أو عجز عن اقتراض أي بأجرة) ولا يصح له لانه يزول عن قريب ولا يكاد يسلم فيه
كثير من الناس (أو اعسر بنفقة ماضية أو) اعسر بنفقة موسر أو بعقة (متوسط أو) اعسر (باد أو) اعسر (ببعقة
الانعدام فلا يصح) لا يمكن الصبر عن ذلك (يتبقى نفقتهم) أي الميسر والمتوسط والخدم (و) بقى (لادم فيه في زمنه) لوجوبه عليه
كالمصدق وإن كان له عليه دين من حدس واجب نفقتهم فله ان يساهم من نفقتها لكانت ميسرة وانما لا (وان منع) روج (موسر
نفقة أو كسوة أو بعضهما) عن زوجته (وقدرت على) اخذ ذلك من (ماله) وتكون غير جنس الواجب (أخذت كحديثه وكذا في

ولذلك لا يجوز (تكاثرهما) (هنا) أي بالمعروف (الأذنة) لقوله عليه الصلاة والسلام طهنت بنت عتبة حين قال له إن أباسفيا نرجس
 صحيح وليس يعطى من النفقة ما يكفي في وادي فقال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف فخص لها عليه الصلاة والسلام في
 أخذ تمام الكفاية بغير علم لانه موضع حاجة اذا غنى عن النفقة ولا قوام الا بها وتجدد بتجدد الزمن شيئا فشيئا فنشئ المرافعة بها الى
 الحاكم والمطالبة بها في كل يوم (ولا تقتصر) امرأة لولد (على أبيه) ولو غائب لانه اشغال لزمته بدون سبب يقتضيه وبأى لو غاب زوج
 فاستدانت لها ولولدها الصغار رجعت فيحمل ما هناء على غير الزوجة (ولا ينفق على صغير من ماله) أى الصغير (بلاذن ولية)
 لانه تعد في ضمنه المنفق لعدم ولية (وان لم تقدر) زوجة موسر من ماله ما وجب لها من نفقة وكسوة أو بعضها على الأخذ من ماله
 فلها رقة الى حاكم فيأمره بدفعه لها فان امتنع (أجبره حاكم) عليه (فان أبى) الدفع (حبسه أو دفعها) أى النفقة لزوجة (منه) أى
 ماله (يوم ما يوم) حيث أمكن لقيام الحاكم بمقامه عند امتناعه مما وجب عليه كسائر الديون فان لم يجد الا عرضا أو عقارا باهه وانفق
 منه (فان غيب ماله وصبر على الخبس) فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من جهته كالمعسر (أو غاب موسر) عن زوجته (وتعذرت
 نفقته) عليها بان لم يترك لها نفقة ٣٥٦ ولم يقدر له على مال ولم يمكنها تحصيل نفقتها (باستدانة) أى اقتراض أو نحوه

عليه (وغيرها فانها الفسخ) لتعذر الانفاق عليها من ماله
 كمال الاعسار بل أولى ولان في
 الصبر ضررا أمكن ازالته
 بالفسخ فوجب ازالته دفعا
 للضرر (ولا يصح) الفسخ (في
 ذلك كله بلا حاكم فيفسخ) الحاكم
 بطلبها أو فسخ بامر) أى الحاكم
 لا اختلاف فيه كالفسخ للعنة
 وتوقفه على طلبها لانه لحقها فان
 فرق بينهما فهو فسخ لارجعة
 فيه ككفر بقوله للعنة (وله) أى
 الحاكم (بيع عقار وعرض
 لغائب) ترك زوجته بلا نفقة
 ولا منفق (ان لم يجد) الحاكم
 ما ينفقه عليها (غيره) أى غير
 ثمن العقار والعرض لدعاء
 الحاجة اليه (وينفق) الحاكم
 (عليها) أى امرأة الغائب من
 ماله (يوم ما يوم) كما هو الواجب

الفرع اختاره في الصحيح الكبير والوجه الثاني لادية عليهم وهو ظاهر كلام جماعة من
 الأصحاب (وبأنى في القسامة اذا قال انسان ما قتل هذا المدعى عليه بل أنا قتلته وله قتل من
 وجده يفر بيا له وظاهر كلام أحد لا فرق بين كونه) أى الفاجر (محصنا أو غيره) (روى عن
 عمرو بن (ومصر به الشيخ) لانه ليس بمحسنا وانما هو عقوبة على فعله والا اعتبر بقرينة وط
 الحد وقال الشافعي له قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصنا والى الكعبة قولان في
 اعتبار احصائه (والحراسم بقا ديه قاتله) عدوانا (وان كان مجذعا الاطراف) أى مقطوعها
 (معدوم الحواس) من سمع وبصر وشم وذوق ولمس (والقتال صحيح سوى الخلق وبالعكس)
 بان كان القتال مجذعا الاطراف معدوم الحواس والمقتول صحيح سوى الخلق (وكذلك ان
 تفاوت في العلم والشراف والعتى والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر
 ونحو ذلك) كالحدق والبلادة اجماعا حكاها في الشرح لعموم الآيات لقوله عليه الصلاة والسلام
 المؤمنون تـسـكـافـأـمـاؤـهم (ويجـرى في القصاص بين الولادة) جمع وال و يتناول الامام والقاضي
 والامير (والعمال) على الصدقات أو الخراج أو غيرها (وبين رعيتهما) قال في الشرح لنعلم
 في هذا خلافا لعموم الآيات والاخبار (ولا يشترط في وجوب القصاص كون القتل في دار
 الاسلام) فيقتل مكافئه بشرطه وان كان بدار حرب سواء كان هاجرا ولم يهاجر لعموم الأدلة
 (وقتل الغيلة) بكسر الغين المجهمة وهي القتل على غرة (وغيره) أى غير قتل الغيلة (سواء في
 القصاص والعفو) لعموم الأدلة (وذلك) أى القصاص والعفو في قتل الغيلة وغيره (للولي)
 الوارث للمقتول لقيامه مقامه (دون السلطان) فليس له قصاص ولا عفوم وجود وارث
 لعموم قوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا وقوله عليه الصلاة والسلام فاهله بين خبرتين فان لم
 يكن فهو ولي المقتول له القصاص والعفو على الدية لا يجاننا

باب

على الغائب (ولا يجوز) أن يجعل لها (أكثر) من نفقة يوم بيوم كنفقة أسبوع أو شهر لانه تبرع

وقد يقدم أو تبين منه قبل ذلك (ثم ان بان) الغائب (ميتا قبل انفاقه) أى الحاكم عليها أو في اثباته (حسب عليها) من ميراثها من
 زوجها (ما تنفقه بنفسها أو بامر حاكم) لتبين عدم استحقاقها له (ومن أمكنه أخذ ديه) الذي يصير بأخذ مومرا (ف) هو (موسر) كما
 لو كان بيده (باب نفقة الاثارب) والعتيق (و) نفقة (المماليك) من الآدميين والبهائم واجمعوا على وجوب نفقة الوالدين
 والمولودين لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا
 ومن الاحسان الانفاق عليهما عند حاجتهما وحديث هند خدي ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه وعن عائشة رضي الله
 عنها فرأى أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه رواه أبو داود ولان ولد الانسان بعضه وهو بعض والده فكما
 يجب عليه ان ينفق على نفسه وأهله فكذلك على بعضه وأهله (وتجب) النفقة (كاملة) ان كان المنفق عليه لاعمال شيئا ولم يكن
 مع المنفق من يشركه في الانفاق (أو اكالمها) ان وجد المنفق عليه بعضا بثلاثة شروط الأول كون منفق من عودى نسبه أو وارثا
 له واليه أشار بقوله (لا يؤبه وان علوا ولده وان سفلى حتى ذى الرحم منهم) أى الوالدين والأولاد (بجبه) أى الغنى منهم (معسر)

يكنه مسمى مع أبي معسر ونحوه (أولا) أي أول محبة معسر يكنه مسمى مع هدم أبوك نكاحا مع ابن بنته لأن بينهما قرابة فوجب العتيق
وردا للتمادة أشبه الولد والوالدين القريبين (و) نكح النفقة (لكل من) أي فقير (برته) أي يسه الفتي (بفرض) كاخ الأم (أو)
نصيب) كابن عم لغير أم (لا يرحم) تكفل (من سوى عودي نفسه وما عورته الآخر كاخ) لفتي (أولا كحمة وعتيق) فان الأمة لا رث
ابن أخيه بفرض ولا نصيب وهو يرثها بالنصيب وكذلك العتيق لا يرث مولا وهو يرثه فوجب النفقة على الوارث (بمعروف) لقوله
تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف أي قوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب على الأب نفقة الرضاع ثم أوجب على الوارث
مثل ما أوجب على الأب ولحديث من أبر قال أمك وأباك وأختك وأهلك وفي لفظ ومولاك الذي مر ذاك حق واجبا ورحما موصولا
رواه أبو داود فالزما البر والصلة والنفقة من الصلة وقد جعلها حقا واجبا بالشرط الثاني حاجة منفق عليه وذكره بقوله (مع بقصر من
تجب له وعجزه عن تكسب) لأن النفقة إنما تجب على مبدل الموائم التي يملكه وانقاد ما تكسب به مستغن عم (ولا يبرئ نفسه)
أي المنفق عليه في خلقة كزمن أو سقم كصغر وجنون (فجب) النفقة (لنكح مكاف ذمها له) ذم فقيرته انظر الطائفة ان يفضل
ما ينفعه عليهم عن حاجته واليه الاشارة بقوله (اذا فضل عن ذمت نفسه) أي المنفق ٢٥٧ (و) ذمت (زوجته ورقيقه بدمه
ويملكه وكسوته) أي لم (من
حاصل) يده (ومحصل) من
صداقه أو غيره أو آخره عاقرار أو
ربيع وقت ونحوه فإلم فمثل
عنده عن ذكر شيء ذمته عليه
لحديث جبر مردعا إذا كان
أحدكم فقيرا فليبدل نفسه فان
كان فضل في عياله فان كان
فضل في قرابته وفي لفظ إذا
ينفصل ثم من تولد حدث صحيح
وذو زوجة المصنف على سبيل
المواصلة وهي النكح مع الحاجة
(و) نكح النفقة على قريب
(من راس مال) ندرة شخص
الرجع بنفس رأس ماله ورعا
أعنته النفقة يحصل له الصبر
وهو ممدوع شرعا (و) لا نكح
النفقة من (نفسه لمحو) لأن
نفسه (ألا عن) له نفقة (ومن
قد يكتسب) بحيث يرضى عن

باب استيفاء القصاص

(وهو) أي استيفاء القصاص (فصل مجنى عليه) ان كانت الجناية على مادي أو العن
(أو) فعل (وليته) أي وارثه ان كانت على النفس (يجان عاصد مثل مافعل) الجاني (أو)
شبهه) أي شبه فعل الجاني (وله) أي استيفاء القصاص (ثلاثة شروط أحدها ان يكون
مستحقه مكفلا) لأن غير المكف لا يسأل إلا للاستيفاء بعد تكليفه بدليل انه لا يصح إقراره ولا
نصره (فان كان) مستحق القصاص (صغيرا أو مجنونا لم يجز) لأخر (استيفاءه) لما تقدم
(ويجوز القاتل حتى يبلغ الصغير) حتى (يعقل المجنون) لأن فيه حظا لقاتل بنأخير قتله
وحظا للمقتول بالصلو إلى حقه ولأنه يستحق اتلاف نفسه ومنفقتة فإذا تم إقراره بعد النفس
لما رضى بقي اتلاف المنفعة بالمجان المراض وقد حبس معاوية هدية بن شمر في قود حتى
بلغ ابن القاتل فلم ينكر ذلك وكان في عصر الصحابة (وليس لأبيهما) أي الصغير والمجنون
(استيفاءه) لهما (كوصي وحاكم) لأن القصاص للنفي وترك الأفيظ ولا يحصل ذلك باستيفاء
الأب أو غيره بخلاف الدية فان الفرض يحصل باستيفائه ولأن الدية أعفاه مكسب استيفاءها إذا
ذمت والقصاص لا يذمت (فان كانا محتاجين إلى نفقة فلولي مجنون القوالب الدية دون ولي
الصغير نصا) لأن المجنون ليس له حالة معتادة ينظر فيه اتفاقه ورجوع عقده بخلاف النسي
وتقدم في الأفيظ ما في ذلك (وان مانا) أي الصغير والمجنون (قبل البلوغ والعقل قام وارثهما
مقامهما ما فيه) أي في استيفاء القصاص لأنه حق لهما فانتقل عنهما إلى وارثهما كسائر
حقوقهما (وان قتل قاتل أبيهما أو عطا قاطعهما) أي الصغير والمجنون (فورا) سقط حقهما
لأنه أتلف عين حقه فقط الحق أشبهه ما لو كان لهما ودية بعد شخصه فأنفذا (واقض من

كسبه ما ينفعه على قريبه (أجر) على تكسب (النفقة قريبه) لأن تركه مع قدرته عليه تفصيله لم يعمل وهو مسمى حقه و (لا)
نجبر (أمره على نكاح) إذا رغب فيه بغيره بالنفقة على قريبه (أنه غير لان الرغبة في النكاح قد تكون بغيره ما عذرت النكاح
(وزوجه من نكح له) النفقة كابن وأخ (كرو) ذم من حاجة فقير اليومية نداه ضرورة به فذم حاج ولا يقر عليه رعا
دعته نفسه إلى الزنا ولذلك وجب أعفائه (ومن له) من المحتاجين (لنفقة ولو) كالب (حلا وارث ذمت أبيه فقتله) أي قد
ارثهم منه) أي المنفق عليه لأنه تعالى رتب النفقة على الذمت فلو لم يورثه من ذلك (وذهب) أي (بغيره ما) أي
بنفقة ولده لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وقوله فان أرضن نكحنا فلو لم أجودهن وقوله عليه الصلاة والسلام لهند
خذى ما يكتفيك وليلك بالمعروف (فمن له) (جد وأخ) لغير أم النفقة بينهم ما سواه لأنهم يرثونه كذلك نصيب (أو) له (أم أم وأم
أب) فالنفقة عليه (بينهم ما سواه) لأنهم يرثونه كذلك فرضا ورثا (و) من له (أم وجد) النفقة عليهم ما لهن (أو) (ابن وبنت) النفقة
عليهما (أبنا) كارتهم له (و) من له (أم وبنت) النفقة عليهم ما أرباعا بغيره على الذمت لأنهم يرثونه كذلك فرضا
وردا (أو) له (جد وبنت) فنفقته عليهما (أرباعا) كارتهم له كذلك فرضا وردا (و) من له (جد وبنت) نفقة عليهما (كأب وأخ وهم

فثبتت عليه (أسد أسا) سدسها على الجدة وباقيها على العاصب لانها ميراثه كذلك وأما الأب فينفرد بها وتقدم (وعلى هذا) العمل (حسابها) أي النفقة لاتباعها للارث (فلا تلزم) النفقة (أب أم مع أم) موسرة (و) لا (أب بنت معها) أي مع بنت موسرة لانه محجوب عن الميراث بها (ولا) تلزم (أخامع ابن) منفق عليه ولو معسر إلا أن الأخ محجوب بالأب فنكون النفقة عليه إن كان موسرا لانه يرث وحده (و) من له ورثة بعضهم موسر وبعضهم معسر كإخوين أحدهما موسر والآخر معسر (تلزم) نفقته (موسرا) منهما (مع) فقر الآخر بقدر ارثه) نطق لانه أنما يجب عليه مع يسار الآخر ذلك القدر فلا يتحمل عن غيره إذا لم يجد الغير ما يجب عليه إذا لم يكن من عهودي النسب (وتلزم) نفقة (جدا) لابن ابنة الفقير (موسرا) ولو كان معه أخ (مع فقرا) لعدم اشتراط الارث في عهودي النسب لقوة قربانهم (و) تلزم (جدا) موسرة مع فقرا (لما تقدم) (ومن لم يكف ما فضل عنه) أي عن كفايته (جميع من تجب نفقته) عليه لو أسير بجميعها (بدأ بزوجه) لان نفقتها معاوضة فقد تمت على ما وجب مواساة ولذلك تجب مع يسارها وأعسارها بخلاف نفقة القريب (فان نفقة) رقيقه (لوجوبها مع يسار والاعسار كنفقة الزوجة) (و) نفقة (أقرب) فأقرب الحديث طارق المحاربي أبدع قول أملك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك ٣٥٨ أدناك أي الأدنى فالأدنى ولان النفقة صلة وبر ومن قرب أولى بالبر من بعد (ثم) مع

استواء في الدرجة يبدأ (العصبة) كالخوین لام أحدهما ابن عم قاله في شرحه (ثم القساوي فيقدم ولد على أب) لوجوب نفقته بالنسب (و) يقدم (أب على أم) لانفرادها بالولاية واستحقاقها للأخذ من مال ولده وقد أضافه اليه عليه الصلاة والسلام بقوله أنت ومالك لأبيك (و) تقدم (أم على ولدين) لانها قد وليت بلا واسطة ولها فضيلة الحمل والرضاع والتربية (و) يقدم (ولد ابن على جد) كما يقدم الولد على الأب (و) يقدم (جد على أخ) لان له منزلة الولادة والابوة (و) يقدم (أبواب على أبي أم) لامتنيازها بالتصديب (وهو) أي أبو الأم (مع أي أبي أب مستويان) لتمييز أبي الأم بالقرب والآخر بالعصبة وقسوا (و) واستحققتها أي النفقة (الاخذ)

الاحتكام العاقلة دية كالعبد سقط حقهما (وجها واحدا لانه لا يمكن إيجاب دية على العاقلة فلم يكن الاسقوط - الشرط الثاني اتفاق المسحقين له) أي القصاص (على استيفائه) لان الاستيفاء حق مشترك لا يمكن تبعضه فلم يجوز لاحد التصرف فيه بغير إذن شريكه (وليس لبعضهم استيفاء ودون بعض) لانه يكون مستوفيا لحق غيره بغير إذن ولا ولاية له عليه أشبه الذين (فان قيل) بان استوفى أحدهم القصاص بدون إذن الباقي (فلا نصاص عليه) لانه قتل نفسا يستحق بعضها فلم يجب قتله إلا بالنفس لا تؤخذ ببعض نفس ولانه مشترك في استحقاق القتل فلم يجب عليه قود كالشريك في الجارية إذا وطئها ويفارق ما إذا قتل الجماعة واحدا فانما لم يوجب القصاص بقتل بعض النفس (ولشرائه في تركه الجاني حقهم من الدية) لان حقهم من القصاص سقط بغير اختيارهم فأشبه ما لو مات القاتل (وترجع ورثة الجاني على المقتص بما فوق حقه) من الدية (فلو كان الجاني أقل دية من قاتله مثل امرأة قتلت رجلا له ابنان قتلها أحدهما بغير إذن الابن الآخر فلا) خر نصف دية أبيه في تركه المرأة التي قتلتها كما لو ماتت (وترجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها) لانه لا يستحق سوى نصف دمها وقد استوفاه (وهو) أي نصف دية المرأة (ربع دية الرجل) لان دية المرأة نصف دية الرجل كما يأتي (وان عفا بعضهم) أي الورثة عن القصاص (وكان ممن يصح عفوهم) بان كان مكافا (ولو) كان العفو (إلى الدية سقط القصاص) روى عن عمر وعلى لان القصاص حق مشترك بين الورثة لا يشترط مبادأة على الدرء والاسقاط فإذا أسقط بعضهم حقه سري إلى الباقي كالعتق (وان كان العاق) على القصاص (ز و جأ وزوجة) لقول زيد بن وهب ان عمر أتى برجل قتل قتيلا لحاء ورثة المقتول ليعقلوه فقالت امرأة للمقتول وهي أخت القاتل عفوت عن حقي فقال عمر الله أكبر عتق القتيل رواه أبو داود ولان من ورث المال ورث القود كما يأتي (وكذا لو شهد

من مال منفق (بلاذنه مع امتناعه) من دفعها (٥) ما يجوز (زوجة) الاخذ من مال زوجها أحدهم إذا امتنعها النفقة لحديث هند خذني ما يكفيني وولدي بالمعروف ونيس عليه سائر من تجب له (ولان نفقة مع اختلاف دين) بقراءة ولو من عهودي نسب لانها لا يتوارثان فلم ينأوله قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وكألو كان أحدهما رقيقا (الأب والولد) فوجب للمتيق على معتقه بشرطه وان بآينه في دينه لانه يرثه مع ذلك فدخل في عموم قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان مات مولاه فالنفقة على وارثه من عصبة مولاه (فصل) ويجب اعفاف من تجب له النفقة (من عهودي نسبه وغيرهم) لانه مما تدعو حاجته اليه ويستترى بفقده ولا يشبه ذلك الحلوى لانه لا يستترى بتركها فيجب اعفاف من تجب نفقته من الآباء والأجداد والأولاد والأخوة والأعمام ويقدم ان ضاق القاضل الأقرب فالأقرب كالنفقة (بزوجة حرة أو مريضة تنقه) لحصول المقصود بها (ولا يملك) من أعف بسرية (استرجاعها مع غناه) أي الفقير كالزكاة ولا أن يزوجه أمة (و) ان عين أحدهما امرأة الآخر غيرها (يقدم تعيين قريب) منفق (والمهر سوا على) تعيين (زوج) لان المطلوب نفقة ما توارثها وليس له تعيين يجوز في جهة المنظر أو مبيسة (ويصدق) منفق عليه (انه نائق) للشكاح (بلايين) لانه مقتضى الظاهر وفي الفروع ويتوجه بيمينه (ويعتبر) لوجوب اعفاف (عجزه) أي المنفق عليه عن مهر حرة أو عن

أمة تان قد زعى ذلك لم يحجب على غيره (و يكتفى) فى الاعفاف (واحدة) زرجة أو مرة لا مدافع الحاجة بها (فان ماتت) زوجة أو
سرية أعفها بها (أعفها نائيا) لأنه لا صنع له فى ذلك (لان طاق بلا عذر) أو اعتق السرية ولم يجعل عتقا أم مائة وليس عليه أن يعفها
نائيا لأنه المقتول على نفسه (ولزمها اعفاف أم كآب) أى كآيلزم اعفاف أب قال القاضي ولو سلم قال آ كدولاه لا تصور لان
الاعفاف لها بأ تزويج ونفقة على الزوج قال فى الفروع ويتوجه تلزمه نفقة إن تم تزويج طونها وقتو بحوها قال (و) لزوم
من وجب عليه نفقة (خادم الجميع) أى جميع من تلزمه نفقة منهم (الحاجة) إليه (كأروحدة) لأنه من تمام المكسبة (ومن ترك
ما وجب عليه) من نفقة قريب أو عتيق (مدة لم يلزمه) ثنى (لما مضى) لأنه أموا ساء (أما نفقه) ذكر (و حرمه فى الفصول) وذكر
بعضهم) منهم الموفق والشارح (الابن رض حاكم) أنا كده بفرضه (وزاد غيره) أى غير ذلك لأنه من وجب عليه صاحب الحر (أو أذنه) أى
الحاكم فى النفقة أن وجبت له النفقة (فى استدانة) قال فى الحرر وأما نفقة فأر به فلا يلزمه لما مضى وإن فرست إلا أن يستدين عليه
بأذن الحاكم (ولو غاب زوج ما استدانت) زوجة (لها ولأولادها الصغار) ونحوهم (رجعت) نص وأنها شريعية نفقة أو لا بها لأنه نفقة
(ولو امتنع منها) أى النفقة (زوج أو قريب) مانفق عليهم ما غيره (رجع عليه ٢٥٩ مدعى) على زوجة أو قريب (ببينة رجوع)

أحدهم) أى الورثة (ولو مع نسبه بهغو بعضهم) فإنه يسقط حق الجميع من القصاص ليكون
شهاده اقرارا بأبائهم من القصاص سقط وهو لا يثبت (والباقي) الذين لم يغفوا (حقهم
من الدية على الجاني) سواء غفاهم أم لا والدية لأن حقهم من القصاص سقط بقرضه أنه ثبت
له البذل كالموت ورث بعض دمه أو مات (ما قتله الباقون عاين بالعفو) (عاين به) (سقوط
القصاص فعلمهم القود حكم بالعفو كما أولا) لأنه قتل عمه عدوان أشبه ما لو قتلوه ابتداء (وإن لم
يكونوا عاين بالعفو) وبسقوط القصاص (فلا قود) عليهم (ولو كان قد حكم بالعفو) لأن عدم
العلم بذلك شبهته بقات القود كالو كبل إذا قتله بعد العفو وقبل العلم به (وعليه) أى القاتل
(دبته) لأن القتل قد تعذر والدية بدله (وسواء كان الجميع حضريين أو) كان بعضهم حضرا
(وبعضهم غائبا) لاستوائهم معنى (فإن كان القاتل هوالة في فعله القصاص) ولو لم يسه به
أو جواز (وإن كان بعضهم) أى الورثة (غائبا انتظر قدومه وجوب) لأنه حتى مشترك أشبه ما لو
كان المقتول عبدا مشتركا (ويحبس القاتل حتى يقدم) الفدية كما تقدم في القفيل والمجنون
(وكل من ورث المال ورث القصاص على قدر ميراثه من المال حتى الزوجين وذوى
الارحام) لأنه حتى فيسقط الوارث من جهة موته أشبه المال والاحسن رفع الزوجين وذوى
الارحام عطف على كل وعلى عبارة المصنف نعم المقتنع تكون حتى حرف جملته "فيه أى كل
من ورث المال ورث القصاص ينتهى ذلك إلى الزوجين وذوى الارحام (ومن لا وارث له
فوايه الامام) لأنه أولى من الأولى (إنشاء اقتص) لأن بناء حجة إلى عصمة له من غيره ولا يثبت
من لا وارث له لقتل (وإنشاء عطف إلى دية كاملة) فأكثر لأنه يفعل ما يرى فيه القصاص للساكنين
في القصاص والعفو (وإيس له العفو مجزئا) ولا على أقل من دية ذنب للساكنين وذوى الدية
ذلك (وإذا اشترك جماعة في قتل واحد فغف عنه) ورثته (فالدية عليه واحدة واحدة

وان باهيا او وهبا او زوجها سقطت حضنتها على طاهر ما ذكره ابن غنيم في فتنه وهي هذا سقط حضنها من الرضاع كاله ابن رجب (ولزوج ثان) أي غير أب الرضيع (منهما من ارضاع ولد هان) الزوج (الاول) أو من شبهة أو زنا لانه يفوت حقه من الاستمتاع بها في بعض الاحيان (الاضرورة) أي الولدان لا يوجد من يرضعه غيرها ولا يقبل ثدي غيرها (أو بشرطها) بان شرطت في العقدان لا ينعها رضاع ولدها فلها شرطها كما تقدم ومن ارضعت ولدها وهي في حبال أيسه فاحتاجت لزادة نفقة لزمه لان عليه كفايتها (فصل ونلزمه) أي السيد (نفقة وسكنى عرفا) أي بالمعروف (لريقه ولو) كان رقيقه (أبقا) أو مريضاً وانقطع كسبه (أو) كان أمة (ناشراً أو) كان (ابن أمة من حر) لانه تابع لأمه حيث لا شرط ولا غرور (من غالب قوت البلد) متعلق بنلزمه سواء كان قوت سيده أو دونه أو فوقه وادم مثله (و) تلزمه (كسوة) أي رقيقه (مطلقاً) غنياً كان المالك أو فقيراً أو متوسطاً من غالب الكسوة لا مثاله من العبد بذلك البلد لسد ثبوت أبي هريرة فروا للمسلوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل مما لا يطبق رواه الشافعي في مسنده وأجمعوا على أن نفقة المالك على سيده ولانه لا بد له من نفقة ومنافعه لسيده وهو أحق الناس به فوجب عليه نفقته كعبيته (ولبعض) على مالك بعضه ٣٦٠ من نفقته وكسوته وسكاه (بقدر رقه وبقيتها) أي النفقة والكسوة واسكنى

(عليه) أي البعض لاستقلاله بجزئه الحر فإن أعسر وعجز عن الكسب فعلى وارثه الفتي والسيد أن يحصل نفقة رقيقه في كسبه وأن ينفق عليه من ماله ويأخذ كسبه أو يستقدمه وينفق عليه من ماله لان الكل له وان جعلها في كسبه وفصل منه شيء فاسيده وان أعوز فعليه تمامه (وعلى حرة نفقة ولدها من عهد) نصاً قلت ان كان من بشرها في الميراث فالنفقة عليه بقدره كما سبق (وكذا مكاتبه ولو أنه) أي ولدها (من مكاتب) فنفقة ولدها عليها (وكسبه لها) لتبعيته لها (و بزواج رقيقه وجوباً ذكر) ان كان أوثى (بطالبه) لقوله تعالى وانكحوا الأدنى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ولدها الحاجة الى النكاح غالباً

عن بعضهم في المعفو عنه قسطة منها) أي من الذية لان الذية بدل المحل وهو واحد فتسكون ذيته واحدة سواء أتلغه واحد أو جماعة وأما القصاص فهو عقوبة على الفعل فيقتدر بقدره الشرط (الثالث ان يؤمن في الاستغناء التعمد الى غير الخاني) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل واذا اقتضى الى التعمد فيفسه اسراف (فلو وجب القود أو أزال جسمه على حامل أو) على حائل (وجلت بهد وجوبه لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبن) قال في المبدع بغير خلاف لما روى ابن ماجة بإسناد عن عبد الرحمن بن غنم قال حدثنا معاذ بن جبل وأبو عبيدة عن الجراح وعبد الله بن الصامت وشداد بن أوس قالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قتلت المرأة عبداً فلا تقتل حتى تضع ما في بطنها ان كانت حاملة ولا حتى تسكفل ولدها وان زنت لم ترجم حتى تضع ما في بطنها وحتى تسكفل ولدها ولانه يخاف على ولدها وقتله حرام والولد يتضرر بترك اللبن ضرراً كثيراً قال في الكافي لا يعيش الاب (ثم ان وجد من يرضعه مرضعة رتبة قتلت) لان تأخير قتله انما كان للخوف على ولدها وقتل ذلك (وان وجد مرضعات غير واثب أو) وجد (ابن شافعي ونحوها يسي منه رتبة اجاز قتلها) لانه لا يخاف على الولد اذ التالف (ويستحب لولي القتل تأخيرها) حيث شئ (الى القظام) دفعها لضرر الولد بذلك (وان لم يكن له) أي الولد (من يرضعه تركت حتى ترضعه حواين ثم تقطعه) للخبر والمعنى لان القتل اذا أخر من أجل حفظ المحل قلان يؤخر من أجل حفظ الولد أولى (ولا تجلد) الحامل (في الحد) حتى تضع (ولا ينقص منها في الطرف حتى تضع) لانه لا يؤمن التعمد الى تلف الولد أشبه الاقتصاص في النفس بل يقاد منها مجرد الوضع صرح به في الفروع وغيره وخزم به في المنتهى (قال الموفق وغيره) حتى تضع (وتسقيه اللبن) قال في المبدع وهو ظاهر (فاذا وضعت الولد واقطعت النفاس وكانت قوية يوم تلغها ولا يخاف على الولد الضرر من تأثر اللبن أنيم عليها بالحد من قطع الطرف والجلد) لعدم

والمحجور عليه لسفه ولانه يخاف من ترك اعفائه الودع في المحذور بخلاف طلب الحلوى (غير أمة يستمتع بها) سيدها (ولو) كانت (مكاتبه بشرطه) أي كاتبها بشرط أن يطأها زمن كتابتها لان القصد قضاء الحاجة وازالة دفع ضرر الشهوة وذلك حاصل باستمتاعها (وتصدق) أمة طليت تزويجاً ودعى سيدها بوطؤها (فانه لم يطأ) لانه الأصل ويجب ختان من لم يكن مختوناً منهم (ومن غاب عن أمته غيبة منقطعة) وتقدم انها لا تقطع الا بكلفة ومشقة (فطلبت التزويج زوجها من بلى ماله) أي مال الغائب قال في الانتصار وأما إليه في رواية أبي بكر واقصر عليه في الفروع واختاره أبو الخطاب وتقدم في النكاح زوجها القاضي وخزم به في الانتاع عن القاضي (وكذا أمة صبي ومجنون) طليت التزويج فيزوجها من بلى ماله (وان غاب) سيد (عن أم ولده زوجت لحاجة نفقة) قال في الرعاية زوجها الحاكم وحفظ مهرها للسيد قال (المنقح وكذا) الحاجة (وطء) قال في الفروع وينوجه أو وطء عند من جعله كنفقة أي أوجب وهو المذهب (ويجب ان لا بكلفوا) أي الارقاء (مشقاً كثيراً) لحديث أبي ذر فروا اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فن كان اخوه تحت يده فليطعمهم بما يأكل وليلبسهم بما يلبس ولا تنكحوا من ما يلبسهم فان كلفتموهم فاعينوهم عليه معتنى عليه (و) يجب (ان يراحو وقت قبوله وقت) (نوم ولاداء

المانع

(صلاة مفروضة) لان الامانة ولا تركه اضرار به ولا يحوه تركها فامره ربه لا بالسفر مظنة الطمع فيم البصل من دفع عنها (و) يجب ان (يركبهه في الصلاة) اذا فرجه ثلاثا بكونه لا يقطع عنه (ومن عت) ما يشاء لجهل (مهم) اي لا ركاه (في حاجته) فان عدا له لا يجد مصلح في فيه ولا يضره ولا ينافي (صل) اذ لا يضره في حقه (الموت) بغير خشية اضرار سيده به (آخر الصلاة) وفيها (اي الحاجة) ثم صلى لان (ق) لا (ي) في على اشادة (ولم يزل) ثم بعد سجدة (قوجده) سجدة قضى حاجته ثم صلى (لجمع بين المقبر) (الموصى قبل) فضاء الحاجة (ولا اس) نصا لانه قضى حق الله وحق سيده (ومن) لسببهم (مداواتهم من مرضوا) قاله في التنقيح قال في انفر وعظا من ركاز جماعة يفسد به وطهر وقال قد له وباد به وحويا كاله جماعة وقال في الانصاف قلت المذهب ان ترك الدعوة افضل على ما تقدم ورجوب المداواة قول ضعيف (و) من لبيد (اطعامهم) اي الاركاه (من طعامه) والباسم من لباسه الحديث اي ذروا بين يدي بين عبده الذي كوفى الكسوة وبين امته ان كن للخدمة أو الاستمتاع وان استلقن فلا بأس بتمتدح من هي للاستمتاع في ٣٦١

الكسوة له العرف (ومن وليه) اي الطعام من رقبته (فعه او منه) به فمه ولولم يشته لمحدث اي هريرة مرفها دا في احكم حاد به فمه فقد كفا علاحه ودرخه ببعاله معه فار لم يحله به فله ولما كذا او اكنجه راء الشجان ولبودود والرمذى وان ما حسولان نفس الم شرتوف الى ما لتوق انبه نفس عيره (ولبا في) بقيق من سيده (الافنه) نصا به فتيه عاهه فقتان منعه ما وحب عليه لا كل المعروف كازوجه واخرب (وله) اي لزوج ولاب والسيد (بديرو جهه) اديب (وذو) كار لوب (مكاف مرقوا بصرب غبر مبرج و) كفا (تادير قيق) داندوب وبن انه ووجه مرة او مرتين ولا يجوز

المنايع (وان كانت في نقاسه او ضيعة بخلاف تافه لم يرق عليها حتى تظهر وتقوى) دفعه لاضرر وقال في الانصاف الصحيح من المذهب انه لا يقتصر منها بالوضع قال في التنقيح بل بمجرد الوضع قبل سقي الدنيا (وبقي في كتاب الحدود) ارضع من هذا (وان ادعت من وجهها في القصاص الحمل قبل منها ان امكن) لان الحمل امارات تخفي تعلمها من نفسها دون غيرها وحيان يحتمل له كالحبض (وتحبس حتى يبين امره) احتياط من وجهه القصاص (ولا تحبس الحد) يعني لو ادعت من وجب عليها الحد انه حامل قبل منها ان امكن ولم تحبس (وان اقتصر من حامل فان كانت لم تضعه) ولم تتيقنه حمل (لكن تمت على ما به من اقتصر في البطن وامارة الحمل فلا ضمان في حق الجنين لانه لا يتحقق ان الانتزاع حال) فلا نوحه بانك (وان اقتصره) اي الجنين (حياته) فلا كلام (اي لا ضمان على المقتصر لكر يودوب) (وان اقتصره) (وبقي الولد) خاضعا ليلزاما نائب برائهم مات فقيه دية كاملة اذا كان وضعه وقت بعش مثله وهو ستة أشهر ما كثر (وان افته ميتا او حيا في وقت لا بعش) به (مثله) وهو ما وبسته أشهر (ففيه غرة) عبد او امه كذا في الجنين (والصمان وذلك على اقتصر من امه) لانه المباشر والحاكم الذي يمكنه متبب وان علم الحاكم دون الولي له لصمان على الحاكم حده كالسيد اذا امر عبده الا عجمي الذي لا يعرف تحريم اقتل ذكره في اشرح والمبدع ويكوب وجوب ما تقدم من الدية أو الغرة (مع الكسوة) على المقتصر لانه قاتل نفس فصل ولا يستوفى القصاص ولو في النفس المحصورة سلطان او نائبه وجوبه لانه يقتصر الى اجتماعه لا يؤمن فيه الحيف مع قصد التنفي (فلو خالف) ثوب (وقصر) اي اقتصر بغير حضرة السلطان او نائبه (وقع المرقع) لانه استوفى حقه (وله) اي الامام ونائبه (من يره) لاقتيانه على السلطان وفي عيون المسائل لا يبرزه لانه حق له كمال (ويستحب) حصد

﴿٤٦﴾ - (كشف الفزع) ثالث بلاد بواضرب بواضرب حديث لا يحد فوق عشرة دواط الا في حد من حدود القرواء الجماعة ان في (د) سيد رقيق (د) يقبدها ربه (د) نقاصه وقر يبيع احباب (ولاشتم اوبه) اي اوى الرقيق (الكافرين) قال احمد لا يعود لسانه الحساو لردى ولا يدع الحقة ربي سكر وهو ولي يبي في يمينه (ولا يلزمه) اي السيد (بيعه بطله) اي الرقيق (مع اتية) محقة) لانه لا يملك السيد خلق له كذا بغيره طرقت وحته مع بيعة بما يجب لها فان لم يتم محقة وطلب بيعة لزمه اجابته وبقي (وسرمان من رضع امه) دله (امير ولد) وان لم يرضع له من ثوبه اضرازا بالولد لنفسه عن كفايته ومؤننه (الا بدريه) اي الولد يهرز سر من اعانه لانه لا يستغفر له من كس وكالودت ولدها وبق لبنها (ولا تصح جارتها) اي لامة المزوجة (بلا ذر زوج من حقه) اي الزوج لان فيها هو شائق زوجا شائفا لها عنه بما استوجرت له (ولا يجوز) (جبر) فن (على محاربه قومي) اي لمحاربه (احمل سيد على رقيق كل يره او) كل شهر (شيا معلوماله) اي السيد لانه عقدينهما لا يجر عليه احدهما ككتابة (ونجوز) المحاربه (بانه قومان كانت قد ركبها فل بهد نفقة) لاروي ان ابا طيبة عجم الذي صلى الله عليه وسلم اعطاه اجروا مواليه ان يخففوا عنه من خارجا وكان كثير من اعصابه

يضر بن علي رقيقهم خرافا وروى أن الزبير كان له ألف جملوك على كل واحد كل يوم درهم فان زادت على كسبه لم يجوز لانه تكليف
 لما يقبله وكذا ان لم يكن له كسب قال في الفروع ويؤخذ من المفتي لعبد مختار جهرية طعام واعارة متاع وعمل دعوة قاله في الترغيب
 وغيره نظام كلام جماعة لا يملك ذلك (ولا يتسرى عنه مطلقا) أي سواء قلنا يملك بالتمليك أولا وسواء أذن له سيده أولا قال في التتبع
 ولا يتسرى عبدا ولو أذن له سيده لانه لا يملك (وبصح) أي يجوز تملكه به (على) أقول (مرجوح باذن سيده) قال (المتفق وهو الأظهر
 ونص عليه في رواية الجماعة واختاره كثير من المحققين انتهى) وقال في الانصاف وهي الصحيحة من المذهب وهي طريقة الخرفي
 وأبي بكر وابن أبي موسى وأبي اسحق بن شاذان ذكره عنه في الواضح وزعم المصنف في المفتي والشارح قال في القواعد الفقهية
 وهي أصح وصححه الناطم وقدمه الزركشي ونصره ثم ذكر ما معناه ان المذهب ليس له التسري ان قلنا لا يملك فعلى رواية التسري
 باذن سيده (لا يملك سيده رجوعا) في أمة ذنبه بالتسري بها (بعد تسري) بها اتصالا لا يملك به البضع فلا يملك سيده فسخه قياسا على
 النكاح (ولم يضر وطأ أمة ما كرها يجوز له الحر بلا اذن) أحد لانها خالص ملكه (و) يجب (على سيده امتنع عما) يجب (لرققه)
 عليه من نفقة وكسوة واعفاف (ازالة ملكه) ٣٦٣ عنه يسبح أو عمة وعنتي ونحوه (بطلانه) سواء امتنع لم يجزه عنه أو مع

شاهدين) عند الاستبقاء لئلا يتركه المقتص (ويجب أن تكون الآلة) التي يستوفي بها
 القصاص (ماضية) لحديث اذا قتلتم أو حسنوا القتل (وعلى الامام تفقدوها) أي آلة الاستبقاء
 لانها مالا يجوز الاستبقاء به (فان كانت) الآلة (كالة أو مسجومة عنه من الاستبقاء بها)
 لم يجز اذا قتلتم أو حسنوا القتل (رواه مسلم من حديث شداد وثالثا لا يذهب المقتول ولان المسجومة
 تفقد البدن ورجع بمنعت غسلة (فان تجل) الولي (واستوفي بها) أي بالآلة كالة أو المسجومة
 (عزر) لفسده مالا يجوز (و) ينظر الامام أو نائبه في الولي (ان كان الولي يحسن الاستبقاء
 ويقدر عليه بالقوة والمعرفة مكنه منه الامام وخبره بين المباشرة والتوكيل) لقوله تعالى ومن
 قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ولانه عليه الصلاة والسلام أناب رجل يقول يا رسول الله ان
 هذا قتل أخى فاعتزف بقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فانظره واهمسلم (والا) أي
 وان لم يحسن الولي الاستبقاء فلم يقدر عليه (أمره بالتوكيل) لانه عاجز عن استبقائه فيوكل
 فيه من يحسنه لانه قائم مقامه (فان ادعى) الولي (المعرفة فأمكنه) الامام أو نائبه (فضر به عقه
 فأبانه فقد استوفى) القصاص (وان أصاب غير العنق وأقر بقتله ذلك عزر) فعليه مالا يجوز
 (فان قال) الولي (أخوات) وكانت الضربة قريبا من العنق كالرأس والمذنب قبل قوله
 مع يمينه) لانه ممكن (وان كان) الضرب (بعينه) عن العنق كالوسط والرجلين لم يقبل
 قول الولي انه أخطأ لانه خلاف الظاهر (ثم ان أرا) الولي العود للاستبقاء (لم يمكن لانه ظهر منه
 انه لا يحسن الاستبقاء) فيوكل من يحسنه (وان احتاج الوكيل الى أجرة فن مال الجاني كالحمد
 ولأنها أجرة لا بقاء ما عليه من الحق فكانت لازمة له كاجرة الكيل وذهب بعض أصحابنا انه يرزق
 من بيت المال رجل يستوى الحدود والقصاص لان هذا من المصالح العامة فان لم يحصل فعلى
 الجاني لان الحق عليه وربيان الذي على الجاني التمكن لا الفعل (و) لهذا (ان يباشر الولي

قدرته عليه) كفرقة زوجة
 امتنع من ماله عليه ازالة
 للضرر وفي الخبر عبدك
 يقول أطمعني والافعني
 وأمرتك تقول أطمعني أو طاقني
 فصل وعلى مالك بهيمة
 أطعمها ما يبعها أو أكافه من
 يرعاها (و) عليه (سقيها) لحديث
 ابن عمر عذبت امرأة في هرة
 حبستها حتى ماتت جوعا فلا هي
 أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل
 من خشاش الأرض متفق عليه
 (وان يجوز عن نفقة الجاهل برعى
 ببيع أو اجارة أو زوج ما كسول)
 ازالة لضررها وظلها ولأنها
 تتلف اذا تركت بلا نفقة واضاعة
 المال منهي عنها (فان أبي)
 قبل شيء من ذلك (فعل حاكم
 الأصل) من الثلاثة (أو اقترض
 عليه) ما ينفعه على بهيمة لقيامه

الاستبقاء

مقامه في أدائها وجب عليه عند امتناعه منه كضئادينه (ويجوز انتفاع بها) أي البهيمة (في غير ما خلقت

له كبقرة لحمل وركوب) (ك) ابل وحمير وحمر ونحوه) لان مقتضى الملك جواز الانتفاع بها فيما يمكن وهذا منه كالذي خلقت له وبه جرت
 عادة بعض الناس ولهذا يجوز كل الحبل واستعمال المؤلوف في الادوية وان لم يكن المقصود منه ما ذلك وحديث بينما رجل يسوق بقرة
 أراد أن يتركها اذا قالت اني لم أخلق لذلك انما خلقت للحرث متفق عليه أي دونه عظم النفع ولا يلزم منه منع غيره وان عطيت بهيمة فلم
 يتففع بها فان كانت مما لا يؤكل أجبر على الانفاق عليه اكان بعد الزمان وان كانت مأكولة خبر بين ذبهما والانفاق عليهما (وجيفتها)
 ان ماتت (له) أي المالكها لانها لم تخرج عن ملكه بالموت (ونقلها عليه) لدفع أذاها (ويجوز لعنها) أي البهيمة لحديث عمر انه
 عليه الصلاة والسلام كان في سفر فلعلت امرأة ناقه فقال خذوا ما عليها وادعوهما كأنهما ملعونة فكأن أنظر اليها الآن تمشي في الناس
 ما تعرض لها أحد وحديث أبي هريرة لا تصاحبنا ناقه عليها عنة رواها أحمد ومسلم (و) يحرم (نحملهما) أي البهيمة (مشقا)
 لانه تعذيب لها (و) يحرم (حلبها ما يضر ولدها) لانه لبنه مخلوق له أشبه ولد لأمه (و) يحرم (ذبح) حيوان (غير ما كسول لاواحة)
 من مرض ونحوه لانه اتلاف مال وقيل نهى عنه (و) يحرم (ضرب وجهه وروم فيه) أي في الوجه لانه عليه الصلاة والسلام لعن من روم

جعل الشهوة (ويسلمها بغير محرم) كإباحة (تعد عهره) بأن لم يكن ثم سواه (إلى ثقة بخلافها) العضة (أو) يسلمها إلى (محرمه) لانه
 أولى من أجنبي وحاكم (وكذا أم تزوجت وأيسر لولدها غيرها) يسلم ولدها إلى ثقة تختارها ومحرمها لها تقدم (ثم) الحضنة (لغير محرم
 ذكر أو أنثى غير من تقدم) لأن لهم رجاء قرابة يرثون بها عند عدم من تقدم أشبهوا المعبد من العصبية (وأولاهم) بحضنة (أبو
 أم فامها تهافتا فاعلام تغال تخاكم) لأن له ولاية على من لا أب له ولا وصي والحضنة ولا به (وتنقل) حضنة (مع امتناع مستحقها أو) مع
 (عدم أهليته) لها كالزقيق (إلى من بعده) أي يليه كولاية النكاح لأن وجود المتنع وغير المستحق كعدمه (وحضنة) طفل ومجنون
 ومعتور (مبعض لقريب وسيد عاياه) فإن نصفه حر يوم لقريبه ويوم أسيدته ومن ثلثه حر يومان لقريبه ويوم أسيدته (ولا حضنة لمن
 فيه رق) وإن قل لأنها ولاية كولاية النكاح (ولا) حضنة (لغاسق) ظاهر الاله لا وثوق به في أداء واجب الحضنة ولا حظ للمحزون
 في حضنته لانه ربما نشأ على أحواله (ولا) حضنة (لأكافر على مسلم) لانه أولى بذلك من الغاسق (ولا) حضنة لامرأة (مزوجة
 بأجنبي من محزون زمن عقد) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكحي ولأن الزوج يملك منافعها بمجرد العقد ويستحق
 منها من الحضنة أشبه ما لو دخل بها ٣٦٤ فان تزوجت بقريب محزونها ولو غير محرم لم تقطع حضنتها (ولو رضى زوج)

بعضان ولد هامن غيره لم تستحق
 الحضنة بذلك بخلاف وضاع لها
 تقدم (وبعذر ذوال مانع) من رق
 أو فسق أو كفر أو تزوج بأجنبي
 (ولو بهلاق رجعي ولم تنقض
 هبتها) يعود الحق (و) بمجرّد
 (رجوع عن منع) من حضنة
 (يعود الحق) له في الحضنة
 لقيام سببها مع زوال المانع
 (ومضى أراد أحد أبوين)
 محزون (نقله إلى بلد آمن وطريقه
 أي البلد) مسافة قصر
 فأكثر ليسكنه (وكان الطريق
 أيضا آمنا) فأب أحق (لانه الذي
 يقوم عادة بأديبه وتخصر بجه
 وحفظ نسبه فإذا لم يكن ببلد أبيه
 ضاع ومتى اجتمع الأبوان عادت
 الحضنة للام (و) إن أراد أحد
 أبويه نقله (إلى) بلد (قريب)
 دون المسافة من بلد الآخر (لسكني
 قام) أحق فتبقى على حضنتها لانه أتم شفقة كما لو لم يسافر أحدهما (و) إن أراد أحد أبويه سفرا
 (لحاجة) ويعود (بعد) البلد الذي أراد (أولا) أي لم يبعد (فقيم) من أبويه أحق بحضنته أزالة لضرر السفر وهذا كله إن لم يقصد
 المسافر به مضارة الآخر والافالام أحق كإذ كره في الهدى وقواه غيره (فصل وإن بلغ صبي) محزون (سبع سنين
 فأقلا) أي تمت له سبع سنين (خير بين أبويه) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد
 والشافعي وأبي هريرة أيضا جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من
 بئر أبي هبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبو له وهذا أمك نخذ بيد أمك فخذ بيد أمه فانطلقت به رواه أبو
 داود وعن عمر أنه خير غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد وعن عمارة الجرمي خبرني علي بن أبي عمير وكنت ابن سبع أو ثمان وروى
 نحوه عن أبي هريرة ولان التقدم في الحضنة لحق الولد فيقدم من هو أشفق واختياره داليل ذلك (فإن اختار أباه كان عنده ليل
 ونهارا) ليعظم ويعلو ويؤدبه (ولا يمنع زيارة أمه) لأن فيه اغراء له بالعقوق وقطبة الرحم فيزورها على العادة كيوم في الأسبوع (ولا)
 تمنع (هي غريضة) لصبر ورثة بالمرض كالمغفل لا حاجة إلى من يخدمه ويقوم بأمره والنساء أعرف بذلك (وإن اختارها) أي الأم

قود النفس) لأن القصاص حد بدل النفس فدخل الطرف في حكم الجملة كالبدن ولا يفعل
 به (أي بالمقتص منه) كما فعل إذا كان القتل بغير السيف (لأنه من المشقة لأن فيه زيادة
 تعذيب (فإن فعل) لولي به كإفعل (قد أساء) بالخيانة (ولم يضمن) شيئا كما لو استوفى بأشقة
 كالة (فإن ضرب به) الولي (بالسيف فلم يمت كره عليه) لضرب (حتى يموت) يحصل الاستيفاء
 (ولا يجوز) استيفاء القصاص في النفس (يسكن) لأن السيف أوحى (ولا) يجوز استيفاء
 القصاص (في طرف الأبهى) أي بسكنين مثلا نجيف وذ كرفي الأتمهه وغيره إن الرجم
 بمجرّد لا يجوز بسيف (ويأتي فيما يوجب القصاص فيما دون النفس) أي أنه لا يستوفى
 إلا بسكنين وبيان كيفية استيفائه (ولا يجوز الزيادة بضاع على ما أفقته) الجاني (ولا قطع شيء
 من أطرافه) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فإن فعل) أي قطع الولي شيئا من أطرافه
 (فلا قصاص عليه) لأن القصاص عقوبة تدبر بالشبهة وهي هنا متحققة لانه مستحق
 لأنلاف الطرف ضمنا لاستحقاق أنلاف الجملة (ويجب فيه) (أي الزائد) (دينه) أي دية
 ذلك (زائد لانه حصل بالتعدي) (سواء عفا عنه) الولي (أو قتله) لأن استحقاق أنلاف
 الطرف موجود في حالي المفقود والقتل (وإن زاد) المقتص (في الاستيفاء من الطرف مثل
 أن يهتق قطع أصبع فيقطع اثنين لحكمه حكم القاطع ابتداءه إن كان) القطع (عمدا
 من مفصل) ووجب القصاص لاستيفاء الشبهة (أو) زاد المقتص عمدا في (شبهة يجب
 في مثلها القصاص) وهي الموهبة (فهليه القصاص في الزيادة) لاستيفاء الشبهة (وإن كان)
 ذلك (خطأ أو) كان (جرحا ليجب القصاص مثل من يستحق موهبة فاستوفى هاتمة فغلبه
 ارش الزيادة) كالجاني ابتداءه (الآن يكون ذلك) الحاصل زيادة (بسبب من الجاني) المقتص
 منه (كاضطراره حال الاستيفاء) منه (فلا شيء على المقتص) لانه لم يضمن عليه بل هو جاني

على
 (لحاجة) ويعود (بعد) البلد الذي أراد (أولا) أي لم يبعد (فقيم) من أبويه أحق بحضنته أزالة لضرر السفر وهذا كله إن لم يقصد
 المسافر به مضارة الآخر والافالام أحق كإذ كره في الهدى وقواه غيره (فصل وإن بلغ صبي) محزون (سبع سنين
 فأقلا) أي تمت له سبع سنين (خير بين أبويه) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد
 والشافعي وأبي هريرة أيضا جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من
 بئر أبي هبة وقد نفعتني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبو له وهذا أمك نخذ بيد أمك فخذ بيد أمه فانطلقت به رواه أبو
 داود وعن عمر أنه خير غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد وعن عمارة الجرمي خبرني علي بن أبي عمير وكنت ابن سبع أو ثمان وروى
 نحوه عن أبي هريرة ولان التقدم في الحضنة لحق الولد فيقدم من هو أشفق واختياره داليل ذلك (فإن اختار أباه كان عنده ليل
 ونهارا) ليعظم ويعلو ويؤدبه (ولا يمنع زيارة أمه) لأن فيه اغراء له بالعقوق وقطبة الرحم فيزورها على العادة كيوم في الأسبوع (ولا)
 تمنع (هي غريضة) لصبر ورثة بالمرض كالمغفل لا حاجة إلى من يخدمه ويقوم بأمره والنساء أعرف بذلك (وإن اختارها) أي الأم

(كان عند هاليلا) لانه وقت السكن وانما زال حال الى المساكن (و) كان (عنده) اي الاب (نهارا) لانه وقت النهر وقت في المراتج
 وعمل الصناعات (ليزديه وبعاله) لانه يضيغ (وان) اختار صبي احد ابويه ثم (عاد فاختار الآخر فقل اليه ثم عاد واختار الاول رد
 اليه) وهكذا ابد كل ما اختار احدهما قل اليه لانه اختار ثم ولحق نفسه فابيع ما يشتهي لما كثر وان كان يختار احدهما ليكنه
 من فساد و يكره الآخر لا بد لم يعمل بمقتضى شهوته قاله ابن عقييل (وبقرع) بن الاوير (ابن محسن) الصبي منه واحد (او
 اختارها) جميعا لانه لا يميزه لاحدهما على الآخر ولا يمكن اجتماعهما في حضانه ولا مرجح غير لزمته (وان بلغ) له كثر (رشيدا كان
 حيث شاء) لاستقلاله بنفسه وزوال الولاية عنه وقدرته على اصلاح اموره وفي انفسه لا يركب امر يدعيه عليه القسمة فيبيع
 من مفارقتها (ويستحب له ان لا ينفرد عن ابويه) لانه ابلغ في برهما وصلتهما (وابن استوى اثنتان فاكثيرين) تاحويين فاكثر
 اخنتين فاكثر (افرع) بينهما او بينهما لانه لا مرجح غيره (ما لم يبلغ محضون سعا) اي يتم له سبع سنين (ولو اني فغير) بينهما ابوينهم
 لانه لا يمكن الجمع ولا يميزه للبدن (والاحق من حصنة) محضون هقلبت ومن ذكر وذكورى رحمه كاي امه واحبه ذمه وحاله (عندهم
 اب او) عدم (اهليه) اي الاب (كاتب في تخيير) من بلغ سبع ابيته وبين ٣٦٥ امه من (و) اي (قائمة وقتها) اذا سافر
 احدهم وانما الآخر على ما سبق

على نفسه (فان اختلعا) اي المقتض والمقتض منه (على فعله) اي قطع الزند ويحرم (عمدا و
 خطأ) بقول المقتض لانه ادرى بيقته (او قال المقتض - هل هذا باضطرابط) (و) (فهل من
 جهلك) (وقال المقتض منه بل بجنايتك) فالقول قول المقتض مع عبته لان الاصل رآته (وار
 قطع) الجاني (يده بقطع الجني عليه رجل الجاني لزمه) اي الجني عليه (ديهز حله) لان الجاني
 لم يقطعها (وان سري الاستيفاء الذي - صلت به الزيادة في نفس المقتض منه او) سري (اي
 بعض اعضائه مثل ان قطع اصبعه فسري الى جميع يده او اقتض منه با - له صك له او) (بالله
 موهوم) فسري (او) اقتض منه (في حال حرم فطر او) (في) برشد بفسري فعل المقتض
 نفس الدية) وقال في المنتهى في آخريه ما وجب انقصه من في ادون النفس بلزمه بقية
 الدية لانه تلف فعل جائز ومحر (قال القاضي كالجرح جرحين جرحا فدرته وجرحا بعد
 اسلامه فقات منهما) اي من الجرحين (وان قطع) الجاني (بعض اعضائه) اي الجني عليه (ثم
 قتله بعد ان برئت الجراح مثل ان قطع) الجاني (يديه ورجليه فبرئت جراحته ثم قتله) الجاني
 (فقد استقر حكم القطع) بالبره (ولولى القتل) وهو وارث الجني عليه (الخيار) بن اقصه من
 والوفوة (ان شاء عفا واخذ ثلث ديات) دية ليدين ودية للرجلين ودية للقدمين (وان شاء)
 الولي (قتله واخذ ثنتين) دية ليدين ودية للرجلين (وان شاء قطع يديه ورجليه وخذ به نفسه
 وان شاء) الولي (قطع يديه او بجلده واخذ ثنتين وان شاء) لولي (قطع طرفا واحدا) من
 اليدين او ارجل الجاني (واخذ دية الباقي) وهو ديتان ونصف لان كل جناية من ذلك استقر حكمه
 فهي كالمحددة (وان اختلعا في ائمال الجرح قبل القتل وكانت المدة بينهما يسيرة فيحتمل
 ائماله في مثلها) عادة (فقول الجاني) في عدمه (بغير عيبين) لانه المظهر (وان اختلف
 مضيا) اي مضى مدة يتدخل فيها الجرح (فقوله) اي الجاني (ايضا مع عبته) لا الاصل عدم

تعميه اليه بمقتضى الاب (ان
 كان) حصنة (محرمانا) ولو
 بهور ضاع كم وارهم هواج
 من رضاع وهي ربيسه وقد
 دخل بمه (وبتر) النساء
 (المسقطات) اي الخصانة
 من حدات وحدث وعبات
 (كادى دك) اي التغيير والاقامة
 والنفسية انقياسها مقدم الام
 (وتكرر بتسبع) سببين
 ثامه (عدا ابى ديات) بكر
 اوله (وجوهنا) انه احط لها
 وادق بوزنهم ويؤمن عليها من
 دخول غيبه لهما معرضة
 للاثام فادى من عليه اخذ حصنة
 لذمتهم او نفقته اذ انما لحيته
 لتزويج وقد تزوج اخي صلى
 الله عليه وسلم عائته فبني سبع
 واثم فغضب من ابيها لانه وجها

واعلم بالكفو ولم يرد الشرع بتخييرها ولا ببيع قياها على ائمال لانه رخصت في ما يحتاج اليه البه البت (وجمعها) الوفاة استعرد
 (و) يجمعها (من يقوم مقامه ان تغرد) بنفسها حشية علي (ولا تعام) بنت (من ربا تم) اي له دهن ماسق (الم تحف سما)
 اي الام مفسدة ولا خلوة لام مع خوفه ان تقصد قياها في الواضع وينوب في الذم مثله قاله في المعروف (ولا) عزم من انما رخصها
 بينها اي الام لا احتياجا الى ذلك (ولها) اي است (زيارة امها ان مرضت) الام لانه من اهله تار (ولم ينفوه ولو اني) يكون (عند
 امه مطلقا) صغيرا كان او كبيرا لاحتجته الى من يخدمه ويقوم امره ولذا اعرف بذلك وامه انفق عليه من غيرها فان عدت امه
 فامها تار القربى فالقربى على ما تقدم (ولا يفر من يضمن) اي تجب حصته اسفرا وحذونا وعتة (يضمن بوضوعه وبعده) لان
 وجوب ذلك كدفعه فتنقل عنه الى من يليه ولا حصنة ولا رضاع لا يجزئها او برضا كذا في به لخدمه بعضهم (في كتاب الجنايات)
 جمع جناية (وهي) لفة التعدي على نفس او مال وشعر (العدى على البدن بما وجب قصاص او) وجب (مالا) وتسمى الجناية
 على المال قصا وبسرقة وخيانة وتالا فارتباها واجمعوا على تريم القتل بغير حق قوله زلي ومن يقتل مؤمنا معظما الجزاء وجههم
 للآفة وحديث ابن مسعود مرفوعا لا يحصل دم امرئ مسلم بشدة ان لاله الا الله وانى ردوا لله ذب حدى ثرت تشيب الزاني والنفس

بالتفصيل والتكرار ليدرك الفارق الجماعه متفق عليه فمن قتل مسلماً استعدافاً أو أمراً إلى الله تعالى أو وثيقته مقبولة عند أكثر أهل العلم لقوله تعالى أن الله لا يفرق بين بشرى به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء والآية محمولة على من قتله مستحلاً لم ينسب أو أن هذا جزاءه أن جازاه الله وله العفو أن شاء ولا يدخلها النسخ بل الخصيص والتأويل (والقتل) أى فعل ما تزهق به النفس أى تفارق الروح البدن (ثلاثة أضرب) أى أصناف أحدها (عند مختص القوديه) فلا يثبت في غيره والقود قتل القاتل بمن قتله مأخوذة من قود الدابة لأنه يقاد إلى القتل بمن قتله (و) الضرب الثاني (شبه عمد) ويقال خطأ العمد وخطأ (و) الضرب الثالث (خطأ) وهذا انقسم أكثر أهل العلم وروى عن عمر وعلى ويدل لثبوت شبه العمد حديث ابن عمر روى أن الأندلسية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها ورواه أبو داود ورواه المرفق في المقنع ما جرى مجرى الخطأ كأنه لا ينسب على شخص فيقتله وحفر بئر ونحوه تعدا فيموت به أحد وهذا عند الأكثر من قسم الخطأ (فالعمد) الذى يختص به القود (أن يقصد الجاني) (من يعلمه آدمياً مصوماً به) أى بشئ (يغلب على الظن موته به) محمداً كان أو غيره ولا قصاص أب لم يقصد القتل أو قصده بما لا يقتل غالباً (وله) أى العمد الذى يختص ٣٦٦ به القود (نسخ صور) بالاستقراء (أحدها) أى يخرج منه عماله فهو (أى دخول) فى

البدن من حد كسكين) وحده وسبق (وسله) بكسر الميم (و) من (غيره) أى الحد يد (كشركة) وخشب ونصب وعظم وكذا نحاس وذهب وفضة ونحوه فإذا جرحه فمات به فعمد (ولو) كان جرحه (صغيراً كشرط هجم) فمات ولو طالت علة منه ولا علة به غيره (أو) كان الجرح (في غيره مقل) كعارف فالحمد بمقتضيه غلبة الظن في حصول القتل به بدليل ما لو قطع شحنة أذنه أو أغلته فمات وربط بالحكم بكونه محمداً لا تعذر ضبطه أى الحد وبغلبة الظن ولا يعتبر ظهور الحكم في أحد صور المقتله بل يكفي احتمال الحد كنه (أو) كان جرحه (بشئ) صغير كغرز بآبرة ونحوها كشوكة صغيرة (في مقتل كالفراد) أى العلب (و) كذا المختصين أو

الاندمال وعدم الماضي (وإن كانت المدة) اتى صحت بين الجرح والقتل (ما يحتمل البرء فيها) فقول الولي مع عينه (لأن الأصل عدم سقوط حكم الجناية) فإن كان الجاني مائة بقائه الجاني عليه منه حتى قتله حكم له بيمينته (أدم ما يرضاه) (وإن كانت) المينة (لولى بيمينته حكم له) أى لولى (أيضاً) بيمينته لعدم المعارض (فإن تعارضتا) أى اليمينتان (قدعت بيمينته لولى لأنها أشبهت للبرء) والمثبت مقدم على النافي (وإن كان ولي دم أنه اقتصر في النفس فلم يكن ردواؤه) أى الجاني (أهله حتى يرى فأن شاء الولي دفع اليه دية فعله) الذى فعله به وقتله (والأى) أى وإن لم يشأ الولي ذلك (تركه) ولم يمرض له قال في الفروع وهذا قضاء عمر وعلى وعلى بن أمية ذكره أحمد في فصل وان قتل واحداً من فاكتر واحداً بعد واحد أو دفعة واحدة فاتفق أولياؤهم على قتله قتل لهم (لأن الحق لهم كالمقتل بعد عيب خطأ عرضوا باخذة ولا تنهم رضوا ببعض حقهم) كولو رضوا صاحب اليد الصحيح بالسلام (ولا شئ لهم سواه) أى سوى القتل لأنهم رضوا بقتله فلم يكن لهم سواه وإن طلب أحد منهم القصاص والباقيون الدية قتلهم ذلك (وإن نشأوا فمين بقتله منهم على الكمال قيد الأول إن كان قتلهم واحداً بعد واحد) لأن حقه أسبق ولأن الحمل صار مستحقاً له القتل (وللباقين) بعد الأول (دية قتلاهم) لأن القتل إذا مات تعينت الدية (كالمال) بادر غير ولي الأول واقتصر) بجناية قتل الباقين الدية (فإن كان ولي الأول غالباً أو صغيراً أو مجنوناً استأجر) قدره أو بلوغه أو عقله لأن الحق له (وإن قتلهم دفعة واحدة وشأوا أقرع بينهم) فيقتل من خرج له القرعة وللباقي الدية (وإن بادر غريم من وقت له القرعة فقتله) فقد استوفى حقه وسقط حق الباقيين إلى الدية (لغوات القتل بالنسبة إليهم) وإن قتلهم متفرقاً (واحد بعد واحد) وأشكل الأول وادعى كل واحد (من الأولياء) (الأولية) (والأولية) (لواحد منهم) (فأمر القاتل لأحدهم قدم) المفترقة بالأولية (بقراه) أى القاتل على نفسه (والأى) أى وإن لم يقر

القاتل

في غيره) أى المقتل (كخز يد بطول علمته) من ذلك (أو يصير ضمماً) بفتح الضم والمجعة

وكسر الميم أى متأسماً إلى أن يموت (ولو لم يداو مجروح قادر) على المداواة (جرحه حتى يموت أو يموت في الحال) لأن الظاهر موته بفعل الجاني (ومن قطع) سله خطرة من آدمي مكلف بلادته فمات (أو بط) أى شرط (ساعة) بكسر السين وهى غدة تظهر بين الجملد والجمع إذا غمرت باليد تحركت (خطرة) يخرج ما فيها من مادة (من مكلف بلادته فمات) منه (فعله القود) لتعديه بجرحه بلا أذنه (لا) قوداً نطامها أو بطها (ولى من مجنون وصغير لمصلحة) لأن له دل ذلك أباً كان أو وصياً أو كما كالمقتله فمات الصورة (الثانية) أى يضرب به بمقتل كبير (مرفق عمود الفسطاط لا) بمقتل (كهر) أى كمود الفسطاط نصاً (وهو الخشبة التى يقوم عليها بيت الشعر) لأنه عليه الصلاة والسلام سئل عن المرأة التى ضربت جارتها بعد وفسطاط فقتلتها وجنيتها فقتلها فى الجنين بغرة وقضى بدية المرأة على عاقبتها والعاقلة لا تحمّل العمد فدل على أن القتل به ليس بعمد (أو) يضربه (بما يغلب على الظن موته به) لقتله (من كوفين وهو ما يدق به الدقاق الثياب) (من) (لت) بضم اللام وتشديد المنة الفروقة نوع من السلاح معسوف (وسندان) حداد (وحجر كبير ولو) كان ضربه بذلك (في غير مقتل) يموت فيقاده لأنه يقتل غالباً فيقتله عموداً له تعالى ومن قتل مظالم أو ما فقد جعلنا لوليّه

[illegible][illegible]

القاتل بالأولية لاحدهم (أقرع) كما لو قتلهم مدمعا (مانع) ولي الأول من لم يردده ولي
المقتول الأول بعده (لأن الأول انما يدمع عليه بسيفه وقد سقط حقه) رضاه بالدية (وان لم تذكر
أولية بعده) أي العاقب (أو جهلت) الأولية بعده (بقرة) لأنه لا مرجح غيرها (وأن عفا أولياء
الجميع إلى الديات فلم ذلك) لأنهم رضوا به رض حقه ولم لا تتدخل حقوقهم لأننا حقوق
مقصودة لا تدعى فلا تتدخل كالديون (وان أراد أحدهم القود) أراد (لآخر الدية قتل ابن
اختار القود وأعطى الباقر دية قتلاه من ماله القاتل) لأنه عمنه بعض فلا يخفى له استحقاقه
(وان قتل رجلا) أو امرأة (وقطع طرفا من آخر قطع طرفه أو) لأنه لو بدين قتل لست المقطوع
وفيه فهو بتلف المقتول فوجب تقديم المقطوع لمساويه من الجميع بين في القتل والمقطوع
قتل لولي المقتول بعد الاندس (لأنه ماض له تقدم القتل) على المقطوع (أو آخر) عنه لأنه
جنايات على نفسه بين فلم يتدخل لكنه يدور حابين ولا يملك الجميع بين الحق بين المجرم
أصا ط أحدهما (وان قطع يد رجل وقيل آخر ثم جرى إطلاع إلى نفس المذنب عاقبت
كأنل لها) لأن سرايه الله مضمونة (مانع) حتى الاستيفاء قتل الذي قتله (الذنب) هو آخر
السراية (ووجب الدية كاملة) لأن مقتول بالسراية الأولية قطع طرفه (لأنه قطع رقتا) (أو قطع يد
واحد أو أصبع آخر من يقطع برئها قدم رب ليدان كان أولا) لسنه (والأخر دية صبيه) قدر
القصص فيه (ومع أوليته) بأن كان قطع الأصبع أولا (قطع أصبعه ثم بقص رب يدمر
أرض) لأنه لا يجمع عقرو واحد بين قصاص ودية العسر وهذا بخلاف ما عفا فأنه لا نقص
بقطع الطرف نقطة لا يمنع التكافؤ بل أخذ جميع الأطراف بهطويعا وقمع الأصبع من
اليد لا يمنع التكافؤ في اليد بل أمانا لأنه الكامة لها منقسمة واحدة لثلاث ديات (رب قطع
أيدي جماعة) اثنين ما كثر دمة أو منفردا (لأنه حكم لقتل فيه تقدم) أن القطع كالمقتول

[illegible]

قتله بما يقتل غالبا وقال ابن السناء يقتل حد او تحب دية المقتول في تركته وصحبه في الانصاف ونحوه في الاقتناع فان كان السم أو السحر لا يقتل غالبا فقتله عدو يأتى في التهمة زبر حكم المعيار وقد أوضحت في الحاشية هو واقتل بالحد (وهو ادعى قاتل بسم أو) (سحر عدم علمه أنه) أي السم أو السحر (قاتل) لم يقتل لأنه ما من نفس ما يقتل أشبه ما لوجوه وقال لم أعلم ان الحد يقتله (أو) ادعى قاتل بسحر أو سم (جهل مرض) يقتل معه السحر أو السم وكذا الوضعية بما لا يقتل غالبا في الجملة وكان مريضات وادعى اضارب جهل مرض (لم يقتل) منه ذلك لما تقدم من الصورة (الثامنة أن يشهد رجلان على شخص يقتل عمدا أو دية حيث امتنعت توبته) كان شهدا أنه سب الله أو رسوله (أو) يشهد أربعة برئان من فيقتل) بشهادتهم (ثم ترجع البيعة وتقول عمدنا قتله أو بقول الحاكم) علمت كذبهم أو كذبهم وعدت قتله (أو) يقول (لولى علمت كذبهم ما وعدت قتله فيقاد بذلك كله وشبهه بشرطه) لما روى القاسم ابن عبد الرحمن أن رجلا شهدا عند علي بن أبي طالب على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال علي لو أعلم انكما تعددما لقطعت أيديكما وغرهم ما دية يدهم وتسيبهما في قتله بما يقتل غالبا (ولا قود على بيعة ولا) على (حاكم مع مباشر زولي) عالم بالحال لما بشرته القتل عمدا وعدا وأنا وغيره ٣٦٨ منسب والمباشرة تعطى حكم التسيب كالدافع مع الخافض (ويختص به) أي القصاص

إذا لم يسنر إلى القتل بل وكل (مباشرة عالم) أقر بالعلم ونعمد القتل ظلما لمباشرة القتل عمدا ظلما بلا كراهة فان لم يعلم الوكيل ذلك (فولي) أقر بعلمه بكذب الشهود وفساد الحكم بالقتل وتعمد القتل ظلما لما سبق فان جهل الولي ذلك (فبيعة وحاكم) علم كذبهما لتسيب الجميع في القتل ظلما حيث علموا ذلك (وهي) زمت حاكما وبيعة دية كان عفا الولي إلى الدية (وهي) على عدوهم) لاستوائهم في التسيب (ولو قال واحد من) شهود (ثلاثة فما كثر عمدنا قتله) (و) قال (آخر) منهم (أخيه) ما فلا قود) على واحد منهم اتهم النصاب بدونه (وعلى من قال) منهم (عمدا ناصته من الدية المعلقة) مؤاخذه له باقراره (و) على

سجدة باب القصاص من القصاص

أجمعوا على جواز العفو عن القصاص وأنه أفضل لقوله تعالى فن عني لهم من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة والقصاص كان حتما على اليهود وحرم عليهم العفو والدية وكانت الدية حتما على النصارى وحرم عليهم القصاص فخرت هذه الأمة بين القصاص وأخذ الدية والعفو تخفيفا ورحمة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع إليه أرقبه القصاص إلا أمر فيه بالعفو رواه الخمسة إلا النسائي من حديث أنس والقياس يقتضيه لأن القصاص حق له تجاوز تركه كسائر الحقوق والعفو المحذور والواجب بقتل العمد أحد شيئين القود والدية لقوله تعالى فن عني لهم من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان أوجب الاتباع بمجرد العفو ولو أوجب العمد بالقصاص عينا لم يجب الدية عند العفو المطلق (في خبر الولي بينهما) فان شاء اقتص وان شاء أخذ الدية (ولو لم يرض الجاني) لقول ابن عباس كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فانزل الله تعالى هذه الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الآية رواه البخاري وعن أبي هريرة فروعا من قتل له قاتل فهو بخير النظرين أما أن يؤدى وأما أن يقاد متفق عليه (وان عفا مجاننا فهو أفضل) لقوله تعالى فن

(الآخر) حصته (من) الدية (المخففة) لأنه مقتضى اقراره (و) ان قال (واحد من اثنين عمدت وقال الآخر تصدق أخطأت لم مقرا بعد القود والآخر نصف الدية) مؤاخذه لكل باقراره (ولو قال كل) من اثنين (عمدت وأخطأ شريك في قتلها القود) لا عتاف كل منهما بتعمد القتل (ولو رجع ولي وبيعة ضمنه ولي) وحده لمباشرة وقال القاضي وأصحابه يضمه الولي والبيعة معها كشترك (ومن جعل في حلق من) أي انسان (تحتة سحر ونحوه خراطة) أي حبل ونحوه معقودا بصفة معروفة (وشدها) أي الخراطة (ب) شيء (عالم ثم أزال ما تحتة) من سحر ونحوه شخص (آخر) غير الذي جعل الخراطة في حلقه (عمدا) أي متعمدا ازاله من تحت (فقات فان جهلها) أي الخراطة بحلقه (مزيل وداه) أي أدى دية القاتل (من ماله والا) بان علم الخراطة بحلقه وأزال ما تحتة (قتل به) ولا شيء على جاعل الخراطة كالحاقه مع الدافع وان شددت به منقوذة ونحوها على من لا يحسن السباحة فخرقا آخر ففرق فالتاثل الثاني (فقطعه وشبه العمد) المسمى بخطأ العمد (ان يقتصد جنابة لا تقتل غالبا ولم يجرحه بها) أي الجنابة (كن ضرب) شخصا (بسوط أو عصا أو حجر صغير) إلا أن يصغر جدا كقلم وأصبع في غير مقتول أو عصفه بالكبير فلا ضرب فلا قصاص ولا دية (أو لكفر) غيره يده في غير مقتول (أو لكفر غيره في غير مقتول أو لقتل في ماء قليل أو سحره بما لا يقتل غالبا فأتى أوصاح

(وقد علمت من المذاهب)

[illegible]

تصدق به فهو كفارة له وقوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله وكان النبي صلى الله عليه وسلم
بأمر به ثم لا عقوبة على حائله لأنه اعلم عليه حتى واحد وقد سقط كمن عفا عن ذنبه فأن خطا
قال الشيخ نقي الدين العدل فوعان أحدهما هو غايه وهو العدل بين الناس والآخر ما يكون
الاحسان أفضل منه وهو عدل الانسان بربه وبين خصمه من الدم والمال وان عرض ذنبا عليه
حقه عدل والعفو احسان والاحسان هنا أفضل لكن هذا الاحسان لا يكون احسانا برب
العدل وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر فذا حصل منه ضرر كان ظاهرا من الله في نفسه وأما غيره
فلا يشرع وعمله ما لم يكن لمخوف أو صفة لا يصح إفعاله في غيره لأنه لا يملك إيقاط حق
(وإن اختار) الولي (القود أو عفا عن الذنب بقطعه أخذه) أي الذنب بقطعه من المصحة
والجاني وتكون بدلا عن القصاص ويستأني وجبت للقتل (ولو سقط الجاني) لا بد له
دون القصاص فكان له أن يقتل أي لأنها أقر من حقه (وله) أي من حقه حمله فخص
(الصالح على أكثر منها) أي الذنب (وتدفع في الصلح) موصى (ومنى اختار) الولي (لذنبه
وسقط القود) قال أحدنا إذا أخذ الذنب فقد عفا عن الذنب (ولا يملك طلبة) أي نقود (أي
اختيار الذنب لأنه إذا سقط لا يعود (فإن قتله بعد ذلك) أي اختار له (قربه منه عند عود
(وإن عفا مطلقا) بأن لم يقبله بقود ولا ذنب فله الذنب لا تصرف النقود في عفا
الانتقام والانتقام انما يكون بالقتل (أو) عفا على غيره بل لا بد من خير ويحذره له
(أو) عفا (على القود مطلقا) بأن قال عفو عن القود ولم يقبله شي (ولو) أي عفا عن
بده أي الجاني عليه أو رجله ونحوهما (وله الذنب) لا تصرف النقود فوكلما (ورقود)
مستحق القود (لأن) له (عليه قود عفو عن ذنبه) عفو (عفا) بوزن من الذنب كما قود
نصا) لأن عفو عن ذلك يثبت له (وذا جنى عبد على حربه فموجب له من نفسه فثمة

٤٧ - (كشاف القناع - ناش) بطله حريم فيير من (ناش) في انبران لاسم ورا كاسبر اون
لايكه انخر و من صفهم فان وقف اختيارهم بغيره بخلاف (و برى رجوع) صدر نبر و ان لم يثبت (رجوع) ذا نبر و اب (حاش
خيف على المسلمين ان لم نرمهم في قصدهم) اي لذكر بارى (دونه) ان نبر و ان لم يثبت (رجوع) اي لذكر بارى (دونه)
(الكفارة فقط) اي دون الذية لقوله تعالى فان كان من قوه و قد نذر و هو و مؤمن فخير بره و هو و مؤمن لم يتركه و نذر - كره في
هذا النوع مع ذكر هافيت مبطله و بعده قد ذكر في عدم وجوده بذييه (مترجما) اي من سرى شه حاشي و من و هو ان يرمى
صيدا او هذا في صيب آدمي) معصوم غرضه (لم يصبه و يقاتل و هو ثم و نذر) كمنه في صيبه (عز ابنه في شه) بذييه
(الكفارة) في ماله (و على عاقبه لذية) كمنه في نذر (مترجما) اي من سرى و ان لم يثبت (رجوع) اي لذكر بارى (دونه)
في ماله) لذيته دين عاقبه باسلامه و لا يمكن ضيع ذيه (مترجما) اي من سرى و ان لم يثبت (رجوع) اي لذكر بارى (دونه)
او نحوه فعدا ان قصد جنائيه (هو) (شبه عمد) من نذر في المصد و ان لم يثبت (رجوع) اي لذكر بارى (دونه) فعدا جنائيه (هو)
(حاشا) لعدم قصد الجنائيه (واما ان الحية محرم و جناية) لانه في شهاده اذا لم يثبت (رجوع) اي لذكر بارى (دونه) فعدا جنائيه (هو)

(كأنل نفسه ومع ظن أنها لا تقتل شبهة بمزلة من أكل حتى يشم) بالكسر والبسم التحية فلا شيء للورثة من دينه على عاقلة لقتله نفسه فيضيع هدرًا كالموت بعد ذلك (ومن أريد قتله قودًا) بينه بالقتل لا باقراره (فقال شخص أنا القاتل لاهذا قود) على واحد منهما (وعلى مقر الدية) لقول على أحيا نفسا ولو وم الدية له لصحة بذلها منه (ولو أقر الثاني بعد الاقرار الاول قتل الاول) لعدم التهمة ومصادفته الدعوى وفي المغني في القسامة لا يلزم المقر الثاني شيء فإن صدقه الولي بطلت دعواه الاولى

فصل ويقتل العبد أي ما فوق الواحد (بواحد) قتله (ان صلح فعل كل) منهم (للقتل به) بان كان فعل كل منهم لو انفرد لو جبه القصاص لاجماع الصحابة فروى سعيد بن المسيب عن عمر أنه قتل سبعة من أهل صنعاء قتلا وار جلا وقال لوتما لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا وعن علي أنه قتل ثلاثة قتلا وار جلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة قتلا وار جلا ولم يعرف لهم مخالف فكان أجماعا ولان القتل عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجب له على الجماعة كحد النفس ويقارق الدية فانها تتبعه والقصاص لا يتبعه والولي أن يقتل من البعض ويعفو عن البعض فيأخذ منه بنسبته من الدية (والا) يصلح فعل كل واحد للقتل به (ولا قواطع) أي توافق على قتله بان ضربه كل منهم بحجر ٣٧٠ صغر حتى مات ولم يكونوا اتفقوا على ذلك (فلا) قصاص لانه لم يحصل ما وجبه

من واحد منهم فان قواطع اعليه قتلوا به لئلا يؤدي الى التسارع الى القتل به وتفوت حكمة الردع والزجر عن القتل (ولا يجب عليهم مع عفو) عن قود (اكثر من دية) لان القتل واحد ولا يلزمهم أكثر من دية كالموت قتلوا خطأ (وان جرح واحد) قصاصا (جرحا) جرحه (آخر مائة) جرح ومات أو وضع أحدهما وشبهه الآخر أو أمه أو جرحه أحدهما وأجانه الآخر (فهما) سواء في القصاص أو الدية لصلاحيه فعل كل منهما لقتل لو انفرد وزهق نفسه حصل بفعل كل منهما والزهرق لا يتبعه بعض ايقسم على الفعل (وان قطع واحد) بد شخص (من كوع ثم) قطعه (آخر من مرفق) ومات (فان كان قد

المجنى عليه مارش الجنابة سقط القصاص) لان شراءه بالارش اختيار لئلا (ولم يصح الشراء) لانهم لم يعرفوا قدر الارش فالتن مجهول) وشرط البيع معرفة الثمن (وان عرف فاعداد الابل) أو البقر أو الغنم (أو أسنانها فصفها بحجوة) وذلك ينافي صحة البيع (فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صحت) البيع لعلم بالثمن (وتقدم أول الباب قبله عفو ولي الجنون والصغير ويصح عفو المفلس والمجور وعليه لسفه من القصاص) لانه ليس بمال (وان أراد المفلس القصاص لم يكن آخر مائة اجباره على تركه) لياخذ الدية لانهما غير متعينة له (وان أحب) المفلس (العفو عنه الى مال قبله ذلك) كغير المفلس و (لا) يعفو (مجانا) لان المال واجب وليس له اسقاطه اذا قلنا الواجب أحد شيئين وان قلنا الواجب القود عينا اصح عفو عنه مجانا لانه لم يجب الا القود وقد اسقطه هذا معنى كلامه في الكافي والشرح وفي المنتهى وغيره يصح عفو مجانا لان الدية لم تتعين وقاله في المغني (وكذا) أي كالمفلس فيما تقدم من استيفاء القصاص والعفو على مال أو مجانا (السفينة وارث المفلس والمكاتب وكذا المريض فيما زاد على الثلث) والمذهب صحة العفو من هؤلاء مجانا لان الدية لم تتعين كما تقدم في المفلس (ان مات القاتل أو قتل وجبت الدية في تركته) لانه تعذر استيفاء القود من غير اسقاط (كتعذره في طرفه) أي تعذرا القود في طرف الجاني لقطع أو شلل (و) (ك) قتل غير المكاتب (ان لم يخف) الجاني (تركه سقط الحق) يعني لم تطالب به عاقلة لانه لا تحمل العمد المحض (وان قطع) الجاني (اصبعاعدا فعفا) المجنى عليه (عنه ثم سرت) الجنابة (الى الكف أو الى النفس والعفو على مال أو على غير مال فله تمام دية ما سرت اليه) الجنابة لان المجنى عليه انما عفا عن دية الاصبع فوجب ان يثبت له تمام الدية ضرورة كونه غير معقور عنه ولا تصاص لتعذره في النفس دون ما عفا عنه فسقط في النفس كالمعفا بعض الأولياء (وان كان الجرح لا قصاص فيه كالجائفة ففعفا) المجروح (عن

القصاص

برئ) القطع (الاول) قبل قطع الثاني (فان قاتل الثاني) وحده فعليه القود أو الدية كاملة ولو لم يقطع يد الاول أو ديتها (والا) يكن بعد برء الاول بل قبله (فهما) قاتلان لانهما قطعان لومات بعد أحدهما ولو جبه القصاص على قاتله فاذا مات بعدهما وجب عليهما القصاص كالموت كان في يدين بخلاف ما اذا اندمل الاول زال ألمه (وان فعل واحدما) أي فعلا (لا يتبع معه حياة) عادة (كقطع حشوته) أي ابانة امعاءه بكسر الحاء وضها (أو) قطع (مريته) أي مجرى الطعام والشراب (أو) قطع (ودجبه) أي العرقين في جاني العنق (ثم ذبحه آخر القاتل) هو (الاول) لانه لا يتبع معه الحياة شيئا من الزمان (ويعزى الثاني كالموت حتى على ميت) لانها كحرمته (ولا يصح نصره فيه) أي المفعول به ما لا يتبع معه حياة (لو كان قنا) فلا يصح بيعه ونحوه لانه كالميت وظاهر كلامهم ان المريض الذي لا يرجى برؤه كيج في الجنابة عليه وممته وارثه واعتبار كلامه في تبرع عاين الملك أولا (وان رماه الاول من شأه حتى جعل فتاقاه الثاني بجحد ففده) فهو القاتل لانه فوت حياته قبل أن يغير الى حال يشس فيها من حياته أشبهه مالو رماه واحد يسهم كاتل فقطع آخر عنه قبل وقوع السهم به أو ألقى عليه بحجر فاطار آخر رأسه قبل وقوعها عليه (أو شق الاول بطنه) أو خرق أمعاءه أو أم دماغه ثم ذبحه الثاني فهو القاتل لان الجرح الاول لا يخرج عنه عن حكم الحياة وتبقى معه الحياة المستقرة (أو قطع

فصل في من أَمْسَكَ إنساناً بالآخر بماله يقتله كما في المفتي والشرح للأعيان وما زاد كما في منتخب الشيرازي وظاهر كلام جماعة الإطلاق (حتى قتله أو حتى قطع طرفه فمات أو فقع فيه حتى سقاء) آخر (مهما) فمات (قتل قاتل) بالفعل أو بالسم لقتله عمد من يكافئه بغير حق (وحبس مملوك حتى يموت) لحديث الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً إذا أمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الذي يقتل ويحبس الذي أمسك ولأنه حبسه إلى الموت فيحبس الآخر إليه ولا يمنع من الطعام والشراب فإن قتل الولي المسلم قاتل القاضى عليه القصاص وناقش فيه المحدث ويصح سقوطه لشبهة الخلاف (ومن قطع طرف هارب من قتل تحبس حتى أدركه قاتله) فقتله (أقيد منه في طرف) أى قاطع الأطراف فيه سواء حبسه ليقتله الآخر أو لا (وهو) أى قاطع الطرف فيما يجب عليه (في النفس كمسك) إنساناً بالآخر حتى قتله لأنه حبسه للقتل فكانه أمسكه حتى ٣٧٢ قتله وإن لم يقصد حبسه فعليه القطع فقط كمن أمسك إنساناً بالآخر لا يعلم

انه يقتله بخلاف الجرح فلا يعتبر فيه قصد الموت لموته مع سريته الجرح وأثره فاعتبر قصد الجرح الذي هو السبب دون قصد الأثر وأما مسألة الأمسالة فالموت فيها بامر غير السرية والفعل ممكن له فاعتبر قصد ذلك الفعل كما لو أمسكه أشار اليه في شرحه (وان اشترك عدد في قتل لا بقاديه البعض) المشارك (لوانفرد) بالقتل (كحرفون) اشترك (في قتل قن و) (كأب) (وأجنبي في قتل ولده (أو ولي مقتص وأجنبي) لاحق له في القصاص في قتل من وجب عليه القود (ونكاطع وعامد) اشترك في قتل أو قطع (و) (كمكلف وغير مكلف) اشترك في قتل أو قطع (أو) مكلف (وسبع أو مكلف ومفتول) اشترك في قتل نفسه (فالقود على الفن) شريك الحر ومثله ذمي اشترك مع مسلم في قتل ذمي لأن القصاص سقاط عن الحر والمسلم لعدم مكافأة المقتول له وهذا المعنى لا يتعدى الى فعل شريكه فلم يسقط القصاص عنه (و) القود

وما يحدث منها صريح) العفو لانه اسقاط للحق بعد اذ عقد سببه (ولم يضمن) الجاني (السراية) للعفو عنها (فان كان) الجرح (عمدا لم يضمن) الجاني (شيأ) ولم يعتبر خروج ذلك من الثلث لان الواجب القود عيناً وأو أحديشئين فلم ينعين اسقاط أحدهما (وان كان) الجرح (خطأ اعتبر خروجهما) أي الجنابة وسرايتها (من الثلث) كالوصية (والا) أي وان لم يخرج من الثلث سقط عنه) أي الجاني (من دينها) أي السراية (ما احتمله الثلث) كوصية (وان أبرأ) أي أبرأ المحض عليه الجاني (من الديه أو وصى له بها فهو وصية للقاتل ونهض) لتأخرها عن الجنابة بخلاف ما لو وصى له ثم قتله (وتقدم في الموصى له) مفضلاً (وتعتبر) البراءة من الديه أو الوصية بها للقاتل (من الثلث) كسائر العطايا في المرض والوصايا (وان أبرأ) المحض عليه أو وارثه (القاتل من الديه الواجبه على عاقبته أو) أبرأ المحض عليه أو وارثه (العبد من الجنابة المتعلقة أرشها برقبته لم يصح) الابراء لانه أبرأ من حق على غيره لان الديه الواجبه على العاقله غير واجبه على القاتل والجنابة المتعلقة أرشها برقبه العبد غير واجبه عليه بل متعلقة بملك السيد (وان أبرأ العاقله أو) أبرأ (السيد صح) لانه أبرأهما من حق عليهما كالدين الواجب عليهما (وان وجب لعبد قصاص) في الطرف (أو قتر برقذف فله) أي العبد (طلبه والعفو عنه) لانه مختص به والقصد منه التشفى (وليس ذلك للسيد) لانه ليس بحق له (الا ان يموت العبد) فينتقل اليه وحينئذ فله طلبه واسقاطه كالوارث (ومن صح عفوهم مجازاً فان أوجب الجرح ما لا عيناً كالجنابة وجنابة الخطأ (فكوصية) يعتبر من الثلث لانه تبرع بماله (والا) أي وان لم يوجب المال عيناً كالعبد المحض (فن رأس المال) لان المال لم يتعين (ويصح قول مجروح) لجان (أبرأك وحملتك من دمي أو قتلي أو وهبتك ذلك أو نحوه) كانت في حل من دمي أو قتلي أو وهبتك ذلك (معلقاً) ذلك (بموته) بانه قولان متفانت ترى من دمي أو وهبتك دمي ان مت ونحوه لانه وصية وقد تقدم انه يصح تعليقها (فلو برئ) المحض عليه من الجنابة (بقي حقه) فيطالب به لمد ما سقطه (بخلاف عفو عن نحوه) كابرأك من دمي نانه يبرأ مطلقاً برئ أو عوفي لانه أبرأ منجز اه

باب ما يوجب قصاصا في مادن النفس من الاطراف والجراح

والاصل فيه قوله تعالى ويكذبنا عليهم فهم في ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص

أيضاً (على شريك أب) في قتل ولده لمشاركته في القتل الممد العدران فيمن يقتل به لو انفرد وانما امتنع في حق وقوله
 الأب بمعنى يختص المحل لاقتصور في السبب الموجب فلم يمنع عمله في المحل الذي لا مانع فيه ومثل الأب والأم والجدة والجدة وان علوا (5) ما
 يجب القصاص على (مكره أباً) أو أمّاً أو جداً أو جدة (حتى قتل ولده) وإن سفل دون الأب ونحوه (وعلى) حر (شريك قن) في قتل قن
 (نصف قيمة) القن (المقتول) لمشاركته في اتلافه فلم ينع بفسطه (وعلى شريك غيرهما) أي غير الأب والقن (في قتل حر نصف دية وفي)
 قتل (قن نصف قيمته) كالشريك في اتلاف ماله (ومن جرح) بالبناء للمفعول (عند ادواؤه) أي داوى الجرح وجرحه (بسم) قاتل في
 الحال فأتى فلا قود على جرحه لقتله نفسه أشبهه بالجرح فذبح نفسه (أو) جرح (في غاطه) أي الجرح (في اللحم الحي) فأتى فكذلك
 (أو قتل ذلك وليه) أي داواه بسم قاتل أو غاطه في اللحم الحي فأتى فلا قود (أو) فعل ذلك (الحاكم فأتى) من ذلك (فلا قود على جرحه)

المجترى بالكتابي والمستأمن بالذمي (و) يقتل (كانت مبرحى حتى ثم أسلمه - سلم) لا مكانا (و) يقتل (مرتد بذي ومستأمن) مساواة لمما في الكفر (ولو ناب) المرتد (وقيل) توبته باعتباره بحال الجنابة لا عكسه (وليست) توبته مرتد (به - بدجرحه) ذميا أو مستأمنا قبل موته مانعة من قود (أو) أي وليست توبته مرتد ذميا أو مستأمنا (بين رمي وأصابة مانعة من قود) فيقتل المرتد بهما اعتبارا بحال الجنابة (و) يقتل القن (قن محرويقن ولو) كان المقتول (أقل قيمة منه) أي القن القاتل له لعموم قوله تعالى والعبد بالعبد وتساويا في النفس والرق ولأن زيادة قيمة العبد انما هي في مقابلة الصفات النفسية في العبد ولا أثر لها في الحر فإن الجليل يؤخذ بالذم والعلو بالجاهل فإذا لم تعتبر في الحر فالعبد أولى (ولا أثر لكون أحدهما مكاتباً) أو مدبراً أو أم ولد أو آخر ليس كذلك لتساوي في النفس والرق (أو) أي ولا أثر لكونهما (أي القاتل والمقتول الرقيقين) (أ) مالك (واحد) أولاً كثر (أو كون) رقيق (مقتول مسلم لذمي) أو المسلم لوجوب التساوي بين القاتل والمقتول (و) يقتل (من بعضه حر مثله وبا كثر حرية) منه بان قتل من نصفه حر من ثلثه كذلك لا باق حرة منه (و) يقتل (مكف بغير مكف) لتساوي في النفس والحرية أو الرق (و) يقتل (ذكر باني ومخني) ولا يعطى بالذكرا مساواة في النفس والحرية أو الرق (لا) يقتل (مسلم ولو ارتد) - بد القتل (يكافر) كتابي أو غيره ذمي أو معاهد روى عن عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت ومعاوية حديث المسلمون تنكافأ دماءهم ويسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مؤمن بكافر رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأبو داود وعن علي بن السنينة أن لا يقتل مؤمن بكافر رواه أحمد ولا يقتل المسلمون القصاص يقتضي المساواة ولا مساواة بسين الكافر والمسلم والعمومات مخصوصة بهذه الأحاديث وحديث أنه عليه الصلاة والسلام أفاد مسلماً يذمي ليس له أسنة دقالة

٣٧٤

الحليف جور وظلم وإذا لم يمكن القصاص إلا به لم يجز فعله (وأما الامن من الحليف فشرط لجواز الاستيفاء) مع أنه في نفس الامر واجب ادلا مانع منه لوجود شرطه وهو الهدوء على من يكافئه عدم مع المساواة في الاسم والصحة والكمال لكن الاستيفاء غير ممكن لخوف الهدوء على الجناني وفائدة ذلك أنا إذا قلنا أنه شرط للوجوب تعينت الدية إذا لم توجد الشرط وإن قلنا أنه شرط للاستيفاء دون الوجوب انتفى على أصل وهو أن الواجب ما إذا قلنا القصاص عيناً لم يجب بذلك شيء إلا أن المجني عليه إذا عاقب يكون قد عفا عن يحصل له ثوابه وإن قلنا ما وجب العمد أحد شيئين انتقل الوجوب إلى الدية كغيره أو كان الاستيفاء بلا حيف (بان يكون القطع من مفصل) لأن المماثلة في غير ذلك غير ممكنة ولا يؤمن أن يستوفي أكثر من الحقي (أو) يكون القطع (له حديث ينهي) القطع (ألبه كارت الانف وهو مالان منه وهو الذي يجب فيه القصاص أو الدية دون القصة) لأن لذلك حديث ينهي إليه أشبه اليد (فان قطع القصة) أي قصة الانف (أو قطع من نصف كل من الساعد والكف أو الساق أو العنق أو الورك أو قطع يده من الكوع ثم تأكلت إلى نصف الذراع فلا قصاص وله الدية) لخبر أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل فاستدعى عليه النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم فأمر له بالدية فقال أني أريد القصاص قال خذ الدية بآرك الله فيهما رواه ابن ماجه ولان القطع ليس من مفصل فلا يؤمن فيه من الحليف (ولا أرض للباني) أي لا يجب سوى دية يداور جل لثلا يجمع في عضو واحد بين دية وحكومة (ولا قودى اللطمة ونحوها) لأن المماثلة فيها غير ممكنة (ويؤخذ الانف الكبير) الانف (الصغير) مساواة له في الاسم (و) يؤخذ الانف (الاقنى) بالافطس والاشم بالاشم الذي لا شمل له لأن عدم الشمل له في الدماغ ونفس الانف صحيح فوجب أخذ الانشيم به لانه مثله (و) يؤخذ الانف (الصحيح) الانف (الاجذم) لانه مثله (مالم

يسقط

أحمد) ولا يقتل (حر بقن) لقول من السنة أن لا يقتل حر بمدر وأه أحمد وعن ابن عباس مرفوعاً لا يقتل حر بمدر وأه الد رطني ولانه لا يقطع طرفه بطرفه مع انساوي في الاسلام فلا يقتل به كالأب مع ابنه والعمومات مخصوصة بذلك (ولا) يقتل حر (بعض) لانه منقوص بما فيه من الرق (ولا) يقتل (مكاتب بقنه) لانه مالك رقيقته أشبه الحر (ولو كان) عبد المكاتب (ذا رحم محرم) لانه ملكه فلا يقتل به كغيره من عبيده ويقتل مكاتب بقن غيره وتقدم (وان انتقض عهد ذمي يقتل مسلم) حر أو عبد (فقتل لقتله) المهمل (فعله دية الحر) أن كان القاتل حراً (أو قيمة القن) أن كان القاتل ذمياً كما لو قتل لده أو مات حنت أنفه إذا لم يقطعه لوجوب جنائته (وان قتل) ذمي أو مرتد ذمياً (أو جرح ذمي أو مرتد ذمياً أو) قتل أو جرح (قن قننا ثم أسلم) فله القاتل أو الجارح أو عتق القن القاتل أو الجارح (ولو كان) أسلامه أو عتقه (قبل موت محروك قتل به) فصالح حصول الجنابة لجرح في حال تساويهما (كما لو جرح) قاتل أو جرح بعد الجنابة (ولو جرح مسلم ذمياً أو) جرح (حر قننا ثم أسلم) محروك (أو عتق محروك ثم مات فلا قود) على جرح اعتباراً بحال الجنابة (وعليه) أي الجارح (دية حر مسلم) اعتباراً بحال الزهوق لانه وقت استقرار الجنابة فيعتبر الارش به بدليل ما لو قطع يدى إنسان ورجليه فسرى إلى نفسه فغيبه دية واحدة (ويستحق دية من أسلم) - بد الجرح

(وارثه المسلم) اؤته مسلماً (و) يستحق دية (من عتيق) بعد الجرح (سنة) كان قد دفعته فقتل (٢) استحقاقه (فقتل لم يمتنع) لانها بدله (فلو جاوزت دية) من عتيق بعد جرح ثم مات (ارث جناية) أي قيمته رقيقاً (فلو ثلثه) على قيمته (لورثته) أي المملوك بحريته ولاحق السيد بما حصل به الا ان السيد يرثه بالولاء لم يكن مستغرق من نسب وذكاح (ولو وجب هذا لجنايتهم) بان كانت عمداً من مكافئ له (فطلبه) أي القدر (لورثته) أي العتيق لانه مات حرّاً فصار الاثنى اسبده وان عفواً عمل ما لم يخطئ ماسبق (ومن جرح قن نفسه عتيق) للتميز او اعتاقه له او وجوده صفة على (ثم مات) عتيق (ولا قود عليه) أي السيد اعتباراً بحال الجنابة (وعليه دية لو رثته) أي العتيق اعتباراً بوقت الزهوق ويستط منه قدر قيمته كما في الانساع واوصفته في الحاشية (وان رمى مسلم ذمياً عبد اذ لم تقع به الرمية حتى عتيق) المرمى (أو اسلمت منها) أي الرمية (ولا قود) أي راميها اعتباراً بحال الجنابة وهو وقت صدور الفعل من الجنابة (ولورثته) أي المرمى (على رامة دية حر مسلم) اعتباراً بالبحال لاصابة لانه بدل عن المثل فتعتبر حالة المثل الذي مات بها فقيس بقدره بخلاف القصاص فانه جزاء الفعل فيعتبر العمل فيه والاصابة معاملة له طرفاً (ومن قتل من يعرف أو يغتمه كافراً أو قنّاً أو قاتلاً أيه فيان قدير حاله) بان اسلم الكفار وقت القرن ٣٧٥ (أو) من (حلاف طنه) بان تبين انه قدير قتل أي عليه القود لقتله من كادته عمداً عينا بغير حق أشبه ما يجر عليه

وهو من (الرابع كون مفتواً ليس ببولوان مسفل) لانه قتل (ويعتد بنت وان سالت لقتل بقتل ولطلب ومودود) أي بقتله واحد من اصوله لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وهو من كل قتل يخص منه مودوناً بنسب وبنى ما هناها (و) لا يقتل (أحدهم) أي الأب والأم والجد والخدوان علواً (من نسب به) أي الولد أو ولد البنات وان سفل (لأحدهم) أي ابن عماس مرفوعاً لا يقتل والد بولده وولها من ماله وروى النسائي حديث عمر وكالان عبد البر هو حديث مشهور عند أهل

يسقط منه) أي الاجذم (شي إلا أن يكون) الساقط (من أحد جانبيه فيؤخذ من الصحيح من ما بقي منه) أي الاجذم (أو يأخذ ارش ذلك فلا يشترط) لو جوب القصاص (التساوي في الضرر والكبر والعصاة والمرضى في العين والاذن ونحوهما فاقطع عين الشاب بعين الشيخ المرمية و) يقطع (عين الكبير بعين الصغير) بعين يقطع العين العويجة بعين (الاعمش) لان التفاوت في الصفة لا يمنع القصاص (لكن أن كان) الجناني (قلع عينه ما سبه لا يجوز) لا جنى عليه (ان يقتصر باصبعه لان لا يمكن المساواة فيه وتؤخذ) العين (العويجة بالقائمة) وهي صحفة في موضعها لو أنه ذهب فوراً وبصارها لا تنفاد استوائهما في الصفة (وتؤخذ) العين (القائمة بالعويجة) لأنها دون حقه (ولا ارش لهما معاً) لعدم التفاوت (كما يأتي وتؤخذ اذن السميع بمثلها) أي ما اذن سميع للمساواة (و) تؤخذ اذن السميع (باذن الاصم) لان العضو صحيح ومقتضوده اجل وذهاب السمع لعله في الرأس لانه محله وليس يقتص في الاذن (وتؤخذ اذن الاصم بكل واحدة منهما) أي من اذن السميع والاصم (وتؤخذ) الاذن (العويجة) الاذن (المنقوبة) لانه ليس بنفس في الاذن وانما يفعل في العادة للقرط وتزين به (فان كان الثقب في غير محله أو كانت) الاذن (مخرومة أخذت بالعويجة) لانه مرضي بدون حقه (ولم تؤخذ) الاذن (العويجة بها) أي بالانقوبة في غير محل الثقب أو بالمخرومة لانه عيب فنفوت المساواة (ومخر الجنى عليه) يرأخذ له به الاقدار النقص وبين أن يقتص فيما سوى العيب ويتركه من اذن الجناني ويحب له في قدر النقص حكومة وان قطع الجناني (بعض اذنه فله أن يقتص من اذن الجناني بقدر ما قطع من اذنه ويقدرد في الاجزاء) كالنصف والثلث والرابع (لا) يؤخذ (بالمساواة) لانه قد يضي الى أخذ جميع اذن الجناني لصغره بعض اذن الجناني عليه ليكبره وكذا أنف ولسان وشفة (ومن قطع طرفه من اذن أو غير ما فرده فأنهم) بمجرأه الدم (ونيت فلا قصاص) في ذلك القطع لانه لم ين على الدوام فز

العلم بالجناس والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الامتداد حتى يكون الامتداد مع شهرته تكلفاً ولانه سبب ايجاده فلا ينبغي أن يسلط بسببه على اعدائه (ولو له) أي الولد أو ولد البنات وان سفل (حرمه والنسب) لانه كانه أوامهاته وان علواً (كافراً قن) لانتهاء القصاص اشرف الابوة وهو مودود في كل حال (و) يرأخذ من (أب وأمه وولد وولد البنات وان سفل) بالدية) كما تجب على الاجنبي في ماله قال في الاختيارات ونسب عليه ادم أحمد وولد الوحنى على طرفه لزمته دية بنته انتهى وذكر في الشرح عن عمر رضي الله عنه انه أخذ من قتاد المذنب دية ماله (ومضى ورث ثلث) بمن دمه بوجود واسطة بينه وبين المقتول (أو) ورث (ولده) أي القاتل (بعض دمه) أي المقتول (فلا قود) على قتل من يقتص من ذنبه من ولا تصور وجوبه للانسان على نفسه ولا لولده عليه (فوقن) شخص (زوجته وورثه وارثه) أي ولده ماله لانه اذا لم يجب للولد على والده بماله عليه فلا يجب للجنابة على غيره أولى وسواء كان الولد ذكر أو أنثى أو كان مملوكاً أو حراً أو ولد له اذ لم يثبت بعينه سقط كله لانه لا يثبت (أو قتل أخاه) أي زوجته (فورثته ماله) الزوجة (ورثته) أي ورثته ماله وحياته (أو) ورثها (ولده سقط) القصاص لما تقدم واه كان لها من غير أولاد أو كانت أحرار وجهها فورثه زوجها ثم ما شتر وجهها

فَوَرَّثَهُمُ (أَوْ وَلَدَهُمَا) (وَمَنْ قُتِلَ أَبَاهُ) فَوَرَّثَهُ أَخُوهُ (أَوْ) قُتِلَ (أَخَاهُ) فَوَرَّثَهُ أَخُوهُ ثُمَّ قُتِلَ أَحَدُهُمَا (أَيُّ الْأَخَوَيْنِ) (صَاحِبُهُ سَقَطَ الْقَوْدُ عَنْ) الْقَاتِلِ (الْأَوَّلِ) لَأَنَّهُ وَرَثَ بَعْضُ دَمِ نَفْسِهِ) وَلَوْ قُتِلَ أَخَاهُ فَوَرَّثَهُ ابْنُ الْقَاتِلِ أَوْ غَيْرُهُ ثُمَّ وَرَثَ مِنْهُ ابْنُ الْقَاتِلِ شِبَاسَةَ الْقَصَاصِ لَمَّا تَقَدَّمَ (وَأَنْ قُتِلَ أَحَدُ ابْنَيْنِ أَبَاهُ وَهُوَ زَوْجُ لَامِهِ) (أَيُّ الْقَاتِلِ) (ثُمَّ) قُتِلَ الْإِبْنُ (الْآخَرُ) فَالْقَوْدُ عَلَى (الْإِبْنِ) قَاتِلِ أَبِيهِ لَا وَرَثَةَ ثَمَّ (أُمُّهُ) فَقَدْ وَرَثَ بَعْضُ دَمِهِ (وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانٍ دَبَّتْهُ) (أَيُّ أَبِيهِ) (لَاخِيهِ) قَاتِلُ أُمِّهِ (وَلَهُ) (أَيُّ قَاتِلِ الْأَبِ) (قَتَلَهُ) (أَيُّ أَخِيهِ) بِأُمِّهِ (وَوَرَّثَهُ) سَبِيحٌ لَا حَاجِبَ لَأَنَّهُ قَتَلَ بِحَقِّ فَلَا عِنْعِ الْمِيرَاثِ وَأَنْ عَفَا عَنْهُ إِلَى الدِّيَةِ تَقَاصُ بِمَا يَنْبَغِي مَا وَمَا فَضَّلَ لِأَحَدِهِمَا أَخْذَهُ (وَعَلَيْهِمَا) (أَيُّ الْقَاتِلَيْنِ) (مَعَ عَدَمِ زَوْجِيَّةٍ) أَيْمًا لَامَهُمَا (أَلْقَوْدُ) لَأَنَّ كَلَامَهُمَا وَرَثَ قَتِيلِ أَخِيهِ وَحْدَهُ فَانْ تَشَاحَا فِي الْمَتَدِيِّ بِالْقَتْلِ أَحْتَمَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ حِمْدَانَ أَوْ بَقِرَ بَيْنَهُمَا قَدَمُهُ فِي الْمَدْعِ قَالَ فِي الشَّرْحِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا فَقَتَلَ أَخَاهُ فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَسَقَطَ هَذِهِ الْقَصَاصُ لِأَنَّهُ أَخَاهُ لَقَتَلَهُ بِحَقِّ الْأَنْ يَكُونَ لَهُ مَقْتُولُ ابْنِ وَارِثٍ فَحَبَّبَ الْقَاتِلُ وَلَهُ قَتْلُ عَمِّهِ وَوَرَّثَهُ حَيْثُ لَا حَاجِبَ لَهُ (وَمَنْ) قَتَلَ مَنْ لَا يَمُوتُ (بِالْإِسْلَامِ) وَلَا حَرَبٍ (أَوْ) قَتَلَ (مَلْفُوفًا) لَا يَعْلَمُ مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتِهِ (وَادَعَى) قَاتِلَهُ (كَمَرَهُ) (أَيُّ مَنْ لَمْ يَمُوتْ) (أَوْ) (وَادَعَى) (رَقَهُ) وَأَنْتَكَرَ وَلِيَهُ فَالْقَوْدُ بِحَقِّ الْوَلِيِّ لَأَنَّهُ ٣٧٦ مُحْكَمٌ بِالْإِسْلَامِ بِالْأَصْلِ الْحَرَبِيِّ وَالرَّقِيقِ طَارِئًا (أَوْ) (وَادَعَى) قَاتِلُ مَلْفُوفٍ

يَسْتَحِقُّ ابْنَةَ أَذْنِ الْجَنَانِيِّ دَوَامًا (وَلَادِيَّةً) لَأَنَّهُ لَمْ يَفْتِ بِالسَّكِيَّةِ (وَلَا أَرَشَ نَفْسَهُ خَاصَّةً نَصًا) قَالَهُ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَى وَذَلِكَ حَكْمُهُمْ لِأَنَّهُ أَرَشَ كُلَّ نَفْسَانِ حَصَلَ بِالْجَنَانِيَّةِ (وَأَنْ سَقَطَ) مَا كَانَ رَدُّهُ وَالْحَمْدُ (بَعْدَ ذَلِكَ) بِغَيْرِ جَنَانِيَّةٍ (قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا) فَالْقَصَاصُ وَبَرْدًا أَخْذَهُ (مَنْ) الْأَرَشُ لَأَنَّ ذَلِكَ الْأَتِّحَامُ كَعَدَمِهِ (وَأَنْ) قَطَعَ بَعْضُ الطَّرَفِ فَالْتَصِقَ بِهِ أَرَشُ الْجَرْحِ وَلَا تَقْصَصُ (كَأَنَّ) تَقَدَّمَ فِي الْأَذْنِ (وَمَنْ) قَطَعَ أَذَنَهُ وَخَوَّضَهَا) كَأَنَّ (قَصَاصًا) فَالْقَصَاصُ فَالْتَصِقَ فَطَلِبَ الْجَنِي عَلَيْهِ بَابَتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ) لَأَنَّهُ اسْتَوْفَى الْقَصَاصَ قَطَعَ بِهِ فِي الْمَغْنَى وَالْمُشْرَحُ وَالْمَنْصُوحُ أَنَّهُ يَقَادُ ثَانِيًا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ وَقَدَمَهُ فِي الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ قَالَ فِي الْأَنْصَافِ فِي دِيَاتِ الْأَعْضَاءِ وَمَتَاقِعِهَا أَقِيدَ ثَانِيَةً عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَقَطَعَ بِهِ فِي التَّنْقِيجِ هَذَا وَتَبِعَهُ فِي الْمُنْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْجَنِيِّ عَلَيْهِ بَابَتُهُ ثَانِيًا نَصَّ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ أَبَانَ عَضْوًا مِنْ غَيْرِهِ دَوَامًا فَوَجِبَتْ بَابَتُهُ مِنْهُ وَأَمَّا الْحَقُّقُ الْمَقَاصَةُ (فَإِنْ) كَانَ الْجَنِي عَلَيْهِ لَمْ يَطْعُ جَمِيعَ الطَّرَفِ وَأَتَا قَطَعَ بَعْضَهُ فَالْتَصِقَ فَلَا يَجْنِي عَلَيْهِ قَطَعَ جَمِيعَهُ) لَيْسَتْ وَفِي غَمٍّ حَقُّهُ (وَالْحَكْمُ فِي السِّنِّ) إِذَا قَلَعَهَا ثُمَّ أُعِيدَتْ (كَالْحَكْمِ فِي الْأَذْنِ) عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ التَّفْصِيلِ (وَتُؤْخَذُ السِّنُّ بِطَهَائِهَا بِذَهَبٍ أَوْ بِالْأَسْنِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ (الثَّانِيَةَ) بِالثَّانِيَةِ وَالتَّابُ بِالتَّابِ وَالضَّاحِكُ بِالضَّاحِكِ وَالضَّرْسُ بِالضَّرْسِ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ بِالْأَسْفَلِ) لَأَنَّ الْمِثْلَ مَوْجُودٌ فِي ذَلِكَ كَلَهُ (مَنْ) قَدْ أَنْغَرَ أَيْ سَقَطَتْ رَاضِعُهُ ثُمَّ نَبَتَ) قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ يَقَالُ نَغَرَ النَّصْبِي بَعْضُ الثَّاءِ وَكُسِرَ الْعَيْنُ يَنْغُرُ بَعْضُ الْيَاءِ وَفَتَحَ الْغَيْنُ فَهُوَ مَشْغُورٌ إِذَا سَقَطَتْ رَاضِعُهُ فَإِذَا نَبَتَ قِيلَ أَنْغَرَ مِثْلَ ثَمَرَةٍ مِنْ فَوْقِ مَشْدُودَةٍ عَلَى مِثَالِ أَنْزَرْتُ قَلْبَتِ الثَّاءِ نَاءً ثُمَّ أَدَغَمْتُ (وَأَنْ كُسِرَ) الْجَانِي (بَعْضُهَا) (أَيُّ السِّنِّ) (بَرْدًا مِنْ سِنِّ الْجَانِي مِثْلَهُ) (أَيُّ مِثْلِ مَا كَمَرَهُ) (إِذَا) أَمِنْ قَلْعُهَا وَسَوَادُهَا) لَا مَكَانَ الْأَسْتِغْنَاءِ بِالْحَيْفِ فَإِنْ لَمْ يَأْمِنْ ذَلِكَ سَقَطَ الْقَصَاصُ (فَإِنْ) لَمْ يَكُنْ الْجَنِي عَلَى سَنَةِ (أَنْغَرَ) لَمْ يَقْتَصْ (لَهُ) (مَنْ) الْجَانِي فِي الْحَالِ لَأَنَّهُ) يَرْجِي عَوْدَهُ (لَا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ لَمَّا

مُوتَهُ) (أَيُّ الْمَلْفُوفِ) (وَأَنْتَكَرَ) وَلِيَهُ) فَالْقَوْدُ لِلْأَصْلِ الْحَيَاةِ (أَوْ) قَتَلَ (نَفْسًا فِي دَارِهِ) (أَيُّ الْقَاتِلِ) (وَادَعَى) الْقَاتِلِ (أَنَّهُ) دَخَرَ لِقَتْلَهُ أَوْ أَخْذَهُ لَمْ يَفْتِهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ وَأَنْتَكَرَ وَلِيَهُ) فَالْقَوْدُ حَيْثُ لَا دِيَةَ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ وَتَبَيَّنَ مَا رَوَى عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَأْتِ بَارِعَةً شَهْدَاءَ قَلْبِهِ بِرَمْتِهِ فَانْ أَعْرَفَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ فَلَا قَصَاصَ عَلَى قَاتِلِ وَلَا ذِيَةَ مَارَ رَوَى عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا يَتَقَدَّى أَجْبَاعَ جِلِّ يَدُو وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ مَلَطُخٌ بِالْدَمِ وَوَرَأَهُ قَوْمٌ يَمْدُونُ خَلْفَهُ لَخَاءَ حَتَّى جَلَسَ مَعَ عَمِّهِ لَخَاءَ الْآخَرُونَ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا فَقَالَ لَهُ عَمُّهُ مَا تَقْرُلُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ ضَرَبْتَ

تُخَذِي امْرَأَتِي فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلْتَهُ فَقَالَ عَمُّهُ مَا تَقْرُلُونَ قَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ فَوَقَعَ فِي وَسْطِ الرُّجْلِ وَتُخَذِي الْمَرْأَةَ فَاحْذَرِي عَمِّهِ سَبْعَةَ فَهَزَمَهُ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَوَأَسْعِيدَ (أَوْ) تَجَارَحَ اثْنَانِ وَادَعَى كُلُّ مَنَّهُمَا (الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ) فَالْقَوْدُ عَلَى كُلِّ مَنَّهُمَا إِلَّا تَحَرُّطَهُ (أَوَالِدِيَّةً) أَنْ لَمْ يَجِبْ قَوْدًا أَوْ عَفَا مُسْتَحَقَّهُ (وَيَصْدُقُ مَنْتَكَرُ) مَنَّهُمَا (بَيْنَهُمَا) لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدْعِيهِ الْآخَرُ (وَعَنْ) صَدَقِ الْوَلِيِّ) دَعَا شَيْءٌ مِمَّا سَبَقَ (فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ) لَمَّا تَقَدَّمَ عَنْ عَمِّهِ وَلَا هَتَافَ الْخَصْمِ بِمَا يَدْعِيهِ الْقَتِيلُ (وَأَنْ) اجْتَمَعَ قَوْمٌ لِحَمْلِ نَفْسٍ (بَعْضُ بَعْضًا) (أَوْ جَرَحَ بَعْضُ مَنَّهُمْ) (بَعْضًا) (وَجْهَلُ الْحَالِ) (أَيُّ حَالِ الْقَاتِلَيْنِ وَالْمَقْتُولَيْنِ) (فَعَلَى عَاقِلَةِ) الْجَرْحِ وَحِينَ دِيَةِ الْقَتْلِ) مَنَّهُمْ (يَسْقُطُ مِنْهَا) (أَيُّ الدِّيَةِ) (أَرَشَ الْجَرْحِ) نَصَّ عَلَيْهِ لَوَا يَتَبَسَّادُهُ إِلَى الشَّعْبِ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى أَنَّهُ قَضَى بِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَشَيْءٌ مِنَ الدِّيَةِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِهِ جَرْحٌ قَالَ فِي تَحْقِيقِ الْأَمْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ (وَمَنْ) (وَادَعَى) عَلَى آخِرِ أَنَّهُ قَتَلَ مَوْرَثَهُ فَقَالَ عَمُّهُ لَا يَزِيدُ فَصَدَّقَ زَيْدٌ) (بِأَنَّهُ) أَقْرَانَهُ قَتَلَهُ (أَخَذَ) (بِهِ) نَصَّ عَلَيْهِ لَوَا يَتَبَسَّادُهُ وَقَالَ قَلْبَتِ أَلَيْسَ قَدْ دَعَا عَلَى الْأَوَّلِ قَالَ لَمَّا هَذَا ابْنُ الْقَاتِلِ فَدَبَّتْ عَلَيْهِ نَقْلُ بُوْخُودِهِ الَّذِي أَقْرَانَهُ قَتَلَهُ (وَأَيُّ اسْتِغْنَاءِ الْقَصَاصِ) (فَعَلِ الْجَنِي عَلَيْهِ) (فِي مَا دُونَ النَّفْسِ) (أَوْ) (فَعَلِ) (وَلِيَهُ) (إِنْ) كَانَتْ فِي النَّفْسِ (بِحَالٍ مِثْلِ فَعَلِهِ) (أَيُّ

﴿وقف على طلب العلم من الخبايا﴾

الجاني (أو شبهه) أي قبل الجاني وبأني تفصيله (وشرطه) أي اسمه والقصاص (اللاثه احده تكليف مستحقة) لأن غير المكلف ليس أهلاً للاستيفاء ولا تدخله النيابة أباق (ومع صغره) أي مستحقه (وحدونه بحسب حاله لوغ) مستغفر يستحقه (أو) إلى (أفاقه) مجنون يستحقه لأن معاوية بحسب مذهبه بن خشرم بن عبيش وقصص حتى بلغ العاشر من شبابه وكان في عصره صاحب بول بمكر وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص ابن المقتول سبع ديات لم يقبله أولاد في خطته تغضبه لعق اذ لا يؤمن هرحه وأما المصير بالدين فلم يحبس لأن الدين لا يجب مع الاعسار بخلاف القصاص فإنه واجب وأما تأخره وراسته وفي رواية أيضاً للمصير إذا حبس فتدبر عليه الكسب قضاء دينه فحجب به ضرر الجاني وهذا الحق هو نفسه في فوت الخلية (وذلك استيفاء) أي القصاص (لها) أي الصغير والمجنون (أب كوصي وحاكم) اذ لا يحصل باستيفائهما تشفي للمصق له فتدبر حكمة القصاص (طحا احتجاً) أي الصغير والمجنون (لنفقه قائلو مجنون لا) ولي (صغير المفعول الذرية) لأن المجنون لا حمله بمنى ايه عدة بخلاف الصغير لكن تقدم في اللقيط نوايه العفو وإن لم يعتنا بالنسب له العفو على مال (وإن قتلا) أي ٣٧٧ الصغير والمجنون (قائس موزعاً أقطما

رجى عوده من عين) كسن (أومنفقة) كعدو (في مدة تقولها أهل الحره) لانه يمكن عوده فلا
يجب فيه شيء ونسقط المطالبة به فوجب تأخيرها (فان عاد منها) أي السن ونحوها والمنفعة
كالعدو (في موضعها على صفتها) أي الذامه (فلا شيء عليه) أي الجاني لان المذنب عاذه لم يجب
به شيء كالمقطع شعره وعاد (وان عادت) السن (مائلة أو منفيرة عن صفتها فدية حكومه)
لانه نقص حصل بفعله فوجب عليه عمامه (وان عادت) السن (قصيرة ضمن ما نقص) منه
(بالحساب في ثلثها نلت ديتها) كالوكسر لثها جرم به في الشرح وقاب في انتهى وأعاد نفسه
في قدر أو صفة الحكومه كما قال في شرحه كالوكسر منه فان كسر بعضه وأعاد (وان عادت) السن
(والدم يسيل ففيها حكومه) لما نقصته بسبب استدامة سيلان الدم لحصوله بجمعه (والله في
زمن يمكن عودها) أي السن الذامه ونحوها (فيه فلم تعد وأيس من عوده بقول أهل العلم
بالطب خبر الجني عليه بين القصاص والدية) كسر الخنايا بالجمد المحض (فان مات الجاني
عليه) في المدة التي قال أهل الخبر أنه بعد وفاته (قبل الأياس من عوده فزناصاص) لأن
الاستحقاق له غير محقق فيكون ذلك شبهة في درء القود (وتجب الدية) لانه لا شيء في عوديه ودية
(وان قلع) الجاني (له سناز انداقلع) الجاني عليه (له) سن (مثلا ان كان) له سن مشه للموا
(أو حكومه) ان اختار عدم القصاص اذن (فان لم يكن له) أي الجاني سن (زائد حكومه) تضاف
القصاص (وان قلع) الجاني (سنا فاقص منه ثم عادت سن الجاني عليه فقلده الجاني في لا شيء
عليه) أي لا قصاص ولاديه لان سن الجاني عليه لما عادت وجب له في عليه دية منه فقلدها
وجب على الجاني ديتها الجاني عليه فقد وجب لكل من مائة بقية قصاص (ويؤخذ لكل من
يجفن البصير والضرب بالآخر) أي يؤخذ جفن البصير بجفن البصير ووجفن البصير
بجفن البصير للساواة وعدم البصر نقص في غيره ويؤخذ جفن البصير بجفن البصير ووجفن

٤٨ - (كشف القناع) - ثالث (و إذا من مائة) أقرب هذا بقدر بعضهم قتل كانه المكاتبة
(مخلاف) قتل (في محاربة) فلا يشترط اتفاق المشتركين فيه (القتل) أي قتل قتل الحق الله ي (و) عذاب (محدود) في مقام
إذا طلبه بعض الورثة بحيث يورث (لوجوه) أي هذا القذف (لكن واحد) من الورثة إذا طلبه (كاهن) ومن لا ورث له يستوي
الإمام القصاص فيه بحكم الولاية لا بحكم الإرث وأما قتل الحرس من ملجم كراهة لا من اعتقد حل ما حرم الله تأمر وقيل لا عليه
في الأرض بالفساد ولذا لم ينتظر قدوم من غاب من الورثة (ومن مات) من ورثة معتق (قوارنه) أي الميت (كفر) أقيامه مقامه
لأنه حق لميت فانتقل إلى وارثه كسائر حقوقه (ومقتى انفرد به) أي أقصاص (من منع) من إلهامه (عز رفقه) لا يتبانه إلا بتفرد
ولا قد أص عليه لأنه شريك في المسحوق ومنع من استيعاده كونه لعدم انفرد استوى وضع عليه وهو صواب بقيت الجناية على
بعض النفس فيعتذر فيه القصاص (وشريك) معتصم (في تركه جزاءه) أي لم يترك قتل (من له) بقطعه بها (و يرجع
وارثه) حان على مقتضى ما فوق (حقه) فو قست أمره بجلاله لأنه مقتله أحد هذه البراءة لا حرفاً لم يأذن نصف دية أبيه
في تركه المرأة الغائبة ويرجع ورثتها على من اقتص منها نصف بيتها (واعتقه بعضهم) أي مستحق القصاص (ولو) كان العاق

(أزواجاً أو زوجة أو شهداء بعضهم) أي بعض مقتضى القصاص (ولو لم يفسقه بغوشه بكمه سقط القود) أما السقوط بعفو البعض فإنه لا يتبع بعض كما تقدم وأحدان زوجين من جلة الورثة ودخل في قوله عليه الصلاة والسلام فاهله بين خيرتين بدليل قوله من يذرف من رجل بلقي إذا في أهلي وماعلت على أهلي الأخير وألقد ذكر وار جلاً ما علمت عليه الأخير وأما كان يدخل على أهلي الأمي يريد عائشة وقال له أسامة أهلك ولا تعلم الأخير ومن زيد بن وهب أن عمر أتى برجل قتل قتيلاً فجاء ورثته المقتول ليقتلوه فقالت امرأة المقتول وهي أخت القتيل قد عفوت عن حقي فقال عمر الله أكبر قد عتق القاتل رواه أبو داود وأما سقوطه بشهادة بعضهم بغوشه بكمه ولو لم يفسقه فلا قراره بسقوط نصيبه وإذا سقط بعضهم حقه سري إلى الباقي كالعتيق (ولمن لم يعف) من الورثة (حقه من الدين على جان) سواء عفا شر بكمه مطلقاً أو إلى الذية لأنها بدل عما فاته من القصاص كما لو ورث القاتل بهض دمه (ثم إن قتله عاف قتل ولو أدى نسيانه) أي العفو (أو جواره) أي القتل بعد العفو سواء عفا مطلقاً أو إلى مال لقوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم قال ابن عباس وغيره أي بعد أخذ الدية ولأنه قتل معصوماً كافراً (وكذا شريك) عاف (عالم بالعفو) أي عفو شر بكمه (و) علم (سقوط القود به) أي بغوشه بكمه ثم قتله فيقتل به سواء ٣٧٨ حكم بالعفو أو لا تقتله معصوماً لما بهانه لاحق له فيه والاختلاف لا يسقط

القصاص إذا لوقتل مسلماً بكافر قتلناه به مع الاختلاف في قتله (والأ) يعلم بغوشه بكمه وسقوط القود به بأن قتله غير عالم بما فلا قصاص لا اعتقاد ذنوب حقه فيه مع أن الأصل بقاءه و (وداه) أي أدى ديمته لأنه قتل بغير حق فوجب ضمانه كسائر الخطأ وشبه العمد (ويستحق كل وارث) للمقتول من (القود بقدرارته من المال) أي مال المقتول حتى الزوجين وذى الرحم لأن القود حتى ثبت للوارث على سبيل الأثر فوجب له بقدر ميراثه من المال (ويقتل حتى القود من مورثه) أي المقتول (إليه) أي الوارث لأنه بدل نفس المقتول كالدية (ومن لا وارث له) من القتلى (فالإمام وليه) في القود أو الذية لأنه ولي من لا ولي له

الضرب بمثله) لما مثله (وان قطع) الجاني (الاصابع الخمس من مفاصلها فله) أي الجاني عليه (القود) لأن القطع من مفصل فأم الحيف موجود (وان قطعها) أي الاصابع (من الكوع فله القود منه) أي الكوع لما مثله (فان أراد) الجاني عليه (قطع الاصابع فقط فليس له ذلك) لأن الحناية عليه محلا يمكن الاقتصاص منه وهو مفصل الكوع فلا يقتص من غيره لاعتبار المساواة في المحل حيث لا مانع (وان قطع) الجاني (من المرفق فله) أي الجاني عليه (القصاص منه) أي من المرفق لا مكان المماثلة (فان أراد القود من الكوع منع) لما سبق (وان قطع) الجاني (من الكتف أو خلع عظم المنكب ويقال له مشط الكتف فله القود إذا لم يصف جائفته) بل نزاع ذكره في شرح المغني (فان خيف) ان اقتص من منكب جائفته وهي الجرح الذي يصل إلى الجوف فيفسد بدخول الهواء فيه (فله) أي الجاني عليه (ان يقتص من مرفقه) لأنه أخذ ما يمكن من حقه (ومتي خالف واقتص مع خشية الحيف) من منكب أو نحوه (أو) اقتص (من مامومة أو) من جائفته أو من نصف الذراع ونحوه) كالساعد والساق (أجزاً) أي وقع الموقع ولا شيء عليه لأنه قدل كما فعل به (والرجل كاليد فيما تقدم) من التفصيل (ويؤخذ) هذا الذي ذكر بالذکر وسواء في ذلك ذكر الصغير والكبير والذكر الصغير والكبير والطويل والقصير والصحيح والمريض) لأن ما وجب فيه القصاص من الأطراف يختلف بهذه المعاني كذلك الذكر (والخنثون والأقلف) للمساواة في الاسم والقلفة زيادة تسحق إزالة (ويؤخذ) ذكر الخصى (و) ذكر (العنين بمثله) لحصول المساواة لذكر الخصى (و) ذكر خصي أو عنين لأنه لا منفعة فيهما (ويؤخذ) هذا الاثنان بالانثيين) لقوله تعالى والجروح قصاص (فان قطع أحدهما) أي الانثيين (فقال أهل الخبرة) بالطب (أنه يمكن أخذه مع سلامة الأخرى جازاً القود) لعدم المانع (والأفلا) يجوز القود لما فيه من الحيف (وله نصف

الدية

(وله) أي الإمام (ان يقتص أو يعفو إلى مال) أودية ما كثر فبعض ما يراه الأصلي لأنه

وكيل المسلمين (لا) يعفو (مجاناً) ولا على أقل من الذية لأنها حتى ثابت للمسلمين فلا يجوز له تركها ولا شيء منها لأنه لا حظ للمسلمين فيه الشرط (الثالث أن يؤمن في استيفاء قود) تمديه (أي الاستيفاء) إلى غير جان) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فلو لم القود حاملاً) لم تقتل حتى تضع (أو) لم القود (حائلاً لمقتل حتى تضع) حاملاً لأن قتلها المراف لتعديه إلى حملها (و) حتى (تسقيه اللبن) لأن تركه يضرب الولد في الغالب لا يعيش الأب ولا بن ماجه عن معاذ بن جبل وأبي عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وشداد ابن أوس مرفوعاً إذا قتلت المرأة عماً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً وحتى تكفل ولدها وإن زنت لم ترجم حتى تضع ما في بطنها وحتى تكفل ولدها وأقوله عليه الصلاة والسلام لا تقامدية أراجي حتى تضع ما في بطنك ثم قال لما أراجي حتى ترضعه (ثم إن وجد من يرضعه) أي ولدها به دسها له اللبن أعطى إن يرضعه وأقبل منها اقيام غيرهما مقامها في أرضاءه وترتيبه فلا عذر وفي الأقناع ان وجد مرضعات غير ر وانب أو شاء يسقى من لبنها جاز قتلها ويستحب لولي المقتول تأخيرها إلى الفطام (والأ) لو حدم من يرضعه (لا يقام منها) حتى تعظمه لحولين) كما تقدم ولأنه إذا أخر الاستيعاء لحفظه وهو جل فلان يؤخر لحفظه به بدو وضعه أولى (وكذا أحد

الشرح والمبدع ولا يصح هذا إلا بالاطمئنان لا يقتضيه من جهة كذا إذا مررت إلى العين كالشجرة
دون الموضع انتهى وكلامه في التفتيح والمنتهى بهم القصاص في ما وصرح به شارح المتنبى
(وإن لطم) الجاني (عينه) فذهب بصرها أو أبيضت وشخصت عوجت عين الجاني حتى نصير
كذلك بدواء أو عمراً ونحوها تقرب إلى عينه حتى يذهب بصرها بعد تغطية عينه الأخرى
بقطن ونحوه (أو يذهب ضوءها) (وإن وضع فيها) أي عين الجاني (كافو) رائد ذهب ضوءها من
غير أن يجنى على الحديقة (جاز) للحصول الاستيفاء من غير جناية على الحديقة (وإن لم يمكن
الأذهب بعض ذلك مثل أن يذهب بصرها دون أن تبيض وتخص فعليه حكومة في الذي لم
يمكن القصاص منه) لتعذر القصاص فيه

فصل الشرط الثاني المماثلة في الاسم والموضع في قياسه على النفس ولأن القصاص يعتمد
المماثلة ولأنها حوارح مختلفة المنافع والأماكن فلم يؤخذ بعضها ببعض كالعين بالأنف
(فتؤخذ العين بالعين) (وتؤخذ) (اليسار باليسار) من كل ما تقسم إلى يمين ويسار من يد ورجل
وأذن ومخبر وئدي وألية وخصية وشفر) (وتؤخذ) (العليا بالعليا) والسفلى بالسفلى من شفة
وجفن وأظفار) (ولا تؤخذ عين يسار ولا يسار يمين ولا سفلى بعليا ولا عليا بسفلى) لعدم المساواة في
الموضع (وتؤخذ الأصبع) بمثلها (و) (تؤخذ) (السن) بمثلها (و) (تؤخذ) (الأظفار) بمثلها في الاسم
والموضع) دون ما خالف في ذلك (ولو قطع أظفار رجل علما وقطع) أيضا الأظفار (الوسطى من تلك
والأصبع من) رجل (آخر ليس له علما فصاحب) (الأظفار) (الوسطى) مخبر بين أخذ عقل أغلته
الآن ولا قصاص له بعد) ذلك ولو ذهبت الأظفار العلما لأن أخذ عقلها عفو عن القصاص (و بين
أن يصبر حتى تذهب علما فاطع بقود أو غيره ثم يقتص من الوسطى) لأنه لا يمكن القصاص في
الحال لما فيه من الحيف وأخذ الزيادة على الواجب ولا سبيل إلى تأخير حقه حتى يتمكن من

الدية (وإن كان فيه) أي فيما
قطعه الولي من الجاني (دية)
كاملة كما لو قطع ذكره أو أنفه (فلا
شيء له) لأنه لم يبق له شيء (وإن
كان فيه أكثر) من دية كقطع
أربعته وقد فعل بالجاني عليه
مثل ذلك ثم عفا الولي (فلا شيء
عليه) فيما زاد على الدية لما
تقدم (وإن زاد) ولي الجناية على
ما فعله جان بأن كان قطع يده
وقتل ففقط يديه وقتله (أو تعدى
الولي) (بقطع طرفه) أي الجاني
ولم يكن قطع طرفا (فلا قود)
على ولي فيه لاستحقاقه قتله في
الجناية فله شبهة في إسقاط القود
عنه وكذا لو زاد في استيفاء شبهة
أو جرح فعليه ارش الزيادة
الآن يكون سببها من جان
كاضطراره فلا شيء على مقتص
فإن اختلفا فقول (ويضمنه)

القصاص

أي ما زاد وتعدى فيه الولي (بدنه) سواء (عفا) الولي (عنه) أي الجاني بعد (أولا) الجناية

عليه بغير حق ولم أنتهي القود لدرء الشهة له وجب المال ثلاثا تذهب جنايته مجازا (وإن كان) الجاني (قطع يده) أي المقتول (فقطعه)
الولي (رجله) أي الجاني (فعليه) أي الولي (دية رجله) أي الجاني لما تقدم (وإن ظن ولي دم أنه اقتص في النفس فسلم يكن) استوفى
(وداواه) أي الجاني (أهله) حتى يرئ فإن شاء الولي دفع إليه دية نفسه (أي الذي فعله به) (وقتلها) (ولا يدفع إليه دية فعله) (تركه) (فلا
يتمرض له) قال في الفروع هذا رأي عمرو بن وهب بن أمية ذكره أحمد (فقطعه) (ومن قتل) (عدد) (أو قطع عددا) اثنين فأكثر
(في وقت أو أكثر) من وقت (فرضى أولياء كل) من القتلى (بقتله أو) (رضى) (المقطوعون بقطعه) (فاقتص منه ما رضوا به من قتل
أو قطع) (اكتفى به) لجمعه لتعذر توزيع الجاني على الجانيات (وإن طلب ولي كل) من القتلى أو طلب كل من المقطوعين (قتله)
أو قطعه (على الكمال) أي على أن يكون القود له وحده (وجنايته) على الجميع (في وقت واحد أقرع) بينهم فيقاد من خرجت له
القرعة لتساويهم في حق لا يمكن توزيعه عليهم فبقيهم المستحق بقرعة (والا) تمكن جنايته على الجميع في وقت (أقبل) (لمجنى عليه
الأول) سبق استحقاقه فوجب تقديمه فإن كان وليه غائبا ونحوه انتظر (وإن بقي الدية) كالمات قبل أن يقاد منه (و) (كالمات بادر

غير ولي الأول) أو غير المقطوع الأول (واقص) لرفع موقده وإن بق الدية (وإن رضي ولي الأول الدية عطا) لأن المهر البية
 (وقتل الجاني أو قطع) (الثاني ولم) يشهد المير (جوا) باليمين وتشديد الرأى فإن رضي ولي ثان أو من بالدية أعطيها وقتل أو قطع الثالث
 وهكذا وإن قتلهم متفرقا أو أشكل الأول وادعى كل الأولية ولا بد من فاقرة الفتل لا دهم قدم والأقرب (وإن قتل) حان (شخصا) وقطع
 طرف آخر (كيد) (قطع) لقطع الطرف (ثم قتل) (بمن قتل) (بعد المال) تقدم الفتل أو أخر لآتم باجتماعه على شخصين فلم يتداخل
 كقطع يدي رجلين وإن قطع يد رجل ثم قتل آخر ثم سري القطع إلى نفس المقطوع ثم مات وهو كان فمات قتله المستوفى لقتل
 قتل بالذي قتله أسبق وجوب القتل به عليه لأن القتل بالذي قطعه أغا وجب عند السراية وهي متأخرة عن الغل (ولو قطع يد زيد
 و) قطع (أصبع عمرو من يد نظيرتها) أي نظيرة يدي زيد التي قطعها (و) قطع يد (زيد أسبق) من قطع أصبع عمرو (قدم) زيد
 فتنقطع يد الجاني له (ولعمرو دية أصبعه) لعمرو القصاص (ومع سبق) قطع أصبع (عمرو بعد أصبعه) أي عمرو وأصبعه (ثم يقطع
 (ليد زيد بالأرش) للثلاثي جمع في عفو بين القصاص والدية وهو مجتمع كالنفس (باب العفو عن القصاص كالعفو عن القصاص
 والأسقاط) (واجتمعوا على جوازهم يجب بعدهم) عدوان (القود أو الدية قصير ٣٨١ الولي) أي ولي الخشب (بيهما) الخشب
 أي هريزة مرفوعة من فستل له

القصاص لما فيه من الضرر فوجب تأخير بين الأمرين (ولأرش له) أي صاحب الوسطى
 (لأن) إذا اختار المبرح حتى يذهب عليها فاطم (الجل) (الميلولة) بخلاف غصب مال لصد
 مال مستعمل كما تقدم (وإن قطع) من قطع أغلة عليان من رجل الوسطى من آخر من أصبع
 نظيرته (من ثالث) الأغلة (السفلى) فلأول أن يقتص من العليا ثم لثاني أن يقتص من الوسطى
 ثم لثالث أن يقتص من السفلى سواء جازاه أو واحداه (لأن كذا يستوفى حقه من غير
 حيف (فإن خاص صاحب الوسطى أو) صاحب (السفلى) يطلب القصاص قبل صاحب العليا
 لم يجب اليه) بالبناء للقول أي لم تجز اجابته إلى ما طلبه من القصاص لما فيه من الحيف
 (ويخيران) أي صاحب السفلى والوسطى (بين أن يرضيا بالعقل) أي دية أو الثلثين (وإن
 حتى يقتص الأول) ولا أرش كما تقدم (وإن عفا) أي صاحب العليا (ولم يقطع ص طه) أي
 صاحب الوسطى والسفلى في المال ويحب أن يكسب (وإن اقصص) صاحب العليا (فقد ي
 وهو صاحب الوسطى (الاتقصاص) لأنه يمكن من الاستيفاء بغير حيف (وإن لثالث
 صاحب السفلى (مع الثاني) صاحب الوسطى (حكم الله في مع الأول) صاحب الوسطى
 من الوسطى جاز لثالث أن يقتص من السفلى والأدلة لم تقدم بوجهي قول أبي حنيفة
 عقل السفلى (فإن قطع صاحب الوسطى والوسطى وأعطا دية العليا) بمنزلة زائدة عن حقه
 ولا قصاص عليه لأن له شبهة في قطع الوسطى فسد رتب لقصاص (تقدم) دية العليا (فإن
 صاحب العليا) أي إلى الجاني ليدفعه صاحب العليا أو يدفع له من ماله نصيبه فسد رتب
 القواعد والله أعلم (وإن قطع) صاحب الوسطى (الأصبع) كما فاقية القصص في الأدب
 (الثالث) السفلى لأنه لا شبهة له في قطعها (وعليه أرش العليا الأول) على مائة (وإن أرش السفلى
 على الجاني لصاحبها) اتعذر قصاص عليه (وإن عفا الجاني عن قصاصه) أي نسى (وجب

واحد أو قد سقط كعفو عن دية حيا (فإن اختار ولي القود) دية أحدهما يسقط على آخره ثم در انقصص على ولا يبيع عليه
 اللانقة إلى الأدنى وتكون الدية بدلا عن القصاص (وعفا) (ولي) (عن دية فقط) أي دور القصاص دية أحدهما أو يسقط على
 أكثرهما) لأنه لم ينف مطلقا ويست هذه الدية هي الوجبة بشرط بدع عن نفسه (وإن عفا) (داه) (نيت) (وسقط
 القصاص (فلو قتله) ولي الجنابة (بعد) اختياره لدية (قريب) سقوط عنه الدية (وإن عفا مطلقا)
 فلم يبق بقصاص ولا دية فيه الدية (و) عفا (على غير مال) كحجر وحجر ربه لغيره (وإن عفا) (قود مطلقا) (فقد عفو
 عن القود ولم يقل على مال أو ملام (ولو) كان (عفو) (عن يده) أي عفا (الدية) أي عفا عن قصاص دية
 الدية لأن العفو عن القصاص هو الصلابة أو عفا في باب العفو أو العفو عنه أو عفا عن أبي له في مقابلة
 الانتقام وهو أغا يكون بالقتل لا بالثب في الدية على أصله ثم ثبت في كل موضع أنه عفا (ولو لم يكن) (عفا) (نيت)
 الدية (في ماله) لعمد راسية أو القود (كعذرة) أي القود (في طرفة) أي الجاني يرد ويصير أو قد يقطع يده شلها أو أدها
 ونحوه فإن لم يخاف جاز عفا تركه ضاع حتى أجهى عليه (ومن قطع طرفه عمدا) لا يصح عفا عنه (لجى عليه) (ثم سرت) الجنابة

(الى هضوا حركية اليد او) سرت (الى النفس والعفو على مال او على غير مال) تكمر (ذ) لافضاض و (له) اى الجنى عليه (تامدية
 ما سرت اليه) من بدأ ونفس (ولمع موت جان) فيكنى اوش ما عفا عنه من دية ما سرت اليه ويحب الباقي لان حق الجنى عليه فيها
 سرت اليه الجناية لا قيماء عفا عنه (وان ادعى) جان او وارثه (عفو) اى الجنى عليه (عن قودومال او) ادعى عفو (عفا) اى الجناية
 (وعن سرايتها فقال) جنى عليه فى الاولى (يل) عفوت (الى مال او) قال فى الثانية بل عفوت عنها (دون سرايتها قول عاف بيمينه)
 لان الاصل عدم العفو عن الجميع فلا يشبث العفو عما لم يقر به وكذا ان اختلف ولي جنى عليه مع جان (ودى قتله) اى العافى (جان
 قبل برة) الجرح الذى جرحه (وقد عفا) جنى عليه (على مال ذ) لولى عاف (القود والدية كاملة) بخير بينهما لان القتل انقرد عن
 القطع فقه عفو عن القطع لا يمنع ما وجب بالقتل كمالو كان القاطع غيره (ومن وكل فى) استيفاء (قود ثم عفا) موكل عن قود وكل فيه
 (ولم يعلم وكيله) بعفو (حتى اقتض فلا شئ عليم) أما الوكيل فلانه لا يفر بطمعه لحصول العفو على وجه لا يمكن الوكيل استدراكه
 أشبه ما لو عفا بعد ما رماه أو ما لو كل فلانه محسن بالعفو وقال تعالى ما على المحسنين من سبيل فان علم الوكيل فعله القصاص (وان
 عفا مجروح عفا أو خطأ عن قود نفسه ٣٨٢ أو ديتها ص) عفو لا سقطا حقه بعد ان عفا ديسيه ولان الجناية عليه فصم

عفو عنها كسائر حقوقه و (ك) عفو
 (وارثه) عن ذلك (ملوقال) مجروح
 (عفو عن هذا الجرح او)
 قال عفوت عن هذه (الضربة
 فلا شئ فى سرايتها ولم يقل وما
 يحدث منها) اذا السراية تبسج
 للجناية فحدث لم يجب بها شئ لم
 يجب بسرايتها بالاولى (ك) كمالو
 قال عفوت عن الجناية فلا شئ
 فى سرايتها ولو قال أدت بالجناية
 الجراحة دون سرايتها لان لفظ
 الجناية تدخل فيه الجراحة
 وسرايتها لانها جناية واحدة
 بخلاف عفو (أى المجروح
 على مال أو عن القود فقط) بان
 قال عفوت على مال أو عفوت
 عن القود فلا يبرأ جان من السراية
 ادم ما يقتضى برأيه منها (ويصح
 قول مجروح أبرأتك) من دى
 أو قتلى معلقة بآيته (و) قوله
 (أحلتك من دى أو قتلى أو

ارشها) أى السفلى (بدفعه اليه ليدفعه الى الجنى عليه) بقطع أغلته السفلى (وان قطع أغلته رجل
 العليا ثم قطع أغلته آخر العليا والوسطى من تلك الاصباع وللأول قطع العليا) لسبقه (ثم يقطع
 الثانى الوسطى) لانه لا معارض له فيها (وبأخذ ارض العليا من الجاني) لتعذر القصاص عليه
 بفواتها كمالو سقطت بتاكل أو غيره (وان بادر الثانى فقطع الاغلة فقد استوفى حقه) لانه جنى
 عليه فيها وانما استحق الاول التقديم لسبقه (وللاول الارش) أى دية الاغلة (على الجاني)
 لتعذر القصاص فيها (وان كان قطع الاغلة من أولادهم صاحبهم ما فى القصاص) لسبقه
 (ولصاحب العليا ارشها) لفوات القصاص (فان بادر صاحبها) أى العليا (فقطعه فقد استوفى
 حقه ثم تقطع الوسطى للاول و يأخذ الاول (ارض العليا) كما تقدم (ولو قطع أغلته رجل العليا
 ولم يكن للقاطع أغلته) عليها نظيرتها (فاستوفى) الجنى عليه من (الجاني من الوسطى فان عفا)
 صاحب الوسطى (الى الدية تقاصا وتساقطا) لانه قد وجب لكل منهما على الآخر مثل ما وجب
 له (وان اختار الجاني) لقصاص من الجنى عليه من الوسطى (فله ذلك) أى القصاص (ويدفع
 ارش العليا) أى ديتها قال فى الشرح ويحى على قول أبى بكر أنه لا يجب القصاص لان ديتها
 واحدة وادم الاغلة تشبهها فتساقط كقوله فى احدى الدين بدلا عن الأخرى (ولا تؤخذ
 أصلية بزايدة) لان الزائدة دونها (ولا زائدة بأصلية) لانها لا تماثلها (ويؤخذ زائدتها موضعا
 وخلفه ولو تفاءوا قدرا) كالاصلى بالاصلى اذا اتفقا فى الموضع والخلفه واختلغا فى القدر (فان
 اختلغا) الى الزائدان (فى غير القدر) بان اختلفا فى الموضع أو اختلفا (لم يؤخذ) أحدهما بالآخر
 (ولو يتراضيهما) لما يأتى (فان لم يكن للجاني زائد يؤخذ) بما جنى عليه (لحقومه) لتعذر القصاص
 (وتؤخذ) يد أو رجل (كاملة الاصباع) بيد أو رجل (زائدة أصبع) لان الزائدة عيب ونقص
 فى المعنى فلم يمنع وجودها القصاص كالمسلة (وان تراضيا على أخذ الاصلية بالزائدة أو على

وهبتك ذلك) أى دى أو قتلى (ويجوز) بكملت لك دى أو قتلى أو تصدقت به عليك (معلقة بآيته) لانه
 وصية فان مات من الجراحة برئ منه (فلوعوفى بقى حقه) من قصص أو دية لان له ظم لم يتضمن الجراح ولم يترضى له وانما اقتضى
 ما وجب بالقتل فبقى ما وجب الجرح بحقه (بخلاف عفوت عنك ونحوه) كعفوت عن جديتك لتضمنه الجناية وسرايتها (ولا يصح
 عفو) أى الجنى عليه (عن قود نجه لا قود فيها) كالمعلقة والمأموه لانه عفو عما لم يجب ولا نفعه سبب وجوبه أشبهه الأبرام الذين
 قبل وجوبه (قوله) أى المشجوج (مع سرايتها) أى النجعة (القود والدية) كمالو لم ينف (وكل عفو صححناه من مجروح مجبا نأما
 يوجب المال عينا) كالنساء وشبهه المدون نحو الجائفة (فانه ادا مات) العفى (باعتير) ما عفا عنه (من الثلث) أى ثلث التركة فينفذ
 ان كان قدر الثلث فأقل وان زاد فبقدره لبرأيه من مال بعد بثبوته فى مرض اتصل به الموت أشبهه الذين (وينقض العفو) عما وجب
 المال عينا من مجروح اذ ادا مات (لدين المستغرق) للتركة كالوصية (وان أوجب) ما عفا عنه مجروح ثم مات (قودا نفعه من أصل
 التركة ولو لم تكن) التركة (سوى دمه) نصا لعدم تعيين المال فاذا سقط القود لم يلزمه اثبات المال كقبول الهبة والوصية (ومثله العفو
 عن قود بلا مال من مجروح عليه لفسه أو فاس أو من الورثة مع دين مستغرق) للتركة ويصح لان الدية لم تنهين (ومن قال بان له عليه قود

في نفس أو) قود في (طرف عفوت عن جنائلك أو) عفوت (عالم بري من قود ودية) لتناول عقره لها (وان أبرئ) رابعا للمعصوم
 (قاتل من دية واحدة على عاقلة) أي القاتل لم يعم (أو) أبرئ (قن من جنائبة يعلق ارشها رقة نه) أي ابقن (الم ص) انزله
 لوقعه على غير من عليه الحق كبراء عمرو من دين زيد (وان أبرئت) انشاء له مول (مقة نه) أي القن من دية واحدة عيباهم أو
 أبرئ (سبده) أي القن الجاني من جنائبة يعلق ارشها رقة صم (وقن) مجني عليه (عفوت عن هذه له) ولم يعم تبرأ من ما كان
 أو عاقلة أو سيد (صم) الا برأه لانصرته الى من عليه الحق (وان وجب قن قود أو) وجب له (نم برنذب) ونحوه (وه) أي ابقن
 (طلبه و) له (اسقاطه) لاختصاصه به دون سبده لانه لا يستحقه مادام القن حيا وليس له اسقاط من (ما مات) لقن (نسبده)
 طلبه واسقاطه كالوارث لانه اسحق به من ليس له فيه ملك (باب ما وجب القصاص فيمادون النفس) من جراح أو طرف
 (من اخذ غيره في نفس اخذ به فيمادونها) لقوله تعالى وكنت عليهم فيها ان النفس بالنفس والعدين بالعين والانس بالانف والاذن
 بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص ولحديث أنس بن أنضر وفيه كتاب الله القصاص رواه البخاري وغيره ولان حرمة النفس
 أقوى من حرمة الطرف بدليل وجوب الكفارة في النفس دون الطرف ٢٨٣ واذا جرى القصاص في النفس مع تناكده

(عكسه) كاخذ الزائدة بالاصلية (أو) تراضيا على اخذ (خنصر ينصر أو) على (اخذ شي من
 ذلك) المذكور (بما يخافه) في الاسم أو الموضع (لم يجوز ان الدماء لا تسبق بالاحاطة والدليل في
 محل لاحد قتل نفسه ولا قطع طرفه ولا يجل اغبره) ذلك (بذله) أي بأما حته له حق (ننه تعالى
 فان قتلته قطع يسار جانه من له قود في يمينه) راضيا (أو عكسه) بان قطع يمين من من له
 قود يساره (بترافضهما) أجزاء وسطا القود لان القود وسطا في الاولى باسقاطه حرم وفي الثانية
 ياد من صاحبها في قطعها وديتها مساوية قاله أبو بكر (أو قطعها) أي اليسار من له قود يمينه
 أو بالعكس (تعديا) أجزاء ولا قود لانها متساوية بتساوي الدية وان لم والاسم في قطع ولا
 يجب القود بفضي الى قطع يد كل منهما وازدواج منه في الجنس وكل من القصاص مضمون
 بسرايته لانه عدوان (أو) قطع (خنصر ينصر) أجزاء ولا ضمان لما سبق (وقن) خفي عليه
 للجاني (اخرج يمينك فاخرج يساره عدا أو غلطا أو ظنا أو تجزى قطعه) جرح على كل
 حال) قال في الاقسام وهذا المذهب (ولم يبق قود ولا ضمان) كقطع يد راسا في بدن غيره
 (حتى ولو كان أحدهما) أي الجاني والمجني عليه (مجنونا لانه لا يزيد على التعدى) كقطع
 ما اذا قطع يد انسان وهو ساكن لانه لم يوجد منه البذل وقد اشرقت في المشيئة في مرقى كذا
 المصنف والتمتعي بما يقضي عن الاعادة

حرمت الجراح في الطرف اول
 اركان شروط المنقذة (ومن
 لا يؤخذ به في مرقى) (وذا)
 يؤخذ به في مرقى كذا
 وللهما والجرع...
 الكاثر ذنبت في طرف
 والجراح... وكذا
 قطع جرحي ومرة ورسم
 وقطع عليه ولو لم يمت
 جرحه ولم يمت بعد
 في مرقى... وقطع
 تكلمت بالعدو...
 ... (وهو) أي نفس
 في مرقى... (أو يوفى)
 أحدهم (طريق و) الثاني
 (جرح أو) ويجب القصاص في
 مرقى... (أو يوفى)
 ... (أو يوفى)
 ... (أو يوفى)
 ... (أو يوفى)

الاصل فيمادونها أولى ولا يشبه العلم والاية مخصوصة بالجنائز كذا في...
 الاستيفاء) أي استيفاء القصاص فيمادونها النفس (بلا حيف بان يكون قطع من مرقى...
 والكعب) أو ينتهي الى حد كيان الانف وهو من منته) أي انف دون نصيبه (رقص من مرقى...
 واصل الى باطن الجوف (ولا في كسر عظم غير من ونحوه) كسر من (وذا قطع نصيبه) أي نصيبه (أو) قطع (عظم
 ساعد أو) قطع بعض (ساق أو) قطع بعض (عضد أو) بعض (ورث) منه فيمكن الاستيفاء...
 القاتل أو يسرى الى عضه وأخرى الى انفسه فيمنع منه مرقى قطع يده من...
 بالاستقرار قاله القاضي وغيره وقد مر في الرقابة...
 لانه محل جنائته (وأما لامن من الحيف فشرط لجرازه) أي الاستيفاء...
 مكافئه عدا مع المساواة في الاسم والصفة ولا كمال اسكن الاستيفاء...
 تعينت الدية اذا لم يوجد الشرط وان قلنا انه شرط للاستيفاء دون الوجوب فان قلنا الواجب القصاص عيننا لم يجب بذل شي اذا ان الجاني

عليه اذا عاينكون قد عفا من حق يحصل له ثوابه وان قلنا ما وجب العمد أحشيشين ان تقل الوجوب الى الدية (فيقتص) بجني عليه
(من منكب ما لم يخف جاتفة) بلا نزاع قاله في شرحه (فان خيف) ان اقتص من منكب جاتفة (قله ان يقتص من مرقفه) لانه أخذ
ما أمكنه من حقه (ومن أوض) انسانا (أوشع انسانا دون موشحة أو طامه فذهب ضروعه عنه أو) اطامه فذهب (شبهه أو سمعه فقل به) أي
الجاني (كما قل) قال في شرحه في الاصح فبوخمه الجني عليه مثل موشحة أو يوشجه مثل شجته أو وطامه مثل لطمته له وفيه ما ذكره
في الحاشية وقال الشارح لا يقتص منه دون شجته بغير خلاف علمنا وقال أيضا لم يجز ان يقتص منه بالطامة (فان ذهب بذلك) ما ذهبه
الجاني من سمع أو بصير أو سمع فقد استوفى الحق (والا) يذهب (فعل ما يذهب من غير جناية على حدقة أو أنف أو أذن) بضرب أو شحوه
(فان لم يمكن) ذهابه (الا بذلك) أي الجناية على حدقة أو أنف أو أذن بضرب أو غيره (سقط) والقود (الى الدية) وتكون في مال جان
لا على عاقلة لانه لا يحمل العمد (ومن قطعت يده من مرقف فأراد القطع من كوع) بدجان (منع) لا مكان الاستيفاء من محل الجناية
فلا يقتص من غيره لاعتبار المساواة في المحل حيث لا مانع الشرط (الثالث المساواة في الاسم) كاله من بالعين والأنف بالأنف والأذن
بالأذن والسن بالسن والآلية ولان القصاص ٣٨٤ يقتضي المساواة والاختلاف في الاسم دليل الاختلاف في المعنى (و) المساواة

في (الموضع) فلا تؤخذ عين يسار
ولا عكسه ولا جراحة في الوجه
يجراحة في الرأس ونحوه اعتبارا
للمائة (يؤخذ كل من أنف)
بمثله (وذكر مختون أولا) أي
غير مختون بذكر مختون أولا
الختان وعده لا أثر له في المساواة
في العضة والكساح ولان القلفة
زيادة مستحقة الازالة فوجدها
كعدمها وسواء الصغير والكبير
والصح والمريض والذكر الكبير
والصغير لعدم اختلاف ما يجب
فيه القصاص بذلك (و) يؤخذ
كل من (أصبع وكف ومرفق
وعين ويسار من عين وأذن
منقوبة أولا ويدير رجل وخضبة
والية) بفتح الهـ مرة ولا يقال الية
ولالية ذكره الجوهرى (وشفر)
امرأة بوزن قفل وهو أحد
الشفرين أي اللعنين المحيطين
بالرحم كاحاطة الشفتين بالقم
(أبين) أي قطع (بمثله و) يؤخذ كل من (عليا وسفلى من شفة ويمنى ويسرى وعليا وسفلى من سن
مربوطة أولا) أي غير مربوطة بمثله في الموضع (و) يؤخذ (جفن بمثله) أي في الموضع وعلم منه جريان القصاص في الالية والشفر اقله
تعالى والجروح قصاص ولان لها حدا ينتهيان اليه تجزى القصاص بينهما كالذكر وكذا النخسة ان قال أهل الخبرة انه يمكن أخذها
مع سلامة الأخرى (ولو قطع) شخص (صحج أغلة عليا من شخص و) قطع الصحج أيضا أغلة (وسطى من أصبع نظيرتها من) شخص
(آخر ليس له) أغلة (عليه خير رب) الأغلة (الوسطى بين أخذ عقلها) أي دية الأغلة الوسطى (الآن) لتعذر القصاص فيها (ولا قصاص
له بعد) أخذ عقلها لانه بمنزلة العفو (و) بين (صبر) عن أخذ عقله (حتى تذهب عليا قاطع بقود أو غيره) من مرض أو قطع تعديا
(ثم يقتص) بقطع الوسطى (ولا ارش له الآن) ان صبر (بجلاف غصب مال) فانه اذا تعذر رده مع بقاء عينه فلما ليكه أخذ بدله الآن
للحيلولة فاذا رده بعد ذلك أخذ مادته من البديل والفرق انه في الغصب سد مال مسد مال بخلاف ما هنا (و) يؤخذ (عضو) (زائد) عضو
زائد (مثله موضعا وخلفه ولو تفاوت قدره) كاصليين فان كان أحد الاصبعين عند الإبهام والآخر عند الخنصر مثلا أو أحدهما بصورة
الإبهام والآخر بصورة الخنصر مثلا فلا قصاص لانتفاء المساواة (لا) يؤخذ (أصلى) زائد (لا) عكسه (أي زائدا باصلى) (ولو زائدا

لا أنظفارها) لزبادتها على حقه (ولا بنا قصة الاظفار رضى الجاني) بذلك (اولا) لما تقدم من
أن الدماء لا تستباح بالاباحة (فلو قطع من له خمس أصابع يدمن له أربع) أصابع فأقل (أو)
قطع من له أربع (أصابع يدمن له ثلاث) أصابع فأقل فلا قصاص لعدم المساواة (أو) قطع
ذو اليد الكاملة يدا فيها أصبع شلاء فلا قصاص (لعدم المساواة وان كانت المقطوعة) من يدا
رجل (ذات اظفار لانها) أي الاظفار (خضراء) مستحقة (أي رديئة) (أخذت بها السليمة)
كما يؤخذ الصحج للمريض (ولا يؤخذ لسان ناطق) بلسان (أخرس) لنقصه (ولا) يؤخذ
(ذكر صحج باشل ولا ذكر نخل بذكر خصى أو عتني) لانه لا نفع فيه مالان الخصى لا يولد له ولا
ينزل ولا يكاد العتني أن يقدد على الوطء فهو ما كالأشل (و) يؤخذ مارن الاشم الصحج عيارن
الاخشم (الذي لا يجدر اثنته ثنى لعدم الشم لعله في الدماغ ونفس الأنف صحج فوجب أخذه
الاخشم به لانه مثله (و) يؤخذ مارن الصحج (المخدوم وهو المقطوع وترانقه و) (المستحشف
وهو الرديء) لان ذلك مرض ولانه لا يقوم مقام الصحج (و) يؤخذ (اذن سميع صحجة باذن
أصم شلاء) لان العضو صحج ومقصوده الجمال لا السمع وذهاب السمع لنقص في الرأس لانه محله
وليس بنقص في الأذن (و) يؤخذ معيب من ذلك (المذكور) (كاه بصحج) لانه رضى بدون حقه
كما رضى المسلم بالقتل من الذمى والحرم من العبد (و) يؤخذ معيب من ذلك كله (بمثله) لحصول
المساواة (فتؤخذ الشلاء) من يدا ونحوها (بالشلاء اذا أمن من قطع الشلاء الثلث) بان يسأل
أهل الخبرة فان قالوا انها اذا قطعت لم تفسد العروق ولم يدخل الهواء أجيب الى ذلك وان قالوا
يدخل الهواء في البدن فيفسد سقط القصاص (وتؤخذ الناقصة بالناقصة اذا تساوت فيه) أي
في النقص (بان يكون المقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد الجاني عليه) لحصول المماثلة
(فان اختلفا) في النقص (فكان المقطوع من يدا أحدهما الإبهام و) المقطوع (من الأخرى

أصبع
أبين) أي قطع (بمثله و) يؤخذ كل من (عليا وسفلى من شفة ويمنى ويسرى وعليا وسفلى من سن
مربوطة أولا) أي غير مربوطة بمثله في الموضع (و) يؤخذ (جفن بمثله) أي في الموضع وعلم منه جريان القصاص في الالية والشفر اقله
تعالى والجروح قصاص ولان لها حدا ينتهيان اليه تجزى القصاص بينهما كالذكر وكذا النخسة ان قال أهل الخبرة انه يمكن أخذها
مع سلامة الأخرى (ولو قطع) شخص (صحج أغلة عليا من شخص و) قطع الصحج أيضا أغلة (وسطى من أصبع نظيرتها من) شخص
(آخر ليس له) أغلة (عليه خير رب) الأغلة (الوسطى بين أخذ عقلها) أي دية الأغلة الوسطى (الآن) لتعذر القصاص فيها (ولا قصاص
له بعد) أخذ عقلها لانه بمنزلة العفو (و) بين (صبر) عن أخذ عقله (حتى تذهب عليا قاطع بقود أو غيره) من مرض أو قطع تعديا
(ثم يقتص) بقطع الوسطى (ولا ارش له الآن) ان صبر (بجلاف غصب مال) فانه اذا تعذر رده مع بقاء عينه فلما ليكه أخذ بدله الآن
للحيلولة فاذا رده بعد ذلك أخذ مادته من البديل والفرق انه في الغصب سد مال مسد مال بخلاف ما هنا (و) يؤخذ (عضو) (زائد) عضو
زائد (مثله موضعا وخلفه ولو تفاوت قدره) كاصليين فان كان أحد الاصبعين عند الإبهام والآخر عند الخنصر مثلا أو أحدهما بصورة
الإبهام والآخر بصورة الخنصر مثلا فلا قصاص لانتفاء المساواة (لا) يؤخذ (أصلى) زائد (لا) عكسه (أي زائدا باصلى) (ولو زائدا

﴿وقف على طلب العلم من الختابة﴾

عليه لعدم التساوي في المكان والمنفعة اذا اصاب مخلوق في مكانه لمنفعة فيه بخلاف الرائد (ولا يؤخذ ثني) من الاضواء (بما) أي عضو (بمخالفة) اسماء أو موضعا فلا تؤخذ بمرجل ولا عين يسار وعكسه لعدم التساوي وكذلك الشفة العليا بالفل وعكسها بالفل بالأعلى بالاسفل وعكسه ولو نرضينا لعدم المقاصة وقوله والجروح قصاص (فان قلا لا قطع يسار رجل حان من له قود في عينيهما) أي بعينه (ببعضها) أجزاء ولا ضمان (أو قال) من له قود في عين جان له (أخرج بعينه طارح) الجاني يساره هذا أو غلطاً وظننا أنها تجزئ فقطعها الأجزاء ولا ضمان) فقطع عضو مثل عود أو أصابعه من قود أو أجزاء عنه كالأذن كانت بعينه بقصه فرضيا فقطعها (وان كان) الجاني (مجنونا) حين القصاص بان جن بعد الجنابة ما قلا لا قطع المقتص يساره في عينيه (ففي المقتص القود ان علم) المقتص (أنها) أي اليد المقطوعة (اليسار وأنها لا تجزئ) عن العين الجنابة عودا ما على بالحق له فيه (وان جهل) المقتص (أحدها) أي أنها اليسار أو أنها لا تجزئ (فبعضه باليد) دون القود لأن جهله بذلك شبهه في دمه أو قود فتعين لديه (وان كان المقتص مجنونا) فقطع يساره من له قود في عينه (وكان) (الجاني ما قلا ذهب) ٣٨٥ (هدرا) لأن استيفاء المجنون لا أثر له في ذلك

أصبح غيرها) كالسبابة (لم يجزأ قصاص) لعدم المساواة (ولا يجبه) أي الجني عليه (أدا)
أخذ العيب بالصحيح (و) أخذ (النقص بالرائد مع ذلك) الأخذ (أرش) لأن الأشل كالصحيح في
الخلق وأما نقص في الصفه ولأن الفعل الواحد لا يوجب ما لا يوقر (وإن اختلفا) أي الجاني
وولي الجنابة (في شلل العضو وجمته) بأن قال الجاني كان أشل وأنكره ولي الجنابة (فأقول)
قول ولي الجنابة مع يمينه) وكذا لو اختلفا في نقص العضو بغير شلل لأن الظاهر السلامة (وظهر
كس في انتقاله) في (عود) على ما سبق تنصليه (وانقطع) الجاني (بعض أسنان) (بعض
شفة أو) (بعض حشفة أو) (بعض) (ذكر أو) (بعض) (أذن) (أجزاء) (كنصف وثلاث وربيع
وأخذ منه مثل ذلك) لقوله تعالى والجروح قصاص ولا يؤخذ جبهه بجبهه فأخذ بقصه
بعضه (لا) يؤخذ (بالمساحة) لثلاث بقضى إلى أخذ جميع عضو الجاني ببعض عضو الجاني عليه
فصل النوع الثاني الجراح (الآية والخبر) (فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم كموخعة
في الوجه والرأس وجرح العضد والساعد والقعن والساق والقدم) لأنه يمكن استيه وهو غير
حيف ولا زيادة لانتهاه إلى عظم أشبه قطع السكف من الدرع ولأن الله نص على القصاص في
الجروح فلو لم يجز في كل جرح ينتهي إلى عظم سقط حكم الآية (ولا يستوفى) (نقص في
دون النفس بالسيف) فوق التعدي (ولا) يستوفى (بالآلة التي يخشى منها الزيادة) (لأنه عوار
(وسواء كان الجرح بها) أي بالآلة التي يخشى منها الزيادة (أو بغيره) (خذيثا) (كس
الاحسان على كل شيء) (فإن كان الجرح موخعة أو ما أشبهها) (أو يستوفى) (بموسى) (أوحده
ماضية معدة لذلك) (لا يخشى منها الزيادة) (ولا يستوفى) (ذلك) (الأمن) (لأنه علم بذلك) (بغير رخص ومن
أشبهه) (من له خبره بذلك) (فإن لم يكن للول علم بذلك أمران متباعدان) (أحد نوعي) (نقص
كالنفس) (ولا يقتص في غير ذلك) (أي في غير جرح ينتهي إلى عظم) (من) (شعاع) (والجروح) (كما

[illegible]

بما ذكر (يصح بلا ريب) لان السلام من ذلك كالموتة خلفه وانما انقضت صفة (ويصدق ولي الجنابة) ان اختلف مع جان
 في شال المعنويان قال جان فطعته أشل وقال المجنى عليه محصاف قول المجنى عليه (يعينه في صحة ما جنى عليه) لانه الظاهر
 في فصل ومن اذهب بعض لسان أو (بعض (مارن أو) بنض (شفة أو) بعض (حشفة أو) بعض (أذن أو) بعض (سن أقيده من
 مع أمن قلع سنه بقدره) أي الذي اذهب جان (بنسبة الاجزاء) من ذلك العضو (كنصف وثلاث) وربع ونحوه لقوله تعالى والجبروح
 قصاص ولان جميع ذلك يؤخذ بجميعه فاخذ بعضه ببعضه ولا يؤخذ بالمساحة لانه قد يقضي الى أخذ لسان الجناني جميعه ببعض لسان
 المجنى عليه (ولا قدود لاديه لما ربي عوده) مما ذهب بجنابه (في مدة تقوها أهل الخبرة من) بيان لما (عين كسن وقصوها) كضرس
 (أو منقمة كعدو) بان جنى عليه فصار لا يقدر أن يعود (ونحوه) كمنقمة الوط لانه معرض للعودة لا يجب به شيء وتسقط المطالبة به
 فوجب تأخيرها فان عاد فلا شيء للمجنى عليه كالمقطع شعره فعاد وان لم يعد في المدة وجب ضمانه كغيره من لا يرجع عوده (قلوبات)
 مجنى عليه (فيها) أي المدة التي قال أهل الخبرة يعود فيها (تدفع فيه الذاهب) بالجنابة للباس من عوده بالموت كما لو انقضت المدة ولم
 يعد (وان ادعى جان عوده) أي الذاهب ٣٨٦ من عين أو منقمة (حلف رب الجنابة) على عدم العود لانه الاصل (ومتي عاد)

ما ذهب بالجنابة (بمحاله) أي
 على صفته قبل ذهابه (فلا ريب)
 على جان كما لو قطع شعره وعاد
 (و) ان عاد (ناقصا قدر) بان عاد
 الس قصيرا (أو) عاد ناقصا
 (صفة) بان عاد السن أخضر
 ونحوه (ف) على جان (حكومة)
 لحدوث النقص بقلبه فضمنه
 وتأني (ثم ان كان) المجنى عليه
 (أخذية) ما اذهب قبل أن يعود
 ثم عاد (ردها) الى من أخذها
 منه (أو) كان المجنى عليه
 (اقتص) من جان نظير ما اذهب
 منه ثم عاد (فلحان الدية) لتبين
 لانه استوفى ذلك بلا حتى ولا
 قصاص للشبهة (ويردها) أي
 الجناني أي دية ما أخذها عما
 اقتص منه (ان عاد) ما أخذ
 الجناني دية لما تقدم في المجنى
 عليه (ومن قلع سنه أو ظفره)

دون الموضحة) كالباضحة (أو أعظم منها) أي الموضحة (كالهاشمة والمنقلة والمأومة) وأم الدماغ لانه
 ليس له حد ينتهي اليه ولا يمكن الاستيفاء من غير حيف (وله أن يقتص فيمن) أي في الهاشمة وما
 بعدها (موضحة) لانه يقتص على بعض حقه ويقتص من محل جنابته فانه اغا ووضع السكين في
 موضع وضعها الجناني فيه لان سكين الجناني وصلت العظم ثم تجاوزته بخلاف قاطع الساعد فانه
 لا يضع سكينه في الكوع (ويجب له) اذا اقتص موضحة والجنابة فوقها (ما بين دية الموضحة
 ودية تلك الشبهة) لانه بعد رقبته القصاص فوجب الارش كما لو تعذر في جميعها وفارق الشلاء
 بالهشمة فان الزيادة ثم من حيث المعنى وليست متميزة بخلاف مسئلتنا (فياخذ في الهاشمة خسا
 من الابل) لان التفاوت بينها وبين الموضحة (و) ياخذ (في المنقلة عشرة) من الابل لانه ما بين
 الموضحة والمنقلة (وفي المأومة) وأم الدماغ (ثمانية وعشرين) بعبرا (ولثا) من بعبر لان
 الواجب فيه ماثل الدية فاذا سقط منها دية موضحة خمس بقي ذلك (ويعتبر قدر الجرح بالمساحة
 دون كثافة اللحم) لان حده العظم والباس يحتلفون في قلة اللحم وكثرتة فلا يمكن اعتباره (فلو
 أوضع) الشاح (انسانا في بعض رأسه) و مقدار ذلك البعض جميع رأس الشاح وزيادة كان
 له (أي المتهوج) أن يوضعه في جميع رأسه (لحصص المماثلة بحسب الامكان ولان الجميع
 رأس) ولا ريب له (أي المتهوج) (لترائد) لئلا يجتمع في عضو واحد قصاص ودية (وان أوضع)
 الجناني (كل الرأس ورأس الجناني أكبر) من رأس المجنى عليه (فله قدر شجته من أي جانب
 شاء المقتص) لان الجميع محل الجنابة (لا) يستوفى (من جانبين جميعا) لانه يأخذ موضحتين
 بموضحة (وذلك حيف) وان كان رأس المجنى عليه أكبر فواضحه الجناني في مقدمه ومؤخره
 موضحتين قدرهما قدر جميع رأس الجناني (أي المقتص) (الخيار بين أن يوضعه موضحة
 واحدة في جميع رأسه) لان الجميع رأس (أو يوضعه موضحتين يقتص في كل واحدة منهما على

قدر

تعديا (أو قطع طرفه كإرن وأذن ونحوها) مما يمكن عوده (فردة فافهم فله) أي المجنى

عليه (ارش نقصه) أي حكومة لانها ارش كل نقص بجنابة لا مقدر فيها (وان قلعه) أي ما قطع ثم رد اللحم (قاله) بعد ذلك
 فقلبه دية) ولا قصاص فيه لانه لا يقاديه الصحيح باصل الخلقة لنقصه بالقلع الاول (ومن جعل مكان سن قلعت) بجنابة (عظما أو سنا
 أخرى ولو من آدمي ثبتت لم تسقط دية) السن (المقلوعة) كما لو لم يجعل مكانها شيء (وعلى ميين مائيت) من ذلك (حكومة) لانه ينقص
 بآبائها ولا يجب به ديتها لانها ليست باصل الخلقة (و يقبل قول ربي) مجنى عليه وهو وارثه اذا ادعى جان على طرفه عودا والتمام ما قطعه
 منه قبل موته فليس عليه الا ارش نقصه وأنكره الولي (يعينه في عدم عودته والتمامه) لان الاصل عدمه وبني الضمان فلا تقبل
 دعوى ما سقطه الا بيينة كمن أقر دين رادعي البراءة أو الوفاء (ولو كان التمامه) أي القطع (من جان اقتص منه أقيده نائيا) نصا لانه
 أبان عضو من غيره دوما فكان للمجنى عليه اناته منه كذلك لتحقيق المقاصد (فوفصل النوع الثاني) مما يوجب القصاص
 فيما دون النفس (الجروح أو بشرط لجوازه) أي القصاص (فيها) أي الجروح زيادة على ما سبق (انبتهاؤها الى عظم عند وساعد
 ونحوه وساق وقدم وكوضحة) في رأس أو وجه لقوله تعالى والجبروح قصاص ولا مكان الاستيفاء بلا حيف ولا زيادة لانها تاتي العظم
 فاشبه الموضحة المتفق على جواز القصاص فيه اولا قصاص في غير ذلك من الذهاج والجروح كما دون الموضحة أو أعظم منها (ولجروح)

2256

.....

SIA

22 56

SIA

22 56

SIA